

الجزء الثاني من كتاب حاشية خاتمة

المحققين العلامة الشيخ الشرفاوى على

شرح التحرير لشيخ الاسلام

ذكرى الانصارى رحمه الله

الله تعالى

آمين

(فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الشرفاوى على التحرير)

صفحة	صفحة
٢٠٥ كتاب الفرائض	٢ كتاب البيوع
٢١١ فصل في العول	١٦ باب بيوع الاعيان
٢١٨ فصل في بيان الحطب	١٩ باب لزوم البيع
٢٢٠ فصل في بيان من يقوم مقام غيره في المارث	٢٤ باب السلم
٢٢٠ فصل في بيان عدد اصول المسائل	٣٢ باب الربا
٢٢٢ فصل في بيان التصحيح	٤٠ باب المراجعة
٢٤٥ فصل في الاختصاص في مسائل الفرائض	٤٢ باب الخيار
٢٢٦ فصل في بيان المنفعة	٥٤ باب بيان البيوع الباطلة
٢٤٩ فصل في بيان الشركة	٧٠ باب النصلح
٢٥٠ فصل في ميراث الجد	٧٤ باب المولاة
٢٣١ فصل في بيان ميراث المرنفد	٧٨ باب الوصية
٢٣٢ فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض	٨٦ باب المساقاة والمزارعة
٢٣٤ فصل في بيان ميراث الخلفي والمنقود والحمل	٩٢ باب الاجارة
٢٣٦ كتاب النكاح	٩٩ باب العارية
٢٥١ فصل في بيان الاولياء	١٠٦ باب الزدعة
٢٥٩ فصل في بيان الادبعية الباطلة	١١٢ باب الفرائض
٢٧٠ فصل في بيان الانكحة المكررة	١١٥ باب الوكالة
٢٧٦ فصل في ذكر ما يجوز من الزوجات للزريق وعدد الطلاق للزريق الخ	١٢٠ باب الشركة
٢٨٠ فصل في عيوب النكاح	١٢٥ باب الهبة
٢٨٥ فصل في الاسلام على النكاح	١٢٩ باب الضمان
٢٩٠ فصل في خيار العتقة	١٣٥ باب الرهن
٢٩٢ فصل في بيان مقتضى وطء المائض	١٤٢ باب الكتابة
٢٩٣ كتاب الصداق	١٥١ باب الاقرار
٣٠٥ فصل في المنعة	١٥٧ باب الشفعة
٣٠٦ فصل في الوالدة	١٦٣ باب الغصب
٣١٢ باب القسم والتشوز	١٦٩ باب القنطرة
٣٢٠ باب الخلع	١٧٨ باب الاتجال
	١٨٢ باب الحجر
	١٨٦ باب التمسيس
	١٩١ باب الوقف
	١٩٨ باب احياء الموات

صحيفة	صحيفة
باب الهدنة ٤٦٥	كتاب الطلاق ٣٢٦
باب الخراج ٤٧١	باب الرجعة ٣٤٢
باب السبق ٤٧٣	باب الايلاء ٣٤٦
كتاب الحدود ٤٧٦	باب الظهار ٣٥٤
باب المبرقة ٤٨٢	باب اللعان ٣٥٨
باب قطع الطريق ٤٨٧	باب العتق والاستبراء ٣٦٦
باب الصيال ٤٩١	باب الرضاع ٣٧٨
باب حكم الجدار المائل ٥٠٠	باب النفقات ٣٨٥
باب حكم الاشربة ٥٠١	باب الحضنة ٣٩٢
باب الاطعمة ٥٠٤	كتاب الجنائيات ٣٩٥
باب الصيد ٥١١	فصل في موجب النكاح ٤٠٣
باب الاضحية ٥١٦	فصل في الجنابة على الرقيق ٤٠٥
فصل في العقيقة ٥٢٤	فصل في الاشراف في الجنابة ٤٠٥
فصل كان كل رجل الجاهلية اح ٥٢٧	فصل في الجنابة على غير الرقيق ٤٠٦
باب الايمان ٥٢٩	فصل في مستوفي القود ٤٠٧
باب النكاح ٥٤٣	باب الديات الراجية بدهن القود ٤٠٩
باب آداب القاتل ٥٤٨	باب العاقلة ٤١٥
باب القسمة ٥٥٥	فصل في تغليب الدية وتختنيها ٤١٨
باب الشهادات ٥٦٢	فصل في بيان الاصطدام ٤١٩
باب الدعوى والبيدات ٥٦٧	فصل في الجنابة على الجنين ٤٢٤
باب العتق ٥٧٢	باب القسامة ٤٢٦
باب التدبير ٥٧٦	فصل في القتل بالمحر ٤٣٠
باب أمهات الاولاد ٥٧٨	باب أحكام المرتد ٤٣١
باب أحكام الرقيق ٥٨٥	باب أحكام السكران ٤٣٤
باب أحكام المبعوض ٥٩٠	باب الاكرام ٤٣٦
باب القرعة ٥٩١	كتاب الجهاد ٤٣٧
باب أحكام الاعمى ٥٩٢	باب البغاة ٤٤٣
باب حكم الاولاد ٥٩٤	كتاب السير ٤٤٩
	باب الجزية ٤٥٦

الجزء الثاني من كتاب حاشية حاشية
المحققين العلامة الشيخ الشرفاوى على
شرح التحرير لشيخ الاسلام
ذكر يا الانصارى رحمه الله
الله تعالى

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب البيوع)

لما فرغ من معاملة الشاقي وهي العبادات شرع في معاملة الخلاق وهي المعاملات فقال كتاب
 البيوع أي الشرعية لأن المترجم له افتتله وهو لغة الخ زائد على الترجمة (قوله جمع بيع)
 المتأخذه نظر التنوع إلى بيع أعيان وبيع ذمم وإلى صحيح وفاسد وغير ذلك والمصدر يجوز
 جمعه إذا قصدت أنواعه وأقرده في المنهج نظرا لأصله وهو المصدر بقطع النظر عن تنوعه إلى
 ما ذكر (قوله مقابلة بشئ) أي على وجه الموضوعية ما لا كان أو اختصاصا فيخرج ابتداء
 السلام ورده فلا يسمى بيعا لغة أذ ليس المقصود بذلك العرضية بل حصول الأمان وقيل يسماه
 فلا يقيد الشئ بالقيده المذكور وهذا خلاف في اللغة لاتعلق بالثقة به ومن المعنى اللغوي قول
 الشاعر مابعثكم مهجتي أي يبع الغويا كناية عن تصرفهم فيه بالخدمة ونحوها الإيصال لكم
 فهو عن لأنه ما دخل عليه العام إذا لم يكن أحدهما نقدا ولا أسلها أي تسليما تاما والافني
 البيع تسليم الأيدي فان وفيتهم بما قلتم وفيت أنا وان أيتم أي امتنعتم من الوفاء فان
 الرهن وهو المبيع أي المجهة تحت يدي ولا يقال أنه إذا حصل تنازع المتبايعين في التسليم
 يرفع الأمر للقاضي لي فصل بينهم الآن يقال يمكن أن يترافعا هذا القاضي الهوي (قوله وشرا
 مقابلة) أي عقد ذو مقابلة وانما عبر بالمقابلة لما أشاء كذا المعنى اللغوي وخرج بها الهبة
 والقرض فإنه لا مقابلة فيها والمراد بالمال ما قابل المنفعة فزاد في التعريف أو منفعة على
 التأيد لا دخال بيع حق المير لوضع الأخشاب عليه ويحتمل أن يراد به ما يشتمل المنفعة فلا
 يحتاج لزيادة ما ذكر وعلى كل فخرج الاجارة والكاح بقوله مقابلة مال بمال أماعلى الأول
 فظاهر لأن الاجارة فيها مقابلة منفعة بمال والكاح فيه مقابلة انتفاع بمال وأماعلى الثاني
 فإنه ليس فيها مقابلة فال مال بمال أو منفعة على التأيد أما الاجارة فظاهر وأما الكاح فلا
 فيه مقابلة مال بانتفاع على التأيد لا بمنفعة ولا بمال ولا بد أن يكون المال مقولا بالخروج نحو

• (كتاب البيوع)
 جمع بيع وهو لغة مقابلة
 شئ بشئ وشرا مقابلة مال
 بمال على وجه مخصوص
 والأصل فيه قبل الإجماع
 آيات كقوله تعالى

(قوله لوضع الأخشاب)
 له أو رأس الجدار لوضع
 الخ شجنا (قوله أماعلى
 الأول الخ) كان الأولى
 استقاط هذه العبارة إلى
 قوله فلائنه لأن التعليل
 المذكور تعليل للآخرين
 إله فضالى

وأحل الله البيع وأخبار كغيره من النبي صلى الله عليه وسلم أي الكسب أطيب ٣ فقال على الرجل يده وكل يبيع مبرور

رواه الإمامكم وصححه
واركانه عاقد ومعه ود عليه
وصيغة (العقد) إنما دق
بالبيع وغيره (فوعان أحدهما
ينفرد به عاقد) واحد
(وهو) خمسة (النذر
واليمين والحج والعمرة
والصلاة

(قوله القرض) فهو
داخل في المعاوضة بخلاف
المقابلة فانه لا تشملها
كأمر إذا مقابلة فيه حين
العقد اه فاقبل فيه
مقابله فيه نظرا (قوله وكما
يطلق الخ) قال سم ويطلق
أيضا على العلة الحاصلة
عن الإيجاب والقبول وهو
المراد في قولك أجزت البيع
وفسخته إذ لا يتصور إجازة
ففسخ العقد أو فسخه
(قوله إذا المراد حرم أم كاله)
قد يقال كذا العقد فلا
دلالة فيه على ما قاله المحقق
(قوله فلا يسوغ الخ) قد
يقال هو لم حيث يمين
في السنة والاساغ كاله
لكن في م وان الجائز ليمين
بالنص عليه بنفسه
والمقصود عليه انما هو
لحرم فخرج من عموم الآية
فهو تخصيص لا يمين
(قوله فلا أولى الخ) أي
فيفيد المفضل عليه وهو
الزراعة وان كان الرابع عكسه

حتى البر ولا يصح بيعه ولا شراؤه وقوله على وجه مخصوص إشارة إلى بقية شروطه ركبا
الآتية ولو عرفه بنزوله عقد معاوضة يقتضي ملك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه
القربة السكان أظهر فخرج بالمعاوضة نحو الهبة ونحو الكساح وبذلك العين الإجازة
وبعلى غير وجه القربة القرض وكما يطلق المبيع على العقد يطلق أيضا شرعا على قسم الشراء
وهو عليك بمن على وجه مخصوص والشراء كذلك بذل الأول هو المراد بالترجمة (قوله وأحل
الله البيع) المراد بالحل صحة العقد أو عدم حرمة ما يترتب عليه والمعنى جعل
ما يترتب عليه خلا لا بعد أن كان حراما وهذا هو المناسب لقوله وعزم الربا إذا المراد حرم أم كاله
والآية من قبيل العام فتناول كل بيع إلا ما خرج للدليل وهو ما نهي عنه كما يأتي وقيل بجملة
مبيحة السنة والاولى لان الجملة هو الذي لم تنصح دلالة فلا يسوغ الاستدلال به (قوله
أي الكسب) أي أي طريق الكسب بمعنى المكسوب فالمسؤول عنه الطريق بدليل الجواب
ويحتمل إبقاء ذلك على ظاهره ويقتصر مضاف في الجواب أي عمرة عمل الرجل الخ والرجل
وصف طرد لا مفعول له والقييد باليد جرى على الغالب فحل ذلك عليه بنواه وهذا إشارة إلى
الصناعة والمفضل عليه محذوف وهو الزراعة والصناعة أفضل منها وبه قال بعضهم وان كان
العقد أن الزراعة أفضل ثم الصناعة ثم التجارة وأفضل من الثلاثة سهم الغارز في سبيل الله
وعلى لانه رضى النبي صلى الله عليه وسلم لقوله جعل رزقي تحت ظل رمحي وقيل ان قوله عمل
الرجل يده يشهد الزراعة وحديثه فلا يكون في الحديث دلالة على المفضل عليه فالاولى قصر
ذلك على الصناعة وانما يجب النبي صلى الله عليه وسلم السابق بالفضل وهو الزراعة لعله انه
لا يأتي منه ذلك فأجابه بما أتى منه وان كان منضوبا بالنسبة لغيره وكذا يقال في عدم اجابته
بالسهم من الغنمة وقنصه بل بعض هذه الامور على بعض بالنظر للجنس والافعض أفراد
الصناعة مثلا كالأبالة أفضح من التجارة (قوله وكل يبيع الخ) إشارة إلى التجارة وتأخيرها عن
الصناعة يستفاد منه فضلهما عليها وقوله مبرور أي لا غش فيه ولا خيانة كما هو مدرج من كلام
الراوي والغش تدليس يرجع لذات المبيع كخبثه وشعره وقبحه ووقوبه والظلمة نعم
منه اذهى تدليس يرجع إلى ذاته أو إلى صفته كأن يصفه بصفتين كاذبة أو إلى أمر خارج كآمن
يذكره تعالى وجه الكذب وقيل تفسير (قوله وأركان) أي أجزا ما هيته التي لا توجد إلا بها
بخلاف الشروط وهذا الثلاثة ترجع لسنة إذا العائد بانع وشتر والمعقود عليه بمن وممن
والصيغة إيجاب وقبول وسياق ذلك في باب لزوم البيع (قوله العقد) أي الشيء المعقود أي
الماتزم مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله أحدهما ينفرد الخ) قدمه للانفراد به ولا شتماله على
الأفضل كالصلاة (قوله وهو النذر الخ) ذكر بصريح العبارة خمسة ونصت قوله وغيرها ثمان
فالجمل سبعة ومثل النذر الوقف على جهة أمان على معين فيشترط فيه القبول على العقد (قوله
والحج والعمرة) يفيد أن المراد بالعاقدة ما يشغل القائل والفاعل وحاصل ما ذكره من الأمثلة
أنه الثلاثة أقسام منها ما هو أفعال كالنذر واليمين ومنها ما هو أفعال فقط كالحج والعمرة
ومنها ما هو أفعال وأفعال كالصلاة (قوله والصلاة) منها ما لا يعتد كالف ولا يقال ان في كلامه
حصرا فيكون ما ذكرنا جالنا نقول لا حصرا بدليل قوله وغير ذلك فيكون ما ذكرنا خلافيه

(قوله الجمعة) أو رد عليه أنه لم يدخلها فيما يتوقف على عاقدين فيما يأتى منة قضى أنها خارجة منه واخر اجها هنا بقضى دخولها فيه وأوجب بمنع أنما غير داخله فيما يأتى بل هي داخله في قوله وغيرها في القسم الثاني وهو ما كان لازما من الطرفين فالامام أحد العاقدين والمأموم العاقد الثاني ويشترط فيه التعدد ومثل الجمعة في اشتراط الجماعة المعتادة والجمعة قد عدا بالمطرو والمندوب رجعا عما أئتمن بالجمعة في الأخيرة بشرط الوفاء بالندور ودفع الحرمة للأصحة كما مر (قوله نسمع) أي نساءه لوجهه أن الطلاق والعقق حل لأعقد والعدة لا توصف بواحدة منهن إلا أنما ترخص المرأة مدة لبرائة الرحم والترخص ليس من العقود ولا من الحلول وعذر الأصل في عد ذلك من العقود التي ينفرد بها واحد أن كلاما من الطلاق والعقق له بهتان فمن حيث تعاقدهما بالزوجة والعبد يكونان من الحلول لما فيه من حل عصمة الزوجة ورق العبد ومن حيث الزام المطلق والمعتق بالانتر القرب الذي هو الوقوع بحيث لا يكون له ولاية على الزوجة والرقيق يكونان من العقود أي الامور المعقودة أي المتزمنة كما مر ولا شك أن الوقوع الملتزم بما يرتب عليه وهو عدم الولاية ينفرد به عاقد واحد ولا يتوقف على آخر وأما العدة فوجه عدتها من ذلك أنما متوقفة على الطلاق المتوقف على العقد المتوقف على إذن الزوجة والاذن عقد أي أمر معقود أي ملتزم أي يلتزم به الرضا بالتزويج فجعلت عدتها ترتبها على ذلك بوساطة (قوله عاقدان) أي وان تعدا أحدهما كما في الجمعة فإن المأمومين فيهم الإبداء فيهم من التعدد فالمراد به ما الجنس الصادق بالتعدد من أحد الجانبين (قوله جائز) قدمه على اللازم لأن اللازم طارئ على انعقود وقدم اللازم منه ما على اللازم من أحدهما لا أخذه شيها من النوعين قبله وإفاده أي قلوبى (قوله من الطرفين) أي طرفي العقد من جهة العاقدين وقوله فكل الخ تفسير للجائز هنا أشار به إلى أنه ليس المراد به ما قابل الحرام بل يشمله (قوله وهو الشركة الخ) ذكر بصريح العدة تسعة ونحت قوله وغيرها ثلاثة فالحجة اثنا عشر وأجل هذه الامور ليس حل حفظها والافساق لكل واحد باب يخصه (قوله والوكالة) أي الغير غرض شرعى أماله ففدت تكون واجبة من جهة الوكيل كالمو كان وكيل في مال يتيم وكان بحيث لو عزل خيف ضياعه أفاده العناني (قوله أولا حدهما) أي الرهن أو الدفن بان استعار شيئا لغيره باذن مالكه قال في المنهج وضع رهن معاربان أو استعار أرضا لدفن ميت وقوله ولم يفعل بالبناء للمفعول أي الاحداى لم يرهن المستعير ويقبض أو لم يوضع الميت في القبر المعارفان فعل بأن رهن المعار وأقبض أو وضع الميت في القبر بأن أدى في هو انه وان لم يصل إلى أسفله أو لم يوارى بالتراب فلا رجوع حتى ينفك الرهن بغدير البيع أو يلى الميت الاعجب الذنب فتصير العارية لازمة من طرف المعير والمستعير ولا يخرج المعار عن كونه معارا حينئذ لأن عدم جواز الرهن يوقع فيه لعارض وهو نفاق دين الموتى برفقته ووضع الميت في القبر وإذا رجع المعير قبل وضع الميت في القبر لم يره أجره الحفر المستعير بخلاف ما إذا أعاره أرضا ليزرعها فرجع بعد الحث والفرق أن الزرع يمكن بالحرث بخلاف الدفن فلا يمكن الزرع إلا بالحرث فهل يضمن الأجرة المذكورة أو يقال الشئ أن إمكان الزرع من غير حرث فلا ضمان الذي استظهره شيخنا الحنفى الشافى أخذ من إطلاقهم وكلا عارة

الاجمعة) فلا تنعقد الا
بامام ومأموم على وجه
مخصوص (وغير ذلك) من
زيادة كالسلام والموم
وفي عد الأصل من ذلك
الطلاق والعقق والعدة
تسمع كما اوضحته في شرح
الأصل (الثاني يعتبر فيه
عاقدان وهو ثلاثة أقسام)
أحدها (جائز من الطرفين)
فلكل من العاقدين فسخه
(وهو الشركة والوكالة
والعارية) أي غير الرهن
والدفن أولا حدهما ما ولم
يقول

(قوله واجبة) أي لازمة
(قوله أو يلى الخ) أي
تقتضى حينئذ أو بصور
بما إذا أعاره لدفن مسارا

للمدفن والرهين مالوا أعاره ستة لصلاة القرض أو لصلاة مطلقا وشرع في فرض (قوله
 والقرض) بكسر القاف قال في الخلاصة للفاعل المفعول والمنفعة البيت وهو ان يدفع
 المالك مالا لا يخرج فيه والربح بينهما ما فذلك من المالك والعامل فسخه متى شاء وقوله
 والوديعة أي انما جائز لكل من المودع والوديعة فسخه متى شاء (قوله والجهة المألة) أي قبل
 الشروع في العمل أو بعده وقبل تمامه (قوله ما لم يتعين القاضي) كان الأولى حذف
 القاضي وتأخير ذلك عن قوله والوصاية ليشمل تعيين الوديعة أو الوصي أو الوكيل أو غير ذلك
 (قوله والوصية) أي الغير بشئ من الأموال وهي تبرع بحق مضاف لما بعد الموت والوصاية
 بفتح الواو وكسرها أي الايصاء وهو اثبات التصرف بعد الموت للغير في أمر الاطفال
 أو نحوهم والتفرقة بينهما من اصطلاحات الفقهاء وفي بعض النسخ والوصايا (قوله لكن
 جوازهما) أشار به إلى أن كلا من الوصية والوصاية وان كان عقدا جائزا من الطرفين لكن
 زمن جواز الفسخ مختلف في حقهما وقوله للموصي أي في كل منهما وقوله في الوصية احتراز
 به عن الوصاية فانما جائز مطلقا ولو بعد القبول حتى لو تصرف بعد التصرفات كان له الرجوع
 بالنظر أو غيره ونقض ما فعله هذا ان لم يتعين لاهيه كما مر (قوله قبل القبض) يرجع لكل
 من الرهن والهبة بمعنى العقد واحتراز ذلك عما بعد القبض فيكون الرهن لازما ويكرن في
 الهبة نفصلا بل يأتي قريبا (قوله والقرض) أي المسمى بالسلف (قوله ان كان المال) أي
 المقرض بفتح الراء وقوله في ذلك المقرض أي باقيا بعينه وان خرج عن ملكه وعاد فلا قرض
 الرجوع في عينه لأن الزائل العائد هنا كالذي لم يزل ولبعضهم
 وعائد كزائل لم يعد * في فليس مع هبسة لاولاد
 في البيع والقرض وفي الصداق * بكسر ذال الحكم باتفاق
 أما اذا لم يكن المال في ملكه بأن تلف أو زال ولم يعد نسبا أي انه لازم ويرد له من مثل أو قيمة
 (قوله لازم منهما) ذكر من افراد بصريح العدد ثلاثة عشر وقت قوله وغيرها ثمان فالجهة
 خمسة عشر (قوله بالاموجب) أي سبب يقتضي الفسخ كعيب او شرط او مجاس قائم امتنضية
 لجواز الفسخ (قوله بعد انقضاء الخيار) أي خيار المجاس او الشرط بالنسبة للبيع والاول فقط
 بالنسبة للسلم اذ لا يدخله خيار شرط ولو قال ما لم يكن خيارا لكان أولى اشغوله خيار العيب بالنسبة
 لكل منهما وما ذكره هذا ايضا وان كان مستغنى عنه بقوله بالاموجب (قوله والصلح) أي
 بالنسبة لبعض افراد وهو صلح المعاوضة كما حدثك من الدار على الف اما صلح العارية مثلا
 كما حدثك من الدار على أن تسكنه سنة فهو جائز لو وقوعه في ضمن عقد جائز (قوله والمساواة)
 عدها هنا قياسا على الاجارة بجامع أن كلا منهما ما اعتد على عمل يتعلق بالعين مع بقائه وأيضا لو
 جازت وفسخ المالك قبل ظهور المدة فانت عمل العامل بغير لاق القراض فان فسخه قبل
 التصرف لا يلزم عليه ضرر الرجوع فيه إلى أجره المثل وقد يقال هلا كان هنا كذلك بان
 يقال بجوازها واذ فسخ العامل رجع إلى أجره المثل كذا جمعه السبكي (قوله الا في حق
 القرع) أي ما لم يخرج الموهوب عن ملكه وان عاد اليه لان الزائل العائد بالنسبة له كالذي لم
 يعد كما مر (قوله بعد القبول) ومن لازمه ان يكون بعد موت الموصي كما يأتي اه قلبوي (قوله)

(والقرض والوديعة
 والجهة المألة والقضاء) ما لم
 يتعين القاضي والوصية
 والوصاية (لكن)
 جوازهما (للموصي قبل
 موته وللموصي له بعده)
 أي بعد موت الموصي
 وقبل القبول في الوصية
 أخذًا مما يأتي (وغيرها)
 من زيادتي أي وغير
 المذكورة كالرهن
 والهبة أي قبل القبض
 والقرض ان كان المال في
 ملك المقرض (و) الثاني
 (لازم منهما) أي من
 الطرفين فليس لاحدهما
 فسخه بلاموجب (وهو
 البيع والسلم) بعد انقضاء
 الخيار (والصلح والحوالة
 والاجارة والمساواة والهبة
 بعد القبض الا في حق
 القرع) كما سيأتي بيانه
 (والوصية بعد القبول)
 (قوله ونقض ما فعله) حرره
 وقبل ان كان باع بشرط
 انما رد له الفسخ حرره
 (قوله أو قيمة) الأولى
 حذفها ويقول بمشله ولو
 صورة كافية (قوله قبل
 التصرف) المناسب بعد
 التصرف لمناسب قوله
 للرجوع فيه الخ اذ لا أجره
 الاحتمل اه فضالي (قوله
 القائل) في مالمالك وهو
 كذلك في حواشي المنهج

والنكاح والصدق أي عقده (والطاع ٦ والاعتاق بعوض والمسابقة) بقيد زنه بقوله (بعوض منهما) فإن كان من أحدهما

فهو جائز في حق الآخر
(وغیرهما) من زیادتی ای
وغير المذکورات كالتراض
ان كان المال خارجا عن
ملك المقرض والمعارضة
للرهن أو لا بد من اذنا فعل
(و) الثالث (جائز من
أحد مراهو الرهن) بعد
التبض بالاذن فإنه جائز
من جهة المرتين لازم من
جهة الرهن (والضمان)
فإنه جائز من جهة المضمون
له لازم من جهة الضامن
(والجزئية) فأنه جائز من
جهة الكافر لازمة من
جهة الامام (والهدنة
والامان) فأنه جائز ان من
جهة الكافر لازمة من
يهتمنا (والامامة) العظمى
فأنه جائز من جهة الامام
ما لم يتعين لازمة من جهة
أهل الحل والعقد
(والكفاية) فأنه جائز من
جهة المكاتب لازمة من
جهة السيد (وهية الاصل
لفرعه) بعد القبض
بالاذن فأنه جائز من جهة
لازمة من جهة الفرع
(والبيع ثلاثة أنواع صحيح
وقاسد ومحرم وان صح)

والنكاح) أي عقده فهو لازم ليس لاحد الزوجين ولا الولي فسخره بقوله أي عقده الضمير
لصدقائه كما هو ظاهر من كلامه ويصح أن يكون للمذکور من النكاح والصدق فإذا قال
رؤسك بتي بألف كان هذا عقدان عقد نكاح وعقد صدق فإذا قال قبالت نكاحها على
ذلك صح العقدان ويصح عقد المسمى وإن لم يقل على ذلك صح عقد النكاح وبطل عقد الصدق
فيجب معه والمثل (قوله والاعتاق بعوض) أي في البيع الضمني بأن يقول للغير أعتق عبدك
عني بكذا وفي بيع العبد من نفسه ويكون اقتداء ولا بد من إيجابه ما خيره الرجس وانما جعل كل من
الطاع والاعتاق عقدا لاشتغالهما على المال والامتناع منه ما حل اما إذا كان الاعتاق بغير
عوض فهو حل لا عقد (قوله بعوض منهما) أي ومن غيرهما فلو قال لا بعوض من أحدهما
كان أعتق ومن المعلوم أنه إذا كان العوض منهما لا بد من محال كإسائه (قوله خارجا عن ملك
المقرض) أي فلا يلزمه حذو ذرق عينه بل بدله كما مر (قوله إذا فعل) أي أحدهما وهذا يحتقر
ولي ينعزل فيما مر ومن العقود اللازمة من الجانبين إجازة الحديث مثلا فلا يشترط فيها قبول
ولا تردد بالرد (قوله وجائز من أحدهما) ذكر منه ثمانية أفراد (قوله بالاذن) أي في القبض عن
جهة الرهن بخلاف ما إذا أطلق أو قبض عن جهة غير الرهن كإداع (قوله من جهة المضمون
له) وأما المضمون فلا يشترط رضاه ولا معرفته (قوله من جهة الامام) أي وأتابته (قوله
والهدنة) هي مصالحة الامام الكفار على ترك القتال مدة معلومة أربعة أشهر فأقل عند
قوتنا وعشرين سنة عند مدغشقا بخلاف الامان فإنه لا يجوز عقده أكثر من أربعة أشهر
ويشترط أن يضمان الهدنة لا بدقها الا الامام أو نائبه بخلاف الامان فإنه يعقده الا أحد
أيضا فتقوله من جهته تسمية تساهل عدم شموله للامام أو نائبه وقد يقال الضمير للمسلمين الشامل
لذلك ولذا أحاط بالخصوص الاحاد وليس لزوم الهدنة قوله تعالى فاعاؤا اليهم عهدهم الى
مدتهم ومحل لزومها ولزوم الامان اذا لم يخف خيانة والا فلا لزوم بدليل قوله تعالى وأما تخافن
من قوم خيانة الآية بل قد يجب بذمه اذا تخفت الخيانة (قوله أهل الحل والعقد) أي
حل الأمور وعقدها وهم رؤساء الحل وكبارهم من العلماء والأمراء والقضاة انه لو انحصر الحل
وانعقد في واحد انعقدت الامامة به ولا يشترط التعدد (قوله والكفاية) أي الصحة اما
الفاصلة بخلافه منهما (قوله بالاذن) أي عن جهة الهبة والافه في جائز من
الطرفين نظير ما مر في الرهن (قوله من جهته) أي الاصل بالشرط السابق وهو بقاء سلطنة
الفرع على الموهوب (قوله لازمة من جهة الفرع) يعني انه لا يملك فسخ عقدها الذي وقع لان
ملكها قهري كالارث والسلب للقائل ونصف العين المصدقة ان طلق قبل الوطء بل له التصرف
فيها كقيمة أملا كذا (قوله والبيع ثلاثة أنواع) وجه الحصر ان العقد امامته عنده والا الثاني
الحائز الصحيح والاول امان يكون انتهى فيه ما خرج غير لازم والا الاول الصحيح الحرام ككفائي
الركبان السابق من الضرر والبيع وقت نداء الجمعة منطوق فتوبته والثاني الباطل سواء رجع
انتهى فيه لذاته بأن فقد ركنا ولا يلزمه بأن فقد شرطاً (قوله صحيح) وهو ما توفرت فيه الشروط
والا كان وقاسد وهو ما انحط فيه بعض ذلك (قوله ومحرم) كان الاولى اسقاطه اذا لم يخرج
عن كونه صحيحا وقاسدا فالحرم الصحيح ككفائي الركبان والنجس وما بعده والمحرم القاسد
كالعربون وحبل الخيلة وبقية البيوع الناسدة لأن يقلل انه من ذكر العام بعد الخاص

ويكون

ما يشمل عدم العوض أصلا حتى يترتب (قوله من جهة المضمون له) أي فله ابراء الضامن

في غير العربون (فالصحيح كبيع اعيان شوهدت و) بيع (أعيان موصوفة) ٧ في الذمة كاسلم (و) بيع (صرف) ونحوه

من بيع الطعام بالطعام
(ومراجمه) ومحاطة
وقاية وشرائه (و) بيع
خيار (أى البيع المشروط
فيه الخيار) (و) بيع (حيوان
تحيوان) ولو بجنسه
(وتفريق صفقة وجمع بين
بيع وعقد آخر) كاجارة

(قوله و) يكون الخ
له أو يكون الخ لأنه
اعتبر الحرمة في الثالث
وعدمها في الأولين فليس
من العام بعد انطوائه بل
مغاير بخلافه على الجواب
الأول تدبرونا مل (قوله مع
عدمها أيضا) فيه انه متى
فسد حرم وسببه عليه
المحشى في القولة بعد وتقدم
أدضا الآن يقال الحرمة
المنقصة هنا هي الخاصة
بسبب نهي خاص فلا
ينافي بوث حرمة أخرى
فالحاصل ان في نحو
العربون مما ورد فيه نهي
خاص حرمين حرمة لهذا
النهي وحرمة انعطاف
الفساد وفيما لم يرد فيه
نهي خاص وانما فسدت
لنفسه مخوركن حرمة
واحدة وهي الثانية أفاده
عش (قوله لما كانت الخ)
عبارة لما كانت هذه
الاربعة اعم للعقد لم
يضاف الخ (قوله وان كان
فيه ما ذكر) هذا يشمل

ويكون التقسيم المذكور اعتبارا بالاحقية لا اجتماع بعض الاقسام مع بعض فالقسم
الأول صحيح مع عدم الحرمة والثاني فاسد مع عدمها أيضا والثالث صحيح أو فاسد مع عدمها
فما اشتمل القسم الثالث بصفة زائدة وهي الحرمة أفترده وجعله قسما آخر (قوله في غير
العربون) أى أما فيه فهو مع حرمة فامدوسية أى ذكره آخر الباب وكالعربون بقية البيوع
الفاصلة وانما اقتصر على استثنائه لأنه ذكره بعد في قسم الصحيح المحرم فتوهم من ذلك صحة
فدفع ذلك بالنص على فساد بالاسم تنشأ (قوله فالصحيح الخ) ذكر منه أحد عشر متناوثة
شرحا فالجمله أربعة عشر (قوله شوهدت) أى رويت للعاقدين حالة العقد وقبله ولم تنه عن
سبب أن لم ترهما أو لاحدهما إلى يصح بيعها (قوله في الذمة) منه أى يبيع أى يبيع في الذمة
باعتبار كون المبيع ملتزما فيه أو باعيان أى أعيان ملتزمة فيه أو الذمة لغة العهد والامان
واصطلاحا طلق على الذات وعلى النفس اطلاقا لاسم الحال على المحل أو المتعلق بكسر اللام
على المتعلق بقضها وعلى معنى قائم بالذات قابل للالزام من جهة الشارع والالتزام من جهة
المكلف (قوله كاسلم) أى كقد السلم والكاف للتقبل فذل السلم العتد على ما في الذمة بلفظ
البيع كالعقد على ما في الذمة ان جرى بإفظ السلم كان سلم أو بلفظ البيع كان بيعا ويترب
على ذلك اشتراط قبض رأس المال في المجلس وعدم صحة الحول لثبته وعليه على القول دون الثاني
كما سأتى (قوله وبيع صرف) هو بيع أحد التقدين بالآخر من جنسه أو من غير جنسه
ليكن ان كان من الجنس اشترط للصحة ثلاثة شروط الحلول والنفاض والتماثل أو من غيره
اشترط الأول فقط وكذا يقال في بيع الطعام بالطعام كما سأتى وانما ذكر بيع الصرف مع أنه
من جملة بيع الاعيان المشاهدة لاعتبار الشروط المذكورة فيه زيادة على غيره فهو من عطف
الخاص على العام للكمة المذكورة وسمى بذلك لصفه من مقتضى المعارضات في بعض
صوره من جواز التفاضل وقيل لصفه ما هو توصيفه في الميزان (قوله ومراجمه الخ) لما
كانت هذه الاربعه بيعا لم يضافها لفظ البيع اذ المراجعة كان يقول بعث بالاشترى وبيع
درهم لكل عشرة أى وفائدة كل عشرة دراهم درهم فهو طالب الزيادة والمخاطة كان يقول
بعث بما اشترى وبعث درهم لكل عشرة فهو طالب للنقص فيعط من كل احد عشر درهم
والاشترى كان يقول اشترى كذا مسمى في العقد بثالث ما قام على مثلا فان أطلق حل على المناصفة
والنوعية كان يقول وليت العقد بما قام على مع علم بالثمن ولا بد في جميعها من القبول (قوله
المشروط فيه الخيار) أى للعاقدين أو أحدهما أو أجنبي ولا بد من اشتراط ذلك ثلاثة أيام أو أقل
فان قالوا واثبات كالتبع لأن بطل البيع وانس المراد بالخيار المجلس لأنه يثبت قهرا عن
المتعاقدين بلا شرط (قوله وبيع حيوان تحيوان ولو بجنسه) أى سواء اتحد الجنس أو اختلف
كانا ما كولين ام لا بشرط ان لا يشتمل على ربا بان يكونا ما كولين واتحد جنسهما وكان فيهما
لبن أو بيض لأنه يمتد من قاعدة متبوعة ودرهم بخلاف ما اذا كانا غيرا ما كولين وان كان
فيهما ما ذكر أو ما اذا كان في أحدهما ذلك دون الآخر وما اذا اختلف جنسهما فانه يصح
البيع في الثلاث لاتفاه كونه من القاعدة المذكورة (قوله وتفريق صفقة) أى وبيع
مما أحب تفريق صفقة أى عقد وعقد في هذا القسم باعتبار ما يصح بيعه أو باعتبار الأغلب

نحو صفة بصر بكل يرضع انه من قاعدة مدجورة لان يرضعها كقول كبقية بيوض الخبر ان ما عدا السميات لا يقال

فان تفرقها ثلاثة أقسام اما في الابتداء وضابطه ان يجمع بين ما يصح العقد عليه وما لا يصح
لغيره وسواء قدم الظل على الخمر او عكس وكعبه وعبد غيره او عبده مرفق يصح العقد في الظل
وعبده بخصته من الثمن المعين باعتبار القيمة اذ لا لازم بينهما فان الثمن ما وقع عليه العقد فليلا
كان او كثر او القيسة ما نطع بها المقومون ويقرض الخمر خيلا والمرفق عبدا واما في الدوام
وضابطه ان يجمع في العقد بين عينين يصح العقد على كل منهما منفردة وتختلف احدهما قبل
القبض فيه سقط من الثمن ما يقابل قيمة التالفة بالتوزيع ايضا واما في اختلاف الاحكام
وضابطه ان يجمع بين عقدين لازمين أو جائزين كببيع واجارة وقرض وشركة قال في المنهج ولو
جمع عقد عقدين لازمين أو جائزين من فسخ ووزع الثمن عليهم باعتماد قيمتهما اهـ كان يقول بعثك
عبدى وأجرتك داري سنة بخمسة عشر دينارا فتوزع عليهم باعتماد قيمتهما اهـ كان يقول بعثك
أثنين وقيمة منفعة الدار في تلك السنة أنا كان ثمن العبد عشرة دينار وبأجرة الدار خمسة فقوله
وجمع بين بيع وعقد آخر من عطف الخاص على العام أى وكالبيع في صورة الجمع المذكور
(قوله بشرط اعتاق) أى منجز عن المشتري أو مطلقة بخلاف ما لو كان معلقا كونه بشرط أن
تعتقه اذا جازيد وما لو شرط اعتاقه عن البائع أو اجنبي فلا يصح وكالبيع بشرط اعتاق الهبة
بشرط اعتاق وتنفذ بغيرهم فيه بأن البيع والشرط انما يصح على خلاف القياس فهو بمنزلة
الرخصة فلا يقاس عليه برفق بجمع عدم القياس على الرخصة مطلقا على أن الصحيح في الاصول
جوازها فيها (قوله او برائة) أى برائة المبيع فاذا حال بعثك هذه الداية بشرط انها برائة
من العيوب صح لانه نص صريح يقتضى العقد لكن لا يبرأ اذا ظهر بها عيب او برائة البائع
كأن يقول بعثكها بشرط انى برى من العيوب فيصح ايضا ولا يبرأ الا عن عيب باطن
يحيوان موجود حال العقد جد له البائع بخلاف ما لو كان غير حيوان او كان العيب ظاهرا
أو موجودا بعد العقد أو علمه فلا يبرأ وسياقى ايضا ذلك (قوله ويبع عينين) أى متساويين
بشرط كونهما للبائع (قوله ولو في احدهما) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها فى أحدهما وعلى
كل فهذا منهوم من قوله ويبع خيار فانه صادق ببيع عين واحدة وعينين بشرط الخيار
فيهما أو فى احدهما ان كنه نص على ذلك لانه لا يبرأ وهم عدم صحة الخيار فى أحد الميعين
دون الآخر والنسخة الثامنة أظهر فى افادة الماراد (قوله والقاسد) ذكر منه فى المتن سنة
وعشرين وفى الشرح أربعة فالجمله ثلاثون (قوله ولو من البائع) أى له نعم ان باعه له بالثمن
الاول أو بمنزلة ان تلف او كان فى الذمة صح وكان قاله بانظر البيع وان لم يحصل نقل ولا تخلية
وبكون ذلك مستفى من اشتراط النقل فى المنقول والتخلية فى غيره (قوله ويبع ما يجزى) بالبناء
لما على أى المشتري عن تسلمه وان كان البائع قادر على تسلمه سواء كان المجزى حسبا
كالغصوب أو شرعا كارهون (قوله جيل الجبله) بفتح المهملة والموحدة فيه ما أى تاج
النجاح وفيه مجاز ان اطلاق الجبل على غير الأذى تغلبا بالذلة فى ذلك بين الأذى وغيره
واطلاق المصدر على اسم المفعول أى محمول المحبول وهو جنين الجنين بان يبيعه أو يبيع شيئا
موجبلا ينفى البسه كأن يقول بعثك هذا الشيء بمشقة أنصاف الى أن تلده هذه النافذة ويولد
ولدها (قوله والمضامين) جمع مضامين كمنحون كجنتون وهو ما فى الاصطلاح من الماء
والملاقيع جمع ملاقيع أى ملقوح بها وهى ما فى البطون من الاجنة (قوله ويبع بشرط)

البيع مستوفى لا يعتبر لانا
تقول هذا وارد على نحو
الدجاج مع تسليم القاعدة
فيه على انه انتم لا تفصل
لكونه صلبا كالمفصل
بالفعل كما أفاده عس ولا
يقال ايضا الما كولي في
المستوفى لا تنكفى في
القاعدة بدليل جواز بيع
بجارية ذات ابن بئله مع ان
لبنها مأموم لانه قول هذه
الصورة ليكون الابن فيها
كالمفصلة بدليل صحة الايجار
عليه مستثناة من القاعدة
كما قاله سيم غرره (قوله
متساويين) حرره
(و يبيع بشرط اعتاق أو
برائة) من العيوب (و يبيع
عينين) هو أعم من قوله
و يبيع عينين (و يبيع واحد
بشرط الخيار ولو فى أحدهما)
فقط (والقاسد كببيع
بالمية بعض) ولو من البائع
(و يبيع ما يجزى) تسلمه
(و يبيع جيل الجبله)
والمضامين والملاقيع وبيع
بشرط

الاماستثنى (و) يبيع (المنابذة والملازمة) يبيع (البرقي سنبلة) يبيع (الم يلعله) ٩ البائع (والربا يبيع العلم

بالحيوان) ولو من غير
جنسه (و) يبيع (الحصاة
و) يبيع (الماء النافع أو
الحارى مفردا) يبيع
(الثمرة قبل بدو صلاح
بدون شرط القطع) بان
باعها بشرط التيقن أو
مطابقا وتعيير بذلك أولى
من تعييره بما يوهم خلاف
المراد (و) يبيع (كل نجس)
ككتاب (و) يبيع (عيب
الفعل) يبيع (الغرو) يبيع
(الاعى وشراؤه

كبعثك عدي بمائة بشرط أن تبيعني دارك أو تقرضني كذا أو بعتك زرعاً بشرط أن تصدده
أو توباً بشرط أن تحطه أو يطبخاً أو حطباً بشرط أن يحمله قال في المنهج كبيع بشرط يبيع أو
قرض الخ (قوله الاماستثنى) أى ما هو بشرط الصحة كشرط القطع للثمرة أو لصلاح كشرط
الحل أو الرهن أو لانه يقتضى كشرط التيقن أو كان لاغياً كشرط أن لا ياكل الا كذا اه قله وبى
(قوله والمنابذة) بذال مجعته من التبدؤ وهو الرى وما ضيه من ذمن باب ضرب كان يقول ان يذ
اليك ثوبى بكذا والملازمة كأن يقول ان المسته فهو مبيع من ذمن وسبأى ايضاحهما (قوله
و يبيع البر) اي الحنطة بغير أو شعير أو دراهم وكالبز كل ما كان مستترا بسنبلة كاذرة السامى
بخلاف الذرة الصبى والشعير والارز أو مستترا بالارض كفجل وجزر واصل وفول أخضر
بعد انعماد قشره أو ما قبله فيصع يعم لانه يؤكل معه ويستقنى من ذلك الماوى به فانه يصع يبعها
في قشرها ولو بعد انعماده (قوله و يبيع مالم يلعله البائع) أى ما ليس له عليه ولاية بطريق من
الطرق ويسمى عقد فضولى فهو باطل عندنا وعند غيرنا موقوف ان أجازته المسالك صح والافلا
(قوله والربا) أى ان فقد فيه شرط من الشروط الآتية المحلول والتقاضى والتماثل (قوله
ولو من غير جنسه) أى ولو من غير ما كولى أو نحو سمك (قوله و يبيع الحصة) كبعثك من هذه
الاقواب ما تفتح عليه هذه الحصة وسبأى (قوله النافع) أى في بئر أو عين أو الجارى أى في قناة
أو نحوها وقوله مفردا يخرج مالم يباعه مع الارض أو يباعها وحدها فيصح سواء فيه الجارى
والسابع ولا يدخل في يبيع الارض وحدها الا بالنص عليه على المعقود اما ان لم ينص عليه فهو
باق على ملك البائع سواء الموجد ومنه حال المبيع والحادث بعد وخرج بالجارى وانما انبع
الرا كدفعه مفردا صحيح (قوله بما يوهم خلاف المراد) وجهه انه قال و يبيع الثمرة قبل التأخير
فقتضاه انه لو باعها بعد التأخير كان صحيحاً وان لم يبد صلحها وانما قال أولى لا مكان أن يقال
في مفهوم كلام الاصل تفصيل وهو انه ان باعها بعد التأخير كان بعد بدو الصلاح صح والافلا
والمنهوم اذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به ولكن الايهام موجود (قوله ككتاب) أى ولو معاً
وخز وسرجين نعم يصع يبعه عند تعذر فله كذا رتبة بآجر نجس وأرض مسهلة بسرجين
وخز مخلوطة به أو بر ما نجس فيبيع الزبار والجرار والمواجير والقبل وغير ذلك صحيح ويعنى
عما يوضع فيها من المائعات والمبيع في ذلك كله واقع على الظاهر والنجس داخل تبعاً على معقود
الرملى وقال سم واقع على الجميع اما ان لم يمتنع فله كنبيل عليه ريش فلا يصع يبعه (قوله
عيب الفعل) بسكون السين وهو ضرابه أو أجرة ضرابه أو ماؤه أو غن مائه وعلى الثالث
فذكروه بعد المضامين لاخاذا ان له اسماً آخر وذكروه مع الغرر للتردد في معناه بين أمرين فأكثركا
مرو خرج بالبائع اعادته للضراب فهي مندوبة بل واجبة ان تعين في الناحية وتندب له صاحب
الانقضاء انتهى لما لعله اه أفاده قل (قوله و يبيع الغرر) اي المبيع المشقة على
غرر في المبيع والبائع الذى فيه غرره هو ما انطوت عنفاً فبته أو ما تردد بين أمرين أعلاه
أخوفهما كما ظير غير النحل في الهواء فانه منطوقاً فبته هل يرجع أو لا وتتردد بين العود
وعلمه والاغلب عليه الثانى وهو أخوفهما أى يخاف منه دون غيره فأنزل التفصيل ليس على
بابه (قوله و يبيع الاعى وشراؤه) مضمرة مضافاً فاعله أى ان يبيع أو يشتري شيئاً من الاعيان

٢ - وى فى م م الخ فى م م عكس العبارة اه أى فى المزود فراجع (قوله عليه ريش) أى نجس كفى مد

فلا يصح خلافا لآفة الثلاثة وكذا يمنع اجارته ورهنته نعم يصح أن يؤجر نفسه وان كان يكاتب
عبده وان يشتري من يعتق عليه ويقل كاتبة نفسه ويشتري من سيده ويصح توكيله لغيره
فيما لا يصح منه من العقود للضرورة ولو اشترى بصير شيئا ثم عي قبل قبضه لم ينسخ العقد على
الصحيح وخرج ببيع الاعيان وشراؤها ببيع الذم وشراؤها كالسلم فيصح ان يسلم أو يسلم اليه
ويؤكد في القبض والاقباض واقتضى شراؤه في بعض النسخ مرفوع امامه بدرا أخيه محذوف أو
خبر أو فاعل محذوف أي وشراؤه باطل أو والباطل شراؤه أو ويطل شراؤه وانما قطع عما قبله
لان الكلام في البيوع (قوله ويصح خيار الرقبة) هو من الغرر وأما حديث من اشترى حالم
به فهو بالخيار إذا أقتضى اتفاقا اه قل (قوله وان اشترى على الخراب) أي أولم يفتنع
به أصلا على المتقدم فهو حرم بليت كالفقيد والجدوع الموقوفة ولا تنفع فيها يجوز
بيعه البصر فتنافى مصالح الموقوف بخلاف العقارات والكلام في غير المسجدا ما هو فلا
يصح بيعه بحال (قوله والاضحية) أي المذوبة مطلقا أو المذمومة بما بعد ذبحها (قوله بعد
القبض) متعلق بالمرهون وقوله بلا إذن أي من المرحم وكذا يبيعه له لو فاء دينه ان تقدم
قبوله والاوجب تقدم اذنه في البيع على إيجاب البائع لانه قبله لغو فلا يصح قبول المشتري له
(قوله ويصح العبد المسلم) ومثله كتب العلم وقوله من كافر أي له (قوله الان يحكم بعتقه)
أي كآبيه وابنه ومن أقرب بحريته وخرج شراؤه بشرط العتق فلا يصح اه ذل (قوله مع
اشتراط الولاء) ما دأى العسوية التي سببها نعمة المعتق على عتقه وقوله لغير المشتري أي بان
شرطه لا لاجنبي أو للبائع وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة في شأن بريرة واشترط ليهم الولاء
فالا لافيه بمعنى على كافي وان أسأتم فلها أي عليها وخرج شرطه للمشتري فهو صحيح لانه
نصريح بالمقتضى (قوله مجهولا) حال من الرهن والكفيل أي مجهولا كل منهما ما كان حال
بعثك هذا بين في ذمتك بشرط أن ترهني به شيئا أو قويا أو يكفلك به أحدا أو رجل فان كان
الرهن بمعنى المرهون معلوما بالمشاهدة كهذا الثوب أو الوصف كنوب في ذمتك صفته كذا
أو كان الكفيل معلوما بالمشاهدة كهذا الرجل أو الاسم والنسب كذا لان بن فلان صح (قوله في
خسة أو سن فأكثر) أي اذا بيع ذلك في صفقة واحدة أو مالو بيع في صفتين كل صفقة أقل
من خمسة أو سن ومجموعهما خمسة أو سن فأكثر فانه يصح ومن المعلوم ان الوسن ستون صاعا
والصاع أربعة أمداد والمدوطل وثلاث بغدادى وهو عند النوى مائة وثلاثة وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم وعند الراعي مائة وثلاثون درهما (قوله والحرم) أي مع الصحة
في غير العرب ومن الفساد فيه والمراد الحريم من البيوع لان كلامه في ذلك وجهته في قوله
كبيع الخ تجوز لان الحريم في الأول سبب البيع وهو القول المذكور وفيما بعده الثاني
والشراء وهكذا أما البيع المقرب على ذلك فليس بجرام على المتقدم خلافا لما زادى وتبعه قل
هنا ثم لا تجوز في بيع العتبان يهصره خراوكذا ما بعده وجهه ما ذكره من أمثلة الحريم اثنا
عشر (قوله كبيع حاضر لباد) أي متاعا لباد وعبارة الهمجة ويصح حاضر متاع باده فليس
للمراد ان البادى هو المشتري كما هو سمى كلامه والحاضر ساكن الحاضرة وهي المدن والقرى
والريف وهي ارض ذات زرع وخصب بكسر الهمزة أي غمامة بركة خلاف الجندب والمذكورات
خلاف البادية والنسبة اليها بدوى والى الحاضرة حضري على خلاف القياس فيها والقياس

(و) بيع (خيار الرقبة)
وهو شراء ماله بره على ان له
الخيار اذا رآه (و) بيع
(الموقوف) وان اشترى
على الخراب والاضحية
والمرهون بعد القبض بلا
إذن (و) بيع (العبد المسلم)
أو المرتد (من كافر) الآن
يحكم بعتقه عليه بشرائه
له (و) البيع (مع اشتراط
الولاء) لغير المشتري (أو)
اشتراط (الرهن أو) اشتراط
(الكفيل مجهولا) ويصح
العرايا في خمسة أو سن
فأكثر (و) الحريم كبيع
حاضر لباد

(قوله والشراء) أي شراء
المتق من الركان

بادى وحاضرى والنعير بالحاضر والبادى جرى على الغالب حتى لو كانا حاضرين أو باديين
 أو أحدهما حاضرا والآخر باديا أو بالعكس كان الحكم كذلك فالمراد أى شخص كان ولو
 اشترى شيئا أيام وخصه ليبيعه أيام الغلاء لم يحرم عليه لعدم التضييق على الناس بخلاف ما لو
 اشترى أيام غلاء ليبيعه غاليا فإنه يحرم عليه لما فيه من التضييق حينئذ (قوله للنهى عنه في
 خبر الصبيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد زاد مسلم دعوا الناس يرزق الله
 بعضهم من بعض برفع رزق وجرمه أى ان تدعوهم يرزقهم الله تعالى من هذه الجهة وإن لم
 تدعوهم جاز أن يرزقهم منها وأن يرزقهم من غيرها (قوله بأن يقدم) ليس بقيد أو يكون بالبلد
 (قوله بمنع) أى وإن لم يكن ما كولا كالفهوة والصابون والارز والعسل والبر ولو كان
 اختصاصا (قوله نعم الحاجة إليه) أى وإن لم يظهر بيعه سعة في البلد اقننه أو لعدم وجوده
 وخص السعر والكبر البلد والمراد عموم الحاجة إلى جنسه لا إلى شخصه وخروج بذلك مالا
 يحتاج إليه أصلا أو يحتاج إليه نادرا كالخيل الباقى (قوله ليبيعه بسعر يومه) قد يخرج به
 ما لو قصد بيعه تدرجيا فأسأله الحاضر أن يفوضه إليه (قوله فيقول له الحاضر) أى يتدنه
 بذلك ويخرج به ما لو استشاره البدوى في البيع تدرجيا فلا يحرم عليه القول المذكور على
 المعتمد بل يجب عليه بدلا للنصيحة وقيل يحرم لأجل التوسيع على الناس فيسكت أفاده
 الزيادة (قوله لا يبيعه) ليس بقيد بل مثله ما لو قال ليبيعه لك فلان أو ابتعته أنت أو ابتعته
 فلان معى (قوله على التدرج) أى شيئا فشيئا وهو ليس بقيد بل مثله ما لو قال لا يبيعه لك دفعة
 بعد يوم وقوله بأعلى ليس بقيد أيضا وكذا قوله فيوافقه على ذلك أى التردد بل مثله ما لو وافقه
 (قوله والمعنى فى النهى) أشار به إلى أنه معقول المعنى والنهى فى ذلك وفيما يأتي فى بقية الفصل
 التحريم فيما نرى من كتاب المنهى عنه العلماء بالنهى وكذا الجهل المقصر بان كان بين أظهر العلماء
 بخلاف ما إذا كان بعيدا عنهم وهو من الصغار كما قاله مر وعده حجة الزواجر من الكبار
 والبيع صحيح لأن النهى لم يفتقر به لاندائه كذا ذكرى ولا لاندائه كذا شرط (قوله على
 الحاضر) أى التنازل لأعلى صاحب المنع وإن أجابه لأن له عرضا جازا ولو أن الله فى الحرمه
 إشارة الحاضر عليه بتركه وقد انتضت فان قلت أنه يحرم على الشافعى لعبه الشطرنج مع
 الخنى لأن فيه إغارة على معصية فالجواب ما تقدم من أن المعصية انتهت هذا القول المذكور
 بخلافه فى اللعب فانما مستقرة أو إضافة لحرمة ثم هو اللعب لا يقوم الأمن اثنين بخلاف الحرم
 هنا وهو القول فإنه يقوم من واحد وهو المبتدى وإن لم يساعده الآخر (قوله وثائق الركان)
 جمع راكب وكل من الجمع والركوب للأغلب فالمراد مطلقا لم يرد واحد أو ماشاءوا والركب
 لغة خاص براكب الأبل والمراد هنا الأعم (قوله للنهى عنه في خبر الصبيحين) وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم لا تلهو الركان للبيع وفى رواية للبزارى لا تلهو الركان حتى يهبط بهم اللساوق فى
 ناقة أو فاصحاب السلة بالخيار (قوله بأن يتأق) أى يقع منه التلقى وإن لم يقصد كان خروج
 النصوص يندفعهم واشترى منهم قاله فى شرح المنهج (قوله طائفة) تطلق على الواحد لأن الجمع
 ليس بقيد كما صرح (قوله متاعا) أى وإن لم يتم الحاجة إليه لأن العلة ضرر القادمين (قوله إلى
 البلد) أى مثلا (قوله فيشترى منهم الخ) وكالشرائهم البيع لهم ما يقصدون شرائهم من البلد
 فهو حرام وكان المناسب أن يذكر ذلك لأن الكلام فى البيوع ولو قدم البادى يريد الشراء

(قوله وأحدهما) الأولى
 الاقتصاد على عكس مرة
 المصنف

لأنهى عنه في خبر الصبيحين
 بأن يقدم شخص متاعا ثم
 الحاجة إليه ليبيعه بسعر
 يومه فيقول له الحاضر اتركه
 لا يبيعه على التدرج بأعلى
 فيوافقه على ذلك والمعنى
 فى النهى ما يؤدى إليه من
 التضييق على الناس والائتمار
 على الحاضر فقط (وتلقى
 الركان) للنهى عنه في خبر
 الصبيحين بأن يتلقى طائفة
 يحصلون متاعا إلى البلد
 فيشترى منهم

(قوله وقوله بأعلى ليس
 بقيد) وجه ع ش كونه
 قيدا بأنه لا يكون حاملا
 للبايع على التأخير إلا حينئذ

قبل قدومهم ومعرفةهم بالسعر والمعنى في النهي عنه غيبهم والامتناع على الملتقي فقط (والنحوش بأن يزيد في الثمن) (الساعة) (الرغبة)
في شرائهم ابل بغير غيرة فيشترى بها ١٢ لثمنه عنه والمعنى فيه الايداء ولا خيار ولا شترى ولو كان عواطا فالتعريضه (والبسيع

قد عرض له الحان من يريد ان يشتري له رخيصا وهو المسمى بالسهماء حرم على المعقد وقوع
السؤال عما يقع كمنرا ان بعض العربان يقدم مصروير يدشراني من الغلة فيتمهم
حكم البلد من الدخول واشرأخو فامن التضييق على الناس وارتفاع الاسعار فله يجوز
الخروج لهم والبسيع عليهم وهل يجوز لهم أيضا انشرأخ من المارين عليهم والبسيع عليهم قبل
قدومهم الى مصر لانهم لا يعرفون سعر البلد فتنتفي العلة فيهم أولا فيهم انظر والظاهر الجواز
فيهما لا تشاء العلة فيهم اذ الغالب على من يقدم ان يعرف سعر البلد فلا غبن وان العرب اذا
أرادوا الشراء ياخذون باكثر من سعر البلد احتياجا لهم اليه نعم ان منع المالك من البيع
عليهم حرم لمخالفته وليس ذلك من الملتقي الذي السكلام فيه اه افاده البرماوى على المنهج (قوله)
قبل قدومهم) أى قبل وصولهم الى محل لا تنصرف فيه الصلاة وان لم يدخلوها وخرافوا وان
عرفوا الغبن الا ان عاد السعرا لما اشترى به على المعقد خلافا لما ذكره في شرح المنهج (قوله)
غيبهم) يفيد انه اشتراه بدون سعر البلد ولا بد أيضا ان تكون بغير طمهم بقوله القيد أربعة
فان اشتراه منهم بطمهم ولومع الغبن أو بغير طمهم لكن بعد قدومهم وعكسهم من معرفة السعر
أو قبله وبعد معرفتهم بالسعر أو قبله أو اشتراه به أو باكثر فلا تحريم لا لتفاه التغير ولا خيار
لا تشاء الغبن (قوله والنحوش الخ) وهو لغة الامارة لما فيه من اماراة رغبة من يريد الشراء ومثله في
الحرمه مدح الساعة بالكذب ليرغب فيها (قوله بل بغير غيرة) ليس بقيد بل لو قصد دفع البائع
ولم يقصد خديعة غيره كان الحكم كذلك وأما فتح باب الساعة فخا للعارف بالقيم ولا بد ان لا يفتح
بقن هو قيمته من أول الامر والامر عليه لانه زاد فيه اعلى ما فتح به فيضر المشتري أما غير
العارف بالنم فيحرم عليه الفتح (قوله الايداء) فيحرم على المعاد العال بالنهي دون غيره على
المعقد كبقية المحرمات لكن لا يشترط هنا العلم بنهي مخصوص بل يكفي العلم بالنهي العام
كالنهي عن الايداء بخلاف بقية المحرمات فانه يشترط فيه العلم بنهي مخصوص هكذا قاله عن
وقد يقال ان بقية المحرمات فيها الايداء أيضا وعبارة الرمي والمعقد اختصا بالامر بالعام بالحرمه
في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعد موم أم خصوص اه وهى صريحة في رد ما قاله
العنانى (قوله ولو كان) أى النحوش عواطا أى موافقة من مال الساعة ومن يزيد فيها (قوله)
التعريضه) أى بعدم مراجعته لاهل الخبرة وتأمله ونظيره ما لو قال له البائع أعطيت في هذا
الساعة كذا فبان خلافه وما لو أخبره عارف بان هذا عتيق أو غير وزج عواطا فاشترأه
فبان خلافه فلا خيار في ذلك وفارق ثبوته في التصريه كما يأتي بانم لا تغري في ذات المبيع وهذا
خارج عنه اه افاده مر (قوله والبسيع على يسع غيره) أى وسبب البسيع وهو الامر
الاتى وكالبسيع على البسيع الشراء على الشراء كان بائع بالفسخ يشترى به باكثر من غنه
وله ترك ذلك لان السكلام في البسيع (قوله للنهي عنه في خبر الصحين) وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لا يسع بعضكم على يسع بعض زاد انسانى حتى يتباع أو يذر اه وحتى للتعليل
ويتباع معنى يشترى أى حتى يتم الشراء والافه وقد وقع والشراء على الشراء مقيس على ذلك
(قوله بان يكون في زمن خيار الجاس أو الشرط) أى والعيب ومورثه أن يطع لسل على

على يسع غيره للنهي عنه في
خبر الصحين (قبل لزومه)
بان يكون في زمن خيار
الجاس أو الشرط وذلك
(قوله حرم على المعقد) أى
لنهي عنه في عموم قوله صلى
الله عليه وسلم دعوا الناس
الحديث شيخنا حفظه الله
ومحل ذلك حيث أرادوا
الشراء حالما يثن نعم الحاجة
اليه ومنه النقد فيشرده
الحاشى مثلا لتأخير افاده
عش (قوله لانهم لا يعرفون)
أى العربان لا يعرفون سعرا
أى فلا يوجب جدمهم غبن غيرهم
(قوله وان لم يدخلوها) أى
ان العربيه هذا المحل وان لم
يدخلوا البلد شيخنا (قوله)
وما لو أخبره عارف) التقييد
بالعارف وبما عواطا لبيان
محل الخلاف في ثبوت
الخيار لا المشتري المذكور في
كلامهم وان لم ينص للنهي
فان اتى قيد منها فلا خيار
لهجرنا (قوله وحتى لا يعامل)
فيه انه لا يوافق قوله عليه
الصلاة والسلام أو يذرفعله
للتعليل بالنظر اقوله يتباع
والغاية بالنظر اقوله يذر
فيكون من استعمال المشترك
في معنييه كما في حاشية المنهج
(قوله معنى يشترى) فيه أن
الضمير عا د على بعض

المضاف الى يسع ومصدوقه البائع فيسعر للتقدير على يسع البائع حتى يشتري ذلك البائع ولا يخفى فساد جواب العيب
بل بان مصدوقه المشتري والاضافة من اضافة المصدوقه للفاعل محذوف أى على يسع البائع بمضاوه المشتري

كان يا امر المشتري بالفسخ
ليبيعه مثل المبيع باقل
من غنه والمعنى في النهي
عنه الا اذا زاد السوم على
سومه (أي سوم غيره للنهي
عنه في خبر الصحيحين) بعد
استقرار الثمن) بانتراضى
به صريحا بأن يقول ان
أخذت شيئا ليشتره بكذا
رده حتى أبيعك خيرا منه
بهذا الثمن أو مثله بأقل
أو يقول لما لك ان تردده
لاشتره منك يا كثر والمعنى
في النهي عنه الا اذا خرج
باستقرار الثمن ما لو كان
المبيع بطاف به على من
يزيد فلا يمنع من الزيادة
وتعيرى بغيره أعم من تعيره
بأخيه (وبيع المصراة)
للنهي عنه في خبر الصحيحين
(وهي متروكة الخلب
لايها كفرة لهنها) والمعنى
في النهي عنه التدليس
(ولامشتري الخيار

(قوله ولا تحقق) أى ولا
يشترط في الحرمة تحقيق
الخ (قوله للغالب الاولى
للرقعة لانه الذى مرفيه

٢ (قوله أعم من تعيره
بالاخ) نسخ الشارح النى
بأنه يا أخيه اه معص

العيب فيقول شخص للمشتري في هذا الزمن رده الخ ولا يقال انه رده وان لم يامر له لا فانه يقول
انه قد رضى به وبعبارة هنا مساوية لعبارة المنهاج وعبر في المنهاج بقوله زمن خيار ثم قال فهو
أعم من قوله قبل لزومه اه فكان الاولى هنا أن يعبر بذلك ولكن جل من لا يسمو (قوله
كان يا امر المشتري) أى وان كان مغبوا والوصية الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع
وكالامر ما لو عرض عليه ساعة كذلك فهو ليس بقيد (قوله بأقل من غنه) أى أو خيرا منه بمثل
غنه أو أقل وبحل الحرمة ما لم يأن البائع فان أذن جاز لان الحق له هذا ان دلت الحال على رضاه
باطنا فان دلت على عدمه كأن أذن لطوف أو أكرام أو حال سوء خلق فلا ولا فرق في الحرمة
بين أن يكون المبيع بلغ قيمته أو نقص عنها ولا تحقق ما وعده من المبيع على الاصح فيهما
أفاده مر (قوله والسوم الخ) هو أن يأخذ ساعة ليقابلها هل تجبه قبضه أو لا يرددها
أى وسبب تحصيل السوم وهو القول الاتى فهو الموصوف بالحرمة (قوله للنهي عنه في خبر
الصحيحين) وهو لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر يعنى النهي والمعنى فيه الا اذا ورد ذكر
الرجل والاخ ليس للتفصيل بل الاول لانه الغالب والثاني للرقعة والعطف عليه يسرعة اعتنا
فغير مما مثلهما قاله في شرح المنهاج (قوله بعد استقرار الثمن الخ) قال عس وقع القول في
الدرس عما يقع كثيرا باسواق مصر من أن يريد المبيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع
اليه ويقول له استقر سعر متاعك على كذا فاذن له في البيع بذلك القدر فهل يحرم على غيره
شراؤه بذلك السعر أو بازيد أم لا فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر ان شراؤه لم يتحقق قصد
الضرر حيث لم يرد من المشتري بل لا يعد عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس نصريحا
بالموافقة على البيع لعدم الخطاطبة من البائع والواسطة للمشتري اه (قوله بانتراضى به
صريحا الخ) ولا بد أيضا بعد التراضى به من الموافقة على ايقاع العقد به رقب كذا فلو تفتنا
عليه ثم افرقنا من غير موافقة لم يحرم السوم حينئذ كما قاله الامام عن اصحابه اشوبرى على
المنهاج (قوله بان يقول لمن أخذ شيئا الخ) وحينئذ معنى كونه سائما على سوم غيره أنه عرض
بضاعته للسوم الواقع ساعة غيره ومثل القول المذکور عرض ساعة مثل المبيع انقص
أو أوجد منها بمثل الثمن (قوله أعم من تعيره بالاخ) ٢ لكن الاصل عبر بذلك موافقة الحديث
وتقدم أنه للغالب (قوله ويبع المصراة) من التصريفة وهى الجمع يقال صرى الماء في
الحوض جمعه فيه فالصريفة لغة الجمع والربط وشراؤه اللبن في الضرع وسواء كانت المصراة
ما كولة العلم أم لا (قوله للنهي عنه في خبر الصحيحين) وهو لا نصروا الابل والغنم فن ابتاعها
بعد ذلك أى بعد النهي فهو بخير النظرين بعد أن يحلها ان رضيا أمسكها وان خطاها ردها
ومساها من غنم وقيس بالابل والغنم غيرها ما يجمع التدليس في كل وتصروا بوزن تركوا بميزوم
بحذف النون والواو الموجودة في الرسم فاعل وان حذف في النطق لاتقاء الساكنين اه
أفاده في شرح المنهاج بزيادة (قوله وهى متروكة الخلب) بفتح اللام مصدر من باب طاب وحكى
اسكانه واقتصر في المختار على الاول سواء قصد التركة أم لا علم بذلك أم لا ولا يهايم تصويره والعلّة
للاغلب أو يقال هذه المذكورات في حرمة زهى لاتعبر في ثبوت الخيار الاتى (قوله
والمعنى في النهي عنه) أى عن بيع المصراة أى الغالب فيه ذلك فلا يرد صورة عدم العلم ولو زاد

ولضرر البهية كان أولى لكنه اقتصر على التدليس لأنه لا يوجد الاغنى بقصد البيع الذي
الكلام فيه (قوله فورا) أي بعد العلم بالنصرية (قوله الابثلاثة أيام) أي بعدها وإذا ظهرت
ثبت الخيار فورا وقوله العلف: فتح اللام أي الشيء المعلق به كأن كانت تسقى من ماء عذب
فصارت تسقى من ماء ملح وكقوله العلف (قوله أو تبدل الأيدي) بأن كان يحملها النساء ثم حملها
الرجال وأيديهم في أي وسعة بالنسبة لا يدي النساء (قوله أو غير ذلك) كافتراءها عن أخواتها
واختلاف المسقى (قوله بعد حملها) ليس بقيد أي أو شرب ولدها أو شربهم انفسها فاما الدار
على تلف اللبن الموجود عند الشراء أما لو حدث ابن عند المشتري ثم ردها بعيب فلا يرد له شيئا
لأنه حدث في ملكه (قوله ردها بصاع قمر) أي وإن كانت ما كولة وكان لبنها مقولا ما غير
المأ كولة كالخارجية والاثان فلا يرد معها شيئا لأن لبن الخارية لا يعترض عنه غالباً وإن كان
ما كولا ولبن الاثنان نجس لا عوض له وأما غير المقول وهو النافه فلا يرد معه شيئا ويؤخذ
الصاع بعدد المضراة وبنه قد العند أو البائع أو المشتري كأن اشتراها اثنان من واحد أو
عكسه لا يتقصيل الثمن وسواء اشتراها بقدر الصاع أو بدونه كالارنب ومحلى وجوب رد الصاع
ان لم يتفق على غيره فان اتفقا على رد اللبن أو دواهم أو على عدم رد شيء جاز وليس من ذلك كما
قال عمن ما يقع الآن من رد البهية بعد حملها بالشيء مع عدم مطابقة تبدل اللبن لأن ذلك
انما هو لعدم العلم بوجوب شيء لغير علم به كأنه اطلب ولو بعد مدة طويلة وقياس ما قبل من
وجوب اعلام النساء بأنهن المنة وجوب اعلام البائع باستحقاقه بدل اللبن اه والقر
الواجب هو المتوسط من ثمر البلد فان نقص في بلد تلف اللبن وحوا اليه الى مسافة القصير بان
لم يوجد في ذلك بمن مثله اعتبر قيمته يوم الرد بالمدينة الثريفة على المعقد وبمعلم ذلك
بالاستصحاب فاذا افارق البائع أو غير المدينة وقعة الصاع فيها درهم مثلا استعجب حتى يعلم
أو يظن خلافه فان قبل لم تعين القرهنا ولم يجز العـ دول الى غيره بغير رضا وان كان أعلى منه
في القيمة والافتيات بخلاف القطرة أجيب بأن المقصود هنا قطع النزاع مع ضرب تعبد
والقصور في القطرة سد الخلة (قوله والنصرية) مبنياً على تدليس عطف عليه ونظير قوله
حرام وما يمت ما اعترض وقوله وتسويد شعر أي ستره بالشيب مثلاً وما أحسن قول بعضهم
قالت أرا الشيبات الشيبات قالت لها ستره عنك يا يحيى وبابصرى
فقههت ثم قالت ان ذا عجب • تسكث الغش حتى صار في الشعر
(قوله وتجهيده) شمل اطلاقه الذكر والانثى وهو كذلك كما قاله الأذرى ولا بد في ثبوت الخيار
من أن يكون ذلك بحيث لا يظهر اغالب الناس أنه مصنوع حتى لا ينسب المشتري الى تقصير
اه م ولا بد في ثبوته أيضاً أن لا يتجهد بنفسه كما يفهم من قوله وتجهيده والافلا خيار بخلاف
النصرية فانما تثبت الخيار ولو من غير فعل فاعل كما مر (قوله الدال على قوة البدن) وهو
ما فيه التواء لبعضه على بعض واتقباض أي انكماش أما جعله كمثل السودان فلا حرمة
فيه ولا خيار اهدم دلالة على نفاسة المبيع المتضمنة لزيادة الثمن (قوله وتجهيره وجه) ويثبت
الخيار بذلك ولو حصل من غير أمر البائع ولا علمه لا طعن في الرقيق بعد ادخيله لالكاتبه فاحاف
والاخييار فيه اذ ليس فيه كبير غرراته قصير المشتري بهـ دم امكانه والسؤال عنه وان حرم ذلك

فورا) كخيار العيب
وأجيب عن خبر مسلم من
اشترى شاة مصراة فهو
بأنه اربثلاثة أيام بجمول
على الغالب من ان النصرية
لا تظهر الا بثلاثة أيام لاحالة
نقص اللبن قبل تمامها
على اختلاف العلف أو
المأوى أو تبدل الأيدي أو
غير ذلك (فان ردها ولو
بعيب آخر) بعد حملها (رد
مها بصاع قمر) تدبر مسلم
بذلك (والنصرية وكل
تدليس ككسكم عيب
ونسويد شعر أمة وتجهيده)
الدال على قوة البدن
(وتجهيره وجه حرام) فبان
فعله العالم بالشيء عنه
لكن الله قد صرح ولان
النهي عنه انما هو

لامر خارج عنه هذا من تعلقات بيع المصراة ثم عطفت على ما قبله قولي (وبيع العنب من يتخذ خمر أو السيف من يقتل به غيره) هو أعم من قوله المسكين (فأما والشبكة عن بصطاد) ج ١٥ (في الحرم والخشب عن يتخذ منه الملاهي) لتسبيه في الحرام ومثلها بيع المسكين الذي المراد من عرف بالقبور رفعهم ومحل تحريم بيعه ذلك عن ذكره إذا تحقق أو ظن أنه يفعل ذلك فان توجهه كره (وبيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بان يهبطه شيئا على أنه اصحاب السلعة) هـ (ان لم يتم البيع) ومن الثمن ان تم انتهى عن ذلك رواه أبو داود وغيره

(قوله لا بوضعية) فلو مات الموصى قبل تمييز الولدين بطلانها عند مـ وان رضى الموصى له بناخير القبول الى التميز وقال الخطيب على المنع بدوام الصحة قياسا على ما ذهب الاصل لقرع جارية حائلا فحلت من غيره وولدت فان للاصل الرجوع (قوله فان اخذ الخ) أي بان لم يشتريه بان كان من غيلة ضيعته مثلا واشتراه قبل الغلاء أو بعده لا يملكه بالبيع بعد بل يأكله أو يبيعه حالاً وان عن له بعد ذلك فسد التأخير بالبيع باغلي كما قاله مـ عن مـ أو يملكه لبيعه لا غلي فلا حرمة في ذلك كله فنامله

الايام (قوله لامر خارج) أي وهو التدليس والحرمة من الصغار وان كان ظاهراً حديث من غشنا فليس منا أنهم من البكار وقوله هذا أي وقوله والتصرية الخ انما في ذلك لان هـ ذين الامرين ليسا من البيوع فلذا احتج الى التصريح معهما بالحرمة والى أن ما بعدهما لا يعتبر فيه تدليس لانه من تعلقات بيع المصراة ولا يرد أن ما تقدم من تلق الركان ونحوه ليس من البيوع أيضاً مع أنه لم يصرح فيه بالحرمة بل اكتفى بعطفه على ما قبله فها قال هنا وكذا التصريح فقول كل تدليس الخ لا فائدة في ذلك الامور ذكرها على وجه كونها من البيوع وان كان فيه ساهلة كالمرو ولا كذلك التصرية وما بعده فانه ذكرها على وجه كونها ما تابعين (قوله وبيع العنب) أي ولومن كانوا وانما آخر هذا لانه لم يرد فيه نهي مخصوص ولا يفتي ما في عبارة من القصور فكان الاولى أن يقول كافي منه ببيع فهو رطب كعنب يتخذ مسكراً (قوله والسيف) محله اذا كان لغير حربي أما هو فالبائع له فاسد وقوله من يقتل به غيره أي أو يقتل به نفسه كالسيف كل آلة قتل وعبرة مـ وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق اهـ وهي تشمل اسفأ وغيره ومن يقتل به غيره أو يجرحه به فالقتل أيضاً ليس بمتد وقوله ظلم أي قتله محرماً (قوله والخشب الخ) ومثله البوص ان يتخذ من امير (قوله لتسبيه الخ) أفاد أن ذلك هو القاعدة وأن المذكورات أفراد منها فكل انصرف يقضى بصحة حرام ومن ذلك أن يفرغ لشخص عن وظيفة وهو ليس من اهله أو يعلم أن القاذي يقره في ذلك أو عن نظروته يعلم أنه لا يقوم بحقه ويعلم من ذلك كما قاله مـ حرمة اطعام مسلم مكاف كافراً مكافاً في ثمارة رمضان وكذا بيعه طعماً ما علم وظن انها كمنه ارا لان كلام من ذلك تسبب في المعصية وإعانة عليه بناء على الرجح من تسكف الكفار بفروع الشريعة (قوله المالك المراد) مثله مـ بيع أمة من يتخذها لغناه محرم والثوب الحر للباس رجل بالضرورة قاله مـ (قوله فان توجهه كره) وكذا لو شك فيه من باب أولى (قوله وبيع العربون) أي البيع الذي فيه العربون (قوله وهو بفتح العين الخ) (٢) ويقال له العربان بضم العين واسكان الراء وتبدل العين هـ مزعم الثلاثة فضيه ست امات والبيع فيه فاسدون ما له فهو وفاء بالغاية السابقة في قوله وان صح في غير العربون (قوله اصحاب الساعة) بكسر السين جمعها سلع كسيرة وسدرو ويجوز فتحها عند أي ساعة المتاع أي البضاعة أما ساعة الجسد أي التي تخرج من الحصة الى البطيخة فهي بالكسر لا غير هذا هو المشهور وعبرة المصباح فقيد أن كلامهم ما بالكسر وان التي بالفتح الساعة هي الشجة ونظم ذلك بعضهم فقال وساعة المتاع ساعة الجسد * كل بكسر السين هذا ماورد

أما التي بالفتح فهي الشجة * عبارة المصباح فاسلان فجمعه اه (قوله هـ) اما مـ فوع على انه خبر بان لأن أو منصوب على الحال أو التمييز وخبره ان يكون حذفت هي واسمها وعلى كل فهو من غلام الصيغة فلا بد في البطلان من النص عليه في صاحب العقد والافلاسمة ولا بطلان وبقي من الحرم التفرق بين الامة وان رضى وتولدها الرقيق ولو باقالة أو رد بعيب أو سفعراً فاكتمو فرغ حتى عجز لا بوضعية أو عتق أو وقف وكذا بين الداية ولدا حتى يستغنى عنهم الا بذكوره ومن الحرم أيضاً كما قاله مـ احتكار القوت بان يشتريه وقت الغلاء عرفاً يملكه ويبيعه به ذلك باكثر من غنائه لا تضيق حينئذ فان اختل شرط

(٢ قوله وهو بفتح العين) ليس في النسخ التي بأيدينا لفظ وهو اه مصحح

من ذلك فلا تخم والوجه انه لا يكره امسالك ما فضل عن كتابته وكفاية عمونه سنة نعم الاولى
ببعه ما زاد عليهم او يحجب من عهده زائد على ذلك على بيعه في زمن الضرورة وعلم ما تنور
اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو غراوز ديا فلا يبيع جميع الاطعمة ويحرم على الامام
او نائبه ولو قاضيا التسعير في قوت او غيره ومع ذلك بهز مخالفته للاقتيات عليه ويصح البيع
اذا اجتر على شخص في ملك نفسه غير معهود

(باب بيع الاعيان)

استنزل بذلك عن بيع المتشافع كبيع حق المرأة وضع الاخشاب على الجدار (قوله
وهي) أي بيع الاعيان والاقل اقرب الى كلامه وايضا الاكثر رجوع الضمير الى المضاف
دون المضاف اليه ما لم يكن المضاف لفظ كل والارجع الى المضاف اليه (قوله وفي الذمة) أي
مرتبطة بالذمة باعتبار كون اوصافها ملتزمة فيها فاشبهه ارتباطا مطلق عين بالذمة ما لم يكن
بإرتباط الظرف بالظرف ففسر في التسمية للجزئيات فاشبهه بلفظة في الموضوع لا ارتباط طرف
بطرف خاصين لا ارتباط عين مخصوصة بالذمة المخصوصة (قوله فالحاضرة الخ) شروع في بيان
احكام الثلاثة بعد ذكرها اجالا والحاضرة مبدأ خبره يصح الخ وما بينهما ما اعترض قصديه
التفسير وخرج بقوله الرؤية المعتبرة ما لم تر بالكتابة أو رأت رؤية غير معتبرة بان كانت
منقوشة ووجهها مختلفان فرأى الظاهر فقط أو الباطن فقط فلا يصح بيعه ما علم من اعتبار
الرؤية في صحة البيع أن الاعي لا يصح بيعه ولا شراؤه كما مر فطريقه أن يוכל (قوله بشرطه
الآتي) أي في الباب بعده وهو مقدم مضاف فمع الشروط الستة من كونه طاهرا منقعه به الخ
ما يأتي والمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن كالبائع والمشتري كذا قاله المذاهب الثلاثة
جده (قوله والغائبة الخ) ذكرها خمس صور اثنتان منطوقا وثلاثة مقعوم واما بالطلان في الثلاثة
منها وهي صورنا المنطوق وواحدة من المفهوم والصحة في صورتين من المفهوم والمراد بالغائبة
غير الرؤية حالة العقد سواء كانت غائبة عن مجاسه أو حاضرة فيه وقوله لم يصح بيعه أي وان باعها
في وصفها أو سمعه المشتري بالتواتر ولا يشكل على ذلك صحة البيع فيما لو قال اشترت منك ثوبا
صفته كذا ثم هذه الدراهم فقال بعته لأن ذلك يبيع موصوف في الذمة وهذا يبيع عن موصوفة
مقبولة كذا قاله الرمي الكبير (قوله ولم تتغير عادة) أي أصلا أو غالبا فهو صادق بصورتين بان لم
تتغير أصله في العادة كالارض أو غلب عدم تغيرها فيها كالناب وأما عدم التغير للعادة ولم
يشك ولم يكن تغيرها لكونه عاكس فيها ذلك (قوله من نحو شهر) أي لامن نحو مدة طويلة (قوله
أو احتمل تغيرها وعدمه) أي استوى الامر ان (قوله كجوان) هو نظير ما احتمل التفسير
وعدمه لاجزئي من جزئياته لانه يتغذى في الصحة والسقم وتحويل طباعه فغاب عليه التغير
لكنه يصح بيعه فيكون مستثنى عما يغلب فيه ذلك والفرق بين المثال والنظر ان الأول جزئي
بذلك لا يوضح قاعدة كالفاعل مرفوع ومفعوله جاء زيد والثاني جزئي بذلك لا يوضح قاعدة
أخرى كالجوان هنا فانه جزئي عما يغلب فيه لكونه مستثنى منه فيصيح بيعه فذكره عقب
ما احتمل التغير وعدمه على وجه النظر في الصحة لقصد اوضح ذلك فهو جزئي من كلي وهو
ما يغلب فيه ذلك لا يوضح كلي آخر وهو ما احتمل الامر من وأما مثال ذلك فكالجواب المرتبة

(قوله في زمن الضرورة)
أي ما لم يتحقق ونصل الحد
الاضطرار والالم يبق له
كفاية سنة وتردد ع
فيما سبق له حينئذ والظاهر
أنه كفاية يوم واحد كما
يعض الهوامش (قوله
بالاقوات) قال ع ش ومثلها
الادم (قوله ويحرم على
الامام) وقيل يجوز في زمن
الغلاء (قوله للاقتيات) وهو
جائز في كل حرام (قوله
أقرب) ولان الجواب له هو
البيع المتعلق بذلك شيئا
(قوله من نظير) الذي في
رم ويجز أنه مثال

(باب بيع الاعيان)

وهي ثلاثة اذ (العين اما
حاضرة أو غائبة أو في الذمة
فالحاضرة وهي المرتبة
الرؤية المعتبرة في صحة
البيع) (يصح بيعها بشرطه
الآتي) (والغائبة ان لم يرها
العائد ان) (بان لم يرها كل
منها أو أحدهما) (قبل)
أي قبل العقد (لم يصح
بيعها) (لا تغرد) (وان راها)
قبل (لم تتغير عادة كالرض)
وثاب راها من نحو شهر
(أو احتمل تغيرها) وعدمه
(كجوان صح بيعها)

من نحو شهر (قوله في الأول) وهو ما لم يتغير عادة والثاني وهو قوله أو أحفل الخ (قوله ومعه)
 أي محل وجود صحة المبيع في القسمين فالقسمين راجع لنسب من المعنى (قوله ذا كرين) أي عالمان
 من الذكرباضم مقابل النسب أي فان نسبها الطول المدة فهو يسع غائب (قوله كذا كهة
 رطوبة) أي مضى بعد رؤيته ثم ازمن بغاب تغيرها فيه والافه من القسم السابق اذ تغير كل شيء
 بحسبه وكانما كهة المذ كورة الاطعمة التي يسرع فسادها (قوله لم يصح بيعها) أي وان لم
 تتغير بالفعل لان شأنه اذ كان وأما القسمان الأولان فيصح بيعهما وان وجد امتغير من نظرا
 للشأن أيضا لكن يثبت الخيارات وجد امتغير من (قوله وتكني رؤية بعض المبيع) أي وان
 رآه من كوة لامن وراء سياج كالآلة المسماة بالعميون ولا من ما صاف كما لا يكتفي به ما في ستر
 العورة في الصلاة للاحتياط في البابين وانما وقع الطلاق المعاق بالرؤية اذا وجد من وراء
 أحدهما لان المدار تم على مطلقها وقد وجدوهنا على معرفة المبيع التامة فلم يكتف بدلائلهم
 يصح بيع السمك والارض المستورين بالماء الصافي لانه من مصالحهما كذا قاله الرافعي
 وقضيته امتناعه مع السكدة ويفرق بينه وبين صحة إيجار الارض مع مثل ذلك بان الاجارة
 أوسع لانها تقبل التأجيل ولان العقد فيها على المنفعة دون العين (قوله ان دل على باقية) أي
 أولم يدل على ذلك لكن كان صوابا لما بقي لبقائه كقشر رمان وبيض وشك كان وهي بحسبه يضاف
 اليها لوز وجوز وفستق وسكر ولبف على ذلك بحسبه رقيقة وقاية لها وتؤتى في التذوق وبعد
 نضجها يؤكل ما في باطنها وترعى القشرة وهي كلمة أعجمية وخشك معناها يابس ونان معناها يحين
 وعادة الاعاجم تقديم الصفة على الموصوف وكقشرة سفلى لجوز أو لوز فتكني رؤية ذلك لان
 صلاح باطنه في ابقائه فيه وان لم يدل هو عليه بخلاف جوز القطن وجد الكاب وصحهما
 وخرج بالسفلى وهي التي تسكر حالة الاكل العلما لانهم البست من مصالح ما في باطنه ثم ان لم
 تنه قد السفلى كفت رؤية العلما لان الجميع مأكول ويجوز بيع قصب السكر في قشره الاعلى
 لان قشره الاسفل كباطنه لانه يحص معه فصار كأنه في قشر واحد وبيع السكر في قشره لان
 ذلك من مصالحه كقشاع السكر وهو زجاج يستبه على ماء نحو الزبيب الذي فيه خوف أن
 يفسده الهواء ثم سمي به نفس الماء المذ كور العجوة ولا يشترط رؤية شيء منه لان بقاءه فيه
 من مصلحته ومن ذلك اللبن في رغوة التي تستقر (قوله كظاهر الصبرة) أي المتفقة الاجزاء نحو
 صبرة برولوز وأدقة ومسك وعجوة وكيمس في نحو قوصرة وقطن في عدل وبر في بيت وتكني
 رؤية أعلى المائعات في ظرونها لان الغالب استواء ظاهر ذلك وباطنه فان تحتها ثابت الخيارات
 لا صبرة نحو بطيخ ورمان وسفرجل فلا يكتفي فيه ما هو بل لابد من رؤية جميع كل واحدة من
 جميع جوانبها وان غلب عدم تفاوتها وساع عدا فان رأى أحد جانبي نحو بطيخة كان كبيع
 الغائب كالثوب الصفيق يرى أحد وجهيه وكذا تراب الارض ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولا
 وعمقا من أرض لم يصح لان تراجم مختلف كظاهر الصبرة المتفقة الاجزاء الاغونج بضم
 الهمزة وفتحها مع ضم الميم وفتح الهمزة فيهما ويقال فيه غونج بفتح النون وضم الميم المشددة
 وفتح الهمزة وهو المسمى عند السماسرة بالعينة فتكني رؤيته حيث كان اغونج الشيء متساوي
 الاجزاء كالحيوب وأدخل في صيغة البيع كأن يقول بعك البر الذي عندي مع اغونجه وان
 لم يرد للمبيع أو تلف قبل العقد لانه ورد على الباقي والمرق فان لم يدخله في ذلك لم يصح وان رده

في الاول والظاهر في الثاني
 بقاؤها بها ومعه له اذا
 كانا ذا كرين لاوصافها
 عند العقد (أو غلب
 تغيرها) في المدة (كذا كهة
 رطوبة لم يصح) بيعها للقرر
 وتكني رؤية بعض المبيع
 ان دل على باقية كظاهر
 الصبرة

(قوله أو تلف قبل)
 بعد حرق

والرؤية في كل شيء على ما يليق به (و) العين (التي في الذمة يصح بيعها بذكرها مع جنسها وصفتها كعبد حبشي خلعى) مع بقية الصفات التي تذكر في السلم (وعند هذا) يعالما (مع أنها) أى العين (في الذمة اعتبارا بالقطعة فلا يشترط فيه تسليم الثمن قبل التفريق) إلا أن يكون ذلك في ربو بين فبشرط فيه التقابض قبله كإتي العين الحاضرة وهذا إذا لم يذكر مع ذلك لفظ السلم فإن ذكر كان قال بعتك كذا سلما أو اشتريته منك سلما كان سلما على كون ذلك بيعا بشرط تعيين أحد العوضين في المجلس

(قوله والجدران) أى غير الأساس رشيدي إذا لم يشترط رؤيته كإساق في البستان لتعذره وقوله داخل وخارجا أى داخل الدار وخارجها (قوله وبعضها في الماء) فى حواشي م و اعتقاد ذلك فى الكبيرة جدا (قوله بشرط تعيين أحد العوضين الخ) يجوز المراد بالتعيين فقوله أصح وrote ألحق بقيد الحلول والتعيين يكون مع التأجيل ولو بطبيعة

للمبيع لا يتفاد رؤية نبي من المبيع حينئذ أفاده م (قوله والرؤية في كل شيء على ما يليق به) يريد أنه يشترط أن يرى من كل مبيع مائة مائة عرفا بأن يرى ما يختلف معظم المسألة باختلافه فيعتبر في الرقيق رؤية مائة العود والمراد به ما بين السرة والركبة في الذكروا لثني وفي الدابة رؤية كافها حتى شعرها فيجب رفع السرج والكاف ولا يشترط إجراؤها ليعرف سيرها ولا يشترط فيها ولا في الرقيق رؤية اللسان والاسنان وباطن حافر وقدم ولذا أطلقوا عدم اشتراط قلع النعل وفي الدار رؤية البيوت والسقوف والمسيح والمبالوعة والجدران داخلها وخارجها والسطحة والطريق وفي البستان رؤية أشجاره ويجرى مائه وكذا رؤية الماء الذي تدور به الرحاة على المعقد لرؤية أساس البستان ولا حرق الأشجار ونحوهما وبشرط في ذلك ونحوه رؤية الأرض ولو رأى ألتبناء الحسام وأرضه قبل بناءه لم يكف عن رؤيتها كما لا يكفي في التمر رؤيته وطبا وكالوراء فله أو صيافكم لا لا يصح بيعهما بالرؤية أخرى وفي السفينة رؤية نجوعها حتى مافي الماء منها فخرج منه لأن بقاءها فيه ليس من مصالحها وهذه مما تقيم به البلوى فيبيعون السفينة وبعضها في الماء وفي الحفنة رؤية بجزء من القطن داخلها وفي الثوب المطوى نشره لغري المبيع ورؤية وجهي ما يختلف منه كديباغ منقش وبساط بخلاف ما لا يختلف وجهه ككبرياس وهو كافى القائم وس القطن الغليظ ومراد الفقهاء ما لا يختلف وجهه فذكر في رؤية أحدهما وفي الكتب والمصحف والورق الأبيض أى الخشالي عن الكتابة على أى لون كان رؤيته بجميع الأوراق ورقة ورقة (قوله بذكرها) الباء بمعنى مع وقوله كعبد مثال للعين وجبشى مثال للجنس لأن المراد به ما يشتمل النوع والصفة لا خصوص الجنس المنطوق وخشاشى أى طوله خمسة أشبار مثال للصفة وقوله مع بقية الصفات كالكورة والانوثة وغيرهما مما يأتى (قوله وعند هذا) أى العقد على العين التي في الذمة بل لفظ البيع فقط فإن ذكر معه لفظ السلم فسيأتى قريبا أى عده في المتن بها حيث جعله من أقسامه (قوله اعتبارا بالقطعة) فإن نظر للمعنى وهو كون المبيع في الذمة كان سلما ولكن المعقد الأول وهو أنه يبيع خلافا لما شئى عليه الشارح في شرح منعه (قوله فلا يشترط) فترجع على كونه بيعا أى بل يشترط التعيين فقط على ما سيبأتى وينسرع عليه أيضا صحة الخوالة فيه وعليه والاستبدال عنه بخلافه على كونه سلما فإنه يشترط تسليم الثمن قبل التفريق ولا يصح فيه شئ مما ذكر (قوله في ربو بين) سواء كانا متفقين الجنس أو مختلفين وقوله قبل أى قبل التفريق (قوله كإتي العين الحاضرة) أى الربو بذكرها كإتيه أو شرفاته يشترط فيها ذلك (قوله وهذا) أى كون العقد على العين الموصوفة بيعا وقوله إذا لم يذكر مع ذلك أى مع لفظ البيع المذكور وقوله أو اشتريته منك سلما أى وإن لم يقل البائع بعتك سلما وقوله كان سلما معقد فبشرط فيه قبض الثمن في المجلس مطلقا (قوله وعلى كون ذلك) هذا رجوع الحق وهو ما إذا لم يذكر مع لفظ البيع لفظ السلم (قوله بشرط تعيين أحد العوضين) أى الغير الربو بين أى ولا يشترط قبضه في المجلس لأن التبيين غيرلة القبض أصح ضرورة العين حالا لا يدخله أجل أبدا والفرق بين ذلك وبين الإجارة في الذمة حيث لا يشترط فيها قبض الإجرة في المجلس مع أن كلا منهما سلم في المعنى أن المنافع معدومة ولا يمكن استيفاءها دفعة فغير واضحة بانشرط قبضها

(قوله لا بد فيه من القبض) أي لكل من العوضين كما تعلم من حواشي المنهج اه
شب راجعه (قوله دينا آخر) أي في ذمة المستقبل بأن يكون لكل من زيد وعمر وعلى الآخر دين اه
شيئا (قوله وايس المراد الخ) انظر ما للمانع من ذلك ومعنى كون البيع من العقود اللازمة أنه بول الى اللزوم (قوله السابق) أي الذي تقدم في تعريف البيع حيث قال المحقق ثم هو عليك بمن على وجهه مخصوص (قوله وان تقدم) أي ان شئت بالفتح على الإيجاب وهو صريح في كماله ونقله عن السبكي وقرق بين التقديم والتأخير أنه عند التقديم تعلّق لا بداء العقد وعند التأخير تعلّق انقائه وقرق بينهما ويمكن أن يجاب بان المراد تقدم اللفظ المشتق على المشيئة وهو الاستيجاب على الإيجاب مع كونها متأخرة عنه واعلم أنه يشترط عند الايمان بالمشيئة أربعة شروط كونها من البادئ باتما كان أو مستقبلا وتأخرها عن صيغته وفتح التاء وعدم التنقيص كبيعك ان شئت فيقبل الآخر أو اشتريت منك ان شئت

في المجلس بخلاف المبيع في الذمّة فانه موجود يمكن استيفاءه دفعة وكلام الشارع معقود خلافا لمن ضاعفه (قوله والابصير) برفع المضارع اما على تقدير الشرط ما ضاعف أي والا كان كذلك بأن لم يبين أحد العوضين في المجلس به غير أو على أنه خبر مبتدأ محذوف مقرون بالفاء ان كان مضارعا أي والا يكن كذلك فهو بصير والجملة جواب الشرط وانما احتج لهذا التكلف لرفع المضارع الواقع في جواب الشرط وهو لا يجوز الا على ضعف قال في الخلاصة وبعد ما ضرفك الجزا حسن * ورفعه بعدم مضارع وهن

فلو سلم من ذلك (قوله بيع دين بدين) أي في معنى بيع الدين بالدين الثابت من قبل وهو أي بيع الدين بالدين الثابت قبل العقد باطل فكذلك هذا وانما لم يكن منه لأن الدين هنا منشأ حال العقد لا ثابت من قبل لكنه لمسلم يمين فيه أحد العوضين في المجلس أشبهه ببيع الدين بالدين الثابت من قبل فان عين أحدهما في المجلس كان مخصصا وهذا في غير الربويين أما ما تقدمه أنه لا بد من قبضه ما في المجلس ولا يكتفي التعمين فلو سلم الشارح هذا لما تقدم كان أولى وقد علم ان ما نحن فيه ليس فيه بيع دين لمن هو عليه ولا لغيره من هو عليه بل ذلك مسألة أخرى حاصلها ان بيع الدين لغيره من هو عليه بغير دين ثابت قبل بان كان يمين أو يدين منشأ كان باع لعمر ومائة على زيد بمائة لا بد فيه من القبض في المجلس مطنقا وأن يمينه من هو عليه بغير دين ثابت قبل بان كان يمين أو يدين منشأ فيه تفصيل ان كان ذلك في متفق على الربا كدراهم عن دينار أو عكسه اشترط قبض العوض في المجلس والاشترط التعمين فقط وهذا هو المعتمد خلافا لما ذكر في المنهج وشرحه والحاصل أنه يصح بيع الدين بغير دين سابق أعم من ان يمينه يمين أو يدين منشأ أو باع لمن هو عليه المسمى ذلك بالاستبدال أو لغيره كان باع لعمر ومائة على زيد بيمين مائة أو بمائة منشأ ولو لم يكن يشترط في بيع الدين لغيره من هو عليه القبض مطلقا سواء كان ربويين أم لا اتفاقا في علته الربا أم لا وفي بيعه لمن هو عليه وهو الاستبدال التفصيل المتقدم أما بيع الدين بالدين الثابت من قبل فهو باطل سواء باع من هو عليه كان استبدال عن دينه دينا آخر أو لغيره كان كان له ماديان على ثالث فباع أحدهما الآخر دينه يدينه سواء اتحد المجلس أو اختلف اللهم عن بيع الكالئ بالكالئ وفسر ببيع الدين بالدين هذا هو تحرير المسئلة

(باب لزوم البيع) *

أي بيان الحالة التي يكون فيها الزم بمعنى عدم التمكن من دفعه كما سيذكره وايس المراد لزومه بعد جوارز ملاءماته من العقود اللازمة من الجانبين (قوله صيغته) أي البيع وهي اما ايجاب وهو ما يدل على التعلّق السابق دلالة ظاهرة صريحا كان بيعك أو ملكك أو اشتري مني كذا بكذا ولو مع ان شئت وان تقدم على الإيجاب أو كتابة بكملة لك بكذا أو خذ أو سلمه ولو يدين مني أو بارك الله لك فيه وان لم يكن في جواب بيعت أو باعك الله بخلاف طالعك الله أو اعطاك الله أو أبرك الله حيث كان صريحا لان ما أضف الى الله تعالى من العقود ان استقل به الشخص كان صريحا والافسكاية وقد يفسر أيضا بان هذا الباب أحوط ولا يفي الكتابة من نية عند جزم من أجزا صيغتها ولا بد من ذكر العوض في حق المبتدئ سواء في الصريح والكتابة موجبا كان أو قابلا أما غير المبتدئ فلا يجب عليه ذكر ذلك ولا نيته وأما

فجيب الآخر وذلك لان المعلق حيثما انما هو تمام البيع لأجله فصيغة البادئ مجزوم بها لا معلقة اذ معنى بعته ان شئت أو وقت البيع لان و يمين ان شئت فيقبل الآخر فكذلك الشق مجزوم به أما اذا فقد شرط من ذلك فلا يصح البيع وذلك بان

بأنى من المتكلم لان المقصود منها طلب الشق ٢٠ الاخر حيث تقدم فحضت للتعاقب حتى لو قال اشتريت منك فقال بعثك ان

اقبول وهو ما يدل على القلابة دلالة ظاهرة كاشترت أو تملك أو قبلت وان تقدم على الإيجاب
كيعنى بكذا ولو قال اشتريت منك بكذا فقال البائع نعم أو قال بعثك فقال المشتري نعم صح على
المعتمد ولا بد من استثناء البيع الى جهة الخطاب فلو قال بعث بك أو نصحك ليصبح ولا بد أيضاً من
كاف الخطاب فلو قال بعث زيد لم يصح وان كان حاضر أو علم من اعتباره الصيغة انه لا يصح
البيع عدا طاعة وهو من الصفات ويرد كل ما أخذ به ان بقى أو أقصى فيه ان تاف فان لم يرد فلا
مطالبة عليه بالمال في الدار الاخرى وان عوقب على ذنب تعاطى الله قد الفاسدان لم يوجده
مكفر و قيل بتعديدهم في كل ما نعت فيه بهما كغيره ولم يخلاف غيره كالدراب والعتار (قوله
رشيدان) فلا يصح عقد صبي ومجنون ومن حجر عليه بسنته والتعير بالردم مساو لتعير المنهاج
وعبر في المنهج باطلاق التصريف ثم قال وتعيرى باطلاق التصريف أولى من تعيرى بالردم
لان تعيرى بهم ان من بلغ رشداً لم يرد ولم يعيرى عليه القاضى لا يصح تصرفه وليس كذلك فهو
مطلق التصريف لا رشيد وقوله مختاران أى فلا يصح عقدهم كونه في ماله بغير حق ان لم يوجده
قريبه تدل على الاختيار والاصح كان أن كره على بيع عبد من فباع أحدهما أو على قوله بعثك
هذا فقال ما كنتك أصاحي فيصح كما سيأتى وأما لو باع مال غيره ما كراه له عليه فانه يصح أيضاً
كمنظيره ويشتري ما زاد على ذلك اسلام من يشتري له صحف أى نفي فيه قرآن ولو نعمة أو حرفاً
أو كتب حديث ولو ضعه فإلى أو كتب علم فيه آثاراً الساف أو علم أو مرقة لا يعتق عليه بخلاف
من يعتق عليه كأيمة أو ابنه وعدم حرايته من يشتري له عقد عصب كسيف وريح وشاب وثرس
وخيل فلا يصح شراء ذلك لغيره لانه يستعين به على قتالنا بخلاف الذي في دارنا لانه في قبضتنا
وبخلاف غير هذه الحرب ولولا غنايتنا في منه كطليد اذا لا يتعين جعله عقد عصب وعدم احرام من
يشتري له صبي يرى وتحشى (قوله والمبيع مملوك) ذكره شرطاً خمسة وأخذت من زها وكان
الاولى اسقاط القول الذي من زبادة استغناء عنه بالاخير ولا يقال انما ذكره لخراج ما ليس
بمملوك لا أحد كالباحات والموقوف لانه قول ذلك خارج بالاشير على ما يأتى (قوله طاهر) أى
حقيقة أو حكمي يدخل أو فى الخرف وأما لا تجزى والى فلا يصح بيعهما الا بهما كادار ببيت
بذلك والمراد طاهر ولو بالاجتهاد كاحد انهم من مشتهين ولكن يجب اعلام المشتري ويثبت له
الخير ان كان جاهلاً وهى يجب عليه أن يجتهد أو لا لعدم التعمد توقف فيه فزى وجزم قول بانه
يكتفى اجتهاد البائع وهو المعتمد لانه صار حينئذ منفعته بماهية في الجملة اذ لا ينافى الاتباع فيه
وكالظاهر المتعصب عنه وقوعه كمنه لادم لها اسائل لكن يثبت له الخيار لان النفس تعافيه
والمتعصب الذى يمكن طهره بفعل كعوب نجس بما لا يشترط ما ينع فيه وخروج بالفعل
ما يمكن طهره بغيره كمنه نجس وامكان طهره قائم له بالمسكثرة وكثيره بزوال النجس كما يمكن طهره بالخمر
بالفصل وجملة الميتة بالذبح اذ طهر ذلك من باب الاحالة لا من باب التطهير فاقدمه (قوله منفع
به) أى ولو باع وترى باعهم من ماله باعهم اذ لم يقدح فيه امكان تحصيل منلهما بالاعقب ولا
مؤنة وسواء كان المنفع حالاً أم ما لا ينجس صفة مانت أمه أو استغنى عنها والا فلا يصح بيعه
لمرأة النفر بقرينه وبين أمه (قوله معلوم لهما) أى عينا فى المعين الذى لم يخطأ بغيره فتكتفى
معانية ذلك عن العلم بقدره وقد رافى المعين المختلط بغيره كداع من صبرة وصفه قمع القدر
أيضا فبما فى الزمة والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن فيه تدخل ما لو اشترى زجاجة بثمن كثير وظنما

ثبت لم يصح وان قبل المشتري
ثانياً الفساد لايجاب بتخص
المشتري نفسه للتعاقب فلا
يتقلب صهيماً فاقدمه في شرح
الروض أو تقدم على صيغة
البدائى لانها حينئذ تعاقب
لشقة لالتماس الشق الاخر
أو تقدم التماسين لمجوى لانها
حينئذ لتعلق المحض أو
تبقى لان فيه تشدربط التميم
عشينة كل مع الاخر فهو
ربطه بدور له مخاطب وغير
مقدوره فاقدمه الرشيدى

رشيدان مختاران والمبيع
مملوك (قوله من زبادة) ظاهر
منفع به مقدور على تسلمه
معلوم لهما

(قوله بعثك) أى بكذا كما
لا يثنى (قوله بهت زبادة)
يصح في حوائى من
خلافه (قوله كمنظيره) وهو
ما اذا كرهه على أن يشتري
له بانه شيئاً (قوله بخلاف
الذى في دارنا) أى فان لم
يكن بها أو بهم لكن ظن
بقرينه قدسه لاهل الحرب
فيكلم لغيره (قوله م)
كالطليد فان ظن جعله
سلاحاً حرم البيع مع العصة
إهم (قوله شرطاً خمسة)
بل يستعجز زاده (قوله لانه
صار حينئذ الخ) هذا
التعليل لا ينفج المدعى والذى
في حوائى من وجوب

الاجتهاد على المشتري حيث كان قادراً عليه لان القادر ولا يقدر وقوله لعدم التعدد لا يمنع غاية ما فيه اختلاف جوهره
بما لا يلازم (قوله والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن) لا حاجة لهذا الان المدافى المعين على الرقبة للابن وان لم يعلم الجنس ولم يظن

والعاقدین علیه ولاية وانقطع الخبار ای خیار المجلس وخیار الشرط (لزم) البیع فلا یلزم بل لا یصح البایععة ولا یغیر عاقدین متمتعین بما مر ثم یصح بیع المکره یحق ولا یصح بیع غیر المملوک ٢١ للبائع ولا یصح نجس ولا مالاً لنفع قیمه کتبه وذئب

بل وان ظن على خلاف الواقع فلا حاجة لما قبل بالبيع على غلبة الظن تدبر وقوله يظن اجوهرة خرج مال الصرح في العدة يكونها جوهرة تم تبيين كونها ارجاجة قاله تبين فساد العقد لابطاله حذفت بعد دم قوله بخلاف ما لو قبل نصفه بضم سمانه قال مر بشرط ان لا يقصد بذلك تعدد الصفقة بان قصد تصديق ما اجمله البادئ أو أطلق والأبطل لعدم التوافق حينئذ وفي عكس هذا بأن فصل البادئ بأن قال اشترت أو بعته ذاك بكذا وذا بكذا وأجل الثاني صح وتعدد الصفقة حينئذ اقرب كلام الثاني على البادئ اه مر قوله وان لم يسمعه صاحبه أي وقبوله حينئذ اما اتفاقاً أو بتبليغ تخوير صح قوله وقد بعته هذا ان كان هذا مملوكاً للبائع باطناً وظاهراً فالباطن ظاهر لبعض الصيغة حينئذ للعقل وان كان مملوكاً في الباطن فقط لم يكن له كان ملكاً لايه وقد مات ولم يعلم قيمه وقفة لما تقدم انه لو باع مال مورثه الخ الا ان الخطيب على المنهاج نقل عن جماعة

جوهرة يتفق من اشترط العلم شرب الا دعي من ماله فانه يجوز بعوض مع عدم العلم بقدر ما يرويه أما شرب الدواب فلا يجوز لان الغالب التسامح في الاول دون الثاني وهذا هو المعتمد في المسئلة (قوله ولا ما فذ عليه ولاية) بكسر الواو وفتحها أي سلطنة اما ذلك او ولاية خاصة كالاب والجد والوصى والقاضي في مال المولى أو اذن كالمالك باذن المولى والظاهر بغير جنس حقه باذن الشارع ومثله الملقط والوديعة فيما يخاف فساد ماله زاد الولاية ولو في نفس الامر قد دخل ماله في بيع ماله مورثه ظاهراً حياً فبان مبنياً انما لم يملكه ويحرم تعاطي ذلك نظر الظاهر هو يكون صغيرة بكفرها ما يكفر غيرها ويتقصر الولاية بما مر يعلم الاستغناء بهذا الشرط عن الشرط الاول كما مر بل وعن الثاني لان الولاية بالملك تستلزم الظهارة واعلم ان المصنف استوفى اركان البيع وهي ثلاثة اجمالاً ستة تفصيلاً عاقد بائع ومشترو ومعتود وعلمه عن وممن وصيغة الميجاب وقبول واستوفى شروطاً غير الصيغة أما هي فشرطها توافق الايجاب والقبول معنى فلو اوجب باله مكرمة فتقبل بصفة أو عكسه لم يصح بخلاف ما لو قبل نصفه بضم سمانه ونصفه بضم سمانه فانه يصح وأن لا يتخللها كلام أجنبي عن العقد ولو يسر اسواء من المبتدئ أو غيره على المعقد وان لا يتخللها ما سكت طويل وهو ما أشعر بالاعراض عن القبول بخلاف ما لم يصح بصدقه القطع وان لا يتغير الاول قبل الثاني فان تغير كان قال البائع بذلك هذا جائز بضمين فقال المشتري قبالت أو قال المشتري اشترت بمانه بضمين فتقبل البائع بعلمه لم يصح فيه ما وان يتألف بحيث يسمعه من يقربه وان لم يسمعه صاحبه وبناء الإلهية الى وجود الشق الآخر وان يكون القبول من صدره مع الخطاب ولو قبل غيره في حياته أو بعد موته قبل قبوله لم ينعقد وعدم تعليق لا يفتضيه العقد بخلاف ما يفتضيه كقوله ان كان هذا ملكي فقد بعته وعدم تأقبت فلو قال ان مات أبي فقد بعته هذا بكذا أو بعته ككثير الم يصح (قوله ثم يصح بيع المکره يحق) وذلك كان توجه عليه يبيع ماله لو فادين كخروج أو توجه عليه بشرط ماله أسلم اليه فانه فأكراه الحاكم عليه (قوله ولا يبيع نجس) أي الاتباع كما مر ونجس العين المتنجس الذي لا يمكن تطهيره بالغسل كالنسل واللين والذهن ويصح بيع الفز وفيه الدود ولو ميتاً لأنه من مصلحته كالحيوان يباطنه النجاسة ويبيع جزاءه ووزاناً معينا أو في الذمة والدود فيه كنوى الفز وبيع قارة المسك بناء على الاصح من طهارتها ويجوز اقتناء السمسم وترية لزوجه مع الكراهة واقتناء الكلب بان يصدقه أو يحفظه فهو مباحة ودرب وترية البحر والمنوع تعليمه لا اقتناؤه لمن يحتاج اليه ما لا يمنع اقتناء الخنزير مطلقاً ويجوز اقتناؤه وهو قبل وغيرهما اه أفاده مر (قوله ما لا تنفع فيه) أي شرعاً فلا عبرة بمنافعه الطبية التي تذكر في الكتب التي يتكلم فيها على خواص الحيوانات فقد وقع لبعض الصالحين أنه انظر الى خنفساء فقال ما أراد الله تعالى بخلق هذه لارؤية حسنة ولا رائحة ذكية ولا تنفع في الوجود فاسلام الله تعالى بقرحة مجزئة فيها الاطباء فلم يكن شفاءؤها الا في خنفساء أحرقت ووضع رمادها على القرحة فبرئت لوقتها فغاب واستغفر عما وقع منه (قوله حكة الخ) دخل تحت المكاف باقي الحشرات التي لا تنفع كدابة وخنفساء بخلاف ما ينفع منها كضب المنفعة أكله فدخل لخدمة غسله وعاني المنفعة امتصاص الدم وهو تصيد النار وكالحشرات السباع فما

تقسمه مسئلة يبيع مال المورث بما اذ لم تكن الصيغة فيها مشقة على تعليق والام تصح اه فليست وجهه (قوله أو في الذمة) أي خلافاً لما في الكناية حيث منعه قياساً على السلم والمعقد بشرق بضيق باب السلم أفاده صح (قوله مع الكراهة) أي ان لم يتعين

وغرو ولا يهز عن تسليمه ولا
يجهر ولا يلبس للعائد
عليه ولا يبيع الفضول
وبعض هذه لم يما في
أيضا وبه فيها ماعر وتبيري
بالسليم أولى من تعبيره
بالسليم وإذا لم يبيع
العائد من (فليس لاحدهما
فسح الا واجب كعب)
وخلف شرط (ويجوز بيع
كل عين متصفة بخاص) أفتا
فلا يجوز بيع مكان بغير
رضاه لتعلق حق العقب به
كأن الولد ولا يبيع أم الولد
لذلك ولأنه يبيعه كإيما في
في باب أم الولد هاتما علمها
ولا يبيع بغيره أنصية

(قوله كأن قال بمثل مل
الح) الأولى الاثنان بالباء
أما باقي ما قبله حيث جهره
ثم الآن يقال أشار إلى أنه
لا فرق بين جهره وتثنا أو مثنى
وقوله صح فيه أن مل هذا
البيت وزنه ذى الحصة
يجهر لأن سواه عين المير
والذهب لم يفسد الفرق الا
أزمنة لم حيث كان المقابل
مذكرا كأن من الموصوف
في الذمة وهو يشترط فيه
السلم فلهذا فلا يبيع
البيع مع التذكير لعدم
العلم به كذلك بخلافه مع
التعريف فإنه يكفي غلبة
الظن بصبر ورته حيث قد من

لا يفتح منها كأنه سد وذهب وغرو لا يفتح به بخلاف ما يتبع كضيق اللال وفهد للصديق
للقائل ولا يبيع بيع آله هو كطبخ ووروز من ماروشة بزيادة وصنم وصورة حيوان وصايب اذا نفع
بذلك شرعا ولا يبيع نحو حبي برأوشة برأولا بعد ما لا وان عذبه لغيره ويجرم بيع السم إن
قتل فإله وكثيره فان نفع قتله وقتل كثيره كالافيدون جاز (قوله وغرو) ككتف ويثال لا تقي
غرو ومحل امتناع بيعه اذا كان كبير الا يقبل التعليم فان قتله أو كان معاصي بيعه كاعلم عمار
(قوله ولا يبيع الح) فلا يبيع بيع أحد ثوبين من ثيابهم ما ولا يبيع بأحد هما وان تساوت
قيمتهم حاولا يمل هذا البيت برا أو بزنة ذى الحصة ذهبا والحال أن مل البيت وزنه الحصة
يجهر ولا يزال أو بالث درهم ودنانير للجهل بعين المبيع في الأولى وبعين الثمن في الثانية وبقدرة في
الباقى فان عين البر أو الذهب كان قال بعثك مل هذا البيت عن ذى البر أو بزنة ذى الحصة من ذى
الذهب صح لا يمكن الاخذ قبل ثلث البيت والحصة فان فرض ثلث بطل المبيع ولا فرق في
الجهول بين أن يكون بجهولا كله أو بعضه (قوله كبيع الفضول) فومن ليس ما الكاولا ولا
ولا وكذا فلا يبيع بيعه وان أجازته المالك وكذا سائر تصرفاته وفي القديم وحكي عن الجديد
أيضا أنه موقوف على رضا المالك أن أجازها نفذت والافلا (قوله وبه بعض هذه) أي المحترقات
يعلم عما يأتي أي من محترقاته ويجوز بيع كل عين الح وقوله عمار ترى به لم عمار في السبع
الفاصد حيث قال ثم يبيع ما يجر عن تساهد ومالم يملكه البائع وكل نجس الح والمضارع بالنسبة
لهذا يعني الماضي وقد يقال ببيع هذه المحترقات تعلم عما يأتي فلم يقتصر الشارح ثم على بعضها
وترك الباقي الآن يقال اقتصر على ما ذكره لأن في كونه خارجا به بعض تلك القيود فنفاه فذكره
لتلايه وهم كونه ليس محترقا (قوله الأولى) أي لاق التسلط فعل المشتري وهو الذي تعتبر القدرة
عليه في كل بيع والتسليم فعل البائع وهو لا يشترط القدرة عليه في بيع نحو المغصوب (قوله
كعب) أي لم يعلمه المشتري حالة العقد وأحدث قبل القبض أو معه ولم يرض به وسياق واضح
ذلك (قوله وخلف شرط) أي كشرط كون العبد كائنا أو الدابة حاملا أو ذات ابن (قوله
ويجوز بيع كل عين متصفة بخاص) أي في قوله والمبيع طاهر الح أي لا يجرم بيعه ما ولا يقال
هذا مكررمع ذلك لانا نقول ذكره ثم من حيث اللزوم والصحة وهما من حيث الجواز أي الحل
والإباحة ولا يلزم من الأول الثاني كالمبيع وقتئذ الجماعة فانه لازم مع الحرمة ولو قال بعد
قوله لزم وجاز كان أخصر (قوله فلا يجوز بيع مكاتب) خرج عما لو لم يكن مكاتباً ما جاز بيعه
التصرف فيه وكذا أم الولد ولدها ولحم الأنصية والموقوف فهذه الخمسة خرجت بذلك
القديم لاحقة ماعر (قوله غير رضاه) فان رضى صح لانه يبيعها حق (قوله لتعلق حق
العقب) الاضافة للبيان (قوله لذل) أي لتعلق حق العقب به وهو فيها أقوى ولذا أقام عليها
المكاتب وانما ذكر حكمه مع علمه من القياس للاستدلال عليه بالادلة الثلاثة الزائدة على
علمه المكاتب (قوله ولدها) أي ولادها الحادث بعد الاسية لا من زوج أو زنا لا الموجود
قبله فانه من (قوله ولا يبيع علم أصحية الح) ومثل العلم الجاد والشعر والصوف ومحل امتناع
بيع ذلك في حق المصحى أما من اتفق اليه العلم أو نحوه فان كان فقيرا أجاز له البيع أو غنيا
فلا يجوز له عدم ان يبيعه وأجاز له ان يسم فقرا فلا يتعين دفعه لمن يجهله له سقاء خلافا

المعين وهو يكتفي فيه بذلك وقول الحشى لا يمكن الاخذ الح تعميل للصحة من حيث هي
وليس مراده ابد افسر في بين الصورتين لا يصلح لذلك كما لا يخفى تدبر

لظاهر قوله تعالى فكأوامرهم وأطاعوا والقائع والمعقول لا يسع الموقف ٢٣ لأنه غير مملوك ولا يسع المجوز عن تسلمه حسا

أو شرعا كالطير غير النحل
في الهواء ولا يسع المرهون
بعد قبضه بالأذن له فلو
حق المشتري به فانه انما
الاصل له وقوف من العين
المحلولة مقتد (وملك
المبيع في زمن الخيار) أي
خيار المجلس أو الشرط
(لمن اشترى) من العاقدين
لنفوذ تصرفه فيه
(وموقوف ان كان لهما فان
تم البيع بان انه للمشتري
من العقد والائتلاف) لان
المبيع سبب ملك المشتري
الآن الخيار مانع من الحزم
به فوجب التبرص الى آخر
الامر ويصور كون خيار
المجلس لاحدهما دون
الاخر بان يختار الآخر
لزومه أو يشارك أحدهما
مكرها أو يتمكن الآخر من
خروجه معه ولم يخرج
وحيث حكم بملك المبيع
لاحدهما حكم بملك الثمن
للاخر وحيث وقف وقفها
ملك الثمن

(قوله فلا يرد الخ) أي لان
قوله لنفوذ الخ يقتضي انه
قبض حتى يتخذ التصرف
فيه شيئا مستقلا بالقبض
وليس كذلك في خيار بان
المراد التمسك ولو فرض قبض
أو ان الشأن كذلك لراجع

لما ذكره قل ولا يرد في الاضحية بين الواجبة والمندوبة (قوله لظاهر قوله تعالى الخ) وجه
الدلالة انه اقتصر فيها على الاكل فلا يتصرف في الاضحية بغيره وأيضاً فهي ضيافة الله تعالى
لعمامة خاتمة الضيف لا يتصرف فيها ضيف به الا بالاكل فقط (قوله لانه غير مملوك) أي
لا أدى والا فهو ملك لله تعالى على المعتقد (قوله كالطير) مثال له مجوز عن تسلمه حسا أو مملوك
المجوز عن تسلمه شرعا المرهون فلو قال والمرهون عطاء على الطير كان أظهر (قوله غير النحل)
أما هو فيصح به من راء عند خروجه بشرط كون أمه المسلمة قابلية بموجب في الكفارة لانه
بغالب رجوعه حينئذ ولان الله تعالى أجرى عادته بانه لا يأكل الا من كسبه ولا يأكل مما قدم
له في محله فلو لم يصح به وهو طائر لكان في ذلك كبرية مشقة والكفارة بفتح الكاف وضه هاء مع
تشديد الواو وبكسر هاء مع تخفيف الواو والخلية (قوله فاستثناء الخ) تنريع على العلة وهي قوله
لانه غير مملوك وقوله مقتد أي معترض لان استثناءه من المملوك يقتضي انه منه مع انه غير
مملوك لا دمين كاهر وقيل هو استثناءه منقطع أو من الاستدلال به فهو الاول وجهه
أنا اذا قلنا انه لا يصح بيعه على القول المرجوح من انه ملك لا واقف أو الموقوف عليه فلا
يصح على انه ملك لله تعالى بالاولى وعلى هذا فاساسه الاصل أحسن مما سلكه الشارح
لانه صحة البيع اذا قلنا بملكه لغير الله تعالى وليس كذلك (قوله وملك المبيع) هذه كعبارة
المنهاج وعبر في المنهج بقوله والملك وقال في شرحه انه أولى لشموله ملك المبيع وقوائمه سواء
كانت متصلة أو منفصلة كالابن والصوف والبيض والمهر والمجلس الحادث في زمن الخيار
ونفوذ العتق والاستيلاء وجعل الوطء والمراد حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وان
حرم من حيث عدم الاستبراء فالقول المذكور لمن انفرد بالخيار وان لم يتم له العقد لم يرد
في ملكه (قوله ان اشترى من العاقدين) أي ان انفرد بشيئونه من وقع له العقد فلا يرد مالو
كان العاقد وكسلا فان الملك لو كان له الذي وقع له العقد دون الوكيل فالمراد بالعاقد من
وقع له العقد لا من وجد منه والمؤن على من انفرد بالخيار من بائع أو مشتري فان انفرد به المشتري
وتم له البيع فالامر ظاهر أو فسح فلا رجوع لانه اتفق على ظن الملك وان انفرد به البائع
وفسح البيع فالامر ظاهر أو تم للمشتري لا رجوع له أيضا للماصر (قوله لنفوذ تصرفه فيه)
أي لو قبضه أو شأنه ذلك فلا يرد أنه يوهب توقف الملك على قبضه اه قل (قوله وموقوف) وفي
هذه الحالة ان اتفقا على من يتفق عليه ويرجع عما اتفقا عليه فالامر ظاهر وان لم يتفقا بان امتنعا
من الاتفاق أجبر الحاكم أحدهما عليه ثم يرجع عما اتفقا عليه على الآخر ان بان عدم ملكه فان لم
يكن هناك حاكم أو اتفق أحدهما بقصد الرجوع وأشهد رجوع على صاحبه والأفلا (قوله لان
البيع) علة للوقف (قوله ويصور كون خيار المجلس) أما خيار الشرط فأمر ظاهر ولو اجتمع
خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا أو الثاني
فيكون لذلك الاحد الظاهر الاول لان خيار المجلس أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لانه
أقصر غالباً اه أفاده مر (قوله مكرها) أي بغير حق أمابه كان وقع العقد في ملك الغير
فانرجه أو أخرجه ما فيه قطع اه رجائي (قوله ويتمكن الآخر الخ) فهذا المحقق يستحق
خياره اه قل (قوله وحيث حكم بملك المبيع لاحدهما) هذا مقابل المتن لانه فرض الكلام

خيار المجلس أي لهما خيار الشرط لاحدهما فقط

في البيع وكان الاول أن يقول للمشتري لان الاحد صادق بالبيع وايس مراداً وتظهر ذلك
بقال في قوله لا تخروا ولو تلف المبيع باقعة مما وية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع
أو بعده ان قلنا الملك للبايع انفسخ أيضاً ويسترد المشتري الثمن ويغير للآخر القيمة كما استام
وان قلنا الملك للمشتري أو موقوف نقيض انفسخ وعليه القيمة والا يصح بقاء الخيار فان لم يزل
الثمن والا فقيمة والمصدق فيه المشتري لانه غارم وان أنقذه أخيه في قلنا الملك للمشتري
أو موقوف لم ينفسخ وعليه الغرم والخيار بجماله فان تم البيع فهو للمشتري والا فالبائع وان
أنقذه المشتري استقر اه أفاده

• (باب السلم) •

لما فرغ من بيع الاعيان شرع في بيع الذمم باللفظ السلم وتقدم بها بلفظ البيع فقال باب السلم
أي باب بيان أحكامه لاحقية لانه لم يبين في المتن (قوله بيع الصفات) على حذف مضاف
أي ذى الصفات لان الصفات لا تباع (قوله لان بيعها لا ينضم) أي بناء على طريقة غير
المتأخرين أما على طريقة المتأخرين ومنهم المصنف القائلين بان بيعها لا يكون إلا سلفاً
أولوية حينئذ (قوله كما عرف) أي في قوله والعين التي في الذمة الخ (قوله ويقال له السلف) أي
به فوطئة للحدث الآتي ولم يترجم الباب بذلك لاشتراك بين السلم والقرض بل استعمله في
القرض أكثر والرد على من كره التسمية بالسلم كابن عمر ولان السلم لغة أهل الجوار والسلف لغة
أهل العراق وكل منهما اسم مصدر يقال أسلم وسلم وأسلف وسلف بضعيف ثلثي القليلين فيهما
(قوله بيع موصوف) من إضافة المصدر لفعله وهذا معناه مراعاً ما معناه في اللغة فلم يذكر في
كتب الشافعية ونقل ملامسكين وغيره من أئمة الحنفية ان معناه فيها التقدمة والاستحجال اما
فيه من تقديم واستحجال أي تجبيل رأس المال (قوله بيع موصوف) بالإضافة وموصوف
صفة محذوف أي شيء موصوف الخ ولا يصح تنوين بيع وروى ما بعده لان البيع لا يوصف
وانما يوصف المبيع وقوله في الذمة متعلق بموصوف أي مائتة أو صافيه فيها (قوله باللفظ السلم)
في التعريف نقص أي يدل يقبض في المجلس ولذا عرفه بعضهم بقوله هو دفع شيء عاجل لأعطاء
أجل به ذلك (قوله أو نحوه) وهو السلف فقط ولو ذكره كان أولى لايام عبارته صحة بغير ذلك
من الصيغ وليس كذلك لانه ليس لنا عقد يتوقف على ما يخص وصية الا السلم والتمكاح والكتابة
ونقضية كونه بها أنه يمنع على السكائر السلم في كل ما يمنع عاكة لمن رقي سلم أو مريد أو
مصحف أو كتب حديث أو علم فيها آثار السلف وعلى الحربي السلم في عدة قتال من سلاح وخيل
والمراد بالحربي هنا وفي باب البيع ما يشمل المعاهد والمؤمن وعلى المحرم السلم في الصميد الهري
الوحدى المأكول (قوله اذا تداينتم بدين) الباء صلة أي تحملاهم ديناً في ذمتكم كدين
سلف وترضي وبيع في الذمة اسكن الاجل في القرض ان كان الغرض كعوف ونهب أنفسه
أو لا الغرض صحيح ولا يلزم الوفاء به يمكن يندب ذلك من باب مكارم الاخلاق فلا يطالب المقرض
الاعند لاجل وعلى هذا ما يتبع في التمسكات حيث يكتبون مؤجلة الى كذا يرجع
فيها متى أحب واختار (قوله من أسلف الخ) معناه من أراد ان يسلف في شيء مكمل فليكن
كبه معلوماً وموزون فليكن وزنه معلوماً والى أجل فليكن الاجل معلوماً فالمراد

• (باب السلم) •

هو أولى من قوله باب بيع
الصفات وهو السلم لان
بيها لا ينضم في السلم كما
عرف بالسلم ويقال له
السلف موصوف في
الذمة باللفظ السلم أو نحوه
والاصل فيه قبل الاجماع
قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا اذا تداينتم بدين
الاية نزلت في السلم ونحوه
والسلف من أسلف في شيء
فالسلف في كمال معلوم
وزن معلوم الى اجل
معلوم

(قوله وايس مراداً) أي
لانه لا يتوهم خلافه حتى
ينبه عليه وقوله وتظهر ذلك
الخ فالأولى أن يقول حكم
على الثمن للبايع لانه المعوهم

(بشرطه) مع أركان البيع وشروطه التي يمكن مجيئها فيه خمسة شروط (قبض رأس المال قبل التفريق) من مجلس العقد (وإن كان في الذمة) فلو تفرق قبل قبضه بطل العقد أو قبل قبض بعضه بطل في ما يقبض ٢٥ لأنه عقد غير فاعل يضم اليه غرض

آخر ولو جعل رأس المال منفعة دارمة لا حصل القبض بتسليم الدار في المجلس (وكون المسلم فيه ديناً) فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد

(قوله واحتترز) قد يقال البيع

المقبض عليه يشمل بيع مافي الذمة وهو لا روية فيه فالأولى حذف قوله التي يمكن الخ إذا نفي بحد ثوبه عنه ولا وجه لخصر البيع في كلامه على بيع الاعيان تدبر اه الآن يقال ظاهر قوله وشروطه شروط البيع مطابقة ومنه روية المبيع في بيع الاعيان وانما يتم هذا على قوله في شرح المنهج حيث قال ورايه هادرة على تسليم هذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما صرح به مع قول مع شروط البيع لان المقصود بيان محل القدرة وهي تارة تقترب بالقدرة وتارة تتأخر عنه بخلاف البيع للمعين الخ قال سم ويرد عليه أنه آل الحال الى عدم افتراق البيع والسلم لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهي

الاخبار بالقديم مع ملاحظة تقييد الشيء بقوانا مكيل أو موزون وتقييد قوله الى اجل الخ بقوانا الى اجل وليس المراد المصروف المكيل والموزون والموجب لصفة السلم في المذروع والمعدود والحال قياساً على ما ذكره بالاولى والواو في قوله ووزن بمعنى أولان الجمع بينهما مفسد وقوله في كيل أي مكيل وكذا قوله ووزن (قوله التي يمكن الخ) راجع لشروط واحتترز بذلك عن روية المسلم فيه فلا يشترط ولذا صح لم لا عني (قوله خمسة الخ) بل سبعة أو تسعة كما يعلم مما يأتي لكن الباقي شروط في ضمن الخمسة المذكورة ولذا لم يصرها الشارح (قوله قبض رأس المال الخ) هو شرط لدوام الصحة ويشترط لاصحاحها لعله كما في المنهج ولا يغني القبض عن ذلك لانه قد يكون مؤبداً لا يقبض في المجلس مع أنه لا يصح فلا بد من اشتراط الحلول لاخراج ما ذكره قال ابن حجر ولا يشترط في رأس المال عدم عزة الوجود وبقرق بينه وبين المسلم فيه لانه لا غرر هناك لانه اذا قبضه في المجلس صح والاشكال لا فتنم ثم رأيتهم سر حوايه اه وانما عبر بالقبض دون التسليم الذي عر به في المنهج لان العقد جوازاً لا شرطاً للمسلم اليه بقبض رأس المال ولو اختلفا فقال المسلم أقبضت بعد التفريق وقال المسلم اليه قبله ولا يثبت صدق مدعى الصحة فان أقاما بينة من قدمت بينة المسلم اليه لانهم اجمعوا فافتقار الظاهر نافية والاخرى منه صحة (قوله قبل التفريق) بأي طوعاً بكمراً والتضار كالتفريق فإذا حال أو أحدهما الزمانا العقد أو مضى زمانه وكان ذلك قبل القبض بطل العقد والمراد القبض الحقيقي فلا يحصل بعقد عبد من المسلم اليه فلا بد من عتقه فضا فان قبضه بعد العتق حصل القبض وتبين ان العتق حصل من حين التفظ به ولا يحصل أيضاً بجماله به من المسلم بخلافها من المسلم اليه على المسلم فتصح حيث حصل القبض في المجلس والفرق ان المؤدى في الصورة الاولى على فرض صحة المؤدى عن جهة نفسه لانه جهة المسلم بخلافه في الثانية (قوله من مجلس العقد) كان الاولى اسقاطه اذ لو قاما منه وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفريق صح (قوله وان كان في الذمة) أي سواء كان معينا كاسات اليك هذا الدينار أو في الذمة كاسات اليك ديناراً وان لم يقل في ذمتي كما يقع الآن فإذا عينه في المجلس وقبض قبل التضار جاز لان المجلس حريم العقد له حكمه فمضى رأس المال تارة يكون عيناً وتارة يكون ديناً بخلاف المسلم فيه فانه لا يكون الا ديناً (قوله بطل فيما لم يقبض) أي وفيما يقبله وثبت لغيره لا للمسلم اليه (قوله لانه الخ) عله لا يشترط في المتن وقوله عقد غير رأى لانه وارد على مافي الذمة فلا بد من حصوله ينقطع اولا وقوله غير آخر رأى وهو تأخير قبض رأس المال في المجلس (قوله منفعة دارمة) أي أو عبداً ونفسه كتعليم سورة كذا فان أطلق علم ولو بناتمه وان قيد بنفسه تعين (قوله حصل القبض) أي قبض المنفعة وقوله بتسليم الدار رأى لان ذلك هو الممكن في قبضه المنفعة فلم يعتبر فيها القبض الحقيقي وإذا كانت الدار غائبة فلا بد من مضي زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها والتخلي لان قبضها بذلك فلو توافقت العين قبل فراغ المادة انفسح السلم فيما يقابل الباقي (قوله وكون المسلم فيه ديناً الخ) أما رأس المال فعدم أنه يكون ديناً وعينا والمراد بالدين ما كان بالذمة كاستئذان ذلك من التعريف السابق

٤ وى في تارة تقترب بالقدرة وتارة تتأخر كالسلم ولا حطة المعين دون غيره مما لا حاجة اليه اه وفرق بين المعين (قوله حيث حصل القبض في المجلس) وحصول القبض بان اذن المسلم اليه لانه لم يسله الى المشتال فحصل وبكون المشتال وكلا فيه وإن لم ياذن لم يصح القبض على كل حال الخوالة باطلة تدبر (قوله فيما يقابل الباقي) انظره

فلا يشترط فيه الاجل (قوله لم يصح) أي لاسلام الامة الدينية ولا يعاين المعقد وان فواه
 لا اختلاف الصيغة (قوله موصوفاً بمعلومة) أي يظهر بهم الاختلاف غرض وليس الاصل
 عدمها ولم يؤد الى عزة لوجود وخرج بالقيد الاول ما يتسامح به المالك ذكره كالسجل والسمين
 في الرقبن فلا يجب التعرض له فان ذكر وجوب الوفا به وبالنشاني كون الرقيق زائداً للقوة على
 العمل أو كاتماً للاخانة وصف يظهر به اختلاف غرض مع انه لا يجب التعرض له لان الاصل
 عدمه وبالثالث وصف كل عضو على حدته باوصافه المقصودة فلا يجوز التعرض له (قوله
 لها واهل دين) فلا يكتفي مادون الاربعة بخلاف ما يأتي في الاجل فانه يكتفي بمعرفة ما أو معرفة
 عدلين غيرهما أو عدد قوا ترولو كفاً لان الجهل ثم راجع الى أمر خارج وهو الاجل وهنا الى
 المعقود عليه فإزاً أن يحتمل ثم لا يحتمل هنا وليس المراد هنا ثم عدلين ههنا من اذلو كان
 كذلك لم يجوز لا احتمال أن يموتاً وأحدهما أو يفيساً فيتم معرفة ما ذكر بل المراد أن يوجد
 في الغالب من يعرف ذلك عدلان أو أكثر في محل التسليم أو محل قريب منه عرفاً بحيث تسهل
 مراجعته مما فلا يشترط في صحة العقد حضورهما خلافاً لما في توهمه وكما يشترط معرفة الاوصاف
 للعاقدين وعدلين يشترط أيضاً ذكرها في العقد بالغة يعرفهم ان ذكر فلو جهل العاقدان
 أو أحدهما أو غيرهما تلك اللغة لم يصح العقد ولا يكتفي ذكر الاوصاف قبله ولو في مجامعهم ان
 اتفقتا عليه قبله ولو ياعنده صح على المعقد (قوله وكونه يؤمن انقطاعه الخ) فمجرد هذا
 الشرط في المنهج بالقدره على تسلمه عند وجوب التسليم وذلك في السلم الحال بالغة قد وفي
 المؤجل بحلول الاجل وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما ذكره هنا مع أنه بصدد
 بيان الشروط الزائدة عن ما ذكرنا كيدل له قوله سابقاً مع أن كان البيع وشروطه لان المقصود
 بيان وقت القدرة وهو حالة وجوب التسليم وهي تارة تقع بالعدليكون السلم خلافاً لكون
 وقت وجوب التسليم هو وقت العقد وتارة تنأخر عنه لم يكونه مؤجلاً كما تقرر بخلاف بيع
 العين فان الاعتبار بقران القدرة فيه بالعقد مطاقاً سواء كان الثمن حالاً أو مؤجلاً (قوله يعسر
 تحصيله) أي بان لا يحصل الا بمشقة عظيمة وقوله وقت البيا كورة هي أول الفا كية كانت
 البيا في مائة قطار رطب في أوله بخلاف قدر من ذلك لا يعسر تحصيله كخمسة ارطال وقل
 نطق البيا كورة على ذلك وعلى آخرها عند الفراغ قاله الشوري وورد كوا الفا كية في
 اقبالها ولاتاً كواها في اديارها فان فيها مضرة للابدان (قوله ولا في غربستان) أي قليل
 بالنسبة للقدر المسلم فيه كما أنه قطار من هذا البستان أو القرية وغمرهما لا يفي بذلك فالمعتبر كثرة
 القرو وقته بالنسبة للقدر المسلم فيه لا صغر القرية وكبرها ولا رحدة البستان وتعددده وانما قيد
 بالوسدة والصغر لان القلة تصاحبهما غالباً وعبارته في المنهج وشرحه وقد أيضاً بتعيين قدر
 من غمر قرية قليل لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء لامن غمر قرية ككثير لانه لا ينقطع غالباً
 وتعبيري بالدليل والكثير في القرو الى من تعبيري به ما في القرية اذا الترقد بكثير في الصغيرة دون
 الكبيرة ام فكان الاولى أن يعبرها بمثل ذلك ويعلم من تعليقه المذكور أن المراد بالقليل أن
 يكون قدر لا يعدي في العادة تلفة بحيث لا يحصل منه قدر المسلم فيه وبالكثير خلافه ولا بد أن
 يسلم في البعض من كل فلو أسلم في جميع القرو لم يصح والمعتبر غر تلك القرية نعم لو أتى بأجود منه
 أجبر على قبوله (قوله ولو بقله للبيع) أي ولو من فوق مسافة القصير خرج بقوله للبيع مالو

لم يصح (موصوفاً بصيغة
 معلومة) لها واهل دين
 غيرهما يرجع اليها عند
 التنازع (وكونه يؤمن
 انقطاعه وقت وجوب
 تسليمه) فلا يصح السلم
 في قدره يعسر تحصيله
 وقت البيا كورة ولا في غمر
 بستان أو قرية صغيرة
 ولا بد من وجوده في الموضع
 الذي يعسر فيه التسليم
 ولو بقله للبيع عادة

(قوله لاقتضائه) أى اقتضاه

قوله والابعد التقيد

بما أو جمل ان جميع الخ (قوله

للعنصر صور الخ) فيه أنه

حينئذ يكون ما قبل الا

صادقا بسبب صور وما

بعدها بصورتين كما هو

ظاهرا فالأولى فى فهم المقام

ان يقال ان قول المصنف

والاراجع للتقيد فقط هو

قوله ان عقد بموضع الخ

فيكون ما قبل الا وما بعدها

فى خصوص المؤجل كما هو

صريح الشارح وما حكم

الحال فأخذ من قول

الشارح بعد كما يحتمل عليه

الحال تدبر فان به يتضح

المقام ويتدفع الاعتراض

(وبيان موضع تسليمه) فى

المؤجل (ان عقد بموضع

لا يصلح له او يصلح له والحال

مؤنة) لتفاوت الأغراض

باختلاف المواضع (والا)

بأن صلح الموضع لتسليمه

ولم يكن لحاله مؤنة ولم يبين

موضعه (هل على موضع

العقد) الصالح لتسليمه كما

يحمل عليه الحال اذالم

يبين موضع تسليمه والمراد

بموضع العقد ذلك الله له

لذلك الموضع بعينه

(وبيان مقداره) أى المسم

فيه (من كيل) فيما يكال

اعتمد نقله لغير البيع الهدية الا ان جرت عادة الهدي السبه ببعده فيكون كالمثل قول البيع
وبقوله عادة ما لم يعتد نقله للبيع بان نقل له نادرا أو لم ينقل أصلا فلا يصح السلم في ذلك لعدم
القدرة عليه بسبب عذرة وجوده (قوله وبيان موضع تسليمه) حاصله أن الصورة ثمانية لأن السلم
أما حال أو مؤجل وعلى كل إيمان يكون لنقله مؤنة أو لا وعلى كل إيمان يكون المحل صالحا
للتسليم أو لا فأربعة فى الحال وأربعة فى المؤجل يجب البيان فى خمسة منها الثلاثة فى المؤجل وهى
ما إذا كان الموضع غير صالح للتسليم سواء كان لنقله مؤنة أم لا أو صالحا ولنقله مؤنة وثلاثان
فى الحال وهما ما إذا كان الموضع غير صالح للتسليم سواء كان لنقله مؤنة أم لا كما سياتى فى
الشرح ولا يجب فى ثلاثة واحدة فى المؤجل وهى ما إذا كان الموضع صالحا ولا مؤنة للنقل
وثلاثان فى الحال وهما ما إذا كان ما لا سواء كان لنقله مؤنة أم لا فإذا بين فى تلك الصور
يجب العمل بالبيان اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح من الخلل حيث قيد المقتضى بقوله فى
المؤجل فيقتضى ذلك عدم وجوب البيان فى خمس صور وهى صور الحال الأربعة الخارجية
بذلك التقيد واحدة من صور المؤجل خرجت بقوله والحال مؤنة وهى ما إذا صلح وليس لحاله
مؤنة ووجوبه فى ثلاثة وهى الثلاثة من صور المؤجل المذكورة فى المتن لأن قوله لا يصلح له مقتضى
صورتان سواء كان لحاله مؤنة أم لا ولأنه ان هذا زيادة تقيد فى الشرح بقوله كما يحتمل
عليه أى على الموضع الصالح الحال الخ لاقتضائه أن جميع صور الحال لا يجب فيها البيان
فكان الأولى أن يثبت التقيد بالمؤجل فيه كون كلام المتن متحدا للعنصر صور الباطلة
ويدخل تحت الأثلاث صور وهى ما إذا عقد بموضع صالح وكان السلم حالاً سواء كان لنقله مؤنة
أم لا أو مؤجلاً ولا يمكن لنقله مؤنة (قوله لا يصلح له) كأن كانت العقدى مركب فى البحر وسواء
كان فى هذه الحالة لنقله مؤنة أم لا كما مر (قوله والحال) أى من محل التصبيل إلى محل التسليم
وارتفاع الأسعار فى النقل كالأونة وقوله ولم يبين موضعه كان الأولى إسقاطه لأنه موضوع
المسئلة (قوله كما يحتمل عليه) أى على الصالح سواء كان لنقله مؤنة أم لا ومنه هو أنه إذا لم
يكن صالحا لابتداء من البيان سواء كان لنقله مؤنة أم لا (قوله تلك الحال) بكسر الحاء وفتحها
الحارة ومحل ذلك ان لم تنسج والاشتراط بيان محل منها (قوله فيما يكال الخ) ويصح فى المكيل
وزنان كان جرمة بحرم المؤز فاقلاصل فى ذلك فى باب الربا الكيل ويجوز هنا بالوزن أيضا
وان كان فى نوع بكثير اختلافه بلفظ قصوره ورفتها وفى المؤزون كمالان عقد الكيل فيه
ضابطا كدقيق وما صغر جرمة يجوز ولو زان كان فى نوع بكثير اختلافه بتمامه فالأصل فى
ذلك هذا الوزن ويجوز بالكيل فله يجوز والوزن أصلا فى بابين بخلاف ما لا يعدد الكيل فيه
ضابطا كغيره وثبات مسك ودرهم ودينار لأن النذر اليسير منه مائة كثيرة قال الكيل لا يعدد
ضابطا فيه وكبطيخ وباذنجان يفتح الذال وكسرها ونحوهما مما كبر جرمة فتعين فيه الوزن
كأما ذلك فى قطار من البطيخ مثلا فلا يمكن الكيل لأنه يتجافى فى المكيل ولا يعدد
لكثرة التفاوت فيه والجمع فيه بين العاد والوزن مفسد سواء ذكر وزن كل واحدة كقائمة بطيخة
وزن كل واحدة كذا أو وزن الجله كقائمة بطيخة وزنها كذا على المعتمد لأن ذكر العدد لازم ذكر
الحجم وهو يورث عذرة الوجوه هذا ان أراد الوزن الهدى فان أراد التفرير صح فى الصورتين
لاقتضاه ما مر ولا يصح السلم فى البطيخة الواحدة ونحوها كبطيخة وسفر حلة لأن ذلك من المتقوم

ولم يذ كر ما يضبطه بخلاف الجلة فانهم امثلية وده لم من ذلك ان المنة قوم لا يمتنع السلم فيه مطلقا
بل عند عدم ذ كر ما يضبطه ولا يصح الجمع بين الكيل والوزن فلوالس لم في مائة صاع بر على أن
وزنها كذا لم يصح لأن ذلك به وجوده ولو بين الوزن والذرع كنوب ذرعه كذا ووزنه كذا
الافى نحو ابن بكسر الباء مما يضرب عن اختيار فيه يصح فيه الجمع بين ما ويصح الجمع بين الذرع
والعد كعشرة فقط كل واحد عشرة اذرع كافي شرح المنهج فلذا ذكره قل هذا ليس في محله
(قوله ووزن فيما يوزن) ومنه مينة السهل والجراد وقوله وعد فيما بعد ومنه الحى منها مولا
يصح في النخل بخلاف بعضه اذا كانت امه في الكوارة كما مر (قوله وسن في حيوان) المراد به
ما يشبه الرقيق والماشية في بيان السن في الاول أن يقول ابن سبأ وسبع او محتمل أى داخل
في اول سن الاحتلام وهو خمسة عشر سنة وفي الثاني أن يقول ابن محاض او ابن لادن وكما
يشترط بيان السن فيه ما يشترط غيره أيضا في الرقيق يذ كر نوعه كثيرا او جنسها فان اختلف
صنف النوع وجب ذ كره كروى او خطافى بالتخفيف نسبة لخطافى بالجمع وذ كر لونه ان
اختلف كايض أو اسود مع وصف اللون كأن يصف باضه بجمرة أو شقرة وسواء بصفاه
أو كدرة فان لم يختلف كل شيء لم يجب ذ كره وذ كر قده أى قامته طولا او غيره من قصر او بربعة
والمراد المقر بى في السن والوصف والقدر حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا لا زيادة ولا
نقص لم يجوز بقوله قول الرقيق في الاحتلام وكذا في السن ان كان بالاعانة لا محسنا ولا فتقول
سيدها والدلائل بظنونهم وذ كر ذ كوره او فوته وشبهه أو بكارتة لا ذ كر كل بفتح الكاف
وهو اب بالوجه والعين سواء من غير الكمال ولا ذ كر من سواء في العبد او الامه على
الصحيح ونحوهما كلاحه ودع وهو شدة سواد العين مع سمها وتسكاه وجهه وهو استدارته
اتساع الناس باهما الها فان شرط شيئا منها اعتبر وفي الماشية من ابل وبقرة وغنم وخيل وبغال
وجعير يذ كر هذه الامور المذ كورة في الرقيق حتى القدر على المعتمد في ذ كر النوع والصنف
كأرجسية ومهرية نسبة الى ارجب قبيلة من همدان والى مهرة قبيلة من العرب واللون
والذ كورة والاثوة نعم لا يشترط وصف اللون (قوله وبيان عتق) مصدر ضد الحداثة أى قدم
وقوله بضم العين وقيل بكسر ها وتوله وحداثة النوع معنى او اذا المراد احد الامرين (قوله في
حبوب الخ) نعم لا يصح السلم في الارزق قشره العلاء على المعقد خلا للنوى اذ لا يعرف حينئذ
لونه وصغره حبه وكبره لا اختلاف قشره خنة ورزنة وانما يصح بيعه لانه يعقد المشاهدة والسلم
يعقد الصفات ومن ثم يصح بيع المعجونات دون السلم فيها ويصح السلم في الخلالة ان اضبطت
بالكيل ولم يكثر قفاوتها فيه بالانكاس وضده وفي الادقة في ذ كره اماما في الحب الامتداده
ويذ كر أيضا كينية طعنه هل هو برحى الدواب أو الماء او غيره وخشونة الطحين او نعومته وفى
التمن في ذ كره من بين حنطة او شعير وكيله اوزنه وفى السويق وفى الشاة وفى قصب السكر
وزناني قشره الاقل ويشترط قطع أعلاه الذى لا حلاوة فيه وقطع مجامع عروقه من أسفل
وطرح ما عليه من القشور اه افاده م ر (قوله وعمر) نعم لا يصح السلم في التمر المكنوز في
القوامر وهو المعروف بالهجرة لانه قد استيقا صفاته المنسروطة حينئذ ولا يبقى على صفة
واحدة تماما اه افاده م ر هذا ان كانت معجونة بنواها فان كانت مندولة منه صح السلم فيها
(قوله ونحوها) كالسمن والزيت فيسبين فيهما العتق والحداثة أما العسل أى عسل النحل

(وزن) فيما يوزن (وذرع)
فما يذرع (عد) فيما يعد
(وسن) في (حيوان)
(و) بيان (عتق) بضم
العين (وحداثة في حبوب
وعمر وزيت) ونحوها
ويشترط ذ كر

(قوله الامتداده) أى خب
الدينق

(قوله محترقا) اي فليس
مكرر اخلافا لما قاله قل
وله وجه فان ما في النسخ
معلوم محتمه بالاولى تدبره
(قوله طلوع الشمس) اي
ظهورها لانه هو الذي
يجعل لاحتمال الاستمرار
بقيم حرره

بلدها ولون واصغر حباتها
وكبرها (لا) بيان (جودة
ورداة) و- (لؤلؤ ونأجيل)
فلا يشترط (وا) المطلق يحمل
على الجيد و- (لؤلؤ) ينزل
الجيد على أقل درجته
(وشرط الاجود مبطل)
للعقد لان انصافا غير معلوم
(لا) شرط (الاردا) لانه ان
أقربى هو أرق الأشياء
فهو المسمى نفسه أو عما هو
فوقه فإنا لا نسمة ما دونه
عناد وشرط رداة العيب
مبطل لعدم انضباطه
لا بشرط رداة التسويع
لانضباطه فان ذكر أجل
اشترط كونه معلوما (لا) لا
والظن السابقين (في مبطل
بالمجهول كقول في رجب)
لانه جهل ظرافة كانه حال
يحمل في جزء من أجزاءه
بخلاف ما لو قال الى رجب
فانه يصح ويحمل بأوله لانه
الاسم به (ولا يصح السلم فيما
لا يشترط) ولا يتقدم
الصفة بل لا يشترط ان قيد
بها الاصل (كقيل مريض)
بفتح الميم وكسر الراء ملحق
عليه ريش

لانه المراد عند الاطلاق في شرط أن بين مكانه كجبل أو بادي أو باده كجباري أو مصري وزمانه
كصيفي أو خريفي ولونه كأيض أو أصفر وممرعاه ونخذه أو رفته لتفاوت الأغراض بذلك فان
الجبل والايض أطيب من غيره ما وتسكيفه بممرعاه النخل من داء كنور الفاكهة أو دواء
كالكمون لاعتقده أو حدائقه لعدم تفاوت الأغراض فيه بذلك (قوله بلدها) اي الثلاثة
وكذا ما بعد كدلى أو مكي أو بصري أو بغدادى فالمراد بالبلد القطر لا شخص البلدان لم يختلف
بها غرض ولا وجب بيانه (قوله ولونها) كاجرد أو بيض (قوله وصفتها) كبرها (اي
أحدها) لان صغر الحب أقوى وأشد وبين أيضا ان الحشافى على النخل أو بعد البلدا فان
الاول أبى والثاني أصحنى لامتداده فانه لا في بلد يختلف بين وبين في الرطب والعنب ما ذكر
الا لاعتق والحدائق اه (قوله لا بيان جودة ورداة) اي المسلم فيه (قوله فلا يشترط) اي فان
شرط ذلك فسيأتى في قوله وشرط الاجود الخ وفي قوله فان ذكر أجل اشترط الخ (قوله والمطلق)
اي المسلم فيه المطلق عن الجودة والرداة (قوله وينزل الجيد) اي في قوله والمطلق يحمل على
الجيد وكذا فيما لو اشترط جودة النوع وكما يحمل الجيد على ذلك يحمل الردى عليه عند
شترطه كما سيأتى في قوله لا بشرط الاردا الخ فكان الاولى تقديم ذلك عن قوله والحلول أو ناخير
كما سيأتى وقوله وشرط الاجود اي الاجود نوعا لا الجيد نوعا فان شرطه صحيح (قوله اردا)
اي الاردا نوعا كما يعلم مما بعد كقبح لوق وحراني واصل بنى ومسقاوى فالاول منهن ما ارد المر
الثاني (قوله وشرط رداة العيب) كالعرج والبرص وتسوس فح كقوله أسأت ليدى في عبد
ردى العرج أو البرص أو في قح ردى التسوس (قوله لعدم انضباطه) فان انضبط كالعمى
والقطع مع فصيح السلم في عبد اعى ردى العمى أو عبد أقطع ردى القطع (قوله لا بشرط
رداة التسويع) تقدم عليه والرداة محترقا لارداية المقدمة في قوله لا بشرط الاردا (قوله فان
ذكر أجل) كانه قال هذا ان لم يذكر أجل بأن اطلق أو صرح بالحلول لان السلم يصح حالا
ومؤجلا اما الثاني فبالنص والاجماع وأما الاول فبالاولى لعدم من الفرقان اطلاق العقد
عن التسويع بها فيه انما عقد حالا كالغن في البيع المطلق (قوله معلوما) اي للمعاقدين أو
لعدلين في مساقاة القهرو دونهم او تقدم الفرق بينهما وبين الاوصاف حيث لم يكتف فيها بما دون
الاربعة فقال الاجل المعلوم أن يقول الى عبد أو جنادى ويحمل على الاول الذى يليه من
العبدين أو جنادين لاعتق الاسم به وان عينا شهورا ولو غير عربية كنهو القرس والروم
صح لانهم معلومة مضبوطة فان انكسر شهر من ابان وقع العقد في اثباته حسب الباقي بالاهلة
وقم الاول ثلاثين عاما لا يلقى التسكير لالاية انرا ابتداء الاجل عن العقد (قوله في
رجب) بخلاف ما لو قال أنت طالق في رجب فانه يقع بأول جزء منه والفرق ان الطلاق يشترط
الاعتاق بالمجهول كقيدوم زيد ولا كذلك السلم ومن المجهول قولهم الى مولد سبى أحمد
البدوى أو الى دق صيوان الكائن أو الحرب أو الدراس أو الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع
الشمس أو مجئ مؤيد (قوله ولا يتقدم عدم العصة بل لا يشترط شيئا) اي لان افراد ما لا يشترط تزيد
عليه او ذكر المصنف منها أربعة وعشرين (قوله كقيل) هو اسم جنس لا واحد له من لفظه بل
من معناه وروى عنهم وقوله مريض أى ملحق عليه ريش في اطرافه لاجل ان يدخل فيه الهواء

(قوله والمشمس) أي لا يهرف فيه عدد ٣٠ ويجوز كيلو وزنا وان اختلف نواه هذا هو المراد كما به من مد (قوله يرض

تبه في الرمي وهو ليس بقيد بل المدار على كونه مخروطا ومتساويا بالقدم والغالب يصح حقيقته
لاختلاف وسطه وطرفيه ورقة وغلاظا وتعذر ضبطه أما قبل خروجه مساواته بما مر في صريح السلم
ففيه لتبسطه (قوله وجواهر) أي لانه لا بد فيها من التعرض للعجم والوزن والشكل
والصفات واجتماع هذه الامور نادر (قوله وهي ما تفصله داوى) أي بان لا يمكن ثبوتها قال
مد وضبطه الجواب في سدد من ديتار وادله باعتبار ما كان من وجود كباره في زمانهم أما الآن
فهذا لا يطلب الا للزينة لا غير فلا يصح السلم فيه لعزته اه بخلاف ما يمكن ثبوتها فلا يصح السلم
فيها لانها حادثة فمعدل الزينة ويصح السلم ايضا في البلور لان صفة مضبوطة بخلاف العقيق
لاختلاف اجزائه (قوله مدا) راجع للجوز والوزن ومثاله ما بين المعروف والبندق والفستق
والمشمس وان اختلف نواه كبر او صغرا وقوله مع أي مع العدم وقوله سطلقة مائة وهو في
مقابله التوضيح بعد (قوله وقيل يمتنع) أي السلم وزنا أو كيلا في نوع الخ أما امتناعه فيه وزنا
فلاختلاف الأغراض في ذلك وأما كيلا فتبسطه في المكيال وأما السلم فيه عددا فمقتضى على
امتناعه (قوله وهذا) أي هذا النوع ما سدد ركة الخ أي استدركه به على الاصحاب أي استثناء
من كلامهم وقوله في الوزن أي لا الكيل أي فرض الاستثناء في ذلك لا يكون كلام الاصحاب فيه
(قوله اما فيه) أي في شرح الوسيط (قوله ذلك) أي كلام الامام وقوله والمشمس مائة وهو في
قدمو اما في شرح الوسيط لانه متبوع فيه كلام الاصحاب لا يحتصر بل قبل انه آخر موافقته
ويؤيده اطلاقه ما في باب الرابح والبيع الجوز بالجوز وزنا والوزن بالوزن كيلا مع نشرهما
ولم يشترط فيه هذا الشرط مع أن باب الربا أصح من السلم اه أفاده مد (قوله قال في
المهمات) أي الاستنوى وهو قوة يتساوقه وقوله أي بالمشمس (قوله بكسر النون) وقيل
بفتحها (قوله وكثيري) بضم الكاف وقع الميم المشددة وسكون المثلثة (قوله ويض) أي
يض فهو دجاج كنعان أو وزجلا في بض الحمام اعزته (قوله ورق) عطية على ما قبله خاص
على عام لانهم اجلود الغزلان ونحوها (قوله وخفاف ونعال) أي مركبة لاشتمالها على ظهارة
وباطنة وحشو وعبارة المتعافدين لا في ذلك كرا اقدارها وارضاعها أي هباتهم او كالمركبة
المبوسة والمخددة من جلد وخرج بذلك ما اذا كانت مفردة أو جديدة أو مخددة من غير جلد
فيصح السلم فيها عدا كشوب مخيط جدد لا ما بوس (قوله عدا أو كيلا) راجع لقوله رابح
وما بعده وقوله لا وزنا أي فيصح السلم في ذلك وزنا فقط وهو صحيح في غير الجلود اما هي فلا يصح
السلم فيها مطلقا الا في قطع صغار تعلق على جلود مثلها فيصح السلم فيها وزنا فدل كلامه
مفروض في ذلك (قوله وباهمين) بكسر السين وهو بالصرف لانه اسم جنس (قوله وغالبية)
هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكانور وقيل من مسك وعنبر ودهن بان أو غيره والبان نوع
من الصفا صاف وجمع ينم ما بان نوعان ومثلها الذئب وهو مركب من مسك وعنبر وعود فهو
غيرها خلافا للمعشى (قوله ملون) أي مشتمل على ألوان كالخيش والبرود والعرقشينا
المرودة (قوله غير جنسه) نائب فاعل كأن ركب حري على كان أو قطن أو ما لورب عليه جنسه
فيصح السلم فيه (قوله ان لم يضبط) قيد في الملون وما به سدد أي لم يعرف قدر الحرير والقطر

الحمام) أي فانه مع كونه
لا يضبطه من الزواجر
ولعل هذا هو المراد تدبر
(قوله أو جديدة أو مخددة)
الاولى التبعير بالواو فيهما
كما هو كذلك في مد والمنهج
وكما هو مقتضى المقابلة تدبر

(وجواهر) رافى لا
صغار) وهي ما تفصله
للدواوى لا للزينة (وجوز
ولو زيدا) لانه يحتاج معه
الى ذكر الخبز وذلك يورث
عزة الوجود أما السلم فيها
وزنا أو كيلا في غير مطلقا
وقيل يمتنع في نوع يكثر
اختلافه بقاط قشوره
ورقته وهذا ما استدركه
الامام في الوزن على اطلاق
الاصحاب الجواز وتبعه
الرازي وكذا النووي في
غير شرح الوسيط اما فيه
فقال بعد ذكره ذلك
والمشمس وفي المذهب
ما أطلقه الاصحاب ونص
عليه الشافعي قال في
المهمات والصواب الفسك
به واهذا قيدت بقوله عدا
وان جرى الاصل على كلام
الامام (ورابح) بكسر
النون وهو الجوز الهندي
(وسفرجل وكثيري ورماني
ويض وورس) وهو نبات

اصغر بالعين يصيبه (وجلود ورق) بفتح الراء (وخفاف وزنا) لا وزنا (وبفتح
وباهمين ودهن ودغالية وقوب ملون او مركب عليه بالابرة غير جنسه ان لم يضبط ذلك وقوبه صبوغ
الذين

الذين في ذلك ان انضبط بان عرف العاقدان وزن كل من الاجزاء جازا لمسلم فيه وان اختلط
بعضه ببعض مقصودا وغيره كعابى ونحوه من الشباب الاول مركب من قطن وسرير
والثاني من ابريسم وبروصوف ومنه ما شهد بفتح الشين وضهها على الاشهر مركب من
عسل وشمع خلقة فهو شبه القزوفه النوى وجبن واقطوان كان فيه مامع اللبن المتصود الملح
والانثقة لانهم مامن مصانته ومكتمل وخل غراؤزيب وهو يحصل من اختلاطهما بالماء
فالذى يصح فيه السلم ما كان منضبطا بان يكون اختلاطه خافيا كالشهد او صناعيا وقصد
بعض اركانها سواء استعملت الباقي كالخبن والاقط او لا كخل الزبيب والقزوفه قصدت اركانها كلها
وانضبطت كالخز والعتابي (قوله بعد التسج) كما يقع الآن وقوله لا ماصبغ غزله ثم نسج
كالبرودى الملايات المعروفة والعروشينات (قوله ان الصبغ) بكسر الصاد العين المصبوغ
بها اما بقصها فهو المصود ويؤخذ من ذلك الفرق الصحة فيها كان صبغه غويا وكذا الوشرط
غسله بحيث يزول انساده فربما كان قال الملت اليك في توب مصبوغ بعد التسج مغسول
بحيث لم يبق انساده ويصح السلم في قص وسراويل جديدين ولومغسولين ان انضبط اطولا
وعرضا وسعة اوضعا بخلاف الملبوس مغسولا كان او غير لانه لا ينضبط وفي الخشب والحديد
والقصاص والرصاص والخص والنورة والابخر والزجاج والابهار والمسك وزنا والورق
الساخن والكتان بعد تنفضه والتلذذ الخالص من نحو طين (قوله ورؤسه) اى لانهم يتجمع
اجناسا مقصودة ولا تنضبط بالوصف لما فيهم من الابعاض المختلفة فلا يصح السلم فيها وان كانت
خفة متقار من الصوف مضبوطة بالوزن وانما يصح السلم في الحيوان مع اشتغالها لان المقصود
جملته من غير نظر الى اعضاءه (قوله ويخضض) هو اللبن المخضوض بالقربة وقوله فيه ماء
مجهول الخ فارق ذلك ما دخل القزوفه والزبيب لان ذلك لا غنى عنه فان قوامه به كما مر بخلاف
المخضض اذ لا مصلحة فيه فان لم يكن فيه ماء جاز وكذا ان كان فيه ماء وعين قدر كل منهما
فيما يظهر لا تضبطه ولا يضرب وصفه بالموضوعة لان المقصود فيه والمخضض الذى فيه ماء مجهول
الكثف فلا يصح السلم فيه (قوله وكطبوخ الخ) اعاد الكافي لاجل الاستدراك بعده وكان
الاولى ان يعبر كافي المنهج بقوله لا مائنا غير ناره غير منضبط لشهوه غير المطبوخ والمشوى كالخبن
فانه لا يصح السلم فيه لاختلاف تأثير النار فيه فلا ينضبط ولان ملحه يقل ويكثر قال
والاشبه كما قاله الاشمولى الحاق التبدية بالخبر اه وبه يرد كلام قل هذا حيث ذكرها من جهله
ما يجوز السلم فيه (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على قوله وكطبوخ والابخر المذطوب المحرق
ما قبل حرقه فينبى لبنا وهو يجوز السلم فيه (قوله والقند) بفتح القاف وسكون النون نوع
من سكر العن كالأواح الصابون (قوله واللبس) هو بكسر الدال وسكون الباء وبكسر تين عمل
الزبيب وفي المختار هو ما سال من الرطب وهو صحيح ايضا لانه تدخل النار وهي مضبوطة وفي
القاموس هو عمل القزوفه على النخل وهو صحيح ايضا لما مر (قوله والفانيد) هو عمل القصب
مطلقا وقيل لا يؤخذ من اعالي العيدان وقيل هو اسكر الاحمر (قوله واللبا) بالهمزة مجورا
بوزن عنب وهو اول ما ينزل من اللبن بطبع في التور حتى يجمد ويصح السلم فيه وان لم يطبخ بان
تجفف ويصح السلم في اللبن كيلا ووزنا وبوزن برغوته لانها لا تؤثر في الميزان ولا يكال بها سوى
السمن كيلا ووزنا ايضا وفي الزبد وزنا فانها في الميكال والاصح فيه كيلا وكذا يقال في اللبا

(قوله التبدية) شئ يصنع في
الصعيد من القمح (قوله
كيلا) أى ان لم يكن جامدا
والاعين الوزن كما يأتي
بعد التسج) لا ماصبغ غزله
ثم نسج والفرق أن الصبغ
بعد التسج يبد القزوف فلا
تظهر معه الصفاقة بخلاف
ما قبله (والطراف حيوان)
كديبه (ورؤسه ويخضض
فيه ماء مجهول) قدره
والقسيد بالجهول من
زيادى وكطبوخ ومشوى
نعم يجوز في الابخر والسكر
والقند واللبس والقصيد
واللبا

• أفاده • (قوله لا تضباط نازها) لانها اذا زادت أو نقصت أفست • (حاشية) • يصح أن يؤخذ عن مسلم فيه أردأ أو أجد منه صفة ويجب قبول الا جود وخرج بما ذكره غيره منه ونوعه عنه كبر عن غيره ونعمه قلى عن غيره فلا يصح لامتناع الاعتراض عن المسلم فيه الا بحيلة بان يفرض عقد المسلم وثيقا يلا فيه ثم يعتاض المسلم عن رأس المال ويجب تسليم البر ونحوه بقياس من مدبرو تراب ونحوهما فان كان فيه قليل من ذلك وقد أسلم كلابا جازا ووزنا فلا وما أسلم فيه كلابا لا يجوز قبضه وزنا وبالعكس ولا يترزل الميكال ولا يضع الكف على جوانبه بل يأنوه ويصب على رأسه بقدر ما يحتمل ويجب تسليم القمرا جافا والرطب غير شقق وهو البسر يعالج بالغمر ووضع خل عليه حتى يترطب ولو جعل المسلم اليه مسالما فيه مؤجلا فلم يقبله المسلم لغرض صحيح ككونه حيويا يحتاج الى علف أو كون الوقت وقت نهي يتشقى ضياعه لم يجبر على قبوله فان لم يكن له غرض صحيح في عدم قبوله أجبر عليه - وإن كان لا مؤدى فيه - ما غرض صحيح في التجهيل ككذلك رهن وضمان أم لا فان أصر على عدم قبوله أخذ الحاكم له ولو أصر المسلم اليه الخال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله ولو غرضه أجبر على القبول أو الإبراء

• (باب الربا) •

أى بيان ما يكون فيه الربا وحكامه وهو من أكبر الكبائر ولم يحل في شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عامية بالحرب سوى آكله ولذا قيل إن آكله علامة على سوء الخاتمة كإهداء أولياء الله تبارك وتعالى فانه صرح فيها بالاذن بذلك وأكبر الكبائر الشرب بالحق تعالى ثم القتل ثم الزنا ثم الربا وتحريره تعبدى لا يعقل معناه وما أبدى له انما يصلح حكمته لاعله والحكم بانه تعبدى انما هو بالنسبة للاجناس الكمية فلا يقاس على جنس النقد والمطعم ومات جنس فالت اما بالذمة لبعض الافراد فقد وجد ثبوت الربا فيه - مع في قياس عليه غيره كما سبأ في قوله لم فألحق به ما في معناه الخ كما قيل بثلث في نواقض الوضوء - وبهذا يقطع ثمانية وهم من أن القياس لا يدخل الامور التعبدية وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد - والعرض على الآخر من جنسه وربا اليده وهو البيع مع تأخير قبضه ما أو قبض أحدهما وربا القسام يفتخ الزون والمد وهو البيع لاجل والقصد به هذا الباب بيان بيع الربوى وما يهتبر فيه من الشروط زيادة على ما مر من أركان البيع وشروطه فهي معتبرة فيه أيضا ولما كان يجري في المعين ومالى الذمة كما علم من أنواعه ذكره عنهم ما أيضا فالسلم فيه باطل فيجتمع أن يسلم ذهابا في فضة وعكسه أو نولا في قمح وعكسه وما أحسن قول بعضهم

ولى صاحب ما كان بثلث درهم • وكان فقير الحال وهو زراي
فصادفه مال فأنصحه مرياسا • فقلت له فى الحالين زراي

(قوله يدل من وار) ناصله ربه وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فالتا (قوله ويكتب بهما) بضمير انتبهة أى بالواو والالف معا كما فى المصحف العثمانى نظرا للاصل ولابدل وفى نسخة بها بضمير الانفراد وهى تحريف وهو يكسر الراء مع القصر ويقتضاهما مع المد ويقال فيه ربما يكسر الراء مع المد والقصر ويقتضاهما نقبه مع الميم أربع لغات وان اقتصر بعضهم على واحدة

(قوله وثيقا بلا) - له بيان
للفسخ قوله أربع لغات
فالجموع ستة وقيل ثمانية
كسر الراء أو قصه ما مع
القصر والمد وعلى كل مع
الباء والميم وهو فى حاشية
التمهيد

لا تضباط نازها

• (باب الربا) •

بالقصر والقصد يدل من وار
ويكتب بهما أو بالياء أيضا
وهو لغة الزيادة

وقوله وبالياء أيضا) أي وحدها وهذا في غير خط المصحف كما مر لأن خطان لا يقاس عليهما ما خط
المصحف وخط العرويين وانما كتب بالياء مع أنه وارى نظرا الى أنه جمال عند بعض القراء
قال الشاطبي وأما ضحاها والخبي والري مع الشقوى فأما لاهوا والواو تجزئ أي
تكتب (قوله وهو لغة الزيادة) أي سواء كانت بعد أم لا فهو أهم من المعنى الشرعي يقال ربا
المال إذا زاد قال تعالى اهتزت وربت أي زادت ونمت (قوله عقد) خرج به ما يباع معاوضة
فليس ربان الكائن وان كان جراما وقوله على عوض أي واقع على عوض مخصوص وهو
الثمن والمطلوع والآتيان فلا ربا في غيرهما كنهاس وقاس (قوله غيره معلوم القائل) نعمت
سبى والعوض والنقي دخل على مقيد بقيود فيصدق بصرفه لأن قوله غيره معلوم القائل صادق
بمعلوم التفاضل ويجهول القائل والتفاضل وقوله في معيارا الشرع متعلق بالقائل ومعياره أي
عادة الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن ودخل بذلك ما لو كان معلوم القائل لا في معيارا الشرع
كيسع الموزون كالأوباء العكس وقوله حالة العقد ظرف لقوله غير الخ ودخل به ما لو كان معلوم
القائل في معيارا الشرع لاحالة العقد بأن تسايعا غيرا فافهمه أو بع مورد اخذته تحت النقي
المدكور ومضموم ذلك صورة صحيحة وهي العقد على عوض مخصوص معلوم القائل في معيار
الشرع حالة العقد وهذا الشق من التعريف في ربا الفضل وهو لا يكون الا في متعدي الجنس
ثم أشار الى ربا البدن والنساء اللذين في مختلفه بقوله أو مع تأخير وهو معطوف على قوله على
عوض أي عقد واقع على عوض الخ أو عقد مع تأخير والتأخير صادق بتأخير القبض وتأخير
الاستحقاق فالأول في ربا البدن والثاني في ربا النساء وأل في القائل فلهذا الشرعي أي القائل
المعتبر شرعا وهو انما يعتبر كذلك في متعدي الجنس الربوي وكذلك أل في البدلين أي البدلين
المتعدين في علة الربا سواء اتحد جنسهما كبربرام لا كبربرام وبشعبير وبم ذاتة قط ما يقال ان
التعريف غير مانع أما في الأول فلدخول مختلفي الجنس فيقتضي ثبوت الربا فيه اعند اتفاق
عامة ما وان وجد الحلوا والتفاضل وليس كذلك وأما في الثاني فلدخول ما يباع برابراهم
مع التأخير المذكور فيقتضي أنه ربا وليس كذلك وانما يعطف قوله أو مع تأخير على قوله غير
معلوم القائل لانه يصير المعنى أو معلوم القائل مع تأخير فيختص بتعدي الجنس لما مر من أن
القائل انما يعتبر فيه وحينئذ فلا يشل مختلفه فيقتضي أنه لا يصرف فيه التأخير المذكور
وليس كذلك وانما أدخل أو في الحد لانم التنويع كإغاث والممتنع ادخالها اذا كانت للمذكور وبقي
من أنواع الربا المقرض الذي جزؤه ما لم تعرض ولا يختص بالربويات بل يجري فيما وافق غيرها
كالعروض والحيوانات ومنه الغاروقة المروقة فهي حرام باطلة الا بجهة أنه بان يقول مثلا
وضعت الارض عندك على هذه الدراهم وأبحتك منفعتي أبكذا أو جعل مر هذا اخلاقي ربا
الفضل أي الزيادة الظاهر أنه قسم من متعلقات الماعن من عدم اختصاصه بالربويات ولا يعترض
حينئذ بانه ليس داخل في التعريف فيكون غير جامع لانه تعريف للربا في الربويات فقط لا مطلقا
(قوله لعن رسول الله الخ) انما جاز لعن المذكور منه صلى الله عليه وسلم لانه ليس بعين بل
هو على الوصف كاهن الله تعالى الكفار لعن الله تعالى اليهود والنصارى بخلاف ما لو كان لعن
فلا يجوز ولو كانا لم يتحقق موته على الكفر باخبار معلوم وقوله أكل الربا بالمد أي أخذه
وقوله وموكله أي معطيه وكتبه أي كاتب الوثيقة وشاهده أي حاضره وان لم يستشهد به والذى

(قوله أعين) فيه أنه لا يكون
أعم حتى يكون الشرعي
فردا منه وهذا ليس كذلك
اذ هو عقد على عوض الخ
الا أن ينظر لما تعلق العقد
تدبر (قوله في مختلفه الخ)
أي وكذا انتمده كما صرح
به بعد بقوله سواء اتحد
جنسهما الخ (قوله معطوف
على الخ) أي أو عقد لا على
عوض مخصوص بل على
شخصه بل ما مره وبم
غيره وهو مطلق ربوي
وانما قلنا ذلك وفاء بحق أو
(قوله جرمنا) أي مع شرط
ذلك في العقد أو بجملة
(قوله بكذا) ليس بشرط
كما هو الواقع الآن شيئا
(قوله ولو كافرا) أي ولو
جادا على المعة وفيه ما وان
نظر في الثاني سم (قوله
أكل الربا) أي متعلق الربا
وهو العوض عزيزي

(انما يجري في نقد) أي ذهب وفضة ولو غير مضر وبين (و) فـ (ما قصد لطم) بضم الطاء بان يكون معظم مقاصده انطام
أي الاكل وان لم يؤكل الا نادرا ٣٤ (فان يسع ربوي يجنسه) كذهب بذهب ربوي (شرط) في صحة بيعه ثلاثة أمور

(الحول وتقابض

في مسلم وشاهديه بالتثنية فلعل ما هنا رواية أخرى والاولان أشد اتقان من الآخرين لان الواقع
منها مجرد الاقرار على المعصية بخلاف الاولين (قوله انما يجري) أي يوجد ويتحقق ولا يصح
تفسيره بيجرم كما فعل قل لانه قد يكون من قصر الصفة على الموصوف فتنقض أن الربا
المعروف بالتعريف السابق يوجد في غير النقود والمات لكن لا يجرم وأيض كذا لا الآن
يجاب عنه ثبوتان الصفة كاشفة والمعنى انما يوجد الربا المحرم في النقود الخ (قوله في نقد) خرج
به العروض كالذلولس فلا ربا فيها وان راجت رواج النقود وانما اخنص النقد بذلك لوقوعه
تثالا لا سيما انما لا بد من منع عن العروض واحترق بالغلبة عن الذلولس اذا راجت رواج
النقود (قوله ولو غير مضر وبين) كلى وتبرأى قطع ذهب أو فضة لا التبر المعروف (قوله
وفما قصد) أي قصد الله تعالى وبه لم ذلك بخلاف علم ضروري في بعض الاشخاص يعلم به أن
هذا مقصود لا دمين وهذا الماهاتم وهكذا كالتعريف التي علمه الا قدم بعد ان وضعها المسماها
ويحتمل أن المراد ما قصد الناس بتحصينه به بشراء أو غير طم الا دمين أو الماهاتم ويعلم ذلك
بالتقل عن الصفاة فمن بعدهم (قوله بضم انطام) مصدر طم بكسر العين أي أكل أو شرب لان
الماء العذب ربوي بخلاف الماء الملح فليس ربويا وتبرم بالوحشة وعذوبته بالعرف ومن
الربوي التبرس لانه يؤكل بعد نقعه في الماء قال سم وأظنه يتداوى به قيل ومنه القوطم
ودهنه ودهن الخلس والسليم أي اللبث وخرج بقصد ما لا يقصد تناوله عما يؤكل كالبلود
والعظم الرخو (قوله وان لم يؤكل الا نادرا) وذلك كتمر البلوط المسمى غرة الزاد فانه يؤكل
في زمن القحط (قوله فان يسع الخ) نفر بع على ما تقدم قصد به بقصد بل المقام وهذا أظهر من
جعل القصد فصحة را التقدير اذا علمت المحصار الربا في النقد والمطعم فاذنا يسع الخ لان هذا
لا يتبرع على ما ذكر (قوله يجنسه) ضابط المتجانسين أن يجتمع ما اسم خاص من قول دخوله ما
في باب الربا إلى آخره ويشتر كافي اشترا كاعنوبا كتمر برنى ومعه في قاته يجتمع ما اسم القمر
وخرج بالخاص العام كالحب وعما بعده الادقة كدقيق برود وغير قاته يجتمع ما اسم خاص بعد
تصغيره مادقة لا قبله فهي أجناس كاهوا بالآخر البطح الهندي والاصفر فانه ما
جنسان كتمر والجوز الهنديين مع القرو والجوز المعروفين انما يطلق الاسم عليهم ما ليس بقدر
مشترك بينهما اذ لم يوضع حقيقة واحدة بل لخصيتين مختلفتين قال مر وهذا الضابط مع أنه
أولى ما قبل منتهى بالعموم والالابان المختلفة الأجناس لصدقه عليها مع أنها أجناس كاهواها
كتمر اه بالمعنى وأجيب عن ذلك بان حقاقتها مختلفة فلم تشترك في الاسم اشترا كاعنوبا
(قوله ثلاثة شروط الخ) (١) الاول والثالث شرطان للصحة ابتداء والتقابض شرطان لاداءها
ان وجد دامت والا فلا ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس (قوله وتقابض) المراد به ما بين القبض
حتى لو كان البيع أو التمن مبينا كفي الاستتلال بقبضه وان لم يقبضه الاخر وانما آثروا
التعبر به دون القبض التام لانه لا يترجم الا كتمامه من أحد الجانبين مطلقا ولو في غير العوض المين
فلا بد من القبض الحقيقي فلا يكتفى بخوالة وان حصل معها التقبض في المجلس ويكتفى قبض
بغيره

(قوله لا التبر المعروف) أي
لا يسمى نقدا بالمعنى المصطلح
عليه وان كان ربويا لانه
يسمى نقدا في باب الربا إذ
المدار فيه على ما يسمى ذهبيا
أو فضة اه حرره (قوله
مصدر) أي سماعي والقياس
الفتح قال ابن مالك
فعل قياس الخ حاشية المنهج
(قوله كالبلود) أي الغلظة
الخشنة والارضية ككافي
سم عن الروض (قوله
وهذا أظهر) أي من حيث
ملاحظة ذكر معنى
التفصيل لما قبله على الاول
أو الترتيب عليه على الثاني
فظهر الفرق بينهما (قوله
اسم القمر) أي وقبسه بل
أو بسر إلى آخر الاسماء علم
يجر جان اشترا كهم ما في
اسم خاص من حين وصفه ما
بالربوية (قوله الادقة)
فيه أنه البست من الاسماء
الخاصة لاشتغالها على أشياء
متباينة كالحب فهي
خارجة عما خرج به الحب الا
أن يقال ان الذي اندرج
تحتها متباين بالاضافة فقط
كدقيق برود دقيق شعير الخ
بخلاف الحب فان ما اندرج

تحتها متباين بالاسم كبرود شعير الخ افاده الخطيب على المنهاج (قوله فلم تشترك) في كون اللبن من المشترك لا تشظى ما دون
بعد فخره (قوله كفي الاستتلال بقبضه) أي ولومن غير ان بخلاف ما في الذمة فلا بد فيه من الاقباض أو الاذن في القبض
وهو بمنزلة القبض شيئا (قوله ويكتفى قبض (١) قوله ثلاثة شروط الذي في نسخ الشرح التي باليدنا أمور اه

قبل التفريق) من مجلس العقد (ومماثلة) عند القدر (بقينا) من زيادتي وخرج به مالو باع رويو بما يجنيه جزافا ولا يصح وان خرجا
سواء للجهل بالأمثلة عند العقد والجهل بالأمثلة كحقيقة المفاضلة (أو) بيع رويو (بغير جنسه واتحادا له) في الربا كذهب
بنفسه (نشرط الاولان) أي الحلول والتفاضل قبل التفريق (نقط) أي دون المماثلة ٣٥ فان لم تجد عدله الربا كان بيع

طعام بغيره كنفق أو قوب
لم يشترط شي من الثلاثة
والاصل في ذلك خبر مسلم
الذهب بالذهب والقضة
بالقضة والبر بالبر والشعير
بالشعير والتبر بالتبر والمخ
بالمخ مثلا يعمل سواء بسواء
يذاييد فاذا اختلفت هذه
الاجناس فيبعضها كيف شئت
اذا كان يد ايدي متباينة

ما دون العاقد) خرج
به قبض السيد والموكل
من غير ان العبد المأذون
لحق التصرف والوكيل
فانهم ما يقضيان لانهما
بعضا لا يذون لانهم
حينئذ يقضيان عن العاقد
م ر وسم (قوله فينقل
الخ) ان كان المراد
أنه يكره على ذلك فلا معنى
لالتسمية حينئذ وأنه يسوغ
له الاتية الى نفسه فلا ضرورة
اليه لا مكان التوكيل من
كل وجه فبان قيل مفارقة
كل مجلسه وهذا هو الذي
ذكره م م م م م م م م م
أن يعمل الحق على ما اذا
لم يمكن التوكيل فيكون
كالمكره حرره (قوله
مستثنان) أي وان كان
صوري في الثانية (قوله

ما دون العاقد) وهو المجلس وكذا قبض الوارث بعد موت مورثه في المجلس وان لم يكن الوارث
معه في مجلس العقد فينقل الى المجلس كالمكره أو يوكل في القبض (قوله قبل التفريق) أي طوعا
كما مر في الخيار ولو فيه ضابطه صح فيه فقط تفرقة المفاضلة كما مر في السلم والتخيار قبل القبض
وهو انما العقد قبل كالتفريق فلا بد أن يقع القبض قبله أيضا على العقد خلافا له صنف في شرح
منه بجم (قوله بقينا) أي بان يعاها كل من المتعاقدين حالة العقد كما يستفاد من قوله للجهل
بالأمثلة عند العقد (قوله جزافا) أي من غير تقدير يكيل ولا وزن وهو بمثابة الجيم ومن ثم
قال بعض اللطفاة جيم المزاف جزاف (قوله فلا يصح الخ) نعم ان باع صبرة بر مثلا بخرى مكايلة
أو صبرة راءهم بخرى موازنة بان صرح بذلك صح ان تساويا ولا فلا ولا عاقل
العوذين ثم تباع جزافا فانه يصح ولا يحتاج حينئذ في قبضهما المصلحة الى كيل ولا وزن
أما المصلحة لا تصرف فيحتاج قبضه الى ذلك فان الصورتان مستثنان من عدم صحة بيع
الجزاف والصبرة الكوم من الطعام واطلاقها على الكوم من النقد مجاز (قوله واتحادا له)
تتميز بحول عن التساع والاصل اتحدت علمتها وهي العلم والتقديرية (قوله كذهب بنفسه) أي
وكبر بشعير (قوله فان لم تجد عدله الربا) أي بان وجدت ولم تجد كالمثال الاول ولم توجد من
أحد الجانبين كالثاني أو منهما كبيع حيوان بحيوان أو نخوة فالعنى ان لم توجد عدله الربا
المخدة والبالغة تصدق بنى الموضوع فنصددق بان لم توجد عدله الربا أصلا من الجانبين أو من
أحدهم أو وجدت غير مخررة (قوله واصل في ذلك) أي في اشتراط الشروط الثلاثة في الاول
والاثنين في الاخير (قوله الذهب) مبدأ وبالذهب متعلق بخبر أي يباع بالذهب وكذا
ما بعده وذكر في الحديث ستة أشياء اثنان من النقد وأربعة من الطعام والاولان لا يقاس
عليهما لعدم تعدد علمتهما كما سيأتي والأربعة الأخيرة يقاس عليهما ما وجد فيه علمتها وهي
تقسم من حيث العلة الى ثلاثة أقسام لان البر والشعير مطعومان والقر متأدم به والمخ مصلح
(قوله مثلا يعمل) مثلا منصوب على الحال من الشئين المقابل أحدهما بالآخر موقول بالاشتق
أي حال كون العاقد وعاليمه متقارنين وقوله يعمل مستأنف للتيبين متعلق بمخدوف كما في مقابلات
التقدير هنا لا ارادى لك وهما مقابله يعمل وقيل الحال مجموع قوله مثلا يعمل فالبالغ لا ملايسة
أي مثلا ملائمة متساو بل وكذا يقال في قوله سواء بسواء أي متساويين ومتقاربين والتقدير
على الوجه الاول مقابله بسواء وتقا بسواء وعلى الثاني سواء متعلق بسواء أو يدا متعلق بسواء
وذكر قوله سواء بسواء مع قوله مثلا يعمل للتوكيد ولدفع فهم المماثلة التقريرية فأفاده أن
المراد المماثلة حقيقة لا بسبب الحزور والتخمين ويحتمل أن المراد بالاول المساواة في المكيل
وبالثاني المساواة في الموزون أو بالعكس وهذا أولى لان التاميس خير من التاكيد واستفيد
من قوله مثلا يعمل سواء بسواء اشتراط المماثلة ومن قوله يدا بيد التفاضل ويلزمه الحلول غالبا
لخصت الشروط الثلاثة (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي واتحدت عدله الربا كبريت وغير
والدليل على هذا القيد الاجماع كما أشار له الشارح بعد وخرج بذلك مالو باع رويو بغيره فلا يشترط

بمعومان) لعل المناسب مقتانان (قوله أي واتحدت عدله الربا) وما اتحدت فيه عدله الربا نحو المخ مع القر أو اللحم أو البر فلا
يبيح بيع ذلك من الحلول والتفاضل لاتحاد العلة وهي الطاعة الشاملة لا تغذي والتأدم والتفكيك والتداوي

التناقض والخلول لعدم اتحاد العلة اذ هي في الاول الطهارة وفي الثاني النقضية (قوله وقضيةه)
 أي قضية قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس مع قوله اذا كان يبدأ بالمد لا بشرط التناقض
 الا لزم له الخلول غاليا كما مر (قوله وليس مراد اجماعا) أي فالاجماع مقيد للحدوث باتحاد العلة
 (قوله ما قصد اطعم الا دمين) أي بأن اخذوا به كبراً وغلب فيهم كنهياً واستوفوا مع البهائم
 فيه كقول هذه ثلاثة اقسام ربوية اما ما اختصت به البهائم كبرسيم أو غلب فيها كحلبة خضرية
 فليس ربوي وخروج بالانفرا السابعة فهي ربوية لانها تقصد للتداوي فهذه خمسة اقسام
 اجمالاً وهي ترجع بالتفصيل الى خمسة وعشرين وذات الله لا يلزم من الوضع التناول فقد وضع
 الشيء قصداً لا دميناً وتناول البهائم اما اختصاصاً أو غلبة أو على السواء أو بالعموم
 وجهه ان قد قيل اما ان يختص الشيء بالادمين وضعاً أو يغلب فيهم بان يكون اظهر مقاصده
 الادمين ومنه ما في البهائم أو يستوي الامر ان فهذه خمسة في الوضع ومنها في التناول
 لانه اما ان يختص بتناول الادمين أو يغلب فيهم ومنها ما في البهائم أو يستويان في التناول
 وخمسة في مثلها الخمسة وعشرين في غير الربوي من ذلك ست صور وهي ما اذا قصد ادمعاني
 الوضع أو قصدت البهائم فيه فقط أو غلب ذلك فيهم ابان كانت اظهر مقاصده وفي هذه الثلاثة
 اختصت البهائم بتناوله أو غلب تناوله وبقيت الصورة وهي تسعة عشر فيها الربا حاصلها ان
 ما قصد اطعم الادمين ربوي بصورة الخمسة في التناول وكذا ما غلب في الادمين وضعاً بان
 يكون اظهر مقاصده ذلك فهذه عشر صور وما قصد البهائم أو غلب فيها وضعاً بان كانت اظهر
 مقاصدها أو قصد لها وضعاً ربوي أيضاً ان اختص بتناول الادمين أو غلب فيهم أو استوي
 الامر ان فهذه تسع صور تضم للعشرة المذكورة كالختص بالبهائم المختص بالجن كعظم فلا
 رب فيه ولا ربا يضاني حب السكان وهذه الذي هو الزيت الحار ودهن السمك لانها لا تقصد
 للطعم ولا في المداوي ان كما سياتي (قوله انما نال الخ) منه وبه على التميز المحول عن نائب القاعل
 والاصل ما قصد نقونه الخ أو على المقبول من أجله (قوله أو تفكها) أي تلذذاً وهو يشمل
 التاديب والتعلي بجلوى (قوله كما يؤخذ) الكفاية بمعنى لام التحليل وما صدر به والله للثلاثة
 المذكورة أي لاخذ الثلاثة من الظاهر (قوله وألحق به ما الخ) أي قيس وكان الاول التعبير
 بالبناء كافي شرح المنهج وكذا ما بعد وقد تقدم ان هذا الايضاني ان الحصر في النوعين تعدي لانه
 قياس على جزئيات ما اعلمها (قوله كالارز) أي وكالعدس والبقول (قوله التاديب والتفكك)
 أي اصلاحته لهما وعطف التفكك عام كما مر لان التلذذاً كل النما كنهياً أعم من ان يكون على
 وجه التاديب أو لا (قوله وعلى الملح) سواء كان مائياً أو جليدياً لان كلامه ما يقصد للاصلاح فهما
 كالبر الجيري والصعدي ومنه النطرون لانه يتداوى به في بعض الاحيان فيكون مصطلحاً عليه
 زى نقلا عن الشريف النواوي وقرره مشايخنا وهو المعتمد وان وقع في حاشية عرش خلافه ومن
 الربوي لانه يتداوى به (قوله ما في معناه) أي لا فرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فان
 الأغذية تحفظ العصاة والادوية تردها (قوله كالمطكي) يضم الميم مع القصر وبغضها مع المد
 والطامة مضمومة فيم ما قال في التاموس هي علك رومي ايضاً نافع لأمدة والمعدة والكبد
 والسعال المزمن شراباً والنكهة واللثة وتفتيح الشهوة وتفتح السدد اه وتوله شراباً بعد
 اغلائه وقوله والمقعدة أي ضررها الحاصل من ملازمة القعود (قوله والسقمونيا) يفتح

(قوله وليس مراداً) الذي
 في الشرح لكنه غير مراد
 وكان شرح المحشى كتب
 فيه وليس مراداً وكذا قوله
 اطعم الادمي اه معناه

وقضيةه أنه لا يصح بيع
 الطعام بالنقد الام قابضة
 لكنه غير مراد اجماعاً
 وعلة الربا في النقد كونه
 نقداً في المطعوم والطعم
 والمطعم ناقصا للطعم
 الا دمي اقتبانا أو تفككها
 أو تداوياً كما يؤخذ من
 الظاهر فانه نص فيه على البر
 والشعير واقتصود منهما
 التفتوت والحق بهما ما في
 معناه ما كالارز والذرة
 وعلى التمر والمقصود منه
 التاديب والتفكك والحق به
 بما في معناه كالزبيب والتمين
 وعلى الملح والمقصود منه
 الاصلاح والحق به ما في
 معناه كالمطكي والزنجبيل
 والزعفران والسقمونيا

على جنس ربوي من الجانبين واختلاف المبيع ولو صفة كما في دينار حيدة مائة من الدنانير (جيدة وما نذر بدنة)

(قوله في بعض صور الصفة) وهو ثلاث صور كما في (قوله وتحقق المفاضلة في ثمانية عشر) أي حاصله من ضرب النقص والزيادة في الثلاثة النوع والجنس ٣٨ والصفة فالمضروب اثنان والمضروب فيه تسعة وقوله فيجعل المماثلة في تسع أي

حاصله من ضرب واحد وهو المساواة في التسعة لكن قد يتوقف في تحقق المفاضلة في الوباغ مدا ودرهما بمثلها ما لان المدان كان انقص أو أزيد من الدرهم الذي معه كان المد الذي في الجانب الآخر كذلك فلا فرق بين مساواة المد للدرهم أو نقصه أو زيادته إذ ما في الطرف الآخر كذلك وكذا يقال في الوباغ مدا بمثلها أو برتبة بمثلها ما أو مضروب المفاضلة اثنتا عشرة لثمانى عشرة الآن يقال ان المد الذي في الطرف الآخر يفرض مساويا على كل حال حتى يظهركلام المحشى بل لو لم تقل ذلك زادت الصورة على سبع وعشرين فخره وأقاربه أيضا أنه متى لوحظ أن الثمن وهو ما دخلت عليه البناء موزع على المبيع بحسب القيمة فلا اشكال لتحقيق المفاضلة في جميع الصور الا انه عند استواء الطرفين في التقويم يعمل بجعل المماثلة فتدبر

أي فالمد الذي في طرف المبيع يقابل من الثمن نصفه ونصف درهم ولا شك أنه تحقق التفاضل حيث تدبر (قوله بخلاف التكيل الخ) قد يقال قد يكون معها الوزن كدينار ودرهم وكبند في ربحي وبمع عدم الصفة فيها مطلقا لا لولي الفرق بأن التقويم في اختلاف الجنس أصح منه في اختلاف الجنس أو النوع

التكيل

التفاضل

حيث تدبر (قوله بخلاف التكيل الخ) قد يقال قد يكون معها الوزن كدينار ودرهم وكبند في ربحي وبمع عدم الصفة فيها مطلقا لا لولي الفرق بأن التقويم في اختلاف الجنس أصح منه في اختلاف الجنس أو النوع

وكأنني دينار جديدة بمائتي دينار رديئة (حرم) العقد (ولم يصح) للمسلم عن فضالة بن عبيد قال اشترى بيوت يوم حنين فلأدته بمائتي دينار فيها ذهب وخروفتها صلتها وحدث فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى تفصل ولأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على ما بين مختلفين توزع مائة ٣٩ الطرف الآخر عليها باعتبار القيمة والتوزيع في هذا الباب

(قوله الآن يقال المراد الخ) قد يقال هو حجة من قبيل اختلاف الجنس لا الصفة (قوله كانت قيمة الرديئة الخ) فيه نظر لأنه لا يتصور أن ذلك لأنه ليس موافقاً للقاعدة تأمل (قوله ثم يصح أن يقال الخ) حاصل ما أشار إليه المحدثين سابقاً ولا حقا أن مثال الشارح يشتمل صور مع كون الزيادة فيها رداً فغش وذلك أن نقول إما أن تكون المائتان الرديئتان مساوية لقيمة الجيدة أو أزيد أو أنقص أو قيمة ما فيهما من الفس مساوية لقيمة الخالص منهما أو أنقص أو أزيد تدبر منصفاً (قوله يحل في المعين) أي من الطرفين وقوله وأما ما في الذمة الخ أي ولو من طرف واحد فقوله على دين ليس قيداً على المعتد بل أو على عين ويدل له إطلاق قول من فصلها عنها إلى درهم حيث لم يقيد بكونها ديناً وصرح بذلك في باب الصلح فراجع (قوله لكن معناه)

الكامل الموجود مع الجنس والنوع (قوله وكأنني دينار جديدة الخ) فيه نظر لأنه ليس في أحد طرفي العقد مالان مختلفان حتى يطل بذلك والمعتبر هنا الرزق لا القيمة فلا يضر اختلاف ما فيها الآن يقال المراد ردة الغش بأن كانت مغشوشة بفضة أو شمس وغشها يقابل بمال وحاشا أن يكون كلامه صادفاً لثلاث صور فقط وهي ما إذا كانت قيمة الرديئة مساوية لقيمة الجيدة أو أنقص أو أزيد ثم يصح أن يقال أو بمائتي دينار رديئة رداً فغش بقيمة الذهب الذي مع الفس مساوية لقيمته أو أنقص أو أزيد فتكون الجيدة مستورة ولا يصح أن يقال أو بمائتي دينار جديدة فلعلم اختلاف المسائل في الجاهل وكأنني دينار جديدة ومائة رديئة رداً فغش عتله ما أو بجديتين أو رديئتين وقيمة الجيدة التي مع الرديئة مساوية لقيمتهما أو أنقص أو أزيد لشمل الصور التسع (قوله حرم ولم يصح) جواب إذا وما نقرر محله في المعين وأما ما في الذمة ففيه تفصيل وهو أنه إن صالح من دينه النقد على دين بعضه من جنس دينه وبعضه من غيره جندته صح كما ذكره في الصلح أما لو لم يصالح عليه بل تعوض عنه وهو نقد نقد آخر بعضه من الجنس والباقي من غيره فإنه لا يصح وبعبارة أخرى وما تقرر في المعين يخرج به ما في الذمة فلا يأتي فيه ما في غيره فلا يشكل مما سبق في الصلح أنه لو كان له على غيره ألف درهم ونحو دينار أصالح عنه إلى أبي درهم جاز وخارج بالصالح ما لو عوض عنه دينه النقد بدين من جنسه أو وفاء به من غير إلفاظ تعويض لكن معناه مع الجهل بالمعاشرة فلا يصح واعلم أنه قد يغفل عن دقة فلا بأس بالتدقيق لها وهي أنه علم مما تقرر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وقضة بثلثه أو بأحدهما أو لخواصا وإن قل الخابط لأنه يورث في الوزن مطابقة فإن فرض عدم تأثيره فيه وإظهاره به تفاوت في القيمة صح وقد خذله منه بالأولى بطلان ما عت به الجهل من دفع دينار مغشوشة لثلاثة وعشرين ما يبلغ به دينار جديد من فضة أو فلوس وأخذ دينار جديد له وإلهذا قال بعضهم لو قال أصرف أصرف لي نصف هذا الدرهم فضة وبالنصف الآخر فلوساً جازاً لأنه جعل نصفاً في مقابلته النصف ونصفاً في مقابلته الفلوس بخلاف ما لو قال أصرف لي هذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لأنه إذا قسط علم ما ذلك احتمال التفاضل وكان من صور مدح وقردهم وتكره الجدية الخاصة من الربا بأشكالها وانضمهم بعضهم بالتخصص من ربا الفضل اهـ (قوله فضالة) يشق القاء (قوله قال اشترى) هذا يقتضي أن المشتري هو فضالة يوم حنين والذي في شرح المنهج وغير خلافه وبعبارة أخرى بنابر فضالة بن عبيد قال أني رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلأدته فم آخره ملق بذهب ابتاعها رجل بفضة ثمانين أو سبعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حتى يميزينه وبينهما قال فضالة فردا حتى يميز بينهما رواه أبو داود اهـ الآن يقال إن الواقعة تعددت (قوله ففصلها) أي فرقت بين الذهب والفضة (قوله لا تباع) أي لا يصح بيعها وإنه في قديمات السنين ما باطل وقوله حتى تفصل أي بالادلة ديان يباع الذهب على حدة بالذهب وإن لم يقطع من الخرز حيث أمكن وزنه حينئذ لا الاحتجاج بقطعه لاجل ذلك (قوله ولأن قضية هذا

كخذه قوله مع الجهل راجع للصورتين أمامه المسلم لم يصب ثم إن هذا ليس محتمل فيه فلا تعدد في أحد الطرفين فالحل في كلام من رده بقوله نقداً من جنسه أي وغيره وقوله أو وفاء به أي بذلك النقد الذي من الجنس مع الغفر يكون حينئذ مما نحن فيه لا تعدد في أحدهما لكن قوله مع الجهل الخ لا منه وم له بل هو لبيان الواقع لأنه حيث كان من القاعدة فالجهل بالمعاشرة لا يزم لا يثبت قاله الرشيدى وبجواب بيان المفهوم مفروض في الاختلاف بالصفة مع الاستواء في القيمة فإنه يصح كما تقدم

دليل على بعد الدليل النقل وقوله توزع خبراً وقوله في هذا الباب أي باب الربا واحتراف ذلك
 من باب تزيين الصفة كالأول باع حلاً وحراً فإنه يصح في الحل باعاً رخصت من المسمى وبينه عال
 في الحرم ويوزع الثمن عليهم باعتبار قيمتهما (قوله يؤدي إلى المفاضلة الخ) بيان ذلك أن في بيع
 مدود درهم مثلاً بدين أن كانت قيمة المد الذي مع الدرهم أكثر وأقل منه لزم المفاضلة أو مثله
 لزم الجهل بالمائة ولو كانت قيمة المد درهمين فهو والشاظر منه في المفاضلة لزم المدين وهو ما مد وثلاث
 أو نصف درهم فهو ثلاث طرق فدل على ثلث المدين وهو ثلث المد فدل على المفاضلة له أو مثله فالمائة
 يجوز له لأنهم اتفقوا على القويم وهو يتخمين قد يخطئ في قوله يؤدي إلى المفاضلة أي في صورتين وقوله
 أو عدم تحقق المائة أي في صورة وفاة في حال المثلث أن كانت قيمة الرديئة دون قيمة الجيدة أو
 أكثر لو فرض لزم المفاضلة بقسماً واستوت قيمتهما لزم الجهل بالمائة الحرام من أن القويم
 يتخمين قد يخطئ ولكن الأولى أن يعمل بما يمكن فيه التقصير والزيادة يقينا كالأول الدرهم (قوله
 وخرج بالجنس) أله هذا الذي كرى أي جنس الربوي من الجانبين المتبادر منه كونه متعدياً فيه ما
 فيخرج ما ذكره من الجنس الربوي لم يتحد من الجانبين إذ في كل جانب جنس غير الجنس الذي في
 الجانب الآخر وان وجد الجنس الربوي فيه ما (قوله بينهما) أي أو بدرهمين لا يتو بين فإنه
 صحيح لأن الجنس الربوي من جانب واحد فلا يكون من القاعدة وخرج بقولنا فيما سبق
 وليس تابعاً لما في بيع دار فيه ما عذب بأخرى أو فيها معدن ذهب مثلاً بذهب لأن المعدن مع
 الجهل به تابع بالاضافة إلى قصد الدار فإلزامه بين الدار والذهب خاصة فيصح أمالو علماً أو
 أحدهما المعدن أو كان فيها نحو بذهب يحصل منه شيء بالعرض على النار لا يصح لأنه مقصود
 بالقبالة فخرت فيه القاعدة فإن قلت إن الجهل بالحرم في باب الربا لا أثر له ولا يمتنع فلم فصلتم
 في نحو المعدن بين العلم والجهل قلت محل ذلك في غير التابع لأنه مقصود أمالو فالجهل فيه مقتصر
 وخرج أيضاً ببيع أحد النوعين الربويين المختلط بجهات بسيرة من الاختلاف الآخر كبري علس فيه ما
 أو في أحدهما جهات من الآخر بسيرة بحيث لا يقصد تميزها لتستعمل وحدها فيصح وإن ظهرت
 في الميكال بخلاف اختلاف أحد الجنسيتين بجهات من الآخر كبري شعير فأن ظهر في الميكال
 بطل البيع لأنه حينئذ من القاعدة والأصح والفرق بين الجنس والنوع أن الجهات إذا كثرت في
 الجنس بأن ظهرت في الميكال لم تحقق المائة بخلاف النوع وهذا هو المعتمد كما قاله من خلافنا
 لما في شرح المنهج وخرج بقولنا وليس فنعلم أن الجانبين بيع سمسهم بسمهم فيصح لاستناده ولم
 يتم الخروج بنفسه إذ لا بد فيه من العسرويه فارق بيع نحو بقرة أو بسمها فإنه لا يصح لثبته
 الخروج بنفسه فهو من القاعدة كما سيأتي في البيوع الباطلة أمالو كان ظاهر من الجانبين أو من
 أحدهما كببيع سمسهم بدهنه فيبطل لوجود الدهن في جانب حقيقة وفي آخره ما

(باب المراجعة)

أي البيع المشغل على المراجعة وهي لغة مفاعلة من الرجوع وهو الزيادة وشرا ببيع مثل الثمن
 الأول مع رجوع موزع على أجزاءه فهسي من الربا الجائر فقد كرت عقبه وذكره ما في الشرح
 الحاطة وليذكرها في المتن والترجمة لما لا ندرج للمشتري الثاني ولأن الزيادة على الترجمة غير
 معيبة وهي لغة مفاعلة من الخط وهو التقصير وشرا ببيع مثل الثمن مع حط موزع على أجزاءه
 (قوله بان يخبر المشتري) أي الأول ولو بعد إيجابه وقبل القبول وأخباره ليس بقابل مقوله

يؤدي إلى المفاضلة أو
 عدم تحقق المائة ونخرج
 بالجنس ببيع نحو دينار
 ودرهم مباع بربو صاع
 شعير أو بعاى بر أو شعير
 فإنه جائز صحيح ونسلي
 اختلاف البيع ببيع نحو
 درهم وتوب بماله ما فإنه
 حرام غير صحيح
 * (باب المراجعة) *
 (بان يخبر) المشتري (بثمن
 ما اشتراه

(قوله بآخرى) أي كذلك
 (قوله بالحرم) أي الأول
 حذفه أو أريد بالمفسد كافي
 شرح المنهج (قوله لم يتحقق
 المائة) أي بين البرين أو
 الشبهين (قوله أو من
 أحدهما) كسهم وسيرج
 بينهما (قوله المشغل على
 المراجعة) أي بالمعنى اللغوي
 أو لغة أهل الألبان اشتغال
 الشيء على نفسه (قوله فهو
 من الربا) أي الربا اللغوي
 وهو الزيادة لا الشراى إذ
 ليس ثم عقد على عوض
 ربوي من الجانبين مع اتحاد
 العلة كما لا يخفى

اخبار غيره، وعلم المشتري الثاني بغير اخباره فالباقى كلامه به في الكاف وقد علم أن حقيقة
 المراجعة لا توجد الا من ثلاثة بائع ومشتري أول ومشتري ثان بأن يشتري زيد من عمر وعبد بمائة
 ويبيعه ليكر بمائة وبيع درهم لكل عشرة (قوله ويبيعه) بالنصب عطفًا على يخبر أي يبيعه
 لمن هو عالم بالثمن قدر اوصفة فلا تنكفي الغاية وان كنت في باب البيع والاجارة فلو كان
 الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حنطة مثلاً غير مكيلة لم يصح على الاصح اه افاده م ر (قوله
 ببيع) أي زيادة ولا يضمن ذلك أو ما يشبهه في الضبيعة بأن يقول بعثك بمائة اشترت وبيع
 درهم لكل عشرة مثلاً فان لم يقل ذلك بأن قال اشترت به بعثت به بمائة درهم ولم يقل
 مراجعة ولا ما يشبهه لم يكن عقد مراجعة فلا تثبت له أحكامه حتى لو كذب فلا خيار ولا حط
 وهو يقع في مصرنا كتبنا اه افاده م ر (قوله أي مع ربيع) أشار الى أن الباقى به في
 مع وايسر بالعوض لان الدرهم ليس هو الثمن بل مصاحب له واصله ربيع درهم للبيان
 (قوله مثلاً) يصح رجوعه لبيع ودرهم واحد وكل عشرة فتقل الربح الزيادة والناطقة ومثل
 الدرهم الدرهمان فأكثر والدينار والنوب وغير ذلك ومثل لكل في كل أو على كل أو من كل
 على المعقد وتسكون من التعليل أو بمعنى في أو على بخلافه فافهم في الحنطة قائم على
 باب الامتياز الخارج الواحد هذا ولا دخاله هنا وفي العشرة الخمسة ونحوها كأن يقول وبيع
 درهم لكل خمسة (قوله جازئة) المراجعة بائع أو المثل أي حلال بالاكراهة لعدم قوله تعالى
 وأحل الله البيع ومن لم يمسك العبد الرخن بن عوف ما سبب كثرة ما لا يقال ما كتبت عينا
 ولا ردت رجما (قوله من غير جنس الثمن الخ) كأن يكون الثمن مائة درهم فيبيعه بمائة
 وثوب وحيث أطلقت دراهم الرخن في نقد البائعين وان كان الاصل من غيره (قوله فان
 ادعى غلطاً) كأنه قال هذا ان لم يدع غلطاً فان ادعاه فثارة يتخير به تقصير وتارة يتخير بزيادة وفي
 الثانية تارة يبين لغلطه وجهها لا تارة لا يوضحها ادعى له من ثمنه الأول وهو البائع الثاني
 (قوله وحط الزائد ورجعه) سواء في البيع أو في القرض والمراد أنه يتبين انعقاد العقد بما هو
 فلا يحتاج الى انشاء حط فلو عجز بالسقوط كان أولى بعبارة المنهج فلو أخبر بأنه اشترى بمائة
 وباعه مائة فبان أنه اشترى بأقل بجهة أو أقر أو سقط الزائد ورجعه اه وهي أولى عما هنا
 لوجهين الأول ما مر والناسي قصور ما هنا حيث قيد بقوله وأخبر بأقل وعم في المنهج بقوله
 فبان بجهة أو أقر (قوله الكذب) علة للأغلب والافتد بكونه مذكوراً ولا خياراً له ما بذلك
 أما البائع فلا بد له في الجلالة على ما مر وأما المشتري فلا بد أن يرضى بالاكتفاء بالأقل أو
 (قوله وبيع درهم) بالنصب على أنه معمول معه وقوله ثم أخبر تقدم أنه ليس بقيد (قوله فيكون
 الثمن) أي جاته رجماً أو رأس مال (قوله وكذبه) أي لم يصدق فيشمل السكوت وخرج بذلك
 ما لو صدقه فلا تثبت له الزيادة ولا رجوعه وله خيار فوراً لا لمشتريه والبيع صحيح فيه ما خلافاً
 لما يوهمه كلامه في شرح المنهج وسأفي ذلك في الباب الآتي (قوله يفتح الميم) وكسر هاء معنى
 قريباً (قوله جريدي) بمعنى مجرودة وهي الدفتر يفتح الدال وكسر هاء بمعنى بذلك لكون الثمن
 مجرودة أي مثبته (قوله فغلطت الخ) كأن قال ان ثمن الساعة التي بعته لك مائة وهذه
 أخرى غلطان فغلطت من غن هذه وهذه ومثل ذلك ما لو قال جاني كتاب من ورمن وكبلي

(قوله من وكبلي) عبارة
 مد من ورع وكبلي وهي
 الظاهرة كالبخني

بان الثمن كذا فتبين باكثر (قوله قبل أى قوله ويثبت) أى منصفين ففرض
المسئلة انه أقام يثمة على قوله فسقط ما قبل انه اذا قبل قوله لم يحتج للبينة واقتصر في المنهج
على البينة لانه يلزم من قبولها قبول قوله ذهب المصدق له اه فتره شيخنا عطية (قوله وله)
أى للبائع تحليف المشتري الخ أى له إقامة البينة وله التحليف (قوله في الشقين) وهما اذا لم
يتم وما اذا بين أما في الاولى فظاهر وأما في الثانية فعلم ما لم يتم به ولو انشأ لاحتاج التحليف
المشتري (قوله انه لا يعرف) معمول تحليف أى تحليفه على أنه الخ (قوله لان المشتري قد
يقر) بضم الدال من أقر فان لم يقروا حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن العين
ردت على البائع فيحلف أن غشه لازيد فاذا حلف فكذا قبلت بيمينه فيما مر فلا تثبت الزيادة
ورجحها ويثبت له الخيار على العقد فوالله المشتري بناء على أن العين المردودة كالانقار
فلا تدة قبول قوله ويثبت حلف عين الرد بثبوت الخيار له كما هو فائدة التصديق فيما مر فيثبت
في ثلاث صور (قوله ويجوز البيع) أى بالا كراهة محاطة ضد المراجعة بأخذه من الخط وهو
النقص وتسمى مواضعة ومخاضة (قوله كبعثك) أى بعد علمها بالبائن كالمراجعة قال
في المنهج واعلم أى المتباين وجوباً بغيره ولو جهله أحد هما لم يصح البيع ودخل في بيعت
بما ثبتت في هذا وفي المراجعة غشه الذي استقر عليه العقد فقط ويدخل في بيعت بما قام على
غشه ومثون استباح أى طالب الربح فيه كآجرة بكال الثمن المكمل ودلاله اذا كان عرضاً
يتأدى عليه الى أن يشتري به المبيع وجاز من وقصار وقصة مبيع للبيوع في الثلاثة ركاً بآجرة
لحل وختان ومكان وتطمين دارو كعقار اذا دعي المعتاد للتأمين وكآجرة طبيب ان اشتراه
مريضاً ومعنى دخول هذه الآراء ورأته يضعها للثمن فيقول اشتريته به كذا وليس المراد أنها
تدخل مع السكوت عنها وجهلها وخروج بمثون استباح مؤن استبقا الملك كونه حيوان فلا
تدخل ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المتوقفة من المبيع وكذا آجرة عمل البائع وعمل متطوق
به فلا تدخل لان عمله وما تطوق به غيره لم يتم عليه وانما أقام عليه ما بذله نعم ان قال بعتك
بكذا وآجرة على أو عمل المتطوق به عني وهي كذا ورشح كذا دخل وبصدق بائع في اخباره
بقدر ما استقر عليه العقد وما قام به المبيع عليه وبصفته كحصة وتكسير وخلوص وغش
وبقدر أجسل وبشراب عرض قيمته كذا وبعبء حادث وقديم فلو كذب في الاخبار بشئ من
ذلك فالمبيع صحيح لكن المشتري اخبار كذا ليس البائع عليه بترك ما وجب عليه (قوله
وحط) بالنصب على المفعول معه لا بالجر لئلا يصير غشاً وهو يؤخذ لا يحط (قوله أو من كل)
أى أو في كل أو على كل كآجر (قوله من كل) عشرة فاذا كان الثمن مائة فاقطع طوط تسعة
وجز من أحد عشر جزءاً من الواحد فجمع الثمن الى تسعين وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً
من واحد ومن الاولى في الموضوعين لتبعض والثانية للبيان (قوله بخلاف الثانية) أى
فيستقط عشرة قير جمع الثمن الى تسعين فتفارق من غيرهما في المحاطة دون المراجعة لئلا يها
تقتضي اخراج واحد منها بخلاف بقية طروف واعلم ان المصنف لم يذكر التولية والاشراك
هنا لانهم ممن صيغ البيع بخلاف المراجعة والمحاطة فانه ما يذكر ان مع صيغته وذكر
الاربعة في المنهج لا شراً كما في غالب الاحكام

• (باب الطيار) •

(قبلا) أى قوله ويثبت
اعذر (وله تحليف المشتري
فيهما) أى في الشقين (أنه
لا يعرف ذلك) لان المشتري
قد يقرب عند عرض العين
عليه ويجوز البيع
محاطة كبعثك هذا بما
اشترى وحط درهم لكل
عشرة أو من كل عشرة
لكن المحطوط في الاولى
واحد من كل أحد عشر كما
في الربح بخلاف الثانية
فان المحطوط فيه واحد من
كل عشرة
• (باب الطيار) •

(قوله من الاولى) أى في
مقالة المحشى

في أنواع البيع (الخيار المشرع في البيوع) ستة عشر (خيار شرع) ٤٣ ثبت بالعقد (وهو خيار المجلس) لثبوت

ذلك في خبر العجيين

(قوله أي طلب خيار الخ) هذا

معنى نمرعي عن والاعضاء

القوى المتعقد ويلزمه

سببية الطلب (قوله والصلح

عن دم) فانه اذا فسد

العوض رجع للدية

والعوض عن القصاص باق

بجمله واحد فترى ذلك عن

الصلح عن الدية في شبهه

العمد والخطا والعمد بعد

العن وعلم انما يصح حيث

علمت أوصاف الاول وثبت

خيار المجلس كبقية صلح

المعاوضة بالعين لانه يسع

في المعنى بخلاف صلح

المعطية فانه في الدين ابرام

وفي العين هبة وكلاهما

لا خيار فيه وبخلاف صلح

المعاوضة على المنفعة فانه

اجارة ولا خيار فيه وبخلاف

الصلح عن نفس القصاص

فانه ليس معاوضة محضة

كما تقدم أفاده مر

وحواشيه وانظر لو كان

الصلح على المنفعة مشروطا

فيه التأييد كان الاداري على

منفعة دارك أباهل هو

كبيع حق المعرف فيثبت فيه

الخيار سروره (قوله كالبائع)

أي الذي اخذ الزوم

فانه باختياره صار المالك

هو اسم مصدر لا اختيار بمعنى المصدر الذي هو الاختيار أي طلب خيار الامر من الامضاء
أو القضيخ والاصل في البيع الزوم لأن الشرع أثبت فيه الخيار رفقا بالمتعاقدين رخصة فهو
طارئ عليه لكنه صار لازما له في خيار المجلس ولذا لو شرط عليه بطل البيع ولذا دخل الخيار
في الربا والسلم ذكره عقب ما كغيره ما تقدم على البيوع الباطلة لعدم وجوده فيها (قوله
في أنواع البيع) خرج الخيار في غيره كالنكاح والصدوق وسبب ذلك (قوله خيار شرع)
ان قلت ان أنواع الخيار كلها مشروعة كما ذكره بقوله المشرع والخ فاجب اضافة هذا الى
الشرع دون غيره قلت لانه لما أثبت الشرع بمحض العقد فخرج عن المتعاقدين ولم يجعل ثبوته
متوقفا على سبب أضيف الى الشرع بخلاف غيره من أنواع الخيار فانه وان كان شرعا لم يكن
انما أثبتته الشرع عند وجود سبب كشرط وعيب وغبن ونحو ذلك فكان السبب هو المثبت له
فأضيف اليه (قوله وهو خيار المجلس) قدمه لقوته حيث ثبت بالشرع من غير توقف على
شرط ولا اهتمام به رداعلى الامام ما ثبت فانه نفاه وهو يثبت في كل معاوضة محضة واقعة على
عين أو منفعة على التأييد لازمة من الجانبين ليس فيها تلك القهري ولا جرت مجرى الرخص
فخرج معاوضة الهبة بلا ثواب والوقف وبالحضه وهي التي فسدت بسادها قابلهما الخايع والنكاح
والصلح عن دم العمدة وبواقعة على التأييد الاجارة ودخل في أو منفعة على
التأييد يسع حق الممتز ونحوه وخرج بلازمة من الجانبين ما هو جائز منهما كالجعالة والقراض
والشركة وألزامة من أحدهما كالكتابة والرهن وبليس فيها تلك القهري الشفعة ولا جرت
مجرى الرخص المارة فانما يسع دين يدين جواز الحاجة فلا خيار في هذه المذكورات (قوله
في خبر العجيين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما
للاخر اختر أو يقول منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو والى معنى الى أو الا وليس معاوضة على
ما قبله والاجزاه وبصير المعنى حينئذ البيعان بالخيار لمدة انتفاء أحد الأمرين التفرق
أو الإلزام بالقول المذكور وان وجد الاخر وهو فاسد لدينا على ما هو أصل اللغة من أن
العطف بأو بعد النفي يكون نفيا لأحدهما لانما موضوعا لاحد الشئتين أو الاشياء على
ما قرره الرضى من أنه يحسب الاستعمال يكون نفيا لكل منهما ما هذا ويستفاد من الحديث
بطلان خيار من اخذ الزوم البيع منهم **كان** يقول اختر الزوم أو أمضيه أو الزناه
أو أمضيه فبسط خيارهما أو من أحدهما **كان** يقول اختر الزوم فبسط خياره وبيعت
خيار الاخر ولو مشترى بأم لو كان المبيع عن يمينه فبسط خياره حينئذ كالبائع ولو قال
أحدهما لا اختر اختر فبسط خياره لتضمنه الرضا بالزوم وبيعت خيار الاخر ولو
اختر أحدهما الزوم البيع والاخر فبسطه قدم القضيخ وان تأخر عن الاجازة وبسطة فادامته
أيضا بطلان خيار كل منهما بفرقة بين منهما أو من أحدهما عن مجلس العقد عرفا فبسطه
التاس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا فان كانا في دار صغيرة فافترقا فان أحدهما عنها
أو بعد سطعها أو كبيرة فبأن ينقل أحدهما من محنتها الى صفتها أو بيت من بيوتها أو كالدار
في ذلك المسجد والسفينة أو في صحراء أو سوق فبأن يولى أحدهما مظهره ويشتى قليلا ولا بد أن
يكون كل من الاختيار والفرقة طوعا غنا اختيار أو فارق مكرهما لم يتقطع خياره وان لم ينفذ

للمشتري فيعتق عليه فلا معنى لبقاء خياره **اهـ** ج بالمعنى (قوله بولى أحدهما مظهره) ليس قيد ابل لومنى القهري فكذلك

عس (قوله وان لم ينفذ) غيابه لانه ربما يتوهم أنه ينقطع خياره حينئذ لانه ممكن من الاجازة والقضيخ بالقول

(وإذا شرطوا أكثر من ذلك
ثلاثة أيام) لثبوت ذلك
في خبر البيهقي وغيره (فان
زاد عليها)

(قوله وان لم يتمكن من أن
يقبضه) وفارق ما قبله بأن
الأكراه بصير الفعل كذا
فعل فمكأنه ما حيث أكره
أحدهما على الخروج
والاخر على البقاء باقيا
بالمجلس بخلاف هذه الصورة
فان الهرب فيه بالاختيار
كما هو الفرض فلم ينظر
لا كراهة الثاني على البقاء
فان كان الهرب موقوف من
مخو شيع فهو من الأكراه
اها فادهم رسوم (قوله على
التصرف) الاولى التعبير
بمن (قوله والا) أي بأن
قصد اها ولم يعسرها
أو عسرها ولم يقصد اها
بأن قصد اغيرها أو أطلقا
فعل لحظا وهو مسلم في
الاخر دون الثانية
فيعتبر فيها ما قصد اها حيث
صرف كل قصد الاخر
ودون الاولى فان ذلك فيها
فان يد ويقصد حيث وقع
في العقد أو يجلسه عمن
وسم بزيادة (قوله وتدخل
الي الخ) الاولى وتدخل
الي الخ الضرورية وهي
ما وقع فيه الشرط والمخللة
بين الأيام بخلاف الآية
المتأخرة فأنها غير ضرورية
ولا تدخل الآية النص تدبر

في الثانية فان لم يخرج معه الا شرطها بطل خياره الا ان منع من الخروج معه ولو هرب
أحدهما ولم يتبعه الا شرط بطل خياره كالهارب وان لم يتمكن من أن يتبعه واذا ثبت خيار
المجلس فبيق ولو طال مكثهما أو قضايا منازل وان زادت المدة على ثلاثة أيام ولومات العاقد
أو جن أو أغنى عليه في المجلس اتى الخيار ولو ارثه أو وكيله من ما كرم أو غيره وفي معنى من ذكر
موكل العاقد وسنده وبقول الولي ما فيه المصلحة من التضييق والاجازة فان كان في المجلس
ظاهرا أو غائبا عنه وبالعقد ما الخبر امتد الخيار لهما امتد المجلس بالخبر (قوله وخيار
شرط) وهو يثبت في كل ما ثبت فيه خيار المجلس الا ما شرط فيه القبض في المجلس من الجانبين
كأن يوى أو من جانب كالمسلم فلا يجوز شرطه فيه الا احداثا بشرط فيه ما يقبض في المجلس
لا يحتمل الاجل فأولى أن لا يحتمل الخيار لانه أعظم غراما منه لمنعه الملك فيما إذا كان الخيار
لهما أو لزمه فيما إذا كان لاحدهما وما يتنع شرطه أيضا في شر من يعتق عليه للمشتري
وحده لاستلزامه الملك المستلزم لثبوت المانع من الخيار وما أدى ثبوته لمداه غير صحيح من
أصله بخلاف ما لو شرط اهما الوقت أو اللبايع إذا الملك له وفي البيع الضمني وفيما يتسارع اليه
الشاهد في المدة المشروطة لان قضية الخيار انتوقفت على التصرف فيه فبوقد اضياع ما يملكه
وللبائع ثلاثة اشلا في مصراته بتركه الخ لم يثبت غرضه من ترويج سلعة على المشتري
فيضرب بالجمعة ومثل الثلاث ما قدر بها بما شانه الاضرار بها (قوله ثلاثة أيام) هذا مقدم
قد وردت خمسة ذكرها في المنهج بقوله وانما يجوز شرطه مدة معلومة متصلة بالشرط متوالية
ثلاثة أيام فأقل كالى طلوع شمس الغد أو الى ساعة وتحمل على القليكية ان قصد اها وعرفاها
والادعى لحظا أو الى يوم ويحمل على يوم العقد ولو عقد في نصفه مثلا فالى مثله وتدخل الليلة
تبعه بالضرورة فان أخرجهما بطل العقد فخرج ما لو أطلق كحتى أشاور وما لو قال بشرط الخيار
أياما وما لو قال ثلاثة أيام مثلا من الغد وما لو قال يوما بعد يوم وما لو زاد على الثلاث فيبطل
العقد في السك لان الأصل منع الخيار الا فيما أذن فيه الشارع ولم يأت في ذلك وورد أنه صلى
الله عليه وسلم أبطل بيعا شرط فيه الخيار أربعة أيام وتجب المدة المشروطة من حين الشرط
سواء اشرط في العقد ام في محله فاذا اشرط ثلاثة أيام وكان قد مضى من حين العقد يومان
وهما بالمجلس صح الشرط المذكور ولو مضت تلك الثلاثة وهما بالمجلس لم يكن اهما اشتراط
ثلاثة أخرى ولو شرط لاحد العاقدين يوم وللا شرط يومان أو ثلاثة جاز وتدخل الي الى الثلاثة
المشروطة سواء السابق منها على الأيام والمتاخر للضرورة فلو شرط ثلاثة من طلوع القمر
تدخل الآية الثالثة الآية بالانص عليه بخلاف الخلف فأنه اندخل من غير نص واشرق أنه نص
فيه على الأيام والليالي وهما على الأيام فقط وما وقع في الحدوث الا في من نصه على الليالي فهو
جارى على عادة العرب من التارخ فيها (قوله في خبر البيهقي وغيره) وهو أن رجلا يقال له حبان
بفتح أوله وبالموحدة ابن مفضل بضم الميم وبالمجعة والده وهما معا يان كان يخرع في البيوع
ان باع فبارخص أو اشترى فباع على فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له من بايعت
فقل لا ثلاثة ثم أنت انطاري في كل ساعة ابعتها ثلاث ليل في رواية فجعل له رسول الله صلى
الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام وخلاصة بكسر الخاء المجعة وبالموحدة عهدة في الأصل الذين
واخذ بعة ثم جعل في الشرع عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام فأن ذكره وعلمنا انها صح

وثبت لهما الخيار ثلاثين لافي مال وجه لاه او احدهما فانه لا يصح (قوله في عقد واحد)
احترزه علو باع بعض عبد من لا بشرط الخيار ثلاثة ايام ثم بعد ذلك يومين مثلاً باع البعض
الاخر بشرط الخيار ثلاثة ايام فقد رد الخلف ارفى بيع غير واحد على ثلاثة ايام امكن مع
تعدد العقد لافي عقد واحد (قوله لم يصح العقد) وانما يخرج ذلك على تفريق الصفة لان
استطاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيموتى لجهله وتغير ذلك مالواجر الراهن المراهون
مدة تزيد على محلى الدين ومالوافاضل في الربوى كدعدين من الجنس ومالوزاد في العرايا على
التدوير الجائر فيمطل في الجميع (قوله وخيار عيب) من اضافة المسبب للسبب ويسمى خيار
القيمة وهو المتعلق بشوات مقصود مقلون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو قضا عرفى
أو تفرير فعلى فالاول ككون العبد كاملاً والاداة كاملة وذات لبن والثانى كعدم بول العبد
الكبير في الترش فاقطن عدم بوله ناشئ من حكم العرف على الاعيان بالسلامة والثالث
كتجهيز وجهه وتسويده شعره بغيره الدال على قوة البدن فاذا اختلفت هذه الامور ثبت
الخيار وسما في الكلام على الاول والثاني هنا وقد تم الكلام على الثالث (قوله وقيل القبض)
أى أم بعده واستند اسباب مقدمه على القبض جهله المشتري كمن طبع يد الرقيق بجناية مائة
وجهها المشتري لانه لا تقدم سببه كالمقدم فان كان عالماً به فلا خيار ولا أرض وسكنوا من
بيان حكم المقارن للقبض مع أنه تنافى فيه القباية والعقدية والاول وجه ان له حكم ما قبل القبض
لان يد البائع عليه حساب فلا يرتفع ضمانه اذ يتحقق ارتفاعها ولا يحصل الا بتمام قبض المشتري
له سلباً ولو حدث عند المشتري عيب كهرج واطاع على عيب قديم كبرص سقط الرد التهورى
لانه اخذه بعيب فلا يرتفع ضمانه ثم ان رضى به البائع بالأرض للعاد أو وقع به المشتري بالأرض
للقديم فذلك والا فان اتفق في غير الربوى المبيع بجنسه على فسخ أو اجازة مع أرض للعاد
أو القديم فذلك ظاهر والا بان طلب أحدهما الفسخ مع أرض الحادث والاخر الاجازة مع
أرض القديم فوجب طأهم الما فيه من تقرير العقد أما الربوى المذكور فيغير فيه الفسخ مع
أرض الحادث لان امساكه مع أرض القديم يؤدي الى المنافاة له ومحصل سقوط الرد التهورى
بالعيب الحادث اذا عرف القديم بدونه فان لم يعرف الابه ككسر يبيض فعام وتقرير بطيخ
مدود بعضه رذا لعيب القديم ولا أرض عليه للعاد لانه معذوفه وخروج ببيض النعام غيره
وبالدود بعضه المدود كانه فلا رد اثنين بطلان البيع لو رده على غير منقوم فان أمكن معرفة
القديم بأقل مما أحده كنه كقوير بطيخ حامض يمكن معرفة جودته بغير زئبج ليه سقط الرد
التهورى وكذا يقال فيما لو ظهر بغير طم الحيوان بعد ذبحه فان أمكن معرفة تغيره بدون ذبحه
كافي الجلالة امتنع الرد بعد الذبح وان تغير ذبحه طريقاً بالمعرفة تغيره فله الرد ولا أرض عليه في
مقابله الذبح لان الفرض أن تفسير اللحم لا يعرف الابه (قوله بلهلهل دكة) نفع الدال أى علوة
بان جهلها العاقدان معاً ما جهل المشتري فظاهر وأما جهل البائع فيتصور ربوا لورث صيرة
ولم يعلم ما تحتها ومثلها الحفرة والخيار فيها المنفعة الضرر وهو المشتري في الدكة والبائع في
الحفرة فان علواً واحدهما بالدكة أو الحفرة بطل البيع لغيرهما من الفرض وكذا الغرر فم ان
رأى الموضع قبل وضع الصبرة عليه وعلم امتدادها في الحفرة وما ينقص في الدكة لم يضر ولم يثبت
الخيار لاحد (قوله هنا) أى في باب البيع احترز من عيب السمك وغيره فان العيوب

في عقد واحد (لم يصح
العقد) لانه صار شرطاً
قاسداً (وخيار عيب عند
الاطلاع عليه) سواء كان
موجوداً قبل البيع أم
بعد وقبل القبض ان يثبت
ذلك في خبر الترمذى وغيره
ومن ذلك الخيار بلهلهل دكة
تحت صبرة ببيعة وضابط
العيب هنا

(قوله لو أجز الراهن المراهون)
أى اغير الزم من ربحه اذنه
والاصح في الشكل عش
(قوله من التزام شرطى)
يدخل فيه حينئذ خيار
قد يد الوصف المشروط
* (فرع) لو اشترى بطيخاً
فوجدوا احده عيباً فان
لم يكن كسر غير ذلك لهما
ولا بعد اراد الشكل لاهى
وحدهما مثلاً يتبعض
الصفقة والا لم يرد قهراً
لجسد وث عيب يبيده
لا يتوقف عليه معرفة
القديم افاده لا يقال
رضاء بعيب لا يوجب رضاه
بغيره فله الاقبيل اذا وجد
واحدة معيبة فرضى
واخرى كذلك فسلم يرض
كان له الرد لا ما تناول لا نظر
الى ذلك لان ذلك لا يعد
حاجة في كسره الا كثر

من واحدة بهم

سبعة أقسام هذا ومثله عيب الغرة الثاني عيب الاخصوة والهدى والعقبة وهو ما ينقص
 العلم الثالث عيب الاجارة ما اثر في المنفعة نأثير ابطه رمنه تفاوت في الأجرة الرابع عيب
 التسخاخ ما يفرق عن الوطء ويكسر الشهوة الخامس عيب الصداق اذا طلق قبل الدخول ما
 بقوت به غرض صحيح واما عيب في جنسه عدمه أم لا السادس عيب الكفارة ما أضر بالعمل
 اضرارا ينافي ما تنقله خضر عن سم (قوله كل ما) تنقل كل عن ما لان المسم موصول او فكرة
 موصوفة بجانبها بخلاف ما اذا وصلت به فانها تصير كلمة واحدة بمعنى وقت منصوبة على
 الظرفية (قوله ينقص) يفتح الياء وضم الذاف كبصير من نقص قال تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا
 فهو اوضح من ضم الياء وكسر القاف مشددة من نقص بالتشديد ايضا وهو متعد في ما
 والمتبادر هذا الاول بدليل قوله نقصا وما يضم الياء وكسر القاف بالان تشديد من نقص مخففا
 فلا يجوز (قوله بقوته) اي ينقص العين فقط كما جرى عليه في المنهج وهو مقتضى المحترز
 الآتي في كلامه وبعضهم جعله راجعا لهما معا واحترز بالاول عما ذكره الثاني عن نقص يسير
 لا يتغابن به وبعضهم جعله راجعا للنقص القيمة فقط (قوله بقوته) غرض صحيح اي عندا كثر
 الناس في محل العقد لا غرض العاقلين فقط (قوله اذا غاب) راجع لقص القيمة كما هو
 صريح المنه نزلا في وصرح به في المنهج وجعله مزا راجعا لهما خرج به بالنسبة للاول فلع
 الاستئناس في التكبير وبالنسبة لثاني النبوية الآية والمراد الغلبة في العرف العام لا في محل
 البيع وحده ومحل الكلام فيما لم يتصوفا فيه على كونه عيبا والا فلا اعتبار فيه بعرف يخالفه
 مطلقا كما لا يخفى (قوله كالمصداق) بالمسند وان رقعة كان أو جهة وهو دل الخصيتين سواء
 اقطع لوعاء والد كرمه هو الم لا وهو سرام الاما كول صغير في زمن معتدل كالصيف اطيب
 لجه فيجوز ومحل كونه عيبا اذا كان الغالب في جنس المبيع عدمه كما يؤخذ من الضابط السابق
 اما لو كان الغالب فيه وجوده كالنمران والمغال والبراذين فلا يكون عيبا غلبته فيها بل
 لو اشترى ثوبا في سن يفتل وجوده كالمصداق في مثله فوجدته خلا كان عيبا على الاقرب لان ذلك
 يمنع الرغبة فيه وينقص القيمة ويؤخذ من ذلك ان ترك الصلاة ليس عيبا في الرقيق لان الغالب
 عليه تركها وقطع المشفرين عيب وغلبته في بعض الانواع لا توجب غلبته في جنس الرقيق
 افاده مربي زيادة (قوله والزنا والسرقه) اي ولو صورة كالسرقه من دار الحرب فانها غنيمة
 لكن ما صورة سرقه فتكون عيبا سواء تنكروا وماذا كرم الزنا والسرقه ام لا تاب عنه ما لا
 ذكر اكان اواحق صغيرا او كبيرا ومثلهما الا باق وجناية العمدة والردة والواطو اتيان اليه اثم
 وعكبن الذ كرم تنفسه ومساحة المرأة فهذه العيوب تثبت الردوان تاب فاعلها وحسن
 حاله لانه قد يالنها اولان تم مهلا تزول واليه هذا لا يعود احصان الزاني يتوب به بخلاف غيرها
 كسرب الخمر فان التوبة منه تنق كونه عيبا قال مربي والفرق بين السرقه والباطق وشرب الخمر
 ظاهر هو وثبت زنا الرقيق باقرار البائع او بيعة ويكفي فيها رجلا لانه ليس في معرض التعيير
 حتى يشترط له اربعة رجال ولا يكفي اقرار الرقيق بالزنا لان نفسه اضرارا بغيره فلا يقبل منه
 ومن المبوب جراح اي امتناع من الركب وعرض ورجوعه وهو الماشي من تغير المائدة
 اما تغير القدم لفتح الاسنان فلا زواله وضمنان يضم الصادان خالف العادة بان يكون مسنكا
 اما الاسنان لما عرض عرق أو سركه عذبة أو اجفعا الرمح فلا يبول بقراس ان خالف

كل ما ينقص العيب
 او القيمة نقضا بقوته
 غرض صحيح اذا غاب في
 جنس المبيع عدمه كالمصداق
 والزنا والسرقه ونخرج
 به ولهم بقوته غرض
 صحيح ما لو بان بالحيوان قطع

(قوله اذا طلق) لاحاجة
 لهذا (قوله لا يتغابن به) اي
 لا يقع به غيب بل يتأخر
 فسه (قوله ولو صورة)
 بالاعتداله ليس عيبا كافي
 مربي مربي

فلقة صغيرة من نخسده

اوساقه لا يورث شيئا ولا
يقوت غرضاته لا خيار
بذلك وبقولهم اذا غلب
الحل النسيب في الامة المحقة
للوط فانه انقص القيمة
ولا خيار بها اذ ليس الغالب
في الامة عديمها (وخيار
تلقى الركن اذا وجدوا
السعر اغلى مما ذكره)

المتلقى لشبوه في خبر الصحبين
بخصلاف ما اذا وجدوه
منه اودونه فلا خيار لهم
اذا تغيرت ولا خيار له ولولم
يطالعوا على الغبن حتى
رخص السعر وعاد الى
ما أخبروا به اسقروا خيارهم
(وخيار تفرق الصفقة في
الدوام) كتاب حد
المبيعين قبل القبض (ار)
في (الابتداء) كبيع حل
وسرم

(قوله بما لا يقر بالعقد)
اي لا يقر صفة كالبصر
والبدن وثبات السقف (قوله
لا يثبت الانسحاق) اي في
التلف وما عاله من الثمن
(قوله فانه لا يصح) اي حيث
لم يفصل الثمن والا كهذا
يكذا وهذا يكذا يصح فيها
اذا جهل حينئذ تعددت
الصفقة (قوله للجهل)
يتأش بان الجهل موجود
في صورة عدم الاذن =

العامة بان استكمل قسعين لامادونه او كون الدابة نفورا او تشرب لبنها او لبن غيرها
او يخافوا كهباسقوطه عنها الخشونة مشية او كونها اساقطة الاسنان لا لكبرا وقيل له الاكل
او مطوعة الاذن بقدر ما يمنع التفتية وكون الدار محفظة بنزول الجنود وبجوارتهم النحر
قصارين يؤذونهم ابدى او يربحونهم اولو تاذي به سكانها فقط او يظهر بقرهم ادخان من نحو حمام
او مدفون قيم اميت او يظهر وردة بوقفيته او عليم اخطوط المتقدمين وليس في الحال من يشهد
به الا ان يعلم انهم اخر ورتة كظهور الورقة الشيوع بين الناس بوقفيته او كون الضيعة اقلية
الخارج فرق العامة قال مرو ولا مطعم في استيفاء لمعوب بل التعويل فيها على الضابط الذي
ذكره فيها اه اي وهو ما تقدم في النمرح (قوله فلقة) بقاءه ورتة ثم قاف او قاف
مضمومة ثم فاميت ما لامسا كنهه فيها اه قل (قوله لا يورث) اي قطع الفلقة شيئا اي عيبا
ولا يقوت اي ذلك القطع غرضنا (قوله اذ ليس الغالب في الامة عديمها) اي بل الغالب
الوجود وكذا الواسعوى هو العدم ويظهر ضبط الاول يثبت تسع والثاني بما قارب بان
كانت تطبق الوط كنهه ثمانية او ثمانية ونصف بخلاف ما لم يقارب افتسكون النسيب فيه
عيبا وتقدم ان مثل النسيب بقاءه السن في الكبر في غلب وجوده بعد الستين ويستوى
الامر ان بعد الاربعين بخلاف ما لم يكن كذلك فيكون قلعه فيه عيبا اه افاده ابن حجر (قوله
لشبهه في خبر الصحبين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقو الركن بالبيع وفي رواية البخاري
لا تقو الساع حتى يتم بطم الى لا رواق فن تلقاها صاحب الساع بالنيار وفي رواية اسلم
فاذا اتى سيمده اي المتاع السوق فهو بالنيار وأشار المصنف بهذا التعديل الى ان هذا
مستثنى من ان الغبن لا يثبت بالخيار (قوله رخص) بفتح الراء وضيم الخاء ومصدره الترخي
رخصا بضم الراء وسكون الخاء قال في الخلاصة

وما في مخالفة المسامضى • فبابه النقل كمنظور رضا

والقياس رخصة قال فيها فعولة فعالة للفعلا • كسمل الامر وزيد جولا
(قوله اسقروا خيارهم) ضعيف والمعتمد عدم اسقروا كقولهم لم يانصية حتى رجع اللبن على
ما اقتضته التصرية اولم يعلم عيب المبيع الا بعد زواله اولم يعلم عتقه ان تحت رقبتي حتى عتق اه
مرو وتقدم ذلك (قوله كتاب احد المبيعين قبل القبض الخ) اشار بقوله احد المبيعين الى ان
المراد تلف شيء بفرد بالعقد اي برده عليه وحده فانه ينقص قيمه وتسعر العتقة في الباقي بقسطه
من الثمن اذا فرغ على قيمته وقمة التلف فاذا كانت قيمته ما تدين واشتراهه بمائة وكانت
قيمة التلف مائة اخذ الباقي بضمه • من لانه لا تلازم بين الثمن والقيمة اذا الاول ما وقع عليه
القدو والثانية ما قطع من الموقوف ومن خرج به ان ما يقر بالعقد سقوط يد المبيع وعي عينه
واضطراب سقف الدار ونحوها مما لا يقر دباله قد فوات اتم لا يثبت الانسحاق وانما يثبت به
الخيار ليس ببيع بكل الثمن او بفسخ ويسترد الثمن اه افاده مرو (قوله كبيع حل وسرم)
كحل وخمر او بدو حرا وعبدته وعبد غيره او مشتركا بغير اذن الغير والامر ينقص المبيع
في الحل ويظل في الحرم فان اذن له من ركن في البيع صح بيع الجميع بخلاف ما لو اذن مالك
العبد فانه لا يصح بيع العبد من الجهل بما يخص كاذنه من العتق والحل والحرم لغتان
في الحل والحرام ولا تفرق بينهما في السبع في قوله تعالى وحرام على قرية اهانكم اهلها والمراد

(ان جهل المشتري الحال) لتفريق الصدقة عليه فان علمه او كان تفريقها في اختلاف الاحكام بجمع بين بيع واجارة

فهذا قبل بعدم القيمة ايضا واجيب بان اثر الجهل هنا هو التنازع يقع بين مالكي العبدين فلا يرتفع اذ لا خيار بينهما ولا عبرة بالتقويم لانه فتميز لا يجب التزامه بخلاف الجهل ثم فان اثره يقع بين البائع والمشتري فارتفع عنه ثبوت الخيار للمشتري جزم (قوله والاولى اولى) لا اولوية لاغناء الكافي عن العلة (قوله فباعتبر التوزيع) فاذا اختلف الاجزاء مع استواء القيمة لم يكون احدهما خيرا من زيد والا تخرج من ثمة اذ قيمة قابل الاول قد تساوى قيمة كذا الثاني اعتبر التوزيع على الاخير امدون القيمة فاذا (٤٨)

الاول من زيد والثاني من غرضه المقد في الاول بثبات الثمن لا يصدق هكذا يستفاد من المحشى حيث جعل المدار في التوزيع على الاخير على كونه مثلهما مستوي القيمة اي وان اختلف الجنس والعدد كان كافي هذا المثال المكن الذي في حوائجهم وغيره اشتراط الاتحاد في القيمة وهو يستلزم الاتحاد في الجنس والنوع ايضا وذلك يستلزم اتحاد القيمة عند استواء المقدار وعدمه عند اختلافه ففي الاتحاد في الجنس والنوع والصفة كغزل زيد حل وحرم وزع على الاخير سواء اتحدت كغصن ونصف واختلفت كثلث وثلاثين واذا اختلفا في واسنهما كغزل زيد ونخل تمر وكغلي وبرفي وكبدوردي وحل وحرم وزع على القيمة استوى المقدار واختلف ولو كانا من المثلي ففي المثال لمتانم يصح العقد في الحلال بنصف صاع الثمن لا قضاء التقويم ذلك لان الثمن وان قصصه الخبز ثمة لان الجنس مختلف فتدبر ويوجب بان ذلك هو مراد المحشى بان يقال معنى قوله استوت قيمة الخبز ان الرطل من ثمة من احد هما يساوى في القيمة الرطل من الاخر لا اتحاد الصفة (قوله وان لم يجز له الا الحصص) لعل الوارث لعل الخدمان قوة فيما سبق اما العقد فهو صحيح في الكل مطلقا بخصه من المسمى (قوله قباط في الجميع) أي الحل والحرم وهذه طريقة لترك شئ وضعها امر فيما اذا كان من عفاف المقررات كهذا المثال فغنى المحشى ضعيف والعقد العدة في الحل بخلاف عطف الجبل كهذا الحرم يبيع منك والعبد اي كذلك فانه باطل حتى في الحل

الاول من زيد والثاني من غرضه المقد في الاول بثبات الثمن لا يصدق هكذا يستفاد من المحشى حيث جعل المدار في التوزيع على الاخير على كونه مثلهما مستوي القيمة اي وان اختلف الجنس والعدد كان كافي هذا المثال المكن الذي في حوائجهم وغيره اشتراط الاتحاد في القيمة وهو يستلزم الاتحاد في الجنس والنوع ايضا وذلك يستلزم اتحاد القيمة عند استواء المقدار وعدمه عند اختلافه ففي الاتحاد في الجنس والنوع والصفة كغزل زيد حل وحرم وزع على الاخير سواء اتحدت كغصن ونصف واختلفت كثلث وثلاثين واذا اختلفا في واسنهما كغزل زيد ونخل تمر وكغلي وبرفي وكبدوردي وحل وحرم

وزع على القيمة استوى المقدار واختلف ولو كانا من المثلي ففي المثال لمتانم يصح العقد في الحلال بنصف صاع الثمن لا قضاء التقويم ذلك لان الثمن وان قصصه الخبز ثمة لان الجنس مختلف فتدبر ويوجب بان ذلك هو مراد المحشى بان يقال معنى قوله استوت قيمة الخبز ان الرطل من ثمة من احد هما يساوى في القيمة الرطل من الاخر لا اتحاد الصفة (قوله وان لم يجز له الا الحصص) لعل الوارث لعل الخدمان قوة فيما سبق اما العقد فهو صحيح في الكل مطلقا بخصه من المسمى (قوله قباط في الجميع) أي الحل والحرم وهذه طريقة لترك شئ وضعها امر فيما اذا كان من عفاف المقررات كهذا المثال فغنى المحشى ضعيف والعقد العدة في الحل بخلاف عطف الجبل كهذا الحرم يبيع منك والعبد اي كذلك فانه باطل حتى في الحل

لأمة وقد عابه من الغاصب

دفع الضرر (و) الخيار
(الطريان الجدي) من
الانتزاع (مع العلم به) أي
بالغصب ومنه يعلم ثبوت
الخيار لتعذر القبض بجحد
أو غيره وبه صرح الأمل
(و) الخيار (بطل كونه
المبيع مكتري) أو من روعا
(و) الخيار (للامتناع
من الوفاء بشرط الصحيح)
كشروط رهن أو كفيل في
المبيع (الافى) الامتناع من
الوفاء بشرط (اعتاق وقطع

(قوله أو فسخ) الأولى
فلو فسخت كافي (قوله
رهن أو كفيل) أو مع
التعريف في الأول بالمشاهدة
أو الوصف لما في الذمة
والثاني بالمشاهدة أو الشرع
بالنسب كفلان بن فلان
المشهور بذلك حيث علمه
بذلك قبل (قوله أي عن
عوض في الذمة) خرج به
المعين فلا يصح شرط ذلك
فيه لأنه لا يحصل ما ليس
خاصا بالمعين حاصل
فشرطه فيه من وجع عن
وضعه الشرعي فأفاده مر
(قوله يعه بشرط الولاء)
قد يقال الضرر هنا اعتسافا
من شرطه لغير المشتري
(قوله نعم ان عين المقدار)
أي بالجزئية كربع راجع
ابن حجر

تحملة البائع من المشتري قاله الزايد (قوله للمعتد عليه) صلة الانتزاع وقوله دفعا للضرر
عنه لثبوت الخيار (قوله لتعذر القبض بجحد) أي بأن يجحد البائع المبيع ولا يئنه للمشتري أو
له يئنه لكن في إقامتها كفاية فيشق تحمله في العادة فيثبت له الخيار على التراخي وكذا ما بعد
وقائه ثبوته جواز تصرفه بهذا الفسخ في المثل المعين الذي كان قد دخل في ملك البائع بالعقد
وأنما جزمه الفسخ بجحد الجحد من غير حذف البائع لأن في الرفع للعالم وطلب تحمله كفاية
فسوخ له في الفسخ معاملة للبائع بشخص قصده لتقصيره وقوله أو غيره أي كإبقاء المبيع أو
إتلاف أجنبي له أو طريان غصب مع تعذر انتزاعه من غاصبه أو عدم تسليم البائع له مع القوة
والعالية والمحصل أن تعيب المبيع قبل القبض أو تعيب البائع أو الأجنبي أو إتلاف
الأجنبي له قبله ثبت الخيار وثاناه أو إتلاف البائع له قبل ذلك ثبت الفسخ (قوله بطل الخ)
وكذا الجهل مدة الاجارة أو الجهل أن الاجارة ليست له فان أجاز المبيع حينئذ كانت الاجارة
للبائع أو فسخت الاجارة قبل فراغ المدة عادت المنفعة له على الرابع ولا تكون للمشتري لأنه
انما أخذ بمسئولية المنفعة تلك المدة (قوله أو من روعا) أي أو الجهل كونه المبيع كالارض
من روعا زرعها يدخل في المبيع كبر وتضرر به المشتري وفرض المسئلة أنه إذا قبل الزرع ثم
زرت ثم اشتراها وهو جاهل بالزرع المدكور فيثبت له الخيار حينئذ فوراً تأخير الانتفاع
فسخها به لا يمنع صحة بيعها كإلحاق دار مشحونة بالأمعة وإن كان يصح قبض الارض مشغولة
بالزرع دون الدار المشحونة بالأمعة فان شغلها بذلك يمنع من قبضها والبرق أن تقر بغير الدار
شأنه أن يتأق في الحال بخلاف الارض فان كان عالميا بذلك فلا خيار له لتقصيره ثم ان ظهر أمر
يفتضي تأخير الحصاد عن وقته المعتاد فله الخيار أو كان الزرع يدخل في المبيع كشجر أو لم يتضرر
به كان تركه البائع له فلا خياراً أيضاً وتركه اعراض ان كان بلا صيغة عليك فلا يحتاج الى قبول
وللبائع الرجوع فيه فان كان بصيغة عليك كعبية احتاج الى قبول وإيسر للبائع الرجوع وكثر
البائع ما لو قال أفرغ الارض وقصر زمن التفريق بحيث لا يقابل بأجرة فلا خيار له لمشتري
لانتفاء شرطه (قوله للامتناع من الوفاء) المراد به قنات المذروطة فيشمل موت الموهون أو
السكران المعين (قوله كشروط رهن أو كفيل) أي عن عوض في الذمة من مبيع أو غير كان
يقول البائع بعثك هذا بمن في ذمة بشرط أن ترهنني عابه كذا أو يكده لثبته فلان أو يقول
المشتري اشترت منك كذا في ذمة الخ وأنما يصح المبيع مع اقتضائه بالشرط المذكور للعاجلة
المع في معاملة من لا يرضى الا به فاذا لم يحصل الوفاء بالشرط ثبت الخيار وهو ما في ذلك (قوله الا في
الامتناع من الوفاء بشرط اعتاق) أي فانه لا يثبت الخيار والمبيع صحيح وكذا الشرط لا يوقف
الشارع الى العتق ولا بد ان يكون الاعتاق منجزاً وان يكون مطلقاً لا عن مشروط وان يكون
المشروط عليه يتمم من الوفاء وخرج بشرط الاعتاق يعه بشرط الوفاء ولو لمع العتق
لغير المشتري أو بشرط تدبيره أو كفايته وبمخرج بشرط اعتاقه معاقا وبمقتضى أو عن مشروط
اعتاقه عن بائع أو أجنبي وبأن يكون المذروطة الخ بالشرط اعتاق قريب من أصل أو فرع فلا
يصح المبيع في جميع ذلك ولا بد ان يكون الاعتاق لكل المبيع والخ شرط اعتاق بعضه لم يصح ثم
ان عين المقدار المشروط صحيح وكذا الوبايع بعضه بشرط اعتاق في ذلك البعض فانه يصح اعاده مر

والهبة بشرط العتق كالبيع (قوله في بيع غرة) أي أوزرع وقوله ولومن غير من يعنى اللام
 أي غير مالك أصلها كان ملك الثمرة بجهة أو وصية وكان الجذع للوارث مثلا (قوله بل يجبر من
 شرط عليه ذلك) أي يجبره الحاكم أي بعد مطالبة البائع بذلك لأنه وإن كان حقه الله تعالى لكن
 له غرض في تخصيصه لثأنته على شرطه وكالبائع وارئه والعبد المبيع والحاكم ولا يلزمه عتقه
 فور ابل عنه الطلب أو ظن فواته فان امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يرفعه اليه البائع وإن
 أسقط هو أو القن حقه فان أصرا عتقه عليه كما يطلق على المولى والولا مع ذلك لا يستترى وله
 قبل عتقه موهبا واستخدامه وكسبه وقيته إن قتل ولا يلزمه صرفها لشرائه لانه لا نحو بيع
 ووقف واجارة ولو حتى حين فلهذا لم يرد له ولو أعتقه عن كثرانه لم يجزه عنها وإن أذن له البائع
 فيه ولومات قبل اعتاقه قام وارئه مقامه نعم أم الولد تعتق بموته اه أفاده مد (قوله وفي الثانية
 على قطع الثمرة) فان امتنع لم يقطعها عليه الحاكم والفرق بينهما وبين ما قبلها عدم استحقاق
 القطع عينيا بل لأنه لو باعها غيره جاز ولا كذلك من اشترى بشرط العتق لاستحقاق العتق
 عليه عينيا فلم يملك نقله غيره كما مر (قوله إن بيعت منه) أي كأن كانت الثمرة موصى بها واشترها
 الوارث كما مر ولا يخفى أن هذا التفصيل إنما هو في الإيجاب والخيار من شرطه مطلقا خلافا لما
 يقتضيه تقييد الأصل من أن التفصيل في ثبوت الخيار بقوله أولى لأنهما من ثبوت الخيار فيما إذا
 باعها الغير مالك الأصل مع أنه لا خيار أصلا بل يجبره الحاكم كما على القطع أو على بيعها ولا خيار
 ولا إيجاب فيما إذا باعها المالك الأصل (قوله في الخالف) بالخاء المهملة أي بعده وهو على التراخي
 لا على الفور وخلافا لما يوهمه كلامه في شرح المنهج (قوله اتفاقا على صحة العقد) أي أو اختلافنا
 وثبت بحجة أو اقرارا بشرط صحة العقد لا الاتفاق عليه ولا عبرة بالمنهج بقوله وقد صرح ثم قال
 في شرحه وعددت عن قوله اتفاقا على صحة البيع إلى قولي وقد صرح لأن الشرط وجود الصحة
 لا الاتفاق على ما في الروضة كاصلة الوفاق بعثك بألف فقال بل بخمسة مائة وزق خراجك
 البائع على نفي سبب الفادى بأن يقول لم ندم في العقد بخراجك بل بخمسة مائة وبزيادة فقد وقع
 هنا فيما اعترض به ثم (قوله في كسبته) أي حقه التي يبيع عليها من كونه بمن قدره كذا وصفته
 كذا إن اختلفا في قدر عرض من مبيع أو غن ومضى المشتري مثلا في المبيع أكثر أو البائع
 مثلا في الثمن أكثر أو جنسه كذهب وقضة أو وصفته كصحاح ومكسرة أو أجل أو قدره كشر
 وشهرين وخروج بقوله في كسبته ما لو اختلفا في نفس العقد بأن ادعى أحدهما مائة أو الآخر
 هبة بأن قال بعته كذا فقال بل بعته بمائة فيخالف كل منهما على نفي دعوى الآخر ثم يرد مدعى
 الهبة بزائد المتصل والمفصل (قوله في كسبته) أي بعد الخالف بأن يخالف كل عينا يجمع
 نفي أو اثباتا فاذا اختلف البائع مثلا بمائة كد بعشرة وقال المشتري بل بخمسة ولا ينفذ لأحدهما
 أو لكل ينفذ وتعارضتا بأن لم تؤرخا بتاريخين مختلفين خلاف البائع أنه ما باعه بخمسة وانما باعه
 بعشرة وحلف المشتري أنه ما اشتره بعشرة وانما اشتره بخمسة ويجوز أن يخالف كل يمينين بل
 هو أو لى خ وجان الخلاف فإن كان لأحدهما مائة عمل بها ويجوز للمشتري في زمن الخالف
 إذا كان المبيع أمة وطوها أن خلت من الموانع (قوله أو أحدهما الخ) الخائض على الفاض
 في هذا النوع دون بقية الأنواع لأن بقيتها يائسرها العقد دون الحاكم إلا هذا فشاركه فيه

في بيع غرة قبل) بدو
 (ملاحها) ولومن غير
 مالك أصلها فلا يثبت به
 خيار بل يجبر من شرط
 عليه ذلك في الأولى على
 الاعتراف وفي الثانية على
 قطع الثمرة إن بيعت من
 غير مالك أصلها ولا يلزمه
 الوفاء بقطعها إن بيعت
 منه وأطلق في الثانية أولى
 من تقييد الأصل لها بما لا
 الأصل (و) الخيار
 (لخالف) فيما إذا اتفقا
 على صحة العقد واختلفا
 في كسبته فينبطها
 أو أحدهما أو الحاكم

(قوله بعد مطالبة البائع له)
 أي للمشتري أي فيجبره
 الحاكم وإن لم يرفعه له كما
 سببه عليه (قوله لم يجزه
 عنها) أي بل يعتق عن
 الشرط (قوله نعم أم الولد
 الخ) أي بأن أولدها ولم
 يعتقها حتى مات (قوله
 وثبت بحجة) ومنها ما يثبت
 مدعى الصحة كما يأتي

الحاكم دكاهة تحتاج الى فسخ ولا يفسخ شيء منها بنفسه رالى انفسه الا الفسخ في خيار المجلس
والشرط فيحصل بوطء البائع واعتاقه وكذا يبيع وجاره وتزويجه ورهنه وهبته في الاصح
واذا فسخ العقد وكان الناسخ له الحاكم او له اعدان معا انفسخ ظاهر او باطنا وكذا أحدهما
وكان صادقا فان كان كاذبا انفسخ ظاهر الا باطنا (قوله ان لم يتراضيا) قيد للفسخ المرتب على
التحالف فان تراضيا بعد التحالف بما قاله أحدهما بقي العقد ومثل التراضي ما اذا اعرض
بعد التحالف وترك الشراح مرتبة بعد التراضي وهي ما اذا سمع أحدهما الاخر بما ادعاه
وعبارة المنهج ثم بعد تحاققه ما ان اعرض عن الخصومة او تراضيا بما قاله أحدهما انما هو بقاء
العقد في الثانية والاعراض منه ما في الاولى والا فان سمع أحدهما ما لا يخرج بما ادعاه أجز
الاخر والافضاء واحدهما ما والحاكم ثم بعد الفسخ برده مبيع بزيادة مثله وارش عيب
فيه ان تعيب فان تلف حسا او شرعا كان رفقته او باعه او كاتبه رد مثله ان كان مثله او قيمته ان
كان مثله وما اه باختصار (قوله وصدقه المشتري) اي او ثبت بينة او عين مردودة كما مر اه
قل (قوله ثبت له) اي للبائع الخيار ولا تثبت الزيادة ولا يرجعها كما مر لا يقال مسئلة المراجعة
قد تقدمت في بابها هي مكررة لانا نقول ذكرها هنا من حيث الخيار وايضا فالتمه قدم ما اذا
كذبه والذي هنا ما اذا صدقه فلا تكرار (قوله والزيادة المشتري الخ) وهو على الفور لانه
خيار رتبة مصة وذلك لا يتوقف على الرفع الى الحاكم ولا على اعلام البائع فله ان يبادر بالفسخ
فم ان بادر البائع وصح سقط خياره فان لم يسمع البائع ولم يفسخ المشتري أمضى الامر على
ما حالف عليه البائع لان البطل قبل التغطية ولو وقع الفسخ والمساخمة معاه لم يفسخ كما
لو اخذ أحدهما الزوم البيع والاخر فسخه حيث رجع الفسخ او انظر البقا العقل نقل عن
نقرر الزيادة الثاني وهو ظاهر اذا اصل تقرير العقود (قوله لا خلاط الثمرة المبيعة) أي
التي لا يباب اختلاطها سواء باعها بشرط القطع أو الابقاء أو مطلقا أو سواء أئذرا خلاطها أم
تساوى الامر ان أم جهل الحال وكذا التي يباب اختلاطها كتيين وقتها وبطيخ وباعها بشرط
القطع بخلاف ما لو باعها بشرط الابقاء أو مطلقا فلا يصح اعدام القدرة على التسليم ومثل الثمرة
ما لو باع جزء من القشاة مثلا بشرط القطع فلم يقطعهما حتى طالت ونعذرا التمييز وما لو باع حنطة
فانصب عليها قبل القبض وكذا في المساعات بخلاف ما لو اختلط الثوب بأمثاله أو الشاة
بأمثاله أو الفصيح الانفساخ لان ذلك يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقد لو فرض ابتداء
وفي نحو الحنطة غاية ما يلزم الاشاعة وهي غير مانعة فالثمره ليست بتيين ولذا عبر في المنهج بها
واعترض على المهاج الذي عبر بالشجر (قوله قبل التخلية) ظرف للاختلاط وخروج به مالو
وقع الاختلاط بعدها فلا يخبر المشتري بل ان توافقا على قدر فذلك الاصل صدق صاحب البد
ببينه في قدر حق الاخر واليد به التخلية للمشتري على المعقد وقيل للبائع وقيل له ما قاله
في شرح المنهج (قوله ان لم يبيع البائع) عبارته في المنهج وشرحه ان لم يسمع له البائع ببيعة
أو اعراض اه وهي أولى له وهو ما واغتنق الجهل بالقدرة في الهبة للضرورة فهي مستثناة
من بطلان هبة الجاهل كما في جام البرجين والاعراض هنا غليلك لعدم نفع العود بعدم
امكان التمييز وهذا فارق نعل الدابة والحجارة الآتية (قوله لزوال المذور) ولا اثر لثمة هذا

ان لم يتراضيا (و) الخيار
(البائع لظهور زيادة الثمن في
المراجعة) ولو قال اشترت
هذا بثمانية وباعه بثمانية
ورج درهم لكل عشرة ثم
زعم انه كان اشترا بثمانية
وعشرة وصدقه المشتري
ثبت له الخيار (و) الخيار
(للمشتري لا خلاط الثمرة)
المسعة بالمعبددة قبل
التخلية (ان لم يبيع البائع
ما يقبض) والاسقط خياره
لزوال المذور وله الخيار
أيضا في صورة الاجهار

(قوله والاعراض) انظر
ما حكم الثمن عند الاعراض
هل يوقف الى الصلح حرره
شيخنا

لأنهم في ضمن عقد وفي مثالبه عدم فسخه اهـ ثوري (قوله المدفونة في الأرض) أي لأنهم
لا تدخل في بيعها حيث نذروا حرجها بالناس في مخالفة كانت أو مدينة فلا خيار به لأنهم من
أحوالهم ان تدخل في بيعها نعم لو اشترى بالقراس أو البناء والأرض مما قصد له أن يثبت الخيار
(قوله لم يتركها البائع) أي أو تركها أو هلكها أو تركها مضرا أو فسد له أن يثبت الخيار
في جميع ما ذكر فإن كان عالما به أو بما لا ولم يضر قاعها أو تركها له البائع فلا خيار له اهـ الخ
في الأولى والثانية الضم في الباقي نعم إن علم به أو جهل ضرر فله الخيار وحيث لم يثبت له
خيار في جميع ما ذكر أو ثبت له وأجز البائع لزم البائع تفريق الأرض من الجارة بأن يقطعها
ويشتملها من أو يدويه الحفر الحاصلة بالفتح بان يبعد القرب المنزل بالفتح من فوق الجارة مكانه
وان لم يدو ولا يجب عليه أن يأتي بقرب آخر وكذا عليه أجرة مثل مدة التفريق الواقع بها
قبض حيث خيره شتر فإن لم يغير فلا أجر له وإن طالت مدة التفريق وكازوم الأجر فزوم الأرض
لوقى في الأرض بعد التسوية بسببها (قوله كعمل الدابة) أي في الواشترها بالفتح ولها انهم
رد ما بيع وبكان قلع التمل منها يورث عينا آخر فتركه فان تركه امرأه فيكون له المشتري ولو سلم
فيجب على البائع حينئذ ردده اليه ويصح تصوير ذلك بالوابع دابة فيقول فان كان من ذهب أو
فضة لم يدخل وإن كان من غيرهما أدخل قال في المنهج ويدخل في بيع دابة نعلها لأن الصالحين إذا كان
يكون من مخوفة اهـ وإذا كان من مخوفة وكان يثبت الرجوع فيه البائع وقطعه عاب الدابة
فتركه ويكون امرأه فان انقطع بنفسه أو قطعه المشتري فللبائع الرجوع فيه فإن كان الخيار
المدفونة في الدار وهذا التصور أو في ما قبله لا يتحداهم في أن الاعراض من البائع في كل
(قوله للجوز عن الثمن) أي بسبب الفلاس المشتري مع الحجر عليه أو بسبب غيبة ماله أو
الفقر أو ما لو كان دونهم فلا خيار بل له الفسخ فان صبر فالحجر كما يستدل بذلك من الشرح (قوله
والمبيع بان) فلو خرج عن ملكه ثم عاد لم يرجع فيه بل يضارب بنفسه مع الغرماء لأن الزائل
العائد هذا كذا لم يعد اهـ خضر (قوله في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا لمس
الرجل ووجد البائع سلامته بعينه أو هو أو أحدهما من الغرماء (قوله في ذلك) أي في ثبوت الخيار
للبائع وفسخه وقوله بسبب غيبة أي وهو في حجر الفلاس (قوله أو من غيبة ماله) أي وإن لم يجر
عليه فهو عطف على الحجر فكل الشارح صحيح خلاف ما لم يضعفه (قوله مسافة القصر) فان
كان دونهم أفقد تقدم حكمه وهو أن له الفسخ فان صبر فالحجر حتى يوفى ما عليه ويسمى هذا الحجر
الغريب الشبهة مع كثرة أموال الحجر وعليه وله دم فؤده على قول الثاني بل يترك الحجر وفاء
الثمن أما الحجر المتقدم فليس غريبا خلافاً لثوبه (قوله لتغير صورة ماله) أي وقد أقدم على
العقد فقدمه ببقاءه ولو ادعى البائع تأخر التغير عن العقد والمشتري تقدمه عليه فالذي يجه
تصدق البائع لأن الأصل في كل حادث تفسيره بأقرب زمن وأيضاً الأصل سلامة عقد العقد
بخلاف ما لو حال البائع للمشتري رأيه كذلك فإن المشتري هو المصدق لا يبدى عليه علمه به
الصحة والأصل عدمه انتهى أقامه الشوري (قوله وأن لم يكن عيباً) أي لأن ثبوت الخيار
لا يختص بالعيب بل مثله خلف الشرط ورؤية المبيع بمنزلة الشرط بالنسبة للصفت الوجودية
عندها فان كانت مناشئ كان كمين الخلاف في الشرط الحقيقي فيثبت الخيار (قوله والخيار

المدفونة في الأرض المبيعة
إذا كان قاعها وتركها
مضراً أو قاعها مضراً
ولم يتركها البائع وتركها
عبراض لا عليك كعمل
الدابة (و) الخيار (للعجز
عن الثمن) بأن يجوز عنه
المشتري والمبيع باقي عنده
لثبوت ذلك في الصحيحين
ولا بد في ذلك من الحجر عليه
بسبب غيبة أو من غيبة ماله
مسافة القصر (و) الخيار
(لتغير صورة ماله قبل
العقد) وأن لم يكن عيباً
(و) الخيار

(قوله أو تركها أو كان تركها
الخ) هي الصورة الأولى
في الشارح شيخنا (قوله
وكازوم الأجرة) أي فيه
التفصيل بين ثبوت الخيار
للمشتري وعدمه (قوله فلا
خيار بل له الفسخ) الأولى
سند قوله فلا خيار لما نأناه
قوله بل له الفسخ ثم إن في
ثبوت الفسخ حينئذ نظراً
إذ يلزم عليه ضياع تقييد
الشارح بمسافة القصر
إذ لا معنى للفسخ إلا بثبوت
الخيار وبعبارة مـ د فان
كان في دونهم الحجر المالك
عليه حتى يوفى اهـ ولم
يتعرض لثبوت القسط
وعلى ظاهرة حرره

للعيب) أي لاجل تعيب الثمرة المبيعة بعد بدو صلاحها لانه يلزم البائع السقي عند استحقات
المشترى الا بقاءه بان كانه البيع مطلقا أو بشرط الا بقاء الثمرة ليست بقيد وكذا قوله التخلية
وعبارة المنهج وشرحه وعلى بائع ما بدو صلاحه من غرو وغيره وأبقى أي واستحقق الا بقاءه عليه
ما بقي قبل التخلية وبعد هاتين ما يغور ويسلم من التلف والفساد لان السقي من ثمة التسليم
الواجب كالكمال في المكيل فالو شرط على المشتري بطل البيع لانه خلاف فضيته ونحو
بقولنا وأبقى فالو شرط قطعه فانه لا يلزم البائع السقي بعد التخلية حيث كان يتأني قطعه في
زمن قليل فان كان لا يتأني قطعه الا في زمن طويل يحتاج فيه الى السقي كاشتغاف ذلك أم قبلها
فيلزمه وان أمكن قطعه اه بزادة الآن يقال انما قصد به قوله بعد التخلية لانه محل التوهم
وأما ما قبلها فلا أولى (قوله بترك البائع السقي) أي الواجب عليه بان كان ما سقي منه باقيا
خلاف ما اذا فقد باعارة العين أو انقطع الثمر فانه لا يلزم ولا يكلف البائع حينئذ تحصيل ماء
آخر ومثل ترك السقي ما اذا سقي سقي مضى او انما ثبت الخلل مع حدوثه وما بعد القبض لانهم ما
وان حدث بعده فهما كالمقدمين عليه من حيث ان الشرع ألزم البائع السقي النافع حينئذ
بخلاف ما لو تعيب بسبب آخر فلا ضمان على الاصل في أن البيع بعد قبضه من ضمان المشتري
ونحو بالتعيب عما ذكر التلف به فانه يفسخ البيع وعبارة المنهج وشرحه فالو تلف بترك سقي
من البائع قبل التخلية أو بعدها يفسخ البيع أو تعيب به بخبر مشترين الفسخ والاجازة وان
كانت الخاتمة أي متلفها من ضمان المشتري لان الشرع ألزم البائع التمسكه بالسقي فالتلف
والتعيب بتركه كالتلف والتعيب قبيل القبض اه باخذ صار وحمل وجوب السقي حيث باع
الثمر من غير مال الشجرة أو ما لو باعها منه فلا يلزمه سقي كما قاله م

(باب بيان البيوع الباطلة)

أشار بذكر بيان هذا دون بقية الابواب السابقة الى أن الغرض من هذا الباب بيان ما أجله فيما
سبق من ذكر البيوع الفاسدة فأعادها هنا لبيان وجه بطلانها بقوله والمعنى فيه الخ هكذا قيل
وفيه نظر لان الكلام مع المتن وبين وجه البطلان أعاد ذكر في الشرح فالأولى أن يقال أعادها
لاجل تفصيل ما أجله وللقبول لها ولا يستثنى في بعضها فلا بعد ذكرها تكرر ارفع ماهر وانما لم
يعبر هنا بالتمسك بشارته الى أنه والباطل يعني واحد وهو ما قد ذكرنا أو شرطوا المراد بالبيع في
كلامه ما يشمل بيع المنافع بدليل قوله فيما يأتي كسليم واجازة وجعله ما ذكره أحد فلا فون نوعا
وكان الأولى الاقتصار على ما ذكره في هذا الباب وبسطة اجماله فيما مر لان معنى الكتاب على
الاختصاص (قوله أي لم يقبضه البائع) أي المشتري الاول من البائع الاول ما في حديث حكيم
ابن حزام لا يبيع عن شيئا حتى يقبضه وعلمه ضعف المالك لا يفسخه بتلف أو إفراق ضمانين على شيء
واحد اذ لو صح لضمته المشتري أيضا للثاني قبل قبضه فيكون مضموه له وعلمه فانه لا يمنع بيعه
قبل قبضه ولو ابا نعه الاول حيث باعه له بفقر جنس الثمن أو زيادة أو نقص أو تفاوت صفقة فان
باعه له بعين الثمن أو بعينه ان تلف أو كان في الذمة صح وكان الفاعلة باللفظ البيوع كما مر (قوله الا في
ميراث) أي وورث فانه يجوز للوارث بيعه قبل قبضه بشرط ان يكون للوارث التصرف
فيه أما ما يمنع عليه فيه ذلك لكونه لم يقبضه أو لكونه موهونا أو مستأجرا أو نحو ذلك
كما سيأتي فيمنع على الوارث فيه ذلك لانه خليفة المورث وجملة ما استثناه اثنا عشرة صورة

(تعيب الثمرة بترك البائع
السقي) بعد التخلية وتركت
من الاصل هنا أشياء لا علم
بها عامر
*(باب) بيان البيوع
الباطلة هي كثيرة
(كبيع ما لم يقبض) أي
لم يقبضه البائع (الافى
ميراث

قول المصنف ما لم يقبض
أي أملا أو مالم يس قابضا
له حين البيع بدليل استثناء
المشتري مما لم يقبض افاده
مد (قوله أو مستأجرا)
أي مستأجر العمل فيه
ككثوب اجرة المورث
البيوع أو الخباطة كما
في مد اذ هو الذي يمنع
التصرف فيه حتى يقبض
بل وان حبس الاجير له حتى
يتم العمل ويستوفى الاجرة
كما يأتي بخلاف اجارة نحو
الدار لا سكنى فانها لا تمنع
التصرف ككاه اصبح
به المصنف بعد

(قوله وموصى به) أي بعد الموت والقبول لان الوصية لا تلزم الا بذلك فاذا أوصى بشئ
لشخص ومات وقبله الموصى له صح أن يبيعه قبل قبضه (قوله ورزق سلطان) بفتح الراء أي
مرزوقه وعطائه وقوله بان عين المستحق قدر حصته أي وأفرزت له ولومع غيره بأن أفرز رزق
طائفة هو منهم قبض حصته منه ولا بد من رؤيته ما أفرز له فاذا أفرز لبلدي أو نحو على وجه
التقليد قدر نصيبه أو أقل قبل بدو بيعه وان لم يقبضه رفقاه ومن ثم ملكه بغير الإفراز
أما قبل الإفراز كما يقع الآن كثيرا ان الشخص يأخذ تذكرة بقاء معلوم ويبيع ما فيه الآخر
فلا يصح لان غاية ما في التذكرة الاذن من السلطان أو نائبه لتولي بيت المال أن يدفع الغلان
كذا وبس ذلك الإفراز أن يقول أعطيت الغلان هذا القدر المعين كشرقة انصاف
وأما قوله جملة له كل يوم عشرة انصاف مثلا ثم يعطى ورقة يدفعها له فلا بد إفراز وكذا اذا
أفرز له ولم يره (قوله وغنيمة) أي بد قسمته واختياره ذلك الام لا تلك الا بذلك كما سيأتي فاذا
كان الغنائم خمسة وغنيمة اشبه الخمسة لاهل الخس وباقية بينهم أخماسا فلا بد بيع نصيبه
شأنها بعد ما ذكرنا ولو باع أكثر من نصيبه صح في قدره وبطل في الزائد كما هو قياس التقاضي فلا بد
من الإفراز عن خمس الخس ولا يشترط إفراز حصته كل واحد خلا لما سيروهم كلام المحن (قوله
وربيع وقت) أي موقوف وانما قدر الشارح انظر ربيع التحصيل المثل لانه المبيع لا الموقوف
وقوله من تاج الخبز ان للربيع وقوله وغيرهما كأكبر ومهرجارية موقوفة فاذا كان الموقوف
عقار اوله ناظر او مسكن تاجر فلا بد موقوف عليه أن يبيع حصته من الاجرة قبل قبضها من الناظر
أو المسكن تاجر أو كان شجر أو موانئ أو أمة فلا يبيع الفترة والنتاج قبل قبضها من ذكرها فهو
قبل قبضه من الزوج ولا بد أن تكون الحصة معلومة قبل التفرقة كأن كانت الاجرة كل سنة
قدر درهم او ما لكل واحد ثلثه أو نصفه مثلا فلا يبيع حصته وان لم يقبضها الناظر من المسكن تاجر
بخلاف ما لو جهات كأن احتل زيادتها ونقصها فان كان لكل واحد حصته معلومة من اجرة
الموقوف كالف درهم وكانت الاجرة ثابتة معلومة كل سنة مثلا بان كانت متفاوتة بحسب
الايام أو الشهر فلا يصح أن يبيع واحد حصته قبل أن يقبضها الناظر من المسكن تاجر لا حال
ماصر (قوله استرجع) أي استرجعه الاصل من المتب بكمثر الهاء أي الموهوب له وهو الفرع
فالاصل يبيعه قبل قبضه منه (قوله أو نحوها) كبرج ونخل ونمرك وتوحل (قوله ومسلم) أي
كاملت اليك هذا الدينار في ارب ربع فيصح للمسلم ان يبيعه للمسلم اليه أو غيره قبل قبضه وهذا
طريقة ضعيفة للشارح الا لا يصح بيعه للمسلم اليه ولا غيره الا بعد قبضه نعم ان باع للمسلم
اليه برأس المال صح وكان اقله وصورة بضمهم بما اذا اراد المسلم الشيء المسلم فيه على المسلم اليه
فله بيعه قبل اخذته وهو تصور صحيح لكن في كونه مسلم اليه نظار (قوله ومكثري) أي من
حيوان أو عقار فاذا أكرى دارا أو موقعا لاخر كان له بيعه بها وان لم يقبضها من المكثري
قبل فراغ مدة الاجارة كذا بعد ذلك يأخذها المشتري حيث يشاء ولو بقي المنة نعم العا
المؤجرة لنحو قصارة أو صنف يتنفع التصرف فيها على المالك قبل تسليم اجرتها لان له حق الحبس
لتامم عمله فيها وبه لا يقبض اجرتها بخلاف اجير الرعي لانه ليس عنه فلا يستحق حبس العيز
لاجله (قوله كمنترك) كأن كان ماله كالنصف اية مثلا فلا يبيعه قبل قبضه من شريكه لكن ان
سلمه للمشتري باذن شريكه لم يكن له ان يبيعه لو ناله والا كان ضايعا له بغير الشريك بين

وموصى به ورزق سلطان
بان عين المستحق في بيت
المال قدر حصته أو أقل
(وغنيمة وربيع وقت)
من تاج ونمرة وغيرهما
(وموهوب استرجع) من
المتب (ومسلم لم يثبت)
بشبكة أو نحوها (ومسلم
فيه ومكثري وغيرها) هو
من ياد في كمنترك

(قوله وكذا بعدها) لعل
الاولى قلب العبارة

مطالبة البائع والمشتري وقرار الضمان على من تألف تحت يده وهو المشتري (قوله وما لم يراض) أي إن للمالك بيعه قبل قبضه من العامل (قوله وصره من بعد انشكاكه) أي يوفاه الدين ومثل الالف كالأن المرتين في البيع ومن جملة الغير البيع به سد فسخ البيع فانه يجوز للبائع بيعه وهو يبيد المشتري حيث رد إليه الثمن والابطال البيع ولا يشتري حبس البيع لاسترداده وإن لم يفسد فوته (قوله وكبيع ما يجوز) عطف على بيع ما لم يقبض وأعاد الكاف إثباته ومطابقه على المستثنات وأوله كطير من مال المبيع من تسلمه حسا ومثالا المجهور عن تسليمه شرعا (قوله غير النخل) أما هو فيصح بيعه إن رآه وكانت أمه في الكوارة كما مر آه قل (قوله اجارة) كأن أجر الدار منهم رايد يشاره فلا فائده بيعة مع أنه غير قادر على تسليمها اشترا في الحال لانها ليست في شفا فاشا وفي جمل الاجارة بعانها هل الآن يراد بالبيع ما يشعل بيع المانع أو يجعل استغناؤه ثمنه فطعمه أو هي غير قوله فيعناصر ومكتري لان ذلك بيع عين وهذه بيع منعة (قوله وسلم) أي مسلم فيه موجب فانه يصح بيعه بالنظر السلم مع أنه غير مقدور على تسليمه في الحال وخرج بالوجهل الحال فلا بد أن يكون قادر على تسليمه حال المدون وإن لم يكن في ماله لكن يمكن تحصيله أما الاجارة فلا فرق فيها بين الحالة والوجهل فلا فائده قل (قوله وغلة الخ) كأن باعه صبرة سكايلة أي كل صاع يدرهم فانه يتوقف قبضه على الكيل ولا يمكن كباها في الحال بل في زمن ما ويل (قوله انقاد عليه) أي على المذكور من كل من ماله شرطه السابق وهو أن يكون ذلك بلا مؤنة له أو وقع وبلا كلفة والام يصح وان تحسملها البائع للمنة وخرج بالقول والعاجز فلا يصح بيعه ذلك ولولمصلحة العتق وان صح اعتاقه ما من المالك نفسه بخلاف العبد الزمن فيصح بيعه ثمنه اعتاقه لانه مقدور عليه دونهما (قوله هو أعم) أي تسهولها المنقولة (قوله آخر) أي غير ملكه العتق وقوله ونحوه كالجارة والحلة (قوله وكبيع جمل الخيلة) أعاد الكاف لدفع توهم أنه من أحوال المنقاة وفي الكلام مجازان اطلاق المصدر على اسم الثقول لانه لا فائدة التعلق أي يجوز له الجوبل بها واطلاق الجمل على غير الادعى لانه لا فائدة التعيب وقد مر ذلك (قوله والوحدة) أي وفتح الوحدة وعلم من سكنتم جامع حابل وقيل بقرها وحالها بالعة (قوله بالبناء لانه فعول) أي حويرة والوارد البناء ومنه ذلك ذكركم ورزى على قول وجن وعنى بعد فاعل لانها موصوفة من ذلك قول المنهج وجبل الخيلة وهو تباح التناج بان يبيع ما يؤمن اليه له ومنه المقاربة الواقعة في الارباب وهي أن يبيعه ابنه بغير بدراهم من أولادها فالبيع باطل وكل ما يقصّل من من تنج وموصوف وابن وأجرة غير وجهه وغير ذلك البائع ولا يرجع المشتري عليه بالمؤنة لانه أنفق على طن الملا (قوله هذه المنعة) أي وهذه البقرة كما ذكر تحت الكاف (قوله معينة) أي وغير معينة فهو ليس بقيد (قوله من حيث المعنى) أي الحكمة أما من حيث الشرع فلا بأس بقوله في النوع الأول وأما ويراد قوله وقوله وفي الثاني الخ في إضافة البيع نفسه إلى جبل الخيلة فجوز أن البيع ليس بجبل الخيلة بل بشئ وجعل من اليه (قوله ما في أم لاب الثقول) أي من الماء (قوله والنامر) أي لبعض ما هو انه يبيع ما ليس معه لوما ولا مته دورا على تسليمه والا فكل

ومال قراض ومعهون
بعد انشكاك كويستة نفى
من الميراث ما لو كان المورث
لا يملك بيعه اذ لو كان مات
قبل قبضه (وكبيسع ما هجر)
البائع (عن تسليمه حالا
كالطير) غير النحل (في الهواء
الافى) سنة اثنى عشر اجارة
وسلم وغلة) كغيره لا يمكن
كباها الا فى زمن طويل
ومعه وب اوابق لقادر
عليه هو اعم من قوله عن
هو تحت يده (وعين) هو
اعم من قوله وعقار (يان
آخر) او نحوه فمع البيع
فى كل منها وان هجر
البائع عن تسليمه فى الحال
لان المشتري يصل الى
غرضه فيها (وكبيسع قبل
الحالة) بفتح الهاء
والواحدة ثمى عنه فى خبر
الصحيح (كأن يقول)
البائع (اذ انجبت البعثة
لا يفسد لى ولدت) هذه
الناقصة ثم تجب التى فى بطنها
فقد بعثك ولدها وابان
يشترى شيأ بان مؤجل
بفاج نائة مدينة ثم تاج
ما فى بطنها) أى مؤجل
بفاج تاجها بكسر الذون
وبطلان البيع من حيث
المعنى فى النقص الا لانه

منهما
وطاوانا

والضامن جمع مضمون بمعنى متضمن ومنه مضمون الكتاب كذا والملاقيع جمع ملفوعة وهي جزيئ الناقصة والمراد هنا أنهم من ذلك (وسمع بشرط) كبيع بشرط يبيع أو قرض لئلا يسي عنه في خبر أبي داود وغيره (الا) ثلاثة عشر يبيع (بشرط رهن أو كفيل) معين لئلا يضمن في الذمة للعاجزة إليه ما في معاملة من لا يرثى إليه ما ولا بد ٥٧ من كون الرهن غير المبيع (أو) بشرط

(قوله بعثك ذا اله بشرط
ان تخصصه الخ) فيه ان هذا
من مقتضيات العقد فلا
وجه البطلان كما قاله
الجبيري على المنهج فالاولى
ان يقول بشرط ان أحصيه
أو أخيطه أو اشترط بشرط
ان تخصصه الخ وحديث تعلق
الشرط بالمبيع كما هنا ففيه
أقوال ثلاثة البطلان في
المبيع وهو المعتقد الصلحي
المبيع البطلان في الشرط
دون المبيع اما اذا تعلق
بقيد المبيع كاشترط هذا
العبد بشرط ان تخيط لي
هذا الثوب فالبطلان في
المبيع جزواً فأقاده هو وقول
الجبيري من مقتضيات
العقد قد قال محل عدم

منهم ما حملوا لوجوبه (قوله جمع مضمون) كجباين جمع مخفون وقيل جمع مضمان كذا تجميع جمع
مفتاح وقوله متضمن بصيغة اسم المفعول أى مشتمل عليه وقوله جمع مفعولة أى مفعول حيا
أى حلت بها أهما (قوله وهى) أى ائمة جنيين النافقة أى خاصة وقوله والمراد هنا أى فى الشرع
أعم من ذلك أى من النافقة فالعنى الشرعى أعم من النغوى على خلاف الغالب (قوله ويبيع
بشرط) أى يمكن إحداثه فى المستقبل وسيأتى محتمل ذلك (قوله كبيع بشرط الخ) كبيعك ذا
العبد بالبد بشرط أن تبيعهنى دارك كذا أو تقرضنى مائة من الدراهم ثم أن أوقعو العقد الثانى
بان باعة الدار أو أقرضه الدراهم مع علمها بما فيها الأول مع الأول فلا يحصل فساد الأول أن
وقع الشرط فى صلب العقد أو لا يضر ودخل تحت الكاف ما لو قال بعتك ذا البر بشرط أن
تصده أو التوب بشرط أن تخطيه (قوله الاثلاثة عشر الخ) هذه المستثنيات منزلة منزلة
الرخس فى العبادات فلا يقاس علمها بغيرها من كل ما فيه مصلحة بل يتبع فيها ما يوقيف الشارع
(قوله يبيع بشرط رهن) كان الأولى نصب ذلك لأنه استثنائهم من كلام تامم وجب الآن يقال
أنه منقضى تأويله لا التمسك به بل لا يبيع بشرط الاثلاثة عشر يبيع الخ أو يحصل خبر بمبدأ
محدوف أو بمبدأ خبره محدوف أى أحدهما يبيع أو يبيع الخ منها (قوله معينين) المعينين
فى الرهن أى المرهون بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفى النكاح بالمشاهدة أو بالاسم
واللاب ولا يكتفى فيه الوصف كونه رقة لان الاحرار لا يلتزم فى الذمة ومقتضى هذا انه لو كان
الضامن رقبته صحيح وليس كذلك لان الوصف المقصود فى الحقيقة هو المورس والرقبة لا يكون
موسرا (قوله اثنين) أى لاجل عن وتقدم ان الأولى تعبیر المنهج بقوله اعرض ليشتمل المبيع
فى الذمة سلم كان أو غيره كبيعك هذا العبد بعشرة دراهم بشرط أن ترهننى به دارك أو يكفل
بها فلان وكاشترت منك ثوبا فى ذمتك فمقتضى كذا بعشرة دراهم بشرط أن ترهننى به دارك
أو يكفل به فلان ويستثنى من صحة البيع بشرط الكفيل ما لو باع ساعة من الثياب بشرط علمها
أن يكفل أحدهما الآخر فإنه لا يصح لأنه شرط على المشتري أن يكون كفيلاً لغيره وهو باطل
لخروجه عن مصلحة العقد بخلاف عكسه (قوله فى الذمة) خرج بذلك المعين كما لو قال بعتك
بهذا الدراهم على أن ترهننى بها كذا أو يكفل بها فلان فإن العقد قديم ذا الشرط باطل لأنه رفق
شرع التحصيل الحق والمعين حاصل بشرط ذلك معه واقع فى غير ما شرع له (قوله من كون
الرهن) أى المرهون غير المبيع فالشرط رهنه أياه ولو بعد قبضه فسد لأنه لا يلزمه الا بعد البيع
فهو بمنزلة استغناء منفعة فى البيع فالرهنه بعد قبضه بلا شرط مقدّم مع اه أفاده مروكان
الأولى التعبير بالعرض بل المبيع ليشتمل الثمن نظير ما شرع (قوله أو بشرط انهاد) أى انهاد
على العقد بان يقول بعتك هذا بشرط أن تشهد على العقد خوف انكاره (قوله اقله تعالى
واشهدوا اذا تبايعتم) الامر للثبوت وصرفه عن الوجوب الاجماع (قوله ولا يشترط تعيين
الشهود) فإن غيروا العاقلان والاثبات بغيرهم (قوله معين الخ) وبشرط أيضا أن يكون

أوجب الخ) أى ويكون المستثنى لفظ ثلاثة عشر (قوله عكسه) وهو كقوله غير المشتري له

في غير الروي وان لا يبعد بقاء الدنيا اليه كالف سنة وان بعد بقاء العقادين اليه كما في سنة
 وفتقل بعت البائع لورثته ويجعل بعت المشتري بشرط أيضاً ان يكون له عوض في الذمة فان
 كان معه ما كبهتلك بذه الدراهم على ان نساها الى وقت كذا لم يصح لما في الرهن والكفيل
 المعين بجهة الشروط أربعة (قوله أو بشرط اعتاق المبيع) أي الذي يمكن من عتقه
 ولا بد أيضاً ان يكون الاعتاق مخرجاً وان يكون امام طلاقاً وعن مشروط خرج بمذكر به بشرط
 الولاء ولو مع العتق لغير المشتري أو بشرط تدبيره أو كاتبة فلا يصح والمبيع بشرط اعتاق غير
 المبيع فلا يصح أيضاً لانشاء كونه من مبالغ العقد ويصعبه بشرط الاعتاق لمن لا يمكن من
 عتقه كاهله ومن ثم دجهرته فلا يصح أيضاً لانه بمجرد قوله بعت فلا يمكن من عتقه بعد
 ويصعبه بشرط اعتاقه مطلقاً أو يخرج عن غير مشتر من بائع أو أجنبي بجهة مشروط صحة البيع
 بشرط الاعتاق أربعة ان يكون الاعتاق للمبيع وان يهـ ان الوفاة وان يكون مخرجاً وان
 لا يكون عن غير المشتري ولا بد أيضاً ان يكون الاعتاق اكل المبيع أو لبعضه المدين كما سابق
 فان وجدت تلك الشروط مع المبيع والشروط وان اتفق بعضها بطلاناً واذ مع ذلك لم يلزمه
 الاعتاق فوراً وانما يلزمه اذا طلبه الحاكم أو البائع أو ظن فواته ولم يأت به فان اعتنع أجبره
 الحاكم فان أحصر عتقه عليه كما يطلق على المولى والولاء مع ذلك المشتري وله قبل عتقه وطؤها
 واستخذامه وكسبه وقيمة ان قتل ولا يلزمه صرفها الشراء مثله قاله هر دة قدم فله عنه أيضاً
 ثم لو بشرط البائع على المشتري اعتاقه فوراً لم يلزمه ذلك علابا بشرط كما قاله عس ولو باعه بشرط
 ان يعتقه المشتري ثم اعتقه البائع في زمن التليار له فذمة عتقه وكان فصلاً للمبيع وفاته به
 الاعتاق المشروط على المشتري ولا يصح للمشتري المشروط عليه العتق ان يبيع المبيع من نفسه
 كما استقر به الشورى (قوله للمبيع) أي كلاً أو بعضاً أعم من ان يشترط الاعتاق لاكل
 أو للبعض المعين أيضاً فالصور أربعة ان يبيعه الكل بشرط اعتاق الكل أو الكل بشرط اعتاق
 البعض المعين كمنصفه أو البعض المعين كمنصفه بشرط اعتاق ذلك البعض أو البعض المعين
 كمنصفه بشرط اعتاق بعض ذلك البعض كالربع ولا فرق في صورة شراء البعض بين كون
 المشتري ممن يبرى عليه العتق ليساره أولاً (قوله بريرة) بوجهة مفتوحة فراض من مهاتين
 أولاً مأكسورة وفيهما ثمانية فبقيت صفوان مولاة لعائشة رضي الله عنها وهي قبضية
 وقيل حبشية وكانت قبل عائشة مولاة اقوام من الانصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وعاشت
 الى زمن معاوية وكانت متزوجة بغيرت كما سياتي في النكاح (قوله بشرط العتق) أي عن نفسها
 والولاء أي للبائع بشرط الولاء اما خصوصية عائشة أو منسوخاً بانكار النبي صلى الله عليه
 وسلم كما اختاره الشارح أو ان الله تعالى عليهم فالاجوبة ثلاثة (قوله ما بال أقوام) أي ما حالهم
 وشأنهم وهو استنفهم على جهة الانكار عليهم (قوله يشترطون شروطاً) أي يعتسرون
 أو يعتقدون أو يقيدون بقوديات الخ فتأمل اهـ ذل (قوله الخ) وهو قضاء الله أحق
 وشروطه أو ذل انما الولاء لمن أعتق (قوله بشرط برائة) أي برائة البائع بان قال بعتك بشرط
 أن يبرى من العيوب التي بالمبيع ومثله ما لو قال ان به جميع العيوب أو لا يرد على بيعي أو عظم
 في قفزة أو يبعة رصيه أو أعلم ان به جميع العيوب وقوله فغير أعطف على محذوف تقديره فيصم

(أو) بشرط (اعتاق) المبيع
 تدبر المصنفين عن بريرة ان
 عائشة اشترت بشرط العتق
 والولاء ولم ينكر صلى الله
 عليه وسلم الا بشرط الولاء
 اهـ بقوله ما بال أقوام
 يشترطون شروطاً ليست
 في كتاب الله تعالى الخ
 ولان استنفاب المبيع
 العتق عهد في شراء الغريب
 فاحتمل شرطه (أو) بشرط
 (برائة من العيوب) في
 المبيع ولو غير صحيح فهو
 أولى من تقييد الأصل
 الصفة بالمعروف

(غير أن عيب باطن الحيوان لم يعلمه) دون غيره فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان ٥٩ كالعقار والسياب مطبقا ولا من عيب

ظاهر بالحيوان علمه أولا

ولا من عيب باطن بالحيوان

علمه وذلك لأن الحيوان

يقضى في الصحة والسقم

وتحسول طباعته فحقا

ينفك عن عيب خفي أو

ظاهر فيحتاج البائع فيه

إلى شرط البراءة ليقضي لزوم

البيع فيما لا يعلمه من

الخفي دون ما يعلمه مطلقا

حيوان أو غيره لتليسه

فيه وما لا يعلمه من الظاهر

فيه حال ندرة خفايته عليه أو

من الخفي في غير الحيوان

كالخمر والوراث والغالاب

عدم تغيره بخلاف الحيوان

وله مع الشرط المذکور

الرد بعيب حدث قبل

القبض لأن الأصل والظاهر

أنهم حالم يريدون (أو) بشرط

(فعل البيع من مكان

البائع) لانه نصير بيع يقضى

العقد

(قوله ويوافق الخ) أي من

حيث أن كالا يقيد استقرار

العقد في الجملة وليس

المراد ذلك الشرط فيه

السلامة من العيب كما

لا يفتي على أنه لو شرط

سلامة المبيع من العيوب

لم يبرأ من شيء كما في حواشي

المنهج (قوله على السقم)

الأولى على الصحة لأن

العطف بالوار وهو من

عطف الجمل (قوله تفسير الاطلاق)

العقد لانه شرط يوافق ظاهر الحال من السلامة فيبرأ من عيب الخ أما شرط براءة
المبيع من العيوب فلا فائدة فيه اذ لا بد من ذلك ولا يبرأ مطلقا والقروا في الاول معذور
للعلة التي ذكرها الشارح فاستباح الى اشتراط براءة نفسه ولا كذلك في الثاني (قوله باطن)
هو ما يستر الاطلاع عليه وان كان خارج الجوف والظاهر خلافه وقيل الباطن ما كان داخل
الجوف والظاهر ما كان خارج البدن ومن الظاهر نفي علم المالك كونه ولو حصة اسم ولا الاطلاع
عليه ولو مع الحياة اه أفاده مر (قوله لم يعلمه) أي البائع وترقيده رابعا ذكر في المنهج
وهو ان يكون موجودا حال العقد وذكر محترزنا بقوله لا يوافق مع الشرط المذکور الخ
(قوله دون غيره) أي العيب الذي اجتمعت فيه الشروط المذكورة ونزع عن ذلك قوله
فلا يبرأ الخ (قوله بغير الحيوان) قال في شرح المنهج ولا فيه لكن حدث بهد البيع وقيل
القبض مطلقا لا انصرف الشرط الى ما كان موجودا عند العقد اه وهو بناء على ما زاده
من القيد السابق (قوله مطلقا) أي ظاهر أو لا علمه أولا وقوله ولا عن عيب ظاهر محترز
وقوله علمه محترز لم يعلمه فاحذا محترز على الف والاشترط المحل (قوله وذلك) أي حصة
تخصيص البراءة بالحيوان دون غيره والعلة ما ورد ان عمر رضي الله تعالى عنه باع عبده لزيد
ابن ثابت بثمانمائة درهم بشرط البراءة فقال له المشتري وهو زيد دالم تسعه في فاختصه الى
عثمان فقضى على ابن عمر أن يباع له عبده وما بهد ما يعلمه فأي ان يباع وارفع العبد
فباعه بالف وخمس مائة وكان يقول تركت عين الله تعالى فهو رضي الله تعالى عنه اخبر اهل قضاء
عثمان المزمع ورين العتابة ولم يشكروه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة اه أفاده مر
(قوله يقضى) بالذال المجهمة أي يأكل الغذاء مطلقا بخلافه بالهاء له فانه اسم لما يؤكل قبل
الزوال (قوله والسقم) بفتح السين والاقاف أو يضمها أو يكون الذاف المرض وكذا السقام
وقيل هو أثر السقم وقوله وتحسول اما صدر مجرور مضاف لما بعده عطف على السقم لتفسير
أو قبل ماض مجزئ للجهول وما بهد نائب فاعله عطف على يقضى بهي ان الحيوان يأكل
في حال صحته وحال مرضه فلا يشهد في مرضه فلهذا كان من شأنه ترك الاكل حال
المرض لكان الحال ينادي من المعلوم ان الحيوان شامل الوقف (قوله ليقضي لزوم البيع) أي
لأن المشتري لا يتمكن من الفسخ بعد الاشتراط المذکور وقوله فيما لا يعلمه الخ وهي صورة المقتضى
المستحبة للشرط وأخذ محترزنا بقوله دون ما يعلمه الخ أي ليس به مذورا في الاشتراط
في تلك المحترزات فلذا قلنا بهد براءة فيها (قوله في حيوان أو غيره) تفسير للاطلاق وسواء
كان أيضا ظاهرا أم خفيا (قوله لتليسه) أي تدليسه فليس معذورا في الاشتراط وسواء
ما بهد (قوله وما لا يعلمه) أي ودون ما لا يعلمه وقوله فاعلم أي في الحيوان وغيره وقوله أو من
الخفي عطف على الظاهر (قوله وله) أي لا يشتري وهذا محترز القيد المحل وقوله مع
الشرط المذکور أي شرط البراءة من العيوب (قوله أنهم يريدون) أي بل أراد المتزوج
حال العقد فان اراد بان شرط البراءة عما يشهد من العيوب قبل القبض ولو مع الموجود
منهم لم يصح الشرط لانه اسقطا لشي قبل ثبوته فلا يبرأ من الحادث ولا من القديم وأما العقد
فهو صحيح وما تقدم محله في اشتراط البراءة العامة فان شرط البراءة من عيب مهم لم يصح أو عن

عطف الجمل (قوله تفسير الاطلاق) الاظهر انه تعميم آخر وتفسير الاطلاق يكون العيب ظاهرا أم خفيا

استنفذ الاولى أنسب ما بعد

(أو) بشرط (قطع الخيار أو

تبعيته بعد) بدو (الصلاح)

هو أولى من قوله بعد

التابع وذلك للاجماع في

الاولى ولأن الخيار من

الآفات غالباً في الثانية

بجلاف ما قبل الإصلاح

فاذا تعلق لم يسق شيء

مقابل الثمن (أو) بشرط

(وصف يقصد ككون

العبد كاتباً) لأنه التزام

بما فيه مصلحة العقد ولم

يقض إنشاء أمر مستقبل

فلم يدخل في النهي عن بيع

وبشرط (أو) بشرط (أن

لا يملك المبيع حتى يتوفى

تممه) الحال (أو) بشرط

(الرد بعيب وصحيح

الملازمة) لأنهم في

خبر العجيين (كان يبيع

بضم الميم وكسر ها) فربما

مطوياً أو في ظلة ثم يشترطه

على أن لا خيار له إذا رآه

اكتفاء بلمسه عن رؤيته أو

بأن يقول إذا لمسته فقد

يعتسكه اكتفاء بلمسه عن

الصيغة أو يبيعه ثمناً على

أنه متى أسسه لزم البيع

وانقطع الخيارا كقتناء

بلمسه عن الأثر ثم يفرق أو

بضائر (والمتأينة) بالمجعة

لأنهم فيها في خبر العجيين

(بأن ينفذ

عيب عنه فان كان مما لا يعين كزناً أو مرقعة أو باق برئ منه لأن ذكرها اعلام بها وان كان

مما يعين كبرص فان أراه لياً فكذلك لرضاءه والأفلاير أمهات فاوت الاغراض باخذ آلاف

قدره ومحلها نعماً أو رضاء المذكور لانه فائى عن الرؤية بخلاف من اتبعه المشتري عنه وقال له

استنفذه فان فيه زبناً فقال رضى بزيه فطاع فيه زبناً فان لمرده لعدم معرفته قدره ما

الدرهم من الزيف بمشاهدته فلم يؤثر فيه الرضا اه افاده (قوله أو بشرط قطع الخيار)

أى مطلقاً وقوله بعد بدو الإصلاح أى ولو لبعضه وهو قيد في التبعة فقط ومحل جواز اشتراطها

فيما لا يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بموجب ما يغلب فيه ذلك كثير وقد هو بطبع فلا يصح

ببعضه الا بشرط قطعه وان بدو اصلاحه لا بشرط تبعيته كما مر (قوله هو أولى من قوله بعد التاخير)

أى لانه مخصص بشرط التبعة بعد التاخير ونحوه لا بدو اصلاح مع انه لا يصح لعدم الأمن من

الآفات حقيقة كما يدل عليه ما بعد وانما قال أولى لامكان أن يربط بالتاخير بدو الإصلاح بجواز

(قوله فاذا تعلق الخ) في قوة التعديل لما قبله كأنه قال بخلاف ما قبل لا بدو الإصلاح فلا يصح

لأنه اذا تعلق أى بعد التجسس أم قبله في ضمان البائع وينسخ البيع (قوله أو بشرط وصف

يقصد) هذا هو النوع الثالث من أنواع خيار العيب كما مر وخرج به وصف لا يقصد كشرط

كونه زانياً أو سارقاً فبان خلافه وكان يأكل كذا فيصح البيع لا الشرط ولا خيار فيه ما

بقوته كما مر أيضاً (قوله ككون العبد كاتباً) أى أو الدابة حاملاً أو ذات ابن ولو قيد بجلب

أو كتابة شيء معين كل يوم بطل وان لم قدره عليه لان ذلك لا ينضبط ويكفى اطلاق الكتابة

ان لم يختلف الغرض منها في ذلك الحمل والواجب بيان قوته أو يرجع في اثبات الحمل لاهل الخبرة

ويكفى في ذلك رجلان أو رجل واحد أمين أو أربع نسوة في الأمة أما العيبة فلا يثبت ماها

بعض النساء لانهما يطلع عليه الرجال غالباً وقد تقدم بعض ذلك عن مر (قوله يتأخر به

مصلحة العقد) وهو العلم بمفاد المبيع التي يختلف بها الغرض (قوله ولم يقض إنشاء أمر

مستقبل) احقر بذلك عن البيع بشرط بيع وفرض كما مر وفي بعض النسخ أمر مستعمل من

غير موحدة ويمكن توجيهه بأن نحو كون العبد كاتباً بامانة تابعة بخلاف عقد بيع أو فرض فانه

مستعمل لا تابع وأورد عليه بيع الزرع بشرط أن يصدقه فان الحصاد وصف تابع ومع ذلك فهو

باطل (قوله وكبيع الملازمة) عطف على بيع مالم يقض وأعاد الكفاف لثلايته وهم دخوله

في المستثنيات فظهر ما مر (قوله بضم الميم وكسر ها) أى من باب نصر وضرب فالمضام مفتوح

على كل حال وتقل كسر الميم فيه وفقهها في المضارع من باب علم فقوله بعد اذا المسته بفتح الميم

على الافصح قال تعالى فاسوموا بآيديهم اه افاده الشورى على المنهج فقول المنهى ان فتح ميم

المضارع لمن ليس في محله (قوله ثم يشترطه) أى بإيجاب وقبول صحيح (قوله عن الصيغة) أى

الإيجاب والقبول واما قوله اذا المسته الخ فليس بصيغة بل هو اخبار عن صيغة تحدث وعلى

فرض انه لا إنشاء فهو باطل بالعلمين وقوله أو يبيعه شأى مرتباً لثلايته كمرع الاول (قوله

وانقطع الخيار) أى خيار المجلس أو الشرط أو العيب أو اثنين من الثلاثة أو قوله عن

الالزام يفرق أى في خيار المجلس وقوله أو يتخير أى في الشرط والعيب والتخير بالنسبة للثاني

بمعنى الرضا بالعيب (قوله بان ينفذ) بكسر الباء من باب ضرب والتبطل حرك الالف امامك

كل منه - جانيه على ان أحدهما (مقابل (بالاشتر ولا خيار) لهما (اذا عرفنا الطول والعرض أو بان بقية اليه - بمن معلوم) اكننا بذلك عن الصيغة والبطان فيها وفي الملامسة من حيث المعنى لعدم الرؤية وعدم الصيغة أو للشرط اناسد (والحقيقة وهي يسع البر في سنبله) بساق للنهي عنه في خبر الصيغين وادهم العلم بالمعاشلة ولان البر مستور بماليس من صلاحه (ويبيع مال يعل) لخبر لا طاق الا فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك ورواه الترمذي ٦١ وحسنه (الافى سلم) واجازة ورأى

(قوله بخلاف السلم فيه) أي في الارز في قشره فانه لا يصح عن (قوله على نفي الماضي المنقطع) هذا بيان لاصل النفي لم يضافه بلما فانه للماض المتصل بالحال وهو المراد هنا اذ مدار البطان على اتقاء المالك في الحال وقوله في يد الخ ان كان المراد ايقيد بطريق المذهب يوم فليس يظهر اذ مفهوم ما يملك ماملك لا ما يملك على انه يلزم عليه ضابح الاستقناء الصبر وانه حينئذ بالمفهوم أشبه الان يقال ملحق الاستقناء من حيث كون الممتنع في حاله ان كان أشار اليه المحض وعبارة مد أو وضع ونصها - دل على ان يملك لاجل الاستقناء بعده وموافقة للعديد قل لان قوله ما يملك معناه ما يملك فيما مضى الى الان وان ملك في الاستقبال كما في الثلاثة المستقبليات ولو قال ما لا يملك لكان معناه ما لا يملك في المستقبل وليس مراد مع عدم صحة

أو خلفك أو اعلم كما في القاموس (قوله كل منهما) ليس بقيد بل مثله ما لو قال أحدهما الاخر بملك هذا كذا على ان اذ انبذته اليك لم يبيع وانقطع الخبر ارفق بل فهو وان وجد فيه الايجاب والقبول لكن مع الشرط القاسد (قوله اذا عرفنا الطول والعرض) أي مقدارهما بالذرع والانهما عارقان لهما بالتضمين من الرؤية (قوله أو بان بقية اليه - بمن معلوم) أي فية قول أحدهما انبذ اليك فوي بشرة فباخذة الاخر سا كانه على فرض ان يكون قوله انبذ اليك فوي بعشرة كناية بوجده قبول فلم توجد الصيغة فقوله اكتفا بذلك عن الصيغة راجع للثانية فقط (قوله لعدم الرؤية الخ) التعديل الاول لاول صورة من الملامسة والثاني للثانية منها ومن الثانية والثالث للثانية منها والاولى من الثانية (قوله والحقيقة) اخذ من الحقل بفتح الحاء - تستعمل مصدر ايعني الجمع وتستهل أيضا بحال فله وهي الساحة التي شأنها ان تزرع هو البيع المذكور بذلك ان علقه بزرع في حقله اه افاده في شرح المنهج (قوله وهي يسع البر في سنبله) أي وحده أو مع غيره وانه جز في أرضه وذول في قشره الاعلى بخلاف الجوى في قشرها وهو عنب في شجرة وشعير في سنبله وأرز في قشره بخلاف السلم فيه فانه لا يصح على المعقد وتقدم ذلك (قوله بساق) أي من التبن والتقييد به لاجل التسمية بالحقيقة والاقول ذلك يسهل به وبدرهم أو دنائير فهو باطل لعدم الرؤية لكن لا يسمى بحاقلة على الصحيح (قوله لعدم العلم بالمعاشلة) أي والمعاشلة شرط في ذلك لان جار بيان وانه البواع شعير أي سنبله بمرصاف وتقاية أي المجلس صح ادم اشتراط المعاشلة مع ظهور الشعير وان كان في سنبله وكذا البواع ربوي باقبل ظهره وجبه يجب اذ لا بد انهم لو كان ربويا حينئذ كانا كالحبسة امتنع به بجمبه اه افاده مر (قوله بماليس من صلاحه) أي وهو التبن واحترز بذلك عن يسع الرمان في قشره والجوز والوز في قشره السقلى فيصح لان السائر لمن صلاحه (قوله ويبيع ما يملك) انما ذكر فيه فقط يسع دون ما قبله لاجل الاستقناء منه وعبر بلم المعاشلة على نفي الماضي المنقطع لانه ان ما ملك في الحال أو الاستقبال يصح بيعه فوافق الحديث الدال على ان المدار على الملك في الحال أو الاستقبال كما هو قضية المضارع وان اتنى ملك في الماضي ويستقيم الاستقناء لان تلك المستقبليات لا تملك في الماضي وانما تملك في المستقبل ولو عير بلا لانه على نفي المستقبل لا فادان ما ملك في الماضي يصح بيعه وان لم يملك في الحال وهو فاسد ومخالف للحديث المذكور ولا يستقيم معه الاستقناء لان تلك المستقبليات محال في المستقبل فلا تدخل فيما لا يملك فيه حتى تستثنى بخلافه على الاول فانها داخله فيما لا يملك في الماضي (قوله الا في سلم) أي مؤجل فان المسلم فيه لا يشترط ملكه في الحال حقيقة فاذ قال أسلت اليك

الاستقناء مع انبذ لانهم ما يملك في المستقبل وانظر وجه المرافقة للعديد فانه ليس فيه نفي استقناء بل هو مثبت وتامل انت هذا هو الاول ان يقال ان النفي منصب على الملك الحالي اذ مدار البطان عليه بدليل مفهوم قوله - على الله عليه وسلم الا فيما تملك أي حالا كما في سابقه ونخرجت المستقبليات بدليل آخر خاص

في ثوب صفته كذا أو في قدر من البرص فته كذا أصح وإن لم يكن عند المسلم اليه شيء من الثياب
أو البرص حال العقد أو ما المال في ثوبه في صفته ذلك المسلم فيه حالة العقد كما مر وقوله وإجارة أى
إجارة ذمة كأن أبرم دابة في ذمته لم يركب عليها إلى مكة مثلاً أو لم يركبها في ملكه
وقت العقد شيء من نوع الدابة ولا جنسها فإنه يصح ويصحها بعد ذلك وقوله وربما كان يبيعه
صاع بر في ذمته مثلاً بصاع آخر في ذمته ولم يكن واحداً من مال كاله حل العقد فإنه يصح
ثم قبل تفرقه ما من المجلس يحصلان ذلك بقرض أو أتم باب أو نحوه ما وية تبايضان قبل التفرق
وأعترض بأنه لا معنى لخصيص الربا بل كل مبيع في الذمة كذلك واجب بان وجهه بخصيصه
أنه محل ثوبهم عدم الصفة لما فيه من التضييق فإذا أصح فيه عات صحة غيره بالأولى ولا يخرج
الاستقناء بذلك من كونه معيار العموم كما توهمه الحنفى لأن معنى كونه معياراً للعموم أنه شامل
للمستثنى وغيره ولا شأن أنه كذلك وإن ندد على المستثنى شيء آخر واجب أيضاً إن المراد بالربا
المبيع في الذمة وإن لم يكن فيه ربا (قوله وقعين) بلفظ المثنى عائد للإجارة والربا ولا يحتاج
إليه في السلم لأنه لا يكون إلا كذلك ودعوى أنه بصيغة الجمع وأنه راجع إلى الثلاثة لا تستقيم
مع صيغة جمع العقلاء ولأنه بصير في الأول تحصيل حاصل كما علم اهـ قل (قوله غير ملوكه)
أى المذكور وإن كان الأفصح ملوكاً لأنه جمع فلهذا لا يعقل والافصح فيه المطابقة كما هو
مقرر في النحوة فلا وجه لتوقف الشورى فيه وجوابه بقوله إلا أن يقال اكتساب الأفراد من
المضاف غير ظاهر لأن المقرر أن المضاف يكتسب من المضاف إليه لا العكس (قوله وكبيع علم)
أى ولومن ملك بعبوان ولو معكاً أو جرداً فإنه مر (قوله ولو غير ما كول) تعميم في الحيوان
أما العلم فهو ما كول وهو يضاربوي دون الحيوان وقوله يقرر أو يشاف أشار بذلك إلى أن الفرق
بين أن يكون المالك كول من الجنس أو لا (قوله للثمن عنه) أشار بذلك إلى أن حرمة ذلك لآلانه
ربوي بل للثمن عنه (قوله وكالعلم) أشار بذلك إلى أن العلم ليس ببيع ولذلك فارق في المنهج
كبيع لمحو علم بعبوان ثم قال وقت تحوّل داخل الآلية الخ وهي بفتح الهمزة كما ذكره في شرح
المنهج في باب الأيمان حيث قال والآلية والسنام بفتح أولهما اهـ (قوله والطحال) بكسر
الطاء وقوله والكلية بضم الكاف ويقال السكاوة بضم الكاف مع الواو ولا يجوز كسرهما والجمع
كأيات وكلّى ذكره النووي في تحريره (قوله والرئة) بكسر الراء والهمزة عضولها ثلاث شعب
محيط بالقلب (قوله والجلد) أى جلد حيوان صغير يغلب أكله معه كالفراخ بل هو الأمايز كل
منها وكالاجنة والخروف الصغيرة ما إذا خشن وظلظ فلا يطبق بالعلم بل بالثياب فيصعب بيعه
بالحيوان ولو قبل دفعه ويجلدين مثلاً وجهه ما ذكره سبعه أمثلة ومثاله لا كارع فيجتمعيها
بالحيوان (قوله ويجوز بيع ابن الخ) لا يقال لا دخل لهذه في هذا الباب لأنه موضوع لبیان
اليسوع الباطلة وهذه من الصيغة لأن قول ذكر ذلك لا يتوصل به إلى الحق الذي هو باطل فهو
مراد لغيره أو أنه لما ذكر من اليسوع الباطلة يبيع العلم بالحيوان وهو جزء منه أيضاً وكان اللين
كالجزء الحقيقي فدفعه بالنص عليه للإشارة إلى الفرق بين ما يفصل من الشيء وهو جزء حقيقي
وما يفصل منه وهو فضله انتهى أفاده الشورى (قوله ولو ما كولاً) تعميم في الحيوان أما اللين
فلا بد أن يكون ما كولاً ولا كان نجساً لا يصح بيعه (قوله إن لم يكن في ذمته) بفتح الضاد اللين

واقعين على ما في الذمة
فيصحب كل منهما وإن كانت
الذمة والمسلم فيه والمبيع
غير ملوكه حالة العقد
(وكبيع علم بعبوان ولو
غير ما كول) كبيع علم
بقرينة أو بشاف أو بجماد
للثمن عنه في خبر الترمذى
وكالعلم الأليسة والقلب
والسكبد والطحال والكلية
والرئة والجلد إذا لم يبيع
(ويجوز بيع ابن بعبوان)
ولو ما كولاً (إن لم يكن في
ذمته ابن من نسه)

(قوله كما مر) الذى مر ان
الشرط انما هو القدرة على
التسليم حال العقد وان لم
يملكه حينئذ فالتمتع بعدم
التقيد بالتمتع بل اشحنا
(قوله بالأولى) أى فكانه
مصرح به فسد وق ما قبل
الابعد الاستفتاء ما عدا
هذه الثلاثة والمحقق بها
بالطريق الأولى

أى من جنس ذلك اللبن وذلك بان لم يكن في ضربه لبن أو كان لكن من غيره جنس ذلك اللبن كبيع لبن بشر يشاة اللبن في ضرها
أوفيه لبن فان كان من جنسه كبيع لبن بقرية بقرية في ضرها اللبن لم يجز الربا ٦٣ لكونه من قاعدة مدبجوة كاللبن البيض

وتعبه يرى بما ذكر أعظم
عجوبة (وكبيع شاة لبون
بمثلهما) لما هو وكالشاة
اللبون كل حيوان ما كول
لبون أوفيه بيض وفارق
ذلك الدهن في السمسم
ونحوه بأنه هيا للخروج مع
بقائه أصله بمجمله بخلاف
الدهن فيما ذكر (ويبيع
الحصاة) لأنها عنه في خبر
مسلم (كان يبيعه من هذه
الانواب ما وقع عليه) هذه
(الحصاة) أو يقول اذا
وميت هذه الحصاة فهذا
الثوب مبيع منك بكذا
أو يقول بعكسك

(قوله والانساب الخ) أى
خلافاً لقول الشيخ مد
الصواب عبارة المؤلف فانه
لم يظهر وجه الانسية (قوله
وهبارة مد) فيه ان عبارة
مد ليس فيما تعرض لها نحن
فيه كالايجنى تأمل (قوله
تزو واحدة) قد يقال هي
داخلة في عموم قول الشارح
أو كان لكن من غيره الخ
(قوله فيها) أى في الطائر
المقابل بالبيض (بعد
السلخ) انظر ما وجه التقييد
بذلك (قوله امتنع عقد
البيع عليه) أى لانه
كأنه من الجوهولة (قوله أى
المذكور من اللبن والبيض)
عبارة قل وفارق ذلك أى

أى يفسد بالحلب أكثره بخلاف ما اذا كان قد لاقى بفسد بالحلب قاله مد (قوله من جنس ذلك
اللبن) أى اللازم لاتحاد جنس الحيوان ولو أعاد الضرب إليه كان أنسب بان يجمل قوله من
جنسه حالاً من اللبن على تقديره ضاف أى حال كون حروانه من جنسه أى من جنس الحيوان
الذى في ضربه ابن ووجه الانسية ان المتصدق في الجنس أصله هو الحيوان ويلزمه اتحاد جنس
اللبن وهذا هو وجه الانسية في كلام قل ولا ينافي ذلك جعله اتحاد جنس الحيوان لازماً حيث
قال اللازم لاتحاد جنس الحيوان لانه ما سئل زمان يصح اعتبار كل لازماً لاخر والانساب
ما قلنا وعبارة مد من المسئلة من ذلك وانها أو باع ذات ابن ما كولة بذات ابن كذلك من جنسها
لم يصح اذ اللبن في الضرع ياخذت طامن الثمن بدليل انه يجب الفرق بمقابلته في المصراة اه
(قوله وذلك) أى الجواز أو التخي وهو صادق بثلاث صور تلو واحدة وهى بيع لبن بغير مجامد
وقوله فان كان من جنسه محتمل للنفي (قوله لكونه من قاعدة الخ) أى لوجود جنس الربوى
في الباتين مع التعدد فى أحد هاتين وربا (قوله واللبن البيض) أى فقيه ثلاث صور
فان باع بيض دجاجة بدجاجة لا يبيح فيها صح وكذا ان كان فقيهاً من غير جنس ذلك البيض
فان كان من جنسه بطل والمراد بالبيض المتعذب الذى تم بالشروع بان انعددت قشرته العالياً
والا فلا يجوز بيعه بالدجاج أصلاً لانه ملحق بالعم (قوله وكبيع شاة) عطفاً على بيع ماله ببيع
(قوله لبون) أى ذات ابن يفسد بحاله مثله والافه وكالمدوم اذ اللبن في الضرع لا يمكن
استقصاؤه اه شورى وتقدم مثله عن مد وقوله بمثلها أى وهما حدة ان أو مذبوحتان
بمد السلخ (قوله لاسم) أى من كونه من قاعدة مدبجوة ودرهم اذ هو كبيع درهم وقوب
بدرهم وقوب (قوله كل حيوان ما كول) يستثنى منه الفرس اللبون فانه يجوز بيعها بمثلها
لان لبنها غير مقصود بالمقابلة وان قصده في نفسه بدليل انه رد بدله في المصراة صاعاً وتخرج
بالأ كول الأمة ذات اللبن فانه يجوز بيعها بمثلها والفرق ان لبن نحو الشاة في الضرع يفسد
مقابلته بيض الثمن بدليل رد الصاع في مقابلته ولا كذلك ابن الأمة فانه لا رد في مقابلته شئ
وفرقة أيضاً بان لبن نحو الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد البيع عليه بخلاف
لبن الأمة فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الابارة عليه أفاده مد بزيادة والذي قاله عس
ان الفرس كغيره من بقية الحيوانات المأكولة (قوله أوفيه بيض) عطفاً على ما كول أى
أو غير ما كول لكن فيه بيض كخرقة فيها بيض بمثلها فان يضمها ما كول وان لم تؤكل هي
اذ يروض الحيوانات كلها كولة الا ما كان من السميات فيكون ذلك من قاعدة مدبجوة
ودرهم (قوله وفارق ذلك) أى المذكور من اللبن والبيض في الحيوان وقوله بأنه أى ما ذكر
من اللبن والبيض وقوله مع بقاء أصله من تمام الفرق قل هو محط الفرق وقوله فيما ذكر
في الجسم فان تم بقاء الغرور ليس مع بقاء أصله بل مع ذهابه فيصير بيع اربى درهم مثلاً بمثل
(قوله اذ ارميت) بضم التاء للتسكيم وفتحها للمعاطب وسكونها مع البقاء للمفعول للتأنيث
وعلى هذا فهو شامل لرميها من الاجنبى أى اتفقا قبل الرمي على ان يجعله انقص الرمي يعمان
يرمى البائع الحصاة فارتقت عليه يكون بيعه ما يفسد المشتري من غير صيغة اكتفاء بالاتفاق
السابق فالواقع منهم ما مجرد اخبار عن حصول البيع في المستقبل عند الرمي بخلاف الصورة

بيع الشاة بمثلها ولا يصح رجوعه لما قبلها أى يبيع لبن ببيدوان لبون من جنسه لانه كبيع الشاة بالسمسم وهو باطل اه مد ابني

ولذلك الخيارات والمياه والبطالان في ٦٤ ذلك من حيث المعنى الجهل بالمبيع أو بزمن الخيار أو عدم الصيغة (وبيع

بعد هاتان قصد البائع بقوله فهذا الثوب بمبيع من ذلك الانشأوا عرض عن قوله إذا ربيت هذه الحصة وقبل المشتري صح لانه حينئذ ليس من بيع الحصة الذي الكلام فيه (قوله وقت الخيار) قال في شرح المنهج من لا أي قبل ذلك ما لو قال ولي أو ولد الخيار (قوله للجهل بالمبيع) أي في الأولى أو بزمن الخيار في الثالثة أو عدم الصيغة أي الشرعية في الجميع وأما للصيغة المذكورة فساد (قوله ويبيع الماء الجاري أو النابع) أي وحده أو مع قراره فصيح على العقد قاله زى وقرر شيخنا عطية وظاهره أنه لا فرق بين الجاري والنابع وفصل الخطيب بينهما حيث قال ولو باع ماء القنطرة مع قراره والماء جار لم يصح البيع في الجميع للجهالة وإن أومرهم كلام الروضة البطالان في الماء فقط فلا يتفرق الصفة فان اشترى البئر وماءها الظاهر أومرهم أشاءوا وعرف قدر عقدها فمما صح وما تبع مشركينهم ما كالمظاهر اه وقد يقال ان الجهالة بسبب زيادة الماء على الموجود منه متعققة في كل فلافريق بينهما لا بد ان يكون القرار الذي يبيع منه الماء ويجري في القناة مملوكا كما يعلم مما سيأتي (قوله لانه غير مملوك) أي اذا كان القرار في قبضه حتى يرتحل فانه لا يملك ماءها (قوله وللهل بقدره) أي لانه يزيد شيئا فشيئا ويختلط بالمبيع بغيره فبذلك التسليم فان باعه بشرط أخذه الآن صح ولو باعه صاعا منه لم يصح أيضا لانه لا يمكن ربط العقد بحد أرض بوط اعدم وقوفه بخلاف الراكد كما سيأتي لعدم زيادته (قوله جازي) أي كالأرض باعها كأمرو بشرط في حصته بيمينه التقدير بكيل أو وزن أو مسح بالأذرع لا يرى المناسبة والزرع والفرق بينهما وبين جواز شرب الأذى من ماء السقاء بعوض مع اختلاف التامر في قدر الشرب ان الاختلاف في ذلك أهون من الاختلاف في شرب المناسبة والأذرع وقد قدم ذلك وإذا كان الماء بالعرض كان مأخوذا بطريق الإباحة فلا يكون مضمونا أو الكوز مأخوذا بطريق العارية فيكون مضمونا فان كان الماء بعرض لم يكن الكوز مضمونا لأنه مأخوذ بطريق الامانة لا يتوصل به إلى استيفاء حقه فاذا تلف من غير تقصير وفيه الماء لم يضمنه وأما الماء فيضمن منه مقدار كذا يشهدون ما زاد عليه لانه مأخوذ بائنا شراء الفساد (قوله ويبيع الثمرة) أي وحدها فان بيعت مع أصلها أجاز لا بشرط قطع ولا بشرط تبقية ساقية من الجرح على المشتري (قوله هو أولى من قوله قبل التأخير) أي لان التأخير خاص بالتخل ولاقتضائه ان يبعه بعد التأخير يصح بغير شرط القطع ولو قبل بدو الإصلاح وبيع كذلك فهي اولوية عموم وإعيانهم (قوله أو بغيره بعده) أي وكذا بابه أو مطلقا فالصورت الصحيح منها أربع وهي الثلاث التي بعده بدو الإصلاح وما إذا شرط القطع قبله وبالبطل ثلثان ما إذا شرط التبقية أو أطلق قبله وهذا كله فيما لا يقاب الاختلاط حادثة بموجودة والافلا بمن شرط القطع مطلقا وإذا اعتبرت ذلك مع ما مر من انه تارة يبيعه وحده ومع أصله لانه الأصل أو غيره بلغت الصورة أو ثلاثين لان الثمر اما أن يبدو صلاحه أو لا وعلى كل امان يقاب اختلاط حادثة بموجودة أو لا وعلى كل امان يبيعه مطلقا أو بشرط قطع أو تبقية وعلى كل امان مع أصله أو منفردا لانه الأصل أو غيره فالبطل ما ذكره كذا الزرع مع زيادة شرط القاع فصورته ثلثان وأربعون ولو اشترى الزرع بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد قال زيادة حتى السنين للمبايع لان

الماء الجاري) أو النابع (ولو مدة معلومة) لانه غير مملوك والجهل بقدره ولو كان مملوكا امتنع ايضا لانه الثانية فان كان راكدا جاز يبعه (ويبيع الثمرة قبل بدو (الصلاح) هو أولى من قوله قبل التأخير (بغير شرط القطع) أي بشرط التبقية أو مطلقا للهني عنها قبل الإصلاح كما مر أما بغيره بشرط القطع قبل الإصلاح أو بغيره بعده

خاتمة (قوله وما تبع مشتركة الخ) راجع لانه ورد الثانية كما هو ظاهر وقوله وقد يقال الخ ليس كذلك بل النابع يقف على حد كما هو مشاهد في الآثار فقد تمسكت البئر سنين لا تزيد على ما اقتضاه دفع العين الذابحة قوة وضعا كما شرع أنزع وإذا أخذ منها شيء عادت لما كانت عليه أولا فاذا مسحت حينئذ صح البيع للعالم بالمبيع وعدم اختلاطه بغيره لاعتد بخلاف الجاري لا ياتي فيه المسح الضرورة اختلاط بالمبيع بغيره لعدم وقوفه على حد تدبر (قوله الفساد) أي حيث لم توجد صيغة كما هو الواقع الآن ثم مقتضى أخذه بالشراء الفساد ضمان الشكل اه

فضاى (قوله لانه الأصل أو غيره) راجع للثانية فقط كما هو ظاهر فالصور ثلاثة فقط مضمونة في اثني عشرة زيادة

(ولو باع فخللا وعليه بره مؤبره فهي البائع أو غيره مؤبره فله المشتري) ثم ان شرطات الفقرة لاحدهما عمل به والاصل في ذلك خبر
 العاصمين من باع فخللا قد أثبت فخرتم البائع الآن بشرط المتناع فهو موهبها اذ لم تؤبر تكون الفقرة للمشتري وهو كذلك
 الا ان بشرطها البائع وكونها في الاول للبائع صادق بان شرطه أو يسكت (٦٥) عن ذلك وكونه في الثاني
 للمشتري كذلك

٣ (قوله ووجه البحث
 الخ) الظاهر في تقريره كما
 يؤخذ من الجواب أن يقال
 حيث كان المنطوق شاهدا
 للسكوت وشرطها البائع
 لم يصح الاستثناء اذ يصير
 المعنى هي البائع عند
 شرطها له أو السكوت
 الا ان شرط للمشتري
 ولا يتأتى اجتماع شرطها
 له مع شرطها للبائع أو
 السكوت ونظيره يقال في
 المفهوم اذا علمت هذا تعلم
 ان جواب المحنى لا يدفعه
 فالاولى في الجواب أن
 يقال انه استثناء من أعم
 الاحوال أي هي البائع في
 كل حال الا في حال شرطها
 للمشتري ونظيره في
 المفهوم ثم لا يخفى ان محل
 منافاة السكوت للاستثناء
 حيث أريد به السكوت عن
 شرطها لكل من البائع
 والمشتري في كل من
 المنطوق والمفهوم أما
 اذا أريد به السكوت عن
 شرطها للبائع في المنطوق
 وعن شرطها للمشتري في
 المفهوم فلا منافاة وجهه
 يصح جواب الحشى هذا

في زيادة في اذ قد رلا صفة اذا المقصود اسراؤه أو بشرط القلع فلم يقلع حتى زاد فهي المشتري لانه
 اشترى الكل فما ظهر يكون له وهذا التفصيل هو المقعد (قوله ولو باع فخللا الخ) لما قدم حكم
 بيع الفقرة وحدها ذكر حكم بيع الخل وحده أو مع الشرط بالتصريح أو تبعه في قوله ولو باع فخللا
 الخ وخصه لانه مورد النص الا في الاخراج غيره فهو ليس بقيد وكذا التأبير فالشجر جمعه
 كالخل والظهور بغير تأبير كتناثر النور كالتأبير وعارة المنهج وشرحه ونمرة شجر مبيع ان
 شرط لاحدهما أي المتعاقدين فهي له عملا لانه بشرط ظهرت الفقرة أي برزت أولا والابان
 سكت عن شرطها لو احدهما فان ظهر منه تأبير في تأبير في غير نخل أو بدونه فغرة لنور لها
 كزوت أو لها نور وثة اثر كشمس بكسره ميم وحكي فتحهما فهي للبائع والنور يفتح النور الزهر
 على أي لون كانت والابان لم يكن ظهوره بالوجه المذكور فهي لمشتريه بزيادة (قوله مؤبرة) أي
 كذا أو بعضها فان اختلفا في التأبير وعدمه فالقول قول البائع اهـ ووبرى بزيادة قوله فهي
 للبائع أي بشرط أو بغيره وكذا ما بعده وانما تكون البائع ان اتحد محل وبسته وان وجنس
 وعقد فان تعدد المحل في العام غالباً كتين وورد وجيز وقناو بطيخ أو تعدد ثمن من البقية بان
 اشترى في عقد بستانين من نخل تقاربا أو تباعداً لان من شأنه اختلاف وقت التأبير أو فخللا
 وعين في بستان واحد أو في عقدين فخللا مثلا وكان المؤبر من ذلك في أحدهما وغيره في الآخر
 فلكل من المؤبر وغيره حكمه فالاول للبائع والثاني للمشتري لانقطاع التبعية واختلاف
 زمن التأبير باختلاف ذلك واتفاقه على غير الافراد بخلاف اختلاف النوع أمالو كان تعدد
 المحل في العام نادرا كالجواب فخللا وبقي غيرها لم يخرج طبع آخر فهو للبائع لانه من غرة العام
 والمطابق لنادر بالاعم الغالب (قوله نعم ان شرطت) أي كاه أو بعضها المعين كالنصف سواء
 قبل التأبير أو بعده لكن لا بد ان تكون وجوده حال العقد اذ لا يلزم من عدم التأبير عدم
 الوجود فان لم تكن موجودة وشرط للبائع فسد العقد اذ شرط ما ليس بوجوده لاغ بخلاف
 ما لو شرط للمشتري لانه تصريح بقضية العقد (قوله والاصل في ذلك) أي المذكور من
 الانعام الثلاثة لان الحديث يدل على ما منطوقه وهو ما كجاساني (قوله قد أثبت) بضم
 الهمزة وتشديد الواو وحدة المكسورة والضمير للنخل لانه اسم جنس يعمي يجوز ثذ كبير وثانيه
 كالكم في قول ابن مالك واحدة كلمة (قوله الا ان بشرط المتناع) حذف الضمير لانه فضلة
 والمتناع المشتري وهذا بانج أحد في الاشتراط وسيأتي الثاني في المفهوم (قوله وكونها في
 الاول) أي الشق الاول وهو منطوق الحديث والثاني مفهومه (قوله صادق الخ) كتب سم
 فيه بحث دقيق يدركه كل ذي فهم انيق أي محجب بقال هذا أتبقى أي محجب اهـ ووجه البحث
 ٣ انه يصير التقدير فخرتم البائع الا ان شرط للمشتري ويقال مثل ذلك في الثاني فليز
 استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يصح وأجيب بان البحث لا يرد
 الا لورجع الاستثناء للشقين وذلك غير لازم بل يجوز ان يرجع لاحدهما وهو شق السكوت

٩ وي لي وعن شيخنا القويضي انه ماخرجة من مجموع الثلاثة لان قوله عليه الصلاة
 والسلام فخرتم البائع صادق بثلاثه ووافر جهماء وذا اشتراط المشتري لها وانه غير ذلك مما لا يوافق هذا وفي حاشية
 المنهج وجه آخر للبحث فراجعوا واظن ان قوله فهو موهب الخ ليس ذلك هو المفهوم

ناه (قوله لحدوف) لم يكن
علة لقوله ومراد الفقهاء الخ

والحق ناير بعضها بناير
كلها بتبعية غير المؤبر
للمؤبر ما في تتبع ذلك
من العسر والتأير تشقيق
طلع الاناث وذرة طلع
الذكور فيه ومراد الفقهاء
تشقيق الطالع مطاقا
اعتبار اظهروا المقصود
(و يسع رطب) بضم الراء
(بمثله أو بقر) و يسع عنب
بعنب أو بزيب لليهـل
الا أن بالمـائلة وقت
الجفاف والاصل في ذلك
أنه صلى الله عليه وسلم
سئل عن يسع الرطب بالقر
فتعال أيقص الرطب اذا
جف فقالوا نعم فقال فتلا
اذنروا الترمذى وصححه
وتقدم انه يصح يسع العرايا
وسـأني أيضا (و يسع
(برمبول) وان جف
(بمثله أو بجاف) وعليه
اقتصر الاصل (و يسع
(لحم طري بمثله أو بقديد)
وتجوز الاصل يسع الرطب
بمثله مما لا مردود
(و يسع (باس بمثله
متقاضين ان اتحد الجنس)
كلهم بقر بمثله متقاضين
للربا (واللحمان) بضم
اللام (والاiban

دون شق الاشتراط (قوله وألحقنا بغير الخ) كان الاولى أن يدعى ذلك في المتن بأن يقول موبرة
كلا أو بهما حتى يحتاج للاستدلال عليه بالأخلاق أى القياس على ما في الحديث (قوله
بتبعية غير المؤبر) أى فتكون كلها للبائع وقوله ما في تتبع الخ علة للتبعية وقوله من العسر
أى عسر افراد ما لم يؤبر فيه يكون للمشتري وما أبر فيكون للبائع (قوله والتأير) أى لغة وقوله
مطلقا أى سواء كان بفعل فاعل أم لا كان طلع اناث أم لا كان مع ذلك ذرأ م لا فشمال ما لو تأير
بنفسه وطلع الذكور وما اذا حصل بغير ذر كان حصل من الهواء ذالعادة الاكتفاء بناير
البعض والباقي يتشقق بنفسه وينثر ريج الذكور اليه فالعق المشتري أعم من اللغوى على
خلاف القاعدة (قوله اعتبارا بظهور المقصود) علة لحدوف ٤ ذكر في شرح المنهج بقوله
وقد لا يؤبر شئ وينشقق السك وحكمه كالمؤبر اعتبارا الخ وأشار بذلك الى أن التأير بنفسه
ليس بالزم في بعض الصور (قوله ويسع رطب الخ) ذكر ثمانية صور باطله يجمعها قول المنهج
فلا يباع رطب برطب ولا بجاف ومنه كما مر القول الحار فلا يباع بفول ناشت أما يجمع فيصح
ولو متفاضلة (قوله وقت الجفاف) ظرف للمائلة (قوله أيقص الرطب) به حزة الاستفهام
وانما استفهم عن ذلك مع أنه معلوم يقينا إشارة الى أن التقص هو السبب للمانع من الصحة
والافهوا ووضع من أن يسأل عنه فهو استفهام تقريرى وهو محل الخطاب على الاقرار بما
يعرفه (قوله فلاذن) لافادة داخلية على مضارع محذوف واذا شرطية والتنوين عوض
عن الجملة المحذوفة المضاف اليه اذا والنفـد ير فلا يباع اذا كان يقص ويحتمل أن يكون آذن
بقبح الهـمة بلغة المضارع والاصل آذن اجتمعت هـمزان مفتوحة وساكنة فتعاقبت
الساكنة من جنس حركة ما قبلها وهى الفتحة ويحتمل أن يكون آذن بكسر الهـمة بلغة المصدر
أى فلا آذن يحصل معنى في جواز بيعه وكل ذلك ما لم تعلم الرواية والاعتين (قوله وتقدم الخ)
فهو مستغنى عما هنا (قوله بمثله) أى بمبول وان جف لتفاوت الجفاف وقوله أو بجاف أى
غير بمبول قاله ذل (قوله ويسع لحم طري بمثله) أى من جنسه وقوله أو بقديد يخرج يسع
القديم بمثله فأتى حيث خلا عن عظم وملح يظهر ذلك الملح في الوزن أما العظم فلا يفتق منه
شئ لا مكان خلوا القديم عنه بخلاف الملح فانه لما كان من مصالحه ولا يمكن خلوه عنه اغتفر
التقابل منه قاله عـش على مر (قوله وتجوز الاصل يسع الرطب) بفتح الراء كما ضبطه
الهاوى أى من اللحم (قوله مردود) أى لان المائلة انما تعتبر بالجفاف في الرطب والمجود
كالحـم (قوله ويسع باس بمثله الخ) أى فهو باطل وهذه الصورة زائدة على الثمان صور
المذكورة (قوله ان اتحد الجنس) راجع الى يسع ما تقدم من قوله ويسع لحم طري الخ (قوله
واللحمان) مبتدأ وعطف عليه خمسة أشياء والخبر عنها قوله اجناس وهو جمع لحم كرجان جمع
ركب قال في الخلاصة

وفعلا - ما وفعل لا وفعل * غير معمل العين فعلا ن شمل

ويجمع أيضا على لحوم قال فيها كذا البيطردأى فعول في فعل - ما مطلق الفا البيت والكبد
والطحال والرئة والقاب والا كارع والرأس والكروش والمخ وشحم الظهر والسنام والالية
أجناس ولومن حيوان واحد (قوله والاiban)

واحد والسمن والخميس جنسان اه ذل (قوله والادهان) كدهن سمسم ودهن لوز ودهن
 ورد ودهن ياسمين ونحوها وان اتحد أصلها بان ريت أوراق الورد والياسمين ونحوها ماني
 شريح مثلا ثم استخرج دهنها فالمراد الادهان ولو بواسطة قرره شيئا عطية تبعا للخطيب وغيره
 وفصل مر حيث قال والادهان المطيبة كلها مستخرجة من السمسم ثم ان ربي السمسم فيها
 ثم استخرج دهنه جاز يسع بعضها يسع متفاضلا بشرطه بناء على انه اجناس كاصولها وان
 استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يسع بعضها يسع متفاضلا لانها جنس واحد
 اذا أصلها الشريح وكذا امتثال الاول بان فيه التعديل بأن جنس واحد اذا لا يلزم من اتحاد
 يسع بعضها يسع متفاضلا لقيام مانع هنا وهو عدم تحقق المماثلة اه وصورة تربية السمسم
 فيها أن يوضع قدومه في اناء ويوضع عليه الورق وييل فيه ثم يستخرج من ذلك الدهن وصورة
 استخراج الدهن أن يستخرج أولا الشريح من السمسم ثم يوضع الورق في ذلك الشريح وسبب
 عدم تحقق المماثلة حينئذ وجود الأوراق في الشريح المانعة من تحقق ذلك (قوله والسمن) اه
 أفرد وجع ما عداه للإشارة الى أنه جنس واحد تحت أنواع ويدل لذلك قول الروض
 والسمن لجنس ولا يثنى ذلك قول المصنف قريبا أجناس لا مكان حمل له على المجموع لا على
 كل فرد فرد كما يتوهم من كلامه اه افاده زى (قوله والخلول الخ) وجملة ستة عشر لانا
 اتخذنا بالمانع غيب أو رطب أو قرفنا أخذ كل واحد من ماع نفسه أو غيره يحصل
 ما ذكره سقط منها ستة مكررة والباقي عشرة خمسة منها خمسة باطلة فكل خاين فيها
 ما ولو غير غيب أو رطب أو قرفنا أخذ كل واحد من ماع نفسه أو غيره يحصل
 بزيب غيب بزيب رطب بقرف غيب بزيب وكل خاين لا ما فيه ما وفي أحدهما ماء واختلاف
 جنسهما صريح أحدهما بالآخر لخل رطب برطب غيب برطب بقرف غيب بقرف رطب
 برطب وعصير الغيب والرطب جنسان وعصير الغيب وخله جنسان وكذا الرطب فيجوز يسع
 كل منهما بالآخر ولو متفاضلا ولا يصح يسع واحد منهما باصلا ويصح يسع الزيب بجمل الغيب
 وعصيره (قوله كغبر وخبز شعير) فيجوز يسع أحدهما بالآخر متفاضلا لاختلاف الجنس
 بشرط الخلول والتقابل ولا يصح يسع خبز البر بخبز العرمه لاختلاف التماثل في متعدي
 الجنس وذلك غير موجود فيما تاتى من غير منضبط بأن تدخله للاحالة كلخير ولا يصح يسعه
 أيضا بقمع اذ لا يباع الشيء بما تتخذ منه (قوله كاصولها) وهي في العموم والالبان
 الحيوانات والوحش مع الانس في كل منهما جنسان والبقرا والارباب والحواميس جنس
 والغنم الضأن والمعز جنس والتولدين جنسين آخر وقال مر انه مع كل من أصله جنس
 وفي الادهان حيوبها كالسمسم واللوز وأوراقها كالورد والياسمين وأما الاسمان فلانها
 أصل نذكر الأصول فيما اتجه زف كان الأولى اسقاطها لانها ان كانت حية فلا أصل لها أو ميتة
 دخلت في اللعوم وأصول الخلول تقدمت وأصول أنواع الخبز الحبوب (قوله لحسم بقرا الخ)
 ذكر بعض الأطباء ان اللحم البيا وهو ينقص بعد الطبخ أو قيتين وفيه من الداء بقدرهما
 والبقرى ينقص ثلاث أواق وفيه من الداء بقدرها والمعز ينقص أربع أواق وفيه من الداء
 بقدرها والضأن لا ينقص بل يزيد واكله كما قال بعض المشايخ فرض عين مرة وبعد ما يصير

والادهان والسمن
 والخلول وأنواع الخبز
 كغبر وخبز شعير وخبز
 ذرة (أجناس) كاصولها
 فيجوز يسع لحسم بقرا
 ضأن متفاضلين (وكيسج
 نجس) ككليب

(قوله ولو غير غيب) هذا
 ظاهر في متعدي الجنس
 دون مختلفيه لعدم اتحاد
 جنس ربوي في طرفي العقد
 اذ غير الغيب ليس ربويا
 على الراجح فليس من قاعدة
 مدحوة ودرهم ولعل
 الهنئ هنا جرى على
 المرجوح (قوله ينقص)
 اي من الرطل

لأنه يبي عن غنه والماعى فيه
 نجاسة عينه فالخلق به باقى
 نجس العين وتعبرى بنجس
 أعم من تعبيره بكتاب
 ونخزير وما نولد منه سما
 (و) يسع (ح) (للاجتماع
 (وام ولد ومكاتب)
 لماسر في باب (وم البيع
 (وحشرات) كعقارب
 وفئران اذا تقع فيها يقابل
 بالمسال وان ذكر لها منافع
 في الخواص (وعسب
 الفعل) للنهي عنه في خبر
 البخارى (وهو أجرة
 خبره) ويقال غير ذلك
 كما ينشئ في شرح الاصل
 (ويبيع الفرر كسك في
 فارة وصوف على ظهر غنم)
 للبول بقدر المبيع (ويبيع
 عديم مسلم) أو مرند (من
 كان) لما في ملكه من
 الاطعمة (ولا يدخل) عبد
 (مسلم في ملك كافر)
 ابتداء (الا) في ست مسائل
 (بالاثر) له (ويسترجعه
 بافلاس المشتري وبرجوعه
 في هبته لولده وبرد عليه
 بعيب ويقول لمسلم أعتق
 عبدك لعنى فيعتقه عنه
 واشترائه من يعتق عليه)
 وما زيد على الستة يرجع
 (قوله فرض كفاية) انظر
 ما وجهه (قوله حيث رضى
 المكاتب به دون الخ) قد
 يقال رضا المكاتب فيجوز
 لذنه فيصحب معه البيع وان لم يكن شرط العتق (قوله فانه ظرخ) صريح في ان له الرجوع بعد الفصال جوده

فرض كفاية اه قررته شيخنا عطية (قوله لاني عن غنه) أى والنهي عنه يدل على بطلان
 البيع وقوله فالخلق أى قيس (قوله ويسع ح) قال بعضهم ولا شأنى رحمه الله تعالى قوله
 ان الخمر يباع في الدين الذي لزمه ولما كان هذا القول ضعيفا لم يعتبره الشارح وقال للاجتماع
 (قوله وأم ولد) ما لم يبعها من نفسه او لا يصح كسبا في وقوله ومكاتب أى اذا باعه بشرط
 العتق فيصح حيث رضى المكاتب به دون ما اذا لم يرض (قوله لماسر) أى من أنه ما تعلق بهما
 حق العتق (قوله وحشرات) وهى صغار دواب الارض ثم يصح بيع العاقا من الدم ونحوه
 كالمس (قوله وفئران) معروف لانه اسم جنس لا علم ولا صفة فلا تؤثر فيه زيادة الالف والنون
 وهو مهموز لان فارة الحيوان لا يجوز فيه ما غير الهمز بخلاف فارة المسك فيها الهمز وتركه
 (قوله وعسب الفعل) أى اعطاء ذلك وأخذ له لان الاحكام لا تتعلق بالافعال وقوله غير ذلك
 أى ماؤه أو غنم مائه (قوله كسك في فارة) سواء اشتراه وحده أو معها فلا تكتفى رؤيته
 داخلها وان كانت صوابا له خاتمة نعم ان رأها فارة ثم اعيد فيها صح شرأه وقد علم ان قراران
 المسك وفارته طاهران اما الاول فلخبر المسك أطيب الطيب واما الثانية فلانفسها بالطبيع
 كالخمين اذ هي جملة من يجانب اذن الطيبة فتفسد حتى تلتقيها ولا تهاو كانت نجاسة لكان
 المظروف فيها نجسا وقد ثبت طهارته وشعره طاهرا أيضا اذ الحكم بطهارة أولى من الحكم
 بطهارته وهذا في المسك غير التركي اما هو فقص لانه يخرج من فرج الطيبة فلا يصح بيعه
 وهو أطيب من المسك المعروف (قوله وصوف الخ) نعم ان قبض على قدره واشتراه صح اه
 قل (قوله أو مرند) بخلاف المشتري من دين الى آخر من أديان الكفار وان كان لا يقر وقوله
 من كافر أى كافر (قوله ابتداء) يخرج به مالوا لم عنده لانه لم يدخل في ملكه ابتداء بل كان
 في ملكه فهو من دوام الملك (قوله بالاثار) كان بسلام عبدا للكافر ويوت قبل زوال يده
 عنه فغيره أخوه منسلا ويومر بها كان يومر به مورثه من ازالة الملك عنه (قوله بافلاس
 المشتري) كان باع الكافر عبدا لشخص وطالبه بالثمن فوجده محبورا عليه بالفلس ووجد
 العبد باقيا بعينه وقد أسلم فله الرجوع فيه فيدخل في ملكه والفرق بين هذا وبين مالوا باع
 صيدا وهو حلال فاحرم ثم افلس المشتري بالثمن فانه لا رجوع له فيه ضيق الاصر في ملك المحرم
 لصيدا لا ترى انه يزول ملكه لعقب الارث عنده بعضهم وبعضهم جعل الاحرام مانعا من ارضه
 وانه يحتص به باقى الوثية ولا كذا ما نحن فيه هكذا قاله الشوبرى وقد يقال لا حاجة لذلك
 لانه انما امتنع الرجوع على المحرم لتلبسه به مريض سريع الزوال فانتظر زواله ولا كذلك
 الكافر (قوله وبرجوعه في هبته لولده) كان وهبه عبدا فاسلم عنده ثم رجع فيه وقوله وبرد
 عليه بعيب كان باع عبدا ثم أسلم عنده المشتري وردته عليه بعيب (قوله فيعتقه عنه) أى فكأنه
 دخل في ملكه ثم عتق عنه فهو يسع ضيق الولاء عليه لا ككافر وفادته أنه اذا أسلم به ذلك برثه
 (قوله من يعتق عليه) أى من يحكم بهتقه عليه ظاهر ايدخله في ملكه كعبده ومن أقر
 أو نهى بصحته وان لم تصح شهادته اذا انتقص عن الاقرار وتقدم أن يبعه بشرط اعتاقه
 لا يصح (قوله وما زيد على الستة) قدأ وصلها بعضهم الى نحو أربعين صورة وأفردها للبقيين
 بتصنيف دون الكرامة والشامل لحيه ائلا أنه أسباب الاول الملك القهرى الثانى ما يفيد

ما يصح منه الى بعضها
بجامع الفسخ وفي معناه
الانفساخ (وكبيع العرايا
وهو بيع الرطب على
الشجر بقر) على الارض
(أو) بيع (العنب عليه)
أي على الشجر (بزيب)
على الارض (في خمسة
أوسق) فأكثرو ويجوز فيما
دونها بعد بدو (الصالح)
لأنه صلى الله عليه وسلم
رخص في ذلك في الرطب
وقيس به العنب بجامع ان
كلامهم ما زكوى يمكن
خرصه ويدخر بابه هذا
(ان خرص ماعلى الشجر
وكيل الآخر) فلا يجوز
فيما لو خرص ماعلى الشجر
ووزن الآخر أو خرص أو
وزن ماعلى الشجر وخرص
الآخر وألحق الماوردي
والرويانى البسر بالرطب

٢ (قوله بزيادة على ما يقع
بين السكانيين) فبسه ان
المماثلة المعتمدة في الربا
تحدد بزيادة في تفاوت
حرره (قوله غفلة) فيه انه
تقدم له انه لا يلزم من اعتماد
ثبوت عند الاصوابين أن
يكون كذلك عند الفقهاء
تأمل

الفسخ الثالث ما يستعقب العتق وقوله ما يصح منه أي ما يزيد (قوله بجامع الفسخ) كالأمانة
كان باع الكافر العبد فأسلم عند المشتري ثم أقاله البائع منه بطايعه ذلك وكألو كان هذا
خيار ففسخ البائع ورجع في العبد بعد أن أسلم فلهذا يرجع لاسترجاعه بالأفلاس مثلا (قوله)
وفي معناه الانفساخ) بان اختلاف في قدر المبيع مثلا ثم تحالفا فانه يفسخ العقد من غير صيغة
فسخ وهذا وجه مرجوح والمعتمد أنه لا بد في ذلك من صيغة وحضوره الذي يربى بمالو باع العبد
بمن مبيعين كسب ثم تلف ذلك الثمن قبل قبضه فيفسخ المبيع اه وقرره شيخنا عطية (قوله)
وكبيع العرايا) جمع عرية وأصلها الخلة يستثنى بائع الخل منه ليا كل عريه أصبحت بذلك لانها
عريت عن حكم البستان ثم ماعى المبيع المذ كور بذلك فالإضافة في بيع العرايا للبيان (قوله)
على الارض) المعقد أنهم أقدم معتبر لكن المراد بها أن يكون مقطوعا ولو على ظهر ذاب ولو كان
قطعه حكما بأن يكون على شجرة مقطوعة أو مقبوعة (قوله ويجوز فيما دونها) أي بقدر زائد
على ما يقع بين السكانيين والالم يصح ولا بد أن يكون الرطب بحيث يحصل منه بعد الخفاف
قدر القربان يباع بارد بتمر مثلا رطب لو جف كان أرد بالآقل ولأكثر فلم يؤكل الرطب وجف
وتبين فيه زيادة ونقص عن القربان زيادة على ما يقع بين السكانيين بطل العقد ٢ (قوله بجامع الخ)
أشار بذلك الى دفع الاعتراض بان القياس لا يدخل الرخص وحاصل الدفع أن المنع في رخصة
أعدية لا في العلة بمعنى مفهوم وهو هنا كون كل زكوى اه أفاده قل وهو غلاة عما هو
المعتمد عندنا في الأصول من أنه يدخلها وعدم دخوله انما هو مذهب أبي حنيفة قال في جميع
الجوامع ومنعه أبو حنيفة في الرخص والحدود الى آخر عبارته (قوله ان خرص الخ) الخرص
والكيلى قيد وما تقدم من كون ذلك المبيع رطباً واعتباطاً كون ذلك فيما دون خمسة أوسق
وكونه بعد بدو الصلاح وكون كل منه ماعلى الشجر لان حكمه الرخصة كل ذلك على التدرج
وكون القرو الزايب على الارض فهذه ستة قيود يستفاد من تغييره بالرطب والعنب والقرو
والزيب قيد وهو أن يكون ماعلى الارض يابس أو الآخر رطباً فيفتح الرابح المستفاد من كلاًه
بل وان بيع العرايا سبعة قبود وبقي منها ثلاثة أن لا يكون مع أحد الطرفين شئ من غير جنسه
فان كان كسب لم يجوز لانه يصير من قاعدة مقبوضة ودهرهم وأن لا يتناول المبيع قسط الزكاة
كان يكون ماله كفاً أو يكون الموجودون خمسة أوسق أو خرص على المسالك وضمن فان
تناول قسطها بان تعلقت به العقدة ما ذكر لم يجوز بيع جميعه بل يطل في قدر الزكاة على المعقد
وان يتقايض في المجلس قبل التفرق لانه بيع مطعوم مثله ويحصل بتسليم القرو الزايب لانه
منقول والتخلى في الشجر وان لم يكن حاضر المجلس العقد لكن لا بد من بقائه مافيه حق
يضي زمن الوصول اليه لان قبضه انما يحصل حينئذ فان قلت هذا ينافى ما في الربا من أنه لا بد
فيه من القبض الحقيقي قلت لما كانت العرايا في أصلها رخصة اكتفى فيها بالقبض الحكمي
على أن القبض الحقيقي في غير المتقول مجرد التخلى فلا ممانعة فجعله القيود عشرة (قوله أو)
وزن ماعلى الشجر) أي فرضاً وانها وغير ممكن وليس المراد به الحذر والتخمين لان ذلك هو
الخرص المذ كور (قوله وألحق الماوردي الخ) معقد ولا يلحق به الحصرم على المعقد أيضاً لانه
لم يبد به صلاح العنب وله دم دخول الخرص فيه حيثما اذ لم يتناه كبره والبسر اسم من أسماء

ما يشره الفل وهي ستة طلع فغلل بفتح الغاء فبلغ فبسر فربط فتمرد كذا الشارح في نهرح
المنهج في كتاب الايمان ونظمها بعض الادباء في قوله

ان شئت ان تضبط يا خذل * امعا ما يشره الضيل
طاعة موصوفا على ما ذكر * طلع وبسر خلال يظهر
فبلغ ثم يابس به بسر * فربط تجفبه ثم تفسر
فهذه امعاؤها يا صاح * مضبوطة عن صاحب الصحاح

(باب الصلح)

لما كان يقع به عاذ كرفيه ولما كان يقع تارة مهيئا وتارة باطلا ذكر عقب التوعين منه وهو سبب
الاحكام لانه يجري في عقود كثيرة كما سيأتي (قوله قطع النزاع) أي سواء كان بعقد أم لا (قوله)
عقد يحصل به ذلك أي قطع النزاع وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وعقد والباب الهدنة
وبين الامام والبيغاة وعقد والباب البيغاة وبين الزوجين عند الشقاق وعقد والباب القسم
والتشويز وصلح في المعاملة والدين وهو مقصود الباب ولفظه يهدي الله قلوبك وعن
ولما اخذ به في والباغ غالباً وجميع ما ذكر من الانواع جاز على الغالب الا المعاوضة عن دم
العمد والعارية فعلى خلافه وقد نظم بعضهم القاعدة المذكورة في قوله
بالباغ اوعلى يهدي الصلح * لما اخذته فهذا نص

ومن وعن ايضا ما قدر كما * في أغلب الاحوال اذا قد سلكا

(قوله الصلح جائز) أي صحيح وحلال (قوله الاصلح) أصل حرام الخ أي فلا يجوز بمعنى انه
يحرم ولا يصح فهو استثناء منقطع كما قاله قل ووجهه الخشي بانه استثنى الصلح الحرام
الباطل من الصلح الجائز فمما عدا ان باعتبار الصفة وهو فاسد لان الصفة المذكورة هي
حكم المستثنى والمستثنى منه وكل استثناء كذلك ألا ترى ان قولك القوم قاموا الا زيدا حكم
المستثنى منه وهو القيام فغير لحكم المستثنى وهو عدمه فيلزم ان يقال فيه انه استثناء منقطع
لتغايرهما في الصفة المذكورة وليس كذلك نعم لو وجهه انقطاعه بان الماهية لا تتناول الفاسد
منها كان له وجه صحة لكنه خلاف المعنى في الاصول من انهما تتناولوه وكذلك الوجه بانه ليس
من جنس ما قبله باعتبار صفة وهي تحلله الحرام وعكسه وقر وشيئا عطية انه متصل بوجهه
ان التقدير الاقدام على الصلح جائز الا الاقدام على صلح أحدل حرام الخ والاقدام الثاني من
جنس الاول (قوله والصلح الذي يحلل الحرام الخ) ان قيل ان الصلح لم يحرم الحلال ولم يحلل
الحرام بل هو باق على ما كان عليه من الحل أو الحرمة فان اريد أنه أحدل تعاطى العقد الفاسد
فغير مستقيم لانه نفس العقد الفاسد لانه يحلل عقدا آخر فاسداً جيب بان الصلح بغير موجب
لجعله غنائم لمحل لتعاطيه وتساوله فظاهر لانه صورة عقد والعقد يترتب عليه احل المعقود
عليه فلا يمان باله قد المذكور يوجب حل المعقود عليه لترتبه على عقد صورته وان كان في الواقع
باقياً على ما هو عليه من الحرمة وأجيب أيضاً بان الصلح هو السبب الجوز لوضع اليد على
الغرفي الظاهر وهو يرجع لما قبله (قوله كان يصلح على نهر) أي ولو محترمة لان النفس
تدعو الى استعمالها فهو وسيلة للمعصية ومن المحلل الحرام أو عكسه الصلح على انكار لانه ان

(باب الصلح)

هو لغة قطع النزاع وشرعا
عقد يحصل به ذلك والاصل
فيه قبل الاجتماع خبر الصلح
جائز بين المسلمين الاصلح
أصل حراماً أو حرام حلالاً
بإزاء ابن حبان وصحة
والكفار كالمسلمين وانما
خصمهم بالذکر لا قتادهم
الى الاحكام غالباً والصلح
الذي يحلل الحرام كان
يصلح على نهر الذي يحرم
الحلال كان يصلح على أن
لا يتصرف في الصلح به

كان المدعى كاذبا فقد استعمل به مال المدعى عليه وهو حرام وان كان صادقا فقد حرم عليه ماله
 الحلال لانه يستحق جميع ما يدعيه (قوله ثم هو الخ) حاصل ما ذكره متناوئرا واحدا عشر نوحا
 وفاته أربعة أن يقع فرضا بالقضاء للمقوضة وان يقع متعة كان طلقها فوجبت عليه متعتها
 ثم ادعى عليها ديناً وأقرت به فقال صالحك منه على أن يكون متعة لك وكذا يقال في المقوضة
 بان تزوجها تنقوض ولم يفرض لها شيء ثم ادعى عليها ديناً وأقرت به فقال صالحك منه على أن
 يكون مهر لك وان يقع وهذا كقوله صالحك من العين المدعاة على أن تكون رهنا عندى على
 مالي عليك من الدين وان يقع فرضا بالقاف كقوله صالحك من العين المدعاة على أن أصرفها
 في حوائجي وأردك بدائها فيقول صالحك أو أقرضتك اه أفاده الشوبري (قوله يكون
 هبة) أى لبعض العين المدعاة بمعنى انه يقوم عقده مقام عقد الهبة من حيث الصيغة وكذا
 يقال فيما بعدها اه قل (قوله بان يصلح) أى عمرو بعد أن يدعى عليه زيد وكذا جميع الامثلة
 المدعى عليه فيها عمرو ولانه سارق وسرق واوداد (قوله من عين على بعضها) فيكون هبة من
 المدعى للبعض الباقي من المدعى عليه فيصح باللفظ الصلح وسده أرمع الهبة كصالحك من
 هذه على نصفها أو وهبتك نصفها وصالحك على الباقي كما يصح باللفظ الهبة المحضة كوهبتك
 نصفها لكن ان رفع باللفظ الصلح اشترط الاقرار وسبق الخصومة أو باللفظ الهبة المحضة لم
 يشترط ولا يصح باللفظ البيع لعدم الثمن (قوله فيثبت له) أى لقد الصلح ما يثبت لها من
 اشتراط القبول وكونه الاغلك الا بالقبض بالاذن أو الاقباض (قوله يما) أى العين المدعاة
 بخبرها من المدعى لغيره وصورتها أن يدعى زيد على عمر وداراً أو حصّة منها مثلاً لقوله يما
 وصالحه منها على معين من نحو قوب أو عبد وقوله أو غيرها كدين كان يقول صالحك من الدار
 على ألف في ذمتك فقد باع له الدار بعين أو دين والمنفعة والسلم لم يدخل في الغير والزم التكرار
 مع الاجارة والسلم الاتيين وأما دخول ذلك في عبارة المنهج فواضح لانه جمع تلك الامور
 المفرقة هنا ثم فصلها وعبارته فان كان على اقرار وجرى من عين مدعاة على غيره هبنا كان
 أو ديناً أو منفعة أو اتقاعاً أو طلاقاً وغيرها كان ادعى عليه داراً أو حصّة منها فأقر لها
 وصالحه منها على معين من نحو عبد أو قوب أو على دين أو قوب موصوف بصفت السلم فهو بيع
 للمدعى من المدعى لغيره أو اجارة لها بغيرها منه لغيره أو لغيرها لمن غيره له أو غيرها
 كجمالة واعرز سلم وخلع كان صالحه منها على ان يطلقها طائفة اه باختصار وبذلك يعلم سقوط
 اعتراض المحشى على تفسير الشوبري الغير بقوله أى دين لا منفعة حيث قال وصوابه
 أو منفعة واستدل على ذلك بعبارة المنهج المذكورة (قوله فيثبت له ما يثبت للبيع)
 كالشفعة كان يقول صالحك من الدار المدعاة على نصف دارك الفلانية فللمن يملك الاخذ
 بالشفعة وكذا بالعيب وخيار المجلس والشرط ومنع تصرفه في المصالح عليه وعنه قبل قبضه
 واشترط الحلول والمقايض والتماثل اذا كان المصالح عنه وعليه وبوين منه دى الجنس
 والا ولان فقط ان كانا مختلفيه واشترط القطع في بيع الزرع الاخضر وجرمان التماثل عند
 الاختلاف ونساده بالغرر والشرط الفاسد والجهل لان أحد البيع يصدق على ذلك اه أفاده
 من (قوله اجارة) وهى على التفسير الاول اجارة لغيرها لمن غيره للمدعى وعلى الثاني اجارة

(قوله أى عمرو) المناسب
 لاجراء الامثلة على التماثل
 السابقة أن يكون المصالح
 هو المدعى

ثم هو (يكون هبة
 بان يصلح من عين على
 بعضها) فيثبت له ما يثبت
 لها (و) يكون (يما) بان
 يصلح منها) أى من العين
 المدعاة (على غيرها) من
 عين أو غيرها فيثبت له
 ما يثبت للبيع (و) يكون
 (اجارة بان يصلح منها أى
 من العين المدعاة) على
 منفعة أو من منفعة على
 غيرها) والتفسير الثاني
 من زيادتي (و) يكون
 (ابرا بان يصلح

اه ابراهيم من المدعى لغيره فالعين المدعاة أبر على الاول كان يقول صالحك من هذه الدار
 المدعاة على منفعة عبد أو دار غير هامة مثلا مدته معلومة فيترك المدعى به وبأخذ منة غيره
 ومؤجرة على الثاني كان يقول صالحك من هذه الدار على أن تسكنهم مدته معلومة به بعد مثلا
 فيترك منفعة المدعى به مدته في مقابلة العبد مثلا وبعد مدته في تلك المدته يأخذ المدعى فان صالح
 من العين على منافعتها لم يميز لان العين ومنافعتها لك المقابلة فكيف يتعوض ملكك بملكك
 (قوله من دين على بعضه الخ) خرج بذلك ما لو صالحه من الدين على غيره فليس ابراهما لو كان
 له على غيره ألف درهم وخمسون دينار ادينا فصار له من ذلك على ألفي درهم فيجوز ولا يقال ان
 ذلك من قاعدة مدعيه ودرهم لان الغنااتكون في بيع الاعيان لا يبيع الدينون وخرج بالصلح
 في الصورة المذكورة التعويض كما لو قال عوضك هذين الافين عن الاف درهم وخمسين
 دينار فلا يصح وله ذلك لو كان المصالح عنه فيها ممتنا لم يصح أيضا لانه حقة فثدا اعتبارا فثدا
 باع الاف درهم والخمسين دينار المعينة بألفي درهم وذلك لثمن القاعدة المذكورة (قوله
 كقوله ابراهما الخ) الخط والترك والاسقاط والاحلال والتكسبل والعفو والوضع كالابراء
 في عدم اشتراط القبول وليس مثل ذلك الهبة خلافا لما في شرح م ر وتبعه الشوري هنا
 لا اشتراط القبول فيها (قوله وصالحك الخ) هو من غلام صيغة الصلح المشروط له شروطه وانما
 ذكره المصنف مع انه لو اقتصر على ما قبله لم يشترط قبول أيضا لان كلامه في الصلح فالصور ثلاث
 الجمع بين الابراء والصلح ويشترط فيه شروط الصلح كسبق الخصومة والاقرار وتجووه فان لم توجد
 لم يصح الابراء لان الكلام باسخره والاقتصار على الابراء فلا يشترط له شروط الصلح لانه محض
 ابراء وما قبله مشوب بصلح ولا يشترط قبول في النوعين والاقتصار على الصلح فيشترط له شروطه
 والقبول (قوله ولا يشترط القبول) ومثل ذلك ما لو اقتصر على الابراء كما مر لان الابراء لو لم
 غيره اسقاط فلا يقتصر الى ذلك (قوله اشتراط القبول) أي لان الصلح من العقود فلا بد فيه من
 ذلك وقوله لان لفظ الصلح أي المجرى عن انضمام الابراء اليه كما علم مما مر (قوله ويكون غيرها)
 ذكر منه سبعة أنواع (قوله بان يجعل الخ) بان يقول المدعى بعد اقرار الخصم صالحك من
 العين المدعاة على اردب قم مثلا في ذمتك سلفا فان لم يقل سلفا فليس من السلم على المعتمد لما مر
 من انه لا ينعقد الا بلفظ سلم أو سلف وعبرة م ر فهو سلم حقيقة ان كان باللفظ ولا فسلم حكا
 اه باختصار (قوله رأس مال سلم) فيشترط قبضها في الجاهل ان لم تكن تحت يد المدعى عليه
 فهي متروكة والمسلم فيه ما خوذ (قوله وجعالة) أي فيكون العقد جائزا من الطرفين وقوله
 كقوله صالحك الخ لانه بعد عمل ذلك فيما قبله فتنسأ وقوله من كذا كذا اذ تسكون جعل (قوله
 كقوله الخ) كان ادعت عليه دارا فاقراها بما افتتالت صالحك منها على أن تطلقني طاعة أي
 تركت لك في مقابلة الطاعة ولا بد أن يجيب بان يقول طاعة لك أو صالحك اقامه مقام طاعتك
 فيمكن أحدهما ولو قال الزوج ابتداء صالحك من كذا على طاعة فقبات صح أيضا (قوله
 كقوله) أي من استحق قودا على آخره فداعى عليه بدار مثلا أقر الخاني له من صالحك الخ
 وكلامه على خلاف الغالب من دخول من على المتروك وعلى على المأخوذ لان المدعى به هنا
 مأخوذ وقد دخلت عليه من القود ومنزول وقد دخلت عليه على ولو جرى على الغالب لقال

من دين على بعضه) كقوله
 أبرأتك عن خمسة من
 العشرة التي لي عليك
 وصالحك على الباقي ولا
 يشترط القبول فان اقتصر
 على لفظ الصلح كقوله
 صالحك من العشرة التي
 عليك على خمسة اشترط
 القول لان لفظ الصلح
 يقتضيه (و) يكون
 (غيرها) من زيادة كان
 يكون سلفا بان يجعل العين
 المدعاة رأس مال سلم وجعالة
 كقوله صالحك من كذا
 على رد عبد لي وخالعا
 كقوله صالحك من كذا
 على أن تطلقني طاعة
 ومعاوضة عن دم كقوله
 صالحك من كذا على
 ما أسحقه عليك من
 القود وقدا

٤ (قوله الجباني) الاولى
 مستحق القود متى تكون
 الدار مأخوذة عوضا عن
 القود اه شيخنا

صالحك على كذا أو بكذا إما استحققه أو عما استحققه عليك الخ وصورة ذلك أن يقتل عمرو بأزيد
 فيثبت لزيد عليه القود ثم يدعى زيد المذكور عليه بدرويه قوله بمساقفة قول زيد صالحك الخ
 (قوله كفوله) أي زيد مثله ورواها في الحرب بأن دخل دارا بأمان صالحك من كذا كذا رأى
 تركتم لك وأخذت الأسير (قوله من الدار الخ) هذا على خلاف الغالب لأن الدار مأخوذة بعد
 السنة وقد دخلت هاهنا من والسكنى مفروكة وقد دخلت عليه على (قوله على أن تسكنها سنة)
 أي فتكون عارية مؤقتة وبعد السنة يأخذها المدعي أو على أن تسكنها وبسكن فتكون مطلقة
 له الرجوع فيها متى شاء (قوله على رأس المال) أي قبل قبضه المسلم فيه فباخذها إن أو قبله
 إن تلف ولا يجوز الزيادة على ذلك ولا النقص عنه وهو أقاله فلا بد فيه من القبول (قوله سبق
 خصوصية) أي أن كان بافظه وبجرى بين المتداعين لابين المدعي والاجنبي وكذا قوله وقرار
 الخصم على ما يأتي ويكتفي في الخصومة أنكار المدعي عليه ولا يشترط كونها عند الحكم فلو قال
 من غير سببها صالحني عن دارك بكذا لم يصح نعم هو كناية في البيع وعبرة المنهج بشرطه
 بافظه سبق خصوصية لأن أظنه بقضيه فلو قال من غير سببها صالحني عن دارك بكذا لم يصح نعم
 هو كناية في البيع كما قاله الشياض اهـ (قوله وقرار الخصم) فلا يجوز مع الانكار خلافا للائحة
 الثلاثة وكذلك مع السكون وحينئذ فيجزم على نحو فاض ادعى بين يديه على آخر فهو دين
 فأنكر الأمر بالصالح بين المدعي والمدعي عليه لأنه أمر ياطل وكذا انحرص الإشارة بذلك إذا
 قلد الأمر والمشير من يرى الصلح على الانكار وهذا ظاهر إن أراد الصلح على الوجه المذكور
 فإن أراد النظر بينهما الجصل الأقرار فلا حرمة وكالاته وأجابه واليمين المودودة ولو أقر ثم أنكر
 جاز الصلح ولو فصل ما تم اختلافه في أنهم اتصا على أقرار أو انكار فالقول قول مدعي الانكار
 لأن الأصل أن لا يصدق في قول لو تنازع المتعاقدان هل وقع عقد البيع صحبا أو فاسدا كان
 القول قول مدعي الصحة فهنا كان كذلك أجب بان الظاهر والغالب وقوع الصلح على
 الانكار (قوله ويجوز للاجنبي الصلح) أي بأكمله وهو المدعي عليه نيابة عنه (قوله أنكار
 الخصم) أي المدعي مع أقراره للاجنبي فلا ينافي قوله بعد أن قال أقر الخ (قوله أن قال) أي
 الاجنبي للمدعي أقر المدعي عليه ووكلني الخ سواء صلح من مال الخصم أو من مال نفسه ويكون
 ما يدفعه قرضا نوى به القرض وتبرعاً نوى به ذلك وفرض المسئلة أنه صلح عن مدين فيصح
 الصلح عنه نيابة عن الموكل وتصغير ملكه كذا قال الموكل أن كان الاجنبي صادفني دعواه الوكالة
 ولم يعد المدعي عليه الانكار بعد دعوى الوكالة فإن كان كاذباً فهو مشرأ فصوله وتقدم فساد
 أو اهاد الانكار بعد ما ذكره وعزل الوكيل فلا يصح الصلح عن الموكل ولا يملك العين ويخرج
 بالعين الدين فلا يصح الصلح عنه بدو ثابت قبيل الصلح عند الاجنبي أو الموكل أو شخص آخر
 ويصح بغير الدين المدكور عنه كان أو بدو منشاؤا ولو بالاذن أن قال الاجنبي ما مرأ وقال عند
 عدم الاذن وهو مبطل في عدم أقراره فصالحني عنه بكذا من مالي إذا لم تعد رقضا مدين الغير بغير
 اذنه ويخرج بقوله ووكلني في الصلح في الصورة الأولى العين مع عدم قوله ذلك فلا يصح له عند
 تملك الغير بغيره بغير اذنه وبقوله أقر العين مع عدم قوله ذلك الصادق بقوله وهو مبطل في عدم
 أقراره فلا يصح لأنه محمل للحرمان أو عكسه (قوله وإن صلح لنفسه) محتمل لقيد الملووظ الذي

(قوله وصورة ذلك الخ)
 ليس فيه معاوضة كما هو
 كلام المصنف بل تركه بعض
 الحق وأخذ به فالاولى
 التمثيل بغير هذا تأمل
 (قوله الجبة) كذا أطلقه
 الماوردي وواقفه الغزالي
 لكن بعد القضاء بالملك
 وقال أنه قبله مشكك لأن
 له سبيل إلى الطعن اهـ سم
 على أبي شعاع

كقوله للحربي صالحك عن
 كذا على الإطلاق هذا الأسير
 وعارية كقوله صالحك من
 من الدار الدعاة على أن
 تسكنها سنة وقضا كان
 صالح من المسلم فيه على
 رأس المال ويشترط صحة
 الصلح سبق خصوصية لأن
 أظنه بقضيه وقرار
 الخصم اذ بدونه لا يمكن
 تصحيح التملك ويجوز
 للاجنبي الصلح مع انكار
 الخصم إن قال أقر ووكلني
 في الصلح وإن صلح لنفسه
 في الدين

ذكرناه بقولنا الموكاه وهو المدعى عليه وقوله لم يجز أي ان صالح عنه يدين ثابت قبل الصلح فان
 صالح عنه يدين أو يدين من هذا جازان قال وهو مقر لك أو هو لك أو هو مبطل بناء على ما مر من
 صحة بيع الدين بغير دين لغير من هو عليه وبهذا الحل يدفع دفعه بفهمهم لكلام الشارح
 (قوله ان قال) قبل في العين وصل ذلك ما لو قال وهو مقر لك أو هو لك فيصح الصلح أيضا لنفسه
 سواء صالح بعين ماله أو يدين في ذمته ونخرج بقوله وهو مبطل في انكاره ما لو قال وهو محق فيه
 أو لا أعلم حاله أو لم يزد على صالحني بكذا فبما عاين الصلح لعدم الاعتراف له مدعى بالمالك وقوله وقدر
 على الانتزاع انما قيد به لانه عند قوله المذكور يكون شرعا مغضوب فيشترط في صحة القدرة
 على الانتزاع ولو في ظنه والحاصل ان الصلح الواقع بين مدع واجنبي نارة يكون عن عين وتارة
 عن دين وعلى كل اما ان يصالح المدعى عليه أو لنفسه فان كان عن عين وصالح المدعى عليه
 فان لم يكن وكيل عنه لم يصح وكذا ان كان وكيل الاول لم يصح بالوكالة وان صرح به ابان قال
 وكافي الغريم في الصلح مائة عن ساقان لم يزد على ذلك أو زاد وهو مبطل في انكاره لم يصح وان زاد
 وهو مقر لك بها أو هو لك صح ووقع للموكل وان صالح عنه لنفسه فان قال وهو مقر لك أو هو
 لك صح وان قال وهو مبطل في انكاره فشرعا مغضوب فان قدر في ظنه على انتزاعه صح وهو
 حائث الصلح على انكاره والا فلا وان قال وهو محق فيه أو لا أعلم حاله أو لم يزد على صالحني بكذا فالصالح
 الصلح هذا كله في العين وأما الدين فان صالح عنه يدين ثابت قبل الصلح لم يصح كان قال الاجنبي
 صالحك عن موكل من دينك الفلاني عليه يدين الفلاني الذي لي على فلان أو يدينه الذي على
 زيد وان صالح يدين فثبته وقت الصلح في ذمته فان قال وهو مقر لك أو هو لك أو هو مبطل
 في انكاره صح الصلح سواء صالح المدعى عليه أو لنفسه وانما صح مع قوله وهو مبطل في انكاره
 لصحة قضاء دين الغير بغير اذنه وانما أطلقنا الكلام في هذا المقام لما في كلام الشارح من الاجمال
 كايه لم بالتأمل

(باب الحوالة)

بفتح الحاء أفصح من كسر ها وهي من الرخص وعطف الانتقال تفسير يقال حالت الاسعار اذا
 انتقلت عما كانت عليه (قوله نقل دين) أي نظيره والافالدين يسقط ويثبت نظيره في ذمة
 المحال عليه والمراد بالثقل الانتقال في التعبير به تسريح والدين المذكور هو دين المحتال وقوله من
 ذمة أي ذمة المحيل وقوله الى ذمة أي ذمة المحال عليه والناقل هو المحيل ويؤخذ من التعريف
 الاركان الستة اذ العقد هو الصيغة وقوله نقل دين الخ يؤخذ منه البقية وهي محيل ومحتال
 ومحال عليه ودين للمحيل على المحال عليه ودين للمحتال على المحيل (قوله مطلق الغنى ظلم)
 المطل اطالة المدافعة بان تكون ثلاث مرات فما كثر وقوله ظلم أي كبر مقتضى أما المدافعة
 مرة أو مرتين فليست مطلامة فساوان كانت حراما من الصفائر وفرض المسئلة انه طواب
 فان لم يطالب فلا معصية والمراد بالغنى القادر على وقاء الدين وخروج به الفقير فله ليس بظلم لانه
 يجب عليه انظاره قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وبراؤه سنة وهي أفضل من
 الواجب (قوله على ملى) بالماء والهـمـز رأى مـسـر من الملاء وهي اليسار ونخرج بذلك ما لو
 اتبع على فقير فان الحوالة وان كانت صحيحة لكن قبولها ليس بسنة وتبرأهم اذمة المحيل وان

(قوله أو هو لك) قال
 بعض مشايخنا الاولى
 مذمومة لانه كقوله وهو
 مبطل في انكاره وقال
 شيخنا بل هو بسبب ان مقامه
 لقوله وكافي مشعر بالاقرار
 فصار بذلك كقوله
 وهو مقر لك

لم يجز أو في العين جازان قال
 وهو مبطل في انكاره وقدر
 على الانتزاع

(باب الحوالة)

هي لغة التحول والانتقال
 وشرعا تدية تقتضي نقل
 دين من ذمة الى ذمة
 والاصل فيما قبل الاجماع
 خبر الصحابين مطلق الغنى
 ظلم واذا اتبع أحدكم على
 ملى

تعد ذرا أخذ الحق من المحال عليه كالأخذ ذرا أخذه منه بطل (قوله فليتبسع) بأسكان التاء فمما أو
تشديد هاء الثاني (قوله كأرواه هكذا البيهقي) أي فروايته منه سره ولو رواية الصحيحين
وخبر ما يفسر به بالوارد * وأتبسع في رواية الصحيحين مبدلة في رواية البيهقي بأحيل فالنصير وقع
فيه في الكلامين خلافا لما في شرح الخطيب على الغاية (قوله للندب) وصرف الأمر عن
الوجوب القياس على سائر المعاديات بل هي أولى بعدم الوجوب ومحل الندب أن كان المأني
وقبلا ولا شبهة في ماله فان تحقق أن في ماله حرما حرمت أو شك في ذلك كرهت فالندب مشروط
بثلاثة أمور الملاءمة والوفاء وعدم الشبهة (قوله يعتبر) عدل إليه عن بشرط ليشمل الركن أيضا
وقوله مع ما يأتي وهو الأركان الثلاثة الدينان والمحال عليه والشروط الثلاثة العلم بالدينين
وجواز بيعهما ونسأولهما وانما قال ذلك اثلاية وهم أن المعتبر هذه الثلاثة نقط (قوله وصيغة
الخ) ولا يتعين لفظ الخوالة بل يكفي ما يؤدي معناها كقوله حقك إلى فلان أو جعلت ما أصحته
على فلان لك أو لمكتك الدين الذي علمه بحقه ولو قال أحلف فذكر قوله بعني ولا تنعقد باللفظ
البيع ولو فواه على الأصح إذا اعتبر في العقود باللفظ لا بالماضي **هـ** م (قوله برضاها) **هـ**
الباء بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف أي تشعر برضاها الخ ونخرج بذلك الإكراه الرضا ما باللفظ
أو ما في معناه عما يأتي في الضمان ويحصل بصيغة الخوالة (قوله لأن المعيل الخ) تعليل على
اللف والنشر المرتب وقوله من حيث شاء أي لكونه مرسل في ذمته فلا يقتل لغيره بغير رضاه
اتفاوت الذم والخبر المذكور بالاستصحاب كما مر (قوله فلا يلزم) بالبناء لأنه معلول وقوله بجهة
أي بجهة المحال عليه بل له توقيفه من دين على غيره أو من عين (قوله يسع دين) أي دين الحميل
الذي على المحال عليه وقوله بدين أي دين المحتال الذي على الحميل فهو الثمن لدخول الباء عليه
(قوله استثنى) أي من امتناع يسع الدين بالدين الثابت قبل لغيره من هو عليه فان ذلك باطل إلا
في الخوالة وقوله للعاجلة أي فهو رخصة ولذا لم يعمد فيها التقاض في المجلس إذا كان الدينان
ربوبين (قوله فكفاية) المقصد أنه صريح بقبول الصرف فلا يحتاج لنية وحينئذ فلا كفاية
للعوالة وعبرة **م** وواجب وقبول كاحدك على فلان بكذا وأن لم يقل بالدين الذي لك على
ولم ينو فهو صريح بقبول الصرف **هـ** (قوله لأن ما الخ) ولأنه محل الحق والصرف
كالحقيق المبيع **هـ** م ولو نذر المحتال عدم مطالبة المحال عليه صححت الخوالة وامتنع عليه
مطالبته حتى يدفع من اتقاء نفسه من غير طاب وطاريقه أن أراد الطلب أن يوكل في كل ذلك
وبقي ما لو حلف أو نذر أن لا يطالبه بعهده عليه فاحاله عليه شخص بدين له على الحميل هل له مطالبة
لأن هذا دين جديد غير الذي كان موجودا عند الحلف والنذر فيه نظروا الأقرب الأول لأنه
المذكورة فان القرينة ظاهرة في أنه لا يطالب بالدين الموجود **هـ** ع ش (قوله كالأوكل
الخ) الآن الحميل في الخوالة يستوفيه بغيره لغيره والموكل يستوفيه بغيره لنفسه وقوله
بالاستيفاء الباء في (قوله ويعتبر دينان) فلا تصح على التركة لأنهم أعيان ولعدم المحال عليه
ولو كان الميت دين لم تصح المسألة عليها أيضا على الأوجه لا تنقلها للوارث وعلمه الوفاء ثم
أن نصرف في التركة صارت ديناعا عليه فتصح المسألة عليه وتصح على الميت وإن لم تكن له تركة
لأنه لا يشترط رضا المحال عليه كما مر وانما صححت عليه مع خراب ذمته لأن نراها انما هو

فليتبسع أي وإذا أحيل
أحدكم على ملى فليقتل كما
رواه هكذا البيهقي والأمر
فيه للندب (يعتبرها) أي
لعتصم مع ما يأتي (بحيل
ومحفل وصيغة) برضاها
بأن لا معيل أيضا الحق
من حيث شاء فلا يلزم
بجهة وحق المحتال في ذمة
الحميل فلا يقتل إلا برضا
وهي يسع دين بدين استثنى
للعاجلة (وصير بجهها) أي
بصيغة الخوالة في جانب
الحميل (أحدك على فلان
بالدين الذي لك على فلان
اقتصر على أحدهما على
فلان بكذا فكفاية) أن
نوى بها الخوالة صححت
والأفلا (و) يعتبر بحال
عليه) لأنه المحمل الذي
يستوفى منه (لأرضاء)
لأن الحق للمميل فله أن
يستوفيه بغيره كالأوكل
غيره بالاستيفاء (و) يعتبر
(دينان) دين للمميل على
الحميل

بالنسبة للمستقبل أي لم تقبل ذمته شيئا بعد موته ولا قدمته مرهونة بدينه حتى يقضى ولا بكل
من الحمل والمحتال حيث قد اثبت الدين اما الاول قلانه مالا له واما الثاني قلانه يدعي مالا غيره
مقتضاه انما هو كالأول فلو ارث فباعه من ماله مورثه فباعه ما بقي به الوالد رحمه الله تعالى
ان الحمل لو مات بلا وارث فادعى المحتال أو وارثه على المحتال عليه أو على وارثه بالدين المحتال
به فأنكر دين الحمل ومعه به شاهد واحد حلف معه المحتال أن دين محبسه له ثابت في ذمة الميت
ويجب تسليمه الى من تركه أو ثابت في ذمته ولا أعلم أن محبسه ابرأه قبل أن يحلف ولا يسمع
قول المحتال عليه ان الذين انقل لثالث قبل الحوالة فيصاف المحتال على نفي العلم ان لم يقيم المحتال
عليه حجة بما ذكره ولو طالب المحتال المحتال عليه فقال ابرأني من الحمل قبل الحوالة وأقام يذنه
بذلك سمعت في وجه المحتال وان كان الحمل بالبلد وهذا ظاهر في دفع المحتال اما اثبات البراءة
من دين الحمل فلا بد من اعادتهم في وجهه اه افاده م (قوله ودين للمحلف) أي ولو باعتراف
المحتال أو بقبوله الحوالة لانه يتضمن استيفاء شرائطها اذ من القواعد أن من أقدم على عقد
كان في ضمنه الاعتراف بوجود شرائطه وعبارة الشورى قال في المطالب ولو قبل المحتال
الحوالة بغير اعتراف بالدين كان قبولها مقبوضا لا استجماع شرائط الصحة فلو اخذ بذلك لو انكر
الحال عليه لكان له تحليف الحمل أنه لا يعلم برأيه على اصح الوجهين اه (قوله ولا على من
لادين عليه) أي وان رضى لهدم الاعتراض بناء على الاصح انه يسمع وقيل نصح برضاه بناء على
أنه استغفاه اه افاده م (قوله لانها اعتراض) أي وهو يقتضي تعدد الاعتراض بناء على
ما مر من انه يسمع (قوله وكونهما) أي الدينين المحتال به وعائيه معلومين قدرا كعشرة وجنسا
كذهب ونضة وصفة كصحة وكسر وجوده وردامة وحلول وتأجيل (قوله يجوز بيعهما) شرط
ثان وعبر عنه في المنهج بقوله وصحة اعتباض عنهما اللازم لهما لزومهما ولو ما لا وهو ما اقتصر
عليه الاصل كمن بعد لزوم أو قبله فصح الحوالة فيه وعليه لا يعتاض عنه ولا عليه كدين
الم ولم يدين الجاهل قبل القراخ اه وعبر عنه م بقوله ولا بد من كونه مستقرا وهو
ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح دين سلم أو نحو حوالة ولا عليه لاما لا يتطرق اليه انقاسخ
بشأنه مقابله اه ومن المعلوم انه لا مشاحة في التعبير مع اتحاد المراد ولا شك ان الخارج به
غير ما خرج بما قبله فاندفع قول قل لو استغنى به عما قبله لو افاق الاختصار أو ما جوابه بقوله
الا ان يقال المراد بصحة بيعهما جواز الاستبدال عنهما كما يشعر اليه نفسه اه فلا يظهر
له وجه مع كون المراد من العبارات المذكورة واحدا كما علت (قوله ولا يجوز بيعه) أي
ما لا يعتاض عنه كدين السلم أو رأس المال والسلم فيه لانها لا يجوز الاستبدال عنها
وقوله لهدم استقراره أي الاستبدال عنه كما تقدم في عبارة م فاندفع قول المحقق ان قوله
هدم استقراره فيه نظرا لانها مستقران على ان الاستقرار ليس بشرط فانه تصح الحوالة بالقرن
وعليه في زمن الخيار لانه آيل الى الزوم وان لم يكن مستقرا اه ووجه اندفاعه ان المراد
بالاستقرار كما قاله م جواز الاستبدال عنه لا عدم تطرق الانقاسخ اليه (قوله ومال الكفاية)
لان للمكاتب اسقاطه متى شاء لهدم لزومه من جهةه وخرج بمال الكفاية ما اذا كان للسيد عليه
دين معاملة وأحال عليه فانه يصح كافي زوائد الروضة ولا نظر لسقوطه بالتجديد لان دين المعاملة

(قوله ولا شك ان الخارج به) أي بقوله يجوز بيعهما
غير ما خرج بما قبله وهو
كونهما معلومين وقوله مع
كون المراد من العبارات
واحد أي ما ورد على
واحد منها يرد على الباقي
والا لزم التكميم
(قوله سواء رأس المال
والسلم فيه) هو السلم في
الحوالة بغيره أو ما عليه
فتصح الحوالة في رأس المال
مع القبض في الجاهل دون
السلم فيه كما مر في السلم

ودين للمحلف على المحتال
عليه فلا تصح من لادين
عليه ولا على من لادين
عليه لانها اعتباض
(وكونهما معلومين يجوز
بيعهما) فلا يجوز بيعه
ولا عليه ولا بما لا يجوز بيعه
ولا عليه لهدم استقراره
كدين السلم ومال الكفاية
ان يحبس به السيد على
المكاتب

يلزم في الجاهل وسقوطه انما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه ع ن وهو في م ر
ومثل السلم ونجوم الكتابة الزكاة فلا تصح الحوالة بها من المالك ولا عليها من الساعي على العقد
(قوله صحت) أي مع كونه لا يجوز الاعتياض عنه على العقد فيكون ذلك مستثنى لما سبق في
ولذا حال في المنهج وصحة الاعتياض عنهما وتصح بنجم كناية فهو بمنزلة الاستئنا بما قبله وأما قوله
في شرحه انه يصح الاعتياض عنه فهو ضعيف وفارق المسلم بتشوف الشارع الى المتق وقرئ
البلقي في بان الدين المحال به هنا لا يصل لغير السيد المحتال بخلاف دين السلم فقد ينقطع فلا يصل
الى المسلم (قوله وتساويهما) أي المحال به وعليه في نفس الامر وظن الحمل والمحال وكان وجه
اعتبار ظنهما دون نحو البيع الاحتياط للحوالة والخروجها عن القياس اه م ر لا يقال ان
هذا الشرط يغني عنه ما مر من اشتراط العلم لانه لا نقول بمنوع اذ العلم بالدين قد راد وصفه مثلا
بصدق مع تفاوتهما فلا يستفاد منه التساوي فيما ذكر على انه لو سلم ذلك كان منوعا ايضا لما مر
عن م ر من أن المراد بالتساوي التساوي في الواقع وظن المكاتب بخلاف العلم فانه يجب
ظن المكاتب فقط (قوله وقد را) أي تساوي الدينين المحال به وعليه في القدر وان كان دين
أحدهما أكثر فلو كان ليكر على زيد خمسة ولزيد على عمرو عشرة فأحال زيد بكر الخمسة منها
صح بخلاف عكسه وافهم اقتضاه على اشتراط التساوي فيما ذكر انه لا يضر تفاوت في غيره
فيعلم منه انه لو كان له ألف على اثنين متضامين فأحال عليهم ما لم يطالب من شاة منهم بالالف صح
وان كان قبل ذلك يطالب واحد اذ اربط البائنين فلو أحاله ليأخذ من كل خمسة ألفه صح ويرى
كل منهما عاضته ويعلم منه ايضا انه لا يشترط التساوي في التوفيق فلو كان بأحد الدينين توفيق
برهن أو ضامن لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوفيق بل يسقط التوفيق لان الحوالة كالقبض
بدليل سقوط حبس المبيع والزوجة فيما اذا حال المشتري بالتين والزوج بالصدق وبشأنه
عدم سقوطه بانه قاله لوارث بان الوارث خليفة المورث فيما يشاء له من الحقوق بخلاف غيره
ولو شرط المحتال على الحمل رهن أو كفيل لم تصح لبرائته بالحوالة أو على الحال عليه صح ولا يلزمه
الوفاء بذلك وبه جمع بين الكلامين (قوله وحلولا وتأجيلا) وكذا قدر الاجل ولو حال بموئيل
على مثله حلت الحوالة بوجوب الحال عليه ولا تحل بوجوب الحمل لبرائته بالحوالة (قوله واستغنى
بذكر الصفة عن ذكر الجنس) أي لفهمه منها بالاولى وذلك لان الصفة تابعة ولا يختلف الحال
باختلافها الاختلاف اذ اهرام مع ذلك اشترط العلم بها فلان يشترط ذلك في الجنس المستقل ككونه
ذهبا أو فضة بطريق الاولى أو ثوبا أو مالاً واعلم أن الحوالة تنبرأ به ساذمة الحمل عن دين المحتال
ويستغنى عنه عن الحال عليه ويلزم دين المحتال محالاً عليه أي بصير نظيره في ذمته فان تعذر
أخذه منه بفلس أو بحد أو موت أو نحو ذلك لم يرجع على محيل كالأخذ عوضاً عن الدين وتلف
في يده وان اشترط يسار الحال عليه أو وجهه فانه لا يرجع على المحيل كمن اشترى شياء هو مجنون
فيه ولا هبة بالشرط المذكور لانه مقصر بترك القبض نعم له تخليف المحيل انه لا يعلم براءة الحال
عليه فلو نكل حلف المحتال وبان بطلان الحوالة وكذا تبطل لو قامت ينة بان الحال عليه وفي
الحمل لان التقصير يندفع والتدليس جامن قبل الحمل ولو شرط الرجوع عند التعذر بشئ
عما ذكر لم تصح الحوالة ولو فسخ بيع بهيب أو غيره كما قاله وقتها الف وقد أحال مشتر بانه ابين

(قوله وفارق الخ) تدبر

فان أحال به المكاتب سيده
صحت (و) يعتبر (تساويهما)
صفة وقد راد وحلولا
وتأجيلا لان الحوالة
معها وصلة ارفاق للعاجلة
فاعتبر فيها التساوي في
القدر كالتقضى والحق
بالقدر البقية واستغنى
بذكر الصفة عن ذكر الجنس

بطلت الحوالة لا تنقاس الثمن بانقصاص البيع وقرروا بينهما وبين مالوا حالها بصداقها ثم انقضى
التكاح حيث لا تبطل الحوالة بان الصدق أثبت من غيره بدليل انه اذا زاد زيادته مصلة كانت
لها بغيره لا ففي الثمن لان احوال بائع به على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق بثالث غير
المتعاقدين بخلافه في الاولى فان الثالث أحدهما سواء أقبض المحتال المال أم لا فان كان قبضه
رجع المشتري على البائع والا فلا يرجع الا بعد القبض على الاصح ولو احوال بائع بغير رقيق على
المشتري فانفق البائع والمحتال على حريته أو وقفه أو ثبت ذلك بينة شهدت حسيبة أو اقامها
الرقيق أو من لم يصرح قبل عن ذكره بالثالث لم تصح الحوالة لعدم صحة البيع بغير المحتال ما أخذه
على المشتري ويبقى حقه كما كان وان كذبهم المحتال في الحرية ولا يثبت له المصلحة منها فالحق
على نفي العلم به او بقيت الحوالة فيأخذ المحتال من المشتري ويرجع المشتري على البائع المحيل
لانه قضى دينه باذنه الذي تضمنته الحوالة ولو اختلف المدين والدائن في انه هل وكل أو احوال
كان قال المدين وكذلك لتقبض في فقال الدائن بل احتسب حلف مشكرا الحوالة لان الاصل بقاء
الحقين لأمع اتفاقهما على لفظ الحوالة ولم يحتمل لفظها وكافة أقوله حدثت بالمائة التي لك
على عمرو ولا يخلف منه كسر الحوالة لان هذا لا يحتمل الاحتمال في الحقيقة فبالحلف مدعيها اه أقاده
في شرح المنهج بزيادة من ٣

• (باب الوصية) •

مناسبة الميراث ان في الحوالة تحول الدين من ذمة الى ذمة وفي الوصية تحول الموصى به الى
الموصى له وأيضا فالشخص له حالتان حالة حياة وحالة موت ففي الحوالة انتقال في الحياة وفي
الوصية انتقال بعد الموت فالجامع بينهما ما أطلق الانتقال (قوله من وصي الشيء) بفتح الصاد
مخففة كوصي ومن قرأ ما لا تشديد فقد صح عنه (قوله وصل خير دنياه) الاضافة على معنى في أي
الخير المتخير الواقع منه في الدنيا وهو العطايا الواقعة منه حال حياته التي من جاتها الاتيان
بصفة الوصية بخير عتياه أي الخير الواقع في آخره المسبب عتياه في حال حياته فاذا قال
أوصيت له كذا أو أوصيت بعنق هذا العبد فهذا خير واقع منه في دنياه واعطاه الموصي
له الوصية بعد الموت أو اعتاق الوارث بعد موته خير عتياه لا يقال القرية الصادرة من الموصي
ليست الا الوصية وهي في حياته والواقع بعد موته انما هو أثر ذلك وهو وصول الموصى به
للموصى له أو اعتاق العبد وهذا لا أثر ليس فعل الموصي لانا نقول انما سبب ذلك اليه لتسببه
فيه كما أثرنا اليه فقد حصل له بإعطائه خير بعد موته وصدر منه في حياته خير وقد وصل أحدهما
بالآخر ويحتمل ان المراد انه وصل خير دنياه أي عتقه في دنياه بالمال بخير عتياه أي انتقاعه
بأنواب الحاصل بالوصية بالمال وعلى كل ففي العبارة قلب والاصل وصل خير عتياه بخير دنياه
لان الوصلة تقع بعد الذي يوصل هو المتأخر وقد يقال لاحاجة لذلك لان الايصال أمر نسبي
فكل منهما متصل بالآخر واعلم ان صدقة الشخص صحبا ثم حبا أفضل من صدقة مريض او بعد
الموت والافضل تقديم الأقارب غير الوارثين وتقديم الحرم منهم ثم ذوى رضاع ثم ذوى ولائهم
ثم جوار وأهل الخير المحتاجون من ذكر أو من غيرهم (قوله مضاف) بالجر صفة لحي أي
منسوبة لاستحقاقه واخذه وليس المراد الاضافة للصوبة وبالرفع صفة لتبرع واضافته لما

• (باب الوصية) •
هي لغة الايصال من وصي
الشيء بكذا وصلة به لان
الموصى وصل خير دنياه
بخير عتياه وشرعا تبرع
بشيء مضاف لما بعد الموت

(قوله توجد بعد الموت)

مقتضاه ان قوله في المثال

بعد موتى طرف دخلت

لا تلتزم

(قوله ولو ادعى الموصي له

الخ) الاولى المتبرع عليه

تبرعا متجزا اذ هو الذي

يختلف بالصحة والمرض

دون الوصية

(قوله وان الوصية في

الصحة) الاولى المتبرع الناجز

(قوله او بعد الاسلام

الخ) فيه ان وصية الكافر

صحصة فلعله قبل ذلك

مرعاة للفظ مسلم في

الحديث

(قوله ومعمول بيت الخ)

انظر ما الحوج لذلك ولعل

الحوج كون بات بمعنى صار

تأمل

ليس بتدبير ولا تعليق عتق

بصفة وان التحق بها حكم

في حسابها من الثلث

كالتبرع المتجزى في مرض

الموت والاصل فيها قبل

الاجماع قوله تعالى من بعد

وصية يوصي بها اودين

واخبار كغير الصحيحين

ما حق امرئ مسلم له شيء

يوصي به بيت البيهقي الا

وصيته مكتوبة عنده

بعد الموت باعتبار اضافة متعلقه وهو الحق بمعنى الاستحقاق والاخذ اما انفس المتبرع فواقع في الحياة وقوله لما بعد الموت متعلق بضاف واضافته لما بعد الموت اسحققة كما وصيت لزيد بكذا بعد موتى او تقديره كما وصيت له بكذا فانه على تقديره بعد موتى لان لفظ الوصية موضوع لذلك ثم حاجة الى التصريح به بخلاف ما لو قال اعطوه له او هو له فلا بد ان يقول بعد موتى (قوله ليس بتدبير) هو تعليق عتق بصفة وهي موت السيد او مع شيء قبله وقوله ولا تعليق عتق بصفة أي غير موت السيد توجد بعد الموت كان دخلت الدار فانت حرة بعد موتى وانما لم يكتفوا من الوصية لان ما لا يصح الرجوع عنه ما بالقول بل بالبيع بخلاف الوصية فانه يصح الرجوع عنه بالقول وغيره كهذا الوارث ولانها لا يحتاجان لاعتراف بعد الموت بخلاف الوصية بالعتق فانه يحتاج لاعتراف الوارث بعده (قوله حكما) أي في الحكم وهو الحسابان من الثلث فقوله في حسابها ما أي من جهة حسابها ما الخ (قوله كالتبرع المتجزى) أي كالتوقف والهبة فانه يحسب من الثلث كالوصية والتدبير ولا تعليق بصفة وخرج بالتبرع اتفاق المال في اللذات والشهوات فلا يحجر عليه فيه فلا يحسب من الثلث (قوله في مرض الموت) أي أو ما الحق به كاضطراب الرياح في حق راكب السفينة والتقديم لاقتل والطاعون اذا كان في أمثاله والطاق في الحامل وموت الولد في بطنه ولو ادعى الموصي له شفاء الموصي من المرض وخالفه الوارث فان لم يثبت من نحو قاصد في والاصدق الوارث أو ان الوصية في الصحة صدق أيضا لان الاصل دوامها وتقدم بنية المرض ولو ادعى الوارث ان المرض مغلوب على عقله فان تقدم منه ذلك صدق والا فلا (قوله قوله تعالى الخ) أي في أربعة مواضع وقدم الوصية على الذين اهتموا بها المشقة اخر اجها على الورثة وان كان مقدما عليها في الاخراج من التركة (قوله ما حق امرئ) ما نافية مجازية أو عمية أي ليس الحزم والمرأة والمعروف والمطلوب شرعا والرأي السيد ان بيت الا في الحالة المذكورة لا في غيرها وحق اسم ما أو مبتدأ و امرئ بمعنى انسان ذكر ا كان أو اني مضاف اليه ومسلم صفة امرئ وهو ليس بقيد فلا مفعول له لصحة وصية الكافر ولو لم يسلح له شيء صفة ثانية لمن باب الوصف بالجمله بعد الوصف بالمفرد وهو كثير والمراد بالشيء المال عينه ان اودينا والمنافع وقوله يوصي به أي فيه بالتمام لا مفعول له او للمفعول صفة شيء وجمله بيت الخ يحتمل ان تكون على حذف أن وهو خبر لما ولا جندوا وجمله الا ووصيته الخ حال أي ما حقه أن يبيت الا في هذه الحالة والحال هو محط الفائدة ويحتمل أن جمله بيت الخ صفة ثالثة لا امرئ والايجابية وجمله ووصيته خبر والوارث ثالثة وعليه فلا يحتاج لتقدير أن (قوله بيت البيهقي) وفي رواية ليله أو ليلتين وفي أخرى ثلاث ليل والاختلاف الروايات يدل على ان ذكر الليلتين والثلاث ليس لتحديد بل للتقريب والمراد مطلق الزمن ولزمنها راها المراد بالبيتوة الصيرورة والمعنى حينئذ لا ينبغي أن يضي عليه زمن بعد البلوغ ان كان مسلما أو بعد الاسلام ان كان كافرا ولو يسيرا وغايته اثبات أن ثلاث الا في هذه الحالة ومعمول بيت محذوف تقديره أمنا أو ذا كرا وقد رده بعضهم موعوا كالأول اولي لان استصحاب الوصية لا يختص بالمرض (قوله الا ووصيته) المراد بها ما يشمل سائر الحقوق كالوديعة والديون وغير ذلك (قوله مكتوبة عنده) المراد من الكتابة

الشهادة اذ هي من غير شهادة لا تقبل لما ذكره في الودعة انه لا عبرة بخط ميت على شيء ان
 هذه الودعة فلان اوفي دفتره ان لقان عندي كذا ودية لاحتمال التلبس او شرائه وعليه
 تلك الكتابة ولم يعهها او رد الودعة و بقيت الكتابة فالسنة الكتاب مع الشهادة وان لم يكن
 مريض الا ان الانسان لا يدري متى يقبزه الموت وروى الامام احمد والدارقطني أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فاذا جاز في وصيته فيختم له بسوء
 عمله فيدخل النار وان الرجل ليعمل بعمل أهل النار سبعين سنة فيموت في وصيته فيختم له بخير
 عمله فيدخل الجنة قال شيخنا الحنفى والذي لم يوص من أئمة الجلالة لا يخل بئس يكون به
 موت ووجده بخط أبي عمرو بن الصلاح ان من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وان
 الاموات يتأورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية وكانت
 واجبة أول الاسلام لا قارب بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا
 الوصية الآية ثم نسخ وجوبها بآيات المواريث وبقي استحبابها على ما سبأ في (قوله في الثالث
 فاعل) وتكره في الزائد وتوقف تنقيده على اجازة الورثة وقيل يحرم فيه وجده بعضهم على من
 قد حرمان ورثته وقوله لغير الوارث اما له فباحة في الثلث أو غيره وتوقف على الاجازة مطلقا
 وتحرم لمن عرف انه متى كان له شيء تركه أفسدها وفيما سبأ في أيضا قال مر وتجب ان
 ترتب على تركها مضاياع حق عليه أو عنده كان كان عنده ودائع لم يعلم بها أحد يشهد بها
 ولا يمكن في علم الورثة او ضياع نحو أطقاله بالمعنى ويعلم منه ان الوجوب انما هو في الوصية بمعنى
 الايصاء فالاحكام الخمسة لا تنافي الا في الوصية الشاملة لا لايها الا بالمقابلة له (قوله موص)
 وشترط فيه تكليف وحرية واختيار ولو كان كافرا حرييا أو غيره وان استرق بعدها حيث عتق
 قبل موته أو محجور سلفه كما يقع من الوصية من المرأة للغاسلة بخاتم ونحوه أو فلس أمصة
 عبارتهم واحتياجهم للثواب الشامل للتحقيق من عذاب غير الكثرة في حق الكافر فلا تصح
 من مسبي ومجنون ومغنى عليه ورقيق ولو مكاتب ومكره كسائر العقود ادهم ملك الرقيق أو
 ضعفه والمكران كالكاف وان لم يكن تميز (قوله وموصى له) وشترط فيه عدم المعصية في
 الوصية له سواء كان جهة أم غيرها فان كان غير جهة اشترط فيه أيضا كونه معلوما أهلا له لان
 فلا تصح لكافر بمسلم لكونه معصية ولا لاحد هذين الرجلين للجهل به نعم ان قال اعطوا هذا
 لاحد هذين صح كما لو قال لو كمل به لاحد هذين ولا ميت لانه ليس أهلا له لان الالة لذلك الا
 ان فسر الوصية لها بعاقبها بسكون اللام وقصها أي بالصرف فيه فتصح لان عاقبها على مال كها
 فهو انقصود بالوصية فيشترط قبوله وتعيين الصرف الى جهة الدابة رعاية لغرض الموصي
 ولا يلزم عاقبها للام لا يلزم بصرفه الموصى فان لم يكن فالقاضي ولو يثابه اه افاده في شرح المنهج
 (قولا وموصى به) وشترط فيه كونه مباحا يقبل النقل من شخص الى آخر فتصح بعمل ان
 انقصه لحياتهما أو ميتا مضمونا بان كان ولدا أو جنى عليه بخلاف ولد البهيمة ان انفصل ميتا
 بجناية فان الوصية تبطل وما يغرمه الجاني حينئذ مما انفصل من قيمة أمه يكون للوارث افاده في
 شرح المنهج (قوله وصيغة) وشترط فيها لفظ بشعر بالوصية وفي معناه ما مر في الضمان صريحه
 كما وصيت له كذا أو أعطوه له أو هو له أو وهبته له بعد موتى في الثلاثة فان اقتصر على

(قوله وجده بعضهم الخ)
 انظر ما وجهه مع انه لا
 فائدة لهذا القصد والذي في
 حواشي المنهج الكراهة
 ح فراجعه

وهي مستحبة في الثالث
 فاعل لغير الوارث واركانها
 أربعة موص وموصى له
 وموصى به وصيغة

شعور حبه في فية ناجزة أو على غير ادفعواله كذا من مالى فتوكيل يرتفع بمونه في هذه راقى
 قبلها لا يكون كتابة وصية أو على جعلته له ادخل الوصية والهبة فان علمت نيته لاحدهما صح
 والابطل أو على ثلث مالى للفقير لم يكن اقرارا بل كتابة وصية وكتايته كهوله من مالى ومعلوم
 ان الكتابة تشترط الى نية اما قوله هوله فقط فافترار لانه من صرائحه ووجد نقاذا في موضوعه
 فلا يجعل كتابة في غير هو الوصية وكذا الواقعة مر على قوله هو صدقة أو وقف على كذا فيخرج من
 حينئذ والمراد بالصدقة هنا الايجاب أما القبول فسيأتى (قوله ملكها) من اضافة المصدر
 له قوله بعد حذف الفاعل أى ملك الموصى له المعين للوصية بمعنى الموصى به الذى ليس باعتناق
 بعدموت الموصى وقبل القبول موقوف على القبول بعد الموت ان قبل بان انه ملكها بموت وان
 رد بان انه للوارث اما لو اوصى باعتناق رقيق فالملك فيه للوارث الى اعتناقه فالمؤنة عليه اه افاده
 في شرح المنهج وانما قيد للموصى له بقوله المعين لانه الذى يعتق فيه القبول والحشى له لم يطلع
 وقت الكتابة على عبارة المنهج فجعل قوله المعين قيد فى الموصى به ثم قال ولم يذكر محترز قوله
 المعين واهله أخرجه الميهم كما اذا قال أو صبت لقنان باحد عبدى اه ولا حاجة لذلك كما علمت
 (قوله بمعنى الموصى به) لما كانت الوصية تطلق على العقد الذى هو قوله أو صبت لقنان كذا
 وكان ذلك ليس مراد اعداء دفعه بقوله بمعنى الموصى به ففى الكلام حينئذ استغنى ام لانه أطلق
 الوصية فى الترجمة على العقد وأعاد عليها الضمة بمعنى آخر على حد

اذ نزل السماء بأرض قوم • رعيدها وان كانوا غضايا

(قوله على القبول) أى بعد الموت ولو بنزاع واعتبار القبول انما هو فى الموصى له المعين كما مر
 وان تعدد حيث كان أهلا للقبول والا فباعتبار قبول وليه أو سيده أو ناظر المسجدة فلا يصح القبول
 قبل الموت لأن للموصى أن يرجع فى وصيته ولا يشترط القبول فى غير معين كانه قد اوعى يجوز
 الاقتصار على ثلاثة منهم ثم لا يجب التوقيف بينهم ومنه لم يسم فى عدم اشتراط القبول نحو التحليل
 المسببة فى الثغور وانما لم يشترط المذوق فى القبول لانه انما يشترط فى العقود التى يشترط فيها
 ارتباط القبول بالايجاب وظهوره لاجابة الى القبول فيما لو كان الموصى به اعتاقا كان قال
 اعتقوا عني فلا نابعدم وفى بخلاف ما لو اوصى له برفيقه فانه يحتاج الى ذلك لاقتضاء المصلحة فله
 ولا يشترط المطابقة بين الايجاب والقبول فيصير أن يقبل بعض الموصى به وتبطل فى باقيه اذ
 اشتراط المطابقة انما هو فى البيع والوصية ليست كذلك والمعقد فى الهبة اشتراط ذلك وان وقع
 فى مر خلافه ولا بد من القبول انما كما قاله مر وان قال ابن حجر يشبه الاكتفاء بالاخذ
 وبعبارة مر وظاهر كلامهم ان المراد القبول اللفظى ويشبه الاكتفاء بالفعل وهو الاخذ
 كالهبة والاربعه الاول اه (قوله اذ لا يمكن) تعليل اقوله موقوف على طريق السبرواتفيم
 (قوله لانه جاد) أى كالجسد بجامع عدم الروح وليس المراد حقيقة الجاد وهو ما ليس حيوانا
 ولا أصل حيوان ولا يرد على هذا التعليل المسجود والجل قبل نفخ الروح فيه لانهم ما يسكن
 لانا قول اما الاول فستبقى وأما الثانى فهو انما استحق لما صار الى الحيوانية وبعضهم دفع
 ذلك بقوله لانه جاد أى رشان الجسد ان لا يملك فلا يراد بالجل والمسجد (قوله والا) أى لو ملكه
 الموصى له بالموت لما صح رده لان ملكه قهرى كالارث لا يقبل الرد (قوله فتعين وقفه) هذا

(ملكها) أى الوصية بمعنى
 الموصى به (موقوف على
 القبول ان وجد بان حصوله
 للموصى له بالموت والا
 فلا وارث) اذ لا يمكن جعله
 للميت لانه جاد ولا للوارث
 لان الارث مؤخر عن الدين
 والوصية ولا للموصى له
 والامام مع رده كاسبان
 فتعين وقفه

(قوله باحد عبدى) فتصح
 والتعيين لوارث وقيل
 المقتضى لوارث كما افاده
 مر (قوله السير) أى الحمير

معصية) كأن أوصى
بإصلاح لحربي (ولاحتمال)
كان أوصى بعبد ولا عبد
له (وان لا يكون الموصى له
أو الموصى به حلالا تفصل
الصفة أشهر فأكثر من حين
الوصية) (ب) ان كانت أمه
فراشا (زوج أو سيدة
وأمكنه وطؤها لاحتساب
سدوته بعد الوصية
والاصل عدمه عند هاتم
لو انفصل قبل ستة أشهر
توأم ثم انفصل بعدها
توأم آخر دخل في الوصية
وان زاد ما بينهما وبين
انفصاله على ستة أشهر
(والا) أي وان لم تكن
فراشا لم يمكن وطؤها
(فتصح) الوصية (ان
انفصل لأربع سنين فأقل)
لان الظاهر وجوده عند
الوصية لندرة وطء الشبهة
وفي تقدير الزنا مائة ظن
أما إذا أتت به بدون ستة
اشهر فأنصح وان كانت
فراشا لم بأنه كان موجودا
عندها (وتصح) الوصية
(بجمل حادث)

هو الذي انحصر فيه الامر من احتمالات السبب المذكورة (قوله كان له ثمة وكسب الخ) أي
فكانت هذه موقوفة أيضا قال في المنهج ويتبعه في الوقف الفوائد الحاصلة من الموصى به
كثمة وكتب والمؤنة ولو قطرة ويطلب الموصى له الوارث أو الرقيق الموصى به أو القائم
مقامه ما من ولي ووصى بالمؤنة ان توقف في قبول ورد فان أراد الخ لا صرد (قوله ان
لا يكون) أي الوصية بمعنى الموصى به كما مر وقوله كان أوصى بإصلاح لحربي أي أول كافر مسلم
كأمر أو بكتب حديث أو فقه ككافر وكل من عتق عليه تلك الموصى به لأنصح الوصية بذلك
الشيء المنع عليه فأنه (قوله ولا محال) أي وان لا يكون الوصية بمعنى الموصى به محالا
وقوله ولا عبد له أي عند الموت فأمر ادب المحال ان لا يكون موجودا عند الموت وهذا شرط لاوام
صحتها فإذا أوصى بعبد ولا عبده أو بعبد غيره صح الوصية طالما ان دخل في ملكه ذلك عند
الموت دامت الصحة والأفلا (قوله حلال الخ) راجع لقوله أو به لكن الشرط المذكور بشرط
في الموصى له مطلقا وفي الموصى به إذا كان معينا كان قال أوصيت بهذا الخ لأم غير المعين
فلا يشترط فيه ما ذكر كما سيأتي في قوله أو بجمل سيحدث (قوله انفصل) أي حيا حياة مستقرة
وكذا ان انفصل ميتا مضمونا في الموصى به كما مر (قوله من حين الوصية) أي التلظظ بالوصية
وكان الأولى حذف الفظة به أو زيادة له بأن يقول من حين الوصية به أو له لان كلامه في الأمرين
كأمر وطاهر (قوله ان كانت أمه فراشا الخ) أي كانت تحت زوج أو في ملك سيدة (قوله وأمكنه
وطؤها) أي روطى بالفعل واحتمل حدوث الولد من ذلك الوطيان لا يكون الوطيان مخصوصا
وخرج ما إذا لم يمكنه لوطه كان كانت بالشرق وهو بالغرب أو عكسه وامكان الوطيان قد نال
العمل الموصى له أو به فان وجدت لم تصح الوصية وان فقد واحدة منهما صح كما سيأتي في قوله
والالخ فالصور أربع تصح في ثلاث ولا تصح في واحدة وهي المستحبة للقب ودلالة قوله
لا احتمال) على الشرط المذكور وقوله والاصل عدمه أي الحمل عندها أي الوصية (قوله
دخل في الوصية) لان ما حمل واحد اذا قبل الرجم متى آخر (قوله وان زاد ما بينهما) أي
الوصية أي التلظظ بصيغته أو بين انفصاله أي التوأم الثاني على ستة أشهر لكن يشترط أن
يكون بين الثاني والاول دون ستة أشهر (قوله وان لم تكن فراشا) أي وقد سبق لها قبل ذلك
كونه انراشا حتى يحال عليه الحمل فان لم تكن فراشا قلم تصح الوصية لعدم السبب الذي يحال
عليه الحمل (قوله أو لم يمكنه وطؤها) أي أو أمكنه ولم يحتمل حدوث الولد من ذلك الوطيان كما علم
بما مر (قوله أما إذا أتت به بدون ستة أشهر) محتمل القيد الاول وذكر المحترزات على ألف
والنشر المخطوط وما ذكر محتمل له في سجل الآدمي إما حمل غيره كجمعة فيرجع فيه لاهل الخبرة بذلك
وعلم من كلامه ان الستة ملحقه بما فوقها لا بشرط عدم الفرائش معها وان الأربع سنين ملحقه
بما دونها وهو ما اعتمد مر تبعا للشارح في شرح المنهج (قوله بجمل حادث) أي سيحدث
فان قديمه مدة أو جل بأن قال بما يحتمل هذا العام عمل به وان عم كقوله بما فتحه كل عام
أو أطلق بأن قال بما يحتمل هذه الامة فهل كل حمل لها مادامت حية وان عتقها الوارث
وتزوجت بغير وجهه ثم ذفقال لولدها رقيق بين حرين وتزوجها مشروطا في الامة لان المانع
من تزوج الامة ارفاق الولد وهو موجود في هذه وبشرط في الوصية بية الحمل الذي سيحدث

قوله ثم ان دخل في ملكه
الخ) أي أو وجد له عند الموت
مال فانه يشترى منه عبد
كافي مد راجعه (قوله
لكن يشترط أن يكون
الخ) محله حيث كانت فراشا كافي مد والالم بشرط الا عدم زيادة مدة جميع الحمل على أربع سنين

انفس الامة يمكن حدوثه فيها بعد الوصية كان يتصل لاكثر من أربع سنين وكذا المايته وبين
 ستة أشهر وهي ذات فراش يمكن الحدوث منه وكلما لم يمتد في الوصية بفترة فتصح الوصية بفترة فتصح ولو
 أوصى بدابة دخل نحو صوف وابن موجب وعند الوصية أو بشجرة دخل ما يدخل في يده من
 غير المأبر مثلاً عند الوصية ويجب إبقاؤه إلى الجداد (قوله يعلق) بضم الباء مع تكون الميم
 وفتح الهمزة مفتحة أو مع فتح الميم واللام منقلة وعلى كل فهو مبنى للمفعول (قوله كافي السلم) أي
 الموجل فان المسلم فيه لا يشترط وجوده عند العقد أما الحال فيشترط وجوده عنده وان لم يكن
 في ملكه كما مر (قوله بالإنجيز من الثلث) أي بما زاد عليه أما الثلث فلا يتوقف على الإجازة
 وهذا في الوصية لغير وارث أماله فتتوقف على الإجازة ما عدا (قوله قد بلغني من الوجع ما ترى)
 أي الذي تراه أو متى تراهم قيل ان هذا كان عام الفتح حين خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
 حنين لما قدم من الجعرانة فمقر دخل على سعد وهو مغلوب فقال يا رسول الله أموت بالدار التي
 خرجت منها مهاجراً فقال لي لا رجوع في فريضة لك الله حتى يفتع بك أقوام وفيه لعل انه كان عام
 حجة الوداع وجمع بينهما أنه قد وقع له ذلك مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ففي الأولى
 لم يكن له وارث كما هو معنى الكلالة فهو من لم يخلف ولداً ولا والداً في الثانية كانت له بنت فقط
 أمه أم هانئ بن جبر ففتح الباري (قوله وأنا ذومال) هذا اللفظ يشعر بال كثير لان التثنية
 لا تكسر على أنه قد وقع في بعض طرقة وأنا ذومال كثير ولا شك ان ذالمال اذا صدق بشائيه أو
 بشرطه وابتنى ثلثه بين ابنته وغيره لا يصيرون عائلة والجواب أن بقاء المال الكثير انما هو على
 سبيل التقدير لاحتمال ثلثه أو نقصه فاذا أوصى بثلثيه مثلاً لم طال حياته ونقص المال أو نفى
 كانت الوصية مضرّة بالورثة فإد الشارح الأمر إلى شيء معتدل وهو الذات أفاد في فتح الباري
 وقد يقال حيث جعل قوله ورثتك من باب الاخبار بالغيب كما أتى والله سيوجده ورثة كثيرين
 كان الكلام صحيحاً على ظاهره لانه اذا صدق بثلاثي ماله الكثير مثلاً وابتنى ثلثه لورثته الكثيرين
 لا يكفهم فيه يصيرون عائلة لان كثرة المال مقولة بالثبوت فيستعمل أن كثرة مال سعد ليست مبالغة
 فيها (قوله ولا يرثني) أي بالقرض الايسة أما بالتعصيب فيعثره بيت المال لا تنظمه اذ ذلك وكان
 اسم ابنته عائشة (قوله فالتار) بالجر على تقدير في الشطر والرفع على تقدير فالتار ان صدق
 به والنصب بنزع الخافض وكذا يقال في قوله فالتار (قوله الثالث) مبتدأ أخيره محذوف أو خبر
 لمحذوف أي الثالث يكفيه أو الكافين الثالث أو فاعل لمحذوف أي يكفيه الثالث أو منه قول
 لمحذوف من باب الاغراء ولا أي الزم الثالث أو اعط الثالث وقوله والثالث كشيء مبتدأ وخبر
 وأشار به إلى أنه ينبغي أن ينقص عن الثلث شيئاً وتعامه فانك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن
 تذرهم عائلة يشكك فيكون الناس وكان الأولى أن يذكر هذه الزيادة لانهم يحمل الدليل لما ادعاه ووجه
 الدلالة منه أنه منعه من الزيادة لاجل حق الورثة فتوقف على إجازتهم الا ان يقال أراد إلى آخر
 الحديث وعبر على الله عليه وسلم بقوله ورثتك وان لم يكن له ابنت شارحة إلى أنه سبحانه
 وبأنبيه أولاد وكان كذلك فقد عاش بعد المرض المذكور قرى من خمس سنين وبلغ أولاده
 عشرة من المذكور وثني عشرة بنتاً ومن الاخبار بالغيب منه صلى الله عليه وسلم وقوله عائلة
 أي فقراء جمع عائل وهو الفقير والعمل منه عال يعيل اذا افتقر وأصله عيلة تحركت الياء وانفتح

لان المعلوم يجوز ان يملك
 كافي السلم (وكذا) مع
 (بما لا يخرج من الثلث
 ان اجازته الوارث) لما في
 الصحيحين أن سعد بن أبي
 وقاص قال قلت يا رسول
 الله قد بلغني من الوجع
 ما ترى وأنا ذومال ولا يرثني
 الايسة أفأنا صدق بشائي مالى
 قال لا قلت فالتار قال الثالث
 والثالث كثير

(قوله ويجب إبقاؤه الخ)
 المتناسب بخلاف المتأخر
 فلا يدخل ويجب إبقاؤه الخ
 (قوله لم يكن له وارث) أي
 لامن الأصول ولا من
 القسوع وله وارث من
 غيره كما كدل الحديث
 وألفه كافي مد وان وارث
 كلالة أي لاولده ولا والد

ما قبلها قالت الفاتحة في الخلاصة • وشاع نحو كامل وكلامه وقوله يتكفون الناس أي
 يسألونهم بأكتفهم قال تركف الناس واستكفهم إذا بسط كتفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه
 الجوع أو سأل كف من طعمه وأول من أوصى بالثلاث في الإسلام البراءة بفتح الباء والراء مدودا
 مخففة ابن معروف ومهمات كقصود وزاد معنى وهو انصاري خزيجي سأل رضى الله عنه أوصى
 به النبي صلى الله عليه وسلم قبله ورده على ورثته وكان قد مات في صفر قبل أن يدخل صلى الله
 عليه وسلم المدينة بشهر (قوله سائر التبرعات) أي باقيها كالوقف والهبة فانها تصح بما زاد على
 الثلاث إن أجازها الواث (قوله لقاتل) أي بحق أو بغيره كما صرح به في شرح المنهج وبذلك
 التصريح المذكور هذا إن لم يقل إن يقتل أمالو قال ذلك فإن كان بحق صح والأفلا ومثل الوصية
 بخارجه الوصية للشخص غير جارح له فيقتله ومنه قتل سيد الموصى له الموصى لأن الوصية
 لرفيق وصية لسيد فليسحق الوصية ونسبة الموصى له فأن لا حال الوصية من مجاز الأول
 وأما حقيقة أن لا تملك الوصية به مستثنى من قاعدة من استعمل أشق قبل أو أنه عوقب بصرمانه
 (قوله وحري ومرد) أي في الواقع بأن قال أوصيت لزيد وألهذا في الواقع أنه حري أو مرد
 أمالو قال أوصيت لزيد الحربي أو المرتد أو للعربيين أو المرتدين أو لهذا الحربي أو المرتد فلا يصح
 لأن تليق الحكم على المستثنى يؤذن بالعلة فمكأنه قال لحاربه أو رذته يكون المظنور
 إليه حينئذ هو الوصف وهو الحاربه أو الرذة وذلك جهة من جهة الوصية لا تصح بلجهة المعصية
 فحق ذلك الحربي أو المرتد لم تصح الوصية. وأما صرح بالأمم كزيد أو لا كهذا وهذا هو الذي
 ذكره ع ش وأما قوله شايخنا خلافا لما ذكره قل والخلي (قوله لم يمت على رذته) فإن
 مات عليا ما بين بطلان الوصية (قوله لعموم أدلة الوصية) أي لأنها شاملة للعربي والمرتد (قوله
 حل على وصيته لمن يقتله) أي بغير حق كان يقول أوصيت بكذا المني بة تاني عدوانا أي أو يقتل
 غيره كذلك وأما لم تصح الوصية حينئذ لأن الوصية لغيره عين قصارت جهة معصية أما بحق كما
 إذا تختم قتله حاربه أو رجلا فأوصى لمن يباشر ذلك باذن الإمام فتصح الوصية له كالاجرة والجماعة
 إذا توجه ذلك عليه لقديت المال (قوله ولو ارث) أي تصح الوصية له وتوقف على الإجازة
 هذا إذا كان الوارث خاصا غير جائز أما العام كالأوصى لأنسان بشي هو ثلث ماله فأقل ثم
 انتقل ارثه لبيت المال فإن ذلك يصرف إليه ولا يحتاج إلى إجازة إمام وأما الخائز فلا تصح
 الوصية له لعدم الفائدة حينئذ وهو يستحقه بلا وصية (قوله أن أجاز) قيد في الصحة وكالوصية
 للوارث إبراهيم من الدين وهبته والوقف عليه نعم لو وقف عليه ثم ما يخرج من الثلث على قدر
 نصيبهم نقد من غير إجازة فليس لهم نقضه ولا بداحة الإجازة من معرفة قدر الجاز فيه أو عينه
 أقاده مروا العبرة بأمرهم وقت الموت بخلاف موتهم قبل موت الموصى فلا يكونون ورثة وبردهم
 وإجازتهم بعدهم لعدم تحقق اشتقاقهم قبل موته فالحق في شرح المنهج (قوله بعين) سواء كانت
 متقومة أو مثلية كان تركا لغيره أو دارا وقت قيمتها سواء أو أردب فتح وأما الخامس كذلك شخص
 كالأب أو أحد وخرج العين مال أو وصى لكل من ينيه بقدر حصته مما من نصف أو ربع أو
 نحو ما يوجب فرضه فانما لا تصح لأنه يستحق ذلك بدون وصية والفرق بين ذلك والوصية بعين
 ما ذكره الشارح بقوله لا اختلاف إلا غرض الخ أمالو أوصى بعض بنيه بقدر حصته مشايخا فانما

(قوله كقصود) الصواب
 كقصود كما يفيد القاموس
 معناه

وكالوصية فيلزم كسائر
 التبرعات الواقعة في مرض
 الموت (وتصح الوصية
 لقاتل) بأن يوصى لخارجه
 ثم يموت بالجرح (وحري
 ومرد) لم يمت على رذته
 لعدم أدلة الوصية ولا أنها
 تملك بصيغة كالهبة وأما
 خبر ليس للقاتل وصية
 فتعريف ولو صح حل على
 وصيته إن يقتله (ولو ارث
 إن أجاز بقية الورثة المطلقين
 التصرف حتى لو أوصى
 لكل من ينيه بعين بقدر
 نصيبه صحت بشرط
 الإجازة

(قوله قيد في الصحة) أي
 في دوائها (قوله أو مثلية)
 كالأب أو غيره من
 أبية وقال جبر لا يحتاج
 فيه الإجازة

لاختلاف الاغراض في الاعيان ومنازعتها والاصل في ذلك خبر لا وصية لوارث الا ان يجيز الوارثة (وتصح الوصية من عليه دين مستغرق) اماله (ان اسقط براء او غيره) لعموم اذلتها مع حصول ٨٥ غرض وب الدين وكلام الاصل يقتضي

بطلان الوصية من عليه دين مستغرق وليس مراداً (وكل وصية) بالمعنى الشامل للتبرع في مرض الموت (لا تتوقف على اجازة) تحسب (من الثلث) خبره والسابق (الاعتق أم الولد) وان استولاه في مرض موته (وعتق امه) في العصة (بصفة وجدت في المرض) بغير اختيار السيد (ومات ذيل) موت (المعتق ولا مال له غيره) فان كلاً منهما يحسب من رأس المال تنزيلاً لاهله امه امه امه امه امه المال بانفاقه في الاذات والتمهات واعتباراً للثاني

(قوله كان متبرعاً بذلك) هو ظاهر في العالم بالحكم دون الجمل اذ لا ينفذ فيما في نفسه حرره (قوله خبر) لم يرد (قوله) هذا سبق قل والصواب قد لم يرد (قوله) فان كان كانت بدون الثلث) صوابه بالثالث (قوله) حسب من الثلث) له من رأس المال (قوله) قبل موت المعتق) فيه أن تعاقب الفسارح آخر اية تضي انه لا فرق

تصح فيسقط بذلك حيث اجازة بقية الوارثة ويشترك فيما زادوا المصلحة في الوصية لوارث ان يقول اوصيت لزيد بان تبرع لولدي بكذا فاذ قبل و تبرع لولده بذلك كانت وصية لوارث صحيحة (قوله لاختلاف الاغراض الخ) علة للشرط المذكور قال مدر ولما صحت بيع عمن من ماله لزيد وقال في شرح الروض ومن ثم لم يجز ابدال مال الغير بماله كالأودع زيد عند عمر وعشرة فانهم لا فلا يجوز له ان يأخذ منه ما يراه يتقوه ويريد له لاختلاف الاغراض في الاعيان فقد يكون ذهب زيد جديداً لا يبدل ولا يورث هذا هو هذا المعنى بالولي حتى لو طاب زيد ماله فدفع له عمر و فانهم من مال نفسه بعد ما علم عنه كان متبرعاً بذلك والذات الموروثة فلا بد ان يوجب عليه دفع ماله أيضاً (قوله خبر لا وصية لوارث) أي خبر البيع في باسناد صالح كما قاله في شرح المنهج فلا وجه لقول بعضهم ان هذا الحديث لم يصح ورود (قوله ان اسقط) بضم الهمزة متبوعاً بالمتنوع وفي بعض النسخ ان اسقط بلا همزة متبوعاً بالفاعل وهو خبر لم يرد في أي وثقة ان اسقط الخ فالوصية حال حياته صحيحة مطلقاً اذ اهر ان اسقط الدين اسقرت والابطال ويمكن حمل كلام الاصل على هذه فلا يرد عليه الاعتراض الا في (قوله او غيره) كاذب اجنبي متبرعاً ووارث الموصي كذلك وقوله مع حصول غرض رب الدين أي وهو الثواب في صورة البراء او حصول المال له في صورة الاداء (قوله وليس مراداً) أي لان سقوط الدين شرط لتنفيذ الوصية ودوام صحتهما الا لاهله او تقدم الجواب عن الاصل (قوله وكل وصية) مبتدأ خبره قوله تحسب من الثلث (قوله لا تتوقف على اجازة) أي شأنه اذ كان كانت لا تتوقف على أي بعض صورها وهي الوصية لغير وارث فانها ان كانت بدون الثلث لم تتوقف على الاجازة ولا التوقف وتخرج بذلك ما تتوقف على الاجازة في جميع صورها وهي الوصية لوارث قائم بالتحسب من الثلث فقط بل تنفذ في القدر الذي اجاز ما في الوارثة زاد على الثلث او ناقص عنه (قوله الاعتق أم الولد) اعترضه قيل بانه لا وصية في ذلك ولا تبرع في مرض الموت حتى يتوهم حسبه من الثلث فيستفي وحيداً فهو استثناء منقطع ٨١ بالمعنى وهو بناء على ما فهمه من ان المعتق حاصل بعد الموت والواقع منه في حال الحياة انما هو الاستعداد وهو ان لا تبرع فيه وليس الامر كما فهم بل المراد بالاعتق الاستباق أي ان السيد اذا تخرج عتق أم ولده في مرض موته حسب من الثلث ومن المعلوم ان اعتاقها تبرع علم انه وادخل في التبرع فيكون استثناءه متصلاً (قوله بغير اختيار السيد) متعلق بوجود ذلك كنزول المطر كان قال ان امطرت السماء ماتت حره فوجد المطر والسيد مرض فان عتق العبد يكون من رأس المال فان وجدت باختياره حسب عتقه من الثلث (قوله ومات) أي العتق وقوله قبل موت المعتق يكسر التاء وتخرج به ما لو مات بعده فانه يحسب من الثلث (قوله ولا مال له غيره) ليس بقيد وإنما كره لانه محتمل التوهم اذ لو كان له مال غيره كان عتقه من رأس المال بالاولى (قوله تنزيلاً لاهله) أي اعتق أم الولد والعق المعلق وهذا أحد أربعة ثلاثة في المسئلة الثانية والثاني منها عتق رقيقاً كانه لان ما يعتق ينبغي ان يحصل للوارثة مثله ولم يحصل لهم هذا شيء والثالث يعتق ثلثه كالمات بعده موت سيده وفائدة الخلاف تظهر فيما لو كتب شيئاً

٨١ واصل (قوله محمل التوهم) يمكن نقل اشوري عن شرح الاصل انه ابيان محمل الخلاف المذكور فان كان له مال غيره فليس فيه هذا الخلاف بل عتق من رأس المال كاعليه جاهير الاصحاب ٨٢ م لكن مجرد وجهه

بعد وجود الصفة وقبل موت السيد فإنه يكون لوارث الرقيق على الاول ولوارث السيد على الثاني ولهما على الثالث وفيما لو كان لهذا العبد ولد من عشقه فان ولادته في حياة أبيه او الى امه وبعد موته بنجر لوالى الاب على الاول ولا بنجر ارعى الثاني ويخبر ولا يشبه على الثالث (قوله بحالة التعليق) أى وهو حشذ كان صعبا وقوله ولانه حينئذ أى حين التعاقب لم يكن متما اسم مفعول بابطال حق الورثة لانه صحيح اذ ذلك

• (باب المساقاة والمزارعة) •

أى والخبرة وانما يذكروها في الترجمة لمطالعة أى استقلا لا وتما كما ساقى بخلاف المزارعة والاولى لغة مأخوذة من السقى بفتح السين وسكون القاف وانما أخذت منه مع ان فيها العمالة آخر كناية من الترويض واصلاح الاباجين لانه انتفع اعمالها واكثرها مؤنة وقيل من السقى بكسر هـ ما وتشديد الميم وهو موضع الشجر وقيل لانهم يسمونه على ما يشرب ساقه والثانية لغة مأخوذة من الزرع وساقى مع كل شرعا ولما كان فيه الاستيفاء فمفعلة ذكر اعقب الاعيان للمناسبة بينهم ما تناسب التضاد واذا في المساقاة فذلك لثبوت معدوم كالوصية فذكرت عنهم اذ كرمها المزارعة لانهم انتفع بتابعه لهما كما ساقى (قوله الاصل فيه المالح) والمالح في الاول ان مالكا لا يجار قد لا يحسن تعهدها ولا يترغ له ومن يحسن وبه قد لا يلائم ان يجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولوا كثرى المال لزمته الاية في الحال وقد لا يحصل له نفع من الثمار وبنحو العمل نفع الحاجة الى تجويرها اه افاده في شرح المصح وقوله ولوا كثرى المال أى لو صح ذلك فرضا والا فهو غير صحيح لعدم ضبط الاعمال (قوله عامل أهل خيبر) أى من المولى وبديل الرواية الاخرى وهى دفع الى مولى وخيبر فخلها وأرضها وهى مدينة كبيرة بقرب المدينة الشريفة والمراد بها ما لهم مساقاتهم ومزارعتهم فالواضع منه صلى الله عليه وسلم مزارعة تابعة للمساقاة (قوله بشرط) أى نصف ما يخرج منها أى من أرضها وقوله من غير ثمانية لثمة أى غير النخل يابس اكان أو رطباً وقوله وأزرع الظاهريه كان شيراوسى أى أن الزرع الذى لم يبدل صلاحه كآب ذوقه فرفع الاعتراض بانه لم ينقل لانه صلى الله عليه وسلم لم يدفع لهم بذرا مثل الزرع الذى كور فيه كالبخية وبامية وشوخ ومنه من قصص المزارعة على ذلك تبعاً للمساقاة (قوله أن يعقد الخ) يؤخذ منه الاركان الستة وهى مالكا وعامل وعمل وغرو صيغة ومورد فوله أن يعقد اشارة للصيغة والضمير فى ذلك عائده على المالكا وعلى نخل هو المورد ومن يتعهده هو العامل والعهود العمل وما يخرج هو الثمر وقوله يجوز معلوم اشارة للشروط وذكر منها الستة (قوله على نخل) أى مغروس ولو ذكر الما يأتى وقدمه على العنب لانه أفضل منه على المعقد ولانه مورد النص أى الحديث السابق الذى هو دليل الباب والعنب مقيس عليه وقوله ونهر عنب أو فيه ما نعمة فلو قبضوا الجمع (قوله مالكا هما) بدل من الضمير المستتر الواقع فلا ولا ييس هو فاعلا لا يلزم عليه أن يكون محذوفاً من كلام المتن وهو لا يجوز فلو قد المالك امانية نفسه أو ثابته ومنه على شجر وناظر وقف فى بيانته والامام فى بيت المال (قوله لمن يتعهدهما) متعلق بيهما واللام متعلق مع (قوله مدقة معلومة) اشارة لاحد شرطى العمل فلا بد أن يقدربزمن معلوم يفرقه اشجر غالباً كسنة أو أكثر وساقى الثانى فى قوله وان لا يشترط على العامل الخ فلا تصح مؤبدة ولا ماطلة ولا مؤقتة بادراك

بحالة التعليق ولانه حينئذ لم يكن متما بابطال حق الورثة

• (باب المساقاة والمزارعة) •

الاصل فيه ما قبل الاجماع خبر العيين ان صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطرا ما يخرج منها من غير اوزرع (المساقاة ان يعقد على نخل او نهر عنب) مالكا هما (ان يتعهدهما) بالسقى والتربية مدة معلومة

(يجوز معلوم مما يخرج منها) من غير أوجب واشترط تخصسه بالعاقدين شركة وعلمهما بالتعيين بالجزئية وان تكون
الاشجار معينة مصرية وان تفر (قوله وعلمهما بالتعيين بالجزئية) ٨٧ لا يقال بغيره قول المصنف يجوز

معلوم لانا نقول بالجزء اعلم
لصدقته على نحو شرط بخلاف
الجزئية ثم ان هذا الشرط
يصدق ولو مع عدم التعيين
كقوله والتمرة هنا اثلاثا
ولو مع العطف بالواو خلافا
للعشبي فلا بد من زيادة
شرط التعيين اه وفيه
ان في التعيين بدل عن
الاضافة التي علم به
وتعريف صاحبها ولا يعلم
بتعيينه وتعيين صاحبها
بشرط هذه الاضافة الا مع

التعيين فهو مستفاد من
هذا الشرط تأمل (قوله
تخصلات الخ) اي لانها قد
لا تفر فيضيع عليه ما ولا
يقر الا هي فيلزم استقلاله
بالتمرة ايضا (قوله ليس بدلا)
قد يقال ما المانع منه اذ
الجزئية اخص من التعيين
فيلزم من العلم بها العلم به
(قوله جائز) فيه انه لا يزم
بخلاف القراض وبعبارة
مد لان المساقاة لا مجلس
له الان القراض عقد جائز
وربما من تصرف العامل
وهذا لازم وربما من عين
الاصل فاحتيط له قاله في
شرح الروض اه ويري
وهي اولي (قوله والربح
فيها من رأس المال) الاولى
من التمرة مثله يقال في قوله

التمرة للجهل بوقت فانه يتقدم تارة ويتأخر أخرى والمراد بادران التمرة في هذا الباب جدداده
ولا وقت بزمان لا يفرق فيه الشجر عما بالملوها عن العوض ولا بجهة العمل ان علم أوطن أنه
لا يفرق ذلك الزمن وان استوى الاحتلان أو جهل الحال فله أجرته لانه عمل طامعا وان كانت
المساقاة باطلة (قوله يجوز معلوم) أي بالجزئية كما سبق (قوله من غير) أي غير الفصل بدليل مقابله
بالعنب والافانثر شامل له فيكون ذكره ضائعا وخرج بالتمرة الجريد والليف والكرناف بكسر
الكاف والظوض فهو مختص بالمالك المورطه العامل نفسه بطل وكذا الوشرط بينهما على
نسبة معلومة على المعقد واما الشماريخ والقنود وهو صحيح الشماريخ أي رأس العرجون الذي
فيه الشماريخ فشرط كان بينهما والعرجون وهو الساعد للمالك على المعتد وكذا كمال التمرة ولا
يجوز كون العوض غير التمرة كعلم من قوله يجوز معلوم الخ فلو ساقا بدراهم أو غيرهما لم تنفع
مساقاة ولا اجارة الا اذا فصل الاعمال وكانت معبوضة اه افاده زى وهو في مرأيا (قوله
تخصيصه) أي ما يخرج بالعاقدين ثم المنروط املوا أحدهما أي ما يعلق منه فنه عنه ولو حرا
كالمشروط له والبالد اذ اخل على المقصور عليه على خلاف الافصح والافصح دخوله على المقصور
قال العلامة الاجهوري رحمه الله

والا بعد الاختصاص بكثير * دخوله على الذي قد قصر
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الجليل الهمام السيد

(قوله شركة) منصوب على التبعير والحال وأقرب به بعد قوله تخصيصه بالعاقدين لان المراد
بتخصيصه بهم ان لا يكون شيء منه غيرهما وهو صادق بان يكون لأحدهما فقط مع انه لا يصح
اندفع ذلك بقوله شركة فهو نظير قوله تعالى يخرج منهم ما للواو والمرجان أي لامن غيرهما ما
فلا ينافي انه يخرج من أحدهما فقط (قوله وعلمهما بالتعيين) خرج به ما لو ساقاه على ان له
شركة أو نصيبا فيه فلا يصح للجهل بمصلحة العامل وقوله بالجزئية كان الاولى أن يدرطة بالواو
بان يقول وبالجزئية كمنصف وثلاث يخرج به ما لو قال سابقا على أن الربح بينهما اثلاثا
فلا يصح للجهل بين له الثلث ومن له الثلثان وكذا الوشرط للعامل ثم تخصلات بعينها أو أصح
مع لومة من التمرة أو غير الفصل لأحدهما ما غير الاشجار لا تنفع فلا يصح لعدم العلم بالجزئية
لانه ما في ذلك اذا علمت ما ذكره علم ان قوله بالجزئية ليس بدلا عما قبله لاقتضائه المقصود
تعلق العلم بالجزئية فقط مع ان المقصود تعلقه بكل منهما كما عات ولو أطلقا قبل على المناصفة
ولو قبل للعامل الربع مثلا وسكت عما لا يمتح لان التمرة تابعة للاصل بخلاف عكسه (قوله
وان تكون الاشجار الخ) شروع في شروط المورد ذكر بعضها وبقي منها كون تلك الاشجار
تخلأا وعينها مغروسة لم يبدل صلاح غروها أو أظهر أرم لا فلا تصح على غير فصل أو عنب استقلاله
كعين وزفاح ومشمش وصنوبر وبوزن سقريج بل ويطيح لانه يغو بغيره قد أوجب لوعن العوض
كالصنوبر ولا على ودي بقرسه وبته هذه التمرة بينهما كما لو ساقاه بذر بزرعه ولا على ما بدا
صلاح غره لقوات معظم الاعمال ولا على مهم كاحد البساتين وان عين في المجلس اذ المساقاة
لا مجلس اه الان عقدها جائز والربح فيها من رأس المال بخلاف القراض فان عقده لازم
وربما من عين الاصل فاحتيط له لا على غير مرق وان روى في المجلس لاسر (قوله وان تفر

بدر من عين الاصل شيئا باج وبه لم يمتا قدم ايضا

في المدة غالباً) خرج به ما لو قيد مدة لا تنصرفها أصلاً كان ساقاه على نخل صغير أو أحقل الأثمار
 وعدمه فلا تصح المساقاة للعامل في الثانية أجرة المثل وكذا في الأولى إن جهل المالك فإن علم
 أو ظن أنه لا ينفرد في ذلك الزمن فلا ينفرد له والمرجع في المدة المدة كدورة إلى أهل الخبرة بالشجر بتلك
 الناحية ولو قدر مدة ينفرد فيها غالباً فاتفق أنه لم ينفرد ثم تنقضي المساقاة ويلزم للعامل انقضاء العمل
 ولا أجرة له كالأجرة فرضه فلم يبرح وكذا لو تلف الشجر بأفة أو غصب ولو انقطع الماء أو أمكن
 رد الماء لم يلزم المالك رد الماء والعامل الفسخ فإن تعذر رد الماء تلف الشجر كالتلف بأفة ولو انفرد قبل
 السنة المعينة أو بعد هذا اختصر به المالك ولا شيء للعامل من ثمرة ولا أجرة إن قطع بانه لا ينفرد إلا
 في تلك السنة لأنه حينئذ لم يطعم قبله سابق أو تأخر فإن جاوز الأثمار أحقق حصته ولو ساقاه
 عشر سنين مثلاً والثمرة لا تتوقع إلا في العاشرة صحت والأعوام بمنزلة الأثمان في العام الواحد
 فإن وجدت قبل العاشرة أو بعد هذا فلا ينفرد في الثمرة بقيد السابق إذ لم يطعم في شيء منها ولا
 أجرة له أيضاً ولو أدرجت الثمرة قبل انقضاء المدة عمل بيمينه بالأجرة وأخذ حصته إن جاوز
 الأدوار قبل مضي المدة فإن تأخر أدارا كهيمن المدة بأن انقضت وهي طالع أو بلغ فلا يعمل
 حصته منها إن جاوز الأدوار كما مر وعلى المالك التعهد والتمتع به إلى الأدوار والمراد بالأدوار
 الجداد كما مر ولو كان الشجر مما ينفرد في العام من ثمرين فاطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة
 والثانية بعدها فازر الثانية للمالك على الأوجه (قوله وأن لا يشترط على العامل ما ليس من
 جنس أعمالها) أي كنبها الجدران فإن أطلق بان لم يشترط شيء كان عليه كل عمل يحتاجه الثمر
 إصلاحه ونخيله مما يشكره كل سنة كسقي وتقليمه نحر أي يحرق الماش من طين ونحوه وأصلح
 أجاجين يقف فيها الماء ليشربه شربت بالاجاجين الغسيل جمع اجاجة وتلقح القمل وتخصيه حشيش
 وقصبان مضرة بالشجر وقمر يش له غيب جرت به عادة وهو أن ينصب أعواد أو يظلمها بشيء
 كالبرص ويرفعه عليها وحفظ الثمر على الشجر وفي اليد عن السرقة والنمس والطيور بأن
 يجعل كل عنقود في وعاء يسميه المالك كتوصرة وجده أي قطعه وتحميه فيه وعلى المالك
 ما يتصد به حفظ الشجر ولا يشكره كل سنة كنبها حيطان البستان وحفره وأصلح ما نهادر
 أي سقط منه وعاليه أيضاً الأعيان وإن تسكرت كل سنة كقطع التلقيح والقاس والمخبل وكل
 ما وجب على العامل له استجار المالك عليه وما وجب على المالك لو فعله العامل بأن المالك
 استحق الأجرة تنزيلاً له منزلة قوله أقض ديني وبه فارق قوله أغسل ثوبي ويعلق العامل حصته
 من الثمر بالظهور له أن عقد قبل ظهوره وفارق القراض حيث لا يعلق فيه الربح إلا بالقسمة
 أو التخصيص مع الفسخ بأن الربح وقاية لرأس المال والتمر ليس وقاية للشجر أما إذا عقد بهد
 ظهوره فملكها بالعقد (قوله وبالبعد) بأن يسلمه مفتاح الحديقة ليتمكن من العمل حتى شاء فلو شرط
 عمل المالك معه ولو مع يد العامل فسد بخلاف شرط عمل غلام المالك معه فأيما ما بقي القراض
 بل أولى لأن بعض أعمال المساقاة على المالك أه أقاده مر (قوله المطلق) بأن قال ساقيتك
 على هذه الأشجار على أن تتعهد بها (قوله على العرف الغالب) أي إن لم ينص الإصحاب فيه
 على أنه على العامل أو المالك ولم يشهد عليه عرف سابق له والأغلب يعمل به فقوله في شرح المنهج
 ونظاها أنه لو جرت عادة بأن شيان من ذلك على المالك أتت به عين عمله على ما ليس للإصحاب فيه

في المدة غالباً وإن لا يشترط
 على العامل ما ليس من
 جنس أعمالها وإن ينفرد
 بالعمل وبالبعد ومعرفة
 العمل ويجوز المطلق في
 كل ناحية على العرف
 الغالب
 (قوله فاتفق أنه لم ينفرد أي
 أصلاً لم تنفسخ ويلزم
 العامل الإتمام أي بقية
 المدة بخلاف المسئلة بعد
 فإن الأثمار فيها تأخر أدارا
 فقط مع كون الأثمار حصل
 في المدة المشروطة (قوله
 فازر الثانية للمالك) أي
 حيث لم يجز العامل
 التأخر أما الأولى فيشارك
 فيها حيث جاز التقدم
 والأفلاقي في الأيض على
 قياس ما مر (قوله وبه فارق
 قوله أغسل ثوبي) إذ لا
 يجب على الشخص غسل
 ثوبه بخلاف نحو قضاء
 الدين (قوله بخلاف شرط
 عمل غلام المالك) لعل
 الفرق أن الغلام كالأمة

نص ولم يقدم عليه عرف آخر هذا اذا كان عرف غالب وعرفاهم والاوجب التفصيل جزما اه
 افاده مر (قوله ذكور النخل) أي ولو من ذرية عن الامان على المعتمد (قوله صاحب
 النخل) امم كتاب الامام الخفاف قال مر وقد ينزع فيه بأنه ليس في معنى النصوص عليه
 وبأنه بناء على اختياره للقديم اه وقد علمت أنه المعتمد (قوله كالنخل) قال في القاموس النخل
 بالضم الكندر الذي يتدخن به الميرود وسمي شجرة ومنه هدي وعربي وصفه في الكل نافع
 لاسعال ونهش الهواء وتنقية الرحم وتسهيل الولادة وانزال المشيمة وحفاة الكلية والرياح
 الغليظة مدويها من محال للدورام والنخل المكي ثم شجر الدم وهو شبه بالنخل في الصورة
 وغرة قايض بارد مقلد اه باختصار وقرر شيخنا عطية أن غرة الدم المذكور نافع لاسعال
 أيضا (قوله لانه لا زكاة في غره) أي بخلاف العنب فإنه وان لم يرد فيه نص لكنه في معنى ما ورد
 فيه مجامع وجوب الزكاة وجوزها القديم في انزال اشجار المقررة استقلالاً لا كغيره وتفاح اه
 (قوله تقبوز) أي المسافة على غير النخل والعنب بهما كما في زكاة وعبارة مر ونصح
 على اشجاره غرة تبعا للنخل والعنب اذا كانت بينهما أو ان كثرت وازدادت المارودي بالقبلة
 وشرط الركض بجنته وذكر ان زادها بالسي في تطهير المزارعة وعليه فينا في هنا جميع ما يأتي من
 اتحاد العامل وما به اه وبه يدفع توقف الشرعي (قوله ويخالفان) أي النخل والعنب
 (قوله في أربعة أمور) أقط عامسا وهو جواز ان تراعى غرتهم لا مكان معرفتها بالطرص
 فيها وتعد الزكوى في غيرها (قوله للطرص) أي تأنيبه فيما دون غيرها فلا يتأني فيه لاستقار
 بالاوراق ومضى في الطرص الحزرو والتخمين (قوله في شملها) منها هذا الباب بالنسبة للمسافة
 لانها قدمت فيه قبل قوله ويخالفان الخ فاندفع قول قل في قوله لما مر تغلب الماضي على
 الحال (قوله بالتأخير) أي بوجود التأخير وتأنيبه فيه بخلاف العنب فإنه لا يتأني فيه لاستقار
 هذا هو ما دلتنا وأما قول الشارح أي بـسته وهى الخ فخالف افاده كما علمت وقاسد أيضا
 من حيث الحكم فان كل شجرة يبيع وعليه غمر موجود فان كان ظاهرا بتأخير أو غيره كذا
 النور للبائع والافلا مشترى الا أن يشترط خلاف ذلك كما تقدم فلا فرق في هذا بين النخل
 غيره بل المار على الظهور بتأخير أو غيره كما علمت (قوله لانه مستتر) مقتضى العلة عدم الفرق
 بين النخل وغيره فيخالف ما دعاه من اختصاص هذا الحكم بالنخل (قوله والمزارعة الخ) وهى
 واقعة الا أن في الارياق وكذا الخبر وتسمى عندهم بالمساطر وتقع في مثل العنب والطلوح
 في دفع له الارض ويرزعهما العامل يذر من عنده وكذا القمح ووقوع الغاية لأن أكثر من
 الاولى (قوله فهو مخبرة) مأخوذة من التخبير وهو الا كراى الحراث أو من التخبير بالضم
 وهى النصيب الذى يأخذ لا كرا (قوله مطاقا) أي مسئلة أو تابعة لامسا فافهم قد تقدم
 ذات الهى بقوله

مزارعة بطلانها مسئلة • مخبرة بطلانها مسئلة انقل

وصاحب يذر مالك الارض فى التى • بدأ يذرى الاشجرة من على

قال في شرح المنهج وانما لم تصح المخبرة تبعا كالمزارعة لعدم ورودها كذلك واختار النورى
 من جهة الدليل صحة كل منهما ما عاقتبه الابن المنذور وغيره قال والاحاديث مؤولة على ما اذا

وتدل كلامهم ذكور
 النخل وبه صرح صاحب
 النخل (ولا تجوز في
 غيرهما) كما قيل لانه
 لا زكاة في غره فاشبهه
 المير (الاتيها) فتعوز
 كالمزارعة (ويخالفان
 غيرهما) أربعة أمور
 تجرى فيهما دون غيرهما
 (الطرص) وجوب
 (الزكاة) صحة (المرابا
 والمسافة) لما مر في محالها
 (ويزيد النخل على العنب)
 كغيره (بالتأخير) أي مسئلة
 وهى ان يبيع مع شجرة عليه
 ثم لم يقبضه الا ثم النخل قبل
 لتأخير لانه مستتر (والمزارعة
 ان يصدق على أرض)
 مالكها (لم يزرعها بجزء
 مع لزوم مما يخرج منها
 والبذر مالك فان
 كان من العامل فهى
 مخبرة وهى أي المخبرة
 (باطلة) مطلقا انتهى
 في خبر الصحيحين وهذا
 من زيادتي

شرط لو اُخذ زرع قطعة معينة ولا آخر أي المذهب ما تقرروا ويجب أن الدليل المحفوظ لها ما
 جمعه في المزارعة على جوازها تبعاً أو بالطريق الآتي وفي المخبرة على جوازها بالطريق الآتي
 اهـ (قوله فلو أن فردت بها) أي المخبرة والأفراد ليس بقيد ما صرح من أنها باطلة مطلقاً فكان
 الأولى أن يقول فلو حصلت أو وجدت (قوله فالمثل للعامل) أي لأن الزرع تابع للبذر ولو كان
 البذر لها ما فالمثل لها والكل على الآخر أجرة ما صرفه من ماله على حصة صاحبها اهـ أفاده
 هـ (قوله وعليه مالك الأرض الخ) أي أجرة مثلها وان زادت على الخراج (قوله وطريق
 الخ) أشار بذلك لحيلة تستطاع الأجرة وتنجعل الفلقة مشتركة بين المالك والعامل وقوله ولا أجرة
 أي على العامل للمالك (قوله بنصف البذر) أي ويسلم للمالك لا يتخذ القابض والمقبض
 وقوله ونصف عمله عطف على نصف قبله وهو مطلق على قوله ومنافع دوابه وآلاته أي نصف
 ذلك واقتصر الجدل في الأول والمذكورة للضرورة (قوله وكذا المزارعة باطلة) وجوزها أحد
 وقوله لذلك أي للتمسك وقوله فلو أن فردت الخ التقييد بالأفراد هنا ظاهر لما ساق في أم تصح تبعاً
 (قوله فالمثل للمالك) أي لأنه غنم ملكه من طرق جعل الفلقة لهما ولا أجرة أن يكتفى
 المالك العامل بنصف البذر ومنفعة الأرض شاعرين أو بنصف البذر ويعبره نصف الأرض
 شاعرين ليعزرع له باقي البذر في باقي الأرض فيكون لكل منهما نصف المثل شاعراً لأن العامل
 استحق من منفعته ما بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعته بقدر نصيبه من ذلك وتعارف
 الأولى الثانية بأن الأجرة فيهما عين وفي الثانية عين ومنفعة ٢ وفيها يمكن من الرجوع بعد
 الزراعة في نصف الأرض وباخذ الأجرة وفي الثانية لا يمكن من ذلك ومن الطرق أيضاً أن
 يقترض المالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ونصف منفع آلاته
 ومنه أن يعبر نصف الأرض والبذر من المالك البذر في هذا ليس كله من المالك ويشترط
 في هذه الأجارات وجود جميع شروطها الآتية ولو أذن لغيره في زرع أرضه فخرها أو غيرها
 للزراعة فزادت قيمتها بذلك فأراد دعماً أو بهما من غير أن العامل لم يصح له ذلك الاتفاقيات
 بدون ذلك العمل المستقر فيها ولا نهما صارت مرهونة بذلك العمل الذي زادت قيمتها كان
 الثوب عند نقول القصار مرهون بأجرته فله حصة حتى يستوفيه (قوله وعليه مال أجرة
 عمله) أي لطلان العقد ولا يمكن إحباط عمله بما نالوا لفرق بين أن يذرع أو يملك باقية
 أو غيرها على المعقد (قوله ودوابه وآلاته) أي أن كانت له (قوله أي الأرض الخالية) معيت
 بذلك حلاً على ضدها وهي ما قيم أخضره حيث تسمى سواد الرطوبة من البعد كذلك فلا يسمى
 ما في الأرض المشغولة سواداً مناسب أن يسمى ضدها وهو الأرض الخالية بضده وهو البياض
 لثبوت هذا الاسم للأولى في الجملة اذهب للجان فيها (قوله بين الخلل) البيضاء ليست بقيد
 بل المدار على غير الأفراد السقي وان لم يحط بالشجر بأن كان في جانب منه وبهضم ثم قسر
 البيضاء بغير عسر لأفراد قال في شرح المنهج وكالبياض فيما ذكر زرع لم يبد صلاحه اهـ وذلك
 كما بطيخ وقصب السكر ونحوهما وهو محل الخبر السابق كما مر (قوله ان عسر) هو المراد
 بقول الروضة وأصله أنه زرعاً من غير ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة وذكر المزارعة
 شروط (قوله واتخذ العامل) أي لأن عدم اتحاد يخرج المزارعة عن كونها تابعة وكذا

فلو أن فردت به الأرض فالمثل
 للعامل وعليه مالك الأرض
 أجرة مثلها وطريق جعل
 الفلقة لهما ولا أجرة أن
 يكتفى على نصف الأرض
 بنصف البذر ونصف عمله
 ومنافع دوابه وآلاته أو
 بنصف البذر ويجمع بالعمل
 والمنافع (وكذا المزارعة)
 باطلة لذلك فلو أن فردت بها
 أرض فالمثل للمالك وعليه
 للعامل أجرة عمله ودوابه
 وآلاته (إلى البياض)
 وان كثر أي الأرض
 انطالة من الزرع ونحوه
 (بين الخلل أو) شجر
 العنب) فتصح المزارعة
 عليه تمامه ما كان على
 الخلل أو شجر العنب (ان
 عسر سقي ما) أي الخلل
 ونحو العنب (الابسية)
 أي البياض (واتخذ
 العامل)

(٢) قوله وفيها يمكن الخ
 أي في الثانية (قوله وفي
 الثانية) الأولى الأولى

يقال في قوله ولم يفسد بل بين العقدين على ما يأتي (قوله بأن يكون) إشارة إلى أن المراد بالتحادة
 ما ذكر لا كونه مفترداً لا بضر تعدد (قوله ولم يفسد بل بين العقدين) يؤم كلامه أن الشرط
 وجود عقدين غير منفصلين وليس كذلك بل المراد الاتيان فيهما بمقد واحد كما هو به
 في المنهج بقوله ان العقد قد وجد عند المصادفة لانهم ما أن يستقل كل بعدد بان يقول سابقك
 فيقبل ثم يقول زارعتك فيقبل أيضا اه افاده أرباب الحواشي هنا عبارة المنهاج وشرح مر
 والاصح أنه يشترط أن لا يفصل بينهما أي المساقاة والمزارعة التابعة بل يأتي بهما على الاتصال
 لتصل التسمية وأنه يشترط اتحاد العقد ولو قال سابقك على النصف فيقبل ثم زارعه على
 البياض لم تنفع المزارعة لأن تعدد العقدين يل التسمية اه وهي صريحة في أن عدم الفصل
 غير اتحاد العقد فيمكن حل كلام المتن هنا على ذلك غاية ما فيه أنه غير بالعقدين نظر التعدد
 المعقود عليه وان اتحدت الصيغة وبذلك عبارة الأصل حيث قال والاصح أنه يشترط أن
 لا يفصل قال الشارح أي بين المساقاة والمزارعة في العقد لانها تابعة لغيرها الاتصال تحصل
 التسمية اه وحينئذ يكون كلام المتن قد أخل باشتراط اتحاد العقد كما أشل به صاحب
 المنهاج (قوله وان تناخر) نائب فاعل للفعل محذوف أي وبشرط ان تناخر وليس معطوفا
 لعدم استقامة عطف المصدر على مدخول الشرط المذكور وصورة التناخر أن يقول سابقك
 على الفل وعاملتك على البياض (قوله هو أو الخ) أي صدقه بالمقارنة بأن يقول عاملتك
 على هذين أو على الفل والبياض مع أن ذلك لا يصح هذا مراده ولكن المعقد المصحة فكلام
 الأصل هو الأولى (قوله على المساقاة) على في كلامه بمعنى عن واهله انما يعبرهم انظر القول
 الأصل وأن لا تقدم لالقه وأن تناخر (قوله وعلى ذلك) أي وعلى وقوع المزارعة تابعة
 بشرطها محل الخ واستشكل بأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم كان يدفع بذرا ولم يرد فاف
 المزارعة في طريق من طريق الحديث بل الظاهر أنهم كانوا يزعمون من مالهم فهم بخلاف
 وحينئذ فلا دلالة في الخبر على جواز المزارعة تبعه المساقاة وقد قدم جوابه بأن الزرع الذي لم
 يدر صلاحه كالبذر فلما دفعهم صلى الله عليه وسلم الأرض كان فيه أزرع لم يدر صلاحه واعلم
 أن المساقاة لازمة فلورب العامل أو يجر قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشرع وقبوعه وتبرع
 غيره بالعامل بنى حق العامل وان لم يبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم أكثرى عليه من ماله ان
 كان له مال والا أكثرى بموجله ان تأق نعم ان كانت المساقاة على العين مكن المالك من التصرف
 ثم ان تعدد أكثره اقترض عليه ووفى من نصيبه من الثمر ثم ان تعدد راقضه عمل المالك
 بنفسه أو تفق بائنه بذلك بشرط فيه رجوعا بأجرة عمله أو بغيره فان لم يشهد فلا رجوع له
 فان عجز عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فلا القسح وللعامل أجرة عمله وان ظهرت فلا قسح
 وهي له ما ولومات المساقاة في ذمته قبل تمام عمله وخلف تركه عمل وانه امامته ان يكترى عليه
 أو من ماله أو بنفسه ويسد له المشرط فان لم تكن له تركه فلا لوارث العمل ولا يلزمه وخروج
 بالمساقاة في ذمته المساقاة على عينه فتنفسخ عونه ولا تنفسخ بموت المالك بل تستمر ويأخذ
 العامل نصيبه ولو خرج الثمر مستحقا كان أوصى به فلا عمل له أجر عمله واهله الحال أو جهله
 وكذا لو فسد المساقاة له أجرة مثله وان علم الفساد

بأن يكون عامل المزارعة
 عامل المساقاة (ولم يفسد
 بين العقدين) أي عدم
 المساقاة والمزارعة (وأن
 تناخر) هو أولى من قوله
 وان لا تقدم (المزارعة على
 المساقاة) لانها تابعة لغيرها
 الاتصال والتناخر تحصل
 التسمية وعلى ذلك حصل
 معاملة أهل خير السابغة

(قوله هو أو الخ)

• (باب الاجارة) •

بكسر الهمزة أشهر من ضمها وقسمها من آجره بالمدي أو آجره بالجارة ويقال آجره بالقصر بآجره
بضم الجيم وكسر هاء الجارة اه شرح المتهج رويست فادعنه أنها اسم مصدرها ما خلا فان قال
انها مصدر المقصود وروى ذكرت عقب المسألة لان كلا استيفاء منفعته به عوض ولا شرط التناقت
فيهما ولو ازيد تعدد العمل مع اختيار العامل فيه ما وغير ذلك (قوله اسم للجارة) اي سواء اخذت
بعقد أم لا وقيل لغة اسم للآنية يقال آجرته بالمد والقصر اذا آجرته ولا مانع من أن يكون لها
معنيان في اللغة (قوله عقد على منفعة الخ) ذكره بعبارة قد ورد خرج بقوله على منفعة العقد على
العين كالبيع وبعبارة التافهة كالتم التصرف في حقة كآجرته فلا يصح استبعاد ذلك وبعبارة
المنفعة في القراض والجملة فان رد العبد والرجح غيره معلومين وان كافا فهو دين وبعبارة
للبذل أي الاعطاء غير منفعة فهو الكاب ويتبادل للآنية منفعة البضع فلا يصح اجارة الاما
للوط وبعبارة العقد على منفعة مقصودة معلومة بلا عوض كهبية المنافع والوصية بها
واجارتهما وهو من عاقب بعد أي عقد كآجرته به عوض وبعبارة العوض الجهول كآجرته على المسألة
والجملة على عمل معين بعوض مجهول كالخبر بالزق وبوخذ من التعريف الاركان الاربعة
اذا العدة اشارة الى الصفة وهو يستلزم العاقدة وهما ركنا والمنفعة والعوض الركبان
الآخران (قوله وقد اوضحته) اي التعريف وقد علمته وقوله مع بيان ما فيه وذلك انه اورد
عليه انه غير مانع اصدقه على بيع حق المرو على الجملة على عمل مقصود معلوم بعوض معلوم
كقوله من رد على من يحمل كذا فله هذا الدينار واجيب عن الاول بأنه ليس ببيع محض بل
فيه شوب اجارة وانما يسمى ببيعاً نظراً الى بيعته فقط فهو اجارة مع في فيكون المراد بالاجارة في
التعريف ما يشمل الاجارة للفظية والمعنوية وعن الثانية بأن العلم فيها ليس شرطاً اذ كل من
العوض والعمل فارة يكون معلوماً فارة يكون مجهولاً ولا كذلك الاجارة فانه شرط فيها (قوله
والاصل في الخ) لم يأت بدليل من الكتاب واستدل الماوردي بآية فان أرضعن لك
فأؤنهن أجورهن ووجهه أن الارضاع من غير عدة تبرع لا يوجب آجرة والامر فيها
لوجوب وانما يوجبها ظاهر العقد فالمراد آؤنهن اذا أرضعن لكم بعقد اه (قوله استأجرا
رجلاً) اي ائمه ما على طريق المدينة لما جاز من مكة حين خرجا من الغار لكونهما مسلمين
طريقاً غير الجادة اختفا من المشركين فلا ينافي أنهما كانا يعرفان طريق المدينة والمستأجر
ابو بكر وأقره النبي صلى الله عليه وسلم فتسببه الاستئجار اليه مجاز (قوله من في الدليل) اسم
قبيلة وهو بكسر الدال المهملة وسكون المشاة تحت كآجره عن وابن شرف وعش نقول
لعلامة قل بهملة مكسورة فهمزة ساكنة تسمى على لغة مرجوحة (قوله ابن الاربعة ط)
بضم الهمزة وفتح الراء وسكون الياء وكسرة الة فتعريف الارط ولم يثبت اسلامه (قوله
والحاجة داعية اليها) اذ ليس لكل أحد من كواب ومسكن وخادم لجوز ذلك كما يجوز بيع
الاهياء وهذا دليل على بعد التقلي ولبيد كرمته في المسألة لعله لشدة الحاجة هنا (قوله
عاقدة) اي مكر ومكر وبشرط فيه ما امر في البائع والمشتري من الرشد وعدم الاكراه بغير
حق نعم يصح استئجار كالمسلم ولو اجارة عين مع الكراهة ومن ثم أجبر على ايجارها لم يصح

(قوله مصدر المقصود) اي
مصدر من يديره وانما هو (قوله
واجيب) الظاهر انه خارج
بقوله مع لومة لان المراد
معلومة اما بتقدير مدة او
بجعل على وبيع في الامر
ليس فيه واحد من ذلك
تدبر

• (باب الاجارة) •

هي لغة اسم للجارة وشرعا
عقد على منفعة مقصودة
معلومة قابلة للبذل
والا بآية بعوض معلوم
وقد اوضحته مع بيان
ما فيه في شرح الاصل
والاصل فيها قبل الاجماع
خبر الجاردي أن النبي
صلى الله عليه وسلم والعديق
استأجرا رجلاً من بني
الدليل يقال له عبد الله بن
الاربية والحاجة داعية
اليها وأركانها أربعة عاقدة

(قوله نعم يصح استئجار كافه
الخ) ولا بد من الآنية شيئاً
باج

كالطريق فقوله كركوب الدابة الخ قال كركوب حمل والطريق المشار اليها بقوله الى مكة محله
والخطاطة محل والثوب محله والمنفعة هي العمل لا مغايرته كما يوجهه ظاهر كلامه فكانت قال
المنفعة اما ان تعدد عدة او تعدد بعملها اذا كانت عملا فيكون محلها هو الضابط لها بل هو التما
وعرف الثوب اشارة الى انه لا بد ان يكون معينا او موصوفا في الذمة ولذا قال في المنهج وخطاطة
ذا الثوب فلو قال ان خطاطي ثوبا يصح بل يشترط ان يبين ما يريد من الثوب من قبض او غيره وان
يبين نوع الخطاطة أي رومية بغرفة ثوبين أو فارسية بغرفة الا ان تطرد عادة يتوغل في محل المطلق
عليه اه بزيادة (قوله فلو جزمها) أي المدة ومحل العمل أو الموضع بين المدة والمحل فقط
كانت تاجر ترك البناء أو الكتابة أو الخطاطة شهرا فانه يصح ولا يدخل في ذلك زمن العبادة من
طهاره وصلاة ولولا ان المدة تنقضي شرعا ولا ينقص بسببه شيء من الاجرة لوصلي ثم قال
كنت محدثا يمكن من الاعادة ومدة من الاجرة بقدر المدة الثانية (قوله ليجب ان الثوب) أي
او يهرث الارض أو يبنى هذه الحائط وقوله يبايع التاجر هو من طالع الشمس الى مغربها
واحد ترزبه مما بعد الفجر الى الطلوع فانه لا يسمى باضالته يحتاج في الخطاطة حينئذ الى
مصباح ويحتمل ان الاضافة للبيان ويسمى التاجر كالمصباح المصباح فيه الى مصباح
غالب او قوله لم يصح أي وان كان الثوب صغيرا يضرغ عادة في دون النهار خلافا لما سمي وبكى وغيره
لانه قد يعرض له عائق عن اكتماله في ذلك النهار ثم ان قصد التاجر بالهمل وذكر التاجر
للتجمل فقط صح لان الزمان حينئذ غير منظور له رأسا عند العقادين اه أعاده مر (قوله
المعلم بالمدة) أي ان قدرت بالمدة فان قدرت بعمل العمل لم يشترط الا العلم بالاجرة فلو لم يعلم
بالمدة كما تجرئ الدار كل شهر يدينار لم يصح فلو قال هذا الشهر يدينار وما زاد فصاياه صح
في الاول فقط والوجه انه يصح تقدير مدة السكنى به من يوم معلوم لانه قد يتعلق به غرض
سائر والضابط كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند اهل الترف لذلك المهرل يجب من بدل
المال في مقابلتها وقبل اقلها يوم وقبل ثلاثة (قوله والاجرة) أي وعلمه ما بالاجرة فلا تصح
لاجارة مع الجهل بها بل يجب ابرء الممثل نحو أوصيك او ما ترى الاما يستره او لا تخفى من
شيء وتعلم الاجرة بالهـ قد معينة كانت أو في الذمة ملكا مرامعي به في انه كلما مضى زمن على
السلامة بان أن المبرر استقر ملكه منها على ما يقابل ذلك ان قبض الكثير العين أو عرضت
عليه فامتنع فلا تسقط كاه الا بعض المدة سواء انتفع المالك أم لا تألف المنفعة تحت
يده ولو قبض الناظر اجرة مجبلة وصرفها على أرباب الوقف ثم اتفق الوقف عنهم الى غيرهم
بان كان وقف ترتيب رجوع مستحقا لبطن الثاني على الاول لا على الناظر ولا على المشتاجر
وهذا هو المذهب (قوله وان لا تشترط به قد) في العبارة قلب والاصل وان لا يشترط بها
أي فيما عدا آخر أو المعنى وان لا يتعلق به قد آخر على طريق كونه شرط فيها كقوله أجزئك
دايئة على أن يبيع كذا او ترضي كذا ولو قال وان لا يشترط فيها بعد لكان أوضح
وهمهم حله على ظاهره والمعنى وان لا تشترط في عقد آخر كعقدك كذا بشرط ان تؤبرني
كذا فيكون كل من البيع والاجارة باطلا وهو وان كان صحيحا لكنه حينئذ شرط فيه هالاهما
والكلام في شروطها (قوله وقبل لا يشترط) أي هذا الشرط قبضه أن يشترط فيها عقد آخر

كر كركوب الدابة الى مكة
وخطاطة الثوب فلو
جزمها كان استجره
ليجيب الثوب يبايع التاجر
لم يصح لان المدة قد لا تنقضي
بالهـ مل (وشترط صحتها)
أي الاجارة (العلم) أي علم
العقدين (بالمدة والاجرة)
فلا تصح مع الجهل بل ينقضي
منهما ما لا يقرر (وان لا تشترط
بعقد آخر) كافي البيع
وقبل لا يشترط

(قوله شرط لغيرها) قد
يقال بل هو شرط لها إذ
المعنى يشترط لها ان لا تقع
مشروطة في غيرها والا
فقدت ان اعتقد اذ
الاول وفيها ما عليه كما هو

وقوله والترجيح أي بالاعتصار على الأول في المتن (قوله وأن يتصل الشرع الخ) أي أن لا تؤجل
 في اجارة العين بخلاف اجارة الذمة كما يأتي في الشرح وعبارة المنهج وشرحه وصح تأجيلها
 أي المنفعة في اجارة ذمة كالتزمت ذمتك حل كذا إلى مكة غرة شهر كذا كالم المؤجل لآق
 اجارة عين فلا يصح الاكثر بالمنفعة قابلة كاجارة دار سنة أو لهما من الغد كبيع العين على أن
 يسلمها غدا اه (قوله أي اجارة الخ) استثنى سبع صور خمس أصريح العدو وثلاث تحت قوله
 وغيرها (قوله على مدة اجارة) خرج بذلك ما لو فصل بين المدين فانه لا يصح جزا مخرج بقوله
 قبل انقضائها ما لو قال آجرتكها سنة فاذا انقضت فقد آجرتكها سنة أخرى فلا يصح الثاني
 كالوعلق بجي الشهر وشمل كلامه الموقوف نعم لو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين
 فأجزه الشاطر ثلاثا في عقد واحد قبل مضي المدة لم تعد عدم صحة العقد الثاني
 لمخالفة شرط الواقف لأن المدين المتصايب في العقد في معنى العقد الواحد اه أفاده مر
 (قوله لمالك منعهما) متعلق باجارة وصورة ذلك أن يؤجر فريده لعهده سنة ثم تارة يبيعها
 عمر وتحت يده وتارة يؤجرها للبكر تلك السنة لأن المالك لا يؤجر بخلاف المالك
 فلزيد مالك الدار أن يؤجرها السنة الثانية لعمر وان بقيت تحت يده والبكر أن أكرها لعمر وله
 ولا يجوز له في هذه الحالة أن يؤجرها لعمر وعلى المقتدر عدم ملكه المنفعة وقوله أن لم يكرأ
 المكترى وقوله وغيره عطف على المكترى فمالك بالمنفعة اثان اما المكترى الاول والمكترى
 الثاني أن أكرها المكترى الاول ولم ينلها ما في ذلك الموصى له بالمنفعة فلأوصى لعمر ومنفعة
 داره سنة ثم مات فلأورث أن يؤجرها له السنة الثانية وكذا المعتدة المستحقة للسكنى بالأشهر
 اه استجارها المدة التي تليها وعبارة المنهج وشرحه وصح كراؤها مالك سنة منها مدة تلي مدته
 لاتصال المدين قد دخل في ذلك مالو آجرها لزيد مدة فأجرها لزيد لعمر وتلك المدة فيصح
 ايجار واحدة تليها من عمر ولا نه مالك بالمنفعة الامن زيد خلافا لانه قال فقبحه يري بمالك المنفعة
 أرى من قبحه بالمستأجر اه أي لشعوله الموصى له والمعتدة كما في مر اذا علمت ذلك فقول
 الشارح وهو المكترى ليس بجديد فكان الاول أن يقول كذا مكترى الخ (قوله وخاف القفال)
 ضعيف (قوله فخصر العمة) أي عمة اجارة المدة الثانية في المكترى مطلقا أي سواء بقيت تحت
 يده أو أكرها لغيره وشمل الخافعة هو الصورة الثانية ولو تقابل المؤجر والمستأجر الاول صحت
 الاتفاق ولا تنفسخ الاجارة الثانية كما قاله مر (قوله في كراء العقب) أي الكراء المشغل على
 لعقب بضم العين جمع عقبة أي نوبة قال في الخلاصة وهو فعل جعل القبله عرفه سميت بذلك
 لأن كلامهم ما يعقب صاحبه ويركب موضعه وفي حديث الشيخ رضي الله عنه من مشى عن
 راحته عقبة فكأنما أعق رقبة وفسر رواه سنة أسبال فاهله وضعه الفة ولا يقبدمها هنا
 بذلك اه أفاده مر (قوله أي النوب) جمع نوبة وقوله وهو أن يؤجر الخ صور ذلك بصور
 ثلاث (قوله وبين البعض الخ) في كلامه مخافة للعادة التصويف من وجهين الاول تعريف
 البعض باللام والثنائي تفنيده وكلاهما ممنوع كانه أبو حيان في الثاني وعلمه بالاستغناء
 عنه بثنائية جزر التلساني عن أئمة الأصول يمكن جوزه الزمخشرى فشاع في السنة
 المصنفة ومن أخرى النعامة والمكان ثابان اكل أيضا فاذا لم يبين البعض ولا عادة كأن قال

والترجيح من زيادته (وأن
 يتصل الشرع في استيفاء
 المنفعة بالعدو قد في اجارة
 العين) فلأجره دار السنة
 القابلة لم يصح كالأجر
 على أن يسلمها في السنة
 القابلة (أي اجارة مدة
 تلي مدة اجارة) سابقة
 (قبل انقضائها للمالك
 منعهما) وهو المكترى أن
 لم يكر العين المستقرة لغيره
 وغيره أن أكرها له فتصح
 الاجارة وان لم يحصل
 الاتصال المذكور لاتصال
 المدين كالو أكرها المدين
 في عقد واحد وخالف
 القفال فخصر العمة في
 المكترى مطلقا وقبحه
 بعدة أهم من تعبيرة بالسنة
 الثانية (والأق كراء العقب)
 أي النوب (وهو أن يؤجر
 دابته واحد البكرها
 بعض الطريق) وينزل
 عنها البعض الآخر أو
 يركبها المؤجر البعض
 الآخر على التناوب
 (أو) يؤجرها (الثنين)
 ليركب كل منهما مدة
 معلومة على التناوب وبين
 البعض في الصور الثلاث

المكبرى اركبها ارمنا ويركبها المكبرى زمانا يصح ولو آجره الاثنين وسكت عن التماقب مع
 ان احقات ركوبهما جميعا والا فراجع لاهما ياء كما قاله في شرح المنهج (قوله ثم يقسمان)
 لو قال ثم يتبع الشرط لكان أعظم سهولة الصورة الاولى والمقصود من ثم الترتيب لا الترخي
 ولا يصح ابداهما بل لو كانا نوهما قل لاهما معصية تقدم ذلك على عقد الاجارة وليس كذلك
 وبعبارة مر ثم بعد الاجارة يقتسمان ذلك بالتراضي اه (قوله ثم فرسخ) أشار به الى اشتراط
 تاخر نوبة المؤجر عن نوبة المستأجر وهو كذلك ليصل لعقد بالبيعة كما قاله مر وظاهر
 كلام الشارح ان ذلك لا يشترط في الاولى قال قل والوجه اشتراطه بالاولى من هذه فلو
 قال فيها ثم ينزل عن البعوض الاخر لا فاذل ذلك فيها فان قلت اذا كانت المنفعة في هذه الصور
 متملة بالعقد فواجبه استثنائها من قوله وان يصل الشروع في استيفاء المنفعة قلت اوجب
 بانه استثناء صوري او ان المراد ان يصل الشروع في استيفاء المنفعة بالعدة ويقرر بلا فاصل
 هكذا قاله المحقق وقد يقال لاجابة ذلك لان الاستثناء بالنسبة للعدة الثانية في الصورة الاولى
 وللبعوض الثاني في الثانية وهما غير متصلين بالعدة فلا اشكال (قوله من ضرورة القسمة) ظاهر
 كلامه ان هـ مذاني غير الاولى ويمكن شموله لها على بعد فبراد القسمة بينهما وبين الدابة لا يلزم
 خاؤها عن التعاميل (قوله لا يؤثر) خبر التأخير بقوله كالدائر المشتركة فان لكل واحد ان
 يسكنه انهما (قوله ومحل اعتبار البيان الخ) واذا ينافى اذ السير في يوم ونفس في آخر فلا
 جبران ويسيران بعده على الشرط ولو اراد أحدهما النقص او الجاورة لخوف أو غصب او
 نهب لم يكن لذلك الا بموافقة صاحبه اه أفاده خضر (قوله كيوم ويوم) كما في طريق سبدي
 أحمد البدوي رضى الله عنه وقوله كفرسخ وفرسخ وكذا دارودار من دوردب الجبار (قوله
 دون النزول الخ) فاذا نزل أحدهما استراحة أو عاف دابة أو عذله بحسب زمن النزول
 لذلك لان نفس الزمان غير مقيمة ودواما المقصود قطع المسافة (قوله ولو اختلفا فحين يركب
 أولا) اى في الصورة الثانية لما مر من اشتراط تاخر نوبة المؤجر ونوبة النزول في الاولين قال
 مر ويجوز له ما جعل النوبة ثلاثة أيام فاكثروا ن خالف العادة او ما انتفع عليه في العقد
 حيث كان لا يضرب الدابة أو بالمأثني ولا يمين رضا مالك الدابة بذلك أخذ من قوله سم لا يجوز
 النوم على الدابة في غير وقتها لان الثائم بشغل ولومات المحمول لم يجبر مالك الدابة على حمله اه
 باختصار ولو آجر دابة لم يركب شخص نهزل عما كان لم يكن له خيار ولا رجوع على المؤجر
 بقسط مائة نص ولا حل شئ آخر بقدر مائة نص على الاقرب ولو آجرها لهزيلة من وثقل فينبغي
 تخيير المؤجر كما خبروا من آجر دابة لحل حب فقهدي وثقل (قوله والا فاكرا حيوان الخ)
 هي من افراد ما قبلها ووجه استثنائها انه اذا وقع العقد لم يلام متصل المنفعة به لانها بالار
 او نهار الم يدم اقصاها للامتناع بالليل فيكون الاستثناء بالنظر للزمن المتأخر نظير ما مر (قوله
 الايام دون الليالي) اى او عكسه او بعض الايام بحسب الطائفة (قوله بخلاف غير الحيوان)
 كالدائر والثوب اذا استأجرهما لا تتفادى لاقط أو عكسه فانه لا يصح والفرق ما قاله
 الشارح وقوله بقتضى الاطلاق اى اطلاق العقد (قوله قبل انفساره) اى فيصح بجارها
 حينئذ وان سترها الماء عن الرؤية لانه من مصلحتها كفسر الجوز والوزان لم يرها قبل وهذا

(ثم يقسمان) ما لهما من
 الركوب على الوجه المبين
 كفرسخ للمكبرى ثم فرسخ
 للمكبرى في الثانية ويوم
 لاحد المكبرين ثم يوم
 لآخر في الثالثة ووجه
 العصة ثبوت الاستحقاق
 سالا والتاخير الواقع من
 ضرورة القسمة لا يؤثر
 كالدائر المشتركة ومحل
 اعتبار البيان اذ لم تنضبط
 الطريق فاذا انضبطت
 كيوم ويوم وفرسخ وفرسخ
 على العقد عليه والزمن
 المحسوب من النوب زمن
 السير دون النزول ولو اختلفا
 فحين يركب أولا أو فرسخ وفي
 معنى الدابة الرقيق (والا
 في اكرا حيوان لمعمل
 مدة على ان يفتقعه المكبرى
 الايام دون الليالي) بخلاف
 غير الحيوان وانما اغتفر
 ذلك في الحيوان لانه لا يطابق
 دوام العمل وهو في الحقيقة
 قصير بقتضى الاطلاق
 (والا فغيرها) من زيادتي
 كاجارة الارض التي علاها
 الما قبل انفساره

ان وقتو بالغسار عن مساوقة الزراعة والاتبين بطلان الاجارة فلو انفسر عن بعضها دون بعض
انفسخت في حال ينفسر عنه وثبت الخيار في حال ينفسر عنه لانه مستأجر لتفريق الصفة عليه
وهو على الفور على العقد كبقية خبره وتفريق الصفة وخرج بقوله التي علاها الماء اجارتهما
قبل وفيها فتقوى ان كان له ما دام ثم ان غلب يكتسبها وقلب على الظن انها تروى كارض مصر
فان لم يكن له اما دأثم ولا غالب يكتسبها لم تصح اجارته كما ذكره في متن المنهج او كان لها ذلك لكن
لم تروى ان شرقت ثبت ان الخيار فان باذر المؤجر وساق لها ماء فلا يفسخ المستأجر والا فلا يفسخ
فان ساق ماء لبعضه دون بعض تفرقت الصفة نظير ما مر آنفا ويؤخذ من ثبوت الفسخ فيما
ذكر عدم لزوم اجرة الشرا في سواء أجرة سنة واحدة او سنين شرقت في بعضها هذا ان لم
يقتنع بها بغير الزراعة والارتمه الاجرة ولو استأجرها لزراعة سنة وعادتها ان تزرع مرة فقط
وحصد الزرع وبنى من مدة الاجارة شيء فهل يكون حكم الاجارة باقيا الى تمام المدد وهل له
الانتفاع بخصوصة قيمة الغلة فيها قال نعم لم يضر ربه شيء في درس مر ويثبت في انتفاع حق
المستأجر بشرع الزرع فاصحاب الارض ان يؤجرها لغيره حينئذ ولو تلف الزرع وبنى مدة
تحتله ثانيا فله ذلك فلولم تحتله وفعل لزمه اجرة المثل لما زاد ولو تأخر الادراك من غير تفصيل
يجب الفسخ ولا اجرة لكن جزئهم في الروض فانه نعم ولو قال أجر تكهنا قبالا ومرحوا للزراعة
لم يصح الا ان بين ما لكل من المقتبل والمراخ والزراعة ما لم يرد تعميم الانتفاع والافلاش شرط
البيان كالموالات انتفع كيف شئت وخرج بقوله قبل انفساره اجارتهما بعد انفسارهما انما الكلام
في صحته فاجارة الارض ثلاثة احوال كابوخذ من كلامه (قوله وكاجارة نفسه الخ) أى
وكاجارة داره بغيره او اقرين وداره مشغولة بائنة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل باجرة
وأرض مزروعة يتأخر بغيرها قبل مضي مدتها اجرة اه أفاده مر (قوله ايجع عن غيره) أى
اذا كان مينا ومعضوبا (قوله قبل وقته) قال الشوري ظاهره انه بعد دخول الوقت لا يشترط
له ما ذكره في الجور اه وأقول انما في الشارح بذلك لاجل أن يكون مستغنى عنه لانه ان دخل وقته بان
كان في أيامه فقد اتصل الشروع في المنفعة حينئذ بائنة ولا معنى للاستئثار (قوله بعد المسافة)
أى بحيث ية ابل باجرة ولم يذ كر هذا الشرط مر وعبارته وكاجارة عين يخصر الحج عند خروج
قافله بالده أو تم بمهم الخروج ولوقبل أشهره اذ لم يتأت الاتيان به من بلد العقد الا بالسير في ذلك
الوقت ولو في أشهره قبل المباشرة ليجرم منه (قوله وكونه) أى عقد الاجارة زمن خروج أهل بلده
كسابع عشرى قول بالسبب لاهى مصر فان استأجره قبل ذلك لم يصح وقوله عقبه أى عقب
عقد الاجارة (قوله وخرج باجرة العين) أى المذ كورة في قوله وأن اتصل الشروع في استيفاء
المنفعة بالاعتد في اجارة العين (قوله فيصع فيها التأجيل) ويشترط كما مر قبض الاجرة في المجلس
ولا تصح الحوالة لهم او لاعلميا كراس مال السلم فان بقي بعضهم لم يصح (قوله كما لزمتم ذمة
الحمل الى مكة) أى ألزمت ذمة الحج على من لا ومثال اجارة العين أن يقول استأجرت منك
هذه الدابة بيدى نار مثلا (قوله والمنافع مع اعيانها من ضمان المكبرى) أى بمعنى انفساخ
الاجارة بتلف اعيان المنافع أو تلف المكبرى فيرد بقية الاجرة هذا ان كانت اجارة عين اما
لو تلفت العين أو قعيت في اجارة ذمة فيجب ايداهما ويجوز الابدال مع سلامة منهما ابرضا مكة

وكاجارة نفسه ايجع عن
غيره اجارة عين قبل وقته
بشهرين بعد المسافة
وكونه زمن خروج أهل
بلده بحيث يتبى الخروج
عقبه وخرج باجرة العين
اجارة الذمة فيصع فيها
التأجيل كما لزمتم ذمة
الحمل الى مكة أول شهر كذا
لان الذين يقبل التأجيل
يخافى السلم (والمنافع) مع
أعيانهم (من ضمان المكبرى)
ولو بعد

(قوله ثبت الخيار) وهذا
ان امكن اليه سوق الماء
والا انفسخت اه راجع
مر (قوله ولم يذ كر هذا
الشرط مر الخ) قد يقال
بل اشار اليه بقوله اذ لم
يتأت الاتيان به الخ فهو
شرطه متبجلا ولا الاستئثار
قبل الاشهر خلافا لما فهمه
قل من كونه شرطا
لوجوب الاجرة فتدبر

لان الحق له كافي المنهج وكان الاولى أن يقول واعيان المنافع من ضمان الخ بدليل قوله فيد
المكثري عليها الخ اذ الضمان لا يمان لان المنافع غير محسوسة فلا يمكن وضع اليد عليها وعبارة
المنهج ونشرحه والمكثري أمين على العين المكثرة ولو بعد مدة الا جاز ان قدرت بزمن أو مدة
امكان الاستيفاء ان قدرت بحمل عمل استصحابها لما كان كالوديع ومثل المكثري الاجير فانه أمين
ولو بعد المدة فلا ضمان على واحد منهم ما نزلوا كثرى دابة ولم ينزف معهما ففتقت أو أكرامه لياطة
ثوب أو صبيغة فلتف لم يضمن سواء انشرد الاجير باليد أم لا كان تعدد المكثري معه حتى يعمل أو
احضره منزلة ليعمل كعامل القراض أو باختصار ولو غصبت العين المدة ساجرة فان استغرق
الغصب جميع المدة انقضت في جميعها وان زال الغصب وبقي من المدة شئ ثبت للشار
للمدة ساجرة على الفور لثبوت بق الصفة عليه (قوله فيد المكثري الخ) تقرير على كونها من
ضمان المكثري أي وإذا كانت من ضمان المكثري فيد المكثري الخ وفيه جواب عما عاين
كيف يمكن بعد القبض من ضمان المكثري والحال أنه تحت يد المكثري وحامل الجواب
أن يده عليه أمانة فقط (قوله الاثبات اليد) أي وضعها (قوله بلا تعدد) يعلم منه أنه لا ضمان
على أجير لحظ حانون مثلا إذا أخذ غيره ما نزلها فلا يضمنه قطعا لعدم تقصيره فهو بمنزلة حارس
سكة سرق بعض يوثها أو أذله مر ويعلم منه أن خذرا لا اسواق بصرا أو الدواب لا راياف
لا ضمان عليهم لعدم تقصيرهم ولا يلزمهم الا ليقاط الملاك بالنداء لا دفع الموص فان قصر أو
ينوم أو غشوه ضمنوا وان لم يلم لهم اليهم لان ذلك ليس بشرط ولو في أول ليلة خلافا لغيرهم
بل الشرط أن يدروا ما يجرسونه ويخرج بقوله بلا تعدد ما لو تعدد كان استنجره أي دابته
فأعطاهما آخر يربعاها فيضمنها كل منهما أو القراض على من تلفت في يده حيث كان عالما أو لا فعلى
الاول وكان اسرف الخبز في الوقود حتى احترق الخبز أو مات المتعلم من ضرب العلم فان يضمن
ويصدق أجير الدابة في نفي تعدد البشع خبيران بخلافه وكان ترك الانتفاع بالدابة تلفت
بسبب كنهه ما سقت اصطبلها اعلم في وقت لو انتفع بها نية عاد فسلمت وكان ضربها أو فضعها
باللجام فوق عاتقها أو أركبها أثقل منه والضمن على الثاني ان علم والافعل الاول أو اسكن
ما كثره حداد أو قصار دق و ليس هو كذلك أو جعل الدابة مائة رطل شعير بديل مائة رطل
بر او عكسه أو عشرة أقدرة بديل عشرة أقدرة شعيرا فيصير ضمان الدابة لتعدده لا عكسه بان
يجمعهما عشرة أقدرة شعير بديل عشرة أقدرة شعير الخفة الشهي مع استوثمها (٢) في الحظم (قوله
كالخلة الخ) مرتبط بقوله فيه المكثري الخ أي كما أن يد المشتري على الخلة المذ كور تيد أمانة
اذ لا يمكن قبض الثمرة يدونه فلا تضمن بلا تعدد وقوله بخلاف طرف المبيع مرتبط بذلك أيضا أي
بخلاف طرف المبيع كطرف السمن وكوز السقاء الذي فيه الماء فخنجان القهوة الماخوذ من
بعوض فان اليد عليه يد ضمان لا يد أمانة فهو عارية مضمونة فمروه شيئا عطية ولو دفع فاروة
زبان مثلا ليصب فيها زيتا وضعها في الميزان فالتكسرت فان كان قبل وضع الزيت فيها لم يضمن
أو بعد وضعه ضمن لأنه انما يكون نظرا فالمبيع بعد وضعه فيه وهو مضمون على من هو يده
مر بائع أو مشتر واء لم أنه لا أجرة عمل كخاؤ رأس وخياطة ثوب بلا شرطه وان عرف ذلك
العمل به لعدم التزامها مع صرف العامل متفقته هذا اذا كان حرا مكلفا مطلقا التصرف ولو

القبض) فسد المكثري
عليه أمانة اذ لا يمكن
استيفاء حقه الا بالثبات
اليد على العين فلا يضمن
بلا تعدد كالخلة التي تشتري
غرتها بخلاف طرف
المبيع لأنه أخذ من لينة
نفسه ولا ضرورة الى قبض
المبيع فيه

٣ (قوله مع استوثمها
في الحظم) أي بخلافه ما مع
استوثم الوزن فان الشهي
أكثر جها والبر أشد رزاة
فيضرب ابدال كل بالآخر كما
هو (قوله فهو عارية) تقدم
انه اذا كان الماء بلا عوض
كان مأخوذا بطريق
الامانة فلا يكون مضمونا
والكون بطريق العارية
فيه من فان كان الماء
بعوض لم يكن الكوز
مضمونا لا خلة بطريق
الامانة ليتوصل به الى
استيفاء الحق فان تأن
بغير تقصير لم يضمن اه
والمثل ما فيها عارية
ضمانة فمرو

كان عبداً ومحجوراً عليه بفسقه أو ضوؤه استحقها أذا بسوا من أهل التصرف بمنافهم المقابلة
بالاعراض وكذا لو دخل حساساً أو سنية بلا إذن فانه يجب عليه الاجرة وإن علم به المسالك لانه
يجلوسه فيم حاصراً خاصاً بالثلاث البقية بخلاف وضع المذاع على الدابة فانه لا يصير خاصاً بها
لانها لا بد فيها من النقل أو الر كوب أو ما لو دخلها باذن كما يقع كثيراً في مراكب بولاق فلا يجب
عليه أجرة لعدم اشتراطها مع انتفاء الغصب

• (باب العارية) •

ذكرنا عقيب الاجارة لان كلاهما استيفاء منفعة وان كانت مقابل في الاولى ولا تضاد شرط
ما يؤجر وما يعار ائتماراً ولذا قال الروياني كل ما جازت اجارته جازت عارته واستنفق
من ذلك بعض فروع اه أفاده قل (قوله وقد تخفف) وفيها أيضاً لغة ثالثة وهي عارة بوزن
فاقية وهي مأخوذة من عار اذا ذهب وجاء بسرعة ومنه قيل للعلام الخفيف عارل لكثرة ذهابه
ويجيشه بسرعة أو من العار ورأى الشاوب وقيل من العار لان في طلبها عاراً أي عيباً ورد بانه
يأتي وهي واوية وبانه صلى الله عليه وسلم استعاره كذا قيل ورد ذلك بانه لا يلزم من أخذ شيء من
شيء ما واتهم في جميع الحروف لان دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاستعارة لا ترى أن البيع
مأخوذ من مد الباع مع أن البيع يأتي بخلاف الباع وبانه صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين
من أنفسهم ولم يتحقق الدينار الا لاجله فلا يلحقه عار بالعارية أصلاً (قوله اباحة الانتفاع) أي
عقد يتضمن اباحة الانتفاع وعارة مر وهي اسم لما يعار ولا يملك المتضمن لباحة الانتفاع الخ
(قوله بما يحل) متعلق بالانتفاع فلا بد أن يكون الانتفاع مباحاً ولا بد أيضاً أن يكون مقصوداً
فلا يعار ما لا نفع به كما نرى في ما يتوقع نفعه كعش حص غير نفع عارته على الأوجه حيث
كانت العارية مطلقة أو مؤقتة بمن يملك الانتفاع به فيه والأفلا ولا ينافي ذلك اشتراط وجود
النفع حال العقد في الاجارة اقله بمتأخر بعض خلاف ما هنا ولا آله له ورواية منتهية تقدم
أجبت فان كانت غير متممة أصغر صحت عارته أو أكبر أو وقع لم يصح ولا نقد اذ معظم المقصود
منه الاخراج نعم ان صرح بعارته لا يربط به أو الضرب على طبعه أو نوى ذلك صحت لا تخاف هذه
المنفعة مقصوداً وخروج بقوله مع بقاء عينه عارة طهام لا شكل ونحوه موقوف ودفع فلا يصح لان
منفعة ما استعمل كما وكون الاعارة لاستفادة المنفعة هو الغالب وقد تكون لاستفادة عين
كاعارة شجرة أو شاة أو ثمر أو دابة لا خذ غرة ودور ونسل وما وجب اذ الأصل في العارية أن
لا يكون فيها استهلاك المأعار لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين وحقق الاستمولى فقال ان
المرء والنسل ليس من مقتضى العار بل بالباحة والمستعار هو الشاة لمنفعة وهي التوصل
لما يبيع وكذلك الباقي اه أفاده مر (قوله على البر) هو اسم جامع لأنواع الخبز ومنه العارية
والتقوى اجتناب المحرمات وهي تقوى العوام اما تقوى الخواص فهي اجتناب المباحات
من شهوات النفوس وتقوى خواص الخواص اجتناب ما عدا الله تعالى بان لا يشغل سرهما
سواه وهذا هو المطلوب بقوله تعالى اتقوا الله حق تقاته بان يطاع فلا يعصى ويذكر فلا ينسى
ويشكر فلا يكفر وهي غير منتهية وخذ عند أهل الحقيقة وأهل الظاهر فقال بعضهم انها
منسوخة باتقوا الله ما استطعتم وقال بعضهم لا نسخ اذ لا يصار إليه إلا بشرط لم توجد بل المراد

• (باب العارية) •

بتشديد الداء وقد تخفف
وهي لفظة اسم لما يعار
وشرعاً اباحة الانتفاع بما
يجعل الانتفاع به مع بقاء
عينه والأصل فيما قبل
الاجماع قوله تعالى وتعارفوا
على البر والتقوى وقوله

أن يطاع فلا يعصى بحسب الاستطاعة اهـ ويمكن رد كلام أهل الحقيقة إليه (قوله) ويعتدون
 (الخ) صدر الآية يدل على الوجوب لما فيه من الوعيد الشديد حيث قال ويدل أي هلاك
 وعذاب المصليين الموصوفين بالصفتين المذكورتين ويدل للذين يعتدون بالماءون وكانت
 كذلك في صدر الإسلام ثم نسخ وجوبها بقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل المسلم أن يأخذ مال
 أخيه إلا عن طيب نفس وقيل لادلالة الآية على الوجوب والويل مرتب على المجموع أعني
 ترك الصلاة والرياء ومحولة على حالة اضطراب المستعير فان العارية تعتبر بالاحكام اذ هي
 مستحبة أصالة اجتماعا وقد تكون واجبة فقط كعارية تجوؤ بل دفع مؤذ محر أو برد أو لمن
 توقفت صفة صلاته عليه بأن لم يجد ما يستتر به وكعارية مصنف لمن لم يحفظ الفاتحة وكعارية
 ما كتب عليه بنفسه أو مأذونه السماع أو الرواية بأن حضر كتاب أحاديث مشهورة على
 شيخ وصحبه وكتب عليه أنه ممنه من فلان أو رواه عنه فيجب عليه إعارته لنفسه المستعير فان
 من جملة طرق الإجازة المكتوبة من مضمومة مكسورة عليه بذلك وكعارية السكن لذبح حيوان
 محترم يخشى موته واستشكل بأن أضاعة المال إذا كان سميما لم يتركه ولا تقرب وأجيب بأن الحيوان
 قد يكون لهجور محض فلهذا حكمه هكذا قاله الحنفية ومقتضاه أنه لا يجب إعارته للسكن لذبح
 الحيوان المذكور إذا كان غير مجبور عليه وليس كذلك كما يؤخذ من إطلاق عبارة مر
 خالو في الجواب أن يقال محل كون أضاعة المال لا تقرب إذا كان سميما كما لا يمكن للمالك
 عارضا وهو يريد عدم التلف أما إذا كان كذلك فإعارة فان المالك عاجز عن السكن ومراعاة
 عدم تلف الحيوان فوجب إعارته وتحرم أضاعة المال حينئذ وكعارية الحبل لانتفاذ غريق قال
 الأذرى والظاهر من حيث النسبة وجوب إعارته بكل ما فيه إحياءه بهجة محترمة ولا أجرة لئلا
 وتكون حراما كعارية الأمانة من أجنبي والصيد من محرم والمذبل واللاح من قاطع الطريق
 والبغى إذا غلب على الظن عيانتهم بذلك ومكر هذه كعارية المسلم من كافر وتكون مستحبة
 أصالة ومباحة كالأعارة لغنى كائن استعارة من له فوب مستغنى عنه فبأي معنى له ثياب كثيرة وقولهم
 ما كان أصله الاستحباب لا تعقبه الإباحة أمر أعلى اهـ (قوله) فسر الجهور بما يستعيره
 الجبران (الخ) كالقصد والمعرفة والفأس والدلو والبرة وقال على وابن عمر الماعون الزكاة
 والطاعة وقال بكرمة أعلام الزكاة اهـ محشى (قوله) أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا (الخ)
 وروى أبو داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم استعار درعاً من صفوان بن أمية يوم حنين أي
 قبل إسلامه فقال أعصب يا محمد وروى أعصاباً فقال بل عارية مضمونة اهـ أخاه مر بل روى أنه
 استعار درعاً نحو مائة واختلف في قوله صلى الله عليه وسلم لم مضمونة فقال الشافعي صفة
 موضوعة لأن وضع العارية ذلك وبني عليه أنه مضمونة مطلقاً وقال أبو حنيفة مضمونة وبني عليه
 أنها لا تضمن إلا بالشرط (قوله) فركبه أي الأثرس لأنه يطلق على الذكر والأنثى ويقال للأنثى
 أيضاً جرة وركبه بفتح الراء ضم الميم وفتح الكاف (قوله) وهو من يصلح للتبرع أي بأن يكون بالغاً
 عاقلًا حراً سديداً لأن العارية تبرع باباح المنة فلا تصح من صبي ومجنون ومكاتب بغير إذن
 سيده ومجبر وسفه ولو لم نفسه حيث كان ذلك العمل مقصوداً بأن كان يقابل باجرة أما ما لا يقصد
 من عمله لاستغنائه عنه كشرائه فيصح أن يعير نفسه لذلك ومثله مجبور الفأس فلا تصح إعارته

ويعتدون الماعون فسر
 الجهور بما يستعيره
 الجبران بعضهم من بعض
 وخبر الصحابي أنه صلى
 الله عليه وسلم استعار فرسا
 من أبي طلحة فركبه
 وأركانها أربعة مبروهو
 من يصلح للتبرع ويستعير
 وهو من يصلح للتبرع عليه

(قوله) فجب إعارته (الخ)
 هذا ظاهران وجب على
 المالك نفسه بل ذلك اهـ
 جبر وإن لم وفي ع من
 على مر وقال وسيم على
 ج أن عدم الوجوب عليه
 لا ينافي إعارته إذا أراد
 حفظ ماله

قوله بفتح الراء وضم الميم
 الخ الذي في القاموس
 والمصاح والمصباح أنها
 بفتحات منسلة رتبة ونغمة

نعم له اعادة عينه من مال لا يقابل باجرة ويستترط في المستعير أيضا اختيار فلا تصح من مكره وملكه
 المنفعة وان لم يكن مال الكالعين لان الاعارة ترد على المنفعة دون العين وذلك كي لا يستعير
 لانه غير مال بالمنفعة وانما لا يبيع له الانتفاع فلا يملك الا باجرة فكان الضيف لا يبيع لغيره
 ما قدم له فان اعار باذن المالك صح وهو باق على اعارته ان لم يسم الشاقي فعليه الضمان وله
 الرجوع فيها وان ردّها الثاني عليه برئ فان عمله انعكست هذه الاحكام وتكون له بها
 وموقوفة عليه فله ان يعيد باذن الناظر حيث لم يستترط الواقف استيفاء نفسه ويطبق على
 المنفعة اختصاصها به الماسيد كفي الاضحية من جواز اعارة ارضية او هدية قد رجع خروجه
 عن ملكه ومثله اعارة كتاب لصديق واب لابنه الصغير اذا كان الزمن غير مقابل باجرة ولا يضرب
 لجواز استيفاءه في ذلك حينئذ ويجوز اعارة منظمة من يته من مثله المجنون والبالغ السفيه
 فيجوز ان لا يبيعها بالشرط المذكور وليس الاولى اعارة مال المجنون وعليه اعدم حصة تبرعه
 بذلك وان صح تبرعه بحال نفسه والشرط حصة التبرع فيما يبيع له لا في غيره اه ملخصا من شرح
 المنهج ومم وبذلك علم ان الشروط ثلاثة كما صرح به في مقم المنهج لاثبات خلاف المعنى
 (قوله به قد صرح) قد خرج به الصبي والمجنون فانما لا يصح لهما التبرع عليه - الا بعدد ولهما
 اذا لم تكن العارية مضمنة كان استعار من مستعير اجارة صحيحة او من مالك بخلاف ما اذا
 كانت مضمنة كان استعار من مستعير اجارة فاسدة او من مستعير ولما كان هذا القيد شاملا
 للسفيه اذ يصح التبرع عليه بالهبة والوصية ونحوهما بالبعدد صرح على المعقد خلاف ما في شرح
 المنهج وان توقف على قبض الاولى اخرج به بقوله وليس بصفة ولو عسر كافي المنهج بقوله وفي
 المستعير تعين واطلاق تصرف لكان أولى فخرج بقوله تعين ما لو قال اعرت احدكم فلا يصح
 وبما بعده الهبة والصبي والمجنون والسفيه ولا يستعير انا به من يستوفى له المنفعة كان يركب
 الدابة المستعارة وكيفية حاجته او زوجته او خادمه لان الانتفاع راجع اليه بشرط ان يكون
 النائب في ركوب الدابة مثله او دونه نكاحا او خفاما نعم لو ذكر له ان يركبها او زوجته زيف وهي
 بنته او اخته ونحوهما لم يجز له ركاب ضرته لان الظاهر ان نفسه لا تسمع بذلك للضرورة انما لو
 لم تقم قرينة على التخصيص ككون المسماة اجنبية من المعبر جاز للمستعير ركاب الضره حيث
 كانت مثل المسماة او دونها (قوله ومعار) وشروط فيه انتفاع مباح مع بقائه وتقدمت
 محترقاتها قال في شرح المنهج بعد ذكره ذلك وبما ذكرنا من حصر الشروط في المذكورات
 علم انه لا يستترط تعيين المعارف لو قال اعرفني دابة فقال خذ من دواي ما شئت صحت اه وخالف
 الاجارة بما صرح من انها ما عوضة والغر لا يحتمل فيها (قوله ويكنى اللفظ من أحد الطرفين)
 أي لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع كاعرتك أو أجبنتك منفعة هذا أو بطلابه كاعرفني مع فعل
 من الجانب الآخر وانما أحدهما عن الآخر كالوديعه وفي معنى اللفظ ما صرح في الضمان
 من الكتابة مع النية وإشارة الآخر ويكنى اللفظ ولو عاها كاتته - لم في خذ من دواي ما شئت
 ولا يكتفى بالفعل من الطرفين الا فيما كان عارية مضمنا كظرف الهبة وظرف المبيع ولو قال
 أعرفني من من لا تعلقه بعقلك أو لتعريفك - كان اجارة لا اعارة نظر المانع وهو باجرة
 الانتفاع هو من فاسد بطلان المادة والعرض فيجب فيه اجارة المثل بعد القبض ومضى زمن
 لمثله اجارة ولا تضمن العين وقضية التعليق انه لو قال اعرتك شهر من الآن لتعلنه كل يوم

بعدد معه وليس بصفة
 ومعار وصيغة ويكنى
 اللفظ من أحد الطرفين
 والفعل من الآخر (هي)

(قوله أو من مال) ان كان
 المراد انه كالمستعير وليس
 كذلك فخر وفي نسخة
 لا من مالك وهي ظاهرة
 نامل (قوله ما صرح في
 الضمان) الاولى ما يأتي
 (قوله من الآن) قال
 الشو برئ ليس بغيره بل
 لو أطلق صح وجعل على
 الاتصال بالبعدد

بدرهم ولتعريف قوسك هذا شهر من الآن كان اجازة صحيحة على العقد ويعلم بما ذكر ان مؤنة
المستعار واحدة على المعبر دون المستعير سواء كانت العارية صحيحة أم فاسدة فان اتفق لم يرجع
الاباذن ساكن أو اشهادينة الرجوع وخروج مؤنته مؤنة رده فهي على المستعير الا ان استعار
من مستاجر ورده على المالك فتكون المؤنة على المالك كالرود عليه المستاجر واعلم ان الضمان
الواقع في بلاد الارياض وهو ان يأخذ حالة الدابة درهم من شخص ويدفعه له ليعطفها
ويأخذ ابنه باطل والذين مضمون بالمثل والملف مضمون بالمثل أو القيمة لانهم حاسم اخذوا
بالشرا والناشد والدابة غير مضمونة لانهم ساخذوا لاجرة الفاسدة (قوله أي العارية)
بمعنى العارية بخلافها في الترجمة فان المراد بها ما هو أهم منه ومن العقد ذكرها في المتن في
الضمان استخدام (قوله مضمونة) أي بدلا أو رشاحق لو اعارها بشرط أن تكون أمانة بطات
ولا يثبت للضمان قهر يطالب بضمها وان لم يقرط اه أفاده مر (قوله بقيمة يوم) أي وقت التلف
وان كانت متعلقة على العقد (قوله كالمستأجر) أي المأخوذ لا يوم هل يجب الاتخاذ بشتره
أو لا فرده والتشبيه في أصل الضمان والا فالمستأجر مضمون باقضى قيمه ولو ضلها بخلاف المعار
فانه مضمون بقيمة يوم التلف ولو ضلها بكمز والمقبوض بالشراء الفاسد مضمون ضمان الغصوب
المتر في المثل وأقصى القيم في المقوم فالضمان في الثلاثة المذكورة مختلف وتقدم ان العارية
غير مضمونة عند أي حذيفة الا بشرط الضمان وقد وقع ان أمر اشتا فقيمة استعارت حلها من
زوجة حنفي وادعت ضياعه فطالها به الحنفي فقبل له اعل بمقتضى مذهبت اه قرر شيخنا
عطية (قوله الا ما استعاره) استثناء من قوله مضمونة وضمانه استعاره للشخص المستعير كان
استعار زيد من اعره عند عمر ودين له عليه (قوله فرده) قيد في عدم الضمان اما قبله بان
تلف في يد الراهن قبل قبض المرتين فهو باق على العارية واصاحبه الرجوع فيه ويضمن اذا
تلف باقائه على كونه معارا وقوله فلا ضمان أي لاعا به ولا على المستعير ما ساقى وبقى مالم
تلف بعد فكالة الرهن باداه الذين أو غيره فبقيته هل فيه ان قبضه المستعير من المرتين ثم تلف عنده
ضمنه وان لم يقبضه منه وتلف عند المرتين فلا ضمان لا على المرتين لان يده عليه يد أمانة ولا على
الراهن لانه لم يتلف في يده ولو ائتمه انسان أقيم يده مقامه ولا فرق في عدم الضمان عليه ما هنا
وفيها مر بين أن يكون الرهن صحيحا أو فاسدا لانه اذا بطل الخصوص في الثاني وهو التوفقة
لم يسطر للعموم وهو اذن المالك بوضعه تحت يد المرتين (قوله بناء على الخ) معقد وجبت
فالاستثناء منقطع أو بالنظر لا ابتداء لانه قبل قبض المرتين لمن يد الراهن عارية فقول ليس
بعارية أي دوامه وعارية تحوات رهنا أمانة على الضمان من انه عارية ابتداء فيضمن
وعا به يكون الاستثناء متصلا (قوله بل هو ضمان دين) أي صادر ذلك الضمان من المعبر لكن
ضمنه في رتبة المعار أي ذاته لا في ذمته أي جعل الدين مرتبة طارية للمعار لا يذمته لانه كما يملك
أن يلزم ذمته بدين غيره فيبغى أن يملك الزام ذلك عين ماله لان كلامهم سماحل تصرفه وبذلك يلفز
ويقال لئلا يدين متعلق بالعين لا بالذمة وسيفيد لو مات المعبر لم يحل الدين لعدم توافقه بذمته واذا
حل الدين باعه المرتين بمراجعة ما سكه ثم رجع مالكة على المستعير بتمنه (قوله والحق لم يسقط
الخ) هذا جواب عما يقال لم يضمنه المستعير الذي هو الراهن وحاصل الجواب انه انما لم يضمنه

أي العارية (مضمونة)
تلف أي داود وغيره العارية
مضمونة (بقيمة يوم التلف)
كالمستأجر (الا ما استعاره)
أي فرده فرده به تلف عند
المرتين فلا ضمان بناء على
انه ليس بعارية بل هو
(ضمان دين في رتبة)
المعار المرهون والحق لم
يسقط عن ذمة الراهن

(قوله من انه عارية ابتداء)
هل هنا حذف ودواما
ليغير ما قبله وقوله يكون
الاستثناء الخ فيه نظر اذ لا
استثناء عليه أصلا راجع

لان الحق متعلق بضمه ولم يقطع عنه بتألف الماعار فلما ارادوا ان كان فيه اجحاف به (قوله فيشترط الخ) تفريع على قوله بل هو ضمان دين الخ أى واذا كان ضمان دين فيشترط الخ كما في بقية أفراد ضمان الدين ويحتمل انه تفريع على قوله ايضاً أى عن دينه أى واذا كان ما ذكر فيه رهن عن دين فيشترط الخ كما في بقية أفراد الرهن عن الدين والاول اقرب (قوله جنس الدين) ككونه ذهباً أو فضة وقدره كعشرة ووصفته كحصة أو كسر (قوله لم تجز مخالفة) فان ساق ولو بان يعين له زيداً في رهن من وكيله وعكسه أو يعين له ولي محجور فيه رهن منه بعد كماله صار ضماناً (قوله لو ذكر قديراً) أى من الدين ف رهن بمادونه جاز لان صاحب الدين اذا رضى برهنه ابالا اكثر فيبالا قلى اولى امالو ذكر ارباباً ف رهن باجل اقل فلا يجوز لاختلاف الغرض لان الماعر قد يقدر على تخليصه اذا طواب بعد ما عينه دون الاقل فلو جوزناه لبيع ملكه عليه فلا يقدر على تخليصه (قوله وكذا الايض) أى ان ذلك من جملة المستثنى وقوله من المكترى محل ذلك اذا كانت الاجارة صحيحة والافضل منهم ما ضمن والقرار على المستعير ولا يقال ~~المستعير~~ الفائدة حكم الصحة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن وهو ههنا ما ياذن له في الاعارة لاجنبى اه افاده في شرح المنهج وقوله أو نحوه كما روى له بالتمتعة والموقوف عليه والزوجة اذا اشدت منفعة وسائر من تستحق له التمثلة استحقاقاً لازماً (قوله لانه) أى المستعير نائب عن نحو المكترى وهو أعنى نحو المكترى لا يضمن فكذلك المستعير منه اذا اعادة ان كل من انبت يده على يد ضمانه فهو ضامن وما لا فلا (قوله ولا يضمن ما تلف من الماعار) أى من ذاته او صفته فلما عارضوا باللبس لم يضمن ما انصق منه او انفق وان ذهب جميعه وموت الدابة فكفها عن النوب وتقرح ظهرها وعرجها باستعمال ماذون فيه وكسره سبه فاعاره ليقا تل به كانه حقه ولو اعاره ما لوضو أو غل لم يضمن ما نشر به الاعضاء منه ولا تنقص قيمته بالاستعمال أو اعاره دوا لا سكة به منها أو دابة أو شجرة لا شدة للين والغرمة لم يضمن تلك الاعيان الماخوذة ثم تقدم عن مر انقلا عن الامموى ان الدرا والنسل ليس مستنداد بالاعارية بل بالاباحة والمنفعة اعاره والشاة المنفعة هي التوصل لما ابيع وكذا الباقى (قوله باستعمال ماذون فيه) خرج ما تلف لاستعمال ماذون فيه ولو بلا نفعه فيضمنه وذلك كسقوط الدابة في بئر سال سيرها وغرقها في بئرو عورها حال ركوبها أو الحمل عليها هذا اذا عثرت لشدة الزعاج بحجر أو هدة وعرض حال عثرت من شئ اذن مالكها فيه كان عثرت في رجل راكبها أو في اعدل الذى اذن في ان يحمل عليها فوقعت وماتت أو انكسرت رجلها أو عرجت فلا ضمان ولا فرق في الحالة الاولى بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا ولو اخذ اتفاق حصول التلف بالاستعمال الماذون فيه أو لاصدق المستعير على المعتقد اعسار اقامة البيئة عليه ولان الاصل برأئذ منه اه افاده مر (قوله لحصول ذلك بسبب الخ) ومنه يؤخذ ان ما تلف في شغل المالك تحت يد غيره كان تلم منه دابته اي وضها أى تعلمها المئذنى الذى يستريح به راكبها أو ايقضى له عليه احاجة لا ضمان عليه حيث لم يقطع لانه نائبه ولا يشترط في ضمان المستعير كون الماعر يده بل يضمن ولو كان يده المالك فلما وضع متاعه على دابة غيره وقال للمالك سبه ما فعلت فتلكت بغير الوضع ضمن كلها الا ان يكون عليه امتاع غيره فيضمن بقط متاعه فان سيرها المالك بغير امره لم يضمن

(فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته ومنها الملول والتاجيد) (وذكر المرهون مقدمه) لاخلاف الاغراض بذلك واذا ذكر شئ من ذلك لم تجز مخالفتها نعم لو ذكر قدره رهن بمادونه جاز وكذا الايض من ما استعاره من المكترى او نحوه لانه نائبه وهو لا يضمن (ولا يضمن ما تلف من الماعار باستعمال) ماذون فيه لحصول ذلك بسبب اذون فيه (قوله بل في سقوط الخ) أى بل الذى يقال ان حكمها في خصوص سقوط الضمان الخ (قوله بفسط متاعه) أى وزنا فيما يظهر قاله حج

بل المسالك يضمن متاعه ولا يمارض ماله **ك**ر قولهم لو ضرر جلاودا بتمسه فقلت الدابة في
يد صاحبها لم يضمنها المسخر لان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاستيلاء وهو مقتود
وكلامنا في ضمان العارية اه آفاده **م**ر (قوله فاشبه ما لو قال اقتل عبيدي) أي من حيث
عدم الضمان اذا قتله وان كان قتله سراً ما أو يصور (٣) بما لو كان العبد مـ فحقاً لا يقتل برداً أو
شخوها فانه لا سمة في قتله (قوله بحسب الاذن) أي بما يقتضيه لا بقدره أخذاً بما جده من ان
له زرع المثل والدون ويؤخذ من ذلك انه لو اعاره دابة ايركها الى محمل كذا ولم يتعرض للركوب
في رجوعه جازله **ر**كوب فيه بخلاف نظير من الاجارة والفرق بينهما لزوم الرد للمستعير
فيما لو اذن الاذن الركوب في عودته فاولاً كذلك المستأجر ولو جاوز المحل المشروط لزمه اجرة
مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه را بكتابه على الاصح من ان العارية لا تبطل
بالخالفه اه آفاده **م**ر (قوله بـ) أي مثلاً فزرعه أي العبر ومثله كالعلس ودونه كتميعه وفول لأعلى
منه كذرة وقطن (قوله ان لم يزرعه عن غيره) فان نهى عن ذلك ولو مثلاً أو بدون امتنع اتباعاً
لنهيته فان زرع ما ليس له زرعه كان له المالك قلعه بجائزاً فان مضت مدة مثله اجرة لزمه جميع اجرة
المثل على المعقد آفاده **م**ر (قوله ولو اطلق الزراعة) أي الاذن فيها كاعترفته للزراعة أو لتزريها
وكذا لو عومها كة وله ازرع ماشقة (قوله ويزرع ماشاء) أي بما يعتاد زرع في تلك الارض ولو
نادراً كما قاله **م**ر وهو المعقد وقوله قال الراعي ضعيف وقوله لكان مذهب أي لان المطلقات
تعمل على الاقل وورد بانهم انما يحتمل على ذلك اذا كان بحيث لو صرح به لصح وهذا ليس كذلك
لانه لا يوقف على حد أقل الأنواع ضرراً فبؤدى الى النزاع والعقود تصان عن ذلك فانه في شرح
المنهج ولو قال ازرع أو اغرس فله فعل أي بما شاء قال بعضهم وله الجمع بينهما ما وفيه نظر لانه
لا يضر جازاً على جعل أو بمعنى الواو مع انه لو عبر بالواو بأن قال ازرع واغرس لم يصح الا ان
يبين محمل كل منهما والمستعير ابتداء أو غرس يزرع بخلاف المستعير فزراعة لا يبنى ولا يغرس لان
ضررها أكثر والمستعير لينها لا يغرس وعكسه لا خلاف جنس الضرر اذ ضرر البنية في ظاهر
الارض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا تتشاعروقه (قوله وهي) أي العارية بمعنى
العقد جائرة أي غير لازمة من الجواز مقابل للزوم واستغنى من ذلك صورة من الاولى لازمة فيها
من الطرفين والناشئة لازمة من طرف المستعير (قوله فملك من العاقدين ردها) أي بالفعل
ان قلنا انما اباحة فلا ترد بالقول والرد في المعبر عن الاسترداد ولو ادعى المستعير ردها صدق
المعبر في عدم الرد لانه الاصل ولو استعمل المستعير العارية بما جازها الرجوع المعبر لم يلزمه الاجرة
لوجود التسليم على المنافع ابتداء وتقصيره بعدم اعلامه بالرجوع بخلاف اباحة التماثل
اذا رجع ولم يعلم حتى أكل المباح له التماثل فمرد على المعقد خلاف لما في مـ لان اباحة المنافع
أضعف من اباحة الاعيان فخصم في الاعيان ومنه يؤخذ انه لو اعاره شاة لدرها وانسلها او
شجرة لاخذ ثم رجع ولم يعلم فانه يغرم بدل الدرو الثمرة فاده **ز** (قوله ونفسخ بالموت) قال
مر وحيث انفسخت او انتهت وجب على المستعير او ورثته ان مرد حاقوراً وان لم يطلبه المعبر
فان اخر الورثة اعدم عديتهم ضمنوا ولا ابرة والاخذ منوها مع الاجرة وثمة الرد في هذه عليهم
وفيما اتبها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه لو جرح او جرح عليه

فاشبه ما لو قال اقتل عبيدي
(وللمستعير الانتفاع)
بالمسار (بحسب الاذن)
فان اعاده لزراعة بر فزرعه
ومنعه ودونه في ضرر
الارض ان لم يزرعه عن غيره
ولو اطلق الزراعة صح
ويزرع ماشاء قال الراعي
ولو قبل لا يزرع الا أقل
الأنواع ضرراً لكان مذهباً
واقره عليه في الروضة
(وهي جائزة من الطرفين)
كما في كتاب البيوع فملك
من العاقدين ردها متى شاء
نسوانه المطلقة والمؤمنة
وتنفسخ بالموت والجنون
٣ (قوله أو يصور الخ) فيه
نظر اذ المراد منه رد (قوله
وتقصيره بعدم اعلامه)
مقتضاه انه اذا علم لازمة
الاجرة حيث استعملها
بعدم هذه اباقه كون
المراد بالرد بالفعل وانما
لا ترد بالقول فليجـر
فيها من الجمل اسم الا ترد
الا بالقول فلا يحصل ردها
فالفعل ولو اخذها صاحبها
من غير قول فله معبر ان
ياخذها ويستهملها لانها
باقية على حكم الاعارة قائل

بسته اه ولا يبرأ المستعبر الا برده للعالم او وكيله لالتصو وله اوزوجته نعم ان ارسلها في
نحو داره وعلم بها المالك برئ وان ضاعت بعد علمه (قوله والاغصاء) ولومن التعريف الواقع في
الحمام فاذا حصل له ذلك وكان مستعبر الشيء انفسه فلا بد من الاذن ثانيا والاحرم عليه
استعمال المعارضين وكذا لو حصل ذلك للمعبر (قوله وجبر السقم) قال مر وكذا جبر
الفلس على المعبر كما يحسنه الشيخ اه يعني شيخ الاسلام ومنه يعلم انها لا تنفسح بجبر الفلاس على
المستعبر (قوله لدفن ميت) اي بالنص عليه اه قل (قوله محترم) قال ابن عربي تعين أن
المراد بغير المحترم هنا الحربي والمترد لا غيرهما كزان محسن لانه لا يابن به بشا ومهمة الاهدار في
هذا ونحوه اه (قوله ودفن) أي أدنى في هوا القبر وان لم يصل الى أسفله على الملة قد لا نفي
عوده ازاره قاله مر قال عثم وكذا الكفن المعارضين الرجوع فيه بجبر دونه على
الميت وان لم ينف عليه (قوله فلا يرجع) اي المعبر وكذا المستعبر بالاول وانما اقتصر على الاول
لانه الذي يرجع رجوعه فهي لازمة من الجانبين كما مر (قوله حتى يتدرس) اي يصير تريبا لا
يجب الذنب فانه لا يتدرس ولا يرد على المصنف لان المراد اندراس الاجزاء الخمسة كما قاله
مر وهو لا يحسن ويعلم من الغاية المذكورة انه لا رجوع أبدا في نبي أو شهيد بعد اندراسها
ومثلها ما بقية الخمسة المنظومة في قول الشيخ التتافي المالكى رحمه الله

لانا كل الارض جسد الثاني ولا • لعالم وشهيد قتل معتزل
ولا تارئ قد رآن • أذاته لاله مجرى القلآن

ويجري بالياء منصوب على الحال ويجب عند العارية تعيين كونه شهيدا مثلا لا طوله وقصره
ويحصل الاحتياج الى الرجوع بعد الانداس اذا أذن له في تكرير الدفن والافق قد انتهت
العارية فلا يحتاج الى الرجوع (قوله فلم) اي من الاستثناء المفيد كونه الازمة لا رجوع
فيها وفيه ان لزومها او امتناع الرجوع فيها لا يقتضي عدم الاجرة فان الاجرة لازمة مع لزوم
الاجرة فيها فكان الاولى عدم التعبير بقوله فلم وعبارة مر ولا أجرة لذلك محافظة على حرمة
الميت ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال له اه فلم يجعل ذلك معلوما من كلام المتأخر
مع مساواة عبارته اعبارة المتأخر هنا (قوله ايضا) اي كما انه لا يرجع الخ (قوله والميت لا مال له)
عنه اخرى اي كأنه قال ولانه لو وجبت الاجرة لوجبت على الميت مع انه لا مال له (قوله المنع)
اي منع المالك من التصرفات كبيع وشراء وغير ذلك مما يضر الميت كما يعلم من الاستدراك بعد
(قوله الى ظهوره شيء الخ) فان ظهر بذلك او بنحو سبل أعيد الى محله فورا الا ان نقل السبل الى
موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير ولا يتجوز اعادته اه أفاده مر (قوله لكنه يغرم
الخ) ولا يلزم لولي الميت طم القبر كما قاله ابن حجر (قوله لانه الذي ورطه فيه) اي سلطه عليه مع
كونه لا يمكن الدفن الا به فلا يرد له لو أعادته أرضا للزراعة فخرتها ثم رجع المعبر قبل الزرع فانه
لا يلزمه مؤنة المثلث لامكان الزرع بدونه حتى لو لم يمكن الزرع الا به كان حكمه حكم الدفن
فيغرم مؤنته أفاده مر وظاهره انه لا فرق بين أن يكون الحاضر الوارث أو الميت قبل مؤنته بان
استعار أرضا ليجفره فيها قبره الخفنه ثم مات فرجع المعبر فيسحق الوارث الاجرة لا انتقال حق
مؤنته اليه كالعمل على بطريق الاجارة ثم مات فانه تنقسل المطالبة بالاجرة لا وارث بخلاف

(قول الشارح نعم لم الخ)
اي من قعره الاستثناء
على المزوم وعدم التعرض
فيه للاجرة ثبوتاً أو نقياً
اه أفاده مر فلا يرد
ما قاله المحنبي (قوله أو
الميت) في الحلبي على المنهج
لو كان الحاضر هو الميت بان
استعار أرضاً ليجفره فيها
قبره الخفنه ثم مات ثم رجع
لم يغرم أجرة الخفنه لانه
لاحقه فيما خفنه في حال
حياته ولا تنتهي العارية
بالموت لان المقتضى بالعارية
دفنه جري

مالو حقه بعد موته كرامة اذ لاحق للوارث حينئذ فلا أجر على المير - هذا هو الظاهر عكس
 ما في المحشى فراجع (قوله أو استعار مكانا الخ) من جملة المستثنى من كونها جائزة ومنه مالو
 استعار في نفسه ووضع فيها متاعا بلغة أى ما غزير فيمنع على المير الرجوع حينئذ حتى تصل الى
 الشط أى محل تأمن فيه أى يمنع عليه تفرقة حينئذ وان كان له الرجوع بالقول
 ويستحق الاجرة من حينئذ ومنه أيضا مالو استعار ثوبا للستر أو القرش على نجس في صلاة فهو
 لازمة من جهته ما فيمنع على المير الا ترداد كما يمنع على المستعير الرد الا بعد فراغ الصلاة
 وبلمه الاقتصار على أقل مجزئ من راجياتها بعد الرجوع هذا اذا استعار ذلك لصلاة القرض
 وشرع فيه أما لو استعار مطلق الصلاة فهي لازمة من جهة المستعير فقط ان أحرم بفرض
 فالمرجع الرجوع راد ارجع نزع المستعير وبخى على دلالة ولا إعادة عليه فان أحرم بفرض كانت
 جائزة من جهته ما هذا ما جع به والد مر بين قولين متناقضين ولم يذكر وجوب الاجرة الا في
 الصورة الاولى دون الثانية فلا أجر فيها خلافا لما في قول هنا ثم ذكر مر انها تجب في
 صور من المستثنيات منها مالو أعار جذا عا عليه سنده جذا اراما تالرا وأعار ما يذفع به عما يجب
 الدفع عنه كالتسقي محترم أو ما يقي نحو برده هلك أو ما يقد به غريبة فيمنع عليه الرجوع
 في ذلك وتجب له الاجرة (قوله فليس له) أى للمستعير الرد فهي لازمة من جهته فقط دون
 المير صرح به مر حيث قال فهي لازمة من جهة المستعير - وهذا وجبته لا وجه لما قاله
 قل هنا وادرجع المير نفقات المعتمد لا قرب الموضع ان لم يرض بالاجرة فلم يرضى بها امتنع
 النقل (قوله ولو قال أعيروا الخ) هو من جملة المستثنيات أيضا وقوله أعير وادارى بعد موته
 أى ونجرت من التملك كما في شرح مر لانها وصية بالسكنى تلك المدة وابت عارية حقيقة
 ولذا امتنع على الوارث الرجوع لانه ليس معيرا وان كان هو المالك الا ان تقدم الوصية
 الى ملكه

• (باب الوديعة) •

ذكرها عقب العارية لما شاركها في الجواز وفي ان كلا فيه معاونة على البر وفيه وضع يد باذن
 المالك ولما اذنت لها في الامانة أو عدم الاتماع بخلاف العارية والصدقة أقرب خطأ رابا بالمال
 عند كرضه (قوله فقال) أى تطلق لغة على ذلك من ودع الشيء بفتح الدال وضمها يدع اذا
 سكن لانها ساكنة عند الوديعة وقبل من قوله - فلان في دعة أى راحة لانها في راحة الوديعة
 أى مراعاته وشرعا العقد مقتضى للاستحفاظ والعين المستحقة به حقيقة فيه - ما وصح
 ارادته ما في الترجمة أو كل نعم ما قاله مر ومنه يعلم انها تطلق على العين لغة وشرعا وعلى المصدر
 لغة فقط وعلى العدة شرعا فقط (قوله وعلى الابداع) أى الذى هو مصدر وقوله وهو أى
 الابداع لا بمعنى المصدر بل بمعنى العقد لان هذا لم يذكره الا في جانب العقد في كلامه استخدا
 وعبارة مر - نعم - دها في الحقيقة تو كيل من جهة المودع وتو كلى من جهة الوديعة في حفظ
 نحو مال أو اختصاص كنجس مستفيع به فخرجت اللطمة والامانات الشرعية كأن طرح نحو
 ربيع شيأ أو الى محله وعلم به فان الائتمان في ذلك من جهة اشرع لا بتو كيل المالك اه
 فنقول اشرح بحفظ الحق أى المال أو الاختصاص المحترم كالمودع يؤخذ من كونها تو كيدا

(قوله ولا إعادة عليه) أى
 في صورة ما إذا صلى عاريا
 دون صورة الصلاة على
 محل نجس كاهو مع اليوم
 (قوله ونجرت) أى المنفعة
 تلك المدة

(أو استعار مكانا) أى
 معتمدة فليس له الرد ولو
 قال أعير وادارى به -
 موقف لئلا يشترط السلام
 بكن للوارث الرجوع

• (باب الوديعة) •
 فقال على العين المودعة
 وعلى الابداع وهو تو كيل
 بحفظ الحق

ان حكمها يرتفع بواحد مما مر في الولاية وحديث بلزمة الرد فورا أي الاعلام والولاية فان
 آخر بلاعذر ضمن وانه يأتي في توقيتها ونعانية ما مر في الولاية (قوله والاصل فيها) أي في
 جوازها لان الامر بإدائه النفي فرع جوازها أما استحبابها فمخالف الدليل العام لا امر بطلب المعروف
 نحو وتعاونوا على البر والتقوى فالاصل فيها الاستحباب وقد تجب فيما اذا تعين الوديع بان لم
 يكن هناك غيره ولا يجبر حينئذ على اتلاف منفعته ومنفعة حوزة مجانا وتحرم عند العجز عن
 الحفظ لانه يعرض للتلف وتكرره عند القدرة ان لم يثق بأمانة نفسه هذا ان لم يعلم به المالك والا
 أبحث وتقدم الجواب عن قولهم ما أصل الاستحباب لا تعتربه الإباحة ومع حرمها وكراهتها
 لا يخرج عن الأمانة إلا بضعف الإباحة لا بالتقريب نعم ان كانت لهجور عليه وكان الوديع لا يثق بأمانة
 نفسه لم يجز له أخذها فان أخذها ضمن (قوله قوله تعالى ان الله يامركم الآية) وهي وان نزلت
 في رد مقتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة الجني فهي عامة قال الواحدى اجمعوا على انها نزلت
 بسبب مقتاح الكعبة فلم ينزل في جوف الكعبة آية سواها ولو كان نزولها يوم الفتح في السنة
 الثامنة من الهجرة حين أراد النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فطلب سيدا فاعلى المقتاح
 من ساداتها أي خادمها وهو عثمان المذكور فاني لما ولي يده وأخذ منه وقال نحن أحق بالسدانة
 منك ودخل النبي صلى الله عليه وسلم وحمل فيها فترك الآية فخرج وأمر سيدنا عليا برده اليه
 فلأمره اليه وقال هات أخذها خالدة تالدة أي خالدة لكم من الآن بعد ان كانت لكم قديما
 ولن يتوا الذنكم صار يتعجب وسأل سيدنا عليا عن سبب ذلك فتلا عليه الآية فأسلم وقال
 لم أعلم انه النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى المقتاح عند موته لآخيه شعبة فهي في يد أولاده الى
 الآن واعترض بأن الأخت في الآية المذكور قد ليس على وجه الأمانة بل على وجه الأكرام
 وأجيب بأنه لما أخذها بجهد كان مؤثما عليه شرعا والأمانة أعم من ان تكون شرعية أو
 بعينية فمما يدل على طلق الأمانة ولغا أي بالآية بعد هذا لانها على الأمانة الخاصة وهي
 الأمانة الجعلية ولما خلت عن بيان المردود اليه ذكر الحديث بعد هذا لئلا مع اشتغالها على النسي
 عن الخيانة وروى البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال وهو مخاطب للناس لا يعجبكم من
 الرجل طمأننته ولكن من أدى الأمانة وكف عن أعراض الناس فهو الرجل أه (قوله
 أماته) أي الأمانة الموضوعه عنده فلاضافة لادنى ملازمة (قوله ولا تخن من خائنك) فيه
 مشاكلة وحقيقة الكلام لا تأخذ حق من خائنك بل ما محبه واعتنه ومن المعلوم ان أخذ
 ليس خيانة فتسميته بذلك مشاكلة كما علم (قوله مودع) بكسر الدال وهو صاحب الودعة
 ويقنعها هو الوديع وشرطها ما مر في وكل ووكيل فلا يودع محرم ميدا ولا كافر نحو
 مصنف ولا مسلم ونقل عن م في غير النسخ انه يصح للعبد على ذلك ولا يسلم اليه بل يوضع
 عند عدل ولو أودع نحو صبي كبحون ونحو جوره منه شخصا كاملا ضمن ما أخذ منه عند تلفه أو
 اتلافه قصر أم لا ضمان القصور لانه وضع يده عليه بنفسه اذ معتبر ولا يزول الضمان بالبارد
 الى ولي أمره نعم ان أخذ منه حسيبة خوفا على تلفه في يده أو تلفه مودعه لم يضمنه وفي عكس
 ذلك بان أودع كامل فهو حسيبي انما يضمن بالتلف منه لانه لم يسلطه على اتلافه فلا يضمنه بقاءه
 عنده اذ لا يلزمه الحفظ أم لا وأدعه ناقص مشاكلة فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام ويصح في

(قوله لان الامر بإدائه النفي)
 الخ) فيه ان الغاصب
 ما مور بإدائه المقصوب مع
 انه لا يجوز أخذه وخلاصته
 ان المأمور به هو الاداء
 فغاية ما فيه رد الامر بجواز
 الاداء فان قيل يقيد بجواز
 الأخذ ورد عليه المقصوب
 تدبر

والاصل فيها قبل الاجماع
 قوله تعالى ان الله يامركم
 ان تؤدوا الامانات الى أهلها
 وقوله فليؤ الذي اتقن
 أماته وخبر أدا الأمانة الى
 من اتقنك ولا تخن من
 خائنك رواه الحاكم على شرط
 مسلم وأركان أربعة مودع
 ووديع

الاعنى ان يكون مودعا وديعا و يوكل في القبض والاقباض وكذا الدفعة الممهلة الا انه لا يحتاج الى التوكيل لان تصرفاته صحيحة (قوله ووديعة) اى عين مودعة بشرط فيها كونها محترمة ولو نجسا ككسب ينفع ولو جبهته بر وان لم تضمن بالتلاف بخلاف غير المحترمة ككسب لا ينفع وآله هو اه قاله في شرح المنهج (قوله وصيغة) اى كما مر في العارية من الاكثاف اللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر أو باللفظ من مامعنا لا يكتفى بذلك فلا قال له احفظ من اى فاشارة انهم أو قال لا تحفظ عليهم لم يكن وديعا اذ لم يوجد قبول باللفظ ولا بالفعل ويعتد بإشارة آخر من منهجه بخلاف اشارة الناطق لا يعتد به ولا ضمان عليه ان لم يضع يده عليه فلا يجب على حامى حفظ نحو ثياب لم يستحفظ عليها وان قضت اعيانها بحفظها فلا ضاعت لم يضعها وان فرط في حفظها بخلاف ما اذا استحفظه صاحب المتاع وقبل منه واعطاه اجرة لحفظه فيضمن ان فرط كان نام او غاب ولم يستحفظ من هومته وان قدمت الاجارة ومن ذلك الدواب في الحضان فلا يضمن النطافى الا ان قبل الاستحفاظ أو الاجرة وليس من التفريط فعمام بالوكان يلاحظ على العادة تقفله سارق او خرجت الدابة في بعض غفلاته لعدم تنصير في الحفظ المعتاد وقبول قوله فيه يجنبه لان الاصل عدم التقصير اه افاده مر فعزى قول له انه لا يقوم أخذ الاجرة مقام القبول ليس في محله (قوله يضمن الوديعة) قال قل ضمان الغصوب بأقصى القيم من وقت التمدى الى وقت التلف وعزاه لم ولم أجده في شرحه فلعله في غير النمرح وعبارته فيضمن الوديعة لان المسالك لم يرض بأما غفله يرمو لايده فيكون طريقا في ضمانهم او اقرار على من نالت عنده ولما لا تضمن من شاة فان شاء ضمن الثاني ويرجع عما غرمه ان كان جاهلا أما العالم فلا لانه غاصب أو الاول ويرجع على الثاني ان علم لان جهول اه وذكر من المصنفات متناو شرا سبعة (قوله منها) من لا يثبت فيه صدق بالكل والبعض والدرهم يترقى الراى قال ابن الجزرى • ورتق الرأى اما كسرت • البيت (قوله من كسب) اى من شراح أموالهم يكن كذلك بان رض ختمه أو حل رباطه أو قطعها فيضمن الجميع (قوله فيضمن الجميع) اى يصير ضامنا لذلك مع قائمه على ملك مالكه ولا يشكك ذلك بخاط الغاصب المضمون عليه حيث جعل اتلافه الاستيلاء على جهة التعدي وايضا فقد وجد منه الامساك لنفسه ففاظ عليه بما تعلق الحق الى ذمته والودع لم يوجد منه الاستيلاء على المال عدوانا لانه قبضه باذن مالكه ولم يجد منه الامساك لنفسه (قوله أى الدرهم) اى المراد وود وان تميز لما خوذ (قوله لانه خلطها بمال نفسه) اى لانه لا يملك المال البدل الا بدفعه اليه وكان الاولى اسقاط قوله بمال نفسه اذ لا فرق في الضمان بين ان يخلطها بذلك او بمال المسالك بل المدار على عدم التمييز وعبارته موافقة لعبارة المتناج وزاد عليها م اموال غيره ولو اوجد ولم تميز وعبارة المنهج وكان يخلطها بمال ولم تميز بسمولة عنه ولو بمال المودع بخلاف ما اذا تميزت بشموله ولم تنقص بالخلط اه (قوله او نحوها) كسواد وياض (قوله او رد اليه عين الدرهم) اى سواء تميز أم لا واهذا مفهوما قوله منه لافى كلامه لقب وشتر مشقوس (قوله ضمنه فقط) اى بالشرط السابق وهو ان يكون الكسب منه وحقا قال م واذا رد المأخوذ لم يزل عنه ضمانه حتى لو تلف الجميع ضمن درهمهما أو النصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلطه به اه ووجه ضمان

(قوله قال قل الخ) الاولى كتابته على قول المصنف بابداع غيره (قوله البيت) تمامه كذا في هذا الكسر حيث كتبت والشاهد فيه

ووديعة وصيغة (يضمن الوديعة ما تعدى فيه منها الا ان يأخذ درهمه ما تلا من كسب) فيه درهم مودعة عنده (ثم يرد اليه مثله فيضمن الجميع اذا لم تميز) اى الدرهم عن البقية لانه سلطه بالعمل نفسه بلا تمييز فهو متدفعان تميز بسكة او نحوها او رد اليه عين الدرهم ضمنه فقط

النصف انه عند عدم التغير يحفل ثلث الدرهم مع النصف التالف فيضمن الكل وبقياء مع
النصف الموجود فلا يضمن شيئا ولو كان الاول اجماعا بالمودع وفي الثاني اجماعا بالمالك فسلوكا
طرية عادلا بينهما وهو ضمان النصف وألحق بذلك ما اذا تقرر (قوله وبضمن الوديعه الخ)
جمله العوارض المضممة لها عشر نظمها الله بربها الله تعالى بقوله

عوارض التضمين عشر ووديعها • وسفر وثقلها • وحملها
وتركها • ايساء • ودفع • مهلك • ومنع ردها وتضييع • حكي
والاستفاد • وكذا الخالفه • في حفظها ان لم يرد من خالفه

(قوله أي يبايعها لها) أشار الى أن الماعذ مضاف لغيره وله والايديع قيد خرج به الاستعانة
الائتمية (قوله ولو قاضيا) أي ولو كان ذلك الغير قاضيا بمثل الزوجة والولد والاب والعبد
كالخزائن وذلك لا يبرأ الوديع بالرد له ولا (قوله بمن يجمها) أي حيث كان ثقة أو مع
صياسته أي ملازمته فان لم يكن أميناً ولا يشره ضمن وقوله ونحو ذلك كأن استعان بمن يبايع
الدابة أو يستقيم ولا بد أن لا يكون زمن خوف فان أخرجه في زمنه ضمن اعدم جواز الانحراج
حينئذ أخاهه • (قوله أو بضعها) أي استعان بمن يبعها فهو عطف على يجمها وقوله في
خرافة يكسر الخاء من خشب أو بنامه فلا يخله • (قوله وبخلاف مالو أودعها) لم يأخذ بمحض
القيود الثالث وهو قوله بلاذن لظهوره (قوله ولم يجمها) راجع للعريق وما بعده وقوله
واراد عطف على حريق فهو من أمثلة العذر فجملة الأربعة (قوله سفر) أي مباح فلا يجوز
إيداعها بغير الاذن كان السفر مباحا لان إيداعها للغير رخصة فلا يبيحها سفر المصيبة أما ردها
للمالك أو وكيله فلا يشترط فيه كون السفر مباحا • أخاهه • (قوله وما ذكره الشوري) من
حيث قال ولو سفره مصيبة • (قوله وتعد الخ) راجع للأربعة أعذار المذكورة كما تقتضيه
عبارة المنهج حيث قال وعليه العذر كإرادة سفر ومريض مخوف وحريق في البقعة واشراف
الحريق على الخراب ولم يجمد غيره ردها للمالك • (قوله) أو وكيله فان قد همدارها لقاض وعليه
أخذها فان فقد ردها لأمين ولا يكاف تأخير السفر • (قوله) قل انه عائد لإرادة السفر
فقط غيره • (قوله أو وكيله) أي العام أو الخاص بها ومن ردها اليه ان لم يعلم رضا المالك
بيقائه عنده لاسيما اذا كان السفر قصيرا كخروج للصوميل مع سرعة عوده وقد يقال يمنع
دفعه الوكيله اذا علم فسقه وجهه الموكل وعلم من حاله انه لو علم فسقه لم يوكاله • أخاهه • (قوله ثم القاضى)
أي ثم ان فقد همدارها في مسافة القصيرة أو بس مع عدم تمكن الوصول
لهما ارد للقاضى ان كان ثقة مأموفا ولا يقال ان الشارح أسقط مرتبة بعد القاضى وهو الأمين
كما توهمه المحشى لانه مذكور في قوله بخلاف مالو أودعها غيره أو الغير هو الأمين ولا يجب
الاشهاد عند ردها للقاضى أو الأمين على المعقود فيفي عن الرد للقاضى والأمين الوصية بها
اليهما أي الاعلام به أو الأمر به مع وصفها بما تميز به أو الإشارة له • (قوله فان دفنها بوضع)
أي ولو كان حرزها كما في شرح • (قوله نعم ان أعلمها أميناً) وان لم يره لهاها • (قوله) شرح
• والمراد بالأمين مستور العدالة (قوله يسكن الموضع) في معنى السكنى أي برأها من جانب
أو من فوق كالخارج من السكنى ليست بقيد كما يؤخذ من كلامه في شرح المنهج وعبارته وكان

(قوله وألحق بذلك ما اذا
غير الخ) فبسه نظرا لانه اذا
كان تالفه لا يظهرا
تضمينه الكل وان بايها
فلا وجه لتضمينه ما لم يتلف
وأيضا لا يتأتى فيه التعليل
الذى في المتن لا يعرف
• (قوله) هو تالف أو باق فلا
وجه للاتفاق • (قوله) شينا
عن الشوري وذكركم معناه
•

(وبضمن الوديعه) (أي يبايعها
غيره) أي يبايعها لها غيره
ولو قاضيا (بلاذن) من
المالك (ولا عذر له) بخلاف
مالو استعان بمن يجمها
الى الحرز أو بضعها
خرافة مشتركة بينهما وبين
أيه مثلا ونحو ذلك
وبخلاف مالو أودعها
غيره عذر له كحريق وانما
في البقعة واشراف الحرز
على الخراب ولم يجمد سفر
ينقلها اليه وإرادته سفر
وتعذر ردها للمالكها أو
وكيله ثم القاضى فان دفنها
بوضع وسافر ضمن نعم ان
أعلمها أميناً يسكن
الموضع لم يضمن لان اعلامه

يدفعها موضع وبما فر ولم يعلم بها أمينا راقبها لأنه عرضها للضياع بخلاف ما إذا أعلم بها أمينا
راقبها وإن لم يسكن الموضع لأن عدم إلامه بمنزلة إيداعه فشرطه قصد القاضي وكلام الأصل
بقتضى اشتراط السكنى وليس مراداً أنه قد وقع هنا فيما فرضه (قوله بمنزلة إيداعه) أى
فشرطه فقد القاضي كما تقدم في عبارة المنهج (قوله بوضعها في غير حرز منهلها) أى بان وضعها
فيه ابتداء والمراد بنقلها بعد أن ينقلها من حرز منهلها بعد وضعها فيه إلى غير حرز منهلها فهما
متغايران لا يستغنى بأحدهما عن الآخر خلافاً لما زعمه (قوله هو أولى) أى لأن عبارته
تقتضى أنه لو نقلها من حرز إلى غيره يضمن ولو كان حرز منهلها مع أنه لا يضمن وبعبارة الأصل
كعبارة المنهج وهي كأن ينقلها من محلها أو دار أخرى دون حرز منهلها مع أنه لا يضمن
(قوله بخلاف ما لو نقلها إلى الخ) هذا هو المذهب ومجمل أن من نقلها من المحل إلى غيره يضمن
لا ضرورة وأن نقلها من حرز إلى غير حرز لا يضمن إلا إذا كان من محلها أو دار أخرى دون حرز منهلها
لصوص لم يضمن إذا كان المنقول البس من حرز منهلها أو كان دون الأول حيث لم يجد حرز منهلها
ولو ترك النقل في هذه الحالة ضمن وإن حدثت ضرورة فلا إثم عليه (قوله بنقلها بظن
المالك) أى ولم يفتحها كما صرح به في شرح المنهج وقوله بظنه أى المالك قال مر لأن التعدي
هنا أعظم لأنه لا يضمن على ما استولى عليها حيث لا يضمن على ما استولى عليها (قوله متلفاتها) أى
الأمور التي تلفها حيث يمكن من دفعها على العادة بخلاف ما لو وقع بجزأ من حرز منهلها
لأنه لا يضمن ما حترقت الوديعة بضمها لأنه ما لم يبدأ بنفسه ولو قد حدثت الوديعة لم يضمن
ما أخرجه من مالها ما لم يكن ما أخرجه من مالها بضمها لأنه ما لم يبدأ بنفسه ولو قد حدثت الوديعة لم يضمن
اللام الفعل أذهو الواجب عليه ومثله تركه حيث كانت الوديعة من مالها بضمها لأنه ما لم يبدأ بنفسه
عطشاً فإن مات قبل مضي تلك المدة لم يضمن ما لم يكن بها جوع أو عطش سابق وعمله في ضمن
حينئذ يجدها على المعقد فإن لم يعلم فلا ضمان لأنه ما لم يبدأ بنفسه ولو قد حدثت الوديعة لم يضمن
الطعام مدة حتى مات وكان به جوع سابق لم يعلمه حيث يضمن القسط المتعدي به ويتخلف المدة
باجتلاف الحيوانات والرجوع إلى أهل النسيئة أو تركها أو تركه تهوياً يثلب صوف أو
حرير أو تركه لبسهم عند حاجتهم لذلك وقد علموا وسلمه المفتاح لأن الدرد يشدها وكل من الهواء
وعبوق رائحة الأذى بها يدفعه فإن لم يعلمها كان كأنه في حصة لو لم يطلع على ما فيه أو لم
يملك المفتاح فلا ضمان ويجوز له حيث علم بها ولم يسلمه المفتاح أن يصنع له مفتاحاً ما لم يملكه
أن يابس الثياب لغيره ولو باعته وفي الرجوع بها ما سلمه مفتاحاً أو لم يسلمه مفتاحاً أو لم يسلمه مفتاحاً
من يجوز له أن يابس الحرير جاز له لبسه ويكون من الأعيان يجوز له لبسه ولو أودعه مفتاحاً يثبه
فأعطاه لا آخر فأخذ ما في البيت لم يضمن الوديعة سوى المفتاح (قوله إلا أن يكون المالك
أى المطلق التصرف والام يضمنه به وقوله نهائه عنه أى عن العلف ومثله النهي عن التهوية
واللبس فلا يضمن في ذلك كالأول قال أذاف الدابة أو الثياب فقول له لكنه يضمن في مسئلة الدابة
لحرمة الروح ولو نهى عن علفها فهو متحفظ فأن علفها مع بقائها له ضمن وإن لم يعلمها
على المعقد والأوجه أنه لا يحتاج المالك في أذنه إلى تقدير علفها بل يحسم على العرف اللائق
بها فإن أعطاه علفاً بفتح اللام ما يعطيه علفها منه ولا راجعه أو وكيله ليعلفها أو يستردها

بمنزلة إيداعه (و) يضمنها
(بوضعها في غير حرز منهلها
وبنقلها) من حرز منهلها
(إلى دون حرز منهلها) هو
أولى من قوله إلى دون حرز منهلها
الأول لأنه عرضها لتلف
بخلاف ما لو نقلها إلى حرز
منهلها وإن كان الأول حرز
ولا يضمن بنقلها بظن المالك
بخلاف ما لو انتفع بها بظنه
(و) يضمنها (بترك) دفع
(متلفاتها) لتركها حفظها
الواجب عليه بالتزامه فلا
أودعه دابة فترك علفها
ضمن إلا أن يكون المالك
نهائه عنه (و) يضمنها
(بالمدول عن الحيفظ
الأموريه)

(قوله وإن لم يعلمها
على المعقد) أى لتقصيره
بعدم الاستيفاض من
المالك عن سبب المنع

فان قد قدمه اراجع القاضي ليعترض على المالك او بوجه او بصرف الاجرة في وقتها او يبيع
جزأ منها او وكلها بحسب المصلحة والى سنة على المالك هو الذي يحفظها عن التعيب لا الذي
يسمى فان لم يجد القاضي اتفاق بنفسه ورجع عما تقدمه ان اشهد على ذلك فان لم يشهد لم يرجع
وان قصد الرجوع على الراجع وان قد اشهد ودائرة قد قدمه اه افاده في المنهج وم (قوله)
من المالك (لواسطة على الامر العرفي والشرعي فيما اذا اعطاه دراهم ولم يبين له وجه الحفظ
فانه ان ربطها في كده وامسكها بيده او جعلها في جيبه ولو الذي على وركه وليس واسمها او
واسمها او زهره لم يضمن فان لم يمسكها بيده فان كان فوق ما ربطها فيه ثوب آخر لم يضمن مطلقا
والا فان جعل الحائط مربوط به من خارج فضاءت باخذ طرار يفتح المهمتين وتزيد الثانية
اي شرطى ضمن لانه ابرزها لصير قطعه اسم اعليه او باسترسال فلا ولو اعطاه دراهم بدوق
وقال احفظها في البيت فأنشأ بالعدو رولوا باده او قال اربطها بكسر الياء أشهر من ضمها في
كك فامسكها بيده بلاربط في كده فضاءت بخز غفلة كنوم ضمن انقربطه لا باخذ غاصب
لان اليد احرز بالقسبة اليه ولا يجعلها في جيبه بل عن الربط في كده لانه احرز من الكرم سواء
الاعلى والاسفل على العقد الا ان يكون واسمها غير مزدور ولو قال اجعلها بجيبك ضمن بربطها
في كده لانه احرز ولو وضعها في كور عمامته من غير شد ضمن فان شدها او ربطها في الشكة
فلا ويخرج بالسوق مالوا اعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فيلزمه الحفظ فيه فورا فان
أخر بلا عدو ضمن ولو لم يشره يخرق جيبه فضاءت منه ضمنه ولو وضع الوديعه في حرز مثلها ولم
يكن في الدار احد قد دخل انسان وسرقه ضمن اهدم الحائط (قوله) وتلف ما فيه بذلك (اي بقوله
الناشي عن نفسه بان كان فيه زجاج او صيني مثلا وبوخذ من قوله وانكسر بقوله ان الرائد
يقبل وان خشب الصندوق رقيق جدا (قوله في الصجر) المراد به الخارج الدار ولو على بابها
امالو كان فيها او قد عليه فلا ضمان مطلقا (قوله من حيث) اي من جانب وصوف بانه لو لم
يرقد فوق الصندوق لرقد فيه اي في ذلك الجانب بان كان في مكان محوط من ثلاث جهات
كالخرب فانه لو لم يرقد على الصندوق لرقد في الجانب الخالي وفيه نصف من جنب يجيب ويون
وموحدة وهي أطهر (قوله بغير ذلك) اي بغير الانكسار والسرقة المذكورة ان تلف بسرقة
من غير ذلك المكان المتقدم (قوله وكذا) اي لاضمان وفصله عما قبله لانه نوع آخر واما قول
قل لان فيه مخالفة الامر مع عدم الضمان فبعد عليه ان ما قبله كذلك لانه خالف الامر وقد
فتلف ما فيه بسرقة من غير المكان الموصوف بما مر (قوله لا تقبل) بضم التاء من اقبل
(قوله لانه زاد في الحفظ) تعال اهدم الضمان فيما قبل كذا وما بعده ولا نظير فيما بعده الى انه
يؤهم السارق نفسه في الصندوق (قوله بالانتفاع بها) اي وان جهل انم الوديعه او ظن انها
ماله والاعليل بالتمدي أغلبي لا يقال هذا منه وممن قوله سابقا وبضمن الوديع ما نعدى فيه
لانا نقول لا يلزم من التمدي الانتفاع (قوله لغير غرض المالك) خرج ما اذا كان اغرضه كلبس
لدفع دود وركوب لجام فلا ضمان (قوله او غيره) اي من بقية المضاعفات السابقة (قوله ثم ترك)
اي بان كانت الوديعه دابة او ثوبا لاخو مطعوم لا ستملا (قوله الا ان يحدث له المالك استئثانا)
اي بعبء جديد كان يقول استأمنتك عليها فغير احية ثم يخرج بالاحداث مالوا قال له قبل

(قوله فان جعل الحائط
الخ) دلوجه لها من داخل
قبالعكس

من المالك (مع انقضاء ذلك)
اي العدول اتعدي به فلو
قال له لا تزد على الصندوق
فرقد وانكسر بقوله وثالث
ما فيه بذلك اوسرق في
الاصغر امن حيث لو لم يرقد
فوقه لم قد نفسه ضمن فلو
تلف بغير ذلك فلا ضمان
وكذا لو قل لا تقبل عليه
فاقبل او لا تقبل عليه
فقبلين فاقبله ما لانه زاد في
الحفظ ولم يقصر (و) بضمها
(بالانتفاع بها) فلو لبس
الذوب او ركب الدابة تغير
غرض المالك ضمن لانه
وهي صادرة مضمونة بالانتفاع
او غيره ثم ترك الحائط لم يبرأ
الا ان يحدث له المالك
استئثانا

(قوله لانا نقول لا يلزم الخ)
لكنه يشمله

الحيانة ان خنت ثم تركت عدت اميناً لا يبرأ به لانه اسقاط مال يجب وبالمالك وابه ووكره فلا
 عبوة باحد اثم او كاحدان الاستئمان الا برأ من الضمان بعد ان وجدت الحيانة كافي م
 ويصدق الوديع في دعوى رد هاعلى موثقه بخلاف مالو ادعى رد هاعلى وارث موثقه او ادعى
 وارثه الرذ على المودع وحاش في دعوى تلفها حيث لم يذكر سبباً او ذكر سبباً خفياً كسرقة
 وكذا لو ذكر سبباً ظاهراً كزني ونهب وعرف دون عمومه فان عرف عمومه أيضاً ولم يتهم لم
 يحلف بل يصدق بلا عين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة العموم بخلاف ما اذا اتهم فيصالح وجوباً
 فان جهل السبب الظاهر طوبى بيته بوجوده ثم يحلف انم ائلفت به والتصدق بالمدكور
 يجري في كل امين كوكيل ونزيل وجاب في رد ما جبا على من استأجره لذلك الا المارتهن
 والمستأجر فيصد فان في التلف لافي الرد بل التصديق في التالف يجري في غير الامين كستعم
 وغاصب لكنه يغرم البديل ولو اودعه ورقة مكتوبة باقرار او شحور والتفت بقصير ضمن قيمته
 مكتوبة وأجرة الكتابة لان الكاغ قد قبل كتابته فكفر فيه الرغبة بالاتفاق بالكتابة فيه فقيمة
 مرتفعة وبعد كتابته يصير لقيمة له أو قيمته نافذة فالولم تلزمه مع قيمته مكتوبة بأجرة كتابة الشهود
 لا بحجة تالمالك وانما لزمه قيمة الثوب مطر فادون أجرة التطير لعدم الاجحاف بالمالك لان
 قيمة الثوب تزيد بتطريزه وكالورقة المذكورة مالوحى الوطيس الغدير فيه فجاؤه وأخرو برده
 فتلزمه أجرة ما يجز فيه ولو كان عند وديعه أس من ماله كها بعد البحث التام صارت من
 أموال بيت المال فيصرفها في أهم المصالح أن عرف والأسأل عارفاً يقدم الاحوج وله أن يني
 بها مسجد الكن غيره أهم فان لم يمس من ماله كها كانت من الاموال الضائعة فله أن يمسكها
 أبدامع التعريف كالأقطعة فان لم يظهر ماله كها صر فيها فبإذ كر

(قوله عموم) اي عموم
 لجميع المنزل الذي فيه
 الوديعة كالدار وليس
 المراد عموم لجميع الحارة
 مثلا اذ هذا ليس شرطاً

(باب القراض)

ويقال المقارضة والمضاربة
 وهو ان يقرض على مال
 يدفعه لغيره ليتصرفه على
 ان يكون الربح مشتركاً
 بينهما او الاصل فيه الاجماع

(باب القراض)

بكره القاض قال في الخلاصة انما عمل القراض والمقابلة هو ذكره عقب الوديعة لاشغالها على
 دفع المالك عين ماله لغيره وعلى تصديق الاتخذ فيه الى الرد والتلف وأخره عنها لاجتماع غرض
 المالك والعامل فيه دونهما وهو لغيره من القراض وهو القاطع وشرعاً ما ذكره الشارح من ذلك
 لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح (قوله وقال المقارضة)
 هو كالقراض اذ اهل الجواز وكل منهما مصدر قارض كايؤخذ من كلام الخلاصة المذكور
 والمقارضة لغة المساواة سمى المعنى الشرعي به التساوي في الربح بمعنى ان كلامه ماله فيه
 نصيب وان تناوفاً فيه او في ان المال من المالك والعمل من العامل والمضاربة لغة أهل العراق
 سمى به الان كلامه ما يضرب به من الربح أو لما فيه من السعة غالباً المسمى ضرباً ما أقاده م
 (قوله وهو) اي شرعاً ان بعدد الخ يستفاد منه الاركان الستة فالمالك والصفة ما يؤخذ من
 قوله ان بعدد والغير هو العامل وليتصرفه اشارة للعمل والمال والربح ظاهران ونخرج بالرفع
 مالو قارضه على منفعة كسكنى داره يؤجرها مرة بعد أخرى وما زاد على أجرة المثل يكون بينهما
 او على دين عليه او على غيره يحصل ذلك ويتصرفه وما تحصل من الربح يكون بينهما او بالو قاله
 بع هذا وقارضتك على غنة او اشتراكها واصطد بها فلا يصح ثم البيع صحيح وله أجرة مثل العمل
 ان عمل والصيد للعامل في الاجرة وعليه أجرة مثل الشبكة ان لم يملكها كالفصولة وبذكر الربح

الوكيل والمبدل المأذون له (قوله واحججه) لم يقبل واستدل له لان الآية ليست نصا في المدعي
اذا الفضل فيها بمعنى الربح اعم من أن يكون حاصله اياه والكم او بأموال غيره وقوله يضررون
أي يسافرون ويبتغون أي يطلبون (قوله ضارب) أي سافر ليحجز بزيادة في ماها وكان سنة اذ
ذال شخصه وشر من سنة وسنم بأربعة من سنة على الصحيح وكان قبل تزويجه لها بثلاثة أشهر وقبل
بشهرين وسنة كما في م ر ولم يسافر صلى الله عليه وسلم الشام الا في هذه المرة ومرمق مع أبي
طالب واعترض الاستدلال بالحديث المذكور بان سفره بزيادة كان على سبيل الاستنصار لا على
سبيل المضاربة لما قيل من انهم استأجروا بزيادة بل ارضين أي ناقتين وأجيب بتعدد الواقعة فمرسافر
على سبيل الاستنصار ومرسافر على سبيل المضاربة وقوله وأفتدت بالقاهرة والذال المجبة أي بعنت
عبد هام بمسيرة بفتح السين وضمها لم يذكروا في الصحابة ما قبل البعثة وشرط الصحة الإجماع
بعد ما وجبه الدلالة بما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم حكم بعد البعثة مقرر له فدل على جواز
وبستدل على ذلك أيضا كما في م ر بالقامس على المسافر فيجاء مع العمل في كل من حايه ضر ماله
مع جهالة العوض ولهذا اتحد في أكثر الاحكام (قوله أن أمله) أي قبل ظهور ربح وكلة
لأنه حينئذ تصرف محض في مال الغير باذن وآخره أي بعد ظهور ربح جهالة لأنه اذ لم يعمل
بجعله بناء على أن العامل لا يملك حصته من الربح الا بالقسم لا بالظهور وهو المانع - وقيل
على كراهية عليه فيكون آخره شركه (قوله خمسة) أي اجالا وستة تفصيل القول العاقد
للمالك والعامل وشرط فيهما ما بشرط في موكل ووكيل لان القراض في كل واحد
يكون المال أعمى دون العامل ولا يجوز أن يكون أحدهما مساقما ولا صيبا ولا يجنون ولا ولهم
أن يقارض لهم ان كان العامل ممن يجوز الإيداع عندهما كان أمونا فائقة أما المحجور عليه
بنفس فلا يصح أن يقارض ويجوز أن يكون عاملا ويصح القراض من المريض ولا يحسب
ما زاد على أجرة المثل من الثلث (قوله وصيغة) أي إيجاب كقارضتك وعاملتك وضاربك
وخذه هذه الدراهم وتجرفهم بأربع واشتر على أن الربح بينهما المواقعة صر على بيع واشتر نفسك
وقبول بلفظ متصل بالإيجاب كمنظير في البيع وقيل يكفي القبول بالقل كما في الوكالة والجملة
وربانية مقدمة ما رضى بخص معين فلا يشبههما م ر وذلك لأن لوكالة مجرد اذن والجملة
لا تختص معين (قوله وعمل وربح) ان قلت انهم لا يحسن عددهم من الاركار لعدم وجودهما
حال العقد أجيب بأنه على تقدير مضاف أي ذكر عمل وربح وذكرهما يتوقف عليه العقد
وبقائه ويشترط في العمل كونه تجارة وان لا يضيقة على العامل فلا يصح على شراء برطمة
ويحجزها وغزل يشج ويبيع لان الطعن ومما مع أعمال لا تسمى تجارة بل هي أعمال مضبوطة
يستأجر عليها فلا تحتاج الى القراض عليها المشغل على جهة العوضين المقتضى ذلك الحاجة
ولا على شراء متاع معين كقوله ولا تشتر الا هذه السلعة ولا على شراء نوع نادر وجوده كقوله
ولا تشتر الا الخيل الباقى ولا على معاملة شخص معين كقوله ولا تباع الا لزيد ولا تشتر لامتة
ان عين له شخصه فانه قضى العادة بالربح معهم لم يضر ويشترط في الربح كونه له ما كونه معلوما
بالجزئية كنصف وثلث اه أفاد في شرح المنهج بزيادة (قوله يختص القراض) أي رأس المال
فيه وقوله بالدرهم الخ الباء داخل على المقهور عليه واسقط من الشروط كونه معلوما جافسا
وقدر اوصفة وكونه معين وكونه بيد العامل فلا يصح على مجهول جنسا أو ندوا ووصفة ولا على

واحججه أيضا بقوله تعالى
واتحرون يضررون في الارض
يبتغون من فضل الله وبأنه
صلى الله عليه وسلم ضارب
بزيادة بماله الى الشام
وأفتدت معه عبد هام
بمسيرة وحقيقته أن اوله
وكالة وآخره جهالة وأركان
خمس عاقد وصيغة ورأس
مال وعمل وربح (يختص)
القراض

(قوله قبل تزويجه) كان
المذموب ان يقول قبل
تزوجيه لانه الواقع من
الزوج واما التزوج فهو
الواقع من الولي اه شيئا
يصدري ووجه الاولوية
ظاهرا في التمهيد بهما قوله
وسنة الاولى حذفه كما في
م ر راجعه (قوله بتعدد
الواقعة) ودومانه لم يرد
وقد قال قريته انه لم يسافر
الشام الا الخ اه صححه
(قوله وستة تفصيلا)
الاولى سبعة

(بالدراهم والذنانير)

الخاصة فلا يصح على
غيرهما كثير ومشوش
ونالوس وسائر العروض
لان في القراض اغرار الان
العمل فيه غير مضبوط
والربح غير موقوف به وانما
يجوز الحاجة فاختص بها
بروح بكل حال ونسب
التجارة (والربح مشترك)
بينهما (بجانب الشرط)
فلا يجوز اختصاص
احدهما به ولا شرط شيء
منه لغيره ما لا يعبد
احدهما بالشرط لانه هو
السيد (فان شرطاه كما
لا حدهما) اي للعامل او
للمالك (فقراض فاسد)
قطر القسط والربح كما
للمالك فهمما والعامل أبر
المثل في الاولى دون الثانية
(ولا يجوز تقييده بمدة
وعتقه التصرف أو البيع
بعدها) لان الربح لا ينفك
وقته واقد رتم على
الفسخ متى اودا بخلاف
ذلك في المساقاة وقولي او
البيع من زيادتي

(قوله او عين) انظر ما في
كونه في الذمة (قوله الماصح
قراض الخ) اي لان غالب
التقديس مشوش كذلك
وناله (قوله على تقدير
الابتداء) اي فانه ما قال
ان الجملة المضاربة الحالبة
لا ترتبط لواء

غير معين كان قارضه لي ما في الذمة من دين او عين نعم لو قارضه على نقد في ذمته ثم عينه في
المجلس صح وكذلك لو كان في ذمة العامل وعينه كذلك ولا على شرط كون المال يدغمير العامل
كالمالك ليعرف منه عن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (قوله الخاصة) اي ولو في
ناحية لا يتعامل بها فيم اوا بطلها السلطان على المعقد كما في م (قوله كتب) هو في عرف الذمة
الذهب والقصة غير مضروبين سواء في ذلك القراض وغيرها ونسبة القصة تغليب وليس
المراد به التبر المعروف وان كان القراض لا يصح عليه ايضا (قوله ومشوش) اي ما لم يكن
غشمة مستمكرا والاجازان واج والمراد بالاسم لا كانه لا يتبين في رأى العين وليس المراد به ان
لا يحصل منه شيء بالعرض على التارك كما استوجهه عس والاصح قراض اصلا (قوله اغوارا)
يفتح الهنزة جمع غرر والمراد به ما فوق الواحد بدليل التعليل بعد او يكسر هاء مدرع في
الاقاع في الغرر والاول اظهر (قوله غير موقوف به) اي قد يحصل وقد لا يحصل (قوله بكل
حال) اي بحيث لا يرد احد بخلاف التبر والمشوش والقنوس وقوله ونسب التجارة اي
بخلاف العرض فانطفت مغاير ويصح ان يكون للفقير او عطف لاقدم (قوله والربح مشترك)
الخ) جملة اسمية في معنى الشرط ولذا ذكرها معه وما كانته قال ويشترط ان يكون الربح الخ ولو
قال قارضتك على ان نصف الربح لي لم يصح لان الربح فائدة رأس المال فهو للمالك الا ما غلب
منه لا يملك ولا يفسد لشيء منه او على ان نصف الربح لك صح وتناصفه لان مال ينسب للعامل
يكون للمالك بحكم الاصل وسكنت عن نصيب نفسه او قد رتبته أقل كان قال قارضتك
على ان لك النصف والى السدس وسكنت عن الباقي ولو قال قارضتك على النصف او الثلثين صح
والنشرط للعامل لان المالك لا يفتحق بالمالك بالشرط (قوله ولا يشرط شيء منه لغيرهما) اي
أ. شيئا كان او زوجة او ولد فاذا قال قارضتك على ان يكون ثلث الربح لك وثلثه لي وثلثه
لزوجتي او لابي أو لاني الاجنبي لم يصح (قوله الاعبد احدهما) المراد به من يتلك منه فته ولو
سرا جبراً او اربة أو دكانا (قوله مباشر له) اي لعبد احدهما على ما مر فهو ليس به أي فهو
مضموم مباشر له فان صرحا بكونه لاهد فته بطل على الصحيح اذ لا يملك وان ملكه به
(قوله للعامل او للمالك) وكذلك شرطاه لاحدهما مبهما او اذ قال في المنهج فلا يصح على ان
لا حدهما مبهما أو مبهما الربح (قوله انظر القسط) انه الكونه قراضا أو اما اقتساده لاهد فته
مقتضى العقد (قوله في الاولى) وهي ما اذا جعل الربح كله للعامل والثانية ما اذا جعل كل للمالك
وانما وجبت له الاجرة في الاولى لانه عمل طاهما وسواء في ذلك كان عالما بالقضاء أم لا على المعقد
بخلاف الثانية فانه كالتبرع فلا اجرة له وان ظن وجوها له افاده م وقال حج ان ظن ار هذا
لا يقطع عنه من الربح أو الاجرة ونسب له حاله بجهله بذلك استحق اجرة المثل (قوله) وعينه
التصرف جملة حانية على تقدير المبتدأ فعدم الجواز عند تقديس القراض بالمدة لا يصح
قراضه بالنياب بان مضرة بعدوا والمعية من اب عطف المصدر او قول على المصدر المصريح
(قوله او البيع) اي أو الشراء ويسكت وهي السوردة تسمية في المرح وعبارة المنهج ولان
أفت مدة كسنة او أسكت أم منه التصرف ام البيع بعد هاء أم الشراء لان المتاع والمدة
المعينين قد لا يربح نفع ما والذارد قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتلقى من جهته ربح في بيع
أو شراء ١١ (قوله بخلاف ذلك في المساقاة) اي فانها لازمة والفترة لها وقت معلوم يحصل فيه

بخلاف

بجلاف الربح (قوله فان منعته الشراء فقط) أي ولم يوقت القراض بان أطلق صيغته كقوله قارضتك وبعد ذلك حال ولا تشتري بعد سنة فيصح سوا ذلك كره متصلاً أو متراً خبائراً كما عقده زى وقرره شيخنا عطية والذي في شرح مدر انه ان ذكره منصوصاً لا يصح او متراً خبائراً ولا وقرره شيخنا البراوى (قوله لمصول الاسترباح الخ) ومجمله اذا كانت المدة يتأق فيها الشراء لغرض الربح كسنة بخلاف مالو قال قارضتك ولا تشتري بعد ساعة (قوله فان اقتصر الخ) كان الاولى أن يضمه بالقوله ويمنعه التصرف الخ كما صنع في المنهج لانها مساوية لذلك في أن القراض في كل عقده سنة بعد سنة قول ولا يجوز تفدية كقارضتك سنة سواء استك أم منعه التصرف أم البيع لم الشراء قاله ورأى أربع باطلات والصحيحة ثلاثة وهي مالو قال قارضتك وأطلق ومالو قال قارضتك ولا تشتري بعد سنة سواء ذكره متصلاً او متراً خبائراً او قرره شيخنا عطية (قوله فيصدق في الرد) أي رد المال على المالك لانه انفق به كالمودع بخلاف نظيره في المارتمن والمستأجر لانهما قبض العين لغرض أنفقهما مال العامل قبضها لغرض المالك وتقدم نظيره ذلك في الوديعه (قوله والذائق) أي لانه مأمون وفيه التقصيل المار في الوديعه فان لم يذ كر سبباً او ذ كر سبباً خفياً كسرقة أو ظاهراً كحريق عرف هو دون عومعه أو عرف هو وعومعه واتهم صدق بعينه فان لم يتم في الاخير صدق بل اعيان أو جهل السبب الظاهر طواب يمينه بوجوده ثم حلف بيميناً أنه قاضيه فالصورت (قوله اشتراط القراض) أي وان كان خاسراً قوله أو لانه أي وان كان راجحاً اه شرح المنهج (قوله وفي الربح والخسران) أي وجوده وعدمه وقد راع عبارة المنهج وحذف عامل في عدم ربح وقد رده فيصدق في ذلك لموافقته فيما انقضى لا اصل اه ولو أغرب ربح قدر ثم ادعى غلطاً في الحساب أو كذباً لم يقبل لانه أقرب بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم له تخفيف المالك وان لم يذ كر سببه ويقبل قوله بعد خسران احتمل كان عرض كساد حاله مدر (قوله وقد راس المال) وكذا في نفسه فان اختلفا فيه صدق العامل بيمينه وان اختلفا في أنه وكل او قارض صدق المالك بيمينه ولا جرة علمه للعامل ولو تلف المال فادعى المالك أنه قرض فليزم العامل بدله والعامل أنه قراض فلا يلزمه ذلك فالصدق المالك بيمينه على المعتمد خلافاً لما في شرح المنهج اذا قلنا عدة أن من كان القول قوله في أصل الشيء قال القول قوله في صفته مع أن الأصل عدم الائتمان للدافع لانه ان كان آخياً بيمينتين صدقت يمينه المالك على المعتمد أيضاً لان معهما زيادة علم مالو كان المال باقياً وقال المالك صدقته قراضاً في حصته من الربح وقال الاستاذ أخذته قرضاً للربح لك فيصدق الاستاذ بيمينه ويكون الربح له وبطل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال لربه يميناً الا يمينه اه افاده مدر ولو اختلفا في القدر المشروط للعامل كأن قال شرطت لي أن تصف فضل بل الثلث بحال فما كاخلاف المتبادرين في قدر الثمن وللعامل بعد التصريح أجره كله وللمالك الربح ويجوز تفدية كل من المالك والعامل ويتصرف العامل ولو بعرض بمصلحته لا بغيره فاحش ولا ينسب بلاذن ولا يسافر بالمال بلاذن فان سافر ضارفته أمابا لاذن فيجوز لكن لا يجوز في البحر الا ينص عليه ولا يجوز منه نفسه حضر ولا سافر ويملك حصته من الربح بقسمته لا بظهور ولا بالما حصل من مال قراض كثر وتاج وكسب ومهر ويجوز الخسران بالربح افاده في المنهج وشرحه

(باب الوكالة)

(فان منعته الشراء فقط بعد مدة جائز) لمصول الاسترباح بالبيع الذي فعله بعد ما كان اقتصر على قارضتك سنة فسد العقد والعامل أمين فيصدق في الرد والتلف كما في الوديعه وفي أنه اشتراء للقراض أو لنفسه وفي الربح والخسران وقد راس المال

(باب الوكالة)

(قوله اذا قلنا عدة الخ) تأمله راعل قوله أمالو كان الخ بخلافه غفور (قوله صدقت يمينه المالك الخ) بهامش ان الذي في شرح مدر تصديق يمينه العامل وعلل بمعامل به الحشوق وهو لان معهما الخ فقره

ذكرها عقب القراض لانه من بابها تبارا وكلة كما تقدم في قوله ان اوله وكلة وآخره جهالة ولان
 العامل كالوكيل ويجرى هذا في الشركة أيضا (قوله بفتح الواو وكسرها) أي لبايعها العدم
 وروده (قوله لغة التقوى) أي والمرعاة والحفظ (قوله تقوى بعض شخص الخ) يؤخذ منه
 الاركان الاربعة اذ التقوى بضر لا يكون الا بصيغة والشخص هو الموكل وامره هو الموكل فيه
 والاخر هو الموكل وأما قوله فيما يقبل النيابة الخ فهو إشارة الى الشروط وخروج بما يقبل
 النيابة العبادات فانها لا تقبلها والمراد ما يقبل النيابة بشرعا بان لا يكون نحو عبادة وليس
 المراد بذلك الوكالة والاصار المعلن في فيما يقبل الوكالة فيلزم عليه أخذ المعرف في التعريف وهو
 دور ولا قال مر أي يقبلها شرعا لا دور اه وقوله لا فعله بعد موته صادق بان يقول الله له
 حال حياته أو يطلق فهو أولى من قوله في شرح المنهج له فعله حال حياته وخرج بذلك الايصاء كما
 لو فعله وصيا في بيع شيء أو قضاء دين بعد موته (قوله اذهبوا بكم صهي هذا الخطاب لاختوة
 يوسف فقد وكلهم في الذهاب باقميص والقائه على وجهه ابيه (قوله وورد في شرعا ما يقرر)
 أي يوافق فيكون شرعا لا وهذه طريقة لا ارحض عمدة معدة في مذهب مالك والمعد أن
 شرع من قبلنا الذين شرعنا لئلا وان ورد في شرعا ما يقرر بل يكون الدليل حينئذ ما ورد في شرعا
 قالوا لا الاستدلال بالنية فابعدوا احكام من اهل بناء على انه وكل وهو الاصح (قوله انه صلى الله
 عليه وسلم بعث الدعاء الخ) الاستدلال بذلك مبيح على أن بعث الامام السعة وكالة فلا سعي أن
 يوكل فيما يجزئ عنه وقيل ولا بد أن يوكل مطلقا (قوله الضمري) بفتح الهمزة الموحدة وسكون الميم
 نسبة الضمير بسكونها أيضا قبيلة ووقع في الضمير أنه بفتح الميم وهو خطأ فاحذره (قوله في نكاح
 أم حبيبة) أمها رملته وقيل هذ بنات أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد
 مناف فهي شقيقة معاوية رضي الله تعالى عنه وأمه اصفية بنت أبي العاصي بن أمية عمه عثمان
 ابن عفان رضي الله تعالى عنه هاجرت للعبيثة في الهجرة الثانية مع زوجها عبيد الله بن جهمش
 فولدت له حبيبة وارتدت وتحول نصرانيا والعبادة بالله تعالى وهي ثبتت على الاسلام فبعث صلى الله
 عليه وسلم عمو المذکور الى النخاض فزوجه اياها والذي عقد علمه احاد بن سعيد بن العاصي
 ودفع النخاض صدقها عن دخول الله صلى الله عليه وسلم اربعها ثم قد بنا زوجها من عنده
 وبعثها مع شرحبيل بن حسنة سنة سبع على خلاف في جميع ذلك وماتت سنة أربع وأربعين
 وقد وكل صلى الله عليه وسلم أيضا ابارافع في نكاح ميمنة وعروة البارقي في شرع اشد بدينه (قوله
 وصيغة) يوكالة في كذا أو فوضت اليك كذا سواء كان ذلك مشافهة أو كتابة أو مراسلة
 وبشرط عدم ردها كما يأتي ولا يشترط العلم به اقله وكلة وهو لا يلزم صحت لو تصرف قبيل علمه
 صح كبيع مال أبيه بطن حياته (قوله لا يشترط القبول انظروا) أي في وكالة بغير جعل بل الشرط
 اللفظ من أحد الجانبين والشغل من الآخر الا فيما لو كان له عين مؤجرة أو معارة أو مغصوبة
 فهوهم الآخر وأذن له في قبضها فوكل الموهوب له من هي يده من المستأجر أو المستعير أو
 الغاصب في قبضه فلا بد من قبوله لفظا تزول يده عنه اياه ولا يكفي بالقدر وهو الاصل لانه
 استدالة لما سبق فلا دلالة فيه على الرضا بقبضه عن المؤجر او المبيع او المالك في الاصل اما الوكالة
 فيجعل فلا بد فيها من القبول انظروا في المطالب وينبغي تصويره بما اذا كان العمل الموكل فيه
 مضبوطا لتكون الوكالة حينئذ اجارة اه أفاده مر (قوله صفة ما شرع ما وكل فيه) خرج الصبي

هي بفتح الواو وكسرها لغة
 التقوى بضر وشرعا تقوى بعض
 شخص امره الى آخره فيما
 يقبل النيابة لا فعله بعد
 موته والاصح في فيما يقبل
 الاجماع قوله تعالى اذهبوا
 بكم صهي هذا وشرع
 من قبلنا وورد في شرعا
 ما يقرر كغيره الصبي انه
 صلى الله عليه وسلم بعث
 الدعاء لاخذ الزكاة وقد
 وكل صلى الله عليه وسلم
 عمرو بن أمية الضمري في
 نكاح أم حبيبة واركانها
 اربعة موكل ووكيل
 وموكل فيه وصيغة الكن
 لا يشترط القبول انظروا
 ويشترط في الموكل صحة
 ما شرع ما وكل فيه

(قوله بقبضه عن المؤجر)
 لعله من الموهوب له

والجحنون والمغسمى عليه والتائب والمعنوه وكذا المحجور والسفيه في نحو مال والمرأة والمحرّم في
 النكاح ثم يصح توكيل الصبي في إذن في دخول دار أو إيصال هدية ولو أمة قالت له سدي أهداني
 اليك فيجوز وطؤها وطلب صاحب ولية وتفرقة نحو ذلك وبيع أخيه أذ يصح أن يباشر ذلك
 حيث كان مأمورا ولم يجز به عليه الكذب ولو مرة واحدة وتوكيل محرم حلالا في نكاح لمعقده
 بعد الإحرام أو بطلاق وزاد المراف في المنهج على ما هنا قوله غالب يخرج به ما استثنى من طرده
 أي منطوقه كظافر بحقه فلا يوكّل في كسر الباب وأخذ حقه وانحصر عن ذلك على المعقّد
 وكوكيل قادر وعبد ماذون له في نكاح أو غيره ورفضه ما ذون له في قبول نكاح لا في إيجابه لانه
 يتمنع عليه مطلقا ومن العكس أي المفهوم كالأعني يوكّل في تصرف وان لم تصح مباشرة له
 للضرورة وكبحر يوكّل حلالا في نكاح بعد التعلل أو بطلاق كما مر (قوله علك) متعلق بمباشرة
 وقوله أو ولاية أي بان يكون أباً أو جداً أو وصياً أو فاضياً وكذا الوكيل فيما يجز عنه والوصي
 كذلك (قوله وفي الوكيل صحة مباشرة الخ) فلا يصح توكيل صبي ومجنون ومغنى عليه
 ولا نوكّل امرأته في نكاح ولا محرم لمعقده في إحرامه وزاد في المنهج أيضا غايابا يخرج ما استثنى
 من طرده ذلك وهو الفاسق إذا واكله الولي في بيع مال مولاه لان شرط الوكيل حينئذ العدالة
 ومن عكسه كالمرأة فتعول في طلاق غيرها والسفيه والعبد فتعولان في قبول النكاح به غير إذن
 الولي والسيد لا في إيجابه والصبي المأمون فتعول في الإذن في دخول دار أو إيصال هدية وان
 لم تصح مباشرة له بلا إذن ويشترط في الوكيل أيضا كافي المنهج تعينه ولو قال لا شين وكان أحدكم
 في كذا لم يصح نعم لو قال وكانت في بيع كذا مالا وكل مسلم صح اه ولو اشترى الوكيل من يمتو
 على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لما فاته موضوعه من طاب الربح (قوله أن علك
 الموكل) أي حال التوكيل فلا يصح في بيع ما سلبه وطلاق من سلبتهها الاتباع وان لم يكن
 التابع من جنس المتبوع على المعقّد فيصح التوكيل في بيع ما لا يملكه تبعه المملوك وفي طلاق
 من سلبتهها تبعه المملوك وفي بيع عين يملكها أو ان يشترى له يفتها كذا على الاشتراط المطالب
 وفي طلاق زوجته وبيع ما سلبه من العبد ولو عزله من التصرف في المملوك فالظاهر انه زالف
 التابع أيضا اه أفاده في شرح المنهج ومزيدا (قوله قابلا للنيابة) خرج العبادات والحدود
 ودخل تفرقة الزكاة والكفارة وبيع الأضحية وغير ذلك مما سلب (أي قوله في العتود) كبيع
 وهبة وضمان ووصية وسحابة وصيغة التوكيل فيه أن يقول الوكيل جعلت وكلّي ضامنا لك
 كذا أو موصيا لك بكذا أو حليفا لك على موكلّي من كذا بنظير مما له على فلان اه أفاده م
 (قوله وغيرها) كالنسخ كإقالة ورد بعيب وقد يخبر بحاجاس أو بشرط وكعوض لدين أو عين أو
 اقتباس لدين بخلاف اقتباس العين فلا يصح التوكيل فيه على المعقّد إذ ليس له دفعها لغير مالكها
 وكعصومة من دعوى وجواب رضى الخصم أم لا وكذلك ما باع كاحياء أو أصا طياد وكاستفتاء
 عتوبه لله تعالى أو لا دعي كقودو لمعقّد وشرب خمر اه أفاده في المنهج وشرحه
 (قوله فطابق) أي لم يعلم من بعض الوجوه ويعلم من ذلك شرط قالت ذكره في المنهج بقوله وان
 يكون الموكل فمه له مالا ولو بوجه كوكلة في بيع أموالي إلى آخر ما سلب (قوله في كل قليل
 وكثير) وكذا في كل أموره أو نحوه فلا يصح ولو تبعه كما اعتقده م تفسلا عن والده خلافا
 للمواف في شرح المنهج والفرقة منه وبين صحة وكلة في كذا وكل مسلم ان الموكل فيه ثم معين
 والإيهام في الفاعل بخلافه هنا فان الإيهام في الموكل فيه والغرض فيه أعظم حال الرضا في ظاهره

علك أو ولاية وفي الوكيل
 صحة مباشرة التصرف
 بنفسه وفي الموكل فيه ان
 علك الموكل الولاية عليه
 وان يكون قابلا للنيابة
 وقد وضعت ذلك في شرح
 الاصل (تصح) الوكالة في
 العتود وغيرها (الأي
 مجعول مطلق كان وكاه في
 كل قليل وكثير)

(قوله ثم يصح الخ) لا يظهر
 الا في الوكيل ويصح للصبي
 أن يوكّل غيره اذا عجز أول
 تلقى به المباشرة (قوله وان
 عجز عن ذلك على المعقّد) أي
 مالم يكن لا يلبس به كسر
 الباب وهدم الحداد والافله
 التوكيل اه شن (قوله
 وكوكيل قادر) أي ولاقت
 به المباشرة والافله التوكيل
 اه سل (قوله وسفينة
 ماذون له في قبول نكاح)
 النكاح فله ولا يصح غيره
 وان أذن وابنه فيه بخلاف
 العبد فيصحه منه كل
 تصرف أذن له فيه ولا يصح
 توكيله أصلا (قوله بخلاف
 اقتباس العين) أي عند
 القدرة على اقتباسها بنفسه
 والافله التوكيل اه شرح
 م م بجري

لوقوع جوابا كوكافي في طلاق زوجته فقال وكلت في جميع اموري فطلقها فانه لا يقع وفيه
 نظرا واضح والا قرب الوقوع اه وما استقر به ظاهر للقربة الحالة فيمكن الطلاق هو المقصود
 من المبهم فلا يرد على ما نحن فيه (قوله بخلاف ما لو قال الخ) مختار قوله مطلق لان هذا معلوم
 من بعض الوجوه وهو كون الموكل فيه أموالا وارثا فقولته وان لم تكن أمواله معلومة أي من
 كل الوجوه فلا ينافي أن أمه معلومة من بعضها كما عات (قوله في شراء عبد) أي لاقضية بخلاف
 ما لو كان للتجارة فلا يجب فيه شيء لان المدا في ما على ما روي مطلقا في كفي اشترافيه حفظ اه
 أقاده مر (قوله وكذا صفته) كأيض أو قهيرا أو طويل قال مر ولا يشترط ذكر أو صاف السلم
 ولا ما يقرب منها وفي بعض النسخ صفته وهي الأنسب بما بعده وقوله ان اختلفت اصناف
 نوعه بخرجي وباطني وخطائي وشركسي (قوله أو في شراء دار) أي لاقضية أيضا اه مر (قوله
 المحلة) بفتح الحاء وقوله أي الحارة تقع يراه اه قال مر ومن لازمه بيان البناء فلذلك لم يصرح به اه
 وهو في شرح المنهج ايضا (قوله والسكة) بكسر الهمزة والراء في قوله ففعل وفعل وفعل مررب قال
 مر وقد يعني تعين السكة عن الحارة اه أي بحسب الغالب كما إذا قال وكلت تشتري لي بيتا في
 القورية مثلا فيعلم من ذلك المدا وهي القاهرة بخلاف ما لو قال تشتري لي بيتا في حارة العطارين
 مثلا فانه لا يد من ذلك المدا حينة لان حارة العطارين كما تكون في القاهرة تكون في غيرها (قوله
 لا قدر الثمن) أي في العبد والدار لان غرضه قد يتعلق بواحد من النوع من غير نظر لحسنه
 وقبحه نعم راعى حال الموكل وما يليق به اه مر وينزل حديثه على غن المثل (قوله في حل حد)
 أي تحمله كان توجه عليه ذلك فوكل في تحمله عنه وخرج بالتكامل الاستفاه فيصح التوكيل فيه
 كما مر ومثل الحد التعزير ولو قال عقوبة أشد له والقود ايضا (قوله أو قود) أي في نفس أو عضو
 أو جرح (قوله بعد مفارقة المجلس) ظرف للقبض أي وكله في المجلس أقبض اذا فارق وهذا في
 المعنى توكيل في اللازمة للمجلس فسقط ما يقال اذا فارق المجلس بطل العقد فلا معنى لتوكيل
 حديثه وخرج بذلك ما لو وكله لقبضه في المجلس فانه يصح (قوله في ربوي) أي سواء كان مقعد
 المجلس أم لا لاشتراط التقاضي والحلول في كل (قوله والاف ووطه) كان يحجز عن اقتضاها البكر
 فليس له أن يوكل فيه (قوله أو في شهادة) أي اذا ما قال في شرح المنهج وهذا غير تحمله الجائز
 باستدعائه ونحوه كما ساقى يانه اه والاستدعاء هو الشهادة على شهادة الأصل بان يقول أنا شاهد
 على زيد بكذا أو شهد على شهادتي ثم يتعذر حضور الأصل بموت أو مرض أو حبس فيذهب
 النائب ويقول للقاضي أشهد بان فلانا يشهد بكذا وأشهد في على شهادته ولا يشهد بنفس الحق
 فهذا الذي يتوكيل بل استدعاه أي طلب من النائب ان يراعي شهادته ويحفظها أو عبارة مر
 ولا يرد ذلك اذ ليس يتوكيل بل الحاجة جعلت الشاهد المتكلم عنه بمنزلة الحاكم المؤدى عنه
 عند حكم آخر اه (قوله الحاقا لها) أي الشهادة والعين بصورتها كما في شرح المنهج حيث قال
 في الشهادة الحاقا لها بالعبادة لاعتبارها مع عدم توقفها على قبول ثم قال بعد العين الحاقا
 للعين بالعبادة لاعتبار حكمها الخ نعم قوله هنا يتعلق حكمها أي وهو الكفارة فاصر على العين
 فكان الأولى استنابته أو زيادة ما في شرح المنهج من قوله لاعتبارها لفظها الخ (قوله وقيل بلى) بومنه
 التدين ونحوه راجع لتعلق التعزير بفتح التوكيل فيه وكتعاقب العتق والطلاق سائر التعاقب
 كتعلق الوصاية فلا يصح التوكيل فيه (قوله فأشبه الشهادة) أي في مطلق الاخبار وان اختلفا
 في أنها اخبار بحق للغير على الغير وهو اخبار بحق للغير عليه (قوله وبه) أي الموكل مقر الخ

لان فيه غررا عظيما لضرورة
 الى احق له بخلاف ما لو
 قال وكلت في بيع اموالي
 وعتق ارقائي وان لم تكن
 امواله معلومة لان القدر
 فيه قليل ولو وكله في شراء
 عبده فلا يجب بيان نوعه
 وكذا صفته ان اختلفت
 اصناف نوعه اختلفا
 ظاهرا وفي شراء ارجوب
 بيان المحلة والسكة أي
 الحارة والرقاق لا قدر الثمن
 (والا في حل حد أو قود
 أو قبض) بعد مفارقة
 المجلس (في ربوي) في
 (رأس مال السلم والاف ووطه)
 فلا يصح التوكيل في شيء
 منه الا في التوقيل النيابة كما
 هو معلوم من أبوابها (أو)
 في شهادة أو عين كالأداء
 لعان) الحاقا لها بالعبادات
 لتعلق حكمها بتعظيم الله
 تعالى ويلحق بالعين الذنور
 وتعلق العتق والطلاق
 (أو في اقرار) لانه اخبار
 عن حق فأشبه الشهادة
 ويجعل مقرر بنفس التوكيل

(قوله بفتح الحاء) وبكسرها
 أيضا (قوله كما إذا قال الخ)
 المثال لا يناسب

محمل ذلك ان اتي بعن سوا ذكرهم على أم لا بان قال وكذلك لتقر عني القلان بالف أو لة قر عني
القلان بالف على فان حذفها معا كان قال وكذلك لتقر القلان بالف أو لة على فقط كان قال
وكذلك لتقر القلان بالف على لم يكن اقرار الاحتمال أن يقصد به على التعليل أي لاجل فالصور
أربع (قوله أو في ظاهر) وصورته الفاسدة أن يقول أنت على موكل كظهر أمه أو جعلت
موكل مظاهرا منك وعبارة المنهج ولا في نحو ظاهر كقتل وقذف لان حكمها يختص بتركها
ولان الغلب في الظاهر معنى العين المتعلقة بالقاط خاصة وذلك لان فيه معامن الوطوس أي
أن العين ما يتعلق به حث أو منع أو تحقيق شيء فغلب فيه ذلك لا الطلاق والضابط أن ما كان
محرما بأصل الشرع كالزنا والقذف والسرقة والقتل لا يقبل التوكيل وأما القتل بحق
فقبله وما كان مباحا بأصل الشرع وحرم لعارض كبيع حاضر لباد والبيع وقت نداء الجمعة قبل
التوكيل اه أفاده زى (قوله أو عبادة) وان لم تنوقف على نية إذا قصد منها امتحان أي اختبار
عين المكلف هل يوفي أو لا وليس منها إزالة النجاسة لان القصد منها الترك اه أفاده مولا فرق
بين أن يكون العبادة فرضا أو نفلا كصلاة وصوم واعتكاف وامامة صلاة وتدريس واعادة
ونحو ذلك فليس له أن يترك الصلاة ويوكل غيره ليه على غيره أو يولي منفردا ويوكل غيره ليصلي
بجنازة ويكون نواحيه وكذا الرقبة أما القيام بالوظائف كن عليه امامة مسجد أو تدريس
فمنصب غيره حيث كان النائب مثله أو أكل منه كما مر عن مولا وجملة ما استثناه المصنف مما
لا يقبل التوكيل أربعة عشر شيئا ومنها الا لقاط الامام فلا يصح التوكيل فيه كما في الاعتناء
تقليد الشاة الولاية على شاة الا كتاب أما الخاص كان رأى لقطه فاذن لغيره في
مناواته فانه يصح اه أفاده مولا ونظم ذلك بعضهم في قوله
وان يوكل في القاط خصا • صح والابطال له نصا
(قوله الماسر) أي من قوله لتمام حكمها بتمظيم الله تعالى الخ وفيه ان المتعلق بتمظيم الله تعالى
ذاته الاحكامه ان كان الاولى أن يعمل عبادة قدم عن مولا وهو معنى قوله في شرح المنهج لان
مباشرة ما مضى وبعبارة ابتدأ (قوله الانسكا) استغنى التمر أربعة وألحق الشارح بذلك ستة
ولا بد في التوكيل في النسك أن يكون الموكل معصوا بالوحي وبسدرج فيه نواحيه كركعتي
الطواف فيصيح التوكيل فيه ما تبعه بالبحلاف ما لو أفرد به بالزكوى فلا يصح والحاصل أن
العبادة على ثلاثة أقسام أمان تكون بدنية محضة فيقتنع التوكيل فيها الاركعتي الطواف تعا
وأما أن تكون مالية محضة فيجوز التوكيل فيها مطلقا وأما أن تكون مالية غير محضة كنسك
فيجوز التوكيل فيه بشرط ان يكون الموكل متنا ومعضوبا اه أفاده زى (قوله وتفرقة زكاة)
بالنصب عطف على نسكا ولا يجوز التوكيل الا خدمتها لا اتحادا القابض والمقبض نعم ان عين له
قد راجا زلان المقبض حيث يذهب المال (قوله وذبح أضحية) وله أن يوكل في النية أيضا وكذا في
الزكاة وله أن يوكل أيضا فيما ياتي بالميت لافي غسلة لانه فرض فيقع عن مباشرة قال مولا
وقضيت محبة توكيل من لم ينجح عليه فرضه كالعبادة على أن لا ذرعى ربح جواز التوكيل هنا
مطلقا لصحة الاستحجار عليه اه (قوله في نواحيها) أي المأخضية والائتمنة (قوله الكفارة)
وكذا تفرقة المذمور والموقوف وتقدم عن المنهج محبة التوكيل في تلك المباحات كالاختطاب
والاحتشاش وذكره في المنهاج بقوله وكذا في تلك المباحات كالاختطاب والاصطبا والاحتطاب
في الاظهر اه قال مولا كالمسألة ان كالمثبت للمالك فيملكها الموكل اذا قصد التوكيل بخلاف

(أو في ظاهر) لان الغلب
فيه معنى العين (أو في
(عبادة) الماسر) (الانسكا)
من حج أو عمرة فهو اعم من
تعبيره بالمنهج (وتفرقة زكاة
وذبح أضحية) لادلتها
المقررة في نواحيها ويعلق
بالزكاة الكفارة وصدقة
التمتع وبالأضحية الهدى
والعقيقة وبذبحها نشرقة
لحمها وولحم الهدى والعقيقة

(باب الشراكة) هي بكثر الشريك واسكان الراعي بفتح الشين مع كسر الراء واسكانهم اللغة الاخلاط وشرعاً قد يشترط به
 بشرط شائع في شئ للمعدد والاصل فيه اقبل الاجتماع ايات كآية واعلموا انما افقتم من نبي فان الله يشهده واخبار كعبير يقول الله
 انما ثالث الشريك ما لم يكن احدهما صاحباً فاذ اخاله خرجت من بينهما رواه الحاكم وصححه اسناده

(قوله باب الشراكة) (فرع) لا يصدق المتصرف في ثابة ولو كان باذن في دعواه شئ انه اكتسبه من خارج الا يشهد
 بكتبه الذي حصل منه ذلك المدعي اذا الظاهر عدمه فعدوا مخالفة لظاهره فتنقض بالينة نعم يصدق بيمينه في قوله اشترت
 هذا النفسى والنية الطلب عليه بما يخصهم من الثمن من اصل حصته نقله بدوى المقرئ عن شيخنا البرادى عن الشيخ ابراهيم
 الشيرازى عن الشيخ اجدأ عن الشيخ البرادى (فرع) لو كان له اولاد يعمهون في ماله فزاد فليس لهم شئ الا الاجرة قبل البلوغ
 نعم ان قصد ان موثقتهم في تطهير ميراثهم قبل البلوغ فلا جرة لما قبل البلوغ كعدمه بشرط كون ذلك القصد من روى كلاب والجد
 والوصى والقيم والاوجب ولا جرة بقصد فان اكتسبوا كسباً متميزاً بعد البلوغ من خارج عن الثابة بقرض او كراهة انفسهم
 بوهالك في الثابة فلا يرجعون بشئ منه ١٣٠ نعم ان كان باقامة ميراثهم اخذوا ١٤ براوى (فرع) اذا حصل من

احد الاولاد المشتركين مع
 ابيهم كسب او احد الاخوة
 بكذا فهو له لا يشترك فيه
 فغيره اذا حصل من كل منهم
 اكتسب ونحوه فهو اكتسبه
 فان لم يميز فليس له من
 الكسب بيمينهم بالسوية
 نعمت نساً او وافي الكسب
 واذا لم يوجد منه كسب
 فليس له من كل شئ من
 الميراث الا رزقه حاسوباً
 يحصل له وشعره واصل يذو
 يجمع ذلك من الميراث
 المشتركة بينهم والميراث المشتركة
 قيسم ذلك بينهم بالسوية
 اذا حصل من احدهم ربح
 وحصة فان كان القاعل لذلك
 مطلق التصرف فلا شئ له
 وان كان غير مطلق التصرف
 بان كان سقيماً او صبياً بلغ

(باب الشراكة)

ذكرنا عقب الوكالة لانهم من افرادها لوجود التوكيل فيها من الجانبين او من جانب واحد
 ولانه يشترط في العاقدين ما شرط في موكل ووكيل على ما ذكره المصنف وعبارة مر وابست
 عقد استعانة بل هي في الحقيقة وكالة وتوكل كايؤخذ مما سألني (قوله بكثر الشريك) ذكر
 فيها ثلاث اشياء على القاعدة في كل ثلاثى ليست عينه حرف سألني كلمة فان كانت عينه حرف
 سألني كفتحة جاز فيه لغة واحدة وهي اتباع فانه لعينه ويقال فيه ايضا شرك بحدق الماه فيكون
 مشتركين ذلك وبين الكفر والنسب كما في قوله تعالى وما لهم فيها من شرك (قوله لغة
 الاختلاط) اي شبيهة او مجاورة (قوله عقد الخ) عبر به دون أن يقول ثبوت الحق لما قال في
 شرح المنهج انه أولى ووجهه أن المقصود بان الشراكة خصوصية بالاحكام الائمة الواقعة
 بالاختيار او بالضرورة الى الاركان بخلاف ثبوت الحق الخ فانه يشمل الموزون وغيره مما كان بالضرورة
 لكن قال بعضهم ان تعذر بقضا بقبول الحق الخ أنسب يشمل النوعين الا تميز فان أحدهما
 بالاختيار والآخر بالضرورة بخلاف التعبد بالعهدة فانه لا يشمل الا ما كان
 اختصاراً بالان يراد به قد الاذن في التصرف وان كان بعيداً (قوله حق شائع) هو المال
 وتوابعه (قوله كآية واعلموا الخ) اعترض بانم الاصل أن تكون دال على الشراكة الاعلى القول
 الضعيف القائل بان الغنية تلك بالاستعلاء اما على المعتمد من أنها الا تلك الا بالضرورة أو اختصار
 القائل فلا يشترط فيه تشدواً جيب بان وجه الدلالة منها انهم اذا اختاروا فيه القائل لم تحصل قسمة
 فقد صار المال مشتركينهم بخلاف ما اذا قسم بالعدل فقد ثبتت الشراكة في بعض احوال الغنية
 فصيح الاستدلال بالآية على منبر وعينها (قوله انما ثالث الشريك) اي انما معهما بالحق
 والاعانة فامدهما بالاعانة في اموالهما وانزل البركة في تجارتهم ما اذا وقعت الخيانة بينهم ما رقت

غير مصلح لهما ودينه او احدهما فله مثل اجرة راع ١٥ دبري (فرع) اذا حصل الشراكة في ثابة بعد عزل شريك او ولد
 او اجنبيين او اخوين فان كان لكل متاع ولم يكن لاحد صناع واكتسبوا فان تميز لكل كسبه والا اصطفاها فان كان النسيان
 ملكاً أحدهما في هذه الحالة فالكل له وللباقين الاجرة ولو بالغير لوجود الاشتراك (قوله الا أن يراد الخ) هذا لا يفيد تأمل وفيه
 عن الشيخين لو رزقوا عرضاً واشتروا به فهو بائع من الخلط فاذا انضم اليه الاذن في التصرف ثم العقد ١٦ يتصرف والمراد هنا
 الشراكة الشرعية التي يجوز لهما واحدهما التصرف فيما اتفقا عليه الغشني صحيح تأمل جدا (فرع) لا يشترط تعيين ما يتصرف
 فيه ولا تعيينه بل يكفي الاطلاق لكن لو عين جنس لم يتصرف الماذون في غيره ولا يشترط فيما أذن فيه أن يعم وجوده لانه لو وكل
 ذكره انه لم يأن احدهما فقط كفي في حصول الشراكة ولا يتصرف الاذن في نصيبه قال السبكي وكلام الاصحاب يشترط
 أن عقد الشراكة عند الاطلاق يقتضي استواءهما في العمل والربح وهو كذلك فلا يسمي عقد شراكة الا بذكر سوا من طنا صريح =

البركة وانعانة عنهم وهو معنى خرجت من بينهما اه فاما معنى امامه من الشريكين حافظ لهما
منهم لاملو لهما مدة عدم خيانة أحدهما صاحبه فاذا خانه نزع البركة من بينهما فانما كانت
الشريكين هو موعته واطقة قال ع ش وليس من الخيانة ما لو تغير بعض الشركاء بزيادة على
قدر نصيبه فأنخذ شريكه من المال قدر حصته التي أخذها الاول لأنه انما أخذ حصته (قوله
هي نوعان) أي من حيث الاشتراك في المال اه ذل (قوله في المثلث) أي بسببه وقوله فها كان
أو اختار اتعميم في المثلث أي سواء كان على جهة التفرع أو الاختيار وقوله كارت وشراء أي على
جهة الشروع راجعان لذلك على الف والشر المرب و هـ ما بين المثلث نوعيه لاملان
له كارت وحسم (قوله بالعقد) أي بسببه فبب الاشتراك هو العقد قال شيخنا عطية والمراد به
أي بالاشتراك الأذن في التصرف بهذا الخلط وعليه مخي المقابل له حيث نأخذ بقوله والشأن
بالخلط أي ان الاشتراك حصل بسبب الخلط لا بسبب المثلث وهذا ويجوز ان المراد بالمثلث الشو
أنه لو لم يكن في الشيء المملوك بدون عقد بقرينة المقابل له والمراد بالارت والشراء الشيء الموروث
والمتبري وقوله بالقد أي في الشيء المملوك بالعقد وهذا أسهل مما قبله ولا فرق في المملوك بين
أن يكون أعيانا أو منافع وقد تكون الشركة في مجرد الحقوق اعمالي العموم كالشوارع وأما
على الخصوص كحق التجار (قوله وهي) أي الواقعة بالعقد أنواع أربعة من حيث العمل
ومحله بقطع النظر عن المال اه قل ومعناه أن الضمير راجع للعقد لا يمكن لأبعضه إلا على
معنى العمل ومحله ولا يخفى ما في ذلك من التكلف فالاولى ان يجعل الضمير راجعا إلى الشركة
أعم من أن تكون واقعة بعقد أو بقية بعقد وكل من الأنواع الأربع شركة شرعية (قوله
شركة ابدان) وهي باطله عندنا مطلقا كتاباتي وصحيحة عند أبي حنيفة مطلقا وعند مالك ان
اتحدت الحرفة (قوله الجمالين) بالنسبة أيضا ب قوله بعد ليكون بينهما كسبهما وان كان ذلك
ليس قيدا (قوله كسبهما) أي في زمن معين كيوم ويوم أو شهر وشهران بجمعا ما تحصل
لهما من الاجرة وبقتلها على حسب ما شرطاه (قوله مع اتفاق الصنعة) كغياطين والانسب
بقوله السابق وسائر المحترفة ان يقول هنا الحرفة وقوله أو اختلافها كغياطين ورفاوا كل
منهما اما كسبه في هذه وفي النقوض ان يتميزان عمل على حدة وإذا اقتسما ما حصل من
الكسب على قدر أجره المثل لعملة لا يخرب الشرط لأنه باطل قال في الروضة كاصلا وظاهرا
ان محله في المحو الاحتطاب اذ لم يقصد كل منهما به نفسه وصاحبه فان قصدهما كل منهما
مطلقا اه (قوله وشركة وجوه) ظاهر كلام الشارح انه جمع وجه أي مشهور وبين الناس
ويصح أن يكون جمع وجه بمعنى الشخص قال قل سميت الأشخاص بذلك لانهما على غيرها
كشرف الوجه على سائر وجوه ارجح البدن اه ولا حاجة له لأن الوجه يطلق أيضا على ذلك حقيقة
قال في الفاموس الوجه مستقبل كل شيء وجهه أو وجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه
في الغشاق ويقال هذا وجه الرأي نفسه ثم قال ووجهه البدن انما اه (قوله كان يشترك)
أي يتفق قبل التصرف وجهان ليس بقيد أي أو شاملان أو وجهيه وشامل بالتمام المجمة من
الخلو أي عدم الشهرة وكذا قوله كل منهما أو رجل فذل ذلك لملو اتباع وجهيه في ذمته وقوض
يجه للعامل والرجح بينهما أو لواترك وجهيه لامله وشامل لامله ليكون المال من هذا
والعمل من الآخر من غير تسليم المال والرجح بينهما أيضا ما لو أتاها بحال وأعل التفيد

الأذن أو اكتفينا بدلالة
اشتركا عليه اه وأنهم
كلامه أنه لا يكفي قولهما
اشتركا عن الأذن وهو
كذلك لقصور عنه
واحتقال كونه اخبارا
عن حصول الشركة نعم لو
نوبأ بقولهما اشتركا الأذن
في التصرف كفي كاجز به
السبكي وأنه لو وجد مجرد
الأذن مع بقية الشروط
يدون صيغة اشتركا
ونحوها كفي وهو مقصده
(قوله شركة شرعية) هذا
مبني على ان العقود
الشرعية تشمل الصحيح
والناسد وهو أحد قولين

(هي نوعان أحدهما ماني
المثلث) فها كان أو اختيارا
(كارت وشراء والشأن
بالعقد) اه (وهي) أنواع
(أربعة شركة ابدان) كشركة
الجمالين وسائر المحترفة
ليكون بينهما كسبهما
متساويا أو متفاوتا مع
اتفاق الصنعة أو اختلافها
(و) شركة (وجوه) كان
يشترك وجهان

بما ذكر لانه اصل وضعها وان كان البطلان من جهة قايده اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له عليه خسرته وله ربحه اه افاده مر (قوله ليشترى كل منهما أى بعدد نفسه ويكون المبتاع بحسب الاتفاق المذكور لهما وسواء عتد العقد نوى نفسه وحده أو مع صاحبه لان نيته صاحبه لقوله دم الاذن فيما ان اذن كل منهما لصاحبه في الشراء لهما واشترى كذلك فهي شركة صحيحة ويكون غن ما خص الآخر قرضا أو هبة (قوله عن الاثمان) أى اثمان السلع التي اشترىها أو أحدهما بمؤجل أو دل وقوله بينهما أى بتساو أو تفاوت كما مر (قوله أو ابدانها) أو مانعة خلو فحقو زالجوع وقوله وعليه ما يمرض من غرم قيد في كل خرج به بالنسبة للاول شركة العنان وبالنسبة للثاني شركة الايدان والمراذغ غرم لا بسبب الشركة كغصب وغيره والا فالغرم يسببها موجود في شركة العنان أى ولهما ما يحصل من غنم في كلامه اكتفاء على حد سرييل تقيكم الحر أى والبرد وأخرج من شركة العنان بقوله يدن أو مال من غير خط اه نقوله من غير خط خرج به شركة العنان (قوله من تفاوضا في الحديث شرعانية جميعا) وهذا تفاوضا في العمل شرعانية جميعا قال مر أو من قوم قوضي بفتح الذاء أى مستوين في الامور ومنه قول الشاعر

لا يصلح الناس فوضى لا سرائلهم * ولا سراة اذا جهلهم بنادوا

(قوله بكسر العين) أى على الاشهر (قوله من عن الشيء ظهور) أى ومن عنان الدابة لمنع كل الآخر مما يركع العنان للدابة ولاستوائهم في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان ويصح ان تكون من عنان السماء أى ما ظهر من السلوها وشهرتها وعليه فهي بالغنم لا غير وحى اخذها سببا في اشتراك في مال لهما ليتجزأ فيه اه افاده مر (قوله لانها اظهر الانواع) أى لاجتماع علمها (قوله ثلاث الاول عن المال المشترك) وهذا سببا تصديق بنى المارزوع فتصدق بأن لم يكن مال أصلا وذلك في الاولين أو مال غير مشترك وذلك في الثانية (قوله وليكثر الغرم فيها) لا سيما شركة القارة ثم ان كان فيه مال وخطاؤه وأتابصة تبدل على الاذن في التصرف وهذا الشرط الاخير وهو قوله وعليه ما يمرض من غنم صحت لانها حينئذ شركة عنان (قوله بخلاف الاخيرة فهي الصحيحة) واركانها خمسة عاقدان وهدود عليه وعمل أى ذكر ما ظهرا من في القراض فانه يقع ما يقال ان العمل يتاخر عن عقد الشركة فلا يحسن عده من اجزائها هي اوصيعة وشرط فيها أى الصبيغة لفظ صريح او كناية يشعر باذن في تجارة وفي العمل مصلحة بان يبيع بحال وقد يبلد فلا يبيع بتمن مثل وتم واغب يارب ولا يفتة ولا غير نقد البلد الا اذا راج ولا يتصرف بغير فاحش ولا يسافر بالمال ولا يدفعه لمن يحمل فيه بلا اذن في الجميع فان سافر به او دفعه بلا اذن ضمن او باع بشئ من البقية بلا اذن صح في نصيبه فقط وانفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والمشتري وساقى شروط بنية الاركان (قوله والبر) وفي نسخة والتبر هي صحيحة بناء على المعتمد من انه مثلي وقول ابى شجاع بعدم صحة الشركة فيه بناء على الضعيف من انه متقوم او بناء على اختصاصه بالقصد المضروب او محمول على نوع منه غير منضبط ولا فرق في الدراهم والدنانير بين الخاصة والغشومة حيث راجت في البلد (قوله بان يكون مشتركا بينهما قبل العقد) كان ورثاه أو اشتراه أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر كمن يصف نصف أو ثلث بثانين واذن كل لصاحبه

ليبتاع كل منهما بمؤجل
ويكون المبتاع لهما فإذا
ناعا مكان الفاضل عن
الاثمان بينهما (و) شركة
(مقاوضة) بان يشترك
انسان ليكون بينهما
كسبهما بأموالهما
أو ابدانهم ما يمرض
من غرم وصحبت مقاوضة
من تفاوضا في الحديث
شرعانية جميعا (و) شركة
(عنك) بكسر العين من
عن الشيء ظهر انما لانها
أظهر الانواع أو لانه ظهر
لكل منهما مال الآخر
(وهي) أى أنواع الشركة
(باطلة الا الاشارة فصحة)
ثلاث الاول من
المال المشترك وليكثر
الغرم فيها بخلاف الاخيرة
فهى الصحيحة (بشرط أن
يكون رأس المال متساويا)
كالدرهم والدنانير والبر لانه
اذا اختلط بجنسه لم يخبز
بخلاف المتقوم وقد نصح
في المتقوم بان يكون
مشتركا بينهما قبل العقد

في التصرف بعد القبض فيما اشترياه والتقابض فيما عده فيصح لان المتصور بالتقاط حاصل بل
ذلك ابلغ من التلطف اه افاده في شرح المنهج (قوله فالشرطان لا يتميزان) أي لا عند
العاقدين ولا عند غيرهما كاصبر في على المعقد خلاف قال وعبارته رفقان كان لكل علامة مميزة
عندما ليك دون بقية الناس لم يكف في أوجه الوجهين اه (قوله وان يحد الخ) يستغنى عنه
بالشرط قبله وهو بيان له ولو قال بان يحد المالان جنس او صفة لكان عن هذا التطويل وخروج
بالجنس والصفة القدر فلا يشترط الاتحاد فيه لان الربح والخسران على قدر المالين ولا
يشترط أيضا العلم بقدر النسبة بين المالين اه والنصف أو غيرهما عند العقد حيث أمكن معرفتهما
بعد مراجعة حساب أو غيره فلهما التصرف قبل العلم لان الحق لا يبعد وهما فان لم يكن
معرفة ما بعد لم يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا القدر وعلما النسبة
كان وضع أحدهما ادراهم في كفة ميزان ووضع الآخر مقايهاه مثلها همت اه افاده في شرح
المنهج (قوله قبل العقد) فلا يكفي التلطف بعده ولو عجله في بعد العقد اه شرح المنهج (قوله
معنى الشركة) يحتمل ان الاضافة للبيان أي معنى هو الشركة أي الاختلاط والامتزاج أو
حقيقة على معنى اللام أي معنى للفظ الشركة وهو الاختلاط والامتزاج وعبارته مزيلو وقع
بعده في المجلس لم يكف على الاصح لان اجتماع العقود المشتقة من المعاني يجب تحقق تلك المعاني
فيها ومعنى الشركة الاختلاط والامتزاج وهو لا يحصل في ذات أو بعدة فارقته لم يكف جزاءه
(قوله وان يشترط الربح الخ) أي ان اشترطه فلا يمكن كذلك فالشرطان لا يشترطا خلاف
ما ذكره فلو لم يشترط اشأص وكان الربح على قدر المالين كما يؤول الى ذلك قوله علام بوضعية العقد
المقتضى للصحة عند الاطلاق فالتمثيل اعم من المعال لاقتضائه الصحة عند الاطلاق وعند
الشرط والمعال الضرورة الثانية فقط وقال قل في كلامه ثدافع وذلك لاقتضاء قوله اشترط
التعريض لما ذكره واقتضاء التعميل عدمه فعليه اعتراض من وجهين التدافع وكون التعميل
اعم من المعال ولذا لم يذكر هذا الشرط في المنهج تبعا للاصل بل جعله كلاما مستغنيا عن
الربح والخسران الخ (قوله على قدر المالين) أي باعتبار القيمة لا الاجزاء ولا بقدر العمل فلو
خلط اقترعا مقوما بمائة بغير مائة موم بمائة موم كانت الشركة اثلاثا والربح والخسران بحسب
ذلك تطور القيمة ولا بغيره تساوى الاجزاء (قوله علام بوضعية العقد) على قوله على قدر المالين
(قوله فان شرط اختلافه) بان شرط التساوى في الربح والخسران مع التفاوت في المال او
عكسه فسد العقد لما فاته وضع الشركة وكذا لو شرط الربح والخسران بقدر العملين (قوله
ويرجع كل منهما الى الآخر) وان علم الفساد على المعقد بخلاف القراض وان اقتضى كلام
المنهج هنا خلاف ذلك قال لم يرد ويقع التقاص اه وذلك كالمال كان لاحدهما الذان ولا آخر
الف واجرة عمل كل منهما مائة فلتأخذ الاول في ماله فيدفع طان وثلاثة على الثاني فيسقط ثلثا
المائة ويبقى ثلثها على الثاني وعمل الثاني بالمعكس فله على الاول ثلثا المائة ويسقط ثلثها في
مقابله ثلث الاول فيرجع الثاني على الاول بشئى المائة ويقع التقاص في ثلثها (قوله بأجرة
عمله في ماله) نعم لو تساوى في المال وشرط الاقل لا كثر عمل لم يرجع بالاندلانه عمل متبرعا غير
طامع في شئ كالمال على أحدهما فقط في قاسده اه من اي اذا اشترى أحدهما بأصل التصرف

(قوله مستغنى عنه بالشرط)
قبل مضمومهما مختلف
اذ قد يكون رأس المال
مثليا كبيرا وشبهه مع
اختلاف الجنس فلا
يغنى أحدهما عن الآخر
قلنا نعم ولكن المقصود
واحد وهو عدم التميز فاما
أن يكون ثلثا من الجانبين
او لاجابة اليه أصلا ثلثا
وبدل المالين العمل الشارح
نأمل (قوله بشئى المائة)
لاولى ثلث المائة كالا ينجى

فالشرطان لا يتميزان
عند العقد (وان قصد
المالان جنس او صفة بحيث
لو خلط لم يميزا) أي لم يتميز
كل منهما عن الآخر (وان
يخلط قبل العقد) لا ينجى
معنى الشركة (وان يشترط
الربح والخسران على قدر
المالين) علام بوضعية العقد
فان شرط اختلافه فسد
العقد ويرجع كل منهما على
الآخر بأجرة عمله في ماله
وتنفذ التصرفات منهما
للاذن

لم يرجع بنصف أجرة عمله (قوله والربح بينهما) أي مع كونها فاسدة (قوله ولا بد من صيغة الخ)
 هذا الإشارة إلى شرط الصيغة وهو أن يأتى فيها بالنظر صريح أو كناية يدل على الإذن في التصرف
 وكالاتفظ الكتابة وإشارة الأخرى من المذمومة وليس المراد أن يأتى بالنظر بعد تمام العقد كما قاله
 قل وعبارته المتعرجة وصيغة وشروط فيها النظم يشعر بأن في تجارتها وهي أوضح من عبارته هنا
 (قوله على الإذن في التصرف) أي لمن يتصرف من كل منهما أو من أحدهما فالأذن أحدهما
 فقط تصرف المأذون له في الكل والاذن في نصيبه خاصة فان شرط عدم تصرفه في نصيبه لم
 يصح اهـ مر (قوله فلو اقتصر) أي في صيغة الشركة وقوله لم يكف أي لا يقال أن يكون
 اختيار عن حصول الشركة ولا يلزم من حصولها جواز التصرف ألا ترى أنه ما لو ورثا مالاً لم
 يجوز لأحدهما أن يتصرف إلا بإذن صاحبه ثم إن نوى بذلك الإذن في التصرف كفى وكان كناية
 على مرر والحاصل أنه ان قصد بقوله اشتركا الاختيار عن حصول الشركة أو أطلق لم يكف
 أو الانشاء بأن نوى به الإذن في التصرف كفى (قوله ويعتبر في كل منهما أهلية التوكيل
 والتوكيل) لأن كلا منهما أو كليل عن الآخر فان كان أحدهما هو المتصرف اشترط فيه أهلية
 التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعمى في الإذن أما في الخلط وغيره
 فلا بد من توكيله اهـ شرح المنهج بزيادة (قوله وهو أمين) أي أن لم يستعمل المشترك أو استعمله
 مذمومة لانه إجارة فاسدة والأفان استعمله بإذن فهارية والانصب ومن الاستعمال حاب
 راية ليون اهـ قل (قوله فبأن فيه ما مرق في القراض) أي فيصدق بينهما في الرد على الشريك
 وفي الخصم والتلف وفي قوله اشتركة أي أولئك شركة أو أن ما يدعى أولئك شركة ويأتى في دعوى
 التلف ما مرق في لودعة لاقى قوله اقسمه ما صار ما في يدى مع قول الآخر لا بل هو مشترك
 فالصدق المشترك لأن الأصل عدم القسمة (قوله بقل) أي أو بقل أو حمار (قوله باذنهما) أي
 في الاستعمال والاستفهام من ماصباح أو مملوك للامتنع كناية عن (قوله على أن الحاصل) الجار
 متعلق بمحذوف أي وائفة وأعلى أن الحاصل أو المراد بالإذن الاتفاق فالجار متعلق به (قوله
 فالحاصل) أي أن كان المنة مملوكاً أو مباحاً أو قد صدقته نفسه أو أطلق أو قد صدقته الشركة ولم ياذن له
 الآخران في تلك المباح بالاستفهام فان أذناه في ذلك وقصداهما فهو مشترك بل هو إزاء النيابة
 في تلك المباحات فيكون ذلك كله ما في تلك المسألة قسم هو أو غنم بينهم على قدر أجزائهم
 بلا تراجع كما رجحه ابن المقري وجرم به في الأنوار وعلى هذا اقتصر مرق في شرحه والاصح أنه
 يقسم بينهم بالسوية وبطالب المستحق كلام من الآخرين بثلاث أجزائه ويرجع كل منهما عليه
 وعلى الآخر ثلثي أجرة ماله فان استوت جرى التقاض والارجع بالتفاوت وبهذا فارق هذا
 القول ما قبله (قوله أحدهم بماله الخ) المعنى أن واحداهم قد راض ماله وأذن لو أحدهما أن
 يشتري به أمتعة ولو أحدهما أن يبيعها اهـ قل ولو اشتركا ماله الأرض والبذر وآلة الحوت
 مع رابع يعمل على أن الغلة بينهم لم تصح الشركة فالزرع لمالك البذر ولهم عليه الأجرة إن
 حصل من الزرع شيء أو لا فلا ولو غلبت شؤ فقد أوبرخلطه بماله ولم يميزه أفرأ قد راضه
 ويحمله التصرف في الباقي ولو باع أحدهم كامنة شتر كامنة شتر أو وكل أحدهم الآخر فباعه
 وقبض قدر حصة من الثمن اختص به بخلاف ما لو ورث جميع ديناً فلا يختص أحدهم بما قبضه

والربح بينهما ما على قدر
 المالكين ولا بد من صيغة
 تدل على الإذن في التصرف
 فلو اقتصر على اشتراك
 يكف ويعتبر في كل منهما
 أهلية التوكيل والتوكيل
 وهو أمين فبأن فيه ما مرق
 في القراض (ولو كان
 لواحد بقل ولا شتر روية
 وآخر يقي) باذنهما على
 أن الحاصل بالسقي بينهما
 (فالحاصل له وعليه أجرة
 البقل والراوية) إذ ليس
 لواحد من مالكين ما في ذلك
 مال حتى يأخذ فاشبهه مملوك
 اشتركا الأمتعة أحدهم بماله
 والآخر بشرائه والثالث
 يبيع به فان الربح للمالكين
 وعليه ليكل من الآخرين

منه بل يشارك فيه البقية لان اتحاد الجهة ولو اجر حصته في مشترك لم يشارك في بقية اجزائه
به وان تعذر تسليمه العين للمستأجر بغير اذن شريكه اه افاده مر (قوله اجرة عمل) أى ان
قول بل بآجرة (قوله) ولست ثمتا تقبيد (هو ما ذكرناه سابقا

• باب الهبة •

ما خوزة من هب بمعنى مرار و رها من يد الى اخرى او بمعنى استيقظ لان فاعلها استيقظ
للا حسان بغداد ان كان غافا عنه اه زى وهو فى مرابضا وكنت عقب الشريك لما فيه امن
تخصيل ربح لشخص على يد غيره او نحو ذلك (قوله فان طين لكم) فون النسوة فاعل طاب وغير
منه لصدق المذكور في قوله تعالى راقوا النساء صدقاتهن ونفسا تحيى اى طابت نفوسهن وكاوه
بمعنى خسدوه والهنى الذى لا ينفعه شئ والمرى محمود العاقبة وكفى بهم اعن - له والمراد ان
الزوجة الرشيدة اذا اعطت لزوجها شيئا من صدقاتها بعد اخذها له عن طيب نفس بازالة اخذه
(قوله) لا تحقرن جارة اى معطية لجارتها اى شيئا تعطيه لجارتها اى لا تعده حقير الحديث
اتقوا النار ولو بشق تمره وبمعنى العكس اى لا تحقرن جارة اخذت لجارة تمه طيبة اى شيئا اعطته
اه اجارة والجارة فى الموضعين ليست بتقدير بل هو منى لكل من يستحق شيئا به طيبة او باخذه
ولو خيرا وقد ورد ان عائشة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها اعطت سائل لاحبة عنب فاحذ
يقام ايده استحقاقها فقلت له زجرا كم فى هذه من مئذنا ذرة والله تعالى يقول فغن بعمل
مئذنا ذرة خير اياه (قوله) ولو فرسن شاة) بكسر الفاء مع كسر السين وقمة ها ينه اراه ساكنة
ونون آخر الحروف هكذا فرس شيخنا عطية وعباراة قاموس الفرس كز جرج للبعير كالخافر
الداية اه وهى صريحة فى انه بكسر الفاء والسين فقط ويستفاد منه ان الاطلاق على ظان الشاة
يجاز قال فى النهاية وهو من البعير كالخافر لاداية وقد يستعار لاداية فقال فرس شاة والذى
لشاة هو الظان والثور زائدة وقيل ادائية اه وقال قل ويقال له من البقر كذلك اى فرس
ومن الظان زرو ومن نحو الحمار حافرو ومن نحو الابل خف ومن الاذى قدم اه وهى محالفة
للقاموس والتماية اذ مقتضاها ان اقرس حقيقة فى البقرة مع انها فالان حقيقة فى الابل
(قوله اى ظلتها) اى المشوى وهو المراد بالخرق الذى ع- بر به بعضهم - لان الخرق حقيقة
لا يفتنح به والمراد من ذلك المبالغة فى القلة اى لا تحقرن شيئا ولو قليلا كفرن شاة (قوله)
واركانا) اى الهبة المقابلة لصدق والهبة المرادة عند الاطلاق اذ هى التى يعتبر بها الصيغة
(قوله اركان البيع) فهى ثلاثة صيغة ايجاب كوهبتك وملككت ومنعتك واكررتك
وعطمتك وتحملتك وكذا اطعتك ولو فى غير طعام وقبول كقبضت ورضيت واتمت انتظا فى حق
الناطق والشارف فى حق الاخر من لانها تخليك فى الحياة كالبيع ولهذا اذنت بالكتابة مع النية
ككل كذا وكسرتك هذا وبالماطاع على القول بها او بشرط فى الصيغة ما مر فى البيع ومنه
عدم التعلق والتأقبت والقبول على وفق الايجاب فلو وهب له شيئين فقبل احدهما او شيئا
فقبل بعضه لم يصح فيه ما على المعقود منه ايضا اعتبارا لثورية وانه لا يضر الفصل الا باجبي
فلا يضر وهبتك وسلطتك على قبضته لثاقه بالهبة وقد علم من اعتبار الصيغة ان الاب والام
لوجهما بينهما او ابنتهما الصغير بجهما ولم يصد منهما صيغة تمليك لاجابك ويكفى فى الصيغة

اجرة عمل واسمها تقبيد
ذكرته فى شرح الاصل

• باب الهبة •

الاصل فيها قبل الاجماع
قوله تعالى فان طين لكم
عن شئ منه نفسا فكلوه
هنا مرشا واخبار كعب
الصحيحين لا تحقرن جارة
لجارتها ولو فرسن شاة
اى ظلتها او اركانها اركان
البيع

(قوله ويكفى فى الصيغة
الح) الذى يظهر انه ليس
صيغة هبة نعم هو مانع من
الرجوع اذا شئت - لست به
يشية لانه اقرار

قول أحدهما عند نقله لدار الزوج مثلاً هذا جهاً ربقتي فيكون له اسكاهما والانه عارية ويصدق
 بهيمة في عدم تعليقها بذلك ان اذعته وخروج الهبة بالصدقة والهبة فلا يعتبر له صيغة بل
 يكفي قيم ما بعث وقبض ولذا يصح من الاعشى وعليه فيوكل في القبض والاقباض كما قاله م
 أخذ من اطلاقهم وان قال قل لا يحتاج الى التوكيد لاطباق الامر في جميع الاعصار على
 خلافه بخلاف الهبة فانها لا تصح من الاعشى ولا له لانها لا تصح بشرط العاقبة اهلية أن يتبرع
 او يتبرع عليه فلا تصح من مكانا بغير اذن سيده ولا من ولي في مال مولاه وبشرط في المعقود
 عليه صحة جعله عوضاً الاخر حجة برقتصحبته وان لم يصح بهما فنقل البدع عن الاختصاص
 لا يصح هبة والاهبة موصوف في الذمة كان يقول وهبتك كذا في ذمتي فلا تصح لان الهبة
 انما ترد على الاهيان لا على ما في الذمة بخلاف البيع فانه يرد عليه ما وهبه الدين المستقر للمدين
 أو التصديق به عليه ابراه فلا يحتاج الى قبول نظر الله في هذا امر يصح فيه على المعقود نعم ترك
 الدين للمدين كتابة ابراه وهبته لغير المدين باطالة في الاصح خلافاً لما في المنهج اعدم القدر على
 تسليمه انما يقبض من المدين عين لادين (قوله ثم ان كانت صيغة) مع قوله أو بغير عوض
 فهبة يقتضي أنه يشترط في الهبة والصدقة صيغة وليس كذلك كما تقدم لأن يجعل من
 عطف الجمل وكان محدوفة مع اسمها والتقدير أو كانت هي أي الهبة لا يقيد كون فيه صيغة
 بغير عوض الخ (قوله بعوض) الباء لام لا بسنة وبمعنى مع وقوله لم كونه هبة كذا على
 ان تبنى عليه كذا فيجوز في ذلك احكام البيع من انذارين والثالثة وحصول الملك
 بالهبة لا بالقبض ومنع قبول بعض الموهوب ببعض الذواب أو كونه لا شرايط المطابقة في البيع
 بخلاف التي لا ذواب فانه لا يضر فيه اقبول بعض الموهوب وقوله نظر الله في أي وهو وجود
 العوض وهذه ليست داخلية في تعريفها (قوله بناء على الاصح) معقد (قوله فهبة
 مطلقة) أي عن التقييد بقصد ثواب الاخرة والاكرام أو غير ذلك وتعرف بأنها ما قلنا
 انطوى في حياقتنفس ج بالقبض العارية والضيافة والوقف وبانطوى غيره كالبيع والزكاة
 والذرة والكنزارة والواجب من الاضحية والهدى والعقبة بخلاف المذنب منها فهو من
 الهبة لوجود التملك فيه وان امتنع التصرف فيه بغير بيع وفي حياة الوصية لان التملك
 فيه التمايز بالقبول وهو بعد الموت ثم ان ملك لا يحتاج أو لزواب أخرى فصدقة أيضاً أو تنسله
 للمنتهب اكراما هدية أيضاً فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس لانفرادها في ذات
 الاركان وهذه معنى قوله الممتازة الخ أي المنفردة عن الهبة المقيدة بكونها ذات أركان بالرفع
 الخ أي وبعدم اشتراط الصيغة كما مر وكذا يقال في الهبة فامتناعها عن الهبة امتياز
 النوع عن جنسه وقد تجتمع مع الثلاثة فيما اذا نقل الى المنتهب شيئاً اكراماً وقصد ثواب الاخرة
 وملك للعاجلة أو في بايجاب وقبول أفاده في شرح المنهج من زيادة وهو صريح في عدم انفراد
 الصدقة والهبة عن الهبة فنقول قل ان الصدقة والهبة ينفردان عنها عند عدم الصيغة
 وتنفرد هي عن كل عند عدم قصد الثواب والاكرام مع وجود الصيغة اه ليس في محله نعم ان
 أراد بالهبة المقابلة للصدقة والهبة التي هي ذات الاركان صح كلامه لكن متخالف موضوع
 المسئلة من أن الهبة المراد هبة المطابقة الشاملة لهما والمباين ان الهبة تطلق شرعاً
 على ما يعم الصدقة والهبة وهي المرادة عند الاطلاق وعلى ما يتساهاهما وقد استعمل في الاول

(قوله ثم ترك الدين الخ) أي
 بان قال تركت لك ما عليك
 المعلوم قدره (قوله فانه
 لا يضر) هو مناف لما تقدم
 والمعتمد الاول (قوله عن
 جنسه) المناصب لم يله أولاً
 ان يقول عن نوعه ولا يتأني
 بما قاله هنا الاول حل أولاً
 بقوله المقسمة عن مطلق
 الهبة

ثم ان كانت صيغة بعوض
 معلوم فهي بيع نظراً
 للهبة في (أو) بعوض
 (بجهول فباطلة) ان لا تصح
 بها الهبة العوض ولا
 هبة لذكر العوض بناء على
 الاصح من انه لا تقتضيه
 (أو بغير عوض فهبة)
 مطلقة تشمل الصدقة
 الممتازة بالدفع

في تمرينها في اركانها وطاق افة على اعطاء شيء بالاعوض وعلى غير ذلك كما علم من أول
الباب (قوله انواب الاخرة) اي في لواقع او شاتم ذلك وكذا قوله اكراما ونخرج به الرتبة
وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه ونحوه ما والكتاب هدية المرسل اليه الا ان شرط كتابة
الجواب على ظهره ولو اعطاه دراهم وقال اشتراكم اعطاه او ادخل بها الحمام ونحو ذلك
تعين لذلك مراعاة الغرض الدافع هذا ان اطلق أو قصد ستر رأسه بالعمامة وتغطية يده بدخول
الحمام لما رأى به من كشف رأسه وشعث يده ووضع ولومات قبل ان يصرفه فيه اشتغال لورثته
من كمال مطلقا فان لم يقصد ذلك بأن قال له على سبيل التبسط المعتاد فلا تعين لذلك بل عليكها
ويتصرف فيها كيف شاء فمما لكها في الشئ على المعقول لكنه في الاول لا يتصرف فيها الا في
الجهة المأذون فيها كما في المهدى اليه من علم الاضحية بخلافه في الثاني ولو اعطاه كفة الاسب
فكفته في غيره فعليه رده ان كان قد صدق التبرك بالاسبه اللهقه أو ورع أو قصد القيام بنرض
التسكين ولم يقصد التبرع على الوارث فان لم يقصد ذلك لم يلزم رده بل يتصرف فيه كيف شاء
ان قاله على سبيل التبسط المعتاد والزمه رده اخذ بما صر (قولا ولا رجوع فيها) اي الهبة
بالمعنى الاعم الشامل للصدقة والهبة على الرجوع ولا تعين القبول له ذلك متى شاء وان
لم يحكم به حاكم اهزم وكذا في غير كانت (قوله من اصل) اي من النسب وان بعد ذلك ان شئ
وفرعه كذلك بخلاف غير الاصل كالاخ والام فلا رجوع له فيما اعطاه لظاهر الخبر وانما انتص
الاصل بذلك لانتفاء التهمة فيه اذا ما طبع عليه من ابداره لولده على نفسه بقضائه انما رجوع
لحاجة او مصلحة ويكره الرجوع من غير عذر فان وجد ككون الولد عاقا او بصرفه في معصية
أندره فان اصله لم يكره بل يندب له في العاصي ان لم يغلب على الظن تعيينه طريقا الى كفه عن
المعصية والاوجب في غير العاق ان زال عقوبه فان زاد كرهه وسياح ان لم يتدبشا بما ويتبع
في صدقة واجبة كندرو في كافرة وكذا في لحم اخصية لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف
وهو بمنع هنا وفي هبة بنواب بخلافها من غير نواب وان انا به عليها ولو وهبه راقبته ومات
فادعى الوارث صدوره في المرض والمثب كونه في الصحة صدق الثاني بينه ولو اقاما بينتين
قدمت بينة الوارث لان مع ما زيا دة علم وبشرط في الرجوع ككون الولد عاقا فان كان رقيقا
فالهبة اسيدة ولو أبرأه من دين كان عليه امتنع الرجوع عن ما سواه فلما انه انما طام ام غلبك
ان لا بقاء للدين فاشبهه ماله وهبه شيئا تلف بشرط الرجوع كون الموهوب عينا فالشرط
ثلاثة حرية الفرع وبقاء الموهوب في سلطنة الفرع وكونه عينا اه افاده مروي وخدعته
ان الاصل لو وهب افرعه وظينة أو جامكية لم يكن له الرجوع فيه الا ان ذلك ليس بعين (قوله
انصره) وعبد فرعه غير المكاتب كفرعه لان الهبة لعبد هبة له بخلاف عبد المالك
لاستقلاله اه افاده مروي (قوله في سلطنة المتهب) اي استيلائه وان لم يبق ملكه فيشمل ماله
اعطاه عصيرا فقتل ثم تغلل فله الرجوع فيه حينئذ بقاء السلطنة وان لم يبق الملك بخلافه مادام
خرا ولو زرع الحب أو فرخ البيض امتنع الرجوع ويترق ينسبه وبين نظيره في الغضب حيث
يرجع المالك فيه وان ثبت وتفرخ بان استملاك الموهوب بسقط به حق الواهب بالكلية
واستملاك المقتضوب ونحوه لا يسقط به حق مالكه اذا الغضب لا بد فيه من الرجوع وقد وجد

انواب الاخرة والهبة
المنشأة بالنقل اكراما
(ولا رجوع فيها الا ان
كانت من اصل)
(وقد الموهوب في سلطنة
المتهب)

(قوله في غير العاق الخ)
الاول حذف غير

(قوله كالهبة منه لمجوره)
أى وكان أباً وأجداداً

فبمقتضى الرجوع بنحو يمينه
ورقته وكاتبه المصنعة
وابلاد والاصل في ذلك
خبر لا يحل لرجل ان يعطى
عطية أو يهب هبة فيرجع
فيها الا الولد فيما يعطى
ولده وراه الترمذى والحاكم
وصحاحه (ومنها) أى الهبة
(العمرى والرقى) من
المراقبة لان كلامهما
يرقب الاخر فالعمرى
(كأن يقول اعمرتك
دارى) اى جعلتها لك
عمرتك (وان قال فان مت
قبلى رجعت الى) اوقهى
لزيد اوقهى وقف قائما
عمرى ويلغو الشرط
(و) الرقى (كأن يقول
ارقيتكها) اى جعلتها لك
رقى (وان قال فان مت
قبلى رجعت الى) وزمت
قبلك استقرت لك (او فاذا
مت فهمى لزيد اوقهى وقف
قائما رقى ويلغو الشرط
والاصل في ذلك خبر مسلم
ايما رجل اعمر عمرى له
ولعقبه قائم الذى اعطيا
لا ترجع الى الذى اعطاهما
لانه اعطى عطاه وقت فيه
المواريث

عين ماله وان علق به اول من التعلق بيده اه أفاده م ر و المتب بكمسر الهاء أى قابل الهبة
عنى الوقع عقد الهبة له ليدخل ماله وتولى الطرفين كالهبة منه لمجوره الصغير (قوله فيمنع
الرجوع بنحو يمينه) أى وان عاد اليه لان الزائل المأخذ كالأذى لم يعد ولو هب الوالد شيئا
لولده فهو هبة الولد لولده لم يرجع اليه لا تنقل المالا في الولد بخلاف ماله وهبه ابه ابنا ابنة
فان له الرجوع كما لم ولوررجع الاصل فوجدناه ان كان كانت الزيادة من ماله كسمن وقه لم
صنعة وحل قارن العطية وان انفصل رجع فيها معه بخلاف المنفصلة كولد وكسب وأجرة
وكذا حل حادث بلد وثبة على ملك فرء أو ووجهه فاقصار رجع فيه من غير ارش النقص وخروج
بنحو يمينه رهنه رهينة قبل قبض فيه حارة تعلق عنه وتبديره والوصية به وتزويجه وزراعتة
واجارته لبيتها مملوطة ومورد الاجارة المنفعة فيه موقوف الما تاجر وفارق ما هب الرجوع
البايع بعد ان اتم ان التمسح ثم اقوى ولا جرى رجه ان القسح غير رفع اليد من أصله
ولا كذلك هنا اه أفاده في شرح المنهج وم ر (قوله وايلايه) خروج به بمجر دوطنة فلا
يمنع الرجوع (قوله ان يعطى عطية) أى سواء كانت بصيغة أم لا كهدية وصدقة فقوله
أو يهب هبة أى بصيغة مع بقية الأركان فهو عطف نص ونه كقوله الاشارة الى جواز
الرجوع فيها كان بعد مودع ما لم يكن به هكذا قاله قل وفيه ان عطف الخاص على العام
لا يكون تأو الا ان يجعل معنى الواو (قوله فيرجع) بالنصب عطا على يعطى وقوله الا الولد
بالرفع بدل من ضمير يرجع والخبر بدل من رجل والنصب على الاستفهام (قوله ومنها) أى
من جملة صيغها فهو وصيغة هبة طول فيها العبارة فيه تبريق النبول ولا تلزم الا بالقبض ولا بد
أيضا ان يعرف المأخذ ان معنى العمرى والرقى على المعقد ولو بوجه حتى يقصد منه ولو قال
ذلك جاهل به من جميع وجوهه لم يصح نعم من أى بلا فاصريح وادعى جهله بعينه لم يصح
الا ان ذات قرينة حاله على ذلك كعدم مخاطبته ان يعرف اه أفاده م ر وكانا عقدين في
الجاهلية فلسن قوله اه فى الاسلام (قوله من المراقبة) راجع للثانية والاولى من العمر
وهو مدة الحياة وقوله يرقب الاخر اى موته (قوله اعمرتك دارى) ايست بقيد كناية بقائه من
الكاف أى اودا بنى أو حتى منها ان كان شر يكاوم ثم ان يقول أحد الشر يكنى لى الاخرنا
موتنا ومنها أيضا ذهب هذا لك عمرتك أو ما عشت (قوله أى جعلتها لك عمرتك) بخلاف
ما لو قال جعلتها لك عمرى أو عمر زيد فانه يطل لشروجه عن اللفظ المعتاد ولما فيه من تأنيث
الملك فان الواهب أو زيدا قديم يوت ولا يخلاف العكس فان الانسان لا يملك الامدة
حياته فكان لا تأنيث لانه تصريح بعقضى المال (قوله وان قال) غاية لما قبله (قوله
ويلغو الشرط) أى أفاده وان كان لزومه وليس امتام موضع يصح فيه المعقد مع وجود الشرط
الثانى لمقتضاء الا هذا اهم ولا يرجع عليه شرط لا غرض فيه كأن ياكل المبيع كذا لان ذلك
ليس منافيا لمقتضى المعقد (قوله ايما رجل) ما زائدة ورجل مضاف اليه وأعمر بضم الهمزة
وكسر الميم فهو مبنى للمعقول وقوله ولعقبه صنعة لعمرى به فى الشئ المعمر رأى كاتبة له
ولعقبه بان قبل له عمرتك وعقبك هذا وذكر العقب ليس بقيد (قوله قائم الذى) خبر أى وفيه
اظهار في مقام الاضمار اهدم التمهين باحتمال كونه لرجل فقط وعقبه فقط مع ان المقصود
التمهم (قوله وقت فيه المواريث) اى صار مما يورث عن اعطى له فوفت به معنى تقع (قوله

وخبر الشافعي) أتى به بعد ما قبله اسمه وله الرقي (قوله لا نعمره ولا ترقبوا) بضم أو أو هما أي
لا نعمره لو اذنا طامعين في أن يعود اليكم وهو محل النهي والأفهام طامعون لأنهم ماهبة كما مر
والنهي ارشادي لأنه غير واجب ولا خاص به في كلامه الارشادي في قوله تعالى وإن كنتم على
غير ولم تجدوا كتابه فلهن مقبوضة (قوله في أقرب شيأ وأعمره) بالبناء للمفعول فيه ما
(قوله وانما عملت الهبة) أي بالمعنى الاعم الشامل لجميع أنواعها ولو من أب لولاه الصغير على
المعقد اه أفاده مر (قوله بالقبض) كقبض المبيع فيما مر تفصيله نعم لا يكفي هذا لاتفاف
ولا الوضع بين يديه من غير إذن لأن قبضه غير مستحق كالودعة فاشترط تحققة بخلاف البيع
وكالقبض الاقباض من الواهب ولا يعتبر في القبض القور ولا ينعنه وإن كان الموهوب يبد
المتب اه أفاده في شرح المنهج (قوله بالاذن فيه) أي به دعنام الصيغة فلو قال وهبه لك هذا
وأذن لك في قبضه فقال قبضت لم يكف ولو اخذنا في الإذن في القبض صدق الواهب ولو انقضا
عليه لكن قال الواهب رجعت قيل أن قبض الموهوب وقال المتب بل بعده صدق المتب
اه زى بزيادة (قوله ويخبر الوارث) أي أن كان أهلا والأفواه نعم المعنى عليه لا أولى له الا
إن أبس من أخا قسه وعلم من كلامه أنه لا يفسخ العقد بالوثن لأنه يؤل إلى الزوم بخلاف
الشركة والوكالة وكالموت الجوتون والانعما ويكره لاه على التفضيل في عطية أصله أو فرعه
وان بعده وإن ذكر والائتي اثلاية ضي ذلك إلى العتوق والشحناء والائتي عنه والامر بتركه
في الفرع فان فضل في الأصل فله فضل الام ظهير ان لها اثني البر ومحل كراهة التفضيل عند
الائتي في المايعة أو عدمها وأن لا يكون أحدهم عاقلا أو فاسدا يصرفه في الما صي والافلا
يكره حرمانه وكذا لو فضل بهضهم أعلم أو روع وكالعطية غيبها كذا وبكلام أو نحو فيه يكره
التفضيل بينهم فيه على المعقد ونظر في الهبة ان لم يندرد كذا وصرفه في نقد يد له أي وعاقبه
الذي يكتز فيه من خصوص هبة أيضا والافلا يكون هبة هلالا بالعادة وإذا لم يكن هبة فهو أمانة
بحرم استئجاره لأنه انتفاع بذلك غيره بغير إذنه الا في كل الهبة منه ان اعتيد فيجوز كالمأمنه
حقيقة ويكون عارية ويسن أن يأمر صاحب الهبة بالاذن لكل من الماروى المايراني عن عمار
ابن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم لم كان لا يأكل هدية حتى يأمر صاحبها أن
يأكل منها الا لالهة المسحومة التي أهديت له بغيره وهو أصل المايرادة المملوك في ذلك حتى
يلحق بهم من في معاناهم

(باب الضمان)

من الضمن لأنه التزام ما في الذمة التي في ضمن البدن وعقبة بالهبة لأن فيه التزاما باختيار كما
ان الهبة فيها بذل مال بذلك وأيضا قد وقع فيه بذل المال بغير عوض إذا كان بغير إذن كاف
الهبة أي باب ضمان الدين والعين والبدن كما يؤخذ من التعريف ويؤخذ منه أيضا لا ركان
التمسك لأن المراد الالتزام بصيغة وهو يستدعي عاقدا ومعه قودا له وهذا المايران والمضمون له
والخلق المضمون والغير المضمون عنه والمراد بالخلق ما قابل العين فيشمل المنافع فيه مع أن يضمن
منفعة الدار أو وجهه إلى مكة حيث تغلق ذلك بذمة المضمون وقال بعضهم ان الضمان أوله
شماصة ووسطه ندامة وآخره غرامة ولذا قيل

وخبر الشافعي ونحوه
لا نعمره ولا ترقبوا فمن
أرقب شيأ أعمره فسيبيله
الميراث (وانما عملت الهبة
بالقبض بالاذن) فب من
الواهب وهذا من زيادتي
ولو مات أحد العاقدين قبل
القبض لم يفسخ العقد
ويخبر الوارث

(باب الضمان)

هو لغة الالتزام وشراعه عقد
يحصل به التزام حتى ثابت
في ذمة الغير

(قوله وعقبة بالهبة)
الاولى عقب الهبة به

ضاد الضمان بصاد الصك ملتصق * فان ضمنت لحاء الحبس في الوسط

وقيل

عاشر ذوى الفضل واحد عشرة السفل * وعن عيوب صديقك كف وتغفل
ومن لسانك اذا ما سكنت في محفل * ولا تشارك ولا تضمن ولا تنكف
(قوله أو احضار) بالجر عطف على حق أى أو التزام احضار من هو أى الحق اللازم لابعثائه
السابق وهو ما قابل العين بل بمعنى ما يشهدها والعقوبة وان كان المتبادر من على الدين فتصح
كذلك بدين من عنده مال أمانة كودبعة وكذا من عليه عقوبة ففى الضمير استخدام أو رجوع
الى الموصوف بدون مقتضى ولا فرق فى ضمان احضار من ذكرين أن يكون فى مسافة القصر
أولا كما يصح ضمان دينه كذلك على المعتمد (قوله أو عين) عطف على من أى أو التزام احضار
أى ردة عين مضمونة الغصب أو عاقرة أو سوم اذا كان قادرا على انتزاعها أو اذن له من هى تحت
يده على ما يأتى فهذا التعريف شامل لأنواع الضمان الثلاثة التى من جملتها الكفالة وقوله
فى الترجمة باب الضمان أى الشامل للكفالة (قوله الزعيم) هو لغة فى الضامن ويسمى أيضا
ضميننا وسيد لا وزعيما وكفيلنا وصغير اقال الماورى وغيره ان العرف خصص الاولين بالمال
والجبل بالدية والزعيم بالمال العظيم والكفيل بالنفس والصغير بيم الكل ومثله القليل اه مر
(قوله وخبر الحاكم) آخره عما قبله لاحتمال الخصوصية فيه ويؤخذ منه مع تولهم انه معروف
أنه سنة وهو كذلك فى حق قادر عليه أمن من عاقبته اه مر وقوله فعل أى ضمن لسا من ان
التحمل من مبيع الضمان (قوله وأرسله) أى الضمان أى ضمان الدين والدين لوجود
المضمون عنه وفيه فى كل منه، أو اتماقيد فى المنهج بضمان الذمة لاشتراط الثبوت فى المضمون
لأنه لا يكون التجارى فى غير ضمان الدين كما هو مذهبهم اه قاله الشورى على المنهج اما
الكفالة فإن كانها أربعة ضامن ومضمون له ومضمون وصيغة ولا يبال فيها مضمون عنه ولا
فيه (قوله ضامن) بالمعنى الشامل للكفيل بشرط فيه أهلية تبرع واختيار فيصح الضمان من
سكران وسفيه لم يتجبر عليه ومجبر ورفاس كسراثة فى الذمة وان لم يطالب إلا بعد ذلك الجبر لا من
صبي ومجنون ومجبر ورسقه وان أذن له وليه ومريض مريض الموت عليه دين مستغرق ومكره
ولو باكره سبده وصح ضمان رقيق ولو غير مكاتب باذن سيده موانع من أجنبي الاجنبى أو سبده
لاجنبى حيث عرف السيد المضمون له وعمل بالقدر المضمون لاضمانه أجنبي السيد فلا يصح
إلا المكاتب ثم ان عين السيد لا لادامجة فذلك والا فمما يكسبه بعد الاذن ومما يدمه اذون له
فى تجارة (قوله مضمون له) وهو صاحب الحق ويشترط فيه معرفة الضامن عينه لثبوت
الناس فى استيفاء الحق قد تدين أو تسهلا وتكفى معرفة وكيله عن معرفته على المعتمد اذا احكام
العقد تتعلق به والغالب ان الشخص يوكىل من يشبهه بل من هو أشد منه فى المطالبة ولا يشترط
رضا المضمون له ولا المضمون عنه ولا معرفته بل لو اذن التبرع بإذن غيره بغير اذنه ومعرفة
فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضامن اه أفاده فى شرح المنهج ومروى لم يذكر من الشروط واضحة
التبرع عليه فليس بشرط خلافا لقل (قوله ومضمون عنه) وهو من تعاقب به حق عيننا كان
أودينا وشروطه تعلقى حق به ولا يشترط معرفته ولا اذنه كما مر (قوله ومضمون) وهو الحق

أو احضار من هو عليه
أو عين مضمونة والأصل
فيه قبل الاجتماع خبر
الزعيم غاوم رواء الترمذى
وقال حسن صحيح وخبر
الحاكم بأسناد صحيح انه
صلى الله عليه وسلم تحمل
عن رجل عشرة دنانير
واركانة خمسة ضامن
ومضمون له ومضمون عنه
ومضمون

(قوله ومريض الخ) محل
عدم صحة ضمانه اذا أذى
من ماله بخلاف ما اذا
حدث له مال أو برى فما
أطلقه الهشى تبعه الشرح
المنهج محمول على هذا
النفصيل كما قاله حج أى
فتبين صحته

(قوله ثم ان عين الخ) ولو
عين ولم يوف اقباع الباقي
بعد العتق لأن السيد قصر
الوفاء على ما عينه ولا يوفى
من كسبه ومما يدمه فلو اذن
له فى الضمان وباعه تعلق
بكسبه وان خرج عن
ملكه وثبت المشتري
الخيار ان كان جاهلا
شئ ومروى

ولو منفعة كما هو وسبق في شرطه في المتن وقوله ومضنون به أي بسببه أي وقع الضمان بسببه
 من دين أو عين كما هو وفي بعض النسخ فيه وهي السببية أيضا وفي بعض النسخ استأطها
 (قوله وصيغة) وشرطها الضمان والكفالة لفظ صريح أو كناية يشعر بالتزام وفي معناه الكفاية
 مع النية ولومن ناطق وإشارة أخرى مفهومة كضمت دينك على فلان أو تحمته أو قلته
 أو تكفالت يدينه أو أيا المال أو احضار الشخص أي المأمور به دين ضامن أو زعيم وكلها صريحة
 بخلاف دين فلان إلى أو معي أو عندى فكناية ما لا يشعر بالتزام نحو أودى المال أو أحضر
 الشخص وخلا عن نية فلا يمين بضمحان بل وعد ويشترط لها أيضا عدم التمليك والتاقيت ثم
 يصح تاقيت الاحضار نحو أنا كفيل بزيد وأحضره بعد شهر ويصح في الكفالة ضمان الجزئ
 الشائع كإياي (قوله نوعان) أي من حيث المضمون وشعور البذل للعين وإن خالف ظاهر
 كلامه فاندفع ما يقال إن الأنواع ثلاثة (قوله ضمان دين) ويسمى كفالة وهي التزام احضار
 المكفول أو جزء منافع منه كصقه أو ماله لا يبقى بدونه كإسائه أو قلبه أو روحه حيث كان
 المتكفل به حيا بخلاف يده ورجله ونحوهما من أعضائه التي يعيش بدونها اه أفاده مر
 (قوله من حدة) كخبره وذا وشرقة لا فاصمورون يسترها والسعي في إسقاطها ومعه في تكفل
 الاضاري بالغامدية بعد ثبوت زناها إلى أن تلدها فانه عونها وصالحها على حد وكفلها
 زكرا فلا يشكل بما ذكره من وجوب الاستيفاء فوراً وشمل كلامه ما إذا تحتم استيفاء
 العقوبة وهو المعتقد اه أفاده مر (قوله اذ يسعي في دفعها) أي وفي ضمان من هي عليه
 تشديداً عليه وهذا أمر أعجب والافق قد نعم الاستيفاء فلا يمكن السعي في دفعها (قوله في
 غيرها) أي في غير عقوبة الله تعالى بان كان عقوبة آدمي كالتأنيب المذكرين أو غير عقوبة أصلاً
 بان كان عقوبة الله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو لا آدمي كالأموال التي يصح ضمانها وكمنفعة
 متعلقة بأجير أو قن أو أمانة فيضمن احضار الاجير لئلا يجره أو القن لولاه والمرأ القن يدي
 نكاحها ليثبت أو بان أثبت نكاحها لئلا يسهل (قوله كفود وحدة قذف) مثل عيناين لينبه
 على أنه لا فرق بين أن يكون الحق مما يدخله المال كالقود أو لا كالقذف اه شوبري (قوله
 ولا بد من اذن) أي لأن المقصود بالكفالة احضاره وإذا لم ياذن فانت ذلك المقصود إذا لا يلزمه
 الحضور حيث قد مع الكفيل ولا يكتفي القدرة على احضاره اه أفاده في شرح المنهج بزيادة
 (قوله يدينه) الباء زائدة ونخرج بذلك المضمون دينه فلا يشترط اذنه ولا رضاه كما مر (قوله ان
 كان حياً) خرج الميت فلا يعتبر في كفالة اذن وصورة كفالة ان يكون عليه دين قبل موته
 ويحمل الشهود الشهادة على صورته ولم يعرفوا الله ولا نسيه ثم مات فطلب صاحب الدين
 احضاره عنه القاضى ليشهد على صورته فكفل رجل احضاره وحله قبل دفعه اما بعده بان
 وضع في القبر وان لم يهل عليه التراب وان لم يتغير وعدم النقل الزهر وان لم يتغير في مدة احضاره
 فلا تصح كفالة واذن الوفي في هذه الأحوال اقوذكره الاذري اه أفاده مر (قوله مالسك)
 أي الرقيق رقبة أو منفعة وان تعدد السيد فلا بد من اذن الجميع وبعده في الموصى بمنعته
 اذن الموصى له في الأكتاب المعتمدة ومالك الرقبة في النادرة وفي الموقوف اذن الموقوف
 عليهم ان المحصر أو لا عبرة بادن الناظر والمبعض في نوبته كالموقوف في نوبته كالفن اه قل

ومضنون به وصيغة (هو)
 نوعان) أحدهما (ضمان)
 بذن وهو بالمل فحقوقية
 الله تعالى) من حدة وعليه
 اقتصر الأصل أو تعزير
 اذ يسعي في دفعها ما أمكن
 (صحح في غيرها كفود
 وحدة قذف) لأنه حق لازم
 فأنه المال ولا بد من
 اذن المضمون يدينه ان
 كان حياً حراً اه لا لاذن
 والا فاذن مالسك

(قوله ويعتبر في الموصى
 بمنعته الخ) الأولى حذوه
 لأن هذا فيما إذا كان
 ضامناً وكلام الشارح
 فيما إذا كان مضموناً ونوله
 اذن الموقوف عليهم فلو
 انتقل الوقف لغيرهم بطل
 الضمان اه مر

وهو ملخص من هر (قوله أو وليه) المراد به ما يشعل الواو في حق الميت والاب ونحوه وفي
 حق الصبي والمجنون ويده براذن جميع الورثة ان كان الميت بالغا عاقلا وكأول أهلا لا ذن والا
 فاذن أو أياهم فان كان الميت صبياً أو نحوهم فالمتبر اذن وليه قبل موته فقط ما من مات بلا
 وارث له كذا في أوله وارث ولم ياذن نظامه لا تصح كذا لأنه وانما صححت كفاية الصبي والمجنون
 للاحتياج اليه اذ قد يستحق احضارهم للاقامة الشهادة على صورته ما في الآلاف وغيره
 كالغصب والنسب بان تجعل الشاهد كذلك ولم يعرف الاسم والقب كما مر في الميت وبطلب
 الكفيل وإيم ما يحضارهما عند الحاجة اليه أما اذا عرف الاسم والقب فلا يحتاج لذلك
 (قوله ان ثبت المال) أي وجب فلا يكفي بريان بب وجوده كدفعة الغد لا لزوجة بخلاف
 دفعة اليوم وما قبله فيصح ضمانه أو يكتفي في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على
 المضمون نفي وذكر ثلاثة شروط وطولها بعد ذكره في شرح المنهج وهو أن يكون قابلاً للتبرع به
 ليخرج القود وحق الشفعة اقتضاه اذ يرد على طرده حق المقسوم لها المظلمة يصح تبرعها
 به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه دين الله تعالى كزكاة دين مريض معسر أو ميت فإنه يصح
 ضمانه ولا يصح التبرع به اه أفاده مر في قول المحشى انه لم يذكر اشتراط صحة التبرع به في المنهج
 ومن لم يذكره في المتن وهو لا يقتضي عدم ذكره أصلاً فلا وجه لاعتراضه على قل في ذكره
 ذلك (قوله وعلم قدره) أي وجوده وصفته ولا يخفى ما في عبارته من التصور وعبارته في المنهج
 وشرحه وعلم الضامن به جنساً وقدر اوصفة وعما فلا يصح ضمان مجهول بشئ منه إلا في ابل
 دية فيصح ضمانه مع الجهل بصفته لانهم اعم لومة السن والعدد ويرجع في صفته الى غالب ابل
 البلاد ومثلها الاروش والحكومات اه المقصود منه زيادة والمعتبر علم التدقيق أو حكماً
 فيعمل ما لو قال ضمانت عمالك على زيد من درهم الى عشرة فإنه يصح لانتفاء الغرر بذكر الغاية
 ويكون ضامناً لثمة ادخالاً للطرف الاول فقط لانه مبدأ الالتزام كما يصح الاقرار والابراء
 والند في مثل ذلك في ثمة (قوله باختلاف ذلك) أي القدر ومن هو (قوله وكان لازماً)
 أي سواء كان مستقر أي لم يورث من سقوطه كالفن بعد مدة الخيار والمهر بعد الوطأ وغير
 مستقر أي غير مأمون من سقوطه كدين السلم والتمن قبل القبض أو في مدة الخيار ولهاذا
 اعترض على أي شجاع في تقييده بالمستقر قال مر والمراد باللازم ما لا يتسلط على نفسه من
 غير سب ولو باعتبار وضعه (قوله قبل لزوم) أي والخيار له شترى وده لا جلي أن يملك
 البائع الثمن فيكون ضمانه ما وجب بخلاف ما اذا كان لهما أولاً البائع وحده لان الثمن حينئذ
 باق على ملك المشتري والمبيع على ملك البائع في الثانية وموقوف في الاولى فلم يصح ضمانه لانه
 لم يخرج عن ملك صاحبه فهو ضمان ما لا يجب وانما لم يصح فيما اذا كان الخيار له ما اذا انسخ
 البيع أمالوتم فينبغي تبين هتته لانه تبين أن الثمن خرج عن ملك المشتري والمبيع عن ملك
 البائع من حين العقد والعبارة في العقود بما في نفس الامر فهو فيه ثابت وإن لم يطلع عليه الا
 بلزوم العقد اه أفاده ابن حجر (قوله فلا يصح ضمان ما لم يثبت) أي بوجود أو أخذ المحترقات على
 الف والنشر المرتب (قوله فلا يسبق) أي الضمان وجوبه أي ثبوته كأن الولادة لا تسبق
 الحمل والسبيل لا يسبق المظن وقوله كالمادة أي فلا يصح أن يشهد قبل البيع منه لا (قوله)

أو وليه (و) الثاني ضمان
 مال وهو صحيح ان ثبت
 المال وعلم قدره ومن هو له
 لا اختلاف الاغراض
 باختلاف ذلك (وكان)
 أي المال (لازماً) كمن
 المبيع بعد اللزوم (أو أبل
 الى اللزوم) كمن المبيع
 قبل اللزوم الحاقه باللازم
 (فلا يصح ضمان ما لم يثبت)
 كضمان ما سبقت بيع
 أو قرض لان الضمان
 وثقة بالمحق فلا يسبق
 وجوبه كالتجارة

(قوله اذن وليه) أي ان
 كان من الورثة والابان
 كان فاضلاً أو غيره
 فلا عبرة كذا نقل عن زبي
 فخره

ولا ضمان مجهول) أي من دين ومن هوله لان هذا محترق قوله وعلم قدره ومن هوله وعمل
 الشارح الاولى دون الثانية اكتفاء بقوله قبل لاختلاف الاغراض وتقدم انه يستثنى من
 المجهول ابل الدية فيصح ضمانها مع جهول صفتها (قوله ولا ضمان نحو نجوم الكفاية) جعل ذلك
 خارجا للآزم بناء على أن المراد به اللازم من الطرفين فيخرج ما كان لازما من أحدهما
 كنجوم الكفاية وما كان جازما من الآخر كما يجعل الجملة ويصح أن يكونا خارجين بقيد الايلولة الى
 الزوم بأن يراد الايلولة الى ذلك بنفسه فيخرج ما ذكره فان ايلوته الى الزوم بواسطة الاداء أو
 البراءة في الأول وتعام العمل في الثاني وكنجوم الكفاية دين معاملة للسيد عليه بخلافه لاجنبى
 فان قلت ان الحوالة تصح بين السيد عليه مع استواء العاينين في اشتراط الزوم قلت يترق بأن
 الضمان فيه مشغل ذمة فارغة فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون على اسقاطه الا بغرم
 الضامن ثم يحصل التمييز فيضرب قوت ما أخذ منه لا على بخلاف الحوالة فان الذي فيها
 مجرد التحويل الذي لا ضرر فيه على المحتال لانه ان قبض من المكاتب فذاك والاخذ من السيد
 فلم ينظر القدرة الحال عليه على ذلك (قوله لمن هو عليه) متعلق بالآزم ولا به للتقوية ومن
 مدفوع لازم ويجعل مثال للنحو (قوله ويصح ضمان الثمن الخ) هو مكررم قوله قيل أو آيلا
 الى الآزوم خذ وصاوة مقبل له فيما تقدم بذلك الا أن يقال انه من ذكر الخاص به بعد العام
 اعتنا به لشهول ما تقدم له من السلم والمصلحة قبل القبض الا في اجارة الذمة كالأزوم ذمتك
 حلي الى مكة فانها آيلة الى الآزوم فيصح ضمانها ما لا يقال انه لا خيار فيها لانا نقول فيها خيار
 مجلس كما مر أو ذكره أو لا تختار لانه لا قاعدة وهناك البيان الحكيمة (قوله ويصح ضمان رد الاعيان) أي
 رد المال الكفاية وقوله المضمونة قيد وتزك قيد وهو قدرة الضامن على الاتزاع أو اذن من هي
 تحت يده فلو ظن انه قادر ثم تبين خلافه لم يصح الضمان وبطال ضمان العين بردها ما است
 باقية فان تلفت لم يلزمه شيء كالتوكل سيدن شخص فانه لا يلزمه الا احضاره فان تعذر لم يغرم
 المال فان شرط انه يغرمه ولو صح قوله ان فاق التسليم للمكفول لم تصح الكفاية لان ذلك
 خلاف مقتضاها وكان الاولى تقديم ضمان الاعيان لانه من النوع الاول على ما مر (قوله
 كالمقصوبة) أي المستعار والمستامة وقوله كالوديعة أي العين المودعة ومثلها الموصى بها
 والمؤجرة ولو بعد مضي المدة (قوله لعدم ثبوتها) أي وجودها لان العين لم تنافس حتى يجب
 قيمتها فان تلفت صح ضمان قيمتها الثبوتية حينئذ في الذمة (قوله ويصح ضمان الدرك) هذا
 مستثنى من شرط الثبوت نظر التبين ثبوته بآخرة الامر وليسبب الحاجة اليه في نحو غريب
 لو خرج مبيعه أو غنمه مستحقا لم يظن به ولو قال البائع لا أعرفك فأنق عن يعرفك فقال رجل
 آفا أعرفه ثم خرج المبيع مستحقا لم يكن للمشتري مطالبة الرجل أو خرج الثمن مستحقا لم
 يكن للبائع مطالبة أيضا لان ذلك ليس صيغة ضمان (قوله للمشتري مثلا) أي أو للبائع كما
 سياتي في قوله لاحد العاقدين لان الدار على ما في الذمة مبيعا أو غنما وكيفية ضمان الثمن أن
 ينزل للمشتري ضمانات العهد الثمن أو دركه او خلاصه من البائع فان قال ضمانت لان خلاص
 المبيع لم يصح لانه لا يستقل بخصيصه اذا استحق لا خذ مستحقه له فلا يثبت الضامن بشرع على
 اخذ منه ومثل المشتري المستأجر فاذا استأجر شخص عيناً ودفع الاجرة لم يبرر وخاف من

(ولا ضمان مجهول) لانه
 اثبات مال في الذمة بعقد
 فأشبهه البيع والاجارة
 (ولا ضمان) نحو نجوم
 الكفاية مما ليس بالآزم
 لمن هو عليه يجعل الجملة
 قبل الفراغ اذ لم هو عليه
 اسقاطه بالنسخ (ويصح
 ضمان الثمن قبل الزوم)
 لانه آيل الى الزوم (و) يصح
 ضمان رد الاعيان
 المضمونة كالمقصوبة لان
 المقصود منها المال بخلاف
 الاعيان غير المضمونة
 كالوديعة لا يصح ضمانها
 لان الواجب على من هي
 تحت يده التقوية لا الرد
 وخرج بضمان رد هاهنا
 قيمتها لتلفت الا يصح اعدام
 ثبوتها (و) يصح ضمان
 الدرك للمشتري مثلا
 (بعد قبض المضمون) لانه
 انما يضمن ما دخل في ضمان
 البائع والثمن لا يدخل

(قوله لانا نقول فيه خيار
 مجلس الخ) هذا لا يصح الا
 على الضعيف في اجارة
 الذمة والمعهود لا خيار فيها
 الا اجارة العين فلا خيار
 فيها بحرنا

خروجها مستحقة لا غير فتفتوت عاينه الاجرة فيصبح ضمان تلك الاجرة ان خرجت العين
مستحقة وكذا يقال في المؤجر لو خاف خروج الاجرة مستحقة فيصبح ضمان رد عينه له (قوله
في ضمانه) أي البائع (قوله لاحد العاقلين) ليس قيد ابل مثله ما اذا ضمن لكل منهما ما بذله
اصاحبه (قوله ما بذله لاخر) أي كالأو وبعضا فيضمن للبائع مبيعته كالأو بعضا ان خرج الثمن
مستحقا أو لا مستحق فمضى كالأو بعضا كذلك والمضعون هو عين المبيع أو الثمن ان بقي ومهل
رده وقبضه ان عسر رده للصلو له وبذله من مثل أو قيمة ان تلف للمضمو له اه افاده مر (قوله
ورد) قيد لا بد منه في الخلق واذا اطلق ضمان الدرك بان قال ضمان دركه أو عهدته على اخنص
بما خرج مستحقا اذ هو المتبادر لا ما خرج فاسد ابغرا الاستحقاق وكان خرج مبيعا أو ناقصا
أما لو عين في ضمانه واحدا من المذكورات فانه يتعين ولا يصير ضمانا لغيره اه افاده مر (قوله
لنقص الصنعة) يفتح الصاد كة أعجمية لاجتماع الصاد والجيم فيها كصنعي ولا يجتمعان في لغة
العرب في كلمة واحدة وكذا الكاف والجيم كالسكرجة والقاف والجيم كالحق يضم الجيم مثلا
علم له مشق وكان الاولى أن يقول قد نقص بالكاف ليشغل نقص القادر ونقص الصفة المشروطة
كالو باعه بشرط كونه من نوع كذا ونقص الميكال والذراع (قوله التبعة) بكسر الباء الواحدة
وجمعها تعات واضافة الضمان اليها من اضافة المسبب للسبب أي ضمان سببه المطالبة
والمواخذة أي ترقب ذلك في المستقبل هذا الجواب الاصل والمراد ان نفس الثمن أو المبيع
(قوله سميت) الاولى أن يقول سمى أي الضمان المذكور وهو ضمان أحد العوضين بذلك أي
ضمان الدرك وقوله عقد ادراك المستحق الخ كان المناسب لما تقدم أن يقول عقد مطالبة أحد
العاقلين لا لآخر ومواخذة اياه نعم لو ذكر من جهة معاني الدرك الادراك للاستقام كلامه وما
ذكره المحقق من قوله سميت أي التبعة بذلك أي بالدرك فلا يناسب قوله بعد ويسمى أيضا ضمان
العهد (قوله وهي) أي العهد لغة واصطلاحا ما ذكره بعد فهو يجاز من اطلاق اسم العمل على
الحال (خاتمة) المستحق الدين مطالبة ضامن وأصيل به ولو برئ الاصيل بأداء أو ابراء برئ
الضامن منه سقوطه ولو برئ الضامن ببراء لم يبرأ الاصيل بخلاف ما لو برئ بغير ابراء كالأو
ولو مات أحد هه أو الدين مؤجل حصل عليه دون الحى والضامن باذن مطالبة أصيل بتخليصه
يأداءه ان طواب كماله أن يفترمه ان عزم بخلاف ما اذا لم يطالب وله رجوع عليه وان لم ياذن في
الأداء لانه اذن في سببه بخلاف ما لو اذن له في الأداء دون الضمان لارجوع له لان الأداء سببه
الضمان ولم ياذن فيه ولو صالح عن الدين بما دونه كان صالح عن مائة يعضها أو بشوب قيمته دونها
لم يرجع الا بما غرم ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجوع وان لم ينسب الرجوع ثم انما يرجع
مؤذولوا ضمانا اذا أنهم لم ياداء أو أدى بخضرة تمدين أو في غيبته وصدقه دائن ولو باع شيئا لثنتين
وشرطان يكونا متضامنين لم يصح بخلاف عكسه ولا يصح البيع سالما الا ان علم قدر الدلالة لانها
حينئذ جرح من الثمن ولو فالصحة العشرة التي لك على زيد فكل ضامن انصفها فقط على المعقد
وذكر قل هنا فائدة استطرادية حيث قال فائدة كفي في الغيبة التوبة والاستغفار ان
لم يبلغ صاحبها والا فلا فمن تعين او تعين حاضرهما ثم ان ابراء منهما مطلقا وفي الدنيا والآخرة
أو في الدنيا فقط سقطت والآخرة محالة لم تكن كبيرة فان كانت كبيرة بان كانت في أهل العلم

في ضمانه الا بعد القبض
(وهو) أي ضمان الدرك
(ان بعضه) شخص (لاحد
العاقلين ما بذله لاخر
ان خرج مقابله مستحقا
او مبيعا) ورد (أو ناقصا
انقص الصنعة) التي وزن
بها ورددوا مكان
الثمن معناه وعليه اقتصر
الاسل أم في التبعة والدرك
يفتح الدال مع فتح الراء
واسمها التبعة أي
المطالبة والمواخذة سميت
بذلك لان التزام الغرم عند
ادراك المستحق عين ماله
ويسمى أيضا ضمان العهد
وهي الصل الذي يكتب
فيه العوض والفقهاء
يعبرون به عن العوض

قول المحقق يضم الجيم
الصواب كسرهما كما
في القاموس اه

(باب الرهن)

ذكره بعد الضمان لمشاركتة له في التوفيق اذ لو تناقز في الحقوق لثلاثة شهادة ورهن وضمان
فان شهادة تلخوف الجحد والاعترا نلخوف الافلاس (قوله النوت) ومنه الحالة الرهانة
أي التابئة وقوله ويقال الاحتباس ومنه كل نفس بما كتب رهينة أي محبوسة وخبر نفس
المؤمن من هونته يدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكريم كما سياتي وغير
بالاحتباس دون الحبس الذي عبر به بعضهم لبغاب النوت في أنه مصدر فعل لازم (قوله
جعل عين) مصدر مضاف لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل ووثيقة المفعول الثاني والتقدير
جعل المال تأدياً من قام مقامه عيناً وثيقة الخ وخرج بقوله مقولة فتوح حتى يرتفع رهن
ذلك لأنه ليس مقولاً وان كان ما لا اذا المفعول ما يقابل بمال أو ما يصدق به ما بان يجب نقضه أو
يدفع ضرره أو المال أعم منه وخرج بالعين الدين فلا يصح رهنه ابتداءً كما سياتي في الشرح وهذا
في الرهن الجعلي أما الشرعي فكن مان وعليه دين فان تركته تسكون من هونته به سواء كانت
أعياناً أو ديوناً فلا يجوز التصرف في شيء منها ولو كان الدين يسيراً كخمس وخرج أيضاً المذافع
فلا يجوز رهنها كما سياتي في قوله الا في المذافع الخ وقوله يدين أي مقول والباء فيه للسببية أي
جعلها متوقفاً بسبب دين ويصح أن تسكون بمعنى لام التعبدية بناءً على تضمين وثيقة معنى
حافطة أي حافظة للدين عن الضياع وخرج بالدين العين فلا يصح الرهن عنها فاذا وقف كتباً
وشروط أن لا يخرج كتاباً إلا برهن فان أراد الرهن الشرعي بحيث يستوفي من المرهون عند
التفليم يصح أو بمجرد الاستبناق صح وهذا التعريف شامل للاركان الاربعة اذا جعل لابتدائه
من صيغة وجعل ويجعل عنددهما الرهن والمرتين والعين المرهونة والدين المرهون به
وأما قوله يستوفي منها الخ فزائد على التعريف لبيان فائدة الرهن وجعله بعضهم لخراج أم
الولد وبعضهم أحرجها بقيد مطووظ في قوله عين مقولة أي يصح بيعها فتعين ان يكون زائداً
ومن في قوله منها للابتداء أي استيفاء ناشئاً منها اعم من أن يستوعب الدين أو يكون أزيد
منها أو أنقص كحجة البيت وقوله عندده وفاته قيد لا غلب لئلا يندب يستوفي منها اعم امكان
وفاته (قوله فله رهن مقبوضة) أي فله رهنوا واقبضوا لانه مصدر اى مقبوضه مصدر جعل جزاء
لشرط بالناء في قوله تعالى وان كنتم على سذراء مسافرين فغوى مجرى الامر كانه قال فارهوا
واقبضوا كقوله تعالى فتهرب رقية (قوله درعه) بالدال المهملة وقوله على ثلاثين اى على ثمن
ذلك وقوله لاهله والصحيح انه مان ولم يفسكه بل اقتضاه بعدده سبعة اى وقيل أبو بكر رضى الله
عنه ما وخبر نفس المؤمن من هونته يدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عنه في القبر وفي الآخرة
معوقة عن دخول الجنة حتى يوفى عنه محمول على غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأرعى على من
عصى بالاستدانة ولم يخلف وفاء ما من لم يعص بالاستدانة أو خلف وفاء فلا يحبس نفسه وقيل
اقتضاه قبل موته ولم يؤخذ من اليه ودى الابعده وانما أثر اليه ودى بالرهن عنده اشارة لبيان
جواز معاملة الكفار وجواز الاكل من اموالهم اولان العصاة لا يأخذون منه رهنه أو بدلا
وهو يريد السلامة من المنية او لئلا يتكلف مياسير العصاة ابراهمه هكذا قاله المحشي وفي تعليقه

(باب الرهن)

هو فدية النوت ويقال
الاحتباس وشرط جعل
عين مقولة وثيقة يدين
يستوفي منها عندده
وفاته والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى فله رهن
مقبوضة وخبر العجبين
انه صلى الله عليه وسلم
رهن درعه عندده ودى
بالمدينة يقال له أبو النعمان
على ثلاثين صاعاً من شهر
لاهله

بالمائة نظرا لان المائة له عليه الصلاة والسلام في اخذ من أموالهم لانه أولى بهم امتهم وقد ذكر
 العارفون ان المريد اذا حصل له الامانة من دعوات النفس على يد شيخ كان ذلك الشيخ أولى
 بنفسه وماله فلا يرى لنفسه شيئا مع شيخه فكيف بالصحابه معه صلى الله عليه وسلم (قوله عاقد)
 رهن ومرتهن وشروط في الاختيار وأهلية التبرع فلا يرهن مكره ولا يرهن كسائر عقود
 ولا يرهن ولي أبا كان أو جده أو وصيا أو حاكما أو أمينة مال مكره ولا يرهن من مبي ومجنون ونفسه
 ولا يرهن له الا ضررة او غبطة ظاهرة له وان لم تظهر رايه رهي مال له وقع فيجوز له حينئذ
 الرهن ويجب عليه الارتمان على المعقود فاضا كان أو غيره مثالها للضررة ان يرهن على
 ما يقتضيه الحاجة الموقلة في غيا ينظر من غلة او حلول دين أو نقاد أي رواج متاع كاسد
 أي بائس وان يرهن على ما يقرضه او يبيعه موقدا للضررة فرب أو فحواه مثالها ما لا غبطة أن
 يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيفة وهو يساوي مائتين حالتين وان يرهن على
 ثمن ما يبيعه نسيفة يغبطه واذا رهن فلا يرهن الا من امنين أي غير خائن أمن أي لا تقدر له
 الايدي وسر وان يشهد بذلك وان يكون الاجل قصيرا عرفا فان قيد بشرط من هذا لم يجز الرهن
 فان خاف تلف المردون فالأولى عدم الارتمان لاحتمال رده به بدافه الى ما كبرى سقوط
 الدين بنصف المردون (قوله ومرهون) وشروطه كونه عينا يصح بيعها فلا يصح رهن دين كالمرا
 ولوعن هو عليه لانه غير مذكور على تسليمه ولا رهن منقعة على ما سياتي ولا رهن عين لا يصح
 بيعها كوقف ومكاتب وام ولد وشروط في المردون به كونه دينيا معلوما ثابتا لازما ولو ما لا
 وسبب في تمام التكامل على ذلك (قوله وصيغة) وشروط فيها ما هو في البيع فان شرط في الرهن
 منقضاء كتقدم مرتهن بالمردون عند تمام الغرض او شرط فيه منقضاء له كتشديده أو ما لا
 غرض فيه كان باكل العبد المردون كذا صح الفقه واذا شرط الا ان شرط ما يضر
 الراهن او المرتن كان لا يساع عند المحل وكثير من منفعة المردون المرتن أن ان تحدث
 زوائد كثمر الشجرة ونجاح الشاة مرهونة فلا يصح الرهن ولا الشرط افاده في شرح المنهج
 (قوله ما جاز الخ) هذه قاعدة استثنى من منطوقها خمسة اشياء أربعة في المتن واحدة في
 الشرح ومن مفهوما سبعة اشياء (قوله من منافع الخ) فبصح رهنه من الشر بن وغيره
 ويقض بتسليم كله كما في البيع فيكون بالخفية في غير المنقول وبالنقل في المنقول ولا يحتاج
 لاذن المبرك الا في المنقول لان اليد عليه حسنة وعلى غيره حكمية فان لم ياذن حرم نقله
 وكان مضمونا لو تلف مع صحة الرهن فان ابي الاذن فان رضى المرتن بكونه في يد المبرك جاز
 وناب عنه في القبض وان تنازعا به الحاكم عدلا يكون في يده ما يؤجره ان كان مما يؤجر
 وتجوز المهادية بين المرتن والمبرك بانما بينهما المبرك فبصح رهن نصيبه من بيت
 معين من دار مشتركة من غير اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسمها اقساما صحيحة لرضا المرتن
 بها اذا كونهما اقرازا او بحكم الحاكم بها فان خرج المردون للمبرك لزمه قيمته رهنه لانه حصل له
 بدله لكن لما لم يكن البدل مما يملكه المبرك لم يملكه رهنه سائل اقله وقيمة مائة او اقله من زيادة
 قال الشو برى فروع لو كان للمبعوض دين على ماله فله رهن السبعة عشرة منه صح ولا يجوز
 أن يعقده ان كان معسر الا باذنه فان كان موصرا فله تغير اذنه كالمرتن الاجنبى

وأرسله أنه أربعة عاقد
 ومرهون ومرهون به
 وصيغة ما جاز بيعه جاز
 رهنه من منافع وغيره
 (قوله جاز وناب عنه في
 القبض) مقتضاه انه يكون
 قابلا عنه بنفس الرضا
 وليس كذلك بل لا بد من
 اللفظ من أحدهما وعدم
 الرد من الآخر له عن
 على م

(قوله الا في المنافع) أي سواء كانت مئة ذرة مئة كأن برهن مكنته دأره سنة أو محل عمل كأن برهن حله لمكة وهي مستغفان من منطوق القاعدة استغفنا منقطعاً أو بناء على رأى من يسمى الاجارة بيعاً أو بصور باستجاراً من الجسد أو لوضع الاشياء عليه فانه يبيع مشوب بالاجارة وعلى هذا فهو متصل وقوله فلا يجوز رهنه أي رهنه اجارياً ما شرعاً لكن مات وعليه دين فباعتق بغير كنه ولو منافع أو ديوناً كما مر وقوله فلا يجوز رهنه ولا يصح وكذا ما بعد وقوله لانها تنكف أي بعض المدة فهو ظاهر في المنفعة المدة ذرة مئة فكان الاولى أن يزيدوا ما ظاهراً للمدة ذرة بمحل عمل بالمدة ذرة وكذا المنافع الدين كما مر فانه يباع عن هو عليه ولا برهن عنده وكذا المرهون يباع من المرتين ولا برهن عنده يدين آخر اذا المشغول لا يشغل الا في صورتين احدهما اذا جنى فنداه المرتين باذن الراهن فيكون رهنه أيضاً على ما فاده به الثانية اذا أنفق المرتين عنده غيبة الراهن أو عجزه ليكون مرهوناً على النصفة والدين جاز كالتداه (قوله والمدير) أي المعاق عتقه بموت سيده وقوله لما فيه من الغرر أي باحتمال موت السيد فجاء فيصير المرهون سراً لا يمكن الاستيفاء منه قال الشاعر

كل امرئ مصيف في أهله * والموت أدنى من شرالك فعله

(قوله بعقة) أي غير موت السيد كما قول رمضان ويحيى زيد (قوله بوجع الخ) ذكر عدم جواز رهنه ثلاثة شروط فان فقد واحد منها كأن رهن بحال أو شرط يعمه قبل وجود الصفة أو علم حلول الدين قبلها كان الرهن صحيحاً ودخل تحت منطوق الشرط الثالث صور باطله فجعله الصور نسق (قوله من غير شرط يعمه) أي بمن يبيع البيع كسأني (قوله بأن علم حلولة بعدها) كأن يكون الدين مؤجلاً بأول رمضان والعق معلق برجب وقوله أو معها كأن يكون الدين والعق معلقين بأول رمضان (قوله أو احتمال الامران فقط) أي البعدية والمعية كأن يكون الدين مؤجلاً بأول رمضان والعق معلق بجمي زيد مثلاً وبجيشة بمقتل البعدية والمعية فتطو ولا يحتمل السبق لكون القوافل لا تنافي حينئذ (قوله أو مع سبقه) أي الحلول أي أو احتمال الامران البعدية والمعية مع سبقه كالشال السابق بأن احتمال يحيى زيد الاحوال الثلاثة وكذا يقال فيما بعده وقوله أو معها أي أو احتمال حلولة قبلها أو معها فصور الاحتمال أربع (قوله لقوات الغرض من الرهن في بعضها) أي وهو الثلاثة الاولى صورنا العلم واحدى صور الاحتمال وذلك لانه عند الحلول لا يبق مرهوناً فبقوة الغرض من الرهن وهو الاستيفاء منه عند الحلول وقوله وللغرض في الباقي أي وهو الثلاثة الأخيرة (قوله بخلاف حلولة) أي علم حلولة يوافق ما هو محترزه وأخذ محترزه القيد من الأخيرة يرين وترك محترزه الاول فكان الاولى أن يقول وبخلاف رهنه بحال وفارق المدير أي حيث لم يوصل في بطلان رهنه بأن المعلق فيه أكد منه في المعلق بصفة يدلل أنه مختلف في جوازيه دون المعلق بصفة فلم يبيع المعلق عتقه بصفة في مسائل صحة الرهن حتى وجدت عتق على المعتمد وان أعسر الراهن بناء على ان العتق في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة وهو حال التعليق لم يتعلق به حتى لغوه ما تم عليه بعد اقباضه للمرتين بصفة توجده وهو مرهون فكاعتقه فيه فذ من المومر اه آفاده مر بزيادة (قوله قبلها) أي قبل وجود الصفة (قوله ان شرط يعمه قبل

(الافى المنافع) فلا يجوز رهنه لانها تنكف فلا يحتمل (و) الا في (المدير) فلا يجوز رهنه وان كان الدين حالاً لما فيه من الغرر (و) الا في (المعلق) عتقه (بعقة) فلا يجوز رهنه بوجع من غير شرط يعمه قبل وجودها (لم يعلم الحلول) للدين (قبها) بأن علم حلولة بعدها أو معها أو احتمال الامران فقط أو مع سبقه أو احتمال حلولة قبلها وبعدها أو معها لقوات الغرض من الرهن في بعضها وللغرض في الباقي بخلاف حلولة قبلها وبخلاف الصور المذكورة ان شرط يعمه قبل

(قوله وبجيشة بمقتل البعدية) اعلم البعدية لاجل أن يكون الحلول بعد تأمل وقوله ولا يحتمل السبق لعلم البعدية بتدبير

وجود الصفة نفقولي لم يعلم الحلول قبلها أولى من قوله ان امكن سبقتها حلول الدين (و) الا في (الزرع قبل اشتداد حبه) فلا يجوز رهنه بجوهر (وان شرط قطعه عند حلول الدين) اذ لا يوفق يقاؤه الى الحلول امارهته بحال بخلافه وان لم يشرط قطعه ويجوز بيع ما يسرع فساد ولا يمكن تحقيقه ١٣٨ في غير شرط ولا يجوز رهنه بجوهر ان علم فساد قبل الحلول الا بشرط ان

وجود الصفة) أي بمن يسرع الفساد وهو كعدم الشرط (قوله أولى من قوله ان امكن) وذلك لاقتضاء تعبير الصفة في صورة العلم بالمقارنة واحتمال المقارنة والتأخر لعدم امكان سبق الصفة لحلول الدين فيما (قوله والافى الزرع) هـ - ذامستنى من المذهب القائل ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه فاستثنى منه الزرع المذكور فانه لا يجوز بيعه من غير شرط القطع ويجوز رهنه - هـ - ذامستنى من الاستثناء وهو الصورة الثانية في الشرح وقوله وان شرط قطعه كان الصواب أن يقول كما في شرح الروض ان لم يشرط قطعه ويقدم الصورة الثانية ويجعله قيداً لها اذ لا تحصل المخالفة بين الرهن والبيع الا في هذه الحالة لانه اذا شرط قطعه في المستقبل امتنع كل منهما اذ في الحال وكان الدين بالنسبة للرهن حالاً أصبح كل منهما بخلاف ما اذا لم يشرط قطعه وهي محل المخالفة لكن في الصورة الثانية وهي ما اذا كان الدين حالاً فكان الاولى بتقديمها وتأخير الاولى وجعلها مستثناة من الاستثناء من المنطوق على نفي ما قبله مع أنه من المذهب كما عات (قوله عند حلول) قيداً لقطعه الذي هو غاية الفساد وخرج به ما لو شرط بيعه عند خوف تلفه بشرط قطعه فيصبح كما يستفاد من العلة المذكورة (قوله اذ لا يوفق يقاؤه) أي شأنه ذلك حتى لو توفق يقاؤه لم يجوز رهنه بشرط قطعه عند حلول لان قطعه قبل اشتداده من غير بيع فيه تلفه فيفوت الرهن كلاً أو بعضاً (قوله بخلافه) ويتعين بيعه عند خوف تلفه (قوله وان لم يشرط قطعه) الاولى اسقاطه الا أن يجعل الوالوالحال المأمور من أن ذلك هو محل المخالفة بين الرهن والبيع (قوله ويجوز بيع ما يسرع فساد) أي يحصل له الفساد بسرعة وهذا مستثنى من المنطوق وقوله ولا يمكن تحقيقه أي كطرب لا يتقروا وعيب لا يترب (قوله ولا يجوز رهنه) أي ما يسرع فساد ولا يمكن تحقيقه وهو قيد خرج به ما يمكن تحقيقه كطرب وعيب تحققتان فيصبح رهنه ويجوز ان رهنه بجوهر لا يحل قبل فساد وموتة تحقيقه على ما لك المخالف له بخلاف ما اذا رهنه بحال أو مؤجل يحل قبل فساد ولو احق الا فلا يحتاج التحقيق وقوله مؤجل - قيد خرج به ما اذا رهنه بحال فيجوز وقوله ان علم فساد قبل الحلول أي أو معه - هـ - ما قيد - خرج به ما اذا لم يعلم ذلك بان علم الحلول قبل الفساد واحتمل الامران بأن لم يعلم أنه يحل قبل الفساد أو بعده لان الأصل عدم فساد قبل الحلول واستشككت صورة الاحتمال بما مر من عدم صحة رهن المعاق عتقه بصفة يحل سبقتها الحلول وتأخرها عنه ويمكن الفرق بقوة العتق وتشوف الشارع اليه واذا خيف فساد في هاتين صورتين أعنى صورة علم الحلول قبل الفساد وما بعده او كذا في صورة ما اذا رهنه بحال يسرع وجوبه لا جعله رهنه كما أنه بعد قد جدد فان شرط منع بيعه قبل الفساد وأطلق لم يصح (قوله عند الاشرف على الفساد) كأن قال رهنه بذلك هذا بشرط أن تبعه اذا اشرف على الفساد وخرج بذلك ما لو شرط بيعه الا أن فلا يصح لانه انما يصح للضرورة وما لو شرط بيعه عند حلول الدين فلا يصح أيضاً لعدم التوافق يقاؤه اليه فظاهر ما مر في رهن الزرع الاخصر فلا مخالفة بينهما اسلافان ووجهها (قوله ويكون) بالنصب عطفاً على ما مر في حيز الشرط وحيداً فلا يحتاج في رهن الثمن الى

بيع عند الاشرف على الفساد ويكون ثمنه رهنه (قوله هـ - ذامستنى من المذهب الخ) الاظهر أن يكون استثناء من المنطوق والاستثناء بالنسبة للصورة التي دخلت تحت قوله وان شرط قطعه لان مناه سواء شرط قطعه عند حلول أم شرط قطعه في الحال والمقصود بالاستثناء هذه وعن شيخنا باج الظاهر أنه من المنطوق القائل ما يجوز بيعه جائز رهنه فان الزرع قبل اشتداده يجوز بيعه مؤجلاً بشرط القطع حالاً وهذه الصورة هي محل الاستثناء وان كان قوله وان شرط قطعه عند حلول الدين صادراً بثلاث صور - هـ - والاطلاق وهما تحت الثانية وانما جسد منه - ما عدا ان المقصود الاولى لا شتر اكهما في الحكم هذا بالنظر للمتن اما بالنظر للشرح فقوله في مفهوم كلام المتن امارهته بحال بخلافه وان لم يشرط قطعه فاشارة الى الاستثناء من مفهوم القضاء فيقال في قوله وان لم يشرط قطعه بتظير

ما تقدم تدبر (قوله خرج به ما يمكن تحقيقه) في المقام ست عشرة صورة لان الذي يسرع فساد ما يمكن تحقيقه انشاءً أو لا فان امكن فقيه ثمان صور لانه امان رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فساد فقط أو بعده فقط أو قبله ومعه أو قبله وبعده أو بعده أو الثلاثة والافقية ثمانية أيضاً لانه امان رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فساد أو بعده أو بعده ومعه أو قبله وبعده أو بعده أو الثلاثة راجع حاشية المنهج

انشاء عقد بخلاف ما اذا لم يذ كر مع الشرط فانه يحتاج في كونه رهنا الى انشاء ذلك لان مطلق
 الاذن في البيع لا يقتضي رهن الثمن بالدين المؤجل وانما يقتضي وفاة الدين من الثمن ان كان
 حاله هذه الجملة غير محتاج اليها في العدة بل في كون الثمن يصغر رهنا من غير انشاء عقد فاذا لم
 يذ كر مع الشرط لم يكن رهنا الا انشاء ذلك ثم يمتنع على الراهن التصرف فيه قبل العقد
 المذ كور كما قاله م ر ومقتضى ذلك أنه يضمنه اذا تلف و علم أن رهن الثمرة ان كانت لا تجزئ
 كرهن ما يسرع فساده في حكمه السابق والاجاز رهنها وان لم يبد صلحا ولم يشترط قطعها
 على ما يأتي لان حق المرتهن لا يطل باحتياحها بخلاف البيع فان حق المشتري يطل ثم ان
 رهنها وجب قبل جذاذ ولم يشترط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة الاشارة الى اوان
 الجذاذ فاشبه ما لو رهن شيئا على أن لا يبيعه عقد الحمل الابعاد أيام ويجبر الراهن على مصالحها
 من نحو سقي وجذاذ وتجهيف ولكل المنع من القطع قبل اوان الجذاذ لابعاده وبحل جواز
 رهنها قبل بدو صلاحها ان رهنه بدين حال بشرط قطعها أو بيعها بشرط القطع أو مطلقا أو
 بوجه لي يحل مع الادراك أو بعد ما وقبله بشرط القطع والبيع ولا يصح فيما عدا ذلك
 أفاده م ر (قوله ولا يجوز رهن الدين ابتداء) أي رهنا جعلها كان يكون لزيددين على عمرو
 يشترى منه شيئا بثمن ويجعل ذلك الدين رهنا عليه ويخرج الجاهل في الشرعي كما اذا مات وعليه
 دين فان ترك ولود يونان يكون رهونة عليه كما في ولا يمنع تعلقه ارثا كما ذكره في المنهج وبقوله
 ابتداء ما اذا تلف مرهون بخفاية فان بدله يتعلق بدة الخائن ويكون رهنا مكانه كما ذكره في
 المنهج أيضا (قوله ولا يجوز رهن المصحف) هذه مستفاد من مفهوم القاعدية ويكره رهن
 المذ كورات من السكان لما فيه من تسلطه عليها وكالمسلم المرتد وكالمسلم المذنب (قوله
 ورهن الام دون ولدها) كأن اشترى أمة وولدها وليس المراد أنها أم ولدها لا يجوز بيعها
 لا وحدها ولا مع ولدها (قوله لان المعنى) أي وهو الاشارة الى المصحف وما في معناه والاذلال في
 العبد المسلم والاعانة على معصية في السلاح والتقريب في الاخيرتين (قوله لكن لا يسلم ما قبل
 الاخيرتين) وهما الام دون ولدها وعكسه وما قبله ما حجة لكن المصحف لا يسلم له ابتداء
 ولاد واما بل يوضع من أول الامر عند عدل وغيره يسلم له ابتداء ثم ينزع منه ويوضع عند عدل
 وأما الاخيرتان فلا يلزم أن يرهنانه فان رهنانه دخلا في قوله والعبد المسلم الخ (قوله وعند
 الاحتياج الى البيع) أي لاجل قربة الدين من غن المرهون (قوله يباعان) أي معا حذر من
 التقريب بينهما المنهي عنه (قوله ويوزع الثمن عليها باعتبار القيمة) لكن الذي يقوم هو
 المرهون فيقوم مرتين مرتين موزعة موزعة مع غيره أما غير المرهون فلا يقوم أصلا فاذا كان
 المرهون الام وكانت قيمتها وحدها مائة ومع ولدها مائة وخمسين وقد يباعا بتسعين فالقيمة
 بالاثلاث فيتمت على حق المرتهن بثاني الثمن وهو ستون لانه لا يلزم بين الثمن والقيمة اذا لارل
 ما وقع عليه عقد البيع والثانية ما قطع به الموقوفون سواء كانت مائة أو ثلث مائة لا وان كان
 الولد مرهونا ونم انعكس الحكم فيقوم وحده ثم معها فالرأى على قيمتها قيمته وفائدة هذا
 التوزيع مع لزوم قضاء الدين بكل حال تظهر عند تراحم القرماء وتصرف الراهن في غير
 المرهون قاله م ر وبعبارة المنهج وشرحه وياعان عند الحاجة ويقوم المرهون منهم ما وصوفا
 بكونه حاضرا أو محضونا ثم يوزع مع الآخر فالرأى على قيمة قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما

(قوله باحتياحها) بمنزلة
 قربة ثم تحسية بعد ذلك

ولا يجوز رهن الدين ابتداء
 (ويجوز رهن المصحف)
 وكتب الحديث والاشارة
 (والعبد المسلم من كان)
 والسلاح من حربي ورهن
 الام دون ولدها غير المميز
 وعكسه وان امتنع بيع
 ذلك أي ما ذكر من المصحف
 والمطوقات عليه لان
 المعنى المقتضى لمنع بيعها
 لم يوجد في رهنها لكن
 لا يسلم ما قبل الاخيرتين
 للسكان بل لعدل وعند
 الاحتياج الى البيع في
 رهن الام دون ولدها
 وعكسه يباعان ويوزع
 الثمن عليهما باعتبار القيمة

بتلك النسبة فإذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمتها مع الاخر مائة وخمسين فالنسبة بالثلاث
 فيتعاقب حق المرتين بشان الثمن اه وانما اعتبر في التقويم صفة كونه حاضرا او محضونا لانما
 وعما قلت الرغبة فيه فنقل القيمة بنسب ذلك وأيضاً لو لم تعتبر تلك الصفة لربما زادت قيمته فحضر
 ذلك الغرماء غير المرتين المتعلقين بقيمة غير المرهون (قوله ايظهر) اه لانه لا يوزع باعتبار
 القيمة (قوله اعم) أي اشعوله المجنون وغيره (قوله والمرهون أمانة) في نسخة والمرهون وهو
 بمعنى المرهون (قوله أمانة في يد المرتين) ولا يكون أمانة في يده الا بعد قبضه باذن الراهن او
 قبض من منه اذ لا يلزم الرهن الا بذلك قال في المنهج وشرحه واذا لم يزم أي بالقبض أو الاقباض
 فالمداهمة مرتين غالباً وخرج غالباً بالمحصف وما بعده مما مر فان اليد فيه للعدل لا للمرتين وما
 لو كان المرهون أمانة فانه ان كان صغيرة لا تشتهى أو كان المرتين محرمين أو ثقة من امره أو
 محسوساً أو من أجنبي عنده حليته أو محرمه أو امرأته أو ثقتان وضعت عنده والافعه عند محرم
 امها أو وثقة من مرتها انشئ كالأمانة لكن لا يوضع عند امره أو لوارثه أو لأجنبي من اه بالعنى فراه
 هنا بالمداهمة وان كان موضوعاً عند غيره أو اعتبر في ذلك الاغلب والاكثر (قوله لا يلزمه
 ضمانه) فلو شرط كونه مضموناً ليصح الرهن وقد يكون مضموناً فيما اذا استعاره من الراهن
 أو تعدى فيه أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أم بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق
 على أمانته ولو قال خذ هذا الكيس واستوف حقه منه فهو أمانة في يده الى أن يستوفي فان
 استوفاه صار مضموناً عليه ولو قال خذ بدرهمك وكان فيه مجهول القدر أو أكثر أو أقل من
 دراهمه لم يلزمه ودخل في ضمانه بحكم الشراء الفاسد وان كان معلوماً بقدر حقه ملك ما فيه
 ان لم يكن للكيس قيمة والا فهو من فاعده مديونة ودراهم اه أفاده م (قوله ولا يسقط
 الخ) عبارة المنهج فلا يسقط بالقائه وهي أولى لا فادتهم اتسبب ذلك عن كونه أمانة وقال مالان
 كان ثقله ظاهر المدين أو باطناً ضمن بقيته وقال أبو حنيفة يضمنه المرتين بأقل الاهرين
 من قيمته والدين ودالنا الحديث المذكور مع القياس على موت الكفيل بجناح التوفيق فانه
 لا يسقط بونه شيء من الدين (قوله غنمه) كنفرة وكسب عبداً وقوله عليه غرمه كونه وأجرة
 حجارة وقصد (قوله الا في ضمان مسائل) باستقاط الناه لان المدة مودع وثقتان بانها في بعض نسخ
 الاصل خذ الاف الاولى قال الشوري لاشأن تقول لاحاجة الى الاستثناء لان الضمان في
 المذكور ان لا امر خارج والحكم بان الرهن أمانة انما هو من حيث كونه مرهوناً (قوله
 تحول) أي انتقل رهناً كان غصب زيد مناع عمرو ثم ان عمرو اتد ابن منه دينار رهن عنده ذلك
 المتناع عليه (قوله عند غاصبه) متعلق بتحويل أي حالة كونه تحوله رهناً عند غاصبه ويستفاد
 منه أنه لو قبضه لصاحبه ثم رده له برئ من الغصب وهو كذلك والغاصب اجبار الراهن على
 ايقاع يده عليه ليرأى الضمان ثم يسفرجه منه بحكم الرهن فان لم يفعل رفع الامر الى الحاكم
 الامر بالمقبض فان أي قبضه الحاكم أو ما ذونه ويرده اليه ولو قال له القاضي أبرأك
 أو استأمنتك أو أدعتك برئ وليس للراهن اجبار الغاصب على رد المرهون اليه أو وقوع يده
 عليه غير مجزئ له بحكم الرهن اذ لا غرض له في براءة المرتين ولو لم يكن ثم حاكم ولا ناظره أو
 كان أحدهما أو أي الراهن الاخذ فهو ظالمه أو توفقه على دراهم ظالمه أو توفقه على دراهم
 م ر ب زيادة (قوله تحول غصبا) كان ندي المرتين في العين المرهونة وقوله وعارية أي

ليظهر ما يتعلق بالمرهون
 وتعبيرى بغير الميزان
 من تعبيرة بالصغير وقولي
 وعكسه من زيادتي
 (والمرهون أمانة) في يد
 المرتين لا يلزم ضمانه
 ولا يسقط بنفسه شيء من
 الدين تدبر الرهن من راحته
 أي من ضمانه له غنمه وعليه
 غرمه رواء ابن حبان
 والخاكم وقاله لي شرط
 الشيخين (الاف) ضمان
 مسائل (مقصود بتحويل
 رهنا) عند غاصبه
 (ومرهون تحول غصبا)
 أو عارية عند مرتنه

أمرهون تحول عارية كأن اذن الراهن للمرتهن في استعمال المرهون (قوله وعارية) بالجر
عطف على مقصوب كأن كان عند مستاع زيد عارية ثم تدارب زيد منه ديناً وجعل ذلك المانع
رهناً عليه (قوله أو يبيع فاسد) في نسخة أو يبيع فاسداً أو الأولى أولى وقوله والمقبوض أى
بصورته (قوله وان يقيه الخ) غير الاسلوب ولم يقل ويبيع نقايلاه ثم رهنه من المشتري الخ
للتفتن (قوله ثم رهنه) الضمير المستتر للبايع والبارز للثمن المبيع وقوله منه أى عنده قال الهنسي
وانظر عكسه ما حللتم فيه اه وأقول ان كان مراده بعكسه ان المشتري يرهن ذلك عند
البائع فيجوز لعدم ملكه بعد الاقالة وان كان مراده ان يرهن الثمن عند البائع قبل قبضه
منه فهو جائز قطعاً أو يرهن المبيع عند البائع في غير صورة الاقالة قبل قبضه منه ففيه جواز
قطعاً الامتناع التصرف فيه قبل قبضه فلا وجه للتوقف (قوله قبل قبضه) يحتمل ان يكون
المصدر مضاعفاً لقوله أو فاعله أى قبل قبض البائع المبيع من المشتري (قوله أو يحالها على شئ
الخ) وذلك كأن يحالها على دار وقبل ان يقبضها من تدارب منها ديناراً وجعل الدار رهناً عليه
وفيه ان ما ضمن به قبل قبضه قبل قبضه الا ان يكون هذا بناء على ان محل امتناع رهن
المبيع من البائع ان كان بالثمن حيث كان له حق الحبس والاجاز اه أفاده الشوبري (قوله
وفي معنى الاقالة) أى فلا يرد على المحصر المستفاد من الاستثناء وقوله وأخوه كالعيب وقوله
ووجه الضمان أى دوامه في ذلك أى المذكور من المسائل الثمانية (قوله وجوده مقتضيه) أى
من الغصب وما بعده فهو من اجتماع مقتضى مع غير مقتضى والأول مقدم على الثاني بخلاف
ما اذا اجتمع مع مانع فيقدم المانع عليه كما في الوديعة قائم التخرج الغاصب عن الضمان لانها
أمانة مختصة قال في المنهج وشرحه ويرثه عن ضمان يدايداعه لا ائتمانه لان الايداع ائتمان
ينافي الضمان والائتمان يوثق لا يشافه فانه لو تعدى في المرهون صار ضماناً مع بقائه الرهن
بجمله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة اه قال الشوبري فان قلت لو تعدى الوديع في
الوديعة فأبرأه المالك عن ضمانه برئ فهل كان هنا كذلك قلت فرق بأن يد الغاصب وقبضه
متأصلة في الضمان فلم ترتفع بمجرد القول ويد الوديع الضمان طارئ عليها فهي متأصلة في
الامانة فترقت اليها بأدى سبب اه (قوله يدين) أى عليه فلا يصح بالعين كالمشاهدة والبدن في
الذين يستعيرهما النساء فلا يصح الرهن عليهما ما وكذا الكتاب فلو شرط واقف أن لا يخرج
كتاب وقفه بعمل الأبرهن بطل الشرط ان أراد الرهن الشرعي بحيث يبيع المرهون ويشترى
بدل الكتاب منه لو تلف فان أراد مجرد الاستئناس أى لا جعل أن يكون ذلك باعناً على رده صح
وجعل به وجوباً ولكن لا يضمن لو تلف اه وقد ذكر ذلك فيما مر لمنااسبة ذكر الدين في التعريف
ايضاً (قوله ولو منفعة) أى متعلقة بالذمة وتقدم تصور ذلك بما اذا ألزم انسان ذمة آخر له الى
مكنه في قول شهر كذا وسله الاجرة وخاف من هربه فطلب منه رهناً فانه يصح بخلاف المنفعة
المتعلقة بالعين كما مر فالحاصل أن المرهون عليه بشرط أن يكون ديناً أو منفعة في الذمة
لا عيناً ولا منفعة متعلقة بها (قوله الابفراغ الذمة من الدين) أى بأداء أو إبراء أو حوالته
أو عليه أو غيرها ولو اعناض عن الدين عيناً انك الرهن فلو تلف أو نقايلاً في المعاوضة قبل
قبضها عاود المرهون رهناً فان بقي شئ من الدين وان قل لم ينفك شئ من الرهن بقدره لانه وديعة
لجميع اجزاء الدين فلو شرط كلاً قضى شئ من الدين انك من الرهن بقدره فسد الرهن لاشتراط

(وعارية ومقبوض سوتا
أو يبيع فاسداً اذا تحول
كل من المصار والمقبوض
رهناً في الثلاثة وان يقيه
في بيع شئ) صدر بينهما
(ثم رهنه منه) أى من
المشتري (قبل قبضه أو
يخالها على شئ ثم رهنه
منها قبل القبض) وفي
معنى الاقالة الفسخ تصالف
أخوه ووجه الضمان
في ذلك وجود مقتضيه
والرهن ليس مانع ولا يصح
الرهن الا بدين ولو منفعة
ولا بد من كون الدين لازماً
أو آيلاً الى اللزوم ولا ينفك
شئ من الرهن الابفراغ
الذمة من الدين

ما يتألفه اه افاده مر (قوله يتك بعضه بفك مرتين) أى وكذا كله وانما يقيد بالبعض
لتناسبة ما بعده وعبارة المنهج وشرحه ويتك الرهن بفسخ مرتين ولو بدون الرهن لأن الحق
له وهو جازم جهة اه ثم التركة اذا قلنا ان امره بوجوب الدين وهو الاصح فاد اريد صاحب
الدين القلم لم يكن لذلك لأن الرهن بالصلحة الميت والتك يتقونها (قوله او تعدد العقد الخ)
ذكر الاربعة فى المنهج ومثاله فى الشرح على الترتيب حيث قال ان تعدد عقد أو مستحق
للدين او مدين أو مالك معار رهن فينتك بعضه بالنقص كأن رهن بعض عبد مدين وباقيه
بآخر ثم يرى من أحدهما أو رهن عبد من اثنين يدين معا عليه ثم يرى من دين أحدهما أو رهن
اثنين من واحد يدينه عليه ما ثم يرى أحدهما معا عليه أو رهن عبدا مستعارة من اثنين ليرهنه
ثم أدى نصف الدين وقصد فكذلك نصف العبد او أطلق ثم جعله عنه اه قال مر بخلاف ما اذا
قصد الشروع أو أطلق ثم جعله عنهم اولا لم يعرف حاله ولو مات الرهن قبل أن يصرفه فى هذه
الضرورة وصورة تعدد العقد قام وارثه مقامه فان قصد الوارث جعل يدينه ما ثم قال ولو مات
الرهن عن ورثة فأدى أحدهم نصيبه لم يتك كفى المورث اه (قوله أو المستحق) لا يقال
ما أخذ أحدهما من الدين لا يخص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن
بأخذه لانا نقول صورة المسئلة فيما اذا اختص القابض بما أخذ بخلاف الارث ودين الكتابة

• (باب الكتابة) •

وجه مناسبتها للرهن أنها جائزة من أحد الجانبين فى الكتابة الصحيحة واخرت عنه لقائما أما
القاسمة بخاتمة منهما كما ساقى وأن الموهون كالرفيق المكاتب فى عدم التكاليف شئ منهما ما بقى
شئ من الدين ونجوم الكتابة المتعلقة بهم ما هو بكسر الكاف قبل وفصحها وقوله لغة الضم
والجمع أى ما فيها من ضم النجوم بعضها الى بعض (قوله عقد عتق) من إضافة السبب المسبب
أى عقد يترتب عليه العتق ويؤخذ من التعريف الأركان الاربعة العقد لا ينفك من صيغة
وعاقدين وهما السيد والرفيق والعوض هو الركن الرابع والباقي فى بلغة اللغوية وفى
بعض الملامسة ووجه فى مع فليس فى كلامه تعلق حرفي جزم معنى واحد بعامل واحد والمراد
بالفظها ما اشترق منه ككتابة تلك وانت مكاتب وخروج بذلك غير ولو غناه كلف المعاملة
والخارجة ونحو ذلك وتقدم انه ليس انما عقد يختص بمادة مخصوصة الا الكتابة والتمكاح واللم
والكتابة بالموحدة أى الخط كتابة فتمه قد يجمع التسمية (قوله منجم) أى موقت بخمين أى وقتين
اذا الضم يطلق على الوقت وعلى المسال المؤدى فيه كما ساقى ويشترط أيضا فى العوض كونه دينيا
ولو منفعة فان كانت منفعة بدمه الرقيق لم يشترط فيها ضم شئ اليها أو بعينه اشترط فيها ذلك
وكونه زوجا لا ولو فى بعض وإن كان قديما يكسبه الحزم ما يؤديه ويوجد ذلك التاجيل فى
المنفعة باعتبار آخرها وبيان قدره وصفته وعدد النجوم وقسط كل نجم افاده فى المنهج وشرحه
(قوله ولا يبيع ماله) وهو العبد بماله وهو كسابه لانها السيد على تقدير عجز المكاتب وقد
ألغى ذلك بعضهم بقوله

يا نقيها فى عصرنا أى عقد * فيه ملك الموقضين جميعا
أحد العاقدين خص بهذا * أنه وما باله واب منكم سريرا

ثم يتك بعضه بفك
مرتين او تعدد العقد
أو المستحق أو ن عليه
الدين أو مالك العارية
• (باب الكتابة) •

هى لغة الضم والجمع وشرعا
عقد عتق بلغة بعض
منجم بضمين ذاك كتره
خارجة عن قواعد
المعاملات لدورانها بين
السيد ورفيقه ولا يبيع
ماله بماله

وأجاب بعض الحاضرين بقوله

ذالك في صفة الكتابية يامن • حازها لخذ الجواب سريعا

وفي نسخة مع ما عدا ما خرجت به عن القواعد أيضا ثبت الموت المثل للعبد وثبت مال ابتداء في ذمته
 المالكة (قوله) والاصل فيم اقبل الاجماع الخ) والصحيح أنها كانت معروفة في الجاهلية فأقرها
 الشارع وقيل أنها الإسلامية وأول من كوتب في عهد علي الله عليه وسلم من الرجال سلمان
 الفارسي وقيل أبو المؤمل فقال صلى الله عليه وسلم أعينوه ومن النساء ميرة وأول من كوتب
 بعده علي الله عليه وسلم أبو أمية مولى عمر ثم سير بن مولى أنس اه أفاده ابن حجر في فتح الباري
 وسير بن هو أبو محمد المشهور بتعبير الرويا كان من سبب ما عين وله عشرة أولاد كلهم نجبا
 محمد بن أخذ عنهم الناس الحديث والعلم أربع اناك وستة ذكور (قوله) والذين يمتعون أي
 المال بك بدل من المال مكت أي ما لم يكن يمتعون بطالبون والكتاب الكتابة وقوله الآية مفعول
 محذوف أي أقر الآية فان الشاهد في بقيتها وهو قوله فكاتبوهم أي ندبا والمراد بالمال ما يشمل
 الظن وفسر الشافعي الظن بالإمالة والكسب فهم ما قيدان للندب وأما طلب الرقيق فهو قيد
 للثا كبدا للاصل للندب وصرف الامر عن الوجوب القياس على بقية المعاملات ولثالثكم
 الما المثل على المالك فهي مندوبة بالقياسين السابقين وان نذر حاجته فوجب فان اتفقا
 أو أحدهما فباجبة الا اذا كان يضيع ما يكسبه في مكره أو نوتهم أنه يضيعه في فسق
 أو الاكتساب بفسق فتكره فقوله في شرح المنهج ولا تكره بحال أي باعتبار ذاتها فلا ينافي
 كراهة الامر عارض وقد تحرم كأن غلب على الظن أنه يضيع ما يكسبه في فسق أو كان
 لا يحصله الا بالقهركين من نفسه (قوله في ظله) أي ظل عرشه وأضيف اليه لانه موجوده وكذا
 قوله يوم لا ظل الا ظله أي ظل عرشه ويحتمل ان المراد بالظل الرحمة والسترية قال فلان في ظل
 فلان أي في شتره ورحمته وذلك اليوم هو يوم القيامة تدنو الشمس في الموقف من رؤس الخلائق
 فيحصل لهم الهول العظيم (قوله وعوض) قال قل لو قال ونجوم ليسل الوقت والمال
 لكان أولى وهو مردود اذا الوقت شرط خارج للتأدية فيه وليس من جملة أركانها فالاولى
 ما ضمنه المصنف (قوله بشرط أن يكاتب) هو مردود مضاف لانه ذكر أربعة شروط واستثنى
 من مفهوم الاول أربع صور منها بشرط (قوله أن يكاتب السيد) أي بنفسه أو بوكيله لا بوابه
 كالسيد أي (قوله الحر) أي كامل الحرية ولو كافر أصليا أو مسكران أو أعشى فلا تصح من
 بعض لانه ليس أهلا للولاية ولا مكاتب وان أذن له سيده ولا مرتد لان ما يملكه موقوف
 والعقد التي بشرط فيها اتصال الإيجاب بالقبول لا توقف بخلاف الوصية والتدبير اذا بشرط
 فيها ذلك فلا يضر وقفهما وقوله المختار نخرج المكره وقوله المناهل للتبرع خرج الصبي
 والمجنون ومحجور السنن وأما واهم ومحجور الفلاس اه أفاده في شرح المنهج (قوله كل
 الرقيق) وشرط فيه أيضا الاختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعاق به حق لازم فتصح لسكران
 وكافر ولو مرتد المكره وصبي ومجنون كسائر عقودهم ولان تعاق به حق لازم لانه اما
 معرض للبيع كالمردون والكتابة تنفع منه أو منحق المنفعة كالمردود فلا تنفع فلا كسب
 لنفسه اه أفاده في شرح المنهج وسبب في صحة كتابة المستولاة لانه انما كسبها (قوله فلا تصح

والاصل فيم اقبل الاجماع
 قوله تعالى والذين يمتعون
 الكتاب عما لم يكت
 أي ما لم يكن
 امان غارما أو غاريا أو
 مكتوبا في ذلك رقبته أظله
 الله في ظله يوم لا ظل الا ظله
 رواء الحناكم وأركانها
 أربعة سيد ورقيق وعوض
 وصيغة (تصح) الكتابة
 (بشرط أن يكاتب) السيد
 الحر المختار المتأهل للتبرع
 (كل الرقيق) فلا تصح

كتابة بعضه لا ابتداء ولا دوام في غير ما يأتي لكن ان أدى النجوم قبل فسخ السيد الكتابة عتق
 وسرى مطلقا ان كان باقية له ومع اليسار ان كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه اليه ورجع
 عليه السيد بقطر القدر المكتاب (قوله بالتردد) أي الغدو والرواح (قوله فتصح) أي سواء
 أقال كاتب مارق منك أم كاتبك وتبطل في باقيه في النائية وقوله لانها تفيد الاستقلال أي
 باستغراقها مارق منه في الاولى وعلا بقرين الصفة في النائية اذ كتابة البعض الحرة لا تصح
 ويستحق السيد كل العوض لابعضه بخلاف ما لو قال كاتب بعض مارق منك فلا تصح لانتفاء
 العلة المذكورة (قوله ما لكاه) أي من ثلاثة ثلاثة والا كفر كذلك سواء استوى ملكهم فيه
 أو اختلف وقوله مع أي في وقت واحد وان تعلق بذلك معا (قوله ولو بوجالة) أي بان وكلا
 أو أحدهما أجنبي أو وكل أحدهما الآخر أه أفاده مر (قوله وانفق النجوم) المراد بها
 ما يشمل الاموال والاوقات اذ هي تطلق عليهم معا وعلى كل منهما منفردا كما سيأتي عليه فقوله
 جنس اراجع لها على أن المراد بها الاموال وقوله وأجل بعدد اراجع لها على أن المراد بها
 الاوقات وزاد بعد الجنس في شرح المنهج وصفه ولو اقتصر عليها هنا لاستغنى عن ذكر الجنس
 لانها انفسه دون العكس والمراد بانفاق الجنس أن لا يختص أحدهما بذاته من غير الآخر
 بدراهم حتى لو كانا جنسين ولم يختص أحدهما بجنس دون الآخر صريح (قوله وعددا) فلا يصح
 أن يجعل أجل حصة أحدهما شهرين والآخر ثلاثة (قوله وجعل المال) أي في هذه الصورة
 وهو قيد لا بد منه وعبارة مر وجعل المال على نسبة ملكهما للتلاؤم حتى لا يتنافع أحدهما
 بملك الآخر فان اتى شرطهما ذكر كان جهلا على غير نسبة المالكين أو اختلف الجنس أو العدد
 أو الاجل أو الصفة فسدت (قوله صريح به أو أطلق) بالنسبة المفعول فيها (قوله لذلك) أي
 لانها تفيد الاستقلال فان عجز الرقيق فجزه أحدهما أو فسخ الكتابة وأبقاه الآخر فمالم تجز
 كتابة عقدها أو أبرأ أحدهما من نصيبه من النجوم وأعتق نصيبه من الرقيق عتق نصيبه
 منه وقوم الباقي عليه وعتق عليه وكان الولاء كله ان أيدى وعاد الرق للمكاتب بان عجز فجزه
 الآخر فان أعسر أولم يمهله الرق وأدى المكاتب نصيب الشريل من النجوم عتق نصيبه من
 الرقيق عن الكتابة بالسرارية وكان الولاء لهما اه أفاده في شرح المنهج (قوله مثله) أي في
 الجنس والاجل لافي العدد ما سر من أنه لا يشترط تساوي المالك وقوله لا يختص به مالم
 أذن أحدهما في الدفع للائحة لا يختص به بل على أن يكون شركة بينهما فانه يصح (قوله لم يصح
 القبض) أي فلا يعتق نصيبه وان رضى الآخر بقتل نفسه فيستترده العبد منه ثم يدفع لكل قدر
 نصيبه هكذا قاله الحنفى قال شيخنا ح في والذي تقتضيه التواعد انه انما يفسد القبض
 بالنسبة للسيد الثاني فلا يجب على السيد القبض لكل الأورد نصيب السيد الثاني واما نصيبه
 هو فهو ومشتحق له فلا يجب عليه رده وهذا أحد المواضع الثلاثة التي لا يختص فيها أحد
 الشركاء بما قبضه والثاني دين الميت فما أخذه أحد الورثة منه لا يختص به والثالث ربع
 الوقف فما أخذه أحد الموقوف عليهم منه لا يختص به وان كان النظر في حصته له واجرها
 بنفسه نعم ان أحال أحد الورثة على المدين شي من حصته أو أحد الموقوف عليهم كذلك
 اختص المحال بما أخذه وهذه حيلة للاختصاص وكذا يقال في أحد السيدين في الكتابة

كتابة بعضه لانه حينئذ
 لا يستعمل بالتردد لاكتساب
 النجوم (الآن يكون باقيه
 حرة) فتصح لانها حينئذ
 تفيد الاستقلال (أو
 يكاتبه) أي الرقيق (مال كاه
 معا) ولو بوجالة (وانفق
 النجوم) جنسا وأجلا
 وعددا (وجعل المال على
 نسبة ملكهما) صريح به
 أو أطلق فتصح كتابته لذلك
 وليس له ان يدفع لاحد
 المالكين شي لم يدفع مثله
 للائحة في حال دفعه اليه
 فان أذن أحدهما في دفع
 شيء للائحة لم يختص به لم
 يصح القبض

(قوله وما) فيه نظري
التبعية حاصل في ابتداء
تعدد الكتابة في كل منهما
(قوله ولو في بعض العوض)
أي حدث اشغل العوض
على منفعة عين

وقد نصح كتابة بعض الرقيق
في صور أيضا كان أوصى
بكتابة عبده لم يخرج من
الثالث الأبعاض ولم يجز
الورثة أو كاتب في مرض
مونه بعض عبده وذلك
بعض ثلث ماله (و) بشرط
(أن يقول) مع لفظ الكتابة
(إذا أدت) النجوم (إلى)
أو برئت منها (فأنت حر أو
يشوبه) فلا يكتفى باللفظ
الكتابة بلا تعلق ولا لأنه
يقع على هذا العقد وعلى
الخارجة فلا بد من تعيينه
بذلك كالنأدية لاسيد
النأدية لثأبته من وكيله
أو وارثه أو وصيه (وان
يكون موضعا معلوما فلا
يصح مجبهول كسائر عقود
المعاوضة (وان يتعدد
النجم) كما جرى عليه
العبادة فمن بعدهم فلا يجوز
بعوض حال لالنجم واحد
والنجم الوقت المضروب
فاله الجوهري ويطلق على
المال المؤدى فيه كافي
كلامي كالاصل (فان كاتب
على دينار) حالا (وخدمة
شرا لم تجز) لعدم تعيين

الدينار

ان قلنا بعضه الخو الفها وخرج بالوقوف عليهم أرباب الوظائف المشتركة فيما أخذ أحد
من الشاظر وغيره يقتصر به وان حرم على الناظر التقدم بغير رضا الباقيين وخرج بالثلاثة
المذكورة بقيمة الديون المشتركة فكل من أخذ شيئا من الاختصاص به (قوله ولم يخرج من الثالث
الأبعاض) كان لا يمكن التركة لأهله وكذا ما بعده (قوله أو كاتب في مرض مونه الخ) المأخذ
في هذه البطان بخلاف ما قبلها الوجود التبعية في هذه ابتداء بخلاف ذلك فان التبعية
فيها دواما ومن الورثة وأما هوقد أوصى بكتابة السكك ويقتضي الدوام ما لا يفتقر في
الابتداء (قوله إذا أدت النجوم) بمعنى الاموال وكذا ان دفعته أو أعطيتها أو حنت بها أو
نحو ذلك (قوله إلى) كان الأولى حذفه لما سيأتي قريبا أو زيادة مثلا (قوله أو برئت منها) أي
أو برئت ذمتك منها سواء أراد البراءة بأداء النجوم أو البراءة باللفظ وكذا فراق الذمة فاصل
للاستيفاء وانفراغها بالبراءة اللفظية اه أفاده مر (قوله أو يشوبه) أي التعليق المذكور
وقوله لأنه أي لفظ الكتابة يقع أي بطلق (قوله وعلى الخارجة) وهي شرب خراج معلوم على
العبد يؤديه كل يوم أو كل شهر مثلا من كسبه مع بقائه رقيقا فاحاله كان بقول لاسيده كاتبك
على كذا تدفعه كل يوم مثلا ولابد أن يكون كسبه يحق ما يضرب عليه ويجبر نقص كل يوم
بزيادة يوم آخر وما زاد عما وقع الاتفاق عليه يباح للعبد التوسع فيه ونفقة ما من كسبه أو
من حال السيد على حسب ما شرطاه وبطلق أيضا ما اشتق من الكتابة على المراسلة يقال كاتبه
أي راسله بالكتاب ولكنه يمد التباس ما نحن فيه بذلك فلذا لم يتعرض له (قوله وكانأدية
للسيد) فيه إشارة إلى أن قوله في الصيغة التي ليس للاستعارة بل للغالب فله مفهوم ولو كان الأولى
حذفه كما مر (قوله وان يتعدد النجم) أي الوقت والمال ويلزم من تعدد الوقت التأجيل فقد
تضمن شرط آخر وهو تأجيل العوض ولذا أخذنا بحجته ذلك بقوله فلا يجوز إلخ ولا يشترط
تساوي النجوم في المال المؤدى فيها (قوله فلا يجوز بعوض حال) أي كما أصبح تفريعه على
ما قبله إذا المتبادر ان تراط التأجيل ولو في بعض العوض فيكون الباطل سائلا كما يليق بالنسب
ما بعده من المسئلة الآتية فانه الصحيحة لتأجيل بعض العوض فيها (قوله ولا بنجم) أي على نجم
أي مال واحدا وفي نجم أي وقت واحد فالمراد بانجم ما يشترط الوقت والمال كالمرواليه اما
بمعنى في أو على فهو من استعمال المشترك في معنيينه (قوله الوقت المضروب) كساعتين أو
يومين أو شهرين قال مر بعد قول المتأخر بنجمين ولو إلى ساعتين وان عظم المال رقبته
ويطلق على المال الخ وذلك أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طوع النجم والمنازل
لكنهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طالع النجم الغلا في أدت حقت فسميت
الأوقات بنجم حالك ثم سمى المؤدى في الوقت بنجماء والعلاقة الجاورة (قوله كافي كلامي) أي في
قوله إذا أدت النجوم وأما ما بعده فهو محتمل للمال والوقت كما مر في اشتراط بيان موضع
التسليم ما مر في السلام من التفصيل (قوله فان كاتب) تفريع على قوله وان يتعد باعتبار
ما استلزمه من التخييم أي التأجيل كما مر وقوله حالا بضعيف اللازم منه صوب على الطريقة أي
في الحال أي غير مؤجل سريرا أو بتدبيرها فيكون منه وباعلى الحال من دينار وان كان
قليلا على حد قولهم مررت بما قد قرحل (قوله لعدم تخيم الدينار) أي مع عدم صحة تخيم

المنفعة فالعوض كانه حال وليس في الشهرية - تدبر لا يكون الاموج - الا الا لكاتبه والدية
 في بعض احوالها (قوله اوعلى خدمة شهر) أي بخدمة بفقده لان المتعلقة به بغيره لا بد منه
 ويشترط أن تتصل الخدمة وكذا المنافع المتعلقة به بغيره بالخدمة فلا يجوز تأخيرها عنه - كما أن
 العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع المترتبة في الدمة ولا يشترط بيان الخدمة بل ينسب فيها
 العرف كما مر بيانه في الاجارة فأفاده في شرح المنهج قال مر فلو كاتبه على خدمة شهر ودينار
 ففرض في الشهر وفاتت الخدمة انقضت في الخدمة وفي الباقي خلافه الاصح منه الصحة اه
 وعلى قياسه يقال لو مرض في أثناء الشهر انقضت في مدة المرض وفي الباقي قولنا تقرير
 الصدقة والاظهر ومنهما عدم الانقضاء وبهذا صرح قل قال حاصل أنه نصح الكتابة في سابق
 وتفسخ في قدر الفاتت اعم من أن يكون كل الخدمة أو بعضها وهذا من صور تفسخ
 الكتابة في الدوام (قوله ودينار) أي في ذمته وقوله في أثناءه أي مع تعيين الوقت كما مر الشهر
 مثلا ولا فلا يصح لهالة الاجل وبعبارة مر في أثناءه وقدره كيوم عيسى منه اه وبه رد قول
 قل ولا يشترط لادائه وقت معين من الشهر اه نعم ان كان مر ادائه لا تعيين لتعيين الدينار
 وقت محدد من الشهر بل أي وقت عين له في الشهر كفي كان كلامه صحيح (قوله أو بعده)
 أي الشهر ولا بد من تعيين الزمن كما مر يعلم من هذا وما قبله لا يشترط تقدم زمن الخدمة على
 ادائه الدينار فلو قدم ادائه لم يصح كما صرح به مر (قوله وعلى الثاني) أي البعدية (قوله فالدائم)
 الذي في عبارة المنهج ومر والسدة بالواو وهي أولى لما يكون جوابا عن سؤال ناشئ من قوله
 مستحقة في الحال حاصله لو كانت مستحقة في الحال لما ذكر في قاعدة وحاصل الجواب ان المدة
 التقديرها أي ضبطها لا التأجيل امارا للزم في التقدير هامة متعلقة بمعدوف تقديره وانما ذكرت المدة
 التقديرها الخ وقوله وللتوفية فيها أي في المدة (قوله وانما الخلف لاستحقاق) أي رفته حصل
 التحكيم ان التأجيل في الدينار كما يؤخذ من قوله سابقا لعدم تحكيم الدينار في فقد وجد الشرط
 وهو التحكيم ولو في البعض وقال في المنهج - حصل تعدد التحكيم ويصح ارادته هنا أيضا لان ما ذكر
 مقرر على التعداد لكن على هذا يكون مقرر عليه باعتباره لا باعتباره بالزمن من التأجيل
 ويلزم عليه مخالفة هذه الصورة لما قبلها فالاحسن الاول (قوله ولا بأس بكون المنفعة حالية)
 أي لانها منفعة عين فلا بد أن تتصل بالخدمة بخلاف منفعة الدمة كما مر (قوله فالتحكيم غما هو
 شرط الخ) يعلم من كلامه انه يشترط في المنفعة المتعلقة بعين ضمنية بنجم آخر اليه اعم من أن
 يكون مالا كالدينار في المثال المذكور أو منفعة دمة كان يجعل بدل الدينار بناء داري في ذمته
 موصوفه بكذا أو خباطة فوب موصوفه بكذا اما المنفعة المتعلقة بالدمة فلا يشترط اها
 نعمه فيصح أن يكتبه على بناء ارين في ذمته موصوفتين في وقتين مختلفتين غير متصلتين
 (قوله في غير المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال) أي وهي منفعة العين بخلاف
 منفعة الدمة التي لم تنضم لها منفعة عين فداخلة في الغير فيشترط فيها التأجيل أي اما المنفعة
 التي يقدر على الشروع فيها في الحال وهي منفعة العين فلا يشترط فيها التأجيل بل لا يصح فيها
 كما مر (قوله لفوات شرط) كان كاتب بعضه وأشار إلى أن الفاتت في الفاسدة بعض شروطها
 امالو كان الفاتت بعض الاركان بان اخمل شرط من شروطها السابقة ككون احد العاقدين

(أو على خدمة شهر) من
 الاثن (ودينار في أثناءه
 أو بعده) وعلى الثاني
 انقضاء الأصل (جازت) لان
 المنفعة مستحقة في الحال
 فائدة لتقديرها وللتوفية
 فيم او الدينار انما تستحق
 المطالبة به في وقت آخر
 واذا اختلف الاستحقاق
 حصل التحكيم ولا بأس
 بكون المنفعة حالية لان
 التأجيل انما يشترط لحصول
 القدرة وهو قادر على
 الاشتغال بالخدمة في الحال
 فالتحكيم انما هو شرط في
 غير المنفعة التي يقدر على
 الشروع فيها في الحال
 (وحكم فاسدها) أي فاسد
 الكتابة لفوات شرط

(قوله وقال في المنهج) أي
 بدل قوله حصل التحكيم
 (قوله سابقا لها) أي في التبن

(قوله كاتبك على زق خر)

الاولى دم لانه تمثيل للباطلة
بخلاتها على خرو ونجومها
يقصد قائمها حينئذ فائدة
للباطلة وبهذا تعلم انه
لا ساجدة لوال والجواب
في قوله في القولة بعد لا يقال
اختلال العوض الخرب
الجواب الذي ذكره غير
ظاهر (قوله لترين) نفسه
انتم حينئذ صحيحة كما تقدم
في بابها فالاولى التمثيل
لناسدة بالشرط فيها
كون المؤنة على المستعير
مثلا (قوله فاناسد
ككون الخ) الاولى التعبير
فيه الباطل لانه هو الذي
يقع فيه الطلاق رجما
وقبالة به بالناسدة لانه
هو الذي يقع فيه باثنا
بهم والمثل أفاده شيئا
الدم هو حي حفظه الله

أو فساد أو فساد عوض
أو أجل (حكم صحبها)
في استقلال المكاتب
بالكسب وأخذ أرض
الجناية عليه والمهر وعقده
بالاداء في محل النجوم الى
سيده وسائر أحكامها
(الافى ان الفاسدة غير
لازمة من جهة السيد كما
لا تلزم) الكتابة (من جهة
الرقيق مطالقا) اى سواء
كانت صحيحة أم فاسدة
بخلاف السيد في الصحة
فان اللازمة من جهته (و)
في (ان سيده) في الفاسدة

مكرها أو صبي أو مجنوناً أو عقدت بغير مقصود كدم أو لم يحصل فوراً بين الإيجاب والقبول
أو لم يوجد إيجاب أو قبول فيقال له الباطلة وهي ما غاها الا في تعليل معتبر بان يقع عن يصح
تعليله كان قال كاتبك على زق خرفان أدبته فانت حرفلان في ظاهرا وان كانت ما غاها في
نفس الامر اذا غنى حينئذ انما هو بالتعليل لا بهم اخلافا لما يوهه كلامه في منهجه وهذا أحد
المواضع التي يفرق فيها بين الباطل والقاسد ومنها الخبيث فانه يطل بالردة ويقصد بالجماع ويجب
المضي في الثاني دون الاول والعمارة فاناسدة كاعارة التذلل لغيره والباطلة كفاقد بعض
الاركان والاولى مضبوطة دون الثانية والاطاع فاناسد ككون العوض غير مقصود كدم
أو مصدر من غير شيده والباطل ككونه خرا ويقع الملا في الاول رجما ولا سال وتبين في
الثاني بهر المثل أفاده زى (قوله أو فساد) اى الشرط كان شرط أن يبيعه السيد أو يبيع
حوله كذا أن عقده يتلخر عن أداء النجوم أو ان كسبه ينتمى ابدان النجوم (قوله أو فساد
عوض) كدم وخسائر لا يقال اختلال العوض من قوات الاركان كما مر فة ككون الكتابة
فيه باطله لاناسدة لاننا نقول له اعتبار ان تارة يعتبر من حيث كونه تارة بحيث لا ينظر له أصلا
ويكون وجوده كالمدم فيكون مشابها للمدم وجود عوض بالمره وبهذا بعد استتلا من
قوات الاركان وتارة يعتبر من حيث ذاته وكونه موجودا وبهذا الاعتبار بعد اختلاله من
قوات الشرط لانه وان فساد هو منظره (قوله أو أجل) كعقده وساحد اه شرح المنهج
وقال مر كان أجل بغيره أو بوجهه نهما واحدا اه (قوله وأخذ أرض الجناية عليه) اى ولو
كانت الجناية من سيده فانه يضمن بالأرض بخلاف ما لو قل سيده فانه لا ضمان عليه وبهذا
ياغرف قال لنا شخص يضمن بعضه ولا يضمن كله ووجه ذلك انه اذا قبل بطلت كاتبة فيه مود
ريقا وهو لا يجب له على سيده مال بخلاف ما اذا قطع عضو مثلا قائم بانية وهو أجنبي من
السيد فتضمن جناية عليه (قوله والمهر) اى فيما لو كان المكاتب أمه سواء أوجب المهر
بشبهة أم بهد صحب كما قاله في شرح المنهج وظاهره أنه اذا لم تكن شبهة ولا عقد صحب ووطئها
السيد لا يلزمه شيء وليس كذلك بل يحرم عليه ذلك ويلزمه المهر على المعتمد قال البند نجبي
وليس الماعقد يثبت به في القاسد كالصحب الا هذا الذيل لانه الكسب وأرض الجناية والمهر ويرد
على ذلك الخلع بقاسد فانه يملك به المرأة نفسها الآن يقال للمالك في ذلك بالعوض القاسد بخلاف
ما غاها فان المالك فيه بنفس العقد القاسد فافترقا وانما يطل الكتابة بالتعليل بقاسد لان
مقصود هذا العلق وهو لا يطل بذلك (قوله وعقده بالاداء) اى ان كان التعليل بالانظر فلا يتكفي
فيه التنية (قوله في محل النجوم) بكسر المهملة اى وقت حملها فلا يصح فيها التحجيل النجوم لان
المغلب فيه معنى التعليل الذي لا بد فيه من وجود المعلق عليه وهو أداء النجوم في وقت كذا
بخلاف الصحة فان المغلب فيه معنى الموضوعة وهي يصح فيها التحجيل وعدمه فقوله في محل
النجوم قيدوا لى سيده قيد آخر وسياتي محترزهما (قوله وسائر أحكامها) كسقوط عقده
عن سيده ما لم ينجح كما قاله مر وان لزمته فطرته كإسباى (قوله غير لازمة من جهة السيد) اى
فانه نسخها بالافعل كالبيع أو بالقول كالبطلان اذ لم يسلم له العوض لوقوع التراجع كإسباى
فكان له نسخها ادفع المضرر حتى لو أدى المكاتب المسمى بعد نسخها لم يعتق لان عقد الكتابة

وان كانت تعاقبه في ضمن مما وضعت وقد ارتفعت فارتفع اه افاده في شرح المنهج حال مر
واطلاق الفسخ فيها فيه تجوز لانه انما يكون في صحيح اه (قوله يرد عليه) اي وجوب بان كان
بانه اوله قيمة وسيد كزحمتزهما ويزاد قد آخروها وان لا يقع ذلك في حال الكفر وسيد كز
مخبره ايضا فاقبوه لانه وقوله لانه لم يملكه اي افساد العقد (قوله بقيقه) اي أقصى فيه
لانه يشبهه المفسوب كالمقبوض بالشراء الفاسد هكذا العقد عيش من تردد المراد بقيمة
ما عتق عليه بالكتابة من كل العبد او بعضه لان الكلام في النسيئة وقد يكون فسادا بكتابة
البعض واذا عتق بعضه سري لباقيته بشرط اليسار ولا يرجع بقدر ما سري اليه العتق لانه لم
يتم في حكم الكتابة قال في المنهج وشرحه فان اتحد أي واجب السيد والمكاتب جنسا
وصفة كحجة أو تكسير كانا فدين جرى التقاض بينهما كسائر الديون من العتق والمضنة
فيما امر بان يسقط من أحد الدينين في نظيره قدره من الآخر ويرجع صاحب الزاديه على
الآخر أما اذا كانا غير فدين فان كانا متقوسين كثلوس وعروض جرت العادة بالمعادلة بينهما
فلا تقاض وان ترتب على ذلك العتق بان استحق كل على الآخر عبدا فقال أحدهما الآخر
أسقط عبدا في مقابلته عبدي فانه لا يصح أو مثله في فهم ما تفصيل ان ترتب على ذلك عتق كما
في الكتابة جرى التقاض لتشوف اشارع الى العتق والا فلا فان قلت ما صورة التقاض في
المساكين في الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيمة وهي لا تكون الا من غالب بقدر المباد ولا يلزم
ان تكون النجوم منه ذات صورته ان يكتبه على برمه لانه يكون المعاملة في ذلك المكان بالبر
فهو فقد البلد فجب القيمة منه اه بزيادة من الشورى عليه (قوله وقد تلف المعتقد عليه
بالعتق) اي لعدم امكان رده اه مر (قوله بالقيمة) أي في المنقوم وخصه بالذكر لانه المشابه
لما نحن فيه اذ العبد الذي هو معتود عليه ههنا مقوم (قوله فان تلف) محذور العقد المحفوظ
قياسا وكذا ما به سده وقوله به لاي ان كان مثليا وقوله أو قيمته ان كان منقوما (قوله يرجع
على سيد بشئ) أي سواء في أو تلف بدليل التفصيل بما يابته للتفصيل الذي ذكره بعده في
العتق فانه يدل على أن غير لا يرجع فيه مطلقا وقوله وهو السيد (قوله كجاءه صبة)
وكنه ومخترعة وقوله لم يدع خرج به ما لو كان مدبوغا قبل قبض السيد فان المكاتب يرجع
بيده لانه حينئذ مال بخلاف ما لو دفعه السيد بعد قبضه لانه كان تلف (قوله لم يرجع عليه بيده)
أي لان الاختصاصات لا تضمن بعد تلفها (قوله ويستثنى مما ذكر) أي من التراجع المذكور
في المتن سواء كان العوض ثانيا أو باقيا بقيد أن يكون مقصودا كما في شرح المنهج أما ما بعد
ذلك أم لا فهو محذور قيد المحفوظ كما مر فان أسلم أو ترفعها الباق قبل قبضه ابطناه اه تقرير
شيخنا وعبارة شرح المنهج ولو كاتب كان كافرا على فاسد مقومه وكفه روقض في الكفر فلا
تراجع اه ويصح أن يكون اسم الإشارة في قوله عاذا كرا عاذا على الرجوع في التامد المقصود
وهذا هو الموافق لما في مر وقرر شيخنا ح ف (قوله حال الكفر) سواء أخذ جميع
النجوم أو بعضها فان بقي شيء منها بعد الاسلام فبقية التراجع اه قل (قوله ولا تراجع)
أي لا من السيد وان لم يول من الرقيق لان التراجع تنازع من الجانبين وهذا كما في الاصليين
لما تقدم من عدم صحة كتابة المرد على المعتقد فان قلنا بما لا يحصل التراجع بينه وبين
رفيقه ولو مرئد أيضا كالمسلمين (قوله بعد موت سيده) فتبطل بوث السيد قبل الاداء

(يرد عليه ما قبضه منه) لانه
لم يملكه (ويرجع عليه) أي
على المكاتب (بقيمة) يوم
العتق لان في الكتابة معنى
المعاوضة وقد تلف المعتقد
عليه بالعتق فهو كالوفاة
المبيع بغير فاسد فان
المشتري يرجع على البائع
بما أدى ويرجع البائع عليه
بالقيمة فان تلف ما أخذ
السيد يرجع عليه العتق
بثله أو قيمته فان كان العوض
لا قيمة ولا حرمة كخنزير
لم يرجع على سيده بشئ وهو
يرجع على العتق بقيمة
وان كان محترما كجاءه صبة
لم يدع رجوع فيه الا أنه اذا
تلف لم يرجع عليه بيده
ويستثنى مما ذكر ما أخذ
الكافر من مكاتبه الكافر
حال الكفر فانه يملكه ولا
تراجع (و) في (أنه) أي
المكاتب في الفاسدة
(لا يفتق بادائه) النجوم

(قوله أن يكون اسم
الإشارة) الاولى حذفه تأمل

لعدم حصول المعاق عليه نعم ان اذنت الى اوالى وارثي بعد موتي لم تبطل بعونه اه افاده
 في شرح المنهج (قوله بعد موت سيده ولا في حياته الى غير الخ) مختز قوله فيما سبق سيده
 وقوله اواليه في غير محل مختز قوله الى سيده (قوله في غير محل النجوم) بالكسر أى وقت حلولها
 كالمس (قوله كما تقدمت الاشارة اليه) أى بقوله بالاداء في محل النجوم الى سيده (قوله لعدم
 وجود الصفة المعلقة بها) وهى دفع الجميع فاذا كانت النجوم عشر بن دينار امثلا فاذا
 تسعة عشر وحط السيد عنه دينار المدة بقى لما تقدم من أن الغلب فى الله اسد منه فى التعليق
 وهو يشترط فيه وجود المعلق عليه بخلاف الصحة فان الغلب فيها معنى المعاوضة (قوله
 لا يجب) أى ولا يصح كالم من عدم العتق قبله اه قل (قوله لا يفرغ من سيده) أى
 بخلاف الصحة وهذا فى غير ذلك أمالوا محرم بغير اذن سيده فلا منعه مطلقا اه افاده
 خضر (قوله وأن فطرته تجب على سيده) أى بخلاف نفقته كالم (قوله وأنه لا يعمل سيده)
 وأنه تصح الوصية بقربته ويصح عليك لنفسه واغيره ويصح اعتاقه عن الكفارة ولا يفتق
 بتحميل النجوم كما تقدمت الاشارة اليه بخلاف وطء الامه فانه يمنع فيها كالصحة على المعتقد
 خلافا لما فى شرح المنهج وتبعه قل هنا قال مرقه وتخالف الصحة الفاسدة أيضا فى عدم
 وجوب ايتامها او عدم صحة الوصية بنجومها وانه اذا عتق بجهة الكتاب لم يستتبع ولدا
 ولا كسبا وفى عدم منع رجوع الاصل وعدم حرمة النظر على السيد وفى عدم وجوب مهر
 عليه لو وطئها وفى غير ذلك بل اوصاها بعضهم الى ستين صورة (قوله ويجب الايتام الخ) شروع
 فى أحكام الكتابة ومنها أنه يحرم عليه منع كاتبة لاختلال ملكه فيها انهم يجوز له النظر بغير
 شهوة لما عدا ما بين السرة والركبة ويجب بوطئه اهامهر لاحد لان ملكه والولد حر وصارت
 به مستولدة مكاتبه فان عتقت عتقت السيد وأنه يحرم بيع المكاتب وهبته الا ان رضى
 بذلك فيصح ويكون رضاه فسخا للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه اه افاده فى المنهج وشرحه
 (قوله بان يحط عن المكاتب قبل عتقه) وكونه فى النجم الاخير اولى والوجوب موسع من حين
 عقد الكتابة الى أن يبقى ما يعتق به من النجوم فيتضييق حينئذ فان لم يحط عنه الا بعد العتق
 كان قضاء فان مات السيد لزمت واريته ان كان كاملا والا فوايه (قوله أقل مقول من النجوم)
 كسب قيمته درهم فحاس ولو كان المكاتب متعديا فالواجب على السيد أقل مقول ويترقى
 بينه وبين ما فى المصرة من أن الصاع يتعدى بهد العاقد بأنه صلى الله عليه وسلم قدر اللين
 لكونه مجوه ولا بالصاع لئلا يحصل نزاع فيما يقابل اللين الجوهول فى يد المشتري فيشمل ذلك ما لو
 كان اللين نافعا جادا غير ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره ولا
 كذلك ما هنا ولو كان أقل المقول هو الواجب فى التحمى لم يقطر الخط بل يجب حط بعض ذات
 القدر اه افاده ع ش على مرقه وقال الشورى وتبعه قل هنا لا يجب الخط حينئذ بل لا يجب
 الا اذا زاد مالها على القدر الذى يحط قال شيخنا عطية والمدرک مع ع ش ولو تعدد السيد وجب
 على كل أن يحط من حصته أقل مقول لنص الشارع على وجوب الخط على كل سيد وبذلك فارق
 ما تقدم من تعدد المكاتب ويقوم وارث السيد مقامه فى ذلك ويقدم ما يحط على مؤن التجهيز
 كافى مرقه (قوله من النجوم) خرج ما لو حط من غيرها كائن كان عليه دين السيد لخط عنه منه

(بعد موت سيده) ولا في
 حياته الى غير سيده من
 وكيل او غيره اواليه في غير
 محل النجوم كما تقدمت
 الاشارة اليه (و) فى انه
 (لا) يعتق (فما اذا حط عنه
 سيده) سيامن النجوم
 لعدم وجود الصفة المعلق
 بها وتستنق مع ما ذكر
 صور أخرى منها انه لا يجب
 فى السادسة حط وان
 المكاتب فى الايتام بغير
 اذن سيده وأن فطرته تجب
 على سيده وانه لا يأخذ من
 الزكاة وانه لا يعمل سيده
 (ويجب) على سيده فى
 الكتابة (الايتام)
 بان يحط عن المكاتب قبل
 عتقه أقل مقول من
 النجوم أو يدفعه اليه منها
 بعد قبضه او من غيرها

تنظيره

من جنسها قال تعالى
وأنوهم من مال الله الذي
آتاكم فسر الآية بما ذكر
لأن القصد منه الإعانة على
العتق والخط أصل والدفع
بذل عنه لما قلناه من أن
القصد إعانته على العتق
وهي في الخط محقة وفي
الدفع موهومة فأنه قد يتفق
المال في جهة أخرى وبسن
ربيع فإن لم يسمع به فسمع
(الأذا كاتبه في من نض
موتة ولم يحصل الثلث أكثر
من قيمته) ولم تجز الورثة فلا
يجب الإتياء (أو كاتبه على
منفعة نفسه) كأن كاتبه
على أن يخدمه ثم راعى
الآن وعلى خبطة ثوب
في ذمته بعد العقد يوم أو
بعد انقضاء الشهر أو عقبه
أو بعده بنحو يوم أو قبله
كذلك لا يجب الإتياء لأنه
انما يجب إذا كان في
النجوم أعيان (وله أخذ
العوض على العتق أيضا)
أي كماله استداه عليه في
الكتابة وذلك (في
بيع الرقيق) وهو أعم من
قوله العبد (من نفسه) في
(قوله السيد) اعتقني على
كذا في فعل أي بعثته
عليه (والولاء) عليه (فيهما
سيده) لأنه المقتضى (و) في

قوله لا يكتفى إلا بالإعانة فيه على العتق قال بعضهم وليس لنا عداوة معاوضة يجب الخط من عوضه
الاهـ (قوله من ينسها) أي وإن لم يكن من عينه ما قال من لامن يجر جنسها كذا في مال
يرض به العبد اهـ (قوله فسر الآية بما ذكر) أي بمعنى يشمل الخط والدفع وهو يحصل جزئ
يعين على العتق أعم من أن يكون مخطوطا أو مدفوعا أخذ من العلة وهي قوله لأن القصد الخ
وقيل المراد من الآية محققته وهو الإعطاء ويقاس عليه الخط يؤخذ الأول من تفسير
الرازي والثاني من تفسير بلال وكلام الشارح ظاهر في الأول (قوله والخط أصل) أي أرجح
في الإعانة على العتق من الدفع لما ذكرنا أن كل نوعا من الدفع من حيث الدليل لأن آية وأنوهم
من مال الله الخ نص فيه وقيد به الخط بالأولى ولذا قال به قضاة في هذا تقديم القرع على الأصل
اهـ ولكن هذا على أحد احتملين في قياسه وأما على الاحتمال الآخر فيقال في الاشكال أنه
لأولوية تلاحدهما على الاستحسان الآية نص فيها ويجوز عاوض (قوله وفي الدفع وهو موهومة)
المراد بالوهوم غير المحقق فيشمل المظنون والمشكوك لا ما قالها (قوله ربيع) أي النجوم
لأربع دينار وقوله فسمع والسادس مقدم عليه لأنه فوقه ودون الربع (قوله ولم يحصل
الثلث) كأن كان عند مائة ودفع المكاتب عن النجوم مائة وكانت قيمته مائة فالمال غيره
مائتان بالنجوم فلا يجب الإتياء بقص الثلث من قيمته فلا يمتنع كانه لأن المال يصير ثلثمائة
الاشـ (قوله ولم تجز الورثة) فيه نظر لأن عدم احتمال الثلث لا كثر من قيمته كاف في عدم
وجوب الإتياء سواء أجازت الورثة أم لم تجز وعلى فرض أنه قيد في عدم وجوب الإتياء فهو موهوم
باطل لا قضاءه انهم إذا أجازوا يجب الإتياء مع أنه أمر معروف من عند أنفسهم فكيف
يكون واجبا عليهم (قوله بعد العقد يوم الخ) استشكل بأن مناداه في الشهر مستحقة للسيد
فلا يشرع للعبادة في يوم منه وأجب بأن هذه اجارة ذممة فلا تسقط من بغيض ثلثي يوم
منه لأمع استغاله هو بالخدمة كالما نض إذا استوفرت الخدمة لم يسجد اجارة ذممة فيصح
وتسقط بخلاف مالوا سنة جرت اجارة عين وأما جواب قل عن الاشكال بقوله ان ذكر
اليوم لأجل تعدد النجوم فيجوز تأخيرها عن الشهر وقد يأن السيد في العمل وقد يعمل في
وقت لا خدمة فيه اهـ فلا يصح القول بأن الكلام في اجارة الدين مع أنه في اجارة الذممة
كأعرفت (قوله أو عقبه) أي عقب الانقضاء أي بنحو ساعة فلا يربط بعده ولا حاجة لقول قل
المقصود تعدد التصوير فلا يضر تداخل بعضهم في بعض اهـ (قوله أو قبله) أي انقضاء الشهر
لا قبل الشهر نفسه لعدم تصوره وقوله كذلك أي بنحو يوم (قوله لأنه) أي الإتياء (قوله كاله
أخذ عليه في الكتابة) بل أولى لأن هذا الزم وأمرع (قوله في بيع الرقيق من نفسه) أي يدين
في ذمته كأن يقول بعثتك نفسك بمائة في ذمته حاله أو وجبه له توقيف إذ بعد العتق فيقول
اشتريت ويصدق حاله لا يقتضى العتق وهو عتاقه لا يبيع فلا خيار فيه وخروج بقولنا
يدين في ذمته مالوا به نفسه معين فلا يصح إعدام تأني ماله لذلك (قوله هو أعم) نعم يدخل في
العموم المستند مع أنه لا يتأني فيما ذكره بالنسبة للمسئلة الأخيرة قوله وفي قوله أي
الرقيق ولو مستولده اهـ قل (قوله في فعل) أي على انوار ولا عتق ولا شيء عليه اهـ قل
(قوله وفي قول غيره) هذا هو البيع الضمني (قوله أعتق رقيقك عني) أي وليس مستولده

(قوله غيره) أعتق رقيقك عني على كذا في عتقه والولاء عليه فيها (للسائل) لأنه المقتضى بأنابته المسؤل

كأمر أمانى فان قال السائل فيها عني عتقت ولا مال أو عتقت ولزمه نصف المال أو عتقت
أو أطلق عتقت ولزم ما التزم وقوله في عتقه أي فوراً بقوله أعنتقه عتقك أو يطلق فان قال
اعتقه عتق العتق والولا مشقة وألزم السائل نصف العوض أو عني عتق عنه ولا شيء على
السائل وكان رد سؤاله حتى لو قال عن كذا ربي وقع عنها اه أو أذاه قل

(باب الاقرار)

ذكره عقب الكتابة لمناسبة اه اذ فيه زوال ملكه ظاهر باختياره والزمان به بعده قهر راعيه
أما باطنا فليس ملكه (قوله هو لغة الانبات) اعترض بأن المناسبات أقوله بعد اذ ثبت أن يقول
هذا الثبوت اذ هو مصدر ثبت بخلاف الاثبات فانه مصدر أثبت وأجيب بأن دائرة الاختصاص أوسع
فيؤخذ الرأى من الثلاثي وكسبه والاقرار الذي معناه الاثبات مأخوذ من قرأ اذ ثبت فهو
اسم مصدر له ومصدر لا فقرأ اذ ثبت فما قاله هو المناسب (قوله من قرأ الشيء يقر) بكسر القاف
وقصه من باب ضرب وعلم وأصل يقر يقر فاعنه (قوله أخبار الشخص بحق عليه) بخلاف
الدعوى فانها اخباره بحق له على غيره والشهادة فانها اخباره بحق لغيره على غيره ويقرب بينهما
أيضاً من وجه آخر وهو أن يقال الاخبار ان كان ضاراً للقاتل فاقرار وان لم يكن ضاراً فاما ان
يكون نافعاً له ولا الاول الدعوى والثاني الذم اذ وهذا كله في الاخبار انما هو أما العلم فان
كان عن محسوس فرواية والمحسوس فيها ما يحس السمع وهو انما هو انما يحس البصر كخبر
شخص بوجوده كذا أو بأن البيت أخسر ام لم ينشأ بواب كذا أو عن أمر شرعي فان كان معه
الزام بأن كان من قاضي وشخصه حكم أو لم يكن معه ذلك فشرعي (قوله بحق عليه) كان ينبغي
أن يزيد أو عند ليشعل الاقرار العين اه عننا (قوله ويسمى اعترافاً ايضاً) أي كأي الحديث
قد كرمنا نسبة ذلك (قوله قوامين بالثبوت) اذ العلم لا يثبت كغيره من القديم به وقوله ولو على
أنفسكم أي ولو كانت الشهادة على أنفسكم (قوله اعترف) فعل أمر من اعترف بالجمع أي
أذهب وسببه ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما أسألكم يا رسول الله أن
تخبركم بيعة يكتب الله تعالى وقال لا تخبروه فله فقال اه نعم أحكم بينكم بكذا فقال الاول
يا رسول الله ان ابني كان عتيقاً على هذا الرجل أي أجبراً عندهم وإن زني بأمر أنه فقال للرجل
ما تقول في ذلك فقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغدياً ليس الخ فذهب اليها فاعترفت
فوجدوها ووجه الدلالة انه علق الرجيم الذي هو أمر خطير على الاعتراف فلم يولم يكن الا عتق
اقراره بعلق الرجيم عليه وأليس ابن الله صلى الله عليه وسلم على الصحيح كما قاله من وليس هو انفس
ابن الله خادمه صلى الله عليه وسلم وخصه صلى الله عليه وسلم بطلب باب دون غيره لانه من قبيلة
المرسل اليهم وهم لا يرضون بتحكيم من هو من غير قبيلتهم فهم (قوله وأركانه أربعة) رستم علم
شروطه من كلامه منطوقاً ومثله ما تسمى بها وتلقبها (قوله لا يقبل الخ) شروط في شروط
المقر وهو كونه مكاناً مختاراً غير محجور عليه وفي مفهوم الخبر تفصيل كما يأتي وأصل بقيد
الاختيار فقوله صبي ومجنون أي وكذا ما ذكره بغير حق أمانه كان أقرب إلى ما فهمه فأكبره
القاضي على نفسه فيه فيقبل وحمل عدم قبول اقراره كرهه بغير حق اذ ضرب له قرأ أي لينطق
بالاخذ فقط أما لو شئت فسكت فضر بليطلق بالصواب سواء كان الاخذ أو عدمه فافترق بالاخذ

(قوله باب الاقرار) مسئله

قال الماوردي اختلاف

أصحابنا في حد المقر به

فقبل كل ما جازت المطالبة

به وقبل كل ما جاز الانتفاع

به وهو الأصح اه وقوله

جازت المطالبة به أي عند

تلقه كما هو ظاهر وحيد

يظهر التفاوت بين القوانين

(باب الاقرار)

هو لغة الاثبات من قرأ الشيء

يقر قراراً اذ ثبت وشرعا

اخبار الشخص بحق عليه

ويسمى اعترافاً ايضاً

والأصل فيه قبل الانتفاع

قوله تعالى كزفوا قوامين

بالقسط شهد الله ولو على

أنفسكم فسرت شهادته

على نفسه بالاقرار وخبر

الصعبين اغدياً أي ليس الى

أمر أنه فان اعترفت

فأرجعها أو أركاناً أربعة

مقر ومقر له ومقر به وصيغة

(لا يقبل اقرار صبي ومجنون)

حينئذ فإنه اقرار صحيح لانه ضرب لاجل النطق فقط ولا ينحصر نطقه في الاخذ فقط ولكن هذه الصورة ليست موجودة الآن لانه بمجرد ما يشترط في ضرب ليقرب بالاختلاف فقط اذ لو نطق وقال لم اخذ اذ ما وعاء عليه الضرب فهذا الكراه سواء اقر حال الضرب أم بعده وعلم انه لو لم يقرب ضرب ثانيا (قوله في مثل ذلك) أي في ذلك الاقرار ومنه من العتود والحلول بخلاف غير ذلك كالاذن في دخول أو واجة وإيصال هدية فإن عبارتهم ما صحيحة فيه بشرط أن يكون للعاجزون نوع غير وانصبي ماء ونالم يجرب عليه كذب ولو مرة كما مر (قوله ولا اقرار من فلس الخ) حاصل مسئلته انه ان اقر بعين أو دين جنابة قبل مطلقا أو بدين معاملة فان استند وجوبه لما قبل الجحر قبل أيضا ولما بعده وقدمه بمعاملة كما هو فرض المسئلة لم يقبل في حق الغرماء أولم يقيد بمعاملة ولا غير ما روجع وان أطلق الوجوب فلم يقيد بمعاملة ولا جنابة ولا بما قبل الجحر ولا بما بعده روجع أيضا فان تعذرت مراجعته لم يقبل والمقدمة انه ليس للمقر له ولا للغرماء تخليف المقر أن اقراره على حقيقة وان اتهم (قوله بدين) أي غير دين الجنابة فخرج بالدين العين وبعين دين الجنابة بينهما فيقبل الاقرار فيهما مطلقا وقوله في حق غرمائه أي اما في حق نفسه فيقبل فيه معاني بذهنه (قوله لما بعد الجحر) أي بعد أوله والانه وفيه (قوله بمعاملة) متعاني بوجوب وذكر اثنين أربع صور ثمان بعد الجحر وهما قوله بمعاملة أو مطلقا وثلاث في قوله وهما الصورتان المذكورتان أيضا وذكر الشارح صورة الاطلاق فالجمله خمسة لا يقبل الاقرار في ثلاثة منها ويقبل في اثنين (قوله أو مطلقا) أي عن التقييد بالمعاملة وغيرها كما ذكره والانه ومقيد بكونه بعد الجحر (قوله بمعاملة) كسب و قوله ولا غيرها كفرض ٢ (قوله فلا يراجعهم) تقرير على قوله في حق غرمائه فالضامير لهم فإذا كان الغرماء ثلاثة واقر شخص رابع بدرهم لم يراجع الغرماء الثلاثة في المال الموجود بل يثبت ماله في ذمة المفلس ويلزمه ادائه بعد ذلك الجحر (قوله لتقصيره في الاولى) وهي دين المعاملة والثانية هي قوله أو مطلقا (قوله فلان الاصل الخ) صواب العبارة ان يقول فتتزيلا على أقل درجات الدين وهو دين المعاملة واما علمه المذكورة فلا تظهر الا في اطلاق الزمن كما سيأتي بأن لم يقيد بمقابل الجحر ولا بما بعده وما هنا اطلاق في دين مقيد بكونه بعد الجحر فلا يراجع في الزمن أصلا (قوله لانه) أي أقرب زمن (قوله ان محله) أي محله في صورة الاطلاق على دين المعاملة على ما مر وقوله فيما أي في المالية وهي صورة الاطلاق في الدين وقوله اخذ ما يأتي عن الروضة أي في صورة الاطلاق في الزمن فبقاس الاطلاق هنا على ذلك (قوله وجوبه) أي الدين وقوله ولو بمعاملة أي أو مطلقا كما مر (قوله أو قال عن جنابة) محتمل التقيد للمحفوظ في ما مر وهو غير دين الجنابة أما دية فقبل الاقرار فيه مطلقا سواء أؤخذ وجوبه لما قبل الجحر أو بعده أو أطلق (قوله وان أطلق وجوبه) أي بان لا يبعد ما قبل الجحر ولما بعده لا بمعاملة ولا غير ما بان حال الاطلاق على دين واقتصر على ذلك وهذه هي الصورة الخامسة كما مر (قوله على الأقل) أي الأقرب زمنا لانه الحق وهو محل التعديل المتقدم فكان الصواب ذكره هنا كما مر (قوله وجعله) عطف تقسير وقوله الى ما بعد الجحر أي فلا يقبل على التفصيل المتقدم وقوله هذا أي عدم القبول (قوله فينبغي) أي يجب أن يراجع في تعيين الزمن فان أسنده لما قبل الجحر قبل أو لما بعده روجع ثانيا كما تقدم في كلامه فان قال بمعاملة

لعدم صحة عبارتهم في مثل ذلك (ولا اقرار من فلس بدين في صدق غرمائه ان استند وجوبه لما بعد الجحر بمعاملة أو مطلقا) بان لم يقيد بمعاملة ولا غير ما فلا يراجعهم المقر لتقصيره في الاولى بمعاملة واما في الثانية فلان الاصل في كل حادث تقديم ما قبل بدين لانه محقق وظاهر أن محله انما اذا تعذرت مراجعته المقر اخذ ما ياتي عن الروضة (والا) بان استند وجوبه لما قبل الجحر ولو بمعاملة أو قال عن جنابة (قبل) في حقهم وحقه لم يعد المنة وان أطلق وجوبه قال الرافعي فقياس المذهب التزويل على الأقل وجعله كما لو استند الى ما بعد الجحر فاد في الروضة هذا اظهر ان تعذر مراجعته المقر فان امكنت فينبغي أن يراجع لانه يقبل اقراره

أقول المحنى ولا غيرها كقرض انظر مع ما سيأتي في مهنة ١٥٤ من صدق المعاملة بالقرض اه

(ولا اقرار بحجور) عليه (بـ) لان تعميده يؤدى الى ابطال معنى الحجر ١٥٢ (الالى نذر قربة بدنية وتبديرو صبة) فيقبل

اقرارهم بالصحة عبارة
واحتياجه للشواب
والتعبد بالقربة البدنية
مع ذكر التبديرو من ذياتي
وتخرج بالبدنية المالية
فلا يصح اقراره بنذرها
اذا كانت معينة دون
ما اذا كانت في الذمة (و) الا
في (حدود) ووطلاق
وخلع) ولولدون مهر المثل
(وطهار) وايلاء ورجعة
(ونفي نسب) بالعان وعليه
اقصر الماصل او يحلف
(واستطاقة له) اعدم
تعلقها بمال وليعد التهمة
في الاولين فيقطع في
السرقه ولا يثبت المال
٢ (قوله لاجل حق الغرماء)
المناسب لاجل مصلحة
نفسه وحفظ المال عن
الضياع اه تقريره
(قوله اذ لم تكن بينه) فيه
أن الكلام في الثبوت
بافتراره لا بالبدنية تأمل
(مسئلة) لو اقر بعد
العتق أنه اثنان شيئا حال
الرق لزومه وظاهره لزوم
جميعه وان كان أكرهين
ففيه مع أنه لو اقر حال الرق
واقضى الحال بيعه لم يلزم
ما زاد على قيمته ولا يبيع به
ويوجه بأنه لم يتناقض ههنا
الذمة وانما يتطرق الى
القوة اذا تعلق بالرقبة مثلا
يجمع التعلقان تأمل

لم يقبل أو بجناية قبل (قوله ولا اقرار بحجور عليه) أي ولا مطالبة عليه بعد رشده لاظهارا
ولا باطنا كما اعتمد مر وقيل بطالب بذلك ان كان صادقا وحل على ما اذا كان سبه متقدما
على الحجر او مضمنا له فيه كان اثنان شيئا حال الحجر عليه لان الاتلاف حال الحجر مضمّن له بخلاف
المعاملة كما ذكره مر في باب الحجر (قوله معنى الحجر) أي حكمته وهي عدم التصرف في ماله
لاجل حق الغرماء ٢ (قوله الا في نذر الخ) استثنى عشرة اشياء متناهية شرعا وانما يصح اقراره
بهذه المذكورات لانه يصح منه انشاؤها وقاعدة الاقرار ان ما يصح انشاؤه قبل الاقرار به بل
ظاهر كلامه في الطلاق وما بعده أن المراد انشاؤها وليس كذلك كما سيأتي (قوله بدنية) كصلاة
وصوم وحبس فالمراد بالبدنية ماليات مالية محضه كالخمس فانه يتوقف على مال لكن لا يسلم له
المال بل يصحبه واهه كما مر في الحج وقوله اربعة عبارته أي تلفظه بمعنى انه غير لاغ (قوله وتبديرو)
عطف على نذراي اقر بنفس التبديرو بان قال قات لعبدى أنت حر بعد موتى وهكذا ما بعد
(قوله اذا كانت معينة) كأن قال هذا نذر لزيد (قوله ون ما اذا كانت في الذمة الخ) مثله
في ذلك المحجور عليه بالنفس فالمعقد فيه ما أن نذرها على حد سواء فان كان في قربة مالية عينية
لم يصح منها ما ذكّر والاصح وثبت في ذمته الى زوال الحجر لا يقال السفيه لاذمة له بخلاف
المحجور عليه بفلس فان له ذمة صحيحة فكيف جعلت ما على حد سواء لانا تقول هو وان لم يكن له
ذمة لكن صح ما ذكره لكونه القربة قربة والمذكّر الشارح من احتياجه للشواب وهذا
هو المنقول المعة خلافا لما ذكره بعض المواشي هنا (قوله والا في حد) أي موجه كذا شرب
خمر وسرقه وقوله وقد أدى وان عني على مال اعدم تعلقه بالمال (قوله وخلع) من زوج وبقي بعض
الولى العوض بخلاف السفيه لانه اغارمة والسفيه أخذ وانما يصح منه بدون مهر المثل لانه
تخصيص لا يشترط في تصرفه فيه المصلحة بخلاف الماصل وباضاله الطلاق مجانا فبعض أولى
كما سيذكره (قوله بالعان) أي في حق الزوجة وقوله او يحلف أي في حق الامة ويكتفي لذلك بعين
واحدة فان قلت كيف يتصور فيه ذلك فانهم الاتمير فاشا السبدها الا اذا اقر بوطئها ومتى اقر
بذلك لحقه الولد فكيف يتبعه بعد ذلك قلت أجب بضرورة ذلك فيما لو اقر كاذبا فان الولد يلحقه
ظاهرا فاذا علم أنه ليس منه كان له حينئذ تنبيهه بالخلف (قوله واستطاقة له) أي الغيب وقوله
اعدم تعلقها أي الحدود وما بعده وقوله وليعد التهمة في الاواين أي الحد والقود فان كل نفس
مجبولة على حب الحياة والاحتراس من الايلام (قوله فيقطع في السرقه) تنزيه على قوله وحد
وقوله ولا يثبت المال استشكل قطعه حينئذ بان القطع فرع الثبوت والمال ليس بثابت لانه
يتوقف على طلب المالك له ولم يوجد منه طلب لان شرط الدعوى أن تكون ملزمة وهي على السفيه
بالمال غير ملزمة فكان القياس حينئذ عدم القطع وقد يجاب بان محل كون الدعوى على السفيه
والمفاس غير ملزمة اذ لم تكن بينه اما اذا كانت فهي ملزمة فالقطع بالنسبة له مانع عن طلب
المال لانه ثبوت بخلاف الرشيد ويجاب ايضا بان هذه مستثناة من اشتراط طلب المال ماله
وبانه يكتفى هنا بالطلب الصوري وان لم يوجد معه الزام واستشكل نرى هذا بقوله واستشكل
الاكتفاء بالطلب الصوري لان شرط الدعوى ان تكون ملزمة ولا الزام في الطلب الصوري فهذه
المسئلة مشككة لاجواب عنها اه فيه نظر لان الاكتفاء بالطلب الصوري معناه انه لا يشترط

ويستحق على ولده المستحق من بيت المال وانما جاز خلع مبدون مهر المثل لان له الطلاق بما قابع عوض اولى وتولى واستطاع
له من زيادته (ولا اقرار رقيق على سيده ١٥٤ الا في معاملة اذن له فيها) فيصح اقراره عليه لقدوته على انشاءه بخلاف اقراره

في هذه الصورة كون الدعوى ملزمة بل يكفي فيها مجرد الطلب وان لم يحصل الزام فكيف
يعترض عليه بان الطلب الصوري لا الزام فيه مع ان الجواب بذلك مسلم انه لا الزام فيه اه
تدبر (قوله ويستحق على ولده المستحق من بيت المال) أي بان استلحقه صغيرا أو مجنونا فاحتج بحج
نفقته والفرق بينه وبين ولد المفلس اذا استلحقه فانه ينفق عليه من ماله أن اقرار المفلس بالمال
صحح فالذا أو جيبنا عليه الاتفاق من ماله بخلاف السفيه فان اقراره بذلك غير صحيح فان لم يكن
في بيت المال شيء أو كان ولم ينظم فعل ميسر المسلمين (قوله على سيده) أي بالنسبة لسيده
(قوله الا في معاملة) أي حصصه بخلاف ما لو اشترى ثرا فاسدا فانه لا يقبل اقراره عليه لانه
لم ياذن له فيه ومراعاة المعاملة دين التجارة بخلاف دين القرض فانه لا يقبل اقراره به على سيده
فيه ولو عبر بذلك كافي المنهج لكان أولى وعبارته وقيل بل يدين تجارته وقلنا نعم يعبر
بختاره أولى من تعبيره بمعاملة أي لما تقدم من صدق المعاملة بالقرض مع انه لا يقبل اقراره
فيه لان اذنه في التجارة لا يتناول الاذن في القرض اما (قوله اذن له فيها) أي وكان قبل
الحجر عليه أخذنا من قوله لقدوته على انشاءه وسيد كرمه ومعه (قوله لم ياذن له فيها سيده)
يقارن المعاملة الفاسدة كما هو (قوله بل يعلم بذمته الخ) أشار بذلك الى ضابط ما يناف تحت
يد الرقيق وهو أن الرقيق اذا اتفقت شيا فان كان بغير رضاه مستحقة تعاقب رقبته أو رضاه مستحقة
فان اذن لها سيده لم يذمه وبكسبه ومال تجارته وان لم ياذن له تعاقب بذمته (قوله ولو اقر بعد
حجر السيد) محتمل القيد الملووظ في قوله اذن له فيها وهو كان قبل الحجر كما هو (قوله لم يقبل
اضافته) أي الهجره عن الانشاء وفرق بينه وبين المفلس بان اقرار العبد يؤدي الى انوات حق
السيد بخلاف غرما ما ائتمس اذ في لهم الباقي بذمة المفلس (قوله اما اقراره على نفسه) أي
بالنسبة لنفسه ولو بعد حجر السيد عليه وسواء كان اذنه أم لا وهو محتمل قول المتن على سيده
(قوله كقاراه مجرد) غير من هذه الاربعة في المنهج بقوله وجوب عقوبة وقوله لبعده عن
التممة أي لان كل نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الا بلام اه شرح المنهج وما ذكره
بعضهم هناك من استحكال القطع في السرقة بان شرط القطع بها الدعوى بالمال ومن شرط صحة
الدعوى به البسار اه ليس في محله لان ذلك ليس بشرط فلا حاجة الى جوابه الذي ذكره عنه
(قوله ويضمن مال السرقة في ذمته) أي تالفا كان أو بقيا في يده أو بيده سيده ولو اقر بوجوب
قودوعى عنه على مال يتعلق برقبته ولو كذبه سيده اه شرح المنهج (قوله اذالم يصدق السيد
فيها) خرج ما لو صدقه فان كان باقيا رد أو تلف في يد العبد فعلق برقبته فيما عداه الا أن يذمه
السيد باقل الاخرين أو في يد السيد كرا غاصبا فيتعاقب الضمان به هذا كله في غير المكتاتب كتابة
صحيحة أما هو فيصح اقراره مطلقا كالحر ويؤدي ما أقر به مما في يده فان جهز نفسه ولا مال معه
فدون معاملة يؤديها به صدقة وأرض جذباته في رقبته فيما عداه الا أن يفسديه السيد
واقرار البعض بالتبعية لبعضه القن كالتن وبعضه الحر كطروا الوجه كما قاله والدم ران ما لازم
ذمته في نصفه الرقيق يجب تأخير المطالبة به الى اتمتق وان كان قادرا اذ لا يتعلق بما ملكه نصفه
الحره فتضي الحال تأخير المطالبة به (قوله بلا مقتض) أي سبب خرج ما لو كان هذا المقتض

في معاملة لم ياذن له فيها
سيده فلا يقبل على سيده
بل يتعلق بذمته يتبع به
اذا عتق صدقه السيد لا
لتصغير معاملة ولو اقر بعد
حجر السيد عليه يدين
معاملة اضافته الى حال
الاذن لم تقبل اضافته اما
اقراره على نفسه فيصح
كقاراه مجرد وقود وطلاق
وقطاع في سرقة لبعده عن
التممة فيها ويضمن مال
السرقة في ذمته اذالم
يصدق السيد فيها
(ويؤدي) ما أقر به في
معاملة اذن له فيها سيده
(من كسبه وما في يده) من
مال المعاملة (والاقرار
الصحيح لا يقبل الرجوع
عنه) اذ لا يجوز الغا كلام
المكلف بلا مقتض

٢ (قوله عن هذه الاربعة)
انظر مع أن من جملة
الاربعة الطالان قبل
ولعل ملطه المجموع وتامل
* (مسألة) * يقبل اقرار
العبي في البلوغ باحلام
او حبس ممكن باليمين وان
قرض في ذمته سومة فهو
بطلان تعبر فله لا يعرف
الامنه (مسألة) * لو ادعى
الغنى البلوغ وطلب
ممنه عن المقاتلة - تلف

وجوبان التمس وادعته كاه الاتوى بمسألة الصبي مع الخصومة وأوجب بان الكلام هناك في وجود البلوغ في اللالفة
إبطال وهن في وجوده فيها في لان صورته أن ينزع بعد انقضاء المبر في بلوغه أي مع وجوده بلوغه في الحال وأوجب أيضا =

للاغاة كسفه أو فاس أو تعقبه بمشيئة كاه على كذا ان شاء الله وكذا لو قال له على ألف من ثمن
 خمر فيكون لا غيا على المعقد لا شئ من الصيغة الاقرار على مبطل في جله واحدة (قوله الا في ردة)
 أي بأن أقرب وسبها كأن قال سمعت اصغر ثم يرجع بان قال ما فعلت فانه يقبل رجوعه بذلك اما
 لو قال ارتدت فلا يحصل الرجوع الا بالنكاح بالنكاح لان الاقرار بالردة ردة (قوله فقبل
 رجوعه) أي لان حقه تعالى مبني على المسامحة لعدم سقوط الضرر له بخلاف حق الا في ردة فانه
 مبني على المشاحة للوقوف الضرر له ويحصل الرجوع بنحو كذب أو رجعت أو ما زنت وان
 قال بعده كذب في رجوعي وقبول رجوعه انما هو بالنسبة لسقوط الحد اما بالنسبة لغيره كحد
 فادفعه فهو باق فلا يجب رجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم
 احصائه به (قوله هنا) أي بالثلاثة وقوله ادرؤا أي اتركو (قوله لماس) علة لقوله في سقوط
 القطع لا المال والذي مر بالنسبة الاول هو حديث ابرو الخ وبالنسبة للثاني هو قوله اذ
 لا يجوز الخ (قوله ولا يلزم الاقرار) هذا الشارح الى الصيغة والى المقربة ويشترط في الصيغة ان
 أو ما في معناه يشترط التزام كقوله على أو عندى كذا فان حذف على أو عندى لم يكن اقرارا
 الا ان كان المقربة معينا كهذا الثوب وعلى أو في ذمى للدين ومضى أو عندى العين فان أقرب بانها
 ودية وأتم انقلت أو انه رد هادى بيمينه وأما قبل بكسر التاء وفتح الموحدة فتعني العين
 والدين على المعقد ولو فسر واحدة بغير ما هي له قبل الا في ذمى فلا يقبل بالعين ويشترط فيه أيضا
 أن لا تكون دالة على استمرارية اقرارها كقوله في جواب لي عليك ألف زنه أو خذته أو اخذت عليه
 أو اوجده له في كسك أو هي صحاح أو رومية أو بقرينة كقوله يك رأس وون تكون غير مشتملة
 على مبطل في جله واحدة كالف من ثمن خمر يصح الاقرار بمجهول و يطلب من المقر نفسه
 فاذا قال له على ثي أو كذا قبل نفسه بغير عبادة مريض ورد سلام ولا يقضى كخبر سواء
 كان ذلك الف بغير مال وان لم يتول كذا نس وجبة براء لا كئود وحى شفعة وحده فاذ اما
 نفسه بعبادة مامعها فلا يقبل نعم لو قال له على حق قبل نفسه بالاولين منها ومن المجهول
 ما ذكره بقوله فلو قال له على مال عظيم الخ ويشترط في المقربة أن لا يكون ملكا للمقر حين يقر
 فقوله داوى أو دعى الذى عليك لعمر واغولان الاضافة اليه تقتضى الملك له فيما في الاقرار
 اقربه وأن يكون بيده ولو لا لا يسلم الاقرار للمقر له حينئذ فلو لم يكن بيده حالان صار به اعمل
 به مقتضى اقراره بان يسلم للمقر له حينئذ فلو أقرب بغيره شخص بيده غيره ثم اشتراه حكمهم اقراره بيده
 عنه وكان اشترائه اقتداء له من جهته ويحتمل وجهه المانع له لا لامت تسمى الخيار (قوله
 ولا يلزم الا بالنسبة) أي لا يطالب بشئ معين الا بذلك كما يشترط له ما جده وليس معناه أنه
 لا يطالب بشئ أصلا كما تقدم من جهة الاقرار بمجهول ثم يرجع اليه في بيانه (قوله باقل مقول)
 ظاهره أنه لا يقبل نفسه بعبادة غير مقول وليس كذلك فلو عبر كافى المنهج بقوله قبل نفسه بما
 قل منه أى من المال وان لم يقول تكية بل كان أولى وعبارته ولم يقول تكية بوضعها بخافة
 أى صالح للاكل والافه وغير ما ولا من نفسه اه (قوله لاحتمال ارادة عظيم خطره) باضافة
 عظيم لما بعده أو تنوينه وورقه ما بعده وهو بانشاء المحمة والطاء المهمل أى صغر منه من حيث
 انهم غاصبه أو كثر من فعله بخلافه وعبارته ثم ووجهه بنحو العظيم يحتمل أنه بالنسبة لتيقن حله أو
 اشحج أول كافر مستحق وعتاب غاصبه به وقواب بانه لنحوه خطره وهذا لا ينافي وصفه بكونه

== يا - تنقائه لمصلحة
 الاحتياط اراحدة الغائبين
 ويرد عليه أنه قد يتوفر
 هناك داعى الاحتياط
 تأمل (مسئلة) في
 تساوى التفاضل لو ادعى
 ما لا من جهة صبي فقال
 المدعى عليه من تسمى من
 جهته بالغ فقال القسم
 احلف أنك لا تعلم أنه صغير
 فلم يخلف فالولى لا يخلف
 وهل يخلف العصى انه صغير
 نفسه وجهان انتهى سم
 على أى شجاع

(الا في ردة و زنا وشرب خمر)
 فقبل رجوعه عن اقراره
 به الخبر أبى داود ادرؤا
 الحدود بالشبهات ورواه
 الحساكم وصححه اسناده
 (و) الا في (سرقه وقطع
 طريق) فقبل رجوعه
 عن الاقرار بهما في سقوط
 القطع لا المال لماس
 (ولا يلزم الاقرار) الا
 بالنسبة (ير) فلو قال له على
 مال عظيم أو كثير أو أكثر
 من مال فلان قبل نفسه
 باقل مقول لاحتمال ارادة
 عظيم خطره

حقير أو نحو من حيث احتقار الناس له أو فتاؤه وبكونه أكثر من كذا من حيث أنه أحل
منه أو أنه دس لا يتعرض للتلف وذلك عين يتعرض له اه بزيادة (قوله أو نحو) أي نحو وعظيم
ككبير وكثير (قوله الابايعين) قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أصل ما يخفى عليه
الانفراد أن ألزم أي ألزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة وقوله وأطرح الخ لازم لما
قبله والمراد بالبايعين الظن القوي واللم يوجب اقراره بعمله إلا نادرا كما قاله م ر (قوله إلا أن
يقرب دراهم) استثناء من قوله ولا يلزم الاقرار بالانقضاء فيها ما كان الصورتان يلزم فيهما بشئ
معين وإن لم يحصل منه نفسه (قوله أو بقول عدة) تميز أي يتعامل به عدد الاوزان (قوله فيحصل
على أنها دراهم الخ) أي ويلزمه ثلاثة من ذلك لأن أقل الجمع لا يقال دراهم جمع كثرة فكان ينبغي
أن يلزمه عشرة لأن أقل جمع الكثرة لا نقول أن ما قالوه هنا مبني على اتحاد جمع الكثرة
واقلة في المبدأ وهو الثلاثة وإن اختلفنا في الغاية نغاية الأولى تسعة والثاني لأن ما به وانما
ألزموه الثلاثة فقط لأن المتيقن إما على مقابله وهو ثمانية مأمدا أو غاية بعيد الأولى ثلاثة
والثاني عشرة فنقول محل الفرق بينهما ما فيه الله صيغتان أحدهما الكثرة والأخرى لثلاثة أما
ما ليس له الاصيغة واحدة فهو مشترك يطلق على الأقل والكثرة ودراهم من هذا القبيل
وحملوه على الأقل لأنه المتيقن فيه لا يقال عدة متضمنة لثلاثة عشر فيقاله صيغتان كالأصل
وفلوس مع أنه لا يلزمه الاثلاثة لأننا نقول أن الزمنا الثلاثة فقط لأن المتيقنة لاحتمال ان المقر
يخ كالمه على مذهب من يرى اتحاد جمع الثلاثة والكثرة في المبدأ أو استعمل أحدهما مكان
الآخر وهذا الاحتمال موجود في اللفظ وإن كان المتكلم به عام بما فالزمانية المتيقن (قوله
وازنة) أن بزنة الدراهم الشرعية (قوله وإن لم تكن الخ) أي يكفي أن تكون الجملة ثمة ثلاثة
دراهم شرعية بأن يكون مجموعها ثمانية عشر دانة أو أن كان فيها واحد زنة خمسة دانة وآخر
سبعة مثلاً (قوله التي هي) أي الستة دانة زنة الدراهم أي الشرعية (قوله الآن تكون دراهم
المبدأ في الثانية) أي أما في الأولى فيحصل على الوازنة مطلقا وأما كانت دراهم البلد عدة أولا
وإنما الزمنا دراهم وأزنة في صورة ما إذا كانت دراهم البلد عدة أخذنا إطلاق اللفظ المحمول على
الفرد الكامل فاعتبر الوزن وإن خالف دراهم البلد وأما في صورة ما إذا كانت دراهم البلد
وازنة فقد وافق الإطلاق دراهم البلد وأما في الصورة الثانية فإنه إذا كانت دراهم البلد عدة
حمل على ما تنقيده بذلك في اقراره المانع من الحمل على الفرد الكامل واللمتضي أن مراد بذلك
دراهم البلد وألا لم يكن لهذا التقييد ضرورة وإذا لم تكن عدة حمل على الوازنة وألغى ذات التقييد
فخالفته لدراهم البلد فيكون ضائعا لا غرض له (قوله عدة) أي يتعامل به عدد الاوزان كدراهم
مصرفاته يستوى فيها الناقص والكامل (قوله على مائة عدة) بغير عدة بالاضافة لأنه وإن كان
مدلوله متعدد السكتة مفرد لفظا ونسجه على الحال من مائة وإن كان ذكره لبيان أنه على قلة كافي
قوله وصلى وراهم رجال قباها وضربت بها عدة رجل ورفعها وتساوت سكتته وقفا قالوا واجب مائة
معدودة في الأحوال الأربعة على المعتمد وكأنه قال على مائة معدودة أي ليست وأزنة (قوله
اعتبر العدد دون الوزن) أي وإن كانت دراهم البلد وأزنة لتصريحه بالعدد فيلزم عبارة ولو
ناقصة والفرق بين ذلك وبين الصورة الثانية في كلام المصنف حيث حمل فيها على الوازنة فيقالو

أو نحو فلا يلزم الابايعين
فلا بد من التفسير (ألا
أن يقرب دراهم ويطلق أو
بقول عدة فيحصل على
أنها دراهم) وأزنة وإن
لم تكن زنة كل منها ستة
دانة التي هي زنة الدرهم
(الآن تكون دراهم
المبدأ في الثانية عدة)
فيحصل على أنها دراهم
عدة وإن كانت ناقصة فلو
قال على مائة عدة من
الدراهم اعتبر العدد
دون الوزن كما ذكر في
الروضة وأصلها (ويقبل
اقراره لو أرتبه في مرض
موتة) كالاجنبى والمعموم
أدلة خمسة الاقرار ولأنه
انتهى إلى حاله يصدق فيها
الكذب والظاهر أنه لا يقرب
الابايعين

كانت دراهم ابدال ليست عدة انه اساذ كثر فلفظ الدراهم المقضى كونها كاملة محل عليها
والأخى قوله عدة لانه لا تفرقه كما مر في النفس لادراهم البلد بخلافه هنا فانه اقتصر على عدة وقد
المائة ولم يتعرض لذكر الدراهم حيث لم يقل مائة درهم وذلك يقتضى ان المعتبر العدد دون
الوزن وقرر شيخنا عطية انه لو قدم عدة على مائة بان قال عدة مائة حل على الوازنة ولعل وجهه
انه عند تقديم مائة على ذلك يكون القصد من ذكره التقيد ويكون المعتبر هو ذلك القيد
المصرح باعتبار العدد بخلاف ما لو قدم على مائة فانه يكون مسوقا استقلاله على وجه
التقديم فكانه قال على عدة قطع النظر عن كونه يتعامل به عدد أو وزنا فيصير حل على الفرد
الكامل وهو الوازنة اه تدبر

(باب الشفعة)

من الشفع المقابل للوتر لمسا فيمن شفع نصيب يا ترى فيه له أو من الشفعة لانهم كانوا في
الجاهلية لا يأخذونها الا بشفعة بعضهم البعض وذكرت مع الاقرار لانهم اقدموا على منة في حرة
الاقرار بالشراء وأيضا أو أنها اختيارى بالشراء وآخرها قهرى بالاختاذ كهو وأخرت عنه لان
الاستحقاق فيها يتوقف على وجود عقد الشراء المتوقف على كل من البائع والمشتري بخلاف
الاستحقاق في الاقرار فانه لا يتوقف الا على نطق المنة فقط فكان ألزم وهذا أولى مما ذكره من
بقوله وهي حق معنوى ينشأ عنه أخذ عين بخلاف الاقرار فانه لفظى واللفظ أقوى من
المعنوى فأخرت عنه اه لان الحق معنوى في ارفق الاقرار وكل منهما انما ينشأ عن نطق فلا وجه
للتفرقة (قوله الضم) لما في من ضم نصيب وهو نصيب الشريك الحادث الى آخره وجوب نصيب
الشريك القديم (قوله قهرى) بالرفع منه الحق بمعنى الاستحقاق أى ان ذلك الاستحقاق قهرى
يثبت بمجرد البيع من غير رضا المشتري الحادث ولا يحتاج للنطق بالاعتداء لئلا يلزم من
استحقاق الثلث حصول الثلث والجحوصة للثلث ومعنى كونه قهرى بالانه متى بذل المستحق الثمن
ووجدت الصيغة حصل تهرأ عن المشتري والاول أظهر وأنبى بيقينية التعريف (قوله
للاشريك) أى المالك للرقبة لا نحو موصى له بشفعة وموقوف عليه اه قل (قوله فيما ملك)
منه لى يثبت وهو قيد يخرج به ما وقف فلا شفعة فيه فاذا وقف أحد الشريكين نصيبه على
جماعة لم يكن للشريك الاخذ بالشفعة من الموقوف عليهم وقوله بعوض قيد يخرج ما ملك بعير
وعوض كارت ونوصية وهبة فلا شفعة فيه وما ملك بعوض يشعل المبيع والمهر وعوض الطاع
والصلح عن دم فاذا جعل أحد الشريكين نصيبه مهرا الزوجته أو خالته الزوجية زوجها
يضمها من الدار كان لشريك الزوج الاخذ من الزوجية والشريك الزوجية الاخذ من الزوج
بهر المثل فيه ما واذا صلح أحد الشريكين مستحق الدم بنصيبه من الدار كان لشريكه الاخذ
بالدية أو الارش فالمراد بالعوض ما يشعل الواقع في معاوضة غير محضة كالمهر (قوله قضى) أى
حكم بذلك وجوز الحكم به فلا يرد الاعتراض باحتمال انه خصوصية له صلى الله عليه وسلم في
تلك الواقعة (قوله فيما) أى مشترك لم يقسم أى لم تقع فيه قسمة بالفعل مع امكانه انما هو فاعاد
فان النقي الممكن بخلاف لا فان النقي المستعمل وهذا يقال للبصير الذى بعثه رمد ان لم تبصر
والغير البصير أت لا تبصر وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر مجازا كقوله تعالى لم يلد ولم
يولد فانه غير ممكن وقد استعمل فيه لم مكان لا ليقال ان ما من صبيغ العموم لانهم من كلام

(باب الشفعة)

باسكان النساء وحكى فيها
وهي لغة الضم ونشر عا حنى
تلك قهرى يثبت للشريك
القديم على الشريك
الحادث فيما ملك بعوض
والاصل فيه اقبل الاجماع
خبر الجارى عن جابر قضى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالشفعة فيما لم يقسم

الراوى اشبارا عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو من جهة الاقناط ولم يعلم ما وقع
منه صلى الله عليه وسلم فيجوز ان الواقع منه القضاء في واقعة مخصوصة فلا عموم لانا نزل
يمكن ان الراوى فهم العموم بما وقع منه صلى الله عليه وسلم فانه خبر عن عام من حاله عليه
السلام والاسلام واقعه عليه فصار اجابا عما او يقال نزل القضاء منزلة الانشاء أى أفنى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الى آخره أفاده عن (قوله فاذا وقعت الحدود الخ) فهو مفهوم قوله
لم يقسم كانه قال فاذا وقعت القصة أى قبل البيع فلا شفعة لاحد هذه اذا باع الاثر لانه
حينئذ لا يشريك أما وقوعها بعد البيع فلا يمنع الشفعة لان المدارة على وجود الاشتر لالحال
البيع والمراد بالحدود العلامات المبينة ما لكل من الشريكين على انفراديه وقوله وصرفت
بالشديد بمعنى يثبت ويثبت بان جعل لكل نصيب طريق يتخصصه وبالقصة يفهمنى تفرقت أو
عرفت وعلى كل فهو عطف مغاير وهو الاظهار لا يقال عطف ذلك على ما قبله حينئذ لا يشك انه اذا وقعت
الطريق أو عطف مغاير وهو الاظهار لا يقال عطف ذلك على ما قبله حينئذ لا يشك انه اذا وقعت
الحدود ولم تصرف الطريق بان تحدث ثبتت الشفعة وليس كذلك لانا نقول هذا المفهوم
منه ارض بضمهم الحصر في أول الحديث اذ مفهوم قوله فيما لم يقسم ان ما قسم لاشفعة فيه
وان لم يتبين طارقه أو ان ذلك يخرج بخروج الغالب فلا مفهوم له (قوله وفي رواية لم) المقصود
منه التخصيص للعموم في الرواية قبلها لان ما الواقعة فيها من صبيغ العموم فتشبه المنقول
وغيره فاذا ذهب عنه ان المراد خصوص الغير وان كان يمكن استيفاء ذلك من قوله فاذا وقعت
الحدود وصرفت الطريق لان ذلك لا يكون الا في غير المنقول لانها تعلق فيرى على خلاف القياس فاختص بها
أول الامر وانما ثبتت الشفعة في المنقول لانها تعلق فيرى على خلاف القياس فاختص بها
يدرم ضرره من العقار (قوله في كل شركة) أى مشترك في قوله ربيعة أو حائط بدل منها أو خبر لمخذوف
(قوله والمعنى) أى الحكمة فيه أى في ثبوت الحق أى استحقاق التعلق وهو الشفعة وأشار
بذلك الى انه ليس أمرا تعديلا بل معقول المعنى (قوله مؤنة القصة) أى بين الشريكين القديم
والشريك الحادث لا يقال هذا الضرر يمكن حصوله قبل البيع بان تقع قسمة بين الشريكين
القديعين لانا نزل هو كذلك ولكن لما كان من حق الشريكين ان يبيع اشترى بكم وبمخلصه من
الضرر فلما باع الغير سلطه الشارع على الاخذ منه قهرا ولم يحصل ذلك للضرر بغير خلاف ما قبل
البيع فانه لم يحصل من الشريكين نقص في نظر الضرر بكم على تقدير القصة (قوله
واستعدادات) عطف تقدير على مؤنة أى وضرر استعدادات أى أحداث المرافق أى الامور التي
يرتفع أى تنفع به فاذا أخذ الشريك بالشفعة اندفع ذلك الضرر عنه لان الكل صار ملكا له
والمراد حصول الضرر له باعتبار الشأن والغالب والافتقار لا يحصل قيمة بينه وبين الشريك
الحادث (قوله في الحصة) متعلق باستعدادات بمعنى أحداث وقوله كسبه كسبه مثال للمرافق (قوله
ثانيه الربع) الربع يجمع على رباع كصعب وصعاب ودبوع كدلس ودلوس وأربع كقلس
وأفلس وأما الربعة فتجمع على ربعات بالتحريك كسجدة وسجدة قال في الخلاصة
والسالم العين الثلاثى اسماء تثل • اتباع عين فاه بما شكل
(قوله والحائط البستان) والبستان هو الاثمار ونسبته حائط التصويت عليه بالحائط فهو

فاذا وقعت الحدود وصرفت
الطريق فلا شفعة وفي
رواية مسلم قضى بالشفعة
في كل شركة لم تقسم ربيعة أو
حائط والمعنى فيه دفع ضرر
مؤنة القصة واستعدادات
الموافق في الحصة الصادرة
الى الشريك الاخذ
بالشفعة كسبه وضرر
وبالرخصة والرخصة ثابت
الربع وهو المنزل والحائط
البستان

من تسمية الشيء باسم مجاوره (قولا وأركانها) أى الشفعة بمعنى استحقاق الغلاك وقوله أربعة
صوابه ثلاثة كافي المنهج لان الصيغة انما يجب عند الغلاك بالفعل والاستحقاق ثابت قبل ذلك
فالصفة شرط في حصول الملك لا ركن من الاركان (قوله آخذ) بالمد وهو الشرىك القديم أما
الآخذ فبالفظ المصدر فهو الصيغة أو ما تقيده بشرط الآخذ كونه شريكاً كاملاً ولو كان
وغيره غافل كحصد له شقص لم يوقف بان وهب له أو اشتراه له الناظر من ربح الوقت فإذا باع
شريكه أخذ له الناظر بالشفعة فخرج بالشريك الجار والمالك الموقوف عليه ونحوه فلا شفعة
أهم كما صروفي المأخوذ أن يكون أرضاً يتابعها كاسية أى غير ملحوم غير كجبرى ثم ولا غنى عنه فإذا باع
داره أو بستانه وله في ذلك شريك في الممر أو مجرى النهر الذى لا غنى عنه فلا شفعة فيه بخلاف
ماله كان عنه غنى بان كان ~~ي~~ كان أحد اث عمر أو مجرى آخر فأنما ثبت فيه الشفعة وإن علك
بعوض كبسيع ومهر وعوض خايع وعلج دم فلا شفعة فيه بالملاك وإن جرى سبب ملكه كالجمل
فيل التراج من العمل ولا فيه بالملاك بغير عوض كارت ووصية وهبة بالانواب كما صروان لا يطل
نفعة المقصود منه لو قسم كاسية أى وفي المأخوذ منه تناخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخذ
فلو باع أحد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يسع بت
فالشفعة لا تشتري الاول ان لم يأخذ بائعه بالشفعة بان يفسخ البيع ويأخذ به أو يكون آخذ
فحصاً للثاني لتأخر سبب ملكه عن ملك الاول اما لو اشترى اثنان داراً أو بعضاً من دارها فلا شفعة
لا دعهما على الآخر لعدم السبق (قوله وصيغة) كان المصواب اسقاطها كما صروان لا قال في
المنهج أركانها ثلاثة ثم قال والصيغة انما يجب في ذلك كاسية أى (قوله في أرض) خرج نحو
الشفعة وقوله وما يتبعها في البيع أى يدخل عند الاطلاق من غير نص عليه لان هناك أمورا
تستتبع غير مساها لغة كاذكروا في باب الاصول والشارفة إذا قال بعتك الأرض دخل الشجر
مثلاً في البيع مالم بشرط الاتباع فان نص عليه وقال بشجرها كان نوكداد والمراد أن الشفعة
تثبت في التابع المذکور اذا بيع مع الأرض أما اذا بيع وحده لم يكون الأرض غير ملوكة
لشريك مثلاً فلا شفعة فيه لانها لم تلتصق فيه تبع الاستقلال (قوله كبناء) أى وثوبه من
أبواب ومقايخ وغير ذلك (قوله وغراس) أى شجر رطب لا يابس لا تنفعا تبعه كاسية أى ولا بد
أن يكون الغراس مشتركة بين صاحبات لم يكن مشتركة فلا شفعة فيه ويبقى للمشتري في الأرض
بأجرة وأيس للشفيع جبره على تمكده بقيمته فان قلت ما الفرق بين البيع والرهن فانه إذا رهن
أرضاً لا يدخل فيها ما ذكر من البناء والغراس قلت الفرق أن البيع قوى يستتبع بخلاف
الرهن فانه ضعيف عن الاستمتاع (قوله مشبته) أى مخلوطة أو مبنية بخلاف المدفونة (قوله
دائم النبات) أى يجرى مرة بعد أخرى أو تؤخذ ثمرة كذلك فالاول كاللوزية والنيلة والبرسيم
والثاني كالبنامية والقشور والخيار والبنفسج (قوله وجهر الطاحون) أى الاعلى والاسفل
أما الثاني فلانه ثابت وأما الاول فلانه تابع له ومنه القادوس ونحوه من كل منصفى توقف عليه
نفع متصل كاله ودية والجازية ولا ينجر كلام طويل في القناوى فيما يتعلق بالسواقى هل
تدخلها الشفعة أولاً والظاهر انهم اندخلوها اذ المساقاة اسم للبر والبناء كما قاله هو ولو انهم دمت
الدار بعد ثبوت الشفعة جاز أخذ الشفعة من تبة الأرض (قوله لم تظهر) الظهور بقاء النور

وأركانها أربعة آخذ
وما خوذ منه وصيغة (انما
ثبت الشفعة في أرض
وما يتبعها في البيع كبناء
وغراس) وجارة مشبته في
الأرض وبذر دائم النبات
وجهر الطاحون (وغرة لم
تظهر)

(قوله عن ملك الاول) أى
سبب ملكه

والمراد به ما يشتمل التأخير بدليل ما ذكره الشارح وقوله الشمس بكسر الميم وقصدها (قوله وان
تأبرت قبل الاخذ) أي فالما دأوى على عدم تأبرها أي تشققها عند البيع وان تأبرت بعد ذلك
(قوله وما لا يتبعها) عطف على غير أي وبخلاف ما لا يتبعها عند البيع بان يتاح الى النص
عليه وفي بعض النسخ وما يتبعها عطف على الأرض مع تسلط انظر غير عليه والمعنى واحد (قوله
كطباق) مثال ما لا يتبعها والمراد بها الامكنة التي على السقف جمع طبقة كقصعة وقصاع
ورحبة ورحاب فلا شفعة في ذلك ولو كان السقف مشتركاً بينهم لانه لا يثبت له فكذلك ما علب (قوله
مستكرة) أي مستأجرة بان تكون الأرض وقوفة على من ينشئ فيها كغالب بيوت مصر أو
مملوكة ويأذن الناظر او المالك لشخص في البناء عليها باجرة معلومة كل سنة مثلاً كدراهم
ويقتصر جهالة المدة للحاجة فاذا باع احد الشريكين نصيبه في البناء الذي عليه لم يثبت لشره
فيه شفعة لعدم ملك الأرض (قوله ويجد ارضه) أي يحمله من الأرض لاجزائه الذي فيها
وان كان يطابق عليه أنه اس أيضاً لكنه على هذا خارج بالأرض وما يتبعها لانه ليس أرضاً
ولا تابعة او على الاول خارج بالتابع فقط لانه ليس تابعاً للأرض اذ لا يدخل في بيعها وان كان
أرضاً لم يوقف الجدار عليه فلا تعلق له عرفاً وحينئذ فلا يحتاج لمساواة الحش من اخرجه بالقيد
الاخر وهو ان لا يبطل نفعه المقصود منه قبل القسمة والاول هو المناسب للمغرس لانه اهم
لحل الغراس وهذا وقد يقال لاحاجة لهذا التكلف كما لا ريب فيه ودون القيد لانه هو الجدار
والشجرة لكن الاول يسير مع اسمه والثانية مع مغرمه حتى يصح كون ذلك ليس أرضاً ولا تابعاً
واما الاس والمغرس فلا يدخل به ما في القيد على حدتهم ما ولا افعال في شرح المنهج ولا في شجر
أقرب بالبيع أو يسير مع مغرسه فقط ولا في شجره جاف شرط دخوله في بيع أرض لا تنفك التبعية
اه أي لان الأرض تابعة حينئذ لا متبوعة فهذه امر يحل في أن المغرس لا يدخل له في القيد
ومثله الاس وهذا كله اذا كان الاس والمغرس اساعر يضمن فان كانا غير يضمن بحيث يمكن جعل
اس آخر او شجرة أخرى فيه ثبتت فيه الشفعة لوجود الأرض التي تستبيع حينئذ مع ما كان
القسمة (قوله ومنقول) عطف على طباق فهو مثال ايضاً ما ليس أرضاً ولا تابعاً او ذلك كالاراني
والاقشة وغيرهما والذي مر هو المنقول الذي ثبتت فيه الشفعة تبعاً كالبناء والغراس ويحتمل
ان المراد به كل منفصل توقف عليه نفع منفصل كحجر الطاحون الاعلى وهذا هو المتبادر (قوله
وان يسير) أي ولو في عقد واحد ولو يسير مثلاً شقص وغيره كشوب أخذ الشقص الشقص بقدر
حصته من الثمن باعتبار القيمة وقت البيع فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص خمسين وقيمة المضموم
البعشرين أخذ الشقص بأربعة أعشار الثمن ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه سواء
كان عالمياً بالحل او مباحلاً به على المعتمد لانه هو الذي ورط نفسه اه افاده في شرح المنهج زيادة
(قوله لانه) أي ما ذكر من قوله كطباق وما بعده من الامثلة فهو وتعليل اذوله بخلاف غير الأرض
الحق (قوله وانما ثبت الخ) فيه أن لشره كمتعلق بثبت في كلام المتن الا ان يقال ان ما ذكره حل
معنى افاده أنه متعلق بذلك وانما خص عليه اطول العهد فيهم عدم تعلقه به (قوله لشره
عند البيع) أي ولو ملكه او غير عاقل كما مر وهو شرط في الاخذ وتقديمه شرط آخر وهو كونه مالكا
ومثله الولي لكن بشرط فيه وجود المصلحة في الاخذ والمعتبر الشركة ولو في الواقع تدخل مسئلة

كثرة الشمس قبل ظهورها
وغرة الفضل قبل تأبرها
وان تأبرت قبل الاخذ
ببخلاف غير الأرض
وما لا يتبعها أي البيع كطباق
وبناء في أرض مستكرة
وجد ارضه وشره مع
مغرمه فقط ومنقول غير
تامر وان يسير مع عقار لانه
لا يدوم فلا يدوم ضمير
الشركة فيه وانما ثبت
(لشره عند البيع) فيما
لو قسم لم يبطل منفقته
المقصود منه قبل
القسمة

(قوله لان الأرض) أي
أرض البدار

القصة جاهلا كما يأتى وقوله فيما لو قسم مئة لى بشرىك وهو مع قوله السابق فى أرض وما
يتبعها بشرطان فى المأخوذ وتقدم له شرط ثالث وهو ان يملك بعوض ولم يذ كر شرط المأخوذ منه
وهو تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخر أخذ كما ذكر وشغل الشريك فى كلامه المنة هذا قال فى
المنهج وشرحه ولو استخذه أى الشفعة جمع أخذ وأبدا قدر الحصة لا بعدد الرؤس على المعقد ولو
عفا أحد شفيعين عن حقه أو بعضه سقط حقه كالقود وأخذ الآخر الكل أو تركه فلا يقتصر
على حصته ثلاثتبع بعض الصفة على المشتري أو حضر أحدهما أو غاب الآخر أخذ الآخر
حضور الغائب أو أخذ الكل فإذا حضر الغائب شاركه فيه لأن الحق له ما ليس للحاضر
الافتقار على حصته ثلاثتبع بعض الصفة على المشتري ولو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر
من المنافع كالإبرة والفرة لأراحه فيه الغائب اه باختصار ولو اختلف الشفيع والمشتري
فى المقصود عن الأخذ بالشفعة فالظاهر كما قاله ع ش فصدى الشفيع لأن الأصل بقاء حقه
وعدم العفو (قوله ولو جارا) أى ولو لم لا صفة أخلافا للعتبة فى قوله سم يذوتها الملامق وكذا
للمقال إذا كان الطريق بينهما غير نافذ وبطل أنا حديث الشفعة فيما لم يقدم وما ورد من ثبوتها
للبازن فهو خصوصية أو محمول على الجار الشريك فلو حكم حاكم حتى تيم الشافعى لم
ينقض حكمه (قوله أو شرى بكاهد البيع) كأن باع بكرد اره زید وعرومه فاشفعة لأحدهما
على الآخر فليس لكل أخذ نصيب الآخر لأنهم انما صاروا شرى بكم بعد البيع له ما لم تنقد
شركة أحدهما على الآخر وأما ما ذكره المحشى من قوله وقد يقال يصور بما إذا باع أحد
شريكين بعد حصته لشخص ثمة باقى الآخر ثم أخذ الشفيع بالشفعة فإنه لا يشارك فيه المشتري
الاول لأنه صار شرى بكاهد البيع كالثانى اه فهو مردود للخالفه صريح كلام المنهج وعبارته
ولو باع أحد شرى بكم بعض حصته لرجل ثمة باقى الآخر فالشفعة فى البعض الاول لا للشريك
التام لم لا تفرد بالحق فان عقاعته شاركه المشتري الاول فى البعض الثانى لأنه صار شرى بكم
مطلوب قبل البيع الثانى فان لم يعف عنه بل أخذ لم يشارك فيه لزال ملكه اه (قوله بنفسه
أو بوكيله) بصم رجوعه لكل من الفاعل والمفعول وهذا تقرير على قوله شريك عند البيع
كأنه قدم من ان المراد الشريك ولو فى الواقع (قوله جاهلا بالبيع) أى بان اعتقد أنه وكيل
أو أنه ملك ذلك بارت أو وصية أو هبة فتبين أنه بالبيع (قوله فله) أى للشريك المذكور
وقوله لوجود الشركة عند البيع أى فى الواقع فاندفع استشكل المزلى لذلك بان القصة تقطع
الشركة فيصير جارا لا شريكا وأجيب أيضا بان الأخذ والحالة هذه يقتضى نقض القصة
الواقعة فلم يأخذ بالشفعة الا وهو شريك لا جار وقوله مع قيام عذره أى بجهله وقوله ويقام ملكه
قيد يخرج به ما لو قام جاهلا ثم باع حصته فليس له شفعة إذا علم زال ملكه (قوله ولا تثبت
الح) هو مفهوم الشرط فى كلام المصنف وبشت بالتحسية أى الأخذ بالفوقية أى الشفعة
(قوله فى طاحون) هو المكان المدا لطن كما مر لا الجرار الموضوع فيه لأنه منقول والشفعة
لا تثبت فيه الاتعا (قوله لا يمكن جعلها الح) هذا ان لم يعرض الشر كما عمن الاتعا بذلك
من الوجه الاول فان أعرضوا عنه وأرادوا جعل ذلك دكا كائين أو فوهه فانها تثبت فى
ذلك الشفعة عند البيع لا مكان جعل الطاحون الصغير مثلا كائين قاله ع ش (قوله

فلا تثبت لغيره ولو جارا أو
شرى بكاهد البيع لا تفاه
الشركة عند البيع فلو
قام شريك المشتري
بنفسه أو بوكيله جاهلا
بالبيع فله الأخذ بالشفعة
وان انقضت الشركة
بالشفعة لوجود الشركة
عند البيع مع قيام عذره
وبقاء ملكه ولا تثبت فيما
لو قسم بطلت منفعة
المقصود منه قبل القصة
وان لم يكن الاتعا به من
وجه آخر فلا تثبت فى
طاحون وحام وبئر لا يمكن
جعلها طاحونين وحامين
وبئرين

(قوله ولا تثبت الح) من
شروطها أيضا ان يكون
المشترك هما يمكن قعته
قهر بان يقسم اقرارا أو
تدبلا فان لم يكن كذلك
بان كان لا يقسم الاردا انلا
شفعة كائن عليه فى متن
العباب لان الشريك أمن
من جهة المشتري لعدم
جبره على القصة لو طابها
المشتري والشفعة انما
شرعت لدفع ضرر الشريك
القديم

الكفر بخبر ولم يقبضه ثم أسأت فانما ترجع ههنا المثل فاللهما انه يأخذ بقيمة الشقص انه عذر
الاخذ به إذ كركا لو جعل الشخص مصادقا أو عوض خلع (قوله) أو رضا المشتري أو قضاء
القاضي أي وان لم يدفع الثمن ولم يحضر مجلس القاضي لكن بشرط ان لا يلزم على عدم قبض
الثمن حينئذ باق ان لم ذلك كأن كان بالمبيع منافع ذهب أو فضة والثمن من الآخر لم يكف
الرضا بكون الثمن في الذمة ولا قضاء القاضي خذ لا فالسابقة منه كلامه في المنهج من الاكتفاء
بقضائه حينئذ بل يعتبر التقابض أما لو لم يكن الثمن من الآخر بان كان من جنس المصلحة
لم يجز البيع حينئذ إلا بالوزن لاختلاف الجنس ولا يقال ان علة عدم الجواز كونه من قاعدته
بحجوة ودرهم كآلوهما الشيخ خضر لا تنقضاء التعدد من كل من الجانبين الذي هو شرطها

(باب الغصب)

ذكر عقب الشفعة لا اشتراكه ما في الاخذ قهرا لكن المأخوذ هنا باق قهرا حرام وفي الشفعة
مباح وأطلق بعضهم أنه من الكبائر وقبده في العباب في باب الشهادات بما اذا كان قدر ربيع
دينار وهو نصاب السرقة وقبضه في شرح الروض ثم عن تقييد جماعة ومجمله في غصب المال أما
غصب غيره كالكلب فانه صغيرة اه أفاده الشوري واعد من التقييد وزى الاطلاق ونبه
عش واستدل بقوله سم في باب الاقرار انه لو قال له على مال عظيم وفسره بفحوص حتى يرقل
وصفه بالظلم من حيث انم غاصبه اه وفيه ان الانتم لا يستلزم الكيفية (قوله) هولة أخذ
الشيء أي ولو غير مال ولو بخوسرقة أو اختلاس مما لم يوجد منه استيلاء أي غلبة وقهر فالأمر
الغوى أعمن من الشرع من هذه الجهة وان كان الشرع أعمن من جهة شعول المالكين بظلم كآلو
أخذ مال غير يظنه ماله كما ساقى (قوله) استيلاء ان فسر الاستيلاء بالغلبة خرج به السرقة
والاختلاس والانتهاج كما مر أو بالتسلط اخرج الى تقييده بغير سرقة واختلاس وانتهاج
ليخرج ما ذكر قال مر ومداه على العرف فخرج به منع المال من سقي زرعه أو ماشيته حتى
تألف فلا ضمان لا تنقضاء الاستيلاء عرفا سواء قصد منه عه أم لا (قوله) على حق الغير أي ولو
في الواقع ليدخل ماله أو أخذ مال غيره يظنه ماله كما ساقى (قوله) من قعد به جد أي بحق اقراء
أو تدريس أو حضورا أو افتاء يحصل الغصب بمجرد اقامة صاحبه وان لم يستول عليه الغاصب
لوجود التسلط والغلبة بذلك أمالو كان قعدوه في ذلك بغير حق كأن كان غاصبا له أيضا أو كان
لا يتقصد به بوجسه من الوجوه السابقة فلا تعد اقامته منه غصبا اه ذاء يجوز كما قال ابن
عبد السلام ايقاد قنديل في المسجد الذي يقتل بعد العشاء وان لم يقتل به أحد لان النور
يدفع وحشة الظلمة فلا يعد اضاءة مال بالعرض شرعي (قوله) أو بسوق أي لحرفة ولا يقطع
حقه مشارقته حيث فوى الرجوع أو أطلق ولم تطل مفارقته بحيث يقطع الاقبة أمالو فارقته
لا يقية الرجوع أو طالت مفارقته فانه يقطع حقه (قوله) كزبل أي أو خزا أو كاب فان كان
ذلك باقيا وجب رده أو تلف لم يضمن اذا لاقية له (قوله) بغير حق خرج به البيع ونحوه فان فيه
استيلاء على حق الغير لكن بحق وبعبارة مر وخرج به نحو ما أخذ بسوم أو عارية وما كان
أمانة شرعية كنوب طيرة الريح في داره أو جرنه اه (قوله) لا تأكلوا أموالكم أي لا ياكل
بعضكم مال بعض والا فالانسان ياكل مال نفسه وقوله ان دماءكم أي دماء بعضكم وكذا

(قوله لا تنقضاء التعدد الخ)

الذي تقدم له عدم اشتراط

التعدد من الجانبين بل يكفي

ولو من جانب واحد فالمتعين

ما قاله الشيخ خضر اه

شيخنا (قوله والانتهاج) فيه

ان المنتهج معقد على القوة

فهو من افراد الغصب شيخنا

باج (قوله خرج به البيع)

فيه أنه لم يستول على المبيع

الا وهو حقه تأمل

أو رضا المشتري بكونه في

ذمته أو قضاء القاضي له

بالشفعة

(باب الغصب)

(هو) انه أخذ الشيء ظلما

وشرعا (استيلاء على حق

الغير) ولو منقعة كإقامة

من قعد به جد أو بسوق

أو غير مال كزبل (بغير

حق) والاصل في بصره

قبل الاجماع آيات كقوله

ثمالي لا تأكلوا أموالكم

بنيكم بالباطل واخبار

كثير ان دماءكم أموالكم

وأعراضكم عليكم حرام

ما بعده وتعام الحديث كرامة يومكم هذا في بلدكم هذا أي مكة لأنه قال صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع في شهركم هذا وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فلا ترجعوا بعدي كفارا
ضللا لا يضرب بعضكم رقاب بعض الأهل بالغت قالوا نعم قال اللهم انهم دفابيلع الشاهد
الغائب قريب مبالغ أوعى من سامع رواء الشيطان والمبالغ يفتح الهم هو الغائب والسامع
الشاهد وانما كان أوعى لأنه ينظر في الكلام ويحتمد فيه كما وقع للمجتهدين والسامع بالقبه
كما سمع (قوله قيد) بكسر القاف ويكون الياء أي قدر وطوقه بضم أوله وكسر الواو المنقلة
يحق أن على حقيقته بأن يجعل كالطوق في عنقه ويعد عنقه بقدر نخاعته لا يقال هو غائب
من الأولى فقط فلم جعل الطوق من السبع أرضين لانا نقول بل هو غائب من الأرضين السبع
لان الشخص جلت الى الأرض السابعة ويحق أن ذلك كناية عن شدة عذابه ونكاله ومن
الغيب ادخال جزء من حريم الجبروان بعد جدا أو من المشارع ولو غير مطروق في ملكه
ومنه تقديم العلامة الفاصلة بين الطين المسماة عند الفلاحين بالتروية (قوله أرضين)
يفتح الراوي شذاسكانها وجمع جمع العقلاء جبرا لتقصم بعدهم ظهور علامة التأنيث فيها
ولما جعت بالانف والتاء اذا صغرت فقبل أرضيات انظر والعلامة حيث قد ففتح جمعها
حيث قد بالواو وبالبا والنون (قوله وقول) أي هنا وفي المنهج تبعت فيه الرضة أي النوى
فيها وقوله بدل قوله أي الاصل كالرافعي أي في المهر وأصل المنهج وقوله ليس له التبع وقوله
فانه غصب أي فيصالح لادخاله في تعريفه بقولنا بغير حق (قوله حكم الغصب) أي وهو
الاضمان بأقصى القيم لاحقيقته أي نمر بفه وماهية أي ان ماهية الغصب المعروفة بقولنا
استيلاء على حق الغير عدوانا غير شانه لذلك لعدم العدوان فيه (قوله ممنوع) خبر قول ورجه
المع أنهم ادخله في تعريفه بسبب ابدال عدوانا بقولنا بغير حق (قوله وكأنه الخ) هذا اعتذار
عن الرافعي فكأنه قال العذر له في زيادة عدوانا واخراج هذه الصورة من التعريف جريه على
الغالب من استلزام الغصب للام أما لو نظر خلاف الغالب من عدم استلزامه ذلك لغير بقوله
بغير حق قد دخل فيه الصورة المذكورة وانظر خلاف انما هو في كون تلك الصورة من أفراد
الغصب قسمي غصب أول ولا تسمى بذلك أما ضممان الضمان الغصب بفتح على غصبه فانظر خلاف
انظري قال قل وفي كلام الشارح انظر اذا لا يعترض تعريفه على تعريف آخر فان الغصب قد
يعرف باعتبار الان لا فقط بغيره بل بحق المصلحة الاختصاص ويذكر فيه عدوانا بان يقال هو
استيلاء على حق الغير عدوانا وقد يعرف باعتبار الضمان والام فيقال هو استيلاء على مال الغير
عدوانا وقد يعرف بما يجمع جميع ذلك كما ذكره المصنف اه بالمعنى أي فيصم أن الرافعي عرفه
باعتبار الان وقد يقال وجبه الاعتراض على الرافعي ان المتبادر من التعريف المذكور أول
الباب شموله لجميع الأفراد فالأولى تعريفه بما قاله المصنف وأما ما قاله الرافعي فهو وان صح
امكنه غير مناسب في هذا المقام لعدم شموله لجميع الأفراد فالمناسب التعريف الآخر ولا شك
أن هذا هو معنى قول الشارح وكأنه ناظر الخ اذ هو مناه ولكن الرافعي نظر للغالب من استلزام
الغصب للام فعرفه بتعريفه باعتبار الان مع ان الأولى تعريفه بما هو أهم ومعنى قول الشارح
ممنوع أي من حيث ان المتبادر من كلامه أن هذه الصورة ليست داخله في تعريف الغصب
مطلقا ولو باعتبار غير الان مع انها داخله فيه بذلك الاعتبار كما علمت فكأنه قال لا ينبغي لأن

وغير من ظلم قيمة شـ بـ
أرض طوقه من سبع
أرضين رواه الشافعي
وقول بغير حق تبعت فيه
الروضة بدل قوله كالرافعي
عدوانا ليسهل ما لو أخذ
مال غيره بظن انه ماله فانه
غصب وان خلا عن الان
وقول الرافعي ان الغائب
في هذه حكم الغصب
لاحقيقته ممنوع وكأنه
جري على الغالب

(قوله أول الباب الخ) أي
ان المتبادر في التعاريف
التي ذكر أول الابواب ان
تكون جامعة لكن هذا
لا يفيد كما قاله قل لان
الرافعي لا يقول انها من
أفراد بناء على تعريفه اه
فتدبر وتأمله

تعرف الغصب أول الباب باعتبار الأثم فقط المقتضى لخروج هذه الصورة منه بل ينبغي تعريفه
بما هو أعم حتى تدخل فيه وسنذكر ذلك اعتراض على الشارح بل كلامه وجيه على أن عبارة ر
تقتضى أنه لم يعرف باعتبار الأثم أصلاً حيث قال واستحسن تعبيره في الروضة بغير حق لشبهها
هذه الصورة واقضائهما أن الثابت في حقيقة الغصب نظراً إلى أن حقيقة ثابتة مع اتفاق
التعدي إذا قصده بالحد ضبط جميع صور الغصب التي فيها الأثم والتي لا أثم فيها اه فهذا يقتضى
أنه لم يعرف إلا بالتعريف العام ويرد كلام قل فتأمل (قوله من أن الغصب يستلزم الأثم الخ)
حاصله أنه إما أن يكون فيه الأثم والضمآن كالاستيلاء على مال غيره عدواً ومنه القبض بالبيع
القاسد أو الضمان دون الأثم كالاستيلاء على مال غير يظن أنه ماله أو انعكس كالاستيلاء على
خصاص غيره عالمياً أو عدمهما كالاستيلاء على اختصاص غيره بظنه اختصاصه ومثله
ما لا يتوَل كالحبة والخبثين من الحطة ونحوها قال هو ولو أخذ مال غيره بالحياء كان له حكم
الغصب فقد قال الغزالي من طلب من غيره مالا في الملاقعة إليه لبيعت الحياء فقط لم يملكه
ولا يحل له التصرف فيه (قوله علا) أي زيادة أو نقصان مثل الأول بمثلين الصبيغ والغرس
والثاني بالخمر (قوله كصبغ) بفتح الصاد مصدر من باب قطع وشرب ما يكسرهما العين التي
يصبغ بها وليس مرادها لأنه ليس عملاً (قوله أنه) أي الغاصب إبطاله بإزالة أصبغ أن
أمكنه بأن كان له جرم يمكن فصله كصبغ من الأصبغة الهندية وقاع الأشجار وطعم الأرض فان لم
يمكن فصله فان نقصت قيمة الثوب بزمه أرض النقص لمصلحة بقوله بخلاف ما إذا نقصت
بسبب الخدش من سحر الثياب أو زادت قيمته أكثر من الثوب بالنسبة فإذا كانت قيمته قبل البيع
عشرة وبعد خمسة عشر فاصحابه الثلثان والغاصب الثلث نعم أن كان صبغة تتوحيها فلا شيء له
وليس المراد اشتراكه على جهة الشيوع بل أحدهما بثوبه والآخر بصبغه فهي شركة جوار
فن زادت قيمة متاعه فاز بالزائد هذا إذا صبغه الغاصب بصبغة فان صبغه بصبغ غيره فان كان
صبغ ثالث فالحكم كذلك أو صبغ مالك الثوب فلا يأتى فيه الاشتراك وخروج بزيادة قيمته
ونقصها بذلك مال ولم يزد قيمته ولم تنقص فلا شيء للغاصب ولا عليه (قوله وان رضى المالك بالإبراء)
أي سواء رضى أو لم يرض (قوله ضمان ما يحدث بسببه) ما ينقص الغصوب أو يما يترتب عليه
ينقصه من المسار بالشجر أو الحفرة أو نقص في الغصوب ويؤخذ منه أنه لو أبرأ المالك من الضمان
لم يمكن له إبطاله وهو كذلك بالنسبة للعقر قال في شرح المنهج فالويلم يكن له أي للغاصب غرض سوى
دفع الضمان بتعثر بالحفرة أو بنقص الأرض ومنعه المالك من الطم فمما أبرأه من الضمان
في الثانية امتنع عليه الطم وان دفع عنه الضمان اه وكذا بالنسبة للزيادة إذا كانت أكثر من نقصا
كقصاؤه ماله أو كانت عيناً كاصبغ والغرس فله إبطاله وإن أبرأه من الضمان لأن ذلك عين
مال الغاصب وليس للمالك منه من أخذه (قوله ويرد العين الخ) مقتضى ذلك أن له الإبطال
مطافاً وليس كذلك كإعانت (قوله لبنا) بكسر الباء الطوب غير المحرق وقوله قدسا أي كائناً
للتعذر (قوله بغير رضا المالك) فان رضى كان له إبطاله (قوله لأنه تعنت لا فائدة فيه) يستفاد
منه أنه لو نقص الغصوب بها أوجب إلى إبطالها ليدفع الأرض عنه إلا إذا أبرأه المالك منه
تظهير ما من (قوله والمضمان) أي أسباب الضمان وقيد بالمال لكون كلامه في الضمان بعد

من أن الغصب يستلزم
الأثم (واذا عمل) الغاصب
(فيه) أي الغصوب
(علا) كصبغ وغرس
وخمر (له إبطاله) وان
رضى المالك بالإبراء
عنه ضمان ما يحدث بسببه
ويرد العين كما أخذها (الا
في نحو مالو غصب غزلا
فصبغه أو طيناً فضر به لبنا
أو زجاجاً فأتخذ قدسا أو
ذهباً أو فضة فأتخذ حلياً)
فليس له إبطال شيء منها بغير
رضا المالك لأنه تعنت
لا فائدة فيه ونحو من زيادتي
(والمضمان) للمالك
(غصب وعادية)

التلف أما الضمان قبل الرد فلا يتقيد بذلك كما مر والضممان في الغصب والبيع القاسم بد المثل
 في المثل وأقصى القسيم في المقوم وفي العارية والسوم بقيمة يوم التلف ولو مثليا على المعقود في
 التلف بالبدل الشرعي من مثل أوقية وكذا في التعدي الا في نحو الجناية مما يأتي (قوله)
 والتلف أي وهو يبدل المالك كأن تفتق القربة والجوخة وهما يبدل صاحبهما من غير استيلاء
 عليهم فلا يمس غصباً وسواء كان التلف بمباشرة كما مثل أو بتسبب كأن فتح باب دار أو قفص
 فخرج ما فيه ما أو حل رباط سفينة فغرق فله إلا أن كان عرقها بحدوث ريح ولو غصب
 دراهم جماعة مثلاً صارت بينهم شركة إن لم تقبلاً أو برأى شخص واحد من آخر وجعلها
 هريسة لمكتهما والتلف البدل للمعقود ويعتبر التصرف فيه حتى يدفعه فالم يؤول إلى تلفه
 واعترض ذلك السبب بقرينه كلف يكون التعدي بد المالك وفيه تسليط الظلة على أموال
 الناس بخلافه إن قال بل يكون الخلو شركته بينهم كالتوب المصبوغ وما عتبه بالوحي من
 أخذ الميكوس والجلود والأكارع وغيرها وتجهل أعيان المالك فقصه بربايت المال فاقدم رجل
 يبعها أو كلها أو أطال ابن قام من رده ثم قال فالوجه التحريم (قوله بسوم) كأن أخذ سلعة
 ابتاعها أهل نجب فيشترها أو لا فبدها فالتلف في يده قال عن ولو استام عشرة أذرع من
 سوسة مثلاً وأخذها لمقبلها ثم تلفت ضمن العشرة فقط بخلاف ما لو استام عشرة ظهور مثلاً
 لم يأخذ منها واحد افتتفت بيده حيث يضمن الجميع والفرق أن المستام في الأول عشرة أذرع
 وهذا المستام الجمله (قوله أو يبيع فاسداً ونعد) معطوفان على سوم العامل فيه قبض فالضمان
 في هذه الثلاثة سببه القبض ولذا عطف بأو التي لا تناسب التعدد فكان الأولى حينئذ هذه
 المضمونات أربعة إلا أنه نظر لافراد هذا القسم وصورة المقبوض بشعده أن يكون للبائع حق
 الحبس بأن كان الثمن حالاً فأخذ المشتري المبيع وتلف في يده فانه يضمنه حينئذ بالثمن التعدي
 وليس غاصباً لأنه ماله وأما صورته يبيع أو منتهن تعدي في الوديعة أو المرهون أو نحو
 ذلك ففيه تطور لأن هذه من أفراد الغصب (قوله على اليد ما أخذت) أي ضمان ذلك لأن الكلام
 بعد التلف وقوله حق فؤديه أي إلا أن فؤديه وهو استثناء منقطع لأنه من الضمان بعد التلف
 كما علمت وهذا الحديث لا ينبغ الضمان في صورة التلف بد المالك لأن يد الغاصب لم تسنول
 عليه فيكون دليل لا خمسة عما ذكرناه عام في كل بدسواء كانت غاصبة أم لا (قوله أربعة أنواع)
 أي من حيث المضمون به (قوله بالمثل في المثل) أي في مسائل ما أخذها العارية فانها تضمن
 بالقيمة وإن كان المستعار مثلياً على الرابع وصورة استعارة المثلي أن يستعير آنية نحاس
 لا تختلف كالأطال المربعة أو كانت مختلفة لكن غايته ضرورية بل مصوبة في قالب كما
 أوضحه في السلم فلا حاجة إلى تصوير بعضهم لذلك بما إذا استعار مثلياً لغيره لاقتضائه أنه
 لا يتصور في المستعار المثلي الانتفاع على العادة وليس كذلك * الثانية إذا تلف ما يمتاز بوقته
 الحاضرة قبضه بالقيمة لا بالمثل * الثالثة الاستام * الرابعة المبيع المفسوخ يبعه فيضمنان
 بالقيمة لا بالمثل اه أفاده الشوبري (قوله ما حصره كبل أو وزن الخ) وذلك كما سواه على أم لا
 على المعقود وتراب ونحاس بضم النون أشهر من كسرهما مسك وقطن وإن لم يزع حبه ودقيق
 ونخالة وجوز ولو زوبن وزر كان غائب ورطب وخلول وإن كان فيها ما هو المراد بما حصره

وتسلف وقبض بسوم
 أو يبيع فاسداً ونعد) فليج
 على البس ما أخفت حتى
 تؤديه (والضمان أربعة
 أنواع) لأنه قد يكون (المثل
 في المثلي وهو ما حصره
 كبل أو وزن وبما سلم
 فيه) قد يكون (بالقيمة
 في المقوم

(قوله والمختلط) أي لا يجوز
السلم فيه وإن كان يجب في
الفصل ومثله كما في شرح
المنهج (قوله إلا أن مات الخ)
عبارة شرح المنهج أن مات
وهي الصواب (قوله كان
يجب سراً) محله ما لم يكن
مستحق المنفعة للغير كان
أجر عبده سنة من ثلاث اعتقه
قبيل تمامها أو أوصى
بمنافعة أبداً ثم اعتقه
الوارث فتجب أجرته في
الصورتين بالقوات المالكة
المنفعة إذا حبسه إنسان
وكذا الوأجر نفسه مدة
معينة لحبسه إنسان قبل
تمامها هم مر (قوله بامتعة)
أي لا يعتاد وضعها فيه مر

صك المنافع والحيوان
والمكبل والموزون الذين
لا يصح السلم فيهما وقولي
بالمثل في المثل إلى آخره
أولى بمعاريبه (و) تديكون
(بأقل الأمرين من القيمة
والأرض في السيد إذا
أنفاد عبده الجاني) وقد
يكون (بغير ذلك في) أربعة
(المبيع يبدل بالبيع) فإنه
يضمنه بالثمن (وإن المصراة)
فإنه يضمه المشتري بعد
الزبد صاع غمر (والمهر يبدل
الزوج) فإنه يضمه بهر
المثل (وجنبت الأمة) فإنه
يضمنه الجاني

كبل أو وزن مألوف شرعاً قدر بكل أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك لأن كل مال يمكن
وزنه وقوله وجاز السلم فيه راجع لكل من مخرجه ما حصره كبل ولم يجز السلم فيه كأرز الشعير
فإنه يجوز بيعه دون السلم فيه كما هو وكذا البر المبلول والمختلط بالشعير أو وزن ولم يجز السلم فيه
كجوز وغالبه وخف مركب وترياق مخلوط ورؤس حيوان وكذا ما حصره عد أو ذرع كحبوان
وثياب وإن جاز السلم فيه (قوله كالمنافع) كان يمنع مالك الدار من يث من يوثق فأنفذه القيمة
وهي أجره المثل وعبارة المنهج وشرحه ونضمن في غصب منفعة ما يؤجر كدار ودابة بتقويتها
وفواتها كان يسكن الدار أو يركب الدابة أو لم يفعل ذلك لأن المنافع متقومة كالأعيان
سواء كان مع ذلك أرض نقص أم لا ويضمن بأجرة مثله سلباً قبل التمتع ومعيماً بعده فإن
تفاوتت الأجرة في المدة ضمنت كل مدة بما يقابلها أو كان للمعتصم صانع وجب أجره أعلاها
أن لم يمكن جمعها والافاجرة للجميع كغياطة وحراسة وقلم قرآن وبستان في غصن بالثمن
والقوات الحرة والبضع والمسجد ونحوه كرباط وشارع فإن هذه لا تضمن منافعتها إلا بالثمن
كان يقهر الحر على عمل ثم انقهر عليه مرثداً فلا أجر له إلا أن مات مرثداً وكان يطأ البضع
فيضمن بهر المثل وفي البكره مرثب وأرض بكارة إلا أن طأ وعنته عالمة فلا شيء لها وعليها
الحذر لأننا وإلّا الرشد البكره في مقابلة ما ذهب من بدنها ولو ادعت الأكرام وأنكر صدق بيئته
على العقد وكان يشغل المسجد ونحوه بامتعة أما فواتها كان يجب سراً أو امرأة أو يمنع
الناس المسجد ونحوه بلا اشتغال بامتعة فلا تضمن به لأنهم لا تدخل تحت اليد بخلاف مألوف
يشغل المسجد ونحوه بامتعة فيضمن أجره مثله وكذا لو شغل موضعاً من مع منع الناس منه
فيضمن أجره للجميع ومخرج ما يؤجر مألوف ما تصح اجارته ككونه غير مال ككلب وخنزير أو
أن يكون محرماً كآلاتها وأواني ذلك كالحبوب فلا تضمن منفعته إذا لاجرة أه بالاعتق مع
زيادة (قوله المدين لا يصح السلم فيه) كالأغذية والمجموع وما دخلته النار لحالته وغير ذلك
تماماً (قوله من القيمة والأرض) أي قيمة الرقيق وأرض الجنانية فإذا كانت قيمته خمسمائة
وأرض الجنانية أربعة مائة لزمه الأربع مائة وعكسه بعكسه وانما ضمنه السيد لأنه فوت متعلق
الجنانية وهو رقة الرقيق (قوله إذا أنفاد) أي السيد عبده الجاني وهو قيد ضمنه بأقل
الأمرين أمالاً ثلاثة أجنبي فإنه يضمه بالقيمة فقط أو لم يتلف بان كان باقياً فلا يبدل فدأوه بأقل
الأمرين أيضاً يقال إن الضمان بأقل الأمرين لا يختص حينئذ بخلاف السيد لوجوده في صورة
القداء المذكورة لا نقول لاضمان فيه الآن الضمان بالالزام ولا الزام في تلك الصورة فالضمان
بأقل الأمرين خاص بغير السيد دون مختلف غيره ودون ما إذا لم يتلف بان كان باقياً خلافاً لما
بقية كلام قل (قوله بغير ذلك) أي المذكور من المثل والقيمة وأقل الأمرين (قوله المبيع
يبدل بالمبيع) أي لأنه قبل انقبض من ضمانه ومثل ذلك مألوف كان يبدل المشتري والبياع بالبيع
وحده فإنه من ضمانه أيضاً لكن يرجع على المشتري بالبديل الشرعي ويدفع له الثمن وقوله فإنه
أي البياع وضمنه بضمنه للمبيع (قوله وابن المصراة) المصراة ليست يقيد بل المراد كل حيوان
ما كوله فيه ابن وإن لم يوجد نصرية (قوله والمهر يبدل الزوج) كان أصدقه ما دابة أو أنفذه قبل
أن يقبضها لها (قوله وجنبت الأمة) المراد به الجنين الرقيق ولو من حره أو أملاً الحر ولو من أمة

(قوله ليمتأ) لعله غمها كما يأتي
في المصنف (قوله تلف) أي
يتعد (قوله وبالفرعين)
لعله وبالأصانين

بعض قيمته أو زاد الأصل
تو عا خمسا وهو الضمان
بأكثر الأمرين مع ثلاثة
مواضع في النوع الثالث
والمعروف خلاف ذلك كما
يفتح في شرحه (وقد يضمن
الشيء بشئين) وذلك في
ثلاث صور (فيما لو قتل
محرم صيدا مملوكا) فإنه
يضمنه (بالجزاء الملقى الله)
تعالى (وبالقيمة لمالكه
وفيما لو جنى المصوب في
نيد الغائب ثم تلف عذره)
فإنه (يضمن للمجنى عليه
أقل الأمرين من قيمته
والأرض) لأن الأقل أن
كان القيمة فهو الذي دخل
في ضمانه أو الأرض فهو
الذي وجب (و) يضمن
(لمالك قيمته) كسائر
الاعيان المصوبة (وفيما
لو وطئ زوجة أصله أو
قرعه بشبهة) فإنه (يغرم
مهرين) مهر الزوجة
بالشبهة ومهر الأصله أو
قرعه (بعد الدخول) لأنه
قوت عليه البضع بعد أن
لزمه جميع المهر (و) يغرم
(مهرًا) للزوجة كغيرها
(وأصفا) لأصله أو قرعه

فيض من بالقرة وأما جنين غيره من الحيوانات فيض من بما نقص من قيمة أمه (قوله) بغير
قيمتها) أي انقص قيمتها من وقت الجناية إلى وقت الالتحاق (قوله) وزاد الأصل نوعاً خامساً) على
الأربعة المذكورة في المتن وذكر في النوع الخامس ضمان المتقطا إذا باع القطعة ثم ظهر
مالها أو العتق فإنه يضمن قيمته إلا الأكثر من القيمة والتمن وضمان الوكيل إذا تعدى ثم باع فإن
يبيع صحيح ويضمن بالتمن على المقتد لا الأكثر منه والقيمة (قوله) مع ثلاثة مواضع) أي مع
زيادة ثلاثة مواضع في النوع الثالث المذكور هنا في التمس وهو الضمان بأقل الأمرين فتكون
امثلة أربعة وتلك المواضع الثلاثة هي ما إذا اتلف المهر أو فانه يضمن بقيته على المرتين
مطابقاً على المقتد لا بأقل منها والدين وما إذا باع الضامن أصاحب الدين شيئاً يدينه فإن المضمون
عنه يستدبرم الدين المطابق على المقتد لا أقل الأمرين منه والقيمة وما إذا أتت المرأة مسلة فلا
يغرم شيئاً زوجها على الصحيح بل يندب وعابه فالمضمون على المقتد مهرها على المسلين لا أقل
الأمرين منه ومما جازله الزوج لها (قوله) خلاف ذلك) أي الزيادة بين فهم ما ضيعت غنائ (قوله) وقد
يضمن النسيء) إلى بل المال كما تقدم له لأن كلامه هنا في الأعم من ذلك بشر ينذ كره مسئلة الوطء
(قوله) بشيئين) أي المثل والقيمة (قوله) قتل محرم) أي أو حلال في الحرم (قوله) صيداً معلوكاً)
كمنامة وغزال وقد ألف في ذلك ابن الوردي في غير المهجعة بقوله

عبدالغنی ذوالحسن مستظرف • فرع علی امین قادیان

فأباض نبي برضا مالكه * وبضين القيمة والمثل معا

ومراد بالشرع الضمان في تلك المسئلة وبالشرع عين القيمة والمثل واجابه بعضهم بقوله

جواب هذا ان شخصاً محرمًا • أماره الحلال صـ يدافاقتما

أَقْبَلْ يَا شَيْخِي ——— * قَدْ أَتَىكَ الْحَرَمُ هَذَا فَاعْبُدْهُ

فيضمن القيمة - مثلاً - الذي • أعاره والمثل - لثمنها

(قوله) يضمنه بالخزامى (الخ) لو تعدد المحرم لم يتعدد الجزاء بل الواجب جز واحد على الجميع كالقيمة بخلاف ما لو اشتراك جماعة في القتل فعلى كل واحد كفارة والفرق ان الكفارة يدل عن القتل والجزاء يدل عن المصد لا عن العمد والمصد واحد فتمام اه شو برى (قوله) وفيما لو جنى المفسوب (الخ) وفي عكس ذات وهو ما لو جنى على العمد المفسوب في يد الغاصب فبات فاقص سبب من فاته لا يبرأ الغاصب على المعقد (قوله) ويضمن لأمالك قيمته (اي اقصى قيمه) وقوله كسائر الاعيان (اي المفسوبة كما في بعض النسخ) (قوله) بشبهة (اي منها فاته ينفخ النكاح حقيقة ذفيع وقت البضع على الفرع او الاصل اما لو كانت الشبهة منه فقط فلا يفرم الا مهر واحد اه الا لزوج لعدم انقاس النكاح اذ لو الزنا لا واجب فسخه او كانت منه فقط فلا يفرم الا مهر واحد للزوج لاهلها اذ لا مهر لغيره (قوله) او لم يمكن من واحد منه فلا مهر اصل لعدم الانقاس وكونه اrianه (قوله) مهرين (اي مهرين مثلها ولا نظر للمسمى في العقد الاول اه ذل (قوله) كغيرها (اي كالمولى غير مزوجة فان اهل المهر اذا كانت السببه منها ايضا (قوله) خاتمة (القصد منها اتيقيد ما تقدم من كون المثل يضمن بمثله كانه قال يحمل ذلك ان يبي المثل قيمة ولو قلنا فان لم يكن له ذلك ضمن بقيته ولا بد من قبضه ايضا وهو

أن لا يكون انقله لحل الغصب موقفة والا ضمن بقبضته بجل الذات فلو نقل المالك برا من مصر الى مكة ثم غصبه آخر هنالك لم يطلبه مال ملكه به بغير فاته بلزمه قبضته بمكة وسواء نقل من مكان الغصب وهو مكة في المثال أم لا فلا يطلب الغاصب بالمثل وليس له تكليف المالك قبول عين المثل لما في ذلك من الضرر والمراد بالموثقة أجرة النقل لا رتبة الماع الاسعار كما اعتد شيخنا عطية تبعاً للشيخ سلطان في حواشي المنهج (قوله عن أن يكون له قيمة) أي أصلاً ولو تافه كما أشار إليه بقوله وأما رخصه فلا ينقله الى القيمة (قوله أو جذا) بجيم مفتوحة وهم ساكنة ودال مهملة وهو شئ يؤخذ من النخل ينفع في تبريد الماء من الصيف أما زمن الشتاء فلا ينفع له لكثرة (قوله) فانه يفرم القيمة) أي في المذاق والاصناف (نقطة) لو صار المثل مئة وما أمثله أو المتقوم مثلهما كعمل الدقيق خبزاً أو السمسم شعيراً والشاة لحماً ثم تاف ضمنه بمثله الآن يكون المثل الآخر في الشئ أكثر قيمة والقيمة في الأخيرين أكثر فانه يضمن به في الشئ وبقيته في الأخيرين فاعلم أنه لو غصب صاع برقيمة درهم قطعته فصارت قيمته درهم وسدس الأخير فصار درهماً وثلثاً وأكاه لزمه درهم وثلث وكيفية الدعوى ان يقول استحق عليه درهم ما وثلثاً سراج بتم تاف ماله كان باذناً فانه يجب رده مع ارض النقص ان كان الملو غصب شاة وذبحها اوجب ردها ولو بعد طبخها أو لو صار المتقوم مثقوماً كعمله المهر يسدس خبزاً فانه يضمن بأقصى قيمة وأما عميل ذلك في شرح المنهج بقوله كانا نحاس صبيخ منه حل في هو عبي على ضعيف من ان ذلك يضمن بقيته والمعقدان النحاس يضمن بوزنه لانه مثلي وأجرة الصنعة تضمن بالقيمة بقدر البلد وان أعاد مثله كان عليه هذا ان لم تكن الصنعة محترمة والا فلا تضمن ولو بذر على بذر غيره فان كان من نفسه ونوعه ملكه وغرم الاول مثله وبصدق يمينه في قدره لانه عارم وصيرورة كالتالف ولزمه أيضاً أجرة الارض هذا اذا عدم استواء اعلى الارض وما فيها والا كان بينهما أو كان من غير جنسه كانا شرب يكتن فيه ولو غصب خيطاً وخط به ووجب نزع ورده ان لم يزل ويمتنع نزع من حيوان محترم ولو غير آدمي مع خوف مبيع قيمه ويضمنه فان خط به لا تدعى باذنه فالفرار عليه فينزع من بيت ونحوه وان محض ومحارب وفروع الباب كثيرة والله تعالى أعلم

• (باب النقطة) •

من النقطة وهو الاخذ ومثله الانقاط ولما كان فيها الاستيلاء على حق الغير بغير اذنه ذكرت عقب الغصب وان كان الاستيلاء فيها جائزاً وفيه حراماً فهي كاستيئان منه وفي النقطة معنى الامانة والولاية من حيث ان المانقطة أمين في النقطة والشرع ولاه حفظه كالمولى في مال الطفل وفيه معنى الاكساب من حيث ان له التملك بعد التعريف فالامانة والولاية في الاستيلاء ولا اكساب في الانتهاء والمغلب منهم المانقطة لخصه لفظ الصبي والجنون وليس من أهل الولاية ويندب الاثم اديه مع تعريف شئ من النقطة ويسن الاقط لو اتق بامانته لمافيه من البريل يكرم تركه ويجب ان لم يكن ثم غيره ولو تركه تلفت النقطة قياساً على الوديعة بل أولى لان مال ملكها موجود بخلاف ما هنا قاله مـ ويكره التماسق لثلاث دعوى نفسه الى الضمانه ويباح لمن لم ينق بامانته نفسه في المستقبل ويحرم لقاصد الضمانه (قوله وهي لغة الشئ الملقوط) وقال الخليل هي بالاسكان كذلك وبالفصح الشخص الملقط قال ابن بري وهو الصواب لان العمل بالاسكان

لخرج عن ان يكون له قيمة
• (باب النقطة) •
بضم اللام وفتح القاف
واسكانها وهي لغة الشئ
الملقوط

للمفعول كالضئكة والتعريف للمفعول نادرا (قوله ما وجد) عبر عما التى لما لا يعقل
تقليد الكثرة على من يعقل وهو شامل للمال والاختصاص ولا فرق في المال بين الحيوان
وغيره ولا في الحيوان بين المأكول وغيره ولا بين الممتنع من صفات السباع وغيره ولا في غيره بين
ما يبرع اليه الفساد وغيره وقوله ضائع أى بسقوط أو غفلة وقوله محترم خرج به الخثرة ومال
الخرير والكلب العقور وقوله غير محترم مستغنى عنه بقوله ضائع فكان الاولى اسما طه واذ
لم يذكره في شرح المنهج وزاد مرقبدا وهو يعمل غير مملوك لاخراج ما وجد في مملوك فلهذا السيد
فان لم يذكره فلان له قبله الى المحي ثم يكون اقطعة ثم ما وجد بدارس بامسلم وقد دخلها
بغير امان غفلة أو به فاقطعة وما ألقاه بخور صر أو هارب لا يعرفه بخود ذره أو مجرم وودائع مات
عنه ما ورثه ولا يعرف مالها فان ذلك ليس اقطعة بل مال ضائع أمر الى الامام في حفظه أو غفلة
ان رأى يسه أو يقرضه لبيت المال الى ظهور مالها ان تواتره والاصرف ما صرف بيت المال
فان لم يكن حاكم أو كان جائرا فلن هو يسه أن يتصرف فيه بنفسه وله الاخذ من ذلك ان كان له
استحقاق في بيت المال واذ اظهر مالها وجب دفعه له ولو بعد سنين ولا رجوع عليه بنفقة ومثل
ما اتفق به نحو الرجع ما تلقى البصار على السواحل من أموال الفرق وما يوجد من الامتعة
والمصاغ في عش الخلد أو الغراب ونحوهما فامر لبيت المال كما استقر به عرس وكذا جمل
أثقاله الجمل فتركه مالها في البرية فالامر في ذلك لبيت المال ولا رجوع على مالها بما اتفق عليه
الاذا اتفق بان مالها كم أو أثمنه عند دفعه أو نواته عند دفعه الشهود لان دفعه من هنا غير نادر
وقال مالك في الجمل المذكور يرجع على مالها بالنفقة وقال أحمد والليث يملكها من أخذها
(قوله ولا تمتنع بقوته) الاولى اسقاطه اذ الممتنع المذكور انما تمتنع التناطه للقلل في غير
زمن نهب بخلافه للعنف والقلل زمن النهب فهو من جملة اللقطة الصادق فيها التعريف الآن
يكون كلامه في اللقطة اى يأتى فيها جميع الاحكام التى من جملة القليل مطلقا وفيه نظير بل
كلامه في مطلق اللقطة أعم من أن تكون ملقطة للعنف أو للقلل فالاولى اسقاطه ما ذكره ولذا
لم يذكره في شرح المنهج ولا في مرقبدا (قوله ولا يعرف الواجد من ضئكة) خرج ما لم يعرف فيجب
رده (قوله الجوهري) بضم الجيم وقع الهاء نسبة بلهينة قبيلة مشهورة (قوله أن رجلا) هو
بلال المؤذن سأل عن ثلاثة أشياء ويقاس بها غيرها (قوله والورق) بكسر الراء المهملة أى
الفضة (قوله اعرف الخ) معربة ذلك سنة على المعتقد ان لم يرتد ثلثها فان أراد فلا وجه
وجوبها ليعلم ما يرد له مالها لو ظهر قاله مرقبدا (قوله عفاصها) أى عفاها من جلد أو خرقه أو
غيرهما وقوله ووكاهها بكسر الواو ومدود أى خبطها المشدودة ويطلق أيضا بطريق
الاشتراك على الجلد الذى يلبس رأس القارورة كما هو ظاهر عبارة القاموس (قوله ثم عرفها)
أى وجوبها سواء قصد باقطعه الحفظ أو القتل فان عرفها سنة للعنف ثم أراد بذلك وجب عليه
أن يعرفها سنة أخرى وأشار بهم الى عدم وجوب فوريتها التعريف (قوله سنة) أى تحديد من
وقت التعريف كما سيأتى (قوله فان لم تعرف) بامنا لامة مفعول أى اللقطة اى لم يعرفها احد
أولا فاعل والمفعول محذوف اى فان لم تعرف صاحبها (قوله فاستغنى عنها) السبب والتاثير فاندنان
أى انقضاءها بعد انقضاء ذلك فهو عطف على مقدار ما دفعكها ثم انقضاءها وتكون مضبوطة عليك على

وشرعا ما وجد من حق
ضائع محترم غير محرم
ولا تمتنع بقوته ولا يعرف
الواجد من ضئكة والاصل
فيم اقبل الاجماع خبر
الاصحاب عن زيد بن خالد
الجوهري أن رجلا سأل
الذي صلى الله عليه وسلم
عن لقطة الذهب والورق
فقال اعرف عفاصها
ووكاهها ثم عرفها سنة فان
لم تعرف فاستغنى عنها

ولتكن وديعة عندك فان

جا صاحبها وما من الدهر
فاذا هاليه والافشائك بها
وسأله عن ضالة الابل فقال
مالك ولها دعها فان معها
حذاها وسناها ترد
الماء وتاكل الشجر حتى
يأقها وربها وسأله عن
الاشاة فقال خذها فانما
هي لنا ولا خيك ولذا تب
وأركانها ثلاثة التقاط
وملتقط ولقطه بمعنى الشئ
الملتقط ثم (هي) بهذا
المعنى (أنواع) تسعة
(أحدها حيوان وجده
في عارة يحل التقاطه
ويعرفه سنة فان ظهر
ماله) قبل فراغ
التعريف أو بعده وهو
باق فوله (والا) أي وان
لم يظهر مال السك (فالسك) ان
كان مالا ونقل الاختصاص
اليه ان كان غير مال ككتاب
بعد التعريف

(قوله مكاف) تقدم له
ما يفيد خلافه الا ان
يحمل ما هنا على اللقطة
بمعنى اللقط وفي قول
يحرر على الفاسق أخذه
لللفظ ويكرهه أخذه
للكلام ثم قال وسألت في
كلامه أنه مسلم الخ وكتب
عليه أن هذه شروط في
الاتقاط للفظ لانه يصح
الاتقاط المسمى لقوله في
الخبر السابق والافشائك بها

حدا ضرب بمالك الخ فافشيت أي ضرب فافشيت وتسمى هذه الفاء الفصيحة
لافشائها أي دلتها على جلة بتوقف صحة الكلام عليها وقوله وتلك وديعة عندك أي ان
لم تنفذها بعد تلك أما اذا انقضت بعد فهي مضمونة كما مر وقوله فان جا صاحبها تفريع على
الشقين أي سواء انقضت أم لم تنفذ أو قوله فاذا هاليه أي ان بقيت عندك والافشائها الشرعي
من منسل أو قيمة وقوله والأي وان لم يبيح فشاك أي الزم شاك فهو منصوب على الاغراء أي
الزم حالتك الأولى من الحفظ أو التملك مع انفاقها وكونها في ذمتك فاصدا ردها هذا ظاهر
الحديث وسألت يستدل بذلك على التملك فقط (قوله مالك ولها) ما يستدل أولك خبر وهو
استفهام التكرار وقوله دعها أي اتركها وقوله هذا ما يكسر الحاء المهملة وقع الدال
المجتمعة والذات أي خفيها الذي غشى عليه وسماها أي بطنها وقوله ترد الماء وتاكل الشجر أي
في بطنها بسبب حذاها وقوله حتى يلقها ربه أي صاحبها وهو غايه لترد وتاكل (قوله وسأله
عن الشاة الخ) وقاس الشاة على النحل والفيل ونحوهما مما لا يتبع من صفات السباع
قوله زى وقد تقدم (قوله فانما هي لنا) أي ان أخذتها ولم يظهر مالها ولا خيك أي ملتقط
آخر أو مالها على تقدير ظهوره وقوله ولذا تب أي ان تركتها ولم تأخذها أنت ولا غيرك
(قوله واركانها) أي اللقطة بالمعنى الشرعي وهو الاخذ المستجمع للشروط واللقطة فيما يأتي
بمعنى الشئ الملقوط فلم يلزم جعل الشئ ركنا لنفسه وقوله التقاط أي اخذه طاقا وتقدم أنه
يعتبر به الاحكام الخمسة (قوله وللقطة) بكسر القاف وسألت في كلامه ما يعلم منه انه مسلم
مكلف عدل حر غير مجبور عليه بسفه اه (قوله بهذا المعنى) أي بمعنى الشئ الملتقط ومراده
به ما ينشأ مع عوارضه ما غالب الأنواع الالتمية احوال لامة لامة لا أنواع دائمة وذلك كقوله
الرابع ان يجد اللقطة بحرم مكة فان وجودها يثبت حاله من احوالها لأنواع آخر متباين لاقطه
اذ لا يخرج عن كونها حيوانا أو غيره مما ذكره في الأنواع السابقة وهكذا (قوله حيوان الخ)
حاصل ما فيه انه اما ان يكون ممنوعا من صفات السباع أولا وعلى كل امان يكون به حران
أو مارة وعلى كل امان يحرر من أمن أو نهب وعلى كل امان يملكه للفظ أو للفظ
فالجلة ست عن مرصورة وان اعتبرت احواله باعتبار ما يفعل فيه زادت المور فان كان
بالامارة جازا لقطه مطلقا محتملا أم لا للفظ أو لفظه من أمن أو نهب وان كان بمارة وكان غير
ممنوع جازا لقطه للفظ أو لقطه من أمن أو نهب فيجوز للكل ايضا والحيوان
شامل للرقيق غير المميز لا يقال انه من نارة جعله لقطه ونارة جعله لقطه فأي فرق بين المملوكين
لانقول الفرق بينهما انه يجمع في اخذه اليه وان ويجعلان بالاعتبار فهو لقطه من حيث
كونه مالا فيجوز فيه احكامها بهذا الاعتبار والقط من حيث كونه نفسا انسانية ضائعة
فيجوز فيها احكامها كذلك والقرب ان البعض الذي لا يميز يجوز التقاطه ايضا (قوله يحل)
أي يجوز التقاطه مطلقا كما مر (قوله ويعرفه سنة) أي ما لم يغلب على ظنه ان السلطان يأخذه
والامتنع عليه التعريف ويكون امانة في يده ابد او يتنفع الاشهاد عليه حينئذ قاله زى
(قوله وهو باق) فان تلف غرم بدله الشرعي كما مر (قوله ونقل) عطف على تلك وقوله بعد
التعريف راجع لكل منهما وقوله ككتاب السكاف استقصائية اذ المراد به غير العقور اما
العقور والخزير فليس باعتبارهما (قوله اتوله في الخبر السابق الخ) تقدم ان المراد بقوله فشاك

(بالفظ) لانه قلبك مال

يبدل فكان كالشفعة وإشارة
 الاخر من المفهمة كاللفظ
 (وكذا) يحل التقاطه ان
 وجده (بمازة وهو غير ممنوع
 من صفات السباع) كشاة
 ويجل للغير السابق وصيانة
 له عن الخونة والسباع
 (والا) أى وان كان ممنوعا
 من ذلك بقوة كبره وقرص
 أو بعدد أو كآرب وطبي
 أو بطيان كحمام (فيحل
 التقاطه للفظ) صيانة
 عن الخونة لالتك اتقوله
 في التفسير في ضالة الابل
 دعها وقيس بها ما في معناها
 نعم ان وجد في زمن نهب
 جاز التقاطه للتلأ أيضا
 والمراد بالمارة الشارع
 والمسد ونحوه ما لا يها
 مع الموات يحل اللفظة
 واعلم ان ما تخط الماكول
 للتلأ ان شاء عرفه ثم غلبه
 كما مر وان شاع به باذن
 الحاكم ان وجد

(قوله أنه يكون لقطه)
 المعقد أنه يعطى له قهرا ولو
 نفاه وكذا ما يأتي به
 (قوله أى الحيوان الماكول
 سواء الخ) يريد أن معنى
 قوله للتلأ أى الجائر فيه
 التلأ بان لا يكون عندهما
 الى آخر ما مر فيم ما لقطه
 للفظ استدا وما لقطه
 للتلأ استدا فانه قد يقع ما يقال

جم في الحفظ والتلأ وحسنه فلا يدل على خصوص التلأ الذى ادعاه هنا وأيضا فان ظهر واردفى
 لقطه الذهب والفضة والكلام هنا في لقطه الحيوان الآن يقال هو مقيس على ذلك (قوله
 بالفظ) هو المعقد وقبل تكفى التنية وقبل يكفى مضى المدة (قوله لانه) أى غلب اللفظة بعد
 التعريف وقوله تمليك مال الاولى تملك وبعد ذلك انى كلامه قصور لعدم شموله للاختصاص
 الآن يقال اقتصر على المال لانه الاصل أى المكنى والغالب (قوله يبدل) أى اذا وجد المالك
 والا فالبديل غير واجب عند التلأ (قوله المنهمة) بالرفع صفة الإشارة (قوله وكذا الخ) انما
 فصله بكذا لانه يحل التفصيل كما مر (قوله يحل التقاطه) أى الحيوان للفظ أو التلأ زمن
 أمن أو نهب وهذا نص صريح بوجه الشبه وفيه قصور لعدم شموله للتعريف سنة المذكور في
 المتن الآن يقال ان الالتقاط مستلزم له فلا حاجة للتصريح به (قوله بمازة) وهى المله لكة
 سميت بذلك على القلب تشاؤلا بما اقوز بالجماعة منها اه أفاده في شرح المنهج (قوله من صفات
 السباع) كذب ونمرو فهد اما كبار السباع فلا يمنع شئ منها من الحيوان وقوله كشاة مثال
 للحيوان الذى لا يمنع من ذلك (قوله للغير السابق) أى نفاه قياسا لان الجمل لم يستل عنه فيه
 (قوله عن الخونة) يفتح الخوة والواو جمع خائن قال في الحاشية وشاع نحو كامل وكلامه (قوله
 أو بعدد) أى جرى (قوله كحمام) اسم للذكور والانتى وهو كما مر كل ما عاب وهو كحمام وقرى
 (قوله للتلأ) أى يحرم اخذه بقصد التلأ أما لو أطلق فالظاهر عدم حرمة كآرب أو خذ من
 قول المنهية ويجرم التقاطه للتلأ فان التبادر من ذلك أنه لا يحرم الاعتد بقصد التلأ
 والاقبال ويجرم التقاطه للفظ قال في شرح المنهج فن اخذ للتلأ ضمنه وبغيره من الضمان
 بدفعه الى القاضى لا يرد الى موضعه اه (قوله ما في معناها) من كل مجتمع مما مر (قوله جاز
 التقاطه) أى ولو لا حاد على المعقد وقبل لا يجوز ذلك الا للقاضى أو نائبه لانه ولاية على
 أموال الغائبين بخلاف الاتحاد فانهم لا ولاية لهم على مال الغير ولا يلزم القاضى أو نائبه ذلك
 وان خشي ضياعه اه أفاده مر (قوله ونحوه ما) كالمدرس والربط فان وجد في ملك
 شخص فله وان لم يده فلازى البدق له وهكذا حتى ينتهى للمعنى فان لم يده فلقطة كما تقدم
 عن مر وظاهره أنه يكون لقطه بغير عدم دعواه وقال سم لا بد من نفسه ذلك عن نفسه ولو
 وجد درهما في يده وليدرا أهوله أول من دخل يده فعلية تعريفه لمن يدخل يده كالألقطة (قوله
 لان) أى هذه التذ كورات مع الموات أى الأرض التى لا مال لها من العمارة وحسنه فالمراد
 بها ما عدا المفازة وملك الغير (قوله واعلم أن ملقط الماكول) أى الحيوان الماكول سواء
 لقطه للفظ أو للتلأ وما تقدم من التفصيل يجري فى الحيوان الماكول وغيره ثم يزيد الماكول
 بالتفصيل المذكور هنا وحاصله جواز ثلاث خصال فيه ان كان بالمقاربة وخصمته ان كان
 بالعمارة وقوله كما مر أى فى قوله فان وجد ما لكة الخ وانما أعادها فانا لاجل ضبط أقسامه
 وجمع بعضها مع بعض (قوله وان شاع به) أى كما يشاء وانى وليس له ان يستعرض شيئا فشيئا
 على المالك وله أن يؤجره بما يلقى عليه منه وان باعه بعد التلأ ثم ظهر ما لكة فى زمن الخيار
 فان كان الخيار للبايع وحده فله المالك الصريح لبقاء ملك الملقط فيكون للمالك الاصل نقضه
 وأخذ ملكه أو للمشتري فليس له ذلك لانتطاع ملك البائع واتساقه للمشتري فيستقر البديل
 في ذمة الملقط أو له ما فوقه وهذا هو الرابع فى ذلك (قوله ان وجد) أى الحياكم ولم

يخف عليه منه (قوله وعرف المبيع) أي لا التمس إذا فاند في تعريضه وعطف قوله وعرف
 بالواو دون ثم إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون التعريض قبل البيع أو بعده (قوله وان شاء
 غلظه في الحال) ويفرق بينه وبين احتياجه لأن الحالك في البيع لا هنا بان البيع فيه رعاية
 مصلحة المالك وهي منوطه بنظر الحالك ولا كذلك الغلظ فان المصلحة الناجزة فيه لا ملقطة فقط
 فلم يتوقف على نظر الحالك (قوله وأكله) الأولى التعبير به ثم إذا تجاوزاً كانه قبل غلظه (قوله
 وغرم قيمته) أي الحيوان الذي أكله والمعتبر قيمته يوم الغلظ لا يوم الأكل وقوله ان ظهر قيد
 في قوله غرم (قوله محله) أي الامر الثالث وهو غلظه وأكله في الحال وليس راجعاً للاضرار
 الثلاثة لأن الاوabin بجزيان فيما اذا وجد به عماره أيضاً (قوله ويشق نقله الى العماره الخ)
 والمصلحة الأولى من الثلاث عند استنوا ثم في الاحطية أولى من الثانية لحفظ العين به على
 مالها والثانية أولى من الثالثة لتوقف استبقاها على الثمن على التعريض فزاد الماوردى حمله
 رابعة وهي أن يملكه في الحال استبقاها حيا لا رزاً أو نسل قال لأنه لما استباح غلظه مع
 استهلاكه فالأولى أن يستبيع غلظه مع استبقائه ولو كان الحيوان غيراً كقول كالجش فغيبه
 انحصرتان الأولى دون الثانية لعدم جوازاً كانه ثم فيه المصلحة التي زادها الماوردى على
 المعتمد وإذا أمسك اللاقط الحيوان وتبرع بالاتفاق عليه فذلك وان أراد الرجوع فليس ينق
 باذن الحالك فان لم يجد أمسه فمقدان تعذر عليه الاشهاد للرجوع له لان تعذر ذلك فادري يؤخذ
 من ذلك أنه لو كان بمسألة رجوع وان لم يشهد لان تعذره حينئذ غير نادر ثم ان مؤنة التعريض
 على اللاقط ان التمس للثالث وان لم يملك ولو بعد اذ عطفه للحفظ أو مطلقاً فان التمس للحفظ أو
 مطلقاً فعلى بيت المال أو على المالك بان يرتبها الحالك في بيت المال أو يقرضها على المالك من
 اللاقط أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رأى كافي هرب الجمل
 وهذا في غير المحجور عليه أما هو فلا تؤخذ مؤنة التعريض من ماله بل ان رأى وليه غلظه للقطعة
 له راجع الحالك لم يبيع جزأ منها وان كانت حيواناً بخلاف الذئبة أو يقرض مثلاً أو أفاده في
 شرح المنهج بزيادة (قوله بخلاف ماله ووجوده بعمارة) أي فليس له فيه الامر الثالث بل يخبر فيه
 بين الأولين فقط ومنه غير المالك كقول كايه لم عايات (قوله ولا يجب بعداً كانه تعريضه) أي
 ما دام في المسألة فان رجع الى العمران وجب التعريض على المعتمد وعلى ذلك يحصل كلام
 الامام (قوله على الظاهر للامام) أي بناء على القول الظاهر له لكن في ظاهر ما نحن فيه وهو
 القسم الثالث الذي يخشى فساد أي فيقاس الحيوان على ذلك وقوله ما يأتي أي من التعديل
 (قوله فهو كالقول) أي وهو الحيوان (قوله فان ظهر ماله) أي أعطاه له الجواب الشرط
 محذوف بقرينة المقابلة (قوله الى آخر ما مر) أي وهو غلظه الثمن فقط لا للمصلحة الأخيرة وإذا
 قال بما يمكن اتبانه هذا لعدم إمكان الأكل في نحو الحديد (قوله كهرسة ورطب) عند الثالث
 إشارة الى أنه لا فرق بين المتقوم كالهريسة والمثل كالرطب (قوله فيخير الخ) التخييل ليس
 بحسب التخييل بل بحسب المصلحة لأنه يجب عليه الاخط للمالك وعبارة مر ويتهين فعل
 الاخط منهم والاقرب أنه لا يستقل بفعل الاخط في غلظه بل يرجع الحالك ومعتد امساكه
 لتعذره ام باختصار (قوله بين أكله) أي لا فرق في ذلك بين المسألة والعمران اسرعة فساد

والافاسة لا لا وحفظ ثمنه
 وعرف المبيع ثم غلظه الثمن
 وان شاء غلظه في الحال
 رأ كانه وغرم قيمته ان ظهر
 ماله لكن محله اذا
 وجد به عماره لأنه قد لا يجد
 فيه امن يشترطه ويشق نقله
 الى العماره بخلاف ماله
 وجد به بعمارة ولا يجب
 بعداً كانه تعريضه على
 الظاهر للامام في وجهين
 لما يأتي عنده (الثاني غير
 حيوان لا يخشى فساد)
 كحديد ونحاس (فهو
 كالاول) من الأنواع في
 أنه ان وجد به بعمارة
 أو مازاد عرفه سنة فان
 ظهر ماله والا فملكه
 وان شاء باعه وحفظ ثمنه
 الى آخر ما مر مما يمكن
 اتبانه هذا (الثالث) غير
 حيوان (يخشى فساد)
 كهرسة ورطب لا يتقرر
 (فيخبر) ملقطه (بين
 أكله)

مقلدا له ويعرف قيمته (د)

بين (يعه) ويعرفه بعد
 يهـ ليعتلك عنه بعد
 التعريف (فان ظهر
 ماله أعطاه قيمته) ان
 أكله (أو غنمه) ان باعه
 وفي التعريف بعد الأكل
 وجهان أحدهما في العمارة
 وجوبه وفي المأذنة قال
 الامام الظاهر انه لا يجب
 لان لا فائدة فيه وفيه نظر
 أما اذا كان الرطب يتقر
 فان كانت الغبطة في يهـ
 بيع أو تمسره وتسرع به
 الواحد ثم ردا لبيع به
 اتغير الباقي حفظا وفاق
 الحيوان - يتسارع كاله
 لان فائدة الحيوان تكرر
 فيؤدي الى أن يأكل نفسه
 هذا كله اذا وجد في غير
 الحرم بقية قول (الرابع
 ان يجرد القطة بهرم مكة
 فليقطها للعنق) لا للهلك
 (ويجب تعريضها) لغير
 الصالحين ان هذا البلد
 حرمة الله لا بالقطة انقطه
 الامن عـ رفها وفي رواية
 للضاري لا تحل اقطته
 الامتد أي لمعرف والمعنى
 على الدوام والافسار
 البلاد كذلك والحكمة
 في ذلك ان الله تعالى جعله
 مثابة للناس وأمناء يعودون
 اليه فربما يعود ما لكها
 أو يبعث في طلبها ويلزم
 الملقط الأمانة ليعرفها

بجلاف الحيوان المأكول وعادة المتبع فله الاختيار وان وجد بهمران اه وأشار بالغاية
 لرد قول ضعيف حكاه في المنهج فانه ان وجدته في عمران وجب البيع لئلا يضره وامتنع الأكل
 نظير ما مر في الحيوان وقرئ الا قول بان هذا يفسد قبل وجوده منتهر (قوله مقلدا له) ظاهر
 ذلك أنه يأكله أو يأكله مع ان القلث سابق على الأكل لأن يجعل حالاً ماضية فان أكله
 قبل القلث صار خاصاً بآلته أقصى القيم ولا ينفى القلث من اللذذ فلا يكتفى التوبة كاهـ (قوله
 ويعرف قيمته) الاولى أن يقول بده لان الرطب مثله على الأكل يقال أطلق القيمة وأراد البذل
 الشامل للمثل من قبيل إطلاق اسم الجزئي وأراد الكل وكذا قوله الآتي في المتن أعطاه
 قيمته (قوله وبين يهـ) أي باذن الحاكم ان وجدته ولم يتحقق منه والاستحسان به فيما يظهر اهـ
 مر (قوله وفيه نظر) أي بناء على أن معنى كلام الامام عدم وجوب التعريف بعد الأكل
 مطلقاً أو لوجده على ما مر من أنه لا يجب مادام في المأذنة فاذا وصل الى العمارة ان وجب فلا نظر
 في كلامه (قوله بيع) أي كاله وقوله أو تقره الخ لم يلم من كلامه حكم استواء الأهرين مع أن
 حكمه حكم ما اذا كانت الغبطة في يهـ كما مر حبه في المنهج فكان الاولى أن يقول بده قوله
 أو تقره والابان كانت الغبطة في يهـ أو استوى الأمران فان تبرع الخ وقوله الواحد ليس
 بقيد فكان الاولى اسقاطه وعبارته في المنهج وشرحه وان بقي به لاج كرتب يتقر ويهـ أعبط
 باع باذن الحاكم ان وجدته والآي وان لم يكن يهـ أعبط بان كان يتجديده أعبط أو استوى
 الأمران باع بعضه للعلاج باقية ان يتبرع به أي به لاجه أي ان لم يتبرع به الواحد أو غيره ثم قال
 وفيه ان لم يتبرع به من زيادتي في استواء الأهرين والطلاق للتبرع أو لم يمتد له بالواحد
 اهـ فقد وقع هنا في مثل ما عترض به وجعل من لا يسهو (قوله والا) أي وان لم يتسرع بتقره
 الواحد له على ما مر وليس له الأكل في الحال كما أفهمه كلامه وان خالف فيه بعض الأصحاب قاله
 سم (قوله هذا كله) أي ما تقدم من جواز الالتقاط للعنق أو للهلك على التقديرين المسار وهو
 دخول على المتن (قوله لا للهلك) أي ولا بلا قصد شي فالشرط قصد الحفظ فقط وعبارة المنهج
 وشرحه ولا يحل لقط حرم مكة لا لحفظ ولا بجعل ان اقط للهلك أو لأطاني والثانية من زيادتي
 اهـ (قوله لا بالقطة انقطه) أي لا يحل ذلك ولو كانت شاحقة (قوله الامتد أي لمعرف) اما
 الطالب فيقال له فاشد اهـ شوبره (قوله والمعنى) أي معنى لتشد أي معرف أي ان وجوب
 التعريف على الدوام وقوله والآي وان لم نقل بوجوبه على الدوام بل قلنا بوجوبه سنة مثلاً
 لم يصح لان سائر البلاد كذلك أي يجب التعريف فيها على الدوام بل سنة فاقول على ما مر فلا
 يظهر فائدة التخصيص قال زى ايضاح ذلك أنه لا فرق بين مكة وغيرها فاختبر أن لا تطم الا تحل الا
 للتعريف ولم يوقت بزمان فدل على أن المراد تعريفها على الدوام فلا تتلك وقال في غيرها عرفها
 سنة ثم شاكهم فلو كانت مكة كغيرها لم يكن للتخصيص فائدة فان غير هال لا يقط الا كذلك اهـ
 (قوله في ذلك) أي في وجوب التعريف على الدوام وقوله جعله أي حرم مكة (قوله مثابة) أي
 مرجعاً من تاب اذا رجع فقول الشارح يعودون اليه تفسيره وأصل مثابة مثوبة مأخوذ
 بالنقل والقلب وهي المثاب بمعنى واحد كالقيام والمقامة والهاء لام بالغة أكثر من يشوب اليه
 كما قالوا سائر لمن يكثر السير (قوله يعودون اليه) أي ياقوته ثم يرجعون الى أهلهم ثم يعودون
 اليه هم أو أمناء لهم وهذا فسر قوله تعالى واذبحوا لنا البيت مثابة للناس أي مرجعاً ينوب

اليه أعيان الزوار أو أمثالهم وقبل المراد موضع ثواب يتناولون بحبه واعتماره وفي هذا دليل على الاعتناء منه سبحانه وتعالى بهذا البيت العظيم ولولم يكن له شرف الاضافه اليه لنفسه في قوله وطهر يتي الخ **الحكمي** وهذه الاضافه هي التي اقتضت اقبال قلوب العالمين اليه وسامت نفوسهم حباله ونشوا في رؤيته فهو المنابة للمعبين كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا له حبا فلا الوصال يشفيهم ولا البعاد يسليهم كما قيل

أطوف به والنفس بعد مشوقه * اليه وهل بعد الطواف تدان
وأثم منه الركن اطلب بردهما * بقلبي من شوق ومن هيمان
فسواقه ما ازداد الاصبابه * ولا القلب الا كثرة الخلقان

(قوله أو يذفعها الى الحاكم الخ) ويجري هذا التخصير في كل من النقط للعطف وان لم يكن بحرم مكة **هـ** شوبري (قوله وخرج بزادي الخ) لم يأخذ شبر من الحرم وهو الخلع وعبارته مخرج بالخروج بالحرم الحل ولوعرفه ومضى ابراهيم كما سمعته في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وبالمكي حرم المدينة **هـ** ومثل عرقه منافل الحاج فهي كغيرها بخلاف مزدلفة ومضى قائم من الحرم (قوله أن يجدها) أي أن يجدها المسلم اقطه بدار كفر لا مسلم بها فهي غنيمه فان وجدها كان ملكها لان الكافر اذا استولى على كافرا أو على ماله ماله أو كان فيه مسلم فهي اقطه (قوله بلا أمان) أي من أهلها الكفار (قوله فهي غنيمه) أي حكمها حكم الغنيمه لانه خاطره نفسه ودخل البلاد الحرب (قوله مع لقيط الخ) في تسمية ماله لقطه مع الحكم بأن ماله حكمه فحوز الآن يتال ماها بذلك باعتبار الشئ الثاني أعني قوله أو يجنمه أو مدقونه تحتها الخ ولم يذكر معنى اللقيط ولا حكمه قال في المنهج ونسبه لقطه فرض كفايه ويجب الاشهاد عليه وان كان الاقط ظاهر المذلة خوفا من أن يسترقه وفارق الاشهاد على اقطه لانه الغرض منه المال والاشهاد في التصرف المالي مستحب ومن الاقط حفظ حريته ونسبه فوجب الاشهاد عليه كافي النكاح وعلى ماله ما له وهو صغير أو مجنون ممنون فلا كفل له معلوم ولو عجز الحاجته الى التعهد والاقط حر عدل ولو سرقه أو افلوطه غيره لم يصح الحكم لكافر اقطه كافر ولو اذبح أهلا لقطه على اقطه قبل أخذه بان قال كل منهما ما أخذ من الحاكم من براه ولو من غيره ما أو بعده قدم سابق وان لقطه معا فغني على فقير وعدل باطنا على مستور ثم ان استويا في الصفات وقساها أقرع بينهما أو له نقله من بادية لقرية ومن مال البلد لا عكسه ومن كل من بادية وقرية وبالبلد وموته في ماله العام كوقوف على الاقطى والوصية لهم أو الخاص كشباب عليه أو تحتها أو تانير كذلك وداره وفيها وسد لمال مدنون أو موضوع بقرية ثم في بيت المال ثم بقرض عليه الحاكم ثم على موير يتاخر بالاقاف واللاقطه استقلال حفظ ماله وانما يونه منه بان حاتم ثم بامهاد (قوله في ثابته) كان الاولى أن يقول مشدودة عليه ليشمل طرها وقلادة في عنقه أو اسورة في يده أو خنط في رجله (قوله أو تحتها) ظاهره أنه عطف على قوله الاولى أن يكون كالذي بعلمه طوا على مشدودة ليشمل ماله كانت غير منشورة ماله كانت مفروشة وماله كانت دابة حورا كب عليها ولو مع سائق وفائد وفيها نحو جبل مشدود يده أو يد الا لقيط (قوله أو يهده) أي ما هو فيه وقوله فهي لقيط أي في الخمس صور (قوله تحريف) أي من المكاتب

أو يذفعها الى الحاكم
وخرج بزادي مكة حرم
المدينة فلا يأتى فيه ذلك كما
صرح به الدارمي والرواني
(الخامس أن يجدها بدار
كفر) وقد دخلها بالأمان
(فهى غنيمه تخمس وله
أربعة أخماسها) فان
دخلها بأمان فهي اقطه
(السادس ان يجدها مع
لقيط مشدودة في ثابته)
أو منشورة فوقه أو تحتها
أو في جيبه أو ماله الذي
هو فيه (فهى لقيط) لان
لهذا واختصاصا كما كلف
والاصل الحرية ماله يعرف
غيرها (أو بجنمه) ونعير
الاصل بقوله تحتها تحريف

اللفظ فعيل بمعنى مفعول
فيكون جمع لقطى بفتح
أوله مقصورا كقتل قال
في الخلاصة فعلى لوصف
كقتيل وزمنه فنكتب
الله يا ولا يذنبه له قاله
نصر الهوريق

فنسبته الى الاصل لا تناسب لاقتضاؤه كلامه أنها لقطعة حينئذ مع انه المقتطع (قوله أو مدفونة
تحت) أي جعل لم يحكم عليه بديل الاستدراك وان كان هناك ورق مكنون فيه أنها لنعم لو
أصلها خبط وربط بضموفه قضى لهيم الاسمي ان انضمت الورقة اليه (قوله كافي المكاف)
راجع اقوله أو مدفونة تحتها فقط كما هو صريح كلامه ولا يصح رجوعه اقوله أو بجنبه أيضا
لان المكاف له رعاية فليس ما يجنبه لقطعة بخلاف الصبي (قوله كذا هو فيها) قال مروي يتردد
النظر فيما لو وجد على غنية الدار لكثرة في هوائها والا قرب عدم الحكم بانها له لانه لا يسمى فيها
عرفاسيما ان كان باهامة ففوق لا بخلاف وجوده بسطها الذي لا مصلح له منها لان هذا يسمى بها
عرفا ودخل تحت المكاف القرينة واللبس ان حيث جرت العادة بالسكنى فيه والافلا وكذا
الحانوت والحقبة وللأمة في المذكورات حكمها في الملك وعدمه اهـ مخلصا (قوله هو فيها) أي
وسد وجهته منها ان كان مع غيبه بعد ذلك الغير (قوله فهي) أي التي يجنبه والمدفونة
تحتها أي للقطعة بما لا يدرك التي هو فيها المحكوم بانها له (قوله هديا) هو ما يساق للعرض تقريبا (قوله
وقت الضر) أي وهو وقت الاضحية وقوله لما كم أي ان وجوده وظاهر كلامه أن الضر واجب
عليه أو على الحاكم (قوله لعدم صحة التقاطه) وحينئذ نفسه بين القطعة من باب مجاز الاول
لانها تصير في المسئلة قبل لقطعة ان استخلص ما منه على المعقده كما سيأتي (قوله كذا في الاصل الخ)
انما قال ذلك ليتبرأ من عهده لعدم صدق حد الغنمة عليه اذ هي المال المأخوذ من الكفار
بقتال او ايجاف فهو خيل عاها واهم والوجود ههنا مال المسلمين (قوله والاوجه الخ) معتقدا
في المتن ضعيف (قوله لعدم صحة التقاطه) أي حال رذته وهذا مخالف اصريح المنهج وشرحه
وعبارته وكذا للقطعة انما سبق فيصير منه كمرئى كايصع من مرئى وكافرم معصوم لا يدارحرب
لا يسلح بها كاختطابهم واصطيادهم اهـ (قوله ويأتي فيه الخ) أي من أن كل من انزعها منه
فهو الا لقطعة على الاوجه وهذا بمنزلة الاستدراك على ما قبله كانه قال لكن لو لم يرد هذا الامام بان
بقيت عنده أي فيه ما مر (قوله الا أن يسلح) كانه قال هذا ظاهر ان مات مرئى فان أسلم كان
القطعة له من حين الاسلام وحينئذ فلا تكون لقطعة فشا وهذا التفتيل ضعيف والمعقده
التقاطه حال رذته كما مر عن المنهج والحاصل أن مفاد المتن أن المرئى لا يصح لقطعه حال رذته فان
القطعة شيئا أخذ الامام منه ثم ان مات مرئى فهو في وان أسلم كان لقطعة له من حين الاسلام
فان لم يأخذها الامام أي فيه ما مر من ان كل من أخذها منه ملكها على المعقده السابق وهذا
بناء على ضعف من ان ملكه يزول بالردة فيكون ضعيفا أيضا والمعقده أنه يصح لقطعه حال رذته بناء
على المعقده من ان ملكه موقوف ويزرع الحاكم القطعة منه ويضعها عند عدل ويعرفها المرئى
مع مشرف وبعد ذلك ان شاء تملكها وتكون موقوفة كسائر أملاكه ان عاد الى الاسلام فهي
له والا فهي في فقد عات عماد كران في التقاطه قواين وان قول الشارح ويأتي فيه ما مر بمنزلة
الاستدراك على ما قبله وليس اشارة لقول ثالث بل هو من جملة الضعيف القائل بعدم صحة
التقاط المرئى خلافا لما قرره المحقق (قوله فان كان الواجد الخ) كانه قال محمل ما تقدم اذا
كان الواجد مسلما مكلنا اعد لا غير محجور عليه فان كان الواجد رقيقا فلهذا حكمه أو مديا
أو مجنونا أو فاسقا أو مجنونا عليه نفسه بأي حكمه فقوله فان كان مقابل شي محذوف كما عات

(قوله)

(أو مدفونة تحتها نقطة)
كافي المكاف نعم ان حكم
بان الاصل له كسدا هو
فيها فهي له تبعاً (السابع)
ان يجدها ويخاف فوت
وقت الضر فيدفعه لما كم
ليضره أو يضره بنفسه)
وبين استئذان الحاكم
(الثامن لقطعة الحرب يدار
الاسلام لا يملكها) لعدم
صحة التقاطه (بل هي غنمة
من أخذها منه من المسلمين
كذا في الاصل كاصله
والاوجه ان من أخذها
منه به رفاها تملكها
(التاسع لقطعة المرتد ردها
على الامام) لعدم صحة
التقاطه (وهي في) ريان
نفسه ما قدمته في الحرب
آشفا (الا أن يسلح) فتكون
لقطعة له (فان كان الواجد
رقيقا)

غير مكاتب (فسيده)

والنقط (ان التقط باذنه)

وأقرها عنده (والا) أى

وان التقط بغير إذن سيده

ولم يقرها عنده (انقرعت

منه) لعدم صحة التقاطه

لأنه ليس من أهل الولاية

والمثل وإذا أقرها عنده

واستحفظه عليها فان كان

أمينا جاز والافلا وهو

مصدق باقراره (فان اتلفها)

الرقمى أو نأقت بتقصيره

فيما إذا أقرها عنده سيده

أو التقطها باذنه (تعلق

الضمان برقبته) كلفصوب

(ان كان) الواجد لها

(مكتبا فمضى له ان لم

يجز) لأنه مستقلى بالاث

وانصرف (والا) أى

وان عجز (أخذها القاضى

وحفظها مالها) هذا

هو المنقول وجوز البعوى

ان السيد أخذها وعليه

جرى الأصل والمبعض

يصح التقاطه والالتصاف

له ولسيده فان كان بينهما

مهاياة فهو لذي النوبة

(أو) كان الواجد لها

(مكتبا ومجنونا أو مججورا

عليه بشفه انقرعها منه

وليسه وعرفها وتلكها

(له) ان رآه حيث يجوز

الاقتراض له فان التعلق في

معنى الاقتراض فان لم يره

حفظها أو وسألها بالقاضى

(قوله غير مكاتب) أى وغير مبعض كما علم من الشارح (قوله ان التقط باذنه) أى بأن قال له متى
وجدت نقطة فخذها أو اتفق بها ولو أذن له في مطلقا اكتساب دخل الالتقاط على الاصح (قوله
بغير إذن سيده) ومثله ما لو قال التقط من نفسك فيما يظهر اه مر (قوله انقرعت منه) وكل
من أخذها فاه واللاقط له ولا فرق بين أن يكون المنتزع له اه والسيد أو غيره كما صرح به في
شرح المنهج ولذا بناء المعجول (قوله وإذا أقرها) أى السيد وقوله واستحفظه عليه أى ليعرفها
اه أفاده في شرح المنهج (قوله والا) أى بان كان جائزا فلا يجوز الاحتفاظ السيد به عليه اه (قوله
وهو مستعد باقراره) فكأنه أخذها منه وردّها إليه اه شرح المنهج (قوله فيما إذا أقرها
عنده الخ) يرجع للاتف أما الالتاف فالضمان برقبته مطلقا (قوله تعلق الضمان برقبته)
وبذمة السيد أيضا لان الفرض انه أذن له وأقرها عنده (قوله كلفصوب) أى من الاموال
فان الرقيق اذا أخذ شيئا بغير رضا مالكيه تعلق برقبته (قوله مكاتب) أى كناية بصحة كما صرح
به في المنهج (قوله وان عجز) أى قبل التعلق كفى مر ومقتضاه انه لو عجز بعد التعلق تكون
للسيد كغيره ما في يده وكالحجز الموث كقوله فى (قوله هذا هو المنقول) وهو المعقد أيضا
فليس سيده أخذها كفى مر (قوله وجوز البعوى الخ) ضعيف (قوله ولسيده) فيعرف فانها
وتملكها بما يحسب الرق والحريه كشخصين التقط اه شرح المنهج (قوله لذي النوبة)
والعبرة يوم الالتقاط دون التعلق ولو اختلفا فقال السيد له لا مبعض وجدتم فى نوبتي فمضى لى
وعكس المبعض صدق المبعض على النص لانها في يده فان كانت بيده صدق أو بيده ماله أو لم
تكن بيده واحد منهما فمضى بينهما فيما يظهر بعد أن يحلف كل لآخر ظاهر كلامهم أنه في
نوبة سيده كالحق فيحتاج الى اذنه وفي نوبة نفسه كالحرف فان لم تكن مهاياة فبعدم الاحتياج
الى اذن تغليب الحريه اه أفاده مر قال الشورى وقضية عدم الاحتياج الى اذن السيد أنه
لا ضمان عليه باقرارها سيده ولو كان العبد مستتر كاصح التقاطه باذن أحد الثمر يكن ولا
يختص بالنقطه الا اذن له بل تكون بينهما كما يؤخذ من ذكرى المبعض اذ لم تكن مهاياة وقد
يقرق بتغليب الحريه فيه كما مر بخلاف المشترك (قوله صبيبا أو مججونا) أى له ما نوع غير فان لم
يكن له اذ لم يصح التقاطه ماله كل واحد أن ينزعها منه ما وعبارة مر ولولى وغيره
أخذها من غير عجز على وجه الالتقاط ليعرفها وتلكها اه (قوله الضمان اه
(قوله ولديه) أى ولو علما كالمقاضي (قوله وعرفها) راجع للصبي والمجنون أما المجبور وعليه
بالسنة فتعريفه صحيح قال في شرح المنهج وكالصبي والمجنون السقيه الا انه يصح تعريفه
دونهما اه (قوله ان رآه) أى رأى ذلك مصلحته وقوله حيث يجوز الاقتراض له أى في الحالة
التي يجوز له فيها ما ذكر بان كان فقيرا أما الغنى فلا يجوز أن يتملكها لانه ربا متعلق عنده
فمتعلق به الضمان مع استغنائه عن ذلك والظاهر أن قوله حيث يجوز فإلخ نفسه يرد قوله ان
رآه ويصرح بذلك عبارة مر مع متن المنهج حيث قال وتلكها لصبي أو مججونا ان رأى لث
مصلحته له وذلك حيث يجوز الاقتراض له اه (قوله ويضمن) أى في مال نفسه ولو كما فيما يظهر
خلافا لذكر كنى ومن تبعه اه مر (قوله حتى تلفت) أى ولو بالافهم فان لم ينصر لولى بان لم
يملكها فالتلف الحو الصبي فمضى ماله دون لولى وان لم يملكها لم يضمنها أحد وان تلفت بتقصيره

ويضمن لولى ان قصيره في انقرعها حتى تلفت

اء مر (قوله ويعرفها بالغة) أي ثم يتركها ما قيمتها بعد قبض الحاكم اياها انما في النعمة
 لا يمكن تركها ان رأى المصلحة في تركها الهه ما كما مر (قوله المولى عليه) بكسر اللام بوزن
 مقضي كما قرر شيخنا عظمه (قوله أن لقطه المسمى عليه) أي الذي له نوع عقبة أو التقط ثم
 اغنى عليه حالاً أما لقطه حال الاغناء الذي لا يتميز به أصلاً فغير صحيحة (قوله بل ينتظر افاقته)
 أي بخلاف المجنون فان وليه ينزعها منه ويعرفها او يتركها له كما مر والفرق أن المسمى عليه
 لا ولي له (قوله صح التقاطه) أي مع الكراهة تنزيهاً لأنه قد يخون فيه أو قوله كاحتطابه يؤخذ
 منه أنه لا يصح التقاطه إلا للقط لا للعقود كما مر والمراد بالناسي المسلم الذي ارتكب مقصداً
 وليس المراد به ما يشبه المرتد والكافر غير الحربي كما قال قول ما يلزم عليه من التكرار
 بالنسبة للمرتد ونحو ذلك لصرح المصنف في المنهج فانه قال وكرهه فاسق فيصير منه كمرتد وكافر معصوم
 وكذا مر لم يجعل الفاسق في كلام المنهاج شاملاً للمرتد (قوله لكننا نزع منه) أي وجوباً أي
 ينزعها القاضي وقوله وتوضع عند عدل أي وأجرته في بيت المال (قوله ومن يريد سقراً) هذا
 كلام مستأنف فقوله لا يسافر به أي باللقطة من حيث هي نعم يجوز السقرا إذا وجدها في نحو
 صغرها إلى محل التعريف من العمران كما سيأتي (قوله بعد التعريف) أي بعد تمام مدته
 وسيد كرها في الباب بعده وهي اما سنة في غير الحقة ولو من الاختصاص أو مدة بطن اعراض
 فاقده عنه فيمضي الحقة الذي لا يعرض عنه غالباً ولو من الاختصاص أيضاً أما ما يعرض عنه
 غالباً كبرية وزينة وزيل بسيرة لا يعرف بل يستبد به واجده من غير لفظ وإذا مات الملتقط
 في أثناء التعريف بنحو وارثه على تعريفه ولا يستأنف ويعرفها في السنة أولاً كل يوم مرتين
 طرفيه أسبوعاً ثم كل يوم مرة طرفه أسبوعاً أو أسبوعين ثم كل أسبوع مرة وهو تين إلى مضي
 سبعة أسابيع ثم كل شهر كذلك إلى آخر السنة وهذا تعريف والضابط أن لا يفسد أن
 التعريف الواقع تكرر انما مضى وانما وجب التعريف سنة فقط لأنها يغلب فيها اتصال
 القوافل وما زاد عليها الاضرار بالملتقط ومحال التعريف بمحال اللقطة السابقة (قوله بدونها)
 أي اللقطة (قوله فوض التعريف إلى غيره) فان احتاج التعريف إلى تسليمها له توقف على
 إذن الحاكم كما سيذكره (قوله عرفها) أي اللقطة بأقرب البلاد إليها أي العصاره ولو كان ذلك
 الاقرب جهة مقصده بدليل ما بعده (قصة) من اللقطة كما ذكره مر أول الباب ما لو أبدل له
 بغيره فإذا أخذ لم يحل لها استعماله الا بعد التعريف بشرطه أو يتحقق اعراض المالك عنه
 فان علم أن صاحبه تعمد أخذه له جازله يسع ذلك ويكفي في تعريف اللقطة ثقة ولو سقم أو غير
 عدل ويندب أن يذكر الاقط ولو بنائبه بعض أو صانها في التعريف فلا يستوعبها التلا
 يعقدها الكاذب فان استوعبها ضمن لأنه قد يرفعها إلى حاكم يلزم الدفع بالصقات ولو سلمها
 لأوصف قطرها آخر حوات اليه ان أقام بينة ولا يجب تسليمها بغير بينة الا إذا صدقه ولا يبرأ من
 الغش ان الا ان سلمها له باهر الحاكم والضمن وزوائد ما قبل القتل تتبعها مطلقاً وبعده لمن
 تملك ان كانت منفصلة ومنها الحمل في بطن أمه

ويعرفها بالغة وان احتاج
 التعريف إلى مؤنة لم يعطها
 من مال المولى عليه بل
 يرجع الحاكم ليبيع جزءاً
 منها والظاهر أن لقطه
 المسمى عليه ينتزعها الحاكم
 لكن لا يعرفها بل ينتظر
 افاقته (أو) كان الواحد
 لها (فاستأنف التقاطه)
 كاحتطابه (لكننا نزع
 منه وتوضع عند عدل)
 لان مال ولده لا يقر بسده
 فدل الاجنبى أولى (ولا
 يعتبر تعريفه بل يضم اليه)
 عدل (رقيب) التلاخون
 فيها (ومن يريد سقراً لا يسافر
 بها الا بعد التعريف)
 فان أراد السفر بدونها
 فوض التعريف إلى غيره
 وإذا التقط في صغرها عرفها
 بأقرب البلاد إليها ولا
 يكافى الدول إلى غير
 مقصده وليس للملتقط
 تسليمها إلى غيره ايعرفها
 الا باذن الحاكم
 * (باب الآجال) *

* (باب الآجال) *

بالمداو له آجال فأبدلت الهمة الثانية القفال في الخلاصة

ومذا أبدل ثانی الهمزین من • كلمة ان يسكن كاتروا ثقی

جمع أجل بالتصريك كقوس وأفراس وسبب وأسباب قال فيها

وغير ما أفعل فيه مطرد • من الثلاث اجتمعا فاعمال يرد

وذكر هذا الباب عقب النقطة لاحتياجها في التعريف إلى أجل وخصت به دون غيرها بما يعتبر فيه أجل لأنه لم يذكر مقدارا لأجل فيها فكانت أشد احتياجا لذكره بخلاف غيرها فقد ذكر معها استطرادا للتعداد (قوله أي المدد) جمع مدد في الوقت فكانت قال باب الاوقات على حذف مضاف أي باب تقسيمها ومواضعها التي تضرب فيها لانه قد مرها إلى قسمين مضرورة بالشرع ومضرورة بالقدور كرقص المواضع التي تضرب فيها كالعدة والاستبراء لانقص الاوقات كالاربعه أشهر وعشر أو ثلاثة أشهر في العدة وكذا البقية وانما فسر ما بقوله أي المدد هذا دعاء لتوهم ارادة المعنى الثاني للأجل وهو آخر الشيء كقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة الآية (قوله هي نوعان) أي من حيث ضربها بالشرع أو بالعدو وتنقسم من حيث التحديد والتقريب إلى نوعين أيضا فمنها ما هو على سبيل التحديد كسن البلوغ خمس عشرة سنة ومدة مسح الخفين لاهلقيم والمسافر وآجال الزكاة والحزبية والعدة ودية الخطأ على العاقلة وغيرهم ومدد في الزاني واطلاق العنين والمولى والمدد الذي يحرم الرضاع فيها وهي سنتان ومنها ما هو على سبيل التقريب كسن الرقيق المسلم فيه أو المولى كل في شرائه وسن الحيض بخلاف الاحتلام فإنه تحدد على المعتمد كما مر وعد الذوى في هذا النوع المسافة بين الصغين ثلثمائة ذراع ومسافة القصر ثمانية وأربعين ميلا ونظر فيسهل أن هذين من الامكنة لا الأفرقة فهما خارجان عما نحن فيه (قوله مضرورة) أي مقدرة بقدر لا تزيد ولا تنقص عنه وقوله بالشرع أي بسبب نص الشارع على ذلك القدر في كتاب وأسنه ويلحق بنص الشارع الاجماع لان مسقطه ما ذكر (قوله أو استنباطا) أي اجتمعا من الاجتهاد كعدة العنة فانها مقدرة بالاجتهاد سيما ما وكدة الحيض فإنه بالاستقراء من الشافعي ويلحق بالاجتهاد القياس لان فيه اجتهادا وسياق ما يثبت به فقوله نصا أو استنباطا منصوبا بنزع الخافض أو على التمييز المحوّل عن المضاف أي بنص الشارع أو باستنباطه (قوله أي ما تضرب) أي تقدر فيه إشارة إلى حذف المضاف أي محال الآجال لانفسها كما مر (قوله العدة) أي في الحرّة والامة المدخول بهما أما المطلقتان قبل الدخول فلا عدة عليهما بخلاف المتوفى عنهما زوجهما قبله كما سيأتي لكن الامة مقبسة على الحرّة لانه تعالى لم يذكر الا هي بقوله والمطافات أي الحرائر يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا والاستبراء في الامة وقد يتصور في الحرّة فيما اذا مات ابنها من غيره وله مال فيسن استبراءها لاحتمال حملها عن يث منه السادس (قوله بالاقراء) المراد بهما بالنسبة لاهلهم الاطهار ولا يستبراء الحيض وأل فيهم او فيما بعدهما الجنس فيصدق بالقرء الواحد والشهر الواحد بالنسبة لاستبراء الامة فالاقراء الأشهر تختلف فيهما الحرّة والامة اذهما بالنسبة للاولى ثلاثة في المطلقة والنسبة للثانية اثنتان بالنسبة لمطلقة أيضا وواحد بالنسبة لاستبراء اما المتوفى عنها جرة كانت أو أمة قبل الدخول او بعده فليس فيها اقراء بل الاولى تعتد بأربعة أشهر وعشر والثانية على النصف من ذلك ووضع الحمل لا يختلفان فيه وسياق نفسه في باب العدة (قوله

(قوله لانه لم يذكر مقدارا لأجل) فيه ان المصنف قد ذكره فيما تقدم (قوله وبالنسبة للثانية اثنتان) أي على سبيل الاولوية والا فالواجب شهر ونصف على المعقد شيئا

أي المدد (هي) نوعان أحدهما آجال (مضرورة بالشرع) نصا أو استنباطا (وهي) أي هذه الآجال أي ما تضرب فيه (عشرون) نوعا (العدة والاستبراء) بالاقراء أو الاثني عشر أو وضع الحمل

(والهنة) بأربعة أشهر أو عشرين ٢٨٠ أو أقل وفي حقها الامان لكنه انما يؤجل بأربعة أشهر (والزكاة) بسنة

(والهنة) من الهنون أي المصكون وهي شرعا مصلحة الكفار على ترك القتال مدة ولا بعد هذا الا لا امام وانابته ومثلها الجزية بخلاف الامان وقوله بأربعة أشهر أي فاعل عند قوته ولا يتجوز الزيادة عليه حينئذ وقوله أو عشرين أي عند ضعفنا وقوله أو أقل راجع لكل من الاربعه أشهر والعشرين (قوله وفي معناها) أي الهنة وقوله لكنه أي الامان (قوله ولزكاة بسنة) أي تحديدية في الذهب والفضة غير المعدن والركن والمواشي وقوله أو بأربعة أشهر الحب أي في المحبوب وقوله مصلح الفرائض في التمارق فاقسامها ثلاثة (قوله والهنة) هي يجرى خافي فأن القاب يمنع من انتشار الذكرك وقوله بسنة أي باستنباط أمير المؤمنين ع رضي الله تعالى عنه وتابعه العلماء عليه (قوله كذلك) أي بسنة (قوله الا في الحميم) ويختص باختلاف الناس فقد يكون سقيرا عند قوم وجلبا عند آخرين (قوله يظن) صفة زمن والعائد محذوف أي يظن ان فاقده يعرض عنه بعد أي بعد ذلك الزمن قال في الخلاصة ونعتوا بجملة منكر • فاعطيت ما أعطينته خيرا

(قوله يعرض عنه) في بعض النسخ لا يعرض عنه وهي صحيحة أيضا تقدير العائد فيه أي لا يعرض عنه فيه فلا حاجة لقول المحتسب الصواب اسقاط لا (قوله المحرم) بكسر الراء أي الذي هو سبب في التحريم وقوله بسنتين أي تحديد او قوله والحل بسنة أشهر أي لانه تعالى نص على مدته مع مدة الرضاع بقوله وحده وفصله ثلاثون شهرا ولما كانت هذه الاية تجزأ لا يعرف منها مدة أحدهما من مدة الآخر فسرت بالآية الاخرى وهي قوله تعالى وقصالة أي مدة رضاعه في عامين فلم يمت أن مدة الحل ستة أشهر ومدة الرضاع عامان (قوله بثلاثة أيام) أي تحديدية فأن شرط أكثر فسد العقد كاجوه يوم (قوله وأقل الحبض) أي بالاسم مقرر من الامام الثاني رضي الله تعالى عنه وهو يرجع للاجتهاد وقوله والنقص بالجر أي أقل النقص (قوله بحجة) الاولى لحظت لان الكلام في المدد والجهة الدفعية من الدم فهي ذات الآن بقدر مضاف أي زمن بحجة (قوله وأقل الطهر) أي بين الحيضتين (قوله بأربعة وعشرين يوما) أي ان جعل غالب الحيض ستة وقوله أو ثلاثة وعشرين أي ان جعل غالبه سبعة (قوله أي اطعمة) أشار بذلك الى أن مقام بضم الميم مصدر بمعنى الاقامة وضافته للسرعة على معنى في أي مدة الاقامة في السفر التي لا تقطعه بل يجوز فيها القصر والجوع وغير ذلك وقوله بثلاثة أيام أي غير يوجب الدخول والخروج وكان الاولى أن يقول بدون أربعة أيام اذ لو زادت المدة على الثلاثة ولم يبلغ الاربعه لم ينقطع السفر أيضا بخلاف ما لنوى الاقامة في موضع أربعة أيام صحاح قبل بلوغه فانه ينقطع سفره بمجرد وصوله لمخوسوره وكذا المأطوق حال النسيه فان نوى بعد بلوغه ان ينقطع سفره بالنسيه وحمل ما ذكر ان لم يكن له حاجة يتوقع قضاءها كل وقت والا كانت مدته غمانية عشرين يوما غير يوجب الدخول والخروج (قوله ومدة البلوغ) أي المدة التي يحصل عندها نتمها البلوغ أي بالنسب وقوله بخمسة عشرين سنة أي قربة تحديدية في حق كل من الذكر والانثى وانطقت (قوله ومبدأ) أي وقت ابتداء الحيض وقوله والاحتمال أي خروج المني وهو مكتوب بقوله الحجر في شرح المناوي وهو المرافق لقول الشارح في أساسه في بكل من الثلاثة اذا تصادرا أن المراد الثلاثة المذكورة في المتن وان كان يمكن أن المراد الثلاثة المذكورة في كلامه متناوئيا

أو يشتد الحب ومصلح
الفر (والعنة) بسنة
(واللقطة) كذلك الا في
الحميم فيمن يظن ان
فاقده يعرض عنه غالبا
(والرضاع) المحرم بسنتين
(والحل) بسنة أشهر فكثر
الى أربع سنين (وخيار
الشرط) بثلاثة أيام فقل
(وأقل الحبض) يوم
وليلة (والنفاس) بحجة
(وأكثرهما) أي الحبض
بخمسة عشر يوما والنفاس
بستين يوما وغالب الحبض
بستة أو سبعة والنفاس
بأربعين يوما (وأقل
الطهر) بخمسة عشر يوما
وغالبه بأربعة وعشرين
يوما أو ثلاثة وعشرين
(ومدة مقام) أي اقامة
(السفر) بثلاثة أيام (ومدة
مسح المقيم والمسافر)
سفر الا تقصر فيه الصلاة
يوم وليلة ومدة مسح
المسافر سفره ان تقصر فيه
الصلاة بثلاثة أيام بلياليها
(ومدة البلوغ) أي التي
يحصل بها البلوغ بخمسة
عشرين سنة (ومبدأ) امكان
(الحبض والاحتلام)

(قوله وكان الاولى ان يقول
بدون أربعة أيام الخ) انت
تخير بانه حيث كان المعنى

ثلاثة غير يوجب الدخول والخروج كيف يمكن اقامة دون أربعة أيام غير يوجب الخروج فتأمل فانه دقيق (قوله)

(قوله تسع سنين) أي قرية. وافي الذكر والاثني كما مر (قوله تقريرة) راجع للمض فقط أما الاحتلام فهي قبة تحديدية على المعقد خلافا لما يقهه ظاهر النسخ ما ركذا في المنهج والفرق بينهما أن الحيض مضطرب أقل وأكثراً من الذي لا يسع الحيض والطهر وجوده كالماء دم ولا كذلك الاحتلام (قوله بكل من الثلاثة) أي الخمس عشرة سنة والحيض والاحتلام وقوله ولا ذكر بالاول أي وهو الخمس عشرة سنة وقوله وبالثلث أي وهو الاحتلام وقوله والثنى ان حاض أي من آله الله وقوله وأمن أي من آله الرجال وقوله على الاصح معقد وقوله وان وجد أحدهم أي أوهما من آله واحدة وقوله فلا أي لا يحكم بلوغه وهو المعقد وما بعده ضعيف (قوله ينبغي الحكم ببلوغه) أي فتصح تصرفاته وعبادته (قوله ان ظهر) أي بان أمنى أو لا ثم حاض أو بالعكس وقد وقع منه بعد الاول وقبل الثاني تصرفات وعبادات وترك صلوات مثلاً وقوله غيرنا الحكم أي حكمنا بالان بلوغه من حين وجود الامر الثاني ونقضنا الاول فتكون تلك التصرفات الصادرة عنه بعد الاول وقبل الثاني باطلة لوقوعها في زمن الصبأ وإذا ترك صلوات لا يعاقب عليها ذلك (قوله أنه الخ) يدل مما قاله المتولي وهو ضعيف وقوله ان تكرر رأي الاحد وهو اشتباها على المتولي لان التكرار شرط الانضاح وهو قد جعله شرطاً للبلوغ ولا يلزم من البلوغ الانضاح بخلاف العكس فلعقد أن البلوغ لا يتحقق فيه التكرار وبخلاف الانضاح فإنه يشترط فيه ذلك (قوله والنبات) بمعنى نبات أي خروج الشعر في العانة فبعد أن يكون خشياً بحيث يحتاج في إزالته إلى حلق بخلاف ما إذا كان ناعماً للوجود في غيره العانة اسم المحل الذي ينبت فيه الشعر أما نفس الشعر فيسمى شعرة بسكون العين هكذا نقله الشوبري عن أهل اللغة وهو الصحيح خلافاً لقل حيث جعل العانة اسماً للشعر ثم قال فالإضافة بيانية أي إضافة النبات لها ولعله يقول النبات بالنبات أي الشيء الثابت وفيه من التكلف ما لا ينبغي مع مخالفة الكلام أهل اللغة فإن كان مراده الإضافة في قولهم نبات شعر العانة أي شعرها العانة كان تريباً للكنه ليس مناسيباً للكلام المصنف ثم رأيت في الناموس ما يصرح بما قاله الشوبري حيث قال والشعرة بالكسر شعر العانة اهـ (قوله ذكر) في بعض النسخ ولد وهي أولى لشموله الاثني وكذا الخنثى لكن لا يكون إماراة في حقه الا إذا ثبت على فوجيه مما كافي شرح المنهج وقوله كافر قد يخرج به ولد المسلم فلا يحكم ببلوغه بذلك والفرق مهمولة مراجعة أقاربه غالباً بخلاف ولد الكافر ولأنه منهم من يتجمل بالنبات بدواً فمما لا يجبر وتشوقاً للولايات بخلاف الكافر فإنه ينفق به إلى القتل أو ضرب الجزية وهذا جرى على الغالب كما مر والافلاثنى والخنثى والطبل الذي تعذرت مراجعة أقاربه المسلمين لموت أو غير حكمهم كذلك وألحق بالكافر من جهل اسلامه وقت انبات العانة وقت امتكان الاحتلام (قوله يلوغه) أي بالن أو الاحتلام أو بأحدهما لا بعينه بخلاف والمعقد الا يخرج وبخروج نبات العانة غيره كنبات الذن وشعر الابط وخشانة الصوت ونقل الثدي (قوله والاباس) بكسر الهمزة أي الباس من الحيض وقوله على الاصح معقد (قوله وجب مع هذه الامور) أي مجموعها ائمة اللقطة لم تعلم من محالها وقوله من محالها أي الماشية والاشية (قوله ومضروبة بالعدد) معطوف على مضروبة السابق أي نعماً أو اسمة تنابها كما مر ولم يزد كذلك هنا فيقتضي أن هذه المذكورات ليست منصوصة ولا مستتبطة وليس كذلك الا أن يراد

تسعين سنين تقريرة ويجعل
بلوغ الاثني بكل من الثلاثة
والذكر بالاول وبالثلث
والخنثى ان حاض وأمن
حكم ببلوغه على الاصح
وان وجد احدهم ما لا
وقال الامام ينبغي الحكم
بلوغه ثم ان ظهر خلافه
غير الحكم قال الرافعي
وهو الحق واستحسن في
الروضة ما قاله المتولي أنه
يحكم به ان تكرر وانبات
عانة ذكر كافر يقتضي
الحكم ببلوغه (والاباس)
من الحيض باثني وستين
سنة على الاصح وجميع
هذه الامور معلومة من
محالها (و) ثانياً ما آجال
(مضروبة بالعدد)

(قوله ائمة اللقطة الخ)
تقدم ما فيه

بالضرب فيما مر تقدير المدة التي لا تزيد ولا تنقص بخلافه هنا فان المراد به أصل التقدير دون
 تعيينه في شيء لا يزيد ولا ينقص (قوله اي بسببه الخ) معنى كون العقد سبباً له انما انكر فيه
 على وجه العصة أو الفساد (قوله ما) اي عقد يبطله الاجل معلوماً ومجهولاً (قوله فهو أعم من
 تعبیه بالصرف) اي لانه خاص بالنقد فلا يشمل المطعوم بخلاف الربوي (قوله بتأجيل رأس
 ماله) الباء لله الالاف أي العلم المتأنيب بتأجيل رأس المال وان قبض في الجاس أما السلم فيه
 فيصح حالاً وموَجِلاً (قوله ان كان للمقرض الخ) لا بد من وجود هذين الشرطين حتى يكون
 القرض قدجر نفسه المقرض فيكون رباً مالم يكتل له غرض بان كان الزمن زمن أمن فيصح
 القرض وبالفعل الشرط في المطالبة في الحال لكن ينبغي الوفاة من باب كرم الاخلاق أو كان
 المقرض فقيراً فكذلك لان المنفعة حينئذ عائدة على المقرض لا على المقرض فيجوز انفسه
 نقماً (قوله وما لا يصح الابه) اي الاجل المعلوم ابتداء وانتهى في كل من الاجارة والوكالة
 خلاف ما يقتضيه كلام قل (قوله وهو الاجارة) اي المقدرة بعمدة أما المقدرة بمحل عمل
 كاستئجارك لقطيطة هذا القوب فيبطله الاجل لما مر من أنه لا يصح مع بين المدة ومحل
 العمل الا اذا أراد ان يذكر الاجل كاليدوم مثلاً مجرد الاستئجار لا يضر (قوله والجزية) أي
 المعسرة للرجال دون النساء وانما في صورتهما أن يقول أنقررتكم وأذن في اقامتكم
 بدارنا على أن تلتزموا كذا جزية كل سنة فلا بد من ذكر الاجل فيه وان كان مؤبداً فلا تصح
 حالة (قوله كبيع الاعيان) على حذف مضاف أي كالفن في بيع الاعيان أما الاعيان
 فثمة ما لا تقبل التأجيل (قوله ويوع الصنات) اي يوع الاعيان في الذم المشتق على ذكر
 الصنات لكن ان عقد بلفظ البيع صح تأجيل كل من المبيع والتمن أو بلفظ السلم صح
 تأجيل التمّن فقط وهو السلم فيه دون رأس المال (قوله به) أي بالاجل ومعلوم ما بعده
 حالات منه (قوله وهو الرهن) كأن يقول رهنك هذا الى وفاء الدين أو البراءة منه فانه يصح
 بخلاف ما لو قال رهنك سنة وقوله والقراض كأن يقول قارضك على هذه الدراهم الى
 ظهور الربح فانه يصح بخلاف قارضك سنة ومن المعلوم أن عبارة المصنف ليس فيها حصر
 صحة كل من الرهن والقراض في التأجيل بل مناهان هذين يصح تأجيلهما بأجل مجهول
 لا معلوم وذلك لا يشاء السنة عند الاطلاق أيضاً فلا وجه لاعتراض المحشى عليه ولا ما طال
 به قل أيضاً (قوله والعسرة والرقبي) كأن يقول أعمرتك أو أرقبتك عورتك فانه يصح
 بخلاف ما لو قال أعمرتك أو أرقبتك هذا سنة (قوله والمعروف خلافه) أي وهو انما لا يصح
 لا بأجل مجهول ولا معلوم فهي من النوع الاول نعم ان كذا وأجل احضاره صح وكذا لو كسره
 الى براءة من الدين صح ويمكن حمل كلام الأصل على هذا (قوله معلوماً) كشهرو مجهولاً كالى
 قدوم زيدو كذا يصح ذلك مع الاطلاق وكلامه لا ينافيه نظيره ما مر (قوله والوصايا) بفتح الواو
 مع الانق في آخره جمع وصية بمعنى الابراء على أولاده وقضاة دينه ونحو ذلك أو بمعنى الوصية
 اي المنة الموصى بها كوصيتك بشفعة هذه الدار فكل منهما يصح معلوماً ومجهولاً ولا
 كسره مثلاً وصياً أو وصيتك بشفعة هذه الدار سنة أو الى قدوم زيدو في بعض النسخ والوصاية
 بفتح الواو وكسرها مضد بمعنى ما ذكر

اي بسببه (وهو) اي العقد
 الذي يضر بسببه الاجل
 خمسة انواع ما يبطله
 الاجل اي شرطه (وهو
 الربوي) فهو أعم من تعبیه
 بالصرف (والسلم بتأجيل
 رأس ماله) وكذا تأجيل
 بدل القرض ان كان
 للمقرض غرض زمن
 نهب والمقرض متى (وما
 لا يصح الابه وهو الاجارة
 والوكالة) والمساواة
 والجزية وما يصح به
 وبالمول كبيع الاعيان
 وبيع الصنات (وما
 يصح به مجهولاً لا معلوماً
 وهو الرهن والقراض
 والعسرة والرقبي وذكر
 الأصل كماله منه كذالة
 البعدن والمعروف خلافه
 (وما يصح به معلوماً ومجهولاً
 وهو العارية والوديعة)
 والوكالة والوصايا

• (باب الحجر) •

لما سكن من أنواعه حجر الصبب الموقل بالبلوغ المذكور في باب الآجال ناسب ذكره عقبه
مسنداً له رابعية أنواعه وهو مصدر حجر من باب قتل بل هو يقتل من الخاء كما في القاموس لكن
الذي بكسر هاء يطاق على سبعة معان ف يطلق على القوس وعلى حجر اسمعيل عليه السلام وعلى
العقل وعلى حجر غودو وعلى المنع وعلى الكذب وعلى حجر الثوب ونظم ذلك بعضهم بقوله
ركبت حجرا وطفت البيت خلف الحجر • وحزن حجرا عظم ما دخلت الحجر
لله حجر من معنى من دخول الحجر • ما قلت حجرا ولو أعطيت عمل الحجر

فقوله ركبت حجرا أى فرسا وقوله خلف الحجر أى حجرا اسمعيل وحزن حجرا أى علة ما دخلت
الحجر أى حجر غودو وهو محل في طريق الشام لله حجر أى منع من معنى دخول الحجر أى حجر غودو فهو
مكرر ما قلت حجرا أى كذبا ولو أعطيت عمل الحجر أى حجر الثوب (قوله المنع) ومنه معنى العقل
حجر المنع صاحب من ارتكاب ما لا يليق به وسمى البواب جابرا المنع الناس من الدخول
(قوله من تصرف خاص) كمنع الراهن أو السيد من التصرف في المهرود والمكاتب يبيع
ويخوه عما يلقى وقوله بسبب خاص كالرهن والكتابة (قوله وابتلوا البتاي) أى اختبروهم
في أمر دينهم ودينهم وجوب باقيل البلوغ لعرفه رشدهم انك الحجر عنهم أما اختبارهم في أمر
دينهم فهو اطلبهم على الطاعات واجتنابهم المحظورات وأما اختبارهم في أمر دنياهم فيختلف
باختلاف الناس فيختبرون ولد ناجر بما كسبه أى مشاحنة في معاملة ويسلم له المال إما كس
لا يصدق ثم إذا أريد العبد يصدق له ولديه وولد زراعي رعاة وثقة عليه بأن يتفق على التوام
بصالح الزرع كالحرث والحصد والحفظ والمرأة بأمر غزل ومون فحوأطعمة عن فحوة
وقوله حتى إذا بلغوا النكاح أى صاروا أهل له بالاحتلام أو البلوغ بالنسب وأنتم عامم والرشد
صلاح الدين والمال عندنا وعند غيره ناصح المصالح المال فقط (قوله فان كان الذى عليه الحق) مصدر
الآية ولجلال الذى عليه الحق أى على الكاتب وبقى المصنف عليه من الدين ان لم يكن
سقيما ولا ضعيفا ولا موقولا على عقله فان كان واحدا من ذلك فليأجل ولديه ثلاثا على أكثر ما عليه
فقوله فان كان الذى الحجر فزات هذه القيود الملاحقة في صدر الآيات ووجه الدلالة من هذه
الآية انه أثبت الولاية على هؤلاء وهى لا تثبت الا على المحجور عليه والولى يشمل الأب والوصى
والقاضى (قوله والسفيه المبذور) هكذا فسر الشافعى رضى الله تعالى عنه الآية والمبذور من
يضيع ماله باحتمال غيب فاحش مع الجهل بذلك أمام مع العلية فهو من النفس دقة الخفية (قوله
المغلوب على عقله) وقيل هو من لا يعرف اللغة (قوله خاص) أى يبيع بعض الاعيان دون بعض
وذكر من أمثاله خمسة وأوصاها بعضهم الى ثيف وسبعين وأشار المصنف الى عدم انحصارها فيما
ذكره بالكاف وأما العام فأمثاله منحصرة في السبعة المذكورة وإذا قال المصنف وهو سبعة
ولم يأت بالكاف وبذلك يعلم أن أفراد المحجور عليه غير منحصرة في الثمانية المذكورة في قوله

ثمانية لم يشمل الحجر غيرهم • تفهم بيت وفيه محاسن

صبي ويجنون سفيه ومفاس • رقيق ومرته مرضى وراهن

(قوله في المهرود) أى في النصرفات فبه بما يزيل المال كالبيع أو يعلل الرغبة كالزواج

• (باب الحجر) •

هو لغة المنع وشرا المنع
من تصرف خاص بسبب
خاص والاصل فيه قوله
تعالى وابتلوا البتاي حتى
إذا بلغوا النكاح الآية
وقوله فان كان الذى عليه
الحق سفيه الآية والسفيه
المبذور والسفيه الصبي
والذى لا يستطيع أن يعمل
هو المغلوب على عقله (هو)
أى الحجر نوعان أحدهما
(خاص) بشئ كالحجر على
الراهن في المهرود

والوطء أو يؤدى الى مزاجته كالرهن ولا يتنزه شئ من تصرفاته الا اعتقه موصرا وبلاده ويغرم
 قيمته وتكون رهنا مكانه قال في المنهج وايس لرهن مقبض تصرف بمال بل ملكا ولا يتنزه
 الاعناق موصرا وبلاده ويغرم قيمته وتكون رهنا مكانه (قوله الى وفاء الدين) أى جميعه
 اى أو الابراه (قوله فى المكاتب) اى كتابة صحيحة فتمنع بيعه بلا اذن منه أما بذاته أى المكاتب
 فيجوز ويكون اذنه فسخا لا كتابة وفى القديم يصح بيعه مطلقا فاسأل على التدبير (قوله والابق
 والمغصوب) اى لمن لا يشترط على اقتراعه ورده والاصح بيعه ولو اقبير الغاصب وعقده عن
 الكفارة (قوله والمبيع) أى وكالجزع على المشتري فى المبيع قبل قبضه فيمنع عليه التصرف
 فيه ببيع وشحوه (قوله عام) أى فى جميع الاعيان ولا ينافى عموم من هذه البلهة اختصاصه
 بالمال لان المراد فى عموم تعديده لما فى الذمة وذلك لا ينافى كونه عاما لساير اعيان المال وعبارة
 قل اعلم انه يعم على بالجزع أمور أربعة محجور عليه ومحجور فيه ومحجور لاجله ومحجور بسببه
 فالاول لا يكون الا خاصا كالرهن والصبي والمرد والرايع يكون بسبب وصف المحجور عليه
 كالجنون والرذ فى الجنون والمرد والثالث قد يكون عاما كالساير فى المرد وخصوصا كالمرتمن
 فى الرهن وأما الثانى فقد يكون خاصا فقط كارهون فانه فرد من افراد المال وقد يكون عاما
 فقط اشعوله الاموال والاقتوال كما فى الجنون وقد يكون عاما وخصوصا باعتبار اربن كفى التلبس
 فانه عام باعتبار شموله لجميع الاموال خاص باعتبار عدم شموله لجميع الاقوال فانهم ذلك فان
 به يشدق التناقض فى كلام المصنف الذى أشكل على بعض الطائفة اه وما قلناه فى دفع
 الاشكال أوضح مما قاله (قوله وهو محجور فليس) من اضافة المسبب للسبب أى محجور بسببه الناس
 أى الاعسار وهذا ما بعده (قوله على الوجه المذكور) صفة للتصرف اى التصرف
 الكائن على الوجه المذكور فى بابيه وهو التصرف فى عين ماله بما يضر الغرماء كوقف وهبة
 وبيع ولوله هم يدعونهم بخلاف تصرفه فى ذمته لكن المصنف لم يذكر هذا فى باب التلبس هنا
 فراد المذكور فى غير هذا الكتاب (قوله وغيره) اى كصدقة وهدية (قوله والاقرار على
 ما صرف بابيه) أى من أنه لا يصح اقراره بشئ من الاموال ومنها الذكاح ويصح بنذر القربات
 الدينية وجوب عقوبة وتدبير وصية وشحونه ذلك مما ذكره المصنف فيما مر (قوله فى كل
 شئ) اى من أمواله وأقواله ولواء اذنه يصح احتطابه والتقاطه واحتشاشه واضطجاده ويتنزه
 اسق بلاده ويثبت النسب بزناه الصورى لانه لا يكون حقيقة الامن عاقل فهو كالنفس فيه ولذا
 يلزمه المهر وتثبت الحرمة بارتضاعه كأن أرضعت المجنونة بلبستها شخصادون الخولين خمس
 رضعات مع بقية شروط المينة فى محلها ويضمن عتاقه من باب خطاب الوضع وهو ربط
 الاحكام بالاسباب فجميع أقواله لاعية وأعماله نية تفصيل بغيرها ما ذكر من الاحتطاب
 وما بعده دون غيره (قوله فى الاذن فى دخول وإصال هدية) أى بشرط كونه بميزان مال والنالم
 يجرب عليه كذب ولو مرة ولم تقم مرة على كذبه وشملت الهدية نفسه فاذا كانت جارية لشخص
 سيدى أهدى الى الملك جارية وطرها وانصرف فيها اعتقاد على خبرها فان ظهرت كاذبة كان
 الوطء طمسه به منه ولا مهر لها لانها زانية ويجوز لاصح أن يوكلى فى الاذن والابصال اذا
 عجز أولم تلق به مباشرة ذلك فيكون موكلا ولا القاعدة تشمله وكالصي فيما ذكر الكافر

الى وفاء الدين وكالجزع على
 السيد فى المكاتب وفى
 بيع الاقبى والمغصوب
 والمبيع قبل قبضه لما
 عرف من أبوابه (و) ثانيها
 (عام وهو) سبعة (حجر)
 قاس ويختص بالمال اى
 بالنصرف فيه على الوجه
 المذكور فى بابيه (و) حجر
 (سنة ويختص بالمال اى
 بالنصرف فيه بعدة أو غيره
 (والاقرار) على ما صرف
 بابيه (و) حجر (جنون فى
 كل شئ) (و) حجر (صغير)
 وقد رذته بقولى (فى غير
 العبادات) من المميز
 يعقب قوله فى الاذن فى
 دخول وإصال هدية

(قوله أوضح) اى لان ما قاله
 الحشى العموم والخصوص
 فيه من جهة المال فقط
 فالاول من حيث العموم
 بجميع الاعيان والتسالى
 من حيث تخصيصه بغير
 ما فى الذمة (مسئلة) قال
 الاذرى يجب ان يستثنى
 من منع شراء محجور فليس
 ما لو دفع له الحاك كل يوم
 نفقة له او لعياله فله الشراء
 بهامع انها عين

والفاسق وكالات في الدخول وإيصال الهدية أخباره بدعوى وإيعة فوجب الاجابة بشرطها
واختياره أحد أبويه في الحذافة ودعواه استبحال الايات بالدواعى هذه خمسة مواضع يعتبر فيها
خير الصبي المميز ونصح عبادته أيضا (قوله وله تلك المباحات) أى كالأصلياء وقوله وإزالة
المنكرات أى بالقول أو الفعل (قوله ويثاب عليها) أى على إزالة المنكرات في الدار الآخرة
ثواب المندوب كتوابه على إبداء الأثواب الواجب فتشبهه بما كان اغناها في أصل الثواب
وان كان المكاف يثاب على عبادته ثواب الواجب وهو ثواب المندوب والمشتبه لا يعطى حكم
المشتبه به من كل وجه (قوله اذا عين له المدفوع اليه) أى واقتدر المدفوع أيضا (قوله في حق
السيد) في تعديله أى لاجل حق السيد وسببية على حدود ذات امرأة النار في هرة وسقه
خدمته واشتغاله في مصالحه المقضى منه من التصرف فلا يجوز أخذ نفقته من المالك
بغير إذن ساداتهم والمراد لاجل حق السيد فصدوا لافتيه مع لهة الرقيق أيضا إذ لو لم يجبر عليه
لغوب على ذلك بسبب عدم توقيته حق سيده ومثله للمكاتب وكذا كل جبر شرع لمصلحة الغير
كالجبر على انفس الغرما والراهن للمرتهن في الموهون والمرضى للورثة في ثلثي ماله فالمراد أن
الجبر لمصلحة الغير قصدا والافتيه أيضا لمصلحة الجبر عليه كسلامة ذنبه من حقوق الغير في
الاولين إذ لو لم يجبر عليه اضيق في غير برائهم فاقضى نفسه من ثمنه بدنيته في الآخرة والثالث
يقضت عليه بعض خير محرمان ورثته (قوله ويجبر مرض) ومثله ما ألحق به من كل حالة بغير فيها
التصرف من الثلث كالتقديم للقتل وكون الزمن زمن طاعون واضطراب الرياح في سفينة
وقوله في الثلثين صفة الجبر أى واقع ذلك الجبر في الثلثين وقوله مع غير الورثة صفة للثلاثين أى
الذين وقع التصرف فيهم مع غير الورثة (قوله بلا عوض يساويه) أى لذكور من الثلثين
بان لم يكن هناك عوض أصلا أو عوض لا يساويه أو يخرج بالثلثين الثلث فادونه فيصح
تصرفه فيه مطلق ولو كان عليه دين مستغرق على المصدق والمراد بالثلثين ما زاد على الثلث ون
لم يبلغه أو لو قال يساويه المالك أظهر (قوله وفي كل المال) أى كل جزء ولو دون الثلث
مع الوارث وهو ذاق غير الوقف أما هو كائن وقت شيئا يخرج من الثلث على بعض الورثة فلا
يحتاج الى اجازة بقيتهم بخلاف الوصية والفرق أن المالك في الاولى لله تعالى وفي الثانية للموصى
له وكالوصية لا يرافقه وقف على اجازة بقبضة الورثة أفده قبل وذكر البرماوى على الغزى
أن الوقف كغيره فراجع ذلك (قوله مع الوارث) أى الا أن يجيز باقي الورثة (قوله كذلك) أى
اذا تصرف فيه بلا عوض يساويه (قوله وبقيته) أى بالعصمة (قوله ويجبر ردة الخ) ويتوقف
على ضرب القاضى فلا يصح مجبور اعليه بجبر الردة وقوله للمساكين أى لاجلهم (قوله ان
احتمل الوقف) أى بان كان يتقبل التعاقب ويخرج بذلك ما لا يحتمله كبيع وشراؤه ورهنه فلا
يتبين نفوذ بل يسل وان أسلم (قوله والا) أى وان لم يعد الى الاسلام فلا يتبين نفوذه (قوله
بعد الرشد) صفة للسفه أى السفه الواقع بعد الرشد بان بلغ رشيدا ثم يذرع بذلك فانه يجبر
عليه القاضى ويرتفع برقه أما السفه الكائن قبل الرشد بان وجد قبل البلوغ واستمر بعده
فلا يحتاج في رفعه الى قاض كمان اثباته كذلك خلافا لما سلكه عن شرح الاصل فان لم يجبر
الناقص على من يذرع بعد رشده صح تصرفه ويسمى سفها ماله لا كمن بلغ سفها ولم يجبر

وله تلك المباحات وإزالة
المنكرات ويثاب عليها
كالمكاتب ويجوز تركه
في تصرف الزكاة ونحوها
إذا عين له المدفوع اليه
(و) جبر (مرض في الثلثين)
مع غير الورثة (اذا تصرف
فيهما بلا عوض) يساويه
(وفي كل المال) أى مال
المريض (مع الوارث)
كذلك ويرتفع بالعصمة كما
شرح به الاصل في بعض
نسخه وفيه تبين نفوذ
تصرفه (و) جبر (ردة)
للمساكين (فان عاد) المرتد
(لا) اسلام تبين نفوذ
تصرفه ان احتمل الوقف
كعتق وتدبير (والا فلا)
ويرتفع جبر القلس والسفه
بعد الرشد أى جبر كل منهما
(قوله ولو كان عليه دين
مستغرق) أى يصح فان
استغنى أرباب الدين امتنع
اذا لم يرد ماله كذا قاله
شيخنا الخ

عليه ثمانية يسمى موهلا أيضا ولا يصح تصرفه وعند اطلاق السفيه الموهل يتصرف الاول غالباً
 وخرج بقولنا ثم يذوب بعد رده ما لو فسق بعده وبني صلاح ماله فانه لا يجبر عليه (قوله برفع
 الحاكم له) أي كان ضربه كذلك كما مر فلا ينفك بوفاء الدين ولا ينفك القرماء بالنسبة لانه فاس
 ومثلها المرفق في الضرب أما الرفع فلا يحتاج الى الحاكم بل يرتفع بمجرد اسلامه (قوله وهو
 البقية) أي ويرتفع جبر البقية بارتقاء أي بزوالها ومنها السنة المستقر والردة على المعقد
 كما مر وسببها عليه والجنون والمرض والرق اه قل (قوله بارتقاءها) فيه على ماله رجلاً
 أو امرأته من وجه أو لا خلافاً لذلك حيث قال لا يدفع لها المال بعد ردها وقبل تزوجها فإذا
 تزوجت دفع لها ما بذن زوجها ثم تنفع من التصرف فيه الا باذنه ما لم تصر بهوراً (قوله لانه ثبت
 بغير حكم) هذا تعليل باعتبار الغالب لان ثبوت جبر الردة لا يدفعه من الحاكم كما مر (قوله
 توقف جبر) أي رفع جبر الردة والسفه وقوله الى ما بعد استعاق بالمسقر وقوله على رفع الحاكم
 متعاق بتوقف وقوله لانه قد علة انكرت أي لان الصحيح أن رفع جبر الردة لا يقف على فاض
 بخلاف ضربه وان رفع جبر السنة المستقر وضربه لا يقف على فاض فيكلام الشارح معقود
 خلافاً للمعنى

• (باب التخليص) •

هو المنع من التصرف فهو نوع من الجبر قبله وله أحكام تخصه فافرد لاجلها (قوله السداه
 على المناس) هو لغة من لا مال له وقيل من صار ماله فلو ساو شرعاً من جبر عليه الحاكم بالقبوض
 الآية هذا في الدنيا أما المناس في الآخرة فهو من أعطى حسنة تلحقه ما كان كافياً للحريث
 ولكن الذي يعطى لهم هو الحيات الإسلامية أما الحاصلة بالتصريف وهو ما زاد على الواحدة
 بالنسبة لكل حسنة فيمدخر للعبد الى أن يدخل الجنة فيعطى ثوابه كما ورد ذلك في حديث صحيح
 (قوله بصفة الافلاس) الاضافة للبيان أي الداء عليه بصفة هي الافلاس بان يشتر بملك
 الدعة والافلاس مأخوذ من الفلاس التي هي أخس الاموال فكان مال هذا الرجل مالاً
 يوف بدية أخس الاموال (قوله الجبر) أي جبر الحاكم باقتطاع ماله من جبرته من التصرف
 في أمواله أو جبرته عليه فيها أو أبطلت تصرفاته فيها (قوله دين) أي عيني لازم لا دمي فلا يجبر
 بالمانع ولا يهون نجوم كتابة رقة الزوجية فداؤلا يدين الله تعالى كزكاة ولو فوراً ككفارة
 عصى بسيم اعلى المعقد خلافاً لما ذكره في نزع المنهج وقوله حال يخرج به الموجل فلا يجبر به
 ولا يؤخر له شيء الميجل قبل القسمة والاشارة صاحب بقبية الغرماء وإذا جبر بالمال لم يجز
 الموجل اذا لم يجز الاباءوت أو الردة المتصلة به أو استرقاق الحربي ولا يصير الحال مؤجلاً الا في
 صورتين احدهما ان يوصى بتأجيله الثانية ان يسهره فيعتن على وارثه في الاولى وعليه في
 الثانية التأجيل وقوله لا يني به ماله أي بان يكون زائداً على ماله ولو باقل مقول وخرج بذلك
 ما اذا كان مساوياً لماله أو أنقص منه أو لم يكن له مال أصلاً فلا يجبر عليه والمراد بماله المعنى
 أو الدبي الذي يتيسر الاداء منه بان كان على ماله باذل أي غير عاقل بخلاف المانع أي التي
 لا يتيسر الاداء منها ما لو قبضت أجرة تم بالقبول فتمت تفسيره بخلاف المقصوب والغائب
 والمرهون والديون الموجبة له والحالة التي على مسر فلا ينتظر لذلك حال ما باله ماله بالدين بل

(رفع الحاكم له) والثانية
 من زيادتي (وجبر البقية
 بارتقاءها بنفسها) من غير
 توقف على رفع الحاكم لانه
 ثبت بغير حكم فلا يقف
 على دفعه وترك من الاصل
 توقف جبر الردة والسفه
 المستقر الى ما بعد البلوغ
 على رفع الحاكم لضعفه
 • (باب التخليص) •
 هو لغة النداء على المناس
 بصفة الافلاس وشرعا
 الجبر على من عليه دين
 حال لا يني به ماله

يجبر عليه حيث كان الدين زائدا على ماله الصبي في أو الدين المذكور وان كان أقل من ماله
المغضوب والغائب ونحوه ما دام الضبعة والجوامك والبرايات فتغير من جهة المال على
المعقدان فتاومة دار ما يرغب به في الضبعة وما بعدهما ويضم ذلك الماسر ويقابل به ما عليه من
الدين ويخرج بقوله لا تقابلته ما بعده ذلك بان يجبر عليه فانه يتهدى الجبر الى جميع أمواله
ولو منفعة وان لم يتيسر الاداء منها والخاص بل أن المفسر اما أن يكون عليه دين لله تعالى
أو لا أدى والاول اما أن يكون قوريا أو لا والثاني اما أن يكون لازما أو لا وعلى كل منهما ما
فيه واما حال أو مؤجل فهذه ستة أحوال للدين والمدين اما أن لا يكون له مال أصلا أو يكون له
ذلك والثاني اما أن يتعلق بحاله أو لا والآخر الثاني منها اما أن يكون عبثا أو دينيا أو منفعة
وعلى كل من هذه الاربعه اما أن يتيسر الاداء منه أو لا فهذه ثمانية أحوال وعلى كل منها
فالدين اما أن تدعى ماله أو ناقص عنه أو مساو له فهذه أربعة وعشرون تضم احواله ما دام
يكن له مال أصلا لا تجله خمسة وعشرون تضرب في صور الدين الستة يحصل مائة وخمسون
صورة وفي كل منها اما أن يثبت الدين بأقراره أو لا فالخاص ثمانية صورة لا يخفى حكمها
(قوله جبر على معاذ) هو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه أعلم الحق بالخلل والحرام
معاذين جبل ولا ينفى في هذا ثبوت الاعلية المطلقة لا يكره في الله تعالى عنه فهو أعلم بالشرع
بعد الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال ابن جرير رضي الله تعالى عنه ما وعده الله كان
أبو بكر اعلم بالان الحلال والحرام ونحوه ما لم يرضه ولا يدع في أن المفضل يتميز بهما من
انفاضل فيقاس بذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم أفرضكم زيدا ونحو ذلك (قوله فأصلبهم) خمسة
أسباع حقوقهم (زاد في شرح المنهج) وقال ليس لكم الا ذلك أي الآن والافقه واذا أسير بزمه
بقية الدين وأرسله الى اليمن اضيق قطار الخازن من المال الذي يوفى دينه وقال لعل الله تعالى يجبر
حكمه كرك ويزدى عنك دين فلا يزال باليمن حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدى الله
تعالى عنه ذلك ببركة ما صلى الله عليه وسلم وسبب دينه أنه كان وصيا على جماعة ايتام فكان
ينفق عليهم من ماله دون ما لهم حتى ارتكبه الدين (قوله والجبر على المفسر يكون الخ) ويجب
ذلك على الحاكم لان ما جاز به امتناع وجب وقوله بطلبه أي المفسر ولو بوجبه ولا يجبر عليه
يجبره المطلب بل بعد ثبوت الدين عليه ببينة أو اقراره بعد الدعوى ويقوم مقامه ما علم
القاضي به فلو قال للقاضي الجبر على من غير مسوغ مما ذكر لم يجبر عليه والجبر على معاذ كان
بطلبه على الصحيح (قوله أو بطلب الغرماء) أي ولو بنواهم كما لو بنواهم زاد في المنهج أو بطلب
بعضهم ودينه كذلك أي لا يتم الى آخر الشروط المارة واذا جبر لاجله تعدى الجميع ولا يجبر
بغير طلب فلو كان الدين لغائب وشهد ولم يطلب نائبه لم يجبر على المفسر نعم يجبر من غير طلب
في الصورة التي ذكرها الشارح فهي تقيده لما قبلها كانه قال بحمل كونه لا يجبر الا بطلبه
أو بطلب غرمائه ان لم يكن الدين لهجور الحاكم وهو ليس بغيره بل منه مجبور الا بطلبه ولا عبادة
المنهج فان كان لغرماءه ولي خاص ولم يطلب جبر عليه الحاكم اه الا ان يراد بهجور الحاكم
من يصح أن يكون مجبورا له وان لم يكن في جبره ومنه المسجد (قوله جبر) أي الحاكم بلا طلب
من المفسر ولا من الصبي مثلا وجبره على سبيل الجواز ان علم ان لغرماءه وليا ولم يعلم نفسه بغيره

(قوله وعلى كل من هذه
الاربعة) لان الدين قد هان
حال ومؤجل

والاصل فيه ما رواه الحاكم
وصححه اسناد أن النبي صلى
الله عليه وسلم جبر على معاذ
وباع ماله في دين كان عليه
وقسمه بغير غرمائه فأصلبهم
خمسة أسباع حقوقهم
والجبر على المفسر يكون
بطلبه أو بطلب الغرماء
فان كان الدين لهجور الحاكم
يجبره المطلب

(قوله أو طلب القاضي)

أعله الغرماء كافي م

وعلى كل تقدير (إذا جبر

الحاكم على أحد) هو أعم

من قوله رجل (بالإسـ

قدم على الغرماء مؤنة)

من نفسه وغيره نفقة

وكسوة وسكنى فتجب بغير

بالمؤنة أعم من تعبه بغيره

بالنفقة (في حياته) حتى

يقسم ماله لأنه مؤسر مالم

يرل ملكه هذا (إن لم

يستغن بكتب) لأنق به

فان استغنى به فلا ينفق

عليهم ولا يكسونهم

وبصرف كسبه إلى ذلك

فان لم ينفقه كل (و) قدم

عليهم (مؤنة تجهيزه) أي

تجهيز مؤنة من نفسه

وغيره (بعد مؤنة) قدم

(مؤنة يسع ماله كاجرة

دلال) لأنهما من مصالح

الجبر (و) قدم (دينه اللازم)

له أو ما يؤل إلى اللزوم

(قبل الجبران كان به رهن)

فقدم المرتين بثمنه لتقدم

تعلق حقه على حقوق

الغرماء (و) قدم (البائع

بجميعه

(قوله أو بهد مؤنة) عبارة

م د أومعه وهي الصواب

وقرر الشنواف

والأعلى سبيل الوجوب هكذا في م ر فاطلاق الحنفى الوجوب ليس في محله (قول) وعلى كل
 تقدير (أي سواء جبر عليه بطلبه أو طلب القاضي أو لم يكن بطلب ليكون الغريم مجبور
 القاضي مثلاً (قول) قدم) أي الحاكم وذكر أنه يقدم خمسة أشياء وقوله مؤنته الإضافة بالنسبة
 لمؤنة عياله لا داني ملازمة باعنه أركون الأزمنة فاضيفت إليه وان كان المنتفع بهم ساغفرو ولو حال
 مؤنة مؤنة كافي المنهج لكان أولى وفي بعض النسخ مؤنة بغير منقاة وهي أقل أيم أمان من نسخة
 اثباتها (قولاً وغيره) كإرهاؤه وحيواناته وفروعه وأصوله ومستهولاته ونزجائه سواء كان
 الجميع موجودين قبل الجبر أو حدثوا بعد نكاح من تزوجها بعد الجبر لا ينفق عليها إلا من كسبه
 فقط وفارقت الولد المتجدد بانه لا اختيار له فيه بخلافها فان قلت المالك حـ د فواباختاره
 ومع ذلك يدومهم قلت لأن مؤنتهم من مصالح الغرماء لأنهم يقتسمون عنهم وألحق بهم مستولدته
 بعد الجبر بناء على الأصح من نفوذ إيلاده لأن أجرتهم لهم ولا ينفق هناء على القريب إلا بعد طلبه
 أن كان أهله كان ولي الصبي لا ينفق على قريبه إلا حينئذ فان لم يكن أهله كطفل ومجنون
 أو كان عاجزاً عن الأرسال كزمن أنفق عليه بلا طلب حيث لا ولي له خاص بطلبه اه آفاه
 م (قوله أعم من تعبه بالنفقة) أي لأن المؤنة تشمل الكسوة والإسكان والاختدام
 وتكديش من مات منهم قبل النفقة قال صاحب الصحاح في مادة مان ماتت القوم أمانهم ما نا
 إذا احتلتهم ونكحتهم ومن ترك الأهمزة قال منتهم أمرتهم وقال في مادة م من ماله مؤنة إذا أحفل
 مؤنته وقام بكتايبه فهو رجل مؤن اه ففهم من ذلك أن المؤنة تشمل ما يكتفى الشخص من
 نفقة وكسوة وغير ذلك بخلاف النفقة فأنما تصرف في المأكل والمشرب فقط (قوله حتى
 يقسم ماله) أي إلى أن يضي يوم قسم ماله بملكته التي بعده وأوليلة قسم ماله يسو ما الذي بعده
 قاله في المنهج (قوله لأنه مؤسر) أي بالنسبة لنفقة القريب وان كان مؤسراً بنفقة الزوجة
 لأن البسار المعترف به نفقته غير البسار المعترف بنفقته لأن مدادها هذا على تحقيق ماله بخلاف
 الأول (قوله أن لم ينفق) أي المفسد بكتب أي حلال فالحرمان لا عبرة به والمراد المكسب
 الموجود بالنفـ ل لأنه لا يكلف أن يكسب وان عصى بالدين من حيث الجبر فلا وكان له
 كسب وتركه كسلاً أنفق عليه من ماله على المعقد (قوله فان لم ينفقه كل) فان فضل منه شئ
 رد إلى المال وقسم بين الغرماء (قوله تجهيزه) أي حيث وقع التجهيز يوم القسم أو قبله
 ولا يقتصر في تجهيزه على الواجب بل يكمل المنسوب على المعتمد أن يجدهم الغرماء (قوله
 وغيره) أي ان مات في حياته أو بعده مؤنة وقوله بعد مؤنة أي موت مؤنة (قوله وقدم) أي
 الحاكم وكذا ما بعده وما قبله (قوله أو ما يؤل إلى اللزوم) كمن الميسر زمن الخيار (قوله
 ان كان به رهن) بأن رهنه المفسد قبل الجبر عليه ويخط القادة فهو هذا القيد أعنى قوله ان كان
 به رهن والافضل الذيون لازمة قبل الجبر إلا بالتجهيز عليه إلا حينئذ (قوله بثمنه) أي بقدر دينه
 من ثمنه فان فضل منه شئ تعلق به حق الغرماء لأن الجبر يتعدى إليه كبقية أمواله على المعتمد
 (قوله على حقوق الغرماء) أي على تعلق حقوق الغرماء بملك العين المرهونة وذلك ان
 حقه لم ينفق به إلا بعد الجبر وحق المرتين متعلق به من حين الرهن (قوله ثم البائع
 بجميعه) أي يفسخ ان شاء ثم يرجع فيه تلبر الصيحين إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعته

باعتها فهو أحق بممن الغرماء ونفس على المبيع لأن المبيع هو الذي ورد في الخطاب بالمدكور
ومثله كل معاوضة بمحضة كالقرض والجارحة والم لم تقع بعد جرحه بان وقعت قبل الجرح أو
بعد وجهه فلا فسخ ذلك ولو بلا فاض فوراً ان وجد ماله في المذمومة ولم يتعلق به حق لازم
والروض دين حال أصالة أو عرضاً ولو بعد الجرح وتعذر حصوله وكان تعذره بسبب الإفلاس
وخروج ماله اوضة الهبة ونحوها كالصدق والهبة وبالمحضة غيرها كالشكاح والخلع والصلح
فاذا تزوجها بمهر في ذمته ثم جرح عليه فابس لها الفسخ أو خاله ما يدينار في ذمته أو رذمة أجنبي
ثم جرح عليه فليس له الفسخ أو عفا عن القصاص على الذمة ثم جرح على الجاني فليس للمجني عليه
الفسخ والرجوع لأقصا من نعم لازوجة باعسار زوجها بالمهر أو النفقة ففسخ الشكاح كالمسألة
في بابه لكن لا يختص ذلك بالجرح وخروج بالقيمة ما لو وقعت المعاوضة بعد جرحه وما لو تزاحى
الفسخ عن العلم لتقصيره في ما تم بعد في جهله بالضرورة أو بان له الفسخ ان شفي عليه وما لو
خرج المال عن ملكه كحداً أو شرعاً كتلف وبيع ووقف وعقن وما لو تعلق به حق لازم لثالث
كرهن مقبوض وجناية وكناية لأنه كالمخرج عن ملكه بخلاف تدبيره وجارته ونحوه مما لا ينه
لاقتنع المبيع وما لو كان العرض مؤجلاً حال الرجوع وما لو لم يتعذر حصوله كأن كان بهر من
يقبضه أو ضمان على مقر وما لو كان تعذره بغير الإفلاس كجرحه وما لو اشترى شيئاً
بعين ولم يساهم في البه ولا يرجع عليه في المبيع بل له شروط الرجوع عشرة أه أماده
في المنهج وشروطه وكالات الإفلاس الموت فاذا مات المشتري ولو يكن مجبوراً عليه قدم البائع بمسحه
بالشروط المذكورة لحديث أيما رجلاً أفلس أرمات فصاحب المتاع أحق بمسحائه أي
أفلس وجرح عليه ولورأى الحاكم أو القم يسع ذلك المبيع في صورة الموت لمصلحة كشفة نقل
أو سخط ثم علم البائع فالظاهر مضاربه حينئذ ذم الغرماء وليس له الفسخ وبطلان البيع
لأن المبيع المذكور ملك للمشتري فتصرف في حق الحاكم فيه فاخذلته فأنه (قوله ان لم يقبض
منه) أي جبهه فان قبض بعينه رجع فيما قبل الباقي بالفسخ وقوله من المشتري أي أو
وكيله أو وائيه أو أجنبي فهو ليس بقيد (قوله ووجده) أي البائع المبيع بماله أي لم يخرج
عن ملكه والإفلاس يرجع فيه كما هو لأن الزائل العائد هنا كالذي لم يعد ولا بد من بقية القيد
السابقة أعني ان لا يتعلق به حق لازم الخ ونظم بعضهم المواضع التي يكون العائد فيها كالذي
لم يعد أو كالذي لم يزل بقوله

وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هب — الأول

في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

فان خرج من ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العرض أيضاً قدم الثاني على المعقول لان
المال في حقه باق في ساطنة الغريم وفي حق الاول زال ثم عاد وهو كالذي لم يعد كما مر (قوله بان)
لا يقرب بال عقد) تفسير مراد للصفة أشارة الى أنه ليس المراد به الامر المعنوي وهو ما قام
بالغير بل الحكمي لان البدين قائمة بنفسه السكن لا يصح افرادها بالعقد اذ لا يصح أن يتناع
وحداهما الحكم بان البدنية الوصف المعنوي كالمسود واليباض في كونهم الاتقرب بالعقد
صارت صفة حكمية أي كالمصفة في الحكم المذكور ولا ينافي ذلك خلافاً لانه توهمه جعلهم نحو

ان لم يقبض نفسه (من
المشتري (ووجده) أي
المبيع (بجمله أو ناقصاً من
صفة بان لا يرد بالعقد)

اليد في الطلاق جزأ حتى يقع إذا انصف اليها الاوصاف كلها في حق لا يقع إذا انصف اليها لان
الطلاق يقبل السرية فمضى من تخويله الى الباقي لما ينتمى ما من المماثلة لامن المعاني التي
لا تسرى الى البدن لما ينتمى ما من التضاد فالمراد بالوصف والجزء ثم غير المراد به ما هنالك المدار
ثم على السرية المقترضة لا الفرق بين الجزء والوصف بالتقدير الذي ذكرناه والمدار هنا على ما يمكن
ايراد العقد عليه لانه المفتضى لاستقراره قد يختلف الوصف فانه امر تابع للمبيع من حيث
عدم امكان افراده بالعقد فلم يقع على أن يكون سبب المنع الرجوع بل على مادونه وهو تغيير
البائع فانضم بذلك ما في البايء ويضم اليها باب المبيع قبل قبضه والضمير في قوله بان لا يفرد
عائد للصفة باعتبار تأويلها بالمدكور (قوله كقطع يد الخ) في اخذ بلا ارتس ان شاهدان
شاعت كالمقلس وضارب مع الغرماء بختمه وهذا مثال لنقص الصفة والبدن في ما مثال للصفة
المفسرة بقوله بان لا يفرد بالعقد اذ لا يصح بيعها وحدها كما مر ونخرج بذلك ما يفرد به كالمو
بائع عديدين فثقل أحدهم ما فلا يكون حكمه ما ذكره هذا هو الصواب في تقرير كلامه خلافا
لما في المحشى (قوله وصناعة) أي بلامعلم كاذ كره في شرح المنهج والا كانت كالقصةارة (قوله
حدثنا بعد المبيع) أي وانفصل الحل قبل الرجوع وظهرت القصة قبله أيضا بخلاف ما لو كان
الحل متصلا أو الثمرة متراصة بالمبيع دون الرجوع أو حدثنا بعد المبيع واسقرا الى ما بعد
الرجوع أو كانا موجودين عند المبيع والرجوع فانه يأخذ البائع في هذه الأحوال الثلاثة
والخاص بل أنه يرجع في الحل الموجود حالتي العدة والعود أو واحد منهما فقط أما إذا كان
موجودا في الحالتين أو في حالة العدة فقط فلا نلنا تبع في المبيع تبع في الرجوع وأما إذا
كان موجودا في حالة العدة فقط فوجهه تقصير المقاس بعدم توقيته للثمن وبهذا فارق عدم
الرجوع فيه في نظائره من الرد بالعيب ورجوع الوالد في الهبة والرهن فيما لو رهنه ما لا تلام
حات عند المرتين فانه لا يتبع أصه في الرهن فالحل في سائر الأبواب زيادة منصلة الا في هذا
الباب وباب تجهيل الزكاة ولو ولدت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر
أعطى كل منهما ما ~~كان~~ على المنة قد سواه ابن المولود لأن المدار هنا على الاتصال
والحدث في ذلك المقلس ولا يوجد الا في ذلك واحد وتوقف انقضاء العدة وما شاكله على
انقضاء الباقي لا ينافي ما ذكرنا من اختلاف المدرك (قوله لكن الرجعة الخ) استدر الذم على قوله
وقدم ببيعها بالقسمة للصورتين الاخيرة ليدفع توهم أن الزيادة المنصلة والارتياخذ البائع
أضاف قوله الزيادة المذكورة أي المنة منسلة والاثرو معنى كون الاثر للمقلس أنه به يشرى كما
للبيع اذا زادت القيمة فلو كانت قيمة الثوب خمسة وباقت باقصار خمسة فقام مقاس سدسها
وكالمصارة الطحين والمبيع كاذ كره في المنهج (قوله ككبر عبد) الزيادة فيه من حيث الحرم
والقدرة على الاشغال والنقص من حيث امتناعه من الدخول على النساء ونقص قيمته وقوله
وطول نخلة الزيادة فيه من حيث الحرم والنقص من حيث منسلة الثمرة (قوله فان كانا) أي
الزيادة والنقص المنة ومين مما ذكر وهذا جواب الشرط فتكناه قال ففيه تفصيل وذكر ذلك
صورا أربعة على طبق القسمة العقلية (قوله وولده) عطف على تلف أي وحدوث أو حصول
ولده أي الاحد سواه المؤلف أو الباقي وذلك كالمو باعه أمسين فمات احدهما او ولدت هي

(قوله فلم يقع على أن يكون
سبب المنع الرجوع) قال
شيخنا الباجوري الصواب
حذف منه وهو ظاهر
(قوله الا في ملل واحد)
انه لو لم يوجد في ملكه
الا واحد حرره

كقطع يد (أو إذا زادت
منه) كمن وصناعة
(أو منسلة) كثره وولد
حدثنا بعد المبيع (أو كانت)
أي الزيادة (أو كالمصارة)
لشوب المبيع (لكن الزيادة
الذكورة للمقلس) فتكون
للقرماء (فان كان) المبيع
زاد من وجه ناقص من
وجه ككبر عبد وطول
نخلة ولم يصنع مع برص
(فان كان في الذات) كتلف
أحد المبيعين وولده (رد)
البائع (الزيادة) أي أبقاها
للمقلس (وضارب مع
الغرماء بالنقص)

أو الموجود وقوله أفوت أحداهما نقص ولولادة زيادة وكل منهما في الذات (قوله بعد القسح)
 ظرف لقوله ضارب (قوله كعرج وولد الخ) لف وتشر مرتب في المثالين وفي شق كل منهما ما
 فالعرج والولد مثال للنقص في الصفة والزيادة في الذات الأول للاول والثاني للثاني وخرق
 الثوب وقصارتها مثال للثبوت في الصفة والزيادة في الذات (قوله أي البائع) أي فهو مخبر
 بين الأمرين (قوله ويقوز) أي البائع (قوله وان وجد مختلطاً) هذا ما قبل لقوله فجاء
 باقيها بحاله أو ناقصاً أو زائداً أو فاضلاً من وجهه زائد من آخره وقسم خامس (قوله مثله) قيد
 خرج به ما لو وجد مختلطاً بغيره كزيت بشيرج فهو كالزيت فلا رجوع وبضارب (قوله فله
 أخذ قدر المبيع) استقيد منه أنه لو طلب بيع الجميع وقسمه الثمن لم يجب (قوله ويكون في
 بدون حساب الخ) محل ذلك إذا خلطه المشتري فان خلطه أجنبي خسر البائع بين أخذه مع
 المضاربة بنقص الخلط وبين المضاربة بالثمن (قوله أو باجود الخ) علم بما تقر أن المسئلة لها ثلاثة
 أحوال (قوله حد زمان نضرو المفسر) نعم ان كان الوجود قليلاً لاجدا كقدر تفاوت الكبير
 فالوجه المطع بالرجوع كما قاله الامام وأقره الشيخان اه شرح المنهج (قوله هذا كله) أي
 تقديم الدين اللازم قبل الجبران كان به رهن وتقديم الدين المبيعة (قوله فيكم ما صر في بابه)
 أي الاقرار من انه ان أقر بعين أو جناية قبل مطالبة أو بدين معاملة فان أسند وجوبه لم يقبل
 الجبر قبل وضارب المستحق مع الغرماء فلا يقدم عليهم بشئ والابان أسند ما بعده لم يقبل
 فلا يبرئهم المقر له الغرماء اذا علمت ذلك فكان الاول أن يقول اذا ثبت الاستحقاق بغير اقرار
 المفسر يشعل مسئلة العين (قوله) أي المفسر أي يجوز له ذلك ولا يلزمه اذ ليس فيه تقويت
 لحاصل وانما هو امتناع من الاكتساب وانما يلزم الرد لانه يلزمه رعاية الاحتياط لموليه
 ولا فرق بين ما اشتراه قبل الجبر وما اشتراه بعد في الذمة فله رد كل منهما مع ما لولا الاقالة من البيع
 ايضا في ما يباعه (قوله ان كانت الغبطة في الرد) أي فقط بخلاف بيعه بغيره فلا يجوز له والفرق
 ان القسح ليس تصريفاً مبتدأ بل من أحكام البيع السابق والجبر لا ينعطف على ما مضى ولانه
 أحق له ولا غرماء يخرج بذكره ما اذا كانت الغبطة في الاقباض أو لم يكن هذا الغبطة أصلاً في
 الرد ولا في الاقباض فلا رد فيه ما سلفه من تقويت المال بالعرض

• (باب الوقف) •

لما فرغ مما ينقل فيه الاختصاص عن آدمي لمصلحة شرعية فيما ينقل عن الآدمي لله تعالى وهو
 الوقف وهو من وقف وأما وقف فالغلة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس
 هي الواردة في الاشبار الصحيحة قاله مر وجهه ووقوف وأوقاف ووقف الارض والعقار من
 خصوصيات هذه الامة ولا يعرف أن ذلك وقع في الجاهلية (قوله هو لغة الحبس) ويرادفه
 التعميس والتسبيل اه مر (قوله وشرع حبس مال الخ) يؤخذ منه الاركان الاربعة
 اذا حبس يؤخذ منه الصيغة والوقف والمال هو الموقوف والمصرف المباح هو الوقوف عليه
 ولا بد أن يكون ذلك المال عيناً لا ديناً بل قوله في رتبة فخرج بالمال غيره كالكاتب والعين
 المنفعة وما في الذمة فلا يصح وقف ذلك وقوله يمكن الانتفاع به أي حالاً أو مآلاً كالطبخ الذي
 وقوله مع بناء عينه أي انتفاعاً ما صاحب البناء عينه وقوله يقطع التصرف متعلق بحبس والبناء

• (باب الوقف) •

هو لغة الحبس وشرع حبس
 مال يمكن الانتفاع به مع
 بقائه بقطع التصرف فيه بقبته

(قوله ليس قيداً من قيود التعريف) تذييل هو قيد لانخراج الوصية (قوله لانه يكنى الخ) هو مسلم الآن الواقع من سيدنا عمر و المجموع تنأمل (قوله أى من العمرى) الاولى من الهبة الخ أى يجامع ان كلا من الهبة الخ أفاده شيخنا

على مصرف مباح والاصل فيه خبر الصحبة أن عمر رضى الله عنه أصاب أرضاً بخبر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصلها وصدقت بها فصدقت بها عمر على أنه لا يباع أصلها ولا يوجب ولا يورث وأركانه أربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة ولا شارك في المقصود منه أشياء ذكرتها كالأصل معه بقول (التبرع) خمسة أنواع (وصية وهبة) ومنها العمرى والرقبي والصدقة والهبة يجامع ان كلامها كما مر غلبت بالاعوض (وعتق) وأباحة ووقف وشرطه (أى الوقف ستة) صيغة كوقفت وحبت وسبقت وكصدقت بكذا صدقة مؤبدة أو محرمة أو لاتباع ولا توجب ولا بشرط القبول وان كان الوقف على معين

للتصور والمراد بالرقبة الذات فافاد بذلك أن الحبس هو قطع التصرف في ذات الموقوف فاندفع قول قيل انه مستدرك الآن يقال ان مراده بالاستدراك أنه ليس قيداً من قيود التعريف وقوله على مصرف متعلق بخبر أيضاً وقوله مباح أى متصل بإخراج منقطع الاول (قوله والاصل فيه خبر الصحبة الخ) والاصل فيه أيضاً قوله تعالى ان تمالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أباطلتم لما تنفقوا بآبائكم الى وقف أحب أم هو اليكم حادثة مشهورة اه افاده مر وقال غيره هي موضع قبلي المسجد النبوي يعرف بقصر بني جذيلة (قوله أصاب أرضاً) أى وقعت في سهم - منه من الغنجة (قوله ان شئت حبست) المقابل لحدوف أى وان شئت أبقيتها لنفسك وقوله حبست بتشديد الواو أى وقفت وقوله أصلها أى رقبته أى أصل هو هي فالإضافة للبيان وعطف تصدقت على حبست تفسيراً والمراد تعدد الصبغ وهو أول وقف وقع في الاسلام على المشهور وقوله قصدت في ما عتركا أنه قال فاختار وقفها على تبقيتها لنفسه (قوله على أنه) أى الشأن أى بشرط ما ذكر في صيغة فهو من تمام الصيغة لانه متى ان تصدقت من الصبر بغيره فيقفه على خيمته ثبتي من هذه الامور المذكورة وقوله ولا يوجب الواو بمعنى اولانه يكنى ضمنية واحداً من هذه الامور الثلاثة ونحوها (قوله وأركله) أى أجزاء ما هيته التي لا يوجد لها بها (قوله في المقصود منه) أى وهو التبرع بالاعوض وليس المراد به القليل من غيره عوض اذ الوقف لا تخليق فيه وكذا العتق وأما قوله فيما يأتي لان الوقف تخليق فهو بالنسبة للمنافع الموقوف لا رقبته (قوله ومنها) أى الهبة والصدقة والهبة اكن قنار عنهما باعتبار الاركان في ادونهما كما مر وقوله منها أى من العمرى وما بعدها (قوله وعتق) أى بالاعوض يشمل التدبير وقوله وأباحة كإباحة الشاة لشراب لبنها أو الطعام للفقراء (قوله وبشرطه) مفرد مضاف فيهم الشرط الستة والمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن لانه عدم ذلك الصيغة وهي ركن وصعدوا أربعة بشرط من الستة المذكورة بان وترها في اثنين حبست قال صيغة وليس معصية فنحننا (قوله كوقفت) كان الاولى أن ينبد قوله كذا على كذا الا لا بد من بيان الموقوف عليه فلو قال وقفت هذا الكتاب لله تعالى كما يقع كغيره لم يكف بل لا بد أن يقول على كذا بخلاف الوصية كما وصيت بثلث مالي لله تعالى فانه يصح (قوله وكصدقت) أعاد الكاف لان ما دخلت عليه من الصبر بغيره فيحتاج الى ضمنية مما ذكره بشوله صدقة مؤبدة الخ فان لم يضم له شيئاً من ذلك لم يكن صريحاً ولا كتابة بينة لاف ما قبلها فانه صريح بنفسه لا يحتاج الى ضم شيء مما ذكره وأما الكتابة فكذلك حرمت وأيدت هذا للفقراء لان كلامهم لا يستعمل مستقلاً وانما يؤيد كدبه فلم يكن صريحاً بل كتابة لاحتماله فان نوى به الوقف انعقدوا الا لا من الكتابة قصدت بكذا مع اضافته بلهجة عامة كالفقراء بخلاف المضاف الى معين ولو جماعه فانه صريح في القليل المخصص فلا ينصرف الى الوقف بذاته فلا يكون كتابة بنفسه اه افاده في شرح المنهج (قوله ولا توجب) في بعض النسخ بالواو وهي بمعنى أولان أحد الامرين كاف (قوله وان كان الوقف على معين) هذه طريقة ضعيفة درج عليها هاتوا في المنهج والمعقدان لوقف على معين واحد كان أو أكثر بشرط فيه قبوله ان كان أهلاً والاقبول ولله قورا عقب الإيجاب أو بلوغ الحد ببركاته

والوصية لان دخول عين أو منقعة في ملكه نهر أو غير الارث بعيد ولا شرط على هذا قبول من
بعد البطان الاول بل الشرط فيه عدم الردوان كان الاصح أنهم يتأثرون من الواقف فان ردوا
فمنقطع الوسط فان رد الاول بطل الواقف ولو رجع بعد الردم بعدله وعلم منه أنه لو رد بعد قبوله
لم يؤثر ولو وقف على ولده فلان ومن يحدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الواقف خلافا
لبعضهم ولو وقف جميع ملكه ولم تجزه الورثة أنه في ثلثه قهراء عليهم كما مرو لو وقف على من
يقترأ على قبره بعد دعوته لم يات ولم يعرف له قبر بطل وقفه وخرج بالمعسرين الجهة العامة وجهة
التعريض كالمسجد فلا قبول فيه جزما ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول ناظره بخلاف
ماله وحب له اهـ ملخصا من مر (قوله وأن يكون الواقف أهلا للتعريض) فيصح من كافر
ولو لم يجد وصعيف وكذب علم وان لم يعتقد ذلك قرية اعتدأرا باعتقادنا وفارق عدم صحة نذره
بأنه قرية محضة بخلاف الواقف فإنه قد لا يكون كذلك كماله وقف على الاغنياء وزاد في المنهج
شرطا آخر وهو أن يكون مختارا (قوله ولو لم يعضا) بأن يقف ما يملكه يعضه الحر (قوله
وسفيه) نعم لان يوصى بوقف شيء بعد موته اذ لا يجوز بعده ومثل السفيه المحجور وعليه بالفاس
كما صرح به في شرح المنهج فلا يصح الواقف من المحجور وعليه ولو عاشره ووليه أما غير المحجور
عليه وهو السفيه الماهل فيصح وقفه وكذا السكران المتعدي ويصح وقف ماله برة ولا خيار
له اذ ادأه ويصح من الاعشى كما في مر (قوله وللإمام الخ) هذا بمنزلة الاستدراك على قوله أهلا
للتعريض كانه قال لكن الإمام وان لم يكن أهلا للتعريض شيء من أموال بيت المال له أن يقف
بخو أو رضيه على جهة أو معلن ولو على أولاده بشرط ظهور المصلحة في ذلك للمسلمين اذ تصرفه
فيه منوط بما كولى اليتم ومن ثم لو رأى غلبك ذلك لهم جاز ولا يجوز له وقف ناحية على
شخص واحد لعدم ظهور المصلحة في ذلك وحيث صح وقفه تعين الوفاء بشرطه فلا يجوز أخذ
المعلوم منه الا بالمباشرة بنفسه أو نائبه كما اعتداه مر وزي خلافا للسيوطي حيث قال ان
الموقوف عليه يستحق ذلك وان لم يباشر حيث كان مستحقا في بيت المال نعم ان لم يكن في الواقف
المذكور مصلحة كان باطلا وحيث قد لكل مستحق الاخذ منه وان لم يباشر فيمكن حمل كلام
السيوطي على هذا وكلام غيره على الواقف الصحيح وكما يصح وقف الإمام من بيت المال يصح أن
يعتق من عبيده كما صرح به بخط في شرح القاية حيث قال ان ذلك يصح ويثبت الولاء عليه
للمسلمين لا للمعتق خلافا لما ذكره عس من عدم الصحة هذا والاستدراك المذكور جملته في
المنهج استدراكا على شرط في الموقوف وهو كونه مملوكا كالواقف والمخطب بسير (قوله أولا)
يتشديد الواو أى في الطبقة الاولى فلا يصح منقطع الاول كوقفت على من سمي ولد في خلاف
منقطع الوسط كوقفت على زيد ثم رجل ثم النضر ومنقطع الآخر كوقفت على زيد ثم عمرو ثم
رجل فانه ما ينعان ولو افتراض الموقوف عليهم في منقطع الآخر فمرفعه أقرب الناس الى
الواقف حين الافتراض والمعتبر القرب رحا الا اننا في قدم وجوبا ابن بنت على ابن عمه ويؤخذ
منه صحة ما أنقذه العراقي ان المزدباني كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف والموقوف قرب
الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوية قلنا ترجمهم - الى مستويين في القرب من حيث
الرحم والدرجة ومن ثم قال لم يرجع عم على خالة بل هما مستويان ويعتبر في أقارب الواقف

(وأن يكون الواقف أهلا
للتعريض) ولو لم يعضا
يصح وقفه ويصحون
وسفيه ومكانه ولا إمام
أن يقف من أملاك بيت
المال ما تقتضيه المصلحة
(و) أن يكون (الموقوف
عليه) أولا (وجودا عند
الوقف) لان الواقف تملك
ناجزا فاشبه الهبة فلو
وقف على أولاده ولأولاده
حينئذ

المذكورين التفرع ولا يفضل الذكور على غيره فيما يظهر فان فقدوا أو كانوا كاهن أغنياً صرف
الرابع المصالح المسماة بالثلاثة قراء والمساكين ولا يختص بقراءة بل بالوقوف وكذلك لو كان
الوقوف الامام ولو انقطع الاول في منقطع الوسط فصرفه من ذكر بعده ان كان الوسط لا يعرف
أمد انقطاعه كرجل في المثال بخلاف ما لو عرف أمد انقطاعه كعبد زيد نفسه أو دابته نفسها
ثم القراء فانه يكون كمنقطع الآخر فيصرف بعده من ذكر لا قرب رحم الوقف فان لم يوجد
فالى الاقارب من المصالح أو القراء كما هو يطلق عما ذكره ما لوجهات أرباب الوقف اه أفاده مر
قال في البرجة

ووسط وآخر انقطع * فهو الى أقرب واقف يرجع
كالوقف اذا رايه لا تعرف * وما على زيد وعرو يوقف
وبعد هذين على ضد الغنى * فلذى لم يشن عظم في

(قوله لم يصح) أي لانه منقطع منقطع الاول ومحل عدم الصحة ان لم يكن له ولد وله والا حله عليه
قطاعاً من اللفظ عن اللفظ فلو حدث له ولده ذلك فظاهر الصرف اليه لوجود الحقيقة
وأما يصرف لولد الولد معه ولا يجبه بل يشتر كان اه أفاده مر (قوله وليس معصية الخ)
المناسب لكلامه السابق واللاحق ان يقول وأن لا يكون الموقوف عليه معصية (قوله على
عمارة كنيسته) أي ولو ترعها وان أقروا على الترميم وكذلك نحو قناديلها انهم ما فعلوا لا يطله الا
ان تراعى الضاوة كذا ما هو قديم قبل البعث على كائسهم المديعة فلا يطله بل تقرب حيث تشرها
ولو وقف ذمي على أولاده الامن أسلم منهم قال السبكي رفعت الى في المحاكم فابقيت الوقف
وأغلب الشرط ومال مر الى بطلان الوقف قال ع ش ولعل وجهه أنه قد يحكمهم ذلك على
البقاء على الكثرة بقرعة منهم بالغاء الشرط فهو لفظ مشعر بتصد المعصية وقوله كنيسته
تعبيراً للاضافة على معنى اللام أي للعبادة سواء تصدده وحده أو مع نزول المارة أو طلق لانه
المتبادر من الاطلاق فان قصد نزول المارة وحده صح ولو كانوا كفاراً وكذا الوقف فيها السكينة
قوم منهم دون غيرهم فيصح على نحو قناديلها أو اسراجها أو اطمام من باوى اليها منهم لا تقا
المعصية لانها احد من ذراتها لا كنيسته كما في الروضة ومما تهم به البازي أنه يفت ماله على ذكر
أولاده أو أولاد أولاده حال صحته فأصده ابداً لحرمان انفسهم والاوجه الصحة وان نقل عن
بعضهم القول بطلانه اه أفاده مر والكنيسة معبد اليهود والبيعة بكسر الموحدة معبد
النصارى وقد انعكس العرف فيهما الآن (قوله ولا على مرتد وخرى) أي ان صرح بصفتهما
وحدها أو مع ذمة غير الاسم سواء في بصيغة الافراد أو الجمع كالمرتد أو الخري أو المرتدين أو
الخريين أو زيد المرتد أو زيد الخري أو الجماعة الثلاثين المرتدين أو الخريين فان اقتصر على
ذكر الاسم كزيد وكان في الواقع مرتداً أو خرياً صح وان علم أنه تلك الصفة لانه لم يصرح بها
حتى تفسد ان عليه لان تعليق الحكم على مشقة يشعربذلك ويصح الوقف على ذمي ومعه اه
ومؤمن وينقطع بالمضى لدار الحرب في المنع وكذا على اليهود والنصارى والنساق وقناع
الطريق بخلافه على من يشق أو يهتد أو نحو ذلك والفرق أنه حديث جهة معصية لتصريحه
بالوصف بخلافه في الاول فان الغرض ذواتهم لا صفاتهم فلامعصية اه أفاده مر (قوله
كالتقراء) المراد بهم فقراء الزكاة كما هو ظاهر كلام الرافعي في قسم الصدقات ثم المكسب

(قوله فيصرف بعده من
ذكر لا قرب رحم الخ) أي
الى ان يـ لم انقطاعه فان
لم اتقبل الوقف الى
البطن الاخير اه شيخنا

لم يصح (وليس) الوقف
عليه (معصية) جهة كان
او معصياً فلا يصح الوقف
على عمارة كنيسته تبعيد
ولا على زيد ليقبل من
بحرمة قتل ولا على مرتد
وخرى لانه اعانة على
معصية بخلاف مالا
معصية فيه سواء كان جهة
قربة كالتقراء

كفاية ولا مال له يأخذها ١٥ م (قوله والعلماء) المراد بهم عند الإطلاق أصحاب علوم
 الشرع كالوصية ولو وقف على جميع الناس صح أيضا ١٥ أفاده م (قوله لا يظهرونها قرية)
 انما عبر بذلك لان الوقف في الواقع لا يخلو عن قرية (قوله كالاغنياء) المراد بالفقهاء هنا من يحرم
 عليه الزكاة قال الدميري ويحذف الاذرى اعتبارا بالعرف ١٥ م والمعمد الاول (قوله ولا يصح
 على نفسه) كان الاولى تأخير ذلك عن قوله وأن يكون مما يمكن تملكه لانه من جملة ما يخرج به كما
 في شرح المنهج وعلى ذلك بقوله لا يذوقه ذلك الانسان ما يمكن لانه حاصل ويمنع تحصيل الحاصل
 ومن الوقف على نفسه أن بشرط أن يأكل من ثماره أو يقضي دينه منه أو يطالع في الكتاب
 أو يطبخ في القدر أو نحو ذلك من سائر وجوه الاستعمالات فيبطل الوقف حينئذ وأما قول
 عثمان رضي الله عنه في وقفه بقر ومرة دلوى فيها كدلا المسلمين فليس على سبيل الشرط بل
 اخبار بان للواقف أن يفتع بوقفه العام كالصلاة بسجدة وقفه والشرب من بقره وقفه انهم
 لو شرط أن يقضي عنه صح كالمو شرط أن يحج عنه منه لانه لا يرجع له من ذلك سوى الذواب وهو
 لا يضرب بل هو المتصور من الوقف ولو وقف على الفقراء امثلا ثم صار فقيرا جاز له ان يأخذ منه
 وكذا لو كان فقيرا حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو عاقل كان كان بقدر أجرة المثل
 فأقل ومن الحيل في الوقف على النفس ان يوقف على أولاد أبيه ويؤيد كرمته نفسه كعلم أولاد
 أبي فيصح على المعقود ان ينصرف الصفة فيه ويصح أيضا حيث حكم بصحته ما كبراه وينفذ
 باطنا على المعقود فلا يجوز للشافعي حيث حكم الحنفى بذلك بعبه ولا انصرف فيه بوجه من
 الوجوه لان حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقاعليه ١٥ أفاده
 م (قوله ومهمهم) أي بخلاف الوصية لان باب الوقف أضيق من الاولى تأخير هذا أيضا عن قوله
 ويمكن تملكه الخ لان المهرم يتعد قرية ذلت (قوله بان يكون أهلا للملك) أي مع صحة تملكه
 للموقوف عليه فلا يصح وقف مخفف أو مسلم على كافرا الا أن يكون الثاني أصله أو فرع فصح
 لانه ينفذ ذلك منافعه واذا ملكها زالت عنه للبعضية (قوله فلا يصح الوقف على جنين)
 كان قال وقتت كذا على هذا الجنين بخلاف الوصية لانه انما يتعلق بالاستقبال والوقف يتعلق
 في الحال ولا يدخل الجنين أيضا في الوقف على أولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان ناهيا لغيره نعم أن
 انفصل استحق مهمهم قطعاً من حين الانفصال الا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر
 عددهم فلا يدخل ويدخل الحال الحادث علوقه بعد الوقف فاذا انفصل استحق من غله ما بعد
 انفصاله ويدخل الجنين أيضا فيها لو قال وقتت على أولادي ولا فرع له أصلاً ولا يدخل منقبي
 بلعان الآن يستلحق فيستحق حينئذ من الربيع الحاصل قبل استحقاقه وبعده حتى يرجع بما
 يخصه في مدة النقص ولو وقف على أولاده أو فيه وبشأنه دخل الجنين اهدم خروجه عن ذكر
 ويعطى المتيقن اذا فاضل بين البنتين والبنات ويوقف الباقي الى البيان ولا يدخل في الوقف على
 أحدهما فقط لاحتمال أنه من الصنف الآخر فلا يوقف له شيء على المعقود بل يصرف المال
 كله للبنتين أو البنات ولا يدخل ابن في بنت وعكسه ١٥ أفاده م (قوله ولاداة) أي على ملكة
 أو مباحة كالوحوش والطيور والمباحة سواء قصد هال نفسه أو أطلق فان قصد عائتها ومالكها
 صح ويرجع لمالك الوصية من صرفه في عائتها أو غيره ويخرج بالملك والمباحة الموقوفة
 كالارثا لخدمة الكعبة أو لخدمة مسجد أو رباط وكالحليل المسجلة في سبيل الله تعالى وكالمقام

العلماء والمساجد والمدارس
 أم جهة لا يظهرونها قرية
 كالاغنياء ولا يصح على
 نفسه ومهمهم كوقتت على
 أحدكم (و) أن يكون
 عن (يمكن تملكه) ان كان
 معينا بان يكون أهلاً
 للملك فلا يصح الوقف على
 جنين ولاداة

مكة فيصح الوقف على ذلك مطاقا أفاده مر (قوله ولا على العبد لنفسه) أي ولو دبر أو أم ولد أو مال له من كان ما ياتيه وصدر الوقف عليه يوم نوبته فكالحق أو يوم نوبته سيده فكالعبد وإن لم تكن مهايا توضع على الرق والحرية فلما أراد مالك البعض أن يقف نصفه الرقيق على نصفه الموصوع ويصح على مكاتب غيره كناية صحيحة لأنه يملك ثم إن لم يقيد بالكتابة صرفه بعد العتق أيضا والأفوه منقطع الآخر فيحمل استحقاقه وينقل الوقف إلى من بعده هذا إن لم يجهز والابن بطلانه لكونه منقطع الأول فيرجع عليه بما أخذ أم المكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كالوقوف على نفسه اه أفاده مر (قوله فلو أطلق الخ) وفارق الإطلاق هنا الإطلاق في صورة الدابة حيث حكم بالبطلان ثم إن العبد من جنس من يملك ياته قابل للمالك على تقدير عتقه بخلاف الدابة (قوله فهو وقف على سيده) أي يحمل عليه فينظر هل يصح الوقف عليه أولا لكونه خادم كشيء أو جنبنا أو حر تد أو سربا الذي يقبل هو العبد وإن نه سيده عنه دون السيدان اختص العبد فلا يقبل السيد حينئذ وعلم من اشتراط كون الموقوف عليه أهلا له لئلا يصح الوقف على دار ولو على عمارتها إلا أن كانت وقفا أو قصد طائفة (قوله عايدوم نفعه) أي بحسب العادة وإن لم يطل زمنه ولا يصح وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة لأنهما وإن عتقا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهما دوام نسي وكذا وقف بناء وغراس وضعا بأرض بحق كأن كانت مستأجرة وإن استحقا القلع بعد انقضاء مدة الاجارة اه أفاده مر (قوله المباح) اسقط قيدها وهو المقصود لاخراج الدراهم للزينة وقوله كطعموم وريحان محترقا والدوام والآلات المأهية محترقا المباح واسقط محترقا النفع فكان عليه أن يقول ولا ما لا نفع فيه كزمن لا يبرج برؤوس المأهية بالريحان غير المزروع بخلاف المزروع فيصح وقفه للشم لبقائه مدة كآفاله النوى وغيبه وفيه نفع آخر وهو التزود ولا يصح وقف المشعوم الدائم النفع كالغبر والمسلك والورد بخلاف عود البحر لأنه لا ينفع به إلا باستئجاره اه أفاده مر (قوله ولا يشترط في النفع حصوله سالما الخ) ولا يشترط أيضا كون الموقوف عقارا بل يصح وقف المتقول ولو حيوانا إذا أشرف على الموت ذبح إن كان ما كولا ويمنع أن ياتي في لجه ما ذكره في البناء والغراس في الأرض المستأجرة أو المعارة لهما إذا قاما من أنه يكون مملوكا أو وقف أو الموقوف عليه وهو الأوجه هذا إن لم يأت شرائع أو يبره يقين الحيوان المذبوح والاعتين ذلك ويصح وقفه للضراب ولا يضمن واقفه ما يتبعه بل الضمان على من كان الفعل بيده أن نسب إلى تقصير حتى تلف وكذا يصح وقف العقار ووقف المشاع من كل منهما وإن جهل قدر حصته أو صفة أو لا يسرى للباقي ونحو ذلك ما لو وقف المشاع مسجد فإنه يصح ويحرم على الجنب المبكث فيه وتجب قسمته فور الاعتين طريقا ولا فرق بين أن يكون الموقوف مسجدا هو الأقل أو لا كثر و يفرق بينه وبين جعل تفسيره قرآن بأن المسجدية هنا شائكة في جميع أجزاء الأرض غير متيزة في شيء منها فلم يمكن تعبئة الأقل لا كثر إذ لا تعبئة الأعمع التميز بخلاف القرآن فإنه مقيمن التفسير فاعتبر ألا كثر ليكون الباقي تابعه أما جعل المتقول مسجدا كفرش وثياب فوضع توقف لأنه لم ينقل عن السالف مثله وكتب الأصحاب ساكنة عن تخصيص يجوز أن أومع وإن فهم من إطلاقهم الجواز فالأحوط المنع كما

ولا على العبد لنفسه فلا
أطلق الوقف عليه فهو
وقف على سيده (و) أن
يكون (الموقوف) مما
(يدوم نفعه) المباح
(لا كطعموم) لأن منفعة
في استهلاكه (و) لا
(ريحان) لسرعة فساد
ولا آلات المأهية ولا
يشترط في النفع حصوله
سالا فيصح وقف العبد
والحيوان الصغيرين والزمن
الذي يبرج زوال زمانه
(والمالك فيه)

جری علیه بعض شراح الحاوی ونسب الشيخ الاسلام من افتائه بالجواز فلم يثبت عنه اه افاده
 م وقال قل يجوز وقف المنقول مسجد احدث أثبتته في محل يجوز له الانتفاع به ولا يخرج عن
 المسجدية بتقله بعد ذلك كججارة المسجد اذا انفصلت اه وهو وجهه وأما ما ذكره من صحة وقف
 المنقول ولو في أرض مفسوبة كالخزانة في المساجد لا مكان الانتفاع به اخرجها فهو مردود
 بقول السبكي قال لي ابن الرفعة أثبتت يطلان وقف خزانه كتب وقفها واقف انكون في مكان
 من في مدرسة الخشائية بمصر لان ذلك المكان مستحق لغير تلك المنفعة قال السبكي ونظيره
 احداث كرسى معصف مؤيد يقرأ به كاي عمل بالجامع الازهر وغيره فلا يصح وقفه ويجب ائرجه
 من المسجد لما تقدم من احكامه فاذ المنفعة لغير هذه الجهة اه نعم ذكر الرافي في تاج خزيرين
 ما هو صريح في جواز وضع مجاورى الازهر خزائنه فيهما التي يحتاجون الكتبهم ولا يضطرون
 لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها
 ولا أجرة عليهم لما يارز وضعه بخلاف وضعه لا يحتاجون اليه فانه لا يجوز وعلمهم الاجرة فيه
 اه فيمكن جعل كلام قل على الشق الاول وان كان بعيدا وعجابه سم على ابن حجر فروع أفتى
 شيخنا م ر يجوز وضع المنزلة في المسجد اذ لم تضيق وحصل بسببها انتفع عام كدرس او مفت
 يضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء اه (قوله أى في الموقوف) أى على
 جهة أو معين وتخرج به فوائده الجادة بعد الوقف كاجرة وغرة ولدوه هربوطه وفتح كاح فانها
 ملك للموقوف عليه يتصرف فيها تصرف المالك لان ذلك هو المقصود ومن الوقف فيستوفي
 منافع بنفسه وبغيره باعارة أو اجارة من فائده فان وقف عليه ايب كنه لم يسكنه غيره وقد
 يتوقف في منع اعارته ومعلوم ان ملكه لا يولد له في غير الخزانة اما الحرف له فينه على الواطئ ولا يباط
 الموقوفة الا زوج فان وطئها الواقف او الموقوف عليه حد بخلاف الموصى له بمنفعته او المزوج
 للموقوفة هو الحاكم باذن الموقوف عليه ولا يزوجها له ولا للواقف اه افاده في شرح المنهج بزيادة
 (قوله يتقل الله) فمارنه وموتته من منفعته والفقن نفقته من كسبه والعقار عمارته من غلاته ثم
 ان لم يكن له كسب أو لم يف بصارفه فهي ماعدا العمارة لانها غير ضرورية في بيت المال فان تعذر
 فعلى ميسير المسلمين لا الموقوف عايمه ان لم يشترط من جهة أخرى اه زى (قوله أى يتقل الله)
 تفسيره على الانتقال اليه تعالى والافكل الموجودات باسرها ملك له تعالى في جميع الحالات
 بطريق الحقيقة وغيره وان سعى مالكها فاعلمها بطريق التوسع اه م (قوله عن اختصاص
 الآدميين) أى وغيرهم من المخلوقات (قوله كالعتق) وانما ثبت بشاهد وعين دون بقية حقوقه
 تعالى لان المقصود بربه وهو حق آدمى اه م (قوله فلا يكون لواقف) أى خلافا للامام مالك
 وقوله ولا للموقوف عليه أى خلافا للامام أحمد ولا يصح الوقف مع شرط الادخال أو الاخراج
 أو التبديل أو التغيير ولا يصح توقيته كوقفته على زيد سنة ولا تعليقه كوقفته على زيد اذا جاء
 رأس الشهر كما في البيع فيما منعه يصح تعليقه بالموت كوقف دارى بعد موت على الفقراء قال
 الشنخا ن كانه وصية لقول القفال انه لو عرض له البيع كان رجوعا عن الوقف قال ابن الرفعة
 وينجبه محضه أيضا اذا ضاهى التهرير كجعلته مسجدا اذا جاء رأس رمضان ولا يساع موقوف
 وان خرب كشجرة جفت ومسجد انهدم وتفسدت اعادته اذ اقامة لواقف في عينه ولانه يمكن

أى في الموقوف (يتقل الله)
 تعالى) أى يتقل الله (عن
 اختصاص الآدميين)
 كالحق فلا يكون لواقف
 ولا للموقوف عليه

الاتفاقية كصلاة واستكان في أرض المسجد بخلاف حصرة الموقوفة البالغة وجذوعه
المنهكة كسرة فانه يجوز بيعها على المعقود الا يضر بها ويشترى بثمن عامتها ما أما المحصر
الموهوبة أو المستقرة للمسجد من غير وقف لها فتباع للباحة ولا يجوز فاستبدال الموقوف
عندنا وان خرب خلافا للعنقبة وصورته عندهم أن يكون المحل قد آل الى السقوط فيبدله
بمحل آخر أحسن منه بعد حكم الحاكم يرى مصلحته ويمتنع قسمة الموقوف أو تغييره بثمنه بحمل
البيان دارا وقال السبكي يجوز بثلاثة شروط أن يكون يسير الا يضر سمعاه وعدم إزالة
شيء من عينه الا بعض تقض بمانته الاخر أن يكون فيه مصلحة للوقف ولو خربت البلد وكان
فيه مسجد وعمرت مسجد بمحل آخر جاز نقل وقفه للمحل الا خرجت تعذر اجراؤه على
المسجد الاول بأن لم يصل فيه أحد

(باب احياء الموات)

أى عبارة الارض الخربة تشبه العمارة بالاحياء اى ادخل الروح في الجسد بجماع ترتب النفع
على كل واستعمارة الاحياء للعمارة على طريق الاستعمارة التصيرية بحجة الاصلية والقرينة
الاضافة للموات ويحتمل أن تكون مكنتية في الموات أى الارض الخربة بأن شبهه بانسان حيث
بجماع عدم النفع في كل على طريق الاستعمارة المكنتية وثبات الاحياء بتخصيل وهو قرينة
المكنتية وهذا الباب مناسب لما قبله بالضدية لان في الاول ازالة الملك وفي هذا احداثه وكان
الاولى تقسيمه على ما قبله كإثبات المنهج كماله لمناسبة الوجود الخارجى اذ ازالة الملك فرع عن
وجوده (قوله هو) اى الاحياء مستحب اى اصالة وقوله والاصل فيه اى الاحياء الا الاستحباب
لانه لم يذكر في المتن والمناسبات أن يكون الدليل لما ذكره (قوله من عمر) بتخصيف الميم من
العمارة أما بالتشديد فن العمير في السن أى طول الاجل ومن الاول قوله تعالى انما يضر
مساجد الله ومن الثانى قوله تعالى يوقد أحدهم لو يعمر ألف سنة أو لم يعمر كم الآية (قوله
ليست لاحد) أى مسلم كما ساقى (قوله فهو أحق بها) اى مستحق لها بالملك اذ لاحق فيها العمير
وأفعل التفضيل ليس على باب دليل قوله في الحديث الثانى فهمي فهو وكله تفسير الاول فأدب
أن العمارة بمعنى الاحياء وأن أفعل التفضيل ليس على باب وأن المواد الاستحقاق بالملك
لأن العمارة لا تقدم أن الدليل المذكور للجواز دليل الاستحباب قوله صلى الله عليه وسلم
من أحيأ أرضا مائة فله فيها أجر وما كانه العوا في منها فهو له صدقة والعوا في طلاب الرزق من
أدى أو بهيمة أو طير جمع عاف ويحتمل أنه جمع عافية على تقدير مضاف أى ذو العوا في وقوله
صدقة أى كانه صدقة وفي هذا الحديث دلالة على أن الذى ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا
للمسلم وهذا في دار الاسلام أما في دار الكفر فله ذلك (قوله فهمي له) اى مملوكه وله ولم يمتنع في
حصول الملك الى الحفظ (قوله هو) أى الموات ففيه رجوع التخصير للمضاف اليه على قوله (قوله
لم تعزق) بضم الفاء وقع الميم مبنيا للمفعول اى لم يبق من عمارته فى الاسلام من مسلم أو ذى
وليست من حقوق عامر ولا حقوق المسلمين (قوله أو عمرت جاهلية) أشار به انفسهم متر ولى من
المتن فهو من الموات ككل صورة المسلمة أنه ما يولد الاسلام فان كانت يلاهم وقد ذوبوا عنه
وصولو على ان الارض لهم فظاهر أنه لا يملك باحياء والمراد بالجاهلية ما قبل الاسلام أى قبل

(باب احياء الموات)

هو مستحب والاصل فيه
قبل الاجماع أخبار كغير
من عمر أرض البيت لاحد
فهو أحق به رواه البخارى
وغير من أحيأ أرضا مائة
فهو له رواه الترمذى
وحسنه (هو) اى الموات
(الارض التى لم تعزق)
أو عمرت جاهلية

صبيحت النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وليست حريما الخ راجع لكل من القسمين وحريم المعمور
ما يحتاج اليه انتماع بالعمور قاله في المنهج وقال في المنهاج وهو ما تنس الحاجة اليه انتماع
الاتناع قال مر وان حصل أصله بدونه فالحریم اقرب به بحماية ناد وهو مجمع القوم للحدث
ومر تكس الخليل أو نحوها وان لم يكونوا خيالا ومنناخ ابل بضم الميم اي الموضع الذي تناخ فيه
وان لم يكن لهم ابل ومطر حرماد ومر جبريز ونحوها كمرح غنم ولعب صبيان والحریم ابل
استقام بحماية موضع نازح منها وموضع دولاب بضم الدال اشهر من فتحها ان كان الاستقامة
وهو يطلق على ما يستقي به النازح وما يستقي به بالداية ونحو ذلك كالموضع الذي يصب فيه
النازح الماء ومتروك الدابة ان كان الاستقامة او الموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء
ونحوه والحریم ابستر فانه وهو حفرة يجمع فيها الماء ثم يبعث الى المزارع كافي البلاد الفيوم ماله
حفر فيه نقص ماؤها أو شيف ان يمارها اي سقوطها ويختلف ذلك بصلابة الارض ورشاؤها
ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره مما مر في بئر الاستقامة والحریم لدارهم وفناء لدارهم او مطرح
نحو رمد ككثاسة ونحو ولا حریم لدارهم فوفية بدور بان احببت كلها ما لان ما يجعل حريما لها
ليس بأولى من جعله حريما لآخرى وحريم النهر كالليل ما تنس حاجته الناس اليه انتماع الاتناع
بالنهر وما يحتاج الى انتماع ما يخرج منه فيه لو اريد حفره ويهدم ما يوجد فيه وان تساعد عنه الماء
بحيث لم يصر من حريمه لاحتمال عوده اليه نعم لو وجد على شط نهر ولم يعلم أن أخذ من مسئلة
الكنيسة (قوله والبلاد) المراد بها الاراضى اذ يعبر في معنى البلد وجود الابنية وليس ذلك
مرادها والاصل ان الارض ابل دار كقوله لا اله الا هو ودار كقوله امان وعلى كل فاما
ان تكون عامرة او خرابا فانه اربعة اقسام ابل دار اسلام وهي عامرة عامرة جاهلية او اسلامية
او مشكوكا فيها او خرابا فانه اربعة اقسام ايضا فالجمله ثمان صور لا ينفى حكمها (قوله بلاد كنس)
اي مسقرة في أي الكفار عامرة كانت او خرابا (قوله من المسلمين) اي سواء ذنبا نعمنا أو لا
لانهم يجوز ذلك عامر تلك الارض فواتها أولى وخرج بقوله لا امان لاهلها اما اذا كان لهم امان
فانه عليه المسلمون بالاحياء أيضا بشرط ان لا يذبحهم بكسر المعجمة وضهها أي يذبحوه هم عنها
بخلاف ما يذبحونهم عنها وقد صولوا على أن الارض لهم فلا يملكونه بالاحياء اه افاده مر
(قوله اذلا حرمه) اي لاحترام اهل العدم الايمان لاهلها (قوله وبلاد اسلام) قسمها ثلاثة اقسام
وقوله فالعمر اي الحيا من اهلها وقوله وان خرب بكسر الراء اي طرأ خرابه وقوله لاهلها اي لاهلها
لا اله وهو خبر عن العاصم (قوله او يبعده وحفظ غنه) اي او اقتراضه على بيت المال الى ظهور
ما تذكره ان ربحي والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه كافي البحر وجرى عليه في شرح المذهب
في الزكاة فقال للامام اقطاع أرض بيت المال وتقليبها اذا رأى ذلك مصلحة سواء اقطع رقبته
أم منه فتم الكن المقطع له في الشق الاخير يستحق الاتناع بهم امددة الاقطاع خاصة وبزخدهم
ذكر حكم ما عت به البلوى من اخذ القلعة المكوس وجلود البهائم ونحوها التي تذب وتزخ من
ملاكها اقهر أو تغرر ذلك لهم للجهل بأعيانهم وهو صيرورته لبيت المال فيحل بيعها أو أكالها
كما أتق به الوالد رحمه الله تعالى اه افاده مر وبه يندفع تردد قل في جواز تصرف الامام
فيه ان يعمره وحاصل الدفع انه ان لم يرج ظهور ما يملكه لم يكن له التصرف فيه والا كان له

ولست حريما المعمور
(والبلاد ضربان بلاد
كثرة) لا امان لاهلها (قوله
ان غلب عليها) من المسلمين
والكفار اذلا حرمه لها
(وببلاد اسلام) فالعاصم
منها (عامرة اسلامية وان
خرب لاهلها وان لم يعرفوا)
والامر فيه اذلا يعرف
اهلها الى رأى الامام في
حفظه او يبعده وحفظ
ثمنه الى ظهورهم

(قوله ان لم يرج الخ) العبارة
مقلوبة اي ان ربحي كان له
والافلا

ذلك ومن اقطاع الارض المذكورة الرزق المعروفة في بلاد الارياق فاذا اقطع الامام رقبتها
كانت ملكا وراثا واقطعها للائتماع قال ع ش كاشمور بالصدق فلا ويجوز للمستحق
في بيت المال كطلبة العلم الاخذ منه ولو بالسرقة او السر او يكون ما يدفعه من الثمن اقتداء
للتوصل الى حقه هذا اذا علم ان عين ذلك من المكس او نحوه فان احتمل الامر ان فالاصل
الحل ومن ذلك ما يقع ان العرب ينهبون بنام ونحوه وتجهل اربابه فيصير من اموال بيت المال
وحكمه ما يمر من جواز اخذ المستحق منه ولو بالسرقة او السر او من هذا القبيل الحاسكة
قر ذلك شيخنا ح ف (قوله والامام عبارة جاهلية) اي يلاذ الاسلام كما هو المقسم احوالو كان
يلاد الكفار وذو ناعنه وقد صولحو اعل انه لهم فقط اهر انا لا لك بالاحياء اه قاله في شرح
المنهج قل مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال في بعض شروح الحاوي في غنى
انه لا يذللها الاحياء كما قاله ابو عاصم العبادي كالتابع اه (قوله عاك) اي يملكه
المسلم وقوله بالاحياء اعل مر ادم بالاحياء الاستيلاء والا فالاحياء مستحق لان الكلام في العاصر
(قوله والخراب منها) اي من بلاد الاسلام والمراد به ما لم يعمر قط ولو عبره لكان صوابا لاجرام
التعبير بالخراب سيق عبارة وليس كذلك وعبارة المنهج وشرحه ما لم يعمر قط ان كان يلاذنا
ملكه مسلم ولو غير مكاتب باحيا ولو يجرم اذن فيه الامام ام لا بخلاف الكافر وان اذن فيه
الامام لانه كالاستيلاء وهو مجتمع عليه بدارنا والذي والمسلمة ان الاحتطاب والاحتشاش
والاصطياب بدارنا لا معرفة ومن دقة وحتى تتعلق حق الوقوف بالاول والميت بالاشيرين ويلحق
بذلك المحصب لانه يسر للتعجب الميت به اه باختصار (قوله عاك) المسلم بالاحياء الخ) بان
يجي الارض لما يريدهم او يختلف ذلك بحسب الغرض فيعتبر في مسكن تحويط البقعة
بان يجعل لها اربع حيطان با شرا ولبن او طين او الواح خشب بحسب العادة ونصب باب
وسقف بعض من البقعة انتهى بالمكنى وفي زريعة للدواب وغيرها كثمار وغلال الاولان
اي التحويط ونصب الباب لا السقف عا لا بالعادة ولا يكتفى التحويط بنصب سقف او اعمار
من غير بناء وفي حزرعة بفتح الراء افصح من ضمها وكسر هاء جمع نحو تراب كتصوب وحجر وشوك
حواله السقف لصل المجداعن غيره وتوحيث انهم منخفض وكسح مستعمل ويعتبر بحر حره ان لم
تزرع الابن فان لم ييسر الاعمال يساق اليها فلا بد منه لنتيها للزراعة ان لم يكن لها مطر معتاد
والا فلا حاجة الى تهيئة ماء فلا تفتح بر الزراعة لانها مستفقا منفعه وهو خارج عن الاحياء
وفي بستان تحويط ولو يجمع تراب حول ارضه وتهيئة ماء له بحسب عادة فيه ما وغرس اشجار
على الارض اسم البستان وبهذا فارق عدم اعتبار الارز في المزرعة وبكتي غرس بعضه
بجوت يسمى به بستانا (قوله حتى ما ظهر فيه الخ) فيملكه بالاحياء لا بمجرد الحفر لانه يشي به
الموات وهو انما عاك بالعمارة وحفر المعلن تحريش (قوله من معدن) كسر الدال
وفتحه باطلاق حقه نسبة على البقعة التي ادعاه الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك
لعدون اي قاعة ما اثبت الله تعالى فيها والمراد هنا ما فيها اه افاده مر (قوله باطن) ليس
بقيد بل مثله الظاهر الذي لم يعلمه فالتقصيل الذي ذكره ضعيف والمعقد انه اذ لم يعلم به ملكه
وبقعة مطلقا باطنا وظاهرا وان علم به لم يملكه ولا بقعة مطلقا كذلك وعبارة المنهج وشرحه
ومن احياها وانما ظهر به احدها ملكه ثم قال وقولي احدها ما ولي من تعب يديه بالمعدن

(والامام عبارة جاهلية
عاك بالاحياء) كالمكان
بجامع ان كلامه جاهلي
مملوك (والخراب) منها
(عاك) المسلم بالاحياء
حتى ما ظهر فيه من
معدن باطن) بقيد زنة
بقولي (لم يملكه) لانه من
اجزاء الارض

الباطن وقوله فان علمه محترق وقوله فظهر ولذا قال في شرح المنهج وخرج بظهوره ما لو علمه الخ
 (قوله وقدم ملكها) أي أجزأ الأرض أي جميع طبقاتها حتى الأرض السابعة (قوله
 فالراجح الخ) ضيق كلامه لم يقوله أما البقعة الحية أي في صورة العلم بالمعدن وقوله انها
 لا غلظ معق أي وان علم المعدن كاهومة نفي كلامه وقد علمت ضعفه والمعمد عدم
 ملان المعدن أيضا حينئذ بخلاف ما اذا جهل المعدن فانه يلزمه ببقته بالاحياء فظاهر او باطنا
 (قوله لان المعدن) بمعنى المكان المعدن لا يستخرج أو بمعنى المستخرج ويقدر في قوله لا يتخذ
 أي مكانه وقوله دار أي لانه من الامور المشتركة بين الناس وقوله فانه قد أي قصد الاحياء
 فاسد لانه انما قصد احياء البقعة لاجل ما فيها من المعدن (قوله والمعدن) أي بمعنى ما يستخرج
 قسما والفرق بين هذا وقوله فيما مر حتى ما ظهر فيه من معدن الخ ان ذلك فيما اذا احيا
 الارض فظهر فيها المعدن وما هنا فيما اذا احيا نفس المعدن والماصل أن كلام المعدن الظاهر
 والباطن لا يلائم بالاحياء وأنه لو احيا مكانا فظهر فيه معدن فظاهر او باطن ان علمه لم يلائم
 ولا بقية والا فملكها (قوله كنف) بكسر أوله ويجوز فتحه مدهن معروف بعلمه المايلاد
 العراقي يرمي به الجارة كالبارود الذي يوضع في البندق يرمي به الرصاص وقيل البارود نوع منه
 (قوله وكبريت) بكسر أوله أصله عين تجوز في مدهنه كالماء ونفي فيه فاذا أخذ منه زال ضوؤه
 وصار كبريتا أحر وأبيض وكدر او الاحمر منه يضرب به المثل في العزفة قال أعز من
 الكبريت الاحمر (قوله وقار) بالتشاق مخففها هو الزفت أو مدهنه منه البرام بكسر أوله حجر
 يعمل منه قدور الطبخ والمومياء يضم أوله مع المدوخ حتى القصر حتى يلقيه الماء في بعض
 السواحل فيجعدو بصير كالقاروقيل جارة سود بالين ويؤخذ من عظام مولى الكفار حتى
 يسمى بذلك وهو نجس أي متنجس وليس مرادها ما أفاده مر (قوله بين المسلمين) ليس بقيد
 وعبارة مر ولا اقطاع من نحو لطان بل هو مشترك بين الناس مسلمهم وكافرهم كلامه
 والكل الماصح انه صلى الله عليه وسلم أقطع رجلا ملح ما ربح أي مدينة قرب صنعاء كانت
 بها بالقيس فقال رجل يا رسول الله انه كلامه العسذب قال فلا إذن اه ولا اجماع على منع
 اقطاع مشايخ الماء (قوله لا يجوز احياؤه) أي لما فيه من الحجر (قوله ولا اقطاعه) أي من نحو
 سلطان لا اقطاع ارفاق ولا تخليق والاول أن يعطيه للغير مدة حياته والثاني أن يعطيه له ملكا
 فيورث عنه وهذا بخلاف الباطن الاتي في كلامه فانه يجوز لنحو سلطان اقطاعه للغير
 ارفاقا لا تخليقا والفرق بينهما أن الباطن كالمرات وللسلطان اقطاع الموات فكذلك ما يشبهه
 بخلاف الظاهر (قوله فلا يلائم) أي بالاحياء والاقطاع (قوله كلامه الخ) أي بجماع
 الحاجة العامة واختلافها بغير عمل وأشار بالقياس المذكور إلى قوله صلى الله عليه وسلم الناس
 شركاء في ثلاثة الماء والكل والنار وادى الماء اسماء رماء العيون التي لا مال لها
 وبالكلام اعي الله رض التي لا مال لها وبالنار التي أذمرت في حطب غير محلول فان كان
 محلول يجوز الاستدراك الجرب غير اذن المسائل أما الحرم المضي فلا يمنع من اقتنص منه ضوا
 كالاستدراك للغير (قوله في المطالب) لابن الرزفة والتذيب للبغي ولا منافاة بين الاجماع
 وحكاية الخلاف لان حاكمي الاول غير حاكمي الثاني نقول والله اعلم به وذكروا نفس البغوى انه

وقدم ملكها بالاحياء فان
 علمه فالراجح في الكفاية انه
 يلائم أيضا أما البقعة الحية
 فقال الامام ظاهر المذهب
 انه لا يلائم لان المعدن
 لا يتخذ دارا ولا مزرعة
 فانه قد قصد (المعدن
 قسما) أحدهما (ظاهر
 وهو ما خرج بالعلاج)
 وانما العلاج في تحصيله
 كنف وكبريت وقار (وهو
 مشترك بين المسلمين لا يجوز
 احياؤه ولا اقطاعه) فلا
 يلائمهما مع العلم به كلامه
 والكل والمطلب ولو بني
 عليه دارا لم يلائم البقعة
 أيضا فان لم يعلم به ففي
 المطالب عن الامام

أصح الوجهين (قوله انه يملكه) أي وكذا بقعته كما هو ووقع السؤال عن المعدن الباطن كالمخ
 ونحوه اذا كان لا يحصل منه شيء الا بعمل واعتاد الولاية الاستدلاء عليه بحيث اذا هلك
 الوالي المستولى عليه خذانه من بعده فترتب استأجر الوالي عليه لا يملكون في المعدن المذكور
 ومرة يكرههم على العمل بغية أجره فان يكون المخصص من المعدن الأولي أم للعمل ولوجاه
 رجل اهل من لا وأخذ من المعدن الثاني فهل يملكه فاجاب ابن جريبان من أخذ شيئا يملكه
 ما لم ينو به غيره بالنسبة لغير الاجير وما لم ينو نفسه بالنسبة للاجير أما اذا نوى الأول نفسه
 أو أطلق أو نوى الثاني فملكه كل منهما وهذا التقدير الذي ذكرته فيه ظاهر وان لم أر من
 صرح به اه عاتى ووقع السؤال كما قال ع ش على مر عايق بصرنا كثيرا من المناذرة
 من جانب السلطنة بقطع الطرقات القدر القلاني هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي يترتب
 عليها مصلحة العامة المسلمين فيجب على الامام ثم على مياسير المسابن أم لا والجواب ان الظاهر
 الجواز بل الوجوب حيث يترتب عليه مصلحة وان الظاهر الوجوب على الامام فيجب صرف
 أجر ذلك من أموال بيت المال وان لم يتيسر ذلك اظلم متوا به فعل مياسير المسلمين وأما ما يقع
 الآن من اكرام كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك
 لا رجوع له على مالك الدكان بما فرمه اذا كان مستأجر اهل الان الظالم له الاخذ منه والمطلوب
 لا يرجع على غير ظلمه واذا ترتب على فعله ضرر بمشور الذي يتجاسر به من حقن الارض لاضمان
 عليه ولا على من امر به او انته باجرة أو بدونها لان هذا الفعل جائز بل قد يجب حيث ترتب
 عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم باكرام ارباب الدكاكين على دفع الدراهم ثم ان الامور من
 اذا بادروا حدهم لانه عمل بحيث صار الحبل الذي حفره حفرة تضر بالمارة بالنزول فيها ثم الصعود
 منه لا يمنع ذلك عليه وان كان لوصف شاركة جيرانه في الحفرة دفعة بحيث تصير الارض مستوية
 لا يتولد منها ضرر اه (قوله يله) أي ما يحصل منه ومثله في هذا الباطن الا في قال في المنهج
 فان ضاعوا الى المعدن الخ اه (قوله قدم السابق) أي ولو غنما أو ذميا (قوله بقدر حاجته)
 أي بان يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله اه شرح المنهج وبأخذ ما يكتفيه العمر الغالب كما قاله
 ع ش (قوله أزعج) أي منع وجوبا (قوله عن سبق) بالبناء للمفعول أي سبقه المنصرف
 أو لئلا على أي سبق على من يأتي بعده فیه ما اذا كان غير المنصرف جماعة الاول اظهر وقوله
 أولى أي بقدر حاجته كما لو كان سابقا (قوله فان جا آ اليه معا) أي أو جهل السابق ولم يكنهما
 الحاصل منه ما يجبهما أو تنازعا في الابتداء فان وسعهما اجتمعا وكذا يقال في كل مباح كالماء
 والكلا فاذا ازدحم اثنان فأكثر على ذلك اقلته أو اضيق المشرع قدم السابق و يقرع عند
 الحاجة ويقدم المحتاج للترتب على مرئيه السابق ولو أخذ ما من الصخر ثم صب فيه لم يحرم عليه
 بخلاف السمك فانه يحرم القاء فيه بعد أخذه والفرق بينهما أن السمك لما لم يتيسر أخذه كل
 وقت كان رده بعد أخذه تضيقه بخلاف الماء فانه يمكن من أخذه كل وقت منه أي كل وقت
 أراد وان لم يكن خصوص ما رده اه افاده مر بزيادة (قوله لعدم المزية) يتبدل لو كان
 أحدهما مسلما والاخر ذميا فانه يقدم المسلم وهو كذلك كما في مر هذا ان جا آ معا فان سبق
 الذي قدم (قوله في ذلك) أي في التقديم سبق بقرة (قوله ولا سلطان) أي أو نائبه

(قوله وما لم ينو نفسه الخ)
 كان الصواب أن يقول عالم
 بنو غيره أو يطلق أو يحذف
 قوله بعد ما ويجعله تصويرا
 للمعقوق ما قبله بأن يقول
 بان نوى الأول نفسه أو
 أطلق أو نوى الثاني فملكه
 كل منهما أي الأول والثاني
 فنصرت العبارة شيئا باج

انه يملكه بالاجماع وانه
 اصح الوجهين في الترتيب
 (فان ضاق) يله عن اثنين
 مثلا جا آ اليه (قدم السابق)
 اليه (بقدر حاجته) ولو
 العبارة السابقة فان طلب
 زيادة الزعج فان انصرف
 عنه قبل ان ياتى بقدر
 حاجته فغيره من سبق اولي
 (فان جا آ) اليه (معا قدم
 بقرة) بينهم لعدم المزية
 ويقاس بالمعدن في ذلك
 ما يشبهه مما يجبي من
 الموات (و) نائبهما (باطن
 وهو لا يخرج الا بعلاج)
 كذهب فضة وحديد
 ونحاس (ولا سلطان

اقطاعه أى اقطاع ارفاق لا تمليك بخلاف غير المعدن فإنه يقطع ارفاقا وتمليكاً فالخامس ان
 المعدن الظاهر لا يقطع مطلقاً والباطن فيه التخصيص وغير المعدن يقطع مطلقاً (قوله ولا يقطع)
 بضم أوله وكسر ثالثة أى اللطائف وقوله الا قدر الخ أى لأنه لا فائدة في التخصيص عليه حينئذ
 وقوله بالاحياء أى الحفر كما تخرج به المعدن في قوله وحفر المعدن بخبر لا الاحياء الشرعى
 وهو انه ما رآى أنه لا يملك بمجرد الحفر بل لابد من الاستيلاء عليه بعد استخراجة وتسمية الحفر
 احياء مجاز قال في المنهج ولا يملك ظاهر عاله بالاحياء ولا الباطن بحفره اه واحياء الظاهر
 أن ينصب عليه علامات لان احياء كل شئ بحسبه هكذا قاله المحشى هنا أخذ من عبارة المنهج
 ويحتمل ان المراد بالاحياء حقيقة وهو مجرد نصب العلامات أى لا يملك بمجرد ذلك كفى الظاهر
 بل لابد من الاستيلاء عليه بعد استخراجة وهذا هو المناسب لان مجرد الحفر لا يملك به المعدن
 الباطن لا يملك به الظاهر فلا وجه لتخصيص وعبارة المنهج المذكورة قاصرة كما يشير اليه كلام
 م ر فالمدان على حد سواء وعلى هذا قاله المذكورة وغيره مناسبة للمعلل الآن فجعل
 على المذكور تقديراً ولا بالحفر (قوله الا اذا طال الخ) صريح كلامه ان الازعاج مشروط
 بأمر من الامة وقضية التشبيع في قوله كما معدن الظاهر أنه يرجع اذاعت حاجته وان لم يطل مقامه
 الا أن يجعل التشبيه راجعاً الى الازعاج فقط (قوله ويشارك الاسواق الخ) أى وان لم نخرج
 كل سنة أو كل شهر الامر واحد وان لم تكن في بناء فن سبق الى محل منه لم يكن لغيره ازعاجه
 ما لم يعرض عنه أو قل غيبته بحيث يقطع الافه بخلاف ما اذا أعرض عنه بأن ترك الحرفة
 أو المحل أو لم يعرض بان فارقه ليعود لكن طال غيبته بحيث انقطع الافه فإنه يطل حقه
 وان تركه منه متاعه وان فارقه بعد تركه أو مرض فان فارقه لا يقصد عود ولا عده لم يطل
 حقه وكالاتوا محل الصلاة من المسجد فن سبق الى محل منه انخروا كقراء أو حديث
 أو علم متعلق بالشرع أو معاد من بين يدي مدرس فهو أحق به ولو سبق الى محل منه صلاة
 وفارقة بعد تركه متاعاً أو تجدد موضوع أو اجابة داع ليعود اليه حقه باق في تلك الصلاة وان
 لم يترك متاعه فيه أما بالنسبة لغيره فلا حق له فيه وخرج بما ذكره من فارقته بلا عذر أو به ليعود
 في بطل حقه مطلقاً وما لو لم يشارك المحل فهو أحق به حتى لو استمر الى وقت صلاة أخرى لحقه باق
 وانما لم يسقط حقه مع الفارقة كقاعدة الشوارع لان غرض المأدلة يتجوز باخلاف المتاع
 بخلاف الصلاة فيقاع المسجد وخرج بالصلاة بالوسيلة لاعتكاف فان لم ينو مدة بطل حقه
 بخروجه ولو الحاجة كما لو خرج لغيره فاسياً ويسن منع من جالس فيه بما يذم أو حرفة وينع من
 هو يخرج منه أنضرب بأهله ويندب منع الناس من استعارة خلق القراء والفقهاء في الجوامع
 وغـيرها ومثل محل الصلاة من المسجد محل الاجران المعهود في القرى فن سبق الى محل من
 ذلك فهو أحق به ولا يتحصل السبق بمجرد وضع علامة في المحل بل لابد من الشروع في التبرين
 بأن يضع فيه شيئاً من الزرع بعده انه شارب في ذلك فاذا سبى غيره ثلث سنة كان له التبرين فيه
 ولا يكون غيره ما حق به كفى عـش على م ر وقرره شيخنا ح ف وهذا ان لم يكن يملوك أو الافلا
 يتأني فيه ذلك (قوله واذا قطع العمل) سواء أخذ كفايته أم لا (قوله من سبق اليه) أى على
 من باق بعده ان كان واحداً للجواب الثاني مع انقياس ما ذكره التقديم بالقرعة الا ان كان أحدهما

اقطاعه) ولا يقطع الا قدر
 يتأني فيه
 والاشد منه) ولا يملك
 بالاحياء) كما معدن الظاهر
 ولان المعدن كالموات
 والموان لا يملك الا بالعمارة
 وحفر المعدن تخريب
 (ومن سبق اليه) أى الى
 المعدن الباطن (فهو
 أحق به مادام يعمل فيه)
 لسيقه اليه (الا اذا طال
 مقامه) بضم الميم أى أقامته
 وأخذ قدر حاجته) (وتم
 محتاج غير فيخرج كما معدن
 الظاهر) ويشارك الاسواق
 حيث لا يزعج من الشدة
 الحاجة الى المعادن (واذا
 قطع العمل لم يمنع منه غيره)
 من سبق اليه

مسابقة قدم بلا قرعة كما مر اه قل (قوله وللا امام) أي ولو بناتيه وكذا ولادة النواحي
 كما في مر (قوله ان يحصى) بفتح أوله أي يمنع ويمنع أي يجعله حياً والحي متصور ويحوز
 مده اسم لما يحصى أي يمنع منه الغير وجهه احاءهم - ما او المصدر حابة كوفي بقى وقاية (قوله
 بقعة) أي قطعة أرض من الموات فيها كالأعراف المواتي وقوله لري متعلق بحصى وخروج به
 الشرب فليس له أن يحصى الماء العذب كسر العين وتشديد الهمزة السابعة الذي لا يقطع الشرب
 ما ذكر أفاده مر (قوله محتاج) أي شخص محتاج وقوله لري متعلق به وقوله أو نعم عطف عليه
 أي أو لري نعم الخ وقوله بنية فيما إذا أخذت بدلائعها واشترت بالذانيه مثلاً والأقوال واجب
 فيها هو النقد لا النعم وقوله أو ضالة أي أو بعيداً عن النجعة بضم النون أي الأبعد في الذهاب
 أو نعم في أو خيل جهاد (قوله بأن يمنع الناس) تفسير لقوله يحصى الخ ولورعا غير من جملة
 فلا ضمان عليه ولا يعزروا ن علم التحريم كإفادته كلام مر خلافاً لما ذكره الشيخ خضر هنا
 (قوله اذ لم يضرب) بضم الياء من أضرب على القاعدة في أنه إذا ذكر بعد الباء كان بالضم أو
 أمسكت كان بالفتح كما في قوله تعالى لا يضركم كيدهم شيئا (قوله حي النقيص) وهو من ديار
 من شبة بقرب وادي العقبي على عشرين فرسخاً قاله مر وهو على أربعة برد من المدينة كثير
 الحشيش يغطي حشيشه الراكب (قوله بالنون) رد على من حرفه بالياء ولكن الذي في شرح
 مر بالنون وقيل بالياء فله وقع منه صلى الله عليه وسلم الحي للموضعين (قوله لانه نفسه) أي
 لا يجوز للامام أن يحصى نفسه وأيسر له أن يدخل مواشيهم ما مالهم المسلمين لانه قوي وهو محصى
 لأواب الضعفاء من يدب له نصب أمين يدخل دواب الضعفاء ويمنع دواب الأقوياء فان رعاها
 قوى منع منه ولا يفرم شيئاً ولا يخالقها ما مر في الحج من أن من أناف شيئاً من نبات النقيص ضعفه
 على الأصح لأن ما هنا في الرعي فهو من جنس ما أحصى به وما هنا بالاتلاف لغيره ولا يميز أيضاً
 وجهه ابن الرفعة على جاهل التحريم قال والأفلا رب في التميز اه ويرد بأنه لا يلزم من منعه
 من ذلك حرمة الرعي وعلى التنزل فقط لا يفتي التعزير في المحرم له أرض وأهلهم ما يحو أفضه
 كتبهم في الغرم اه مر وما ذكره خضر هنا تبع فيه ابن الرفعة فهو وضعيف (قوله لان
 ذلك) أي الحي للنفس (قوله من خصائصه صلى الله عليه وسلم) ومع ذلك لم يقع منه كما في مر
 بل لو وقع كان للمسلمين (قوله لغير الامام) أي وغير ولادة النواحي كما مر فالمراد غيره من الأكابر
 (قوله نقض ما جاء) وكذا ما جاء غيره ولو من الملقاة بعده صلى الله عليه وسلم كما في مر (قوله
 بعد ظهر ورهافي الحي) رعاية للمصلحة وليس هذا من نقض الاجتماع بالاجتماع قاله مر والحي
 بالكسر أي الحماية (قوله باقطاع) متعلق بنقض ولو كان ذلك الاقطاع غليظاً وقوله أو غيره أي
 بأن يحصى له إمامة المسلمين (قوله الانقض ما جاء النبي صلى الله عليه وسلم) مستثنى من مقدار
 كما مر والتقدير وكذا ما جاء غيره إلا ما جاء النبي صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى أقطعهم أرض
 الدنيا وأرض الجنة ليقطع منها ما شاء من ثم أفتى السبكي بكفر معارض أولادهم فيما
 أقطعهم صلى الله عليه وسلم لم له بأرض الشام والمراد أولاد بنته لأن تيمم اليمثل الافتتاحي رتبة
 وذكر بعضهم أن أمراً من ذرية تيمم هذا جاءت إلى السلطان برقوق بعصر ومعهما كتاب النبي
 صلى الله عليه وسلم الذي كتبه بلده باقطاع الأرض التي بالشام فأمره عليه فأنفها على

(وللا امام أن يحصى بقعة
 لري محتاج) إلى ربي نعمه
 أو نعم جزية أو صدقة أو
 ضالة وذلك بأن يمنع الناس
 من رعيها اذ لم يضربهم لانه
 صلى الله عليه وسلم حي
 النقيص بالنون لحيل
 المسلمين رواه ابن حبان
 (لانه نفسه) لان ذلك من
 خصائصه صلى الله عليه
 وسلم وأيسر أغير الامام أن
 يحصى (ويجوز) للامام
 (نقض ما جاء للعاجلة)
 إليه بان ظهرت المصلحة
 فيه بعد ظهر ورهافي الحي
 (باقطاع أو غيره) لا نقض
 (ما جاء النبي صلى الله عليه
 وسلم) لغيره

ما يدها ثم رجعت الى الشأم وبعد لا يدري كيف كان الحال (قوله ولنفسه) كتاب الاولى
اسقاطه لما تقدم من انه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان يقال ان ذلك مبنى على الفرض
(قوله ولا يجوز) أي يحرم قال السبكي بل يذكر لا جاع عليه

(كتاب الفرائض)

لما كان من العبادات والمعاملات ما لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة قدمها على الفرائض
المتعلقة بالموت وأخر ذكر النكاح وما بعده المتعلقة بالنسب ونحوها مما يستغنى عنه
في الحياة والموت فوسط الفرائض لما ذكر ولا نحصي العلم المتعلقة بالموت المقابل للحياة
والمراد بالفرائض مسائل قسمه الموارث فكانه قال كتاب أحكام مسائل قسمه الموارث
واضافة الاحكام لاه مسائل من اضافة الجزء للكل لان المراد بالاحكام القسب والمسائل القضايا
المتعلقة بقسمه الموارث المركبة من موضوع ومحمول ونسبة كالنصف من ثمانية والثالث
والربع من اثني عشر وللزوج النصف والام السمس وغير ذلك فانه يرتب معرفة ذلك على
معرفة قسمه الموارث أي الترككات وليس المراد بالمسائل الانصباء المذكورة في قوله
والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى الخ فيذكر ذلك في الكتاب على سبيل الاستطراد
(قوله جمع فريضة) أي بحسب الاصل والافعال اديم انفس المسائل كعانت وقوله يعني
مفروضة أي مقدرة وهذا تفسير لفريضة بحسب الاصل أيضا والمراد به انفس المسئلة وأشار
لعله نسبة المسئلة بذلك قوله لما فهم الخ فهو له تحذوف تقدير ما فهمت المسئلة بذلك
لما فهمت السهام المقدرة ويحتمل ان التقدير وانما فهمت مسائل قسمه الموارث بذلك لما فهمت
الخ ولما ورد على هذه العلة أن المسائل كافيه اسمام مقدرة فيها أيضا اسمام غير مقدرة وهي
المستحقة بالتعصيب فكان عابسه ان يزيد قوله كتاب الفرائض والتعصيب أيا من ذلك
بقوله فغلبت أي السهام المقدرة على غيرها وهو السهام غير المقدرة وعبر بالفرائض
وانما غلبت السهام المقدرة على غيرها لشرافها من حيث ان الوارث بها لا يستقط بحال
بخلاف الوارث بالتعصيب فانه يستقط اذا استغرقت الفروض التركات ويحتمل ان قوله فغلبت
تفريع على الترجمة بواسطة التحذوف المتقدم أي مسائل قسمه الموارث فكان عليه ان
يذكر ذلك هذا كما في شرح المنهج كانه قال وان كانت مسائل قسمه الموارث شاملة للسهام
غير المقدرة لكان أطلق عليها فرائض على طريق التغليب أي تغليب السهام المقدرة على غير
المقدرة وان كانت تلك المسائل كما يطلق عليها فرائض باعتبار ما فهمت السهام المقدرة يطابق
عليها التعصيب باعتبار ما فهمت السهام غير المقدرة (قوله لما فهمت) الظرفية حقيقة لان المسائل
مشكلة على السهام المقدرة اذ قولنا الثلث والرابع من اثني عشر مسألة مشكلة على سهام مقدرة
وقوله فغلبت أي لشرافها كما مر بناء على الاصح وقبل التعصيب أشرف من حيث ان الوارث به
قد يجوز جمع المال وعليه فيقال غلبت لكثرهما (قوله التقدير) أي من دلالة معانيه ذلك
ويطابق أيضا على القطع واقتصر على ما ذكره لانه المناسب للمقام (قوله هنا) احتراز بذلك عن
الفرض عند الاموال لغير فاته الفعل المطلوب طلبا جازما أو ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه
وقوله نصيب مقدرة خرج به التعصيب وقوله شرعا خرج به الوصية فانه نصيب مقدرة لا أي

ولنفسه فلا يجوز لانه
نص لا ينقض ولا يغير
(كتاب الفرائض)
هي جمع فريضة بمعنى
مفروضة لما فهمت السهام
المقدرة فغلبت على غيرها
والفرض لغبة التقدير
وشرعا هذا نصيب مقدرة
شرعا

يحمل الموصي لا بتقدير الشارع وقوله لا وارث خرج به الزكاة فانما انصب مقدر شرعاً لغير
الوارث وهو المستحق المذكور في آية انما الله مدفات للقراء الخ (قوله الآية) صفة لكل من
الآيات والاخبار (قوله ولا ارث اسباب) وله ايضاً ان كان ثلاثة وارث ومورث وحق مورث
(قوله فشر وطه الخ) حاصلها أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت بتقدير الجنتين
انفصل مئة بجناية توجب الغرة أو حكماً لا تقوم حكم القاضي بوفاته ايتماداً ثانياً لتحقيق وجود
المال في الميت بأحد الاسباب حينئذ الموت تحقيقاً كان ذلك الوجود أو تقديره كحمل
انفصل حين الوقت يظهر وجوده عند الموت ولو كان حين الموت نقطة ثانياً لتحقيق استقرار حياة
هذا المال بعد الموت رابعها العلم بالجهة المقضية للارث تفصيلاً وهذا يتعلق بالقاضي فلا
تقبل الشهادة بان هذا وارث هذا بل لا بد من بيان الجهة ككونه ابناً أو ابناً وغير ذلك (قوله
قراية) أي خاصة كما ذكره في شرح المنهج واستقر بذلك عن قرابة ذوي الارحام ولكن الصحيح
ان ما يأخذونه بطريق الارث وحينئذ فلا فرق بين الخاصة والعامة وهي الادلاء بالنسب ويورث
بهم من الجنتين تارة ومن أحدهما تارة أخرى نعم لو اشترى بعضه في مرض موته عتق عليه
ولا يرث لانه يؤدي ارثه الى علمه كإبائه لم من الدور الحكمي إلا في قرينة في الزوجة وقوله
وإنكاح أي عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل وطء ولا خلوة نعم لو أعتق أمه تخرج من الثلث
في مرض موته وتزوج بهم لم ترثه للدور اذ لو ورثت لكان عتقه هو وصية لوارث فيتموقف على
اجازة الورثة وهي منهم واجازتهم توقف على سبق حرمتها وهي متوقفة على سبق اجازتهم
فأدى ارثها لعدم ارثها وهذا في غير المستولدة لان عتقها عند الموت لا يتوقف على اجازة أحد
لان الاجازة انما تعتبر بعد الموت وهي تعقب به من رأس المال والنكاح يورث به من الجنتين
وقوله وولاء الخ هو عصبون به سيم انصبه المعتقد على عتقه ويورث به من جانب المعتقد فقط
لا يقال انهم اقدموا ثوارثان فيما لو أعتق حرى أو ذى رقبة ثم رق السيد فاشترى عتقه وأعتقه
وفيهما لو اشترى أباه عتقه ثم أعتقه فله على عتقه ولاء الا فجار لاننا نقول ارث العتق في ذلك
اي من حيث كونه عتقاً بل معتقاً اه أفاده حر (قوله واسلام) أي جهته واخوته ولهذا
جاز نقله عن باد المال واعطاه ولو اختلف خلاف الزكاة وسواء كان المصروف له موجوداً عند
الموت أم حدث بعد أم أسلم أم عتق بعده نعم لا يعطى مكاتباً ولا قاتلاً ولا من فيه رق ولا كافراً
ولو أوصى لرجل بشئ من التركة جاز اعطاه من ارث الارث فيجمع بينهما ما يختلف الارث
المعين لا يعطى من الوصية من غير اجازة فالوارث جهة الاسلام لانفس الاسلام والارث
استيعاب جميع المساكين كالأوصى الى جهة عامة كالانقراء للمستحق جهة انقراء لكل من
انصب بالانقراء حتى يجب استيعاب الانقراء ولكن الجهة هي السبب اسحق من أسلم بعد الموت
كما يمكن انصب بالانقراء بعد موت الموصي ومعنى ارث الميت المال انه يوضع فيه ما يرثه المسلمون
كما يوضع فيه مال المصالح اتم ذوا بصله ليجعلهم حتى يجتهد الامام في مصرفه هذا ويمكن اجتماع
الاسباب الاربع في الامام كأن يملك بنت عمة ثم يبعثها ثم يتزوجها ثم تموت ولا وارث لها
غيره فهو زوجها وابن عمة او معقها او امام المسلمين ومعلوم أنه انصرفت فيه وان لم يرث بجميعها
وأن الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه اه أفاده حر (قوله والوارث بالاختير عام)

لوارث والاصل فيه
الآيات والاخبار الآية
ولا ارث اسباب وشروط
وموانع فشر وطه ذكرتها
في شرح الاصل وغيره وأما
الاخران فمما ما شرعت
فيه فقالت (اسباب الارث
أربعة قرابة ونكاح)
صحيح (ودلاء واسلام)
والوارث بالاختير عام

أى وهو جميع المسلمين وبالقيمة خاص وهو القريب أو الزوج أو المعتق (قوله تصرف التركة)
 تفريع على السبب الرابع الذى تركه صاحب الرحبية لعدم انتظامه (قوله ليت المال) أى
 لتولى أمر البيت الذى توضع فيه الأموال التى تستحق الوضع فيه للمسلمين (قوله أرثنا) أى
 مراعى فيه المصلحة بل دليل أنه يجوز تخصيصه بطائفة كما سبقت وأنى وأنه طى منه من ولد أو عتق
 بعد الموت كما مر فليس أرثنا محضاً ولا مصلحة محضة بل مراعى فيه الأمران وهو وارث بالعصوبة
 كما سبقت فى الشرح (قوله فى الأول) وهو جميع التركة والثاني وهو باقيا ما الحديث ظاهر
 فى الأول وبقياس به الثاني ويجعل شئاً واحداً بان يكون المعنى من لا وارث له - متفرق بأن لم
 يكن له وارث أصلاً أو كان وهو غير مستغرق (قوله أعقل عنه) أى أدفع عنه العقل أى الدنيا
 وجهه وأرثته ما كيد لقوله أنا وارث الخ (قوله وهو صلى الله عليه وسلم الخ) دفع به ما يتوهم من
 أنه صلى الله عليه وسلم لم يأخذ لنفسه فلا يدل الحديث على المذمى (قوله ولانهم) أى المسلمين
 بعدهم عن أى عن الميت من حيث كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن
 فيه شئ فعلى القاتل والا فلا شئ على أحد من المسلمين كما يأتى أنه أفاده ع ش على المنهج
 (قوله فلا يصرف منها شئ) تفريع على قوله أرثنا أى وإذا كانت أرثنا فلا يصرف من بيتى الأمر
 خلاصه من موافقه (قوله أماركة كافر) محتمز قوله أماركة المسلم وقوله فيما أى فخصه كالتى
 وبسبب ذلك أنهم كانوا الإيهامون عن الميت بأخراج الدية من بيت ماله -م ولا يأخذون بالجهة
 العامة ففوقوا بـ **ك**ونه فيما للمسلمين فلا يصرف شئ منه للكفار وقوله لا أرثنا أى للمسلمين
 اذ لو كان أرثنا لورث منه عامة المسلمين ولم يخص باهل النى (قوله ولا يمين الخ) تفريع على
 المقدرفى قوله أرثنا وهو قوله أى مراعى فيه المصلحة على ما مر اذ لو كان أرثنا محضاً لم يجز
 تخصيصه بطائفة ولا صرفه من ولد أو أسلم أو عتق به -م مونه ولو كان مصلحة محضة بل لكان
 القاتل والفق منه (قوله طائفة) أى ولو واحد أو لأقرب التسوية فى الاعطاء (قوله وهى
 اخوة الاسلام) أى جهته كما مر (قوله كالوصية) أى بجامع مطلق جواز التخصيص وان كان
 لابد من نحو الوصية لجمع من اعطاه ثلاثة منهم فأكثر بخلاف ما هنا كما مر (قوله غير محصورين)
 خرج المحصورون فيجب استيعابهم (قوله وموانعه) جمع مانع وهو ما يلزم من وجوده العدم
 ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط فانه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
 وجوده وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وتقدم
 ايضاح ذلك والمراد بالموانع هذه الاوصاف المقتضية لعدم الارث والمنوع بالوصف وجوده
 كعدمه فلا يجب غيره ولا يجب غيره لان ذلك فرع الارث وعدمه ما هو الصحيح كما سبقت اليه
 وسبقت الى المنوع بالتخصيص فى الجب واعلم أنه وقع السؤال عن عاين به -م مونه محجزة لنبى
 وأجاب بعضهم بتعيين بقائه ملكه اتركه وهو محمول على أنه تبين بالاجماع عدم مونه لكنه خلاف
 الفرض فى السؤال اذ لا توجد المحجزة الا بعد تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للورثة
 بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياً فجديداً مبتدأ فلا تبين وعود ملك ويلزم أن نساء
 لو تزوجن أن يعثن له وليس كذلك بل يبقى تكاثرهن والخاصة ل أن زوال الملك والعصبة محقق
 وعوده مشكوك فيه فيستحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شئ فوجب

وبالدية خاص (فتصرف
 التركة) أى تركه المسلم (أو
 باقية البيت المال أرثنا إذا
 لم يكن وارث خاص) فى
 الأول (أو) لم يكن وارث
 كذلك (متفرق) فى الثاني
 غير أننا وارث من لا وارث له
 أعقل عنه وأرثته رواتب
 حيان وصحة وهو صلى
 الله عليه وسلم لا يرث لنفسه
 بل يصرفه للمسلمين ولا يمين
 بعدهم عن كالعصبة من
 القرابة فلا يصرف منها شئ
 الى من قام به مانع من الارث
 اما تركه كافر لا وارث له
 يستغرق فتعقل هى أو
 باقية البيت المال فيما لا أرثنا
 ولا يمينه الا يصرف لجميع
 المسلمين فلا مام أن يعثن له
 طائفة منهم لانه استحقاق
 بعقة وهى اخوة الاسلام
 فصار **ك**الوصية لقوم
 موصوفين غير محصورين
 فانه لا يجب استيعابهم -م
 وقول أو باقية ما مع خاص
 أو مستغرق من زيادى
 (وموانعه سنة)

اليه فامع الاصل وسياق في الصادق حكم المدوخ جادا أو سبيوا ناد لنسبة لظلمانه وغيرها
 (قوله رقا الخ) واستغنى من كون الرقيق لا يورث كافر له أمان وجبت له جناية حال حريته وأمانه
 ثم نقض الأمان والتحق بدار الحرب نسبي واستغرق وحصل الموت بالمرأية في حال رقه فان قدر
 أرض العضو من قيمته لورثته على الأصح فان فضل شيء منها كان له سببه والافلاشي له قال
 الزركشي وليس له الرقيق كله يورث الا هذا قال مر وقد يقال ان الاستغناء انما هو بالنظر
 لكونهم حال الموت أحرارا وهو قن مع انه لم يأخذوا بالحريية السابقة لاستغفارهم اقبل
 الرق ابلعني (قوله انقصه) ولانه لو ورث شيئا كان السيد هو أجني من الميت واغلامه يقولوا
 بآرثه ثم يتأني سببه له بالملك كما قالوا في قبول قته لخواصه أو هبة لان هذه عقود اختيارية
 تصح للسيد فإيقاعها يقع له ولا كذلك الارث اه قاله مر (قوله الا المبعوض) بالرفع بدل
 من من قال في الخلاصة وبعدني أو كني اتعجب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع
 وقوله فيورث عنه أشار به الى ان المبعوض مستغنى من قوله ولا يورث أما الاول وهو قوله فلا يرث
 فلا يستغنى منه شيء (قوله المرندي) ومثله المقتل من دين لا تحريم ودي تنصروم والهما في
 وكذا الزنديق المعروف بالله من يخفى الكفر ويظهر الاسلام أما المعروف بالله من لا يتكلم ديننا
 فهو المقتل المذكور هكذا قاله قل والظاهر انه غير لانه المقتل من دين لا تحرم الذات
 على ذلك الميراث لاخر بخلاف الزنديق وعبارة مر وهو من لا يتدين بدين ويعبر عنه بأنه من
 يظهر الاسلام ويخفى الكفر وهمامة قارب ان اه لعله مامة تقارب يراد التفرقة بينهما التي قالها
 قل وقوله ولا يورث الخ نعم لو قطع شخص مسلم أو ذى طرف مسلم فارتد المقتوع ومات ممرأة
 وجب قودا الطرف ويستوفيه من كل وارثه لولا الردة ومثله حد القذف أما نقب فهذه رولو
 عقال مال كان فيا ولا يباخذ وارثه (قوله اذا لمواتة) على الكل من قوله لا يرث ولا يورث اذ
 لا مواتية وبين أحد في الدين لانه ترك ديننا كان يشر عليه ولا يعر على دينه الذي انتقل اليه
 (قوله من لم يدخل في القتل) أي ولو بشرط كثر بغير عمد اعداؤنا وبسبب أو بمباشرة وان
 كان مكرها وقوله كشهادة أي وتزكية وقود دفع صائر نعم يرث المتي ولو في معين وراوى
 الحديث ولو موضوعا لان قتله لا يفسب اليه ما يوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف المالكم ونحوه فاقده
 مر وكذا القاتل بالعين أو الحمال ولا قصاص عليهم (قوله نسب الخ) ولانه لو ورث لاستجمل
 الورثة قتل مورثهم ثم قيدوا الى خراب العالم فاقتضت المصلحة منع ارثه مطلقا نظرا لظلمة
 الاستحجال أي باعتبار السبب فلا يشارك في كونه مات بأجله كما هو مذهب أهل السنة ومن كلام
 المبلغاء من استجمل بشي قبل أو انه عوقب بجرماته أي غالبا كما هو معلوم (قوله الاسلام
 والكفر) خرج به الاختلاف باليهودية والنصرانية فبرث كل من الاخر كما ساقى واعترض
 كلامه بأنه يوجبهم انه لو مات كافر عن زوجة حامل ثم أسأت ثم ولدت لم يرث ولها من أبيه لانه
 لم تبعها اها وورد بان الاتحاد والاختلاف في الدين انما يتبرحالة الموت وهو محكوم بكفره
 حينئذ والاسلام طارئ عليه بعده فلم يوجد فيه الاختلاف في الدين حالة الموت بل وبعد الانه اد
 ومرا اذ بقوله واختلاف دين أي حالة الموت فلا يرث ما ذكر وانه يورث مع كونه جادا لانه بان
 بصيرورته للحيوانية أن ناطقته كانت وجوده بالقوة ومن ثم قيل ان اجسادها لا وهما النطقه

أحدها (رق) فلا يرث من
 نه رقا انقصه ولا يورث لان
 فمأيد له سببه الا المبعوض
 فيورث عنه جميع ما ملكه
 سببه المير (و) فانيها (ردة)
 فلا يرث المرندي ولا يورث اذ
 لا مواتية وبين غيره
 (و) فانيها (قتل) فلا يرث
 من لم يدخل في القتل ولو
 يجهن كشهادة وحكم غيره
 ليس للقاتل من الميراث شيء
 رواه النسائي بإسناد صحيح
 (و) رابعها (اختلاف
 دين) بالاسلام والكفر

(قوله يرث التفرقة الخ) فيه
 نظر ظاهر

واعترضه بان الجهاد ماليس بحيدوان ولا كان حيوانا أى ولا يخرج من حيوان مردود بانه
 تعريف الجهاد في بعض الابواب فلا يلزم الطراد فالتنقي الايراد (قوله فلا توارث بين مسلم
 وكافر) اى لا ينسب ولا غيره وان سلم قبل قسمة التركة وانما جاز نكاح المسلم للكافرة لان صبي
 ما هذا على الموالاة والمناصرة ولا هو الاة ولا مناصرة بينهما وما يوجه وأما النكاح فتزوج من
 الاستخدام واعتراض بان تنفي التفاعل في كلامه صادق باتفاق أحد الطرفين فلا يلزم تنفي كل
 منهما الا ان يقال ان التفاعل ياتي كثيرا لاصل الفعل كما عرفت الاصل (قوله لا يرث المسلم الكافر)
 أى على الاصح وقوله ولا الكافر المسلم اى قطعا (قوله ذمة وحرابة) هذا هو المانع اما مجرد
 اختلاف الدار فليس عائق اذ لو كان الذي والحربى بدار واحدة لم يكن بينهما ما توارث وعبارة
 المنهج لاجرى وغيره كذا وما هذا الخ الا ان يقال لما كان شأن الحربى مع غيره أن تختلف
 دارهما عبر بذلك وقضية اطلاقه كغيره أنه لا فرق بين كون الذي بدارنا ولا هو كذلك كافي
 شرح ثم رغب بدار الحرب يرث من بدارنا (قوله لا أمان له) نخرج به المؤمن والمجاهدين
 كالذي وان اختلفت دارهما وقوله وتوارث الذميان اى وان كان بينهما حراية وكذا يقال
 في الحربيين وقوله وان اختلفت دارهما اى اولمتها كاليهودى من النصراني وعكسه
 ويتصور ذلك مع أن المنتقل من صفة الى أخرى لا يقرى بالاولاد والنكاح وكذا في النسب فحين
 أحد ابويهم يهودى والآخر نصراني فانه يغير بينهما بعد بلوغه وكذا اولادهم فلهذه من اختيار
 اليهودية ولهذه من اختيار النصرانية اه قاله ثم (قوله له واحدة) اى من حيث البطلان
 وعموم النسخ للجميع قال تعالى فيا ايها الذين آمنوا لا تضلوا وقال لكم دينكم ولي دين وان
 اختلفت حقائق المال (قوله أوضح) اى بسبب ذكر الخاف اليه بخلاف تعبير الاصل فانه
 يرد عليه الذميان اذا اختلفت دارهما فغنى عن عدم التوارث بينهما وليس كذلك هكذا قاله
 المحقق وقد يقال انه وارد ايضا على تعبير الماتن بقوله لا يرث ذوى الكفر فانه صادق بذلك فالحق
 ان الخراج ما ذكر لي يحصل الا بقول الشارح ذمة وحرابة وعبارة الماتن ماوية لعبارة الاصل
 فلم لو وجهت الاوضحة بأن عبارة الاصل صادقة باختلاف دار المسايين مع دار الكفار لاصح
 ذلك لكن يرد عليه أن هذا الاجام مدفوع بذكر اختلاف الدين قبل ذلك فنعين أن المراد
 اختلاف الدار مع الاتحاد في الدين وهو دين الكفر (قوله دور حكمي) معنى بذلك لان فيه
 توقف حكم على حكم آخر كما أشار له بقوله وهو ان يلزم الخ واستقر بذلك عن الدوزالكوتى
 اى الوجودى وهو ان يلزم من وجود الشئ عدمه فانه يتكلم عليه في فن التوحيد ودون الدور
 الحسابي ويسمى الدور اللاتقي وهو توقف معرفة حقيقة شخص على معرفة حقيقة غيره كافي
 المناهج فان طريق معرفته العلم الذي يستخرج به الجهولات كالجبر والمقابلة وايضا ذلك
 من -وانع الارث (قوله كان اعترف) اى أقرو وقوله حائز قسمة لان شرط المنزلة بالنسب كونه
 كذلك وقوله بان متعلق باعترف (قوله اذلو ورت) هذا من قياس الخلف الذي هو اثبات
 المدلوب وهو هنا عدم ارضائه باطل تقيده وهو ارضاه ووجه ابطاله أنه يلزم على ارضاه عدم ارضاه
 وذلك دور لكن ذلك اللازم لا بد فيه من وسائط أربعة ذكر ثلاثة منها واسقط رابعة وحاصل ذلك
 أن تقول لو ورت لحجب الاخ المقر ولو حجب لم يكن حائزا ولو لم يكن حائزا لم يجز استلحاقه له لانه قد علم
 من أن ذلك شرط المستلحق ولو لم يصح استلحاقه لم يثبت نسبه ولو لم يثبت نسبه لم يرث فقد أدى

(قوله فيما قبلها) موجود
 (بالقوة) فيه انه تبين أنها
 موجودة بالقول تأمل

فلا توارث بين مسلم وكافر
 ظهر الاصح من لا يرث المسلم
 الكافر ولا الكافر المسلم
 (و) خامسا ما ذكرته
 بقولي واختلاف
 ذوى الكفر) الاصل
 ذمة وحرابة فلا توارث
 بين حربى لا أمان له وذى
 لا تقطاع الموالاة بينهما
 ويتوارث الذميان
 والحربيان وان اختلفت
 دارهما لان النكاح
 صلة واحدة وتعبيرى بها
 ذكر أوضح من تعبيره
 بالدار (و) سادسا دور
 حكمي وهو ان يلزم من
 اثبات شئ نفسه كان
 اعتراف أخ حائزا تركته
 الميت بان للميت فانه
 يثبت نسبه ولا يرث اذ
 لو ورت لحجب الاخ المقر

ارثه الى عدم ارثه بالوسائط المذكورة فبطل ارثه فثبت نقيضه وهو عدم ارثه وهو المطلوب
وعدم ارثه انما هو في الظاهر اما باعتبار اهل اهل اهل فثبت ويجب على الاخ دفع التركة له ان كان
صان قاضي اقراره ويجوز عليه أخذ ثمنها (قوله فلا يكون حائرا) اعترض بان الذي يترتب
على حجبه لادخال المقر كونه غير وارث اصله لا كونه غير حائرا نعم التبعير بذلك صحيح فيما تقدم لانه
شروط في المقر بالنسب افاده قل وهو مردود بان قوله هذا فلا يكون حائرا مبني على ما تقدم من
الشروط وهو كونه حائرا الا كونه وارثا كانه قال فلا يوجد الشرط المذكور وهو كونه حائرا
ولو عبر بقوله فلا يكون وارثا لا وهم ان الشرط كونه وارثا فقط وان لم يكن حائرا وليس كذلك
كما مر (قوله فلم يصح استلحاقه) أي لما تقدم من ان شرط صحة استلحاقه أن يكون وارثا حائرا
أي اذا لم يصح استلحاقه لم يثبت النسب واذا لم يثبت النسب لم يرث كما مر (قوله اشكال وقت
الموت) أي إمامه المعقود له باب ميراث الهدمي والغرق كان يموت اخوان مثلا بذلك ولم يعلم
السابق منهم فلا يرث أحد ههنا من الآخر حتى يتبين الحال (قوله انما هو لا تتقاهم شرطه) أي
وهو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وعدم بعضهم متنا بقاء النفي بالعمان وفيه تجوز لان
عدم الارث فيه انما هو لعدم السبب وهو النسب وعليه بذلك ان حقيقة المانع ما وجد بعد
استيلاءه لاسباب والشروط وعبارة مر ومن الموانع أيضا الدور الحكمي وكون الميت نيا
ظهير نحو معاشره فبما لا نورث ويحتاج الى ذلك عند موت سيدنا عيسى عليه وعلى أيضا
وسائر الانبياء الصلوة والسلام والاعان وعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث ثم قال
وكثير من تلك الموانع فيه تجوز زاهم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر
المنضبط المعروف بنقيض الحكم فاتفاء الارث اما لانتفاء الشرط او للسبب اه (قوله من
الرجال) هذا موافق لتعبير المتأخر وأبدله في المنهج بالذكور وهو أولى ليدخل الصغير فكان
الاولى أن يعبر بهذا (قوله بالاختصار عشرة) اثنان من أسافل النسب الابن وابن الابن
واثنان من أعلام الاب والجد وأربعة من الحواشي الاخ وابن الاخ والعم وابنه واثنان من غير
النسب الزوج والمعتق وبالسبط خمسة عشر زيادة خمسة من الحواشي فيقال الاخ شقيقا أو
لاب أو لام وابنه شقيقا أو لاب والعم شقيقا أو لاب وابنه كذلك نزل خمسة من الحواشي (قوله
وأخ مطلقا) أي شقيقا أو لاب أو لام وقوله وابنه وان نزل أي ابنه وقوله الا لام الا لام بمعنى من
وهو متعلق بابن الاخ أي الام وقوله ثانيا الا لام عائلته وابنه (قوله هو أعم) أي لشموله
أولاد المعتق فانهم أصحاب ولاء لا معتقون وقال زى وجه العموم انه يشمل اولاد المعتق
وعنده لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السرارية لا بطريق المباشرة اه والاول أظهر
(قوله من النساء) المراد من الاناث ليدخل الصغيرة والافطاهن كلامهم ان النساء يختص
بالألفاظ فكان الرجال يختص بالانثيين (قوله بالاختصار سبع) ثمان من أسافل النسب
البنات وبنات الابن وبنات الام والجددة واحدة من الحواشي وهي الاخت وبنات
من غير النسب الزوج وذات الولاء وبالسبط عشرة ثمان من أعلى النسب الجددة من قبل الاب
أو الام وثلاثة من الحواشي الاخت شقيقا أو لاب أو لام فزيد في ذلك ثلاثة تضم السبعة فالجمله
ما ذكرناه اجمع الذكور والوارثون اب وابن وزوج لان غيرهم محبوب بغير الزوج اذا لا اب

فلا يكون حائرا فلم يصح
استلحاقه وفي هذا الاصل
منها اشكال وقت الموت
تجوز لانه ليس بماتع
حقيقة واتفاء الارث
معه انما هو لا تتقاهم شرطه
(والوارثون من الرجال)
بالاختصار (عشرة ابن
وابنه وان نزل وأب وأبوه
وان علا وأخ مطلقا وابنه
الا لام وعم وابنه الا لام
وزوج وذو ولاه) هو
أعم من قوله والمعتق
(و) الوارثات (من النساء)
بالاختصار (سبع بنت
وبنت ابن وان نزل وأم
وجدة وأخت وزوجة
وذات ولاه)

يجب الجدة ولو لام والابن يجب ابن الابن وكل يجب الاخ لابو بن اولاب والمعنى ومستلهم
من اثني عشر ثلاثة للزوج واثنان للاب والباقي للابن أو اجتمع الاناث فالوارث بنت وبنت ابن
وأب وأخت لابو بن وزوجة وسقطت الجدة مطلقا بالام وذات كولا بالاخت المذكورة كما سقط
بها الاخت للاب والبنات الاخت للام ومستلهم من أربعة وعشرين ثلاثة للزوجة واثنان عشر
لبنات وأربعة لكل من بنت الابن والام والباقي وهو واحد للاخت أو اجتمع الممكن اجتماعه
من الصنفين فالوارث ابوان وابن وبنت وأحد الزوجين أي الذكر ان كان الميت أخى والاخي
ان كان ذكر أو المسئلة الاولى أصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين لانكسارها على
مخرج الثالث والغاية من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين لانكسارها على ماذكر
ولا يمكن اجتماع الزوج والزوجة في فريضة واحدة نعم لو أقام رجل فريضة على ميت موقوف في
كفن انه امراته وهؤلاء اولادها منه واقامت امرأة فريضة أنه زوجها وهؤلاء اولادها منها
فكشفت عنه فاذا هو خنثى ففريضة الرجل أولى لان الولادة صحت من طريق المشاهدة والاطلاق
بالاب امر حكيم والمشاهدة أقوى وهذا هو المذهب خلافا لما قال بعضهم من ان (قوله هو أهم
من قوله والمعنة) أي لشمول ذلك من باشرت عنقه ومن ينقي البه بنسب كنبه ومن أعنته
مثلا ولا يصح أن يقال هنا لشموله عصباء المعنة لان الكلام في الاناث (قوله ثم ان لم ينظم
بيت المال) بان فقد الامام واتفت أهليته كأزجاره م (قوله عن ذكر) أي من المذكور
والاناث وعند المالكية يرث بيت المال مطلقا وهو قول عندنا حكاه في المنهاج وعلاه م بان
الارث لجهة الاسلام ولا ظلم من أهله فلم يمال حقهم بجهور الامام وعند الحنفية لا يرث مطلقا
(قوله على ذرى القروض) أي لان المال مصروف اليهم أو الى بيت المال بالاتفاق فاذا
تعذرت إحدى الجهتين تعينت الأخرى وانما جاز دفع الزكاة للباقر لان المزمكي غرض في الدفع
اليه ليعتقه به برأفة منه وتوفر مؤنة التفريق عليه ودفع خطر ضمانه بالتلف بعد التمكن لو لم
يأد بالذم اليه ولا غرض هنا م (قوله أي نسبة فروض من يرده عليه) أي نسبة فروض
كل من يرده عليه الى مجموع ما أخذ من فرضه وفرض رفته في أم وأخت منها يبقى بعد اخراج
فرضيهما ثلاثة من ستة فيرد بالنسبة لمجموع ما أخذ وهو ثلاثة فنسبة السهمين نصيب الام لذلك
لثان فلها ثلثا الباقي وهو سهمان ونسبة نصيب الاخت لذلك ثلث فلها ثلث الباقي وهو سهم
فللام أربعة وللأخت اثنان وترجع بالاختصار الى أربعة وفي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما
سهمان من ستة للام وبهما نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف
ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الربع وترجع بالاختصار على التقديرين الى أربعة
للتوافق بالثالث في الاولى وبالسدس في الثانية للبنات ثلاثة وللأم واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى
بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أربعة للبنات وبهما للام لان مجموع سهميهما
التي أخذاهما ثمانية ثلاثة أربعة للبنات وبهما للام فتصح المسئلة من ثمانية وأربعين
لانكسارها على مخرج الربع وترجع بالاختصار الى ستة عشر للتوافق بالثالث فلزوج أربعة
وللبنت تسعة وللأم ثلاثة ولو كان ذوالفرض واحدا كبيت رد عليه الباقي أو جماعة من صنف
واحد كبنات فالباقي بينهم بالسوية والرد ضد العول الاتي لانه زيادة في قد والسهم م ونصف

هو أهم من قوله والمعنة
(ثم ان لم ينظم بيت المال
رد ما فضل) عن ذكر (على
ذوى القروض غير
الزوجين بناتها) أي
نسبة فروض من يرده عليه
(قوله ولو لام) الاولى
حذفه لانه من ذوى
الارحام (قوله او الى بيت
المال الخ) الاولى التعيير
بالاو (قوله وترجع
بالاختصار الى أربعة)
الاولى الى نصفها وهو
ثلاثة

(ثم) ان لم يوجد أحد من هؤلاء ورث (ذو الارحام) فان انتظم بيت المال فلا رد ولا ورث لذوى الارحام وأما الزوجان فلا رد عليهما مطلقا لان شقاء الرحم وما ذكرته من الرد وتوريث ذوى الارحام بالشروط المذكورة من زيادتي وهو ما أتى به المتأخرون وهو المعتمد والذي في الاصل عدم توريث ذوى الارحام مطلقا وسكت عن الرد (وهـم) اى ذو والارحام (أحد عشر) صنفًا (ولد بنت و) ولد اخت

(قوله قدم الاسمى) كان مات عن بنت بنت بنته وعن بنت ابن ابنه فاما للناصرة لانها اقرب لاوامت (قوله الا اولاد الام) عبارة شرح مرالا اولاد ولد الام وهي الصواب (قوله والاخوان والخالات الخ) قال شيخنا في الاخوال والخالات منها نظر لانه ذكر في شرح الشفوي ان الاخوال والخالات منها يفضل ذكرهم على ائهام فليحذف (قوله فلا ينال الخ) ولولا بئى الكاد من غير تقدير مضاف لاقتضى ان مقابل المتأخرين هم جميع المتقدمين

في عددها والعول نقص في قدرها وباد في عددها (قوله ثم ان لم يوجد أحد من هؤلاء) أي الذين يرده عليهم وأفاد بذلك أنه لا يشترط فقد أصحاب الفروض الذين لا يرده عليهم ويؤخذ منه مع قولهم أن من انفرد من ذوى الارحام حاز جميع المال أنه لو لم يخالف الميت الزوجة هي بنت خال أنها تأخذ الربع بالزوجية والباقي يكون له ما بنت خال لأنها انفردت عن ذوى الارحام اه قاله خضر (قوله ورث ذوو الارحام) هو صريح في أن ما يأخذونه بالارث وهو المعتقد ويرثون بالعصوبة بعبادة م ا رنا عصوبة فبأخذ جميعه من انفرد منه ولو أنق وغنيه الخبير الخال وارث من لا وارث له وانما قدم الرده عليهم لان القرابة المقيدة لاستحقاق الفرض اقوى واذا صرف اليهم فالاصح تعميمهم والاصح في ارثهم مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله الذي يدعيه إلى الميت فيجعل ولد الميت والاخت كأمة ما بنت الاخ والعالم كايمة ما والخال والخاله كالأم والعالم للأم والأمة كالاب في بنت وبنت بنت ابن المال بينهم ما أرباعا فرضا وود الجريان الردي ذوى الارحام فبنت الميت النصف وبنت الابن السدس ويرد الباقي عليهم ما بالقسمة فتأخذ الاولى ثلاثة ارباع التركة والثانية ربعها واذا انزلنا كلا كما ذكر قدم السابق لوارث للميت فان استوتوا قدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل من أدلى به على حسب ارثه منه لو كان هو الميت الأول والام والاخوال والخالات منها نساء الوية وقضية كلامهم ان ارث ذوى الارحام كآرث من يدلون به في أنه اما بالفرض أو بالنصيب وهو ظاهر ويراعى المحجب فيهم كالمسبيين في ثلث بنات اخوة متفرقين لبنت الاخ الام السدس وبنت الشقيق الباقي ويحجب بها الاخرى كما يحجب ابوها اباهانم التنزيل نساءها بالنسبة للارث لا يحجب غيرهم بهم كأفاده الواو الدوحة الله تعالى فلو مات عن زوجة وبنت بنت لا تحجبها إلى الثمن وكذا البقية او عن ثلاثة بنات اخوات متفرقات فالمال بينهم على خمسة كما هو بين أيما تم بالفرض والرد اه بزيادة (قوله ذوو الارحام) وهم شرعا كل قريب وفي اصطلاح الفرضيين من سوى المدكورين من الاقارب من كل من لا فرض له ولا عصوية قاله م مع معتنى المتنازع (قوله فان انتظم بيت المال) أي بأن أعطى كل ذي حق حقه (قوله مطلقا) أي انتظم بيت المال أولا (قوله لا تنفاه الرحم) أي القرابة التي هي سبب في الرد بعبادة م لان علل الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترث زوجة تنسب به مومة أو خولة بالرحم لا بالزوجية اه أي فتأخذ الباقي باعتبار كونهم من ذوى الارحام لا باعتبار الرده عليهم من جهة كونهم ازوجة (قوله وهو ما أفتى به المتأخرون) أي من الاصحاب أي أكثر المتأخرين فلا ينافي أن كثير من المتقدمين عليه كما يؤخذ من قول الروضة انه الاصح والصحيح عند محقق الاصحاب منهم ابن سمرقانة من كبار اصحابنا ومقدمهم ثم صاحب الحاوي والقاضي حسين والمتولي وآخرون ويؤخذ مما قرره ان المتأخرين في كلام الشيعين ولو هو ما كل من كان بعد الاربع مائة وأما الآن وقوله فهم من بعد الشيخين اه أفاده م (قوله وهو المعتقد) معقد وما في الأصل مرجوح (قوله ولد بنت) أي اصلب اولابن من ذكور وانما لتعمول لولد هما اه أفاده في شرح النهم قال الشاعر

يُونَانِيُو اِيَنَاثَاوِيَنَاثَا • يُوَهَن اَبْنَا الرَّجَالِ الْاِبَاعِدِ



(وجد أبوهم) وان عات
(وجدت أم أبيهم) وان
عات (وولد أخ لام)
والمدني بواحد عن ذكر
(ورث بالفرض من
الرجال خمسة اب وجد)
ابوه وان عملا (وأخ لام
وأخ لابي بن في الشركة)
وسبق بيانها (وذو ج
والعصبة) بالعصبة
عشرين وابنه) وان نزل
(وأب وأبوه) وان عملا
(وأخ لابي بن وابنه) وان
بعد (و) أخ (لاب وابنه)
وان بعد (وعم لابي بن
وابنه) وان بعد (وعم لاب
وابنه) وان بعد (والاخوات
مع البنات) او بنات الابن
(وذو ولاه) هو أهم من قوله
والعتيق (ويدت المال)
وبقي من العصبية البنات
وبنت الابن والاخت
الشقيقة والاخت للأب
كل جمعهم وأذات الولاة
بقرينة ذكرى إلهن بقولي
(والعصبة من النساء
ثلاثة أقسام عصمة

(قوله قالام تدلى بالجد
المذكور) فيه نظر بل هي مدايم
لا مبتدأ (قوله وولد
أب) الأولى وولد أبوين
(قوله ولم ينظم) هاتان
الجلتان وهما قوله ولم
ينظم الى قوله وبـقطـ

لا عمل إلا ما هنا إله شيعيني (قوله مع الغير) الصواب العصبية بالغير شيعيني (قوله وعبرة قل قوله وبني الح) الحق معه فضالى

ينفسها وهي ذات الولاء

هو أعم من قوله والمولاة

المعتقة (وعصبة غيرها

وهي البنات وبنات الابن)

وان نزل (و الاخوات

لابوين اولاب مع اخوتهم

وعصبة مع غيرها وهي

الاخوات لابوين اولاب

مع البنات وبنات الابن)

وما ذكرته من تقييد العصبة

في تقسيمها بالنساء تبعث

فيه الاصل والافاقرضيون

لم يقدروهم وان تشبه

بين القسمات الاخيرة

ثم تقسم الى ثلاثة اقسام

هو ما عليه اكثر الفرضين

وبعضهم على انها قسمان

عصبة بنفسها وعصبة

بغيرها وعليه جرى الاصل

(والفروض المذكورة

في كتاب الله تعالى ستة

ثلاثان وثلاث وسدس ونصف

وربع وثلث) والضابط

الاخصر الربع والثلاث

ضعف كل ونصف كل

(فالثلثان فرض أربعة

بنات وبنات ابن واختان

لابوين اولاب) فأكثر من

كل اذا انفردنا وانفردن

عن بعضهن أو يجمعن

حرمانا ونقصانا قال تعالى

في البنات فان كن نساء

فوق اثنتين فلهن ثلثا

ما ترك وبنات الابن

طالبات

كونهم اعصبة على ضمنية شيء صارت كان تنصم اسبب في ذلك (قوله هو أعم من قوله المولاة
المعتقة) اي لشمولها للمولاة اعتقت جزأ من رقيق فعمق عليها باقسه ليكون موصلة ببقية فانها
بالنسبة الى الباقي ذات ولا لامعتقة لعدم مباشرتها عتقة فستط ما يتوهم من أنه ليس في
النساء اعصبة سوى المعتقة فكيف يقول هو أعم الخ (قوله بغيرها) الباء للسببية أي ان الغير
سبب في كونهم اعصبة لكون ذلك الغير عصبة بنفسه بخلاف العصبة مع غيرها فان الغير فيه لمالم
يكن اعصبة بنفسه لم يكن سببا في تعصيب غيره فلذلك قيل في غيره انه عصبة مع غيره أي بشرط
انضمام غيره لان مع قد تستعار للشرط (قوله لم يقيده الخ) هو الحق وضربها عائد على العصبة
وما ذكره عن بعضهم مرجوح اهـ قل (قوله والفروض الخ) هذا شروع في بيان
الفروض وأصحابها وهم أحد وعشرون لان أصحاب النصف خمسة والرابع اثنان والثلث واحد
والثلثين أربعة والثلاث اثنان والسادس سبعة وقد ضبط ذلك الجاهلي في ضمن بيت فقال

ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز * خذهم رتباً وقل هب ادبر

والمراد بالفروض كما في شرح المنهج الانصبا بالمقدرة لا ما يثاب على فعلها أو يعاقب على تركها
وخرج بالمقدرة التعصيب (قوله المذكورة) عدل عن قول غيره المأذرة لان الفرض هو التقدير
كما تقرر في المعنى المقدرة المقدرة ولا يحصل له الا ان تؤول الفروض بالانصبا أو تؤول المقدرة
بالمحصورة كما في مـ ويحتمل ان عدوله لا دخال الغير او بن وثلاث الباقي للعدقان ذلك مذكور في
كتاب الله تعالى لا مقدرة فيه لان مقداره ما يند كرفيه وانما ذكر مجرد اللفظ (قوله ستة) أي
يعول كزوج واختين أو بدونه كزوج وأخت لالام (قوله ثلثان الخ) هذه طريقة التذلل
وهي أن تأخذ الكسر الاعلى وتنزل منه لادق ومن ذلك أن تقول النصف والثلثان
ونصفهما ونصف نصفهما وما في الشرح طريقة التوسط وبقي طريقة التفرق وهي أن تأخذ
الكسر الادق فتقول السادس والثلث وضعفها وضعف ضعفها فجملة العبارات أربعة
(قوله فالثلثان) قدمهما الكبيرهما ولابد اذ هما في القرآن في قوله تعالى فان كن نساء فوق
اثنتين فلهن ثلثا ما تركه وقدم في المنهج كأصله النصف قال مـ وانما بدأ به لانه نهاية الكسور
المترد في الكثرة وبدأ بعضهم بالثلثين تأسيسا بالسكاب العزيز ولانه نهاية ما ضوعف اهـ (قوله
فرض أربعة بنات الخ) ادعى ثمان دعاوى وأقام في الشرح على كل دليل لا فكونه فرضا للثنتين
دعوى ولا كتره دعوى أخرى وهكذا في المثلث أربع دعاوى والأربع الاخر داخل تحت قوله
فأكثر من كل (قوله عن بعضهن) أي المذكورات سواء الثلثان والاكثر ولو جرى على سبقت
ما قبله انما عن بعضهن ما أو بعضهن وقوله حرمانا راجع لمساعدة البنات لانهن لا يجمعن حرمانا
بالشخص بل بلوصف كالقتل فهو راجع للمجموع وللجميع وقوله أو نقصانا أي بالمول كزوجية
وأوين ويتبين لان المسئلة من سبعة وعشرين وثلثاها ستة عشر للثنتين وثلاثة للزوجة يبقى
خمس للابوين يمالهما بثلاثة هذا في البنات وأماتات الابن فيجمعن نقصانا اذا كان معهن
بنات او بنات ابن وحرمانا بالابن (قوله قال تعالى الخ) دليل على اوث الاكثر من البنتين للثنتين
وسمى كدليل اوث البنتين له وهو الحديث فان غلة فوق في الآية ليست مقصومة وبعضهم جعلها
كذلك ولكنه لا يناسب كلام المفسر (قوله وبنات الابن كالبناات) أي مقبسات عليهن

(قوله)

(قوله او بنت ابن) اي اقرب منهن

وقبلا الابن مقبستان على
الاختين والابنتين قال
تعالى في الاختين فاكتر
فان كانتا اثنتين فلهما
الثلاثان مماثلة نرات في
سبع أخوات بل جبر حيث
مرض وسأل عن ابنه
منه فدل على أن المراد
منها الاختان فاكتر
وأمر صلى الله عليه وسلم
في البنيتين بإعطائهما
الثلاثين رواء أبو داود
والحاكم وصححه اسناده
(والثلاث فرض النبي)
أحدهما (ثم ليس لغيره)
وارث ولا عدد من الأخوة
والأخوات) قال تعالى
فان لم يكن له ولد ورثه
أبواه فلأمه الثالث وقال
تعالى فان كان له أخوة
فلأمه السادس والمراد
اثنان فاكتر (الاف زوج
او زوجة مع أبوين ناهما)
أي للام (فيها ثلاث مائة)
الاولى من ستة والثانية
من أربعة والقبان

(قوله أسقطه في الترح)
أي شرح المنهج (قوله)
وعبارة مصرية
انظر في الثانية تأمل

(قوله مقبستان على الاختين) أي بالاولى وقوله والابنتين أي بالمساوي والاولادون قال قل
وفي الثاني أي قياسهما على البنيتين نظرا لان المنتزح ان دخلا في الآية يجعله لفظ فوق صلة
قبلا الابن دخل في قياس بنات الابن على البنات فيلزم التكرار والافتاد ليل فيه مما ليقاس
عليه مما لان يكون نظرا للعديث الا في آتفا ١١ بايضاح وهو غير مناسب للكلام الشارح
لماءات من أنه جعل لفظ فوق على بابهم فان كان الاول اسقطه (قوله في الاختين فاكتر) أي
بدايل سبب النزول الذي ذكره بقوله نرات الخ فالآية أتت في الاكثر بضميمة ما ذكره واذا قال قل
في ادخال الاكثر في الآية فحق في الصورة السبب فتأمل وقوله منها أي الآية (قوله وأمر
صلى الله عليه وسلم الخ) قال قل وعلى هذا فلا حاجة الى القياس السابق الا أن يقال انه دال على
وفيه فظهر فان القياس في بنى الابن لاف البنيتين (قوله في البنيتين الخ) وكانت بنتي سعد بن الربيع
لان أصل القصة كما أخرجه احمد وأصحاب السير وصححه الحاكم من طريق عبد الله بن محمد بن
عقيل عن جابر قال جلست امرأته سعد بن الربيع فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع
قتل أبوهما معك في أحد وانعهما أخذما لهما ما فقال يقضى الله في ذلك فنزلت آية الميراث
فأرسل الى عههما فقال اعطى بنتي سعد الثلثين وأمهها الثلث وما بقي فهو لك ١١ قاله ابن حجر في فتح
البارى (قوله ليس لغيره وارث) أي بالقراءة الخاصة بأن لم يكن له فرع أصلا وله فرع غير
وارث كزبيب وقائل وأفرع وارث بالقراءة العامة كبن بنت فالتنى داخل على كلام مقيد بقيد بن
فيصرف عنهم ما اوتى أحدهما ولا يقال ان ابن البنت مشقة لا يرث بالقراءة العامة حيث لا يوجد
من يرده عليه ولا أسقطه في الترح هنا وذكره في جانب الزوجين لانه يقول شأنه أن يرث بها
وان لم يرث بها في هذه الصورة (قوله والمراد) أي بالعدد في كلامه وبالجمع في الآية وقوله اثنان
فاكثر أي ذكرنا اوانا واوختنا في أشقاء اولاب اولام لانهم اثنان من الثلث الى السادس في
خمس وأربعين صورة من غير تكرار بان تقول اخوان شقيقة اولاب اولام اخوان كذلك
خفتان كذلك فالجمله تسع صور ثم تقول أخ شقيق مع أخ لاب مع أخ لام مع أخت شقيقة مع
أخت لاب مع أخت لام مع خنتي شقيق مع خنتي لاب مع خنتي لام فالجمله ثمان صور ثم تقول أخ
لاب مع أخ لام وهكذا فتأخذ كل واحد مع من بعده ولا تأخذ مع من قبله لتلاي تكرر ولو أخذ
مع من قبله أيضا لكان الحاصل بالتكرار إحدى وعشرين صورة والتكرار منها ست وثلاثون
(قوله الابن زوج) أي فلا يكون لها الثلث كاملا (قوله من ستة) أي لانه يخرج النصف
وثالث الباقي اذا الباقي من يخرج النصف بعد استخراج فرض الزوج منه واحد منكر على
مخرج الثلث فتضرب ثلاثة في مخرج النصف اثنين بسنة فالسنة فيها أصيل كما قاله قل وقيل
انما اتعجم فنقول أصلها اثنان يخرج النصف يأخذ الزوج واحد ويبقى واحد للاب وللماء
وللام ثلثه فانكسرت على مخرج الثلث ثلاثة فتضرب في اثنين بسنة ولا يبقى ما في عبارة قل
من التحقيق بين القولين فصدر هايدل على أنها أصيل وعجز هايدل على أنها تعجم وقوله من
أربعة أي لانهم يخرج الربع وثالث الباقي لا تقسم باقي الربع على الثلث فهي ناصيل أيضا ١١
قل وعبارة مصرية في أن كلامهم اتعجم حيث قال في الاولى أصلها من اثنين للزوج
واحد بنتي واحد على ثلاثة لا يتقسم ولا يوافق فيضرب اثنان في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنان

نالعمريتين وبالقراوين وبالقريتين كما يشته في غير هذا الكتاب (و) نالهما (عند من ولد الام يستوى فيه الذي كرو غيره) قال
 تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوات فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم يشتر كل
 الثلث والمراد اولاد الام بلسيل قرابة ٢١٦ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخوات من ام والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح

والام واحدثت ما بقى وقال فى الثانية أصلاهما من أربعة لان فيها ربعا وثلاث ما بقى ومنها انصح
للزوجة واحد والام ثلث الباقي وللاب الباقي وجعل له من فاهى الا كل اثنى مع ذكر من بنفسها
له مثلاها وقال ابن عباس انها الثلث كلها لظاهر القرآن بعد اجماع الصحابة على ما تقرر ورخو
الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده وأجاب آخرون بتخصيصه بغير هذين الحسابين
لنص القرآن على أن له من ثلث ما عنده انفرادا فكذا عند اجماع غيرهما معه الا لا يتعلل فرقى
بين الخالين ولم يعتبروا بدس فى الاول ويرى فى الثانى تأدبا مع ظاهر القرآن (قوله بالعمريتين)
اى ائمة عمر بن الخطاب ورضي الله تعالى عنه فيهما بذلك وقوله بالغراوين تشبيها لهما
بالكوكب الاغزى النير اضي لشمسهما وقوله بالقرينتين اى لخالقتهما للوقوف القرصية
(قوله وان كان رجل الخ) رجل اسم كان ويورث صفته والرباط الصغير المات متفرقة فلا حاجة
لقول بعضهم انه متدرى منه وكلا له خبرها او يورث خبر أول وكلا له خبر ثان اوهى نامة
فوكلا له حال والكلالة لمن لم يخلف ولدا ولا والدا أو امرأة عطف على رجل وحذف الخبر منها
تطير ما ذكر فيها قبلها اى يورث كلاله على مامز (قوله كلنظر) اى كخبر الواحد فى الاحتياج بها
(قوله او عدد من الاخوة والاخوات) وان لم يرنا عليهم ما بالشيخص دون الوصف كالاخ لاب مع
شقيق ولا مع جدولو كالمصنفين ولكل رأس ويدان ورجلان وفرج اذلهما حكم الاثنين
فى سائر الاحكام واذا اجتمع معها ولد واخوان منسلا فالخايب لهما الولد لانه أقوى وأفاد قوله
اخوة ان اولادهم يسوا كذلك وهو ظاهر اراه أناده مر بزيادة وقال ابن حجر وظاهر ان تعدد
غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استتلال كل بحياة كائن نام دون الاخو كان كذلك اهـ (قوله
والمواد) اى بالاخوة فى الآية وقوله اخوة بضم الهمزة والواو مصدر وقوله من الذكور الخ
بيان ان له اخوة وقوله على التغليب يرجع لقوله من الذكور وغيرهم جواب عما يقال ان الاخوة
جمع مذكرفكيف به مع ما ذكر (قوله من اى جهة) اى سواء كانت من جهة الاب والام بشرط
ان لا تكون من ذوى الارحام وعبارة المنهج وشرحه ببلدة ان تبدل بكربين اثنين فان ادات
به ~~ك~~ام أبى أم ثم ترث بخصوص القرابة لانهم من ذوى الارحام كما هو فالوارث من الجدات
كل جهة ادات بمحض الاناث والذكور والاناث اى الذكور كما أم الام وأم أبى الاب وأم
ام الاب (قوله سواء كان معها ولد أم لا) وسواء كان معها عدد من الاخوة والاخوات أم لا
(قوله وبنات ابن الخ) وكذا كل بنات ابن مع بنت ابن اعلى منهن (قوله كافى التى قبلها)
اى قبا على التى قبلها (قوله عن بعض ابن الخ) فغصب بنت أخوها فقط ومعصية بنت
الابن الاخ وابن ام ومعصية كل من الاختمين المذكورتين أخوها (قوله أو يحجب
حرمانا) اى فى غير البنات فالخايب حرمانا فى بنت الابن والبنات فانه حرمت

والمنفى لا يخرج عن الاخ
والاخذ (والسبد
فرض سبعة اب وجد
لميت ما فرع وارث وأم
لميتا ذلك او عدد من
الاخوة والاخوان) قال
تعالى ولا يوليه لكل واحد
منهما السبد مما تركا ان
كان له ولد والجد كالأب
وقال تعالى فان كان له
اخوة فلا ممة السبد
والمراد عدد من الاخوة
بن الذكور واغبرهم على
التغليب الشائع مع
الاجماع على ان الاثنين
منهم كالثلاثة هنا (وجدة)
من اي جهة كانت سواء
كان معها والدام لالانه صلى
الله عليه وسلم اعطى
الجدة السبد ورواه أبو
داود وغيره ونصى للجدتين
من الميراث بالسبد بينهما
رواه الحاكم وصححه على
شرط الشيخين (وفيت ابن
فاكثر مع بنت) لقضائه
صلى الله عليه وسلم
بالسبد في الواحدة
رواه البخاري عن ابن
مسعود قال لا أكثر

(وأخت ما كثر لابل مع أخت لابي بن) كافي التي قبها (و واحد من ولد الام) لم
ذكر اكان او غيره قال تعالى وله أخ واخت فلكل واحد منهما المدين (والنصف فرض خمسة بنت وبنت ابن واخت
لابي بن اولاب منفردات) عن يعصبين او يحجبهم حرمانا او نقصانا قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف
ومما هابت الابن ابياعا وقال في الاخت وله أخت فلها نصف ما تركه والمراد الاخت لابي بن اولاب

(قوله المذكور والاناك)

أى معها والا فالنكاح

الخاص لا يبيح بين الاشوات

(وزوج ليس لميتته فرع

وارث) قال تعالى ولكم

نصف ما تركوا اذا حكم ان

لم يكن لهم ولد اى وارث

ومثله ولد الابن اجماعا

ويجوز مثل ذلك فيما ياتي

(والربع فرض اثني زوج

لميتته فرع وارث) قال

تعالى فان كان له من ولد

فلكم الربع مما ترك

(وزوجة ليس لميتته اذ كان

قال تعالى وله من الربع مما

تركتم ان لم يكن لغيره ولد

(والثمن فرض ذو جبة فان

لميتته اذ كان له من الثمن

كان لكم من ثمنه من الثمن مما

تركتم والزوجان يتوارثان

في عدة الطلاق الربحي كما

شبهه كلامي

(فصل في العول) *

وهو زيادة ما بقي من سهم

ذوى القربى على أصل

المسئلة لم يدخل النقص

على كل سهم بقدر فرضه

كنقص ارباب الديون

بالخاصة (والذى يعول من

أصول) مساوئ (الترافض)

الآتى بانها (ثلاثة اربعة

تعول) اربعة اولا

لم يكن لها عاصب وفى حق الاخت الشقيقة الاولاد والاولادهم المذكور والاناك وكذا الاب وفى حق الاخت للاب هو له والاشقاء من المذكور والاناك على ما مر وقوله أو نقصا ناطا هراء تقدم وبأى (قوله لميتته فرع وارث) أى القرابة الخاصة بخلاف غير الوارث كزوجة وقاتل والوارث بمعموم القرابة كولد بنت اه أفاده مر ووقع فى تفسير الجلالين ان القرابة العامة كالخاصة وهو غلط فاحذر (قوله وارث) استتر به عن الولد الرقيق أو القاتل أو الكافر (قوله والثلث الخ) اعلم انه لا يجمع الثمن مع الثلث والرابع فى فريضة واحدة قال ابن الهيثم والثلث للميراث لا يجمع * ثلثا ولا ربعا وغير واقع

روجه ذلك ان شرط ائث الثمن وجود الفرع الوارث وشرط ائث الثلث عدمه والشرطان متباينان فيلزم منه تباين الشرطين وكذا يقال فى عدم اجتماع الثمن مع الربع للزوجة والزوجات فان شرط الاول وجود الفرع الوارث والثانى عدمه وأما عدم اجتماع الثمن مع الربع للزوج مع أن شرط كل وجود الفرع الوارث فلانه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة فى فريضة واحدة (قوله لميتته اذ كان له من ولد) أى الجديع كان الفرع فى الزوج من الزوجة أو من غيرها وفى الزوجة من الزوج أو من غيره (قوله فى عدة الطلاق الربحي) ياتى فى الاثمة الاربعة سواء كان الطلاق فى مرض الموت أو غيره أما المأثور فلا ترتب عندنا منطفا سواه كان الطلاق فى مرض الموت أو غيره وترت عند الحنفية ما لم تنقض عدته ما اذا كان الطلاق فى مرض الموت وعند الحنابلة ما لم تنزوجه وعند المالكية وإن اتمت بازواج

(فصل فى العول) *

من حال يعول اذا كثرت عياله سمي به المعنى المذكور له تناسبة الظاهرة بينهم ما رقدت اجعت العصابة على العول لمبايعهم عزمه قسدا كالأقسمة فى زوج واثنين فأشار عليه العباس به أخذ اعمامه ومعلوم فين مات ترك ستة وعليه لرجل ثلاثة ولا تحر اربعة ان المال يجعل سبعة اجزاء ووافقه ثم خالفه فيه ابن عباس رضى الله تعالى عنهما على ما يأتى اه أفاده مر بزيادة (قوله وهو زيادة الخ) عرفه بعضهم بزيادة فى السهام ونقص من الانصبة امر قوله من سهام متعاقبي وقوله على أصل متعاق بزيادة وقوله بقدر فرضه متعلق بالنقص أى بحسب النقص الذى يخصه وإذا أردت أن تعرف قدر ما نقص من نصيب كل وارث نسبت ما زاد الى السئلة بعولها فى زوج واثنين أصالة ستة وعالت لسبعة فإذا نسبت الواحد للسبعة كان سهوا فبقال نقص من نصيب كل سبعة فنقص من نصيب الزوج سبع من كل سهم وبمجموع ذلك ثلاثة أسباع ومن نصيب الاثنين سبع من كل سهم وبمجموع ذلك أربعة أسباع وبمجموع الثلاثة والاربعة هو الواحد الكامل الذى زاد وإذا أردت أن تعرف قدر ما زاد فى المسئلة نسبت ذلك الزائد وهو الواحد فى المثال المذكور لأصل المسئلة بدون عول فيكون سدسا فبقول عالت المسئلة بسدس أى زيد عليها سدسها (قوله بالخاصة) أى بسهمها فإذا كان على المائس ديون لثلاثة أنخصاص لواحد ثلثا ثمانية ولا تحر مائة ولا تحر مائة ووجد عند مديته وأخذ الأول منه والثانى ثلثه والثالث سدسه (قوله ثلاثة) وهى الستة وضعت فيها وضعت فيها أو عكس ذلك أو ذكر الوسط مع التفرق والتدلى وانما عالت لانهم من الأعداد الثمانية وهى ما لم تنقص كدورها

المنطقة عنها بل تساويها أو تزيد عنها ولا شك ان كل واحد من تلك الاعداد كذلك مثلا
 الاثنا عشر لها من الكسور المنطقة أى العشرة النصف ستة والثلاث اربعة والربع ثلاثة
 والسادس اثنان ومجموع ذلك يزيد عليها والاربعة والعشرون لها من الكسور النصف اثنا عشر
 والثالث ثمانية والربع ستة والسادس اربعة ومجموع ذلك يزيد عليها أيضا والستة لها من
 الكسور النصف ثلاثة والثلاث اثنان والسادس واحد ومجموع ذلك مساو لها أيضا لاف غير
 هذه الثلاثة من بقية الامور فانهم من الاعداد الناقصة فان كسورها المنطقة تنقص عنها
 مثلا الاربعه لها من الكسور الربع واحد والنصف اثنان ومجموع ذلك ثلاثة ناقص عنها
 وكذا البقية فالعدد قد علم ان ناقص وضابطهما ماعلم وأما الاصلان الزائدان في باب الجذ
 والاخوة وهما الثمانية عشر والستة والتلاقون فلا يصور فيهما عول لان السادس وثلاث مابقي
 لا يستغفران ثمانية عشر والسادس والربع وثلاث مابقي لا يستغفران ستة وثلاثين (قوله الى
 عشرة) هذه الثمانية وما بعد هاد اخذ فيا قبلها ايل هي المقصود قد حدها في الثالث وهو قوله الى
 سبعة وعشرين وهذا على خلاف القاعدة من خروج الغيبة الى قال سيدي على الاجهوزي
 المسالك وفي دخول الغاية الاصح لا * تدخل مع الى وحتى دخل
 وقد يقال على القاعدة ما لم تقم قرينة على دخول أو خروج ولا يعمل بذلك كما هنا (قوله كزوج
 واختين لغير أم) فللزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعمالت بسدس وانقص من كل واحد سبع ما
 نطق فيه اه شرح المنهج (قوله كهم) فيه ادخال الكاف على الضمير وهو لغة قال في الخلاصة
 وما روي من نحو ربه فتى * نزل كذا كهم او نحو ما أتى
 وعدل اليها مع قلتم اي وما لا اختصار وقوله وأم لها السادس واحد فعالت بثلاثم او كزوج وأخت
 لغير أم وأم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن ولما قضى عمر رضي الله تعالى عنه فيه ما بذلك
 خلفه ابن عباس بعد موته فجعل للزوج النصف والام الثلث ولاخت مابقي ولا عول فقل له
 الناس على خلاف رأيك فقال ان شأؤنا فاندعأ بنا نأوا بنائهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا
 وأنفسهم ثم نبتل فقبيل لعنة الله على الكاذبين فسببت المباهلة لذلك اه شرح المنهج (قوله
 وأخ لأم) له السادس واحد فعالت بثلاثة وقوله وأخ لأم فعالت بثلاثها وتسمى هذه الضريبة
 لانها المارفة للقاضي شرع جعلها من عشرة وتسمى أم الفروع بالخاء المعجمة وبالجمجمة لكثرة
 سماعها المأثلة ولكثرة الاناث فيها اه شرح المنهج (قوله كزوجة وأم واختين لغير أم)
 للزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت اربعة وقوله وأخ لأم له السادس اثنان وقوله وأخ لأم
 له السادس اثنان أيضا (قوله الى سبعة وعشرين فقط) فتعول مرة واحدة وترايتمها وتسمى
 بالبيعة لذلك (قوله كعتين وأبوين وزوجة) لابنتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة
 (قوله وتسمى بالمنبرية) لان عليا رضي الله تعالى عنه كان يخطب على منبر الكوفة فأتاه الخلد لله
 الذي يهكم بالحق قطعا ويجزى بفتح الباء كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فمثل
 حدث عن هذه المسئلة فقال اربحالا أى من غير تأمل صار عن المرأة تسعاً ومضى في خطبته
 ولذا قال الشعبي ما رأيت قط أحسب من على اه أفاده في شرح المنهج بزيادة

(الى عشرة شفعاً وورثاً)
 فعولها الى سبعة كزوج
 واختين لغير أم والى ثمانية
 كهم وأم والى تسعة كهم
 وأخ لأم والى عشرة كهم
 وأخ لأم (والاثنا عشر)
 تعول (الى سبعة عشر وورا)
 فعولها الى ثلاثة عشر
 كزوجة وأم واختين لغير
 أم والى خمسة عشر كهم
 وأخ لأم والى سبعة عشر
 كهم وأخ لأم (والاربعة
 والعشرون) تعول (الى
 سبعة وعشرين فقط)
 كعتين وأبوين وزوجة
 وتسمى بالمنبرية وقول فقط
 من زيادتي
 * (فصل في بيان الحجب)

• (فصل في بيان الحجب) •

• (فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الارث) •

• (فصل في بيان من يقوم مقام غيره) •

أي عند فقد ذلك الغير في الارث أي في مطابق الارث لافي خصوص ارث المفقود ولا ترد الجدة فانما كلامي لكن لا ترث الثلث أصلاً بل السدس (قوله إلا أنه ليس له مع البنت مثلاًها) أي بل له النصف وليس له مع الأخت مثل اثنتين أيضاً (قوله بالابن) أي وبالبنين فأكثر كما مر (قوله ولا ثالث ما بقى) أي لا يسمى معاً بهذا وإن كان مثله في زوج وولدي أم وجدة قل (قوله لا يحجب الاخوة) ولا يحجب أم الأب أيضاً لانهم أزواجه وان اشتر كافي أن كلا يحجب أم نفسه (قوله إلا أنه ليس له الخ) أي والا أنه يحجب في المشتركة وفي اجتماع الأخت الشقيقة مع البنت أو بنت الابن وفي اجتماع الزوج مع الأخت الشقيقة فلا شيء للاخ فيما ذكر (قوله بالاخ الشقيق) وبالعدد من الاخوات الاثناء (قوله لأنه أقرب) صوابه أقوى منها لان درجتها واحدة (قوله وحذفت الخ) دفع به ما يقال لم تذكر الفصل المذكور كاملاً ونهر كلام الأصل فصل بنت الابن كسنت الصلب عند فقدها وله مع بنت الصلب السدس تكمله الثلثين فان كان هذا الثلثان صلب لم يكن لبنت الابن شيء لأن يكون في درجتين أو أسفل منهن ذكر قبضه عنهن ومثله الأخت للأب مع الأخت للأبوين قلت إلا أنه لا يعصمها المذكور السابق عنها والله أعلم اهـ (قوله له الخ) أي فليس حذفه من وأوفيه اعترض على أصله

• (فصل في بيان عدد أصول المسائل) •

لأنه لا يمكن أن يكون أولى لأنه ثابتين صددها بينهما أيضاً وله اثنتان الخ (قوله مسائل القرائن) الاضافة للبيان أي مسائل هي القرائن لما مر من أنا قرائن هي مسائل سبعة الموارث وهي المترجم لها فليس المراد بالقرائن الانصبا (قوله سبعة) أي بالاثني عشر وهي التي ذكرها الرحي فلا يراد بالاصلاح الاثنيان للاختلاف فيهما (قوله اثنيان وأربعة الخ) لورثتها على حسب الوجوه والخارجي اقال اثنيان وثلاثة الخ إلا أنه راعى كون الأربعة ضعف الاثنين فذكرها معهم ما والتمانية ضعف الأربعة فذكرها معهم وهكذا فاضبط السبعة المذكورة أن تقول الاثنان وضعتهم ما وضعف ضعفهما والثلاثة وضعتهم ما وضعف ضعفها وضعف ضعفها (قوله باعتبار) متعلق بسبعة أي انما كانت سبعة باعتبار مخارج الفروض انفراداً واجتماعاً فالانفراد في خمسة والاجتماع في اثنين الاثناء عشرة والأربعة والعشرون لاجتماع الربع والسدس أو الربع والثالث في الاول والسدس والثلث في الثاني وان لم يجتمع الثلث الثمن في فريضة لان المدار هنا على كون ذلك العدد حاصل من اجتماع الفروض المنفردة وان لم يوجد ذلك في فريضة (قوله ومخرج الفرض الخ) القرض هو الكسر كالثمن ومخرجه العدد كالثمانية وقوله بل الكسر مطلقاً أي سواء كان فرضاً أو غيره كالسبع والسبع والعشر فانهم ليست فروضاً ومخارجها ما ذكره فالقرض أحص من مطلق الكسر (قوله واحده) أي اسم الواحد منه اذا نسب للعدد وهو ذلك الكسر كالثاني فان مخرجه من ثلاثة واذا نسب الواحد لها كان اسمها واحداً وهو اسم ذلك الكسر وعيار التمسح والمخرج أقل عدد يصح منه الكسر اهـ وهو يرجع لما هنا (قوله وهكذا) أي والسدس ستة والثلث ثمانية لان أقل عدده نصف صحيح اثنان وهكذا البقية قال م ر وكما هي مشتقة من اسم العدد

(ابن الابن كالابن إلا أنه ليس له مع البنت مثلاًها) لأنه لا يعصمها (وبنت الابن كالبنات إلا أنها تتحجب بالابن) لأنه أقرب منها وهو عصبة (والجدة كالام الأم) لا ترث الثلث ولا ثالث ما بقى (قوله بل فرضها دائماً السدس (والجد) أبو الأب (كأب إلا أنه لا يحجب الاخوة لأبوين أو لأب) بل يشاركه كسما في بيانه (والاخ لأب كالأخ لأبوين إلا أنه ليس له مع الأخت لأبوين مثلاًها) لأنه لا يعصمها (والأخت لأب كالأخت الشقيقة الأم) تتحجب بالاخ الشقيق) لأنه أقرب منها وحذفت من الأصل هنا فصلاً له عما مر

• (فصل في بيان عدد

أصول المسائل) •

(أصول) مسائل (القرائن) سبعة اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون باعتبار مخارج الفروض ومخرج القرض بل الكسر مطلقاً عدد واحد ذلك الكسر فخرج النصف اثنان والثلث والثلاثين ثلاثة والرابع أربعة وهكذا

الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واستواءهما ولو اريد ذلك لقليل في بعض اوله
 كذا وما بعده اه (قوله فان كان في المسئلة الخ) كانه قال هذا اذا كان في المسئلة فرض
 فقط فان كان فيها فرضان كزوج وأم وعم (قوله عند عمائل المخرجين) أي اتحادهما كمنهذين
 في بنت وأخت لغير أم وحاصلة أن يتظر بين الرؤس بأربعة انظار وقد ذكرها (قوله وعند
 تداخلهما الخ) بشرط التداخل أن لا يزيد الاقل على النصف وضابط المتداخلين انهما اللذان
 ينفي أصغرهما أكبرهما بطرحه منه مرتين فاكثر (قوله باكثرهما) بالثلاثة أو الواحدة
 كسدس وثلاث في مسئلة أم وأخ لام وعم فانهم امن ستة (قوله وكذا يكتفي به) أي بالاكثر فحصل
 ذلك بكذا لانه ليس فيه تداخل اذ ثلث الباقي ليس داخل في الأربعة مع أنه يكتفي بالاكثر وهو
 الربع عن الاصغر وهو الثلث فتكون من أربعة تناصبا لا يصح أن تعتبر التباين بين مخرج
 الربع وثالث الباقي فتصح من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة ويكون ذلك تصحبا ولو كان
 ترك تطويل الحساب ربح (قوله في زوجة وأبوين) وهي إحدى الغراوين (قوله وعند
 توافقهما) بأن لم ينفهما الا عند ثلث كسدس وعن في مسئلة أم وزوجة وابن فاصلة الأربعة
 وعشرون حاصلة من ضرب وفق أحدهما وحو نصف الستة والثمانية في الآخر (قوله وعند
 تباينهما) بأن لم ينفهما الا واحد ولا يصح في علم الحساب عددا (قوله بضروب أحدهما في
 الآخر) كذا في ربع في مسئلة أم وزوجة وأخ لغير أم فاصلا ثمانية عشر حاصل ضرب ثلاث في
 أربعة (قوله وزاد بعضهم الخ) مقابل قوله فالاصول عند المتقدمين سبعة على ما مر من ان المراد
 سبعة متفق عليهم اوضحهم المتأخرين أي بعض المتأخرين كما في شرح المنهج وهو أبو الهيثم
 وعبارة ممر وزاد متأخرو الاصحاب أصليين آخرين في مسائل الجد والأخوة حيث كانت
 الباقي بعد الفروض خير العاشية عشر بحد وأم وخمسة أخوة لغير أم لان أقل عدده سدس صحيح
 وثالث باقي هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوج وأم وجد وسبعة أخوة لغير أم لان أقل
 عدده ربع وسدس هي ثلث باقي هو الستة والثلاثون وموجب الامام والمتولي هذا
 واختاره في الروضة لانه أخسر ولان ثلث ما بقي فرض مضروب في خمسة فله ثلث الفريضة من
 مخرجهم ما كما في زوج وأبوين هي من ستة انفا فافلوا ضام ثلث الباقي للنصف لكافة من
 اثنين ونصح من ستة ونفزع في الاتفاق بأن جماعه لوها من اثنين واعتدوا الامام عن القدماء
 بأنهم اجماعه لو اذلك تصحبه الوقوع الخلاف في ثلث الباقي والاصول انما هي موضوعة
 للجمع عاينه اه وقد تم في كلامه أن المتأخرين من بعد الأربعة مائة وبيان كون ذلك تصحبا
 أن الباقي من مخرج السدس بعد الفساق منه خمسة وهي ايس اثمانا فان كسرت على مخرج
 الثلث ثلاثة فنضرب في الستة يحصل ما ذكره كذا يقال في الستة والثلاثين يلقي من مخرج
 لربع والسدس وهو اثنان عشر بربعة وسدس يبقى سبعة ايس اثمانا فان كسرت على مخرج
 الثلث ثلاثة فنضرب في اثني عشر يحصل ما ذكره والمتأخرون امتنعوا عن هذا العمل لما فيه
 من التطويل (قوله لسدس) وقوله بعدل ربع باللام فبما لا بالكافي لاجلهم ذلك ان العاشية عشر
 تكون اغير السدس وما عطف عليه وان الستة والثلاثين تكون لغير الربع وما عطف عليه
 وليس كذلك بل هما مضموران فيما ذكره كذا يدل له كلامه في شرح المنهج حيث قال فثمانية عشر

(قوله يتظر بين الرؤس)
 اعله الفروض

فان كان في المسئلة فرضان
 فاكثر اكتفي عند عمائل
 المخرجين باحدهما وعند
 تداخلهما باكثرهما وكذا
 يكتفي به في زوجة وأبوين
 وعند توافقهما بضروب
 ونفي أحدهما في الآخر
 وعند تباينهما بضروب
 أحدهما في الآخر كما ساق
 ذلك وزاد بعضهم في باب
 الجسد والأخوة أصليين
 آخرين أحدهما عاينه
 عشر لسدس وثالث باقي
 كام وجد وخمسة أخوة لاب
 وثانيه مائة وثلاثون لربع
 وسدس

وثالث ما بقى كزوجة وأم ووجدت سبعة أخوة لاب (فكل فرضة فيها نصفان) كزوج وأخت لاب (أو نصف وما بقى) كزوج وأخ لاب (فاصلها اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلاثان وثلاث) كاختين لاب واختين لام (أو اثنان وما بقى) كبنين وأخ لاب (أو) ثلث وما بقى) كام وعم (فاصلها ثلاثة) ٢٢٢ مخرج الثالث (أو) فيها (ربيع وما بقى) كزوجة وعم (فاصلها أربعة) مخرج

الربع وهذا من زيادتي وهو هذا كوز في الباب وتركه الاصل لذهول أو غيره (أو) فيها (سدس وما بقى) كام وابن (أو) سدس وثلاث كام وأخوين لام (أو) سدس (وثلاثان) كام واختين لاب (أو) سدس (ونصف) كام وبنات (فاصلها ستة) مخرج السدس (أو) فيها (ثمن) (قوله للاثلاث) المصواب للاثنتين كما يزعمه من الشارح وما بقى) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف وما بقى) كزوجة وبنات وأخ لاب (فاصلها ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (اربع وسدس) كزوجة وأخ لام (فاصلها اثنا عشر) مضروب وفي أحد المخرجين في الآخر (أو) قيسا ثمن وسدس (وما بقى) كزوجة وبنات وابن (فاصلها اربعة وعشرون) مضروب وفي أحدهما في الآخر هذا كله في أصول المسائل التي فيها فرض أما المسائل التي لا فرض فيها فلا حصرها وهي عدد رؤس من فيها فرض الذكر اثنين في النسب لافي الولاء فهم ان تفاوتوا في الولاء كان اثنان ثلاثة صحته ذكر وأنتان في عدد وكان لاحداهما صفة ولآخرى ثلثة وثالث كسدس واعتقوه فاصل مسئلتهم من مخرج بعم ثلاث الاجزاء فاصلها في هذا المثال ستة * (فصل في بيان التصحيح) وهو تصحيح كل وارث صحيحا

(فصل في بيان التصحيح)

سعى بذلك ليكون القصد منه سلامة المصالح لكل وارث من الكسور وهو ناشئ عن التماسيل غالباً وقد يتحدان كما في مسئلة زوج وأبوين التي هي إحدى الغراوين (قوله صحيحا) حال من نصيب (قوله فاذا قامت المسئلة) أي وجدت وصلة (قوله على جففس) أي فريق (قوله

وهي عدد رؤس من فيها فرض الذكر اثنين في النسب لافي الولاء فهم ان تفاوتوا في الولاء كان اثنان ثلاثة صحته ذكر وأنتان في عدد وكان لاحداهما صفة ولآخرى ثلثة وثالث كسدس واعتقوه فاصل مسئلتهم من مخرج بعم ثلاث الاجزاء فاصلها في هذا المثال ستة * (فصل في بيان التصحيح) وهو تصحيح كل وارث صحيحا فاذا قامت المسئلة من أحد الأصول فقول (ان) لم تصكبكم القرية على جنين

صحت من أصلها بالأول) كزوج وثلاثة بنين فتصح من أربعة لكل منهم سهم وكزوجة وسبعة
 بنين فتصح من ثمانية لكل سهم (قوله فلو خلف الخ) مثال للأول وتسمى هذه المسئلة أم الأول
 لأن الورثة كلهم كانوا أقراء وعزبا وأم القروج بالجميع لأن كلهم كن نساء والديارية الصغرى
 لأن التركة فيها كانت سبعة عشر ديناراً (قوله صحت من سبعة عشر بالأول) أى وأصلها اثنا
 عشر لأن فيها سدا للجدتين وربعه للأزواج وبين عشرين سهم ما توافق بالنصف فيضرب وفق
 أحدهما في الآخر فتصح بمائة كالبنتين السدس مائة وللزوجة الربع ثلاثة وللأخوات
 للام الثلث أربعة وللأخوات للاب الثلثان ثمانية في حال فيها خمسة ونصف كل فوريق منقسم
 عليه فتصح من أصلها بالأول (قوله وان انكسرت القرية) أى السهام على جنس أى فوريق
 وهو أقل ما يحصل عليه الانكسار وأكثر ما يحصل عليه ذلك أربعة أجناس عندنا ولا يزيد على
 ذلك وسيأتى إيضاح ذلك وحاصل ما ذكره أن سهام المسئلة انقسمت على الورثة فذا الظاهر
 أو انكسرت على صنف منهم سهم واحد فان يافته ضرب عدده في أصل المسئلة بالأول أربعة وان
 وافقه فوفقه يضرب فيها باضع صحت منسبه أو انكسرت على صنفين فكثر نظرياً بين الرأس
 والسهم نظرياً التوافق والتباين لا القائل لأنه لا انكسار فيه ولا التداخل لأن الرأس ان
 كانت داخله في السهم فيكذلك أو بالعكس فالرد للوفى أخضر وبين الرأس بهضامع بعض
 بأربعة أنظار كما سيذكر في الفصل الآتى والنظران السابقان يرجعان الى ثلاثة لأن السهام
 اما أن تباين كل فوريق أو توافق أو تباين البعض وتوافق البعض الآخر فتضرب المسئلة
 المذكورة في الأربعة تباعث عشرة صورة وعبارة شرح المنهج وحاصل ذلك ان بين سهام
 الصنفين وعددهما توافقاً وتبايناً وتوافقاً في أحدهما وتبايناً في الآخر وان بين عددهما
 تماثل وتداخل وتوافق وتبايناً والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر مرة وقد استوفى
 الششورى على الرحبة أمثلتها (قوله ضرب عدده) أى عند التباين والافوقه كما سيأتى
 في المثال وكان الأولى أن يذكر ذلك ولا يقال ان قوله الآتى بالأرد الخ يرجع لهذا أيضاً لأن قول
 ذلك في النظر بين الرأس بهضامع بعض وما هنا في النظر بين الرأس بهضامع (قوله في أصلها بالأول)
 عول) كزوج وأخوين شقيقين أو لأب هي من اثنين للزوج وأحديهما واحد لا تصح قسمته على
 الآخرين ولا موافقة فتضرب عددهما في أصل المسئلة تباعث أربعة ومنها تصح وكام وأربعة
 أعشار لغيرهم هي من ثلاثة للام وأحديهما اثنان يوافقان عدداً السهام بالنصف فيضرب نصفه
 اثنان في ثلاثة فتصح من ستة وقوله وبهواها ان عالت كزوج وخمس أخوات شقيقات أو لأب
 هي من ستة وعول الى سبعة وتصح بضرب خمسة في سبعة من خمسة وثلاثين وكزوج وأبوين
 وست بنات هي بهواها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين اه من شرح المنهج (قوله بالأرد
 الخ) هذا ان رجع الى الاجناس لم يصح ما علمت من أن النظر فيها بالنسب الأربع أو الى السهام
 معها لم يصح أيضاً لقوله ثم اضرب الحاصل الخ اه قل وهو غير مناسب وذلك ان ضرب بعضها
 في بعض لا يأتى الا في صورتين التوافق والتباين وأما القسمان الآخران أعنى القائل
 والتداخل فلا ضرب فيهما بل الأول يكفى فيه بأحدهما والثاني باكبرهما كما أشار لذلك بقوله
 بعده ان لم تدخل الاجناس على ما سيأتى فكلام الشارح المذكور راجع الى الاجناس

صحت من أصلها بالأول
 وبهواها ان عالت كزوج وخمس
 جدتين وثلاث زوجات
 وأربع أخوات لام وخمس
 أخوات لأب صحت من
 سبعة عشر بالأول وان
 (انكسرت القرية على
 جنس واحد ضرب عدده)
 أى عدد المنكسر عليه
 نصيبه (في أصلها) بالأول
 (وبهواها) ان عالت قل
 بلغ قسمته تصح (أو) على
 (جنس واحد) كزوج وأبوين
 (بعضها) أى بعض الاجناس
 (في بعض) بالأرد الى الوفاق
 ان لم توافق ويرد اليه ان
 توافق

وقول قل لم يصح الخ مردودا لاقه ورفي كلام الشارح أيضا المعاني (قوله ثم ضرب الحاصل
في أصل الفريضة بالأول) ككتفي عشرة بنتا وأربعة أخوة أشقاء أولاب أصاها من ثلاثة للبنات
اثنتان على ثلثي عشرة لا تنقسم وتوافق بالنصف فتزد الاثنى عشر انصافا ستة وتنظر بين الستة
والاربعة تجد بينهما موافقة بالانصاف فتضرب نصف أحداهما في كامل الاخر باثنى عشر وهو
جزء المصم يضرب في ثلاثة ستة والثلاثين ومنه تصح وكذلك بنات وجدتين وعم أصاها ستة
للبنات أربعة على الثلاثة لا تنقسم وتباين والجدتين واحد على اثنين لا ينقسم ويباين والعم واحد
منقسم عليه وبين هذه الثلاث بنات والجدتين تباين فيضرب أحداهما في الآخر والحاصل في
أصل المسئلة ستة وثلاثين (قوله وبهولها ان عالت) كام وعمانية أخوة لأم وأربع وعشرين
اختلافها هي من ستة وتقول الى سبعة للام واحد منقسم عليها وللأخوة للام سهمان يوافقان
عددهم بالنصف فيردلصه أربعة وللأخوات أربعة اسم توافق عددهن بالربع فيردلصه
ستة ثم تضرب نصف الستة في كامل الاربعة أو بالعكس يحكي اثنا عشر والحاصل في أصل
المسئلة يحصل أربعة وعشرون ومنه تصح وكام وثلاثة أخوة لأم وخمس أخوات لاب هي من
ستة وتقول الى سبعة للام واحد ينقسم عليها وللأخوة للام سهمان يوافقان عددهم وللأخوات
أربعة اسم كذلك وبين عدد الأخوة والأخوات تباين فيضرب أحداهما في كامل الاخر
بخمسة عشر والحاصل في سبعة عمانية وخمسة ومنه تصح وماسلكه في التمثيل أولى مما سلكه
بعضهم هنا (قوله هذا) أي ما تقدم من ضرب بعضهم في بعض ثم ضرب الحاصل في أصل
المسئلة ان لم تنداخل الأجناس أي ولم تتماثل وقوله والا اكتفى بالأكثر أي عند التداخل
وبأحدهما أي عند التماثل ولو طال ذلك السكان أولى وما أطال به قول هنا لاجابة اليه فقال
التداخل أم وعمانية أخوة لأم وعمان أخوات لاب أصاها ستة وتقول الى سبعة للام واحد
منقسم عليها وللأخوة للام اثنتان لا ينقسمان عليهما ويرافقان عددهم بالنصف فيرجع الى نصفه
أربعة وللأخوات اللاب أربعة لا تنقسم عليهما وتوافق عددهم بالربع فيرجع الى أربعة اثنتين وهما
داخلان في الاربعة فيكتفي بها وتضرب في أصل المسئلة بالأول تبلغ عمانية وعشرين ومنه تصح
ثم تقول من كان له شيء من أصل المسئلة بهولها أخذه مضروباً في أربعة ومثال القائل أم وستة
أخوة لأم وثنا عشر اختلافاً هي من ستة وتقول الى سبعة للأخوة سهمان يوافقان عددهم
بالنصف فيرد الى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فيرد الى ثلاثة وتضرب إحدى
الثلاثين في سبعة تبلغ أحد وعشرين ومنه تصح (قوله وضرب) أي الأكثر فيها ذكر الخ (قوله
بهولها) كان الأولى اسقاط ذلك أو التعميم بان يقول ولو بهولها لاقتضا كلامه أن المضروب
في الأصل بالأول لا يسمى جزء المصم وليس كذلك (قوله جزء المصم) مقول يسمى أي نصيبه
أي النصيب الذي يخص كل سهم من أصل المسئلة بهول أدونه والذي يخص كل سهم منها هو ذلك
المضروب (قوله فلو خلاف الخ) تقرير على قوله وان انكسرت الفريضة على جنس واحد وترك
التوزيع على قوله أو جنس واحد قد تقدمت أمثلة ذلك ومثال الانكسار على ثلاثة أجناس جدتان
وثلاثة أخوة لأم وعمان أصاها ستة ونصف من ستة وثلاثين وعلى أربعة أجناس زوجتان
وأربع جدات وثلاثة أخوة لأم وعمان أصاها اثنا عشر ونصف من اثنين وسبعين وتقسم ان

(ثم ضرب الحاصل في
أصل الفريضة) بالأول
(وبهولها) ان عالت (فما
بلغت منه) هذا ان لم
تنداخل الأجناس والا
اكتفى بالأكثر وضرب فيها
ذكر بهي المضروب في
الأصل بهول جزء المصم فلو
تخلف أما خمسة أعلام
فاصاها الثلاثة والانكسار
فيها على جنس واحد وهو
الأعالم والمنكسر عليهم
سهمان وهما يباينان خمسة

وهي جزء السهم فاضربهم في الثلاثة فتصح من خمسة عشر ولو كان عدد الاعمام فيها عشرة لوافقت الاثنين بالنصف فأررد العشرة الى نصفها خمسة واضرب به في الثلاثة فتصح أيضا من خمسة عشر ٢٢٥ ولا يخفى على من ضبط الأصل بقية الامثلة

• (فصل في الاختصاص في مسائل الفرائض) •

(الاختصاص في فروع أحدهما) يعتبر (بين السهام) أي بعضهم مع بعض (فتقدر الفريضة لوقفها) فتصح منه ويرجع كل نصيب الى وقته ولو خلافت بقا وزوجة وجد اقبلت من أربعة وعشرين للبنت نصفها وللزوجة ثمنها وللجد سدسها بالفرض والباقي بالنصيب والاختصاص من ثمانية لتوافق الانصبا بالثلث للبنت أربعة وللزوجة سهم وللجد ثلثا بالفرض والنصيب (الثاني) يعتبر (بين الرؤس) أي بعضهم مع بعض وهو ثلاثة أنواع مماثلة ومداخلة وموافقة

• (فصل في الاختصاص في مسائل الفرائض) •

(قوله من طرق يخرج الفريضة) مثال ذلك لو تركت زوجا وأختا لاب وأما فسقط سهمه وتعود الى ثمانية للزوج والاخت كل ثلاثة فاضربهم في أربعة وعشرين يخرج القيراط يخرج اثنان وسبعون فاذا قسمت على ثمانية خرج لكل تسعة وللأم اثنان فاذا ضربت في أربعة وعشرين خرج ثمانية وأربعون فاذا قسمت على ثمانية خرج ستة أو تقول للزوج ثلاثة نصيبها

الانكسار لا يزيد على ذلك لان الورثة في الفريضة لا يزيدون على خمسة اجناس كما علم مما صرف اجتماع من يرث من الذكور والاثاث ومنهم الاب والام والزوج ولا تعدد فيهم ويخالف الزوج الزوجة وهي تعدد والام الجدة وهي تعدد أيضا والاب يخالفه الجد ولا يمكن فيه التعدد واذا لم يزيدوا على ذلك عند الاجتماع فعند عدمه أولى وهذا في النسب أما في الولاء فيزدون على ذلك كأن يشترط جماعة في عبد جماعة ثلاثة ولا أخرى سدسه ولا أخرى ربعه ولا أخرى ثمنه ولا أخرى نصف ثمنه ولا أخرى نصف الثمن الاخر فسقط سهم من أربعة وعشرين ولا يخفى العمل (قوله وهي) الاولى فهي أي الخمسة التي هي عدد الاعمام وكان الانسب تأخير هذه الجملة عما بعده لانه اعتبر سابقا التسمية بجزء السهم بعد الضرب حيث قال وضرب فبما ذكره يسمى المضروب الخ فكان الاولى أن يجري هنا على سنن ذلك (قوله فتصح أيضا من خمسة عشر) أي كما صحت منه الاولى ولو نظر فيها للتداخل لصحت من الاثنين ولكن فيه تطويل فالتوافق أنخصر كما مر (قوله على من ضبط الأصل) أي القاعدة المذكورة وأل فيه للبنيان لان المذكور أصول وقواعد متعددة (قوله بقية الامثلة) وهي نحو سبعين مثالا تطالب من المطولات ومائة قدم من العمل هو على طريقة الفرضين في القسمة أما المقسمون فيقسمون أربعة وعشرين مطلقا فان صحت فذل والنو الابان كان فيهما عول مثلا استخرجت بطريق من طرق فخرج القيراط المعسومة في محلها فمشت أن تضرب نصيب كل وارث في مخرج القيراط وهو أربعة وعشرون وتقدم الحاصل على التصحيح فيخرج ما للثلاث الوارث ومنها أن تنسب ما يخص كل وارث لجموع الصحيح وتأخذ من الأربعة والعشرين بذلك النسبة

• (فصل في الاختصاص في مسائل الفرائض) •

والمراد به هنا تقابل العدد الذي تصح منه المسئلة وهو ما قبل العمل كزوجة وخمس بين من غيرهما أو واحد بعد واحد حتى يقي ابن مع الزوجة فيجعل كل مائة مائة ثم ما ابتداء أربعة كبن وبنت ابن فالمسئلة من ستة للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس تسعة للاثنتين واحد يقي اثنان ترد عليهم ما ينسب فرضيهما للبنت ثلاثة وأربعهما للبنت الابن ربعهما فتقتصر هاتوجهما من أربعة للبنت ثلاثة ولبنت الابن واحد ففيه اختصاص السهم بعد العمل (قوله يعتبر بين السهام) أي بعد العمل ومعرفة ما يخص كل واحد من الصحيح (قوله فتقدر الفريضة) أي المسئلة لوقفها أي الجزء الذي وافقت فيه جميع السهام (قوله من أربعة وعشرين) أي باعتبار فريضة الزوج وسدس الجد وقوله اتوافق الانصبا ما اثبات في كل نصيب الى وقته ويبان ذلك ان للبنت النصف اثني عشر ترد لثلاثها أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة ترد لثلاثها واحد وللجد السدس أربعة بالفرض والخمسة الباقية بالنصيب وبجملة ذلك تسعة فتقدر لثلاثها ثلاثة فتصح قوله بالاختصاص من ثمانية (قوله بين الرؤس) وهو في الانكسار على الاجتناس فيما تقدم (قوله ثلاثة أنواع) لم يذكر الرابع وهو المداخلة لعدم تأني الاختصاص في ما كان من جملة النسب الرابع بين الرؤس بعضها مع بعض ومن الاختصاص نوع ثالث بين الرؤس والمهام كزوجة وستة أعمام قسم امهم توافقهم الثلث فاضرب وقتهم وهو اثنان أنخصر من ضرب كلهم وكلام المصنف يشهد فكان المناسب لكلامه أن يقول التارخ بين الرؤس مع

٢٩ وي في الى ثمانية ربع وعن فتأخذ من الأربعة وعشرين ربعها وثمانها وهكذا (قوله على

سماها أو مع بعضها ومن هذا القسم الاختصار قبل العمل المتقدم فان فيه اختصار الرؤس
والسماها (قوله فان كان بينهما) أي الرؤس والمراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا قوله أحدها في شمل
القسمين (قوله كأربعة وأربعة وأربعة) صورة ذلك أربع جذات وعمانية أخوة لأم وأربعة
أعمام فأصلها ستة للجذات واحد على أربعة لا ينقسم ويبين في حفظ رؤسهن أربعاً ولا أخوة
اثنان على عمانية لا ينقسمان ويوافقان عددهم بالنصف فتدعدهم إلى نصفه أربعة ويفضل
للأعمام ثلاثة على أربعة لا ينقسم ويبين في حفظ عددهم أربعة ثم تضرب أربعة في أصلها
سنة تبلغ أربعة وعشرين ومنها تصح فقد حصل في هذا المثال المماثلة بين الرؤس بعدد
بعض الموافقة وبقاعد البعض الآخر (قوله كن ثلاثة وستة واثنى عشر) وصورتها ثلاث جذات
واثنا عشر أحلام وستة وثلاثون عما أصلها ستة للجذات واحد على ثلاثة ويبين في حفظ رؤسهن
ثلاثة ولا أخوة لأم اثنان على اثني عشر يوافقان عددهم بالنصف فتدعدهم نصفهم ستة
وللأعمام ثلاثة على ستة وثلاثين توافق عددهم بالثلث فتدعدهم الثلث ثم تضربها في
أصلها ستة تبلغ اثنين وسبعين ومنها تصح (قوله فعلى أكثرها) بالثلاثة أو الواحدة وهو الانشأ
عشر في المثال يقتصر ولا ينظر للموافقة (قوله كأربعة وستة وعشرة) وصورتها أربع جذات
واثنا عشر أحلام وعشرة أعمام أصلها ستة للجذات واحد على أربعة ويبين فيبقى عددهم
وللاخوة لأم اثنان على اثني عشر يوافقان عددهم بالنصف فتدعدهم ستة وللأعمام ثلاثة على
عشرة مباينة فيبقى عددهم وبين الأربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب نصف الأربعة في
الستة أو بالعكس باثني عشر وبين الأثني عشر والعشرة موافقة بالنصف فتضرب نصف
أحدهما في كامل الآخر تبلغ ستين وهي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة ستة تبلغ الثمانية
وستين ومنها تصح فتقول كل من له شيء من أصلها أخذه مضروباً في ستين (قوله فعلى الوفاق)
أي على الحاصل من ضرب الوفاق وهو في المثال المذكور ستون لأنها الحاصلة من ضرب
الوافاق بعضها في بعض واحداً بعد واحد وما قاله قل هذان أنهما لا لون من ضرب ثلاثة في
عشرة أو ستة في خمسة فهو وهو وسكت عن الانكسار على أربعة أجفاس لأنه يقاس على
ما ذكره وقول قل المماثل أن في محل لان ذلك في الانكسار على أكثر من أربعة وكل
ما اقتصر عليه مما ذكره بضرب في أصل المسئلة فيحصل التصحيح (قوله كأربعة وستة) وصورتها
أربع جذات وستة أعمام أصلها ستة للجذات واحد على أربعة لا ينقسم ويبين في حفظ رؤسهن
أربعة وللأعمام خمسة على ستة لا ينقسم ويبين أيضاً في حفظ رؤسهن ستة وبين الأربعة والستة
موافقة بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر هي جزء السهم
فتضرب في أصلها ستة باثنين وسبعين ومنها تصح وهذا مثال للموافقة مع مباينة كل فريق
اسماهما وما في الشرح مثال للموافقة مع مباينة بعض الفرق لاسماهما وموافقة البعض الآخر

(فصل في بيان المناجزة)

أي بيان معناها وكيفية العمل فيها (قوله وهي) أي لغة وسبب ذكر معناها اصطلاحاً والمناقلة
ليست على بابها لان المناجزة واحد وهو الثاني مثلاً وان كان منقلاً لا آخر كما إذا كان هناك
ميت ثالث فان مسئلته نامضة لثانيته مع كون الثانية نامضة للاول وهذا لا يقتضي ان المناجزة

(فان كان منها مماثلة)
كأربعة وأربعة وأربعة
(اقتصر على أحدها أو)
كان بينهما (مماثلة)
كثلاثة وستة واثنى عشر
(فعلى أكثرها) يقتصر
(أو) كان بينهما (موافقة)
كأربعة وستة وعشرة
(فعلى الوفاق) يقتصر (فلو)
توافق عددها في جز تضرب
ذلك الجز من أحدهما في
الآخر كأربعة وستة
بينهما موافقة بالنصف
فتضرب نصف أحدهما في
الآخر

(فصل في بيان المناجزة)
وهي مناقلة من النسخ

على بابهم العدم كون الاولى نامة للثانية (قوله وهو الازالة الخ) يقال نسخت الشمس الظل أي
ازالته وهذا الامر منسوخ بكذا أي مغيبه ونسخت الكتاب أي نقلته بأشكاله (قوله المعنى
المراد) وهو الاصطلاح الا في (قوله لازالة أو تغيير ما) أي العدد الذي صحت منه الاولى
وختم ما بالعدد وختم الانتقال بالمال اعلمه لمكون ذلك أظهر والافصح اعتبار الانتقال في
العدد لا انتقاله عما صحت منه الاولى الى ما صحت منه الثانية واعتبار الازالة والتغيير في المال
باعتبار المال والمالك (قوله يموت الثاني) الباء التسمية أي بسبب موت الثاني ان انقسمت
سهام الميت الثاني من الاولى على مسئلته وقوله أو عما صحت منه الثانية أي ان لم تنقسم سهام
الميت الثاني من الاولى على مسئلته (قوله هي اصطلاحاً) أي في اصطلاح القرضيين أي ما في
اصطلاح الاصوليين فهي من النسخ وهو رفع حكم شرعي بإثبات آخر (قوله أن لا تنقسم) في
العبارة تساهل والاصل ذو أن لا تنقسم لان اصطلاح اسم للمسئلة الصحيحة الجامعة للمسئلة
الاولى والثانية الحاصلة بسبب موت الثاني وهذا المعنى وجد فيه جميع المعاني اللغوية وظاهره
أن اصطلاح اسم لعدم القسمة الخ وذلك لا يوجب فيه تنقيح المعاني اللغوية ولذا قال قل
هذا التعريف لا يوافق شيئاً من المعاني السابقة الا ان يراد ما تضمنه المذكور على بعد فتأمل
(قوله التركة) الوجه جعل لامها الجنس أي ما يسمى تركته لكل ميت والافضل خص الميت الثاني
ليس تركته للاول وهكذا الا ان يراد باعتبار ما كان وكذا يقال في الورثة فتأمل اه قل وفيه نظر
لانه لا حاجة الى حل التركة على تركه الميت الاول فقط الخوج الى أن المراد التركة باعتبار ما كان
بل المراد ما يعم تركه الميت الاول أو الثاني كما يفهمه أول كلامه فبعبارة مضارب وقوله وكذا يقال
في الورثة أي ان المراد الوارث باعتبار ما كان أي بالنسبة للميت الاول فقط وان كان مورثاً
بالنسبة لمن بعده وهذا أمر ظاهر لا حاجة الى التنبيه عليه (قوله فتصح فريضة كل ميت) أي
مسئلته سواء الميت الاول أو من بعده وسواء كان ورثة الثاني سهم ورثة الاول أو بعضهم ليس
ورثة للاول وتصح المسئلة الثانية مثلاً لا يكون الابدع معرفة ما يخص ذلك الميت من الاولى
وهكذا أوسكت عن ذلك المستفاد ظهوره وقول قل ان ظاهر كلامه ان فصيح مسائل الموتى
قبل معرفة حصصهم عن قبله هم وتقريره في شرح ذلك يخالفه اه ليس في محله ان لم يتوض
لمعرفة حصصهم عن قبلهم أصلاً امر (قوله ثم يضرب) أي ان احتاجت الى الضرب والتصحيم
والاقتضاء تكون سهام الميت من الاولى منقسمة على مسئلته فلا تحتاج لما ذكر بل تصح المسئلان
عما صحت منه الاولى كما يأتي وقوله بعضهم أي القريضة أي جنسها الصادق بالعدد اذا
المضروب هو الثانية في سهام الميت من الاولى وظاهره أن المضروب والمضروب فيه هو القريضة
الواحدة وأمس كذلك وهذا سهل مما قاله قل وهبارة قوله بعضهم في بعض صريح كلامه ان
القريضة الواحدة لكل ميت يضرب بعضها في بعض وهو لا يستقيم ان ليس المضروب الا فريضة
ميت لاحق في فريضة ميت قبله أي يضرب مسئلة الثاني بجميعها او فريضة في مسئلة الاول
وهكذا فالوجه أن يرجع الضمير الى القرائن المتهومة من المقام ويراد بالبايعين فريضتان
معهودتان وصريح كلامه أيضاً ان الضرب يكون مع الانقسام وهو غير مستقيم أيضاً كما لو أخذ
من كلامه في شرح ذلك فتأمل وانهم اه (قوله السابق) فيه أن الذي سبق هو الاختصاص بين السهام

وهو الازالة والتغيير والنقل
ومعنى بها المعنى المراد لازالة
أو تغيير ما صحت منه
الاولى يموت الثاني أو بما
صحت منه الثانية أو
لا تنقسم المال من وارث
لوارث (هي) اصطلاحاً
(أن لا تنقسم التركة حتى
يموت بعض الورثة فتصح
فريضة كل ميت) على
حكمها (ثم يضرب بعضها في
بعض بعد اعتبار الاختصاص
السابق فيما يبلغ صحت منه)

(قوله في سهام الميت الخ)
الاجاب في المسئلة الاولى

وذلك بان تجعل مسئلة الميت الاولى أصلا ٣٢٨ مسئلة المناهضة وتأخذ منها نصيب الميت الثاني وتقسمه على مسئلته فان صح

قسمته عليها فذلك وتصح
المسئلتان عما صحت منه
الاولى والا فالعمل كافي
انكسار السهام على
صنف واحد فاحصل من
الضرب تصح منه المسئلتان
فان أردت قسمته فن له
شي من الاول ضرب في
جزء سهمها وهو ما ضرب
فيها ومن له شيء من الثانية
ضرب جزء سهمها وهو
نصيب مورثه في الاول أو
وفقه فلومات أصرا عن
زوج وابن ثم مات الابن عن
ثلاثة بنين فالاولى من أربعة
وسهام الابن منها تنقسم
على مسئلته فتصح المسئلتان
عما صحت منه الاول وهو
أربعة ولومات الابن عن
خمس بنين فسامه من
الاولى تباين مسئلته
فاضرب مسئلته في الاول
فتصح من عشرين ومن له
شي من الاول ضرب في جزء
سهمها وهو خمسة ومن له
شي من الثانية ضرب في
نصيب مورثه وهو ثلاثة
ولومات الابن عن ستة بنين
فسامه من الاول توافق
مسئلته فاضرب وفق مسئلته
في الاول وهو اثنان فتصح
من ثمانية ومن له شيء من
الاولى ضرب في جزء سهمها
وهو اثنان ومن له شيء من

بعضها مع بعض أو الرأس وبعضها مع بعض والاختصار المصود هنا هو الاختصار بين سهمها
وذلك قبل اذا كان بين فرضة الثاني وسهامه من الاول موافقة فان الاخضر ان يضرب وفق
الثانية في الاول وهذا لم يسبق الا ان يقال انه قد سبق في عموم المقن في قوله بين الرأس وان قصره
الشارح على احدى الصورتين كما مر أو يقال ان قوله السابق صفة لحذف تقديره الاختصار
بالعمل السابق وهو ضرب وفق عند التوافق (قوله وذلك) أي بيان ذلك ان المناهضة أي
العمل فيها أو الباقي قوله بان تجعل للتصوير وقوله أصلا أي قاعدة جامعة (قوله فذلك) مبتدأ
والخبر محذوف أي ظاهر لا يحتاج الى عمل وضرب والجملة جواب الشرط (قوله والا) أي ان لم
تصح قسمة نصيبه من الاول على مسئلته (قوله فالعمل كافي انكسار السهام) وذلك العمل هو
ضرب وفق عند التوافق والسكل عند التباين بعد النظر بالنظرين المذكورين بين نصيب
الميت الثاني ومسئلته فيجعل نصيبه من الاول كسهام القرين ومسئلته كالقرين فان كان بين
نصيبه ومسئلته موافقة ضرب وفقها في الاول أو بباية ضرب كلاهما (قوله قسمته) أي ما
حصل وقوله فن له أي فقل من له الخ على عادة الفرضيين في القسمة (قوله ضرب) أي ذلك الشيء له
فالرابط بين المبتدأ والخبر محذوف وهو قوله وأما العائد على من فهو مذكور في قوله (قوله
ما ضرب فيها) وهو كل الثانية وفقها (قوله في جزء سهمها) في نصيبه جزء سهم نظر لان جزء
السهم ما ضرب في المسئلة الآن يقال انه لما ضرب فيه سهم كل وارث من الثانية فكانه ضرب
جميعها او الضرب نسبة من الجائزين فسامه جزء سهمهم بذلك الاعتبار ولو أمة طه في الموضوعين كان
اولى كما صنع في المنهج كاصله وعبارته ومن له شيء من الاول أخذه مضرره بأفها ضرب فيها من
وفق الثانية أو كلاهما ومن له شيء من الثانية أخذه مضرره بنصيب الثاني من الاول أو وفقه اه
(قوله نصيب مورثه) أي عند مباينة ذلك النصيب وقوله في الاول أي في المسئلة الاولى لمسئلته
هو وقوله أو وفقه بالرفع عطف على نصيب والضم يرجع له أي أو وفق ذلك النصيب عند
التوافق (قوله وابن) أي من غير ذلك الزوج لاجل أن لا يكون الزوج وارثا منه أو منه لكن
قام به مانع كقتل يمنع ارثه من ذلك الابن فصح قوله عن الثلاثة بنين والافعال عن الثلاثة بنين وأب
(قوله فالاولى من أربعة) أي يخرج فرض الزوج لهما منها واحد ولا ابن ثلاثة (قوله تنقسم على
مسئلته) أي لانها من ثلاثة عند رؤس المورثة والثلاثة سهام الابن مقسمة على الكل ابن واحد
(قوله تباين مسئلته) لان مسئلته من عدد رؤس المورثة خمسة وهي تباين الثلاثة فتضرب
الخمس في الاربعة التي هي المسئلة الاولى (قوله ومن له شيء من الاول) وهو هنا الزوج يضرب
له سهم في خمسة له خمسة ومن له شيء من الثانية وهم البنون فيضرب لكل منهم واحد في ثلاثة
سهام مورثه فله ثلاثة فيجتمع لهم خمسة عشر تضم خمسة الزوج فتكمل العشرون التي هي
الجامعة اه ذل (قوله عن ستة بنين) فمسئلته من عدد رؤسهم ستة وهي توافق سهامه الثلاثة
بالتام فيضرب ثلثها وهو اثنان في أربعة بثمانية فالزوج له واحد من الاول يضرب في اثنين
بأثنين ويأتي ستة مقسومة على بنيه الستة (قوله وهو) أي الوق اثنان وقوله من ثمانية وهي
الحاصلة من ضرب الوق المذكور في الاول وهي أربعة مسئلة الزوج والابن كما مر (قوله
وهو) أي جزء السهم اثنان وقوله وهو أي الوق واحد في تسعة ذلك جزء السهم ما تقدم

* (فصل في بيان المنسركة) *

أى بيان صورتهم وأحكامهم وأحوالهم (قوله بفتح الراء) أى المشددة ويقال لها أيضا المنسركة
 بالتاء وقوله أى المنسركة أى فهو من باب الحذف والإيصال وأركانها زوج وصاحب سدس
 من أم أو جددة وصاحب ثلث من أولاد الأم وعصبة شقيق أى فى كلام المصنف مجرد مثال
 (قوله بين أولاد الأبوين) أى إذا كانوا عصبة كما مملوذكوروا أنا لان كانوا أنا فاقطاه
 قل (قوله مجازا) أى لان المنسركة حقيقة هو الشارع (قوله وأخ لأبوين) أى ولومع من
 يساويه من الأخوة والأخوات لأنه يختلف التصحيح (قوله للزوج النصف الخ) فهى من
 سنة كاعلم مما هو للزوج ثلاثة وللام واحد ولولديهما الثلثان يشار كهما الأخ فيهما فيصالح الى
 تصحيح لان أمهين لا تقسم على ثلاثة فهى من الانكسار على فريق مع المباشرة فيضرب عددهم
 فى أصلها فتصيح من ثمانية عشر للزوج تسعة وللام ثلاثة واسكن من الأخوة اثنتان فان كان مع
 الأخ اخت صحت من اثني عشر ولانها تلقت منه وبينها أمه أفاده (قوله بقراءة الام) فخذ
 كواحد منهم المذكور والذى بيان فى ذلك لا شرا كهم فى القرابة التى ورثوا بها وهى بنوة الام
 بقراءة الأب غير ممتصة لأمهاته وتسمى بالحارية لانها وقعت فى زمن عمر رضى الله عنه فأحرم
 الاشتقاق فلو اذهب أن أبانا سارا أسنان أم واحدة فشر لثنيتهما وروى ان عمر هو القائل ذلك
 وروى أنه قضى به مرة فلم يشر لثنيتهما لثنيهما فقبل له انك أسقطته فى العام الماضي
 فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى وتسمى بالمنبرية لانه سئل عنها وهو على المنبر وروى
 هب أن أبانا كان حجرا مائى فى الميم فلذا سميت بالجربة والجميمة أمه أفاده مر لكن فى تسميتها
 بالمنبرية كما قال شيخنا ح ف منازعة لان المنبرية هى التى سئل عنها سيدنا على كما تقدم (قوله
 كان الجميع أولاد أم) أى من حيث الارث ولا تبنى قرابة الأب فى غيره فلو كان هناك أخت لأب
 لم ترث لانها محجوبة به لانه شقيق أمه قل (قوله التى ورثوا بها الفرض) فالأخ فى هذه وارث
 بالفرض فله مثل أمه من أولاد الام ولو كان معه أخت أو أكثر فكل واحد له أود كرا أو أكثر
 أو النوعان فكذلك يختلف التصحيح باختلافهم أمه قل (قوله كما لو كان الخ) فلو
 أخ لام هو ابن عم مع زوج وأخت لأب لثله السدس بقراءة الام وبنوة الم محجوبة بإسوة غراف
 الفروض وصورتهم امرأتان تزوجتا بأخوين وأنت من أحدهما بابن ومن الأخرى بنت ولهذا
 بنت من غير أمها ثم تزوجت البنت الاولى وماتت عن زوجها وأختها الابن وابن عمها الذى هو
 أخوها من أمها فعصوبته حينئذ أسقطه ولا يرث الابنة الام (قوله سقط) أى وأسقط من
 معه من أخوانه المساويات له ويسمى الأخ المشؤم ولو كان بدل الأخ أخت لأبوين أو لأب فرض
 لها النصف أو أكثر فالثلثان وأعيان المسئلة وخرجت عن كونها منسركة أو خشي في تقدير
 ذكورتها هى المنسركة ونص من ثمانية عشر كما مروى بتقدير أن تؤول الى تسعة وبينهما ثلثا دخل
 فيه حصان من ثمانية عشر فاقسمها على كل من المسئلتين يخرج حصصهما ثم تضرب نصيب من له
 نى من ماله وتعليه أقل النصيبين وتوقف الزائد على حصصهم المسئلة الاولى واحد
 والثانية اثنان أقل من لثني من الاولى ضرب فى واحد ومن الثانية فى اثنين والأخضر فى حق
 الخلفى ذكورتها وفى حق الزوج والام أنوته وبمستوى فى حق ولدى الام الا امران فاذا قدمت

* (فصل فى بيان (الشركة) *

بفتح الراء أى الشركة فيها
 بين أولاد الأبوين وأولاد
 الام وبكسرها على نسبة
 التشرىك اليها مجازا (هى
 زوج وأم وولداها وأخ
 لأبوين للزوج النصف وللام
 السدس ولولدى الام الثلث
 يشار كهما فيه الأخ
 لأبوين) بقراءة الام كان
 الجميع أولاد أم لا شرا كهم
 فى قرابتها التى ورثوا بها
 الشرى كالوكان فى أولادها
 ابن عم فانه يشارك بقرايتها
 وان سقطت عصوبته
 (فان كان الأخ) الموجود
 مع ولدى الام (لأب سقط)
 فلا تشارك الا لامشاركته
 فى قرابة الام

يفضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان كان اثني أخذها أو ذكر أخذ الزوج ثلاثة والام واحدا

(فصل في ميراث الجدة)

سواء مع الاخوة أو غـيرهم وفيه خلاف متشعب بين العصاة ومن ثم استعظموا الكلام فيه حتى قال عرو على رضي الله تعالى عنهم ما أجروكم على قسم الجد أجروكم على النار وقال من سره ان يقتحم جرائم جهنم بمروجه فله قض بين الجد والاخوة وقال ابن مسعود سلوني عما شئتم من عضلكم ولا تسألوني عن الجد والاخوة لاحياء الله ولا ياء وحاصـله اجاعهم على عدم اسقاطهم بهـم ثم ذهب كثير من العصاة وأكثر التابعين الى انه يحجبهم كالأب وذهب اليه أبو حنيفة واختاره جمع من أصحابنا وقال الاثمة الثلاثة كسكنهم من العصاة انه يقامهم على تفصيل حاصله انه اما ان يكون معه ذو فرض أو لا وعلى الاول فالأول اما السدس أو ثلث الباقي أو المضافة أو السدس مع ثلث الباقي أو هو مع المقاسة أو ثلث الباقي مع المقاسة أو الثلاثة فالجدة سبع صور وعلى الثاني فالأول اما ثلث جميع المال أو المقاسة أو يستويان فالجدة عشر صور وأوصلها بعضهم الى مائة وخمس وثلاثين صورة وذلك ان ذالفرض في الأولى اما بنت أو بنت ابن فأكثر أو زوج أو زوجة أو أم أو جدة تضرب السقة المذ كورقة في السبعة بالثنتين وأربعين وعلى كل منها ساقا لا أخوة اما اشقاء أو لأب أو لأم تضرب الثلاثة فيماد كرى يحصل مائة وست وعشرون صورة ثم تضرب الثلاثة المذ كورقة في الثلاثة أحوال الثانية يحصل تسع صور تضم لما ذكر يحصل ما ذكرنا (قوله مع القرع المذكور) سواء كان معه وارث آخر أم لا وكذا ما بعده (قوله أولاد أبوين أو أب) هي مائة خلقت تجوز الجميع فهي ثلاثة أحوال وعلى كل امام مع ذى فرض أو لا والاحظ له في الاول واحد من سبعة وفي الثاني واحد من ثلاثة وذو الفرض واحد من ستة فقد أخذ من كلامه جميع الصور السابقة (قوله في أدلته) أى توصله (قوله وأما الثلث الخ) لم يعلل الدعوة الثالثة وهي أخذه الاكثر منهم وأعله في شرح المنهج بقوله وانما أخذ الاكثر لانه قد اجتمع فيه جهة القرع والتعصيب فأخذنا أكثرهما (قوله أخذت منها) أى غالبها يخرج مستثناة الغراوين فانه لا ينقصها فيه ما عن الثالث (قوله والاخوة لا ينقصها) وهو الخ من تمام العلة وينقصون بضم الياء وتشديد القاف من نقص بالثـلـثـلـبـدأ أيضا أو ينقص الياء من ضم القاف من نقص بالتعصيب وأما ضم الياء وكسر القاف من أنقص فلا يجوز كما ذكره المصنف في شرح المنهج (قوله ويعد الخ) أى يبدلونهم معه لاجل اضرائه في بعض الاحوال كجد وأخ شقيق وأخ لأب وأما أولاد الام فهم محجوبون بالجد (قوله الا ان نقص أولاد الابوين) الاخصر أن يقول الامع الواحدة الشقيقة كاي شقيقا به بعد قل (قوله فتستوى له الخ) لان ما مثله وكذلك أخوان أو أربع اخوات من أى النوعين كن فصو راسوا الامرين ثلاثة فان نقصوا عن مثله فالمقاسة منه هو ذلك في خمس صور أخ اخت اختان ثلاث اخوات أخ واخت وان زادوا على مثله فالثلث شـمـلـه وصوره غير مخصصة وأقالها الخوان واخت أخ وثلاث اخوات خمس اخوات قال مروهل يحكم على ما أخذ الاخوة بانه فرض أو لا صحح ابن الهائم الاول ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الام لكن ظاهر كلام الرافعي انه تعصيب واعتمد السبكي قال وقد

(فصل في بيان ميراث الجد)
 رث (أى الجد مع القرع المذكور السدس) فرضا (ومع القرع) الاثني السدس فرضا والباقي تعصيبا وان كان معه أولاد أبوين أو أب (وليس معهم صاحب فرض) فله الاكثر من المقاسة ثم والثلث) أما المقاسة فله كالاخ في أدلته بالأب وأما الثلث فله انما اجتمع مع الام أخذت منها فله الثلثان ولها الثلث والاخوة لا ينقصون عن السدس فوجب أن لا ينقصوا الجد عن ضعفه وهو الثلث (ويعد أولاد الابوين عليه) أى على الجد (أولاد الأب) في الحساب (اذا اجتمعوا معه ولا يرتبون مع أولاد الابوين لانهم محجوبون بهم) الا ان نقص أولاد الابوين انما زاد على فرض من مع الجد ولا يكون الامع الواحدة (فهو لا ولاد الأب) فلو كان مع الجد شقيقة وأخ وأخت لأب فتعد الشقيقة الاخ والاخت على الجد فتستوى له المقاسة وثلث المال له

ثمان من ستة وثلاثة الشقيقة النصف ثلاثة يبقى واحدة ٢٣١ على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في

ستة فتصح من ثمانية عشر
(فان كان معهم صاحب
فرض فله) أى الجد (الاكثر
من المقاسمة وذلك الباقي
والسدس) من التركة اما
المقاسمة فلما امر وأما ثلث
الباقي فلانه لو لم يكن معه
صاحب فرض أخذت
جميع التركة فاذا خرج
قدرا الفرض مستحقا بقي
ثالث الباقي وأما السدس
فلان البقين لا ينقصونه
عنده فالأخوة أولى (وقد
لا يبقى) بعد الفرض (شيئ)
كبنين وأم وزوج فيفرض
له السدس ويراد في العول
فتعول هذه الى خمسة عشر
وقد يبقى دون سدس
كبنين وزوج فيفرض له
ويقال فتعول هذه الى ثلاثة
عشر (وقد يبقى سدس
كبنين وأم فيفوز) الجسد
(به) لانه لا ينقص عنده
اجماعا اذا رث (وتسقط
الأخوة) والأخوات (في
هذه الاحوال) الثلاثة
لاستغراق ذوى الفرض
التركة

• (فصل في بيان ميراث المرتد
وولد الزنا والمنقذ بالعمان)

نضمن كلام ابن الرقعة نقلنا عن بعضهم ان جهورا صحابنا عليه وينبغي عليهم ما لو أوصى بجزءه
بعد الفرض اه (قوله) مثمان من ستة) عدد رؤوسهم بعد فرض الذكر اثنين وقوله على ثلاثة
وهى الاخ والاخت والاب وقوله فتصح من ثمانية عشر للجدات اثنتان في ثلاثة بستة وللشقيقة
ثلاثة في مثلهما تسعة وللأخوة للاب واحد في ثلاثة ثلاثة للاخ اثنتان وللأخت واحد (قوله)
فان كان معهم) أى الجد والأخوة الخ وهذا مقابل قول الشارح سابقا وليس معهم صاحب
فرض فاخذ الشارح معاهدا اشارة الى أن كلام المتن مقابل شيء محذوف من الاول مدلول
عليه بالآخر (قوله صاحب فرض) وهو ستة كما تقدم بنت بنت ابن أم جدة وزوجة زوج
(قوله فله الاكثر من المقاسمة الخ) أى يتعين له ذلك وان رضى بالانقص في بنتين وجدوا أخوين
واخت السدس أكثر وأصلها ستة يخرج سدس الجد وتلك البنتين يبقى واحد على خمسة
لا ينقسم فتضرب في ستة بثلاثين ومنها تصح وفي زوجة وأم وجدوا أخوين واخت ثالث الباقي
أكثر وأصلها اثنا عشر يبقى بعد اخراج الفرض سبعة للجد ثلثها ولانث لها فتضرب ثلاثة
في اثني عشر بستة وثلاثين يبقى بعد اخراج الفرض ونصيب الجد أربعة عشر على خمسة
لا تنقسم فتضرب في ستة وثلاثين بمائة وعشرين ومنها تصح وفي بنت وجد وأخ واخت
المقاسمة أكثر وهى من ستة (قوله من التركة) صفة لكل من الثلاثة أى الكائنات من التركة
وقوله فلما امر أى من أنه كالأخ في ادلائه بالاب وقوله مستحقا أى للغير (قوله كبنين وأم وزوج)
أى مع جدوا أخوة وكذا ما بعد كما هو ظاهر (قوله ويراد في العول الخ) يفيد أنها عالت قبل
فرض الجد وهو كذلك لانهم من اثني عشر يخرج الربع مع خروج الثنتين أو يخرج السدس
بالموافقة فيه للبنتين ثمانية وللزوج ثلاثة يبقى واحد يراد عليه واحد للام فقد عالت الى ثلاثة
عشر ثم يراد اثنتان للجد فتصح خمسة عشر كما ذكر (قوله كبنين وأم) المسئلة من ستة فله بنتين
الثلاث أو أربعة وللأم واحد وللجد واحد ولا شيء للأخوة وما قيل من انها من اثني عشر فسبقت
قلم (قوله لانه لا ينقص عنه) قال الرحي وليس عنه نازلا ليجال • (قوله في هذه الاحوال
الثلاثة) وهى ما اذا لم يبق شيء أو بقي دون السدس أو بقي سدس فقط واعلم انه لا يفرض للأخت
ابتداء مع الجد الا فى الاكثر به وهى زوج وأم وجدوا اختا غير أم فللزوجة نصف وللأم ثلث
ولللجد سدس وللأخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى تسعة ثم يقسم الجسد والأخت
نصيبهم ما وهما أربعة أو ثلاثة الثلثان ولهما الثلث فيضرب بخروجه في تسعة فتصح المسئلة من
سبعة وعشرين للام ستة وللزوج تسعة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وانما فرض لها معه ولم
يعصبها ابتداء فيمابقى لتقسمة نصيبها عن السدس فرضه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو
أختان فللام السدس ولهما السدس الباقي وسميت أكثر به لتكديرهما على زيد مذهبه لانه
لا يفرض ولا يعيل وقد فرض فيها وأعال وقيل لان زيدا كدرو على الأخت باعطاءها النصف ثم
استرجاع بعضها منها وقيل لتكدير أقوال اصحابية فيما قيل لان سائلها معه أكثر

(فصل في بيان ميراث المرتد الخ)

ولو زاد وحكم ما لهم لو فى المرتد وسلم من التكرار الذى أشار اليه اه قل وفيه نظر اذا تكرار
فى كلام المصنف أصلا فان قول الشارح كآلم مما راجع للشبهة وهو عدم ارثه لانه الذى مر

(قوله المقاسمة أكثر وهى
من ستة) انظر ما وجه كونها
من ستة فانه لم يظهر ولعل
اصحابا اثنين وتصح من عشرة

(الايورث المرتد كالايورث) كما علم ٢٣٢ عا. و (بل ماله في) لبيت المال سواء اكتبه حال رده أم حال اسلامه كالذي لا وارث

له يستوعب (ولا يورث ولد الزنا) (ولا ولد المتني بلعان) (بقرابة الاب) كالايورثان بينهما لاتنفاه نسبهما فلم يكن له ابن ولا ابن ابن وارث ففاضل عن ذوى الفروض من جهة أمه فهو اولى أمه فان لم يكونوا فليت المال ارثا

• (فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض أو جهة من تعصب أب أو جهة من تعصب واحد)

(إذا اجتمع في شخص في نكاح مجوسى أوفى وطه شبهة) (جهتا فرض لم يرث الا بأقواهما) لانهما اقربان يورث بكل منهما فرض عند الانفراق فلا يورث بهما الفرضان عند الاجتماع كالأخت الشقيقة لا يرث النصف بأخوة الأب والجدس بأخوة الأم بل يرث النصف فقط (والقوة كأن تعجب احدهما الاخرى كنت هي أخت لام بأن يطأخو مجوسى) (بنكاح) (أو غيره) بشبهة أمه فتلد بنتا) فترث منه بالنسبة دون الاختية لان الأخت للأم محبوبة بالبنت ونحو من زياد في وقول أو غيره أمهم من قوله أو مسلم (أو) (بأن) لا تعجب كام هي أخت لاب بأن يطأ من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث الوالدته منه بالامومة دون الاختية

في الموانع واما عدم الارث منه فلم يعلم الا من هذا الفصل على أن حكم مال ولد الزنا والمتني بلعان لم يذكر في المتن فلا وجه لقوله في الترجمة وحكم ماله بمصيفة الجمع فكلام الشارح لاغبار عليه (قوله بلعان) خصه لانه الاغلب ومثله الخلاف في ولد الأمة (قوله كالايورث) أى ولوعاد الى الاسلام بعده ومورثه (قوله بل ماله) يقع اللام وما اسم موصول فيشمل الاختصاص (قوله يستوعب) أى يستغرق صادق بان لم يكن له وارث أصلا أو له وارث لكن لا يستوعب والمناصب للمثلية هو الصورة الاولى ولذا قال قل لو سكنت عن قوله يستوعب لكان أنسب بالتسمية (قوله المتني بلعان) تقدم ما فيه (قوله بقرابة الاب) بخلاف قرابة الأم لاعتقها بالولادة وقوله لاتنفاه نسبهما فليس ذلك من الموانع كما هرت الإشارة اليه اه أهاده قل (قوله فلم يكن له) أى لو ولد الزنا والملاعة (قوله عن ذوى الفروض) قيد لوجود الفضل اذ لا فضل مع العاصب كبنه وابن ابنه (قوله من جهة أمه) كالأخ للأم وهو ليس بقيد بل مثله ذوالفرض من جهته هو كبنانه وبنات ابنه فلو سكنت عنه لكان أولى بالدخل من ذكر ويدخل أيضا أحد الزوجين (قوله فهو لمولى أمه) أى لعتقها وعصبته وكذلك بقية أهل الولاء كعتق المعتق وعصبته فإذا مات ولد الزنا والملاعة عن أمه وأخوته لأمه كان لامه السدس ولاخوته منها الثلث والفاضل لمولى الأم (قوله فليت المال) أى ان انتظم والا فالأول ذوالأول والارحام اه قل

• (فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض) •

هذا من جملة أنواع الحب وأنزله بالذكرا غرابته أو نحوه ذلك هكذا قاله قل وفيه نظر اذا بس فيه يجب لم يعلم مما هو فان حب الأخت للأم باليفت مثلا علم مما هو ولم يستفد ما هنا الاجتماع البينية والاختية مثلا في شخص واحد ولذا جعل هذا في المنهج كما صرحه فرعامة مستقلة لا منفصلة عن الحب بمراث المقتود والحمل والخنى (قوله في شخص واحد) معناه في باجتماع لكن اجتماع جهتي التعصب ليزكره الا في التشرح فكان الاولى اسقاطه من الترجمة ويذكر فيه زيادة على ما فيه ولا يبعد ذلك مع ما يلاحظ من زيادة ثبتي فيه الميز كره في المتن (قوله في نكاح مجوسى أوفى وطه شبهة) تقدم ذلك على قوله جهة فرض يوهم أنه قيد في كل من الاقسام الثلاثة وليس كذلك بل هو قيد في القسم الاول فقط لوجود القسم الثاني في نحو ابن عم معتق والقسم الثالث في الاب والجد ونحو معتنق الآن يقال ان ذلك التقسيم لا اجتماع الاقسام الثلاثة أو لخصوص المقام اه في مقام التكامل على القسم الاول ولو أخرجه عن قوله بهتا فرض لكان أولى للاستغناء عنه من هذا التكاف (قوله الا بأقواهما) ان لم تعجب والاورث بالضعف كما يأتي (قوله بل يرث النصف فقط) خالف في ذلك أبو حنيفة وأحمد فقالا ليرث بهما ما قاسا على ابن العم اذا كان أخا لام اه عن (قوله كأن تعجب احدهما الاخرى) أى يجب حرمان كائنا المذكور أو يجب نقصان قال الرملى وصورته أن يشك مجوسى بنته فتلد بنتا وبوت عنهم افاهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنت تعجب الزوجة من الربع الى الثمن اه (قوله أو غيره) عطف على شرأى أو يطأ غير المجوسى كسلم أو كافر غير مجوسى (قوله فتلد بنتا) نهى عنه وأخته من أمه (قوله أو بيان لا تعجب) أى حرمانا والأفلام قد تعجب نفسها وعبارة الرملى أو لا تعجب أصلا بخلاف الاخرى فانه قد تعجب اه وهي مقيدة لما ذكر (قوله فتلد

من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث الوالدته منه بالامومة دون الاختية (قوله لوجود القسم الثاني الخ) أهل في العبارة قلنا بقنا

فبما هذه البنت الثانية بنت لادوي وأختها من أبيها وقوله فترث الوالدته من المثلح أي فيما إذا
 ماتت الصغرى عن الكبرى فإن ماتت الكبرى عنها ودفنت معها بالبنية دون الاختية على
 قياس ما ذكره ولا يمنع أن يكون الباقي لها نصيبا كالأخت مع البنت ولو ماتت الكبرى قبل
 موت الرجل الواعى فقد ماتت عن أب هو زوج وعن بنت هي أخت لاب والبنات النصف
 والاب الباقي فرضا ونصيبا (قوله لا تجب بأحد) أي لا تحرم أصلا كما مر (قوله أقل حجبا)
 مصدر من الفعل المبني للمجهول أي مجبوبة لا المبني للفاعل لأنه ليس المراد حجم الغفر بل
 مجبوبة تهايه (قوله فتأد ولدا) ذكرنا كان أو أنثى وضعير أمه وأخته للولد المذكور فترث أي
 الأولى منه أي الولد بالجدودة لكن بعدموت الثانية التي هي أمه فإن كانت حية ورثت منه
 الأولى بالاختية لحجب الجدودة بالأم وفي عكس ما ذكره بأن ماتت الأولى بعدموت الثانية يرث
 الولد منها بالاختية لأنه ابن بنتها من ذري أرحامها وعبارة الرمي بعد أن ذكر مثل عبارة
 الشارح وحجب له ما لم تجب القوية فإن حجبت رثت بالضعيفة كالومات عن الأم وأمه
 فأقوى جهتي العليا وهي الجدودة محجوبة بالأم فترث بالاختية للأم الثالث بالأمومة ولا
 تنقصها الأخوة نفسها مع الأنثى عن الثالث إلى السادس وللعلما النصف بالاختية وبالفرز
 بهذا فاقه ال قد رثت الجددة أم الأم مع الأم ويكون الجدة النصف والأم الثالث فالفرز من جهتين
 أو يقال أختان من الأب ورثتا بالفرض ولا حصة لهما الثالث وللأخرى النصف أو يقال
 ورث شخص مع من أدلى به رابيس ولد أم قال الشيطان ولا يرثان هذا بالزوجية قطع البطلانها
 وفيه نظر بناء على الأصح من جهة تكاثرهم والتوارث مبني على الخلاف المذكور اهـ بزيادة
 (قوله فان كانتا) فرض الخ) سئل الامام النووي عن خمسة عشر ذكرا ووثقوا أصلا
 بالنسب أخذ خمسة منهم نصفه وخمسة سادسه فأجاب بان الخمسة الأولى أولادهم وهم أخوة لأم
 والخمسة الثانية أولادهم فقط والخمسة الثالثة أخوة لأم فقط وتكون المسئلة من ثلاثة
 للأخوة لأم العشرة الثالث واحد يابن عدد هم ولا ولاد لهم العشرة الثمان نصيبا اثنان
 يوافقان عددهم بالنصف فتد إلى خمسة ويكتفي بالعشرة عدد الأخوة للتداخل فتضربهم في
 الثلاثة بثلاثين للأخوة لأم الثالث عشرة كل واحد واحد ولا ولاد لهم عشرون لكل
 واحد اثنان وإذا تأملت وجدت الخمسة الذين هم أخوة لأم وأولادهم أخذوا النصف السادس
 بالأخوة والثالث ببنوة الأم والخمسة الذين هم أولادهم فقط أخذوا الثلث ببنوة الأم والخمسة
 الذين هم أخوة لأم فقط أخذوا السادس بالأخوة لانهم اشتر كوامع الذين هم أولادهم أيضا
 في الثالث (قوله فبأخذ إذا انشرد الخ) فبث المال كله بالزوجية والولادة قد يكون له شركة
 في الولاء كـ ثلاثة أخوة أعقوا أمة وتزوجها أصغرهم فله النصف بالزوجية ويشاركه
 أخواه في النصف الباقي تصح من ستة لان يخرج نصف الزوج اثنان له واحد في واحد على
 ثلاثة لا ينقسم ويابن تضرب ثلاثة في اثنين بستة ويعاينها فيقال ثلاثة أخوة اشترى ورثوا
 مال ميت أخذ أحدهم ثلثه والاخران ثلثه كل واحد سدسه ونظم ذلك بعضهم فقال
 ثلاثة أخوة لأم وأم • وكاهم إلى خيرة فقير
 أفادهم صروف الدهر اربنا • وكان ليتمهم مال كثير

لان الام لا تجب بأحد
 بخلاف الأخت (أو) بان
 تركون أقل حجبا كأم أم
 هي أخت لاب بأن بطا هذه
 البنت الثانية فتأد ولدا
 فالأولى أم أمه وأخته
 لا يه فترث منه بالجدودة
 دون الاختية لان الجددة
 أم الأم اغتصبت بها الأم
 والأخت تغتصب بها جماعة
 (فان كانتا) أي الجثمان
 (جهتي فرض وتغصب
 كزوج هو متفق أو ابن
 عم ورث بهما) فبأخذ إذا
 انشرد النصف بالزوجية
 والباقي بكونه معتقا أو ابن

عم

لغازالا كبران هناك ثلثا * وباقى المال فازبه الصغير
 (قوله مختلفين) أى من حيث الفرض والتعصيب (قوله بأقواهما) والقوة هنا ما يكون
 الجهة أقل حجما أو يكون إحدى الجهتين محجوبة بالآخرى وليست مربحة (قوله بنوة الم)
 أى لانها حاجبة عن الارث بالولاء فكانت أقوى فلو كان معه ابن عم في درجته وليس معتقا
 شاركة في الارث نصقين لوجود بنوة الم في جهة الولاء محجوبة بكامل

* (فصل في بيان ميراث الخنثى المشكل والفقود والحمل)

والخنثى من له آتانا الرجال والنساء أو نقيصة تقوم مقامهما أو مادام مشكلا يستعمل كونه بأ
 أوجد أو أم أو زوجا أو زوجة بل جهاته منصبة في أربع البقوة والاخوة والعمومة والولاء
 وهو من تحت الطعام اشتبه طعمه المقتضود بطعم آخر حتى يذلل لاشكال حاله في أحكامه (قوله
 يرث الخنثى المشكل الكل التذرية المتبين الخ) هذا اذا اختلف ارثه بالذكورة والانثوية والا كولد
 أم ومقتضى فانه يأخذه وعبارة المنهج والمشكل ان لم يثبت ارثه كولد أم أخذه والا على باليتين
 فيه وفي غيره وقت ما شك فيه اه (قوله الى التبين) أى الى ان يتبين حاله ولو بقوله وان اتهم
 فبصدق قوله أن فارجل أو امرأة بيته لان قال أن أراجل وهو محجوب عليه فقال له الخافى بل
 امرأة فلا يصدق ومثل التبين الصلح ولومات الخنثى في مدة الوقف والورثة غير الاوير واختلاف
 ارثهم لم يبق سوى الصلح ويجوز من الكل في حق أنفسهم على تساوي وتفاوت واسقاط بعضهم
 ولا بد من لفظ صلح أو ثواب واغتفر مع الجهل للضرورة ولا يصلح الرى محجور عن أقل من
 حقه بفرض ارثه اه أفاده الرملى بزيادة (قوله كزوج وأب وولد خنثى الخ) هى من اثني عشر
 مخرج الربع والسادس للزوج ثلاثة وللأب اثنان والخنثى ستة لاحتمال أنوثته ويوقف واحد
 فان كان ذكرا أخذ هذه وأنى أخذ الأب تعصبا اه قل (قوله والمفتد ولا يورث الخ) هذه
 زائدة على ما بالكلام فيه وهو ارث من ذكر من الغير لان إضافة ميراث ما بعده في الترجمة من
 إضافة المصداق لفاعله فذكر ذلك استطرادا والمفتد من انقطع خبره (قوله ماله) بفتح اللام
 فيشمل الاختصاص وكذلك ما بعده وقوله حتى تقوم بيته أى عند ماكم ولا بد من قبولها
 ولا يكتفى قيامها من غير ولا يشترط حينئذ قوله حكمت بموته (قوله أو تقضى مدة) أى مدة
 التعيين من ولادته ولا تتدبر بشئ على الصحيح اه قاله الرملى وبه يهلم ضعف تقييد قل
 بالعمز الغالب اثنان وستون سنة وعبارة الششورى والمشهور عرفدنا لا تقدر تلك المدة بل
 المعتبر غلبة الظن باجتهاد الحاكم (قوله فيجهد القاضي ويحكم) واجعان للثانية فقط وهى
 مضى المدة وعبارة الرملى وعلم عاقرة زمان عدم الاكتفاء بمضى المدة وحدها بل لابد من
 الحكم ولا ينافى ذلك قولهم لو انقطع خبر العبد بعد هذه المدة لا يجب فطرته ولا يجوز عن
 الكفارة اتفاقا ولم يذكروا الحكم لان ما هنا أمر كللى يقترب عليه مصالح ومفاسد عامة
 فاختلط له أتم اه (قوله وقت الحكم بموته) أى أو وقت قيام البيعة فمن مات قبلها أو معها
 لم يرثه وحمل ذلك عند الاطلاق فان قيدته البيعة أو قده هو في حكمه بمن سابق اعتبر ذلك
 الزمن ومن كان وارثه حينئذ ولا تنقض قسمة الحاكم الحكم بموته الا ان وقت بيعه يتنازع
 ورفع اليه لان الاصح ان تصرف الحاكم ليس بحكم الا في قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها

لانه وارث بسببين مختلفين
 وان كانتا جهتي تعصيب
 كان عم ومعتق في لم يرث
 بهما بل بأقواهما فثبت في
 المثال بنوة الم لا يكره معتقا

* (فصل في بيان ميراث
 الخنثى المشكل والفقود
 والحمل)

(يرث) الخنثى المشكل
 القدر المتبين ويوقف
 الباقي الى التبين) كزوج
 وأب وولد خنثى للزوج
 الربع وللأب السادس
 والخنثى النصف ويوقف
 الباقي منه وبين الأب
 (والمفتد ولا يورث) بل
 يوقف ماله حتى تقوم بيته
 بموته أو تقضى مدة يغلب
 على الظن انه لا يعيش
 فوقها فيجهد هذا القاضي
 ويحكم بموته ثم يعطى ماله
 من يرثه وقت الحكم بموته
 (و) لا يرث

وعبارة المنهج وشروطه في ماله من يرثه - حيث ذاك أي حين قيام البيعة أو الحكم ثم قال ونعبر
 به حيث ذاك أي من نعبر الأصل بوقف الحكم اه ولا يخفى أن عبارته مساوية لعبارة الأصل
 فاعتراضه وارد عليهم (قوله بل بوقف نصيبه) أي ما خصه من جميع المال إن انفرد وبعضه
 إن كان ثم غيره ولو مات عن أخوين أحدهما مفقود وجب وقف نصيبه إلى الحكم عنه ثم إذا
 لم يظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الأول إلى الحاضر وليس لورثة الميت موقوفه
 شيء إذا لارث بالثالث لاحتمال موته قبل موت مورثه ~~فكسر~~ الغزالي وغيره وهو ظاهر
 اه مر (قوله حتى يتبين حاله) بالمعنى الشامل للظن اه قل (قوله ثم يعمل الخ) ثم في الواو
 إذا لترتيب بين الوقف والعمل وعبارة المنهج - مع الأصل وقت حصته وعمل الخ فقول قل (٣)
 إن الوقف بعد العمل ليس في محله (قوله به) أي المفقود وقوله حتى يتبين حاله أي أنه كان عند
 الموت حيا أو ميتا وقوله بحياته كالجدا وموته كالإخاء الشقيق في المثال الثاني وقوله بقدر في
 حقه ذلك أي حياته أو موته وكذا قوله ما وفي تنبيه ذلك الضمير يجوز لأن العطف بأو التي
 لاحد الشيتين فغير الضمير بعدها (قوله في زوج الخ) هو مثال الأول أعني قوله في بسقط
 الخ وهي من اثنين وقوله في جرح الخ مثال للثاني أعني قوله ومن ينقص الخ وهي من ستة لأن
 مسئلة موته من اثنين عدد الجدا والأخ وحياته من ثلاثة عدد الأخوين والجد والمجامعة لهما
 ستة ومثال الثالث أعني قوله ومن لا يختلف نصيبه الخ زوج وابن مفقود وبنت يعطى
 الزوج الربع لأنه بكل حال ولولف الموقوف لغائب كان على السكك فإذا حضرا ستمد ما دفع
 لهم وقسم بحسب ارث السكك كما صرحوا به فيما إذا بايات حياة الحل وذكورة الخنثى قاله مر
 (قوله ميراث الحل) أي ارثه من غير بالفعل والافه ووارث بالقوة منذ كان نطفة ولذا يقال
 إن جادته على ما فيه (قوله غيره) غائب فاعل يعطى وقوله إلا ما أي قدره وهو مستثنى من
 مقدر والمقدر ولا يعطى غيره شيئا إلا قدر ما يتبين به أي الغير يرثه أي القدر معه أي الحل
 وقوله كالأب والجد أي كالفرد الذي يأخذ الأب والجد الخ وفي نسخة استأط ضمير يرثه وعليها
 فالناسب التعيين لأنهم أحيدوا واقعة على من يعقل الممثل بقوله كالأب الخ (قوله يرث)
 أي بكل تقدير يدل عليه ما به - وقوله أو قد يرث أي على بعض التقادير فإنه إن كان ذكر أو رث
 أو أنثى لم يرث لأن بنت الأخ من ذوى الارحام (قوله لايه) ليس بقيد بل مثله حل أخيه شقيقه
 إلا أن يقال المراد بالأخ للأب ماعدا الأخ للام فيشمل الأخ الشقيق (قوله قبل انفصاله) ذكره
 ليس ضروريا لأنه لا يسيى حلالا لا حلالا (قوله فان انفصل حي الخ) هو إشارة لشرط ارث
 الحل أي استقرا ارثه والافتقار إليه يرث قبل انفصاله وليس تقرير ما على الاحوط ولا بد
 من انفصاله كله وإن تكون حياته مستقرة يقينا وتعرف به وقبض بدو بسطها لا بمجرد نحو
 اختلاج لانه قد يقع مثله لانقطاع ومن ثم أنفوا كل ما لا تعل به الحياة لاحتمال انه ما عرض
 آخر (قوله يعلم وجوده) ولو عبادته كالمثني وعلم وجوده عند الموت بأن ينقص لاربع - من
 ماعد الحظوة الوضع والوطء فأقل وإن لم تكن فراشا - مدودون ستة أشهر وإن كانت فراشا
 أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت اه أفاده مر زيادة (قوله والا) بأن انفصل منها
 بنفسه أو بجناية جان أوله ينقص - كله بأن مات قبل تمام انفصاله أو انفصل كله حيا لكن
 حياته غير مستقرة أو مشكوك كافي حياته أو استقراها أو حيا حياة مستقرة ولم يعلم وجوده عند

بل (وقوف نصيبه من الميراث
 حتى يتبين حاله) ثم يعمل
 في الحاضر من بالاسواق
 حتى ينقطع منهم - به
 لا يعطى شيئا حتى يتبين
 حاله ومن ينقص حقه منهم
 بحياته أو موته بقدر في
 حقه ذلك ومن لا يختلف
 نصيبه ما يعطاه في زوج
 وعم وأخ لأب مفقود
 يعطى الزوج النصف
 وبغيره الم في جد وأخ
 لأبوين وأخ لأب مفقود
 تقدر في حق الجدا حياته
 فيأخذ الثلث وفي حق
 الأخ لأبوين مونه فيأخذ
 النصف وبقى السدس
 إن تبين موته للجدا وحياته
 فلاخ (ويوقف ميراث
 الحل ولا يعطى غيره إلا
 ما يتبين انه يرثه معه)
 كالأب والجد والأخوين
 فلم يخلف الميت حل يرث
 بعد انفصاله بأن كان منه
 أو قد يرث بأن كان من
 غيره كحل أخيه لايه حل
 بالاحوط في حقه وفي حق
 غيره قبل انفصاله فان
 انفصل حي الوقت بعلم
 وجوده عند الموت ورث
 والا فلا

(٣) (قوله فقول قل الخ)
 الظاهر ما قاله قل تأمل

الموت كان انفصل لا أكثر من أربع سنين أو أقل منها أو أنه فراضى (قوله بيانه) أى العمل
بالأحوط وبين ذلك أربع صور يوقف المال في ثلاث منها ولا يوقف في واحدة (قوله) ان لم يكن
وارث سوى الحمل (كأن قام بالأم مانع أو كانت مطلقة من الميت (قوله) من قد يجيبه الحمل)
كأن خ فان الحمل ان كان ذكر اجبته أو أنثى ورث منه (قوله) عاتلات (بصفة الجمع أى الثمن
والسدسان وقسمى المنبرية ما تقدم من ان عليا رضى الله تعالى عنه مثل عنها وهو يخطب
عنبر الكوفة قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب
والرجعى فمثل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجبالا صار عن المرافعة وما بعضى في خطبته
(قوله) الى سبعة وعشرين (الح) للزوجة ثلاثة والابوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان يفتين
فاكثر فاهما أولهن ما ذكره الاربعه الى أربعة وعشرين من غير عول ورده على الزوجة
والابوين ما نقص منهم وطريقه ان تحصل سبعة لها ما روى مائتان وستة عشر لزوجها
بالثالث وتقسيم ذلك على كل منهم ما ينظر التفاوت بين الحصص في المسئلتين فتدفع على ما خصه
من الاخرى وياضاح ذلك انه اما أن يظهر أن لاجل أو يظهر بنتا أو يتبين فاكثر أو ذكر أو
ذكورا أو ذكورا وانما فاقاصها على التقادير اما أربعة وهى احدى الغراوين أو أربعة
وعشرون غير عاتلة أو عاتلة سبعة وعشرين اذا كان الحمل يفتين فاكثر من محض الاناث
فتجذف الاربعه لدخولها في الاربعه والعشرين وبينها وبين السبعة والعشرين موافقة
بالثلاث فان ضرب احداهما في ثلث الاخرى تبلغ مائتين وستة عشر اضرب بالكل من الزوجة
والاب سبعمائة من كل مسئلة منهما في ثلث الاخرى يحصل نصيبه منها وأعظمه أقل النصيبين
فالزوجة أربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية وهى الثمن عاتلة من ثلث السدسة أما
الثلث الكامل فهو سبعة وعشرون من ضرب ثلاثة في تسعة والكل من الابوين اثنتان وثلاثون
من ضرب أربعة في ثمانية وهى السدس عاتلة اما غير العاتل فستة وثلاثون من ضرب أربعة
في تسعة ويوقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون الى ظهور الحال فان خرج الحمل يفتين أو
أكثر قسم الموقوف بينهما ما أرينهن أو ذكرا أو أكثر ولومع اثناث فلا عول ويكمل لهم
فروضهم فيعطى للزوجة ثلاثة أسهم والكل من الابوين أربعة والباقي للادولاد نصيبا أو بنتا
واحدة نالها نصف الجميع مائة وثمانية من الموقوف والزوجة ثلاثة وللام أربعة وللأب ثلاثة
عشر أربعة فكملة سدسه وتسعة تعصيبا فان خرج ان لاجل أو ميتا فللزوجة ثلاثون نسكلمه
ربعا وللام اثنتان وعشرون مسئلة ففرضها هو ثلث الباقي بعد أخذ الزوجة فرضها
والأفضل للاب وكزوج وأب وأجدوزوجة ابن حامل بان ماتت امرأة عن حولا فلا ب أو
الحمد السدس عاتلة في الحال وللزوج ربع عاتلة ويوقف الباقي لان حمل المرأة ولد ابن للعنوقية
والأضر أن يكون عددا من الاناث فتكون المسئلة من اثني عشر وعول لثلاثة عشر للاب
أو ولد اثنتان وللزوج ثلاثة وتوقف ثمانية (قوله) وان لم يكن له أى الحمل وكان الاول تقديم
هذه على التي قبلها لاشترائه الثلاثة في الوقف كما مر (قوله) اذا مضطلة (فتدفع بدف بطن خمسة
وسبعة واثنا عشر وأربعون على ما حكاها ابن الرفعة وأن كلامهم كان كالأصابع وانهم عاشوا
وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكا بها ا هم ر

بيانه ان لم يكن وارث
سوى الحمل أو كان من قد
يجيبه الحمل وقف المال
الى ان يتفصل وان كان من
لا يجيبه وله مقدار كتاب
أوجد وزوج أو زوجة
اعلمه عاتلة ان أمكن
عول كنزوجة حامل وأبوين
اهما ثمن وله سدسان
عاتلة لا حق ان الحمل
يقان فتعول المسئلة من
أربعة وعشرين الى سبعة
وعشرين وان لم يكن له
مقدار كتاب ولاد لم يعطوا
شبا حتى يتفصل الحمل اذا
لا مضطلة
(كتاب النكاح)

هو لغة الضم وشرا عاقد به فيه لفظ انكاح أو نحوه وهو حقيقة في العقد ٢٢٧ مجاز في الوط وانما جاز على الوط

في قوله تعالى - في تنكح
زواجره المضطرب العيصين
حق ندوي

(قوله والاصح لاحث)

هذا يقتضي ان الاصح انه

اباحة وهو ما مشى عليه ج

والذي مشى عليه م

تبعه الولد انه تعليق بالحق

الذي قاله الحنفى بعد فيكون

عدم الحنفى على طريقة

م ر ر ب ح ما ينبغي مرجح

هكذا أفاده الرشيدى

والذى يظهره رانه يجامع

المعتمد على طريقة م

أيضا بدليل تفويض الامر

الى منة فاذا نوى ما يشمل

ذلك الزوجة حثت ولو

قلنا انه اباحة نظر المقابلة

مع كونه غلط على نفسه

وان لم نؤخذ ذلك لم يثبت وان

قلنا انه تعليق لعدم تعارفه

فسر الخلاف انما يظهر

ان لم يلاحظ ذلك قدس بر

(قوله لصحة تنبيهه عنه) أى

كان يقال هذا الوط ليس

تنكاحا أى وهذا لامعة

المجاز فلا يكون تنبيهة في

الوط أفاده ع ش (قوله

ولاستعمال الخ) على ثانية

لصحة ليس حقيقة في

الوط لما يلزم عليه من

كون الاقبح كناية عن

غيره مع أن المعهود العكس

وهذا معنى الاستعالة الى

قالها الحنفى تبعه المروج

آخره عن الفرائض المتعلقة بالموت لانه من السموات التى ليس شأنها من ضرورات الحياة
وهو من العقود اللازمة كما هو فائدة حفظ النسل وتوزيع ما يضر حيسه واستيفاء المذمة
أى القتع وهـ لانه هو الذى تبنى في الجنة اذا لا تناسل فيها ولا احتياض وما قبل من أن الشخص
يشتم في الولد فيكون حله ورضاعه ووطامه في جماعة وان لم يولد له في الدنيا كأنه مسمى
والمسوح يولد في الجنة غير صحيح وأما قوله تعالى وفيها ما تشتهى الانفس وتلذذ العين فلا
يشافى ذلك لان الله تعالى ينعهم فيها من اشتهاهم وروى شغلهم عنها بما هو أرق فيكون الولد
من ذلك وأما الامور التى لم ينعهم من اشتهاهم انما فاهم اشتهاهم ولو كانت حراما في الدنيا
كالحرير والخمر وجع الاختين لان الله تعالى يحرم في الدنيا التباغض وقطيعة الرحم وهى
منشئة في الجنة الا ما فيه رذيلة كوط في دبر فينعهم من اشتهاهم نعم يجوز لهم تنكاح سائر
الحازم الا الام والبنات والزنا لوطهم فقر كهم وكول لا اختيارهم وترجى عليهم السمور حال
الاقتع بل منهم من يثا هدر به حينئذ وليس انما ما شرع منذ آدم ويستمر حتى في الجنة لا الهو
والايمان بالله تعالى والمراد أنهم من الوط وثبوت الزوجية لا هذا العقد المخصوص (قوله
لغة الضم) ومنه تناسلت الاشجار اذا تقابلت وانضم بعضها الى بعض معنى المعنى الشرى
بذلك لما فيه من ضم أحد الزوجين للآخر (قوله لفظ انكاح) أى مشتق منه لان المصادر
ككيات وهو لا ينعقد فيها وأخرج بقوله لفظ بيع الاما فانه لا يعتد بقرينة ذلك وان ترتب عليه
حل الوط (قوله أو نحوه) أى الانكاح وهو التزويج ولو صرح بذلك كان أولى لما تقدم من أنه
ليس لغا عقد يختص بمادة مخصوصة الا الكتابة والسلم والنكاح ولا يضر اختلاف الايجاب
والقبول في الصيغة فاذا قال زوجتك فقال قبلت تنكاحها أو العكس صح وأركان خمسة
زوج وزوجة وولى وشاهدان وصيغة وسنم كاهن من كلامه وتؤخذ من التعريف ما عدا
الشاهدين ولذا قال بعضهم انهم بالشرط أشبه لعدم دخولها في الساهية وليس منها المهور
بخلاف الثمن في البيع والمعقود عليه هو الزوجة فقط على العقد أى معقود على منتهى
على ما ساقى وحينئذ فكان الاولى تعريضه كما في المنهج بانه عقد يتضمن اباحة وطه بلفظ انكاح
أو نحوه قال م ر هـ ل هو عقد تعليق أو اباحة وجهان يظهر أثرهما فيما لو حلف لا يملك شيئا وله
زوجة والاصح لاحث حيث لا ينعقد على الاول فهو مالك لان يتقنع بالامتنعة فلو شرطت
بشبهة فاهرها اتفاقا ولا يجب عليه وهو والله حقه اهـ (قوله حقيقة في العقد) أى حقيقة
شرعية في ذلك مجاز في الوط من اطلاق اسم السبب على المسبب لصحة تنبيهه عنه ولاستعالة
أن يكون حقيقة شرعية فيه ويكتفى به عن العقد لاستصحاب ذكره كنهه قال قول بانه حقيقة
في الوط مجاز في العقد خلاف الصحيح وكذا القول بانه حقيقة فيها او قيل مجاز فيهما وحقيقته
الخامسة يقال تنكحه الدوا اذا شاعره وغلبه أو انضم وقال تنكحت الاشجار اذا انضم بعضها
الى بعض أو الاختلاط يقال تنكح المطر الارض اذا اختلط بمرائها وقطرها فائدة الخلاف فيما
لو لم ينطلق أو العتق مثلا على النكاح على الاول يحمل على العقد لا الوط الا ان نواه وقد
بلغ بعض اللغويين اسماء الى ألف وأربعين (قوله مجاز في الوط) أى من اطلاق اسم السبب
على المسبب لان الوط يتسبب عن العقد (قوله وانما جاز على الوط الخ) أى فهو من الحل على
المجاز اثره وهى الحديث المذكور كذا قاله هنا وفي شرح المنهج وقال المتسرون انه محمول

في الآية على العقد والوطء مستفاد من الحديث وهو أولى لان الغالب أن النكاح متى أطاق
في القرآن ينصرف إليه قد فعل هذا على الأعم الأغلب أولى (قوله عساه) تصغير عمل
والنساء بالغة وقال بعضهم هم أنه يؤث بجاز فيكون تصغير عمله وثبت عمل وهو غفلة
الاطلاق ينصرف لعمل النحل وفي الكلام استعارة تصريحية حيث شبه الوطء بالعمل
بجماع مبدل النفس لكل واستعار اسم المشبه به للمشبه والاذافة ترشيح وحمل العمل على
الوطء وهو قول الشافعي وجهه والذقة فحصل المطابقة ثلاثا بمجرد وطء المحال اكتفاء بكونه
مطابقة للذقة وجعل البعض اللغو بين على المأذة الحاصلة بالوطء (قوله ما طاب) أي حل وانما عبر
بما الموضوع لغو غير العاقل لان المنظور له الصفة وأجره لا ذات يجري غير العاقل لنقص
عقله (قوله تناكحوا) المراد بالمناكحة التزويج والتزويج وقوله تنكحوا وفي رواية تنكحوا
وتعامة فانه ما بهكم اليوم القيامة اه وذلك أن الانبياء يتباهون بكثرة الاتباع الا انهم لها
كثرة الثواب فالمباغى به في الحقيقة هو كثرة الثواب المترتبة على كثرتهم والذين يساقون الى
الجنة مائة وعشرون هم فقاموا ثمانون من أمة نبيها وأربعون من امة نبيه الا انبياء عليهم
الصلاة والسلام (قوله بلاغا) أي بلفظ بلغني (قوله أقسام) أي ثلاثة وان عم الحلال الواجب
والمذنب والمباح على القول به كما يأتي بديل المقابلة وقدم الحرام اعظمه وحسنه ثم المكروه
الضبط اه قل (قوله أي ما لا يصح الخ) انما يفسره بذلك لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة
ككاح المخطوبة لغيره وأشار بقوله العالم يتحرره الى أن المراد الحرام في الواقع وان لم يطاع
القاعل على حرمة بناء على تفسيره بانه مخالفة الفهم الذي هو بين الشرع فهو معنى الفاسد
وله أقسام أربعة له عينه أو جامع أو لا شبهة أو معنى يقتضيه بالقد وللأول أسباب ثلاثة النسب
والرضاع والمهارة وجملة ما يحرم تلك الأسباب ثمانية عشر كما سيأتي (قوله الام) وهي من
ولدت أو ولدت من ولدك ذكر أو أنثى بواسطة أو بغيرها وان شئت قلت كل أنثى يفتى
اي يصل اليها نسب بالولادة بواسطة أو بغيرها والمراد بالنسب معناه اللغوي وهو القرابة
لا الشرى لانه لا يكون الا لآباء اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله) وانبتت) وهي من
ولدت أو ولدت من ولدها ذكر أو أنثى بواسطة أو بغيرها وان شئت قلت كل أنثى ينتمى
اليك نسبها بالولادة بواسطة أو بغيرها منتهج ومن رحمه والمراد بالبنت ولو احتمالا كالنفسية
بالهاتن فهي كالبنات في سائر الاحكام على ما قد لا قطع بسرقته امال الثاني وعكسه ولا يقتل
بقتله وان أصغر على النفي ولا ينفق وضوءه بأسها ويجوز النظر اليها والمخاطبة اخلافا لابن
عجرثم لا يجوز زواجها على النكاح مادام مصر على النفي اذ لا ولاية له عليها حينئذ ولا يكتفى
في الاجبار بحرق احتمال النسب بخلاف الاحكام السابقة هـ ذاهو الظاهر وان لم يؤمن ذكره
ومن استلحق زوجة ابنة صارت بنته أو زوج بنته صار ابنة ولا يفسخ النكاح ان كذبه
الزوج وليس لان من ينكح أخنسه في الاسلام الا هذا واذا طلق امتنع التجدد واذا
مات ورثت منه بالزوجية لانها أقوى من الاختية لعدم جها فان صدقه الزوج وحده
أرغم الزوجية انفسخ النكاح كما قاله الرشدي على مر ثم ان كان قبلي
الدخول فلا مهر أو بعده فلا مهر والنسل وكذا ان أقام الاب بينة فيفسخ النكاح

سواء ينفق أو لا ينفق
والأصل فيه قبل الإجماع
آيات كقوله تعالى فاتكحوا
ما طاب لكم من النساء
واخبار فضيلتنا ككثرة
رواه الناهي بلاغوله
أقسام بنتها بقولي (هو
حرام ومكره وحلال
فالحرام) أي ما لا يصح وبأنه
يقوله العالم ينصرف (اما
لعينه) سواء كان نسب
وهو نكاح الام والبنت

وبينت النسب وحكم المهر ما ذكر (قوله والاخ) وهي من ولدها أبو النضر أو أحدهما اه
 شرح المنهج (قوله والعمة) وهي أخت ذكر ولدك بواسطة أو بغيرها ولومن جهة الاب اه أقامه في المنهج
 وقوله والخالة وهي أخت أمي ولدك بواسطة أو بغيرها ولومن جهة الاب اه أقامه في المنهج
 وشرح من يادة (قوله وبنت الاخ) وهي بنت ذكر ولد أحد أبوك ولو بواسطة وقوله وبنت
 الاخت وهي بنت أمي ولدها أحد أبوك كذلك (قوله حقيقة أو مجازاً) واجمع ما عدا الاخت
 إذا بقال فيها ذلك فلا يقال لبنت الاخت أخت مجازاً وإذا عطفها الماصف على ما قبلها ولم
 يكن قبلها الاخت عنسها ولهم في ضبط جميع من يحرم عبارتان أحدهما يحرم على الرجل أصوله
 وفصوله وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الالهات
 والفصول البنات وفصول أول الأصول الأخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصل من
 كل أصل بعد الأصل الأول العمة والخالات فأيضا يحرم جميع نسبه القرابة غير ولد العمومة
 ولدا الخولة وهذا الخصر وأنص على الاناث اه أقامه (قوله لقوله تعالى الخ) انما اقتصر
 على الامومة والاخوة لأن سبب التحريم اما الولادة أو منه فيشمل الأصول والفرع واما
 الاخوة بواسطة أو غيرها أو لأحد أصوله فيشمل الاخوات وبناتهن وبنات الاخ والعمة
 والخالات فأشار بالامهات الى السبب الاول وبالاخوة الى الثاني قال آية دليل على تحريم
 السبع بطريق الإشارة المذكورة ولما لم تكن صريحة في ذلك أتى بالحديث بعدها الصريحة
 في المنع (قوله أولها صاهرة) وهي وصف يشبه النسب يقتضي تحريم المناكحة (قوله وهو
 أربعة الخ) خرج الأربعة بنت زوج الام أو البنت وأمه وأم زوجة الاب والابن وبنتها
 وزوجة الربيب أي ابن الزوجة وزوجة الراب أي زوج الام (قوله نكاح زوجة الاب)
 أي العقد عليها وكذا ما بعده (قوله وزوج البنت) أي يحرم على الام نكاح زوج بنتها وان لم
 يدخل بها لأن العقد على البنات يحرم الالهات والدخول بالامهات يحرم البنات والفرق ان
 الرجل يتولى بكلمة الام عقب العقد لتزويج أمه ومفهومه بالعقد ليس له ذلك بخلاف بنتها
 وقوله وزوج الام أي يحرم على البنت نكاح زوج أمها وكان المناسب في هذا وما قبله ان
 يقول وبنت الزوجة وأمها الاقارب في الامث وكذلك الدليل الآتي للتعصم فيه بالاناث
 (قوله المدخول بها) أي في الحياة ولو في الدبر وان كان العقد فاشد وكذا اذا استدخلت مائة
 المحرم حالة انزاله وان لم يكن محترماً حال استدخاله فان لم يدخل بالزوجة لم يحرم بنته الا ان تكون
 منفقة بلعان وصورتها كما قاله عس ابنة تعد على امرأة ويختل بها لخلوة يمكن فيها الوطء ولم
 يطأها أو أتت بنت يمكن كونها أمه ثم نشأها بلعان فحرم عليه لانه لو استلحقها لمحقته كما هو عالم
 انه يعتبر في زوجتي الابن والاب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول به ان يكون العقد صحيحاً
 كما في شرح المنهج (قوله قال تعالى الخ) أثبت بالآية الاولى تحريم واحدة وقوله الاما قد ساق
 قال في الام يعني في الجاهلية قبل علمه بتحريمه فانه كان أكبر ولد الرجل يخالف على امره أنه
 و ليس المراد انه أقر في أيديهم مائة له قبل الاسلام وقوله وقال وأمها الخ دليل على البقية
 حيث قال وبناتكم والرابعة بنت الزوجة وبنات ابنت ابن الزوجة وبنات ابنتها كما قاله الماوردي
 في تفسيره ومنه يعلم تحريم بنت الربيعة وبنت الربيب لانهم من بنات أولاد زوجته وقوله اللاتي

والاخت والعمة والخالة
 وبنت الاخ وبنت (الاخت)
 حقيقة أو مجازاً آية
 سرت عليكم أمهاتكم
 (أول رضاع وهو كالنسب)
 فحرم السبع المذكورات
 من الرضاع لقوله تعالى
 وأمها تحمكم اللاتي
 أرضعنكم وأخواتكم
 من الرضاعة وقوله صلى الله
 عليه وسلم يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب برواه
 الشيخان (أولها صاهرة
 وهو أربعة) نكاح زوجة
 الاب وان علا (و) زوجة
 الابن وان سفل (وزوج
 البنت) وان سفلت (و)
 زوج (الام) المدخول بها
 وان علت قال تعالى ولا
 تنكحوا ما نكح آباؤكم من
 النساء وقال تعالى أمهات
 نسائكم اللاتي من
 أصلا بكم

دخلتم بين قديمي الثاني وانما اختص القيد به لانه مجرور بالحرف والاولى بالاضافة وعند
 اختلاف العامل يمين استقلال كل بحكم ولا ينظر مع ذلك الاتحاد علمه ما خلا فالبعضهم ثم قال
 وحاشا لآباءكم الذين من أصلابكم ونحوه من أصلابكم زوجه من ثيناه فلا تحرم
 بخلاف زوجه الامن من الرضاع فانها تحرم خلافا لما ذكره قل (قوله وذرا لجور) أي
 التربة جري على الغالب أي فلا يفهم لانه من جهة شرط العمل به فهو المخالفة ان لا يخرج
 أي يترك للغالب كما هنا فان الغالب كون الربائب في مجور الازواج أي تربيتهم (قوله واما
 للجمع الخ) الحكمة في تحريم الجمع أنه يؤدي الى قطع الرحم وان رخصت بذلك فان الطبع
 ينفرد بالجمع حراما يتبادر واما (قوله بين المرأة وأمه الخ) ذكر ذلك هنا من حيث الجمع
 وان عمله عموم ما سبق ولذا لم يذكر دليله لعموم الدليل السابق له اذ قوله تعالى وأمهات
 نسائكم يفيد حرمة التزوج بام الزوجة أعم من أن تجتمع معها أو لا وكذا قوله وربائبكم
 الخ فالصريح في ذلك لعينه وللجمع فذكره فيما هو نظر الملاله وهما نظرا الثاني فاندفع قول قل
 ان الاولى عدم ذكر ذلك هنا لكونه من المحرم لعينه (قوله لا الكبرى على الصغرى الخ) ان
 ونسبه شتر من النظر لكل من الشقين وهو في كيد سابقه وبين لما سله أولا فادخل
 الجواز الا قوله والمراد الكبرى والصغرى في الدرجة لافي السن فالاولى العمة والخالة والثانية
 بنت الاخ وبنت الاخت (واعلم) أن المحرمات من النساء إحدى وثلاثون خمس أمهات
 الامن بالنسب ومن الرضاع وأم الزوجة وأم الموطوءة تلك العين وأم الموطوءة بشبهة
 * ونسب بنت الميت من النسب وبنت الميت من الرضاع وبنت الزوجة اذا دخل بالام وبنت
 الموطوءة تلك العين أو بشبهة * وست موطوءات موطوءة الاب بالنكاح وعلى العين وبشبهة
 وموطوءة الابن كذلك * وثلاث اخوات الاخت من النسب ومن الرضاع وأخت الزوجة
 من جهة الجمع * وثلاث خالات من النسب ومن الرضاع وخالة الزوجة من جهة الجمع
 * وثلاث عمات العمة من النسب ومن الرضاع وعمة الزوجة من جهة الجمع * وثلاث بنات أخ
 بنت الاخ من النسب ومن الرضاع وبنت الاخ لزوجة من جهة الجمع * وثلاث بنات أخت بنت
 الاخت من النسب وبنت الاخت من الرضاع وبنت الاخت لزوجة من جهة الجمع * ويزاد على
 المذكورات الملازمة فانه يحرم على الملاعن على التأييد نظير المتلاعنان لا يبيح ان أبدا (قوله
 ما يشعل الحقيقة والجواز) أي لاجل دخول البلدة وعمة الاصل ونسبته وضابط من يحرم الجمع
 بينهم ما كافي للمجموع كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما اذ كرا حرم تنكحهما
 ونحوه بالنسب والرضاع المالك فيجبوا للجمع بين المرأة وأمتها وان حرم تنكحها لو فرضت
 احدهما اذ كرا لانه يتنفع على العبد بنكاح سيده وعلى السيد بنكاح أمتة اذ لا يجمع نكاح
 وملاك وصورتهما أن تزوج الامة بشرطه ثم سيدها أو يكون رقيقا والمصاهرة فيجبوا
 للجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وان حرم تنكحها لو فرضت احدهما اذ كرا
 اذ لو فرضت الام اذ كرا كانت الصغرى منكوبة بانها أو فرضت الصغرى اذ كرا وفرض
 الزوج أنثى زوجته كانت الكبرى أم الزوجة ولو فرضت البنت في الثانية اذ كرا
 لكانت المرأة منكوبة أيسه أو المرأة اذ كرا مع فرض الزوج أنثى زوجته كانت
 الصغرى بنت الزوجة ويحل الجمع أيضا بين بنت الرجل وربيته وبين المرأة وربيته زوجها

وذرا لجور جري على
 الغالب (واما للجمع) في ثينان
 مسائل (بين المرأة وأمتها
 أو أختها أو عمتها أو خالتها)
 قال تعالى وان تجتمعوا بين
 الاختين الا ما قد سلف
 وقال صلى الله عليه وسلم
 لا تنكح المرأة على عمتها
 ولا العمة على بنت أخيها
 ولا المرأة على خالتها ولا
 الخالة على بنت أختها
 لا الكبرى على الصغرى
 ولا الصغرى على الكبرى
 رواه الترمذي وقال حسن
 صحيح والمراد بأمها وعمتها
 ونسبته ما يشعل الحقيقة
 والجواز

من امرأة أخرى وبين أخت الرجل من أمه وأخته من أبيه إذا تعزم المأثمة بينهم ما يتقدير
 ذكورة أحدهما (قوله وبين أختين) أي في عقد واحد وكذا في عقد الإناث وجدت الشروط
 عند كل عقد فله جمع أربعة كالحرائر كما هو مذكور في محله (قوله بخلاف ما لو جمع بين حرة
 وأمة) أي في عقد واحد وكانت الحرة صالحة لا تمتنع بالمال وكانت غير صالحة لم يصح فيه ما كافر به
 شيخنا عطية خلافاً لقول (قوله وبين أختين أربع) أي الحرة وكان ~~حكمة~~ هذا العدد
 موافقاً لاختلاف البسائط الأربعة المتولدة عنها أنواع الشهوة المستوفاة غالباً بين وكانت
 ثمانية موسى عليه السلام تحمل النساء بالاحصاء من الرجال وثمانية عيسى عليه
 السلام تنوع غير الواحدة من أمانه لصلصة النساء فزادت ثمانية من صلصة النوعين بخورث أربعة
 حتى لا تزيد نوبة المرأة على ثلاث ليال وقد تعين الواحدة كما في نكاح السفينة والمجنون ونكاح
 الأمة وقد يجوز من غير حصر كما في حق الأنبياء فالأحوال ثلاثة ١٨ أقسام من زيادة (قوله
 لغيره) في حصة مفتوحة بعد الإلام لم رجل من بني نقيف أتم على عشر نسوة وهو أحد ستة
 أسماؤ من تلك القبيلة كل منهم على عشر نسوة وخمس بالذكري يكون الخطاب وقع معه والبقية
 مسعود بن مصعب ومسعود بن عامر ومسعود بن عمرو وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله
 ١٨ قيل (قوله أسكنك أربعاً وفارق سائرهن) قيل أسكنك للرجوب وفارق للإباحة وقيل
 عكسه والصحيح أن كلام من القائلين للرجوب وفائدة الخلاف أنه يأثم بما لا ما دون الأربع
 على القول للرجوب فيتمتع به عليه أسكنك الأربع لاجل اندفاع نكاح الباقي وبعد ذلك له
 مفارقتهم بالطلاق ولا يصح فراق الجميع بدون اختيار فظاهر أن الثاني لازم للأول فإنه إذا
 أسكنك الأربع اندفع الباقي فها هو أو دفعه فنعيت الأربع قهراً ولا يتعين اختياراً مباحة دفعه
 ولا مفارقة غيره كذلك وهذا الحديث مبين للمراد من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
 النساء الخ المقتضية جواز نكاح تسع أو ثمانية عشر (قوله لغيره) أي عبداً كان أو مبعوضاً
 أو مكاتباً (قوله لما روى البيهقي الخ) ولأنه على النصف من الحر ولأن النكاح من باب القضاء
 فلم يلحق العبد فيه بالحر كما يلحق الحر بغيره في الزيادة على الأربع (قوله عتبه) مضاف
 عتبه لغيره لثلاثة فواحدة (قوله العبد) أي من فيه رق وان قل أو كان مكاتباً (قوله ثنتين)
 أي حرتين أو أمتين أو مختلعتين ولو زاد الحر على أربع وغيره على ثنتين في عقد واحد بطل العقد
 في الجميع إذ لا يمكن الجمع ولا أولوية لأحدهما على الباقي نعم إن كان فيهن من يحرر جمعه
 كاختنقهن ومن خص في حر أو ثلاث أو أربع في غيره اختص البطلان به ما كان رزقاً على ست
 في الحر وعلى أربع في غيره بطل في الجميع لزيادة غير الاختنتين على أربع في الأول وعلى ثنتين
 في الثاني أو في عقد من فأن عرفت السابقة ولم تنفس بطل الثاني أو نسيب وجب التوقف حتى
 يتبين وإن وقع أمة أو عرف سبق ولم تتبين سابقة ولم تعرفها أو جهل السابق والمعية بطلا
 وكذا يقال فيما لو جمع بين نحو أختين فيما مر (قوله وبين زوجين لأمراً) أي في عقد واحد أو
 عقد من معاولوا واحدة قبلاناً فترتباً فالصحيح هو السابق أو جهل وجب التوقف إلى بيانه ولكل
 منهما ما أن يدعى عليه أن لم سبق نكاحه فإن أقرت لأحدهما فهي له وغرمت للأخر مهر مناه
 فإن مات الأول أو طلق صارت زوجة للثاني بلا عقد كإسباقي ورجعت عليه بما أخذته منها ولو

(وبين أمتين والزواج حر)
 لا ندفع حاجته بأمة
 بخلاف ما لو جمع بين حرة
 وأمة فلا بد من إتيان الصفة
 (وبين أكثر من أربع له)
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يسكنك أربعاً
 وفارق سائرهن رواد ابن
 حبان وغيره وصحوه (و)
 بين (أكثر من ثنتين لغيره)
 لما روى البيهقي عن الثبت
 عن الحكم بن عتيبة قال
 أجمع أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على أن
 لا ينكح العبد أكثر من
 ثنتين (وبين زوجين لأمراً)
 بالإجماع

زوجت المرأة عبدًا بامته ما زاد وجان لها أي مملوك كان لهما مع كونهما تزوجة بزواج أو تزوج
 به ولذا ألف بعضهم فقال امرأته لزوجها أن تزوج بثالث أو هي متزوجة به وصورتها
 ما ذكر (قوله محرم) يضم الميم وفتح الحاء الملهمة وتشديد الراء من أول من فتح الميم والراء
 وسكون الحاء مضافا للضمير لشمول الأول المحرمة بنسب ورضاع ومصاهرة ولعان ونفي ونزق
 وعدة وطلاق ثلاث وأحرام وغير ذلك وكاختلاط المرأة باختلاط الرجل المحرم برجال قرة
 كبيرة فإن لاخته مثلا أن تنكح منهم إلى أن يبقى عدد محرم (قوله محصورات الخ) هن من
 يسهل عدن على الاتحاد بمجرد النظر والقبول القلبي كعشرين ومائة ومائتين وثلاثمائة وغير
 المحصورات عكسه كالف ونسعمائة ونعمان مائة وسبع مائة وما بين ذلك وهو الاربعمائة
 والخمسمائة والستمائة يستغنى فيه القلب إن مال إلى الاختصاص أخذوا لافلان شك حرم
 النكاح على العقد (قوله بخلاف ما لو اختلطت بغير محصورات) أي فله النكاح محرم وإن قدر
 على متيقنة الحل خلافا للسبكي رحمه الله تعالى وله أن ينكح حينئذ إلى أن يبقى محصور وكما رحمه
 الروياني ولا يخفى أنه ترجيحهم في الأول إلى أن يبقى واحدا من النكاح بحيثاط له فوق غيره
 ولا يفتقض وضوءه بئس من تكبها وحمل الفرق بين المحصورات وغيرهن ما لم تفتقره بصقة
 كطول وسواد والآنكح غير المتصف بتلك الصفة وحرم عليه المتصف بها مطلقا وخارج باختلاط
 المحرمة ما لو اختلطت زوجته بأجنبيات فلا يجوز له وطء واحدة منهن مطلقا ولو باجتمعا إذا
 لا دخل للاجتماع في ذلك ولأن الوطء انما يساح بالعدول بالاجتماع اه أقامه مر وله العقد على
 واحدة منهن لأنها ما زوجه في حلال بالعقد السابق ولا يضر تجديده أو غير زوجته فتحل
 بالعقد الثاني وله أن يعقد على ثلاث من المشتبهات لأعلى أربع بل واز أن لا يكون فيهن الزوجة
 المشتبهة فتقع في خامسة ولذا لا يشبهه في زوجتان عقد على امرأتين أو ثلاث فواحدة وحرمت
 الزيادة فيهما أو أربع امتنع العقد على شيء من المشتبهات لساير ولو مات الزوج في حال الاشتباه
 وقف من تركته نصيب زوجة أو أكثر إلى الصلح أو ماتت امرأته من المشتبهات وقف من تركتها
 نصيب زوج (قوله لا نسد عليه باب) أي إن لم ينكح متيقنة الحل والافرق بما ردت أن الملازمة
 ممنوعة فإن لا أن يعدل عن المختلطات إلى متيقنة الحل (قوله غير محصورة) فإن كانت محصورة
 امتنع الاصطباذ منها غير مالم لا الصيد المختلط أما هو فيجوز له مطلقا لأنه إما أن يصطاد ملكه
 أو مباحا (قوله الشيء) بدل من اسبب والمراد بالشيء المانع المقارن للعدسواء كان وجوديا أو
 عدميا (قوله وهو نكاح الشغار) بجهتين أولاها ما مكروا من شغل الكلب وجعل رذعهما لبيول
 فكان كلامهما يقول لا ترفع رجل يفتي حتى أرفع رجل يفتي أو من شغل البلاء إذا اختلطوا عن
 المهر أو عن بعض الثمن وط اه مر (قوله كان يقول) أشار بالكاف إلى أنه باطل وإن هي معه
 ما لا فال في المنهج وشهره وكذا لا يصح لو جمعا مع البضع مالا كان قبل وبضع كل واحدة وألف
 صدق الأخرى فإن لم يجعلا البضع صدقا با بآن سكتان ذلك فيه ما صح نكاح كل منهما بالاتفاق
 التشر يك المذكور ولأنه ليس فيه الاشرط عقد في عقد وهو لا يفسد النكاح لأنه معاوضة غير
 محضة وكل واحد مهر المثل أو سكتا عنه في واحدة كالأول قال زوجتني بفتك
 وبضع فتني صدق لبنك فقال قبلت وسكت عن بضع الثانية فيصح فيها ويجب لها مهر المثل اه

(وإذا لا اشتباه محرمه
 بأجنبيات محصورات)
 اختلاط الأول بضع مع اتقاء
 المشقة باجتماعهم بخلاف
 ما لو اختلطت بغير محصورات
 فإنما لو حرم عليه النكاح
 منهن لا نسد عليه باب فانه
 لو سافر إلى محل آخر لم تأمن
 أن تسافر إليه وهذا كالأول
 اختلطت بغير محصورات
 مباحة غير محصورة فانه
 لا يصح حرم الاصطباذ منها
 (وأما لسبب) انتهى وقع
 في العدة وهو نكاح
 الشغار) انتهى عنه في خبر
 العيصين وهو كأن يقول

(قوله غير المتصف) تأمل
 (قوله وحرم عليه المتصف
 بهما مطلقا) راجع للأولى
 فقط كافي مر (قوله كالأول
 قال زوجتك الخ) فهو عكس
 كان قال وبضع بفتك
 صدق لبنك لبنتي انعكس
 الحكم فيصح في الأولى بهر
 المثل ويفسد في الثانية
 اه مر ورجز

قوله ولا يحتاج الاول الخ) هذا لا يحتاج اليه هنا لان الكلام في الصورة الباطنة والنكاح فيها فاسد ما لم يقابل عليها قوله فيما تقدم فان لم يجعل البضع صدقا بان نكاح الخ كما هو كذلك ٢٤٣ في غير ورم الا ان يراد ولا يحتاج الى

في تسمية شغارا

بزيادة (قوله يعني) أي أو أخى وقوله على أن تزوج في أي أو تزوج ابني مثلا اه مر (قوله
فقبل ذلك) أي بأن يقول تزوجت بكذا وزوجتك يعني على ما ذكرت ولا يحتاج الاول الى أن
يقول قبلت لان ما صدر منه استيجاب قائم مقام القبول وليس من نكاح الشغار ما يقع
في الارياق من الاتفاق قبل العقد على أن يتزوج هذا البتة وهذا العكس (قوله المتعة) سياسي
أنه سمى بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع لا التولد والتوارث للذان هما الغرض الاصيل
من النكاح المقصدين للدوام ولكن هذا لا يظهر على التفسير الثاني الآن يقال شأن الصادر
بلاولى ولا شهود أن يكون الغرض منه مجرد التمتع اذ لو اراد الدوام لعقد بحضوره ولى وشهود
(قوله الموقت) عدة أي معلومة كانت أو مجهولة ولو بالقبالة أو ببقاء الدنيا أو أحد الزوجين
أو هما (قوله والخالى عن الولي الخ) وعلى كل فهو حرام ولا حذفيه مطلقا لاشبهة (قوله المحرم)
بضم الميم وسكون السين أي بوجع أو مرة أو بهما ولو فاسدا وقوله لا ينكح المحرم ولا ينكح النكاح
مكسورة فقه ما والياء مفتوحة في الاول ومفعومة في الثاني فلا يصح نكاح المحرم ولو بوكيله
بخلاف ما لو عقد الوكيل حال صلاة الموصى كلى اذا صلاة لا تمنع النكاح لعمدة فيه ما لو عقد
فيما ناسيا (قوله وانكاح وايين) كذا بن شقبة بن اذنت لكل منهما وكان الزوجان كفوئين أو
أسقطوا الكفاءة لا يقال هذا مكررم مع قوله سابقا وايين زوجين لامرأة لا فانقول لا تكرار لان
ما تقدم باطل مطلقا ولو كان العاقد واحدا فهو من ذكر الخاص بعد العام نص عليه لدفع
توهم عدم دخوله في العموم (قوله ان وقعاه الخ) بخلاف ما اذا حصل سبق وعرف عين
السابق ولم ينس فهو الصحيح وان نسي وجب التوقف الى البيان فالصور خمس الاث باطلات
وثلاث صحيحات (قوله من شخص) متعلق بكل من المعتدة والمستبراء على سبيل التنازع
وقوله لا آخر منه ان ينكح وخرج به ما لو نكحها صاحب العدة أو الاستبراء كان طلقها
رجعا أو بطلت ثم عقد عاين في العدة وكان أعنتها ثم عقد عليها في مدة الاستبراء وهي موطؤاته
فيه صح فيه سالان الماءين لواحد (قوله لقيام المانع) وهو العدة والاستبراء (قوله في العدة)
متعلق بالمراتبة وكذا قوله بالجل والباية في أي وقعت الرية أي الشك في أثناء العدة
في وجود الحمل (قوله وحركة) الواو معنى أولان أحد الامرين كاف في ذلك (قوله فليس اه أن
تنكح الخ) فلو نكحت ثم تبين أن لاجل لم يصح النكاح على العقد احتساطا لا بضاع (قوله حتى
تزول الرية) أي بان يضي زمن يزعم القوا بل أنه لا تملكه وقوله وأما اذالم ترتب بحتم قوله
في العدة وقوله فيه صح كذاها أي ما لم يأت الولد لدون ستة أشهر والاسين عدم صحته
(قوله المملوكة) أي ولو حكما كامة ولده لشبهة الاعفاف وأمة مكاتبه وقوله لنا كنه متعلق بنكاح
أو بالملوكة فان خرجت عن ملكه صح نكاحها (قوله وسيأتي بيان الخ) وسكت المصنف هنا
عن نكاح البعنة وعكسه والعقد له وطء زوجته منهم ولو على غير صورة الا دعى حيث
تحقق كونهما زوجته بعلامه وينتقض الوضوء بالسهاء على المعتد حيث تحققت ولو على صورة
كناية (قوله بقاء الخ) وقوله الكراهة لانه مع التصريح بحرام وعلى كل هو صحيح اه قل
(قوله ان عرض) بضم العين وتشديد الراء مبقيا للمعول سواء كان المعرض الولي أو الزوجة

تزوجتك يعني على أن تزوجني
بذلك بضع كل منهما
صدقا الاخرى فيقبل
ذلك (و) نكاح (المتعة)
لأنه في خبر الصبي
وهو الموقت عند الجمهور
والخالى عن الولي والشهود
عند ابن عباس (و) نكاح
(المحرم) لم يرم لم لا ينكح
المحرم ولا ينكح (و) نكاح
وايين امرأة زوجين ان
وقعا معا وجهل سبق
والبيعة أو عرف سبق
أحدهما من غير تعيين
قبيل كل منهما كما ساق
(و) نكاح (المعتدة)
والاستبراء من شخص
لا آخر لقيام المانع (و)
نكاح (المراتبة) في العدة
(بالجل) التحول وحركة
فقدما اذ ليس اه أن تنكح
آخر ولو به عدم العدة
حتى تزول الرية لا ترد
في انقضاء العدة وأما اذالم
ترتب الابدعاء فما فيه صح
نكاحها كما ساق
(و) نكاح (الكافرة غير
الكثبية) كونه
ومجوسية بخلاف الكثبية
كما ساق (و) نكاح (المملوكة)
لأنه كنه لتناقض الاحكام
اذا احكام النكاح من قسم

وطلاق وظهار وبلاء وغيره لا تجري في المالك وساق بيان هذه المحرمات التسع (والمكروه) من النكاح (كمنكح بعد خطبة
على خطبة غيره) فيبذل زينة بغيره (ان تعرض فيها بالاجابة) على ما ساق يمانية

(و) نكاح (الحلال اذ لم ينشأ في) صاب (العقد) ما يحل به قصوده الاصل فان شرط ذلك كان شرطا أن يطلق بعد الوطء حرم
 وبطل العقد كما سيأتي (و) نكاح ٢٤٤ (الغرور) كان غر الزوج بإسلام امرأة أو بغيره أو سائر ما

فهو أولى من بياضه للانعال (قوله اذ لم ينشأ) قيد للكرهية والصحة كما أشار إليه بعد
 والكرهية متعلقة بالموجب والاقبال للاعانة الا لا يتم الا منهما (قوله ونكاح الغرور الخ)
 والكرهية فيه من جهة الزوج حيث قصر بترك البحث عن ذلك وكذا من جهة الولي سواء
 سبق التغرير على العقد أو فاعنه لما تقدم من أن فيه اعانة على مكروهه وأمانته التغرير وهو
 قصر يحسمه بقوله الحرية والمسئلة فهو مطلقا أو مقارنا العقد أو نفقده علمه لما فيه من
 الضرر ولو حدث من غش من قبلنا أو من قبلنا أو العقد صحيح بكل حال (قوله بيان هذه الثلاثة) أي
 النكاح بعد الخطبة المذكورة ونكاح المحال ونكاح الغرور وقوله ولا ينصهر الخ فنه نكاح
 المخلوقة من ماء زناه ونكاح المسلم ذميمة أو حرة ونكاح من به علة والمراتب والفاسقة وبنت
 الناسق وسبب في ذلك (قوله الشامل للمندوب) أي وللواجب أيضا فالمراد به ما قابل الحرام
 والمكروه والمسايل أن النكاح تعريه الاحكام فالاصل فيه الاباحة فيما اذا وجد أهلية مع
 عدم حاجته اليه ولذا لا يشترط نذره على معقده من خلاف الابن بجروءه فيجب ان تعين طريقا
 لدفع الزنا أو طلاق من اوافق في القسم وبسن التوافق له بوقائه للوطء ان وجد أهلية سواء كان
 مشغولا بالعبادة أم لا فان فقد أهلية كان خلاف الأولى وكسرت وقائه بصوم فان لم تنكس به
 لا يكسرها بالكانور ونحوه بل يتزوج فان كسرها به وكان مضطرا للشهوة كره أو فاطة الله على
 حرمه ويكره لغيره التوافق له به أو غيرها ان فقد أهلية أو وجدها كان به علة كهرم وتغيب
 ويجرم وهو كثير وكذا المصنف بعض صور هذه كراهية في حق الرجل أما المرأة فان احتاجت
 للنكاح لتوطئ الوطء أو احتياج للنفقة أو خوف من اقحام الفجرة من هذا ذلك والاكراه (قوله)
 ولا يمنع زناه أي الحقيقي بخلاف العصري كاصدار من يجنون فانه ثبت به النسب والمصاهرة
 ولو لا بطلان لم يجرم على الفاعل أم الغلام وبنته وخروج الزنا وطء الشبهة فاذ وطئ امرأة
 بشبهة منه كان ظنها زوجة أو أمته أو وطئ بفاسد نكاح حرم عليه أمها أو بنتها أو حرمته على
 أبيه وأبنته لان الوطء بشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم سواء أوجد من شبهة أيضا
 أم لا ومثل ذلك الوطء بملك العيزر ولكن ثبت فيه التحريم أيضا بخلاف وطء الشبهة (قوله)
 من ما زناه المراد به ما خرج على وجه محرم كاسفاته يده أو يد أجنبية بخلافه بدوزجته
 أو أمته والمراد زناه بأجنبية بخلاف ما لو زنى بامه أو بنته أو أخته فان المخلوقة منه محرم عليه
 لكن لو صف آخر غير الزنا وهو كونه أخته مشغولا ويجرم على المرأة ولها من الزنا والفرق
 بينها وبين الرجل أنه كالعصومة وانفصل عنها انساها ولذا ورثت أولادها كذلك المصاهرة التي
 خلقت منها البنت بالنسبة للاب (قوله لكن يكره له نكاحها) انما نص على كراهية نكاحها
 وان كانت الكراهية لا تنقذه رداعا على النازل بالحرم الذي ذكره المصنف (قوله كالخفية)
 أي والخفية ولو حكم شافعي بحصة النكاح لم يكن للعنف نقضه لان الحكم اذا وقع في محمل
 اختلاف المجتهدين ينفذ ظاهره أو باطنا (قوله وخص النبي صلى الله عليه وسلم الخ) لما كانت
 ادبضاع أشد الاشياء احتضا وقد دل له من صلى الله عليه وسلم لم يحل لغيره فاسب أن يذكر
 ما خص به منها لئلا يراه جاد فيعمل بها وقد ذكره ما خص به لانه مناسبة وجهه ما خص
 به صلى الله عليه وسلم أربعة أنواع أحدها المباحات أي الخفية فان ذكر من انما عتبة وبني

هذه الثلاثة ولا ينصهر
 المكروه فيها وان اقتضاه
 كلام الاصل هنا فتعبري
 بقوله كنكاح الى آخره
 أولى من قوله والمكروه
 ثلاثة الخ (والحلال) من
 النكاح الشامل للمندوب
 (بقية الانكية الصحة
 ولا يمنع زناه بامرأة نكاحه
 اهل اولادها ولا بنتها ولو
 كانت بنتا (مخلوقة من ماء
 زناه) اذا حرمه ماء الزنا
 (اسكن يكره له نكاحها)
 نرجس من خلاف من
 حرمها عليه كالخفية
 (وخص النبي صلى الله
 عليه وسلم في النكاح

(قوله وان كان ثبت
 فيه الحرمة) أي ثبت
 الموطوءة بملك العيزر وأما
 محرمان للوطئ فلا ينقض
 وضوءه بأسه وما وعكسه
 ونفس الموطوءة بملك العيزر
 محرم لابي الواطئ وأبنته
 فلا تنقض وضوءه وما
 وعكسه بخلاف الموطوءة
 بشبهة في كل ذلك فانما وان
 حرمت على أبي الواطئ
 وأبنته تنقض وضوءه وما
 وعكسه وكذا أمها وبنتها
 ينقضان وضوء الواطئ
 وعكسه وان سرتا عليه

(قوله وجهه ما خص به الخ) المراد ما خص به عن جميع الخلق كتحريم زواجه صلى الله عليه وسلم ولوقبل
 الدخول على غيره بخلاف غيره حتى الانبياء كما في العياض وما اخص به عن غير الانبياء كتحريمه لا يورث

(قوله وبقي عليه) أي اتفقا حتى في حد ذاته بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم فإن في فضائله بعله خلافا ومع ذلك هو موصوف
عنه من يقول به غير حدود الله تعالى أفاده رشدي عن شرح الروض (قوله يشهد ٢٤٥ لنفسه الخ) وشهادته لا تحتاج
لشطر ثان (قوله وتجوزه

الشهادة الخ) في نسخ من
المصحفة شطب له أي يجوز
لغيره أن يشهد للنبي صلى الله
عليه وسلم بما ادعاه وإن
لم يكن عالما به من قبل
(قوله ان احتج اليه) أي
احتج اليه النبي صلى الله
عليه وسلم وإن احتج اليه
ماليك كافي شرح الروض
(قوله جعل الله له ثلاثا قريبة)
أي ان كان ذلك المشتموم
مسلم ع ش (قوله لألا كله
نحو قوم أو متكئا) أي بل هو
مكرو فقط حتى ولو كان
النوم مطبوخا كما قاله بعضهم
والمراد بالمتكئ كافي شرح
الروض الجالس المتمد على
وطأ قدمه وليس هو المائل
على جنب بل لعل المراد أنه
ليس خصوص ذلك بل مدان
الكرامة على جاسة الشمره
أو المتكبر (قوله لأنته)
كقوله (قوله مطلقا) أي وإن
لم يكن اسمه اسمه وإن كان
بعد وفاته صلى الله عليه
وسلم (قوله الهدية مطلقا)
أي وإن كان لله مهدي
خصومة (قوله يؤخذ)
أي مع بناء التكليف ومعنى
الاخذ أنه يحصل له حالة
برزخية (قوله أبيض الابط)
أي لاشعر رقيه وقوله فيهما

منها اباحه الوصال ومعنى المقسم أي المختار منه وخمس الخمس وأربعة أخماس التي وبقي
بعلمه ويحكم ويشهد لنفسه وفرعه وعلى عدوه ويحصى انفسه وإن لم يقع له وتجوزه الشهادة
بما ادعاه وتقبل شهادته من شهد له وله أخذ طعام غيره ان احتج اليه ويجب اعطاؤه وبذل
النفس دونه ولا يفتقض وضوؤه بالنوم ومن شقه صلى الله عليه وسلم وأهله جعل الله له ثلاث
قربة ومعظم هذه المباحات لم يعله الثاني المحرمات وذ كرمها أربعة وثني منها تحريم صدقة
المنطق عليه وتحريم خط وشعره لا كله نحو قوم أو متكئا وتحريم نزع لأمته قبل قتال عدو
دعت له حاجة ومد العين الى متاع الناس وخائفة العين وهي الايمان باظهار خلافه من مباح
دون المديعة في الحرب وإن لم يستكثره الثالث الواجبات وذ كرمها ثلاثة وثني منها واجب
الضحي والزكوة والاضحية والسؤال لكل صلاة والمشاورة وتغيير منكر راءه وإن خاف وإن
علم أن فاعله يزيد فيه عتادا على المعقود ومصاراة العدو وإن كثروا قضاه من مسلم مات معسرا ولا
يجب على الآمام قضاءه من الصالح والاصح نسخ وجوب النهي بعده عليه الا الورث وراذق عب
وجوب راتبة الصبح الرابع الفضائل والاکرام وذ كرمته أربعة وثني منه أن النكاح في حق
عباده مطلقا بخلافه في حقنا فانه مباح والعبادة عارضة له كالمكر وتفضل نسائه على سائر النساء
وفواهن وعقابهن مضاعف وهن أمهات المؤمنين اكرامنا فقط كهو في الابوة للرجال والنساء
وتحريم سؤلهم الا من وراء حجاب وأفضل نساء العالم مريم ابنة عمران ثم فاطمة ابنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ومن فضله على البتة ان حيث الامومة ثم عائشة وهو خاتم
النبيين وسيد ولد آدم أجمعين وأول من تنشئ الارض عنه وأول من يقرع باب الجنة وأول
شافع وأول مشفع وأمنه خير الامم معصومة لا تجتمع على ضلالة وصفوفهم كصفوف
الملائكة وشمره متوقفة ناضجة لغبرها ومجراته نافذة وهي القرآن ونصر بالعرب من مسيرة
شمره وجمعت له الارض مسجد وترابها ظهورا وأحاط له الغنائم ولم يورث وتركته صدقة على
المسلمين وأكرم بالشفاعات الخمس وخص بالعظمى ودخول خلق من أمته الجنة بغير حساب
وأرسل الى الانس والجن والملائكة وهو أكثر الانبياء اتباعا وكان لا ينام قلبه ويرى من خلقه
وتطوعه قاعدا كهو قائما ولا تبطل صلاة من خاطبه بالسلام ويحرم رفع الصوت فوق صوته
وعداؤه من وراء الحجرات وبابه والتكفي بكنيته مطلقا على المذهب وتجب اجابته في الصلاة
ولا تبطل بها ولو فعلا كثيرا وكان يتبرك ويستشفي بيوله ودمه ومن زنى بحضوره أو استغفبه
كفروا ولا دنيته ينسبون اليه وتحلل له الهدية مطلقا وأعطى جوامع الكلام وكان يؤخذ
من الدنيا عند الوحي مع بقاء التكليف ولا يجوز الجنون على الانبياء بخلاف الانعام ولا
الاحتلام ورؤيته في النوم حق ولا يعلم له في الاحكام اعدام ضبط النائم ولا تأكل الارض
لحوم الانعام والكذب عليه عدا كبيرة وتنبع الماء الظهور من بين أصابعه وصلى بالملائكة
ليلة الاسراء وكان أبيض الابط ولا يجوز عليه الخطأ وسيفه سلام الناس بعد موته ويشهد
لجميع الانبياء بالآدم يوم القيامة وكان اذا مشى في الشمس والقمر لا يظهر له ظل ولا يقع منه
ظلمة ولا يلام ولا يتصور منه لمان ولا يقع عليه الذباب ولا ينقص دمه البهوض وكل موضع
صلى فيه وضبط موقفه امتنع الاجتماع فيه عيسى وبسرة وجوب الصلاة عليه في التشهد

بخلاف الانعام أي للاعضاء الظاهرة فقط (قوله ويلغه سلام الناس) أي بواسطة الملك حتى يوم الجمعة الا من كان عنه دقيقه
عباده الصلاة والسلام وسائر الانبياء الكرام (قوله ولا يتصور منه امان) أي يستحيل

(قوله حرج) أي ضيق (قوله كافي نسخ م) الحقيقة (أي وفي بعضهم الأقبول بالصيغة التي وهو مافي الروض وشرحه قال بل يجب أن يكون القبول بانظ ٢٤٦ النكاح أو التزوج نظاهر قوله تعالى أن أراد النبي أن يستنكحها

فالصحيح نسخ النبي خلافا للعشى التابع لعش وتعبه الرشدي بما علمته

بعقده بالاول وبلاشهود بان بعقدا أو أحدهما لان اعتبار الولي للحفاظ على الكفاة وهو فوق الاكفاء واعتبار الشهود لامن المحمود وهو مأمون منه والمرأئولو يحدث

لا يلتفت اليه ابل قال العراقي شارح المذهب تنكح بتكذيه (و) بعقده (بلا مهر) حالا وما لا وهو بمعنى الهبة (و) بعقده (بلا اذن من النكوحه ووليهما) لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم (و) بعقده (وحده)

لنفسه وأغيره فيتولى الطريقين فتعبرى بذلك أعم من قوله ومباشرة التزوج لنفسه (و) بعقده (في الاحرام) لنفسه نظير الصحيحين عن ابن عباس

أن النبي صلى الله عليه وسلم نسك ميمونة وهو محرم لكن أكرهوا وبأن أنه كان حالا كباروا ابن عباس أيضا (ويجعل عتقها صداقها) كما عتق صفية وجعل عتقها صداقها (ونسك نكاح أمه) ولو نسك لان نكاحها ممتنع

الاخير وعرض عليه جميع الخلق من آدم الى من بعده وكان لا يتناب ولا يظهر ما يصرح منه من الغائط بل تنبأه الأرض ومن كان في قلبه حرج في حكمه عليه يكفر به ولم يصل عليه جماعة بل صلى الناس أفضاذا صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرقا ليه (قوله بعقده) الباء داخله على المقصور أي أن هذه الاشياء مقصورة عليه صلى الله عليه وسلم لا تكون لغيره والمعنى على تقديره مضاف أي بباحة عقد موكذا ما بعده (قوله بان بعقدا) أي في العقد بان لم يسمعه وان كانا حاضرين بجلسه وعندهما أو بالبدل فالمراد عدم اعتبارهما في صحة نكاحه صلى الله عليه وسلم لكن لا بد من الصيغة ولو بانظ الهبة كما سأل في قول زوجت نفسي وقبلت هذا في غير نكاح الواهبة نفسها صلى الله عليه وسلم أما هو فلا يحتاج لها (قوله تنكح بتكذيه) أي أن صرحته به والا فلا تنكح وان اقتضى التكذيب وهذا هو المعتقد فاذا قال لها قد تزوجتك فقال له كذبت كفرت وان قالت له أنت تزوجني لم تنكحني لم تنكحني فبفرق بين الصريح والظني ونقل خضران م ضعف كلام الولي العراقي ولعله في غير الشرح فأنى لم أجده فيه في هذا المحل (قوله وبلا مهر) أي وبباحة عقده بلا مهر (قوله حالا وما لا) أي اتداه وانتم وبصداق مجهول (قوله وهو بمعنى الهبة) أي من حيث كونه بلا مقابل ويصح بانظها ليجابا وبلا على المعتقد كافي نسخ م العقيقة ولا مهر الواهبة له وان دخل بها (قوله وببعقده بالاذن) المراد عقده لغير أي إيجاب النكاح له وذلك لغير قبله لنفسه وبهذا التصريح غايت هذه العبارة ما بعدها (قوله فتزوي الخ) هو تزويج على قوله وحده كالتفسيير له وظاهره أن قوله لنفسه وأغيره متعلق بقوله وحده وليس متعلقا بل يصح رجوعه لما قبله من المختصات ما عدا قوله وبلا اذن من المنكوحه لما صرح من أنه مختص بعقده لغيره (قوله في الاحرام) أي احرامه واحرام الزوجة (قوله لنفسه) لم يقل وأغيره كالذي قبله لانه يمنع عليه تزويج الزوج أو الزوجة المحرمين بقول قل انه لم يقل ذلك لمطابقة الدليل المدلول ليس في محله لاقتضائه أنه أن تزوج الغير حال احرامه وليس كذلك وعقوده صلى الله عليه وسلم لنفسه وأغيره لا بد فيها من الصيغة الا فيمن وهبت نفسها لكما (قوله وهو محرم) أي وكان ذلك في عمرة القضاء (قوله اسكن الخ) هو الراجع فهو كغيره في عدم جواز عقده في الاحرام (قوله كباروا ابن عباس الخ) فني مسلم قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف ككثف محل قريب من التمتع (قوله ويجعل عتقها) أي انه صلى الله عليه وسلم لم أعتقها بشرط عند عتقها أن تزوجها ويجعل قيمة العتق صداقا وهذا خلاف الصحيح والصحيح أنه أعتقها بلا عوض وتزوجها بلا مهر حالا وما لا لانه من خصوصيته كما (قوله كما عتق صفية) أي التي أصابها من السبي وقوله وجعل عطف على مقدراى ثم تزوجها وجعل الخ (قوله ومنعه) مجرور وعطف على بعقده المتعلق بخص (قوله ولو مسلمة) الاولى اسقاط هذه الغاية لانه كذبه في تحريم الامة الكافرة الآن فيجوز الواو لسان (قوله يخوف العنت) أي الزنا وقوله وهو موصوم أي فلا ينصرونه عنت وقوله وبفقد مهر حرة أي عدم ملكه وقوله غنى عن المهر وأيضا أنه التصرف في أموال من شاء (قوله ولو كاتبة) الاولى

يخوف العنت وهو موصوم وبفقد مهر حرة ونكاحه غنى عن المهر حالا وما لا كما (أو) نكاح (كافرة) ولو كاتبة اسقاط

اسقاط هذه الغاية أيضا لان غير الكفاية لا خصوصية لهم او ايضا انفسها تكرار مع الغاية السابقة لان الكفاية شاملة للحر والامة وقد تقدم ذكر الامة تحت الغاية الاولى في عموم الكافرة الان يجاب أيضا بظاهر ما مر من جعل الواو للجمال (قوله لان انكره محبته) أي شام اذ لك (قوله الامن كان معي في الجنة) أي والجنة حرام على الكفار وفي الاستدلال به هذا بحث لانه لا يقتضي المنع لاحتمال أن نسلم فتسكون معه في الجنة وقد يقال ان أحكام الشرع مبنية على الظاهر والكافرون أمهل النار ظاهر او اسلامها مجرد اسم قال لا يقول عليه في تزوجه اها محال في الظاهر لسؤاله المذکور وروى عن الحسن بن عطاء الله له ظاهرا (قوله على الاصح) هو المعتد وقد نسرى صلى الله عليه وسلم برحمة وكانت يهودية من سبي بني قريظة ثم أسلمت كافي المواهب واما قوله صلى الله عليه وسلم الموطوات له يحرم من على غيره وان لم يكن أمهات المؤمنين كما يصرح به قوله وأزواجه أمهاتهم ولم يقل اماؤه ولذا جاز كونهن كافرات لان الوط بالملك لا يقتضي كونهن أمهات المؤمنين بخلاف الوط بالنكاح وبذلك يجاب عما يقال انه لا يضيع ماء في رحم كافرة وحاصل الجواب انه انما امتنع في النكاح لما يلزم عليه من كون الزوجة الكافرة أم المؤمنين وأيضا فان قصد بالنكاح اصالته التواذ فاحتبط له (قوله ويحل تزوجه) أي وكذا بقية الآية ابا ما عدا عيسى صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وكان الاولى تقديم هذا على المنع قال قل الآن يقال آخره لاجل أن تغير الحلال في الصحة عن الحلي بمعنى الناحية اه وفيه نظر لان ما تقدم مع كونه صحيحا يباح أيضا (قوله أكرهن أربع) وكانت الزيادة على تسع حرمت بقوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد ثم نسخ ذلك بقوله تعالى انما أحلنا لك أزواجك الالتي آتيت أجورهن الآية لا يمكن أن يقع منه تزوج بعد النبي عن الزيادة عليها (قوله وقد مات عن تسع) وعقد على خمس عشرة ودخل بثلاث عشرة واجتمع في عصمته احدى عشرة وطلق ثنتين والتسع الالتي توفى عنهن سودة بنت زمعة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة هـ ذ ترتيب تزوجه اياهن رضي الله عنهن وانظم ذلك بعضهم بقوله

توفي رسول الله عن تسع نسوة * اليهن نكح المكرهات ونسب

فعاثنة ميمونة وصفية * وحفصة تنلوهن هند وزينب

جويرية مع رملة ثم سودة * ثلاث وست ذكرهن مهذب

واختلف في ويحتمل هل كانت زوجة أو سرية وهل ماتت قبله أو بعده والصحيح ما تقدم أنهما سرية (قوله وتزوجه) أي صيرورة المرأة زوجة له فهو موطوف على حل فان عطف على تزوجه فالمراد بالتزويج هنا حل الوط اه قل (قوله كافي قصة زينب) أي كليل عليه ما في قصة وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أبصرها بعد ما نكحها الله اياها فوقعت في نفسه فقال سبحانه مقلب القلوب وهعت زينب بالنسيجة فذكر ذلك لزيد فظن لذلك وقوعه في نفسه كراهة محبة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أريد أن أفارق صاحبتي فقال مالك أراك متعاشيا فقال لا والله ما رأيت خيما الا خيرا واسكنتم الشرفها تكبر على فقال أمسك عليك زوجك واتق الله في أمرها فلا تظلمها فاضرا وتعليق لآية تكبرها اه عن وقرشينا الحنفى ان هذا

لانهم انكره محبته وفي الخبر
سالت ربي أن لأزوج الا
من كان معي في الجنة
فأعطاني رواه الحاكم
وصححه اسناده وخرج
بالنكاح التفسري انه أن
يتسرى بنكاحه على الاصح
في الروضة وأصله (ويحل
تزوجهم أكرهن أربع)
الى غير نهاية لانه مأمون
من الجور وقدمات عن تسع
كاهو مشهور (وتزوجه
بتزويج الله له) من غير انقطاع
بعد كافي قصة زينب
بنت جحش

(قوله أبصرها بعد ما نكحها
الله اياها) تأمل مع قوله
آخر ابعدا اعلام الله الخ

مفارقة طلب الدنيا والمقام
معه طلبا لذخيرة لقوله
تعالى يا أيها النبي قل
لا أقول لكم إلا بين وبين
يكون مكرها لنهن على
الصبر على ما آثره لنفسه من
التقوى والأصح أنه لا يحرم
عليه الطلاق إذا اختارته
وأنه لو اختارت واحدة ممن
قراعه لم يحصل الفراق
بالاختيار لقوله تعالى
فما بين أمتين وأسترحكن
وأنه لا يشترط في جوابهن
فور ما في خبر الصحابي
من أنه صلى الله عليه وسلم
لما تزنا أمة الفخيم بربها
بما نشأه وقال في ذلك
أمر أفلا تادريين بالجوابة
حتى تستأمرى أبويك
(وتحريم نكاحهن) أي
زوجاته (بعدة)

(٣) قوله ابن خلد الذي
في المواعب والسيرة الحلبية
والكمال لابن الأثير عتيق
ابن عابد أو عائد أنه قاله
نصر الهوريقي

(قوله فلما طلقها الخ) نفسه
خالفه لما يبدى قوله فيها
مرأى بصرها الخ فتأمل (قوله
والأوجه جواز تزوجه
لها بعد فراقها) أي حيث
انقضت كراهية الله صلى الله
عليه وسلم (قوله بتحريم

لا يدين به صلى الله عليه وسلم قلنا سب عدم ذكره بل المناسب أن يقال لما زوجها الله تعالى له
أختى في نفسه ذلك مخافة أن يقال أنه تزوج زوجة من نساءه فاذن أخاه صلى الله عليه وسلم
في نفسه وهو توب على إختائه هو وأعلام الله بأنه سيتزوجها بعد طلاق زيد لها وليس الذي
أخفاه هو ما وقع في قلبه من ميله إليها ويمكن أن يكون قول عن فوقت الخ أي بعد إعلام
الله بأنه سيتزوجها وهذا لا محذور فيه فلا وجه للتنسيع عليه (قوله أمرأة زيد) أي الذي
كان عبد الله صلى الله عليه وسلم أعنته وتبناه ليكون له كونه كان جائزا إذا طلق ولما تزوجها صلى الله
عليه وسلم عاب عليه المنافقون بذلك فلو أن محمدا ينهاها أن تزوج بجلال أبنائها وهو بقلعه
فأنزل الله تعالى ما كان محمدا أبأ أحدكم أهلا ما بان المنع انما هو في ولد النسب أبو
الرضاع على ما مر (قوله فلما قضى زيد الخ) لم يذكر الله تعالى أحدا من العصاة بآدمه إلا هو
وكفى به فخارا وقوله وطرا أي حاجة وهو كناية عن الطلاق مثل لا حاجة فيك أي فلما طلقها
وانقضت عدتها زوجها كما وقرئ زوجها والمعنى أنه أمر بتزويجها منه أو جعلها زوجة
بلا واسطة عدو يؤيده أنها كانت تقول لما تزنا أمة صلى الله عليه وسلم إن الله تولى نكاحي
وأنت زوجتي أولادك كن وكان زيد الرسول بينهم وما في ذلك دليل على الإتيان وقوة الإتيان
واسم أمها أميمة بنت عبد المطلب فهي بنت عمته صلى الله عليه وسلم وأول زوجاته صلى الله عليه
وسلم خديجة وهي أول من آمن به من النساء جميع أولادهن أم عبد الله إبراهيم بن مارية
القطبية تزوجها بعد أبي هالة وكان قد أولدها ذكرين ثم عقد عليها عتيق بن خالد (٣) الخزومي
فأولدها بنتا تسمى هند ثم تزوجها صلى الله عليه وسلم ولم ينكح قبلها أولادها حتى ماتت سنة
عشر من النبوة (قوله وأمره) عطف على حل الأمر للوجوب وقوله فيه أي في نفسه صلى
الله عليه وسلم وقوله والمقام بضم الميم مصدر بمعنى الإقامة (قوله قل) أي وجوبها بسبب ذلك
أنهم طلبوا منه صلى الله عليه وسلم حليا لا بدوعليه فقال الله تعالى قل لهن إن كنتم تردن
الحياة الدنيا وزيمنه أمتين أمتين كن متعة الطلاق وأمر حكن بالطلاق سرا حجة لا أي من
غير ضرار وبدعة والاول لا تقتضي ترتيبا والاول مقدم على دفع المتعة وإن كنتم تردن الله أي
المقام عند رسوله والاجر العظيم الجنة وكان الخطاب لتسعي من النساء فاختارن المقام معه فقل
فيهن قوله تعالى لا تحل لك النساء من بعدن ثم نسخ به ما امره ليكون له المنة بتركه الزوج عليهن
(قوله على ما آثره) أي اختاره (قوله والأصح) مسقط على ثلاثة أشياء وهو معتقها (قوله
إذا اخترته) أي التقي صلى الله عليه وسلم أي اخترن المقام معه وقوله لم يحصل الفراق بالاختيار
أي بل بالطلاق لكن يجب عليه طلاقها كما يأتي وعبارة مر فلو اختارته واحدة لم يصح طلاقها
أذكره توقف الفرقه على الطلاق وقواها اختارت نفسها ليس طلاقا في وجه الوجهين
والأوجه جواز تزوجه لها بعد فراقها حيث كان الطلاق رجعيا أو يائنا بدوي الثلاث
بخلاف ما إذا كان باقنا بالثلاث فلا يجعل له تزوجها أبدا لعدم صحة التخييل بتحريم نكاح
موطوئه على أمتيه كما يأتي وإذا طلق وأطلق وقع الطلاق رجعيا كغيره أه بزيادة (قوله
بدأ بعائشة الخ) فماتت بعد أوفى مثل هذا أمه أم أبوي اختارت الله ورسوله وقوله أمرا
مفعول به لذا كر وقوله تستأمرى أي تستأذني (قوله وتحريم نكاحهن) أي على أمتيه

وان لم يدخل من قال تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله الا به و قال ٢٤٩ وأزواجه أمهاتهم ثم ان اختارت الخيرة
فراقه ففارقها فالاظهر في

الشرح الصغير القطع بالحل
والا للائمة في التفسير وجزم
به الامام وغيره وسكوا فيه
الاتفاق وأما ماؤه فان لم
يطأهن لم يهر من على غيره
والا من وخص في النكاح
أيضا بانها منهن تحريم
امساك من نكحها في
نكاحه واجباب طلاق
مرغوبته على زوجها
واجباب جواب مخطوبته
وتحريم خطبة غيره بمجرد
خطبته (ولا يصح نكاح
غيره) أي غير الذي صلى الله
عليه وسلم (يقول الولي
أو نائبه طرفي الله قد) كما
في البيع ونكح لانكاح
الابوي وشاهدي عدل
(الا فيما اذا زوج بنت ابنه
ابن ابنه) الا تحريم وجب
المزوج ويقبل لقوله ولايته
(وبشرط رضا المرأة بالنكاح)
لان الحق لها

(قوله والحد لله) قيل انظر
ماذا تقول في طهارة فانه من
المبشرين ايضا تدبر ولكن
بعد ما قاله السيموطي لا يقال
هذا تأمل (قوله أو الكتابة)
قال سم قديقال عدم العصة
اعدم لفظ النكاح أو
التزوج المستر في النكاح
اه أي فلا حاجة في قليل
عدم العصة لهذه العلة وهي كونه لا يشهد بالكتابة

ومثله سائر الانبياء بالنسبة لآلهم وأما بالنسبة لآل انبياء بعضهم مع بعض فانما هو جواز ما عدا
نبينا صلى الله عليه وسلم لان جميع الانبياء من أمته (قوله وان لم يدخل من) معقد لانه
بالعقد صرن من أمهات المؤمنين وتقدم عن ترتيب الافضل من النساء ونظم ذلك ع
في قوله فضلى النساء بنت عمران فقاطمة خديجة ثم من قدر الله
فهو لا الاربع افضل النساء طلقا ونسبا صلى الله عليه وسلم افضل النساء بعد هؤلاء مطاقا
(قوله ان تؤذوا رسول الله) أي تفعلوا ما يكرهه وسبب نزولها قول طهارة لانه قبض رسول
الله صلى الله عليه وسلم لانك كن عائشة فاختار الله تعالى ان ذلك محرم وقيل ان الذي قال ذلك
عبد الرحمن بن عوف قال السيموطي مكنت ثلاثين سنة متعكرا فيما ورد عن عبد الرحمن بن
عوف وهو من العشرة المبشرين بالجنة انه قال ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت
بعائشة واستبعدت ذلك منه حتى ظفرت بعد ذلك بانه غيره شارك في الاسم والنسب والحد لله اه
(قوله ثم ان اختارت الخ) مرجوح والمعقد خلافه لما صرن من انهن بالعهدة صرن من أمهات
المؤمنين وقوله والا للائمة في التفسير مردود بان له معنى وهو قطع سلطنة الزوج عنهما بالمفارقة
(قوله وأما ماؤه الخ) ما قاله فيمن معقد وقوله لم يهر من على غيره أي سوا في حياته أو بعد
موته وكذا قوله والا من من (قوله تحريم امساك الخ) ما قاله فيمن معقد وانما حرمت امساك
من ذكرت لما رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لا زوجته القاذلة له أعوذ بالله منك قد
استعذت بعاذي فتح اسم أي عظيم وهو الله تعالى الحفي بكسر الهاء مزنة وفتح الحاء أو خطا من
عكس بأهلك وهذا كناية في الطلاق فهي إحدى الزوجتين اللتين طلقهما صلى الله عليه وسلم
روى ان نساء صلى الله عليه وسلم لقيتهن أن تقول له ذلك وقال اما انه كلام يمجبه (قوله في
نكاحه) متعلق بامساك (قوله على زوجها) ومثل ذلك ما لو كانت مرغوبته أمة قد وجب
على سيدها عتقها فبعدم السيد تخليها له صلى الله عليه وسلم على اعتاقها على الاقرب لانه أولى
بالمؤمنين من أنفسهم وفيما سأل في الزوجة وعلى اجباب بذل الطعام له صلى الله عليه وسلم (قوله
واجباب جواب مخطوبته) أي منها ومن ولها الا اذ ذر فيا وقوله بمجرد خطبته أي بان لم يوجد
جواب أو وجد بغير الصريح والافه وكغيره والحرمة على العالم قاله قل (قوله كما في البيع)
أي فانه لا بد ان يكون القابل فيه غير الموجب (قوله لانكاح الابوي) أي لا يصح نكاح الزوج
الامع ولي فأفاد ان العدة لا يوجد من واحد وتولى الطرفين (قوله الا فيما اذا زوج) أي الحد
وكان الاب ميتا أو ساقط الولاية وخروج بالحد غيره حتى وكيله فانه لا يتولى الطرفين
على العقد بطلاق وكيله أو وكيله وهو حتى الحاكم في تزويج مجنون بجنونة والسيد
في رقيقته فليس لهما تولى الطرفين (قوله بنت ابنه) أي اذا كانت شجيرة بان كانت بكرا
أو مجنونة يضاف الشيب العاقلة (قوله فوجب الخ) أي بان يقول زوجت بنت ابني
ابن ابني وقيل له بواو ويدونها على المعقد وأظهر في قوله المزوج أي الجسد لانه
لواؤهم راتوهم عودا لغيره الى ابن ابنه (قوله رضا المرأة) أي اذ تم ابعاد البلوغ صريحا من
الناطقة بالاشارة أو الكتابة من غيرها ولا يكفي قولها ان رضيت أي مثلا فقد رضيت والمراد
بالمرأة الشيب مطاقا والبركة العاقلة المزوج لها غير الاب والجسد دليل الاستئناس بما تقر ر علم أنه

(الافتراض في الاب والجد البكر أو المجنونة) فلا يشترط رضاها (و) (الافتراض في الزوج) (تزوج السيد أمته) فلا يشترط رضاها لانه عاقل
بعضهما فان اجبارها (و) (يشترط ٢٥٠) (رضا الزوج) أي بالتمسك كالم من اشتراط القبول (الافتراض في الصغير) (المكالم في الاب

والجد (ليس مجنوناً ولا
مجبوراً) فان كان كذلك فلا
يزوج قبل البلوغ لانه
لا يحتاج اليه في الحال وبعد
البلوغ لا يدري كيف يكون
الامر بخلاف العاقل فان
الظاهر حاجته اليه بعد
البلوغ

(قوله رد ما ذكره قل)
يمكن حل ما قاله قل على
حالة فقد شرط من شروط
الاجبار الا انه مع كون
المزوج الاب أو الجد وجرياً
على ما قاله رد ورجح من
الاكتفاء بالسكوت على
ما يأتي (قوله رد ما ذكره قل)
قال شيخنا النجاشي مراد
قل العاقل وسكوتها كاف
ولو غير اب وجد وما قاله
الحشي سبق فلم حرره وعموم
قول المنهج وسكوتها بعده
اذن بشره اليه وكتب عليه
شيخنا المذكور انه
راجع للواجب والمندوب
اه (قوله انه قد بهر المثل)
فيه نظر اذا كان غير نقد
البلد أكثر من بلد له قال في
فقد ان شرط العدة كالم
عقد بل من مهر مثلاً مائة
بمائتين سائتين وهو قادر
على مائة فقط سر (قوله
لا تزوجه أولوطم) أي
أوسكت على ما قاله الحشي

لا يزوج صغيرة عاقله ثيباً الا اذا اذن لها وان غير الاب لا يزوج صغيرة بمحال لانه انما يزوج بالاذن
ولا اذن للصغيرة ولم يضار بما ذكره قل حيث قال قوله رضا المرأة بالنظر من الثيب وبكفي
السكوت من البكر اه ووجه رد ما أنه يقتضي اشتراط رضا البكر وليس كذلك كما سبق
فان أراد البكر والزوج لها غير الاب والجد فلا يكفي سكوتها كما مر (قوله اب والجد) أي عند نقد
الاب وقوله البكر أي ولو بالغته وقوله أو المجنونة أي ولو صغيرة ثيباً ولا يهتجر في تزويجها الحاجة
اليه بخلاف المجنون لان التمسك يفيد هاهنا المهر والنفقة وبغرم المجنون وبفارق ذلك امتناع
تزوج الثيب الصغيرة العاقله بان للبلوغ غاية متروكة فيمكن انتظامها بالاذن بخلاف الاغفانه ثم
بعد الاب والجد لا سلطان لغير تزويج المجنونة بشرط الكبر والحاجة للتمسك بظهور ورديتها
فيها أو بتوقع شفائها بالوطم فلا يزوجهما للمصلحة لان تزويجها يقع حينئذ اجباراً وليس هو
غير الاب والجد ولا يزوج الصغيرة لا تنقاص حاجتها وقدم الاقرب لانه يالي ما لها (قوله فلا يشترط
رضاها) أي بل يزوجان بطريق الاجبار اذ لم يكن بشرط سبعة أو أربعة لعدة العقد كون
الزوج كفو أو كونه موسراً بحال الصدق فاضلا عن دينه ولو كان يسهل بهما يتجسد من وظيفة
أو جارية أو ربيع وقت تجده على الناظر أو طين للاحه أو دواب أو كتب فقيه أو مدبوس فان
لم يكن عنده شيء ودفعه عنه وكيله كفي بشرط أن يسهل له على العقد وعدم عداوة ظاهر بينهما وبين
الولي بأن لا يخفى على أهل محلاتها وعدم عداوة بينهما وبين الزوج مطاوعة وثلاثة بلوا في الاقدام
على العقد ان يكون بهر المثل حالاً من نقد البلد فان عدم واحدتها انقضاء العقد بهر المثل حالاً من
نقد البلد مع حرمة الاقدام عليه ثم لا يشترط الاخيران فيعتاد الناجيل وغير نقد البلد
وشمل اشتراط ما ذكر ان لم يوجد من اذن فان وجد لم يشترط شيء منها وسكوت البكر بعد
استئذانها كالاذن وان لم تعلم الزوج حيث لم توجد قرينة ظاهرة تدل على المنع كما مر أو ضرب
خدها بالنسبة للزوج ولو غير كف وان ظنقه كذا الا قدر المهر وكونه من غير نقد البلد
فان سكوتها ليس كافياً في ذلك اما اذا لم تستأذن وانما تزوج بحضورها فلا يكفي سكوتها كذا
قاله مر وابن حجر وقرر شيخنا عطية ونقل عن الشيخ السبكي أيضاً أنه لا بد من الاذن الصريح
في اتفاق شروط الاجبار السبعة ولا يكفي في ذلك سكوتها سواء كان الزوج المجبور أو غير مجبور فان لم
تأذن صريحاً بطل عقد النكاح عند اتفاق شرط من شروط العدة وعقد الصدق عند اتفاق
شرط من شروط جواز الاقدام فتخلص ان اشتراط الشرط المذكور في قوله ما اذا لم تستأذن
أصلاً أو استؤذنت فقلت بعد الاستئذان لا تزوجه أو وطمت على وجهها مثلاً وبارة بالتمسك
وشرحه ولا بد وان عاقل تزويج بكراً بلا اذن منها بشرط وسن له استئذانها مكافئة أي بالغته عاقله
نظيراً لخطرها بخلاف غيره فانه يعتبر في تزويجها لها استئذانها وسكوتها بعده اذن اه باختصار
(قوله السيد) أي ولو فاسقاً ومكاتباً لانه يزوج بالملك لا بالولاية (قوله رضا الزوج) وان لم
يعقد بنفسه وقوله كالم الخ وانما أعيد لأجل الاستثناء (قوله فلا يشترط الخ) دفع به هذا
ما يقتضيه الاستثناء حينئذ ان عدم اشتراط الرضا لانهم اعم من جهة التزويج فكانه قال الا في
ابن صغير فلا يشترط رضا اعم من جهة تزويجها لكنه عبر بالزوج اسماً (قوله بخلاف العاقل)
أي الصغير العاقل غير الممسوح أما الصغير الممسوح فلا يزوج ولو واحدة كافي مر (قوله

الا

عن الشيخ عطية والسهيلي اه (قوله ومكاتباً) أي بالاذن بعده (قوله دفع بهما يقتضيه الاستثناء)
ليس بالنسبة التي لا بد منها هذا التفرع بل فعلت نصته كذلك

(ولا يتعد) الشكاح (الابلفظ التزويج أو الانكاح) لان القرآن ورزبها ٢٥٦ فلا يتعد بغيره ما لم يتعد بغيره

بالقيمة وان أحسن العائد
العربية اعتبارا بالعق

(فصل في بيان الاولياء)

(ولى الشكاح الاقرب من

العصبات) لقوة ولايته

فقد قدم من العصبات

النسبية الاب ثم الجد ابو

الاب وان عدلان لكل

منهما ولادة ومصوبة

فقد قدم على من ليس له الا

مصوبة ثم أخ لابوين ثم أخ

لاب ثم ابن الاخ لابوين ثم ابن

الاخ لاب نعم ثم ابن الم

كذلك كافي الارث (الا

الابن) فلا يزوج (بالبنوة)

لانه لا مشاركة بينه وبين

أمة في النسب فلا يمنع العار

عنه ويزوج بغيرها كان

كان ابن ابن عم أو ممتعا

أو قاضيا ولا يضره البنوة

لانها غير مقتضية لامانة

(قوله والا فلا) أى بان لم

ينهمها كل أحد أو فهمها

القطن فلا أى فلا يصح

به الممتعا اما الاولى فظاهر

وأما الثانية فلان اشارته

حينئذ كناية والشكاح

لا يتعد فيها فالخاصة

حينئذ أن يوكلى في القبول

لان الوكالة لا يشترط فيها

الصريح فان تعذر التوكيل

جازة أن يعقد بشفقة

الإشارة للضرورة ومثله

حينئذ الكتابة اجمع وم

الابلفظ التزويج أو الانكاح) أى بما اشتق من جملة الانكاح وهو لا يتعد بغيره ما لم يتعد بغيره
الموجب أما المقار فيصحب أن يجيب بالمصادفة بان فكاحها أو تزويجها أو بالمشقة
كفر وجبها أو فكاحها ولا بد من دل على ما من نحو اسم أو ضمير أو اسم إشارة (قوله بالقيمة) وهى
ماعد العربية من سائر اللغات وبشرط أن يأتى بما بعده أهل تلك اللغة صريحا وأن يعرفها
الماقدان والشاهدان فان فهمها ثقة وأخبرهم عنها بعد الانبان لم يكف أو قبله كنى
وبعد مباشرة أخوس ان فهمها كل أحد والافلا بكاية فى الصيغة كاحلة بنتى فلا يصح بها
الشكاح بخلاف السبع اذ لا بد من انسة والشهود ركن فى الشكاح ولا اطلاع اهم عليها
ومن الكتابة ما لو قال فزوجك الله فلا ينفق ذلك على المقعد ومنها أيضا الكتابة بالنفقة
والموعدة ونحوها بالكتابة فى الصيغة الكتابة فى الملة وود عليه كالو قال أبو بنات زوجك
أحدها أن أرى فاطمة ونو يامعينة ولو غير المسماة فانه يصح ويترق بأن الصيغة هى
المحلة فاحيط بها كثر وكذا الكتابة فى الزوج بان قال زوج بنتك ابى ونو يامعينا

(فصل في بيان الاولياء)

أى أعمانهم وصفاتهم ومراتبهم وأسباب الولاية أربعة الابوة وان علت فمصوبة النسب
فالاولا فالسابعة (قوله ولى الشكاح) أى الذى يشر التزويج بالافعل هو الاقرب فهو مقدم
من حيث المباشرة وان كانت الولاية ثابتة فلا بد منه فاندفع ما ورد فى هذا (قوله لان لكل
منه ما الخ) وانما قدم الاب لانه أشقاهم ولان سائر العصبات يدلون به وقوله على من ليس له
الاعصوبة أى هم الخواشي وقوله ثم أخ لابوين أى لادلائمه ما وقوله ثم أخ لاب أى لادلائمه
بالاب فهو أقرب من ابن الاخ ونحو الاب الاخ لا دم ولا دخل لى الولاية وكذا البنة
وقوله ثم ابن الاخ لابوين مقدم على ابن ابن الاخ الشقيق لانه أقرب منه وكذا يقدم ابن الم للاب
على ابن ابن الم الشقيق لما ذكر ولو كان هناك ابن عم أحدهما لابوين والاخر لاب لكان
أخوه الامها فهو أولى لادلائمه بالجد والام والاول انما يدلى بالجد والجد وكذا لو كان أحدهما
ممتعا فقد قدم لخاله لى هما سواء ولو كان أحدهما ابنا والاخر أخا لم يقدم الابن (قوله ثم ابن
الاخ لاب) أى لانه أقرب من الم وقوله كذلك راجع للم وابنه وقوله كافي الارث راجع لقوله
ثم أخ الخ وليس راجع للمابقة أيضا لان الجد يقدم على الاخ هنا لأن يراد كافي الارث فى الجملة
(قوله فلا يزوج بالبنوة) خيلا فالمرضى كالأمثلة الثلاثة قاله مر والمبا فى قوله بالبنوة للتمدية
متعلقة بزوج الذى قدره الشارع وأشار به الى انه ليست النسبية لمسماة لى من ان البنوة
غير مقتضية (قوله لانه لا مشاركة بينه وبين أمة فى النسب) اذ انسابهم لا يباينوا نسبهم لايه
ولذا لا يزوج الام وقوله فلا يمنع العار أى لا يمنع من أى النسب فرعا زوجهما من
غير كف (قوله كان ابن ابن عم) أى فاذا وجدتهما سبب آخر يقتضى الولاية لم تمنعه
(قوله أو قاضيا) أو حكما فاذا حكمت ابنها جازله ان يزوجهما وكذا لو كان الولي الخاص (قوله
لانها غير مقتضية) أى ليست من أسباب الولاية لامانة منها إلا يضر اجتماعها مع سبب آخر
ويقدم على انهما اذا جتمع مقتضى وغير مقتضى قدم مقتضى وقوله لامانة أى لان الم كانت
مأمنة فقدمت على ذلك السبب فابطلته لان المانع يغلب على المقتضى ولذا تقدمت فى باب العاقل

(ثم) بعد العصبية النسبية
 (المعتق ثم عصبته) ثم
 معتق المعتق ثم عصبته
 بحق الولاء كافي الارث
 وبزواج عتيقة المرأة
 في حياتهما وليها) لأنه لما
 انتقلت ولاية المرأة للشكاح
 استتبعها الولاية عليها
 الولاية على عتيقها فيزوجها
 أبو المعتقة ثم جدها على
 ترتيب الاولياء ولا يزوجهما
 ابن المعتقة وبعت برفق
 تزويجها رضاها ولا يعتبر
 اذن المعتقة اذ لا ولاية لها
 واستغنى من طرد ذلك
 ما لو كانت المعتقة ووليها
 كافرين والعتيقة مسلمة
 فلا يزوجهما لاختلافهما
 ديناً ومن عكسه ما لو كانت
 المعتقة مسلمة ووليها
 والعتيقة كافرين فيزوجهما
 لاتحادهما ديناً (و) يزوج
 عتيقها (بعد موتها) من له
 الولاء) من عصباتها فيقدم
 ابنها على أبيها (ثم) بعد
 عصبية معتق المعتق
 (السلطان) لأنه ولي من
 لا ولي له كإرواء الترمذي
 وحسنه والحاكم وصححه
 على شرط الشيخين

(قوله أي بل يزوجهما الحاكم)
 في العباي وعقبة الكافر
 ان كانت مسلمة زوجهما
 أقاربهم المسلمون أو كافرة
 في له ولاؤها

على بنوة الم لانهم مدوها فيه مانعاً انفلت على المقتضى فاذا قلت المرأى نسطاً وشبهه محمد بن يعقوب
 عنها ابنها وان كان ابن ابن عمها (قوله المعتق) أي الذكرو لو شاركته أمه وكذا ما بعده اه قل
 (قوله ثم عصبته) أي لحديث الولاية كلعنة النسب ولأن المعتق أخرجهما من الرق الى الحرية
 فاشبه الأب في إخراجها الى الوجود اه خط (قوله بحق الولاء) أي بسبب استحقاق الولاء
 أي العصبية (قوله كافي الارث) أي كما يقدم الأقرب في الارث يقدم الأقرب في الولاية فيقدم
 بعد عصبية المعتق معتق المعتق ثم عصبته وهكذا ثم أخو المعتق وابن أخيه يقدمان هذا
 على جده وهكذا الم يقدم هنا على أبي الجد وابن المرأة لا يزوجهما بالبنوة وابن المعتق يزوج
 ويقدم على أي المعتق ولو تزوج عتيق بجمرة الاصل فانت بينت زوجها ما هو إلى أبيها على المقدم
 خلا فالحق قال لا يزوجهما الا الحاكم اه أقاده م (قوله وبزواج عتيقة المرأة) أي بعد فقد
 والى العتيقة من النسب اه م (قوله وليها) أي المأزوق قوله لأنه أي الشأن (قوله استتبعها)
 من التبعية أي طلبت أن يقدمها وفي نسخة استعقت من العقب أي طلبت أن يعقبها فالعقب
 واحد (قوله ولا يزوجهما ابن المعتقة) أي بقيد السابق أعني بالبنوة كما هو ما بالولاية العامة
 أو بنوة الم فيزوجها (قوله رضاها) أي العتيقة ويكفي السكوت من البكر (قوله ولا يعتبر
 اذن المعتقة) بل وان منعت ~~ف~~ كن بسن استئذانها (قوله اذ لا ولاية لها) أي ولا اجبار
 فلا فائدة وأمة المرأة كعتيقها فيعاز كل من يشترط اذن السيدة الكاملة نطقاً ولو بكراً
 اذ لا نسبي ولانها وان لم يكن لها ولاية ولا اجبار لها مالاً فاعتبر اذنها فان كانت صغيرة
 ثيباً امتنع على الأب تزويج أمها الا اذا كانت مجتونة وليس للأب اجباراً أمة البكر البالغ اه
 م وبه يندفع تردد المحقق في اجبار أمة البكر البالغ (قوله من طرد ذلك) أي كلام المقتضى أي
 من منطوقه وهو كل من يزوج المعتقة بزواج العتيقة ويعبر عنها باللائم في الثبوت والعكس
 هو المقهور وهو من لا يزوج المعتقة لا يزوج العتيقة ويعبر عنه باللائم في الاتقان (قوله
 فلا يزوجهما) أي بل يزوجهما الحاكم كما هو ظاهر اه عن (قوله ما لو كانت الخ) وعكس هذه
 وهو ما لو كانت العتيقة ووليها مسلمين والمعتقة كافرة مثلها الا أن المأزوق اختلاف دين الولي
 والعتيقة (قوله ووليها أو العتيقة كافرين) فيه مسامحة لأن الكافر ليس ويا المسلم الا أن
 يقال مراده بالولي مطلق القريب أو المراد وليها الولي المانع (قوله لاتحادهما ديناً) أي والمعتبر
 في التزويج اتحاد دين الولي والعتيقة وان اختلف دين المعتق كما مر (قوله بعد موتها) أي المرأة
 (قوله من له الولاء) أي على العتيقة (قوله فيقدم الخ) هذا هو محل الفرق بين حالة الموت
 والحياة وقوله ايتم أي الميتة وان سئل وقوله على أبيها أي ثم بعد الأب يقدم بترتيب عصبية
 الولاء فان أعتقها اثنان اعتبر رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معاً
 وبزوجهما من أحدهما الا تخرج مع السلطان فان ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتهما
 من كل واحد أو أحدهما كفي موافقة أحد عصبية الآخر ولو مات أحدهما وورثه الآخر
 استقل بتزويجها وعتيقة المقتضى المشكل بزوجهما بذنه وجوباً من يزوجه بغيره أو أنه لا يكون
 وكلاً أو ولياً والمبعض يزوجهما مالاً بعضهما مع قريتها أو الأفع معتق بعضها والأفع السلطان
 وبزواج الحاكم أمة كافر أسلمت بذنه وكذا الموقوفة يمكن باذن الموقوف عليهم ان ينحصروا

والاقيانين الناظر اذا اقتضت المصلحة تزويجهما اما العبد فلا يزج بحال اذا لم يكن له ولى
الموقوف عليه وناظر المسجد ونحوه ولا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجه لما فيه من
تعلق المهر والنفقة والسكوة وكسائه اه مر (قوله العامة) أى محل عقدته بدليل ما بعده
ولو استقط ذلك كان أولى لأن المراد بالولى من له ولاية عاقل كان أو سافها كالقاضي والمتولى
العقود الانكحة أو هو هذا النكاح بخصوصه فيزوج من هي حالة العقد يجعل ولايته ولو يجتازة
أرأذنت له وهي خارجة عن محل ولايته ثم تزوجه بعد عودها له لا قبل وصولها اليه لا يجوز
لأن يكتب تزويجهما فلا يزج من است في محل ولايته ولو ان هو فيها انم ان أذنت له وهي في
غير محل ولايته ثم تزوجه وهي بمحل ولايته اتجهت صحة وأما لو كانت المرأة بمحل ولايته
والزوج خارجه بأن وكل فعقد الحماكم مع وكيله فانه يصح فالعبد بائنا دون الزوج وبما تفر
علم أنم الوأذنت له ثم خرجت اغير بمحل ولايته ثم عادت ثم تزوجهما صح ويختل الزوج منها أو منه
غيره بمحل الاذن وولاية القاضي تشمل البلاد فاحيته وقرها وما بينهما من الباتين والمزارع
والبادية وغيرها اه أفاده مر بزيادة (قوله واليا كان) كالباشا وقوله أو قاضيا أى
ولو قاضى ضرره وأمن قضاءه الارياق كفى قرى مصر فان فقد الحماكم جازلزوجين أن يوليا
أمرهما احرا عدلهما وان لم يكن بمجتهدا ولومع وجود مجتهد بخلاف ما اذا وجد الحماكم
ولو احكم ضرره فانه لا يجوز له ما أن يوليا الا بمجتهدا ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر نعم
لو كان القاضي باخذ ذراهما وقع لا يتحمل عادة بالنسبة للزوجين كفى كثير من البلاد في
زمانه اذا جازها ما توبة أمرهما احرا عدلا مع وجود القاضي فله أنه لا يجوز للمرأة أن توكل
مطلقا (قوله في الولي) أى المزوج بالولاية فخرج المزوج بالملك فلا يشترط فيه حرية ولا عدلة
بدليل صحة تزويج المكتاتب بأذن سيده والمبعض فيما ملكه يهضه الحر (قوله ورشد) تقدم أنه
صلاح الدين والمال وذكر مع العدا المتع انهما مثلا زمانا بالانحراج مخجل النظر بنحوهم
أو مرض أو غيلة ولا تدخل المستور فانه يزج وان لم يرتق لرتبة العدا فخرج بالرشد المبذر
لان التبذير لا يجوز اذا كان من مال الشخص وفي غير المحرم وبالعدة القاسق (قوله وعدالة)
المراد به عدم الفسق حالة العقد وان لم توجد ملكة العدا لانه لو تاب زوج حالا وان لم تقبل
شهادته حينئذ اتوقفتها على الاستبراء سنة فالشرط في الولي عدم الفسق وفي الشاهدين ما في
الشهادات وعبارته مر ولو تاب القاسق توبة صحيحة زوج حالا كما قاله البغوى وهو المعتدلان
الشرط عدم الفسق لا العدا لئلا يمتهم واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدا والوصي اذا
بالغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منه ما فسق وان لم تحصل منه ملكة تتحملهما الا أن على
ملازمة التقوى وأصحاب الحرف يلجون كارجح في الروضة القطع به اه والمراد بتوبة الولي
في الحال أن يعزم عزمه على رد المظالم وعلى قضاء الصلوات مثلا وان لم يوجد منه رد ولا
قضاء بالقول بخلاف الشاهد فلا بد ان يعصى بعد توبته سنة كما مر اذا كان فاسقا بمجرد فعله
كشهادته تزور وقذف ابذاه واعلم انه لا بد من وجود عدالتهم بقبول شرطه في نكاح الكافرة
أيضا بخلاف الولي فيها فانه يلزم ولو كافر احبتم يرتكب منه فاقا في دينه ثم المرتد لا يلى مطلقا
لا على مسلمة ولا على مرتدة ولا غيرهما لانقطاع الموالاتية بينهما وبين غيرهم لا يشترط عدالة السيد

والمراد من له الولاية العامة
واليا كان أو قاضيا
(ويشترط) احصاء النكاح
(في الولي حرية وذكورة)
وهي من زيادتي (ورشد)
وعدالة (ولو ظاهرة فلا)
ولاية لمن به رضى ولا لاسرة
وخشى

(قول الشارح من له الولاية
العامة) أى الذى لا يختص
بشخص بل لمن تولى الحكم
ولو قاضيا لا فانه يقع ما في
الحاشية
(قول المصنف وعدالة)
ذكرها بعد الرشد لان معناه
صلاح الدين والمال ابتداء
والمال د وأما قوله اقتصر
عليه اشمل بعناء الثاني
القاسق وهو غير عدل فتأمل
وبه يدفع ما في الحاشية

في نكاح الامة (قوله ان زوج الخنثى) أى جعل وليا يصح على العقد كالأول جعل شاهدا
بخلاف ما لو تزوج فبان أنثى في المراء أو رجلا في الزوج فلا يصح وبعبارة مـر ولا يحنثي الا ان
بان ذكرا كالولي بخلاف ما لوقة - على خنثى أو له وان بان عدم الخلال والفرق ان الشهادة
والولاية مقصودان لغرضهما بخلاف المنة ودعاه فاحتفظ لها كثر اهـ (قوله ابن المسلم)
يكسر الادم المشددة (قوله ولا يحنثون عليه بسفه) بان بلغ غير رشيد فيه ~~يكون~~ محجورا عليه
ابتداء من الشرع أو بذر بعد درشه ثم حجر عليه فان لم يحجر عليه كان سفها مـه لانه التزويج
حدث سفه بحال فسقيه وكذا المحجور عليه بالفلس له التزويج ليكامل نظره (قوله وكذا يحتل
النظر) أى الفمكر وان قل وانما فصله مع أنه تقدم انه مـم الموم من الرشيد اذ يرتب على
اختلال النظر أى الفمكر عدم صلاح المال لان علمه من ذلك فيه بعد (قوله أو غيره) كغيب
أصل أو عارض أو بقاء قام شغلته عن اختياره الا كفاه اهـ مـر (قوله ولا يصح ولا يحنثون) هما
ما خردان من المدة كفى مـر حيث قال وعدالة ومن لازمه الاسلام والتكليف
المذكوران في المهر ونظم ابن العماد سوابب الولاية في قوله

وعشرة سوابب الولاية * كقر وفسق والصبا الغاية
رق جنون مطبق أو الخبل * وأخرس جوابه قد اقتل
ذوعنه تطيرة مبرسم * وأبلاه لا يمدى وأبكم

اهـ وكاهما ترجع لما في المتن (قوله في زمن جنونه) أى جنون الاقرب ثم لو قل جدا كيوم في سنة
انتظرت الافاقة كالانعام كما يحتمل الاذرى اهـ مـر أى فاذا تزوج الابعدي في هذه الحالة لم يصح بل
تنتظر فاقته الاقرب ليتزوج فيها (قوله دون افاقته) أى التامة من آثار خبل وبعبارة مـر وبسقط
بعد افاقته صفاؤه من آثار خبل يحمل على حدث في الخلق كما أفهمه قوله ويحتل النظر اهـ (قوله
جدا) أى كيوم في سنة (قوله فهو كانه دم) أى من حدث عدم انتظار ما قطع الامن حيث عدم
محبة احكامه فيها الواقع فانه صحيح فلو تزوج الابعدي حينئذ لم يصح فلان في زمن الافاقة بين ان
يكون طويلا أو قصيرا من حيث محبة تزويج الاقرب فيه وعدم محبة تزويج الابعدي حينئذ وانما
يفترقان من حيث ان الابعدي زوج قطع في زمن الجنون اذ قصر زمن الافاقة وعلى الاصح ان
طال زمنه فاذا كرمسلة قصر نوبة الافاقة فارقتهما مسلة طوله اعيان ذكر وان كان حكمهما
واحد اختلفا لما يورده مظاهر كلامه من اختلاف حكمهما * والحاصل ان أحوال الجنون
ثلاثة الاولى ان يقل زمن الجنون جدا كيوم في سنة تنتظر افاقته ولا تقتل الابعدي الثانية ان
يقطع زمن الافاقة كذلك فيزوج الابعدي افاقته الثالثة ان يستوياما فلا فيزوج الابعدي على الاصح
(قوله ولا فاسق) خلافا لائمة الثلاثة ويتحقق الفسق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة
ولم تقب طاعته على معاصيه (قوله للامام الاعظم) أى الفاسق لانه لا يعزل بالفسق بخلاف
من دونه وصرح بعضهم بان مثل الامام القاضي الفاسق الذي اذا علم موباه بنفسه لا يعزله
(قوله بالولاية العامة) يؤخذ منه انه لا يزوجه بانه أو بانه بالاجبار لان الولاية العامة
لا يجبرها ونقل عن مـر في غير الشرح انه يزوجه بالاجبار لانه أب أو جد مدان له التزويج
فيجبر ولان ولايته وان كانت عامة الا أنها غير محضة وهذا هو العقد الذي قرر شيخنا عطية
وشيخنا البراوى وبوخذه منه أيضا انه لو كان له ولي غيره خاص كالاب والجد والاخ وابن الاخ

ثم ان زوج الخنثى فبان
ذكر اصح كما قاله ابن المسلم
ولا يحنثون عليه بسفه وكذا
يحتل النظر بجرم أو غيره
ولا يصح ولا يحنثون أطلاق
جنونه أو تقطع كما صحه في
اصل الرخصة تغليب الزمن
الجنون فيزوج الابعدي في
زمن جنونه دون افاقته
ولو قصرت نوبة الافاقة
جدا فهي كانه دم كما قاله
الامام ولا فاسق ثم للامام
الاعظم تزويج بانه وبنات
غيره بالولاية العامة تفصيلا
لشأنه

قدم عليه في بيته لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة (قوله فان حصل الخ) هذه أربعة
أحوال انضم الى فقد الولي السابق فثلث خمسة أحوال يزوج فيها السلطان ونظمها بعضهم في
قوله خمس محرمات تسعين حكمها * فيها أربعة أمور للسلطان
فقد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الاسرام
وزيد على ذلك صور نظمها بعضهم مع ما تقدم في قوله

وزوج الحاكم في صورأت * منطومة تسمى عقود جواهر
عدم الولي وفقدته ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة فاصر
وكذلك اغماؤه وحبس مانع * أمة لمجبر ووارى القنادر
اسرامه وتعتز بجمع عضله * اسلام أم الشرع وهي لكافر
ونق المذنوبة بالغة التي ليس لها مجبر فزادها بعضهم بقوله

تزوج من جنت وليك مجبر * بعد البلوغ فضم ذلك ويادر

وقول الناظم وكذلك اغماؤه تبع فيه المتولى وهو ضعيف والمعتمد أنه ان كان يمكث ثلاثة أيام
فأقل انتظرت الاقامة منه أو يزيد عليها انتقلت الولاية للأب بعد الاتصافه حينئذ بالمجنون والسكران
بلا تعد في معنى الاغماؤه فان زادت حاجتها في زمن الاغماؤه أو السكر لم يزوج السلطان كافي م
وقوله شيئاً ح ف لا يزوج فيه ما في حال من الاحوال على المعتمد والمراد بعدم الولي عدم
وجوده بالبر وبفقدته قطع خبره بحيث لا يلم بموته ولا حياته ولم يفته الى مدة يحكم فيها بموته
وقوله ونكاحه أي تزوجه بوليته فإذا أراد الولي أن يتزوج موليته ولم يكن لها ولي في درجته
زوجها الحاكم وذلك كالأول كان ابن عم فقط وأراد أن يتزوجها فلا يصح أن يزوجه بالنفس
اذا الانسان لا يكون عاقد لنفسه على غيره التهمة وكذلك لو كان ابن عمه شقيق وابن عم لاب
وأراد ابن العم الشقيق أن يتزوجها فلا يصح أن يزوجه بنفسه ولا يصح أن يزوجه له
ابن العم لاب بل يجهه به بخلاف ما لو أراد ابن العم للاب أن يتزوجها فإنه يزوجه له الشقيق
وبخلاف ما لو كان له البناتهم متصداً في الدرجة بأن كانا لابوين أو لاب فانه يزوجه أحدهما
الاخر وقوله وغيبته أي مع عدم القطع خبره فصار مأمور وقوله وحبس مانع أي بأن يمنع من
حبه وصول الناس اليه والاعتماد في الحبس وقوله أمة لمجبر رأى حيث لا ب له ولا جد
والأزوجه وقوله اسلام أم الشرع أي انه اذا كان لكافر مسلمة ولدت مسلمة تزوجه الحاكم
بأنه (قوله أو سافر الى مرحلتين) عبارة كعبارة المتأخر ولم يضعفها مرفاسه فمد أن
شرط الغيبة مرحلتان فأكثرا لا زيادة عليهم ما خلا ما في قل هنا ثم لو حذف لفظ الى لكان
أخصر (قوله زوج السلطان) أي لا الأب بعد وان طال غيبته وجعل له وحيداً له شأنه
القائب والأولى أن ياذن للأب بدؤ بنسبته أذنه من وجان الخلاف وانما يزوج السلطان اذا لم
يكن للقائب وكيل خاص ولم يحكم بموته فان كان له وكيل خاص قدم على السلطان على المعقد
أو حكم بموته فزوج الأب (قوله دون مرحلتين) أي ولو في الواقع حالة المعقد
فإذا تبين كونه دون مائة الفصر حينئذ يبيته أو بجلته لم يصح تزويج السلطان ثم لو قدم
وقال كنت زوجتها لم يقبل الايبنة لان الحاكم هنا ولي الحاضر لو زوج فقدم آخر غائب

(فان غيبه الى أو سافر الى
مرحلتين أو أحرماً أو أراد
التزوج بوليته زوج
السلطان) غاية غيبته
على الولاية وذلك لان
التزوج حق عليه فإذا تعذر
استيفاءه منه وفاء الحاكم
بخلاف ما لو سافر دون
مرحلتين لقصر مساقته

وقال كنت زوجت لم يقبل بدون ينة بخلاف البيع لان الحماكم وكيل الغائب والوكيل لوباع
 فقدم وكلمه وقال كنت بعت متلا يقبل قوله يمينه وقوله اقهره ما اتته أى فلا تزوج السلطان
 بل يحضر بنفسه أو يوكل نعم لو تمذر الوصول اليه له تخوف كان كميته من حاشين فيزوج
 السلطان حينئذ ولو عديم السلطان لزم أهل الشوكة الذين هم أهل الخلق والعقد نصب قاض
 وتنفذ أحكامه للضرورة المحيطة لذلك اه أفاده مر (قوله عاقلة) أى ولو سفيهة ومثل العاقلة
 ما لو ظهرت حاجة بمنزلة للسكاح اه أفاده مر (قوله من تزويجه) أى الكف بخلاف
 ما لو دعت الى غير الكف لان له حق في الكفاية ويؤخذ من العمل ان الودعته الى محبوب
 أو عشرين فامتنع الولي كان عاصلا وهو كذلك اذا سبق له في التمتع وكذا الودعته الى كف فقال
 لا أزوجك الا بمن هو اكف منه وايمن هناك كفايريد التزويج منه اه أفاده في شرح المنهج
 (قوله) ولا بد من ثبوت العضل (الخ) ولا بد أيضا من خطبة الكف لها ومن تعيينه ولو بالزوج
 بان خطبها اكفاه ودعت الى أحدهم اه شرح المنهج (قوله والمرأة والمخاطب) أى
 ووكلاهما اه مر وقوله أو تقام عطف على يمنع (قوله تعزير) الام لام التوقيت بمعنى عند
 أى تقام البيعة عليه عند تعزيره عن اقامته لها كم بان كان أمرا يستكشف أن يأتي مجلس
 الثاني أو يعنى في أى حال تعزيره بخلاف ما اذا حضر فانه ان زوج فقد دخل الغرض
 والانعاضل فلا معنى للبيعة عند حضوره (قوله فان تكررت الاثنا) أى ولم تغلب طاعانه على
 معاصيه والا فالولاية للسلطان وان تكرر أرف مرة لبقائه حيثئذ على الولاية فيزوج السلطان
 ثانيا عنه والمراد بالاثلاث الثلاث بالنسبة لغرض الحماكم ولو في تكاح واحد ولا يشترط أن
 تكون في ثلاثة أيام كنه كما هو الظاهر (قوله صاد كبيرة) أى في حكمها وبعبارة مر نعم ان فسق
 بعضه لا يكره منه مع عدم غلبة طاعانه على معاصيه زوج الابد والاذلان العضل صغيرة
 واقتناء المصنف رحمه الله بانه كبيرة باجماع المسابن مراده انه مع عدم تلك الغلبة في حكمها
 التصريح هو وغيره بانه صغيرة اه والمعتبر طاعانه ومعاصيه في ذلك اليوم عدد او لا يعتبر بقدرة
 الثواب ولا عظم الجرم (قوله وقد عدا اجتماع أولياءه) أى من النسب في درجة أى رتبة
 كاخوة أشقاء أولاد أو أعمام كذلك وقد عدا ذنت لكل منهم بانقراده أو قال أذنت في فلان
 فمن شام منكم فليزوجني منه اما لو أذنت لأحدهم فلا تزوج غيره الا بوكالة عنه وأما لو قال
 زوجوني فانه يشترط اجتماعهم وخروج بأولياء النسب المعتقون فيشترط اجتماعهم
 أو بوكالة لهم نعم عصبية المعتق كأولياء النسب فكذا كفى أحدهم فان تعدد المعتق اشترط
 واحد من عصبته كل اه مر وهو في شرح المنهج (قوله ان تنازعوا) أى تناحوا أى
 تناحروا بان قال كل منهم أنا الذي أزوج واتخذ مخاطب فيقرع بينهم حينئذ وجوب باق
 خرجت قرعته زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تناحروا فالسلطان ولي من
 لا ولي له فيعمول على العضل بان قال كل منهم لا أزوج فان عضل بعضهم زوج الباقي باذن جديد
 وخروج بقوله ان تنازعوا ما أذالم يتنازعوا فانه يسن أن يزوجهما أفقههم بباب السكاح لانه
 أعلم بنسبهما فاوردهم لانه أشفق وأحرص على طلب الخط فاستهم لزبادة تخبر به برضا باقهم
 ندب الجميع الا كما ولا يشترط من بعضهم باستئثار البعض وخروج بالتحاد للمخاطب ما اذا تعدد فانها
 انما تزوج من رضاه فان رضيت ما أمرا الحماكم تزويج أصلهم فان استعمل أحد الأولياء

وانما يتبعه - ل العضل اذا
 دعت بالغة عاقلة الى كف
 وامتنع الولي من تزويجه
 وان كان امتناعه لنقص
 المهر لان المهر يشترط
 لها ولا بد من ثبوت العضل
 عند الحماكم بان يمنع الولي
 من التزويج بغيره بعد
 أمر به والمرأة والمخاطب
 حاضران أو تقام البيعة عليه
 فتعزير أو توارى وحمل تزويج
 السلطان بالعضل اذالم
 يتكرر وفان تكررت الاثنا
 اكبره يفسد بها العاضل
 فيزوج الابد تغريعا على
 أن الفاسق لا يلى فله
 الشيطان (وقدم عند اجتماع
 أولياءه في درجة بقرعة)
 ان تنازعوا بان أراد كل
 منهم أن يزوج

(قول الشارح صار كبيرة)
 الحاصل ان فيما قولين
 والمعداة بصرفها في حكم
 الكبيرة فقط شيئا

٢٣ وي في بان عرفت بالخاططة دون التزكية عند الحاكم كإدله عليه كلام الرافعي وذلك لأن الظاهر من المسكين العدالة نعم إن كان العاقد مكرها للحاكم لم يصح له ولة الكشف

(قوله والعد لثمن شرط لجواز
الاقدام للامعة) ضعيف
والعد ان شرط الامعاء
فما مل بانصاف امر وهو
(قوله كان وجدنا في) في
هذه العبارة نظر فراجع
باب التنيط (قوله مما يمنع
الولاية) أي ولاية التمادة
ولو عبر به لكان أولى (قوله
بعده) المتاسب عنده أي عند
العقد (قوله فله تجديد) أي
قتل الولاية لان بعد فيه عقد
معه سرا

وعبر (لا) يستوري
(الاسلام والحرية) وهو من
لا يعرف اسلامه وسريته باز
يكون بموضع تحتل فيه
المسلمون بالكثارة والاسرار
بالارقاء والغالب فلا ينفقه
اسم وله الوقوف على الاسلام
والحرية وكذا لا ينفقه أيضا
بظاهر الاسلام والحرية
بالدار حتى يعرف حاله فيها
باطنا ولو بان نسق أحدهما
أي الشاهدين أو نسقهما
المنهوم بالاولى (عند العقد
بان بطلانه) اقوات العدالة
والما يقين ذلك بينة
أو اتفاق الزوجين عليه
أو اعتراف الزوج به ولا اثر
اقول الشاهدين كلفاسين
عند العقد كما لا اثر لهما
كلفاسين بعد الحكم
بشهادتهما

نسق الشاهد لان الحكم هنا تابع بخلافه ثم لا يلزم الزوج البعث عن حال الولي والشهود
ثم ان بان خلاف ما ظن بان فساد النكاح والافلا والعد الشرط لجواز الاقدام للامعة فلو عقد
بمستورين فباطل من صح أو فاسقين فلا لان العبرة في العقد بماتى نفس الامر اه افاده مر
(قوله لا يستوري الاسلام الخ) كان وجدنا في ولم يعرف حاله اسلاما ولا رفاقا فلا ينفقه النكاح
بشهادته (قوله والحرية) الواو بمعنى أو وكالاتلام والحرية المبلغ ونحوه مما صرح ان بان
مسلم أو مسلمان أو بالغامة لاني ان عقاده كالو بان انتمى ذكر اه افاده مر (قوله وهو من لا يعرف
الخ) الضمير استوري الاسلام والحرية وأفرده صراحة لانظ من الواقعة خبرا ولو قال وهما
بالتفنية لكان أظهر (قوله ولا غالب) قيد لتسميته مستورا فان غاب فهو الظاهر المذكور بعده
ولا ينفقه النكاح به أيضا كما سيذكر (قوله ولو بان فسق أحدهما) القسق ليس بقيد بل مثله
مالو بان كافرا أو أصم أو أعمى أو رقعا أو نحو ذلك مما يمنع الولاية (قوله عند العقد) ظرف
للفسق وخرج بذلك تبينه قبله نعم تبينه قبل زمن الاستبراء كتبينه بعده (قوله أو اتفاق الزوجين
الخ) محل ذلك بالنسبة لحقهما دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا فأقاما أو الزوج بينة بفساد
النكاح بذلك أو غيره لم ينفق لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك
أما لو أراد التخلص من نصف المهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل وكان أكثر من المسمى
فيقبل وبسقوط التحليل تبعه أو كذا لو كان يعرف أن الأب فاسق مثلاً فله تجديد فيما بينه وبين الله
تعالى ولا يحكم بذلك كما هو هذا اذا كان الزوج عدلا ولا يجرؤ له ذلك وخرج فأقاما أو الزوج
ما لو قامت حسيبة ووجدت شروط قيامها فتسمع اه افاده مر وأفتى عث فيها لو أخذ حصر
المسجد وجلس عليه ما خارب به ثم وقع العقد علم بان الظاهر صحة لان الغالب عليهم اعتمادهم
اباحة ذلك لكونه مما يتسامح به بتقدير العلم بالنحرى فيمكن أن ذلك صغيرة لا توجب فسقا
وضعه شيخنا ب ر وقال ان ذلك منسق فيقتضى بطلان العقد والمذكر مع عث لان الصغيرة
اذا لم تتكرر لا تقتضى الفسق كما سيأتي وأفتى عث أيضا فيما لو كان الولي لابساً قطيفة
أوجا لعل على حرير بانه مما يفتى حرمة على كسبه من الناس فلا يحكم بفساد العقد بمجرد ذلك
وكذا بالنسبة للشم ودعى ان الغالب أنه يحضر مجلس العقد جماعة كثيرة سالون هم أو بعضهم
من ذلك ولو اثنين فيعند بشهادتهما أو مثل مر عن الانكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون
شروطها ولا الكفاية ولا غير ذلك هل هي صحيحة واذا وقع طلاق يحتاج لحل فقال مثل والدي
عن ذلك فاجاب بان لا بد من محل ولا يصح العقد بدونه وكذا قال زى ومثل الشيخ
على الاجهوى المالكي عن المسئلة الملققة هل يجوز العمل بها أو لا واذا قام بالجواز فما
صورتهما فاجاب بان صورتهما ان يزوج الصغير المطلقة ثلاثا لى ما كم شافى ويحكم ببعث
النكاح لا بوجبه من عدة وغيرها كما رافقه الخلاف بان يتقدم دعوى صحة كان ينصب
الحاكم من يدعى على ولي الصبي أنه مقصر في شأنه حيث لم يزوجه مع أن في زواجه مصلحة له
ويجب وليه بأذنه أو في وجهه ويدخل به اثم بعد دخوله به اطلاق عليه وليس له مصلحة ويحكم
المالكي أو الحنبلي بصحة طلاقه وبعدهم وجوب العدة بوطئه حكما كذلك ويشترط عند الحنبلي
أن لا يبلغ الصبي عشر سنين والاوجب العدة بوطئه ثم يزوجها الزوج لى ما كم شافى

ويحكم بصفة النكاح ويجعله ابوط الصبي وليس هذا من التاميق الممتنع لوجود الحكم وحكم
 المالكي بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان علم أنه يقترب عليه ما لا يجوز عنده على العقد
 من أن الحكم يحال الحرام الذي ظاهره موافق لباطنه كما أفنى به الناصر وكلام القرافي وابن
 عرفة عن المدونة بقسده وما يخالف ذلك لا يقول عليه اه كلامه ببعض تغيير ونقله البرماوى
 على الغزى وأقره وكذا عس في غير حاشيته والمعدة امتناع ذلك في زمانها هذا وعدم جواز
 العمل به لانه يشترط في مذهبهنا الصفة تزويج الصبي أن يكون الزوج له أباً أو جداً وأن يكون
 عدلاً وأن يكون في تزويجه مصلحة للصبي وان يكون الزوج للمزاة وليها العدة بل بوضحة
 عدلين ففى اختلاف شرط من ذلك لم يحصل التحليل فساداً لنكاح قال عس على مر عقب ذكره
 تلك الشرط ومنه لم أن ما يقع في زمانها من تعاطي ذلك والاكتفاء به غير صحيح لان الغالب
 أو الحق أن الذين يزوجون أولادهم لأزواجهم السقطة المواظبون على ترك الصلاة
 وارتكاب المحرمات وان تزويجهم أولادهم لذلك الغرض أعنى التحليل لا مصلحة فيه للأطفال بل
 المصلحة أى مفسدة وأقل ذلك اطلاع النساء وكثيراً ما يقع فيه أن المزوج للمرأة من غير ألبانها
 بأن توكل رجلاً أجنبياً في عقد نكاحها اه وقد نقل عن الشيخ الطوخى والشهاب الأشمينى
 أنهم لم يرضوا المسئلة المأففة كيف لا والحكام إلا أن أحكام ضرورية وألف شيخنا ح ف
 رسالة في بطلانها وبعضهم يتحمل بجهل دراهم الصغير ويقول ان في ذلك مصلحة له مع أن هذه
 المصلحة لو سلمت بان كان الصبي هو الذى يأخذ الدراهم لا تقاوم ما يترتب على تزويجه من المفساد
 التى من جهلهم اطلاع النساء في صغره كما مر ولزوم المهر له في ماله ان كان له مال قال شيخنا ح ف لا
 يجوز الافتاء بهذه المسئلة ولا يقترب بما نقله البرماوى عن عس في غير الحاشية فانه غير معقول
 عليه وكذا لا يجوز الانشاء بطلان العقد الاول لاجل اسقاط التحليل واعتراض المفتى بانه يجوز
 ذلك باطناً لا يقسده لان جواز ذلك باطناً محله في الزوج العدل وأين هو إلا أن تم بسقط التحليل
 تبعاً لقامر ما قصد افلا يجوز وان أقيمت بينة بقسق الشهود فلا يجوز الافتاء بهم اتين المسئلتين
 ويجوز أيضاً ما يقع لبعض الرساء الجاهل من الحيلة لدفع العار وهى انكاحها بمولود الصغير
 ثم بعد وطئه لها ياتى كدها بالمفسخ النكاح أى الصورى أو لوقبل بصفته أو بظن هذا البعض
 الجاهل لما هو معلوم من أن السيد ليس له اجبار عبده على النكاح ولا يزوجه إلا بهد بلوغه
 ورضاه به فان كان كذلك حصل به التحليل ويحصل أيضاً بالجنون بالذون والحصى والذى
 في زمن ذمته والعنسن اذا وجد به انتشار لذكركه وان قل أو أعين الذكر بنحو ما صيغ وليس لنا
 وطء يتوقف تأثيره على الانتشار الا هذا ولو كان بجائل ولو لم يتزل أو كان أحد الزوجين نائماً
 أو محرماً أو صاعماً

• (فصل في بيان الانكحة الباطلة) •

أى بيان حقيقة تم أو ما يترتب علم أو قد مر تعدادها وانما أعادها زيادة تفصيل فيها أكثر مما
 ذكر من انكحة الباطل ما اخل ركنه والناسد ما اخل شرطه وطرائقه الفاسدة انكحاده
 وحكمهما عندنا واحد غالباً (قوله وهى نكاح الشغار) بجهتين أولاهما مكسورة اه مر (قوله
 هو أول من قوله بان) أى لانهم اتفقا على الحصر في اصطلاح الفقهاء وان لم تفده عند أهل المعانى
 بخلاف الكاف (قوله بنى) أى أراخى أو نحو ذلك (قوله وبضع كل منهما الخ) وانظر ما لو قال

• (فصل في بيان الانكحة الباطلة) •

(وهى نكاح الشغار)

لانها هى منه كما مر (كان) دو

أولى من قوله بأن (يقول

زوجتك بنى على أن تزوجنى

فذلك وبضع كل) منهم ما

(صدائق الأخرى) فيقول

ذلك كان يقول تزوجت

فذلك وزوجتك بنى

(قوله ويحصل أيضاً بالجنون)

قبل انظر فانه يرجع

لثلاثة من تأمل

على ما ذكرنا وهذا التفسير

ما خوذ من آخر الخبر المقتل

لان يكون من تفسير النبي

صلى الله عليه وسلم وان

يكون من تفسير ابن عمر

الراوى له فيرجع اليه وان

كان من تفسير الراوى لانه

اعلم بتفسير الخبر من غيره

والعنى في البطالان التشرىك

في البضع حيث جعل

مورد النكاح امرأه وصداقا

لاخرى فاشبه تزويجهما من

رجلين وسى شغارا من

قواهم شغرا بالمدعى

السلطان اذا خلا عنه ملو

عن بعض شرائطه (وان

معها مع ذلك) اهـ

اولا حدهما (مهرا) كان

قبل وبضع كل واحدة

والثاني صدق الاخرى

او بضع هذه والثاني صدق

لذلك وبضع الاخرى صدق

لهذه فانه نكاح شغاران

فيبطل لوجود التشرىك

المذكور (فان لم يجعلا

البضع مع مهرا) بان سكتا عن

ذلك (بضع) النكاحان

لا تنهيا التشرىك المذكور

وليس كل واحدة مهر للمثل

فان سكتا عن جعله مهرا

في احدهما مادون الآخر

صح في الاول دون الثاني

(و) نكاح (المتعة) للنفسى

عنه كما مر (وهو النكاح

الى اجل) ولومعه لومعه

نكته متعة

وكل من صدق الاخرى هل يحرم أو لا يظهر الحكمة المذكورة وقوله والمعنى الخ الحرمة
لوجود التشرىك المذكور وظاهر التقييد بالبضع الجواز والظاهر الاول والتقييد بذلك لانه
الوارد في الحديث (قوله على ما ذكرنا) ولا يحتاج الموجب أو لا الى التبول المتعة في قوله على
أن تزويجى بنتك اذ هو استيجاب قائم مقام القبول وليس من الشغار ما يقع في بلاد الارياض
من الاتفاق قبل العقد على أن يتزوج كل بنت الا آخره فلا بد من ذلك في العقد بل يسمون
لكل صدقا (قوله وهذا التفسير) أى المدة كور في المتن وقوله ما خوذ الاول أن يقول مذكور
أو مروى لانه منصوص عليه في آخر الخبر لانه شئ آخر ما خوذ منه بطريق الاستنباط (قوله
المقتل) بالحرصة لا ستر الخبر الذى هو التفسير ورفعه وصفه للتفسير بعد جده وفيه ركنا
في المعنى وفي الاشط من حيث انه أخير عن الشئ قبل تمامه بذكر متعة وهو الوصف المذكور
فم يصح رفعه تمامه قطوعا ستر الخبر (قوله الراوى) أى الغبر أى أو من تفسير نافع الراوى
لعن ابن عمر وهو ما صرح به البخارى وأبو داود وكافى شرح م (قوله فيرجع اليه) أى
التفسير المذكور (قوله والمعنى في البطالان) أى الحكمة العقلية في بطلان نكاح الشغار
وما تقدم دلائل على (قوله حيث جعل موردا) أى محلا يرد عليه العقد بقوله زوجتك ابنتى
وصداقا لاخرى بقوله وبضع كل الخ فقد جعل عوضا وموضوعا والحمل الواحد لا يكون
فاعلا وقابلا أى لا يجعل علاقة مولا (قوله فانه الخ) أى يجامع مطلق التشرىك وان لم
يجعل البضع هنا مورد او صدقا لاخرى (قوله من قواهم شغرا بالمدعى) أو من شغرا الى كلب
رجله رفعه ليبول فكان كلامه ما يقول لا ترفع رجل بنى حتى ارفع رجل بنى اذ مرفعناه
لغمة الرفع والخلو (قوله ملو عن بعض شرائطه) أى النكاح وهذه على التسمية شغارا
وبعض الشرائط هو عدم اقترانه بشرط مفسد واشترط كون البضع صدقا تاما مفسدا وقد اقترن
به هنا عبارة من شرطه أو عن المهر أو عن بعض الشروط اذ هى مستقيمة موافقة للغاية
المذكورة وهى قوله وان سكتا عن مهرا ثم تعبیر بعضهم بقوله ملو عن المهر فقط مناف لذلك
(قوله اهـ ما ولا حدهما) فاصور ثلاثة تظم للصورة السابقة وهى ما اذا لم يسميا (قوله فانه
نكاح شغاران) تترسع على الغاية المذكورة في المتن وقوله لوجود التشرىك المذكور أى تنصهق
فيه الله السابقة أعنى قوله ملو الخ (قوله فان لم يجعلا البضع مهرا) موردان لانه كما يستناد
من الشرح (قوله بان سكتا عن ذلك) كان قال زوجتك بنى على أن تزويجى بنتك فقال الآخر
تزوجت بنتك وزوجتك بنى (قوله لا تنهيا التشرىك) أى ويكون مستثنى من قواهم ان العقد
بشرط باطل (قوله ونكاح المتعة الخ) أى وكان جائزا في صدر الامام وخصه للمعطر كما كل
الميتة لكونه الرجال وقلة النساء الا فى أسن ثم حرم عام خبير ثم جازعاه الفخ وقبل حجة الوداع
ثم حرم أبدا بالنص الذى لو بلغ ابن عباس لم يستقر على حله بخلافه كانه العاقل الشافعى لنا
شئ أبج ثم حرم ثم أبج ثم حرم الى الابد وهو ما ذكرنا لو نكح به شخص لم يحد وان علم الفساد
لشبهة ابن عباس رضى الله عنه ما وان كان لا يجوز تقيده فيه ويتقضى الحكم به (قوله الى
أجل) أى فهو المؤقت وقوله ولومعه لومعا أى سواء كان مجهولا كابد أو عرى أو الى عجمي وفيد
أو معلوما كسنة وقوله ومنه انما قال ذلك لان فيه خلافا وقوله متعة مقبول مطلق أى نكاح

منفعة أي مؤثما (قوله مجرد التبع) أي التمتع والتلفد المجرد عن أغراض النكاح وقوله وغيره
 كالتوارث (قوله ونكاح المحرم) من إضافة المصدر لفعله أو لفعله كناية عن علمه (قوله
 في إحرام أحد العاقدين) أي سواء عقدت نفسه أو غيره بولاية أو وكالة فالمراد بالعقد من يتولى
 العقد وأما لو أحرمت من وقع العقد له وكان المتولى للعقد غيره فبفسخه في الشرح ومن ذلك يعلم
 رد قول المحققين في أول والمراد بالعاقد من يتبعهما العقد سواء عقدت بآبائهما أو بوكالة
 أو بولاية كناية عن علمه به وتمامه ومثل إحرام أحد العاقدين إحرام من أذن له ما إذا كان السيد أو
 الولي محرما وأذن لغيره الحلال أو لوليته السفينة الحلال لم يصح عقدهما والفرق بين هذا وبين
 صحة التوكيل حيث لم يفسد بالعقد في الإحرام أن ما هنما مشروء بالولاية والمحرم غير أهل لها
 بخلاف مجرد الإذن إذ يحتمل لولاية ما لا يحتمل لغيرها (قوله أو فاسدا) صورته أن يحرم بمعية
 ثم يفسدها بأن يجامع قبل إتمامها ثم يدخل عليه الخلع فإنه يشهد فاسدا وأما تصوير بعضهم له
 بما لو أحرمت بجماع فلا يصح لأن هذا باطل لا فاسد (قوله وإن عقدت الامام) غاية للرد على القول
 الضعيف الثالث بأنه يستغنى الإمام الأعظم أنه أن يزوج حال إحرامه نعم إن حمل على أن أبواب
 الإمام التزويج حال إحرامه صح قال مر ولو أحرمت الإمام أو القاضي فله نوابه تزويج من في
 ولايته حال إحرامه لأن قصرهم بالولاية لا بالوكالة ومن ثم جاز لأب القاضي الحكم له اه
 (قوله على أن أكثر الروايات) في معنى الاستدراك على ما قبله (قوله وهو حلال) تقدم أنه
 الراجح وبعبارة مر وخبره سلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم تكح بموتة
 وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن أبي رافع أنه كان حلالا وأنه الرسول بينهما وهو مقدم لأنه
 المباشرة الواقعة اه (قوله لم يصح العقد) أي حيث وقع قبل التحليل ويصح بعده لا لأنه ينزل
 بذلك فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الإحرام أو بعده صدق مدعى الصحة
 بجميعها لأنها الظاهر في العقد ما لم يكن مدعى البطلان هو الزوج والرافع للعقد بالسبب له
 مؤاخذه لا بقراره ولو أحرمت وتزوج ولم يدر هل أحرمت قبل تزوجه أو بعده صح تزوجه وكذا
 لو وكل في تزويجه مولى له فزوجها وكيله ثم بان موت وكيله ولم يدر هل مات قبل تزويجها أو بعده
 لأن الظاهر بقاها الحية ويجوز أن يزوج حلالا لحلال أمة محجورة المحرم لأن العاقد غير نائب له
 وأن تزوج المحرمة لزوجه المحرم ولا حد في الوطء هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة اه أفاده
 مر (قوله سفير) أي رسول كما في القاموس من السفارة أي الرسالة ومعنى كونه محضا أنه
 لا يعلق به حكم ولا يهود عليه فائدة وعلى ذلك مر بأن الموكل لا يملكه فزرعه أولى (قوله
 والشهادة) أي كون الشاهد محرما فلا يضر ذلك (قوله لأن ارتباط النكاح) أي تعلقه بها
 ليس كارتباطه أي تعلقه بغيرها من الولاية وكونه عاقدا أو معتودا عليه لأن ارتباطهما
 ارتباط توقيفي إذا التزم منها ذلك وبغيرها ارتباط مباشر وذلك أن الولي والزوج كل منهما
 مباشر والزوجة مباشر العقد عليها والشاهدان معا غير للتوقيفي فضعف ارتباط العقد بشهادته
 (قوله وإن نكاح) عطف على نكاح الشاهد إضافة لولي من إضافة المصدر لفاعله وإسراة
 مقعوله الأول وزوجين مقعوله الثاني كان زوجها أحدهما فزيدا أو الآخرهما أو كانا كفوين
 أو أسقطوا الكفاية والابطال مطلقا إلا أن كان أحدهما كفوا فنكاحه الصحيح وإن تأخر
 ومثلي الولي من الموكل الولي فزوج هو ووكيله أو وكل ووكيلين فزوج كل اه أفاده مر

معنى بذلك لأن الغرض منه
 مجرد التمتع دون التوالد
 وغيره من أغراض النكاح
 (و) نكاح (المحرم) فلا يصح
 النكاح في إحرام أحد
 العاقدين أو الزوجة بجميع أو
 عمة أو يوم ما أو مطلقا صح
 أو فاسدا وإن عقدت الامام
 أو كان بين الفضلين تلخيص
 لا ينكح المحرم ولا ينكح
 وما روى عن ابن عباس
 رضي الله عنهما من أنه صلى
 الله عليه وسلم تزوج بموتة
 وهو محرم فهو من خصائصه
 صلى الله عليه وسلم على أن
 أكثر الروايات أنه تزوجها
 وهو حلال كما مر ولو أحرمت
 الولي أو الزوج فعقد وكيله
 الحلال لم يصح العقد لأن
 الوكيل سفير محض فكان
 العاقد الموكل ويجوز
 في الإحرام الرجعة لأنها
 استدامة لا ابتداء عقد
 (و) تجوز فيه (الشهادة)
 فبمقتضى النكاح بها لأن
 ارتباط النكاح به ليس
 كارتباطه بغيرها مما يصح
 (و) نكاح وليين (إسراة)

(قوله وقد أذنت الخ) احتزب ذلك مما لو أذنت لاحدهما فيتمين فاذا زوج الآخر لم يصح
 اه أفاده مر (قوله بأن رقة الخ) ذكر مرور اخسايا طل النكاح في ثلاث منها ويصح في اثنين
 (قوله أو عرف سمين أحدهما بهما) أي وأيس من تعينه والواجب التوقف إلى تعينه
 (قوله لتدافعهما في الأولين) فيبطل فيه ما ظاهره وباطنه قال مر ويندب للجماع أن يقول
 فيهما أن كان قد سبق أحدهما فأنقذ ~~ك~~ كمت يطلانه فيحصل يقينا ويقول في الصورة الثالثة
 فنقضت نكاح السابق منهما اه (قوله في الثالثة) والبطلان فيها في الظاهر فقط فاذا تعين
 السابق بعد فهو الزوج هـ فإن لم يحكم بما حكم بالفسخ كان به قول فنقضت نكاح السابق
 أو حكمت يطلانه والا كان البطلان فيها ظاهرا وباطنا فلا زوجية والاعتين السابق ولا
 يطالب واحد منهما حال التوقف به بخلاف النفقة فانما يطالبان بها وهي واجبة عليهما
 نصفين بحسب حالهما من يسار وغيره بحسبهما ثم يرجع المسبوق على السابق فلو كان
 السابق معسرا رجع عليه المسبوق بنفقة المعسرين ورجع بالزائد عليهم أن أنفق نفقة
 المعسرين ويحمل الرجوع إذا أنفق باذن الحاكم فان قدر رجوع إذا أنفق به فان لم ياذن الحاكم
 ولم يشهد فلا رجوع اتبعه ولو مات أحدهما في مدة التوقف وقف ارث زوجة أن لم يكن له
 غيره أو لا أخصته من الربع أو النصف أو مات هي فارت زوج (قوله فان دخل بها) أي في العور
 الثلاث المذكورة وحمل وجوب المهر بها إذا لم تكن عاتمة بالطلاق لانها حينئذ موطوءة وشبهة
 والافلام مهرها لانها حينئذ زانية ولا مهر لبقى قدره شيخنا عطية (قوله لزمه مهر مثلها) الوجه
 أن يقال لزمه أقل الأمرين من مهر مثلها أو المسمى لاحتمال صحة العدة وعدمه ومثله الآخر
 لو طلق (قوله فان عرف سمين السابق) أي بينة أو تصديق معتبر اه مر (قوله أو أفسدت
 الكفارة) بالبناء للمفعول أي أفسدتها الولي والزوجة لان حق لهما والكفارة أمر يوجب
 عليه عار أو العبرة بحال العقد ثم لورث الطرف الدنيئة قبله لم يورثا لان مضت سنة حيث
 تلغى بغيرها وزال عنه اعتقها ولم يوجب اليها أصلا بعد تلك السنة والافلام من مضى زمن
 تعلق قطع نسبتها عنه بحيث يصير لا يبرهنه والناسق إذا تاب لا يكره في العتقة لعدم عوده كفوا
 فالزاني المحصن إن تاب رجعت نوبته لا يعود كفوا (قوله وجب التوقف الخ) أي تحقق
 صحة العدة فلا يرتفع الايقين فبمعان عنها ولا تنكح غيرها وإن طال عليها الأمر ~~ك~~ زوجة
 المدة ودفع بحث الزر كشي كالبلقي في أنها عند المأمن من التبين أي عرفا فطلب الفسخ من
 الحاكم ويحجم اليه للضرورة وكالفسخ بالعيب أو أولى اه أفاده مر وقوله فلا يجوز لواحد
 منهما وطؤها ولا حد فيه وأكل منهما في غير صورة المعية المحقة والسبق المحقق أن يدعى عليهما
 أنهما لم سبق نكاحه أي على التعيين والالتزام بسمع دعواه فان أنكرت حلفت لكل منهما بما عينا
 أنهما لا تلم سبق نكاحهما وأقرت لاحدهما ثبت نكاحه ولذا سخر تحية هاربا أن تقر بغيرهما
 مهر المثل وإن لم تنص له الزوجية نعم إن مات من أقرت له أولا أو طلق بآثام صارت زوجة
 لا آخر بالاعتد ورقاتها مأخذ من الاحتمال أن نكاحه كان صحيحا في نفس الأمر وانما حكم
 عليه بالبطلان ظاهرا ولان التماغم منه بالبلوة وتعد الأول عدة الوفاة إن لم طأها أو الاعتد
 بأحكامه الآخر من منها ومن الثلاثة اقرا عدة الوطء مالم تكن حاملا امام ضرورة المعية المحقة

(قوله الوجه الخ) لا يظهر
 في صورة تحقق المعية

وقد أذنت لكل منهما فيه
 (زوجين ولم يعرف سبق
 أحدهما معينا) بأن رقة
 معا أو قبل السابق والمعية
 أو عرف سبق أحدهما
 قهيم لتدافعهما في الأولين
 إذ ليس أحدهما أولى
 من الآخر مع امتناع
 الجمع بينهما ولتعدرا مضاه
 العدة في الثالثة لعدم
 تعين السابق (فان دخل بها
 أحدهما لزمه مهر مثلها)
 وإن دخلها فلها على كل
 منهما مهر مثلها (فان عرف
 هين السابق) ولم ينس وكان
 كفوا أو أفسدت الكفارة
 (فهو الصحيح) فان نسي
 وجب التوقف حتى يتبين
 فلا يجوز لواحد منهما
 وطؤها ولا يجوز لثالث
 نكاحها قبل أن يطلانها
 أو عورتا أو يطلق أحدهما
 ويعتبر الآخر

والدين الحق فلا يمكن فيهما الدعوى عليها بما ذكر لان نكاح كل منهما باطل في الاولى وصحيح
 في الثانية للسابق (قوله وتنتهي عدتها) أي ممن دخل بها أو مات والافلاعة (قوله من غيره)
 بخلافه ما منه لان المأله وتقطع العدة بالعدة وكذا الاستبراء وصورة نكاح المستبرأة منه أن
 يبيع موطوءته فيز وجهه المشتري ومحل بطلان نكاح المستبرأة اذا وطئها البائع قبل البيع
 ولم يستبرأ قبله ولو لم يطأها أو وطئها واستبرأها قبل البيع أو وطئت وطء زنا وكان البائع
 صديا أو امرأة فالنكاح صحيح هذا كله في حق غير البائع أم هو فتنكاحه لها صحيح مطلقا كما مر
 ولو اعتق أمته في مدة الاستبراء لم يجز له أن يتزوجها الا اذا لم تكن وطئت أملا أو وطئت من زنا
 فله حينئذ أن يتزوجها قبل مضي مدة الاستبراء وكذا الواستبرأها من اعتقت اليه ولو اعتق
 موطوءته جاز له أن يتزوجها في الحال (قوله ولومن وطء شبهة) أي سواء كانت عن وقافه مطلقا
 أو عن طلاق بعد الدخول لاقبله ان لا عدة عليها حينئذ أو عن وقت شبهة سواء في العدة
 والاستبراء كان ظن أمته (قوله أو شكك) ببيعة التقية والضمير للعدة والمستبرأة وذكر
 باعتبار الشخص أو الزوج والزوجة وذكر تغليب الاول ويصح أن يكون ببيعة المصدر دليل
 عدم الثابت أي ولو في حالة الشك أو وقت الشك أو بالشك أو بمعنى شكوكا وكذا الضبطين
 مناسب هذا وقول قل في الاول بعد أن أرجع الضمير للعدة والمستبرأة انه الاول والاوضح
 كما بصرح به ما بعده لم يظهر له وجهه فان أراد بما بعده قوله أي انقضاء العدة والاستبراء فليس
 بصحيح لانه لا يعمس واحدا منها (قوله حد) سواء دخل في حالة الشك أو بعده وكذا تحدهي
 وانما نص على الاول لانه محل التوهم لان العقد فاسد اه أفاده قل (قوله ونكاح المراجعة)
 بالحل الخ) هي من أفراد مسئلة الشك فإفادته او قوله بالحل الباعث في أي وجوده وعبارته
 في المنهج ونسرحه ولو انابت أي شكت وهي في عدة في وجود محل الشك وحركة تجد هما لم تنكح
 آخر حتى تزول الرية وهي أوضح من عبارته هنا (قوله فيجزم نكاحها) أي ولا يصح والحرمه
 معلومة من العطف وصرح بها لوطئة للغاية وقوله حتى تزول الرية أي بأماره توبه على عدد
 الحمل ويرجع فيه للقوابل اذا العدة لم تمتايقين فلا تخرج منها الا يقين (قوله وان انقضت
 الاقراء الخ) مثل الاقراء الا شهر كافي المنهاج وشرح هو (قوله والرية باقية) أي الرية التي
 وجدت في العدة موجودة الة العقد بخلاف ما لو تكثت بعد العدة وليس هناك رية ثم طرأت
 فالنكاح صحيح وكذا لو انقضت ولا رية ثم طرأت ثم تكثت فانه صحيح أيضا حتى وقعت رية
 بعد العدة لا يصح سواء وقعت قبل النكاح أو بعده لكن يسن الصبر على النكاح انزول الرية
 ولو راجعها وقت الرية وقعت الرجعة فان بان حمل صحته والافلا (قوله أو محرمة) يضم الميم
 أي بـ فك وقوله أو محرمة بفتحها أي بفسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله ثم بان خـ لانه أي أن
 لا عدة ولا استبراء ولا احرام ولا محرمة (قوله فالنكاح باطل) أي لان العدة ولم تحقه بالعبادات
 فالعبرة فيها بما في الظاهر ونفس الامر معا (قوله وقول الاصل) مبني من زيادته أي على
 الباب انه أي النكاح في هذه الصور وقوله تبع فيه الخ خبر قول (قوله والمفعول ما قدمته)
 من بطلان النكاح وهو المعتمد ويقارن ما لو باع مال مورثه المذكور بالاحتياط للايضاح
 وبأن الشك في ذلك في الولاية وهنا في المعقود عليه الذي هو الزوجة وهو أشد في الاحتياط

وتنقض عدتها (ونكاح
 العدة والمستبرأة من غيره
 ولومن) وطء شبهة أو شكك
 في الانقضاء أي انقضاء
 العدة والاستبراء فان
 دخل بها احد) لكونه زنا
 (الا ان ادعى الجهل)
 بصورة النكاح في العدة
 والاستبراء من غيره فلا
 حد عليه وظاهر ان محله
 اذا كان قريب محدد
 بالاسلام أو نشأ بعد ادان
 العلم (ونكاح المراجعة)
 بالحل (قبل انقضاء عدتها
 فيجزم نكاحها حتى تزول
 الرية وان انقضت
 الاقراء) لتردد في انقضاء
 عدتها (فلو نكحها رجلا)
 بعد انقضاء عدتها والرية
 باقية ثم بان أن لا حل (اد)
 نكح (من ظنهما عتدا أو
 مستبرأة أو محرمة أو محرما
 ثم بان خـ لانه فالنكاح
 باطل) لتردد في الحل وقول
 الاصل من زيادته انه صحيح
 كالو باع مال أبيه ظاهرا
 فبان ميتا تبع فيه شبهة
 الاسنوي والمفعول ما قدمته
 كما بينته في شرح الاصل
 (ونكاح المسلم كافر)
 (قوله لان العقود الخ)
 الاولى لان عقد النكاح
 الخ كما هو ظاهر

فان قلت يشكل على هذا المذلول ما لو تزوجت زوجة المفقود قبل ثبوت موته أو طلاقه فبان
ميتا قبل تزوجها بعد اراعدة حيث صح الزوج خلو عن الموانع في الواقع فأشبهه ما لو باع مال
مورثه المذکور قلت لا اشكال للفريق بأن المراقبة وجبت عليهم العدة ظاهرا يقينا فاقدا منها
على الزوج قبل ترج انقضائها مقتضى ابطالان تزوجها والا كذلك زوجة المفقود فانهم لم
يتخاطب بعدة ظاهرة حتى يستعصب بها أو ما غاب عنها ما في نفس الامر أي رجحانها لما تقدم أن
العدة مرفوعة في الظاهر ونفس الامر معا لا يقال استعصا ببقاء الزوجية أقوى من
استعصا بقاء العدة اذا المدة قد ترج جانبها بيزوال الزوجية ببقاء اختلاف زوجة المفقود
فكان القياس بطلان نكاحها كالمراتبة لانا نقول ان زوال الزوجية يقينا لا دخل له
في الترجيح اذ لا يدل على انقضاء العدة ولا على بقاء المقتضى ذلك البطلان اذا ابطالان فيها
لم يشأ من وجود الزوجية كافي فزوجة المفقود بل من وجود العدة وان زالت الزوجية بقاء
(قوله غير كناية خالصة) بأن لم تكن كناية أصلا كوثنية ومجوسية وعابدة شمس أو قمر وكذا
المرتدة اذ لا يقر المرتد ولا يترك ولا يؤكل ذبيحته أو كانت كناية غير خالصة كمتولدة بين كتابي
ومجوسية وعكسه والقاعدة أن كل منعت حرم الاستمتاع به بعد النكاح حرم الاستمتاع به
بذلك العين وليس للسيد اجبارا أمته للمجوسية أو الوثنية على الاسلام لان الرق افاهاها الامان
وجبت منع عليه وطء أمته غير النكاحية كالمجوسية والوثنية وفما هو كلامه أن المجوس لا كتاب
لهم وهو كذلك الآن وان كان الاصح أنه كان لهم كتاب نزل على نبي لهم يسمى زرادشت بفتح
الزاي أوله فراء فالف قدال مهملته مضمومة فثنتين مهملة ساكنة فثناة فوقية كذا مضبوطة
ابن اقبس في حاشية الشفاء فلما بدلو اقبه وقع وسبب رفعه أن ملكهم أراد أن يتزوج باقته
فسأل احبارهم عن ذلك وبذل لهم مالا فقبلوه منه واقتوه بالحمل فاصبحوا ولا كتاب بأيديهم
غمرت المجوسية لعدم ثبوت كتابهم والاحتياط ونكاح الكافر مسلمة باطل اجماعا لم نلها
متوافق صح ظاهرا فان زال الكفر وصديق قلبه وجب التجديد ويحرم الوطء قبله (قوله كان
كانت وثنية) أي عابدة وثن وهو الصنم وقيل الصنم غير المصور والصنم هو المصور فله دم
وقوله أو مجوسية أي عابدة النار (قوله أو أحد أبيهم) كذلك أي وثني أو مجوسي والاخر
كتابي ومحل ذلك في بالغة عاقلة أو صغيرة أو مجنونة وعدد علم في هذه المسألة فان باقت عاقلة
واخذت دين الكتابي ثم عد عليها حائضا حدثت على المعقد أخذت من العدة المذكورة أعني
قوله وتقليبا الخ ومثلها المتولدة بين آدمي وحيوان آخر ولوعلى صورة الآدمي والمذكور في ذلك
كالآدمي (قوله ولا تنكحوا المشركات) هي عامة مخصوصة بآدمي والمحصنات من الذين أو نوا
الكتاب من قبلكم على ما رآني (قوله في الاخرة) أي وهي من أحد أبيهم كذلك (قوله
وخرج بالاسم الكافر) أي فيصح نكاحه الكافرة لكن مع الحرمة وهو أحد الوجهين
المذكورين يمد وهو المعقد والضابط أن من تعدل للمسلم تعدل للكافر كما هو واضح ومن لا تعدل
للمسلم لا تعدل للكافر لكن يقر على نكاحها حيث تراه واليه بعد العقد (قوله ينبغي
التحريم) هو المعقد لكن مع الصحة اذ لا يلزم من التحريم ابطالان وكان القياس عدم الصحة
كالمسلم اذ أنت نكاحهم بمحكم بعمته رخصة وان لم يسألوا الاصحح لأن الصحة حكم شرعي ومحل
هذا وما قبله ان تراه واليه قبل العقد والافترق من اهلهم كما مر ونقرهم لو أسلموا

تتم بكتابة خالصة) كان
كانت وثنية أو مجوسية
أو أحد أبيهم كذلك لقوله
تعالى ولا تنكحوا المشركات
حتى يؤمن وتغلب التحريم
في الاخرة وخرج بالاسم
الكافر ليس ذلك كوفي
الكفاية في دل الوثنية
للكتابي وجهين وهل تحرم
الوثنية على الوثني قال
السبكي ينبغي التحريم

قوله الصنم غير المصور
الخ كذا بالاصح ولعله
المصواب الوثني غير المصور
قائما

بعد النكاح ولا يشك كل ذلك على قواهم نقرهم على ما نقرهم عليه لو أسلموا وبطل ما لا نقر لانه عام
 مخصوص بغير هذا (قوله ان قلنا انهم مخاطبون بالفروع) ظاهره انهم لا ينعون من ذلك وان
 لورفع حكمه عليه بالصحة وهو كذلك بناء على الاصح من صحة انه حكمهم ومن ثم قالوا لو كان نفعه
 بجوسية أو وثنية وتماقت عن الاسلام قبل الدخول تحزبت الفرقة أربعة فلا ان أصرت
 على ذلك الى انقضاء العدة (قوله اسراييلية) نسبة الى اسراييل وهو دوقوب بن اسحق بن
 ابراهيم خليل الرحمن ومعنى اسراييل واسراييل الله فعناه عبد الله وقيل صفوة الله وكذا كل اسم
 على هذه الصيغة فهو جبرائيل وصيكايل واسراييل صلى الله عليه وسلم علم اسم آجيه بن وقول
 النورى لا يعرف في أسماء الله تعالى ايل ولا يحتمل أن مراده أن ما لا يعرف فان من في العربية
 وهو اسم أجنبي لا ينصرف للعامة والجمعة وان كان مركباً من جبرائيل لأن الجملة أقوى من
 التركيب وليس مركباً اضافياً ولا أعرباً - دجراً به بوجوه الاعراب (قوله حات) أى مع
 الكراهة لانه يخاف من المبالغة المنتنة في الدين والحريية أشد كراهة لانهم اليست تحت قهرنا
 والخوف من ارفاق الولد حيث لم يعلم أنه ولا مسلم ومحل الكراهة ان لم يحسن العنت فيا ينظر ولم
 يرج اسلامها فان ربحى اسلامها سئل ذلك كما وقع لعثمان رضى الله عنه أنه نكح نصرانية كلبية
 فأسلمت وحسن اسلامها ومحل ذلك أيضاً الذميمة أن يجدهم مسلمة صالحاً للقتل والافلا كراهة بل
 هى أولى من مسلمة زانية اه أقاده في شرح المنهج وم (قوله لنا) أى دون صلى الله عليه وسلم
 كما زفان الاصح حرمة الله عليه صلى الله عليه وسلم فكما حال اسراييل أنه صلى الله عليه وسلم
 كان بطأ صفة وريحانة قبل اسلامه ما قال الزركشى وكلام أهل السير بخلاف ذلك اه مر
 (قوله والمخصات) أى الحرث وهذه الآية مخصصة للآية السابقة كما مر ان جعل الكتابات
 من المشركان لقوله الخ لئلا أحبارهم ورجالهم - أم أو بابا من دون الله والا كانت غير مخصصة
 وتكون الآية الاولى دليل التحريم والثانية دليل الحل قال مر وقد يستعمل المشرك مع
 الكتابي كافتقار والمساكين اه واسل المراد أنه حيث أطاع المشرك يشعل الكتابي أما منحل
 الكتابي عند اطلاقه لغير الكتابي فلا يخفى بعده (قوله التوراة) هى موسى صلى الله عليه وسلم
 أنزلت عليه بعد خمسة عشر قبطاً على ما يافى وهى أجل الكتب المنزلة قبل القرآن وأصلها
 ووربة أبدأت الواو ناو وقرنم افتعله بفتح العين وكسر ها وقبل فوعلة وقوله والاشجيل ليعبى
 صلى الله عليه وسلم وهو بكسر الهمزة وقد تفتح من التحل وهو استخراج خلاصة الشيء
 لاستخلاصه خلاصة نور التوراة ومنه قيل للونجى آية لاختلاصه منه (قوله دون سائر
 الكتب) وجلتم اباقرآن مائة وأربعة منها خمسة وخمسون صحيفة على شيت وثلاثون صحيفة على
 ادريس وعشرون صحيفة على ابراهيم وقيل عليه عشرة وعلى موسى قبل التوراة عشرة
 والتوراة والاشجيل والزبور والنزقان اه قل (قوله كصفت شيت) بالثنية وقيل بالثناة
 النوقية والا كترصرفه وقد لا ينصرف ومعناه هبة الله وقيل عطية الله وهو ابن آدم لما به
 وكان من أجلهم وأفضلهم وأشبههم بآية وأحبهم اليه وكان وصيه وولى عهده وهو الذى
 ولد البشر كلهم واليه انتهت الانساب وهو الذى فى الكعبة بالطنز والحجارة وعاش في زمانه
 واثنى عشرة سنة فالتفت كذا لا تحل منا كنهنا لها وان أفروا بالجزية سوا ثبت نسكها

(قوله مخصوص بغير هذا)
 فسه انه من القاء ذلك
 اشكال (قوله انما ذلك)
 أى كان الوطء بعد ان لامها
 وهو الانسب شيخنا باج

ان قلنا انهم مخاطبون
 بالفروع والا فلا حل
 ولا حرمة (فان كانت) كناية
 (خالصة وهى اسراييلية)
 حلت لنا قال تعالى
 والمخصات من الذين أوتوا
 الكتاب من قبلكم أى حل
 لكم والمراد من الكتاب
 التوراة والاشجيل دون
 سائر الكتب فيها ما
 كصفت شيت وادريس
 وابراهيم عليه السلام

بذلك يقولها أم بالتواتر أم بتمهاده عدلين أسلموا بخلاف العلم بدخول أول أصولها في الدين قبل
 نسخها فإنه لا يعتبر بقولها كما يأتي وعبارته في شرح المنهج لا متسكة بربور داود ونحوه كصحف
 شيت الخ واعترض عليه بأن الزبور لم يخرج عن التوراة لأن داود من جملته من بين موسى وعيسى
 ففعل منا كفة من كان متسكاً بالزبور وأوجب بأن حمل حرمة المنسك به حيث أخذ بحافه وترك
 العمل بما في التوراة الخالفة له معتقداً أن ما فيه حق من غير التغيرات ما في التوراة فهذا لا يقر
 بالخزنية ولا يحمل منا كفته ولا ذبيحته لأنه في الحقيقة كافر بموسى (قوله لانها) أي الصحف وقوله
 ينظم أي لفظ وقوله وبقي عطف تفسير أي به بدلالة وفوقه فافعال بين الكسبية وغيرها بأن
 فيه انقضاء واحد وهو كفرها وغيرها في انقضاء الكفر وفساد الدين واعترض بأن الدين نفسه
 غير قابل للتبدل هو صحيح وأوجب بأن المراد بالدين المنسك وذلك أنهم كانوا موارين بالمنسك
 بالتوراة لم يتسكوا بها بل تسكوا بها كما نزل على داود وتركو العمل بما في التوراة ما يحاط به وأما
 بالأسبعية لصدف شيت مثلاً فوجه فساد المنسك به أنها حكم ومواعظ ولا يتسك إلا بالأحكام
 (قوله وانما أوحى إليهم) أي فعبها واعطها بالفاظن تلقاهاهم فهي كالأحاديث النبوية
 عندنا فإنه نزل على النبي صلى الله عليه وسلم معناه ما يخلف القرآن والأحاديث القدسية فإنه
 نزل عليه حفظها ما روي عنه إلا أنه تعبد بدلالة الأول دون الثاني وناقش قل على الجلال في
 نسبية أنزال المعنى أن الأمانة يلزم عليه أن يجمع ما بقوله النبي صلى الله عليه وسلم معناه
 كتابه لأنه لا ينطق إلا عن وحي واستوحى أن ذلك الكذب أنزلها عليهم جبريل بالفاظن عند الله
 أما بالعربية كما هو الأصح من قوانين وهم يعرفون أن الأمر كوزة في طباعهم وأما بالفاظن من
 لغتهم لكن لم يتعبد بدلالة وحيهم وعبروا عنها بما وافق طباع قلوبهم (قوله حكم) بكسر نون فتح جمع
 حكمته وهي كما قال السعد علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وقيل هي الحكمة المحركة للمعنى
 وقيل العلم المشتمل على معرفة الله تعالى وقيل وضع الشيء في محله (قوله ومواعظ) جمع موعظة
 وهي كل كلمة اشتملت على ترغيب أو ترهيب أي تحويف فمن الوعظ وهو تذكير العواقب وقوله
 لأحكام أي دالة على حل أو حرمة مثلاً وعطف الشرائع مرادف لإرادة البيان أو تفسير (قوله
 أصولها) المراد من نسب اليه منهم ولو اتساقا بالافعال في العمل المذكور والافعال وان خالفه غيره ولو
 بعده ولو نسب إلى أصلين مختلفين اتجه المنع وعبارة المنهج أن لا يدخل أول آياتها في ذلك
 الدين بعد بعثة نوحه اه قال هر والمراد بأول آياتها أول جدي يمكن اتساقها إليه ولا نظروا
 بعده من الآيات حتى لو دخل أول آياتها في ذلك الدين قبل البعثة الناصية ثم جاء من بعده ودخل
 فيه بعد البعثة الناصية حلت ببعته نظر اللاول وظاهر أنه يكفي هنا بعض آياتها من جهة الامام
 بزينة (قوله بعد نوحه) أي بعد بعثة نوحه كبعثة موسى قائم ناصية لسانها بعثة عيسى
 ناصية لبعثة موسى وبعثة عيسى ناصية لبعثة موسى عليه وسلم ناصية لهم فالأشرايع الناصية الثلاثة فلا عبرة
 بالمنسك بغيرها ولو فيها ينه أفلا تحمل المنسوبة إليه وبين موسى وعيسى ألف سنة وتسعمائة سنة
 وخمس وثمانون سنة وبين مولد عيسى وهجرة نبينا صلى الله عليه وسلم ستمائة وثلاثون سنة
 ذكره السيوطي في التعبير في علم التفسير (قوله سواء أعلت القلبية الخ) وسواء أعلم دخول
 أول آياتها في ذلك الدين بعد تحريمه وان لم يحتجوا المحرف أو بعد بعثة لانتفضه كبعثة من بين

لانها لم تنزل بتكميل يدرس
 وتبلى وانما أوحى إليهم
 معانيه أو قيل لانها حكم
 وسواء أعلت أحكام وشرايع
 هذا (ان لم تدخل أصولها
 في ذلك الدين بعد نوحه)
 سواء أعلت القلبية أم شك
 فيها لمسكهم بذلك الدين
 بين كان حقا

موسى وعيسى كبوشع المبعوث لقتال الجبارين كما مر اه آفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
 والا) بان علم دخول أصوامها في ذلك الدين بعد نسخه وقوله فلا تغفل سوا اعتنوا بالحرف أم لا
 (قوله لما مر) أي من آية والمصنات من الذين أنزلوا الكتاب من قبلكم (قوله ان علم) أي
 بانخبار عدد التواتر ولومن العسكر فارأوا بشول عدلين أسما لا بقول الزوجين وانما قبل ذلك
 بالنسبة للجزية تغليبا لحقن الدم اه آفاده مر (قوله دخولهم) أي أصوامها بالمعنى السابق
 (قوله قبل نسخه) خرج ما لو علم دخولهم فيه بعد نسخه فلا تغفل فيه الامراتيلية غيرها
 (قوله بان تغيبوا المبدل) يرجع للغاية فقط (قوله والا) بان علم دخول أصوامها في ذلك الدين
 بعد نسخه أو شك في دخولهم قبل النسخ وبعد أو علم دخولهم قبله ولم يتغيروا المبدل (قوله
 فلا تغفل لما مر) أي لا تقوط نفسك ذلك الدين (قوله فيما اذا شك الخ) وفارقت الاسراتيلية
 حيث حلت في هذه المعنى صورة الشك لشرف نسبه اه قل (وكذا السامرة) وهم طائفة من
 اليهود نسبة للسامري عبد العجل في قوم موسى عليه السلام وهو الذي يراه جبريل وكان يطعمه
 من غار الجنة وكان يرجو أن يكون من أهل السعادة فلم يسبق في علمه تعالى الاشقاوية ولذا قال
 بعضهم اذا المرء يتخاطب مع هذا تخلفت * ظنون مرييه وشاب المؤمل
 فومى الذي يراه جبريل كاذر * وموسى الذي يراه فرعون مرسل
 (قوله والصائبة) بالهمزة بعد الموحدة وتركمن صبا اذا وجع طائفة من النصارى وهى
 المراد هنا وتطلق على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم عليه السلام مندوبون
 لصابئ عم نوح عليه السلام بعد دون الكواكب السبعة المخطومة في قوله
 زحل شرى مريخه من شمسه * فتزاهرت له طاردا لاقلاد
 وبضيفة ون الا آمارا يهاوي رعون أن ذلك على ناطق وينفون الفاعل المختار وهو لا لا تغفل
 ذبيحتهم ولا منا كحتمهم مطلقا ولا يقرن بالجزية ومن ثم أنفى الاصطغرى والمحال على القاهر أحد
 سلاطين العباسيين يشتهم لما استبقى الفقهاء منهم فبذلوا له مالا كثيرا فتركهم اه آفاده في شرح
 للمنهج ومرويه يعلم وقما كتبه قل حلالا ن ظاهرا أن الطائفة الثانية مرادة هنا أيضا وليس
 كذلك كما حلت (قوله ان وافقتا) بالث التثنية للسامرة والصائبة ورجوع اليهود والنصارى
 اليه كما على الف وانقبر المرتب (قوله في أصل دينهم الخ) أصل كل دين نبية وكتابه كالذروة
 وموسى لليهود والانجيل وعيسى للنصارى والفروع أحكام ذلك الدين القرعيسة المتفقة
 بالصلاة والزكاة وشعورهم ما خالوا فقة في أصل الدين المذكور الايمان به وقيل أصل كل دين الايمان
 بنبيه وكتابه والموافقة في ذلك ظاهرة (قوله وان لم توافقهم في الفروع) أي لانهم ما حينئذ
 كتبته أهل الاسلام نعم ان كفرتهم ما اليهود والنصارى بارتكابه ما فاعا كفرا عندهم حرمتا
 اه آفاده في شرح المنهج (قوله فان خالفناهم) بالث التثنية نظير ما مرده في أصل دينهم أي
 بان نكذب الصائبة بعيسى والانجيل والسامرة بعومى والتوراة (قوله حرمتا) وان
 وافقتهم في الفروع ولو شك في مخالفتهم حرمتا أيضا (قوله وهذا التفصيل الخ) هو المعتمد
 (قوله والمتنقل الخ) ولا يقال لمرئى لان الرقة خاصة بقطع الاسلام الى غيره وكان المناسب أن
 يقول والمتنقل من دين الى آخر لا يحمل نكاحهما اذا الكلام في أحكام النكاح لكن ذلك يعلم من

والا فلا تغفل لا تقوط
 فضيلة ذلك الدين (أو)
 وهى (غير اسراتيلية
 حلت) لما مر (ان علم
 دخولهم في ذلك الدين قبل
 نسخه ولو بعد نسخه بل ان
 تغيبوا المبدل) والا فلا تغفل
 لما مر وأخذنا بالاعتقاد
 فيما اذا شك في الدخول
 المذكور وتعبيرى بملأ
 هو مراد الاصل بما عبر به
 (فغفل اليهودية والنصرانية
 بالشرط المذكور) في
 الاسراتيلية وغيرها (و) كذا
 (السامرة والصائبة) ان
 وافقتا اليهود والنصارى
 في أصل دينهم) وان لم
 توافقهم في فروعه فان
 خالفناهم في أصل دينهم
 حرمتا وهذا التفصيل هو
 مانص عليه الشافعى
 في مختصر المزنى وعليه حل
 الملاحقة في موضع بالحل
 وفي آخر بهدمه (والتنقل
 من دين لا آخر) كهمودى
 أو وثى تنصير

كلامه بطريق التضمن وعادة المنهج أَوْضَحَ ونصها ومن اتقل من دين لا تحترعين عليه اسلام
 فلو كان امرأته لم تحمل اسم اه (قوله فهو أعم من قوله الخ) أي لانه قاصر لاشتمال المنقل من
 نون أو تجس الى تم ودا وتصر وعكسه (قوله الا الاسلام) فان أي الحق بما منه ان كان له أمان
 ثم هو حربي ان ظفر بانه قتلناه وجوب اخلا فالرى القائل بان الامام بتغير فيه بين القتل والاستعراق
 والمان واقفا بلغ المأمن ولم يقتل حالا كن يذعه هذه لان ذلك فيه ضرر ويعود علينا بخلاف هذا
 فلا ضرر في تبليغه المأمن (قوله لانه أقر بطلان ما اتقل عنه وكان مقرا بطلان ما اتقل اليه)
 أي فلم يتر كسمل ارتد وقضيه أن من اتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه بقر وليس مرادنا كما هو
 ظاهر لانا لا نعبر بانه قتل بل الواقع وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور وانما هو
 للغالب فلا مقرر له اه م ر لا يقال ان العلة المذكورة أعني الاقرار بطلان ما اتقل عنه مع
 اقرار سابق بطلان ما اتقل اليه موجود في المنقل الى الاسلام لاننا نقول ان المراد انه كان
 مقرا بطلان ما اتقل اليه مع بطلانه في الواقع ونفس الامر فلا يرد من ذكر (قوله ولا تحمل
 مسألة الكافر الخ) والاه لم توكيل نصراني ومجوسي في قبول نكاح نصرانية لانهم ما يقبلان
 نكاحها الا انفسهم ما لا في نكاح مسلمة الا لا يجوز لهما نكاحها بحال بخلاف توكيلهما في طلاقها
 فانه يصح لانه يجوز لهما طلاقها ويتصور فيه الوأملت كافر بعد الدخول فطلقة الزوج اه ثم أسلم
 في العدة فان لم يسلم فيمنعتين ينونهن امه باسلامها ولا طلاقا للنصراني ونحوه توكيل مسلم
 في نكاح كاتبة لا يجوز مسلمة ونحوه المالم لا يشكعها بحال والاه مسرف توكيل موسر في نكاح أمة
 لانه أهل النكاحها في الجملة وان لم يمكنه حالا لعني فيه اه م ر في باب موانع ولاية النكاح (قوله
 بالانفاق) لا يرد تزويجه صلى الله عليه وسلم بل منه في باب لابن خاتم أبي العاصم بن الربيع حال
 كفره لان ذلك كان قبل البمشة وتحريم المسلمة على الكافر انما نزل بعد صلح المدينة سنة ست
 وحينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها ثم قبله جاءوا لم فاسق النكاح (قوله لا انقر)
 بهذا فارق الكاتبة الاصلية (قوله ولا الكافر) أي ولو مرة الا ان القصد من النكاح الدوام
 والمرتمه مدر ولا يرد من تحت قوله فانه يصح نكاحه الآن بقر في بان المرتمة مدر مع امكان
 تخلص من موجب الاهداء أو بقال المراد الاهداء مع الكفر بخلاف هذا وقوله عاقلة
 الاسلام أي المطالبة بقر (قوله أو كلاهما) أي معا كما صرح به م ر أما القريب فهو داخل في قوله
 أحد الزوجين التنجيز الفرقة برده الاقل وان لم يرد بعد مدة الثاني (قوله قبل الدخول) أي الوطء
 ولو في الدبر ومثله استدخال المني المحتم بقرجه كما في شرح المنهج وم ر فاقاله قل هنا ضعف
 (قوله لعدم تا كده بالدخول) أي أو مافي. هناك من استدخال المني قاله في شرح المنهج (قوله أو
 بعده الخ) وانظر حكم المعية ما هو والظاهر أنها كالبعدية بدليل تعديل شرح المنهج للبعدية بقوله
 لنا كد. بما ذكر أي بالدخول فتي تا كد بالدخول وطرائق الردة عليه أو فارسته لا تقتضي بطلانه
 في الحال (قوله وقت) أي البطلان (قوله فان جهه) ما الاسلام في العدة الخ) أي بان اتفق
 أن المرتد لم يقتل عقب الردة وليس المراد انما قتله لذلك قاله ع ش في حاشية المنهج (قوله لانه)
 أي لا ارتداد الله وم من الفعل كما في قوله تعالى اعدوا له أو أقرب للتقوى (قوله كاسلام أحد
 الزوجين) هذا التشبيه لاشي بعده فان خروج من الاسلام بعد الوطء لا يبطل النكاح بشرطه كما أن

فهو أعم من قوله من تم ودا
 الى تنصرو وعكسه
 (لا يقبل منه الا الاسلام)
 لانه أقر بطلان ما اتقل
 عنه وكان مقرا بطلان
 ما اتقل اليه (ولا تحمل)
 مسألة الكافر) حرة كانت
 أو أمة بالانفاق (ولا تحمل
 مسئلة لأحد) لا مسلم
 لانها كاتبة لا تقر
 ولا الكافر لبقاء عاقلة
 الاسلام فيها (فان ارتد
 أحد الزوجين) أو كلاهما
 (قبل الدخول يبطل النكاح)
 لعدم تا كده بالدخول
 (أو بعده) وقف (فان
 جهه ما الاسلام في العدة
 دام النكاح) لانه اختلاف
 دين طرأ بعده الدخول
 فلا يوجب البطلان في الحال
 كاسلام أحد الزوجين

(قوله وان علق المالك الخ)
قبل لا يظهر في المكاتب
فان التعليق لا يصح منه
اعدم صحة عتقه فلا فائدة
فيه حوزة

الكافرين ويجرم وطؤها
في التوقف ولا حد عليه فيه
اشبه بقاء النكاح (والا)
أي وان ليجهدهما الاسلام
في العدة (فلا) يدوم النكاح
وهذا أعم من قوله وان
أسات بعد موت الزوج لم
ترث (ولا) يحل (نكاح) ملك
اليمين فلا ينكح (السيدة
(أمته) ولا من علق بعضها
لنضاد الأحكام اذ النكاح
يفتضي قسما وطلاقا
وظهارا وغيرهما من أحكامه
بخلاف الملك فيمتنع
اجتماعهما (ولا) تنكح
(السيدة عبدها) ولا من
تملك بعضها لاقتضاء الملك
طاعة العبد لسيدته والنكاح
طاعة الله وهما متضادان
فيمتنع اجتماعهما (ولو طرأ
الملك) أي ملكها
أو بعضها أو عكسه (بعد
النكاح بطل النكاح) سواء
كان الذي ملكه كاتبا أم لا
لان ملك اليمين أقوى من
النكاح لانه يعلق به الرقبة
والمنفعة والملك لا يعلق به
الا ضرب من المنفعة فقط
الا ضرب بالاقوى (نعم ان
انتهت أي الزوجية

الدخول فيه كذلك فاسلام أحد الزوجين قبل الدخول ينجز الفقرة وبعده يوقفه الكفن لو أتم
النكاح ونقته كناية دام كاحمه بل وان نكاح المسلم لها كاتبا أي فترك المصنف هذا انكالا على
ما ساقى (قوله ولا حد عليه فيه) أي الوطء في مدة التوقف ولا تنفقه لها الا في ردة الزوج وحده
نعم يعز زمة عقد التحريم (قوله اشبه بقاء النكاح) ومن ثم وجبت له عدة كالوطء في زوجته
رجعه ان لم يوطئ في العدة وليس له في زمن التوقف نكاح نحو أنتم ولو كانت تحتته مسلمة وكافرة
غيره مدخول به ما فقال للمسلمة ارتدت وللذمية أسات فانكرنا رفع نكاحهما برزعه اذ انكار
الذمية الاسلام في حكم الردة على رزعه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة ولو
قال لزوجته يا كاذبة فمريدا حقيقة الكفر جرى فيه ما تقرر في الردة أو الشتم فلا وكذا لو لم يرد شيئا
علا باصل بقاء العتقة وجرى بان ذلك في الشتم كثيرا اذ اداه كثر ونعمة الزوج اه مر ومثل
الزوجة كل مسلم غيرها واذا أراد حقيقة الكفر كفر القاتل ثم ان كان له زوجة لم يدخل بها
تجزت فرقته والا فلا حيث جعدهما الاسلام في العدة واذا لم يرد ذلك حرم عليه ولزمه التعزير
(قوله فلا يدوم النكاح) بل يقين بطلانه من حين الردة ثم ما أومن أحدهما (قوله وهذا أعم
من قوله الخ) وذلك لان كلامه لا يشمل ما اذا أسات بعد انقضاء العدة فالمرث في كلامه ليس بقيد
(قوله نكاح ملك اليمين) أي عقد النكاح عليه (قوله فلا ينكح السيدة أمته) أي لا يعقد عليها
وكذا أمة ولده ولو معسر أو أمة مكانه وان علق المالك عتقه بالنكاح قبله كان نكاحه
أو نكاحه أي أو سبيدي فانت حر فبقوله التوقف حقيقة النكاح على حصول العتق المتوقف
عليه او كاتمته موقوفة عليه أو موصى له بعتقه أي على التام لا ما الذي ينتج عدم صحة
تزوجها الجريان قول بأنه يملكها بخلاف غيرها فان غابت أتم كانت كالسنة جرحه فالوجه
حل تزوجها بها اذ ارضى الوارث اه شورى (قوله ولا تنكح السيدة عبدها) أي لا يعقد عليه
ولا يحل وطؤها أيضا وخرج بعبد ما عدا أبيه فيحل لها نكاحه على المعتد وكذا عبد أمها
أو ابنها أو أخته (قوله والنكاح طاعتها) أي واقضاء النكاح طاعة السيدة للعبد (قوله
فالوطر الملك) أي التام بان لا يكون فيه خذ أو ضل أو فيه شيء اشتري وحده أو أجاز الشراء
بخلاف ما اذا كان غير تام كان اشتري ذو جهة بشرط الخيار له ثم فسح الشراء فان نكاحه
لا ينفذ ويحوز له الوطء حينئذ ويكون اجازة للشراء ولا يجب عليه الاستبراء بل يسن وكذا
لو اشترت زوجها بشرط الخيار اه ثم فسخت فانه يستمر نكاحها أمواله كان انما رل باع وحده
أولها ما ليس مما نحن فيه لانه لم يطرأ له أصل ولا يجوز له اشتري وطؤها بالزوجية فيما اذا كان
الملك بالبايع وحده دون ما اذا كان لها (قوله لان ملك اليمين أقوى) بخلاف فرائض النكاح
فانه أقوى من فرائض ملك اليمين أي الاباحية بالاقول أقوى من الاباحية بانما يبدل أنه لو وطئ
أمة بالملك ثم نكح أخته انحلت المنكوحه دون الاخرى على أن ترجع هنا بين عيني أي
موصوفين وهما النكاح والملك وتم بين وصفين وهما الفرائض اه أفاده مر بإيضاح (قوله
الاضرب من المنفعة) وهو انتفاعه بغيره هادون استخداما ودون منفعة ذلك البضع بدليل
أنها لو وطئت بشبهة كان المهر لها دون كاسياني وفي التعيير بالمنفعة عن الانتفاع الذي كورن ساع
(قوله نعم الخ) هذا الاستدلال صوري لانه لم يطرأ قيمه ملك فكان الاولى أن يفرع بانما يوجهه

مستأنفا الآن يقال انه طرأ ملك ظاهر وأبطلناه لادور الا في وأما جواب بعضهم عن ذلك بأنه استدرك على عموم قوله بعد النكاح لشمله ما بعد العدة وقبل الوطء ولما إذا اشترته بعد اقضاء أو غيره فيقتضي بطلان النكاح فيما أقوال نعم إن اشترته الخ انتهى فهو غير دافع للشك لان حاصله أن الملك لم يطرأ في صورة الاستدراك حتى تستثنى بمقابلها الموجود فيه طرأ الملك بل هي خارجة عنه بالمرّة من هذه الجهة وان خرجت من حكمه المذكور (قوله الحرة) خرج بها الامة كذا الشرح تزوجها ولو بعد اقضاءها بآذن سيد صاحب الشراء ودام النكاح لان الملك لم يبدعها اقول (قوله بهر حال) أي الثابت في ذمة السيد أو مال التجارة المأذون له به في (قوله للدور) أي الحكمي لانه يلزم من ثبوت الشراء عدمه بالوسائط الثلاث المذكورة (قوله اذ لو صح) أي الشراء وقوله فيبطل المهر أي لان الفرقه منها (قوله فيبطل) هذا هو الذي لزم من صحة النكاح بالوسائط المذكورة فثبت لزوم من الصحة عدمها وهذا يسمى في المنطق دليل الخلاف وهو انبيات المطلوب وهو بطلان الشراء بما يبطال نقضه وهو صفة نكاحه قال اذ لو صح للزوم عليه كذا وكذلك لكن التالي باطل فيبطل المقدم وهو الصحة فثبت نقضه وهذا البطلان فقول فيبطل هو نتيجة الدليل على مقتضى قواعد المنطق اذ هي الدعوى المستندل عليها والله علم

(نصل في بيان الانكحة المكرهه)

أي وما يتبعها بما يحاط به في نكاح المفرور وكذا كرمها لانه النكاح الواقع بعد خطبة منهي عنها الخ ونكاح الحمل ونكاح المفرور ولا فرق بين أن تكون مكرهه لذاتها أو ليسها وذلك بعض المحرمة معها الضرورة فهو التفسير غير محيب (قوله به خطبة) أي واقع بعد خطبة من الخطيب الثاني أمان الاول فثبت منبها عن الخطبة بكسر الهمزة القاس الخطيب النكاح من جهة الخطوبة سواء كان منها أو من وآنها أو سيدها مأخوذة من الخطيب أي الشأن أو من الخطيب أي الكلام وهي تابعة للنكاح فان ستن في حق النكاح ستن أو كرهت أو وجب وجبت لان الوسائل تعطى حكم المقاصد هكذا قاله في تعاليج ونقله مر أيضا وناقش فيه بقوله وقد قال ان أريد به مجرد الالتباس كانت وسيلة له فيكون حكمه حكمه من نكاح وغيره أو الكيفية المخصوصة من الايمان لا وليا ثم امع الخطبة بالضم فهي سنة مطلقة فادعاهم أو سيده للنكاح وأن لا وسائل حكم المقاصد ممنوع باطلا لانه عدم صدق حد الوسيلة عليها اذا النكاح لا يتوقف عليها باطلا لانه كثير اجماع يقع بدونها والمزوج صلى الله عليه وسلم فنه فاطمة لعلى ابن أبي طالب رضي الله عنه قال في خطبته الحمد لله المحدث المعمود بقدرته المطاع بسلطانه المرحوب من عذابه وسعائه الشاقد أمره في أرضه ومعاينه الذي خلق الخلق بقدرته وسيرهم بأحكامه ومشيئته وجعل المصاهرة سبيلا للاحقوا أمرهم فترضا أو تسج أي شربك به الايام وأكرم به الارحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشرا الآية ولكل قدر أجل ولكل أجل كتاب يجمع الله ما يشاء الآية اه (قوله تعريضا) منصوب على النيابة عن المفعول المطلق والاصل اجابة تعريض وهو قيد ولم يأن ثبات لم يترك ثالث ولم يعرض رابع وسيد كرمه زانها (قوله من تعبير) فاعل أجاب وضعه وهو عائده عليه (قوله وهو الولي الجبر) أي ان كانت مجبرة وقوله وغير المجبرة أي وحدها ان كان الخطيب كفرا فان كان غير كفرا اعتبرت اجابته مع الولي

الحرة (زوجها قبل الدخول بهر حال بطل الشراء) للدور اذ لو صح لا تنسخ النكاح فيبطل المهر لعدم الوطء فيعبرى الشراء عن الثمن فيبطل (ودام النكاح) (فصل في بيان الانكحة المكرهه)

(كأنه نكاح بهر خطبة) منهي عنها انتهى كما خطبة على خطبة (من أجابه تعريضا من تعريضا) وهو الولي الجبر وغير المجبرة والسلطان في الجنونة والسيد أو وليه في الامة

ولو بغيره وقوله في الجذوة أي المباحة التي لأب لها ولا جذوة إلا عبرت إجابة الأب عند وجوده
والجد عند فقده وقوله السيد أي أن كان مكلفا ووليه أن لم يكن كذلك وقوله غير المكتوبة أي
كتابة صحيحة ويعبر فيها اذنها مع سدها وكذا موضة لم يجبر ولا افتنه مع ولها أن القد إجابة
لا يتوقف العقد بها على أمر متقدم عليه ولا يقوم سكوت بغير مجزئة مقام تصرفيها
والفرق بينه وبين الاكتفاء في استئذانها في النكاح أنه يخصها منه ما لا يخصها في إجابة
الخطبة اه أفاده مر (قوله ولم ياذن) أي الأول في الخطبة للشافعي (قوله ولم يترك) أي بمرح
بالترك أو يعرض بطول الزمن مثلا كما سيأتي وعبر بالتك دون الاعراض لأن المراد ما هو أعم
منه كما علمت (قوله ولم يعرض الجيب) ولو بغير اللفظ أو بإجابة الخطبة لغيره قال شيخنا ونيه
تأمل اه قل وجه التأمل أنه يلزم على ذلك عدم وجود خطبة مكرهة ونكاح به سدها
كذلك اذ من لازم النكاح الإجابة ولم يترك ذلك مر في شرحه (قوله لا يسع الرجل الخ) أفاده
اشتراط عدم الإذن وبالرواية الآتية اشتراط عدم الترك قال مروفيس بالاذن والترك
الذي كورين في الخبر ما ذكر أي من الشرطين الآخرين (قوله حتى يذو) أي يترك وقوله
والعق فيه أي النهي وكذا ما بعدهم (قوله على الغالب) أي في خطابات النبي صلى الله عليه وسلم
فإنها متعلقة بالمسلمين إذ استدلهم (قوله والتزيه والتعريض الخ) هذا نقل لما سألنا به
ولو أنه باللفظ لقال وتزيتها وتعريضها (قوله أولى من قوله وهي الخطبة) لأن الخطبة المنهي
عنها تنزها لا تنصرف في الخطبة المذكورة إذ منها خطبة بقت انقاسق والفاضة ومن لا يعرف
اه الأب كما سيأتي (قوله أما إذا أذن له الخطاطب) أي من غير خوف ولا إكراه اه مر (قوله ومثله
ما لو أعرض الخطاطب) أي بأن ظهر منه قربة الترك ولم يصرح به فاندفع ما يقال أنه مكره مع
قوله أو ترك (قوله ولو بطول الزمن) أي بعد إجابته حتى تشهد قرائن أحواله بأعراضه كما نقله
الإمام عن الأصحاب ومنه سفره البعيد المنقطع اه مر ومثل ذلك ما لو نكح من يحرم الجمع بينهما
وبين الخطوبة (قوله كأن تكون الإجابة صريحا) كأن يقول له من تعتبر إجابته أبيتك وكذا
رضيتك زوجا على العقد وقيل هو تعريض اه أفاده مر واليكاف في قوله كأن تكون
الإجابة استقصائية ولو عبر بالباء كان أولى (قوله كأن تكون الإجابة) أي للخطاطب الأول أي
وكانت خطبته جائزة والا كان خطب في عدة غيره فلا حرم ولا كراهة في الثانية والنكاح
صحيح بالاولى وبقي العزمه قبيد أخر أشار لها في المنهج بقوله ويجوز على عالم خطبة على خطبة
جائزة من صرح بإجابته الأب اعراض والمراد باله العالم بالخطبة وبالإجابة وبصرحتا وبجرمة
الخطبة على خطبة من ذكر وخرج بما ذكرنا إذا لم تكن خطبة أول يجب للخطاطب الأول
أو أجيب تعريضاً مطلقاً أو صريحاً ولم يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالإجابة أو علم بها
ولم يعلم كونها بالصريح أو علم كونها بالصريح ولم يعلم بالحرمه أو علم بها وحصل اعراض عن
ذكر أو كانت الخطبة محرمة كان خطب في عدة غيره فلا تحرم خطبته إذ لاحق للأول في الأخيرة
واسقط حقه في التي قبلها والاصل الإباحة في البقية فجعله القيود تسعة ويؤخذ من مر
قيد عاشر وهو أن لا يكون الخطاطب الأول حريصاً أو مرئياً واعلم أنه لو لم تحصل الخطوبة
للخطاطب وقد اتفق عليها شارح قبيد على من دفعه له سواء كان ما كلاً أم مشيراً بأم مبسباً
لأولاً أم لم يباخه إلا بالعنفية القاتلين بالرجوع بالمال دون الطعام وسوا رجح الخطاطب

غير المكتوبة (ولم ياذن) أي
الخطاطب الأول (ولم يترك) ولم
يعرض الجيب) وقيل يسأل
النهي عن ذلك خبر الأصهبين
لا يسع الرجل على يسع
أخذه ولا يخطب على خطبة
أخذه إلا أن ياذن له وفي
رواية حتى يذو والعق فيه
الأيضا وسواء في الخطاطب
المسلم والذي والتقيد بالخ
في الخبر جرى على الغالب
والتزيه والتعريض مع
قوله ولم يعرض الجيب من
زيادة وقوله كخطبة الخ أولى
من قوله وهي الخطبة أما
إذا أذن له الخطاطب أو ترك
أو أعرض الجيب فلا كراهة
ومثله ما لو أعرض الخطاطب
ولو بطول الزمن وأما إذا
كانت الخطبة منهاهنا
فحريصاً كان تكون الإجابة
تصريحاً فالنكاح به حرام
(قوله عدم وجود خطبة
مكرهة) فيه أنه لو حل على
اه إجاب الثاني ثم ترك الثاني
الخطبة وخطب ثالث فهذه
الخطبة الثالثة غير مكرهة
وان كانت الثانية مكرهة
تأمل (قوله المنقطع) قال
عش المراد انقطاع المراسلة
بينه وبين الخطوبة لا انقطاع
خبره بالكلية أي فلا يشترط
في دفع الحرمه تدبير

لكنه صحيح (ويصرم) على
غير ذي العدة (خطبة
المعتمدة) عن وفاة أو طلاق
أو نسخ (بالنسخ) إجماعاً
(لأب التبريض) لقوله تعالى
ولا جناح عليكم فيما عرضتم
به من خطبة النساء أو أكنتم
في أنفسكم وفارق النسخ
بأنه إذا صرح بمقتضى رغبته
فيها فربما كان كذباً في انقضاء
العدة (الألرجعية) فيصرم
التبريض بخطبته أيضاً
لأنها في معنى الزوجة
والنسخ هو ما يقطع
بالرغبة في النكاح كما يريد أن
تكنك وإذا انقضت عدتك
فكنك والتبريض ما يحفل
الرغبة في النكاح وغيرها
كرب راغب فيك ومن يجد
مشكلة وأن يجبله وإذا
انقضت عدتك فاذنني
(وكناكاح الحلال بأن
يتزوجها على أن يحللها
لزوجها الأول بعد طلاقها
بشرطه) بأن تخلو عن
بقية الموانع كالعدة

(قوله فهل ترفع الحُرمة الخ)
قال ع ش لا ترفع وإن علم
كذبها براءة مرد وإن آمن
كذبها بأن علم وقت فراقه
وكل صحيح (قوله يذكركم)
هذا أحد طريقين في الكتابة
والثاني ذكر المأزوم وأرادة
اللازم سم

أم محببها أم ماناً أو أحدهما أم أخذها غيره فهاهنا إذا أنفق لأجل تزوجها فان قصد مجرد
الهدية لم يربح وكذا لو دخل بها مطلقاً (قوله لكنه صحيح) خلافاً لما لا القائل بطلانه في هذه
المسئلة (قوله ويصرم خطبة المعتمدة الخ) وحكم جواب المسئلة تعريضاً وتصريحاً بحكمها
١٨ (قوله على غير ذي العدة) أي الذي يحل له نكاحها فيما أمأه أو كان طاقها على عوض وأراد
خطبة أو فحل له النسخ مع التعريض وأما من لا يحل له نكاحها كان طاقها بانثناً أو رجعيها
فوطئها أجنبي بشبهة في العدة لم يملك منه فان عدته الحلل تقدم ولا يحل لصاحب عدته الشهة أن
يخطبها لأنه لا يجوز له العدة عليها حينئذ (قوله أو طلاق) أي باتش أو رجعي كما به لم يملكه
وقوله أو نسخ أي بعين من عبوبه أو عيوبه ومثله الانساح بارضاع الكبري الصغرى
(قوله لأب التبريض) أي فيحل إذا كان بغير إجماع أما إذا كان به كعندي إجماع برضى من
جوعت فصرم لقوله تعالى ولكن لأنواعه ودون سر أي إجماعاً أي به أه أفاده مرد (قوله
لقوله تعالى الخ) هي وأردت في عدة الوفاة كما في شرح المنهج فكان الأولى أن يأتي أوضاً بالعدة
العقدية وهي وأعدم ساطنة الزوج عليها مع كون التعريض أضعف أهمومها لأقسام العدة
كلها وقوله أو أكنتم أي أفضتم في أنفسكم ولم تتأنظوا به وهذا إذا نكح على المدعي وقوله وفارق
النسخ الصحيح المستقلة تعريضاً والنسخ مع تعويله (قوله فربما تكذب الخ) وظاهر أن
هذه حكمة فلا ترد المعتمدة بالاشهر وإن علم كذبها إذا علم وقت فراقه أه مرد وقوله الألرجعية الخ
لو أن الزوج في التعريض للرجعية فهل ترتفع الحُرمة قال بعضهم هو محفل أه عن (قوله
أيضاً) أي كالتبريض والحاصل أن الرجعية تحرم خطبة المطلأ أو غير المعتمدة فحل مطلقاً
والمعتمدة غير الرجعية فحل تعريضاً أو نكاحاً ومثل الرجعية المعتمدة عن ردة لأنها في معنى
لزوجة له وودها إلى النكاح بالاسلام كما أن الرجعية تعود له بالرجعة (قوله لأنها في معنى
الزوجة) ولأن المحقرة بالطلاق فقد تكذب انتقاماً ولو خطب نساً معاً ومرداً واجب
صريحاً لم يجوز لغيره خطبة أحدهن حتى يحصل إعراض أو بيع قد عد على أربع أه أفاده مرد
بزيادة (قوله أن تكحل) يقع الله من نكح أي أتزوج بك قال مرد ونحو الكناية وهي
الدلالة على الشيء بذكر لازمه قد يفيد ما يفيد الصريح كما يريد أن أنفق عليك نفقة الزوجات
والنكاح وكون الكناية أبلغ من الصريح باتفاق الباقاء وغيرهم إنما هو للمفظ يتناسب
تدقيقهم الذي لا يراعيه الفقهاء وانما يراعى ما يدل عليه القضاة العرفي ومن ثم افرق
النسخ هنا وشم (قوله تكحل) يسكون الكاف عند الوفاء أو بزيادة شين الكس كسنة
ساكنة فتظهر الحُرمة فيقول نكحتكش وانكحتك رديشة (قوله وغيرها) بالنصب عطف
على الرغبة (قوله كرب راغب فيك) رب لكثير أي كثير من الناس راغب فيك وكذا إلى
راغب فيك كما أنه الأسوى عن حاصل كلام الام واعلم أه قال مرد (قوله فاذنني) بالمدى
أي عاين (قوله وكناكاح الحلال الخ) والكراهة فيه تتعلق بالولي والزوج (قوله على أن يحللها)
أي عازماً على ذلك بطل ما به (قوله بعد طلاقها) يحفل أنه ظرف لزوجها أي يتزوجها
الحلل بعد طلاق الزوج لها فلا تارة ظرف لصلها أي يحللها بعد طلاق ذلك الحلال له أو لودون
الثلاث (قوله بشرطه) متعلق بقوله وكناكاح الحلال والصحيح للنكاح (قوله عن بقية الموانع)
أي غير الزوج لأنه لا يوجد فنكاح الحلال الأعند الخلع عنه وقوله كالعدة أي وكالاحرام (قوله

هذا) أي الكراهة وقوله على ذلك أي التحليل وقوله ولم يشترطه أي حال العقد وان شرطه قبل ذلك كما سيأتي (قوله) فان تزوجها بشرط الخ أي ووقع الشرط في صلب العقد اما من ولها مع موافقة هو أو عكسه أما لو شرط ذلك قبل العقد فلا يؤثر وكذلك الأمر حاله العقد بدون شرط وان بوطا عليه قبله نعم بكرة حينئذ كل ما لوصرح به أبطل يكون اضماره مكرها (قوله) انه اذا وطئها طلقها أي أو بابت منه فلا نكاح بينهما ما أو نحو ذلك وكذا لو شرط أن يطأها قبل الوطء (قوله) بطل النكاح أي لنافاة الشرط في ذلك يقتضي العقد وعليه حل خبر لعن الله المحلل والمحلل له وحل عليه أيضا قول بعضهم انه يحرم على المحلل استعلاء التحليل قال المحشي نقل عن عن ولو تزوجها على أن يحللها الأول ففيه وجهان والأصح الصحة لأنه لم يشترط الفرق قبل هومة مقتضى العقد اه وفيه نظر لأنه ان عزم على ذلك فهو عيبين كلام المتق وإن صرح به فيه لب العقد أبطل فكيف يقول فيه الصحة (قوله) لأنه ضرب بمن نكاح المتعة ولا يحد اذا وطئ للشبهة (قوله) وكذا نكاح المغرور أي الزوج المغرور وفي نسخة المغرور بغيره وبالكراهة فيه من جهة الواجب دون القابل لعدم علمه وقوله بجريتها أو نسبها أي أو عفتها أو حرمتها بأن قال بشرط كونها عتقة أو خياطة فبانت فاسدة أو كراهة مثلا (قوله) في العقد) خرج به ما لو شرط حرمتها مثلا قبل العقد وسكت عن اعناده فالتكاح صحيح ولا خيار له تصديره قال في المنهج وشرحه والتغزير المؤثر في الفسخ بخلاف شرط تقرير واقع في عقد كقول زوجتك هذه المسلمة أو البكر أو الحرة لأن الشرط انما يؤثر في العقد اذا ذكر فيه بخلاف ما ذاسق العقد أما المؤثر في الرجوع بقية الولد فيكفي فيه تقديمه على العقد مطلقا متصلا به أو منفصلا قصد به الترغيب أم لا اه باختصار وعامة مرد بعد قول المنهاج ووقع في عقد بان وقع شرطه في صلبه كزوجتك هذه المرة وهو وكيل عن مالكه أو على أنها حرة أو بشرط أنها حرة اه (قوله) وهو ممن لا يحل له نكاح الامة) كان كالموسر (قوله) فهو باطل الخ ولو وطئ عبدة أمة طأها فانما تزوجته الحرة كان الولد حرا وبه يلغزنية قال الشارح بيزريقين ولو وطئ زوجته الحرة طأها فانما تزوجته الامة قال ولد حرا ولا أثر لظنه ويصدق في ظنه المذكور بيمينه اه أفاده مرد (قوله) بأن لم يكن كذلك) أي بأن كان رقيقا أو حرا يجوز له نكاح الامة وقوله لأن المأقود عليه أي وهو الزوجة (قوله) لا يتبدل بخلاف الصفة المنسوبة) كعبدة الشراء بشرط كونه كافيا بان خلاه فالبيع صحيح وللمشتري الخيار كما مر فاذا كان البيع لا يفسد بخلاف الشرط الصحيح فالنكاح أولى لأنه معاوضة غير محضة بخلاف البيع وخرج بخلاف الصفة خلف العين كالأول فالتكاح باطل جزما كالأول ونولى السفيه في بيات بنت عمرو أو الكبيرة فزوجته الصغيرة فالنكاح باطل جزما كالأول ونولى السفيه في امرأته معينة فتزوج غيرها (قوله) وللعهر الخيار) وهو على التور كغيره أو العيب لكن الفسخ هنا لا يتوقف على فاضل بخلاف خيار العيب (قوله) بخلاف العيب) فليس له الخيار اذا شرط حرمتها فبانت أمة لساوانتها ولحقها من الخلاء بالطلاق بخلاف ما لو شرطت حرمتها فبانت عبدا فلها الخيار حرة كانت أو أمة لعدم تمكنها من ذلك ولو طئت الحرة حرة لا زوج فبان رقيقا فلها الخيار على المعتد ويكون ذلك مستقنى من عدم الخيار في الموطأ أحداهما الآخر بوضوح

هذا ان عزم على ذلك ولم يشترطه
(فان تزوجها بشرط انه اذا
وطئها طلقها بطل النكاح)
لانه ضرب بمن نكاح المتعة
(وكذا نكاح المغرور بجريتها
أو نسبها انما بشرط حرمتها
العقد فبان رقة وهو ممن
لا يحل له نكاح الامة) كما
سيأتي بانه (فهو باطل والا)
بأن لم يكن كذلك (فصحيح)
لأن المأقود عليه معين
لا يتبدل بخلاف الصفة
المشروطة (والعهر الخيار)
بقوات ما شرطه بخلاف
العبد

قوله والكراهة فيه من
جهة الموجب الخ تقدم أنه
من جهتهما التصدير القابل
بقول البحث اه حرة

(قوله فان كان من جانب الزوج الخ) هذا التفصيل راجع لمعاد المحوسبة والوثنية اما هي اقبط من قيم الشرط مطلقا

وان صرح لاصل بان له ايضا ذلك وللزوج اختيار في كل وصف شرط ولم يمنع صحة النكاح تبان خلافه لان ساواها الزوج فيه (فان فسح) النكاح فيما ذكر (قبل الدخول فلا مهر ولا معة) لان شأن الفسخ تراذ العوضين وقد رجع البضع اليها سالما مبرج عوضه اليه سالما او بعده لزمه مهر مثلها) لانه فسخ بعبية وهو انما يذل المسمى على ظن السلامة ولم تحصل فسخ العدة بجرى بلا نسبية (فان ولدت) أي الامة ولدا (بان انعقاد) قبل علم برقتها (سرا) اظن الزوج حرين احين حصوله سواء كان حرا أم عبدا (ولزمه) أي الزوج (قيمه) لاسيدها لانه فوق عليه رقة التابع رقتها بظنه حرين او تعتبر القيمة (يوم الوضع) لانه أول أيام امكان تقويمه هذا (ان وضعته حيا) نعم ان كان المغرور عبدا لاسيد الامة فلا شيء عليه

فلم يكن به (قوله وان صرح لاصل الخ) ضعيف (قوله في كل وصف شرط الخ) كما لا كان بحكم الوبكارة وسرية أو نقضا كضدها أولا ولا كيباض وسيرة اه شرح المنهج (قوله ولم يمنع) أي شرطه صحة النكاح وخروج بذلك ما يمنعه كشرط أن لا يوطأها أو لا يوطأها الا نهارا أو المرأة أو لا يوطأها نهارا أو انما المحوسبة أو وثنية فان كان من جانب الزوج لم يطل النكاح والا بطله فان قبل الشرط لا بد من التوافق عليه على كل حال فلا فرق بين ان يكون من جانب الزوج أو الزوجة أوجب بأنهم نظروا الى جانب المبتدئ لقوته اه أفاده مر (قوله لان ساواها الزوج فيه) أي أو كانت فوقه المضموم بالاولى كما صرح به في شرح المنهج ومحل ذلك اذا كان الوصف واحدا من أمور أربعة النسب والعنف والحرفة والخربة أما غير ذلك فلكل من الزوجين الخيار وان ساوى صاحبه فيه فاذ شرط جمالها فباتت قبيلة وهو قبيح أيضا أو بالعكس أو اشتترطت كونه شابا فبان شيخا وهي عجز أو بالعكس أو شرطت كونها بكرًا فباتت ثيبا وهو قد تقدم له ذواح أو بالعكس أو شرطت بياضها فباتت سوداء أو بالعكس وهو كذلك ثبت الخيار كما ثبت في جوب النكاح مع التساوى فيه والخيار لاسيد المولى بان الزوج رقيقا (قوله فان فسح) أي الحرفة ومفرع على قوله ولجرا الخيار المرتب على قوله فصحيح وقوله فيما ذكر أي فيما اذا ثبت له الخيار (قوله أو بعده) أي الدخول أي أومعه كما صرح به في شرح المنهج فان اخذ لفافي وقت العيب فلكل جهة ولو ادعت انه أزال بكارتها أو أنكر صدق لدفع الفسخ وصدق هو لو جوب الشطر (قوله مهر مثلها) أي وان زاد على المسمى وانما لم يجب المسمى لعدم قصوره هنا إذ شرطه حسن دون سبب الفسخ بعد الوطو والسبب هنا لا يكون الا مقارفا له قد كما مر (قوله بعبية) أي بسبب الرق وان لم يكن من جوب النكاح وقوله على ظن السلامة أي سلامة من العيب وقوله ولم تحصل أي السلامة وقوله فكان العدة بجرى بلا نسبية أي واذا جرى بلا نسبية يرجع فيه مهر المثل (قوله فان ولدت) بمن جملة المفرع على قوله فصحيح (قوله أي الامة) أي المغرور بجرى بها (قوله بان انعقاد حرا) وهو حر بين رقيقين اذا كان الزوج رقيقا واذا كانت الامة موصى بأولادها وأعنتها الوارث لا يشكها المهر الابشروط الامة ويلغز بها فيقال انما حره لا تنكح الابشروط الامة واذا حصل منها ولد فهو رقيق بين حرين وسبق في ذلك في المتن (قوله قبل علم برقتها) والمعبة كالقابلة تشوف انشارع للعنت قاله ع ش وخروج بذلك ما لو حدث بعد علم برقتها فهو رقيق كما صرح به في شرح المنهج (قوله حين حصوله) أي الولد (قوله سواء كان) أي الزوج حرا أم عبدا فسخ العدة أم أجازته اذا ثبت الخيار قاله في شرح المنهج (قوله قيمته) أي في ذمته ان كان حرا وكذا ان كان عبدا على المعقل لكن الاول يطالب به بالاحلال الثاني يبيع به بعد العتق واليسار (قوله لاسيدها) وان كان السيد جدا الولد كان زوج أمته بانه فيعمر له اية قيمة الولد على الاصح ولو قال لاسيده كان أولى لانه قد يكون سيد الولد غير سيد الامة كما وصى بأولادها فان قيمة الوالد اسيد دون سيد الامة (قوله بظنه) متعلق بقوت والبالا لاسببية (قوله يوم الوضع) أي وقت الولادة ولو عبر بذلك كما في شرح المنهج كان أولى اذ لا فرق في وقت الولادة بين أن يكون له أو أمه ارا فاذا كانت قيمته في ذلك الوقت خمسة وبعده عشرة فالعبرة بالخمس (قوله نعم ان كان المغرور عبدا الخ) أي وكان الغارله

هو السيد علي ماسياني أروكبه بأن وكل شخصاً في أن تزوج أمته بعبده فشرط العبد على
الوكيل حريته في العقد غير عالم بأن أمته سيده (قوله) ألا يجب للسيد على رقيقه مال (أي
ابتداه) أماد وأما فيجب كآلو كآبه وكآلو كان له عند عبده غيره مال بالطلاق أو نحوه ثم اشتراه فان
الدين الذي كان عليه قيل شرأته لا يسقط عنه بل يتبع به بعد العتق (قوله) وكذا ان كان الغار
سيدها (أي والمغور وحر أو عبداً غيره بغير ما قبله) واعرض ذلك في المتأخر بأنه لا يتصور من
السيد تغري أي لأنه إذا قال زوجته هذه الحرة أو نحوه عتقت ورده في شرح المنهج بتصوره
في صور ثلاثة وذلك كآلو كان اسمه امرأة فقال زوجته هذه الحرة أو كان راهناً لها وهو معسر
وأذن له المهر من تزويجها أو محجوراً عليه بفلس وأذن له الغرماء في ذلك فأنه لا تعتنق بقوله
هذه الحرة ألا يصبح منه العتق وإن قصده لأعساره أو الخرج عليه ويتصور أيضاً فيما لو كانت
جانية وهو معسر وأذن له المستحق في تزويجها أو كان سيدها سفيهاً أو مكاتباً رز وجهها بأذن
الولي أو السيد أو مريضاً أو عايد دين مستغرق أو أراد بالخرقة العفة عن الزنا أظهروا القربة
فيه أو تلفظ بالشيئة بحيث يسع نفسه فقط وليس من الصور ما إذا وكل لأنه قال الوكيل
زوج هذه الحرة جرى فيه ما تقدم وإن لم يقل له ذلك فالغريم من الوكيل لأن السيد كالأجنبي
هكذا قال بعضهم وفيه نظر لأنه لا يلزم أن السيد يقول للوكيل قل للزوج زوجته هذه الحرة
بل يقول له هذه رقيقة ولكن وكنتك تغري بها فالتغري حرة عند من السيد (قوله) لأنه (أي
الزوج المغرور ولو غرم السيد رجوع ذلك الزوج على السيد فلا فائدة في إعطائه ما يؤخذ منه
وعال ذلك في المنهج بقوله لأنه المتأخر لنفسه وهو أوضح مما هنا لا يجرى رجوع الضمير للسيد
مع أنه فاسد وإن كان في كلام قل ما يؤممه (قوله) لعدم تيقن حياته) أي ولم يوجد سبب يحال
عليه الهلاك فلا يرد أن هذه العلة موجودة في صورة الجناية الاتية (قوله) ذلك (أي انفصاله
ميتاً وقوله) بجناية أي ولو من الزوج أو السيد (قوله) فعلى المغرور عتق رقيقه أمه) ولا يتوقف
غرمه على قبض الغرة ويرجع به على الغار (قوله) مضموناً بالغرة) أي على عاقلة الجاني
لأنه قداده حر أو أعتقه من قبله لانعتاده حرأ قال في شرح المنهج والغرة عبداً وأمة ولا يتصور
أن يرث منها في مسئلة نافع الأب الحر غير الجاني الأم الأم الحرة اه أي لأن الجنين لا ولده
وحواشيه وأصوله محجوبون بالأب والأم لا ترث لرقها أما إذا كان الأب جانياً فلا يرث لأنه
فانل وحيتند لا يحجب الحد (قوله) فكما يقوم له) أي للزوج بالغرة يقوم عليه بعشر رقيقة أمه
فيضمن بشيئين قال في شرح المنهج ففيه لانعتاده حر أغرة لو ارثته على عاقلة الجاني أجنبيها كان
أوسيد الأمة أو المغرور وان كان عبداً لم تلت الغرة برقيقته ويضمنه المغرور السيد الأمة
لتفويض رقة بعشر رقيقة لأنه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما ضمن به الرقيق اه
(قوله) كالعبد الجاني) يحقل أنه على تقدير مضاف أي كسيد العبد الجاني إذا منع بيعه في
الجناية فإنه يقد به بأقل الأمرين من قيمته وأرض الجناية أو يأخذ قيمته من قائله فكما يقوم
للسيد يقوم عليه ويحقل أنه على ظاهره أي أن ولد الأمة المتقدمة إذا مات بجناية كالعبد
الجاني إذا قتل الخ في أن كلاً يقوم بتقوين (قوله) قتل) بالبناء للمفعول أي غير الجناية بأن
قتله أجنبي وقوله بغيره أي الواجبة بالجناية (قوله) ان غرمها) قال في شرح المنهج وخرج

ألا يجب للسيد على
رقيقه مال وكذا ان كان
الغار سيدها لانه لو غرم
رجع عليه أما اذا وضعه
ميتاً فلا يجب شيء لعدم
تيقن حياته نعم ان كان
ذلك بجناية فعلى المغرور
عشر رقيقة الام يوم الجناية
لبيدها لانه ان فصل مضمونا
بالغرة فكما يقوم له يقوم
عليه كالعبد الجاني اذا قتل
فعلق حق الجاني عليه
بقية (ويرجع) الزوج
(بها) ان غرمها

(لا بالمهر على من غره) لانه الموقوع له ٢٧٦ في غرامتها في الاولى ودخل في العقد على أن يغرمها في الثانية (وان بان نسبها)

فيما اذا غره الزوج (دون
المشروط صح) النكاح
(وله الخيار) بقبول زنده
بقولي (ان بان) نسبها
(دون نسبه) أيضا الماهر
في التغرير بالحرية (وحكم
المهر) هذا (ماهر) ثم (ولا
يلزم قيمة الولد) لا تنفذ
عنه لزوما السابقة
(فان كانت هي المغرورة)
بحريته أو نسبه (فحكم
الخيار والمهر) والمقنة
ماهر في التغرير بها فلها
الخيار في الاولى ان كانت
حر في الثانية ان بان نسب
الزوج دون المشروط ودون
نسبها الماهر فان فسخت
فيها قبل الدخول فلا مهر
ولا معة ماهر أو بعده
لزمه مهر مثلها الخلف
النمط * ومما يكره من
الاتحكة نكاح من لم يتنجس
الى الوطء مع فقه الاهبة
أومع وجوده لها وبه علة
كهزم ونكاح المسلم ذمية
أو حرية ونكاح المرتابة
بالحل بعد انقضاء عدتها
ونكاح الفاسقة وبنت
الفاسق

• (فصل) •

(غير الحرس) ولو مكانها
ومبعضها وأولى من قوله
العبد (ينكح امرأتين)

فقط ولو أمتين في عقد واحد لانه على النصف من الحر وقد أجمع الصحابة على ذلك

يزاد في غرمها مال لم يغرمها الا لرجوعه كالمضامن اه فلو كان المهر ورعده الم يرجع الابد
العقود لانه لا يلزم الاحقة والمغرور مطابقة الغار بقبوله كالمضامن (قوله في الاولى)
وهي لزوم قبعة الولد وقوله في الثانية أي وهي مسئلة المهر أي لان الغار ليس سببا في غرم المهر
لانه غارم له على كل حال فحصل الفرق بينهما وبين القيمة وكلهما فلا تنفذ ولا كسوة وأما المسكن
عليه قبل الفسخ فلا يرجع بهما الزوج على من غره أما بعده فلا تنفذ ولا كسوة وأما المسكن
في العقد فمقتضى إلهاء بهد الفسخ حاملا كانت أو لا على المعقد ولا يرجع بهما الزوج على من
غره (قوله فيما اذا غره) أي بالنسب كان قال زوجته هذه الشريعة فتبين أنها عامية وهو
شريف (قوله دون نسبه أيضا) أي كأنه دون المشروط (قوله الماهر في التغرير بالحرية) أي
وهو قوله أنوات ما شرطه ومثل الحرية والنسب العفة والحرفة فكل من هذه الاربعة
يثبت به الخيار اذا شرط فبان - لانه الا ان ساواها الزوج أو كان الموصوف فوق الواضف
وما عداها له الخيار فيه وان ساواها فيه كما مر والفرق أن هذا الاربعة ممتدة في الكسوة ودون
غيرها كالعيب والجمال (قوله ماهر) أي من أنه ان كان قبل الدخول فلا مهر ولا معة أو بعده
أو معة لزمه مهر مثلها ولا يرجع بغرمه على الغار (قوله لا تنفذ علة لزومها السابقة) وهي
تقويت الرق لان الولد ماهر على كل حال (قوله في التغرير بهما) أي بالحرية والنسب وفي
نسخة بهما أي بالزوجة (قوله ان كانت حرة) ليس بقيد وكذا ان كانت أمة على المعقد كما مر أي
لضرره وانما بنفقة المعسرين وينعقد الولد بقائه أمة ويفرق بين هذه وبين عكسها وهو
ما اذا شرط حرية أمة وهو رقيق فانه لا خيار له فمكمن من التفرقة بالطلاق (قوله
لما مر) أي من فوات المشروط (قوله فيما اذا غره) أي فيما اذا غرت بحريته أو بنبه وقوله الماهر
أي من أن شأن الفسخ تراذ العوضين الخ (قوله لخالف الشرط) بخلاف الخلف الظن بأن ظن كل
أن صاحبه يوصف ولم بشرطه فلم يكن به فلا خيار له فمكمن من التفرقة بالطلاق (قوله كهرم)
أي وتعين دائم لانه عدم تحصين المرأة المؤدى غالبا الى فسادها اه قل (قوله ونكاح المسلم
ذمية) أي اذا وجد مسلمة والأفلا كراهة (قوله أو حرية) أي وهي حرة ذمية أو نصرانية كما
علم عامر ومهر أن نكاح الحرة ذمية - أشد كراهة لانها ليست تحت قهرنا ويكره نكاح المسلمة
بدارهم وكذا التسري (قوله وبنت الفاسق) وكذا اللقطة ومن لا يعرف لها أب

• (فصل في ذكر ما يجوز من الزوجات للرقيق وعدد الطلاق

للرقيق وما يتبع ذلك من شروط نكاح الامه) •

(قوله غير الحرس) أي غير الكامل الحرية بان لم يكن فيه حرية أصلا أو كان فيه حرية ناقصة
كبعض ومكاتب وهو مبتدأ وأخبر عنه بخبرين (قوله ولو مكانها) انما أخذت غاية التلايهوم
أنه يستقل بالكسب فيكون كالحرة (قوله أولى من قوله العبد) لانه في العرف من لم يكن به نهي
من الحرية فلا يشمل المبيع والمكاتب (قوله ولو أمتين) أي سواء كانت حرة أو أمتين أو
أمة وحرة وقوله في عقد الخ من جلة الغاية أي في عقد واحد أو عدة دين (قوله لانه على النصف
من الحر) أي فيما يمكن تبعه من خروج الطردة والفرق العدة ولأن النكاح من باب الفضائل
فلم يلحق فيه بالحر كالم يلحق الحر بنسب العبد في الزيادة على أربع (قوله وقد أجمع الخ) كان

الاولى

الاولى نفس ذلك على العلة العقلية لانه دليل نقل وهو مقدم على العقلي وايضا فالاجماع
 قطعي الدلالة (قوله كما مر الخ) الذي مر هو قوله روى الليث عن الحكم بن عتيبة قال اجمع
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا ينكح العبد أ كثر من اثنين (قوله وله نكاح
 الخ) هو مستغنى عنه بما قبله بل هو تكرار معه كذا قاله قل ووجهه أن قوله غير الحر
 ينكح امرأتين شامل لذلك وقد يقال ليس مستغنى عنه لانه أمر ثان يتخالف فيه الرقيق الحر
 فالاول أن الرقيق لا ينكح الا امرأتين فقط والثاني أن له نكاح أمة على حرة بخلاف الحر
 ولو سكنت عنه لم يستند الفرق بينه وبين الحر في ذلك وهو في مقام الفرق بينهما إذ كرمته بين
 ووجه شيخنا الحنفى التكرار بأن قوله ينكح امرأتين شامل لما اذا تزوج به مائة أو واحداهما
 بعد الاخرى ورده بقوله ان صاحب البيت أدري بما فيه والشارح قيد ما سبق بما اذا كان ذلك
 في عدة واحدة فاشتمل على ما اذا كان في عدة فلا تكرار (قوله على حرة) أى وعكسه كما فهم
 بالاولى ولكنه ليس مناسبا لما نحن فيه لان الحر له ذلك أيضا (قوله ولا يملك) أى غير الحر وقت
 وقوع الطلاق وان عتق بعد فذا عتق بعد أن طلق طلقته فلا بد من محلل لاستيفاء عدد
 العبد في الرق بخلاف ما لو عتق بعد طلاقه أو عتقها على زوجته ثم راجعها أو جدد نكاحها بعد
 البيونة فانه يبقى له طلقته لان عتق قبل استيفاء عدد العبد فان كان حرا وقت وقوع الطلاق
 ملك الثلاثة وان طهر أرقه قبلها فاذا رقى الحر في بعد أن طلق طلقته أو عتقها على زوجته ثم راجعها أو جدد نكاحها بعد
 بعدهما كان لكل منهما العدة بلا محلل (قوله وان كانت زوجته حرة) غاية للرد على أى
 حنفية وابن مريج من أعتما القائلين بأنه يملك الثالثة حينئذ لان الطلاق معتبر بالنساء (قوله
 ولا يخالف له ما) ان فسار ذلك اجماعا (قوله فان تزوج الخ) هذا تفصيل لقوله ينكح كانه قال
 نارة يكون نكاحه باذن سيده وماله لا (قوله باذن سيده) أى ولو كان سيده أئني (قوله لماله يوم
 المهر الا أئني) وهو أئني لماله تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر أى زان لان مفهوما أنه اذا تزوج
 باذنه لا يكون عاهرا فيكون نكاحه صحيحا (قوله والمهر) أى ومثل المنة كما يافى (قوله للزوجه
 برضا من حقها) أى مع اذن السيد وأشار بذلك الى قاعدة وهي ان مالزم برضا من حقها مع اذن
 السيد يتعلق بذمته وكسبه وماله فجارته وماله لم يرضاه من حقها مع عدم اذن السيد يتعلق بذمته
 فقط يتبع به بعد العتق واليسار وماله لم يرضاه من حقها كدين الجنابة وكالمهر اذا كانت المرأة
 سفية لعدم اعتبار رضاها حينئذ يتعلق بوقتته فالاقسام ثلاثة (قوله كبدل القرض) أى
 الذى اقترضه الرقيق باذن سيده (قوله الا أن يكون الخ) هو استثناء من معنى فقط لان المراد
 الزيادة على الذمة كما يرشد له ما بعده حيث قال مع كونه في ذمته (قوله أو ما ذونا) هى مانعة
 خلوتجوز اجمع أى ما ذونا له حاله الاذن في النكاح (قوله أقرب شئ) أى أقرب الاشياء كذمة
 السيد وماله غير مال التجارة اليه (قوله بصرف اليه الخ) أى المهر ومثله النفقة فيصرف
 كسبه عما يشاء من المهر الحال أو النفقة على المعقود لانهم ادينان تعلقا بكسبه بغير بينهما
 وقيل انه ينظر في كسبه كل يوم فتؤدى منه النفقة لان الحاجة لها ناجزة ثم ان فضل شئ تصرف
 للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصر في السيد ولا يدخر منه شئ للنفقة أو الملول في المستقبل لعدم
 وجوب ما قبل يصر للمهر أو لا وجه لبعضهم على ما لو امتنع من تسليم نفسه ما حتى تقبض

كما مر أول النكاح (وله
 نكاح أمة على حرة) بخلاف
 الحر كما سيأتي (ولا يملك
 الا طلقته وان كانت
 زوجته حرة) فانه عتق
 وزيد بن ثابت ولا يخالف
 له ما من الصحابة روى
 الشافعى (فان تزوج باذن
 سيده صح) التزوج لماله يوم
 المهر الا أئني (والمهر)
 يكون (في ذمته) فقط
 للزوجه برضا من حقها كبدل
 القرض (الا أن يكون
 مكتسبا أو ما ذونا في
 التجارة) هو مع كونه في
 ذمته (في كسبه) المعناد
 كما صطباد واحتطاب
 والنادر كالمحصل بهيمة أو
 وصية لان المهر من لزوم
 النكاح وكسب العبد
 أقرب شئ يصر اليه

جميع المهر (قوله والاذن في الشكاح الخ) جواب عما يقال ان السيد لم ياذن له في الدفع
وهو من تمام العلة فالجواب ثلاثا (قوله الحادث بعد وجوب الخ) حصة الكسبه الواقع
في المهر وهي اعتبار حدوثه بعد ما ذكر ان لم يكن ما ذناله في التجارة والاتفاق بكسبه مطلقا
لأنه تصرفه فيها به وكذا ان كان ما ذناله في الكسب على العقد فبمعاق المهر والتفقه
به مطلقا كما استقر عليه كلام عس والحلي على المنهج (قوله بعد وجوب دفعه) والظاهر
كما قاله بعض مشايخنا ان المعية ملحقه بالمعديبة (قوله وهو) أي وجوب الدفع والمفوضة
هي التي لا تملكها الزوجين إلا بمهر وقوله أو فرض صحيح أي أو موت لأن مهر المفوضة يجب
أحدها أو وثاقه ومثل المهر الموثقة كما مر لكن وجوب دفعه بالثمين (قوله بخلاف
الكسب قبله) أي قبل وجوب الدفع أن لم يوجد شيء يوجبها مرفوقا بالوضوح أن جنبا
أو سيده لا يجتنب باذن سيده حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد اذنه فيه وان لم يوجد المأذون
فيه وهو عقده انما يمان المتعهم ثم وهو الدين ثبت حالة الاذن بخلافه هنا اه أفاده في
شرح المنهج (قوله أولى من قوله بعد الشكاح) لأنه لا يشمل مهر المفوضة ولا المؤجل في غيرها
(قوله سواء أحسن) أي مال التجارة وقوله قبل وجوب الدفع شامل لما قبل الاذن فيه وقارق
الكسب بان أطلع المعاملين بمقتضى ما لا يذن في الشكاح التزم اصرف ما يده اليه (قوله
أو غير ذلك) مثلا بل قوله باذن سيده (قوله أو باذنه) أي في الشكاح وقوله وخالفه فيما أذن له
فيه أحد من مهر أو زوجة فغالب ما فيها خذ لا قالها قاله (قوله أما الأول) أي التزوج
بغير اذن (قوله فهو عاهر) أي كالعاهر أي الزاني يجامع تلبس كل بأمر غير مشروع والا
فوقاه وطشبه يلزم فيه مهر المثل ولا حد عليه وان كان عامدا على المعتمد فلاخبار بأنه
عاهر تشبيهه بالبيع بخلاف الاداة من باب التغير (قوله باللفظ فهو باطل) يمكن أن يكون ذلك
منصر المافي الرواية السابقة ويكون الضمير في فهو للتزوج المفهوم من تزوج (قوله فان
دخل) أي وطئ ولو في الدبر اه قد (قوله قبل أن يفرق) أي قبل أن يفرق بينهما المأثم (قوله
برضا مستحقة) أي وان لم ياذن فيه السيد ومستحقة هنا هو الزوجة المالكه أمرها بان تكون
بالغة عاقلة حرة ومكنته من نفسها المختارة والا كصغيرة رجينة ورفيقة ومكرمة وموطوءة
سنة تزومها أو مجبورة السنة فهو في رقبته كما مر نعم ان سلم الرقبة له السيد فانها عاقلة بذمته (قوله
ويجوز للعهر) أي كالمزوجة بخلاف من فيه رق كالبعض فانه لا يشترط فيه الا اسلامها ان كان
مسلمادون بقية النمر وط والكافر اخر يشترط فيه ماعدا الاسلام ابل يشترط فيه كفرها
والا وجه انها لا تخل للجبوب المذكور طنا أي حرا أو رقية فالامسوح لأن العلة في حله خوف
الزنا وهي مفقودة فيه ما مثل الجبوب العتق حيث أمن الزنا اه أفاده مر (قوله من يهراق)
قال مر ويلحق بها كما قاله الوالدسة ولدها رقيق بان أوصى لرجل بحمل أمه أو ناعدا فاعتقها
الوارث كما مر اه (قوله بشرط) أي ثلاثة وان عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم اه شرح
المنهج (قوله ان تكون مسلمة) أي ولو علمتة لكافر كان في مولا لا يتر كتر سيدها لحصول رقة
للمسلم فيها وامتد كل تصور ما واجب بتصور ذلك في المستوردة أو المذرة فانما اقر في يد
الكافر وفي مكانة أسات أو قلة لم يجز من يشترط اليهن أو وجوده لكن باقل من ثمن مثلها
فانه لا يجبر على بيعها بذلك (قوله ان كان مسلما) خرج به غير المسلم من حرو غيره كغنيين فتخل له

والاذن له في الشكاح اذن
له في صرف المهر من كسبه
الحادث (بعد وجوب
دفعه) وهو في مهر المفوضة
بوطء أو فرض صحيح وفي
غيرها الحال بالشكاح
والمؤجل بالحل بول بخلاف
الكسب قبله فانه يصح به
السيد وتعييرى بما ذكر
أولى من قوله بعد الشكاح
(وفيما يبد من مال
التجارة) زجوار من مال
لأنه دين لزمه بعد اذنه
قيسه كدين التجارة سواء
أحصل قبل وجوب الدفع
ام بعد (أو) تزوج (بغير
اذنه أو) باذنه (وخالفه)
فيما اذن له نفسه (لبيع)
التزوج اما الأول فالتزوجه
على الله عليه وسلم ايما
مأثرت تزوج بغير اذن مولا
فهو عاهر رواه الترمذي
وحسنه والحاكم وصححه
وأبو داود بلانظ فهو باطل
واما الثاني فلعله التزوجه
(فان دخل بها) قبل أن
يفرق بينهما (لزمه مهر المثل
في ذمته) لازومه برضا
مستحقة كبذل القرص
(ويجوز للعهر الشكاح من بها
رق بشرط ان تكون
مسلمة) ان كان مسلما فلا
تخل له الكافرة

أمة كناية لاسنواهم في الدين ولا بد في نكاح الحر المكاتي الأمة الكناية من أن يخاف زنا
 ويقدر الحرة (قوله لقوله تعالى) دليل على عدم جواز نكاح الأمة الكناية للعروفية لأن
 الآية لا تنفي حرية النسا كبحل حرية المسالك من حيث أن ذلك لا يكون إلا لحر أو لفرق في
 عدم حل الأمة الكافرة بين كون الزوج المسلم حراً أو غيره وإن كان في شرح المنهج جعل الآية
 دليلاً على الأول كما صنع هنا وقام غير الحر عليه في وجوبه عليه الاعتراض المذكور كما وجبه
 عليه هنا خلافاً لما في المحقق (قوله فما ملكت) أي فليكن أي يتزوج والضعيف إن لم يستطع
 طولا قال مر ولا اجتماع نقص الكثير والرق أه أي أنه أجمع في انقضاء لكل منه ما أثر
 في منع النكاح فذبح المسلم من نكاحها كالحرة الجوسية والثانية لا اجتماع نقص الكثير وعدم
 الكتاب (قوله وأن يهجز) بكسر الجيم مضارع يهجز بفتحها على الإفصاح فيها واليهجز يحصل
 بفقد المال والكسب بنفسه وبغيره فالأب إذا وجب اعفائه على والد قادر فلا يجوز له نكاح
 الأمة قال مر وما قيل من عدم الاحتياج لهذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله لا أتق
 وأن يخاف زنا مردود لا يخفى كثيراً من تحقه صالحة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتج بتصريح
 بهما ولم يغن أحدهما عن الآخر ولا فرق في الهجز بين المسمى والشرعي كالعائبة (قوله
 ولو كناية) أي ولو أمة تلك كناية عما يأتي (قوله وعائبة) أي يربد الزوج به خلافاً لما ظهر كلام
 الشارح بشرط أن يظهر عليه مشقة في سفرها أو يخاف زنا مده وضبط الإمام المشقة بأن
 ياسبب تحمّلها في طلب الزوجة إلى الاسراف أي تجاوز ذلك الحد فإنه يحصل له مشقة لزومه
 السفر إن أمكن اتقائها معه وإلا فهي كالأمة أم لو كانت العائبة زوجه بالفعل فيجب عليه
 السفر لها ما طاقا حصل له مشقة أو لا فلا تباح له الأمة (قوله وبرصاً) بالمدى وجمعا ورتقاء
 وقرناه مضنفاً لا تحتمل الوطء (قوله وخبر) مبتدأ أو محمول خبره (قوله) وأن يهجز عن حرة) طلب
 على أن لا تكون فهو من جملة تصورات المتأني وبأن يهجز فليس يهجز إذا كان المراد بالهجز هنا
 الهجز عن تخصيصها والهجز المذكور في المتن أهم من أن يكون عن تخصيصها ولا فله ورتان وما
 هنا إحدى الصورتين نعم قولها بأن لا يجدها محض تكرار مع ما تقدم فلو اقتصر على ما بعده بأن
 قال أولاً لا يقدر على مهرها كان أولى وعبارة في المنهج وشرحه أحسن مما هنا وهي يهجز عن
 نصلح لفتح ولو كناية أو أمة بأن لا يكون فتحه شيء من ذلك ولا قادر عليه بخلاف ما إذا كان
 فتحه من نصلح لفتح أو قادر عليه الاستغنائه حينئذ عن ارتفاق الولد أو بعضه إما بخته صار والمراد
 بالهجز أن لا يفضل عمامه أو مع فرعه الذي يلزمه اعفائه عما لا يباع في الشرط وما بقي فهو مثلهما
 وقد طلبته أو لم ترض الأبرياءه عمامه وان قلت والمراد بصلاحيته لفتح هنا وفيها صلاحيته
 باعتبار ميل طبعه ويحتمل أن يرجع فيه للعرف وهو الأقرب والمعتبر الصلاحية ولو في المسائل
 فالمخيرة صالحة ففتح الأمة لتوقع شفائها إلا إذا خاف العنت فمن توقع الشفاء بالافتقار عليه
 الأمة أنه أقاده مر (قوله ألا يقدر على مهرها) أي ولو بغيره كالمهر والمعتبر القدرة بغير
 الافتراض وبغير موجب فلا عبرة بالقدرة بذلك وإن شهد عموم القدرة ولذا قال ابن قاسم فيه شيء
 يدرك بالتأمل فلو قدر عليه أي جحد وهو قادر له مهرها له الأمة لأنه قد يهجز عنه عند حلوله
 وكذا لو قدر عليه بالامهر لوجب مهرها عليه بالوطء ولو وجد حرة أو أمة وكان صدق الأمة التي

لقوله تعالى فما ملكت
 أي ما ملكت من قبياتكم
 المؤمنات (وأن يهجز عن
 نصلح لفتح) بأن لا تكون
 فتحه حرة ولو كناية أو تكون
 ليكن لا نصلح لذلك كصغيرة
 لا تحتمل الوطء وحرمة وعائبة
 وبجوزة وبرصاً وخبر من
 الذي صلى الله عليه وسلم أن
 تمنح الأمة على الحرة بحول
 على حرة نصلح لفتح وأن يهجز
 عن حرة نصلح لفتح بأن
 لا يجدها ولا يقدر على مهرها

لم يررض سيد هابن كاحها الآية أكثر من مهر مثل الحر الموجد ولم ترض الحر الموجد إلا بما سأل به سيد
الامة لم يجز له انكاح الامة في هذه الحالة لا قدرته على أن ينكح بصدقه اسوة وان كان أكثر من
مهر المثل اه أفاده مر ومثل الاكثر الذي طلبه سيد الامة ما اذا كان مساويا كما يعلم مما
بعده وقرر به بعض مشايخنا (قوله وعن تسر) عطف على عن حره وأصل تسر تسر رقت الرأه
الثانية يا حر كسر ما قبله المناسبتا ثم استتقت الضمة عليه فحذفت فالتقى سا كان فحذفت الياء
لالتقاءهما والسرية تعالبة من السر ضد البهر لان صاحب اليد يتخى وطأها عن زوجه
وصاحبة منزله أو من السر بمعنى الجماع كافي قوله تعالى ولكن لا توأدوهن سرا أى جماعا
لانهم اعتدوا له دون الحره (قوله السعة) دفع السين والمراد هنا سعة مخصوصة بان يجدا مهر على
ما سر (قوله وقوله المؤمنات) أى الاول أما الثاني فله مفهوم (قوله وان يخاف زنا) أى
ولو خفيا (قوله بان تغلب شهوته الخ) أى وان لم يغلب على غلبته وقوع الزنا بل توقعه لا على
نذر (قوله من ضعف شهوته) أى ولو مع ضعف تقواه وقوله أو قوى تقواه أى أو قوى
وقوى تقواه وقوله معنى به أى بالعنت وقوله لانه سبها أى فهو من تسمية السب باسم المسبب
وكأن طرد النساء تارة والمراد بالعنت عومه بان يخاف الزنا بأى امرأه كانت لا خصوصه فلو
خافه في أمة بعينها لقوة مصله اليه التحمل له سواء أوجد الطول أم لا وقول بعضهم اذا كان
واجد الرده في شرح المنهج بأن الوجه ترك التقييد بوجوده لانه يقتضى جواز نكاحها عند
فقد الطول فيقوت اعتبارهم العنت مع أن وجود الطول كافى في المنع من نكاحها ولا
اعتبار به شقه لانه داهيهم بجه البطالة وإطالة الفكر وكمن اجتلي به وسلا أى زال عنه وتركه
اه أفاده مر (قوله والعقوبة) الواو بمعنى أو كما عبر به مر لان الحدود جوارى في حق المؤمن
زواجى في حق الكافر فاذا وجد تلميح عليه اسم ولا ثم الاقدام على المعقد فلا يجتمعان
وقيل انما اعلى باهم وانته اذا حذر زال عنه الذنب الا ان الاقدام فهو باق فيجتمع مع الحد وقيل
ان الحد لا ينقطع الاثم في الاثمرة الا اذا ضم له التوبة وله معنى على انها زواجى في حق المؤمن
أبضا (قوله بأيتين) أى في عقد مطلقا وفى عقدين سواء اتقت النسيب المتقدم أم لا لانه انما
حل له نكاح الامة للضرورة وهى تندفع بواحدة لا في غائبة مثلا كما أمرت الاشارة اليه لانه
التزوج ولو بأربع من الاماء كان اجتهدت فيه الشر وط نكح أمة بصريح تركها فاعلم واسافر
الى الحجاز تخاف العنت ولحقه مشقة في الذهاب الى الامة المذكرة وتزوج أمة أخرى وتركها
فيه ثم ذهب الى اليمن وهكذا الى أربع وله جعهن بعد ذلك ولو فى مسكن واحد وان آمن الزنا
وقدر على الحره قال فى المنهج وطروبا وأرأى نكاح حره لا يفسخ الامة أى نكاحها القوة الدوام
وقال قبل ذلك فى شرحه وفى جوارى نكاح أمة مع تسر مبعضة تردد الإمام والارجح المنع لان
ارتفاق بعض الولد أهون من ارتفاق كاه وكذا لا يجوز نكاح زائدة الرق مع تسر أقل منه الما
ذكره لم أن الولد يتعقد فيما ذكره بعضا على المعقد اه بزيادة والله أعلم

(فصل فى عيوب النكاح الخ)

استشكل تصور دفعه بالعيب بانهم ان عنت به فلا خیار والابطال النكاح لاتقاء الكفاة
وأجاب ابن الرفعة بان صورته أن تاذن فى معين أو من غير كفى ويرى وجهها الولي منه بناء على أنه

وعن تسر قال تعالى ومن لم
يستطع منكهم طولان
ينكح المحصنات المؤمنات
تعدا ملكت الآية والطول
السعة والمراد بالمحصنات
الحرار وقوله المؤمنات
جرى على الغالب من أن
المؤمن انما يرغب فى المؤمنة
(وأن يخاف زنا) بان تغلب
شهوته ويضعف تقواه
يخالف من ضعف شهوته
أو قوى تقواه قال تعالى
ذلك لمن خشي العنت منكم
أى الزنا وأصله المشقة معنى
به الزنا لانه سبها بالحسد فى
الدين والعقوبة فى الآخرة
ومما ذكره علم ما صرح به
الأصل من أنه يحرّم على الحر
التزوج بأمتين وتعبيرى بن
بهارق أولى من تعبيرة بالامة
(فصل فى عيوب النكاح)

سلم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام وبشأن الخمار اه افاده م و او ورد عليه أن
غير الكف شامل لغير الكف باعتبار العيب فانتم في غير الكف يتضمن وشاها بالعيب
فكف مع ذلك تخيير واجب بأن الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب فحمل الاذن
في التزويج من غير الكف على ما اذا كان الظاهر المقتضى للكفاية بقاء العيب أو نحوها على
الغالب (قوله المثبتة للخمار) أي لكل من الزوجين أو لاحدهما لان العيب امام مشترك
وهو الجنون والجدام والبرص واما مختص بالزوج وهو الحب والعنة أوهم أو هو لائق والقرون
(قوله سبعة) أي بالاختصار وبالسطر عشرة لعدم الثلاث الا اولكم امر والمراد واحد
منها كما لا يخفى (قوله ولو مائة قطعا) أي ولو قبل العلاج ومثله الخبل كما لحقه به الشافعي رضي الله
تعالى عنه وهو بالتصريك كذا قيل والذي في القانوس أنه الجنون واهل الاول لمع أن الجنون
فيه كمال الاستغراق بخلاف الخبل ويستثنى من المتنوع كما قاله المتولي الخفيف الذي يمار
في بعض الازمان واما الاغما بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومجمله كما قال الزركشي فيما
تحصل منه الافاقة كما هو الغالب أما البؤس من زواله فكالجنون كما ذكره المتولي وبشأن أيضا
بالاغما بغير المرض كالبصير والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء م والاصراع
هو المسمى عند العامة بلعوق الاخت فمال فلان لحقه أخيه اذا ما به الصراع وعرفه
بعضهم بأنه علة تمتنع الاعضاء النفسية عن افعالها من غير تمام وظاهر كلام م أنه لا فرق بين
أن ينشأ عن جنون أو اختلافان قيد ثبوت الخمار به بالاول (قوله الشهور) أي الادراك
وخرج بقوله مع بقاء المقة والاغما لانه مع ارتفاعها واليوم فانه مع فترتها (قوله وهو علة
يجمراح) ويتصور في كل عضو غير أنه يكون في الوجه أغلب اه م وعبارة غيره في الوجه
والاطراف أغلب (قوله وينتشر أي يتساقط وهو مغاير للقطع لانه صادف بقاءه في محله
(قوله وبرص) يخرج به البق فلا يثبت به خيار ولو اختلف في بياض هل هو برص أو لاصدق
المنكر وعلى المدعى البينة وكذا سائر العيوب (قوله حال كون أحد الثلاثة الخ) فيه محي
اما ال من المنكر وهو قيامي وان كان قلبا على حد مرتب بما قدمه رجل (قوله باحد الزوجين)
وان كان بالآخر مثله بل وان كان ما به الخش لانه يناف من غير ما لا يناف من نفسه ومحمل ذلك
في غير الجنونين المطبق جنونهما معذور الفسخ حينئذ منهما أو من أحدهما ولو كان مجبوا بالباه
وهي وثقاء فارقان بالترجيح والاقرب ثبوته اه افاده م (قوله اذا استحكما) هو في الجدام
باسرود العضو وان لم يوجد تقطع ولا ينشأ على المعتمد في البرص بوصوله لا عظم بحيث لو فرل
العضو فركاعية لم يجمرو لم يشترطوا في الجنون الاستحكام أي عدم زواله بالعلاج لانه ينضى
الى الجارية هذا واشترط الاستحكام في الجدام والبرص ذكره م في شرحه تبعا للشارح واعتد
في عدم اشتراط ذلك بل يكفي - كم أهل الخبرة بكونه جذا ما أو برصا والمدرك به لان الطبع
ينفر منه مطلقا فكلام م ضعيف ومحل ثبوت الخمار بالعيوب المذكورة اذ لم يوجد علم بها
والا فلا خيار للعالم ولا فرق في ثبوت الخمار به الاحد الزوجين بل أن تكون مقارنة للعقد أو
حادثه بعدة قبل الدخول أو بعده أما الولي أو السبيل فلا يثبت الخمار له الا اذا كانت مقارنة للعقد
لان حادثه بغيره لا بخلاف ما اذا كانت بعده لانه ما ذكر وبخلاف الحب والعنة الا تبين
لذلك واختصاص الضرر به وبه وورقة العنة المقارنة تمتع كونها لا تثبت الا بعد العقد

(العيوب المثبتة للخمار في)
فسخ (النكاح) سبعة
(جنون) ولو مائة قطعا وهو
زوال الشهوة من القلب
مع بقاء الحركة والقوة في
الاعضاء (وجذام) وان قل
وهو علة تمتع ومنها العضو
ثم يرد ثم يقطع وينتشر
(وبرص) وان قل وهو يبيض
يشد يبيض الجلد ويذهب
دهونه فيثبت الخمار
حال كون أحد الثلاثة
(باحد الزوجين) انوات
تقال التمتع ومجمله في الاخيرين
اذا استحكما

(ورثني وورثتني) وهما

الاستعداد على الجماع من
المرأة في الاول بلهم وفي الثاني
بعظم وقيل بل لهم فيثبت
الخيار للزوج حال كون
أحدهما (بها) أي بالزوجة
لثبوت القمع المقصود من
النكاح (وجب) انه كراي
قطعه أو قطع بعضه بحيث
لم يبق منه قدر حشفته
(وعنه) أي يحجز الزوج عن
الوطء في القبل وهو غير صبي
ويجنون اعدم انتشار آرائه
وان حصل بمرض فيثبت
الخيار للزوجة حال كون
أحدهما (به) أي بالزوج
ولو كان الحب بقوله أو
بعد الوطء لحصول الضرر
بذلك وقيل ما اذا ثبت
ذكره على المكثري اذا خرب
الدار المكثرة بخلافه
المكثري اذا عيب المبيع
قبل القبض لأنه قابض
لحقه وحصل ثبوت الخيار
بالعنة قبل الوطء أما بعده
فلا لانهم اجمع زوالها
عرفت قدرته على الوطء
ووصلت الى حتمه منه
بخلاف الحب وبما قرر
علم أنه لا خيار بالظنونة
الواضحة ولا بالاستحاضة

(قوله يفضي اكل أحد) قيل
الافضاء ليس بقدر راجع حج

بان يجزى به ادهوم مطلقا وعن هذا بخصوصها أو بما اذا تزوجها وعرف الرق عنته ثم
طاعة أو أراد تجديد نكاحها (قوله وورثني) بفتح الراء والمثناة فوق وورثتني بفتح راء من
امكانها كما في شرح المنهج أي ولو كان الزوج مجبوا أو عنيضا على العقد كما ثبتت اها بالخيار
بجبهه وعنه ولو كانت رقنا أو قرنا (قوله وقيل لهم) وعليه فهما مترادفان (قوله لقوات
القمع المقصود الخ) أي فهما كالبرص بل أولى لان البرص لا يمنع من النكاح بل يفرضه وليس
للزوج اجبارها على شئ الموضع فان فعلته وأمكن الوطء فلا خياره هذا ان كانت بالعنة ولو
سفيهة أما الصغيرة فينبغي كما قال عمن أن لو لم ياذل ذلك حيث رأى فيه مصلحة ولا خطر أخذها
يأتي في قطع السبعة وليس لامة فعل ذلك قطعا الا باذن سيدها (قوله بحيث لم يبق منه قدر
حشفته) أي الذكر أو صاحب فانه جهات فقدر معتد له من أقرانه كما لو قدرت خاتمة وخرج
بقوله لم يبق منه الخ ما اذا بقي منه قدر حشفته فأكثر فلا خيار حيث قدر على الوطء به فان عجز
عن ذلك ضربت له المدة لا تامة فان تنازع في القدر مرقى هو (قوله وعنه) معناه العلة التي
سمى العنين بذلك لا ينذكره وانعطائه ما خوذ من عنان الدابة لئنه وانعطافه على يده احبها
وقبل المنع من عن اذا منع مني بذلك لئنه من الحركه كمنع عنان الدابة لها من ذلك (قوله يحجز
الزوج) أي في تلك المرأة في ذلك النكاح وان لم يكن في غيرها وفي نكاحها قبله مثلا وقوله في
القبل أي وان لم يكن بالنسبة لاوطء في الدبر (قوله وهو غير صبي وجنون) خرج الصبي والمجنون
فلا يتصور ثبوت العنة في حقهما الا اقراره ما لا نذكره عن العيين والعنة لا تثبت الا بذلك
(قوله ولو كان الحب بفعله) ولكن يلزم ما دبره قوله اذا خرب الدار أي تخترى ما يمكن معه
السكنى فلا خيار وان لم يرضه ارش ما خرب به بخلاف ما لا يمكن معه ذلك فتنفسخ الاجارة به (قوله
لأنه قابض لحقه) حله لعدم ثبوت الخيار المستفاد من قوله بخلاف المشتري أي أنه يحصل
القبض بتعيينه فبأخذه بالظن ولا خيار له نقول قل ان العلة عين المدعي ممنوع (قوله قبل
الوطء) أي في القبل وان وجد في الدبر كما في (قوله أما بعده) أي لوطء ولو مرة في ذلك النكاح
أما وطء في نكاح سابق فلا يمنع خيارها وقوله فلا أي فلا خيار بالعنة (قوله ووصلت الى
حتمها) أي وهو حسانم أو قرره مهرها لانها حقت فصار ثبوت آمنه من سقوطه أما الوطء فلا يجب
لها على الزوج ولا مرد بعضهم حال المراد بكونه حتمها أن الارثي للزوج أن يوطئها ليحصن او لما
كانت هذه العلة موجودة في الحب بعد الوطء زاد فيها قوله مع رجاء زوالها الخ فقله بخلاف
الجب أي فانه لا يرجي معه لوطء مقدومه بعد الوطء يثبت الخيار على العقد (قوله وبما قرر)
أي من المحصور العيوب في السبعة المذكورة (قوله بالظنونة الواضحة) أي قبل العقد بان زال
اشكاله قبل عقد النكاح بذكره أو ثبوته سواء انضح بعلمه قطعية أو ظنية أو باخباره وانما
لم يثبت الخيار بذلك لان ما به من ثبوت أو سماعه زائدة لا يثبت مقصود النكاح وخرج
بالواضحة المشكلة لا يصح معها نكاح كما هو ولو علم العيب بعد زواله وبعد الموت فلا خيار
(قوله ولا بالاستحاضة) أي وان لم يفظ لها عاده بان تخبر وان حكم أهل الخبرة باستحاضتها
ومثل الاستحاضة القروح السيالة كالبارك المعروف والمرض المسمى بالهتة والحكة وكذا
الضر والصدان والعصى والزمانة والبهر ولو وجدها ضيقة المنفذ بحيث يفضي أي يزيل

الحاجز الذي بين قبلاها ودبرها بكل أحد فهي كالوجود هارثقاء أو قرناء والأفلاول لعل المراد
 أنه بتعذر دخول ذكر من بدنه كبدنه بالخافة وضدها ترجعها كذلك لو كان كبير الألفان كان
 يفتى كل أحد ثبت له الخيار والأفلاول كان الزوج عذوبا بكسر أو له المهمل وسكون فانيه
 المحجم وفتح التحتية وضمة واوية ال عطاوطا كعشور وهو قديم ما من يحدث عند الجماع وقيل من
 ينزل قبل الأيلاج فلا خيار لها على المعتقد اه أفاده مر (قوله ولا بالخاصة) بكسر الخاء والمدة
 أي سئل البيهقي أو قطعه همامع بفاء الذكر وانما لم يثبت الخيار به لقدرته على الجماع بل يقال
 انه أقوى عليه لانه لا ينزل فلا يعتر به فتور (قوله ولا برق أحدهما) هو ضعيف بالنسبة لرقه
 وهي حرة ومعتق بالنسبة لرقها سواء كان حرا أو رقبة والنسبة لرقه وهي رقبة فلا خيار في هذه
 الصور الثلاث وفرض المسئلة أن الحرية لم تشتط في العقد فان اشتطت فيه فحكمه مفسر
 في الفصل السابق وهو انه ان اشتطت فيه حر به فبان رقبة أخبرت مطلقا وشرط حريتها
 فبانت رقبة خير ان كان حرا (قوله ما جزم به في المناج) هو المعتقد وانما ثبت لها الخيار لعدم
 تمكك من المرافقة بخلافه هو ان قدرته على ذلك بالطلاق وهذا اذا كانت حرة كما مر أمالو كانت
 رقبة فلا خيار لها وقوله والأوجه خلافه الخ ضعيف (قوله فوري الخ) ولا ينافيه ضرب المدة
 في العنة لانها انما تتحقق بعد المدة فمن آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره وتقبل دعواه المجهول
 باصل ثبوت الخيار أو بقور به ان أمكن بأن لا يكون مخالفا للعلماء مخالطة نسدي عرفا
 معرفة ذلك والمراد بالعلماء من يعرف هذا الحكم وان جهل غيره كما في نظائره نعم ان كان أحدهما
 صبيبا أو مجنونا أخر خياره الى كماله أو طلقها زوجها رجعي أو تخلف اسلامه فلها التأخير
 لتفتقر البيهقونية بانقضاء العدة فتستريح من تعيب الفسخ وعلم من اعتبار القورية ان الزوجة
 لو رضيت بعنته أو أوجبت حقه بعد مضي المدة سقط حقه وهذا بخلاف النفقة إذا أعسر بها
 الزوج ورضيت به فان لها الفسخ لتحديد الضرر وكذا في الأيلاء اه أفاده في شرح المنهج بن زيادة
 (قوله بعد رفع الأصراح) أي ولو في العنة قبل السنة وبعد هافلا يستقل من له الخيار بالفسخ
 لانه مجتهد فيه فاشبهه الفسخ بالأعسار يعني عن العلمكم عند فقهه فان لم تجدسما كالوا
 عككاته ففضحه بالضرر وكما قاله في الأعسار بالنفقة اه أفاده مر (قوله فوري) أي على الوجه
 المذكور في البيع والشفعة (قوله وثبوته) أي الأمر وقوله ليفسخ بالبناء للمفعول أو الفاعل
 أي من له الخيار (قوله سنة) أي ما لم يغيره معصوم بأنه عجز خلق والأفلا يضرب له ذلك كالأول
 أخبره بأنه خرج منه شيء ناقض هكذا استقر به عس وقيل لا بد من ضرب السنة لان النسخ
 أناط الحكم بها وان كان المعصوم واجب التصديق ولا فرق في السنة بين المسلم والكافر والحرة
 والرقبة لان ما يتعلق بالطبع يستوي فيه القن وغيره ولا بد في ضرب السنة من طاب الزوجة
 لان الحق لها فلو سكنت لمهل أو دهمس فلا بأس بقنيتها ويكفي في طلبها قولها في طالبة حتى
 على موجب الشرع أي مقتضاها وهو ثبوت الخيار وان جهات الحكم على التفصيل (قوله من
 يوم ثبوتهما) وهي ثبتت باقراره عند القاضي أو عند شاهدين ويشهدان به عنده ويعين ردت
 عليها لا مكان اطلاعها على القرائن ولا يتصور ثبوتهما بالبيعة لانه لا اطلاع للشهود عليها وما
 قاله من أم المعصومين من الثبوت مخالف لما في شرح المنهج ونه وابتدأها من وقت الضرب
 لا الثبوت بخلاف مدة الأيلاء فانها لمن وقت الحلف بالنص فان وقع في أثناء شهر ركبت من

ولا بالخاصة ولا يقطع الحشفة
 فقط ولا برق أحدهما لانها
 ليست في معنى ما ذكر وما
 أفهمه كلامه من أن لها
 خيارا قبل الوان الزوج
 رقبة هو ما جزم به في المناج
 تبع لابن الصباغ وغيره
 والأوجه خلافه وهو
 مانع عليه الشافعي في الأم
 وغيرها وصوبه بالباقي
 (والفسخ) بما ذكر (فوري)
 كخيار العيب في المبيع
 (بعد رفع الأصراح) فوري (إلى)
 العلمكم وثبوته عنده (ليفسخ)
 بصفتها (الا العنة فتوجب)
 بعد الرفع الى العلمكم (سنة)
 من يوم ثبوتهما (كأنه لا يمر
 رضيق الله عنه رواه البيهقي
 قال الرافعي

الثالث عشر ثلاثين يوما اه (قوله وتابعه) أي عمر رضي الله عنه العلماء عليه نصاراجا (قوله وقالوا) أي في حكمة ضرب السنة وانما تأمن ذلك لأن هذا قول الأطباء فيمكن بخلافه ويحتمل أن الضمير للعلماء والفقهاء وعليه فالتصوّد من ذلك مجرد العزول لا التبري وإن كان بعيدا (قوله اه أرض حرارة) من إضافة الصفة للموصوف وكذا ما بعده وفي كلامه اكتمال ما حدى صفق **كل فصل** عن الثانية فيه اذ في الصيف مع الحرارة اليابوسة وفي الشتاء مع البرودة الرطوبة وفي الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة اليابوسة وحديث فاقصدهم على الصفات المذكورة فيه نظرا لأنه إن كان لمصادمتها بعضها فالباب يوسعة في الصيف والرطوبة في الشتاء ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في الخريف أنه رفلوذكروا في كل قول في صفته لكان أولى كما قاله قل في حواشي الجلال (قوله علمنا أنه عجز خفي) قال ابن الرقة هذا التعليق يخدم كون الشخص يعين عن امرأه دون أخرى اه (قوله وتفرغه الى الساكن) أي على الفور على المعتمد كما شرح مر (قوله ولم تصدقه) أي وهي ثيب بدليل ما بعد ومنها ما لو كانت بكر اغوراه (قوله صدق بيمينه الخ) قال مر وما نقرر من تصديقه في الوطء مستغنى من قاعدة تصديق نافي الوطء كما استغنى منها أيضا تصديقه في الإبلا وفيما لو أعسر بالهر حتى يمتنع فصدقه أو تصديقه فيها الاختلاف في كون الطلاق قبله أو بعده وأنت بولد بطه ولو انشترطت بكارتها فوجب رد ثيبا وادعت ذهابها عنه فأنكر صدقت بيمينه الدفع الفسخ وادعت انقضا له فأنكره فاقول قوله بيمينه تشطيرا الميزان كان شاهرا أكثر من مهره مثل ثيب والقول قولها بيمينه الدفع الفسخ أو ادعت المطابقة فلا ثمان المحال وطنها وفارغها وانقضت عدتها وانكر المحال الوطء وصدق على الفراق فتصدق بيمينه الحاله الأولى لا تقرر مهرها لأنها مؤتمنة في انقضاء عدتها ويسته لوطء معتدلة ولو طأها أو هي طاهر أنت طالق لسنة ثم ادعى طأها في هذا الطهر ليرفع وقوع الطلاق في الحال وانكره صدق بيمينه لأن الأصل بقاء النكاح اه ونظم بعضهم ذلك في قوله

القول قول واطي في سنة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
التملف في التليل والثبوية * والوطء مع فرع أي وعقصة
ومثل ذا الإبلا والتعليق * بطلقة لسنة تحقيق

وريد على ذلك ما لو أسأت قبله واختلعا فقال وطئت قبل أن تسلي وقد أسأت في العدة فالنكاح باق وانكرت الوطء وما لو ارتد أحدهما ثم أسلم واختلعا فقال وطئت قبل الرد فقد حصل الإسلام قبل انقضاء العدة فالنكاح باق وانكرت الوطء فيه صدق الزوج بيمينه لأن الأصل بقاء النكاح (قوله يمينه بكارتها) أي وانما اغيوراه ويكنى في البيعة أربع نسوة وفي قوله بكارتها أشار إلى أن الوطء لا يثبت باليمين لعدم الإطلاع عليه ولذا كانت العنة لا تثبت إلا بإقراره أو بيمينه عليه كما مر (قوله وتخاف) أي وجوبها بكارجته في النهر الصغر نعم يظهر بوقوعه على طلبه وكيفية حلقها أنه لم يصمها وان بكارتها الأصلية ولو لم تزل البكار في اغيوراه لركة المذكور فهو ووطء **كامل** وهو سر يخفي اجراءه في التليل على ما مر والاصح خلافه اه (قوله فسخت) فورا بعد قول القاضي المذكور ولا تفسخ قبله ولا بعدته ولو وجد فلا بد من الفسخ ثانيا فان تعذر القاضي فلها الفسخ وسبب وقوع الفسخ قبل الدخول فلا مهر

(قوله يخدم) يكون
الشخص الخ قال في
يمكن أن يجاب بأنه دليل
ظني

وتابعه العلماء عليه وقالوا
تعذر الجاه قد يكون
امراض حرارة تنزل في
الشتاء أو برودة تنزل في
الصيف أو ببرودة تنزل
في الربيع أو رطوبة تنزل
في الخريف فإذا مضت
السنة ولم يبعث له أن يجز
خافي تفرغه الى الساكن
عقبها (فان ادعى الوطء)
فيها أو بعدها ولم تصدقه
(صدق بيمينه) (الأن تقوم
بينة بكارتها وتختلف) هي
(معها) أي مع البينة فلا
يصح لأن الظاهر ما
وانما حلفت مع قيام البينة
لاحتتمل عود البكار لعدم
المبالغة وسبب كان هو
المصدق فتشكل عن العين
حلفت هي أنه ما وطئها فان
حلفت على ذلك أو أفرو
به فسخت بعد قول القاضي
ثبت عنه أو ثبت

أوبعد بحدوث بعده وجب السعي لتقريره بالوطء والابان فصبح بعده أومعه بمقارن للعقد أو
 حادث بين العقد والوطء أو فصبح بعده بحدوث معه فمهر مثل اه أفاده في المنهج وقد مر ذلك
 (قوله حق الفسخ) الاضافة بيانية أو حق بمعنى الاستحقاق والاضافة لامية من اضافة
 المصدر لفعوله بعد حذف فاعله واعلم أن الثاني جزم في الام في موضع بأن الجذام والبرص
 بعد بيان المعاصر والولد وحكامه عن الاطباء والجربين في موضع آخر قال البيهقي وغيره ولا ينافيه
 خبر لا عدوى لانه في الاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغير الله سبحانه وتعالى لوقوعه بفعله
 جل وعلا ومن ثم صح خبره من الجذوم فزاره من الامة كل معه صلى الله عليه وسلم تارة
 وتارة لم يصالحه بيان الامة الا على الامة من الفرار والتوكل اه أفاده مر

(فصل في الاسلام على النكاح)

أى في طرق الاسلام على نكاح الكافر أى صورته الموجودة في الكفر والاصل في نكاحهم
 المحصنة كانت كنعنة اقلبس لنا البحث عن اشقائه على مفسد أولا ولا يضر مقارنته بمفسد ذائل
 عند الاسلام ولم يقدحوا فيفسدوا والاصل أنهم متى نكحوا نكاحا وعقدوا عقدا لا عندنا
 لم يتعرض لهم ثم ان ترفعوا والبنافيه أوفى نبي من آثاره وعلمنا اشقائه على المفسد نظرا فان كان
 سبب الفساد منة ضما أفره عند الترافع كالخلو عن الولي والذهب وود كتارنته لعدة انقضت وغير
 ذلك من كل مفسد انقضى وكانت بحيث تحل له عند الترافع أقرناهم وان كانت بحيث لا تحل
 له فان قوى المانع كنكاح أمة بلا شرطه او مطابقة فلا تقبل التحليل لم ينظر لاعتقادهم
 وفقرنا بينهم احتياط الرق والولد للضع ومنه فيما يظن عدم الكفاءة وقدمه العاوان ضعف
 كفوته ومشروط فيه نحو خيار ونكاح بغيره وبقية نظرا لاعتقادهم فيه لا يقال هم مكفون
 بالقروع فلم نؤاخذهم بها مطلقا لانا نقول ذلك انما هو بالنظر لاعتقادهم عاينها في الآخرة وما
 نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا اه أفاده مر (قوله لو أسلم كافر) أى ولو غير كتابي كوثني
 ويجوزى اه شرح المنهج (قوله ولو تبعها) أى سواء كان استقلا لا بان نطق بالشهادتين أو
 تبعها لاسيما أو أحدهما أو ولد أو سوا أى تمام الكلام على ذلك (قوله على كتابية) أى حرة أو
 أمة وعققت في العدة أو اسات في ارضه ومن يحل له نكاح الامة كتابية لم يحل له نكاح ما ذكره
 عشرون صورة لان قوله على كتابية صورة واحدة وقوله أو على كافر غير هاتخته صورتان
 مضمومتان في ستة أعنى قوله وتختلف أو اسلت وتختلف والاربعة الامة بعد الدخول فالجمله
 اثنا عشر وسأق لامعية صورتان ولانك خمسة فالجمله ما ذكر (قوله تحل له ابتداء) أى بان
 تكون اسرا قبلية أو غيرها بشرطها السابق وقد خلت عما عنيع النكاح عندنا (قوله أو على
 كافر غير بها) أى غير الكتابية التي تحل بان لم تكن كتابية أصلا أو كتابية لكن لا تحل كحرم
 ومطلقة فلا تقبل التحليل وغير اسرا قبلية لم يعملم دخول أول آبائهما في ذلك الدين قبل نسخه
 وأمة (قوله أو أسلت هي) أى ولو غير كتابية (قوله قبل الدخول) أى الوطء وفي معناه استدخال
 مائه المحترم (قوله اذ لا عدة) أى حتى يقال ان الفرق لا تحصل الا بعد انقضائها (قوله و سقط
 المهر في صورة اسلامها) أى ولو تبعها (قوله أو بعده) تحتها أربع صور كما مر لانه اما أن يجتمعها
 الاسلام في العدة أو لا وعلى كل اما أن يتقدم اسلامها على اسلامها أولا (قوله أى الدخول)

حق الفسخ

(فصل في الاسلام على النكاح)

لو أسلم) كافر ولو تبعها (على
 كتابية) تحل له ابتداء (دام
 نكاحه) لجواز نكاح المسلم
 لها (كما مر) (أو على
 كافر غير بها) كوثنية
 وكتابية لا تحل له ابتداء
 (وتختلف) عنه بان لم تسلم
 معه (أو اسلت) هي
 (وتختلف) هو عنها (فان
 كان قبل الدخول بطل
 النكاح) أى تعجزت القرقة
 بينهما اذ لا عدة فاشبهه مالم
 تخر اسلام أحدهما بعد
 الدخول عن انقضاء العدة
 (وسقط المهر في) صورة
 (اسلامها) لان الثقات
 من جهتها (وتسقط في) صورة
 (اسلامه) كالطلاق (أو)
 كان (بعده) أى الدخول
 (فان جمعها الاسلام)
 بان أسلم الآخر أيضا ولو
 تبعها

أي أو نحوه كما مر (قوله في العدة) أي قبل آخر جرم منها أو الأفلاد يوم النكاح تغليب الله المع ولو
 ادعى الزوج اسلامها في العدة فقلت بل بعدها فان انقضاء على وقت انقضائها حلفت أو على
 وقت اسلامه حلفت هو وان ادعى كل مجرد السابق صدق السابق بالدعوى (قوله دام النكاح)
 أي كما وقع في قصة بنته صلى الله عليه وسلم زينب وهي أكبر بناته رضي الله تعالى عنهم وذلك أنه
 صلى الله عليه وسلم تزوجها أبا العاص واسمه لقيط أو الزبير أو هشيم أو مهشم كغيرهم وهشم
 كعظيم أو ياسر أو قاسم بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف وأمه هالة أخت
 خديجة بنت خويلد فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم وابن خالة بنته زينب المذكورة وقد أسره
 صلى الله عليه وسلم يوم بدر فبعثت زوجته زينب في فدائه بمال وبعثت فيه فلاة لها كانت
 خديجة أدخلتها بما عليه حينئذ أي دخل بها فلما رآها صلى الله عليه وسلم رفق لها رقة شديدة
 وقال لأصحابه الغنائم على سبيل الشفاعة إن رأيتم أن تطلقوا الله أسيرها وتردوا عليها مالها
 فأقروا فقالوا نعم يا رسول الله فأطلقوه وردوا عليها مالها وأخذ صلى الله عليه وسلم عليه أو
 وعده هو أو كان فيما شرط عليه في إطلاقه أن يتخلى بميل زينب إليه فلاذهب مكة أمرها بالحق
 بأبيها فقبضت وهاجرت وقد أنقذ الله عليه وسلم بوفائه بما وعده ثم أسرها على يد زيد
 ابن حارثة وقبل أبي بصير فاستجاب ابن زيد فأجارتها ثم أسلم بعد ذلك قبل الحديبية بخمسة أشهر أو
 بعدها وكان اسلامه سنة ست أو سبع فأسلم زوجها عليه صلى الله عليه وسلم بالنكاح الأول لأنه
 لما نزل لاهن حل لهم بعد الحديبية جعل منزلة ابتداء اسلامها وان كانت أسلمت هي وأخواتها
 كما نعت البعثة فوقف امره إلى انقضاء العدة فأقبل عليها فدام النكاح فعرض زوجها مكنته منها
 بناء على النكاح الأول لأن الفرق لم تقع لمأملت من أن المسألة كانت محل للكفر حتى نزل لاهن
 حل لهم الآية فنزل ذلك منزلة ابتداء اسلامها فكانت أسلمت حينئذ وقطع النظر عن اسلامها
 السابق فضربت العدة من حينئذ فأسلم قبل انقضائها ولم يفرق بينهما فلا يقال إن بين اسلاميهما
 زمانا طويلا ورواية أنه صلى الله عليه وسلم زوجها بنكاح جديد سنة سبع خال شيخنا الحنفى
 وهو الراجح لأنه ليسم إلا بعد انقضاء العدة (قوله فرقة فسخ) أي ثلاث قص عددا الطلاق فإذا
 نكحها بعد ذلك عادت له بالطلاق الثلاث بلا محمل (قوله معها) أي قبل الدخول أو بعده اه
 شرح المنهج (قوله والمعينة) أي في الاسلام بالنكاح باللفظ لأن المدار في حصوله عليه دون أوله
 ووسطه وظاهره ويرى ذلك في غير هذا المحل فلو شرع في كلمة الاسلام فبات مؤثره بعدد أولها
 وقبل تمامها لم يرته وكان قياس ما مر في الصلاة من أنه يتبين بالمدخوله قيم من حين نطقه
 بالهمزة أن ية ال بالتبين هنا الآن يفرق بأن التكبير ثم ركن وهو من الاجزاء فكان ذلك التبين
 ضروريا ثم وأما هنا فكلمة الاسلام خاربة عن ماهيته فلا حاجة للتبين فيها بل لا يضر لأن
 المحصل انما هو تمامها لا ما قبله من اجزائها اه أفاده م ر والمعتبر آخر اللفظ منها فما قبلها أسلم
 استقلالاً ومن أوجبها مثلاً فبها أسلمت بما أسلم أحداهما استقلالاً ولا بالآخر تبعاً فلا ينعقد
 فيه المعينة فلو أسأت بالغة عاقلة مع أبي الطفل أو المجنون أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح
 لتقدم اسلامها في الأولى لأن اسلام الطفل عقب اسلام أبيه فهو عقب اسلامها واسلامها
 في الثانية متأخر فانه قوي واسلامه حكيم وهو أسرع فيكون اسلامه متقدماً على اسلامها

(في العدة دام النكاح
 والاحصت الفسقة من
 اسلام أولها) لا جماع
 كما أشار إليه
 الشافعي وغيره والفرقة
 فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة
 طلاق (وان أسألت) قبل
 الدخول أو بعده (معها)
 والمعينة بالآخر اللفظ (دام
 النكاح) بينهما لا جماع
 كما حكاه ابن المنذر وغيره

(قوله فبات مؤثره) أي المسلم

ويأتي ذلك في اسلام أبيها (قوله ولما رواه الترمذي وصححه الخ) وأنه ما فهم في الاسلام
 المناسب للتقرير وبهذا فارق ما لو ارتد ما عاين بقينا على المعتمد حيث تقتضي الفارقة إذا كان قبل
 الدخول وما في معناه اه افاده في شرح المنهج زيادة (قوله وان شئت الخ) صورها خمسة كما مر
 (قوله ووجهها الاسلام في العدة) فيه أنه لا حاجة اليه لان الاسلام إذا كان واقعاً في العدة فلا
 غرة للشك في المعية أو التعاقب حينئذ إلا ان يقال احتراز ذلك عما لو وقع الشك المذكور بعد
 انقضاء ما وقد يقال أنه لا غرة حينئذ فكان الأولى اسقاط ذلك (قوله دام النكاح) أي سواء
 تصادق عليه أم لا (قوله أسلفنا بالتعاقب) أي وتقدم اسلامك على اسلامي فلا نكاح بينهما ولا
 مهر لك وقالت بالمعية أي فالنكاح باق ولو في كل المهر وقوله بينهما أي بالنسبة لسقوط المهر عنه
 لا للفرقة لأنه مقر بهما وعمل سقوطه إذا ادعى تقدم اسلامها على اسلامه لان الفرقة حينئذ
 من جهةها أما لو عكس فيجب عليه الشطر لانها حينئذ من جهته (قوله من أن المدعى) أي
 وهو الزوجة هنا وإنما كان قولها محالاً لظاهر لان المعية نادوة فتعسر مراقبتها (قوله فلا
 يقبل) أي فيخلف ويرتفع النكاح وهذا ضعيف والمعتمد في الزوج أيضاً وان خالف
 القاعدة المذكورة لان المعية محقة فلا تزول بالشك (قوله وان أسلم الزوج) أي سواء كان
 حراماً وفاقاً وهذا شرع في الاسلام على أكثر من واحدة وما تقدم كان في الاسلام عنه فقط
 (قوله كاختين) أي وكأمرأة وعمتها أو خالتها أما المرأة ونحوها فستأتي (قوله أو زوج حر على أكثر
 الخ) خرج بالزوج الزوجة إذا أسلمت على أكثر من زوج فليس لها اختيار على الأصح سواء
 أسلموا أم لا وأمر بتأخير ان ترتب الانكحة فهي الأولى وكذا لو أسلموا دونها أو الأولى وحده
 وهي كناية فان مات ثم أسلمت مع الثاني أفرت معه ان اعتقدوا صحته وان وقعوا معاً لم تقر مع
 واحد مطلقاً اه افاده مر (قوله أو غيره) أي غير المحرم (قوله اختيار) جواب الشرط في
 الثلاث مسائل وقوله وانفسخ عطف عليه (قوله اختيار وجوباً) أي فوراً فيجزم التأخير (قوله
 ان كان أهلاً للاختيار) لسكونه مكافئاً أو سكران مختاراً غير مرتد ولو مع احرام وعدة شبهة
 وخرج بالاهل غيره كأن أسلم تبعاً لا بالزمن ولا بجهة اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منه إذا كان
 نيوقاً اختياراً لكافة وقتن في ماله وان كن أنفالا لمن محبوبات لحقه اه افاده مر وبهذا
 يلغز فيقال لنا لزوج يجب عليه ان ينفق على الف امرأته (قوله احدهما) بقرأباً ذاف
 لانه مقصود وان كانت ترمم بامرأتهما جاز اختيار احدهما لانه كالدوام وبذلك فارق ما لو عقد
 عليه امها حيث يبطل فيها (قوله أو اربعة) أي ولو على التدريج ولو ضمنه بأن يختار انفسخ
 فيما زاد عليهن ولو ميثاقاً فيهن استوفى نكاحهن الشروط أو لم يستوفها كان عقد عليهن
 معا وتقدم ما يتعلق بذلك في اول النكاح (قوله ان أسلمتاهم) أي في الأولى ولوزاد ذلك كان
 أولى بدليل المقابلة بقوله في الاخيرتين سواء كان اسلامهن قبل الدخول أو بعده (قوله في
 الاخيرتين) متعاقب أسلمن وقوله أو كاتعطف على أسلمتاهم ورأى لادنى وقوله أو كن عطف
 على أسلمن فهو راجع للاخيرتين (قوله وانفسخ) أي من حين الاسلام ان أسلموا معاً والافن
 اسلام السابق من الزوج والمندفعة فتعصب العدة من حينئذ لامن حين الاختيار اه افاده
 مر (قوله في ذلك) أي الاختيار وانفسخ (قوله عشر نفوة) ليعلم هل أسلمن أو كن كليات وتقدم

ولما رواه الترمذي وصححه
 أن رجلاً جاء مسلماً ثم جاء
 امرأته مسلمة فقال يا رسول
 الله كانت أسلمت معي فردها
 عليه (وان شك في المعية
 فان كان بعد الدخول
 ووجهها الاسلام في العدة
 دام النكاح) بينهما (أو)
 كان (قبله فان تصادقاً على
 معية أو تعاقب عمل به)
 فمدوم النكاح بينهما - ما في
 الأول وتقتضي الفارقة في
 الثاني (وان قال الزوج)
 أسلمنا (بالتعاقب) وقالت
 الزوجة بالمعية (قيل) قول
 الزوج بينهما لأنه مدعى عليه
 بناء على الرابع من أن المدعى
 من يخالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من يوافقه
 (أو) قال (بالمعية) وقالت
 بالتعاقب (فلا) يقبل قوله
 بل قواها بناء على ما مر
 (وان أسلم الزوج) على
 من يحرم الجمع بينهما - ما
 كاختين (أو) زوج (حر
 على أكثر من اربع) من
 الحرائر (أو غيره) على أكثر
 من اثنين اختياراً) وجواباً
 ان كان أهلاً للاختيار
 (احدهما) في الأولى
 (أو اربعة) في الثانية (أو)
 ثنتين) في الثالثة (ان
 أسلمنا أو أسلمن معاً أو في
 العدة) في الاخيرتين (أو)

كانتاً كاختين) تحلان (أو كن كليات وانفسخ نكاح من بقى) منها أو من والاصل في ذلك ان غيلان اسلم وقصته عن مرسوة

ان غيلان أحد ستة أسلموا من ثقيف كل عن عشر نسوة نظمه الشريف النسابة في قوله

غريبة أودعها أبو الفرج * كآب نقيج فهو من درج
أسلم من ثقيف ستة نسوة * ككل على عشر نسوة اتفق
وهم كما قد قبل مسعودان * لعمر ومع معقب فرعان
ابن عقيل عروة سقيان * وبهم أشهرهم غيلان
محمّد بن غنيم وبعين لاسيم * ولا نقل هو ابن غيلان ثم لم
ووقع الأمران لابن الحاجب * بخطه وكشط كل واجب

اهوهم بفتح التاء وكسر الهاء من وهم كوعد سبق قلبه انشئ مع ارادة غيره أو بفتحهم ما من وهم
في الحساب يوم كغلط يغلط وزنا ومعنى (قوله أسلم الخ) المعقدان كلا من أسلم وفارق
للو جوب والواو بمعنى أولانه متى أتى بأحدهما استغنى عن الآخر فلا يحتاج لصيغتين وإنما
كانا لوجوب لان كلام موضوع للقدرا المشتمل الذي هو تميز المباح عن غيره فلا مسائل واجب
لان دفاع نكاح الباقي وان كان بعد ذلك له مفارقتين وقد كل للاباحة بناء على دلالة كل على
ما يقبل در منه وقيل أسلم للاباحة وفارق لوجوب (قوله وسواء أنكح الخ) أي أنكحها أو
نكحها وفي بعض النسخ انكحهن وفيه قصور وقوله كل ذلك الخ في بعض النسخ وقول أو نكح
مع التصريح بقول أسلمنا أو كانتا كائنتين من زيادتي (قوله أترك الاستغناء في الخبر) أي
في بدل على العموم كما هو شار وقائع الاحوال القولية وقد أشار الى ذلك الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه بقوله ترك الاستغناء في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال
ولا يعارضه القاعدة الاخرى له وهي وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كما اذا ثوب
الاجمال وسقط بها الاستدلال لحل ذلك على الوقائع الفعلية كما في مس عائشة عقبه صلى الله عليه
وسلم وهو بصلي واسقرفه الذي استند اليه الامام أبو حنيفة في عدم النكاح بالمس وأجاب
عنه الامام باحتمال أن المس كان مع حائل فلا دلالة فيه هكذا جاع الباقين بين قاعدة الامام
والفرق ان الفعل لا يعم لان العموم من أوصاف الانساق لا لاقتبال بل هو من قبيل الجملة
والجملة لا يستدل به على جزئي من الجزئيات (قوله عليهم ما أي الاختين في الاولى وقوله أو
عليه أي الاكثر من أربع والأكثر من اثنتين في الصورتين الأخيرتين وكذلك في سائر المؤن ولو
عبر بالثبوت كما في المنهج لسكان أولى حيث قال وتعبير بالثبوت أعظم من تعبير بالثبوت فوقعها
فيما فر منه (قوله حتى يختار) أي يختار من بين ما جاز لان من محبوبات بسبب النكاح اه شرح
المنهج (قوله فان أصير الخ) فان استعمل أهل ثلاثة أيام لانها مدة التزوي شرعا (قوله حتى يختار
الخ) ويتمكش ويختار الى اتفاقه ولا يوجب الحائز من المعتنع لانه خيار شهوة لا يقبل النسيابة
ولذا لا يجوز التوكيل فيه وبه فارق نظائره على المولى ولان حق الفرة فيه ليس لمدينة فان
استعمل أهل ثلاثة أيام لانها مدة التزوي شرعا كما مر اه أفاده م (قوله عزز) أي بغير الحبس
والا فالحبس تعزير أيضا ولا يجوز تعزيره ابتداء بغيره لان الامام مقام ترو فلا يبادر بها
يشوق المشكر ويعطيه لئلا يبادر بالحبس فان تبا تعزير بدعوى على المعتمد وان لم يواله وان
كان نواله سر اما قبل ذهاب ألم الاول فان ذهب جازوا اليه الى أن يختار (قوله واسان معه)

فقال له النبي صلى الله عليه
أسلم أسلمك أربعاً وفارق
سائر من معه ابن حبان
والسالك وسواء أنكحها
ام مرتباً له أسلمك من تأخر
واذا مات البعض قبله
اختار من مات للآخر كل
ذلك ترك الاستغناء في
الخبر (فان أبي) الاختيار
(حبس) وانفق عليهم ما أو
عليهم من ماله حتى يختار
فان أصير عزز بضرب أو غيره
سائر اما لكم كسائر
الحقوق اللازمة له اذا
امتنع من ادائها وعزز ثانياً
وثالثاً وهكذا حتى يختار
بشرط تختار مدة يبرأ فيها
من الألم (أو) أسلم
سر على امه واسان معه أو
في اربعة أنفس نكاحهن
لانه يمتنع على المولى نكاح
الامة (الا أن تحل له الامة

أي قبل المدخول أو بعده وقوله أي أو أسلم بعد اسلامه في العدة أو أسلم بعد
 اسلامه فيها اه شرح المنهج (قوله عند اجتماع اسلامهم) أي الزوج والامه فهومن
 تغليب المذكور على المؤنث وفي نسخة اسلامهما وهي أولى لان المدارة على حل من اختارها
 عند اجتماع اسلامه واسلامها وان لم تسلم الباقيات وايضا فعبارة تقتضي أنه متى حلت له
 الامة عند اجتماع اسلام الكل جازله نكاحها وان لم يوجد الحل قبل ذلك فتقتضي حل الثانية
 في المثال الاتي وليس كذلك ولذا صيرفي المنهج بقوله عند اجتماع اسلامهما ثم قال بعد المثال
 المذكور فتعبري بما ذكر أو من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن وأجاب م بأن قوله
 واسلامهن قيد في اختيارهما من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها
 لانه في امة معينة منهن له (قوله وله اختيار واحد منهن) أي يتقضى نكاح الباقي ويخرج
 بالحرف في امر غيره وله اختيار اثنين وألفظ الاختيار بالعدم صريح بما كافي المنهج كما اخترت
 نكاحك أو نكحتك أو كاتبة كما اخترتك أو أمكتك أو نكحتك بالعدم لفظ النكاح وكذا لاني
 صريح أو كاتبة ولومعلقا فانه اختيار له طلاقه انما يخاطب به المتكوسة لا فراق بعينة
 طلاق ولاوط ولا طهارا ولا يثبت باختيار (قوله وهي تحل له) أي لوجود شرط نكاحها
 فيه من كونه معسر الخائف العنت وقوله ثم الثانية أي في عتقها وهي لا تحل له بان كان
 موسرا او غير خائف العنت وقوله ثم الثالثة أي في عتقها وهي تحل أي لما صر (قوله بل الأولى
 أو الثالثة) أي بناء على الاصح من أن البسار انما يوثق في دفاع النكاح اذا اقترب بالامه
 أي الزوج والمختارة معا فلا كان موسرا عند اسلام الأولى معسرا عند اسلام الاخيرتين
 تخيير بينهما (قوله أو على حرة وامه) هذا ثالث الاقسام لانه اما ان يسلم عن حرة فقط أو امه
 فقط أو عن الصفتين والمراد بالحرية الصالحة للتمتع كما في شرح المنهج فان لم تصلح له قوله اختيارا
 بشرطه ولا يضره لا يمت بعد ذلك (قوله تعينت) أي الحرية وان ماتت أو ارتدت سواء
 أسلم الامه قبلها أم بعدها أم بين اسلام الزوج واسلامها اه م (قوله لانه يتمتع الخ) عبارة
 م لانما اغتصبها ابتداء فكذا وامه او امه لا يملك للتمتع اختيارا واحدة من كاتبة
 الاذرى وهو ظاهر اه (قوله وان أصرت) أي الحرية على الذكر وقوله لانه قضاء العدة أي
 عتقها ولم تكن كاتبة يحل ابتداء نكاحها (قوله اختيارا) أي بعد العدة كما يفهم من
 كلامه فلو اختارها في العدة لم يصح ويعددها أو فغيرها بعدة او عبارة م اختيارا
 لتبين الدفاع الحرية من حين اسلامه فهو كالو غرض الامه أم لو اختار امة قبل انقضاء عدة
 الحرية فهو باطل وان بان الدفاع الحرية وقوعه في غير وقته فيجبره بعد انقضاء عتقها (قوله كما
 لو لم تكن) أي توجد (قوله نعم لو طهر أفيما ذكر) أي فيما أسلم على حرة وامه وهذا استدراك
 على قوله تعينت كما أنه قال محل ذلك ان لم يعتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج والأفلا
 تعين فالضابط ما ذكر وهو أن يطهر العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج وان لم يسلم
 الحرية لانه ينزل اسلام الزوج مع الامه منزلة ابتداء النكاح لانه لم يلا تمعين الامثلة التي ذكرها
 بل مثلها ما لو أسلم بعضهم ثم عتق ثم أسلم وأسلم باقيين وما لو تأخر اسلام الحرية في الامثلة
 المذكورة فلو تأخر عتقهن عن اسلامهن تعينت الحرية ان كانت وصلت والاختيارا محل

عند اجتماع اسلامهم وله
 اختيار واحد محل منهن
 لانه اذا جازله نكاح الامة
 به زله اختيارها ويخرج
 بزيادة محل له ما لو أسلم على
 ثلاث امهات واهدة
 وهي محل له ثم الثانية وهي
 لا تحل له ثم الثالثة وهي
 محل له فليس له اختيار
 الثانية بل الأولى أو الثالثة
 (أو على حرة وامه تعينت
 ان أسلم) أي الحرية والامه
 (معه أو في العدة) كالو
 أسلم دونهن لانه يتمتع
 نكاح الامة على من تحتها
 حرة فيتمتع اختيارها (وان
 أصرت لانقضاء العدة
 اختار امة بان حلت له) كما
 لو لم تكن حرة اثنين أمه
 بانه باسلامه نعم لو طهر أفيما
 ذكر عتق الامه قبل اجتماع
 اسلامهن واسلام الزوج
 في العدة كان أسات
 وعتق ثم أسلم واسلم
 أو أسلم ثم أسلم ثم عتق
 ثم أسلم أو أسات ثم أسلم ثم
 عتق ثم أسلم

(قوله وان ماتت) أي وان
 فسر في ذلك (قوله عن
 اسلامهن) أي وعن اسلام
 الزوج ايضا كما هو ظاهر

له وألحق مقارنة العتق لاسلامه من بتقديمه عليه وان ثبت قلت في الضابط المذكور ان
لا يتأخر العتق عن اجتماع اسلامه من كل واحد مع الزوج والمؤدى واحد (قوله
فكحرائر) خبر يهذف والجمله جواب الشرط أى فهن كحرائر ودفع بقوله أصليات ما يرد
لواقتصر على ما قبله من تشبيه الشئ بنفسه لان من مرن حرائر بالفعل الآن (قوله فيختار
أربعا) هذا نتيجة صيرورتهم كحرائر الاصليات اذ لو لا ذلك لم يجز الجمع بين أكثر من واحدة
لان فرض الكلام أن الزوج حر (قوله أو أسلم على أم وبنتها) ذكرها أربعة أحوال وبقي
ما لو شك هل دخل بهما أو لا فتعين البنت لان الأصل عدم الدخول وما لو دخل باحدهما
بقينا وشك هل هي البنت أو الأم فيحرم ان احتياطا لا لباع فحمله الاحوال ستة وسواء فيما
ذكرنا سكه ما مع أم مرتبا (قوله كائيتين) حال كما صرح به في شرح المنهج أو خبر كان
المذوقه وفي بعض النسخ كائيتان بالرفع خبرا بـ يدخول أى وهما كائيتان (قوله وهو
يوهم خلاف المراد) لان العية ليست بشرط بل المراد ما هو أهم من أن يسلم معه مطلقة أو لا
معه لكن في العدة بعد الدخول كما هو معلوم مما مر (قوله فان لم يدخل بهما) أى ولو احتمالا
فيشك ما لو شك هل دخل بواحدة منهما أو لا كما هو وقوله أو دخل بالبنت فقط أى بقينا (قوله
تعينت) أى البنت وان دفعت الأم لحرمته ألبا بالعدة فقد على البنت في الصورة الاولى وبه
أو بالوطء في الثانية وإلهام المسمى ان كان صحيحا والا فغير منسل وأما الأم فإلهام نصف المهر على
المعقد قال مر ومن اندفعت بالوطء لم يجب لها مهر عند ابن الحداد وإلهام نصفه عند الفقهاء ان
صحنا أنكحتم اهـ (قوله من صحه أنكحه الكفار) أى الاصليين التي لم تستوف شرطوطنا
ومعنى صحه أنها أعطى حكم الصحيح وان لم يعلموا رخصة وتخيها فاشعل ذلك نكاح المحرم وهو
المعقد واستثنوا نكاحهم بحماية ركون عليه لامن الحكم بالعدة أما ما استوفى شرطوطنا فهو صحيح
جزما اهـ افاده مر (قوله وان دخل بهما) أى ولو احتمالا بان تعين الدخول وشك هل هو
بهما أو باحدهما وقوله أو بالام فقط أى بقينا والآن كرر مع ما مر (قوله حرمتا على التأيد)
أى ولو قلنا بفساد أنكحتم لان وطء كل شبهة يحرم الاخرى والسكك المسمى ان صح والا فغير منسل
هـ ذا في الصورة الاولى أما في الثانية فلا دم وحدها ذلك وأما البنت فليس لها الا نصفه (قوله
بناء على ما مر) أى من صحه أنكحتم

(فصل في خيار العتقة) •

أى في الذكاح وعلم من كلامه أن الخيار له ثلاثة أساليب الغرور والعيب والعتق (قوله
لو عتقت) أى كاهها أو باقيا ولو بقول زوجها كالأوادة العتق فأنكر السيد وصح الزوج
قائه وقول السيد يمينه فإذا حلف بيمينه على رقة أو يثبت لها الخيار لان امره في دفعهما
والحق له ما وانما رد قوله أى حتى السيد لا الزوج وعليه لو فحقت قبل الدخول لم يقطع
صدقه الا حتى السيد بل يتشطر ولو عتق الزوج وأبسر بعد القسح لم ينكحها الا بمراقبة
في الظاهر وأولادها أرفاء (قوله ثبت لها) أى لالسيدة الخيار ولو بلا قاض فان كانت صغيرة
أو مجنونة غنى تكمل للزوج وطؤها ما لم يفسخ (قوله قبل الدخول وبعده) سواء كانت
كافرة ومكاتبة أم لا (قوله لانها تعير الخ) عبارة مر ولتضررها به عارا ونفقة وغيرهما

فكحرائر أصليات ويختار
أربعا (أو أسلم) الزوج
(على أم وبنتها كائيتين أو)
غير كائيتين (أو أسلمنا) وفي
الأصل عتق هذا معه وهو
يوهم خلاف المراد (فان لم
يدخل بهما) أى بواحدة
منهما (أو دخل بالبنت)
فقط (تعينت) وان دفعت
الأم بناء على الرابع من صحه
أنكحه الكفار (وان
دخل بهما أو بالام) فقط
(حرمتا على التأيد) البنت
بالدخول على الأم والام
بالعقد على البنت بناء على
ما مر

• (فصل في خيار
العتقة) •

لو عتقت تحت سن بهرق
ولو مبعضا ثبت لها الخيار
في فسخ النكاح قبل
الدخول وبعده لانها تعير
بن فيه رق

والاصل في ذلك ان بريرة
 عتقت نغيرها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكان
 زوجها عبدا فاختارت
 نفسها ارواء مسلم (الاذا
 كان عتقها قبيل الوطء
 ووقع (في مرض الموت)
 أي موت سيدها أو بعد
 موته وكان قد أوصى
 باعتقها (والثالث) من
 ماله لا يحتمل سقوط المهر
 مع قيمتها بأن لا يحتمل قيمتها
 ثلث ماله الا بالمهر فلا
 خيار لها لان خيارها يسقط
 بمهرها وهو من جلة المال
 فيضيق الثالث عن الوفاء
 بها فلا تعتق كلها فلا خيار
 سواء كان المهر ديناً أم
 عينا يدا الزوج أو يده
 سيدها وهو باق أو تالف
 بخلاف مالو عتقت بعد
 الوطء أو قبله وهي تخرج
 من الثالث مع سقوط المهر
 أما اذا عتق بعضها وبعضها
 الآخر فربما عتقت أو عتقت
 تحت جراً وعتقها فلا
 خيار لها لان ما حدث لها
 من السكال متصف به
 الزوج (وهو) أي ان خيار
 (فوري) كخيار العيب
 في المبيع (فان عتق)
 الزوج (قبيل قبضها
 أو معه بطل خيارها) لزوال
 الضرر ولو مات انقطع
 خيارها وهذا القبح
 لا يحتاج الى الرفع الى الحاشية
 لانه ثابت بالنص والاجماع

١٥ (قوله ان بريرة) بموحدة مفتوحة فهذه مكسورة فتحسية ساكنة فهذه مفتوحة جارية
 سيدتنا عائشة رضي الله عنها (قوله وكان زوجها عبداً) أي أسود واسع مع غيب بضم الميم
 قال مهر وألحق بالعبداً بعض لبقاء علاقة الرق فيه (قوله فاختارت نفسها) وكان يجيها
 زوجها حباً شديداً فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لها انما لا تفارق فقال لها ذلك
 فقالت لها رسول الله أشافع أنت أم أمر فقال بل شافع فقالت لا يريد فدعاه النبي صلى الله عليه
 وسلم فأنقلب حبه بغضاً وبغضها حباً وصارت تستشفع عنده في الرجوع فلم يرش ووقع
 ذلك منها ليس استخفافاً بقدره صلى الله عليه وسلم والامانة لها عليه اذ لا يقر على محرم وفيه
 إشارة الى أن من لم يقبل شفاعته صلى الله عليه وسلم لا يكفر وأنه لا ينبغي للشقيع أن يكون
 أحق ولا يتأثر برده (قوله الا اذا الخ) أي الا اذا لم يزم على تحصيلها عدم تغييرها بسبب الدور
 الآتي ومثل ذلك مالو عتق أو مات قبل قبضها أو معه قال في المنهج لان عتق أو لم دور (قوله
 قبل الوطء) قيد أول وفي مرض الموت الخ ثمان والثالث الخ ثالث (قوله لا يحتمل سقوط المهر
 الخ) كأن كانت قيمتها مائة ومهرها مائة وعندها مائة فلو وضعت سقطت مائة للمهر التي
 هي من جلة المال فيضعف الثالث عن الوفاء بما بقي من الجرة وهو ما زاد على الثالث لان
 الورثة لم يجزوه ولا تعتق كلها فلا خيارها (قوله بأن لا يحتمل الخ) دفع به ما يوجهه كلام المتن
 من أن المهر والقيمة معبران من الثالث وليس مراد لان المهر لا يحسب من الثالث بل تحسب
 منه قيمتها فقط كما في المال السابق ولو أدخل مع على سقوط كما سيأتي بأن قال والثالث من ماله
 لا يحتمل قيمتها مع سقوط المهر أي لا يخرج منه قيمتها كلها عند سقوطه لكان أولى (قوله
 الا بالمهر) أي الا بالنضمام (قوله فلا خيار الخ) أي فقد أدى خيارها الى عدم خيارها بوسائط
 وذلك دور لانه قد أدى ثبوت الشيء الى نفيه (قوله أو تالف) في بعض النسخ أو تالف والاولى
 أولى (قوله بخلاف مالو عتقت بعد الوطء) أي فلها الخيار لتقرر المهر به وهذا محترز لانه قبل
 الوطء وقوله أو قبله وهي تخرج الخ كأن كان عنده مائتان وقيمتها مائة فانه عند سقوط مهرها
 تخرج قيمتها من الثالث فلها الخيار وتزول محترز قوله في مرض الموت وهو ما لو عتقت في غيره
 لعدم اعتبار قيمتها من الثالث حينئذ (قوله أما اذا عتق بعضها) أي أو كوتبت وأدبرت
 أو أوصى بها أو عاق عتقها بصحة طاله في شرح المنهج بزائدة (قوله وبعضها الآخر فربما)
 خرج ماله لو كان حراً فلها الخيار كما مر (قوله أو عتقها) أي أو عتق قبلها ويمكن دخول هذه
 في التي قبلها ١٥ قل (قوله متصف به الزوج) هو في الأخيرة نفاهاً وكذا في الاولى ان
 كان مبهضاً أيضاً والا فلا لأن يراد انصافه في الجملة وعمله في شرح المنهج بقاء النقص وجعل
 العلة المذكورة هنا خاصة بالآخرين وهو أولى (قوله فوري) أي عند علمها به وتصدق بينهما
 اذا ارادت الفسخ بعد تأخير في جهل العتق ان أمكن لهو غيبية مع عتقها عنها أمالو كانت معه
 في يده ولا غريسة على خوفه ضرراً من اظهار عتقها فلا تصدق بل الزوج بعينه ويظل
 خيارها وفي جهل خيارها عتقها أو جهل فوراً لان ثبوت الخيار به وكونه فوراً بخفايا
 لا يعرفهما الا بالخواص سواء كانت قرية اعدها بالاسلام أم لا (قوله لانه ثابت بالنص
 والاجماع) فلا يتوقف على قاض كما مر وبذلك فارق الفسخ بالعنة واذا سقطت قبل الوطء

فلا مهر ولا متعة لان الفسخ من جهتها وليس لسيدها منعه مانعه لضررها بتركه أو نكحت
بعده بعتق بعده فالمتهم لثمة ربه الوط أو بعتق قبله أو معه كأن لم تعلم به الا بعد الوط أو فسخ
معه بعتق قبله فمهر مثل لا المتهم لثمة سبب الفسخ على الوط أو وفارسته والمهر المهر مثل
بكر في البكر وثيب في الثيب لا ارش بكاره ١١ أفاده في شرح المنهج بزيادة

« فصل فيما يقتضيه وطء الحائض »

أي ما يطلب من الواطئ فيه ولو اغمى حبل ولما ذكر هنا أن الوط هو واجب المهر على الواطئ وأنه
يقرب عليه حرية الولد تارة وغير ذلك من الاحكام وكان من جملة أحكامه طلب التصديق
في بعض أحواله فاسب أن يذكره مع ذلك وبهذا علم أن ذكره هنا أن سبب من ذكره في باب
الحيض ١١ قل (قوله التمتع) هو شامل للنظر بشهوة مع ما ليس بحرام فالاولى أن يعبر
بالباشرة (قوله عما بين السرة والركبة) خرج بذلك ما فلا يحرم التمتع بها لان ما ليس بالسرة
على المعتد كما مر (قوله والمراد) أي هذا الوط في القبل أي لانه الذي يحمل تارة ويحرم أخرى
(قوله أما في الدبر فحرام) لما أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان لا ينظر الله الى رجل أفى
رجلا أو امرأته في الدبر قاله في فتح الباري ويتدب فيه التصديق بنصف دينار أيضا كقبية
المعاصي (قوله لمن وطئ الحائض) أي ولو بزنا أو ينكر التصديق به كرو الوط هو أن لم
يتصدق عما قبله هذا أن لم تكن متعبرة والافلا كذارة بوطئها وان حرم (قوله بدنيار) أي
أو بما يساويه (قوله في اقبال الدم) أي في حال تزايد الى قريب من نصف مدته والفرق بين
الوطء في اقباله وفي ادباره أن الواطئ لما كان عند اقباله قريب عهد بالجماع لم يعتذر فلفظ عليه
باحتجاب الدينار ولما بعد هذه منه عند ادباره عذر فوقف عليه باحتجاب نصفه (قوله في
ادباره) أي ما بعد ذلك أوائل تناقصه ويستقر الى القبل فاذا وطئ بين الانقطاع والطهر من
التصدق عما ذكر وان كان ظاهر كلام المصنف والحديث بخالفه وقول بعضهم انه يتصدق في
وسطه بثلاثة أرباع دينار مردود بان لدى في الوطء أما في النصف الأول وفي النصف الثاني
فلا يخرج عما ذكر في التين (قوله ان كان دما حراما) المراد من الاحرار اقبال لانه شأنه
ومن الاحقرار الادبار لذلك والوطء في الحيض كبرية يكفر مستحله في الزمن المجمع عليه بين
الائمة انه حيض الاخلاص خاف العنت فلا حرمة وحديث من افى حائضا وامرأة في دبرها
أو كاهنا وصدة كافر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم محمول على المستحل وقيل المراد كفر
النعمة والحديث المذكور رواه احمد والاربعة قال بعضهم وعليه اماراة الضعف أي مكتوب
عليه علامة الضعف كذا مشددا والراوى الحديث مستدلا به او خطيا وواظما لا بد أن
يعرف معناه وينبغي أن يراوى الضميمة ان يأتي بصيغة غرض كروى ووجدان لم يأت بذلك فلا
سرح عليه الاقباليات عاق بالعتائد والاحكام فلا بد منه وأما الموضوع فلا بد من بيان حاله مطلقا
والى ذلك يشير العراقي في القسمة بتو

وسموا في غير موضوع ررواه من غير تعيين لضعف ورأوا

يانه في الحكم والعقائد عند ابن مهدي وغير واحد

(قوله بنصف دينار) كقبية المعاصي ويتكرر وكذا وطئ كجهر

« (فصل) فيما يقتضيه
وطء الحائض في القبل »

وقد تقدم أنه يحرم التمتع
بها فيما بين السرة والركبة
بوطء وغيره والمراد الوطء
في القبل أما في الدبر فحرام
في الحيض وغيره كما صرح
به الاصل هنا وهو ظاهر
(ومن لمن وطئ الحائض)
في قبلها إذا كان عامدا
مختارا عالما بالفسخ
وبالحيض (أن يتصدق
بدنيار أو وطئ في اقبال
الدم بنصفه) ان وطئها
(في ادباره) فليبرأ واقف
الرجل أهله وهي حائض
ان كان دما حراما يتصدق
بدنيار وان كان أمه
فليتصدق بنصف دينار
رواه أبو داود والحاكم
وصححه وكذا الحائض فيما
ذكر النفساء

• (كتاب الصداق) •

هو في الاصل اسم مصدر لا صدق ومصدره الاصداق مأخوذ من الصدق بكسر الصاد لا تعاده
بصدق رغبة بأذله في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه وقبل من الصدق بفتحها اسم الشيء
الصاب بفتح الصاد أي الشديد فكأنه أشد الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه بالترضي
ويجمع في القلة على أصدقة وصدقات قال في الخلاصة

في اسم مذكر رباعي يمد • ثالث أفعلة عنهم أطرد

وزاد سيبويه على جوع القلة المذكور في قوله أفعلة أفعلة ثم فعله ثمت أفعال جى التصحيح
وفي الشكوة على صدق بضمين قال في الخلاصة

وقال لاسم رباعي يمد • قد زيد قبل لام أفعلا لا فقد

ويقال فيه صدقة بفتح فتثنيث وضم أو فتح فتكون وبضمة ما وجب صدقات (قوله ما وجب
الخ) هذا معنى شرعى ولغوى قال في المختار الصداق مهر المرأة وفي كلام مريد ما يدل على أنه

معنى شرعى فقط حيث قال هذا على خلاف الغالب من أن المعنى الشرعى أخص من اللغوى
أذ هو مشتق من الصدق لا شعاره بصدق رغبة بأذله في النكاح

أه فعناء لغة مأشعر بصدق
الرغبة في النكاح أى إهدة وهو قاصر على ما وجب بالعادة بخلافه في الشرع (قوله
ما وجب) أعـم من أن يكون مالا أو منفعة لا اختصاصا بالمال أى من أن ما صحح تصحيح

صدرا قال وتوله بنكاح أى عندنى غير المفوضة وذلك أربع عشرة صورة كما سأتى وقوله أو وط
فيها روط الشهية والنكاح القاسم لا فرق في الوط بين كونه في القبل أو الدبر حيث كان

لا تى آدمية وكذا جنية على المعقود من صحة تنكحهم وفارق دبر الذكربانه ليس محلا للوط
كما التهمة وكان الأولى أن يقول أو غير ذلك لتدخل مسئلة الخلع الآية فانهم من النسبة

الموجبة للمهر كما سأتى مع عدم دخولها في واحد من الثلاثة المذكورة هنا (قوله كارضاع)
مثال لتقويت البضع وذلك كما أراضعت الكبرى الصغرى فيجب للصغرى على الزوج نصف

المسمى ان كان محتجرا أو نصف مهر المثل ويجب على الكبرى له نصف مهر مثلها فسد اعتبر
ما يجب له بما يجب عليه في الجله كما سأتى ومنسل الرضاع رجوع النهر ودكالوهم أو إطلاق

بائن الرضاع محرم أو لعان ثم رجوعا عن ذلك فيلزمهم المهر كله للزوج ولو قبل الوط فقد وجب
المهر في هذه للرجل على الرجل وفي التي قبلها للرجل على المرأة وقد يجب للمرأة على المرأة

كالزوج المملوك لامرأة بغيره وأرضتها أمه أو زوجته عنه ينسخ نكاحه وتقرم أمه أو
زوجه المهر لسببه لانها المستحقة له وقد يجب للمرأة على الرجل وهو الاصل فيه (قوله

ويقال له) أى الصداق وكذا يسمى بغير ذلك وقد نظم بعضهم له غنية أسما في قوله
صداق ومهر فله وفريضة • حبا وأجر ثم عقره لائق

وزيد على ذلك ثلاثة نظمها بعضهم في قوله

وطول نكاح ثم خصوص غناها • ففرد وعسر عذال موافق

وزيد على ذلك صدقة بضم الهال وسكونها كما نطق به القرآن في قوله أممائه ثلاثة عشر كماها
بمعنى وقيل الصداق ما وجب بالعادة والمهر ما وجب بغيره (قوله والاصل في ذلك) أى وجوب

قول المثنى الصاب بفتح
الصاد سهو والصواب
ضمها صفة مشبهة وأما
الصاب بفتحها فهو مضد
مليحة إذا قبله بالهيئة
القيحة فله نصر الهوري

• (كتاب الصداق) •

هو بفتح الصاد وجوز
كسرهما ما وجب بنكاح
أو وط أو تقويت بضع
فهر كارضاع ويقال له
مهر والاصل في ذلك قبل
الاجماع

الله مذاق في النكاح بالقد وما عدا ذلك دأله القياس (قوله وآتوا النساء) الضمير للأزواج
 كما عليه الأكثر وقيل للأولياء لأنهم كانوا يتكلمونه في الجاهلية وكان شرعاً شديداً عليه
 السلام لا يذبح على أن تأجر في غنائم حجيج فجعل الصداقية ككافة النفس وقوله صدقاتهن أي
 مهورهن ونحوه حال أي عليه فمبتدأ من الله تعالى لا في مقابلة شيء لأن الزوجة تستقبحه
 كما يستقبح به أبها أكثر إذا استمتاعها بقضاء منتهى ما يريد من كرم في فريجهما وبسرمان المني فيها
 واستمتاعها بالآل فقط فالمراد لا في مقابلة شيء وأما قوله فيسأله ما في لأنه استوفى مقابله أي وهو
 الوطء منه وأمر بحسب الظاهر (قوله لم يذبح القزوح) أي العاطلة من النبي صلى الله عليه
 وسلم ولم ذلك إن امرأته عرضت نفسها عليه صلى الله عليه وسلم أن تزوجه فاستكت فقال رجل
 جالس عنده تزوجني يا رسول الله إن لم يكن لك فيها حاجة فقال له هل معك شيء تزوجه به
 فقال لم يكن معي إلا زاري فقال أزارك هذا إن أعطيتنيها يا حاجت ولا أزارك النفس أي
 أطالب من الناس ولو خافنا من حديد تزوجهما عليه أو أطالب القزوح بغيره ولو خافنا من قال له هل
 معك شيء من القرآن فقال أحفظ سورة كذا وكذا فزوجه بذلك إذا علمت هذا فبينه إن المراد
 بغيره القزوح هو الزوج لا الولي لأنه منافي لأوضاع الحديث وأعلم أنه يسكن تسمية المهر
 في العقد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحل نكاحاً منه ولا يشبهه نكاح الوأمة نفسها صلى الله
 عليه وسلم ولأنه أذاع للغصومة وإنما لم يجب لأن الغرض الأعظم الاستملاء ولو أحقه وذلك
 يقوم بالزوجين فهما كل كل كن نعم للزوج عبده بأتمه ولو كاتبة لم يسكن ذكره على العقد
 إذا فائدة فيه فالتسمية خلاف الأولى وقد يجب ذكره ما رخص لكن لا يطل العقد بغيره وإن
 كان مكروهها وذلك بأن كانت المرأة غير جائرة التصرف أو عاقله غير جائرة التصرف أو كانت
 جائرة وأدت لوليها إن تزوجهما ولم تقوض تزوجهما أو وصى له أو كان الزوج غير جائز
 التصرف وحصل الاتفاق في زواجه على أقل من مهر مثل الزوجة وهي بالغه رشيدة وفي
 الصور السابقة على أكثر منه والزوج بالغ رشيد فتعين التسمية في ذلك بما وقع الاتفاق عليه
 ولا يجوز أخذه لأثره منه وقد يحرم كالمزوجه محجوراً عليه من لم ترض الأبا أكثر من مهر مثلها
 فيقبول الولي ساكناً للتسمية تعريضها الأحكام ما عدا الأباحتها وبس أن لا ينقص المهر عن
 عشرة دراهم خالصة لأن باحقيقة رضي الله عنه لا يجوز أقل منها وأثره المغالاة فيه وأن لا يريد على
 خمسة مائة درهم خالصة لأن ما صدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأثره وجهه فذكره تسمية ما زاد
 عليها أو ما صدق أم حبيبة أربع مائة دينار فكان من الصياحي إكرامه صلى الله عليه وسلم
 وصح عن عمر رضي الله تعالى عنه في خطبته لا تقولوا بصدق النساء أي بأن تشددوا على الأزواج
 بطلب زيادة عن مهر أمنا لهن فأنه لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله كان أولى بها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرد أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم صدق خديجة عشرة بن بكره
 وقبل خمسة مائة درهم ذهباً لأن هذا كان قبل البعثة ولأنه كان منه صلى الله عليه وسلم ومن
 أمه أبي طالب ويستحب أن لا يدخل بهما حتى يدفع له شيئا من الصدق خروجهما من خلاف من
 أو جبهه سواء كان حالاً كاملاً أو بعضه أو موقلاً إذا لم يمنع من التخييل (قوله وكل ما صح عننا) أي
 بأن وجدته فيه شروطه السابقة ولو من ذمة صح صدقاتها في الغرة تسمية غير مقول ولا ما لا يقابل

قوله تعالى وآتوا النساء
 صدقاتهن نحوه وقوله
 صلى الله عليه وسلم لم يذبح
 القزوح النفس ولو خافنا
 من حديد رواه الشيخان
 وكل ما صح عننا صح صدقاتها
 (قوله وإن كان مكروهها)
 له حراماً

بمقول كذا أو قولاً شفعاً وحده في وسعية جوهرية في القيمة لا امتناع السلم فيها باختلاف المعينة
 الصفة بغيرها ولو عقد بنقد ثم تغيرت المعاملة به وجب هنا وفي البيع وغيره ما وقع العقد به زاد
 مهره أو نقص أو عز وجوده فان قدومه مثل وجب والافقية يلد العقد وقت المطالبة بناء على
 القول الضعيف من أن الصداق مضمون على الزوج قبل قبضه ضمان يدو الا فالعبد اذا تلف
 وجب مهر المثل لا مثله ولا قيمته نعم يمنع جعل رقبته العبد صداً فالزوج حقه الخزة بل يطل
 الشكاح للتضاد بينهما أو أحد أبوى الصغيرة صداً قالها وجعل الاب أم ابنه صداً قاله كائن وطى
 جارية غيره بشبهة فأت منه بولد ثم اشتراها فلا يصح أن يجعلها صداً قالها هذا الولد لا دور ولا يرد
 ذلك على الضابط المذكور لوصفة صداها في الجلاء اذا منع انما هو ما رضى كونه يلزم من ثبوت
 الصداق رفعه وذلك دور كما نرى رد على عكسه صحة صداها ما لم يها من قود مع عدم صحة
 به واستغناء ما وجعل فوباً لا تلك غيره صداً قاله تعالى حق الله الى به من وجوب ستر المرأة
 به غير صحيح لانه ان تعين الستر به امتنع به وصحة صداقه والاصح كل منهما اه أفاده م
 والتعبير في الضابط المذكور يأت من أولى من التعبير بالمبيع لان البضع كالبيع والمهر كالتمن
 فالناسب تشبيهه (قوله نوعان الخ) قال قل الوجه في التقسيم أن يقول ما يجب بالعقد
 وما يجب بغيره لان مقتضى قسميه ان مهر المثل لا يجب بالعقد ولا يستقر عاذاً كرهه وليس كذلك
 فيهما لان مهر المثل قد يجب بالعقد وفيما لو كان المسمى فيه فاسداً فإنه يستقر به مهر المثل اه بزيادة
 وهذا الاعتراض لا يرد الا لو قال المصنف ما وجب بالعقد ومهر مثل حتى يتوهم ان مهر المثل
 لا يجب بالعقد اما عبارة فقهاء ان مهر المثل غير مسمى في العقد وهو مسلم ولا ينافي وجوبه به
 (قوله يستقر) أي يصير ما موانم من شرطه كله أو بعضه بخوطلاق أو فسخ (قوله بالوطم) أي
 بتغيب حشفة أو قدرها من فاقد هاجل في مالوزات بكارته بغير ذكر كاسمعه فلا يقرر به
 المهر وان حرم عليه ولزمه ارش بكارته ولا يعتبر في الوطم أن يكون مما يحصل به التحليل بان لم
 تزل به البكاره ا ولم يحصل معه انتشار ولو كان من صغير لا يمكنه الوطم أو صغيرة لا تطبقه أو كان
 بقوله أو يصدق الزوج بيمينه في نفسه (قوله أو وطى في دبر) قال قل له في الزوجة فقط اما
 لو وطى الأجنبية في دبرها أي بشبهة نفي وجوب مهرها نظراً له وأقول لا نظر لان ذلك ليس من
 الصور المستفتيات من كون الدبر مثل القبل المذكور في قوله الدبر مثل القبل في الايمان
 الخ وحينئذ لا فرق بين الزوجة والأجنبية (قوله وقد انضى الخ) أي وطى وقوله ولا يستقناه
 مقابله أي ظاهره فلا ينافي انه تحلة كما في (قوله بوجبه) أي المهر من حيث هو والا فالواجب
 في وطء الشبهة مهر المثل والكلام هنا في المسمى (قوله وموت أحدهما) أي قبل وطء ما بعده
 فتستقر بالوطء قبل ويلحق بالوطء صحاح أحدهما اجماداً ولو في نفسه الأعلى بخلاف مضمونه
 جدوا فان كان قبل الدخول أو بعده والممزوج الزوج فنحزب الفرقة ولا يقطع نفي من المهر
 اذ لا يمتنع عود للزوج لا تقاء اهلية فتملكه ولا للورثة لانه من فيبقى للزوج وانما لم يظفر
 عوده انما في العدة في صورة مضمونه بعد الدخول كما قالوه في الردة لانه يخرج عن الانسانية فلم
 يبق من جنس من يصح نكاحه وعوده ليس باختيار بخلاف المرتد ولا طراد العادة بعدم
 عود الممزوج ولا كذلك المرتد فإنه يعود كثيراً في صورة مضمونه قبل الدخول تكون الفرقة

و (هو نوعان مسمى) في
 العقد (ومهر مثل فالاول
 يستقر بالوطم) وان حرم الوطء
 حيز او وطى في دبره وله
 تعالى وكيف تأخذونه
 وقد انضى بعضكم الى
 بعض ولا يستقناه مقابله
 ولان وطء الشبهة بوجبه
 فوطء النكاح أولى
 (وموت أحدهما)

من ختمه فبقود كل المهر للزوج اما بعد فقباس ما تقدم انه مال ضائع اذ لا جازان فمقل
 للورثة الماتر ولا ان يبقى لها العدم اهايتها لاله لولو مسخ نصفه طولا بحرا ونصفه الاخر حيوانا
 فينبغي أن يكون كاللومسخ كله حيوانا ولومسخ الزوج امرأة وعكسه فتجزت الفرقه ولا تعود
 وان عادا كما مر نعم ان كان انقلابا ما يحجر ويحبيل فلا فرق والمسوخ لا يعيش فوق ثلاثة أيام
 ولا يعقب وما وجد من جنس المسوخ فن نسل غيره وقيل بما لو له قبل موته وقوله في نكاح
 صحيح الظاهر رجوعه لكل من الوطء والموت لأن الكلام في المسمى وهو لا يجب الا في الصحيح أما
 الفساد فالواجب فيه مهر المثل فيهما (قوله ويستثنى من ذلك) أي من استقراره بالموت الذي
 هو الامن من سقوطه وجبته في استثناء الصورة الثانية نظر ظاهر لان العين قبل قبضها لم
 تستقر بالموت الآن يقال ان ذلك استثناء منقطع أو يقال المراد بعدم استقراره مما يشمل
 سقوطه من أصله كافي صورته لامة وعدم استقراره المسمى والرجوع لمهر المثل كافي صورة
 العين (قوله أو قتلها سببها) أي قبل الدخول وكذا الوتشارك مع الزوج في قتلها المسماة
 أو قتلت هي أو سيدها زوجها ان سقط المهر في هذه الصور وكذا الوتشارك السبب اجنبي في قتلها
 تغليب الجانب السبب بخلاف ما لو قتلها زوجها أو قتلها اجنبي أو ماتت ولو قبل وطء فانه يتقرر
 مهرها قصورها اخرج به الحرة فانها اذا قتلها زوجها أو اجنبي أو ماتت ولو قبل وطء
 أو قتلت نفسها فانه يتقرر مهرها أما لو قتلت زوجها فبسقط قصورها خمس وفارق حكم قتلها
 نسما حيث لا يسقط حكم قتل الامة نفسها قبل الوطء بانها كالمسأة للزوج اذ لم ينهها من السفر
 بخلاف الامة وأيضا الفرض من نكاح الحرة الامة والمواصلة دون الوطء فقط وقد وجدنا
 بالعقد ومن نكاح الامة الوطء ولهذا يشترط فيه خوف الغت وذلك غير حاصل قبل الدخول
 ولو قتلت المبعضة نفسها فهل هي كالحرّة أو الامة أو بسقط النصف ويجب النصف أو ينظر
 الى ما ياتى بعد ما توفى في ذلك بعضهم يرون خذ من كلام مر أنها كالحرّة حيث قال وقد
 يسقط المهر بعد استقراره كالواشتر حرّة زوجها بعد وطئها وقبل قبضها لانه لان السيد
 لا يثبت له على قته مال كذا قاله بعضهم وهو وجه والاصح عدم سقوطه اذا دوام أقوى من
 الابتداء فان كانت قبضته لم تزدها منه وكالحرّة المكاتب والمبعضة اه (قوله فالمستقر مهر
 المثل الخ) وقد لا يجب شيء أصلا كأن اعترق حرّ بض أمة أو تزوجها أو تزوجها بأجازة الورثة
 فعقدها بعد الموت فانه يستقر النكاح ولا مهر للدور ولو وجب لرق بعضهما بطل نكاحها
 فيبطل المهر اه افاده مر (قوله والخلو) أي في الجدي والقديم يستقر بهما في النكاح الصحيح
 حيث لا مانع حتى كرتق ولا شرعى كبعض لانهم احبوا منقطة الوطء ولا يستقر بهما في نكاح فاسد
 اجساعا اه افاده مر (قوله وينصف) أي يرجع نصفه لانه ولو اجنبي عن الزوج فهو را
 على دافعه ثم ان دفعه أب أو جد عن محجور يرجع للمحجور اه ولوعبارة مر اي يعود نصفه
 الى الزوج ان كان هو المؤدى او كان المؤدى وليه من أب أو جد ونصفه لغيره عايمه او اطلق
 فان قصده الزوج عايمه كالأول كان المؤدى له اجنبياو يعتبر في عونه للزوج أيضا كونه
 اهلا لملك فلو اذن لغيره ان يتزوج امة غيره برقبته فتعزل ثم طلق قبل الوطء يرجع الكل للمالك
 الامة اما النصف المستقر فواضح واما النصف الرابع بالطلاق فهو انما يرجع للزوج ان كان

(قوله فيهما) صوابه في
 الوطء فقط شيئا

في نكاح صحيح لانها
 العقدية ويستثنى من ذلك
 ما لو قتلت الامة نفسها
 أو قتلها سببها فانه
 يسقط مهرها وما اذا
 اصدقها عتقها انطلقت قبل
 القبض فالمستقر مهر المثل
 لا المسمى كما ياتى رخرج
 بالوطء والموت غيرهما
 كما تدخل منه والمباينة
 في غيرا نرجع والخلو فلا
 يستقر المهر بشئ منها
 وينصف

اهلا والا فلن قام مقامه وهو ما لم يكن عند الطلاق لا العدة ولا ما صار الا ان اجنبيا عنه بكل
 تقدير اه بزيادة (قوله بفرقة) اي في الحياة كما به علم عامر (قوله لامن جهتها) اي بان كانت
 من جهته وحده كالطلاق او من جهتها ما كرتهم ما ما ومن جهة غيرهما كالارضاع الا في
 اموالو كانت الفرقة من جهتها فقط كفسخه بغيره او فسخها بغيره واسلامها ولو بتعبه أحد
 ابيهم او ردها وارضاعها زوجة له صفة برة ومسلكتها فيسقط مهرها المسمى ابتداء ان كان
 صحيحا ومهر المثل ان كان فاسدا ولم يسم شي أصلا في غير المفوضة والمفروض بعد في المفوضة
 (قوله هو أعم من قوله بالطلاق) اي شموله سائر أنواع الفرقة كالامه وردته وحدها و معها
 واعائه وارضاع امه او اهلها صفة برة او امهاله وهو صفة برة وما كدها ولا فرق في الطلاق بين
 البائن والرجعي بان استدخلت ماء المحرم ثم طلقها قبل الوطء ولا بين ان يكون بجنابا أو
 بهوض ولا بين ان يكون باختيارها ولا كان فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها أو عاقته
 بفعلها فنفقات ولا في الاسلام بين ان يكون استقلال او تعاولا يلزم باها الم لم مهرها بخلاف
 المرضعة يلزمها المهوران تعين للارضاع لانها اجرة تجبر ما تقرمه والمسلم لاثني له ولو غرم
 للفرع عن الاسلام ولا يحجبنا به (قوله قبل الدخول) يصح وجوعه لكل من قوله بموت احدهما
 وقوله بفرقة الخ كما مروان كان ظاهر كلامه رجوعه للثاني فقط (قوله من قبل ان تمسوهن)
 اي تجامعهن وقوله وغير الطلاق اي من كل فرقة لامن ولا يسبها كما مر (قوله وهو مهر
 المثل الخ) مهر المثل قدر يرغب به عادة في مثلها ونسبها وصحة والمضارع بمعنى الماضي اي يرغب
 بالفعل لا بتقديم نكاح غير ما على نكاحها وخرج به اداة ما لو نكح واحد انفرط يساره فرغب بزيادة
 فلا يعتبر ذلك (قوله بنساء عصباتها) المراد بهن من لو قدرت الواحدة منهن ذكر كانت عصبة
 لها والا فليس في النساء عصبة الا العمة والعممة بن عياتها في صفاتهن من نساء العصبة فان لم
 يكن فيهن من عياتها في ذلك انتهى كالعدم فيقتل الى من بعدهن ولو قبل يعتبر النسب ثم يزداد
 أو ينقص بقصد الصفات على ما يليق به انظر في ما لم يعد وهو المعقد (قوله وهن من) اي
 نساء بنسبن الى من أي رجال تنسب هي اليه اي الى من أي وهن نساء بنسبن الى رجال تنسب
 هي اليهم كالأب بالنسبة للأخت والجد بالنسبة لبنت الأم لا يردن بنت الأم لا تنسب لابي هذه
 بل لا ينسب لجددهما المذوبتين اليه (قوله ويعتبر القرب) المراد به ما يشمل القوة اذ
 الأخت لا يوين ليست أقرب من القلاب (قوله ثم عمت) اي لابنتهن ولا يردن على كلامه اه
 مر اي لانهن لا ينسبن الى الذكور الذين تنسب هي اليهم لان نسبن لابنهن فيهن اجنبيات
 منها هم يردن على من عرف العصبية بانهن قرابات الاب (قوله كذلك) اي لا يوين ثم لا يبن
 بنات أو لادعم وان سفلن كذلك (قوله لعدتهن) اي بان لم يوجدن والا فالبنات يعتبرن أيضا
 كما ذكره في شرح المنهج (قوله أو نسبن) انظر كيف يجعل نسبن مع معرفة نسبن وانما ألقط
 ذلك في شرح المنهج فلو قال نسبها اي بان كانت لخطبة اسكان أولى (قوله بنساء الارحام) المراد
 بهن هنا الام وقراتهن من جهة الاب أو الام فهن أعم من الارحام المذكورات في القرائن
 من حيث شموله للجدات والوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والاخوات
 ونحوه ما هن من الاجنبيات هنا فان اجتمع أم أب وأم فوجدوا وجهها اسنواؤها

بفرقة لامن جهتها هو أعم
 من قوله بالطلاق (قبل
 الدخول) الاية وان
 طلقوهن من قبل ان
 تمسوهن وغير الطلاق من
 أنواع الفرقة فتبين عليه
 (والثاني) وهو مهر المثل
 (يعتبر بنساء عصباتها) وهن
 من بنسبن الى من تنسب
 هي اليه ويعتبر القرب
 فيقدم اخوات لا يوين ثم
 لا يبن بنات أخ ثم بنات ابنه
 ثم عمت ثم بنات اعمام كذلك
 (ثم) بعدهن لدر الاعتبار من
 لعدتهن أو جهل مهرهن
 أو نسبن أولانهن لم يكن
 يعتبر بنساء الارحام

(قوله أي على جهة غيرها)

الاولى على البعدي من
ثلاث الجهة

(قوله فتأخروا التسمية الخ)

الاولى كتابة هذا على قول

الشارح أو زوج بدون مهر

المثل الخ وأما ذكره المحقق

فيستعين فيه ما يراه الولي

لوجود الاذن فيه من رشيدة

بكلمات وخالات) تقدم

الجهة القربى منهن على

غيرها وتقدم القربى من

الجهة الواحدة على غيرها

قال الماوردي وتقدم

منهن الام ثم الاخت للام

ثم الجدات ثم الخالات ثم

بنات الاخوات ثم بنات

الاخوال (ثم) بعد تذكّر

الاعتبار بهن يعتبر (بنساء

بلدها ومن يماثلها بجمال

أوضده) وغيرهما يحصل

به تفارقت الرغبة كفصاحة

أوسن أو بكرة أو ثوبية

فان اختصت عن بعد به

مهرها من بفضل أو نقص

فرض مهر لائق بالخال

(ويجب) مهر المثل في خمسة

مواضع (في نكاح ووطء

وخلع ورجوع عن شهادة

ورضاع فالنكاح) يجب

فيه مهر المثل (فيما لو تزوجها

مذووضة) بان قالت رشيدة

لوليها

والمراد ام اب لأم لان الكلام في قراباتها أمام أبي المنكوحة فلا تدخل في الارحام بالضابط
 المذكور ولا في العصباء فانها قد تنسب الى غير يسلتها واهل بلدها فهي من الاجنبيات كما
 حرره ع ش على مر (قوله بكلمات) اي لام أما اللاتي من قبل الاب فاسن من الرحم ولا من
 العصباء لعدم صدق تعريف كل عليهن كما تقدم عن ع ش (قوله من الجهة الواحدة)
 كالجداات وقوله على غيرها اي على جهة غيرهما فتقدم الجدات على الخالات (قوله قال
 الماوردي الخ) هو الملقود ولم يماز كراهة يقدم الاقرب من نساء العصباء ولو في غير بلدها على
 لا بعد في بلدها وانه يقدم نساء العصباء في غير بلدها على نساء الارحام في بلدها فان كان نساء
 العصباء في بلدتين هي في احدهما اعتبر بعضهن بان بلدها فان كان كاهن في بلدة أخرى
 فلا اعتبار بهن لا باجنبيات بلدها (قوله ثم الاخت للام) اي أخت الزوجة لأمها وقوله ثم
 بنات الاخوات اي لام (قوله بعد تذكّر الاعتبار بهن) اي نساء الارحام وقوله ومن يماثلها
 عطف بان على نساء بلدها أشار به الى أنه ليس المراد مطلق نساء البلد فان لم يكن في نساء بلدها
 من يماثلها فأقرب بلد اليها ثم النساء اشبه او تعتبر العربية بعريضة مثله او أمة وعشقة
 يماثلها مع اعتبار شرف السيد وخسسته وقروية وبلدية وبلدية يماثلها قاله مر (قوله بجمال
 أوضده الخ) وانما لم يعتبر الجمال والمال ونحوهما في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار
 المهر على ما يختص به الرغبات اه أفاده مر (قوله فان اختصت عن بعد به مهرها من)
 سوا من العصباء أو المحارم أو الاجانب وتعتبر مسامحة واحدة لانقص نسب يقال الرغبة
 كولو كان هنالك ثلاثة أخوة أحدهم عالم فزوج بنته بمائة وزوج أحد الجاهل بن بنته بتسعين
 وزوجت الثالثة فتزوجت بمائة بنت الجاهل لا لعالم امام مسامحة لان ذلك فلا تعتبر اعتبارا
 بالغالب وتعتبر بمسامحة منهن كاهن أو غاليهن لنحو عشيرة كثير يقو عالم ولو جرت عادت من
 بمسامحة من ذكر دون غيره خفة فنام مهر هذه في حق من دون غيره ولو جرت عادت من بالتعاطف على
 من ذكر أو غيره اعتبر أيضا (قوله لائق بالخال) اي بجمال الزوجة من زيادة أو نقص بحسب
 ما يراه قاض باجتهاده (قوله فانسكاح الخ) تفصيل لما قبله على ألف والتشتر المرتب (قوله
 يجب فيه) أي بسببه اما بضممة الوطء كافي المقوضة أولا كافي غيرها (قوله مذووضة) من
 التفويض وهو لغة رد الأمر الى الغير ومنه فوضت أمرى الى الله تعالى ونسرا اما تفويض
 بضع وهو اخلاء النكاح عن المهر ويعرف بأنه رد أمر البضع الى العقد عليه الى الولي بشروط ما
 ستأتى واما تفويض مهر كزوجي بما شئت أنت أو أنا أو شاء فلان ويعرف بأنه رد أمر
 المهر من المرأة الى الولي أو السيد الى الزوج والمراد هنا الاول وسميت المرأة مذووضة بكسر
 الواو وتفويض أمرها الى الولي بلا مهر ويقعها لان الولي أو نحوها فوض أمرها الى زوجها
 اي جعل له دخلا في ايجابه بشرطه الا في و كان قياسه الى الخاكم انكر لما كان
 كتابه لم يتجوز الى ذكره قال في البصر والفتح افصح أي أكثر من مالا في كلام الفقهاء والا
 فاللغات لم تنواردا على معنى واحد حتى تكون احدهما افصح من الاخرى (قوله بان
 قالت) هو قيد يخرج به ما لو سككت عن ذكر المهر بان قالت زوجي فقط فيجب المسمى
 ان كان قدر مهر المثل أو أكثر فان كان اقل وجب مهر المثل وما لو ذكرته مقيدا بدون مهر المثل
 أو غير قيد بالبداء ونحو ذلك فتأخروا التسمية ولا يجب شي كالمسكت عن المهر ومحل اقتضاء

التسمية القاسد مهر المثل بال عقد في غير التقوى بض والرشيعة قيد والمراد به امطاعة التصرف
 فيشمل السفينة المهمة وهي التي بلغت رشيعة ثم بذرت ولم يحجر عليها فهي رشيعة حكمها وخرج
 بذلك ما لو كانت غير رشيعة كغير مكافئة وسفينة محجوز عليها فلا يصح تقوى بضهم السكن يستفيد
 الولي من السفينة الاذن في تزويجها ولا فرق في الرشيعة بين البكر والثيب وقوله ونفي المهر الخ
 قيد خرج به ما لو تزوج به مهر المثل من نقد البلد فلا تقوى بض وكذا الزوج السيد الا في أمته
 المذكورة بمهر ولودون مهر مثاها فيجب المسمى فيهما فقيود التقوى بض ثلاثة (قوله زوجي
 بلا مهر) اي اوعلى ان لامهر لي وان طالت لافي الحال ولا بعد الدخول (قوله كافي الحاوي)
 معتد ومثله ما لو زوج ففيل (قوله او قال سيد امة الخ) والمسكينة كتابة صحيحة مع سيدها
 كقوة ولا ينافيه ان التقوى بض تبرع وهي لا تستقل به الا بان السيد لان تعاطيه لذلك متضمن
 للاذن اه انفسه ولو زوجه ا على ان لامهر لها ولا نفقة او على ان لامهر لها وتعطى زوجها ألفا
 وقد اذنت بذلك فمفوضة لان ابلغ في التقوى بض اه أفاده مر (قوله وطئها) اي ولو شتمت
 وخرج به ما لو لم يطأها فلا يجب نفي يحجزد القيد وانما يجب بأحد ام و ثلاثة تراضيها ما او فرض
 القاضي او موت أحدهما كالمهر وهو معطوف على قوله تزوجه ا أو مات عطف عليه (قوله
 لا يساح بالاباحة) اي لا يتصور بصورة الاباحة وهي ما لو طالت له أجمعت الوطء أي يسان عن
 تصويره بصورة المباح ويتوانا لا يتصور الخ اندفع ما يقال انه ليس هنا باباحة لوجود العدة قد
 (قوله نعم الخ) استدراك على وجوبه بالوطء وقوله ثم اسلم الى قبل الوطء وكذا بعد خلافها
 يومه ظاهرا عياره ولذا قال مر وان اسلم قبل الوطء ومحل ما ذكر في الحريين كافي مر أما
 الذميان فتحكم بوجوب المهر بالوطء في حقهما اذا أسلما أو تزادعا يناسوا و اعتقد ان لامهر
 للمفوضة أم لا لا التزامهما أحكامنا بخلاف الحريين (قوله واعتقد ا) اي حال العقد في الكفر
 خلافا لظاهر عبارته ولو قال كافي شرح المنهج واعتقد ا هم الخ اسكان أولى ومنزل اعتقادهما
 ما لو اعتقدت ذلك الزوجة فقط فلا شيء لهما بخلاف عكسه (قوله فلا شيء لهما) وكذا الزوج
 أمته عده ثم اعتقدتها أو أحدهما أو باعها لا آخر ثم دخل الزوج به فلا مهر لها ولا يبايع اه
 مر (قوله قبل الفرض) أي والوطء كالمهر وخرج بذلك ما لو حصل الموت بعد الفرض فان
 الواجب ما فرض و وجوبه حقت بالفرض لا بالموت قال في شرح المنهج وبما ذكر اي من
 وجوب مهر المثل بالوطء او الموت علم ان المهر لا يجب بالعدة اذ لو وجب به لتشطر بالطلاق قبل
 الدخول كالمسعى وقد دل القرآن على أنه لا يجب الا المنة نعم ثلاث بالعدة ان طالع بالفرض
 كما سيأتي والمعتبر في مهر المثل أكثره من العقد الى الوطء أو الموت على العقد كما قبض
 بالشراء القاسد وللمفوضة قبل وطء طلب فرض مهر وحبس فقسها بالفرض وتسليم مفروض
 غير موجب وهو أي المهر وض ما تراضيها به ولو لم يؤجل الا وفوق مهر المثل ولو جادلين بقدر مهر
 المثل نالوا امتنع الزوج من الفرض أو تسارعا في قدر ما يفرض فرض فاض مهر مثل ان علم
 حال من قبله بالفرض على العقد ولا يصح فرض اجنبي ولو من ماله ومفروض صحيح كسعى
 فتمشطر بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل وطء وفرض فلا يتشطر بخلاف المفروض
 القاسد كغيره فلا يؤثر في التساطع اذ اطلق قبل الوطء بخلاف الناسد المسمى في العقد (قوله

زوجي بلا مهر فزوج ونفي
 المهر أو سكنت أو زوج بدون
 مهر المثل أو بغير نقد البلد
 كافي الحاوي أو قال سيد
 أمة تزوجه ا بها بلا مهر أو
 سكنت عنه فقبل الزوج
 (ووطئها) لان الوطء لا يساح
 بالاباحة لما انفسه من حق
 الله تعالى نعم لو تكلم في
 الكفر مفوضة ثم أسلم
 واعتقد ان لامهر
 للمفوضة بحال ثم وطئ فلا
 شيء لهما (أو مات أحدهما
 قبل الفرض) لان الموت
 كالوطء في تقرير المسمى
 فكذا في ايجاب مهر المثل
 في التقوى بض

(قوله خلافا لما يرويه الخ)
 هو ما لو لم يلاوي

ولان بروع) بفتح الموحدة أوله بوزن جعفر وكسر ذلك الحن وان ذكره أهل الحديث لانه ليس
 في كلام العرب فعول الاخر وع هو كل ثبت لان وعثو واسم واد وواشق بكسر الشين المجهة
 وانما آخر الحديث عن العلة العقلية لاحتمال الخصومة ولا حقال انه صلى الله عليه وسلم فرض
 لها ذلك بعد الوطء (قوله نكحت) بالبناء للمفعول أو القاعل أي تزوجت (قوله حراما) أي أو
 غير مقصود كالموا والفرق بين ذلك وبين ما لو خالها عليه حيث يقع رعيها ولا مال أن المذهب
 ثم من جانب المرأة الواضحة فاعبر كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا وان مقصود النكاح
 الوطء وهو موجب للمهر غالبا بخلاف الخلع فان مقصوده الفروقة وهي تحصل غالبا بدون
 عوض وما ذكره المصنف محله في أن كسختنا أما النكحة لكفار فقد مر حكمها إذا كان المسمى
 حراما (قوله لفساد المسمى) أي باتقاء كونه مالا في الحرام وباتقاء الملك في نحو المصوب
 وبالجهل فيما بعده سواء كان جاهلا بذلك أم عالما به وسواء صرح بوصفه كاذرا أم أشار إليه
 (قوله وفي معناه) أي فساد المسمى (قوله أوعينا) تقدم أنه أحال عليه وأقال كاسياقي (قوله
 نكحت قبل قبضها) أي باقعة مماوية أو أنفهاها وأما لو أنفهاها وهي رشيدة فهي قابضة لحقها أما
 لو كانت سقيمة فليست قابضة لحقها بل هي مضمونة عليها ضمان بدو بقوم لها مهر والمثل أو أنفهاها
 اجنبي تغيرت بين فصيح الصداق واجازته كافي البسيع فان فسخته فلها مهر مثل على الزوج
 ويرجع هو على الاجنبي بالبدل وهو القيمة والأعزمت الاجنبي البديل الشرعي وليس لها
 مطالبة الزوج (قوله ضمان عقد) هو العقد أي ضمان سببه العقد وكذا ضمان اليد والاول
 ما يضمن بالمقابل والثاني ما يضمن بالبدل الشرعي من مثل اوقية (قوله فيه) أي الصداق خيار
 للزوج أو الولي أو لهما كأن قال تزوجتكم بكذا على أن لا أولي الخيارات في المهر فان شئت أو
 شئت أقبضت العقدية والافسخت الصداق ورجعت مهر المثل مثلا فلا يفسد بذلك عقد
 النكاح وانما فسد المهر لانه غلظة وهي من باب الهبة التي لا خيار فيها لانه لا يكون الا في
 المعاوضة المحضة اما شرط الخيار في عقد النكاح ففسده كما مر وكسرت الخيار في الصداق مالم
 شرط في نكاح ما يختار مقتضاها وهو الاباحة ولم يخل بمقصوده الاصل كأن لا يتزوج عليها أولا
 نقية لها (قوله أو على أن لا يبا) أي أو غيره كذا من الصداق أو غيره ومن ذلك البصة المعروفة
 فان ذكرت خارج العقد لم يفسده ولا تفسد الصداق ويجرم على الأب أو غيره أخذه بغير رضا
 وليست جملة لان ما يقوله الولي كلمة لا تنعيب (قوله أو على أن يعطيه) بالتصية أو القولية
 والضمير المسمى تنزل للزوج أو الزوجة والبارز للاب وانما كان الشرط فاسدا لان المعطى ان لم يكن
 من المهر فهو شرط عقد في عقد والافسح جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة
 ففسد كافي البسيع ويؤخذ منه انه لو نكحها بانف على أن يعطيها ألفا صح بالتبين وهو محقق
 وأطلق لفظ الاعطاء باقظ الا تحقق لانه يشبهه ومن ثم صح بعينه هذا على أن يعطيه عشرة
 وتكون هي الثمن واعلم انه لا يفسد فساد الصداق الى فساد النكاح لانه لا يفسد لان قوله
 تزوجتكم بانف فيه عقدان عقد نكاح وعقد صداق فلا بد أن يقول قبضت نكاحها على ذلك
 حتى ينفذ بالمسمى فان اقتصر على قبضت نكاحها انفسد به المثل وكذا لو قال تزوجتكم
 بانف خمسمائة حالة وخمسمائة مؤجلة فحل بعون أو فراق كما هو معاد الا فيفسد المسمى

ولان بروع بفتح واشق
 فكسفت بلام هرة مات
 زوجها قبل أن يفرض لها
 مهر فتضى لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مهر
 نسائها وبالبراث رواه أبو
 داود وغيره وقال الترمذي
 حسن صحيح وفيما لو كان
 المسمى حراما كمر أو خمر
 (أو ملك غيره) كمرصوب
 (أو جبهه ولا) كاحد هذين
 الذوبين لفساد المسمى
 وفي معناه مالم كان غير
 متول كحبيتي حنطة (أو
 عينا تلقت قبيل قبضها)
 من الزوج لا تفسخ عقد
 الصداق بالتلف بناء على
 أنه مضمون في يد الزوج
 ضمان عقد كالبسيع في يد
 البائع لضمان يد كالمستام
 (أو شرط فيه شرط فاسد)
 كان شرط فيه خيار أو على
 أن لا يبا كذا أو على أن
 يعطيه كذا

ويشبه بغير المثل الا في صورتين فانه يسرى فساد الصداق الى فساد النكاح وهو ما استحاج
الشفا وهو ما لو تزوج قن بجرة على أن تكون رقبته صداقه اياها اذن السبد (قوله) وتكس نسوة
أي تزوجهن في عقد واحد كأن زوجهم من جدهن وهن من أولاده متعددين قدما أو آخرة
أو معتقهن أو وكيل أوليائهن ولا يتصور من الاب لانهن حينئذ أخوات ولا يجوز الجمع بين
الاثنين فأكثر لشخص واحد (قوله في الحال) انما قيد به لانه يعلم ما يخص كلامهن بعد العقد
بالضرورة (قوله تعدد المسالك) أي وهو النسوة وقوله ولهذا أي التعدد وقوله لواحد أي قن
كما عبر به مر لانه الذي يجوز له جمع الاثنين (قوله هروى) بالخبر يك نسبه لهما وادامهم بلد بالشام
كما قال زى أو بالجمع كما قال غيره حذف علامة التانيث عند النسب وقيل بالالف واو اقال
في الخلاصة ومثله ما حواه احذف ونا • تأنيث أو مدته لانه

وقال وحتم قلب ثالث يعنه (قوله مرويا) بسكون الراء نسبة الى مروى بلد بخراسان (قوله
أو مدته بصفة) استشكل تصويره بان المعلق عتقه بصفة يصح جعله عتقا وكل ما صح عتقا صح
صداق فلكل الزوجة بالعقد ولا يعق بوجود الصفة ولا يقال انه قد استغنى من هذا الضابط
مسائل لانا نقول ليس هذا من انما استثنيت لعارض أنه يلزم من ثبوت الصداق رفعه
ولم يوجد ذلك هنا فان المعلق عتقه اذا بيع بطل التعليق والصداق كالبيع وأوجب بانه يصور
بما اذا قال اعبدته اذا مات فانت حر بعد مضي شهر من موتى نعمات وتزوج وارثه امرأة
وأصدقها هذا العبد فانه لا يصح لصداق لعدم صحة بيع العبد المذكور وللعق حقا العتق به
اذ هو مدبر فبینه هذا النكاح بغير المثل وبصور أيضا بان الماراد بالمعلق بصفة الصداق المعلق على
شيء تعلية ياتى في الامداد كأن قال تزوجته ~~بصفة~~ ها على أن لها ألفا اذا جازى فالمسمى فاسد
بالتعليق فيجب بغير المثل قال زى فرع لو اصدقها ما نة شخصين حالة وخسين موزلة باجل
بجهول كأن نحل عليه بعت أو فراق نسد الصداق ووجب مهر المثل ولا يقال بوجود نصف
المهر لان شرط التوزيع أن يكون الفاسد موهوما لثبات التوزيع عليه وعلى الصحيح انه
ويقع ذلك كثيرا في زمننا هذا (قوله كنهه لولدها) أي الذي لم يجب عليه تعليمه ككبير لانه
الذي لا يعود نفعه عليها أما الواجب عليها تعليمه كأن كانت وصية عليه أو قربة من جهة القاضى
كصغير لما صر في الطهارة أن يجب على الاباء والامهات تعليم أولادهم الشرائع فيصح
اصداقها تعليمه أو نفعه عليها حينئذ يرفع الاثم عنها بخلاف عتقها فانه لا فرق في صحة
اصداقها تعليمه بين لزوم تعليمه وعدمه لان تعليمه يزيد قيمته فالنفع راجع اليها طامقا بخلاف
الولد (قوله كنهه قذف) بان نذفته فوجب له عليها الحد فكيفها على ذلك (قوله والوطء الخ) هو
ثاني الانقسام الخمسة (قوله بشبهة) أي من ماله منها فقط فان كانت عاتمة فلا مهر لها لانها زانية
ولا فرق في الشبهة بين أن تكون شبهة فاعل كأن ظن أنها زوجته أو أمته وهذه لا تنصف بحل
ولا حرمة أو شبهة ملك كأن وطئ مكاتبته أو الامه المشتركة أو شبهة طريق وهي التي قال بحل
الوطء بها عالم كأن تزوج امرأة بلاولى ولا شهود فان داود الظاهري يقول بذلك فان قلده فلا
حل ولا حرمة ولا حرم عليه أو شبهة محلى كأن وطئ أمه أو فرعه والوطء المذكور حرام
كما لو وطئ في شبهة الملك ولا حد في الانواع الاربعة ويجب فيها مهر مثل بكر دون أرض بكر على

(أو نكح نسوة بواحد)
لفساده بالجهل بما يخص
كلامهن في الحال فيجب
لكل منهن مهر المثل
لتعدد المسالك ولهذا لو تزوج
أمنيه لواحد بجهز واحد
صح جزا لاتحاد المسالك
(أو أمه بغيرها) أو باعلى أنه
هروى فبان مرويا) ولم
ترضيه الزوجة (وفي
الغرور) اذا فسح العقد
بعد الوطء (كما صر) بانه
(وفي غير ذلك) من زياد في
كالواصدقها غير مدور
على تسليمه أو معلقا بصفة
أو غير المسمى صلاحه بغير
شرط القطع أو مالا يعود
نفعه عليها كتعليم ولها
أو مالا يقبل النقل كنهه
قذف (والوطء) يجب قيمه
مهر المثل (فيما لو كان
بشبهة) بان ظن أنها
امرأة أو أمته

(قوله كأن وطئ أمه)
أصله أو فرعه) حرره فان
الاصل لا يجب عليه
اعضاف فرعه

(قوله مثل للاربعة)
كيف مع أنه ليد كرشية
بأن طريق تدبر

المعتمد هذا في البكر وفي الشيب مهر مثل ثيب والشارح مثل للاربعة وقد يجعلون الاقسام
ثلاثة ما ذنل شبهة الملك في شبهة المحل والخطب يدور وقد علمت أن قراههم وطه الشبهة لا يصف
بجول ولا حرمة محله في شبهة الفاعل وفي شبهة الطريق بالقياس السابق ولا يتعدد المهر بتعدد الوطه
ان اتحاد شخص النسبة ولم يؤد المهر قبيل تعدد الوطه كأن وطئ امرأه بشكاح فاسد لم يمول
الشبهة لجميع الوطات بل يعتبر أعلى أحوال الوطه فإذا كانت في وقت جملة وفي آخر فقيمة
اعتبرت الحالة الاولى ووجب المهر فيها وخرج بالشبهة تعدد الوطه بدونها كوطه مكروه لا مرأة
أو نكحها كوطه نائمة بلا شبهة وباتحادها تعدد لها كأن وطئ امرأه مرة بشكاح فاسد ووفر
بينهم عام ثم مرة أخرى بشكاح آخر فاسد فباعتبار تعدد المهر بينهما ما إذا الموجب له الاتلاف وقد تعدد بلا
شبهة في الاول وبدون اتحادها في الثاني وبما لم يؤد المهر قبيل التعدد ما لو أدى قبله فباعتبار
(قوله) أو وطئ مكاتبته أو أمه ولده) أي ولو عالما بالساذم - عام من شبهة الملك والاعفاف وكذا
المشتركة ويجب فيها من مهر المثل بقدر حصته من تركه ولو وطئ مكاتبته مرارا فلها مهر واحد
مالم يتحمل منه فان كانت خبثت به أخذ المهر وتكون على النكابة وبين تيجين نفسها وتكون
أو ولد ولا مهر لها لا تفاسخ النكابة وإذا خبثت فاخترت المهر ووجب لها مهر آخر وهكذا سائر
الوطات نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الامور كره مر وظاهره وجوب مهر آخر
وان لم تكن قبضت الاول ولو تكرروا طه مضمومة أو مكروهة على زمانه تكررا لمهر مكرور
الوطه ولو تكرروا طه الاصل أمه فرعه أو الشريك الامه المشتركة أو السيد المكاتبة ولم يتحمل
كأمر فقير واحد لم يمول شبهة الاعفاف والملك لجميع الوطات ولا يجب عليه حينئذ قيمتها
وان حرمت عليه ما عاين وطئه وعدم صيرورته أم ولده اما لكونه رقيقا او كونه المملوك فانه
أو كونه أم ولد لا فرق كافي المهر خلافا لقول هنا ولا فرق في ذلك بين أن يتقدم الانزال على
تغيب الحشفة أو يقارن كما هو واضح وقوله او صارت الخ وفي هذه يجب مع المهر قيمتها او قوله
وتأخر الانزال عن تغيب الحشفة أي لانه حينئذ غيبها في ملك غيره فوجب عليه المهر (قوله)
والا) أي ان لا يتأخر الانزال عما ذكر بان تقدم او قارن وان في كلامه شرطية مدغمه في
النافية وقوله فلا يجب جواب الشرط وقوله فقد تأخر عنه لانه مقدم عليه والتقدير والا
بان صارت أم ولد ولم يتأخر الخ فلا يجب المهر لتأخر وجبه الخ وانما يجب عليه حينئذ قيمتها
لانه قوت رقه على الشرع فخلص أن أحوال وطه أمه القروع ثلاثة تارة يوجب المهر فقط
وتارة يوجب القيمة فقط وتارة يوجبهما معا والمهر الواجب في البكر مهر مناهما بكرة الأرض
البكارة على المعتمد وكذا في الشكاح الفاسد الا في كانه تقدم ولو أدى الاصل تقدم الانزال
على التغيب وأما كره القروع فهل القول قول الاصل لان الاصل عدم الوجوب أولا لان
الاصل وجوب المهر مالم يحصل امقاط والاصل عدمه ولان الغالب تأخر الانزال الظاهر
الاول (قوله موجب المهر) وهو تغيب الحشفة وقوله عن العلق أي الانزال في الرحم قال
الشويزي فالعلق هنا كناية عن حصول الماء في الرحم وقوله فلا يجب المهر أي لانه لم يغيب
الحشفة الا في ملكه لا تنقل الملك اليه قبيل العلق (قوله) أو في نكاح فاسد من عطف الخاص
على العام لان الوطه فيه من جهة وطه الشبهة وقوله لما مر أي لا تلافة البضع (قوله وأطلق)
أي بان لم يعين لها قدر او لا يعين فان قدرها ديها في ذمتها كديار لعاق القدر بما ذكر

أو وطئ مكاتبته أو أمه
ولده لا تلافة البضع ومحل
في أمه ولده اذا لم تصره أم
والد أو صارت وتأخر الانزال
عن تغيب الحشفة والا
فقد تأخره ووجب المهر
عن العلق أو قارنه فلا
يجب المهر (أو) كان في
نكاح فاسد لما مر
(والخالف يجب فيه ما يجب
في الشكاح) فيجب مهر
المثل فيما لو اختلعت أمه
بأن سيدها وأطلق ويتعلق
بكرها

(قوله وأغلاط من النامخ)
فيه أن السارح الغاشق
على ذلك حيث قال بخلافه
ما مر الخ تأمل ولعله لذلك
قدمه تأمل

وشعوره وفيه الواخلة على بلا
اذنه بعين ويتعلم بذمتها
(والرضاع) يجب فيه نصف
مهر المثل للزوج (فيما لو)
أرضعت زوجته الكبرى
الصغيرة (أما الواجب
فلا ثم انوت علمه بضع
الصغيرة وأما النصف
فاعتبارا لما يجب له بها
يجب عليه اذ عليه للصغيرة
نصف مهرها السمي ان
كان صحيحا والانصف
مهر مثله الانقضاء فكأنها
بفرقة لا من جهتها قبل
الدخول (والشهادة)
يجب قيم مهر المثل للزوج
(فيما لو شهد) أي رجلان •
(بطلاق) بائن أو رجعي ولم
يراجع (ثم رجعا) لانها
فوت عليه البضع سواء كان
ذلك قبل الدخول أم بعده
بخلاف ما مر في الرضاع لان
فرقة الرضاع حقيقة فلا
توجب الانصف وفي
الشهادة النكاح باق بزعم
الشاهدين وقد حلايته
ويتم انفر ما قبله لمصلحة
الحليلة بشهادتهما (ولو)
وجهه صداقها وأقضىته له

من كسبه او نحوها أيضا فان لم يكن لها كسب ولا نحوها في الصورة ثبت مهر المثل والمقدور في
ذمتها أو عين لها عينان ماله نعمت فصورها لاذن ثلاث وان زادت على ما قدره أو عينه أو على
مهر المثل في صورة الاطلاق طولبت بالزائد بعد العتق واليسار (قوله ونحوه) أي من حال
بجارتهم ارجعوا رأس مال (قوله بعين) أي من أعيان السيد أو غيره وقوله بذمتها أي أنهم اتبع
به بعد العتق واليسار فإذا اختلفت بلا اذنه بدین بانته في ذمتهم ان لم تكن مكتوبة والا فبمهر
المثل على المعقد أما المبعضة فان اختلفت على ما ملكته في الحرة أو على ما ملكه السيد لم يصح
أو على الامر من أعطى كل حكمه تصور عدم الاذن ثلاث أيضا لانها ما ان تحتل بعين السيد
أو غيره أو بدین (قوله أرضعت) أي بغير اذن الزوج وخارج بقوله أرضعت ما لو دبت الصغيرة
وشربت من الكبيرة وهي نائمة أو ساكنة مستيقظة فلا يثنى لها لان الفرقة بينهما وللزوج في
مالها مهر مثل الكبيرة لانها أنفقت عليه بضعها وخارج بغير اذن الزوج ما لو كان الرضاع باذنه
فلا يجب له على الكبيرة نثي (قوله فاعتبارا لما يجب له بما يجب عليه) أي في الجلة ولا فقد
يكون نصف مهر المثل الذي يأخذ من الكبيرة أكثر من نصف المسمى الذي يفرمه للصغيرة
أو أقل فالمراد اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه في مطلق التصفية (قوله اذ عليه للصغيرة الخ)
وأما الكبيرة فلا تغرم له الانصف مهر المثل سواء كان المسمى فاسدا أو صحيحا ولا تغرم له مهر
نفسه وان فوت عليه بضعها خلافا لما ذكره قل وخضر هنا لأنه ان كان أرضاعها للصغيرة
بعد الدخول فقد استوفى مقابل المهر بالوطء ولو رجع به فلا نكاحها عن مهر مع الوطء وهو
من خصائصه على الله عليه وسلم وان كان قبله فالفرقة بينهما وقد قال المصنف في المنهج الشرائع
قبل وطء يسيم كفسخ بغير ثم قال وكذا رضاءها لزوجته لصغيرة فيسقط المهر اهـ وان سقط
فكيف يجب عليه اذ فيه للزوج (قوله والشهادة الخ) أخرها في التفصيل هنا عن الرضاع
وقدمها عليه في العدة فله لتوهم تأخرها عنه في العدة وأغلاط من النامخ أو غير ذلك
(قوله للزوج) أي على الشاهدين وقوله فيما لو شهد بطلاق أي وقرق القاضي بين الزوجين
(قوله ولم يراجع) أي حتى انقضت العدة سواء تمكن من الرجعة أم لا (قوله لانها فوت عليه
البضع) أي ظاهره والافيوزان بطلانها باطنان علم كذب الشاهدين (قوله سواء كان ذلك)
أي ما ذكر من الشهادة والرجوع (قوله بخلاف ما مر في الرضاع الخ) محل الاشتباه بين المسميتين
ما قبل الدخول فانه يجب هنا كل المهر ونصفه مع أن الفرقة في كل حاصلة قبل الدخول (قوله
حقيقة) أي تنفذ ظاهرا وباطنا ولو قال حقيقة بيمينين لكأن أولى وقوله فلا توجب الانصف
أي لا يكون قبل الدخول (قوله ان النكاح باق بزعم الشاهدين) أي ولذا رجعا عن شهادتهما
وقوله بينه أي الزوج وبينه أي البضع وفي نسخة وبينها أي الزوجة وقوله قيمته أي البضع وهي
مهر المثل كله ولو قبل الدخول وقوله لمصلحة الحليلة أي بينه وبين البضع بشهادتهما فهو ما
كالغاصب وبزعم من ذلك انه لو ثبت الطلاق بغيرهما كافر اربعة أو ثبت النكاح بان قامت
بينه بنسب الشاهدين بالطلاق لزعمهما غير ما (قوله ولو وهبته صداقها) أي بالفظ الهبة بعد
قبضه له وخارج بذلك ما لو لم يتم بالفظ الهبة فانه يرجع بنصفه قطعا ولو وهبته له قبل قبضه
فان الهبة باطلة على المذهب وخارج بقوله صداقها ما لو وهبته انصف وأقضىته له فله نصف

الباقى وربيع بدل ككل لان الهبة بمنزلة الاتلاف وقد وردت على مطلق النصف فيبيع
فيما ربهته وما أبقته فالنصف الذى تلف تلف على الزوج وعليه الذى بقى له ولها فيرجع عليها
بنصف الموجود ونصف التالف فباخذ قيمته (قوله ثم طاقها) اى مثلا وعبرة بالتمتع ولو فارق
لا يسيما وهي اعم من هذه وانما قيد بقوله لا يسيما لاجل الرجوع بنصف البدل اذ لو كان
بسيما المكان له كل البدل ونخرج بقوله قبل الدخول ما لو طاقها بعد فلائى له (قوله رجع
عليها) اى فباخذ منها بدل نصف المهر ويقوز بالصداق كله الذى هو العين لانه اخذته من جهة
المهبة والفرقة ليست ببيما فوجب له نصف المهر زيادة على ذلك وعبرة من لهود ما به تلك
جديد فاقسبه ما لو وهب ما اشتراه من بائعه ثم افسس بالثمن فان البايع يضارب به اه (قوله من
مثل) اى ان كان المهر مملوكا كأردب قم أو قيمة ان كان متعقوما ككتاب فهو ما يان لبدل المهر
(قوله اتعذر رد العين) اى وان اتعذر رد الشئ المستحق وجب بدله ويؤخذ من العلة المذكورة
انه لو لم يتعذر رد ما بان عادت الى ملكها من جهة الزوج يبيع أو غيره فان الزوج يرجع بها
لو جودها في ملك الزوجة حيث قد وهبها من فروع القاعدة المنظومة في قوله

وعائد كزائل لم يمسد * في فاس مع هبة للولد
في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم بانفان

قال في شرح المنهج وفارق عدم تعلق الوالد بها في نظيره من الهبة لولده بان حق الوالد انقطع
بزواله لان الولد وحق الزوج لم يقطع بدليل رجوعه الى البدل اه (قوله هذا) اى الرجوع
عليها باسم وهذا التقيد محتاج له في المتن بقطع النظر عن قوله في الشرح وأبقضته أما بالنظر
لذلك فلا حاجة له لان من لازم القبض كون المقبوض عينا (قوله ان لم يكن) اى المهر بقطع
النظر عن كونه ديناً وعينا (قوله فان كان) اى المهر ديناً كان أحد طرفيها ديناً في ذمته ولم
تقبضه كما ساقى (قوله فوهبته له) اى ولا بشرط فيما يقبل لانها ابراهمه هذا يقتضى أن هبة
الدين صحيحة وهو كذلك لما قالوه من أن هبته من ابراهمه عليه ابراهمه فوجه التوقف في ذلك (قوله
لم يرجع عليها) كالشهداين وحكم به ثم ابرأ منه المحكوم له ثم رجعا للمهر ما للمحكوم عليه شيئا
ولو قبضت الدين ثم وهبته له فالذهب أنه كهبه العين اه مر (قوله لانها لم تأخذ منه مالا) اى
بخلات هبة العين السابقة (قوله من زوجها) اى له (قوله لم يبرز) ولم يصح والذي يمد عدة
النكاح في الآية الزوج لانه الذى يتمكن من دفعها بالفرقة اى الان فعدوهى فسلم الكل له
أو بعهوه فسلم الكل لها الاولى اذ لم يبق بيده بعد انعقد عدة وقد يقال ان الزوج أيضا
لم يبق بيده بعد الفراق عدة والاية مفروضة فيها بعد الفراق الا ان يقال ان عدة النكاح فيه
أتمولى لية انما بعد العدة بخلاف الولي وأيضا عدة الصداق باقية فيه ولو بعد الفراق بدليل
التمتع ولو خاله ما قبل الدخول على غير الصداق استحقه ونصف الصداق وان خاله على
جميع الصداق صح في نصيهادون نصيبه وبشبهه ان جهل التشطير فان فسح عوض
الخلع رجع عليها بمهر النثل والنصف الصداق وان خاله على النصف الباقي لها بعد الفرقة
صار كل الصداق لنفسه بعوض الخلع وباقية بالتشطير وان أطلق النصف بان لم يقبضه الباقي
ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما فانها عليه ربع المسعى وله عليا ثلاثة أرباعه بحكم التشطير

(ثم طاقها قبل الدخول
رجع عليها بنصف بدل
المهر من مثل أو قيمة اتعذر
رد العين هذا ان لم يكن
دينا فان كان ديناً فوهبته
له أو أبرأته منه لم يرجع
عليها لانها لم تأخذ منه مالا
(ولو ربهته أبراهمه من
زوجها لم يبرز) كما امر
سقوطها

وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما قدم من الخلع وان خالعهما على أن لا تبعها عليهما في
المهر صرح وجعلناه على ما بقي لها منه اهـ مر (قوله ويجازي) أي من - صرح وجوب مهر المثل
في الخمسة السابقة (قوله لا يلزم الامام) مفعول مقدم ودفع فاعل مؤخر وقوله لكافراى عقده
هذه أو أمان فيعصم ذلك جميع أمواله والزوجة ليست بحال (قوله جاءت زوجته مسلمة) أي
قبل الدخول أو بعده (قوله لأن البضع) أي الزوجة وقوله حتى يشهله أي فلا يشهله فهو داخل
في حيز النفي وأما قوله تعالى وآتوهم أي الأزواج ما أنفقوا أي من المهور فجعل المهر على النذب
(قوله الامان) أي الاستفادة من عقد الهدنة مثلاً كما مر

(فصل في المتعة)

وهي بضم الميم وكسر هاء تطلق لغة على الفتح أي التمتع بالأمور وعلى المتاع وهو ما يتقنع به من
الخواتم وشرا على متعة الحج وهي ان يضم له عمة وعلى متعة النكاح المنسوخة وهي أن
يتزوج امرأة يتقنع بها من متعة كها وهي مقصودنا هنا وهي مال يدفعه وجوباً بان فارة أو
أسدها في الحياة قبل الدخول حيث لا تلى لها أو بعده ولو كان لها الكل بشرط تأني وكنت
عقب الصداق لأنها يلزم الزوج بسبب الزوجية كأنه كذلك (قوله لكل مفارقة) أي يجب
لها ذلك ولا فرق في وجوبها بين المسلم والذمي والحرة والعبد والمسلمة والذمية والحرة والامة وهي
أسد الامة وفي كسب العبد ولا فرق أيضاً بين أن تكون الفقرة بخلع أو طلاق ولورجها على
المتعة وان راجعها قبل انقضاء عتدتها أو تكررت الطلاق والرجعة (قوله لا جناح) أي لا
مطالبة عليكم به ولا غير مدة عدم المس والفرض أو بعد في الواو ثم قال ومتعوهن أي
ولكن يجب عليكم المتعة وهذا في المفوضة والا - ثانياً بعد في الواو طراً غير المفوضة وأنى
بالآية الثانية منه سمنا تخصيصاً للمعوم الاولى لأن قوله ولله طلاقات مناع شامل للمدخلين
وغيرهم وقوله فتعالين خاص بالمدخولين لأن أو ايج النبي صلى الله عليه وسلم كن كذلك
وعبارة المنهج وشرحه لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط بان وجب لها جميع المهر أو كانت
مفوضة لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح متعة يترافق أمان في الاولى فاعدهم ولله طلاقات مناع
بالمعروف وبخصوص فتعالين أمة يمكن ولان المهر في مقابل له متعة بضعها وقد استوفاهما
الزوج فوجب لا جناح من متعة وأمان في الثانية فاقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم
تعدوهن أو تفرضوا لهن فريسة ومتعوهن ولان المفوضة لم يحصل لها شيء فيجب لها متعة
للا جناح اهـ (قوله ولله طلاقات مناع) أي يجب لهن ذلك ولا ينافيه قوله تعالى الخمسين لان
فاعل الواجب محسن أيضاً وأخذ الحنفية بظاهر ذلك فجعلوا هاتنة (قوله أمتعن) أي أدفع
لكن متعة الطلاق وأسر حكن به والواو لا تقتضي تزييماً فلا حاجة للتول بان في الآية تقدماً
وتأخيراً لان الطلاق قبل المتعة (قوله الا التي الخ) لوقال لم يجب لها نصف مهر كما مر عن المنهج
اكان أخذ مهرها ووضع واستثنى أربع صور لا تجب فيها متعة (قوله بسببها) أي وحدها
كلها كماله وورثتها وإسلامها ونفسها بعبه ونفسه بعبها (قوله أو مع الزوج) كورثتها معاً
وكذا الوسيما مع الزوج صغيراً ومجنوناً فإن كلا يرف بنفس الامر فتكون الفريسة من جهتهما
أما لو كان كاملاً فالفرقة من جهتها وحدها لانها ترف بنفس الامر وهو يتخير بفسد الاما مخرج

ومجازي كعلم ما صرح به
الاصل أنه لا يلزم الامام
دفع مهر المثل للكافراى
زوجته مسلمة لان البضع
ليس بحال حتى يشهله
الامان
(فصل في المتعة)
(الكل مفارقة متعة) قال
تعالى لا جناح عليكم ان
طلقتم النساء الا - ثانياً
ولله طلاقات مناع بالمعروف
وقال فتعالين أمة يمكن
وأسر حكن (الا التي فرض
لها مهر) في العتد أو
بعد في نفوسهم (وفورقت
قبل الدخول أو كانت
الفرقة بسببها) وحدها أو
مع الزوج

بقوله بسببها ما لو لم تكن كذلك سواءاً كانت من الزوج كإسلامه ورذته وإمانه وتعليقه بطلاقها
 بقولها ففعلت وتنفو بضه اليه فطلقت لان التقصير منه أم من أجنبي كوطئه أبيه أو ابنه لها
 بشبهة (قوله أو بملكه) أي الزوج لها وإن لم تكن الفقرة بينهما أو الفرق بينهما وبين المهر أن
 موجب وهو العقد حصل في ملك البائع والمنفعة انما تجب بالفرقة وهي حاصلة في ملك الزوج
 فكيف تجب له على نفسه ولا فرق في الملك بين أن يكون بشراء أو غيره كأن تزوج أمة الغير
 بشرطه ثم أسرق قبل الدخول فاشترها ولا بين أن يكون لكلها أو لبعضها (قوله أما الأولى)
 أي وهي ما لو فورقت قبل الدخول (قوله لا يجانس) أي الابتذال بالطلاق (قوله ولا تنافي
 صورة موته وحده الخ) أي ولا نهم أجمعوا على أنه لا يجمع بين المنفعة والأثر ولومات في عدة
 الرجعية بالمرأسة وقد أخذتم أفعالها واستردادها لا لاجتماع على منع الجمع كما مر فال
 الشورى هكذا بحيث وقد يقال محل منع الجمع المذكور بسبب واحد وهو الموت والسبب هنا
 مختلف اهـ أي لان سبب المنفعة في هذه الطلاق وسبب الأثر الموت (قوله عن ثلاثين درهما)
 أي أو ما قيمته ذلك (قوله وإن لا تبلغ نصف المهر الخ) فلو كان النصف ينقص عن ثلاثين درهما
 فينبغي اعتباره وإن كانت السنة الأولى لانه قيل بامتناع الزيادة على نصف مهر المثل اهـ ع
 وقول بعضهم ان المعتبر حبة ثلث أقل الأمرين ليس على ما ينبغي لان فرض المسئلة أن نصف المهر
 ينقص عن ثلاثين فاسمعى اعتبار الأقل من نصف المهر والثلاثين (قوله فلا حد للواجب الخ)
 فأقله مقول ولا نهاية لا كمنه ولو زاد على مهر المثل حيث كان اتفاق الزوجين بخلاف ما لو
 فرضهم القاضي فإنه لا يجوز له الزيادة على مهر المثل بل ولا يساويه كما لا يبلغ حكومة مضمومة قدره
 ولا يبلغ بالتعزير الحد وبذلك يجمع بين الكلامين اهـ أفاده مر (قوله ان تراضي ابني) أي
 ولو زاد على مهر المثل كما مر (قوله معتبر حالهما) أي ما يليق بمساره ونحو نسبها وصفتها
 السابقة في مهر المثل لقوله تعالى ومنه وهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً

• (فصل في الوالية) •

من الوالم بفتح الواو وهو الاجتماع لاجتماع الناس لها ولا اجتماع الزوجين وشرعاً تطلق على كل
 طامع بقضاء سرور خادماً كان أو تدبيراً أو لغير سرور كما سيأتي لكن استعملوا الماطقة في العرس
 أشهر وفي غيره تقيده بقيد فقال والية ختن أو غيرة وتعالى شرعاً أيضاً على الدعوة للطعام
 المذموم كما في مر (قوله لعرس) يضم العين مع ضم الراء واسكانها الابتداء بالزوجة أي
 الدخول بها والاجتماع عليهما أو يطلق أيضاً على العقد بخلاف الاملاك بكسر الهمزة فإنه
 خاص بالعقد ويدخل وقتها بذلك فلا تجب الاجابة لها قبله كما يقع الآن (قوله وغيره) أي
 العرس وهو غانية خرس يضم انشاء المجهدة فوامه له ساكنة فسين مهملة أو صاد كذلك
 للولادة وتقبه اسما بهما وحذاق به مهملة مكسورة فذال مهملة وآخره قاف لحفظ القرآن
 وتقبه لاندوم من السحر وكيرة للبناء واذا ذار بهمزة مكسورة فسين مهملة ساكنة فذال
 مهملة وآخره مهملة للفتان ووضعية بفتح الواو وكسر الاء المجهدة للموت وما دية يضم الدال
 المهملة وفتحها قبل موحدة وبعد همزة ساكنة بلا سبب بخلة الولا ثم عشر نظمه بابعضهم بقوله
 ان الولا ثم في عشر مجمعة • ادراك عقد واعدار اذا احتلتا

(أو بملكه) أي الزوج
 (أها أو بعت) لها أو
 لاحدهما فلا منعة لها في
 الجميع أما الأولى فلا منة
 تعالى لم يجعل لها سوى
 نصف المهر بقوله نصف
 ما فرضتم ولأنه لم يتوف
 منفعة بضعتها فيكن نصف
 مهرها لا يجانس وأما
 الديواني فلا اشتقاء لا يجانس
 ولا نهما في صورة موته
 وحده متقبحة لا
 مستوحشة وقول أو
 بملكها أها أو بعت من
 زيادتي (ورقة العنان
 بسببه) فجب المنعة
 (ورقة) (العنة بسببها)
 فلا تجب ويستحب أن
 لا تنقص المنعة عن ثلاثين
 درهما وأن لا تبلغ نصف
 المهر إلا حد للواجب بل
 ان تراضي ابني فذلك
 وان تازع قدرها القاضي
 باجتهاده معتبر حالهما

• (فصل في الوالية) •

(الولية) لعرس وغيره

عرس وخمس نفاس والعقيقة مع * حذاق ختم ومادة المريدتنا

نقبة عند عود للمسا فرمع * وضبة لصاب مع وكرنا

وقوله ومادة المريدنا ما كان الباء وبقراً ومادة مريدنا مكان الاء وتنكير مريد للوزن ولا فرق في الختان بين أن يكون ذكر أو أنثى على المعقد لكن تفعل في الاتي بين النساء خاصة ومحل ندب المشر إذا كان طويلاً أو من غاب يوماً أو أياماً يسيرة إلى بعض النواحي القريبة فكالحاضر (قوله سنة الخ) واستنبط السبكي من كلام البغوي أن وقتها موسع من حين العقد فيدخل وقتها ولا آخره والافضل فعلها بعد الدخول لأنه صلى الله عليه وسلم لم يول على نسائه إلا بعده فحبب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل لا قبله كما هو الاذا علم أنهم يفعلونها بعده فحبب الاجابة ليدخل قطعاً كما قاله ع ش ولا نفوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة ففعلها بعد الطلاق ويندب تعددها بعد الزوجات وإذا لم يعد تزوج جمع بعد مثلاً ولية واحدة وقصد بها اعني كفت فان لم يقصد ذلك استحب التعدد بعدد من يخالف العقيقة فتعد بعدد من مطلقا لانها اجزاء قد انفكس ولا كذلك الولاية اه افاده مر (قوله فقد قال لعبد الرحمن الخ) نشر على زبيب ألف في قوله قولاً وفعلاً (قوله ولو بشاة) وهي أقلها للممكن وهو من يقدر على الشاة فاشد على كفاية يوم وليلة واخيره ما قد وعاهه والمراد قل الكمال شاة قول التبيه وباي ثقب أولم من الطعام جازواه كان مأكولاً أو مشروباً ومنه ما يعمل حال العقد من سكر وغيره حيث كان بعد فاعه لا قبله لان وقتها لا يدخل الا بعده كما هو ويكنى الشروب ونحوه في سائر الولائم الا العقيقة فلا بد فيها من الذبح ويندب اذا أولم بشاة مثلاً لأن لا يكسر عظامها كالعقيقة تفادى لسلامة اخلاق الزوجة وأعضائها كالولد ويؤخذ منه أنه يسر هنافي المذبوح ما يسر في العقيقة وقتل ابن الصلاح أن الافضل فعلها بالبلال لان في مقابلة نعمة ليلية (قوله وأولم على صفة الخ) وكانت زوجة وقيل مريضة فني ذلك دليل على عدم اختصاص الولاية بالتزوج بل تندب للتسرى (قوله يتزوجون وأقطا) ويسمى بمجموع الثلاثة حيساً بفتح الحاء والاقط لبن يابس غير مخزوع الزيد وقد يجعل بده دقيق (قوله لولية عرس) المراد به هنا الدخول لأنه الذي يجب الاجابة لوليته كما مر نسبه وسلم نشر الطعام طعام الولاية تدعى اها الاغنياء وتترك الفقراء من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فالواو المراد لولية العرس لان الماهودة عندهم وحل خبر أي داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو غيره على النذب في وامة غير العرس وأخذ جماعة بظاهره والاخذ بظنك ظاهر لان التفرقة تحتاج لدليل وهو مفقود ولذا أتى بصيغة التبري بقوله قالوا الخ وزوجه التبري السابق أن التخصيص يحتاج لدليل وقوله في الخبر تدعى الخ جملة خالصة أي أن محل كونه شراني تلك الجملة فان اتفقت كانت خير الطعام وقوله ومن لم يجب الدعوة أي في غير هذه الجملة والدعوة بفتح الدال وحكى ضمها (قوله واجبة) ولو على رقيق وأنثى مع اذن لهما والمبعض في نوبة سيده والمكاتب ان لزم على حضوره فوت كسب كافقن والالم يمتح لاذن فيهما اه قل (قوله) ولغيرها) ومنه وامة التسري كما هو ظاهر وقيل يجب واختاره السبكي لاخبار فيه اه مر (قوله سنة) لخبر العيصين اذا دعى أحدكم إلى الولاية فليأتها (قوله بشرط) قال بعضهم

(سنة) التبرعها عنه صلى
الله عليه وسلم قولاً وفعلاً
فقد قال لعبد الرحمن بن
عوف وقد تزوج أولم ولو
بشاة وأولم صلى الله عليه
وسلم على صفة بقر ومن
وأقط رواها الشيخان
والامر في الاول فاندب
قياساً على الاخصية وسائر
الولائم (والاجابة) ولية
(عرس واجبة) صينا
واخبرها سنة (بشرط)

نحو العشر من شرطها وكما راجع الى ما فيه محرم كسكر وملاء أو أذى كأن يكون هناك من
 بينه وبينه عداوة ظاهرة ولا أثر لعداوة بينه وبين الداعي أو إخلال برواؤه كأن يكون هناك من
 لا يباين به بحال منته كالإراذل أو إلى ما فيه غرض غير شرعي كأن دعي للتودد وليست كثرة
 الزجة عذرا أن يوجد معه لدخله وبجاسه وأمن على نحو عرضه والاعذر (قوله أن لا يكون من)
 أي يعمل حضوره محرما ولو صغيرة كاتية نقدية بشر الأكل منها بالاحيلة بحق زه بخلاف مجرد
 حضورها وكنتظر رجل لامرأة أو عكسه وبه يعلم أن اشراق النساء على الرجال عذر وإن أمكنه
 التحرر من رؤيتهن كغطية رأسه ووجهه بحيث لا يرى شي من بدنه لما فيه من المشقة
 وكالتعطير بمحرمه كذئب وتر ودمر ولو بشبابه وطبل كوبة ولكن بفعل قمحش أو كذب
 ولا فرق في محل حضوره بين المحل الذي هو جالس فيه وبين غيره كبيت آخر من الدار على المعقد
 فإذا كانت آلة الملاهي في ذلك البيت لم يجب الاجابة بل لا تجوز لما في الحضور من سوء الظن
 بالمعقود وبه فارق ما لو كانت عند حماره وقرأ أيضا بأن في مفارقة داره ضرر عليه ولا فعل منه
 وقيل لا يضرم مع آلة الملاهي إذا كانت بيت آخر من الدار فجب الاجابة حينئذ أه أفاده م
 ولا عبرة بما فهمه بعضهم هناك من كلاله والمسيبة في التهريم باعتقاد المدعوفة كقشر سرب
 للرجال وشرب نبيذهم بسقط وجوب الاجابة ويجوز الحضور وإن اعتقد الفاعل الجواز
 كالخفي في المثالين لكنه إذا حضر لا ينكر كما هو معلوم من قاعدة أن شرط الانكار كون المنكر
 مجما عليه أو بدعة الفاعل حرمته وقضية ذلك سقوط الوجوب دون الجواز فيما لو كان هناك
 ما لا ينكر يظهر بالاستعمال أو حتى يترك الظاهر في الصلاة فلو كان الفاعل يرى التهريم دون
 المدعوف فالوجه سقوط الوجوب وحرمه الحضور والحضور المنكر ولو في اعتقاد الفاعل فقط
 أنه غير انكاره حرام لأن فيه إقرارا على المعصية وهو حرام فالعبرة في الانكار باعتقاد الفاعل
 وإن لم يكن منكرا عند المنكر وفي استقاط وجوب الحضور باعتقاد المدعوف في كان محرماعنده
 لم يجب عليه الحضور وإذا سقط الوجوب وأراد الحضور باعتبار حينئذ اعتقاد الفاعل فإذا
 ارتكب أحد محرمان اعتقاد لم يرد هذا المنعرج بالحضور الانكار فان عجز لزمه الخروج إن
 أمكنه وكقشر الحرير في الحرمة ستر الجارية بل أولى لحرمة هذا حتى على النساخ وفرض جلود
 غنم ربي وبرها وجدده ولا يجوز من جلود السباع الا هذا أن لورود النسي عن الأول وقيل
 الثاني عليه ولأن استعمالها شأن المتكبرين لظهور وبرها وتميزه وكذا مسروق أو مقصوب
 وكاب لا يحل افشاؤه ولو كان الداخل أعشى (قوله وملاء) أي محرمه كالكوبة بحيث يجمعها
 ولو في غير محل الحضور لكن في دار الداعي لا في دار جارية أفاده قيل وهو المعتقد كما مر خلافا لما
 ذكره المحقق (قوله وملاء) أي حشوة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره وإن لم يكن
 لها نظير كقشر باجنحة هذا إن كانت يعمل حضورا لظهور باب ومرة قدر على إزالته لم تأمل فلو كان
 بطريقه محرم لزمته الاجابة ثم إن قدر على إزالته لزمته والإزالة والحاصل أن المحرم إن كان يعمل
 الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور أو بنحو عمره وجبت إزالته بالدخول إلى محل هي عمره
 أو ما جرد الدخول لعل فيه ذلك فلا يجوز على المدعوف بذلك علم أن المدعوف غير مستل
 الدخول خلافا لغيرهم أفاده م (قوله أو وسادة) أي أو سق أو ثياب ملبوسة بالفتوة وإن لم

(قوله باعتقاد المدعوف)
 انظره مع ما قبله

أن لا يكون ثم معصية
 كسكر وملاء وصورة
 حيوان منصوبة كأن
 يكون على جدار أو وسادة

تدليس بالفعل كأن كانت على الأرض أو ابريق لارتفاعه وخرج بقوله منصوبة التي شام أو
 يتكاملهم أو ما على طبق وخوان وقصة لأن ما يوطأ وي طرح مهان مبتذل وما على ذانير رومية
 لامتاعهم بالانفاق والمهامل وقد كان السلف الصالح ياملون بها من غير تكبر ولم تصدث
 الدراهم الإسلامية الا في زمن عبد الملك بن مروان كما هو معروف اه أقاده مر (قوله عامة)
 أي بأن لا يخص بها الأغنياء اغناهم فلا تجب عليهم ولا غيرهم الاجابة حينئذ أما لو خصهم لكونهم
 أهل حرفته أو جيرانه مثلاً أو خص الفقراء مطلقاً أو خص واحد من الناس لكون طعانه
 لا يكتفي أكثر منه وجبت الاجابة على من خصه ويشترط أيضاً أن تكون الدعوة جازمة فلا
 قال له احضران شئت لم تجب الاجابة ما لم تظهر قرينة على جريان ذلك على وجه التاديب أو
 الاستعطاف مع ظهور رغبة في حضوره والاوجب وعلى هذا يحمل قول بعضهم لو قال له ان
 شئت ان تجلس في زمتي الاجابة اه ويجري هذا التفصيل أيضاً فيما يعناد الا أن من قول
 صاحب الوافية لمن يدعوه جاري بفخيان فهو مثلاً وأن يكون الداعي والمدعو مسلماً ولا تجب
 اجابة ذي بل تسن ان ربحي اسلامه أو كان نحو قريب أو جاور لكن سناً في ذلك دون سناً في دعوة
 المسلم ولا يلزم ذمها اجابة مسلم بالنسبة للذات الا في الاستحالة لأنه مخاطب بالقرع وأن لا يكون
 في حاله شبهة قوية بأن لم يكن فيه شبهة أصلاً أو فيه شبهة ضعيفة فان كان فيه شبهة قوية أبيحت
 الاجابة ولم تجب ان لم يدع له من عين الطعام حرام ولم يكن أكثر ماله حراماً فان علم ذلك حرمت في
 الاول وكرهت في الثاني ومن ذلك يعلم عدم وجوبها في فئتنا وأن يكون مطلق التصرف فحرم
 اجابة غيره وان أذن له ولله صلاته بذلك نعم ان أذن السيد بعدد في أن يولم كان كالمطر بشرط
 ان ياذن له في الدعوة أيضاً ولو اتخذها الولي من مال نفسه وهو أب أو جد وجب الحضور وأن
 لا يكون امرأة أجنبية الا ان كان ثم محرم له اتى يحتشمها وألها وأذن فزوج المزدوجة وسن لها
 الولية والالم تجب الاجابة وان لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة ومن ثم لو كان كسفيان
 وهي كراية وجبت الاجابة ويتصور راحة المرأة فيها والأذن لها الرجل فيها وفي الدعوة لها وأن
 لا يكون ظالماً أو فاسقاً أو شريراً طالبا للمباهاة أو الفخرو يؤيده عدم وجوب رد السلام على
 الفاسق وما رواه البيهقي من النهي عن الاجابة لطعام الفاسقين وأن لا يعذر المدعو بمن خص
 جماعة أو بان يدعوه آخر قبله فان دعاه آخر قدم الاسبق وجوباً في الواجب ونذبا في المندوب
 ثم الاقرب رجاء ثم داراً ثم يقرع هذا ان اتحد وقت الولاية فلو فعلها أحدهما الظاهر والآخر
 العسر وجبت اجابتهما وأن يكون المدعو حراً ولو سقى أو عيدا باذن سده أو مكاتباً لم يؤذن له
 ان لم يضر حضوره بكسبه والاشترط الاذن أو مبعوضاً في نوبته (قوله وفي اليوم الاول في
 العرس) فلم أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول وتسني للعرس وغيره في الثاني لكن
 دون سناً في الاول في غير العرس وتكره في الثالث للخبر الصحيح الولاية في اليوم الاول حق وفي
 الثاني معروف وفي الثالث رياء وسنة اه ومحل ذلك ان لم يكن عذر فان كان كضيف منزل
 أو قاصب من جماعة من الناس في كل يوم مثلاً وجبت الاجابة ولو فيما زاد على ثلاثة وبما تقدم
 علم أن ما يمتنع أن الشخص يدعوا جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيئ طعاماً ويدعو الناس
 ثانياً لا تجب الاجابة كما قاله عس (قوله وأن يكون المدعو معيناً) أي ان يخصه

منصوبة (وكان بحيث
 لونهاهم) عنها (لم يفتوا)
 ومنها أن تكون الدعوة
 عامة وفي اليوم الاول في
 العرس وأن يكون المدعو
 معيناً

بالدعوة ولو بكاتبه أو رساله مع ثقة أو بمن لا يجرب عليه كذب بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء
فلا تجب الاجابة (قوله دعى للتودد) أى أو نحو علمه أو صلاحه أو ورعه أو لاجتهاده شئ كما
هو ظاهر وخرج بذلك ما لو دعاه لنحو خوف منه كطمع في جاهه أو ماله أو ليعاونه على باطل أو
لئذخر به أو نحو ذلك فان الاجابة لا تجب حينئذ وينبغي ان يقصد المجيب بالاجابة الاقتداء
بالسنة حتى يثاب وزيارة أخيه أو كرامه حتى يكون من المتكابين المتقاربين في الله تعالى أو
صيانة نفسه عن أن يظن به كبر أو احنة أو صلم (قوله مبسوطه تداس) أى بان كانت على
بساط تداس عليه أو بخاديشك أعليها كما مر (قوله أو مة طوعة الرأس) أى أو مرفوعة لكن
قطع رأسها مثلاً وقوله أو كان ثم صورة شجر خرج بقوله صورة حيوان وعلم أن تصوير
الحيوان حرام مطلقاً ولو على نحو عرض وبالرأس وان لم يكن له نظير كبقرة بجنابين وطائر
بأربعة أجنحة كما مر للوعيد الشديد على ذلك نعم يجوز تصوير رباب المينات لان عائشة رضي الله
تعالى عنها كانت تلعب بها عند النبي صلى الله عليه وسلم وحكمته تدرين أمر التربة ولا
أبرأ تصور كمالاً لأرض على كبر صورة وخرج بالتصوير للنظر للمصور ريان كان على هيئة
يعيش به الحرم والأفلا ومنه يعلم جواز التفرج على خيال الظل المعروف لان شخصه مفتوبة
البطون وهذا هو المسموع عن المشايخ وان ذكرهم ان خرق نحو بطنة لا يجوز لاستدامته
وان كان بحيث لا تبقى معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن إلها كذا مقتضاة حرمة
التفرج على خيال الظل وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال الظل أكبر عبرة • لمن كان في علم الحقيقة راقى
شخص لا أرواح قمر وتنقضي • ترى السك يفتنى والحر كياتى

(قوله لا يشبهه ما فيه روح) أى بخلاف صور الحيوان المرفوعة فانها تشبه الاصنام (قوله أو
كلوا بحيث ينهون) أى كان كان عالماً أو ذاهباً (قوله وجبت) أى في وليمة العرس أو سنت في
غيره أو قوله اجابة للدعوة راجع لكل منهما وقوله وإزالة المنكر راجع للاول فقط لا للثاني
أيضاً لان إزالة المنكر واجبة فقتضاء وجوب الاجابة الآن يجاب بان المراد سنت من حيث
اجابة الدعوة أمام من حيث إزالة المنكر واجبة فيصير رجوعه للثاني أيضاً وكل منهما مقصوب
على أنه مقعول لاجله لكن لم يتعد فاعله مامع فاعل الفعل إذ فاعله الاجابة وفاعلهما الشخص
المجيب والمزبىل الآن يقال انه مبسوط على رأى من لا يشترط الاتحاد وعلم من التعليل بالاجابة
والإزالة أنه لا يمنع الوجوب وجود من يزيله غيره لانه ليس للإزالة فقط ولولم يعلم إلا بعد حضوره
نعم قد يقال فان هجر خرج فان هجر لنحو خوف قد كرهوا ولا يجلس معهم ان أمكن وعلم أن
الاجابة لا تقتضي بصوم لان الكل ليس بواجب ولو في وليمة العرس والأمر به محمول على الذنب
ويحصل باقمة نعم لو دعاه في نهار رمضان والمدة صلاتهم مكافون صائون لم تجب الاجابة اذ لا
قاعدة فيها إلا مجرد نظر الطعام والجلوس من أول النهار إلى آخره مشق فان أرادهم فليدعهم
عند الغروب وإذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول انى صائم حيث أمن الرياء فان شق على
الداعي صوم تذلل ولو مؤكداً فالتطرق أفضل لانه كان تدارك الصوم يندب قضاءه ويندب
أن يشوى بقطره ادخال السرور وعلى صاحبه فان لم يشق عليه فالامسالة أفضل وأما القرص

دعى للتودد فان كانت
صورة الحيوان مبسوطه
تداس أو مة طوعة الرأس
أو كان ثم صورة شجر لم يمنع
طلب الاجابة فان ما مبسوط
وينداس مهان مبتذل وما
بعده لا يشبهه ما فيه روح
أو كانوا بحيث ينهون
وجبت أو سنت اجابة
للدعوة وإزالة المنكر

(قوله الآن يجاب الخ) فيه
انه لا ينتج صحة كونه على
لست تأمل

قول المحدث مشق هذا على
خلاف القياس والقياس
شاق بكاتبه عليه الشهاب
الغلابى في شفاء الغليل
نقله نصر الهوري

ولو موسما فيحرم ان يروج منه مطابقا (قوله ويحل) أي يساح نعم ان ظن ان طعام السفلة
 المضربة اجتماعهم حرم ويجوز للاضيف الاكل مما تقدم له باللفظ اكتفاء بالقربة نعم ان
 انظر غيره لم يجوز قبل حضوره الا باللفظ وهو لغة القريب ومن ثم تأكدت ضيقا فته واكرامه
 من غيره فكأنه وجب من خلاف من أوجبها والمراد به هنا كل من حضر طعام غيره اطلب
 الاكرام سعي باسم ملك يأتي برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما وينادي فيهم هذا رزق
 فلان كما ورد في الخبر ما خوذ من الضيافة هي الاكرام وينظر في كل جمعة ما تقدم له أو بهضه
 للقربة فان دلت قربة قوية على أن كل جمعة له كونه شيئا قايلا مثلا جازوا الاحرام ويكره الاكل
 فوق الشيع من مال نفسه حيث لم يضربه ويحرم من مال غيره ويضمنه اما صاحب مال يعلم رضاه
 به وبذلك يجتمع مع بين الكلامين المتناقضين ولو كان يأكل قدر عشرة والمضيف جاهل به لم يجوز
 أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا تقا الاذن الاقضي والعرف فيما وراءه
 وكذا لا يجوز له أن يأكل لقم كرامه سرعا في مضغها ولا يلاعها اذا قل الطعام لانه يأكل أكثر مما يحرم
 غيره ولا لذيبل أن كل من نفيس بين يدي كبير خص به اذ لا دلالة على الاذن له بل العرف زاجر له
 وبذلك يعلم أنه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو بضوافة فلا يجوز
 الزيادة والنصفة مع الرفقة فلا يأخذ الا ما يخصه أو يرضون به بالاحياء وكذا يقال في قران
 نحو قرين أو مشهدين ولا يتصرف فيما تقدم له الا بالكل لنفسه لانه اذا ذون له فيه دون ما عدا
 كاطعام سائل أو هو تركه تصرفه بنقله الى محله أو بتحويله أو بيعه أو هبته نعم له تلقيه من معه ما لم
 يفارق بينهم فيحرم على ذي النفس تلقيه الخسيس دون عكسه ما لم تكن قربة على خلاف ذلك
 وبذلك ما تقدم له بوضعه في فاه ملكا قبل ان يفتتح عليه فهو بيعه بعد اخر اجهه وللضيف ونحوه
 اخذ ما يعلم أو يظن بقربة قوية رضاه به من طعام ونقد وغيرهما فاذا اقتضت القربة القوية
 الرضا به حل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الاحوال ومقادير الاموال ولا يضمن ما تقدم
 له من طعام وانائه وحصيله يجلس عليه ونحوه وسوا قبل الاكل وبعده ولا يلزمه دفع نحو حرة عن
 الطعام ويضمن انما حله بغير اذن ويرأى بعوده مكانه وعلم ما تقر رخصة التلقيل وهو الدخول
 محل غير له لتناول طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه أو ظنه بقربة معتبرة بل يفسق به ان تكرر
 ومنه أن يذم ولو علم الما مدرسا أو صوفيا فيصحب جماعة من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك
 واطلاق بعضهم أن دعوته تضمن دعوة جماعة غير ظاهرا والصواب التمهيل اه أفاده م
 (قوله نفيس) أي رمية مفرقا اه م (قوله في الولايم) أي جميعها (قوله ولتقطه) أي ويحل
 القطه لاهل برضا مالكة ويكره أخذ من الهوا بازار أو غيره فان أخذ منه به أو أقطعه
 أو بسط فوبه لاجله فوقع فيه ملكه ولو سبها وان سقط منه بعد أخذ فلو أخذ غيره لم يملكه
 وان لم يسقط بغيره لم يملكه لانه لم يوجد منه قصده لملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره وحيث كان
 أولى به وأخذ غيره ففي ملكه رجها ن جاريان فيما اذا عشت طائر في ملكه فاخذ فرخه غيره
 وفيما اذا دخل السهل مع المله في حوضه وفيما اذا وقع النمل في ملكه فاخذ وفيما اذا احيا
 ما يصبره غيره لكن الاصح في كلها الملك كالا حيا ما عدا صورة النصار لقوة الاستيلاء فيم افلا
 يملكه غيره باخذ ولو سقط من بغيره قبل أن يقصد أخذ أو قام فقط بطل اخذ صاحبه ولو

(ويحل نفيس)
 كدراهم وذا نبر وجوه
 ولو زنى الولايم (واقطه)
 ونزكه ما أي النسبة
 واللقط (أولى)

نفسه فهو كالواقع على الأرض (قوله يشبه النهي) أي وقد نهينا عن أو انما جاز ذلك لانه صلى
الله عليه وسلم حضر املا كانه أطباق اللوز والسكر فامسكوا فقالوا لا تنهون فقالوا نهينا
عن النهي فقال انما نهيتهم عن شهية العساكر اما العرسان فلاخذوا على اسم الله فجاذبوا وجاذبناه
اه (قوله لم يكن الترك أولى) أي بل يستوى هو والفعل فيكونان مباحين واعلم أنه اذا عم
الحرام جازا استعمال ما يحتاج اليه منه ولا يتوقف على الضرورة وأن النقوض المعتاد في
الافراج يجب وزه كالدين ولدا فعه أن يطالب به ولا أثر للعرف في عدم ذلك لانه مضطرب فكس
من شخص يدفع النقوض ويستحي أن يطالب به

• (باب القسم والنشور) •

أي بيان حكمهما وما يترتب عليهما والاول يعقب الدخول والثاني يعقب الاول غالباً
وجعهما للمباينتهما من مناسبة التضاد اذ وجود أحدهما يستلزم نفي الآخر وجوب القسم
يجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحده فان تركه مع اعتقاد وجوبه فسق وامتنع
صحيحة حيث اجتمعت فيه شروط القدوة خلافاً لغيره (قوله وهو) أي اصطلاحاً ما لغة فقهاء
الارتضاع من نشتر أي ارتفع سمي المعنى الاصطلاحي بذلك لانه من الارتضاع عن أداء الحق
وقيل ان المعنى المذكور بمعنى لغوي وشري والنشور رجوع عن الطاعة يشمل خروج الزوجة عن
طاعة الزوج وعكسه وان لم يشتهر اطلاق النشور في حق الرجل واعلم أن حق الزوج عليها
طاعته وملازمة المسكن وحدها عليه المهر والقسم والنفقة والمعاشرة والمهر وف قال تعالى
واهن مثل الذي علمن بالمرء وف أي في وجوب الاداء (قوله بفتح القاف) أي مع سكون السين
أما بفتحها فاليمين وبكسر مع سكون النصب ومع فتح جمع قسعة والمراد به هنا القسوية بين
الزوجتين فاكثري المبيت عندهما أو عندهن لافي الجساع والاستمتاع والتبرعات المالية وان
قام بين عذر حسي كمرض ورتق وقرن أو شرعي كحيض للنشور وعدة ولا صغر مع عدم
أطاقة وطوق انصفت بشئ من هذه الثلاثة لا قسم لها ومثل ذلك الامة التي لا نفقة لها عليه
وكان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم والمعة لأنه كان واجبا عليه وقيل كان
تبرعاً منه (قوله خصوص وعموم) أي خاص وعام أو ذو خصوص وذو عموم والخصوص والعموم
من حيث المستحق والزمان (قوله زفت اليه بكر) أي وفي عصمته غيرها يريد المبيت عندها أو
عندهن كما يستفاد من قوله بلا قضاء لا باقيات أما لو لم يكن في عصمته غيرها أو غيرها ذلك ولا يريد
المبيت عنده فلا يشيت حق الزفاف للجديدة كما لا يلزمه ان يبيت عند زوجته أو زوجته ابتداء
ويخرج بقوله زفت الرجعية لبقائها على النكاح الاول بخلاف بائن أعادها واستقرشة أعنتها
ثم تزوجها ويجب أن يغافلها إلى مدة الزفاف عن نحو الخروج للجماعة وتشجيع الجنائز
وعيادة المرضى أمانها را فليس له التفاف لذلك بل له الخروج له (قوله بكر) أي حقة ولو
غوراً أو حكا كشيء بغير وطء كمرض وشية أو مخلوقة كذلك ويشمل ذلك قول شرح المنهج
بكر بالحق السابق في استئذانها اه أي وهي التي لم تزل بكارتها بوط في قبلها (قوله ولوامة)
أي وكافرة حرة لان ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية وغيرهما كعدة الايلاء والعنة
(قوله سبع) أي من الليالي أي مع أيامها وهذا الثلاث (قوله أو ثيب) وهي من زالت

لان الثاني يشبه النهي
والاول تسبب الى ما يشبهها
فم ان عرف أن النشور
لا يؤثر بهضهم على بعض
ولم يدفع النقوض في صرأه
اللاقط لم يكن الترك أولى
• (باب القسم والنشور) •
وهو الخروج عن الطاعة
(القسم) بفتح القاف
(نوعان خصوص وعموم
فالخصوص في سبعة
أحدها وثانيها (فيما لو
لوزفت اليه بكر) ولوامة
(فيضمها باقاة سبع عندها
بلا قضاء) لا باقيات (أو
ثيب) ولوامة (فبثلاث)
تليها ابن حبان سبع للبكر
وثلاث للثيب

بكرتهم ابوطه حلال أو حرام ولو بوطه شبهة أو قد (قوله فان زادها) التضمير قد يخرج به ما لو زاد
 البكر على السبع وسبأ في محمزة والى سبع قيدان يخرج به ما لو زادها دون السبع فانه انما
 يقضى الزائد فقط وباختيارها أى طلبها قيد ثالث سبأ في محمزة أيضا (قوله الى سبع) أى من
 اليا الى مع أيامها وكذا الثلاث (قوله قضاها) أى قبضت عند كل واحدة سبع ليال متواليات
 فالليلة احدى وعشرون ليلة ثم بعد ذلك قسم هكذا قاله سم وهو ظاهر كلام الشارح وقال
 ع ش يقضيهما من خصوص نوبتها ولا يتيسر ذلك الا من أربع وعثمانين ليلة وذلك بأن يقرع بينهما
 ويدور فالليلة التي تخصها يستعمل عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني يبيت
 عند واحدة أخرى بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث تتعين الليلة لثلاثة ففي كل اثنتى عشر ليلة
 يخص كل واحدة ليلة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى أن يتم السبع لكل واحدة وعثمانين
 أربع وعثمانين ليلة (قوله ويسن تخييرها) أى تأسيبا بتخييره صلى الله عليه وسلم أم سلمة كذلك
 فاختلفت التثنية رواه مسلم (قوله واجب على الزوج) أى العاقل أو السكران
 ولو مرأها حقاً وسقيها فان جار المراهق فالأثم على وليه ان علم بذلك وقهر ومثله ما يجوز للمك
 وطوه ولا يلزم الصبي قضاء وان بلغ كافى المجنون أو جارا السفينة فاقعه على نفسه استكماله ولو نام
 غير المميز أصغر أو جنون مطبق عند بعضهم وطلب الباقيات بيانه عند من لم يله اجابتهن
 لذلك فيطوف به عليهن (قوله لتزول الحشمة) أى الاستحياء مصدر حشم من باب ضرب وهذا
 التعليل جرى على الغالب فلا يرد أن الأمة لو كانت مسنة فوشة أسيدها ثم أعقبتها وتزوج بها
 كان لها حق الزفاف مع أن الحشمة زائلة قبل ذلك وكذا لو طلق زوجته بانها ثم جددت نكاحها
 بخلاف رجعية راجعها فلا حق لها في الزفاف ولو نكح جديدين وأراد المبيت عندهما وجب
 لها حق الزفاف فان زفنا ثم تبايد بالاولى والأقرب بينهما (قوله لان حياها) بالمد أمابا بقصر
 فهو المطر ونرج الثافة (قوله ويجب موالاتها ما ذكر) أى من السبع والثلاث ولا يتخلف ثم ارا
 عن الجمعة والجماعة وغير ذلك أمبالا فيجب عليه التخلف عن الجمعة ونحوها ثم امر وهذا هو
 المعقد وان وقع في كلام بعضهم ما يخالفه (قوله ولو زاد البكر) أى ولو بطلبها كما يؤخذ من
 التخييم بعدوا عما قضى الزائد لانهم لم تطمع بوجه جائز فكان ذلك منها محض تعد وهذا محذور
 التضمير العائد للثيب وما بعد محمزة باختيارها ولو قال أو زادها أقل من السبع باختيارها ولو في
 بجميع المحترقات (قوله من الثيب) انما قيد بها ان فيها ثمة سيلابين أن تمارا السبع أو ما دونها
 فان اختارت السبع قضى جميعها للاختيارات لانها طمعت في حق غيرها فلهذا عليها أو اختارت
 دونها قضى الزائد فقط وأما البكر فان زادها على السبع لم يقض الا الزائد فقط ولو باختيارها
 كما مر وعبارة مر فان أقام السبع بغير اختيارها واختارت دون السبع لم يقض سوى
 ما زاد على الثلاث لانهم لم تطمع في حق غيرها وهي البكر ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد
 فقط ووجهه أنهم لم تطمع بوجه جائز فكان محض تعد ولو زاد الثيب على السبع قضى الزائد
 على الثلاث اختارته أو لا هكذا حال بعضهم وقد يقال ان زيادتها على السبع كزيادتها
 على الثلاث ففيها التفصيل المتقدم بين كون ذلك باختيارها أو لا وهذا أعنى قوله وقد
 يقال الخ هو المعقد فاذا طلبت منه عشر ليال كان كطلبها السبع لانها في ضمن العشر في قضى

(فان زادها) أى الثيب
 (الى سبع) باختيارها
 (قضاها) أى السبع
 (الباقيات) ويسن
 تخييرها بين ثلاث بالقرعة
 وسبع بقضاء والمسدود
 المذكور واجب على
 الزوج لتزول الحشمة بينهما
 وزيد للبكر لان حياها
 أكثر ويجب موالاتها
 لان الحشمة لا تزول بالطلاق
 ولو فارق لم يجب واستأنف
 وقضى الفراق للباقيات
 ولو زاد البكر على السبع
 أو الثيب على الثلاث بقدر
 اختيار من الثيب قضى
 الزائد للباقيات (و) فانه

الجميع (قوله فيما لو سافر) أي غير المغرب للزناو ويشترط أن يكون السفر مباحا بخلاف غيره
فليس له أن يسافر بواحدة منهن فيه مطاوعا فان فعل قضى المتعلقات هذا عند عدم رضا من فان
رضي بواحدة فخرج معه جاز ولو لم يرجع مالم يشرع في الخروج فان خرج وسافر حتى جاز
له الترخص امتنع عليهم الرجوع وقضيت أنه ان لم يرجع قبل ذلك وبعد الشروع في السفر
وعبارة م. ويشترط في السفر هنا كونه من مصادره بخلاف ما ذهبوا إليه لاقضاء ما دام يترخص ولو في
مدة ثمانية عشر يوما انحصر الشافعي أن هذا من رخص السفر في نحو سفره مصيبة حتى سافر
بعض من أئم مطاوعا وقضى للباقيات ما باختصاره قال في ويحب عليهم السفر بطابعه كركوب
بحر غابت السلامة فيه ان أمن الطريق والمقصود والامتناع منه له صباه به نشوز لانه لم يدعها
للمعصية بل لاستيفائه حقه اه (قوله لائتله) كزيارة وتجارة ورج وسفر القلة هو الذي
يقصد فيه الإقامة ياد أخرى ولودون مسافة القصر (قوله بقرعة) ويلزم من عينتها القرعة له
الاجابة ولو محجورة ولو خرجت القرعة لصاحبة الزوجة لم تدخل فوبتها بل اذ ارجع وفاهما اياها
اه أفاده م. (قوله لائتبع) دليل لقوله بقرعة (قوله مدة السفر) أي مدة ترخصه ذهابا وايابا
وخرج بذلك مدة الإقامة ففقهنا تفصيل باقي (قوله أحوالها سفر لائتله) ذكر ذلك خمس صور ثلثان
متممتان وثلاثة جازئة (قوله وأن يخلفهن) أي لا تقاطع اطرافهن من الوقاع كالابلا ومظاهر
أن محل حيث لم يرضين اه أفاده م. (قوله بل يتقاهن) ولا يجوز له أن ينقل بعضهن بنفسه
وبعضهن بوكيله الأقرعة والمراد بالوكيل هنا المحرم فان كان أجنبيا امتنع السفر معه مطاوعا
والأوجه الاكتفاء بالسوة النقات اه أفاده م. (قوله أو يطعنهن) نظيره ولو كان الطلاق
رجعي وهو كذلك فاصول مقصودهن من التزوج بغيره عند انقضاء العدة (قوله فان سافر
بعضهن) أي لئله فهو مضرع على قوله فيصير عليه أن يصحب بعضهن الى آخره وقوله قضى
للباقيات وكذا يقضى ان أرسلهن مع وكيل فيما مرنم لو عجز عن استصحاب جميعهن دفعت
فبذبحي أن يجوز له استصحاب بعضهن او لا بالقرعة ثم بعد ذلك يرسل لاختد الباقي أو يأخذهن
ولا قضاء (قوله أو سافر بأحدى نسائه) أي لائتله لان هذا محتمر لقوله قرعة المذكور وفي سفر
غير القلة (قوله عصى وقضى للباقيات) أي جميع المدة ولو لم يت معهما لم يخالفها في بلد فان
خالفها الى بلد لم يرض انهن اه أفاده م. (قوله أو وصل المقصد وأقام) أي أو سافر بأحداهن
بقرعة لكن وصل مقصده بكسر الصاد أي أو غيره فالمقصود ليس بقيد وقوله وأقام أي إقامة
تمتع الترخص وهي أربعة أيام مصاح ان لم يكن له حاجة يتوقع قضاءها أو أكثر من ثمانية عشر
يوما ان كان لذلك في قضى الزائد على مدة المسافرين فيهما ما أمادون الأربعة عند عدم الحاجة
والثمانية عشر اذا كان له حاجة يتوقع قضاءها فلا يقضيها والماصل أن كل زمن حل له الترخص
فيه لا يقضي به والاقضاء هذا ان لم توجد منه نية عند وصول المقصد مثلا فان نوى الإقامة عند
الوصول وكذا قبله وكان ما كنامة لا قضى مدة الإقامة ولودون أربعة أيام وعبارة تشرح
المنهج والمراد بالإقامة عامر في باب القصر فحصل عند وصوله مقصده ببيتها عنده أو قبله بشرطه
أي من كونه ما كنامة مثلا فان أقام في مقصده أو غيره بلا نية وزاد على مدة المسافرين قضى
الزائد اه (قوله وساكن معصوبته) بخلاف ما إذا لم يساكنها بان اعتزلها فلا يقضيها (قوله

(فما لو سافر) ولو سافر
قصره (لائتله بأحدى
نسائه بقرعة) لائتبع
زواه الشيطان (فلا
يقضى للباقيات مدة السفر
لان قضاءه لم يتصل عنه
صلى الله عليه وسلم ولان
المصوبته معه وان فازت
بمعصيته فقد ثبت بالسفر
ومشافه أحوالها سفر لائتله
فيصير عليه أن يصحب
بعضهن ولو بقرعة وان
يخلفهن حذرا من الاضرار
بل يتقاهن أو يطعنهن أو
ينقل بعضا ويطلق بعضا
فان سافر ببعضهن ولو
بقرعة قضى للباقيات أو
سافر بأحدى نسائه بلا
قرعة عصى وقضى للباقيات
أو وصل المقصد وأقام
وساكن معصوبته مدة
الإقامة

قضاء (١٨١) أي مدة الإقامة على التفصيل السابق وهذا مختار قوله في المتن مدة السفر ولو كتب
 الباقيات يستعصرهن عند الإقامة يصدق من حين الكتابة ولو أقام بعد وصوله مقصده ثم
 أنشأ سفره أمسه فان كان نوى ذلك أو لا فلا قضاء إلا فان كان سفره بعد انقطاع ترخصه
 قضى والافلا اه أقاده م (قوله وأمة) المراد من بهار بشارتوا أو لو لم يبعثه ولو عبر
 بذلك كافي المنهج لكان أولى (قوله بشر وطه) من اسلامه السلم وخوفه العنت وعدم قدرته
 على نكاح المرأة أو عدم صلاحيتها لا تقع وقوله على نكاح المرأة أي بان أسير بعد أن كان
 محبسا أو تكسح المرأة وقوله أو كان الزوج عبداً أي أو كانت أمة أو كانت أمة أو كانت أمة أو كانت أمة
 صور ثلاث يجمع فيها الحر والأمة وخرج بذلك الامام المملوك كل نقطة فلا قسم له وان كن
 مستولات أما الامام المزدوجات فكالحرار (قوله والحررة ليلتان) ولا يجوز لها أربع أو ثلاث
 وأربعها ليلتان أو ليلة ونصف بغير التراضي أما به فلا يمتنع وانما يستحق غير المرأة انقسم اذا
 استحققت النفقة بان كانت مسلمة للزوج ليلتين أو ليلة واحدة وحمل استحقاقها ليلة فقط ما لم تعتق
 قبل غام نو بنتها فان عنت قبله والبداية للمرأة فان كان في أول ليلتها أمتها ويات الثانية عند
 العقيقة وفي الثانية أمتها ويات عند العقيقة ليلتين فان عنت بعده اقتصر على ذلك ثم سوى
 بينهما ووالد اعتباراً بالامعة فكالحرة أيضاً فيتم بيت عند الحرة ليلة ثم يدي بينهما ما بعد ذلك
 ولو لم تعلم هي بالعق حتى مضى أو دار وهو يقسم لها قسم الامام مع علمه به قضى لها ما مضى على
 المعقد فان لم يكن عالماً لم يقض (قوله كادواه الدار طافى عن على) أي في الامعة ويقام بها
 المبعضة وقوله ولا يعرف له أي على مخالف فصار ذلك اجساعاً (قوله كأن يدعو من الخ) وكان
 خرجت من منزله بغير إذنه لا إلى القاضي اطلب الحق منه ولا إلى اكتب النفقة اذا أصر
 بها الزوج ولا إلى استفتائه اذ لم يكن روجه افعها ولم يستفتها او كان لم تقع له الباب ليدخل
 وكان قد علمته أو منعه من الفتح والافلا يجب عليها اخذ منه كما مر وكنته باله من الاستمتاع ولو
 غير جاع حيث لا عذر وأدعت الطلاق كذباً لا منه هامن ذلك تدللاً ولا الشبهة ولا الايداء
 بقول لسانها فلا يكون نشوزاً بل نائم به وتستحق التأديب عليه ولا فرق بين أن تكون عاصية
 بنشوزها ولا كعصية خرجت من مسكن زوجها بغير إذنه وأدعت الزوجة بعد الفشوز إلى
 الطاعة لا نسحق قضاء (قوله إلى منزله) أي الذي أعده لانيان فيه وخرج بذلك ما لو دعاها
 لمنزل ضرته فلا يهدأ منها حتى تكون امتناعها نشوزاً عند دعائها المنزلة لم تكن
 شريفة ولا فلا يهدأ وزا حيث كان منزله في بيت آخر فان كان في البيت الذي هي فيه عند ذلك
 نشوزاً (قوله أو سافرت) قيد خرج به ما لو خرجت حاجتها إلى البلد بانه كان تكون بلائقة أو
 ماشطة أو دابة تولد النساء فلا يسطح حقه هامن القسم ولا من النفقة على المعقد وكذلك الاربعات
 تخرب البلد وارتحل أهلها واقتصر على قدر الضرر ولا يسطح حقه كما لو خرجت من
 البيت لا شرافه على الانه دام وقوله لانه قيد ثان وهو صادق على ما سافرت وحدها أو مع أجنبي
 وقوله ولا اذن أي ولو لحاجة به وهو قيد ثالث خرج به ما لو كان يذنه ففقه التفصيل الذي أنار
 اليه بقوله أو به لغير حاجته الخ والمقسم سفرها لانه وقوله لغير حاجته قيد رابع والحاصل أن
 الذي يستفاد من كلامه ثنتان وسبعون صورة لانها إما أن تسافر وحدها أو مع أجنبي أو مع

قضاء الباقيات (و) رابعها
 (فيما لو كان تحت حرة وأمة)
 كان سبق نكاح الامعة
 بشرطه على نكاح الحرة
 أو كان الزوج عبداً (فأما)
 أي الامعة ولو مكاتبه (ليلة)
 وللحرة ليلتان فيخصها
 بزيادة ليلة كادواه
 الدار طافى عن على ولا
 يعرف له مخالف والمبعضة
 الامعة (و) خلاصتها
 وسادسها وسابعها (فمـ لو)
 نشزت اسدى نساءه)
 كان يدعو من إلى منزله
 ففتن مع احداهن (أو)
 سافرت لامعة ولا اذن أو
 به) أي يذنه (لغير حاجته)
 بان كان

الحاجة أو الحاجة أجنبي أو حاجتها ٣١٦ أول الحاجة كثرها (أو منع الأمة سبيلها) من تمكينه (في قسم الباقيات بلا قضاء

الزوج وعلى كل امان ياذن لها أو ينهأها أو يسكت وثلاثة في ثلاثة بقسمة وعلى كل امان أن يكون سفرها بالحاجة أو حاجتها أو الزوج أو الأجنبي أولها والزوج أولها والأجنبي أو للزوج والأجنبي أو الثلاثة فالجدة ثمانية تضرب في التسعة السابقة تبلغ ماذكر لا تستحق قسما في ثمانية وأربعين منها وتسحقه في الباقي (قوله حاجتها) أي كسج وعمره وتجارة وقوله أو حاجتها ما أي الزوجة والأجنبي (قوله أو منع الأمة) بالنسبة مقول وسددها فاعل وفي معناه منع الولي وإيتمه بل ومنع الأجنبي فلو حصل التمكين منه مع منع السيد أو من ذكر استحققت القسم كما يؤخذ من قوله إلا في عدم تمكينهن والاذن يرفع الإثم فقط (قوله من تمكينه) أي الزوج (قوله ان لم ينهأها) فان نهأها فلا قسم لها سواء قدر على ردائها لم لا نعم ان استمتع بها استحققت القسم والنفقة فيها بعد الاستمتاع لان استمتاعها برضاها صاحبها له أما قبل الاستمتاع فلا تستحق شيئا على الأقرب وقوله وكذا لهن أي ان كره معه فيجب عليه القسم بينهما في السفر حيث لم يحصل منه شيء لهن (قوله ولو مع حاجة غيره) أي بان كان لمساكنة فقط أو مع أجنبي أو مع الزوجة أو معهما تستحق القسم في الصور الأربع والنفقة تابعة للقسم ومنزل حاجته وحده حاجة غيره بسؤال الله في قضائها (قوله أن يسوي بينهما) أي وجوب حاجتي بين المسئلة والأمة وقوله لكل واحد ليلة الخ ولا يجوز جعل نوب القسم لبعض ليلة أو بعض نهار أو ما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فمعه مول على رضاهن (قوله ولا يجوز الزيادة على الثلاث) أي وان تفرقن في البلاد أه مر (قوله بغير رضاهن) أما برضاهن فتجوز الزيادة على الثلاث وعليه يجعل قول الاملاء يجوز القسم مشاهرة أي شهر أو شهر أو مسانحة أي سنة وستة أه زى (قوله الى الايتام) أي الامتهان (قوله وتجب القرعة الخ) والواجب ثلاث قرع ان كان الزوجات أربع المتهين الرابعة فان كن ثلاثا وجب قرع ان المتهين الثلاثة أو اثنين وجبت واحدة وله الاكتفاء بقرعة واحدة عند تعدد الزوجات بان يكتب اللبالي ويخرج على الاسماء أو بالاكس فان باتت عند واحدة بلا قرعة أتم وجب تمام الدور بقرعة ثم تجب القرعة لاسداء الدور ويعد لافاء هذا الدور اهدم القرعة في ابدائه (قوله وبعد تمام نوبتها) أي فراغ ليلتها وهو ليس بقيد بل الاقراع قبل تمام نوبتها وكذا ما بعد (قوله ثم بين الاخيرتين) فيجب ج الى ثلاث قرع في الأربع زوجات تكمل (قوله بالقرعة) بل لا تجوز لانها قد لا توافق الدور الاول أه قل وفي حاشية ع ش على المنهج الجواز (قوله ولو أعرض عنهن) بترك القسم ان لم يكن بعد تمام الادوار لم يأنه وان أراد العود بعد الاعراض راعى الادوار السابقة بلا قرعة أه قل (قوله فان خرج الخ) حاصله أنه لا يجوز الدخول على الضرة في الاصل الا بضرورة كوتها أو مرضها أو خوف أو الخوف لكونه مخوفا فدخل لبيتين الحال أو يعرف أنه مخوف أو غير مخوف ثم ان طال مكنته أو أطاله قضى الجميع على المعتد وقيل بقضى الزائد فقط وكذا لو خرج لغير بيت الضرة ولو باكره كافى كلام المصنف ولكنه هنا قضى لامن نوبة احداهن وأما في التابع فيجوز الدخول لحاجة كعبادة وتعرف خبر وتسلم نفقة ووضع متاع وأخذ ثم ان طال زمن الحاجة فلا قضاء وأطاله قضى الزائد فقط فان دخل بلا سبب عصى وقضى ان طال أو أطاله ولا يقضى زمن الجماع سواء في الاصل والتابع وان طال المكنته

للثانين والمساورة والأمة) اعدم تمكينهن وخرج من زيادة لامعه ما لو سافرت معه ولو بلاذن فيقسم اها ان لم ينهأها وكذا لهن ان كن معه أيضا وبغير حاجته أي غير هانق ما لو كان لحاجته ولو مع حاجة غيره فيقسم اها (والعزم أن يسوي بينهما) بان يقسم لكل واحدة ليلة أو ليلتين أو ثلاثا) فبعضى بترك التسوية ولا تجوز الزيادة على الثلاث بغير رضاهن لما فيه من طول العهد بين المقتضى الى الايتام وتجب القرعة عند تنازعهن للاثبات الواحدة منهن فيسويهن خرجت قرعته أو بعد تمام نوبتها يفرع بين الباقيات ثم بين الاخيرات فاذا اقتضى النوب راعى الترتيب بالقرعة (ولا يلزمه وطء) فلا يلزمه التسوية بينهما فيه ولا في غيره من القنات لكن يستحب ولو أعرض عنهن لم يأنه (فان خرج في نوبة احداهن ايسر له وللعذر) كان أخرجه السلطان قهر عليه وطال خروجه

قول الشارح فيقسم لها

ان لم ينهأها) معنى قسمه لها

حيث لم يكن معها أيضا أنه يقضى لها اللسلة التي فانتها بسبب السفر فاذا ساء حالها سقطت تلك اللسلة لانه قد مضى زمانها لانه قد مضى لها المكان أظهر (قوله وفي حاشية ع ش على المنهج الخ) انظر ما وجهه

لتعلقه بالشهوة لكنه يحرم عليه وقد نظم ذلك بعضهم في قوله

النزوح أن يدخل للضرورة * اضرة ليست بذات النوبة
في الاصل مع قضاء كل الزمن * ان طال أو أطله فأنفس
وان يصكن في تابع الحاجة * وقد أطل وقت تلك الحاجة
قضى الذي زاد فقط ولا يجب * قضاؤه في الطول هذا ما اقتض
وان يكن دخوله لا عرض * عصى وبقي لاجتماع عرض اهـ

(قوله قضى لها ما فات) أي قدر زمنه من ليلة أخرى ويلغو باقيها لكن لا بد أن يكون ذلك بعد تمام الدور (قوله اذ لم يطل) بضم الياء من أطل ومكنه معوله وقوله عند أخرى أي عند ضرة أخرى وظاهره أنه يقضى الجميع وليس كذلك بل يقضى الزائد على قدر الحاجة فقط كما مر لأن فرض الكلام في التابع وأعلم أن الأصل في القسم لمن عمله تارة الليل لأنه وقت السكرن وانما رقبته أو بعده تبع لأنه وقت المعاش والاولى تقديم الليل لخروج من خلاف من عينه لأنه الذي عليه التواريخ الشرعية وان عمله ليل لا يحاوس النهار لأنه وقت سكونه والليل تبع لأنه وقت معاشه ولو كان يعمل تارة ليل وتارة نهارا روى ذلك بأن يجعل السابع وقت عمله والاول وقت فراغه وسافر وقت نزول ليل كان او نهارا قل أو كثر وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم ولاخرى ربعه لو كانت خلوة وقت السعدون النزول كان هو وقت القسم ولو أقام فيه إقامة يمكن فيها القسم للمقيم كبومين ولياتين ان معه زوجتان وجب عليه القسم ولجنون وقت افاقته أي وقت كان هذا ان تقطع جنونه وانضبطت اوقات الافاقته فبإحدى اوقات الافاقته وولده اوقات الجنون بالشروط التي لا تكون لكل واحدة فوبق من هذه نوبة من هذه فان أطبق جنونه أو لم يضبط وقت افاقته نظر ان لم يؤمن ضرره أو أداء الوطء فلا قسم وان امن وعليه بقية دور وطلبته لزومه الطواف به عليهن كما لو نفعه الوطء او مال اليه وفيه لا يضبط لوقت واحدة زمن الجنون وأفاق في نوبة أخرى قضى الاول ما جرى في زمن الجنون لنفسه (قوله ولو ظهر الخ) هذا مروع في حكم النشوز (قوله خشن) بكسر تين أو شفع فكسر ككف والاول ذكره الاشعري في شرح الخلاصة والشافعي ذكره في القاموس بهما القنان وقوله بعد ان كان الخ يقيد أنه لو كان عاذاً لم يكن نشوزا الا ان زاد (قوله وعظها) نداء أي حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المون والنسم والاشرة بالعذاب كما ساقى (قوله بلا هجر) كلامهم قد يقضى بحريم هجرها في المضيعة في هذه الحالة ولا شك فيه اذا فوت حنناها من قسم أو غيره والا فظهر عدم تحريمه كإبائه عليه جماعة منهم السبكي والأذري اهـ شوبري وعبارة من والمزاد في هجره نوت حقه من نحو قسم طهرته حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فلا يحرم لأنه حقه كما مر اهـ وظاهره ان هجرها في المضجع لا يحرم مطلقا والظاهر تقييده بما مر في عبارة الشوبري (قوله في الحق الواجب) أي الذي هو طاعته الا لا يتم لها نسائم ونسما له ومعاشرتها بالمعروف ولازمة المسكن وحقه عليه المهر والقسم والمعاشرتها بالمعروف كما مر وفي عكس هذه وهو نشوز الزوج بنهاه الخا كم ويعززه ان رأته مصالحة (قوله واحذري العقوبة) أي عقوبة الدنيا والاخرة كما مر (قوله وبين لها الخ) وينبغي أن يذكر لها خبر العيصين اذا باتت المرأة حاضرة فرائس زوجها لئلا تتركه حتى تصبح وخبر التومذي ايما امرأته

(قضى لها ما فات) (قضى لها ما فات) (قضى لها ما فات)
بإلا التماس فلا قضاء عليه
اذ لم يطل مكنه عند أخرى
(ولو طهره أماره نشوز) قولاً
كان تقييده بكلام خشن
بعد ان كان باين أو فعلا
كان يجزئها أعراضا
وعبوسا بعد ملاقة وجهه
واظف (وعظها) بلا هجر
وضرب قلها أي يدي عذرا
أو تنوب عما وقع منها
بغير عذر والوطء كان
يقول لها اتقي الله في الحق
لواجب عليك واحذري
العقوبة وبين لها أن
النشوز يسقط النفقة
والقسم (أو تحققة) أي
النشوز

(قوله والظاهر تقييده)
ونفيه أنه نص في أول
عبارة على التقييد

وزوجها راض عنها ادخل الجنة (قوله وان لم يتكرر) رد على القول الضعيف الذي حكاها في
التمناج القائل بأنه لا يضرب الا اذا تكررت النشوز وجري عليه أيضا أبو شجاع حيث قال
فان أقامت عليه ضربها (قوله في المضجع) بكسر الجيم وفتحها أي الوطء أو الفراش وخرج به
الكلام فيجزم الهجزة فوق ثلاثة أيام ولو اغبر الزوجين الا انذار شرعي ككون المجهور ونحو
فاسق او مبتدع وان كان هجره لا يفيده ترك الفسق نعم لو علم أن هجره يحمله على زيادة الفسق
امتنع كما قاله عث وكصلاح دينه أو دين الهاجر فيجوز ولو لجميع الدهر وعليه حل هجره صلى
الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه مرادة بن الربيع وهلال بن أمية حين فخلوا عن غزوة
تبوك وهجر السلف والخلف بعضهم بعضا في الاحياء ان سعد بن أبي وقاص هجر عمار بن ياسر
الى أن مات وهجرت سيدتنا عائشة سيدتنا حفصة وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف
الى أن مات وهجر طاوس وهب بن منبه الى أن مات وهجر الثوري شيخه ابن أبي ايلي الى أن مات
ابن أبي ليلى ولم يشهد جنازته وحل حرمته هجرها في الكلام فوق ثلاثة أيام ان قصد ردّها لحظا
نفسه فقط أو له وللطاعة والرجوع عن العصية فان قصد ردّها للطاعة ورجوعها عن العصية فقط
جائزا ما هجرها في الثلاثة فاقبل فخرنا طافا وما أحسن قول بعضهم

يا سيدي عندك في مظلمة * فاستغفرت فيها ابن أبي حنيفة

فانه يروى عن جده * ما قد روى الضحاك عن عكرمة

عن ابن عباس عن المصطفي * نبينا المبعوث بالمرحمة

أن مدودا لاف عن الله * فوق ثلاث ربنا حرمه

وأنت مدحجس المناجر * فاستخاف الله فينا فسه

(قوله وضربها) أي ولو بوسط أو عصا على المعقود ولا يبلغ بالضرب أو بهز في الحرة ولا عشرتين
في الأمة وإذا ضربها أو ادعى أنه لنشوزها وادعت خلافه صدق بينه بالنسبة لجواز الضرب
وترك المؤاخذ فيه لأن الشرع جعله وإياها وصداقت هي بالنسبة لعدم سقوط القسم
والنفقة والكسوة هذا لم يعلم بجرائته وتعديه والالام يصدق ويضمن من اتف بالضرب من نفس
أو عضو أو منفعة لأن ضرب التأديب مشروط بسلامة العاقبة والاولى العفولاته لمصلحة
بخلاف ولي الصبي فان الاولى لعدم العقوب عن تأديبه لانه لمصلحة الولد وليس لهام وضع يضرب
المستحق فيه المستمتع من أدائه الا هذا ولربيق يتمتع من حق سيده وانما جازله الضرب ولم
يجب الرفع لها كما يشقته ولان القصد ردّها للطاعة نعم ان كان ينسبها عداوة تعين الرفع له وله
منها من عيادة أبيها وشهود جنازتها ما وجبنا في ولدها والاولى أن لا ينفذ (قوله أن ينفذ)
أي في ظنه فان لم ينفذ حرم لانه عقوبة مستغنى عنها ولا ينقل المرتبة من الهجر والضرب الا ان علم
أن التي قبلها لا تنفذ نعم ان علم ان غير الضرب لا ينفذ كان له ضرب بالبداء وقوله غيره مخرج الخ
المخرج ما يظلم ألمه عرفا وقيل ما ينجي منه تلف نفس أو عضو وقيل ما يورث شيئا فاحشا وهو
أولى وقريب من الاول (قوله فان ادعى الخ) شروع في حكم التعدي منها ما بعد ان ذكر
التعدي منها فقط وترك التعرض للتعدي منه فقط وذكر في المنهج بقوله فلو منعها كقسم
ونفقة أو زمة القاضي وفاء أو آذاها بشتم أو نحوه بلا سبب منها عن ذلك وانما لم يعز لان اسامة
الخلق تكثر بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أو لا على النبي لعل الخلال

(وان لم يتكرر وعظها
وهجرها في المضجع
وضربها) قال تعالى
واللاتي يتحانون نشوزهن
فما ظوهن واهجروهن في
المضجع وانزلهن
والنكاح فيه معنى السلم
وحل ما ذكر في الضرب أن
يقتدون بكون غير مبرح
وفي غير الوجه والماله
(فان ادعى كل) من
الزوجين تعدي الآخر
عليه

قوله نعم ان علم الخ انظر
بما معنى هذا الاستدلال

(قوله فيه ان بعث الخ)
قال شيخنا كلام الشارح
وجيبه مع قوله ان اشتبه
تأمل

(واشتهبه) الحال (بعث)

(القاضي) وجوبا (حكيمين)

(رضاهما) لينظرا في

أمرهما بعد اختلافهما

حكميه وحكميهما بها

ومعرفة ما عدهما في ذلك

ثم يعلن المصلحة بينهما

(من اصلاح وتقريب) قال

نعمالي وان ختم شقاق

بينهما فابعدوا حكمين

أهل وحكمين ألهما الآية

ويستحب كونهما من

أهلهم الآية ولان الأهل

أعرف بمصلحة الأهل

(وهما أو كيلان لهما)

لاحكام من جهة الحكم

لان الحال قد يؤدي الى

الفرق والمضج حتى الزوج

والمال حتى الزوجية وهما

رشدان فلا يولي عليهما

في حقهما (في قول) هو

(حكمه بطلاق وقبول

عوض وقول) هي (حكمها

بيذل عوض وقبول طلاق

به) أي بالعوض ثم الحكمان

بشرط فهم الإسلام والحريّة

بأنهم ينتمون ما ثم ان عاد اليه عز وجل بما يراه ان طابته ولو كان لا يهدي علمها وانما يكره صحتها الكبر
او مرض او نحوها وبعرض عنها فلا شيء عليه وبسبب انها استعطاها فبما يجب كان تسترضيه بترك
بعض حقها كاتركت سودة نوبتها العائشة لما استشهدت منه صلى الله عليه وسلم رغبة عنها
كبرها فحاشا ان يطلقها فذلك له والله يا رسول الله ليس غرضي فذلك ما يرغب النساء في
الرجل وانما أريد ان أحشر في زوجاتك الطاهرات واتى وهبت حتى لما عائشة فكان صلى الله
عليه وسلم ينسبها يومها ويوم سودة كما أنه ينسب له اذا كرهت صحبة لما ذكر ان يستعطاها بما
تحب من زيادة الثقة ونحوها كما مر اه بزيادة من مر (قوله واشتهبه الحال) أي على القاضي
(قوله بعث القاضي الخ) فيه ان بعث الحكمين لا يترتب على مجرد دعوى كل التعدي بل
الترتب عليه أن يمنع الظالم منه ما من عوده الى ظلمه بخبر ثقة شيعته او هو عدل الرواية ولو
عدا او امرأته فان لم يمنع أحال بينهما الى ان يرجعاهن حالهما ما بعث الحكمين انما يترتب على
اشتداد الشقاق أي الخصام بينهما بان دام على التساب والتضارب كما يعلم ذلك من كلامه في
المنهج (قوله وجوبا) أي الآية لانه من باب رفع الظالمات وهو من القروض العامة على
القاضي اه مر (قوله حكمين) ولا يكفي حكم واحد لظاهر الآية ولان كلام الزوجين بينهما
ولا يقضي سره اليه (قوله رضاهما) أي الزوجين يعنيهما وانما اعتبر رضاهما لان الحكمين
وكيلان كاذكره وعلم منه اشتراط كونهما بالغين عاقلين والاليم بغير رضاهما (قوله بعد اختلافهما
الخ) المراد باختلاف حكميهما أن لا يكون بحضور الزوج وان اشترط حضوره محرم دفعها
للخلوة المحرمة (قوله ومعرفة) أي بعد معرفة وقوله في ذلك أي في شأن ما ذكر من الشقاق
الحاصل بينهما المعلوم من المقام على ما مر (قوله من اصلاح) أي ان سهل وتقريب أي بطلقة
فقط ان عسر الاصلاح فان اختلف رأي الحكمين بعث القاضي آخرين ليحتمل على شيء (قوله
شقاق بينهما) فيه مجاز عقل في النسبة الابقاعية حيث أرفع الشقاق على البين أي الطلاق وهو
لا يقع إلا عليهما (قوله ولان الأهل أعراف بمصلحة الأهل) واشتق وأقرب الى رعاية الاصلاح
ولان القريب يفشي سره الى قريبه من غير حشمة بخلاف الاجنبي فان بعث أجنبي كان
خلاف الارلى أو عدوين لم يجوز (قوله وهما أو كيلان) أي فيمنع زلنا بما ينزل به الوكيل من
نحو اغما (قوله في حقهما) هو البضع بالنسبة للزوج والمال بالنسبة لهما (قوله في قول هو الخ)
فان لم يرضيا بهما أو ليقع على شيء أذب القاضي الظالم واستوفى للمظلوم حقه ولو أغنى على
أحد الزوجين أو جن قبل البعث امتنع أو جن بعده وبعد معرفة الحكمين ما عدهم لم يجوز فنفذ
الامر لانهم ان جده لا وكيل ينزل بالجنون أو حكمين فبغير دوام المصلحة وبعد
الجنون لا يعرف دواهما أو غاب بعدهم فذا أمرهما كدية الوكيل ولا يجوز لوكيل في طلاق ان
يخالف لانه اذا أقامه كلامه ما نفوت عليه الرجعة ولا لوكيل في خلع أن يطلق بخلافه لو قال لو كره
خذي مالي منها ثم طلقها أو طلقها على ان تأخذ مالي منها المشترط تقديم أخذ المال على الطلاق
وكذا لو قال خذي مالي منها أو طلقها لان الوكيل يلزمه الاحتياط فلزمه ذلك وان لم تكن الواو
للتزويج فان قال طلقها ثم خذي مالي منها اجاز تقديم أخذ المال على ما ذكره ولو قال لو كره اخذ
مالي منه ثم اختلعتني جرى فيه ما مر (قوله الاسلام) أي ولو كان الزوجان كافرين قال الشافعي
قال شيخنا يفتي في الزيادة وبشرط في حكمها الرشدين بناء على عدم صحة خلع الشبهة دون حكمه

والله اعلم والاهتداء الى المقصود مني بعينه ما وئسن كونهم ماذكرين

(باب الخلع)

قوله باب الخلع حاصله أنه لو حلف بالثلاث أن يفعل هو أو غيره كذا وقت كذا أو أطلق بصيغة التزام كلاً فعلى أن تعليق كان لم أفعل الخ ثم خلع فان كان قبل وقت الموقت أو لم يتمكن من البراءة مع شخص جزأ أو أوال العهدة قبل إمكان البر وكذا إذا كان الحلف على فعل من لا يبالى إذا البراءة في إمكان الحالف والافته خلاف قبل لا يتخلص وإن وقع الخلع قبل مضى زمن يسع البراءة في التخلص من قنوت البر مع إمكانه بل ينظر فان أتى بعد الخلع بالخلف عليه ببر واليمين الحنث فيبطل الخلع وبطلان الخلع وبطلان ابن الرفعة ووافقه البيهقي وخالفه القموني والبكري والسبكي وباخثوه وقالوا بالتخلص وهو ما صرح به الشيخان في صفة التعليق ويقاس به الالتزام إذا حنث حين الخلع انقضاء إمكان الفعل بعده ولا ما عاين بعد الخلع للبر ولا الحنث لزوال عهدة الحلف بالثلاث ٣٢٠ والقول بطلانه بيمين الحنث قبله يستلزم أن الحنث قبل اليأس لا عنده قبله

بناء على صحة خلع السفيه اهـ والذي ذكره الزيايدي في حواشي المنهج خلاف ذلك حيث فرض ذلك في الزوجين لافي الحكمين وعبارته قوله وهما يشهدان بؤخذ من ذلك اعتبار ردهما وهو ظاهر في الزوجة لمتا في بذلها العوض لا الزوج لما مر أنه يجوز خلع السفيه فيصح تركه فيه اهـ شرح البهجة اهـ (قوله والعدالة) ويلزمها التكليف أي البلوغ والعقل والمراد عدالة الرواية بدليل ماذكره بقوله ويسن كونهم ماذكرين هكذا قاله قل ليكن قوله وحوية يفيد أن المراد عدالة الشهادة وهو المعتمد لأنه لا يشترط الكورية لأن المرأة قد تكون شاهدة ويدل لذلك عبارة من ردهما ويشترط في الحكمين تكليف وإسلام وسرعة وعدالة واهتداء للمقصود والمبعوث من أجله لا لا الكورية وإنما اعتبر فيه ذلك مع كونهم أو كليهما لتعلق وكاتم ما ينظر إلينا كم كافي أمينه اهـ

(باب الخلع)

وهو فرع من الطلاق أصله الكراهة ولو لمع الشقاق وذكره بعد ذلك لأن الأغلب وقوعه عقبه ثم لا يكبره إذا خضع عدم القيام بصحقوق الزوجية قال تعالى الآن ينافا أي وأحداهما الآن يقع محدود الله أي التي افترضها في النكاح أو قصد به التخلص من الطلاق الثلاث إن حلف بذلك وهو يقع اتفاقاً في النفي المطلق والبقاء كان لم أفعل كذا أو على الطلاق لا أفعل كذا ولا أفعل كذا في هذا الشهر أو لا تفعلين كذا في نفسه وفي الأبيات المطلق كافل كذا أو أن فعات كذا كان دخلت الدار وتزوجتي طالق ثلاثاً فإذا خافها ثم دخل لم يقع عليه سوى طلاق الخلع وإذا قال على الطلاق الثلاث لا دخان الدار لم يقع إلا باليأس من الدخول وذلك فيبطل

تقدم الوقوع على الصفة المعلق بها الوقوع وإن تأخر التبين فان أعجب بان الحنث هنا لا يتأتى إلا كدلتنا لعدمه عند اليأس بالخلع ولا فائول يطلان الخلع قبل الحنث لعدم مقتضيه قلنا لا أدى لا نقول بالحنث المؤدى إلى ماذكر لا مبيح له الماعات أن الخلع لا يقتضي الحنث لا إمكان الفعل بعده وإن فوات الفعل بعده إنما حصل وعهدة الحلف زائلة فلا ما عاين بعد الخلع من ذلك وقوعه ولا يتبدل فالحجبه كما قاله جبرود قوله من صاحب الشك والغيره التخلص في الصيغة وإن وقع الخلع بعد التمكن فتدبر

وحمل السبكي كلام ابن الرفعة على صيغة الالتزام وقرى بأن لم أفعل تعليق على العدم ولا يتحقق إلا بالأسر الموت فإذا صدقها لا شروهي في غير عهدة الحالف لم تطاق بخلاف لا فعلى أن الفعل فيه مقصود ما تزم صراحة فإذا أقوته أمكن أن يقال فيه بالحنث على ما مر اهـ مرادهم هذا الاعتداء عن ابن الرفعة في مخالفة النص والقاس لأنه هو بقوله به اذهب عن قال بالتعاص في الصفتين كعات والى أن هذا مجرد اعتداء وإنه لا يباقي عدمه القياس أشار به وقوله وهذا ما خطل في الاعتداء وإن لم أجده مستنداً من كلام الناس اهـ وبهذا قلنا ما في استنباه سم لهذا الفرق وإن السبكي بقوله به فراجع اهـ وأعلم أن محل ماذكره إذا لم يكن في صيغة الحلف ما يقتضي الفورية ولو لا أن صرح بالفورية وأعلق بطرف زمان كذا لم أفعل حنث يقتضي زمن يسع الفعل ولم يشغل فلو كان قد خلع في هذا الزمن تبين بحضه الحنث وبطلان الخلع فان خلع في زمن لا يسع الخلع صح الخلع وبطلان به على ما مر فتدبر ولو كان الحلف على كل هذا الرغيف عند أبي الحسب فتنافى الرغيف قبل الغد ولو بالأنه لم يحث بالحنث العيين وكذا إذا تنافى في الغد قبل التمكن لا بالافته لعدم التقصير فان أنلفه فيه أو تلف بعد التمكن حنث القياس مع التفسير والحنث من حين التلف ولا ينظر لمضى الغد وإن اقتضته القرينة لتعلق اليأس العام قبل مضى انقضى فلا معنى للانتظار ولو جرد العهدة وهذا عند اليأس بخلافه أي الخلع قبل بالحنث هذا دون الخلع فتدبر

الموت فإذا خلع لم يحكم بالزواج - لا أما لثبات المقيد كانه أولاد بدأ بتعليقه في هذا
 الشهر فاختلاف فيه فعمد الزبدي بما للمقيد في يقع حيث خلع وقد بقي من الشهر جز يسع
 فعل الخلع عليه وعقد من وج لا يقع فإذا سلف بالطلاق الثلاث على زوجته لم تدخل
 الدار في هذا الشهر أو أنها تقضيده فيه فيه ثم خالها قبل انقضائه بعد تمكثها من الدخول
 أو قضاء الدين ثم تزوجها ومضى الشهر بعد تزوجها أو قبله ولم يوجب الصلوة حيث وتبين
 بطلان الخلع لأنه فوث البر باختباره كالمحو حذفاً كان ذا الطامم قد اختلف في الغد بعد
 تمكثها من أكاه أو تألفه وكالمحو حذفاً أمهات في اليوم الطهر فخاصت في وقته بعد تمكثها من
 قعله أو بشهرين ما هذا الكور فاقصبت بعد إمكان شربه فانه يحتمل أما لو خالها قبل تمكثها
 مما ذكرنا حثت وإن لم تعدل حتى مضى الشهر وهذا بخلاف المقيد كان لم يفعل كذا
 في هذا الشهر فانت طالق لأن المقيد والتعليق على العدم ولا يتحقق إلا بالآخر وقد صدقها
 الآخر بانها طالق وليس هذا إلا جهة حيث فقط فانه إذا فعل لا تقول بل تقول لم يحتمل
 لعدم شرطه بخلاف صورة الإثبات المقيد فان المقصود فيها الفعل وهو إثبات جز في وجهته
 بر وهي فعله وجهته حيث بالسبب الكل الذي هو قبضته والحلت بما قضيه اليه وتنفوت
 البر فإذا تمكث منه ولم ينفه حثت لتنفوته البر باختباره كما مر وإذا خالها بعد أن يشهد عليه
 لأنه إذا أعاد لا يقبل وإن صدقته الزوجة راعياً يحتاج إلى الخلع في الموطوءة ولور جمعية أم
 إن عاشرها وانقضت عدتهم إلى بصر خالها مع وقوع الطلاق عليها لأن وقوعه بعد العدة فليظ
 عليه فلا عصه بمكها - حتى يأخذ في مقابله ما لا أما غير الموطوءة فتبين بالطلاق من غير عوس
 ولو طاقه وإذا خال زوجها جته جازنه العقد عليها حالاً وعند أي حثية لا يجوز العقد عليها إلا
 بعد انقضاء عدتها وفعل الخلع عرف عليه فيجب أن يكون العقد عليها حالاً بحتمه إليه الشروط
 عة ناولا لم يصادف محلاً (ثقل) بعض الخلاء (ط) يقال خلع امرأته خلعاً بفتح الخاء - مع لباسه
 خلعاً بالفتح والنظم لكن الخلع بالفتح مصدر قيامي قال في الخلاصة

بضم الخاء من الخلع بفتحها
 وهو التزع لان كلامه
 الزوجين لباس الآخر

فعل قياس مصدر المهدى * من ذي ثلاثة كرردا

وبالضم مصدر سماعي قال فيها

وما أتى مخالفاً للماضى * فبإيه النقل كسخطور رضا

وقوله من الخلع أي لغة - وما مر عا فبأى في قوله هو فرقة الخ والخاص الاشتقاق من ذلك
 لاختلاف الهيئة أي المركان والمكان والاشتقاق الصغير كني فيه ذلك قال في جمع الجوامع
 والاشتقاق ردلفظ إلى آخر المناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصول ولا بد من تغيير أي ولو
 في الهيئة لكن أنظر ذلك مع قوله سم أن المصدر المجرى لا يشق من المجرى إلا أن يخص ذلك بما
 إذا لم يشق لتناقى الهيئة (تقول وهو التزع) فيه إشارة إلى أن المشتق فيه معنى اشتق منه ووضح
 ذلك بقوله لأن كلام الزوجين لباسه - آخر أي كالباس له بجمع الاشتغال واللامعة عمدة
 المعانة - وما المضاجعة أو بجمع استمر لآل الباس الحثي يستمر العورة وكل منهم ما يستمر عرض
 صاحبه ولا يصح أن يكون امتعارة لأن فيه جمعا بين الطرفين على وجه يفي عن التشبيه
 إذا المشبه به هنا جبروتى كان خبر الوصفة أو حالاً كان الجمع مضر لأنه يحويج إلى تقدير أداة
 التشبيه ليصح الجمل ثم يصح ذلك أن جعل المشبه مطلقاً أمر سار وهن فرد من أفرادها على

حذ ما ذكره السعد في زيد أسد (قوله فكأنه بفارقه الا تزوج لباسه) قد يقال هذا المعنى
 موجود في الفارقة بغير الطلاق كأنه صرح مع عدم تسمية خلعها الآن يقال له التسمية لا تقتضي
 التسمية والمراد تزوج لباسه المسمى لأجل الايمان بكأن أما المعنوية فقد تزوجته - حقيقة فلا يصح
 التعبير بكأن بالتسمية له (قوله) فان طين لكم عن شيء منه) أي الصداق ويقاس به غيره ووجه
 الدلالة أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في مقابلة طلاق أو لا فقهه المسمى به معهما وكان الأولى
 الاستدلال بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به اهدم احتياجهما للقيام وعدم صدقهما
 بغير المسمى (قوله في امرأة ثابت بن قيس) واسمها حبيبة بنت سهل الانصارية وخالها أول
 خلع وقع في الاسلام وسببه أنها جاءت للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ثابت بن
 قيس ما أتتم عليه في خلق ولادين ولمكني أكره الكفر في الاسلام أي كفر النعمة أي أن يكون
 الزوج منة على أن المرأة لا تخلو عن ذلك غالباً فقال اتردين عليه حديقته فقالت نعم فقال صلى
 الله عليه وسلم لها قبل الحديقة وطاقتها تطليقة والحديقة البستان الذي أصدقهاها وفي رواية
 للنسائي أنه كسر ذراعها فذهبت للنبي صلى الله عليه وسلم وأخبرته بذلك فقال لها ما ذكر (قوله)
 ما ترم للعوض) وشرط فيه قابلاً كان للطلاق أو ملتصقة بالزوجة أو أجنبيها الطلاق تصرف مالى
 بأن يكون غير محجوز عليه والالم يصح المانع بذلك فلو اختلفت أمة ففي ذلك فقهه قبل تقدم
 في كتاب الصداق أو محجوزة عنه طلقت رجعيًا واغاد كرا الملى وان أذن الولي فيه لانها ليست
 من أهل التزامه وليس لوليها تصرف ماله الى مثل ذلك نعم ان خاف على ماله من أخذ الزوج له
 ولم يمكن دفعه الا بالتطوع كان له دفع ماله في ذلك وقتها الصغيرة والجنونة ومحل وقوع الطلاق
 رجعيًا اذا كان بعد الدخول والا فبقية ما يملك مال ولو خالها لم تقبل لم يقع طلاق الا أن يتوبه
 ولم يضمن التمس قبولها فيقع رجعيًا على ما سبأ في ضرورة خلع التسمية أن تاتي بصفتها
 فتقول خالني على كذا وكذا وذلك أمالو قال لها ان أبرأني من مهرك فانت طالق فأبرأته فلا
 تصح برأيتها وان أذن لها الولي فيها ولا يقع طلاق لان انعاق عليه وهو البراءة لم يوجد وكثيرا ما
 ياتس قول المرأة ذات كذا صدق على طلاق فيقول لها أنت طالق فيقع رجعيًا لان التعليق
 انما انفعته كلامها لا كلامه وحينئذ لا يبرأ لان هذا المبدأ في معنى تعليق الأبراء وهو لا يصح أو
 اختلفت حريضة مرض الموت صح لانها التصرف في ماله وحسب من الثالث فانه على
 مهر من قبل ان يسهه الثالث فان لم يسهه فان اجاز الوارث فالامر ظاهر والاخير الزوج بين أخذ
 المسمى وبين نفسه والرجوع له المثل أمامه والمثل فاقول فيجب من رأس المال ان التبرع
 انما هو بالزائد ويصح خلع المريض بأقل شيء لان طلاقه مجانا صحيح فبشيء أولى (قوله) وزوج
 بشرط فيه حصة طلاقه كذا كره المصنف فيصح من عبد ومحجوز عليه بنفسه ولو بأقل شيء وبلا اذن
 لان لكل منهما أن يطلق مجانا فبموضع أولى ويدفع عوض للمالك أمرهما من سيد وولى وألها
 باذنه لغير الدافع منه نعم ان قيد أحدهما الطلاق بالدفع له كأن قال اذا دفعت لي كذا لم تطاق
 الا بالدفع اليه ونبرأ به ويقع الطلاق بتأيد ذلك العوض حيث قامت قرينة على ارادة التملك
 كما قال لاصرفه في حوائجي فان لم تقم قرينة وقوع رجعيًا ولا مال اذ لا ماله حينئذ
 وانما هو مجرد تعاقب على حصة فان دفعت الحصة العوض لا فيه بلا اذن وبه فان كان

فكأنه بفارقه الا تزوج
 نزع لباسه والاصل فيه
 قبل الاجماع آية فان طين
 لكم عن شيء منه نفسا
 والامر به في خبر البخاري
 في امرأة ثابت بن قيس
 بقوله قبل الحديقة
 وطلقة تطليقة وأركانها
 خمسة ما ترم للعوض وزوج

(قوله نعم ان خاف الخ) بل
 في شرح م ما يقيد
 الوجوب حينئذ قال عن
 نسلا عن يتم ومع ذلك
 لا يملك الزوج المدفوع له
 فيقع رجعيًا بالعدم حصة
 المقابلة له بحرفه (قوله)
 والاخير الزوج بين أخذ
 المسمى) الاولى خير بين
 أخذ ما تخرج من المسمى
 من الثلث تأمل

دينار جمع ولده عليه ايه وهي على السفسية بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء لها ولا تطالب به بعده
 رشده أو عينا أخذته الولي عنه فان تلف في يده قبل أن يأخذها وكان الولي عالما في الضمان عليه
 وجهان الرابع منهم المأضمان أو جلاء الرجوع عليها به والمثل والدفع للعبد كالدفع للسفيه
 الآن المختارة تطالب بمائتات في يده بعد عتقه (قوله وبضع) وشرط فيه ملائمة الزوج له فيصح
 النظم في رجعية لا في بائن إذا فائدة فيه هذا إذا كانت الرجعية غير مباشرة مباشرة الأزواج
 والأفلا يصح خلفها بعد انقضاء عدتها لانها كالبائن في حقوق الطلاق (قوله وبضع) وشرط
 فيه صحة اصدائه وسبأ في صفه هو في قوله أو فاسد بقصد الخ (قوله وبضع) وشرط فيه ما امر
 في البيع ولكن لا يضر هنا تحلل كلام يسير والفرق بينه وبين البيع أن البيع معاوضة محضة
 بخلاف المثل فان فيه شائبة معاوضة وتعليق وكل منهما يفتقر فيه إلى ما لا يكسر فيه بضر
 سواء من المبتدئ أو من المتأخر على الملق (قوله وبضع) قيد أول وبطحة الزوج قيد ثان
 ويزاد ثالث وهو كون العوض مقصودا ولو منقعة كتعليقها لم يقرأ فان اتى واحد من هذه
 الف يود وقع الطلاق رجعا ولا مال ولو كان العوض تقديرا كأن خاله على ما في كفه أو لم يكن
 فيه شيء سواء علم بذلك أم لا فيجب به المثل إذ قوله في كفه صفة لما أوصله لها وهي صفة
 كاذبة فتلغو ويصير كأنه خاله على شيء مجهول فان كان فيه شيء نظران كان فاسدا مقصودا
 بآثار المثل وكذا ان كان صحيحا معلوما لاحدهما فان كان معلوما لهما بائنا به أو فاسدا غير
 مقصود وقع رجعا ولا مال ولو خاله على براءة من صداقتها أو من دينها كأن قال ان أبرأتني
 من صدقتك أو من دينك فانت طالق وكانت جاهلة بقدره لم يعلق لان الإبراء لم يصح فلم يوجد
 ما علق عليه العلق هذا ان لم يقبل به براءة طلاقك فان قال ذلك نظران ظن صحتها وقصد
 الاخبار عما وقع وطابق الثاني الاول لم يقع والواقع فلو ابتدأت الزوجة بالتعليق بأن قالت
 ان طلاقتي فانت بريء من صدقي أو طلاقتي وانت بريء من صدقي فقال بحجبه اليها أنت طالق
 لم تحصل البراءة لانها لا تاتي بواقع الطلاق بآثارها المثل ان ظن صحة التعليق الإبراء فان علم
 عدم صحته وقع رجعا ولا مال ولو قال ان أبرأتني من صدقتك طلاقك فابرا أنه بريء صحته فلم
 يطاقها صحت البراءة وهو تخيير بين أن يطلقها وأن لا لأنه وعدم مثل أطلقك فلو طاقها بعده
 ذلك وقع رجعا بانهم ان قصد بقوله طلاقك أنها طالق عند حصول الإبراء وقع به وبقع كثيرا أن
 الرجل يقول لزوجته عند انحصام أبرتي وأنا أطلقك أو تقول هي له ابتداء أبرأتك أو أبرأتك
 الله قال عس والذى يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعا وأنه يدين فيها لو قال أردت ان صحت
 براءتك ويقع كثيرا أيضا ان تحصل مشاجرة بينهما فتقول له أبرأتك فيقول ان صحت براءتك
 فانت طالق فان كانت مكافئة وشبهت عاتلة هي والزوج بالقدرا المبرأ منه وقع عليه طلاقه رجعية
 لتعلقه على حجر رجعية البراءة وقد وجدت لآبائنا لأنه لم يأخذ عواضي مقابلة الطلاق احصة
 البراءة قبل وقوعه أو غير مكافئة أو سقيمة أو جاهلة بذلك لم يقع شيء ولو قالت له أبرأتك الله من
 الحق والمستحق فقال أنت طالق فان لم يقصد التعليق بأن قصد الانشاء وقع الطلاق رجعا
 ما لم يظن عدم وقوعه والأفلا وقوع أو قصد التعليق على البراءة وقع بائنا وجدت شرطها
 السابقة والواقع رجعا ويصدق في قصده ذلك بحجبه (قوله بطحة الزوج) أي وسده أو مع

وبضع وبضع وصفية
 (هو فدية) أي من فدية
 يصح طلاقه (بعوض) أي
 بطحة الزوج

(قوله الرابع منهم المأضمان)
 أي ولا يرجع على الزوجة لانه
 المقصر بالاذن في القبيض
 ومقتضى هذا التعليق
 انه اذا لم ياذن في القبيض
 ضمنه اياها ورجع عليها به
 المثل فيصير (قوله وكل
 منهما الخ) لعل الاولى
 والتعليق بغيره يسير
 الكلام (قوله ما لم يظن
 عدم وقوعه) تأمله (قوله
 ما لم يظن الخ) الذي يظهر
 أنه متى قصد الانشاء وقع
 مطلقا سواء ظن وقوعه
 أولا هكذا وجدته بعد
 التوقف المار فخر

(الح) الاولى وانما حصل الطلع
اذ البراءة صحيحة مطابقة
تأمل (قوله وكذا كذا كذا
ان ذكر المال أو نوى)
الصواب أنه صريح تأمل

(بلنظ طلاق أو خلع)
والمراد ما يشاء لهما وغيرهما
من الألفاظ الطلاق والخلع
صريحا كان أو كناية كالفرق
والإبانة والقدارة ونحو
بجهة الزوج تعليل طلاقها
بالبراءة عماله على غيره
فيقع الطلاق فيها رجعي
ودخل فيها سيد الزوج فانه
الذي يستحق العوض (وهو)
بلنظ الخلع طلاق) وان لم
ينوبه الطلاق لا يفسخ فان
وقع الخلع (بمعنى صحيح
لزم)

قول المصنف في التعريف
بلنظ طلاق أو خلع معترض
من وجهين الاول من قول
السل
ولا يجوز في الحدود ذكر أو
الثاني من قول السل أيضا
في شروط الحد ولا يجزى
بحدود أي أخذ الماعز
في التعريف الموجب للحدود
والجواب عنها أن هذا رسم
وقوله بلنظ خلع المراد ما
خلع لاعتناء فانه سمى قاله
نصير الهوري

الاجنبى فلو قال ان أبرأتني وفلا فقلت طالق فابرأتهم ما صح ورفع الطلاق بانجابهم والمثل
هكذا قال قل والمقدمة ما قلح من عدم لزوم مهر المثل ونما حصلت البراءة لكل منهما انظروا
بلجهة الزوج ولا يضر ضم الاجنبى معه لانه اذا اجتمع مقتضى وغيره مقتضى قدم الاول (قوله)
بلنظ طلاق) أي بالنظر لمحل الصريح أو كناية وليكون النظم الطلع هو الاصل في الباب عطافه
على ما قبله عطاف أخص على أعم فقال أو خلع والمراد بالخلع في الترجمة معناه كإفادته حده بامر
أه مر وفيه أن عطاف الخاص بخصوص بالواو (قوله والمراد الخ) يشير الى أن لنظ الطلاق
أو الخلع ليس بقيد وظاهر عبارته أن لنظ الطلاق والخلع ليس بامرا دين حيث قال والمراد
ما يشاء لهما الخ فلو قال والمراد ما صدقهما أو غيرهما كان أولى فصرح بطلاق صريح خلع وكذا كذا
كنايته ان ذكر المال أو نوى (قوله صريحا كان) أي اللفظ المعلوم من قوله من ألفاظ الخ وقوله
كالفرق صريح وكذا المقادير ان ذكر المال أو نوى كإباني والإبانة كناية (قوله على غيره) أي
فقط كان قال ان أبرأت فلان فقلت عليه فقلت طالق وقوله يقع الخلاق فيها رجعي أي ويرأ
الاجنبى كما قاله البرماوى على المنهج ولا يلزم مهر المثل (قوله ودخل فيها) أي في جهة الزوج
سيد الزوج أي اذا وقع الخلع من العبد ويؤخذ من ذلك أنه لو شرط العوض للسيد ابتداء لم
يصح (قوله وهو) أي الخلع بمعنى الفرقة ولو قال هي أي الفرقة لمكان أنسب (قوله طلاق)
أي ينقص العبد لانه تعالى في قوله الطلاق مرتان ذكر حكم الانتداء المراد به الخلع بعد
الطائفة ثم ذكر حكم ما يترتب على الثالثة من غير ذكر وقوع الثالثة فدل على ان الثالثة هي
الانتداء أه مر ولأنه لو كان فسخا لما جاز على غير الصدق لان الفسخ يوجب استرجاع
البذل (قوله وان لم ينو الخ) فهو من الصريح بذاته عنده وهو ضعيف والمقدمة لانه لا يكون
صريحا الا مع ذكر المال أو نية سواء أضر القاس قبولها أو قبلت أم لا على المتقدمين ان ذكر المال
بأنه وان نواه فان توافقا في النية وقبلت وجب المسمى أيضا واذا اختلفا في النية وجب مهر
المثل فان لم يذكر المال ولم ينو كان كناية ان لم ينوبه الطلاق لم يقع شيء وان نواه وقبلا يثبت وجب
مهر المثل لكن بالشروط التي أشار اليها بقوله ونوى القاس قبولها الخ وحاصله أنه ان لم يضر
القاس قبولها وقع رجعيًا وان أضره فان قبلت بآثار المثل والافلا وقع وبعبارة
الشورى على المنهج والخاص أن المتقدمين ذلك أنه ان صرح بالعوض او نواه وقبلت بآثار
وان عرى عن ذلك ونوى الطلاق فان أضر القاس قبولها وقبلت وهي رشيده بآثار المثل
وان لم يضر أولم تكن رشيده وقع رجعيًا ان قبلت في الثاني والام يقع عليه شيء كالمولم ينو
الطلاق فعلم أنه عند ذكر المال أو نية صريح ولا بد فيه من القبول وعند عدم ذلك كناية وان
أضر القاس قبولها وقبلت ايجابا خصار (قوله لا يفسخ) أي خلافا لما قول القديم القائل بذلك
لا ينقص عدد الطلاق فيصير تجديد النكاح بعد تكرر من غير حصر واختاره كثيرون من
أصحابنا المتقدمين والمتأخرين وأفتى به الباقي من تكرار واستدل به بالآية السابقة اذ لو
كان الانتداء طلاقا لما قال فان طلقها أو لا كان الطلاق أربعا أه أفادته مر ولا يجوز الاقتناء
بهذا القول وان جاز تعلمه فلا يبرئ محل الخلاف اذا وقعت الفرقة بلنظ الخلع أو المقادير أما
لو وقعت بلنظ الطلاق أو السراح بعوض فينقصه بلا خلاف (قوله فان وقع بمعنى صحيح لزم)
أي ووقع الطلاق بانما طلقا سواء كان مع الزوجة أو الاجنبى أما القاس فان وقع الخلع به مع

كأن البيع ونحوه (أو)

بمعنى (فاسد) يقصد كعمر

(أو) وقع الخلع مع الزوجة

(بلا) ذكر (عوض) ونوى

النكاح قبولها فاقبلت

(وجوب مهر مثل) لأنه

المرد عند فساد العوض

في الأولى ولا طراد العرف

يجري بان الخلع بعوض

فيرجع إلى المرد عند الإطلاق

في الزانية (وهذه الفقرة

فرقة بينونة) فلا يلحق

المختلفة طلاق ولاظهار

ولا إيلاء ولا تنقيت نفقة

ولا كسوة إن كانت حائلا

ولا نوازل ينهـ ما ويجب

بوطئه لها الحد ولا يستبيح

الزوج وطأها إلا بعد

جديد ويجب فيه مهر

جديد ولو عتقت في العدة لم

تكمل عدة الحر أو مات

الزوج فيها لم تنقل العدة

الوفاة ولو عقد عليه ساقدا

كان علق طلاقها بشئ قبل

الخلع

(قوله أو ذكر العوض ونوى

الطلاق الخ) الأولى حذرة

أذلا حاجة لنبهه مع ذكر

العوض اه شيخنا (قوله

أولم تكن أهلا الخ) أي وقد

قبلت كالم والم يقع شئ

(قوله أحد عشر) لهـ

اعتبر تفرع وجوب مهر

جديد على توقيت استحابة

الوطء على العقد فهـ

كسئلة واحدة تأمل

الاجنبى وقع رجعيامطلقا سواء كان مقصود الم لا أرفع الزوجة فإن كان مقصود وقوع بائنا
بمهر المثل أو غير مقصود وقع رجعيام لا مال رضا بـ الباب أنه متى صحت الصيغة والعوض
بائنا بالمعنى أو فسد العوض فقط بائنا بمهر المثل أو الصيغة فقط وقع الطلاق رجعيان
تجزأ أو علق باوجود كالأبرام مع وجود شرطه فإن علق بما لم يوجد كالأبرام عند فساد شرطه
لم يقع شئ قال ابن حجر بعد أن ذكر الضابط المذكور أنه لم أن من علق طلاق زوجته بأبرامها
أيام من صداقها لم يقع عليه إلا أن وجدت برائة صحيحة من جميعه فيقع بائنا بأن تكون رشيده
وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق به زكاته خلافا لما أطل به الرعي من أنه لا فرق بين تعلقاتها وعلمه
(قوله يقصد) خرج به مالا يقصد كدم وحذرات فيقع الطلاق رجعيان مثل ذلك لا يقصد
بمال فكانه لم يدامع في شئ بخلاف الميتة لأن مقصد تفصيل الضرورة والنجور اه قاله في شرح
المنهج (قوله كعمر) أي وكجهول وميتة ومؤجل بعجهول ولو خالع بماله ومجهول فسد
العوض ووجب مهر المثل أو بعجهول فاسد معلوم صرح في الصحيح ووجب في القاسد ما يقابل
من مهر المثل واتم تطلق في الخلع بعجهول إذا لم يعلق كأن قال طلقك على عوض في ذمتك أو
علق وأمكن مع الجهل كان أعطيتني ألفا فانت طالق فإن لم يمكن كان أعطيتني مائتي كذا ولم
يكن فيه شئ فانت طالق لم يقع شئ ومنه ما تقدم من قوله إذا أبرأتني من دينك فانت طالق
فأبرأتك منه وهو مجعول واستثنى من وجوب مهر المثل بالخلع بضمير خالع الكسوة إذا وقع
الاسلام بعد قبضه كافي المهر (قوله أو وقع الخلع مع الزوجة) كأن قال خالعتك أو فاديتك أو
انديتني وهو قيد هنا وفيما قبله من القاسد المقصود قلوز كرمعه أيضا لكان أولى وقوله
بالذ كرمعوض أي وبلايته قيد ثان أي لم يتعرض له نكاحا ولا نكاحا وقوله ونوى النكاح قبولها
ثالث وقبلت رابع ويراد على ذلك وكانت أهلا لا التزام ونوى الطلاق لأنه كناية وهي تنقير للنية
فهذه قيد وستة لا يجاب مهر المثل فإن جرى مع أجنبى مع السكوت واخبر القاس قبوله وقع
رجعيام لا مال كالم كان معه والعوض فاسد كالم أو ذكر العوض ونوى الطلاق وقع بائنا به
أو نوا بمهر المثل أو نواه قال خالعتك بلا عوض ونوى الطلاق وقع رجعيان وإن قبلت ونوى
النكاح قبولها ولم يضم القاس قبولها أو لم تكن أهلا لا التزام وقع رجعيان واخبر ولم قبل
وهي رشيده أو لم ينو الطلاق لم يقع شئ (قوله ونوى النكاح قبولها) قيد أصرا حته فإن لم ينو
فكناية أن نوى الطلاق وقع قبلت أو لا فلا يقع قبلت أيضا ولا هكذا قاله قل وقد علمت ربه
وأن المعة أنه كناية وأن نوى القاس قبولها حيث لم يذكر العوض ولم ينو ولو خالعه بعوض
على أهمق شاعره وكان له الرجعة بائنا بمهر المثل لأنه رضى بسقوط الرجعة متى سقطت فلا
عود (قوله فلا يلحق الخ) فرع على ذلك أحد عشر فرعا وقوله ولا كسوة بتقايث الكاف (قوله
إن كانت حائلا) خرج به ماله كانت حاملا فانه تستحبه ما بسبب الحمل لقوله تعالى وإن كن
أولات حمل فانتقوا عابدين حتى يضعن حملن (قوله بعدة جديد) ولو في العدة كالم لأنه له هذا
إن كانت البينة بطاعة واحدة أو اثنتين بأن لم يصرح ولم ينو أكثر منه ما كان كانت بثلاث
تصرح بالثبوت مع العدة عابدين (قوله ولو عتقت في العدة الخ) أي بخلاف الرجعية إذا عتقت
فان اكتمل عدة حر (قوله وقد كاذ علق طلاقها الخ) هذه المسئلة هي الواقعة الآن المرادة

بقوله - ثم ان الطلع محاصر فينتفع في النفي المطلق والمقيد وفي الاثبات المطلق أما المقيد كعليه
الطلاق ليكمن زيد في هذا الشهر فلا ينفع فيه فاذا تمكن من كلامه ولم يكلمه تبين آخر الشهر
أنه سبانت من وقت الحائض ولم يقع حائضه موقعا هذا عند مر وقال زى أنه يقع اه
قرره شيخنا عطية وقد مر مستوفى ولو حائض بالطلاق الثلاث انه لا يدخل هذه الدار ثم احتجوا
له في دخولها وقالوا له خالف زوجك خالف بالطلاق الثلاث أنه لا يقع المهاد ولا وكيله كان له
الطلع ويقع عليه به طائفة واحدة فلا يلحقه طلاق بعد الاثبات بثلث الطائفة فالدخول
المعاق عليه الطلاق لم يقع بعد ذلك الا في نكاح آخر على غير المخلوف فيه (قوله لم تعد العيمن)
سواء كانت بطائفة أو ثلاث وقوله بعد العقد أي وكذا قبله واعلم أنه يصح الخلع
مع الأجنبية وان لم يكن بحضور الزوجة بل وان كرهته لانه ربما يجبره على ذلك ما بينه ما من
الخصام (قوله في ذلك كاه) وهو الاحد عشر حكاه المذ كورة

• (كتاب الطلاق) •

لم يعبر عنه بالباب لعدم تحول القسم له والجامع جرمه وقدمه للمناسبة المتقدمة واقتضاه جاهلي
ورد النسخ بغيره (قوله حل القيد) أي سواء كان حسيبا كقيد الفرس أو معنويا كالعصمة
فانما التحول بالطلاق وقوله حل عقد النكاح عبارة غير عقد النكاح أي العصمة وهي أولى اشد
مناسبتها للمعنى اللغوي فالعقود الشرعية أخص وقوله لا ينقطع طلاق أي ما شق منه لان المصادر
كثبات وخرج به الشيخ فلا يقال له طلاق اذ لا ينقص عدده وكذا لا ينفسخ باللعان ونحوه وعرفه
النووي بأنه تصرف علوي للزوج بحدثة بلا سبب في قطع النكاح فخرج بقوله بلا سبب الفسخ
بالعيب وتعرف المصنف أولى لانه لا بد من مناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي ولا مناسبة على
نهر يقب النووي الاعلى بعد (قوله الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق قطا في الخبر المبتدأ في أن
كلا عددوا لالطلاق ليس بعدد بل مصدر أو اسم مصدر بمعنى التطبيق فلا يستقيم الاخبار
عنه بقوله مرتان وهذا المصنف محذوف أي عدد الطلاق الذي غلبت الرجعة بعده والافعه دعه
الشرعي ثلاثة والقرينة على المحذوف قوله أو تدرج باحسان أي طلاق باحسان لما روي أنه
صلى الله عليه وسلم - مثل أين الثامنة فقال أو تدرج باحسان وقيل معنى الآية التطبيق
الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق ولذلك قالت الحنفية الجمع بين الطلقتين والثلاثة
بدعة (قوله ليس شيء الخ) أي ان الله تعالى لا يرضى للانسان أن يحرم ما هو - لال له وعدم رضاه
بالطلاق أكثر من غيره والا فحققة البغض الذي هو صفة طائفة بالنفس تقتضي النفرة عن الشيء
مستحيلة على الله تعالى واقصد بذلك التفسير عن الطلاق اذ لا يختلف به الا فاسق ولا يصدق
به الامتناع ولو بقي على ظاهره لا تقتضي ان الحلال مبعوض لله تعالى والطلاق مبعوض له أكثر
من غيره مع أن الحلال لا يبعض نعم ان أريد بالحلال الجواز الصادق بالمكره والحرام امارض
صح وصحته بالبغض بالمعنى المتقدم أعني الكراهة وعدم الرضا ونول بعضهم ان أنفل النة قيل
ليس على بابها لا يجزى في جواب عن ذلك لعدم خروج الطلاق عن كونه حلالا ومنصفا
بالبعض لله تعالى بل المخلص ما تقدم والطلاق يعتريه الاحكام الخمسة فيكون واجبا كطلاق
المولى والحكمه بن في الشقاق وانما وجب عليه - ما مع كون ما وكيلين والوكيل لا يجب عليه

لم تعد العيمن بعد العقد
بجواز الرجعة في ذلك
كاه فانه كاه الزوجة

• (كتاب الطلاق) •

هو لغة حل القيد وشرعا
حل عقد النكاح بلا طلاق
طلاق ونحوه والاصل فيه
قبل الاجماع الكتاب
كتوله تعالى الطلاق مرتان
والسنة كقوله صلى الله
عليه وسلم ليس شيء من
الحلال يبعض الى الله من
الطلاق رواه أبو داود بإسناد
صحيح والحاكم وصححه

(قوله أي ما شق منه)
هذا التفسير غير ظاهر لانه
يقصر الكلام على
الصريح وليس كذلك بل
الكلام في القرينة بصريح
أو كناية تأمل وسبق عند
قول الشارح والطلاق
الخ منسب لذلك وقد علمت
ما فيه فتدبر (قوله لعدم
خروج الطلاق عن كونه
حلالا) ومما يقابل البغض الخ
فيه ان المراد بالبغض ما حرمه
والطلاق متصف بذلك حتى
على جواب المشي

التصرف فيما وكل فيه اتعلق وكالتما بنظر الحاكم ولا الشترط فيه ما الاسلام وان كان
 الزوجان كافرين كما هو أو قال ان الوكيل حسب دامت على الوكالة يجب عليه التصرف ومن دوبا
 كطلاق من يجهز عن القيام بمقوق الزوجة أو من لا يميل اليها أو تكون غير عقيدة سواء خاف
 الفجور بها أم لا خلافا للصفة في مخرج عن الوكالة المطلقة بحيث لا يصير على عشرتها
 عادة ولا نقل أن توجدها امرأة غير سنية الخلق في الخبير المرأة الصالحة في النساء كالغراب
 الأعصم كناية عن ندرة وجودها إذا أعصم وهو أيض الجناح من وقيل الرجلين أو أحدهما
 كذلك أو بأمر به أحد أو به حيث لم يكن على وجه النعت كما هو شأن الحق من الآباء
 والأمهات ولم يخش فتنه أو مشقة بطلاقها وحراما كالأبدعة ومكرها كالأفلاق مستقيمة الحال
 السائلة مما رويها كطلاق من لا يشتهيها أي شهوة كاملة فلا ينافي ما مر من عدم الميل لها
 ولا تمنع نفسه بغيرها من غير قطعها (قوله مطلق) وشرط فيه اختيار فلا يصح من مكره وان لم
 يور وتكليف أي بلا غوغ وعقل فلا يصح من غير مكلف ولو تعلق وان قال الصبي أو المجنون إذا
 بالغت أو أذنت طالق طالق فبلغ أو أفاق فلا يقع طلاق لان الشرط وقوع النعائيق سال الكمال
 وان وجدت الصفة وهو غير مكلف كالأجن وان يكون المعلق زوجا لما وكيله أو الحاكم فلا
 يصح منها تعليق ويستثنى من غير المكلف السكران المتهدي فيقع عليه الطلاق مع أنه غير
 مكلف كما هو مذكور في كتب الأصول تفصيلا عليه ولان وقوعه عليه من قبيل خطاب
 الوضع أي ربط الاحكام بالاسباب ويرجع في حد الكفر الى العرف فاذا انتهى تغير الشارب
 الى حاله يقع عليه اسم السكران عرفا فهو محل الطلاق في أنه مكلف أو لا وعن الشافعي رضي
 الله تعالى عنه أن السكران هو الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم وعرف
 الكراهة حاله يحصل من استيلائها بجزء من معدة من المعدة على معادن الكفر وقيل
 غير ذلك وانما يقل زوج كافر في الطلع لان المطلق قد يكون غير زوج كالفاضل في طلاقه عن
 المولى (قوله وصيغة) سبأ في التكلم عليها (قوله وقصد) أي قصد الاستعمال انظر الطلاق في
 معناه وهو وحل العصمة فلا يقع طلاق عن طلب من قوم شيئا لم يعطوه له فقال طلقكم وفيهم
 زوجته سواء علم بها أو لا فان كن كاهن زوجاته طلقن ولا من سكي طلاق غيره كقوله قال فلان
 زوجتي طالق ولا من جهل معناه وان نواه كان قال لا يجمي قل زوجتي طالق واقصد معناه وهو
 حل العصمة فقصد ذلك ولم يعرف أنه موضوع له ولا من كانت له زوجة برأى وجع فارق
 فقال لا أعرف رقبيا ففسات له أنا أعرف رقبيا تنفع لوجع الرأس وهي أنت طالق فأقرأها على
 رأى فقرأها وهو جاهل بمعنى أنت طالق أو عالم بمعناه لكن ظن أن النطق يفيد الشفاعة في به
 بقصد الشفاعة فيكون قصد ذلك صارا قاله سم ولا من سبق أسانه لانتفاء القصد اليه في الجميع
 وما جهل معناه لا يصح قصده ولا من قال ان اعلم طالق باطال ولم يقصد طلاقا أو اطلاقا حلا
 على النساء اقربيه فان قصد طلاقا طلق وحل اشتراط هذا الشرط اذا وجدت قرينة تصرف
 الطلاق عن معناه كإني الامثلة المذكورة فيصدق ظاهرا في دعواه ما يمنع الطلاق لتعلق حق
 الغيرة فان لم توجد قرينة لم يشترط ذلك فلو خاطبها بطلاقها زالا بأن قصد اللفظ دون معناه أو
 لا عيانا لم يقصد شيئا كان تقوله في معرض الاستهزاء أو الدلال طلق في قول طلقك أو ظننا

وأركانها أربعة مما لم يلق
 وصيغة وقصد

(قوله كطلاق من يجهز
 الخ) فيه أن مقتضى العقل
 الوجوب شيئا باج وقد
 يقال انها تصير ديناء عليه
 (قوله واقصد معناه) الذي
 يظهر أن الاولى حذف
 لفظ معناه والا صار عارضا
 بالموضوع فيقع خفي العبارة
 هكذا وانصل حل العصمة
 شيئا (قوله ويحل اشتراط
 هذا الشرط) الموضوع انه
 ركن

اجنبية لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب مثلا وقع الطلاق لقصد مدأياه في الصورة الانسية
 وإيقاعه في محله في غيرها وفي الحديث ثلاث جدهن جدد وهن لهن جدد الطلاق والنكاح
 والرجعة وقيس بالثلاث غيرها من سائر التصرفات وانما اخصت بالذكر لانهن لا يضاع
 المختصة بمزيد اعتناء ولا يدين في ذلك لعدم انصرف اللفظ عن معناه ولا يدين تلافيا بالطلاق
 بحيث يسمع نفسه بتقدير اعتدال مدأيه وعدم العارض المانع كما هو معلوم فلو أقي به سرا
 بحيث لا يسمع نفسه لم يؤثر وكذا لو لم يذكر المبتدأ بأن قال طالق وان قوى الايمان بانث كالاتوثر
 نية أصل الطلاق خلافا لما لك فانه قال بوقوعه بالنية كان يضر في نفسه معنى أنت طالق مثلا أما
 عزمه عند المشاحة مثلا على أنه يملكها فلا يقع به طلاق (قوله وزوجة) أي ولورجعية وبأنثا
 ومعاشرة فانما في حكم الزوجة وخرجهم الموطوءة بملك الغير فلا يقع عليهم اطلاق ولو أضاف
 الطلاق لجزء الزوجة المتصل وقع سواء كان ظاهرهم باطنها ثانيا لا كيد وقلب وطحال وثالث
 ورابع وشعر وظفر ودم ومثل الجزء الروح والحياة ان قوى به الروح والشحم والسم ووجه
 كون الدم جزءا أن به قوام البدن وخرج يجزئهم اضافة الطلاق لافضلها كزيفها ومنهيا ولبنها
 وعرقها كأن قال ريقك أو عنيك أو لبنك أو عرقك طالق فلا يقع لانها ليست اجزاء فانما غير
 متصلة اتصال خافتة بخلاف ما مر وكذا الاغراض كالسمع والبصر والنفس بفتح الفاء والحركة
 والسكون والحسن والقبح وباتصالهم بما لو قال لا تطوعه يمين مثلا يمين طالق وان التصقت
 بمحلها ولم ينش من قطعها محذور تيم فلا يقع طلاق لانه انما يقع على الكل بطريق السراية
 من الجزء فلا بد من أن يكون ذلك الجزء متصلا حتى يسرى منه للكل كالعتق وجعل الاركان
 في المنهج خمسة فزاد الولاية على الخلل ليخرج الاجنبية والباش فلا يقع عليه طلاق ولو لم يعلق
 فلو قال لاجنبية أنت طالق أو كل امرأة أنكحها فهي طالق لم تطلق على زوجها ولا ينكحها ولا
 بدخولها الدار بعد نكاحها لانتماء الولاية من التام على الخلل وما منعه هذا أولى لان
 ما خرج به خارج بالزوجة (قوله) أي الطلاق أنواع أي أحد وعشرون أربعة فلهذا لا يقع
 مر منها اثنتان وسباني انسان والباقي للفسخ (قوله في الحياة) يخرج به فرقة الموت فانما الطلاق
 ولا يفسخ (قوله المهور) وهو ما يحده الانسان باختياره بالاسباب فيقطع النكاح بخلاف
 الخلع والابلا متلا فانه اسبب (قوله اعساره) أي كاه وبعضه حيث كان كاهه حالاً صالة
 وقوله ونفقة أي نفقة المعسرين فلا نفقة بالاعسار بنفقة المعسرين ولا بالادام (قوله بعد
 امهاله) أي من الحاكم وان لم يطلب الامهال منه حتى في المهر على المعسر ولا بد من الامهال بعد
 ثبوت الامر عنده سواء رفع اليه الامر قبل الثلاث او بعده اخلافاً اقول حيث قال ابن ربح
 البه بعدها فسخ بعد الاثبات بدون امهال (قوله ان يكون نجل الوط) أي وتحتي النفقة
 والكسوة اذا حبست نفسها حينئذ اطاب المهر (قوله المهر) بفتح الواو والمشددة أي
 البضع وقوله قبله أي الوط (قوله وتلقه) أي بازالة الميكارة في الميكرو الوط في الغيب اذا كانت
 باعثة عاتله ووطئها طائفة فان كانت صغيرة ومجنونة أو مكروهة كان لها الفسخ مطقة قبل
 الوط او بعده لان فعلها كالفعل وان كان التعديل بتلف المهر ففسخ بغيره عدم الفسخ
 والحاصل ان المهر في مقابل الوط والنفقة والكسوة في مقابله التمكن اكرره (قوله من

(قوله وبأنثا ومعاشرة) كذا
 في النسخ بالواو وفي أخرى
 يحدفها وهي أنسب ولعل
 المراد بالبينونة الصغيرة
 تامل

وزوجه وله والفسخ أنواع
 ينتم ابقوله (فرقة النكاح)
 في الحياة (طلاق وفسخ
 فالطلاق أنواع) أربعة
 (المهور) الأ في حياته
 (والخلع) كاه امهاله
 (وفرقة الابلاء) الأ في
 سلبها في بابه (د) فرقة
 (الحكمين) السابق بيانها
 في باب التمس والتشوز
 (والفسخ أنواع) سبعة
 عشر (فرقة اعساره) مر
 أو نفقة (أي اعسار الزوج
 بهما بعد امهاله ثلاثة أيام
 ليتحقق اعساره لكن الفسخ
 بالمهر انما يكون قبل الوط
 لا بعده لبقاء المهر حتى قبله
 وتلقه بعده وكلا عسار
 بالنفقة الاعسار بكل من

الكسوة أي أو بعضها الضرورى كقميص وخمار ووجهة شتاء بخلاف سراويل ومخدة
وفرش والقصب يكون من أول الفصل لأن به يدخل رقت الوجوب وقد توقف فيه لأن
الوجوب انما يستقر بتمام الفصل والمصدق في النفقة والكسوة المرأة - **الألفا المال (قوله)**
والمسكن على المعتد وان قلنا انه امتناع خلاف الخطيب حيث قال بعدم القسح بالاعسار
كالادم مع ذلك لان النفس تقوم بدونها ولا بد في جميع ذلك من النية عند المال كم فلا
نفس بأعسار الزوج بشئ مما ذكر حتى يثبت عنده بعد الرقع اليه اعساره يمينه أو أقرار فيفسخه
بنفسه أو بآية بعد الثبوت أو بأذن لها فيه وليس لها بعد علمها بالهجر الفسخ قبل الرقع الى
القاضي ولا به. منه قبل الاذن فيه نعم ان عجزت عن الرقع اليه وفدخت نفقها طاهرا وباطنا
للضرورة (قوله وفرقة امان الخ) تظهر فائدة كون فرقته فسحا فيما لو علق طلاق ضرته بذلك
بان قال ان طلقت ضرته فانت طالق فلا تملك طلاق الطاهلية لانه لم يطلق ضرته ابل لاعنها
والاعنان فسح فانه قد فعل ذلك ما به قال أى فائدة ذلك كون الاعنان فسحا وقد قالوا فائدة الفسخ انها
تعود ان لم يكن طالق قبله لانه لا ينقص عددا مع أن الملاءمة تخرم عليه هذا (قوله كان رطى
بها أم زوجته الخ) أى فيخرج مان عليه لذلك (قوله وسبى للزوجين) أى المكافرين (قوله الحزين)
وكذا لو كان أحدهما مسرا أو الآخر رقية أو سبيهما أو أحدهما وهو الحر وخرج بذلك ماله أو كانا
رقية بين سوا سبيهما أو أحدهما فلا فرق اذ لم يحدث رق وانما انتقل المالك من شخص الى آخر
وذلك لا يقطع النكاح كسبيع الامة المزوجة وهبها لغير الزوج فان ذلك لا يقطع نكاحه وكذا
لو كان أحدهما مسرا أو الآخر رقية أو سبى الرقيق دون الحر (قوله واسترق الزوج) قيد في قوله
كبيرين بالنسبة الى ان سبى أحدهما أو سبيهما ما يقطع النكاح وان لم يسترق الزوج لرق
الزوجة حيث قد بنفس الامر لان من الذراري وكذا لو سبيت وحدها وهى كبيرة أو الزوج
وحده وكان صغيرا أو مجنونا فخرج بقوله واسترق أى اختار الامام رقه. الومن عليه أو فودى
فانه يستقر النكاح (قوله أزال المالك) أى التصرف عن النفس أى نفس الشخص الذى حدث
رقه لان الانسان لا يتصرف بنفسه باجارة أو عارة أو غيره ما اذا رقى زال ذلك فلا يملك أن
يؤجر نفسه مثلا لان ما منه صار متصفه له. وقد قيل المراد ازاله ملك المال عن نفس
الشخص الحادث رقه ووجه الاولوية ان السبى اذا أزال المالك عن المال الذى فيه ملك الذات
ومنافعه التى هى أقوى من الانتفاع فازالة المالك عن الانتفاع بالبيع بطريق الاولى لانه اذا
ملك الذات تصرف فيه بالنقل الى غيره ببيع أو هبة أو غيره. ما اذا ملك المنفعة تصرف فيها
بالنقل باجارة أو وصية بخلاف الانتفاع بالبيع فانه لا ينتقل الى غيره أصلا فانه دفعه لغيره
ان قوله فمن العصة أولى من تدرك على الاحتمال الثانى والمراد بالذات فيما ذكر ذات المال
واما النفس الواقعة في كلام الشارح فهى باقية على كون المراد بها نفس من حدث رقه بخلاف
لما فهمه الحشى هنا (قوله وردت منه) أى أحدهما وقوله أو منهما أى الزوجين بأن اؤتمعا
واما كان هذا يخالف حكم اسلامهما معا غير الشارح في حله الماين فله دوره (قوله واسلام من
الزوج على اثنين) أى فيختار واحد منهما ولو بعد رقه الثلثة وينفسخ نكاح الاخرى
بالاختيار وقبل اذ اختار واحدة تبين انفساخ نكاح الثانية من حين الاسلام لانه بمجرد

(قوله ان لم يكن طالق قبله)
الاولى حذف هذا القيد
لما فانه لا يملكه ليل بعد

الكسوة والمسكن (فرقة
اعنان) الا فى بيانها في باب
(و) فرقة عتية وعيوب
وغرور كما هي بيانها في
محالها (و) فرقة (وطه
شبهة) كان وطى هم أم
زوجته أو ابنتها (و) فرقة
(سبى) للزوجين الحرين
أو أحدهما قبل الدخول
أو بعده صغيرين كانا أو
كبيرين واسترق الزوج
لان الرق اذا حدث ازال
المالك من النفس فمن
العصة أولى (و) فرقة
(اسلام) من احد الزوجين
(وردة) منه أو منهما
(واسلام) من الزوج (على
أثنين أو) من حره على (أكثر
من أربع أو) على
(أثنين) فرقة (ملك
احد الزوجين الآخر)
كما هي بيانها في محالها
(و) فرقة (علم الكفانة)

الاسلام منه مخ نسكاحها ويجري ذان فيها واختار أن يعاقب الثانية وأمة في الثالثة (قوله بان
 أطاقت الاذن) أي الاذن في الكفاءة بان سكنت عنها فم لم تقيد بهم ولا بعدهم وقد عرفت
 الزوجة الزوج وأما ولم تعينه بنان غير كف قال نسكاح باطل فلا يصح وقوعه على الصحة
 كما سيأتي (قوله وان قال) أي وزادوا السن والاختلاف تعرض لهم الا اذا علمنا بالاثبات لانه
 لا يقبل حجة الا الا الاسلام اه قل (قوله بشرطه) أي وهو كونه خمس رضعات متفرقات قبل
 مضي حواين (قوله انسكاح الوليين) أي مع الزوجين (قوله والطلاق) أي الناطق فقرة الطلاق
 أي مشقة فانه فان المصادركليات ان وقعت خبرا كانت طلاقا فان وقعت مفعولا كانت وقعت
 طلاقها او مبتدأ كهل الطلاق كانت من الصريح وترجسة الطلاق صريح وان أحسن
 العربي مدون ترجسة العراق والسراج على المعقد ولفظ الطلع والمفاد ان صريح وان كان
 مصدر احيث ذكر معهما المال أو نواه فالمراد بالصريح ما يعم الصريح بغيره كذا المال
 في الطلع وبكفي في الصراحة ورود اللفظ بنفسه مطاقتا ورود معناه مع اشتراكه (قوله
 والسراج) بفتح السين وقوله ومنه أي الطلع لفظ المفاد الخ محل كونها صريحا ان ذكر
 معهما المال أو نوى كما مر (قوله ونعم الخ) وكذا مرادها بكبر وأجل وأي بكسر الهاء
 الممدودة والوجه ان بلى هنا كذلك اذا الفرق بين ما بين نعم لغوي لا شرعي والواقع بذلك كله
 طائفة واحدة أما اذا لم يقل نعم ولا نحو هابل أشار بخوارسه فلا عبرة به من ناطق (قوله ان أراد
 القائل الخ) فتمتوقف صراحته على بنية غيره وبذلك يافى فبقا لنا لفظ من شخص متوقف
 صراحته على بنية غيره ولو اختلفنا في القصد فاعبره بقصد السائل على المعقد هذا ان لم يوجد عند
 الزوج ظن فلو قصد السائل بقوله أطاقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستقبلا أو بالعكس
 اعتبر ظن الزوج وقبات دعواه أنه ظن ذلك ولا عبرة بقصد السائل حينئذ ولو قيل له طلق
 زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وقع على الاقرب لان تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقته بمعنى
 الانشاء أو قيل لا يقع لان نعم وعد لا يقع به شيء (قوله القاس) أي طلب الانشاء أي طلاق
 واحد من المطلق فقولته نعم حينئذ بمنزلة قولته طلق (قوله لا شهادها) أي الانشاء المنع
 في معنى الطلاق الذي هو حل العصمة (قوله وان لم يرد فيه لفظ نعم) وكذا لفظ الطلع فانه لم يرد
 الا بعمناه وهو المقاداة وقوله لانه بمعنى طلقته أي المراد لذكره في السؤال (قوله فان أراد) أي
 القائل وقوله فم اقرارا بالطلاق أي اقرارا بطلاق سابق فان كان كاذبا فهي زوجته في الباطن
 ويفرق بين ما ظاهره فان قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت بعده صدق بيمينه لاسم الالانظله
 وان قال بدل قوله راجعت وبانت وجدت نسكاحها صدق ظاهره ان عرق ذلك والا فلا (قوله
 وان جهل مراد القائل) أي لعدم معرفته ذلك أو لم يقر (قوله فظاهر الخ) عبارة المنهج
 ولو جهل حال السؤال قال لا زكري فظاهره أنه استخبار اه وهي أولى لان قوله هنا فظاهر
 يومه أنه منقول المذهب كما هو قاعدة القواعد اذ قالوا فظاهره علم أنه بحث وان قالوا فظاهر
 علم أنه منقول وما هنا بحث لا زكري كما عات ولوقيل له ان فعات كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم
 يكن شيئا لانه ليس هذا استخبار ولا انشاء حتى ينزل عليه بل تعاقب ونعم لا تؤدى معناه ولو قيل له
 قل هي طالق فقال لا نأفلا لوجه أنه ان نوى الطلاق الثلاث وأنه صفي على مقدوره وهو هي طالق

بان اطاعت الاذن فبان
 الزوج غير كف (و) فقرة
 (ان قال من دين الى آخر)
 كانه قال احد الزوجين من
 اليهودية الى النصرانية
 فهو اعم من قوله تجس
 احد الزوجين (و) فقرة
 (رضاع) بشرطه الا في
 بابه وحذف من الاصل
 انسكاح الوليين والموت
 لانهما ليسا بفتح اذ
 الفسخ فرع الصحة وهي
 منتفية في الاول والموت
 فتمنى به النسكاح فليس
 فسخا له (والطلاق صريح
 وكناية فصريحه) خمسة
 (الطلاق والعراق والسراج
 والطلع) ومنه لفظ المفاداة
 (ونعم في جواب القائل له
 اطلقت زوجتك ان اراد)
 القائل (القاس الانشاء)
 لا شهادها في معنى الطلاق
 مع ورودها في القرآن وان
 لم يرد فيه لفظ نعم لانه بمعنى
 طلقته (فان اراد الاستخبار
 فم اقرارا) بالطلاق وان
 جهل مراد القائل فظاهر
 انه يعمل على الاستخبار

وقعت واللام يقع شيء ومنه ما لو قيل له سرهما فقال - بين ولو قال ان هي في عصمته طلقته
 ثلاثا يوم كذا فبان انه اذ كان اليوم بان منه وقع عليه الثلاث وسكنكم بغلطه في التار يخ افاذه
 م ر ب زيادة (قوله لا يستقيم) أي لان الاستقامة انما يكون عن شيء وقع والانشاء ليس له
 نسبة خارجية يستقيم عنها لان نسبة لا توجد الا به (قوله ما احق له وغيره) أي احق لا فريسا
 (قوله كانت) أي بالكاف لان كتابات الطلاق لا تضع سر بل الضابط فيها كل لفظ أشعر بالفرقة
 اشعارا فريسا ولم يشع استعماله فيه شرعا ولا عرفا وذكروا من ذلك - سبعة ألفاظ ومنها تجردى
 وتزردى اخرجى سافرى تقبضى تسترى برئت منك الزمى أهلك لاحاجة لي فيك أنت وشأنك أنت
 ولاية نفسك وسلام عليك وكلى واشربى أى كللى زاد الفراق واشربى شرابه وأوقعت الطلاق
 في قصصك أو بارك الله لك لا ذك أشركك مع فلانة وكانت قد طلقت منه أو من غيره أو أنا منك
 طالق أو بان بخلاف حقوقى اقمى أغناك الله أحسن الله جزاءك اغزى فليس كتابا لعدم
 اشعارها بالفرقة اشعارا فريسا فلا يقع به اطلاق وان توافم وكذا الباب مفتوح وعلى السهام
 أو على الامام ولو قالت له أنا طالقة فقال ألف مرة كان كتابه في الطلاق والعدد فان نوى الطلاق
 وحده أو العدد وحده وقع ما توافم أخذ من قول بعضهم فى أنت واحدة أو ثلاث انه كتابه ومنه
 ما لو قيل هى مالتى فقال ثلاثا أو يفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت بأنه
 لا قرينة هنا الفظية على تقديرها والطلاق لا يكتفى فيه بمحض النية بخلاف س - ثلثنا فان
 وقوع كلامه جوا بالكلية ما يؤيد صحة نية ما ذكرتم منه بعض النية للافقاع وهو فى ابن حجر
 فرع لو طلق رجعا ثم قال جهلت ثلاثا فلا يقع به شيء وان نوى على العقد ولو قال أنت طالق ثم
 قال ثلاثا وقد فصل بينهما ما كثر من سكتة النفس والعلى لها والحاصل أن الذى يفتى
 اعتقاده أنه متى لم يفسد فى الثلاثا كمرامى ضرر مطلقا متى فصل بذلك ولم تنقطع نسبة عنه
 عرفا كان كالكتابة فان نوى أنه من جهة الاول أو بيان له أثر والا فلا وان انقطعت نسبة عنه
 عرفا لم يؤثر مطلقا كالموت قال له ابتداء ثلاثا اه قال ع ش على م ر ومن ذلك ما وقع
 السؤال عنه وهو أن شخصا قال لزوجته بحضور شاهدين طالق فقال له الشاهد لا تسكنى طلاقا
 واحدة فقال ثلاثا ثم أخبر عن نفسه أنه قال أردت وقوع الثلاث فبقين لان قوله ثلاثا بحيث
 كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبة عرفا عن لفظ الطلاق اه ومن الكتابة على الحلال وكذا
 على الحرام أو أنت حرام أو حرمك فان نوى بذلك طلاقا وقع والابان نوى تحريم عينها أو فحواها
 كوطئها أو فزجها أو رأسه أو أطلق بأن لم ينو شيئا لم يقع شيء وعليه كذا رويين ولو قال كلامك
 حرام أو هذا الشوب على حرام فلغوا ولا يلزمه بذلك شيء ايضا ولو قال على الطلاق من فريسي أو
 ذراعى أو جوزى حتى أرقمى أو يحويه كان كالاستفتاء فلا يقع به شيء ان نوى ذلك قبل تمام
 اللفظ بان عزم على الاتيان بقوله من رأيت مثلا قبل تمام اللفظ الطلاق وتلقط به مسهما نفسه
 وانصل بصيغة الطلاق والواقع عليه الطلاق قبل اتيان به والعامى والعالم فى ذلك سواء ومن
 الكتابة تكونى طاقا لاحتمال المضارع للعال والاستقبال فان قصد الطلاق فى الحال طالقت
 وان جعله وعدا لم يقع الا ان أراد تعليقا بان قصد ان يكونى طالق ان دخلت الدار من بابية فعند
 وجود المعلق عليه هذا كله لم يصح بالمعلق عليه فان صرح به كان دخلا الدار تكونى

لان الانشاء لا يستقيم
 عنه (وكتابته ما احق له) أى
 الطلاق (وغيره)

(قوله وكذا على الحرام)
 هذا فى غير العوام أمهم
 فصرح به عليه الشيخ
 الحنفى فى روضة المختار

فلا يحتاج لنية برديان بائن اسم يستعمل بالاغادة كان مع أنت كالاتظ الواحد (قوله أي ولا يتي
 معه الخ) إنما أول ذلك لأن قوله ولا يثبت فيه يومهم أن المراد لا يثبت في حالة الفسخ دون ما بعده
 حالته فإنه يثبت فيه ما ذكر وأيسر مراد أبلى متى رجدا الفسخ لم يلحق المرأة المفسوخ نكاحها
 شيء من هذه المذكورات بخلاف الطلاق فإنه انطلق المطلقة فيه في بعض الصور وهو ما إذا كان
 رجعيًا إذا الرجعية كالزوجة في الحرق ما ذكر (قوله بخلاف الطلاق) أي فإنه لا يثبت في
 بعض صور رجوعه وهو الرجعي كما مر (قوله ولا يثبت فيه أنه لا يتحل له الخ) أي ولا يتوقف العتد بعده
 على محال فله أن يفسخ ثم يبعدها لأنه لا ينقص عدد الطلاق كما مر (قوله والطلاق ثلاثة
 أنواع) هذا هو الاصطلاح المشهور وعليه فالمراد بالسني المندوب وبالبدعي الحرام وبالاولا
 الجائز بالندب والاحرم وغير المندوب يقسمه إلى قسمين سني وتبدعي وتفسيره أنه السني بالجائز
 والبدعي بالحرام وجري عليه في المنهاج رابى شعاع وتقسيمه إلى ما ذكر باعتبار وصفه المذكور
 وتقدم تقسيمه إلى خمسة أقسام باعتبار آخر وهي لا يخرج عن هذه الأقسام لأنها الماسية أو
 بدعية أو لا (قوله سني) منسوب إلى سنة لعدم البدعة فيه وضابطه كما يؤخذ من كلامه كل
 ما خلا عن الذم واستعقب الشروع في البدعة واجتمعت فيه القيود المذكورة في قوله بعد
 الدخول الخ والبدعي منسوب للبدعة ويحتمل أن التسمية بالسني والبدعي تسمية اصطلاحية
 ليس فيها منسوب ومنسوب اليه وهذا ظاهر على الاصطلاح الأول اذ لا يصح عليه أن يكون
 السني منسوبًا إلى سنة بمعنى الطريقة لأن الذي لا ولا منسوب إليها أيضًا أما على الثاني فيصح ذلك
 (قوله هو أول) أي لعدم المحصر وقوله بعد الدخول طرف للطلاق والمراد به الوطء ولو في الدبر
 واستدخال المني المحترم ولو في الدبر كالوطء حيث كان عالمًا باستدخاله كما في مرو حاصل ما ذكره
 أربعة قيود أن تكون مدخولًا به أو أن تعتد بالاقراء بأن تكون حائلاً أو حاملاً من زمان
 تبتدئها الاقراء عقب الطلاق بأن طلقها في طهر لامع آخره أو مع آخر حيض وأن لا يوطأها في
 ذلك الطهر ولا في نحو حيض قبله ومحتجزاً لاخيرين الطلاق فيه بدعي والاولى لا ولا (قوله ولو
 ثلاثاً) أشار به إلى أنه لا يحرم جمع الثلاث وهو كذلك خلافاً لبعض الأئمة (قوله في طهر لامع
 آخره) أي في قبلة ومثله كما في المنهج أن يعلق طلاقها ببعض الطهر أو بأخر الحيض فيما
 سبأ في وقوله ولم يوطأها فيه أي في الطهر الذي طلقها فيه أو علق طلاقها ببعضه كما مر (قوله
 ونحوه) أي كالتفاس وقوله وكان يوطأها مع آخر حيض عطف على أن يوطأها في طهره و
 مثال آخر للسني والضمير في يوطأها للمرأة المتقدمة بما مر وعبارته في المنهج وشرحه طلاق
 موطأه تعتد باقراء سني أن استأتمها أي الاقراء عقبه أي الطلاق بأن كانت حائلاً أو حاملاً من
 زمان وهي حيض ووطأها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها ببعضه ولا
 ووطأها في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به اه وهي أولى من عبارته
 القريية من عبارة المنهاج التي اعترض في شرح المنهج لقصورها ووقع غنائها مثل ما قرنته ثم
 فنخلص أن الصور غشائية أن يطلق قبل آخر الطهر أو يعلقه ببعضه أو مع آخر الحيض أو
 يعلقه بذلك وعلى كل إمام أن تكون حائلاً أو حاملاً من زمان (قوله لم يوطأها فيه) فضيته وان وطئ
 في طهر قبله وهو كذلك لأن الحيض يدل على أنه لم يعلق به اه على المنهج (قوله لاستعقابه) اه

(قوله وأبى شعاع) الأولى
 جندفه فإنه جعل القسم
 ثلاثية

أي ولا يتي معه (شيء من
 خصائص النكاح
 كاتطلاق والظهار والإيلاء)

لأنه يقيد بالنية دائماً
 بخلاف الطلاق (ولا)
 يثبت فيه (أنه لا يتحل له)

(بعد حتى تمسك) زواجا
 (غشوه) لأنه شرع لرفع
 مضار كما مر فلا يليق به

الشفقة عنه يثبت ذلك
 (والطلاق) ثلاثة أنواع
 (أما سني كأن) هو أولى

من قوله وهو أن (بطاها
 ولو ثلاثاً) بعد الدخول
 وهي من معتد بالاقراء (في

طهر) لامع آخره (ولم
 يوطأها فيه ولا في حيض)
 ونحوه (قبله) وكان

بطاها مع آخر حيض لم
 يوطأها فيه لاستعقابه الشروع

تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال حره فلما راجعها ثم ليسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكنها وان شاء طلقها قبل ان يجامع فذلك العدة التي أمر الله ان يطلق لها التماس (أو يدعى كأن) هو أولى من قوله وهو أن (يطلق مدخولاً بها) ولو في الدبر وهي عن تعبد بالاقراء (في حيض أو نفاس) لا منع آخرها ما أو معه وطئها فيه ما و كأن يطلقها مع آخر طهر لها لقننه الآية والمعلق فيه تضررها بطول مدة التبرص (أو) يطلقها (في طهر

(قوله لو طلق في الطهر الاول) أي والحيض بعده قريب منه تأمل (قوله التعليق صفة) أي ففرق بين التعليق بمعنى بعض الطهر أو الحيض والتعليق بصفة توجده في وظاهره ولو علم وقوعها في وقت لو طلق فيه كان منياً أو بدعي فلا يقال له - من التعليق منياً ولا بدعياً وان قيل له

أقول سني والضمير لاطلاق وهو مصدريه مضاف لفاعله أي بطلعه الشرع في العدة عقبه أو مفعوله أي اطلبه أن يعقبه الشرع فاشروع منسوب إلى الاول من فروع على الثاني (قوله اعدتهن) اللام التوقيت بمعنى في وهناك مضاف مقدر أي في وقت عدتهن أي الوقت الذي بشر عن فيه في العدة وانما قدم الدليل العقلي على الآية لانه نص في المدعى بخلافها الاحتمالها العدة بالاشهر وبوضع الحمل وبالاقرار والكلام في الاقرار (قوله أن ابن عمر) أي عبد الله الذي هو أحد المجادلة الاربعة التي صار ذلك اللفظ علماً بالقبلة عليهم المذكورين في قوله أبناء عباس وعمر وعمر ثم الزبيرهم العبداء الغر

(قوله طلق امرأته) اسمها آمنة بنت عفراء وقيل النوار ويمكن الجمع بان اسمها آمنة واسمها الزوار لا يقال ان طلاقها احد ثلث نكاحات والجماع رضى الله عنهم عدول لاننا نقول لعله لم يعلم بحيضها أو علمه ولكن لم ياعه الحكم أوله يكون الحكم لم يشرع اذ ذلك ولا يدعى هذا أنه اذا لم يشرع لم يحرم عليه الطلاق فكيف يؤمر بالراجعة لانا نقول ان أمره بها على هذا التقدير لثلاث طول العدة عليها لا لغروج من الإنم فهو يدعى لان فيه (قوله حره فلما راجعها الخ) هذا لا يقتضي وجوب الرجعة لان الأمر بالامر بالنكاح ليس أمر بذلك الشيء فأمور الماء ورأيس مأموراً فابن عمر مأموراً به وأبوهم مأمور به صلى الله عليه وسلم ولا يوجب الأمره صلى الله عليه وسلم بالأواسطة والسنة فانه لا يوجب من القرينة وليس في فلما راجعها أمر لانه تقريب على أمره فاما في فلما راجعها لاجل أمره لكونه والده لا يريد أن قوله فلما راجعها بلام الأمر أمر لامين عمر بالراجعة اذ ضمير فاعل اه أفاده مرد زيادة (قوله ثم تحيض ثم تطهر) استأنف في هذه الغاية بتأخير الطلاق الى الطهر الثاني مع أن ذلك ليس بشرط ان قبل ثلاثه من الرجعة لغرض الطلاق لو طلق في الطهر الاول مع أن ذلك مكروه حتى قيل انه يندب الوطء فيه وان كان الاصح خلافه وقيل عقوبة وتغليظ اذ كان من - فقه أن يسأل عن الحكم فحصر (قوله امرأته) أي اذن والا فالطلاق في ذلك الوقت ليس مأموراً به (قوله أو يدعى) منسوب الى البدعة لحرمته ومنه ثلاثة أمثلة لان قوله في حيض أو نفاس مثال واحد ومنه ما لو قسم لاحدى زوجتيه ثم طلق الاخرى قبل المبيت عنه - فانه يأنم ويجب عليه الرجعة - ان كان الطلاق رجعياً أو التجديد ان كان بائناً ومنه أيضاً ما لو نكح حاملاً من زنا وطئها لانم الاقترع في العدة الابنة - الوضع فقيه تطويل عقابهم عليها - هذا ان لم تحض حاملاً كما هو الغالب والا انقضت عدتهن بالاقرار فلا يحرم طلاقها اذ لا تطول بل حينئذ (قوله مدخولاً بها) أي وطوءاً - واس - تدخل المني المحرم حال خروجه ولو في الدبر أو الحيض كالوطء حيث كان عالماً بالاساس - استدلاله والا فلا يحرم (قوله وهي عن تعبد بالاقرار) خرج بذلك ما لو كانت تعتد بالاشهر أو بوضع الحمل فلا حرمة وقوله أو معه أي مع آخرهما (قوله وكأن يطلقها مع آخر طهر) أي من حيض أو نفاس خلافاً لما قال ان ذلك لا يتصور في النفاس (قوله لخالفته الخ) وألقوا الوطء في الدبر بالوطء في القبل بجماع وجوب العدة وثبوت النسب به - ما على قول ضعيف في الوطء في الدبر فان الراجح أنه لا يثبت به (قوله أو يطلقها في طهر) خرج بالطلاق التعليق بصفة كدخول الدار فليس يبدى ثم ينتظر بعد ذلك لوجود الصفة فان وجدته في طهر كان منياً أو في حيض

بذلك وقوله فان وجدت في طهر الخ ظاهره ولو وطئها فيه أو في حيض قبله فليحرم كل ذلك

(قوله وبما قرر الخ) فيه أن المزوج من المعصية واجب ولا طريق له ٢٢٥ الأبارجة فهل وجبت الآن يقال أنزلها عن

مرتبة الوجوب انتهاء
الائتم بانه من البدعة
فتأمل وفيه نظر (قوله
وعلى كل الخ) انظر مع قوله
قبل فيه تطويل حرر ما (قوله
حكم ما لو كان الخ) الاولى
حكم ما لو كانت هي المختلعة

وشتم فيه) أو في حيز قبله
(ولم يظهر به اجل) لأدائه
الى الزم عند ظهوره والجل
فان الانسان قد يطاق
الحائل دون الحامل وعند
القدم قد لا يمكنه التدارك
فتمت ضرره والولد وتذهب
الرجعة لمن طلق بدعي التخيير
السابق وندهما ينتهي
بزوال زمن البدعة (اولا)
سنى (ولا بدعي (وهو)
ثمانية (أن يطلقها قبل
الدخول وطلاق صفة
(و) طلاق (آيسة) طلاق
(حامل) منه (و) طلاق
(ايلاو) طلاق (الحكمين)
(و) طلاق (المختلعة) طلاق
(المختلعة) لا تقام صفة
السنى والبدعي ولان
افتداء المختلعة يقتضى
حاجتها الى الخلاص
بالفساق ورضاها بطول
القبض وأخذ العوض
بؤ كد داعية الفراق
ويعد احق بالندم
والحامل وان ضررت
بالطول في بعض الصور فقد
استعقب الطلاق شرعها

كان بدعي لكن لان فيه الان أو جدها باختياره فبأنه (قوله في طهر) أى وهى عن تحيل
اعدم صغرهما أو بأما وقوله أو في حيز أى أو وطئه أو حيض الخ (قوله ولم يظهر به اجل) اما
من ظهر بها ذلك فيصل طلاقها زال النكاح والوجه من تردد وقوع طلاق وكيل بدعي بالم
ينص عليه كما يقع من الموكل كما اختار جمع منهم الباقي اه افاده من (قوله لأدائه الى النكاح
الخ) وألحقوا الوطء في الحيض بالوطء في الطهر لاحتمال العلوف فيه السكون بقية مما دفعه
الطبيعة أولا وتبها للزوج بأن صار في فم الرحم قبل الوطء فلم يصادف منه الحيض فعدت
(قوله وتذهب الرجعة) اى اذا لم يستوف عدد الطلاق ويكره تركها ويرفع بها الاثم لانها
خاطئة للضرر فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقر راندفع القول بأن رفع الرجعة
للتصريح وجوبه وقال مالك بوجوبها انظر السكون اوبة وجوابه ما علمت من انه ليست توبة
حقيقية بل بمنزلة اه افاده من ثم يجب فيمن بقى لها حق قسم كاهر (قوله وندهما ينتهي بزوال
زمن البدعة) فاذا طلقها حاضا من البدعة بقية ذلك الحيضة أو في طهرها معها فبأنه من
البدعة بقية ذلك الطهر والحيضة التالية له (قوله قبل الدخول) اذ لا بد فيه حينئذ (قوله
وطلاق صغيرة) عطف مصدر صريح على مصدر مؤول والمراد صغيرة لم تحض واستندت
ما هو حتى يجب عليها العدة والانهى ما قبلها وانما لم يكن طلاقا مائلا ولا بدعي لان عدته بالانتهار
وكذا الآية فلا ضرر بطلانها وقوله وطلاق حامل منه أى لان عدته ما يوضع الحمل وخرج
بقوله منه الحامل من زمانا ومن وطئه منه فان طلاق الثانية بدعي والاولى ان كانت تحيض حال
الحمل جرى فيه القسمان الاولان على المعتد أولا لتحيض فان سبعا حيض اعتدت بالاقراء والا
فبالانتهار وعلى كل طلاقها سنى (قوله وطلاق الحكمين) أى أحدهما وهو حكم الزوج
لانه الذى يطلق وانما اضافها له مالا تم ما يتشاوران فيه (قوله وطلاق المختلعة) أى على عوض
منها ووقع الخلع معها فان كان مع اجتهادى بغير اذنه اذ بدعي وكذا باذنه اذ انت أن يجتمع من
ماله فان أذنت أن يجتمع من ماله الخ حكمه حكم ما لو كان العوض منها (قوله لا تقام ما صر) أى
من التعاليل السابقة للسنى والبدعي والمراد افتاؤه في مجموع ما ذكر والافتعال السنى وهو
استعقاب الطلاق الشرع في العدة متأت في الصغيرة والايسة والمامل وانما لم يرد الى كون
طلاق الايلاو الحكمين ليس سنيا ولا بدعي لانه مستثنى من الطلاق في زمن البدعة فتعطل
البدعة جارية فيه لكنه مستثنى كما في شرح المنهج وعبارا ويستثنى من الطلاق في زمن البدعة
طلاق المولى اذا طوك به وطلاق القاضى عليه وطلاق الحكمين في الشقاق فليس بدعي كما
انه ليس بسنى اه (قوله ويعد) مثل بؤ كد دفاعهما واحدهما الضمير العائد على أخذ
العوض وقد علم أن بعضهم قسم الطلاق الى قسمين فقط فادخل القسم الثالث في الاول
ويترب على ذلك بعض التعاليل (قوله في بعض الصور) أى وهو ما لو كان الباقي من مدة الحمل
أكثر من ثلاثة اقراء ولو وافق قوله أنت فقط زمن الطهر وطال في زمن الحيض فقبل بحسب
الزمن الذى وقع فيه قوله أنت فقط قرأ ويكون الطلاق سنيا فيكون من ترتيب الحكم على
اول أجزائه اذ الطلاق يقع بقوله أنت بفردته افتاوا واقوع بمجموع أنت طالق وهذا مشكل

في العدة ولان طلاق المختلعة لم يقع في طهر محقق ولا في حيض محقق وقوله والمختلعة والمختلعة من زيادتي (ويقع الطلاق مختلعا)

لانه يلزم عليه سبحانه العدة قبل وقوع الطلاق وهو لا يصح لقواهم ان العبرة بآخر اللفظ وهو
 لم يقع في الطهر وقاله قد أنه بدعي (قوله) كانت طالق) ينسب الضمير العلم وامم لاشارة وعلم من
 كلامه أنه لو أتى بالجملة الاسمية لا بد ان يضاف بالابتداء والخبر فلو قال أنت ولم يقل طالق أو قال
 طالق ولم يقل أنت لم يقع طلاق ولا يشترط عند الفقه ما مطابقة الخبر للابتداء فلو قال أنت
 طالق ان بألف التثنية وقع وكذا لو قدم الخبر على المبتدأ فقال طالق أنت (قوله) كان دخالت
 الدار فانت طالق) فتطابق متى دخلت لان أدوات التعليق لا يقتضي بالوضع فوراً في المعاق
 عليه في مثبت كالدخول ان لم يكن عوض ولا تعليق يشترط ما مع العوض فشرط الفور في
 بعضها كان واذا اولو ونحوها من كل ادلة اشعارها بالزمان نحو وان خمنت أو أعطيت بخلاف
 نحو متى وأى ونحوها من كل ادلة تشير بالزمان وكذا مع التعليق يشترط ما بالابان واذا
 ونحوها كان مثبت فانت طالق بخلاف ما لو قال ان شئت فلاقه فلا فوراً ما في معنى فيقتضي
 الفور لا في ان فلو قال ان لم تدخلي الدار فانت طالق لم يقع الطلاق الا بالأس من الدخول
 كأن ماتت أو مات فلما افجكم بالوقوع قبيل موتها أو موته باسبع الدخول وفائدة ذلك الارث
 والعدة فان كانت بالنسبة لم يرثه فاذا مات هو ابنته دأت العدة قبيل موته بمن لا يسع
 الدخول وتعد عدة طلاق لا وفاة ولا أثر هنا للجنون لان الدخول من الجنون كهم ومن العاقل
 فلو أبانت بعد ذلك من الدخول واستمرت الى الموت ولم يتفق دخول لم يقع طلاق قبل اليقونة
 وعمل اعتبار الالباس ما لم يقل أردت ان لم تدخلي الا أنت أو اليوم فان أرادته تعليق الحكم بالوقت
 المتدوي كالتدلي في نظره فيمن دخل على مسددة وهو يتعذر فقال له تعذري فامتنع فقال ان لم
 تنعذري فامرأتي طالق ونوى الخال فلما في باذ ان قال أنت طالق اذ لم تدخلي الدار وقع الطلاق
 بعضي فمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل ولا تقتضي الادوات أيضاً تكراراً
 في الملق عليه بل متى وجد مرة واحدة في غير نسيان انقضت العين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى
 الا كلما فلو قال كلما وقع طلاقي عليك فانت طالق فطلق ثلاث في موطوءة واحدة بالتحيز
 وثلاث بالتعليق بكلامه او عدة بوقوع المتحيز وأخرى بوقوع هذه الواحدة وطلقة في غير
 الموطوءة لانها تبين بالتحيز فلا يقع المعاق بعدها بخلاف ما لوعلق بغير كلما كان قال اذا طلقك
 فانت طالق فيجز طلاقها فيقع طلاقان واحدة بالتطابق وأخرى بالتعليق ونظم بعضهم قاعدة
 الادوات في قوله

كانت طالق (ومعناها)
 كان دخالت الدار فانت
 طالق

(قوله) وتعد عدة طلاق
 لا وفاة) - ثبت كان الطلاق
 نائياً (قوله) طالق في قوله
 للتراخي) الاول في قوله اذا
 لم يكن معها أي الادوات
 الشاملة للصوت مع أن
 نحو متى لا يقتضي الفور
 ولو مع المشيئة أو الاعطاء
 تدبر

أدوات التعليق في النفي لا نفي • رسوى ان وفي الشبوت رأوها
 للتراخي الا اذا ان مع الما • لو شئت وكلما كرروها

وهذا الأول من نظم ابن المقرئ وهو

أدوات التعليق تخفى علينا • هل انكم ضابطا اكتشف خطاها
 كلما للذكر أو وهي ومهما • ان اذا أي من متى معناها
 للتراخي مع الشبوت اذا لم • يكن معها ان ثبت أو اعطاها
 أو ضمان والكل في جانب النقضي لفرر لان فذا في سواها انتهى

لانه أطلق في قوله للتراخي مع الشبوت فيشمع جميع الادوات وقد علمت التفصيل ولو عاق
 الطلاق بفعل نفسه فامسحاحتها أو منعها أو بفعل من إلى به عليه بان يشق عليه حينئذ

(قوله ولا يقدر على تعليقه كذلك) أي هذا مقتضى العكس وان بطل ٣٣٧ الحكم اذ هو يقدر على تعليقه كذلك وهذا

هو الذي دعا الشارح لتركه
وأما قول المحقق انه لازم
لما ذكره نفسه نظرا ولذلك
قال في انه فاسد الحكم
فتدبر

(ومن قدر على تعليق قدر
على تقييد غالبا ومن غيره)
أي ومن غير الغالب المرأة
(الحائض فان زوجها
يقدر على تعليق طلاقها
سببا ولا يقدر على تقييده
كذلك) لما مر وكذا عكسه
كأن تكون المرأة طاهرا
لم يباح زوجها في ذلك
الظاهر ولا في حيز قبله
فانه يقدر على تعليق طلاقها
بدعي ولا يقدر على تقييده
كذلك (و) منه (من يرق
فانه يقدر على تعليق ثلاث
طلاقات بعينه) كقولنا ان
عقته فانت طالق ثلاثا
ولا يقدر على تقييدها لانه
لا يملك الثالثة أصلا وفي
التعليق بما كان حاله
الوقوع وتعبيري بما ذكر
أولى من حصره فيما ذكره
(ومن علق طلاقا بعينه
وقع بوجودها) مثلا
بمقتضى اللفظ (الا) في
أربع صور (فما اذا وقع
التعليق والصفة أو أحدهما
في غير نكاح) كأن يقول
لاجنبة ان دشأت الدار
فانت طالق فدخلت قبل

اصداقة أو غيرها كذا هو مقتضى المعلق اعلامه وان لم يعلم المبالي بالتعليق ففعل المعلق بفعله من
نفسه أو غيره ناسبا للتعلق أو ذا كراه مكرها على الفعل أو مختارا جاهلا بانه المعلق عليه لم يقع
طلاق فان لم يبال بتعليقه كالسلطان والنجيب أو كان يسأل به ولم يقصد المعلق اعلامه طلاق
بفعله هذا ان حلف على فعل مستقبلي وكذا ان حلف على فعل شيء وقع جاهلا به أو ناسيا كالأول
حلف أن زيد ليس في الدار فكان فيه اول لم يعلم به أو علمه ونسي فلا طلاق ان لم يقصد أن الامر
كذلك في الواقع بان قصدانه كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم
خلافه لانه انما ربط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فكذا ذلك خلا
للفظ على حقيقة وهي ادراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر فان
قصد أن الامر كذلك في الواقع وقع الطلاق على المعتمد ولو عاق شافعي طلاق زوجته الحنفية
على صلاته فصلا تصح عندها دون الزوج فالمتجه كما قاله سم الوقوع بصحة بالتسمية لها
حتى في اعتقاد الزوج (قوله ومن قدر) أي قدره شرعية أما الحسية فلا يحتاج معها الى غالبا
(قوله يقدر على تعليق طلاقها سببا) كأن يقول ان صرت من ذوات الطلاق السببي أو ان
ظهرت فانت طالق أو أنت طالق مع آخر جرح من حيث صدق واعتراض قل بقوله فصوله ان
يقول فانه يقدر على تقييد طلاقها سببا ولا يقدر على تعليقه كذلك اذ ليس بصواب بل يقدر
على تعليقه سببا كما عانت (قوله ولا يقدر) أي شرعا على تقييده كذلك أي سببا (قوله لما مر) أي
من أن طلاق الحائض بدعي (قوله فانه يقدر على تعليق طلاقها بدعي) هذا فاسد من حيث
الحكم والنسب والعكس الذي ذكره فصوله ان يقول فانه يقدر على تقييد طلاقها بدعي ولا
يقدر على تعليقه كذلك اه فتأمل وافهم اه قل وهو ليس في محله بل الحكم المذكر هو صحيح
وهو اذ المصنف بالعكس مجردا لخلاف لا العكس المنطقي ولا اللغوي أو المراد العكس اللغوي
باعتبار اللازم ولا شك أن ما ذكره بقوله فصوله الخ لازم لما ذكره الشارح (قوله ومن) أي
من غير الغالب (قوله أولى من حصره فيما ذكره) حيث قال ومن قدر على التعليق يقدر على
التقييد الا في صورتين احدهما المرأة الحائض الخ الثانية العبد يقدر الخ (قوله وقع بوجودها
الخ) أي عند الحقيقة بخلاف ما لو شك (قوله أو أحدهما) أي التعليق أو الصفة واعتراض قل
هنا ليس في محله (قوله كأن يقول لاجنبية الخ) فلو حكم ما حكم بوقوع الطلاق في هذه الحالة
قبل وقوعه فنقض حكمه لانه من باب الافتاء لا من باب الحكم اذ شرطه اجماعا كما قاله الحنفية
وغيرهم وقوع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم قل عن الخنا باله وبعض
المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا ينقض حكم صدر عن برأه كما هو واضح ويجوز
نقضه أيضا بعد الوقوع على المعقد وتعليق العلق بالموت باطل كالطلاق (قوله فدخلت قبل
أن يشكها) أي فقد وقع التعليق والصفة في غير نكاح وقوله أو بعده أي فقد وقع التعليق في
غير نكاح والصفة فيه وقوله أو يقول لزوجه الخ أي فقد وقعت الصفة في غير نكاح والتعليق
فيه ففعله ثم دخلت أي بعد البينونة قبل أن يعقد عليها فاذا عقد عليها بعد ذلك لم يقع طلاق
بالدخول الواقع قبل في غير نكاح لا لتحلل البين بوجوده ولما ذكره بقوله لا تقا ولا يته الخ
على ما سيأتي والماصل أنه اذا علق طلاق زوجته بصفة كدخول وترجوع عاها ثم أبان ثم

٤٣ وي في ان يشكها أو بعده أو يقول لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق فابان ثم دخلت فلا يقع

ترفعها ووجدت الصفة لم تطلق - واما وجدت حال اليمين فلما امر او بعد النكاح الثاني
 لارتفاع النكاح الذي علق فيه (قوله لا تنفاه ولا يته على المصل) أي حال التعليق والصفة
 أو حال التعليق فقط أو الصفة فقط فهو تعليق لاصورتي المقتن وقوله لا يطلق الا بعد نكاح
 وجه الدلالة من مفهومه أن الطلاق لا يقع قبل النكاح سواء كان الواقع قبله كل من التعليق
 والصفة أو التعليق فقط أو الصفة فقط فأنه في المثال المذكور واقعة قبل النكاح الثاني فلا
 يقع طلاق الا اذا كان كل من التعليق والصفة واقعا حال النكاح ولما كان مقتضى هذا
 الحديث وقوع الطلاق في الصورة الأخيرة وهي ما لو وقع التعليق في النكاح والصفة بعده
 لان كلامهم ما بعد النكاح أخرهم عن العلة العقلية (قوله أو أحدهما في نكاح) وهو
 خصوص الصفة فكان الاولى أن يقول أو صفة اذ لا يتصور سببها على التعليق (قوله
 فابانها) أي بخلاف أو فسخ (قوله الا في صور) أي سببها نظرا لقوله المشارح في التعاميل لانه
 جعل قوله أمس أو فيما مضى صورة واحدة وكذا قوله لا سنة أو لبدعة وقع قطع النظر عن
 ذلك فبأنه (قوله في غير ما غيرها أو لا يراها أحد الخ) ليس بشرط الشبوت عند الحاكم أو تصديق
 الزوج ولو أخبر به صبي أو عبدا أو امرأة أو فاسق فصدقه فإظهاره مؤاخذه به ويسمى دلالا
 على ثلاث إبدال وبعبارة أخرى (قوله أو يقول لها أنت طالق أمس) أي يقع حاله سواء
 قصد وقوعه حال مستندا إلى أمس أي قصد التشريك بين الحال وأمس في الوقوع بأن جعله
 واقعا الآن وأمس أم قصد إيقاعه أمس فقط أم أطلق أم تعذر مراجعته بأن مات أو جعن
 أو غرس قبل التفسير ولا إشارة له مفهومة ولغاد كرامس في سائر الصور لا سيما التمه فان قصد
 بذلك طلاقا في نكاح آخر له أو لغيره وعرف ذلك الطلاق أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن
 معتدة حالف فيصدق ونكون عدتها في الثانية من أمس ان صدقته والافن وقت انقارها فان
 لم يعرف الطلاق المذكور والنكاح الآخر في الاولى لم يصدق وحكم بوقوعه حاله على المعتمد
 اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله أو لرضا فلان) الا للمتعامل كإسباقي فتطلق في الحال
 وإن لم يرض فلان بل وإن كرهه فان أدت به التماقير لم يقبل ظاهرا وبدين وممثل ذلك
 ما لو قال أقدم فلان فيقع وإن لم يقدم بخلاف ما لو قال برضا فلان أو بقدمه فانه تعليق إن
 رضى أو قدم وقع الطلاق والاختلاف في هذا الموضع بين الام والاباء فالاولى للتعديل
 والثانية للتعليق (قوله حسنة قبيحة) أي أرسنية بدعية (قوله أما في الاولين) هما قوله في غير
 غيرها أو لا يراها أحد المذكور في الشرح والثالثة هي قوله أنت طالق أمس أو فيما مضى
 والرابعة هي قوله أو لرضا فلان والأخيرة هي قوله أو يقول لمن لا سنة لها ولا بدعة والخاصة
 هي قوله أو أنت طالق حسنة الخ (قوله على العلم) هذا ان أطلق فان قال أردت بالروية
 المعينة فببينة لان ذلك لا يعرف الا من جهة فلا يقع طلاق الا برؤية الهلال بحاسة
 البصر قبل معنى ثلاث إبدال نعم ان كان التعليق برؤية غيره لم يصدق لان خلاف الظاهر لكن
 بدين وسواء فمما ذكره على العربية أم بالجمجمة على المعتمد وقيل ان على بالجمجمة جعل على
 المعينة لان العرف لم يثبت الا في العربية وإذا قلنا التفسير في الهلال بالمعينة ومعنى ثلاث
 إبدال من أول الشهر تسعة قبله ولم يرفها الثقات بعينه فلا أثر لرؤية غيره هذا الشهر ولا فيه
 بعد الثلاث لانه لا يسعى بعد هلالا أما التعليق برؤية القمر مع تفسيره بما عاينه فلا بدعية

لا تنفاه ولا يته على المصل
 وقد قال صلى الله عليه
 وسلم لا يطلق الا بعد نكاح
 ورواه الترمذي وصححه
 (أو أحدهما) في نكاح
 آخر) كان يقول لزوجته
 ان دخلت الدار فانت طالق
 فابانها ثم نكحها فدخلت
 فلا يقع لارتفاع النكاح
 الذي علق فيه (ولا يقع
 الاطلاق) التعليق بصفة
 (بدون وجودها) الا في
 صور (أن يعاق طلاقها
 برؤية الهلال في غير
 غيرها) أو لا يراها أحد
 يمكن تم عدد الشهر (أو
 يقول لها أنت طالق أمس
 أو فيما مضى أو لرضا فلان
 أو طاق حسنة قبيحة أو
 يقول لمن لا سنة لها ولا
 بدعة) كآبسة (أنت
 طالق لا سنة أو) أنت
 طالق (البدعة تقع في الحال)
 في الجميع أما في الاولين
 فلان العرف يجعل رؤيتها
 الهلال على العلم بخلاف
 رؤيتها زيدا مثلا فقد
 يكون الغرض زجرها
 عن بدعيته

من مشاهدته بعد ثلاث ليل لانه قبها الا يسمى قوا كما مر ولو قال ان رأيت سمحدا صلى الله عليه وسلم فانت طالق فواته في المنام وادرك ذلك طلاق فان نازعها فيها صدقت بيمينها فلا يطلع عليه الا منها وان اودرؤيته لافي المنام او اطلق اتجه عدم الوقوع حلالا على الحقيقة ولو قال الله سبحانه ان رأيت فلانا طالق فوات طالق فهو تعليق بمسحيل وسباني (قوله فلانا طاعة الاستناد الخ) وذلك لان ظاهر اللفظ الوقوع حلالا وقوله أمس أو فها مضى ينافي ذلك فان أودت الوقوع أمس وهي الاثنتي عشرة قبل ذلك وكذا لو قال أودت طلاقا وقع سابقا ورجعت فيه قبل ان علم له سبق طلاق كما مر (قوله فها على التعادل) أي والتعليل فاسد لان رضا زيد من الاوقات له معين فالعمل كذلك ومثله قوله لسنة أو لبعده وحل ذلك على التعليل أحوط من حله على الغاية (قوله فالتضاد الوصفين) نعم ان فسر كل صفة بمعنى كالحسن من حيث الوقت والقيح من حيث العدد بان قال نوبت بطلقة الثلاث قبل وان تأخر الوقوع بان كان زمن الحسن متأخرا لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع فهو غايضا أو ادرك ذلك لان زمن الوقوع حالا فوقع في ضرر أكبر منه وهو حصول البينونة الكبرى اه افاده في شرح المتهج (قوله فياغبون) فكأنهم عالمين كرا (قوله تسمع) وهو ترك الاحتياط في التعبير مع القدرة عليه فني الحقيقة لاستقناعه ان الاول لم يقع الطلاق فيه الا عند وجود الصفة المرادة للماء لم من أن المراد بالرؤية العلم عند الاطلاق وأما البقية فاما وقوع الطلاق فيها في الحال لخروجها عن التعليق ولو قال صغيرة أو نحوها أنت طالق لوقت البعد أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل التصريح بالوقت وان لم ينو وقوع الطلاق في الحال (قوله ولا يقع الطلاق بالعاق بحال الخ) هذا اذا علق بإثبات كماله به بخلاف ما اذا علق بنفي كان لم تلدى فانه يقع أما المحال من غير تعليق كالمسائل المتقدمة في القنحوا أنت طالق أمس فياغبو يقع الطلاق حالا لان فيها قصد مسحيل لتعليق بمسحيل وكذا صفة الهون المشهورة وهي ما لو قال لزوجه ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم أكسره على رأسك فانت طالق فوجد في البيت هاونا فالعامة في ذلك وقوع الطلاق ولو قال ان كنت نائما أو غائبا عن البلد مثلا فانت طالق لم تطلق لانه تعليق بمسحيل كما لو قال ان كنت مريضا أو سارا أو ان كنت زيدا فانت طالق فكلمات نحو حائط وهو يقع لم تطلق أو ان كنت رجلا فكلمات أبها أو غيره من محارمها أو زوجها طلاقا لوجود الصفة فان قال تصدقت منها من مكلمة الرجال الايجاب قبل منه لانه الظاهر ان كانت زيدا أو عرافا فانت طالق بتكليم أحدهما وان كانت اليمين لا يقع بتكليم الآخر شي أو ان كنت زيدا وعمر المطلق لا يكلاهما معا أو مريضا أو ان كنت زيدا وعمر أو زيدا فعمر المخطوط بتكليم زيدا قبل عمر ومثله أخيا في الاولى وعقب الامم زيدا الثانية واعلم أن الأصحاب اذا اقاموا الغرض الى عيولهم في التعليق الى تقديم الوضع اللغوي على العرف الغالب اذا العرف لا يكاد يشطب هذا ان اضطررب فان اضطررب فله حيلة تدعو على الناظر التأمل والاجتهاد فيما يستفتي فيه ولو قال لزوجه أنت من أهل النار فقال ان كنت من أهلها فانت طالق لم تطلق لانه من أهل الجنة ظاهرا فان مات مريضا بان وقوعه ولو كان كافرا طلق لانه من أهل النار ظاهرا فان لم بان عدمه وان قصد في الصورتين المكافاة طامقت حالا

وأما في الثالثة فلنافاة الاستناد الى الماضي
ظاهر اللفظ وأما في الرابعة
والاخيرة فها على التعليق
وأما في الخامسة فالتضاد
الوصفي فياغبون ويقي
أصل الطلاق وفي استثناء
هذه الصور عما ذكرناه
أنه في البية في شرح
الأصل (ولا يقع الطلاق
العاق بحال) عتلا أو شرعا
أو عرفا (كقوله) لزوجه

ولو قال لها ان فوات معصية فانت طالق لم تطلق بقوله الطاعة كصلاة وصوم لانه ترك وليس
بشغل ولو قالت له انا استسكتك منك فقال كل امرأه تستسكتك فمضى فمضى طالق فظاهر
المكافاة فمضى طالق لان لم يقصد التعليق ولو قال ان لم يكن وجهك أحسن من القمر فانت
طالق لم تطلق وان كانت رغبة في قوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم ثم ان أراد
بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل - ثبت ولو قال ان لم تكني اوصوا من القمر فانت ولو قال
ان قصدتك بالجماع فانت طالق فقصده هي بخامعها لم يحنث فان قال لها ان قصدت جماعك
فانت طالق فقصده هو بخامعها حنث اه من مرقى مواضع متفرقة (قوله ان ولدتما الخ)
هذا مثال للعصال عقلا وهو مخالف لما في الروض والمنهاج وفروعه من وقوع الطلاق لان
ولدا وحيدة ليس نصا في الوحدة بل يحفل الجنس الصادق باثنين فاكثر ثم ان قال ولدا واحدا
أو وحيدة واحدة لم يقع للنص على المحال بذكر الوحدة اذا اظهر ان حضنة معا حضنة
واحدة أو ولدا واحدا ووجود ذلك منهما معا محال (قوله وكنته علق الطلاق بنسخ صوم
رمضان) مثال للعصال شرعا وقوله وبصعود السماء مثال للعصال عرفا وبوعنه بعضهم بقوله
عادة فلا يقع في المحال شيئا وبين منعقدة فلو فرض صعوده السماء حنث ويستترتب على
ان عقادهما أيضا الخلف والتعاقب فيحنث بها المعلق على الخلف ولا يخالفه ما يأتي في الايمان
من أنه لو حنث بالله تعالى لا يصعد السماء لانه قد عيظه لان عدم العقاد هائم ليس لعلقها
بالمستحيل بل لان امتناع الحنث لا يحصل بتعظيم اسم الله تعالى وله ذاتة مقدرة في الخلف
ليقتان فلانا وهو ميت مع تعلقها بالمستحيل لان امتناع البرهنة كحرمة الاسم فيخرج الى
التكثير ولو علق الطلاق بخود نسوله فحمل ما كفا قارعا على الامتناع وأدخل لم يحنث وكذا
ان علق بجماعه فعلت عليه ولم يحنث ولا أثر لاستدماجه لان البيت كالاتداء ولو حلف
لا يقسم بكذابة كذا لم يحنث الا باقامة كذا امنوا بالالان المتبادر وعرفا ولو قال أنت طالق
لولا كذا فهو أنت طالق لولا أولك أو ذاك لم يقع وكذا لو قال لولا أخوك مثلا طلاقا
(قوله امتناع الوقوع) أي استحالة الوقوع المعلق (قوله حتى يلج) أي يدخل الجمل في سم الخياط
أي ثقب الابرة فان المراد امتناع دخول المسكة في الخنة وان كان الله تعالى قادرا على ذلك (قوله)
ولو طلق زوجته أي الرقيقة كما صرح به في قوله بأن كانت أمة (قوله ويكفر في الثانية) أي
اذا ما سكتها بعد العود فان ملكها عقب الظاهر لم يكفر بل له ان يوطأ بدون كفارة (قوله ولم
يستكمل الثلاث) لو قال ولم يستكمل ما ملكه اسكان أولى من دخول الرقيق فان استكمل كل
ما ملكه وتحملت عادت بما ملكه أيضا (قوله عادت ياقها) أي الثلاث في الحر وملكها الثنتان
في الرقيق سواء دخل بها الغير أو لم يدخل كما لم يتزوج بغيره أصلا وهذا عندنا خلافا لابي حنيفة
في قوله ان النكاح موقوف فتعوده بماله وهو الثلاث في الحرمة الاثنان في الأمة لان
الدرجة عنده بالزوجة لا بالزوج (قوله ولا تخالف اهم) أي نصارا جاعا سكتوا (قوله كل) أي
النصف (قوله فتقع طائفة) أي بطريق السراية على المعتمد وقيل بطريق التعقيب بالبعض عن
الكل ويترب على ذلك ما لو طابت طائفة بانف فطلق نصفها فله نصف الا على الأول وكاه
على الثاني (قوله لان الطلاق لا يتبع بعض الخ) ولو قال طالق أنت ياداهية ثلاثين ونوى واحدة
وقعت اذ قوله ثلاثين متعلق بداهية كما هو ظاهر سياق الكلام وعلى تقدير تعلقه بالمسودة فقد

(ان ولدتما ولدا أو حضنة واحدة فانت طالقان)
وكنته علق الطلاق بنسخ
صوم رمضان وبصعود
السماء لان الصفة المعلق
عليها لم توجد وقد يكون
الغرض من التعليل
بالمستحيل امتناع الوقوع
لا امتناع وقوع المعلق به
كما في قوله تعالى - حتى يلج
الجمل في سم الخياط (ولو
طلق زوجته فلا تأواظا
منها ولا عنهما ملكها)
بان كانت أمة (لو طأها)
حتى تحمل في الأولى ويكفر
في الثانية وأما الثالثة فلا
يطرد أصلا لان امرأت
عليه أبدا (ولو طأها ولم
يستكمل الثلاث فترتج
غيره) ثم عادت اليه (عادت
ياقها) وان دخل بها الغير
لان عمر رضى الله عنه أنفى
بذلك ووافق جمع من
العبادة ولا يخالف لهم كما
رواه البيهقي (ولو أوقع)
عليها (نصف طلاق)
كقوله أنت طالق نصف
طلقة (كل) فتقع طائفة
لان الطلاق لا يتبع بعض
(قوله بالمصدر) الصواب
بالمفعول

يريد ثلاثين جراً من طائفة والاصل عدم وقوع ما زاد عليهم ولو قال عدد التراب فواحدة لانه
 اسم جنس افرادى أو عدد الرمل فثلاث لانه اسم جنس جسي أو عدد شعرا بلبس فواحدة على
 المختار أو عدد ضراطة فثلاث أو عدد ذلك هذا الخوض ولم يعلم فيه سمك فواحدة كما في أنت
 طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم ينوع عدد أولم يلزمه بحث عن سمك الخوض ولافتيش لان
 الاصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة اذ لو قال عدد شعرا لكان وكان قد مات وشك ان كان له
 شعري حيانه أو لا اتجه وقوع ثلاث لاسفالة خلوا الانسان عادة من ثلاث شعرات أو أنت طالق
 كلما حلت حرمت فواحدة ولا نظرا لقوله كلما حلت حرمت هذا ان لم ينوبه تذكرا لالطلاق
 فان نوى به ذلك وراجعها في العدة وقعت عليه الثانية فلوراجعه وقعت عليه الثالثة ويأت
 منه البيهقونية الكبرى فالحيلة في عدم الوقوع حيث نذر أن يجاهها أو بعد قد علم ان فعله
 بانقطاع الشكاح المعلق فيه ومثل ذلك كلما ذلك مذهب حرمك آخر أو عدد ما لاح بارق
 أو عدد ما شئ الكلب حافيا أو عدد ما حرك الكلب ذنبه ولبس هناك بارق ولا كاب طائقت
 ثلاثا فان كان هناك كلب أو بارق نظرا لمرات التحريك ولمات لوح البرق أو أنت طالق الوانامن
 الطلاق ولانية له فواحدة بخلاف أنواعا أو اجناسا منه أو اصنافا كما سبقت ظهوره بعضهم ولو
 سألته ثلاثا فاجاب بالطلاق ولانية له فواحدة ولو طلقه ارجعه ما تم قال جع لمتها ثلاثا لم يقع به
 شئ ولو قال أنت طالق مل العنبا أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالوحدة أو أطوله
 أو عرضه أو شدته أو مل السعاء أو الارض فواحدة أو أقل من طائفتين وأكثرت من طائفة
 فثنتان ولو خاصته زوجته فاخذ عصا بيده وقال هي طالق ثلاثا يريد العصا وقعت ولا يدين كما
 لو قال أنت طالق وأراد مخاطبة اصبعه أو نعله أو شئ من ذلك مما لا يصلح للمعلق الطلاق به أو قال
 أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولانية له فواحدة فان زاد ثلاثا نظرا لنوى مزيد العناية
 بالتعريض وقطع العلائق وحسم نوايات المذاهب في رد الثلاث عنهم اوقع الثلاث وكذا ان
 أطلق فان نوى التعلق بان قصد ايقاع طلاق مطلق عليه بين المذاهب لم يطلق الا ان انفقت
 المذاهب المعتد بها على انها ممن يقع عليها الثلاث حال النكاح أو اقامه مرفى شرحه ولو كان
 له زوجتان فأكثروا حلف بالطلاق الثلاث لا يفعل كذا كما في حلف لا يكلم زيدا ونوى طلاق
 الجميع أو البعض فذلك أو أطلق فله التعيين في واحدة قبل الحنث بوجود الصفة ولو ماتت
 أو بأت قبل التعيين فله التعيين فيها بأن يقول عيقت فلانة لهذا الحلف وليس له رجوع عنها
 الى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعدة توزيع العدد لان المنهوم من حلقه افادة
 البيهقونية الكبرى فلم يملك رفعها بذلك ولو كانت التي عينها الاطلاق عليه الاطلاق واحدة مع
 التعيين فيها ولو قال الله هكذا قاله م ر وقال ابن حجر له أن يعين الطلاق في واحدة ولو بعد
 الحنث وان ماتت أو بأت قبل التعيين كما مر اسكن بشرط أن تكون زوجة وقت الحلف هذا
 كما ان لم يرد قوله من زوجاتي والاطلاق كل منهن ثلاثا ولو اوقع الطلاق على واحدة لا يعينها
 ثم مات احداهن أو ابانها بينة كبرى كانت له أن يعين الثلاث في الميتة والمباعدة لان العصم أن
 الطلاق يقع من حين الاطلاق لا من حين التعيين وكل من حاز زوجة عند اللفظ فبمعين بانتهيين
 ان الميتة ماتت وهي غير زوجة وأن المبانة بأت قبل ابانت المذكرة ورتقلعوا بانتهائيا

(قوله ولو اوقع الطلاق
 الخ) الفرق بين هذه والتي
 قبلها انه هنا اوقعه على
 واحدة مهمة بخلافه فيما
 مر فانه لم يقيد به واحدة

ولو علق طلاق احدي زوجانه بصفة ووجدت الصفة ومات احدهما أو ابانها فان كان الموت أو البينونة قبيل وجود الصفة فليس له أن يعين الثلاث المعاهدة بالصفة التي وجدت في الحصة أو المبانة وان كان الموت أو البينونة بعد وجودها فله ذلك فيقبح أن الميتة ماتت غير زوجة وان المبانة قد بانت قبل ابانتها ولو سلف شخص بالطلاق على جماعة أنهم يضمنونه فامتنعوا فذكره ثلاث مرات وهم عنه دعون ولم يضمنوه فان قصدا كبد الاول أو أطلق فطقة أو الاسنة فثلاث هذا ان أراد الضيقة حالا والا فلا يحث الا بالياس ولو قال لزوجته عاين الطلاق الثلاث ان فعلت كذا فانت طالق فقال الشهاب الرمي يقع الثلاث انظر الاول الكلام وقال الشمس يقع واحدة نظرا لاختلافها وهو تعليق واعنده بعض مشايخنا وعش (قوله تسكع لابلع ضين) فيه تعريض بعض وتنقيته وتقدم ان ذلك مجموع (قوله وكذا الحكم في بقية الكسور الخ) والضابط أنه اذا كرر لفظ الطاقة المضاف اليه وعطف تعدد الطلاق بتعدد الاجزاء قال أنت طالق نصف طاقة وثلاث طاقة وقع طاقتان فان لم يكرر ذلك أول لم يعطف فان فادت الاجزاء على الطاقة تعدد أيضا بحسبه وبالانلا ولو قال أنت طالق بثلاثة الله تعالى أو بارادته أو بعينه أو برضاه لم يطلق لان الباء في مثل هذا تحمل محل التعلين فيكأنه قال ان شاء الله تعالى بليل أنه لو قال أخرج بثلاثة الله كان المعنى على التعلين أي ان شاء الله بخلاف ما لو قال بثلاثة الله تعالى ونحوها مع صرف يقع الطلاق لان اللام ظاهرة في التعليل أو قال أنت طالق بأمر الله أو بقرنه أو بحكمته أو بعلمه طاق لان الناس لا يتعارفون ذلك فمرطا ولو قال أنت طالق في مشيئة الله أو في حكمه أو في رضا أو في أمره أو في علمه لم يطلق الا في الأخيرة فانه يقع حالا لان علمه تعالى سبق كل شيء وأحاط به بليل أنه لا يجوز أن يقال علم الله كذا دون كذا وان أضاف هذه الاشياء الى غير الله تعالى بأن قال في مشيئة زيد مثلا أو في علمه لم يقع لانه قد وقع لم وقوعه وقد لا يعلم وقوع الطلاق كثيرة وفيما ذكرناه كفاية بالنسبة لهذا المختصر

• (باب الرجعة) •

الاصل فيها الاباحة وتقرى بها بقية الاحكام كانه كاح كاحم وذ كرها عقب الطلاق اشارة الى أنهم في حكم ابتداء نكاح مستقل ولانهم انقلب عليه في الجملة أي فيما اذا كان رجعا (قوله وهي لغة المرة الخ) ظاهره انه اسم لذلك حتى على الكسر ولا يخالفه قول ابن مالك

وفعله مرة بكلمته • وفعله لهيئة بكلمته

لان ذلك أغلبي لا كلي (قوله رد المرأة) مصدر مضاف اليه قوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو القائم مقامه من وكيل وولي (قوله الى النكاح) أي الكامل والافهي قبل الرد في نكاح لان له احكم الزوجة في النفقة ونحوها كلعوف الطلاق والظهار لانه ناقص لعدم جواز الفتح به أو المراد الى موجب النكاح بالفتح وهو الحل بعد خور جهانهما بالطلاق (قوله من طلاق) قيد خرج به الفسخ وقوله غير بائن خرج به الطلاق البائن فلا رجعة فيهما بل يفتقران الى تحجيد النكاح وقوله في العدة متعلق برق وهو ايضاح لانها بعد هانصير بانها (قوله وبعلثن) جمع بعل والتاء لتأنيث الجمع كالعصومة بناء على أنهم اجمع عم أو صدر على تقدير مضاف أي وأهل بعلثن أي الماطقات المذكورات في قوله والمطافات يتوهم وفي الضمير

(الافى أنت طالق نصي
طاقة فلا يقع الا واحدة)
لان ذلك طلاقة (الآن يريد
كل نصف من طلاقة) فيقع
طاقتان تسكع لابلع ضين
وكذا الحكم في بقية
الكسور كربع طلاقة
وإربي طلاقة
• (باب الرجعة) •

هي بفتح الراء أفصح من
أكسرها وهي لغة التوزن
الرجوع وشرعاً المرأة
الى النكاح من طلاق غير
بائن في العدة والاصل فيها
قبل الإجماع قوله تعالى
وبعلثن

استخدام لان المراد بالطلاق المدخول بين الطرائق البواقي فقد دخل في الآية تخصيصات
ثلاثة والضعيف يعولون على المطلقات غير البواقي (قوله أحق) أفضل التفضيل فيه بمعنى
الفاعل أي مستحقون لذلك اذ لاحق غيرهم فيه (قوله أي في العدة) أي المذكورة في قوله
والمطلقات يتربصن اذ التربص والعدة بمعنى واحد ولذا أرجع بعضهم الضمير للتربص المفهوم
من يتربصن وهو أولى (قوله الطلاق) أي عدد الطلاق الذي تصح معه الرجعة فصح الاخبار
بقوله مرتان وان دفع ما يقال ان عدده ثلاث لا مرتان وقوله فامسك المسمى يعرف أي رجعة وقوله
أو تبريح باحسان هو الطلقة الثالثة ويجهلنا محل الدليل هو قوله فامسك المسمى يعرف ان دفع
ما استشكله بعضهم بقوله كيف يكون الطلاق دليلا على الرجعة ولا حاجة لما أجاب به من أنه
بتقدير قوله الطلاق الذي تصح معه الرجعة ظهر الاستدلال بالآية وقد عانت المكتبة بتقدير
تلك الصفة قال مروان في طلاق فراجع احتياطاً من بان وقوعه أجزأه تلك الرجعة اعتباراً
عائني نفس الامر بخلاف العادة فان العبرة بما عاين في نفس الامر وظن المكلف ولو عتقت
الرجعية تحت عتق كان له الرجعة قبل اختيارها اهـ بزيادة (قوله طلاق رجعي) يخرج المصنف
والأثر والطلاق البائن كما تزوي كون الطلاق ركناً للرجعة نظراً لانه شرط لها فقدم عليه ولذا
عده في المنهج من شروط المحل حيث قال وشرط في المحل كونه زوجة موطوءة ولو في الدبر وان
لم تنزل بكارتها كغيرها من معينة قاله في المطلقة مجازاً بالمستحق عدد طلاقها الجملة الشرط
سبعة ولا رجعة بعده انقضاء عتقها وتقبل الوطء كوطء استدخال الماء الحتم ولو في الدبر
ولا في مهممة كأن طاق احدى زوجتيه مما تم راجع المطلقة قبل تبيينه اولا في حال رقتها
كما في حال ردت وان عاد المرتضى الى الاسلام قبل انقضاء عتقها ولا في فسخ ولا في طلاق بعوض
ولا في طلاق استوفى عدده اهـ باختصار الان يقال مراد بالركن هنا ما لا بد منه فيشمل
الشرط وتركه من شروط المحل الذي هو عنه بالزوجة وقد علمت ما يعلم من كلامه الا في شروط
الصيغة والزواج فشرط الاول لفظ بشعر بالمراد وتغييره وعدم توقيت وفي الثاني اختيار
وأهمية نسكاح بنفسه (قوله بالصرح) وهو مشتق من الرجعة والامساك وكذا الرد مع استناده
لنفسه بقوله الى مثلاً كما ساقى وأما إشارة الاخر فان فهمها كل أحد فصرحة بالامساك
وعلم من اعتبار الصيغة أن الرجعة لا تحصل بفعل غير الكتابة وإشارة الاخر بالمفهمة كوطء
رمقته من أن نوى به الرجعة لعدم دلالة عليه او كما لا يحسن به النسكاح ولان الوطء يوجب
العدة فكيف يقطعها واستثنى من ذلك ووطء الكافرة قد ماته اذا كان ذلك عندهم رجعة
وأساوا أو توافوا البنا ففرهم كما تقرهم على الانكحة الفاسدة بل أولى اذا نسكاح ابتداء
يقرون عليه فالرجعة التي هي دوام أولى (قوله كارتجعتك) أي أو راجعتك أو رجعتك
لجملة ألفاظ الصريح خمسة وفي معناها ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة
أو مرجعة وما كان بالجمعية وان احسن العربية وقوله وأمسكتك الواو في أو وقوله الى
هو جار مجرور بضمير المتكلم ومثل ذلك الى نسكاحي أي المكمل كما مر وقوله في الكتاب أي
في قوله تعالى ويعولن أحق برقة فلا جناح عليهما أن يتراجعا فامسك المسمى يعرف (قوله
والاضافة) أي النسبة لا الاضافة النونية اذ لا بد منها في جميعها فالضمة كالمسكول أو لا تتم
الإشارة كراجعت هذه أولادهم المظهر كراجعت زوجتي فان اقتصر على راجعت كان لغوا الا

(قوله ولذا أرجع بعضهم
الضعيف) (المصواب اسم
الإشارة)

أحق برقة في ذلك أي
في العدة ان أرادوا اصلاحاً
أي رجعة وقوله الطلاق
مرتان الآية وقوله صلى
الله عليه وسلم لعمره
فليراجعها كما تزوي كأنها
أربعة طلاق رجعي وزوج
وزوجة وصيغة (نصح
بالصرح كارتجعتك
وأمسكتك وكردت الى)
اشهرت في ذلك دورودها
في الكتاب والسنة
والاضافة في الرد كما عرفت

(قوله اما للضعيف الخ) في
كون هذا اضافة لمعوية
نظر ظاهر تدبر

واجبة بخلاف غيره لانه قد ٣٤٤ يفهم منه الرذالى الابوين بسبب الفراق بخلاف غيره (و) نصيح (بالكتابة بنية

كأعدت - ثلاث ورفعت
تجزيك وتزوجهك (وتصح
بالترجمة وذكر الكتابة من
زيادة) (وتخالف) الرجعة
(النكاح في أنها تصح بلا
ولي وشهود) - بلا (لفظ
النكاح أو تزويج) - بلا
(رضا منها ومن ولها
(و) تصح (في الاحرام ولا
توجب مهرا) لانها في حكم
استدامة النكاح في جميع
ذلك والامر بالاشهاد في آية
فأمسكوهن بهن عرف
محمول على النكاح (ونشرط
صحتها مع كون الزوج
أهلا للنكاح بنفسه
(ابقاعها

(قوله باقراره) اهل الاولى
باقرارها وبعبارة الخطيب
على المنهاج وانما وجب
الاشهاد على النكاح
لائبات القرائن وهو ثابت
هنا فان لم يشهد استحب
الاشهاد عند اقرارها
بالرجعة خوفا من جورها
اه وهذا اذا كان الاقرار
المشهود عليه وقع خارج
العدة فان كان في العدة كفى
اشهادا على اقراره ولانه
مقبول اقدرته على الانشاء
فالاصل انه يستحب له
الاشهاد على اقرارها ان
كان خارج العدة أو على
اقراره هو اذا كان في العدة

اذا وقع جوابا بقول شخص له أراجعت زوجتك النكاح كما تقدم نظير في طائفت جوابا بالنكاح
الطلاق منه (قوله واجبة) أى في كونه صريحا فان لم توجد كان كتابة وقوله بخلاف غيره أى
فانما سنة فيه قول راجع زوجتي له قد نكحتي وأمسكتها على عصمتي (قوله الى الابوين) أى
أبوينها (قوله بالكتابة) بالثبوت ومنها الكتابة بالفوقية وإشارة الاخرى المفهومة ان اختص
بفهمها فظنون كما مر (قوله كأعدت - ثلاث الخ) أدخل النكاح إشارة الى عدم الحصر وانما
كان ذلك كتابة لانه كما يحتمل الرجعة بأن يكون المعنى أعدت - ثلاث الى به - تدعيك بالطلاق
يحتمل أعدت - ثلاث لغيره لانه قبل أن يتزوجها كانت حلالا لغيره وكذا يقال في رفعت تدعيك
(قوله وتزوجهك) ومثله نكحتك وكذا لو جرى عقد النكاح عليهما بايجاب وقبول فيكون كتابة
ان نوى به الرجعة فان نوى به النكاح لم يكن رجعة وانما كان تزوجهك ونكحتك كتابة لأن
ما كان صريحا في بابه ووجهه نقاذا في موضوعه لا يكون كتابة في غيره وان لم يجز نقاذا في
موضوعه كان كتابة في غيره وهما لا يجد نقاذا في موضوعه ان موضوع اللفظ المذكور ابتداء
النكاح وذلك ليس موجودا هنا اذا الرجعة استدامة فكل كتابة قيم او من الكتابة اخفرت - ثلاث
أو رجعتك أو أنت زوجتي (قوله وتصح بالترجمة) أى وان أحسن العربية وتزوجة الصريح
صريح وتزوجة الكتابة كتابة (قوله وتخالف النكاح) أى في خمسة أمور (قوله وبلا رضامنها)
أى ان كانت رشيدة أما غير الرشيدة فليست محل مخالفة بين الرجعة والنكاح (قوله لانها) أى
الرجعة وهو علة لقوله فتخالف وقوله في حكم استدامة النكاح أى الذى لم يحتمل بالطلاق والا
ففى استدامة نكاح لكن محتمل بما ذكرنا وفي حكم ابتداءه في أنها لا تصح بفعل غير كتابة
وإشارة اخرى كما مر وقوله في جميع ذلك أى المذكور من الامور الخمسة (قوله في آية
فأمسكوهن) حيث قال الله فيها فاذا بلغن أجلهن أى قاربن بلوغ الاجل وهو انقضاء العدة
اذ بعد بلوغه لا يجوز الا مسالك بالرجعة نامة - كوهن يعرف أو فارقهن يعرف وأشهدوا
ذوى عدل منكم (قوله محمول على النكاح) أى كافي قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعدتم من
من الجود وانما وجب الاشهاد على النكاح لائبات القرائن وهو ثابت هنا فان ترك الاشهاد
على الرجعة استحب له أن يشهد باقراره انما قد تيقنا زعانا فلا يصدق فيها ولو طلق زوجته
رجعة انما راجعها ثم طلقها استأنفت عدتها أخرى بخلاف ما لو طلقها بانها انما جدد نكاحها ثم
طلقها قبل الوطء فانما انبى على العدة الاولى (قوله أهلا للنكاح بنفسه) بأن يكون بالغه اعلا
غير مرتد وان توقف نكاحه على اذن فتصح رجعة سكران منه أو ما غيره فلا تصح رجعته
وعبد وشقيه ومحرم لامرئيه وصبي ومجنون ومكروه ووجه ادخال المحرم أنه أهل للنكاح وانما
الاحرام مانع وهذا الوطء من تحت حرة وأمة الامه صحت رجعته لها مع أنه ليس أهلا لنكاحها
لانه أهل لنكاحها في بعض الصور وذلك فيما اذا لم تكن تحت حرة ولولى الصبي أن يراجع له
واستشكل بأنه لا ينصور وقوع طلاق عليه ويحجب به على فسخ صدر عليه وقتنا انه
طلاق أو على ما لو حكم حنبلي بفسخ طلاقه بأن قال حكمت بفسخ طلاقه أو ما لو قال حكمت
بوجبه بفتح الجيم فلا يجوز للولى أن يراجع له لان من جله مو جببه عندهم امتناع الرجعة
ويجب على ولى من جن وقد وقع عليه طلاق بأن طلق حال افاقته أو على طلاقه انفسه

فوجدت حال الجنون أن يراجع له أن احتاج إلى ذلك كما يجب عليه أن يزوج منه حينئذ (قوله
 قبل تمام عدته) أي الزوج ومنه يعلم أنهم لم يدخلوا فيه أو قد علمت بقية الشروط (قوله الآية
 الأولى) أي حيث قد دفعها بقوله في ذلك أي العدة كما مر وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر من
 أقراء أو وضع إذا أنكره الزوج فتصدق في ذلك أن أمكن وإن خالفت عادت أن النساء
 مؤثقات على أرحامهن أي على ما فيه من حمل وغيره وخروج بانقضاء العدة غيره كنسب بان
 قالت لزوجها هذا الولد منك فقال هو مستعار واستملا ديان قالت لسيدها صبرت أم ولد وهذا
 الولد منك فقال مثل ما مر فلا يقبل قوله في ذلك الآية وبغير الأشهر انقضت أو ما بالاشهر
 وبالإمكان ما إذا لم يكن الصغر أو يأس أو غيره فيه صدق بالعين في الصغرة على المعقود به في
 الآية ونحوها ويمكن انقضائها بوضع التام في الصورة الإنسانية بستم أشهر عديدة وهي
 مائة وعشرون يوما وليلة إن لحظت الواطء وحظت الوضع من حين إمكان اجتماعهما بعد الفسكاح
 والمصور بمائة وعشرين يوما وليلة إن لم يوضع بينهما في يوم أو ليلتين ويمكن انقضائها بأقرار المرأة
 طلق في طهره حتى يجيض بأشهرين وثلاثين يوما وليلتين لحظت لحظت للقرء الأول والحظت للطمع
 في الحيض الثالثة وذلك بأن يطأها أو قد بقي من الطهر لحظت تم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل
 الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظت وفي حيض بسبعة وأربعين يوما وليلة
 من حيضة رابعة بأن يطأها آخر جز من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم
 تطهر ونحوه كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظت وأخير مرة من أمة أو مبعضة
 طلق في طهره حتى يجيض بسبعة عشر يوما وليلتين بأن يطأها أو قد بقي من الطهر لحظت ثم
 تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظت وفي حيض بأحد وثلاثين يوما
 وليلة بأن يطأها آخر جز من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل
 الطهر ثم تطعن في الحيض لحظت فإن جهلت أن طأها أو طلق في طهره أو حيض حمل أمرها على
 الحيض لذلك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها وخرج بقولنا سبق بحيض ما لو طأها في طهره لم
 يسبقه حيض فأقل إمكان انقضاء الأقراء للعدّة ثمانية وأربعين يوما وليلة لأن الطهر الذي
 طأها فيه ليس بقراءه عدم احتواشه بين دميين وأربعين اثنا عشر يوما وليلة وأعلم
 أن اللحظة الأخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالأقراء اثنتين تمام الأقراء الأخيرة لأن العدة ثلاث
 رجعة فيها ويجوز للغير العدة دعليم فيها على المعقود وأن الطلاق في اثنتي عشرة رجعة في الحيض
 (قوله فلو طأها) تنويع على قوله قبل تمام عدته إذا رجعت في ذلك وأدعى قبل تمامها ومروءة
 ذلك أن يطأها ثم يمضي أو قرآن ثم يطأها الغير بشبهة وتعمل منه فأنها تنتقل لعدة الحمل
 من الشبهة وبه ذلك تسكمل عدة الطلاق فإذا راجعها في عدة الشبهة صح ولكن لا يفتق بها
 حتى تقضيها والمصنف فرض الكلام فيما إذا كان الواطئ غير الزوج ومثل ذلك ما لو كان الواطئ
 هو فأذا وطأها لم يملك منه أو كانت حاملا فله من اجتمع فيها ما لم تضع لوقوع عدة الحمل من
 الجنيتين ما لو لم تحمل ولم تكن حاملا ووطأها فأنه تسأف عدة من تمام الواطء وله من اجتمع فيها
 بقي من عدة الطلاق دون ما زاد عليها الواطء فلو وطأها بعد مضي قرأين استأنفت الواطء ثلاثة
 أقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الأول من الثلاثة واقع عن العدتين فيراجع فيه

قبل تمام عدته الآية الأولى
 (فلو طأها) في عدته
 (بشبهة فحملت)

والاستحسان متعاضان لعدة فلا رجعة فيهما والاولان متعاضان للطلاق (قوله فانما انتقلت)
 أي بمجرد العلق أعني حصول المنة في الرحم من وطء الشبهة إلى العدة بالحل أي عدة وطء
 الشبهة ثم بعد الوضع والنفاس تكمل عدة الطلاق كما مروى في العدة أيضا وفي نسخة
 فانما انتقلت وهي أحسن (قوله ومع ذلك لا زوج رجعت فيها) أي في مدة الحل كما يصح قيامها
 وما بعد هاهنا من بقية عدته وانما تصح الرجعة في عدة الغير اذا وقعت في غير زمن الوطء أما في زمنه
 فلا تصح رجعتهم ولا العدة عليهم لانهم حينئذ فراس لا واطى وتقدم أنه اذا رجع قبل الوضع
 فليس له التمتع به حتى تضع (قوله وله تجديد العدة عليهم فيها) أي في عدة الحل وهذا هو جرح
 والمعدة عدم صحة العدة عليهم الشبهة بعد عدة الغير وانما تصح الرجعة لانها استدعاء لا ابتداء
 فكبح بخلاف المقدفان رجعتهم فيها إلى بقية عدته التي قبل الوضع والنفاس المعلوم ذلك
 من المقام فهو صحيح وان كان بعيدا (قوله ان كانت بائنا) قيد في تجديد العدة فقط ولذا
 أعاد الجار مع العاطف في قوله وله تجديد العدة الخ فله قبل ذلك للزوج رجعتهم بمحل اذ لم يكن
 الطلاق بائنا كما هو ظاهر (قوله لان عدتهم لم تتم قيمها) أي في قوله للزوج رجعتهم وقوله وله
 تجديد العدة الخ والتعادل ليس من وظيفة المتون ثم عطف على ذلك قوله وكالواخ وعطف على
 الشرح على ما في المتن فليل ثم ان هذا جواب سؤال مقدرة دبر ما قلناه صحة هذه الرجعة
 حينئذ مع حرمة وضو الوطء فاجاب بان ذلك مقبوس على رجعتهم في زمن الحيض والنفاس بجامع
 صحتهم في غير وقت عدة فان له أن يراجعها في زمن الحيض والنفاس وكذلك تجديد العدة عليها
 حينئذ بخلاف ما مر على المعتد كانتهم والفرق انهما مشغولة بصق الغير في عدة الحل دون زمن
 النفاس ونحوه فانما البت في عدة أصلا (قوله يتوارثان في الاولى) أي في الطلاق الرجعي ولو
 في مرض الموت والوارث حكم من الاحكام الخمسة التي تكون الرجعية فيها كالزوجة والبنية
 صحة الطلاق والظهار والابلا والامان لكن لاحكام لظهار والابلا حتى يراجع بعدهما كما
 سيأتي ان في بابهما ما والى ذلك أشار الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات
 من كتاب الله تعالى أي آيات المائيل أي الاحكام الخمس أي ان الآيات التي تشملها وغبرها
 وهي قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلاقوهن اعدتهن للذين يؤلون من نسائهم والكم نصف
 ما ترك أزواجكم والذين يرمون أزواجهن والذين يظهرون من نسائهم فالنساء والزوجان
 تشمل الرجعية لا البواش وليس المراد أنهم انص فيها ويحرم على الزوج تمتع بالرجعية بوطء
 وغيره وعزوه معتد بقصره ولا عد عليه فيه الشبهة اختلافا للعلماء في حصول الرجعية به
 وعليه به مهر المثل وان راجع بعده ولو ادعى رجعة فيها وهي منقضية ولم تنكح فان انتقاعا على
 وقت الانتضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقات بل بعده صدقت بينهما بأنها لا تعلم راجع
 قبل يوم الجمعة أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة فقات انتقضت قبله وقال بل بعده صدقت بينهما
 وان لم يتقاعا على وقت بل اقتصر على ان الرجعة سابقة واقتصر على أن الانتضاء سابق
 صدق بينهما من سبق الى القاضى فان ادعى ما بعد صدقت ومتى أنكرتها ثم اعترفت بها قبل
 اعترافها كن أنكركها ثم اعترف به

(باب الابلا)

فانما انتقلت الى العدة
 بالحل ومع ذلك للزوج
 رجعتهم فيها (له تجديد
 العدة عليهم فيها ان كانت
 بائنا لان عدتهم لم تتم) نعم ما
 وكالوطاني حائضا أو نفاسا
 فان له أن يراجعها في زمن
 الحيض أو النفاس وان لم
 تشرع في العدة (و) لانها
 (يتوارثان في الاولى)
 * (باب الابلا)

(قوله وعليه به مهر المثل)
 ظاهره كما قاله عمر بن الخطاب
 كانت معتدة التحريم
 وعامة له لكن ينظر حينئذ
 الفرق بين هذا وبين
 المذكورة في كتاب مختلف
 فيه حيث قيدوا وجوب
 المهر فيه بما اذا كانت
 الزوجة معتدة بالحل
 أوجاهة له بالتحريم كما قاله
 صاحب العباب

أخر من الرجعة لصحته من الرجعية كما مر وكان ملافا في الجمالية لارجعة فيه فغير الشرح حكمه وخصه بالمعنى الآتي (قوله وهو لغة الخلف) قال الشاعر

وأ كذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى عينا بالطلاق

من آلى بالمديونية إذا خلف ويراد به المدين والقسمة ولذا قرأ ابن عباس للذين يقسمون من أنسائهم وقبل من الالية بالشديد وهي العين والجمع الأيا بالتحقيق كعطية وعطايا قال الشاعر

قليل الأيا حافظ لعيته * فان سبقت منه الالية برت

فجمع بين المقرد والجمع (قوله ولو سكرانا) أي وعده أو كفا أو المراد بالسكران الممعدى لانه المراد منه الاطلاق وصرف سكران لغة أسدية درج علمها الشارح في غير هذا الموضع أيضا قال ابن مالك في الكفاية

وباب سكران لدى بني أسد * مضروف إذ بالتمامهم الطرد

(قوله من وطء نرجسته) سواء قال في الفرج أم أطلق وسواء في بالوطء الخلال أم سكت عن ذلك

فالشروط في الخلف عليه أن يكون ترك وطءه كإسائتي ولو قال لا أطولك إلا في الدبر قول بخلاف ما لو قال والله لا أطولك إلا في حيض أو نفاس أو في رمضان أو المصداق لانه لا يكون مولى على المعقد لان المنع في المذكورات له اوض بخلاف الدبر فان المنع فيه لذاته اه أقامه

مر (قوله التي يتصور وطؤها) ولو أمة أو مريضة أو مغيرة يتصور وطؤها فيقدر من المدة وقد بقي منها قدر مدة الايام فلا تحسب المدة الا من حين الامكان أو رجعية لان المراد يتصور

وطؤها وان توقف على رجعية لان المراد يتصور وطؤها في الخلال أو مغيرة لاحتمال الشفاء ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء أو مغيرة لاحتمال الحمل بغيره ولا تضرب المدة الا بعد

الحمل والتكثير (قوله مطلقا) صفة مصدر محذوف أي امتناعا مطلقا أي غير مقيد ببدية كواقه لا أطولك ومنه الاطلاق ما لو أبدى كقوله واقه لا أطولك أبدا أو قيد بدية بغيره

المحصول في الاربعة أشهر كقوله واقه لا أطولك حتى ينزل عيسى عليه السلام (قوله أو فوق أو بعة أشهر) أي امتناعا مقيدا بأكثر من أربعة أشهر ولو زمن لا يمكن فيه الرفع الى الحكم

كحظنة وفائدة كونه هو ما في ذلك مع تعدد الطلب فيه لان الخلال الايام اعم المولى بايضاها وباسم من الوطء تلك المدة ولو قال واقه لا أطولك مدة وسكت لم يكن مولى بالتردد الاقطبين

القليل والتكثير (قوله ولو في ظننه) أي ولو كان فوق ما ذكر في ظننه بان يغلب على ظننه بقاء ما علق به الى تمام المدة كالمثال الذي ذكره بقوله حتى يموت فلان فالوقت مستبعد ظنه وان كان

قريب الى الواقع (قوله كان يقول) عتيل على القلب والتكثير المرتب وقوله أو حتى يموت فلان أي أو يموت أو يموت (قوله يؤلون من نسائهم الآتية) وانما عدى فيها ابن وهو انما يعدى بها

يقال آلى على كذا الالة فمن معي البعد كانه قيل يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم وقيل من النسب بدية أي يحلون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على أو في على حذف مضافين فيهما أي على ترك

وطء أو في ترك وطء نسائهم وقيل من زائدة والنقد يؤلون أي يعي يؤلون نسائهم وقيل لانه يتعدى بها ومن ثم قال أبو البقاء نفلا عن غيره انه يقال آلى من امرأته وعلى امرأته اه مر (قوله وهو جوام) أي من الصغار كما عقدمه عن نفلا عن الشارح (قوله للآية) وليس

(وهو) لغة الخلف ونسرا

(خلف زوج يتصور وطءه

ويصح طلاقه) ولو سكرانا

(على امتناعه من وطء

زوجته) السقي يتصور

وطؤها (في قبلها مطلقا أو

فوق أربعة أشهر) ولو في

ظننه كان يقول والله

لا أطولك أو لا أطولك خمسة

أشهر أو حتى يموت فلان

والاصل فيه قوله تعالى

للذين يؤلون من نسائهم

الآية وهو حرام للآية

وأركان ستة زوج ونزوجه

(قوله والتكثير) انظر

بالمراعاة

منه ايلاؤه صلى الله عليه وسلم في السنة التاسعة من نكاحه وواضح (قوله بقوله) هو
 السابق) هو فرد مضاف فيم لانه ذكر قيد في الزوج وواحد في الزوجة (قوله ومخلف به)
 وشروط فيه أن يكون واحد من ثلاثة اما هم من أنتمائه تعالى أو صفة من صفاته واما تعليق
 طلاق أو عتق واما التزام ما يلزم بشروط كسلاوة وصوم وغيرهما من القرب وسبب في ذلك فإذا
 حلف بالله أو بصفة من صفاته ووطئ الزمة كفارة عين أو بعتيق طلاق أو عتق ووطئ وقع
 المعلق عليه أو بالتزام ما يلزم بالنذر خير بين ما التزمه أو كفارة عين (قوله وهو الوطء) أي
 الشرعي كما مر أي تركه فلا يلازم بحال على استناعه من تنهيه بما يغري وطئ ولا من وطئ في دبرها
 أو في قبلها في نحو جبر أو إحرام بل هو محض عين اه شريح المنهج (قوله ومدة) المراد بها
 ما يشمل الاطلاق كما مر فالمراد المدة ولو حكما وشروط فيه زيادة على أربعة أشهر في عين واحد
 كوالله لا أطولك خمسة أشهر كما مر أو لا أطولك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطولك سنة
 فهما ايلاؤان ليحل منه ما حكمه قلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب ايلاء الاول من
 الضمة أو الطلاق فان طالبت به فيه وفاء خرج من موطنه وبانقضاء الخامس تدخل مدة ايلاء
 الثاني قلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها أي وجبه كما مر فان لم تطالب في الايلاء الاول حتى مضى
 الشهر الخامس منه فلا تطالب به لاشحلاله وكذا اذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة فان لم
 يذكروا فاذامضت بان قال والله لا أطولك خمسة أشهر ثم قال والله لا أطولك سنة فانه ما
 يتبدل الاخلان لتدخل مدتهم ما دخل الوطء واحد وكذا الولي بعد القسم بان حلف قوله فوالله
 فانه يكون ايلاء واحد اخرج بما ذكره الموقيد بالاربعة أو تنقص عنها فلا يكون ايلاء بل مجرد
 حلف وان كان يأنتم اثم الايلاء على العدة لا اثم الايلاء بل هو انقص منه وما لو زاد اعان في عينين
 كقوله والله لا أطولك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطولك أربعة أشهر أخرى فلا ايلاء اذ
 بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب الايلاء الاول لاشحلاله ولا بالتالي اذ لم غص المدة
 من انقضاء الاربعة أشهر هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوما حكم بكونه موابا
 حالا اذ الغالب عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص تحقيقا عنه انه مول وانما غصت المدة بما
 ذكر لان المرأة تنصير عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يفتى صبرها أو يقل قال البلقي لو حلف
 زوج المنزقة بالمغرب وهي بالشرق لا يطؤها كان موابا لاحتمال الوصول على خلاف
 العادة ولا تضرب المدة الا بعد الاجتماع (قوله وصيغة) وشروط فيه القيد بشهر بالايلاء وسبب
 (قوله وعلم عا حمر أنه لا يصح من أجنبي) هذا خبر روي في محترقات القيود على الالف والتسعين
 المرتب فالأجنبي كالمسلم يخرج بالزوج لانه قيد معتبر (قوله لم يكن موليا) أي بل ذلك منه
 محض عين فيلزمه قبل النكاح أو بعده كناية عن عين بوطئ ولا تضرب له مدة وان بقي من المدة التي
 عينها فوفى أربعة أشهر وتأذت لا تقاها الا خبر ارجح الحلف لاخصاصه بالزوج من قوله تعالى
 من نسا ثم اها أفاده م (قوله ولا من شل) بنسخ الشين وأصله شال من باب طرب فأدغم ويجوز
 فيه الغم كما ذكره ع ش ولا فرق بين أن يكون الذكر من قبض لا يسهط أو من قبض طلالا ينقبض لان
 الثاني وان أمكن الوطء به لكن لما لم يسهط به صار الوطء به كالأوطء وقوله أوجب بضم الجيم
 وهما شارحان بقوله يتصور ووطئ أي أنهم ما كانا كذلك وقت الحلف أما لو عرض لهما ما ذكره

بقوله ما السابق ومخلف
 به ومخلف عليه وهو
 الوطء ومدة وصيغة وعلم
 عا حمر أنه لا يصح من
 أجنبي حتى لو نكح الم يكن
 موليا بما قال ولا من شل
 أوجب ذكره

(قوله فكل شهر نقص
 فتمت المدة أي مع الحكم
 عليه بأنه مول بجرد الحلف

بعد فلا يبطل الايلاء وكذا يقال في الجنون (قوله) ولم يبق منه قدر الحشفة (أي بخلاف ما اذا
 بقي منه قدرها فيصح منه الايلاء لانه قادر على الجماع بخلاف ما قبله فانه ليس قادر عليه ولم
 يتحقق منه قصد الايلاء بالامتناع من الوطء لامتناعه في نفسه اه افاده في شرح المنهج (قوله)
 أولى من اقتضاه الخ) أي لشهولة المصوح والمشلول (قوله) ولا من صبي ومجنون ومكره)
 خرجت بقوله به صح طلاقه وكالجنون المغمى عليه وقوله ولا من رتقاء وقرنا خرجا بقوله به تصور
 وطؤها (قوله) واقتضاض بكر) أي ولو غوراه يمكن وطؤها بغير اقتضاض ولو علم حاله اقبل
 الحلف لان التمسكة لا تحصل الا بزوال بكارنها اه افاده مر (قوله) وبالاقاف) أي لان
 الاقتضاض ازالة القصة بفتح القاف وهي البكارة فهي بمعنى الاقتضاض بالقاف الذي هو ازالة
 البكارة (قوله) وتغيب حشفة) تعبير بذلك أولى من تعبير المنهاج بتغيب الذكر لانه يوهم
 تغيب الجميع مع انه لو أراد ذلك لا يكون موافيا لظاهر وعلمها لحصول مقصودها بتغيب
 الحشفة مع عدم الحنف اه افاده مر (قوله) كالمباضعة) قال في المختار المباضعة الجماعية وكان
 ذلك كناية لاحتماله المعاملة في البضاعة قال تعالى وجئتكم بالبضاعة من جاءه (قوله) والصريح
 مبند أو منه ما يدين فيه خبر أي يوكل فيه الحدين بباطن ولا يقبل منه ذلك ظاهرا والفرق بين
 الصريح الذي يدين فيه والكناية مع أن كلاهما قل المعنيين أن المعنى المراد في الصريح أظهر وفي
 الكناية بالعكس (قوله) كتغيب الحشفة في الفرج) هذا ضعيف والمعتمد أنه يدين فيه أيضا
 لان الحشفة تتحمل حشفة الفرج والفرج يحتمل الذكر ولان الذكر في النظر بالذكاء فيما قال
 لأنك في الفرج وقال أردت به النيك بالاصبع فلا يقبل املوا قال أردت بالفرج الذي عرفته
 يقبل كما مر (قوله) فاذا مضت الاربعة الاشهر) وهي المدة التي يجب امهالها فيها ولو رقية في سرة
 أو سرائر رقيقة خلافا لابي حنيفة ومالك فانما اقتصر على شهرين في الزوج الرقيق كذا ذهبوا
 في الطلاق ولا يتوقف امهالها في تلك المدة على قاض لشبهة بالآية السابقة بخلاف العنة لانها
 مجتمعة في الدلالة على سواها واما قول أبي حنيفة ويؤجل اه ان سالت ذلك فليس بقيد وفي قول
 المصنف الاربعة اشهر جرى على طريق الكوفيين في تعريف الجزأين في العدد عند الاضافة
 ومذهب البصريين تعريف الثاني فقط وأشار الى ذلك سيدي على الاجهوي بقوله

وعندنا نريد أن تميز فا • قال يجوز أي صلا ان عطفنا

وان يكن مركبا فالاول • وفي مضاف عكس هذا ينهل

وخالف الكوفي في الأخير • تعرف الجزأين ياء يدي

(قوله) من الايلاء) أي المحسوبة من الايلاء من وقت الرفع الى القاضي ودخل في كلامه ما لو
 آتى من مهمة ثم عيّن امان المدة فتجب من الايلاء لامن التعيين اه افاده الزبادي (قوله) أو
 من الرجعة) عبارة بالمنهج وشرحه أو من الرجعة لرجعية لامن الايلاء لاحتمال ان تبين
 اه وهي صريحة في أن المراد أنه طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم آتى منها ما عرف أن الرجعية
 يلحقها الايلاء فاذا راجعها حلت المدة من الرجعة لامن الايلاء ويحتمل أن يصور ذلك
 بما لو آتى من زوجته ثم طلقها عقب الايلاء طلاقا رجعيا ثم راجعها فان المدة تنقطع بالطلاق
 لحرة وطهر او تستأنف من وقت الرجعة كما صرح به مر (قوله) أو من زوال القاطع

ولم يبق منه قدر الحشفة
 تقولي يتصور وطؤها أولى
 من اقتضاه عـ الى عدم
 العنة من المحبوب ولا من
 صبي ومجنون ومكره ولا
 من رتقاء وقرنا (ويستند
 بالصريح كالجاء والوطء
 واقتضاض بكر) بالقاف
 وبالاقاف وتغيب حشفة
 بخرج (وبالكناية فيبنة
 كالمباضعة والمباشرة
 والامس) والصريح مع منه
 ما يدين فيه كالانقضاء
 والوطء بان يتول أردت
 الاقتضاض بغير الذكر
 والوطء بالقدم ومنه مالا
 يدين فيه كتغيب الحشفة
 في الفرج (فاذا مضت
 الاربعة) الاشهر من
 الايلاء أو من الرجعة أو
 من زوال القاطع

للمدة) أي الأربعة أشهر رأى المانع من حجبها أنكره بعد دخول ولوم من أحدهم أو بعد المدة
لارتفاع النكاح بها أن لم يجبهما إلا في العدة أو اختلاله أن جبههما فيم أو كان وطء
بالزوجة حسي أو شرعي غير نحو حوض كنفاس وذلك كرض وجنون ونشوز وصغر وتلبس
بصوم ولو قضاها وصح أو اعتكاف قرضين أو أسرام ولو نفل على المعتد كما ذكره من خلافها
في شرح المنهج لا تمتنع الوطء معهما من قبلها وتستأنف المدة بزوال القاطع المذكور ولا
تبقى على ما مضى لانتفاء التوالي المعتبر في حصول الاضرار أما غير المانع كصوم نفل أو المانع
القائم به سواء كان واجبا كصوم واعتكاف قرضين أو لا وبها أو كان نحو حوض فلا يقطع المدة
لأن الزوج متسكن من تحملكها أو وطنها في الأولى والمانع من قبله في الثانية وأهمل من قبل المدة
من الحيض طالبا في الثانية وألحق به النفاس لمشاركته في أكثر الأحكام فالذي يجب زمنه
هو الحيض والنفاس وصوم النفاس وما عداها يجب فيه الاستئفاف ومحل وجوبه إذا كان
الخطاف على الامتناع من الوطء مطافا أو مؤبدا أو مقيدا عدة وفي منها ما يزيد على أربعة أشهر
والأقل المحلل الأيلام فلا معنى للاستئفاف فإذا أتى المرتد أو المسلم من مرتدة ثم جبههما
الاستلام في العدة وكان بقي من المدة أكثر من أربعة أشهر فقول والأفلا وكذا يقال في بقية
القواطع (قوله ولم يكن بها نحو حوض) قيد المطالبات بالوطء يخرج به ما لو كان بها ذلك فليس لها
مطالبة حتى يزول الامتناع الوطء نفسه طهرته وأما منع ذلك من مطالباتها ولم يقطع المدة إذا
طهرت عليها المانع من أن المدة لا تخف لوعنه طالبا فلو قطعه لزمه عدم حجبها عما قبلها والحق به
النفاس لما مر (قوله فلها مطالبة) قدم الغدير للحصير أي لا لغيرها من يأتي (قوله بالقيسة) يفتح
الغامد وكسرها كما ذكره من وان اقتصر ابن جبر على الثاني (قوله وهي الوطء) أي تعقيب
الحشة أو قد رها من فاقدها في القبول مع العمد والاختيار فلا يكتفي بتعقيب ما دونها به ولا
تعييبها بدبر ولا استدخالها أو لادخاله وناسيا ما أركرها أو مجنونا فلا يثبت بذلك ولا يجب
عاديه كنفارة ولا تفصل العين ولا بدق البكر من إزالة البكارة ولو غوراء وإذا حصلت القيمة
ارتفع الأيلام سقط حقها من المطالبة لوصولها إلى حقه وانقضاء ضررها لا يقال الوطء محقه
فكف قاطبة مية مع أنه لا يلزمه وإن خاف زناها لا نأقول أنه لما حلت صارت غير مترتبة
مابعة في تلك المدة فكان لها الطلب بخلاف ما إذا لم يحالف كما مر نظيره في العيوب (قوله ثم
أن لم يق) القياس رحمه باليه لأن الاعلال وقع بعد الجائز فجزم بسكون الهمزة ثم أبدل ياء
فكان القياس بقاءها ويمكن أن يوجه حذفها بأنه سكن أو لا قبل دخول الجائز تخفيفا ثم
حذفت الياء الزائدة قبله وصار يقي مبهمة ساكنة أبدت ياء الكون بعده كسيرة ثم دخل الجائز
وزات الياء العارضة منغلة الأصلية فحذفت لاجله (قوله وولي الحرة) أي الصغيرة أو المجنونة
بل يقتل بلوغ الأولى وإقامة الثانية (قوله فان أبي القيسة والطلاق) أي امتنع منها عند
ترافعهما إلى الثاني فلا يكتفي بثبوت امتناعه مع غيبته عن مجلسه إلا إذا تعذر احضاره
بتواريه أو تعززه اه ذبي (قوله طلق عليه القاضي) وخالف الحنفية وادعوا أنها تطلق
بعضى المدة من غير طلق لأنه كان طلاقا في الجاهلية إلا أن الله تعالى جعل الخلع منه بالمدة فلم
يشفع في الحال ووقع عقد انقضائها قال القاضي وهذه دعوى عويصة من أين لهم أن الله

للمدة (بالوطء) ولم يكن
بها نحو حوض (فلها)
مطالبة بالقيسة (وهي
الوطء) (ثم) أن لم يق فلها
مطالبة (بالطلاق) (لاية
السابقة وليس بعد الأمانة
وولي الحرة مطالبة لأن
الامتناع حق المرأة (فان
أي) القيسة والطلاق
(طلق عليه القاضي)

أظهر النص وقضية كلام
الاصول أن ما تردد الطلاق
بينهما وهو الذي في الروضة
كأصلها في موضع وصوب
الركن في غيره الاقوال
(وإنما يشهد) الايلاء
(بالخلاف باقية) تعالى
(وبصقائه) المذكورة في
الايمان (وبتعلق طلاق
أو عتيق أو التزام قربة)
كقوله ان وطنتك فضررتك
طالني أو عتيق جروفتك
على صلاة أو صوم أو عتيق
أو ألت درهم للفقراء
(فان حلف بما لا يتيق مدة
الايلاء كله على صوم هذا
الشهر) ان وطنتك (فليس
يجوز) لانه لا يلزمه بالوطء
بعد الشهر ربي (واذا وطئ
مختاراً) بمطالبة أو دونها
(قوله ولا يجوز أن يتح
الحكم بالكتابة) أي
لحذف اللفظ عنه (قوله لان
نفسه قد لا تسمع الخ) تأمل
هذا (قوله فان لم يطأها
لزمه كذا في طهار) المنع
لا كفارة أصلاً لانه لا يصير
عائداً في الطهار الوقت
الا بالوطء في الوقت كما يأتي
ولم يرد وقوله بعد لزمه
كفارة ايلاء فقط صوابه
ظهار لانه بالوطء صار عائداً
وليس ثمين شيئاً جفلة
الله (قوله أي لا غلال

تعالى جعل المخاص بالمدة فلم يقع في الحال ورقع عند انقضائهم فان عنوان آية الايلاء فليس فيها
ذلك اه عبد البر (قوله طلقة) أي واحدة فان زاد عليها لم يقع وتقع الطلقة رجعية ان كانت
مدخولاً لم أو قد بقي له أكثر من واحدة فلما راجع فكما مر من استثنائ المدة فان لم يكن
مدخولاً لم أو لم يبق له الا واحدة بانتهت منه بها ولو طلق المولى بعد طلاق القاضى وقع أيضاً
وان لم يعلم بطلاق القاضى وكذا لو طلقا معا فبقية ما كان أحدهما بمخلاف يبيع غائب
بانت مقارنته لبيع الحياكم عنه لم يرد تحكيمه ما تقدم الاقوى أما لو طلق المولى ثم طلق
القاضى فلا يقع وكذا لو طلق عليه مع وطئه وصورة طلاق القاضى أن يقول أو وقت عليها
طلقة أو طلقها عنه أو أنت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء أو يقول أو وقت على فلان عن
فلانة طلقة أو حكمت عليه في زوجته بطلقة أو أو وقت طلقة بين فلان وفلانة فان قال طلقت
فلانة أو حكمت بطلاقها أو قال لها أنت طالق لم يصح لان ذلك حكم منسبه ولا يجوز أن يقع
الحكم بالكتابة وقد علم مما تقرر أنه يشترط في طلاقه عليه حضوره عنده ليقب استماعه حتى لو
شهد عدلان أنه أتى ومضى المدعو وهو ممتنع لم يطلاق عليه نعم لو تذر حضوره عن طلاق عليه
في خبيته (قوله هو ما ذكره الرافعي) ضعيف وقوله أن تردد الطلاق بينهما معتمد لان نفسه قد
لا تسمع بالوطء ولانه لا يجب بر على الطلاق الا بعد الامتناع من الوطء موبني على الخلاف
المدكور أما اذا قلنا بان تردد بطلان عليه الحياكم لا يقع بخلاف ما لو قلنا بعدمه (قوله بالخلاف الخ)
وفي معنى الخلاف الظاهر كقوله أنت على كذا رهأ أي سنة فانه ايلاء وظاهر أيضاً فتنطالسه
بالنفس أو الطلاق بعد مضي أربعة أشهر واذا وطئ في المدة لم يوفى عليها وكان حلفه باقية
تعالى لزمه كذا تارة فان لم يأت في الزمة كفارة فله ان يقطع أو وطئ فيها أو كان حلفه بغير الله تعالى
لزمه كذا مرة ايلاء فقط وهذا ما راجع به من بين الكلامين المتناقضين (قوله كقوله ان وطنتك
الخ) أنت وقدر مرتب وقوله فضررتك طالني مثله ما لو قال فانت طالني فانت طالني فانت طالني فانت طالني
في المدة طالقت فيجب عليه الزرع حالا (قوله فان حلف الخ) هو محترز بشرط محذوف ذكره
في المنهج بقوله وكونه التزام ما يلزمه تذاً وتعلق طلاق أو عتيق ولم تفعل اليمين الا بعد أربعة
أشهر اه ثم بعد أن مثل بطلان ما تقرر من قوله لانه يتحقق من الوطء بمساءلة منسبه من التزام
القربة أو وقوع الطلاق أو العتيق كما يمنع منه بالخلاف بالله تعالى قال وخرج بزيادتي ولم تفعل
الخ ما اذا فعلت فيسئل ذلك كقوله ان وطنتك فضررتك ففعل على صوم الشهر الثلاثي وهو يفتضى قبل
مضي أربعة أشهر من اليمين فلا ايلاء (قوله بما لا يتيق) أي بالتزام قربة كصوم لا يتيق فمن
الايلاء أي لا يتيق زمنه المقتبذ به زمن الايلاء بل يزول قبله كما نال المدكور وقوله ليس يجوز
أي بل حلف (قوله لانه لا يلزمه بالوطء بعد الشهر ربي) أي لا يخلل اليمين قبله ولو قال لا أجامع
فربك أو لا أجامع ففعلك الأسفل كان موباً بخلاف بقية الاعضاء كذا أجامع يدك أو رجلك
وكذا لو قال لا أجامع ففعلك الأعلى أو بعضك أو نصفك فلا يكون موباً ما لم يرد بعض الشرح
وبالنصف النصف الأسفل قاله حر (قوله واذا وطئ) أي في مدة الايلاء في القبل فخرج
الدبر واستدخل المني كما مر ثم ففعل اليمين بالوطء في الدبر اذا لم يقيد بالامه ولا بالقبل وان
عصى بالوطء المذكور فليس ايهاماً مطالبة بعد ذلك بشيء وإنما يفكك لانه اعانة على معصية
(قوله مختاراً) قيد لازم الكفارة أما القيمة فمحصل بالوطء مكرهاً وكذا ناسياً أو جاهلاً أو
اليمين قبله) اعل الاولى حذفه (قوله فمحصل بالوطء مكرهاً) لامتناعه بينه وبين ما هو ماسى في آخر الباب

مجنونا ووهي كذلك وباسمها ذكره كما مر فلا مطالبة اليها بعد مدة ولا بحث ولا ينحل الايلاء
ان بقي قدره فانه فوطى بعده عامدا عالما بخياره انحل الايلاء وحديث ابي حنيفة لو وطى من آلى
منها وهو يظن ان غير ما سقط حقه من المطالبة لو صولها اليه ولا تنحل اليه ولا يحنث ولا يجب
عليه كفارة (قوله لزومه كفارة يمين) أي لحنثه والمقربة والرحمة في الآية لما عصى به من الايلاء
فلا يفتيان الكفارة المستقرة وجوبه في كل حنث اهـ و (قوله يملك طلاق) كأن يقول ان
وطئتك فضررتك طالق فيكون موافقا من الخطابة فاذا وطى في مدة الايلاء أو بعده طالت
الضرورة لوجود الوطء المعلق عليه وقال الايلاء اذ لا يلزمه شيء بوطئه ابعده طاله في المنهج وشرحه
(قوله أو عني الخ) محل ذلك اذا وجد منه مجرد تعليق كان وطئتك فعبدي حراما لو قال ان
وطئتك فقتله على عمق فيتخير بينه وبين كفارة يمين قال في المنهج وشرحه ولو قال ان وطئتك
فعبدي حر فالملك عنه يموت أو يبع لأزيم من جهة البائع وان كان فيه خيار لم يشرى أو غيره
كهيبة مقبوضة قال الايلاء فلا مطالبة اليها بعد الأربعة الأشهر اذ لا يلزمه بالوطء بعد وجودها
تقدم شيء فالوعاد الى ملكه لم يعد الايلاء أو قال ان وطئتك فعبدي حر عن ظهاره وكان قد
ظاهر وعاد فقول لانه وان لم يمتد عتق عن الظهار فعن ذلك العبد وتبطل عتقه زيادة على
موجب الظهار التزمه بالوطء فاذا وطى في مدة الايلاء أو بعده طالت العتق عن ظهاره فان لم
يكن ظاهرا منه احكم بالايلاء والظهار ظاهر الاقرار به بالظهار واذا وطى عتق العبد عن الظهار
اه باختصاصه وزيادة (قوله بوجود الصفة) أي الطلاق أو العتق فقهه اظهره في محل الاستمرار
(قوله لزومه ما التزمه) فان كان قد عصى شيئا فواضح والازمة في الصوم يوم وفي الصلاة
ركعتان وفي الصدقة أقل من قول وفي العتق رقبة وقوله أو كفارة يمين ان كان غير راعب
في القربة بأن كان نذرا لحاج والازمة عنها لانه حديثه نذر تبرر (قوله فان عذر) أي الزوج
بعد عصى الأربعة أشهر (قوله طبعي) بفتح الباء نسبة للطبيعة قال في الخلاصة
• وفعل في فعلية التزم • أو بسكونه نسبة للطبع (قوله من الوطء) متعلق بما نفع (قوله
كرض) أي يقصر معه الوطء ولو بوطء مرة اهـ و (قوله أو لا يبرح زواله) عطف على
طبعي والتقدير أو غير طبعي لكن لا يبرح زواله الخ وقوله يجب اي حدث به الايلاء كما علم مما
مر (قوله فاه) بالمد بلسانه ولذا تسمى فيشة اللسان (قوله في الأول) وهي مثله المرض وغيره
بإذ التوقيع ما بعد ما وفيها بعد ما لو اعدم وقوعه وفي الثاني أي وهي مثله الحب ولو
استعمل لفيشة باللسان لم يجهل لان الوعد من بخلاف ما لو استعمل لفيشة بالوطء فانه يجهل قال
في المنهج وشرحه ويجهل اذا استعمل يوما أقل لاني فيه لان مدة الايلاء مقدرة بأربعة أشهر
فلا يزداد عليها بأكثر من مدة التمكن من الوطء عادة كزوال نعاس وشبع وجوع وفراغ
صبيام اهـ (قوله لانه) أي القول المذكور المتهوم من بقوله ونذبان يري على ما ذكر
ونذمت على ما نعتت فاه اهـ (قوله كسرام) أي وكسوم واجب (قوله فان عصى بوطء)
أي في القبل أو الدبر وقد أطلق الامتناع من الوطء كما مر فتسقط بالوطء في الدبر حينئذ
المطالبة وتنحل به اليمين ويحنث به قال في شرح المنهج لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر
يشافي عدم حصول الفيشة بالوطء فيه لان امتناع ذلك اذ لا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفيشة كما
لو وطى مكرها أو ناسيا فانه لا يحصل بذلك فيشة مع سقوط المطالبة به اهـ بزيادة وحاصل الجواب

(لزومه كفارة يمين) بقيد
قوله يقول (ان حلف بالله)
أي بيمينه أو قسمه فان
سقط عنه تعليق طلاق أو عتق
وقوع بوجود الصفة أو
التزام قربة لزومه ما التزمه
أو كفارة يمين (فان عذر
لما نفع طبعي) من الوطء
(كرض يبرح زواله) أو
لا يبرح زواله يجب (فاه)
بلسانه فيقول في الأول
(اذا قدرت فثبت) وفي الثاني
لو قدرت فثبت لانه يجب به
الأذى وان عذر لما نفع
شرعي كسرام طالته بالطلاق
لانه الذي يمكنه الحرمة
الوطء فان عصى بوطء
سقطت المطالبة

(قوله أي الطلاق) صوابه
أي الوطء وليس ثم اظهره
في محل الاستمرار شيئا (قوله
في القربة) لعل الأولى في
الوطء فيكون نذرا لحاج شيئا

أنه انما يحصل به القيمة لانه لا يحصل به مقصود الوطء اذ لا يحصل الا بالوطء في القبل مع العمد
والاختيار كما هو وسيأتي أن القيمة الشرعية عند الاطلاق لا تحصل الا بالوطء الشرعي وهو
ما ذكره عبارة من مع متين المنهاج وتحصل القيمة بفتح الفاء وكسر هاء بتعقيب حشقة أو قدرها
من فاقد هاء مع زوال بكارة بكر ولو غوراء وان حرم الوطء أو كان به عليها فقط وان لم تحصل به العيين
لانه لم يوطأ وذلك لان مقصود الوطء لا يحصل الا بعد كبره في خلافه في دبر فلا يحصل به قيمة ولو كان
تفضل به العيين وقسط به المطالبة لحشبه به فان أريد عدم حصول القيمة به مع بقاء الايلاء تعين
تصويره بما اذا حلف لا يوطأ في قبليها أو بما اذا حلف ولم يتعبد ثم وطئ في الدبر ناسيا للعيين أو
مكرها فلا تحصل العيين به اه (قوله لا لتحلال العيين) ومن لازم التحلل لها الحث في حث الوطء
في الدبر عند الاطلاق وتفضل به العيين وان لم تحصل به القيمة الشرعية لجهالة على الوطء الشرعي
كما مر في ذكره الشوري من أنه لا يثبت به مردود (قوله ويرتفع حكم الايلاء) وهو
حرمة الوطء والمطالبة به وقوله باربعة أمور رأى باسدا بديل قوله بكل منها وقوله وهو مكاف
الحق قيود لا لتحلال لاسقوط المطالبة كالمعاصر (قوله مثلا) أي فالاربع است بقيد (قوله)
ولا نظرا الى تصور الوطء بعد الموت أي فلا يثبت أي لا يبره حاشا (قوله بوطئها) أي الرابعة
أما قبل وطئها فلا يثبت لانه لم يوطأ جميعه (قوله لان المعنى لا أطأ جميعه) أي كالحالف لا يكلم
بجمله ولا يفارق ما بعده ايان هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب والعرق بينهما
أن السلب في الثاني تساط على كل فرد فرد فكان سلبا عاما لكل فرد وفي الاول تساط على المجموع
فكان سلبا للعموم فقط أي المجموع ولا يمتنع أن يثبت ذلك السلب لوجوب بعض الافراد المعنى
في هذا والله لا يمكن وطئها لوجوب عموم أو لا تمتنع في الصورة لانه في الصورة لا يمتنع فانه لو حط المني
أو لا تمتنع لكل فرد فرد فيكون في قوة قضايته متعددة بخلاف سلب العموم فانه في قوة تنسبية
واحدة ولا يرد على ما ذكرنا القاعدة أنه اذا تقدم الثاني على كل كان من باب سلب العموم والا
فمن باب عموم السلب لاننا أغلبية بديل قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كذابر أقيم فان الثاني متقدم في ذلك على كل مع أنه من باب عموم السلب (قوله لحصول الحث
بوطء كل واحدة) قال في شرح المنهاج وقضية ذكر أنه لو وطئ واحدة لا يزول الايلاء في الباقيات
وهو ما رجحه امام التفتن ذلك تخصيص كل منهن بالايلاء والذي في الروضة والتمحيض عن
تصحيح الاكثرين أنه يزول فيهن اه وهذا هو المعتمد واعلم أن السكارة تنعدي بعدد الايلاء ولو
بوطء واحدة ان قصد الامتناع أو تعدد المجلس والافلا (قوله ولو قال والله لا أطأ واحدة الخ)
هذه صيغة نالمة وذكرها مصورا ثلاثة (قوله عينا) أي وجب عليه تعميمها فان عين واحدة فهي
المولى منها او ابتداء المدة من العيين على الاصح لامن التعيين كما مر (قوله قول من كل منهن) فلا
وطئ واحدة منهن حث والتحلل الايلاء في الباقيات فلا يلزمه بوطئ من تنى قال مر ولو اختلف
الزوجان في الايلاء أو في انقضاء مدته صدق بيمينه على الاصل أو اعترفت بالوطء بعد المدة
وأذكره سقط حقه لمن الطالب على اعترافها ولم يقبل رجوعها عنه لا اعترافها اليوم والها لخطها
ولو كرر عين الايلاء أو أرادنا كيدا صدق بيمينه ولو لمع طول الفصل وتعدد المجلس أو أراد
الاستئذان تعددت الايمان وان أطلق بان لم يردنا كيدا ولا امتنعا فواحدة ان اتحد المجلس

لا لتحلال العيين (ويرتفع حكم الايلاء) باربعة أمور لا لتحلال العيين بكل منها (بالوطء) من المولى وهو مكاف عالم مختار وكذا سكران (والطلاق البائن وانقضاء مدة الحلف وموت بعض المخلاف عليهم في قوله لا أربع) من النسوة مثلا (والله لا أطأ وكن) ولا نظرا الى تصور الوطء بعد الموت لان اسم الوطء انما يطلق على ما يقع في الحية (ولو) لم يمت منهن أحده (وطئ ثلاثا) منهن (تعين الايلاء في الرابعة من حيثة) بل لحصول الحث بوطئها فله أنه لا يكون موابا في الحلال لان المعنى لا أطأ جميعه فلا يثبت بوطء ثلاث منهن (فان قال) والله (لا أطأ كل واحدة) يمكن فهو مولى من كل واحدة (منهن في الحال لحصول الحث بوطء كل واحدة ولو قال والله لا أطأ واحدة) يمكن فان قصد الامتناع عن واحدة معينة قول منها فقط أو ميمومة عنها أو عن كل واحدة أو أطلق قول من كل منهن

والاعتدلت اه باختصار

(باب الظهار)

بكسر الظاء مصدر ظاهر قال في الخلاصة * الفاعل الفعل والمفعول * وهو كالأبلا في التحريم
والحرمة وكونه كان طلاقاً في الجاهلية لدرجة فيه فذهب ~~عنه~~ رعبه وأخر عنه لتركيبه من
مشبه ومشبّه به كما يأتي في غير ذلك المار كـب والأبلا بمنزلة البسيط والثاني مقدم على الأول وعبرة
منه وكان طلاقاً في الجاهلية بل قبل وأول الإسلام وقبل لم يكن طلاقاً من كل وجه بل لشيء معه
معلقة لأزواج زوج ولا خلية تشكخ غيرهم فقل الشرح حكمه إلى تحريمها بعد العود وزوم كفارة
كما نقل حكم الأبلا إلى ما ذكر في الآية اه بزيادة (قولاً من الظاهر) أي لغة فهو مصدر بمعنى
الاستعلام فيه من استعلامي على شيء آخر أمانته عافوه وتدينه الزوج زوجته في الحرمة
بغيره كما يؤخذ عما في (قوله لان صورته الخ) أنه لمخدوف تقديره وانما غير باب الظهار المأخوذ
من الظاهر ولم يقولوا باب البطان مشامع أنه يصح التشبيه بالبطن وشعوه كما يأتي لانه صورته
الاصلية أي المتعارفة في الجاهلية أو الكثرة الغالبة (قولاً وخصوا الظاهر) أي في قواهم أنت
على كظهر أي وقوله موضع الركوب أي من الدابة وقوله والمرأة مركوب الزوج أي عند الوطء
وان لم يركب ظهرها فقد انتقل من الظاهر إلى الركوب ثم منه إلى الوطء فهو من باب الكناية
التوجيهية بوساطة خفض الظاهر لينتقل منه إلى ما ذكر في أنت أي كظهر أي ركوبك على
ركوب أي أي وطول كوطء أي والا فلما تركب حال الوطء على ظهرها (قوله آية والذين
يظهرون من نسائهم) وسبب نزولها ان أوس بن الصامت ظاهراً من زوجته مخولة بنت حكيم
وكان قد عصى فسانت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لها حرمت عليه فقالت يا رسول
الله انظر في أمري فاني لأصبر عنه وسعي منه صبية صغار ان ضعمتهم اليه ضاعوا وان ضعمتهم
إلى جاءوا فقال لها حرمت عليه فذكرت وكره ثلاث مرات فلما أبست منه ما شئت إلى الله
فقال وحدهم وافاقهم فانزل الله قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الآيات وقد هم أعرب
الخطاب في خلافته فاستوفقته زمناً طويلاً ووعظته وقالت له يا عمر قد كنت تدعي عيماً ثم قبل
تأيا عمر ثم قيل للذي يأمر المؤمنين فأنق الله يا عمر فأنه من أيمن بالموت خاف الموت ومن أيمن
بالعذاب خاف العذاب وهو وقف يسمع كلامها فقبل لها أيام المؤمنين أنفقها هذا المهور
هذا الوقوف فقال والله لو حسنتي من أول النهار إلى آخره لآلت الصلاة المكنوية أتدرون
من هذه العجوز هي التي مع الله قولها من فوق سبع سموات أسمع رب العالمين قولها ولا يسمعها
عمر (قولاً وهو حرام) أي كبيرة لأن فيه اقداما على إلهة حكم الله تعالى وتبديله وهذا أخطر من
كثير من الكبائر وقضية الكفر لا خلوا اعتقاد عن ذنب واحتمال التشبيه له ولغيره بخلاف
الأبلا فإنه صغيرة على المعتد السابق وانفرد بين الظهار حريم جعل كبيرة وبين أنت على حرام
حيث كان مكروها ان الأول علق به الكشارة العظمى والثاني علق به كفارة اليمين واليمين
والحنث ليه المحرمين وأيضا التحريم كتحريم الام لا يجمع مع الزوجية بخلاف غير التحريم
الذكر وفاته يجمع معها (قوله منكرا) أي قولاً منكراً وزوراً أي كذباً (قوله زوجان)
عبر في المنهج بقوله مظاهر ومظاهرها الخ ثم قال وشرطي المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه

(قوله في التحريم والحرمة)
فيه ان الأبلا لا تحريم فيه
أذ يجوز له فيه الوطء فانية
ناهية لأنه يلزمه الكفارة

(باب الظهار)

مأخوذ من الظاهر لان
صورته الاصلية أن يقول
لزوجته أنت على كظهر
أي وخصوا الظاهر لانه
موضع الركوب والمرأة
مركوب الزوج والاصل
فيه قبل الإجماع آية والذين
يظهرون من نسائهم وهو
حرام لقوله تعالى فيه
وانهم لم يقولوا منكرا من
القول وزوراً أو كانه أربعة
زوجان ومشبّه به وصيغة
كما يؤخذ من قول (يصح
من كل زوج يصح طلاقه)

الى آخر ما ياتي وفي المظاهر منها كونه زوجة ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو مريضة أو ثنانيا أو
قرباء أو كافرة أو رجعية لا أجنبية ولو مختلفة ولا أمة كالطلاق ولو قال لا أجنبية إن نكحتك
فانت على كظهر أمي أو قال السيد لأمته أنت على كظهر أمي ليصح وفي المشبهة به كونه
كل أنثى محرم أو جوف حتى محرم لم تكن حلالا للزوج الى آخر ما ياتي وفي الصيغة لفظ يشعربه
الى آخر ما ياتي أيضا (قوله ولو شخصيا) أي أو عسوا وحاولوا به لاسيما تنفيذا ما ذكره بالا ولي أو عبدا
وان لم يتصور منه العتق لاسكان تكفيره بالصوم (قوله وسكران) أي متعديا (قوله وكافرا)
أي ولو سريا أو بصور عتقه للرقبة المؤمنة بان تدخل في ملكه بخوارث فان لم يذكره قيل له أسلم
وكفران شئت والافلا تقرب فزوجت بك وكذا الوأعسر بالعنق وقد روي الصوم لانه كونه من
العدول الى الاطعام بل يقال له ما عسر وخالف الحقيقة في صحة الظاهر منه ناظرين الى احتياج
الاستقارة الى النية ورد بان فيها شائبة الغرامات فلا يحتاج الى نية ويدل لنا عموم الآية وأنه لفظ
يقضي التحريم كالطلاق (قوله فلا يصح من أجنبي) يخرج بقوله زوج ونحوه أيضا الزوجة
فلا يصح أن تقول لزوجه أنت على كظهر أمي وقوله حتى لو نكحها به بذلك لم يصح مظاهرها
الحج بخلاف ما لو قال لزوجه وعندها أجنبية ان ظاهرت من هذه أو فلانة الأجنبية فانت على
كظهر أمي فتزوجها وظاهر منها فانه يصح مظاهرها منه ما يكون ذكر الأجنبية للتعريف
للاشتراط وقوله ولا من صبي الحج يخرج بقوله يصح طلاقه (قوله أو عضون أعضاءك) المراد
ما صدقته كيدها ورجلها وشعرها ولسانها وفرجها أما الايمان بهذه الصيغة فليس ظاهرا
صريحاً ولا كتابية وان كان ظاهر كلام المصنف يخالفه فلو قال أو يدل من الامانة الاعضاء الظاهرة
أو أسقط الكاف من أعضاءك أو أبدله بضمير الغيبة لوفى بالمراد (قوله الظاهرة) أي ولو منفصلة
لانه من باب التعمير بالعض من الكل فبدل المراد به معنى أنت لامن باب السراية لان الامانة لا تكون
من المنفصل لانه متصل (قوله ولو بدون على) أي فوي صراح مع عدم ذكره والغاية للرد على
القول الضعيف القائل بانها حينئذ كتابات لاحتمال أن يريد أنت على غيري كظهر أمه وعلى
الاول لو قال أردت به غيري لم يتقبل كما صححه في الروضة كاصحابنا وغيره الامام والغزالي ويثبت
بعضهم قبول هذه الارادة باطنيا اه افاده مر (قوله كظهر أمي) أي أو نجسها أو يدها أي في
سرة الفتع بها فاقابل التركيب انما لك على ككوب ظهر أمي أي كاتيانها الخذف المضاف وهو
انما فان قلب الضمير المتصل المحرور ضمه بمرافوعا فصار أنت ثم حذف المضاف الذي هو
ككوب فصار كظهر أمي وكذا صراح اه افاده ذي (قوله الباطنة) أي في المشبهة أو المشبه
به أو فيهما ومثل الاعضاء الباطنة الفضلات كاللبن والبول (قوله فليس بظهار) أي لاسيما
ولا كتابية وان قصد به ذلك وقوله لانه أي المذكور من الاعضاء الباطنة ولو قال لانها لكان أظهر
(قوله فان شبهها بعضا آخر) أي ولو منفصلا (قوله مطلقا) أي سواء قصد أم لا وقوله وكذا
يكون الحج معقد (قوله كعينها) أي أو رأيتها أو روحها أو وجهها أو يصح توقيت الظهار كانت
كظهر أمي يوما أو شهرا تغلبا لليمين ولو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر كان ظهارا مؤقتا
وأيلا لا متناه من وطئه فوق أربعة أشهر وإذا وطئ في المدة لزمه كفارة ان لم يخلف بالله تعالى
كالتمثال المذكور فان حلف به كوالله أنت على كظهر أمي خمسة أشهر لزمه كفارة ان كما مر ويصح

ولو خصبا ومحبوبا وعينا
وسكران وكافرا فلا يصح
من أجنبي حتى لو نكحها
به بذلك لم يصح مظاهرها
ولا من صبي ومجنون ومكره
(وهو أن يقول لزوجه
أنت أو عضون أعضاءك
الظاهرة) ولو بدون (على)
أو مني أو مني (كظهر أمي)
أي في التحريم (بخلاف
الاعضاء الباطنة كالكبدة
والقلب) فليس بظهار لانه
لا يمكن التمتع به حتى يوصف
بالسرة (فان شبهها بعضا
آخر) غير الظاهر (من)
أعضاء أمه ولم يذكر
للكرامة) كيدها أو بطنها
(كان ظهارا) مطلقا
(وكذا) يكون ظهارا (ان
ذكر لها) أي الكرامة
كعينها

تعلمه لانه يتعلق به التحريم كالملاق فلو قال ان ظاهر من ضرتك فانت كظاهر أى فظاهر
منه فظاهر من ماعلا يقتضى التحريم والتعلق أى وان ظاهر من فلانة فانت كظاهر أى وفلانة
أجنبية أو ان ظاهر من فلانة الأجنبية فانت كظاهر أى فظاهر من ساقط اهر من زوجته ان
نسكح الأجنبية قبل ظهوره منها أو أراد اللفظ أى ان تافقت بالظاهر من الوجود المعلق عليه
بجمل اللفظ ما اذا لم ينكحها قبل ولم يرد اللفظ لا تشاء المعلق عليه وهو الظاهر الشرعى أو قال ان
ظاهر من فلانة وهى أجنبية فانت كظاهر أى فظاهر من قبل النسكاح أو بعده فلا يكون
مظاهرا من زوجته لاستحالة أجنبية ماعاق به ظاهرا من ظاهرا فلانة وهى أجنبية الا ان أراد
اللفظ وظاهر قبل نسكاحها فظاهر من زوجته اه أفاده فى المنهج وشرحه (قوله وقصد ظاهرا)
أى ولومع الكرامة فهو كناية كالتى بعده (قوله كناية) فان قصد به الظاهر كان ظاهرا أو الا فلا
(قوله محرم) أى اتى محرم بنسب أو رضاع أو مصادرة بخلاف غير الاتى من ذكره ونسب لانه
ليس محل التمتع وبخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس للحرمة بل لشرفه
صلى الله عليه وسلم فانه فى شرح المنهج فجعله القيد وثلاثة ذكر منها هذا الشئ وأخذ محرم زواحد
فقط (قوله كاخته) أى من النسب سواء كانت على ولادته أم لا اما اخته من الرضاع سواء
كانت بنت مرضعة أم لا فان ولدت قبل ارتضاعه لم يصح التسميه به بالطرق وتحريمها عليه أو بعده
أو معه مع ذلك لعدم حالها فى حالة من الحالات اه أفاده مر (قوله قبل ولادته) أى
أزواجه وكزوجة الاب موطوءة بشبهة أو بملك اليمن ومثله يجزى فى زوجة الابن أيضا (قوله
وزوجة ابنه) بالنون بعد الموحدة وكذا زوجة أبيه التى نسكحها به بدولادته كما علم من القيد
السابق فيها (قوله فليست) أى كل واحدة منهم ما وكذا قوله لاطر وتحريمها ولو فى الصغير
فيه ما أو اتى به مذكرا ليعود على الخواص كان أولى وقد أتى به مر متنى بعد رقول المباح
لا مرضعة وزوجة ابن بقوله لانه ما الماحلة فى وقت احتل ارادته (قوله وتلزمه كفارة)
أى وان فارقهها به بدولادته أو غيره فلا تسقط لانه تقراها بالامساك وهو على التراخي هنا
على المتقدم بخلاف سائر الكفارات ولا يرد على ذلك أن سبها معصية وقباحتها أن تكون على
الفور لانهم اكنوا بصرهم الوطء عليه فيكفى عن ايجابها على الفور وبيان العود لما كان
شرطا فى ايجابها وهو باح كانت على التراخي هذا ان لم يضا فان وطئ صارت على الفور قال
عش على مر هل يجزى دفع الكفارة اليمن أولا فظاهر عدم الاجزاء ومثلهما التذر والزكاة
أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فى الزكاة صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم
اذ فظاهر منه فقر ابن آدم وان أحفل فقراء المسلمين الصادق باليمن وقد يؤيد ذلك أعنى
عدم الاجزاء أنه جعل لمؤنهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شئ مما يتناولوه الا صيون
على أن لا يميز بين فقرائهم وأغنيائهم حتى يعلم المسحق من غيره ولا نظر لامكان معرف ذلك
لبعض الخواص لانا لا نعول على الامور النادرة (قوله بالعود) أى النقص وظاهره أنها
وجبت بالعود فقط لانه الجزء الاخير وهو أحد أقوال الثلاثة وقيل وجبت بالظواهر والعود شرط
والعلة ما ساقى من أنما وجبت بهم ما مالت الظاهر الآية الموافقة لرجعهم أن كفارة اليمن وجبت
باليمن والحنث جميعا (قوله أن ينكحها) أى بعد الظاهر زمانا أى بان يسكت عن طلاقها بقدر

(وقصد ظاهرا) فان قصد
كرامة أو أطلق ولا يكون
ظاهرا (وقوله أنت كائى
كناية) لانه يحتمل الظاهر
وغیره (وكلام محرم)
غيرها (لم يطرأ تحريمها)
عليه كاخته وعمته وخالته
ومرضعة أبيه وأوامه أو
زوجة أبيه التى نسكحها
قبل ولادته بخلاف نحو
مرضعة وزوجة ابنه
فأبى كلام لاطر وتحريمها
عليه (وتلزمه كفارة
بالعود) لآلية السابقة
(وهو) فى ظاهر غير مؤقت من
غير رجعية (أن ينكحها زمانا)

(قوله ومثله يجزى فى زوجة
الابن) أى قبل زوجته
موطوءة بشبهة أو بملك
اليمن هذا هو المراد

نقطة بما يقع به فراغها كطالقتك أو أنت طالق ولو جاهلا أو ناسيا أو طلقها عقبه كما هو طلاقا ثانيا
 أو رجعه ما لم يرجع نعم لو جن أو نكح عليه أو خرس بلا إشارة مفهومة أو مات أو ماتت أو ملكها
 أو ملكته فلا عود ولا يضر اشتغالها بصيغة السبع أو انهية في صورة ملكة لها (قوله يمكن فراقها)
 أي شرعا ولم يفارق في العود في نحو حائض الأبالا مسالمة بعد انقطاع دمها لا قبله لمصلحة
 الإطلاق حينئذ وان لم يعلم بنحو حيضها ولو قال عقب ظهاره أنت يا فلانة بنت فلان القلاني
 وأطلق في اسمها أو نسبها أو أنت طالق على أنف فلم يقبل فقال عقبه أنت طالق ولا عرض أو
 يازنية أنت طالق لم يكن عائدا لم يضر اشتغالها بذلك أه أفاده مر (قوله يمكن فراقها فيه) هل
 المراد منه امكان ذلك باعتبار نقطة فيختلف باختلاف حالة في سرعة النطق وبطئه أو المراد
 الامكان باعتبار غالب الناس الظاهر الاول يدل أنه لو حصل عارض من النطق لم يكن عائدا
 مر (قوله ونقضه) عطف مرادف أو تقييد (قوله وهو) أي المأخذ المذكور قريب الخ واما
 كان قريبا من ذلك لانه عام فيحقق فيه وفي غيره ولو قال ومنه قوله سم الخ لكان أولى وقوله
 ومقصود الظهار الخ من تمام التعليل بل هو روح العمل وقوله بخلافه أي لانه يقتضي الحل
 (قوله المؤقت) كقوله أنت على كظهر أي يوما ومثله المقيد بكان كقوله ان وطئتك في المكان
 القلاني فانت على كظهر أي فلا يصير عائدا الا ان وطئت فيه وصلى وطئت فيه لم يحرم وطؤها
 في غيره قياسا على قوله سم انه متى انقضت المدة لم يحرم وطؤها في المؤقت بزمان وهذا هو المعتمد
 خلافا لما قال انه متى وطئت فيه حرم وطؤها مطلقا حتى يكثر أه أفاده مر (قوله فيه وأن بطا)
 أي بغير حشفة أو قدرها من فاقدها في المدة لان الحل ينتظر به مدة قاله ساليحة ل أن
 يكون لا يتظاره وأن يكون للوطء في المدة والاصل برأيه من الكفارة كما يحصل الحل في الظهار
 المؤقت بالتكثير يحصل بعضى الوقت كما مر لانتهاء الظهار بذات وإذا صار عائدا بالوطء وجب
 عليه النزع لمصلحة الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة واستمرار الوطء هنا وطء وان كان ابتدأه
 الذي حصل له العود حلالا ما في الأيمان فليس استموازه وطأ لانها بنية على العود وهو
 لا بعد ذلك وطأ وحرم على عائده قبل التكفير أو مضى مدة ظهاره مؤقت منع بوطء أو غيره بما بين
 مرة وركبة كالماض فالظهار المؤقت يخالف الظهار المطلق في أن العود فيه بالوطء وفي أن
 ابتدأه مباح وفي أن التكريم بعد الوطء الاول يمتد إلى التكفير أو انقضاء المدة وكان وقت المقيد
 بالمكان كما مر فان هجر عن الكفارة استقرت في ذمته ولا يحل له الوطء حتى يكفر نعم ان خلاف
 المعت جازله الوطء بتدريما يدفع به خصوص العنت (قوله من رجعية) سواء أطلقها عقب
 الظهار أم قبله ونسبة الاولى رجعية من مجاز الاول اذ لم تكن رجعية حال الظهار (قوله فهو
 أن يرجع) أي وان فارقها قبل الرجعة والعود في الردة أن يسكنها عقب الاسلام فمن امكان
 فركة ولم يفارق قال في المنهج وشرحه ولو اريد متصل بالظهار بعد الدخول ثم أسلم في العدة فلا
 عود بالاسلام بل بعده وانفرد الرجعة مسالمة في ذلك النكاح والاسلام بعد الردة بتدليل
 للدين الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعده أه (قوله والادوية)
 أي من أقوال ثلاثة كما مر وينبئ على الخلاف انه لو قدمها على العود صح على المعتد القاتل
 بانها وجبت به ما عالانه يجوز فترتقديم الكفارة على أحد سببها بخلافه على القولين الاتيين فانه

(قوله ان وطئتك في المكان
 الخ) لعله أنت على كظهر
 أي في المكان القلاني

يمكن فراقها فيه) لان العود
 لا يتصور بخلافه لانه قال
 فلان قولان مما دله وعاد فيه
 أي خالفه ونقضه وهو
 قريب من قوله سم عادي
 هيته ومقصود الظهار
 وصف المرأة بالتكريم
 وامساكها بخلافه أما
 العود في الظهار المؤقت
 فهو أن يطأ في المدة وأما
 العود في غير مؤقت من
 رجعية فهو أن يرجع
 والادوية أن الكفارة
 تجب بالظهار والعود (ولو
 ظاهر من أربع بكلمة)
 كقوله أنت على كظهر أي

لا يجوز ذلك وقال بعضهم ان لها ثلاثة اسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه لا يجوز آخر اجها بعد النكاح لثلاثة اسباب في فرق بين ما وجب بسببين وبين ما وجب بثلاثة اسباب (قوله بامساكهن) أي بقدر زمن أن تنق طوارق وان طلقهن مرة ثانيا فعاث من غير الاولى وكذا لو طلق من بعد الاولى معها وخرج بقوله بامساكهن ما لو أمسك بعضهم فقط فانه يصير عاثة فيه دون غيره (قوله فعاث من الثلاث الاولى) أي انه يصير بظهاره من الثانية عاثة من الاولى و بظهاره من الثالثة عاثة من الثانية و بظهاره من الرابعة عاثة من الثالثة لو جردا ماسك كل واحد مدة زمانا مع فراقها لم يفارق ولو كررنا نظر الظهار من امرأة تكررا متصلا تعدد ان قصد استئنافا بعد الماسك فان قصدنا كيدا أو أطلق لم يتعد بخلاف ما لو أطلق في الطلاق اتو به بازالة الملك ولان له عدد المحصور والزواج مالم لا فاذ كرره فالظاهر انصرافه الى ما عاكس له ولان وجب النكاح الثاني في الطلاق غير الاول بخلاف الظهار لا اشتراكهما في التحريم فان قصد بالبعث نأ كيدا وبالبعث استئنافا فكل حكمه وخرج بالمتصل المتفصل فيتم بعد الظهار فيه مطلقا والله أعلم

(باب الامان)

ذكره عقب الظهار لما شاركته في أن كلامه وجب التحريم بلا فظ طلاق وان افترقا في أنه يؤيد التحريم بخلاف الظهار وهو يكسر الامم مصدر لا غير قال في الخلاصة: انفعال الفعل والمفعول وقد يتعمل بهما المعنى كفعال ونعل قال فيهما فعل وفعله فعال لهما وهو مجمع عليه والعمل به قليل ولم يتبع بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا في زمن عمر بن عبد العزيز قال الغزالي وهو رخصة لان القياس أن يكون المين على المدعى عليه وهو الزوجية وانما يخص في ذلك وجعته في جانب المدعى لعمى اقامة البيئة بزناها أو صيانة للنسب عن الاختلاط (قوله كلمات الخ) المناسب المصدر وقوله هو أن يقول أن بقدر مضاف أي قول كلمات وسعت هذه الكلمات اما ان يقول الرجل عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين ولان كلامه المتلاعنين يعد عن الآخر بما اذ يحرم النكاح بينهما أبدا حتى في الجنة واطلاقه في جانب المرأة من مجاز الغلب واختصير انظره دون لفظ الغضب وان كانا موجودين في الامان لتقدم اللعنة في الآية ولان امان الرجل قد ينزل عن امانه دون العكس (قوله معدودة) أي خمسة في جانبه وخسة في جانبها من أربعة أيمان ولذا تلزمه أربع كفارات ان كان كاذبا ولو قال معلومة كما في شرح المنهج لكان أولى لشهولة علم عددها وكيفيتها الا تيمية (قوله جمعات حجة) أي كالحجة أي الدلائل وقوله المضطر ليس بيمين لان له الامان مع القدرة على البيئة اذ كل منه ما حجة كما مر الا أن يقال ان الاصل والغالب ما ذكره وقاله تعريف باعتبار الغالب وقوله الى قدف متعلق بالمضطر ومن وافته على الزوجية وجعله لطمخ صله من والعائد الضعيف المستتر والمراد بالفراش الزوجية لان كلامهم ما يسمى فراش الآخر كما يسمى لباسه ففقه اظهاره في مقام الاضمار فكأنه قال الى قدف زوجة لطمخت نفسها بانتمكين الزاني منها وضمير فراشه للمضطر وهو الزوج ويحتمل أن يراد بالفراش الزوجية أو معنى يترقب عليه وكذا يقال في وألحق العاربه وهو عطف مسبب على سبب أو تفسير الاول أظهر وضمير به للمضطر أيضا ويحتمل أن يراد عن الزاني أي الى قدف

(لزومه بامساكهن أربع كفارات) لوجود الظهار والعود في حق كل منهما من ولو طاهر منهما من يارب كلمات ولو متواالية فعاث من الثلاث الاولى فان فارق الرابعة عقب ظهارها فعليه ثلاث كفارات والاد فارب

(باب الامان)

هو افسه الطرد والابعاد وشرا كلمات معدودة جعلت حجة للمضطر الى قدف من لطمخ فراشه وألحق العاربه

رجل الطخ زوجة المضطربى عرضها والمناسب أن يراد بها ما يشبهه - هـ - لأن ثلث الكلمات بحجة
للمضطرب إلى قذف كل من الزوجة والزاني كما يعلم مما يأتي والقذف هو الرى بالنفاق مع عرض
التيه يفرج بالرى بالنزاع الرى بغيره كشرى الخمر قليل قذف بل هو سب وعرض التعبدى أى
مفادته مع عرض الشبهة فليس قذفا أيضا (قوله أو إلى نفي الخ) عطف على إلى قذف والاضطراب
بالقسبة إليه على ظاهره إذ لا يجوز إلا ما كان له مع إمكان البينة وأوفى كلامه مانعة خلو يتجوز الجمع
وقوله لا علم أى وظن ظنا مؤكدا أنه ليس منه ظاهرا كأن لم يظاهرها أو ولدته بدون ستة أشهر ومن
الوطء والقذف لقيمة حينئذ واجب (قوله مثل العنان) لم يقل زوجان كما تقدم له فى الأبواب
السابقة لأن الاجتهاد قد يلاعن كسما فى كلامه ولا يشك كل على ذلك قوله هو أن يقول لزوج
لأن المراد به ولو باعته أربما كان أو من له علاقة النكاح اه أفاده الشورى (قوله والمدين يرمون
الخ) سببه أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن جهماء فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حدى في ظهره لفقاه قال يا بني الله اذارأى الله ندا على امرأته
رجلا ينطلق بالمس البينة بفعل صلى الله عليه وسلم يكره ذلك فقال هلال والذي بعثت بالحق
نبيما إلى صادق وإنزاع الله فى أمرى ما يرى ظهري من الحد فنزلت الآيات وقيل سبب نزولها
عومير الجملاني وأنه قال يا بني الله أربأت أن وجدت أحدنا مع امرأته رجلا ما يصنع إن قتله
قتلناه فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرأنا فذهب فأتى بها فأتاها
فتلا عنده صلى الله عليه وسلم ولا مانع من أن كلا سبب النزول لاحتمال أنهم أسألا في وقتين
مهما قين فنزلت الآية فيه ما فيه صدق أنها نزلت في كل وكان ذلك في شعبان سنة تسع من الهجرة
وقوله والمدين أى المذكور الذين يرمون أى يقذفون أزواجهم أى زوجاتهم وهو ليس بقديم
كما أن قوله ولم يكن لهم شهادت كما كانت ثلاثة يوم لهم لأن الآية مخرجة على سبب وشرط العمل
بالمتهمون أن لا يكون كذلك وشهادتهم مبتدأ وأربع بالرفع خبر أو بالنصب ظرف والخبر
محذوف تقديره تدرا عنه السند وقوله الآيات أى الأربع (قوله الزوج) أى ولو باعته أربما
ما كان كاسمى (قوله أربع مرات) ظرف ليقول أى فى أربع مرات وأشهاد الخ مقول
القول وكررت كلمات الشهادة لما كيد الأمر ولأنه أقيمت من الزوج مقام أربع شهود ومن
غيره لقيام علم بالحد وهى فى الحقيقة أربعة أيمان أربعين واحدة فإذا كان كاذبا لزمه أربع
كذارات كما هو وأما الكلمة الخامسة فلا يستبين بل مؤكدة لما فى الأربع بالدعاء على نفسه
باللعنة أو على نفسه بالانصباب إن وقع المعاقب عليه (قوله والخامسة) بالنصب ظرف وقوله من
الزنا أى إن قذفها الزنا والأقال في حمار متهمة من إصابته غيرى لها على فرأى وإن الولد منه
لامنى كاسمى ولو ثبت قذف أسكره قال فيما ثبت من قذفها بالزنا وقوله ويشير إليها أى بان
يقول في حمار متهمة زوجتى هذه (قوله ويعيها) أى عن غير مبادءها أو شهادتها أو ذكر وصفه أذفا
لأنه يشبهه ويكنى قوله زوجتى إذا عرفها السامع ولم يكن تحتها غيره أو قوله فى الغيبة أى عن اليد
اللعان أو يحاميه ببيض وصغروا غيرهما (قوله ذكره) أى وجوبها فى الكلمات الخمس أى فى
كاهن أو أعتل ذكره فى بعضها احتساج فى نفسه إلى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة إلى إعادة
لعان الواقع بعد لعانه حينئذ لأنه لا سقوط الحد عنه إلا لنى الولد إذ لا يفتنى عنها كاسمى أى وكى

(قوله سمعاه) تعال شيعنا
يا ج صوابه سمعاه بتقديم
الحاء

أولى نفي ولاد أو أركانه ثلاثة
ملاعنان وصيغة كما يعلم
مما يأتي والاصل فيه قوله
تعالى والذين يرمون
أزواجهم الآيات واليه
أشهرت بقول (هو أن
يقول) الزوج (أربع
مرات أشهد بالله أنى لن
الصادقين فيما رميت به
هذه من الزنا) أى زوجته
(والخامسة أن لعنة الله
عليه إن كان من الكاذبين
في حمارها به من الزنا)
ويشير إليها فى المحذور
ويشيرها فى الغيبة ويأتى
بدل شعائر الغائب بضمها
التمكيم فيقول لعنة الله
على أن كنت إلى آخره وإن
كان ولد يتنفسه ذكره فى
الكلمات الخمس لا يفتنى عنه

يجب ذكر الولد في كلمات الاعان يجب فهم ذكر الزاني ان اراد اسقاط الحد بسببه كما سيأتي (قوله
 وأن الولد) أي ان غاب أو هذا الولد أي ان حضر (قوله وان لم يقل ليس مني) أي جلا لفظ الزنا
 على حقيقة والغاية لرد على القول بأنه لا بد من الجمع بينهما ما لو المعتمد أن ذلك لا يثبت بترط وأما
 الاقتضار على ليس مني فلا يكفي لاحتمال أنه يريد أنه لا يثبت به خلفا وخلفا اهـ قاله في شرح
 المنهج فما ذكره قل من أنه يكفي أحدهما ليس في محله (قوله ويحصل به) أي يعلق به ويتربص
 عليه من الاحكام وهذا شروع في ثمة الاعان بعد ذكر حقيقة وقوله أي بإلحاحه أي بعد فراغه
 منه من غير توقف على اعانته ولا قضاء القاضي (قوله انتفاء نسب) أي نسب ولد انتفاء أي ذلك
 النسب به أي الاعان أي فيه لان الاعان يشترط في نفي النسب وعلى غير وجهه انتفاء صفة نسب
 في معنى الشرط أي ان انتفاء والنفي فوري كالرد بالعيب لانه شرع لدفع الضرر وفاتحه الرد بالعيب
 والاحتياط للشفعة فيأتي الحاكم ويعلم بانتهائه عنه ويعذر في الجهل بالنفي أو القوربة فيه صدق
 بينه فيه ان كان ممن يحق عليه عادة ولومع شاة الظنة للعلماء وخرج بالنفي الاعان فلا يثبت فيه فور
 ويعذر أيضا في تأخير النفي لعذر كان بلغه الخبر للافترق حتى يصح أو حضرته الصلاة فقد معها أو
 كان جاعا فاكل أو مريضا أو مجبوسا لم يمكنه اعلام القاضي بذلك ولم يجده فافترق فلا يثبت حقه
 ان تعسر عليه اشهاد بانه باق على النفي والابطال حقه كالأول آخر بلا عذر في حقه الولد وانما يحتاج
 الملاعن الى نفي نسب الولد اذا أمكن كونه منه ولومع لان نسب ولد لا يقطع بالموت وفائدة نفيه
 عدم ارثه منه وسقوط مؤنة التحريم عنه وله استحقاقه ميتة فان لم يمكن كون الولد منه كأن ولده
 لدون ستة أشهر فاقول من العقد أو لا تترتب ما طلق في مجلس العقد أو كان الزوج صغيرا أو مجنونا
 أو فسخ امر أو بالمغرب وهو بالشرق فلا يلاعن لنفسه لان انتفاء مكان كونه منه فهو منتفك
 عنه بلا اعان واعلم ان ما يقع كسبر من العامة أن الانسان يكتب بينه وبين ولده حجة انه ليس
 منه أو لعلقة بينه وبينه لا يبعد ذلك نفي النسب كما قلنا ع شر على مر لان المقصود من هذه الحجة
 أنه ليس مطيعا لآبائه فلا يثبت له من أفعاله شيء ولا يطالب بنفي لزوم ذلك الولد من دين أو أهلا ف
 أو غيرهما (قوله ودرو الخلد) أي سقوطه وقوله لها صفة للعد أي الثابت لها وهو حد القذف
 الذي هو ثمانون جلدة (قوله ان سمع في اعانته) أي وكان قد عينه في قذفه بأن قال زني بك فلان
 فان لم يسمع حد الان أعاد الاعان وسماه (قوله في الاولى) أي المشار إليها بقوله لها والاثانية
 المشار إليها بقوله لازاني ووجه دلالة آيات على الاولى ما مر من أن خبر قوله تعالى فمنها
 أحدهم محذوف تقديره تدرأ عنه الحد أما اذا جعل الخبر قوله أربع شتم بادات على قراءة الرفع
 فيمكن تقديره ما ذكره يكون خبرا ثانيا وان كان بعيدا (قوله وكالحد العزير) أي ان كانت غير
 محصنة أو ادعى وطشمة ولو عبر في المتن بالعقوبة كافي المنهج لشمها ما (قوله وتحريم المرأة
 عليه) فلا تحل له بعد ذلك بشكاح ولا ذلك عين وان كذب نفسه فلا يعود الفساح ولا يرتفع
 تأبدا لمرمة لان ما حقه وقد بطل بالاعان اما الحد وحق النسب فيعود بان يثبت كذب لانها
 حق عليه وكذا لا تتعد ولا تحتاج للاعان على المعقد وقوله مؤبد أي حتى في البتة لظاهر الحديث
 المذكور ولا يتوقف فراقها على طلاق بعد الاعان وما روى من أن عويمرا طلق امرأته بعد
 فسكان ذلك لظنه أن الاعان لا يحرمها ولذا علم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا يجل لك عليها أي

فمقول وان الولد الذي
 ولدته أو هذا الولد من زنا
 وان لم يقل ليس مني
 (ويحصل به) أي بلعانه
 ستة (انتفاء نسب فاته به)
 حيث كان ولد لما في
 العجز أن صلى الله عليه
 وسلم فرق بين ما وألحق
 الولد بالمرأة (ودرو الخلد
 عنه) لها وكذا للزاني ان
 سمع في اعانته لآية السابقة
 في الاولى وقيل اساعل سافي
 الثانية وكالحد العزير
 (وتحريم المرأة عليه مؤبد)

الملك فلا قلنا غير واقع حال بعضهم وعلى هذا كما أن يعلمه بالفرقة أن كانا جاهلين اقتداه
على الله عليه وسلم وقوله المتلاعنان الخ ظاهره يقتضي توقف الحكم المذكور على تلاعنهما
مع أو ليس مراداً كالفرقة بغير اللعان فالحاصل بوجود سبب من أحد الجاهلين فقط (قوله
واجباب الحد) أي خذ زناها المضاف لحالة النكاح من وجع أو جلد أن لم تلاعن ولو ذمته وإن لم
ترض بحكمنا لأنهم بعد الترافع بينا لا يعتبر رضاهم أما الذي قبل النكاح فسيأتي إعادته
(قوله وانفاس الخ) قال المحقق انظر الجع يدنو بين التحريم ما فائدته وقد يقال أن الانفاس
أخص إذا التحريم كما يكون به يكون بالطلاق فاشارة إلى أنها فرقة قد فصخ بالطلاق وهو ساقط
لأنه لا يلزم من الانفاس تحريمه أو بد أن قد يحصل انفاس النكاح برتبة مثلاً ونوع ذلك فصل
بعد السلام ولعله نظر لجرد الانفاس وقطع النظر عن قوله فوفاً وهو توهم فاسد لا يقول عليه
فهم أن أراد أنه يلزم من التحريم فوفاً الانفاس صح كلامه ولكن جوابه المذكور لا يجدي
نفعاً في دفع هذا (قوله وسقوط حصتها) بالصاد الممثلة أي كونها محصنة فيه زرعاً بقذفها فقط
كما لو خذ من كلامه وخروج حصتها حصانة الزاني فلا تنسقط طاقاً وأشار بقوله في حقها إلى
أنها باقية حتى غيبه فإذا قذفها غيره عدلان اللعان بمحضينة بخلاف المينة إذا شهدت
بزناها فإنه لا يجحد قذفها بعد ذلك وإن عذر لأن العرض إذا انتمى لا يعود (قوله بذلك الزنا أو
أطلق) أي بخلاف ما لو قذفها بزناً آخر بأن قال زنت بعد اللعان فإنه يجحد في الإطلاق لو عينه
على تعيينه والظاهر أنه لا يجب استقصاءه (قوله والاولان) أي وهما انتفاء النسب ودفع
الحد عنه فقصود أن لو جوب ذكرهما في اللعان صريحاً في الأول وضمن في الثاني والبقية
تتم لهم الحصوات أقرهم من غير تعرض لها واعلم أن الحصر في الستة المذكورة بحسب ما ذكره
في هذا الكتاب والافتدائي أحكام آخر ترتب على إقامته منها تطهير المهر قبل الدخول ومنها حل
نحو أختها ونكاح أربع سواها وغير ذلك من الأحكام المترتبة على المينة وإن لم تنقض
عدها كافي الطلاق البائن ومنها أن حكمها حكم المطلقة إلا أن في عدم ملوك الطلاق ومنها
أنها لا نفقة لها وإن كانت حاملاً حيث نفي الحل بإعانه (قوله فإن كذب نفسه) أي بعد اللعان
بأن قال قذني باطل وقوله ثبت النسب مقابل قوله انتفاء النسب فيما مر وقوله ولزمه الحد
مقابل دراهم الحد عنه وكذا لا يجب الحد عليه ولا تنسقط حصتها فهذا أربعة أشياء ترتب على
تكذيبه أما الاثنان الآخران فلا يتبعان وأشارهما بقوله ولم ترتفع الحرمة أي بل تبقى ويلزم
من ذلك بقاء الانفاس والفرق أنهم ما حقه وقد بطل باللعان بخلاف الحد بلحق النسب
فإنه ما حقه عليه وألحق بهما الاثنان الآخران لترتيبهما عليه (قوله للدلالة السابقة) أي
من الآيات والأحاديث (قوله أجنبية) أي بعد الزوجة أو قبلها (قوله أن يكون زواجاً)
أي حالة اللعان ولا بد أن يصح طلاقه ولو سكرانا وذيماً ورقيقاً ومحدوداً في قذف غيرها وأولها
أن قذفها بخدش قذفها ثانياً فله أن يلاعن ولو حشد بعد دوط أو استدخال من أم قبل ذلك
تتجزأ الفرقة (قوله أن قذفها الخ) حاصل ما ذكره متناوئاً أربع عشرة صورة وقوله وهي
وجته أي حال قذفها بأنها يلاعن بعد ميرورتها أجنبية بابائهم أو قوله سوا أني ولذا الخ
أي أراد تنبيه أم لا فهاتان صورتان وقوله فإن قذفها الخ محتمل وهي زوجته (قوله إلى بعد

(قوله لجمرد الاخشاخ) لعله
لجمرد التصريح بدليل ما به عليه
(قوله انشطيه المهر) حرره
(قوله حالة اللعان) الاولى
حالة الذنف

ناسب اليه في الملاعن
 لا يجتمعان أبداً (واجباب
 الحد عليهما) اقوله تعالى ويدرا
 عنها العذاب (وانقاسخ)
 المكاح ظاهر ارباطنا
 كالرضاع (وسقوط حصانتها
 في حقها) ان لم تلحق أو
 لا نمت وقد نفها بذلك الزنا
 أو طلق أو الأولان من هذه
 السمة مقصودان والبقية
 تبع لهما (فان كذب
 نفسه ثبت القسب) لانه
 يثبت بالامكان (ولزمه الحد
 ولم ترتفع الحرمة) لظاهر
 الادلة السابقة (ولا يلحق
 أجنبية) لان شرط الملاعن
 أن يكون زوجاً (الا
 ان قد نفها وهي زوجته)
 قبل الاغتصاب (سواء أنقذها
 أم لا) فان قد نفها بعد ان
 أباها أو ماتت فان كان بزنا
 مطلق أو مضاف الى بعد

(قوله لا صور الثمانية) لكن لا يتبع ٣٦٣ الا في صورتين منها (قول الشارح غير الرابعة) أي السادسة وأما الخامسة فهي

حاصلة ولا بد ان السكاح فاسد كما هو الموضوع

نكاحه لاعن ان كان ولد يلحقه ويريد نفيه دون ما اذا لم يكن ولد وان كان مضافا الى قيل نكاحه أو الى بعد المينونة فلا لعان سواء أنى ولد أم لا فيصدد له كن له انشاء قذف مطلق أو مضاف الى بعد النكاح ولا لعن لنفى الولد ويسقط عنه الحد (أو) الا ان (وطئها بشبهة) كنكاح فاسد ثم قذفها فيبلاعن (ان كان ثم ولد يتقرب منه ويحصل به غير الرابعة) من الصور السابقة في المستثنى فينسب نسب نكاحه بلعانه ويدركه الحد تبعاً لانتهاء النسب وتجرم المرأة عليه مؤبداً كالولاعن في نكاح صحيح أما الرابعة فلا تحصل به فلا يجب الحد عليها (ولا تلعن هي) لانتهاء الزوجية ولان لعانه انفى النسب وهو لا يتعاق بها ولو قال لزوجته وطئت بشبهة وجب لها تعزيره لان نفيه عارا وابتداءه للعان وان لم يكن ولد ويقول في نفيه أنه بدائه الى من الصادقين فيما رتبته من اصابته غيرى

نكاحه) أي بعد أوله وقبل المينونة فهو في حال كونها زوجة وفيه دخول الى على بهدهي لتجرع الابن وكذا يقال في قوله الا انى قيل وفي بعض النسخ الى ما بعد والى ما قبل وهي ظاهرة وعبرة المنهاج ليس فيها ذكر ما أصلها من جبهه الى داخله على محذوف قدره بقوله الى زمن بعد النكاح ثم قال الى زمن قبل نكاحه اه فيمكن تقدير هذا هنا (قوله لاعن) أى في الصور الاربع وهي ما اذا كان القذف برنامطلق أو مضاف لما بعد النكاح وعلى كل امان يكون بعد المينونة أو الموت كما يلاعن في صورتين السابقتين فجعله الصور التي يلاعن فيها است (قوله يلحقه) أي بان أمكن كونه منه (قوله دون ما اذا لم يكن ولد) تحته أربع صور وهي ما اذا قذفها برنامطلق أو مضاف لما بعد النكاح وعلى كل امان أن يكون بعد المينونة أو الموت والمراد دون ما اذا لم يكن ولد بقيد السابق وهو قوله يلحقه بان لم يكن هناك ولد أصلاً وهذا ولا يلحقه لعدم امكان كونه منه وقوله وان كان مضافا الى قيل نكاحه محترز بهد رخصت ذلك أربع صور لانه امان يضيف الزنا الى قيل نكاحه أو الى بعد المينونة وعلى كل امان أن يكون هناك ولد نفيه أو لا فقوله سواء أنى ولد أي أراد نفيه الخ مؤخر من تقديم وقوله فلا لعان أى في الصور الثمانية المذكورة فهو راجع لقوله دون ما اذا لم يكن ولد ونقوله وان كان مضافا الخ وقوله فيجسد تغريب عليه فهو متعلق بالصور الثمانية أيضا وقوله لكن استدراك على قوله فيجسد بالنسبة للصور الثمانية أيضا أى ان له ابطال القذف الاول وانشاء قذف آخر بل عليه ذلك ان كان هنالك ولد وعلماً وطن أنه ليس منه اذ لا طريق الى اعانه ونفيه الا انشاء القذف المذكور (قوله ولا لعن اننى الولد) مقتضاه أنه ان لم يكن ولم يكن له انشاء القذف بل بعد عدم ضرورته الى ذلك حقيقة وقوله ويسقط عنه الحد أى فيما اذا أنشأ القذف ولا عن اننى الولد فان لم ينشئ ذلك حدود يعلم من سقوطه في الحالة المذكورة سقوطه في الحالة الاولى أى على قوله فان كان برنامطلق الخ بالاولى (قوله أو الا ان وطئها بشبهة) عطف على قوله الا ان قذفها الخ وقوله كنكاح فاسد أى كالوطئ في نكاح فاسد فهو مثال لوطئ الشبهة على تقدير مضاف (قوله ويحصل به) أى بهذا اللعان وقوله من الصور السابقة في المتن أى وهي الثلاثة الاول وقوله فينتفى الخ تغريب على قوله فيحصل به غير الرابعة قصد به بيان ذلك الغير (قوله كالولاعن) راجع للثلاثة المذكورة (قوله فلا يجب الحد عليها) ويسقط عنه الحد بلعانه كما مر فان لم يكن له ولد لزمه الحد بقذفها ولا يلاعن ما يأتي اه قل (قوله وهو) أى النسب لا يتعلق بها أى الزوجية لانه لا يباء (قوله وله اللعان) أى لنفى التعزير أى ولو من غير قذف ومثل الشبهة ما لو ادعى أن الولد من سيدها أو من زوج غيره فيبلاعن لنفيه من غير قذف أيضا اه قل (قوله ولا يتكرر اللعين) أى على شئ واحد في غير تغليظ وقوله وليس منها أى اللعين ونحوه ولها ابتداء اللعين المردودة فتم وان كانت في جانب المدعى لكن بعد الرد عليه (قوله بشرط اللعان) أى غالباً لا يرد أنه يلاعن عند مرها بوطئ الشبهة مع أنه ليس فيه قذف كما مر وسياق أيضاً (قوله سبق قذف الخ) القذف بعجمة لغة الرمي وشرعاً الرمي بالزنا مع عرض التعزير بخلاف ما لا يذهب منه تعزير ولا يقصد به بأن قطع بكذبه كقوله لا بنة سنة متلازمت فلا يكون قذفاً نعم تعزير لا يذاد وخرج بعرض التعزير أى مقامه مع عرض الشهادة فلا شتم

لها على فراشها وان هذا الولد من تلك الاصابة (ولا يتكرر اللعين الا في اللعان والفسامة) اعظم أمرهما عليه وليس من امان يكون ابتداء بلا بينة في جانب المدعى الا فيهما (وبشرط اللعان سبق قذف بوجوب الحد)

عليه بالناس مع تمام النصاب أو شهد عليه شاهد يصدق فقال خصمي أخبرني بأن شاهد زان وأنه
يعلم زنا غلظه أنه لا يعلم أو شهد بحجر حقه فاستفسره الحاخم فأخبره بزنا لم يكن ذلك فذفا وكذا
لو قال له اقدنني فقد ذفني اذ اذنه فيه يرفع حده دون انعه ثم لو ظنه مبيحا وعذر بجهل انجه عدم
انعه وتغزيره وبالري الزنا الرمي بغيره من سائر الكائنات فليس ذفا أيضا بل سباق وجب التعزير
لا الحد واعلم أن كذب الزوج زوجته جائز اذا علم زناها بأن رآه بعينه أو أخبر به عدد التواتر
أو ظنه ظنا موكدًا كشباع زناها بن يده مع قرينة كان رآها مباحولة ولو مرة واحدة أو رآها
تخرج من عنده فلا يكتفي بحجر الشباع لانه قد يشبعه عدولها أو له أو من طمع فيها فلم يظفر
بشيء ولا مجرد القرينة المذكورة لانه ربما دخل بيت الخوف أو سرقة أو طمع والاولى أن يستتر
عليها ويطلقها ان كرهها هذا ان لم يكن له ولد فان كان وله علم أو ظن ظنا موكدًا انه ليس منه
مع امكان كونه منه ظاهرا كأن لم يطاها أو ولدته بدون ستة أشهر أو لثوت أربع سنين من
وظنه لزمه نفسه وجب كذفها ان علم زناها أو ظنه كالحرم والافلا يقذفها لواز كون الولد
من وطء شهية أو زوج قبله فان لم يكن به لم أو يقطن انه ليس منه كأن ولدته لاكثر من ستة أشهر
من الاستبراء ولو وثق من الزنا حرم النفي والقذف (قوله كقوله) أي في معرض التعيير كما مر
لرجل أو امرأته وخشي اهمرار (قوله من صراحتي) أي القذف وهو ما اشهر فيه ولم يستعمل
غيره ومنه في حق الانثى خيبة وعار وفي حق الرجل لانه لا يظن بخلاف لوطي فانه كناية لاحتمال
ارادة كونه على دين قوم لوط وكذا بغاؤه ومغنته ومحمون ومأبون وعلق وطخه وكفن وسواس
وعمره وبلع الرب لاحتمال البلع من القم فهي ككيات على المعتمد عدم افهامها القذف
ومن المصرح أيضا قوله ما يفرخ زنا وقوله لولد غيره است ابن فلان فهو مصرح في كذب أم
الخطاب ولو كان منقبا باعان بعد استطاعته أما قبله فكناية قبيل فان قال أردت تصديق
الثاني في نسبة أمه الى الزنا فاذف لها أو أردت ان الثاني نفاه أو اتقنى نسبه منه شرعا وأنه
لا يشبهه خلقا أو خفا صدق بيته وقيل لا يذاه (قوله زنت) أي بالداء التسمية ولو مع قوله
في الجبل وكذا يازاني ونفي ذكرك أو فرجك أو بدتك وان كسر التاء والكاف في خطاب
الرجل أو قبحهما في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللمرأة يازاني لان اللعن في ذلك لا يمنع
التهم ولا يدفع العار ومن المصرح الرمي بإبلايح حشوة أو قدرها من فاذها بارج مع وصف
الإبلايح فيه بالتحريم وإبلايح ذلك بدبر فان لم يصف الاول بتحريم فليس يصح إصداقه بالحلال
بخلاف الثاني سواء أخطوب بذلك الرجل أو امرأة كأن يقال له أو بليت في فوج محرم أو دبر أو
أولج في ذبرك أو لاج في فرجك المحرم أو دبرك فان ادعى ما ليس زنا كأن قال أردت إبلاجه
في فرج حليته الخاض أو المحرمة صدق بيته ومنه أيضا قوله ثلثي زنت أو زني فربك فان
ذكر أحدهما فكناية اذافه في التهم وشهره بزيادة قول زنت في الجبل أو زنت أي بالهمز
فيمامن باب نفع وكذا باب بلاه من على أحد الوجهين لان الزنا بالله مذهب الصعود بخلاف
زنا في البيت بالله مذهب قصر يحسوا كأن البت درج قصه داله فيه نام لا على المعتمد لانه
لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت وهو مذهب الكنائس قوله اغتبه زني بذلك أو فاجر
يا فاسق أو يا فاجر ميا فاسقة وأنت تحمين الخلوة ولم اجرك بكرا سواء أقاله لزوجته أم لغيرها هذا
ان لم يعلم لها تقدم اقتضا من مباح فان علم فلا صرح ولا كناية ومنها قوله امرئ يا بطنى نسبة

(قوله والقذف) ظاهره
أنه يحرم ولو علم زناها لان
الولد يصير بهير بذلك فلا
يتأني ماس

كقوله من صبر الله زنت
أو يازانية ومن كاتبة
زنت في الجبل أو زنت

لا انباط قوم من الهيم ينزلون البطائح بين العراقيين هو بذلك لاستنباطهم الماس من الارض
 أي اخر اجسه منها ومنه فاوله لولده است ابني بخلافه في ولا غيره كما صرح لان الاب لاحتياجه الى
 تأديب ولده يجعل ما قاله على التأديب بضم الالف الاجنبي ويستعمل فان قال أردت انه من زنا
 فثاذا فلامه أو انه لا يشبهني خلقا ولا خلقا فمصدق بعينه وبني على المصنف قسم ثالث وهو
 التعريض كما ابن الحلال رأنا است بران فليس ذلك قد غاوا وان نوالا لان النسبة انما تؤثر اذا احقل
 اللفظ المذموم ولا احتمال له هنا وما به هم ويتخيل منه فهو أثر قرأت الاحوال فلا يجد بذلك
 بل يحرم عليه وبعزير فاللفظ الذي يؤتى به لا يذهب ان لم يجعل غيره فصرح والافان فهم منه
 القذف بوضعهم فكاتبه والاقترة رخص وعرفه في جمع الجوامع بأنه لفظ استعمال في معناه
 ليلوح بغيره ثم قال فهو حقيقة أبدا (قوله أو با فاجرة) وكذا بالمشقة وأما معرض فليس صريحا
 ولا كاتبة على المعتد (قوله الافي صور) وهي مستقاة من إيجاب الحد بالقذف ويصح في
 بعضها أن يكون مستق من سبق القذف على ما صرح وقوله كافر أخرجهت باشرط الاسلام في
 المحسن والنسبة بعد ما باشرط الحرية والمجنونة والصغيرة باشرط التكليف وسأقي
 محترز قوله لو طافى كلامه وسأقي الكلام على الآخرين (قوله أو مكروهة على الزنا) بأن قال
 ذنب مكروهة وقوله أو موطوءة بنسبة بان قال لها وطئت بشبهة فان كان ولد ولم يعين
 الواطئ بشبهة أو عينه فلم يصدق لاعتقاده وسقط عنه التعزير وان لم يكن ولد فان قال اكرهك
 فلان على الزنا لزمه الحد القذف اياه ولما عاقله باللعان (قوله وهو) أي المحسن الذي يحد
 قاذفه أما المحسن الذي يرجم فلا يشترط فيه الاسلام وانما سجد الكافر محضنا في حد الزنا لانه
 احاطة اه اخذه مر (قوله مكاف) أي بالغ عاقل ومثله السكران فلا تبطل العفة بنصاي
 أو مجنون لعدم التكليف حتى اذا كذا فقفذهما اشخص لزمه الحد (قوله حر) أي كاه ولا يجد
 قاذف البعض كما قاله عس في حواشي المنهج (قوله عن رطه بجدبه) أي وهو الوطء على
 وجهه الزنا زاد في المنهج وعن رطه محرم مملوك له ورطه دبر حليته بان لم يوطئ أو وطئ وطئ غير
 ما ذكره بضم الالف من زنى أو وطئ حليته في دبرها أو مجرما لم يوطئ له كاخته وعنه من نصب أو
 رضاع فليس بعصم وعلم من التعريض المذكور أن العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة
 أو في حش أو نفاس أو امته المزوجة أو المعتدة من زوج أو أمه ولده أو زوجته المذكورة
 بلاولى أو شهود وان كان حرا ما كان فعل شيئا من ذلك بان وطئ وطئ يسقط العفة لم يحد محضنا
 وان تاب وحسن حاله وحديث التأديب من الذنب كن لا ذنب له محمول على عقاب الآخرة ولم
 يحد قاذفه لان العرض اذا الشتر لم تنسد ثلثه سواء قذفه بذلك الزنا مثلا أم برزنا آخرام أطاف
 أو ارتد حد قاذفه والفرق ان الزنا مثلا يكتم ما يمكن نظره ويدل على سبقه مثل غلبا والردة
 عقبة والعفة لا تخفى غالبا فاطهارها لا يدل على سبق الاغتصابا اه باختصار (قوله
 وهو) أي الاحصان منتف في المذكورات أي في المقت التي خرجت بقيد المذكرة وفي كلامه
 نظرا بالنسبة للمكروهة والموطوءة بشبهة لعدم انتفاء الاحصان عنه ما ذموا وطؤه ما لا يوجب
 الحد فاذا كان كل منهما ماسة مكشوفة صدق عليها التعريض المذكور فكان عليه
 استثناءهما من المحسن (قوله فقفذهن) أي ولو صورة الشبهة (قوله انما
 يوجب التعزير) ولا يرد فقفذ مرثد ومجنون وقن برزنا اضافته الى حال الامه أو واقافته أو

(قوله ويصح في بهننا)
 وهو الصورتان الاخيرتان

أوبا فاجرة فلا يجوز لللعان
 بدون ذلك (الافي صورة
 أن تكون) المرأة كافرة
 أو أمه أو مكرهة أو مكاتبية
 أو أم ولد أو مبعوضة أو
 مجنونة أو مصابة (وطا
 أو مكروهة) على الزنا (أو
 موطوءة بشبهة) فان
 قذفها لا يوجب الحد لانه
 انما يجب بقذف محض
 وهو مكاتب حر لم يعف
 عن وطئه بجدبه وهو منتف
 في المذكورات فقفذهن
 انما يوجب التعزير والآخر
 من زيادتي

(وضابط ذلك أن يصكون سبب التعزير فيها التكذيب) ٣٦٥ لأن القاذف كاذب ظاهر أنه لا يخفى لدفع

التعزير (فإن كان سببه التأديب) أما (الكذب مع المعلوم) كقذف طفلة لا توطأ أو زنا أو قذف (أو اصدق ظاهر كقذف كبرية ثبت زناها فلا لعان) أمافي الأول فليست كذبه فلا يمكن من الخلف على أنه صادق فيه عزولا للقذف لأنه كاذب فيه قطعاً فلم يلحق بها عار بل منعاً له من الإيذاء والخوض في الباطل وأمافي الثاني وهو من زيادتي فلان اللعان لاظهار المصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولأن التعزير فيه للاب والايذاء فاشبه التعزير بقذف صغيرة لا توطأ (وللزوجة معارضة لعانه بان تقول) بعده أربع مرات (أشهد بالله انه ان الكاذبين في عار ما في به من الزنا والخلاصة أن غضب الله عليهم ان كان من الصادقين فيه) وتشير اليه في الحضور وغيره في الغيبة وتأتي في الخلاصة بعضاً من المنكح فتقول غضب الله على الخ ولا يحتاج الى ذكر الولدان لعانه لا يؤثر فيه وإنما تأخر لعانه عن لعانه لأن لعانه لا يسقط لعانه الذي لزهاه لعانه الحد الذي لزهاه لعانه

مر به بان أسلم ثم اخذ الامام رقة لان سببه حده اضافة الزنا الى حال المكال أفاده مر (قوله وضابط ذلك) أي الصور والمستثنات التي يلاعن فيها المدفع التعزير (قوله أن يكون سبب وجوب التعزير فيها التكذيب الخ) ولذا سمى تعزير تكذيب أي تعزير يظهر به كذب القاذف بعد أن كان غير ظاهر بخلاف التعزير الا في فاه يسمى تعزير تأديب ولا يستوفي تعزير التكذيب الا بطلب المذوفة حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة اعتبر كالأهوا وتعزير التأديب في الطفلة المذكورة يستوفي القاضى منعاً للقاذف عما يأتي وفي غيرها لا يستوفي الا بطلب الغير أفاده في شرح المنهج اهـ (قوله ظاهر) أي في الظاهر لان الأصل عدم الزنا (قوله لكذب مع المعلوم) أي متيقن ومنه ما لو قذف زوجته أو غيره واحد للقذف ثم قذفها ثانية لعالم بكذبه بإقامة الحد عليه (قوله أو زنا أو قذف) أي اذا قيد الوطء فيه ما بالقبل بخلاف ما اذا قيد بالدر فانه يكون قذفاً يحتاج للعان فان أطلق اتجه السؤال عند دعواه ان ارادته اذ وطئها في الدبر يمكن فيلحق العار بها ويترب على جوابه حكمه اهـ أفاده مر (قوله وهو) أي المصدق (قوله وللزوجة) أي التي ليست خصوصية أو مجنونة كما يرشد الى ذلك العلة الاتية فتدفع معارضة لعانه أي الذي دفع به الحد عنه أما الذي دفع به التعزير فليس لها معارضة لأنه لا يوجب عليها شيئاً (قوله بعده الخ) أفاد ذلك اشتراط تأخر لعانه عن أربع مرات (قوله أربع مرات) امامه قول تجب العقوبة عليها بإعانه أو لا فلا حاجة الى أن تلاعن قبله (قوله أربع مرات) امامه قول مطلق أي قولاً أربع مرات أو ظرف أي في أربع مرات (قوله والخلاصة) أفاد فقط الخلاصة اشتراط تأخر انقضى اللعن والغضب عن الكلمات الأربع اتباعاً للنظم القرآن ولأن المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الأربع فوجب تعذيبها وخص اللعن بيمينه والغضب بيمينه الا ان جرية الزنا تقع من جرية القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا يربان غضب الله تعالى أغلظ من لعنه لأنه ارادة الانتقام مع التعذيب وهي الابعاد عن الرحمة وذلك لا يستلزم التعذيب فحقت المرافعة التام أغلظ العقوبتين اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله لا يؤثر فيه) أي في الخلف نسبة للزوج ونفيه عنه ولو تعرضت له لم يضر (قوله ويشترط لعان الخ) كان الاولى أن يقول أيضاً لأنه تقدم من الشروط سبق القذف الموجب للحد بقي منها الاولى في الكلمات الخمس وضابطه ما مر في الناحية فمقطعها المتخالي ذكر وسكوت طال بلا عذر أو قصير قصد به القطع اما لولا بين لعان الزوجين فلا يشترط (قوله أمر القاضى) أي أو نائبه أو السيد في ملاعنته بين رفيقه أو المحكم اذا كان اللعان لدر الحد فان كان لثني الولد خاصة لم يجز التحكيم حيث كان صغيراً لان له حقه في النسيب فلا يسقط برضاهما فان كان بالغاً ورضى بالتحكيم جاز ونفذ الحكم اهـ زنى (قوله وتلقين كلماته) عبارة مساوية لعبارة المنهاج حيث جمع بين الامر والتلقين قال مر وعطفه على الامر يقتضي انها متعارفان وليس مراد بل الامر هو التلقين ولذا اقتصر في الروضة عليه اهـ وهو ظاهر وأما قول المحقق انه متعارفان اذا الامر مثل أن يقول له احلف والتلقين مثل أن يقول له والله الذي لا اله الا هو الخ اهـ فانه ظاهر لاقتضائه اشتراط الجمع بين ما ذكر وليس مراد بل لو قال قل كذا وقول كذا كان كافياً (قوله فيقول قل كذا الخ) ظاهره أنه لا بد من التفسير في التلقين

(ويشترط للعان أمر القاضى به وتلقين كلماته) ليحل منها فيقول قل كذا وقول كذا فلا يعتد به بدون ذلك كما في سائر الايمان (قوله لا يكذب) هذا يقتضي عدم وجوب الجحد ثانياً بحرية

وليس كذلك بل يكفي الاجمال بأن يقول أنت بكلمات اللعان كإبنة فادمن التشبيه بقوله
كسائر الإيثار فإنه لا يشترط فيها التفصيل وإن كان لابد من أمر القاضي في كل عين أي فلقينه
لذلك فاللعان والإيمان على حد سواء على المعتمد كما ذكره عس على مر

• (باب العدة والاستبراء) •

انما أخر الكلام على العدة إلى هنا لترتيبها غالباً على الطلاق واللعان والحق الإيثار والظهار
بالطلاق لانهما كانا طلاقاً في الجاهلية والطلاق فيهما المسمى أنه إذا مضت مدة الإيثار ولم
يوطأ طوب بالوطء أو الطلاق فإن لم يفعل طلق عليه القاضي وإذا طاهر ثم طلق فوراً لم يكن
عائداً ولا كفارة وذكر الاستبراء معها لاشتراكها في معرفة براءة الرحم بهما أصالة وقدمها
عليه لثبوتها بالتمكاح وكل منهما متعلق بالحرة والأمة كما يأتي ولا يوقفتان على نية كالاحداد
وتناب الإثنية بهما الاتيانها بواجب (قوله العدة) أي شرعاً ما لغيره في مأخوذة من العدد
لأشغالها عليه غالباً (قوله تقرص) أي تصبر وتنتظر فيها المرأة ونخرج المرأة الرجل فلا عدة
عليه قالوا إلا في حالتين الأولى ما إذا كان معه امرأه وطأها رجعيًا وأراد التزوج بمن لا يجوز
بجوعها معها كاشتها الثانية ما إذا كان معه أربع زوجات وطأ واحدة منهن رجعيًا وأراد
التزوج بخامسة فلا يجوز له ذلك في الحالتين المذكورتين إلا بعد انقضاء العدة وفي كون العدة
واجبة على الرجل فيهما نظر بل غايته ما فيه أنه تقرص بالزوج حتى تنقضي العدة الواجبة
على المرأة (قوله ما عرفت براءة زوجها) أي من الحمل والرحم والمسمى بأم الأولاد والمراد
بالمعرفة ما يشمل الظن إذ ما عدا وضع الحمل يدل عليه اظنا (قوله وألته بعد) أي كافي الصغيرة
والأيسة وكافي المعلق طلاقاً على يقين البراءة فإذا مضى لها بعد وضع الحمل ستة أشهر
طلقت وعليها العدة نعيماً والتعبد اصطلاحاً ما لا يفعله من معناه عبادة كان أو غيره فقوله
الزركشي لا يقال في العدة تعبد دلالة البست من العبادات المحضة غير ظاهر اهـ (قوله أو
لتفجعه) أي توجعها ورزقها وتخزنها يقال فجعت المصيبة أي أوجعتها والفجعة الرزية
أي ألحزنها على زوج مات قبل الدخول بها فهي متفجعة عليه لا مستوحشة لعدم الدخول بها
وأوفى كلامه ما أنه مطلق فنجوز الجمع كان مات زوج صغيرة أو أيسة عنها (قوله والاصل فيه المخرج)
وهي معدومة من الدين بالضرورة وعدم تكفير جاحدها كما قالوا بجعل على بعض تفاصيلها
وشرعت أصلها فالنسب عن الاختلاط وكثر الأقراء الملتصق بهم الأشهر مع حصول
البراءة بواحد استظهاراً أو اكتفى به مع أنها لا تفيد يقين البراءة لأن الحمل تحيض لكون
حيضها نادراً اهـ أقاده مر (قوله اقترعة خيابة) ومنها من صحت ما يأتي ولا تعود
الزوجية بعوده أتمه بالاشتراك الذات وحكم أمواله لا للمام لا للورثة ولا يعود له ملكها أيضاً
بعوده بخلاف مال وحكم القاضي يموت المذقود واعتدت زوجته به وتزوجت وقسمت تركته
ثم تقين به ذلك عدم مودة فإن زوجته تركته تعودان له اهـ قاله المبدئي تبعاً لما قل وقرر
شيخنا البراوي أن المستثنين على حد سواء في العودة (قوله بطلاق أو غيره) كفسخ بنصوعيب
أو انفساخ بنوعان كضاع وردة لأنه في معنى الطلاق المنصوص عليه اهـ أقاده مر (قوله
بعدوط) أي بذكر متصل وإن كان أشل أو بذكر خصى أو زائد على سنن الأصل وضبط بعضهم

• (باب العدة والاستبراء) •
(العدة) مدة تقرص فيها
المرأة لمعرفة براءة زوجها أو
للتعبد أو لتفجعه على
زوج والاصل فيها قبل
الاجتماع الآيات والاختبار
الاثنية وهي (أما اقترعة
حيابة) بطلاق أو غيره (وأما
تجب للفرقة) بعدوط

الوطء الموجب للعدة بكل وطء لا يوجب الحد على الواطئ وإن أوجبته على الموطوءة كالوقوفى المراهق ببالة أو مجنون بعاقلة بخلاف ما لو زنى مكره بطائفة فانه لا يجب عليها عدة ولا يثبت بوطئه نسب لأن الشرع قطع النسب عن الزانى وهذا وإن كان ممنوعاً من الفعل أتم به استحلاله ومخاطبته بالامتناع إذا لوط لا يباح بالاكراه وبهم هذا فارق العصى والمجنون وإنما سقط الحد عنه للشبهة وفارق الشبهة بأن ثبوت النسب فيه انما جاء من جهة ظن الواطئ ولا ظن هاهنا ووطء الاب جارية بانه مع علمه بان شبهة الملك فيه اقامت مقام الظن (قوله ولو فى الدبر الخ) ولا بد أن يكون الواطئ عن يمكن وطؤه كصبي تيماله وأن تكون عن يمكن وطؤها كذلك (قوله بخلاف ما قبله) أى الوطء فلا عدة ~~كزوجه~~ يجب بوطء لم تستدخل منه دهر وح مطلقاً إلا يلحقه الولد اهـ مر (قوله بلانظر يقتضى التاميم) فى قوله والمطلقات الخ وقوله ثم خص منه أى أخرج من اللفظ المذكور من لم يدخل به أو خص منه أيضاً الصغيرة والايصة بقوله واللاق يثنى واللاق لم يخص أى لصغرا أو نحوها والحوامل بقوله وأولات الاحمال أجلمهن أن يضعن حملهن والارقاء بما يأتى من السنة فدخلها خمس شخصيات (قوله فإلحكم عليهن من عدة) الخطاب للزوج وقيس بهم الواطئ بشبهة وبهم أى وطئهم استدخال الماء المحترم (قوله أو بعد ادخال منى) أى وإن لم يمكن وطء وهو شامل لادخاله فى الدبر وهو كذلك كما فى شرح المنهج وسواء كان من خلل أو عن غير أو مجبور وقول الأطباء ان اليسرى من البعثنين للفقى محمول على ارادة العلوق أو سرعته والعبر فاما كما دخل المني كالومضى من العتمة يمكن فيها ارساله الى الزوجة واستدخالها اليك لئلا نأمله أنه لم يجتمع به السكونه عندنا جميع تلك المادة فلا يجب بذلك عدة ولا يلحق به الولد كما ذكره مر (قوله محترم) أى حال خروجه بان خرج على وجه مباح لذاته وإن حرم لعرض كحيض وإن لم يكن محترماً حال استدخاله كان وطئ زوجته فاسحتفت الأجنبية وخرج منها المني فتجب العدة على الأجنبية المذكورة وكما لو خرج منه باحتمال فادخلته زوجته على ظن أنها ماء أجنبي فيحرم عليها وتلزمها العدة أما غير المحترمة عند خروجها بان خرج على وجه الزنا فاستدخلته فلا عدة ولا نسب يلحق به ولو استبقى يدين برى حرمة فالأقرب عدم احترامه اهـ أفاده مر وقول فل ان ادخل حاملته لمنه غير المحترم ~~كالمحترم~~ غير صحيح كالمولود قال هم وانظر المني الذى لا يوجب الغسل كالمخرج من أحد فرجى المشكل والمنفخ والزائد مع انفتاح الاصل على حل يوجب العدة والنسب لانه بصفة المني أو لعدم الاعتداده بدليل عدم ايجابه الغسل اعتمد مر الثانى وعدم لحوق الولد بعد اهـ (قوله أقرب الى العلوق الخ) وقول الأطباء الهوا يفسده فلا يأتى منه ولا يأتى الامكان على أنه لو قيل بانه متى حملت منه تبيّن عدم تأثير الهوا فيه لم يبعد ومن ثم لحق به النسب أيضاً اهـ مر (قوله من مجرد الايلاج) أى الايلاج المجرد عن الانزال وعجازه مر من مجرد الايلاج قطع فيه بعدم الانزال اهـ وذلك كايلاج العصى ويصح أن يراد بالايلاج من يتصور منه انزال وعلى الاول فافعل التفضيل فى قوله أقرب ليس على بابه اذ ليس فى الايلاج المذكور قرب للعلوق أصلاً أو يقال ان فيه ذلك فوضعه الى حد الغسل أحل من الخلل وهذا أولى من الاول لا فقرانه عن أماء على الثانى فهو على بابه لان الايلاج من يتصور منه ذلك يحتل معه الانزال لان المني دفاق (قوله وفى معنى ذلك) أى

(قوله وقيس بهم الخ) هذا لا يحتاج اليه الا فى مفهوم الآية

ولو فى الدبر بخلاف ما قبله لانه تعالى أوجبها على المطلقات بلانظر يقتضى التاميم ثم خص منه من لم يدخل به بقوله ثم طلقتموهن من قبل أن تعدن ومن قال لكم عليهن من عدة تعتدوهن (أو) بعد (ادخال منى) محترم لانه أقرب الى العلوق من مجرد الايلاج وفى معنى ذلك الوطء بشبهة أو ادخالها منى من طئته فزوجها أو سبها

وفي معنى الوطء بالشكاح الوطء بالشبهة أي من الزوج وان كانت هي زانية لا احترام المأوى
معنى ادخاله في الزوج ادخاله في من ظنمه فزوجا أو سيدا لها لكن في هذا نظر لان خروجها
من صاحبها ان كان على وجه مباح لم ينجح لظنهم حال ادخاله بل يجب العدة مطاقا أو على وجه
غير مباح لم يمتد ظنهم المذكور بل لا يجب العدة مطاقا أو على وجه مباح لا كما لا يباح
حال ادخاله وهو غير معتد كاعتات (قوله طه) أي ولو في ظن الواطئ كان غير بحرية أمة أو وطني
أمة غيره يظنهم أزواجه المدة فمعتد بثلاثة اقراء وكذلك إذا وطئ حرة يظنهم أمة أو زوجته
القنة لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لافي التحقيق (قوله ثلاثة اقراء) أي وان اختلفت
عادتها وتناول ما بينها أو عادت الحبيض فيها بدواء أو كانت حاملا من زنا لان حمل الزنا لا حرمه
له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن طوقه بالزوج حمل على أنه من زمان حيث عصته نكاحها معه
وجوز وطء الزوج لها وعدم انقضاء عدتها به بل بالاشهر وعلى أنه من شبهة من حيث عدم
عقوبتها بشبهة فان أمته لا يمكن منه طقة ولم ينتف عنه الابله ان ولوا فرت بانها من ذوات
الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت انها من ذوات الاشهر لم يقبل لان قولها الاول يتعين
أن عدتها لا تنقض بالاشهر فلا يقبل رجوعها فيه بخلاف ما لو قالت لأحبيض زمن الرضاع
ثم كذبت نفسها وقالت أحبيض زمنه فيقبل اه أقاده مر والقرب بالفتح والمضم مشتركتين
الطهر والحبيض وقيل حقيقة في الطهر يجازي في الحبيض وقيل عكسه ويجمع على أقراء وقرو
وأقرو والمراد به هنا الطهر فان طهرت طهرا وقدي من زمن الطهر في انقضت عدتها باطن
في حصة ثالثة لحصول الاقراء الثلاثة بذلك بان يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قرأ
وطئت فيه أم لا ولا بعد في تسمية قرأين وبعض الثالث ثلاثة قرو كما نسر قوله تعالى الحج أشهر
معلومات بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة أو طلقت حائضا أو نفسا وان لم يبق من زمن
الحبيض والنفاس شيء انقضت عدتها باطن في حصة رابعة اتروفت حصول الاقراء على ذلك
وزمن الطهر في الحصة ليس من العدة بل يمين به انقضت كما هو في الطلاق ولا يحسب طهر
من لم تحض ولم تنفس قرأ لان اقراء المراهة طهر المختوش بين دى حبيض أو حبيض ونفاس
أو نفاسين بان طلقت حاملا من زنا أو من وطء شبهة ثم وضعت فذمرت في عدة الطلاق ثم حلت
من زنا فيحسب الطهر بين الحليين قرأ لام طاق ثم نافي بعد الوضع الثاني بقرأين آخرين ان لم ينقذ
طهرها الذي طلقت فيه حبيض ولا نفاس والاقبة قرو (قوله بتر بصن) أي ينتظرن ويبيعن
بانفسهن عن النكاح ثلاثة قرو أي طهار (قوله بان يئست من الحبيض) أي يبلوغيها سن
البأس وهو اثنتان وستون سنة قريبة تقريبي على الصحيح وقيل ستون وقيل خمسون (قوله
أول تحض) أي اصغر اوله اوجبه لضعفه اربعة ادم اصلا ولم يبلغ سن البأس الثلاثة كرمع
ما قبلها ولا فرق بين أن ترى نفاسا بعد ولادتها أو لافان عدتها بالاشهر (قوله ثلاثة اشهر) أي
هلالية ان انطبق العدة لاق على اول الشهر فان طلقت في اثنتائه كانت من الاربعة ثلاثين يوما
سواء كان الشهر تاما أم ناقصا (قوله ان ادبرتم) أي لم تعرفوا ما نعتد به التي يئست من ذوات
الاقراء لانهم كانوا يجهلون ذلك وشاطب الازواج لان العدة عنهم اذ شرعت اصبانة ما ثم وقوله
أي فعدتم اشار به الى ان المبدأ والخبر محذوفان من الثاني لدلالة الاول (قوله وقد ذكرت الخ)

(قوله من الزوج) اهله من
الواطئ (نوع) لو وطئت
زوجة حامل من زوجها
بشبهة لم تنزع في عدة
الشبهة الا بعد الوضع
والنفاس حتى لو فرض أنها
خاضت في مدة الحمل لم تعتبر
في عدة الشبهة ولم يحسب
منه الان حمل اعتبار الحبيض
حيث دل على براءة الرحم
وهو هناك غول فلا دلالة
للحبيض على شيء فلا اعتبار
به ولا لا طهار والحاصل
قبله أو بعد حتى تضع
وتنفس كما هو وحينئذ
يجوز لزوجه الفتح بها حتى
تشرع في عدة الشبهة أقاده
في شرح البهجة

(وهي) أي عدة الفرة
(طه) ذات اقراء ثلاثة
اقراء لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قرو (و) طه (غير ذات
اقراء) بان يئست من
الحبيض ولم تحض (ثلاثة
اشهر) لقوله تعالى واللاتي
يئسن من الحبيض من
نفسهن ان ارتبته فعدتهن
ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن
أي فعدتهن كذلك وقد
ذكرت في شرح الاصل عدة
المهسية ووزيادة على ذلك
قراجه (و) العدة (غيرها)

حاصله أن إذا طلقت أول شهر كان علق الطلاق به اعتدت بثلاثة أشهر في الحال لا بعد اليأس
 لا إشكال كل شهر على حيض وظهر غالباً مع عظم مشقة العسر إلى سن اليأس أما لو طلقت في
 أثناءه فإن بقي منه ما يسع حياً وظهر أبان يكون سنة عشر يوماً ما أكثر حسب قول الأشعري
 على حيض وظهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وإن في منه سنة عشر يوماً فأقل لم
 يحسب قول الأحناف أنه حيض فتعقد بعده بثلاثة أشهر هلالية أما المصنف فحاشية غير المتغيرة
 فتعقد بدواً في المردودة هي إليها التي عرفت ما بعد أو تيسر ولا بأقل حيض فتعقد معتادة
 لاعتدتها أيضاً وظهر أو عجزت فغيرها كذلك ومبتدأ في يوم وليس له في الحيض وتسع وعشرين
 في الطهر فاعتدتها تسعون يوماً من ابتداء دمها لا إشكال كل شهر على حيض وظهر غالباً (قوله
 الفريسي الحرة) ولو بمعضة أو مكتوبة أو أم ولد أو مستحاضة غير متغيرة أما المتغيرة فاعتدتها شهرين
 إن طلقت أول الشهر كما مر فإن طلقت في أثناءه والباقي أكثر من خمسة عشر يوماً محسب قول
 فتكمل بعده بشهر هلالين والالم يحسب قرأ فتعقد بعده بشهرين هلالين على المعقد (قوله
 قرآن) حالها ما بطن الحرة والأوجب عليها إعادة حرة ولو طوطى أهة غير طائفة أو وجهته
 الحرة اعتدت بثلاثة أقراء وكذلك لو طوطى الحرة طائفة أو وجهته الأمانة ولو طوطى أمانة
 نظر أنه بز فيهم اعتدت بقر وطوطى له ولو لا أثر لظنه لفساده ولا يحسد ولا يعاقب في الاتخنة
 عقاب الزنجيل دونه نعم يسقط بذلك وكذا كل فعل قد علم طائفة أنه معصية فإذا هو غير هادٍ
 مما يسقط به لوارثه حكمه حقيقة أه أفاده مر (قوله في كثير من الأحكام) خرج بالكثير
 التعليل كضرب المتعة في العنة ومدة الزفاف وكسب الحيض وأقله وأكثره ولو عتقت في عدة
 رجعية فكحرة فتكمل ثلاثة أقراء لأن الرجعية كل زوجة في كثير من الأحكام نكاحاً اعتقت
 قبل الطلاق بخلاف ما إذا اعتقت في عدة نكاحاً لأنها كالأجنبية فكانت اعتقت بعد انقضاء
 العدة أما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشئ واحد قائم انقضاء حرة وفي
 عكس ما ذكر بان صارت الحرة أمة كأن النكاح بدأ بالطرف فتكمل عدة حرة على أو يسه
 الوجهين (قوله إذا لا يظهر بعضه الخ) يفيد أن محل ذلك في القراء المتأخر عن الحيض أما المتقدم
 بان طلقت فيه فيحسب بعضه قرأ لأنه قد ظهر باتيان الحيض بعده فإذا طلقت طاهراً انقضت
 عدتها باطن في حيزه ثانية أو حاشاً قباطنه في ثالثة فإن جهات المطلقة سواء الحرة وغيرها
 أنما طلقت في حيض أو طهر رجل أمرها على الحيض لا شك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها
 وقد قد من ذلك في الطلاق (قوله شهر ونصف الخ) ومن انقطع دمها من حرة أو غيرها ولو
 بلا علة تعرف أصبر حتى تحيض فتعقد بأقراء أو تياس نياً شهر وإن طال صبرها لأن الأشهر رافعا
 شرعت لئلا تمحض ولا آيسة وهذه غيرهما رخصة فقط أو كسوتها حتى تحيض أو تياس على
 المعقد ولو حاضت من لم تحض من حرة أو غيرها أو حاضت آيسة كذلك في أثناء الأشهر فبأقراء
 تعقد لأنها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل القراء ومن بدلها فتعقد إليها كالنكاح إذا
 وجد المصنف في أثناء التيمم فإن حاضت بعده الأولى لم يؤثر لأن حاضتها حينئذ لم يمنع صدق
 القول بأن ما اعتد اعتدادهما بالاشهر من الثاني لم يحضن أو الثانية فإن لم تمسك زوجها آخر انقضت
 للأقراء التيمم أنما حينئذ استأبسة فإن تمسكت فلا شئ عليها لانقضاء عدتها طاهراً مع تعلق

أي الفريسي الحرة (لذات
 الأقراء) ولو بمعضة (قرآن)
 تقول عروني الله عنه
 فتعقد الأمانة بقرتين ولا نكاح
 على النكاح من الحرة في
 كثير من الأحكام وإنما
 كملت القرائن الثاني تعذر
 بعضها كالطلاق إذا لا يظهر
 بعضها لا يظهر وكذا فلا بد
 من الانتظار أي أن يولد
 الدم (والأقراء) أو
 بأن يمس من الحيض أو
 لم تحض (شهر ونصف)
 لأن ما على النصف من الحرة

حق الزوج بها ولو حاضرت الآية المنقولة الى الحيض قرأ أو قرأين ثم انقطع الدم استأنفت
ثلاثة أشهر كذا انقضاء أربعين يوما أو قد يجيب على المرأة أربع عدد وذلك كالموطأ
فلا فارجعها رهي أمة صفة فسرعت في العدة بالاشهر فلما حاضرت انقضت فأنما
انقضى للعدة بالاقراء فلما حاضرت انقضت قرأين تمت فأنما انقضى للعدة الحرائر فلما حاضرت
انقضت الاقراء الثلاثة مات زوجها فأنما انقضى للعدة الوفاة فهذه أربع عدد وقد يجيب على عدة
خامسة من غير المطلق كالموطأ وبشبهة في أثناء الاشهر أو الاقراء السابقة فتقدم عدة
الطلاق على عدة التشبيه ان لم يتحمل من أو الاقدمت عدتها ثم تكملة عدة الطلاق (قوله) وأما
لفرقة وفاة) سواء قبل المني أو بعده ومن المصحح جاد ولو في نصفه الأعلى وحده وماله
حينئذ لورثته ولو صح نصفه طولا وجرا وانصفه الاخر طولا وجرا وانصفه أي أن يكون كالو
مصح كاصح وانما يخص فرقة الوفاة بالفسخ الصحيح أما الفاسد فأن لم يقع فيه وطء فلا شيء
فيه وان وقع فهو وطء شبهة وفيه ما في فرقة الحي (قوله) وان انتفى الوطء أي وان كان الواطئ
لا يتصور منه الوطء بخلاف فرقة الحياة (قوله) أو كانت صغيرة (الخ) أي أو كانت معتدة من
طلاق رجعي ومات زوجها فأنما انقضى للعدة الوفاة أي تستأنف عدة الوفاة وتقطعية عدة
الطلاق والمزها الاحداد وتسقط فتقضى ولو حاضرت بخلاف المعتدة عن طلاق بائن والمفسوخ
نكاحها فأنما لا يتقضى لعدة الوفاة بل يكملان عدة الطلاق (قوله) أربعة أشهر (الخ)
والحكمة في ذلك أن الاربعين يومها يتقضى الجمل وتفصح فيه الروح وذلك يستدعي ظهور الرجل
ن كان وزيدت اشهره سنة فظاهره لان النساء لا يصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر
فجعلت مدته تبعهن أهم مر (قوله) بلها (يا) أي المتخلة بينهن أو السابقة عليهن والى اليا نابعة
للايام هذا لانه انص على أن المراد عشرة أيام بلها بخلاف الآية فان الايام فيه اثنا عشر اليا
فالمراد بالعشرة فيها اليا بقية حذف التاء أي مع أيامها بدخل اليوم العاشر (قوله) قال
تعالى (الخ) هي محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات بقية الآية قبلها وهي وأولات
الاحسان أجابن الآية وألحق بين الحائلات من غير الزوج وهذه الآية ناضية لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهن مما آتاهن من الأموال لا يقبل شرط
الناسخ المتأخر عن المذوخ مع أن الآية الاولى متقدمة وهذه متأخرة أجيب بأن مقتضى
في المذوخ والمتأخرة في النزول (قوله) والذين يتوفون (الخ) أي وزوجات الذين يتوفون منكم
الخ فالذين ميتة أعلى حذف مضاف ليصح الاخبار عنه بقوله تعالى يترصد الخ ويحتمل أن
شهر محذوف وهو على حذف مضاف أيضا أي عناية على عليكم حكم الذين الخ ثم استأنف بيان
الحكم بقوله تعالى يترصد الخ (قوله) وتعتبر بالاشهر بالالهة ما أمكن أي مدة الامكان فان
لم يكن بأن مات في أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام وجب عليه اثنا عشر بالالهة وكذا
من الرابع أربعين يوما ولو جهات الالهة حسبت كالهة اه أهله مر (قوله) لانها على
النصف من الحرة وما يحتمل الزكري أن قياس ما حرائر لوطن أزواجه الحرة لزمها أربعة
أشهر وعشر صحيح اذ صورته أن يطار وجهته لامة طانها أزواجه الحرة يستمر طئه الى
موته فتعد الوفاة عدة حرة اذ الظن كان قلها من الأقل الى الأكثر في الحياة فكذا في الموت
وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا توقف على الوطء بل توقف على الطن عنده وبه

(وأما لفرة وفاة فتجب على
الزوجة (وان انتفى لوط
وانتفى الخ) أو كانت
صغيرة أو زوجة صغيرة
(وهي الحرة) ولو من ذوات
الاقراء (أربعة أشهر وعشرة
أيام بلها (يا) قال تعالى
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يترصد
بأنفسهم أربعة أشهر
وعشر أو تعتبر بالاشهر
بالالهة ما أمكن ويكمل
المسكتر (واقرها) ولو
مبعضة فهو وأعم من قوله
والامة (شهران وخمسة
أيام بلها (يا) لانها على
النصف من الحرة

يفرق بين هذا وامر اه مر (قوله هذا كاه) أى ما مر في عدة الحياة والوفاء (قوله اما قها)
 أى ذات الحمل سر أو أمة عن فرقة حتى يطلق رجعي أو بائن أو ميت بوضعه ولو كان غيب آدمي
 لأن الشرط نسبة إلى ذى العدة ولو احتمل لا وهو موجود هنا ولو فارتب الفرقة وضع الحمل
 فالظاهر كما قاله بعض الأشياخ عدم انقضاء العدة بوضعه (قوله عمد) أشار به إلى أن بوضعه
 في كلام المتن متعلق بمحذوف (قوله ولو ميتا الخ) ولو مات في بطن أو استمرأ كثر من أربع سنين
 لم تنتقض الابوضعه لعدم الآية كما أفق به الولد رجسه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك
 اه مر ولا نقطه فتمت قال سم وكذا الواسق رجعا في بطنها وزادت مدته على أربع سنين
 حيث ثبت وجوده وليحقق وضعه ولاوط ولا ينافي ذلك قولهم أكرم هذه الحمل أربع سنين لأنه
 في مجهول البناء زيادة على الأربع حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في
 معلوم البناء زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى اه (قوله أخبر
 التوابل) جمع قابله وهي التي تنافي الولد عند وضعه وتسمى بالداية والمراد أهل الخبرة بذلك ولو
 رجلا أو رجلا وامراة أو غيرا أخبر لأنه لا يشترط انقضاء شهادة إذا وجدت عوى عند
 قاض أو محكم وإذا اكتفى بالأخبار بالنسبة للظاهر فلا يكف بقابله واحدة بالنسبة لجوز
 العمل باطنا كما هو ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها أخبرها عدل بونه أم أنتزوج باطنا
 أما بالنسبة للظاهر فلا بد من أربع قوايل بشرط عدالتهم كفى سائر الشهادات أو رجلا أو
 رجلا وامراة أو ثمان كما مر اه أفاده مر بزيادة والمقدم كفى مر خلافا لابن حجر عدم حرمة
 التمسك في استقاط الولد الذي بلغ حد نفخ الروح فيه وهو ما تفرع وعشرون يوما وأما استعمال
 ما يقطع الحمل من أصله فهو حرام بخلاف ما لا يقطع بل يطمه مدة لا يحرم بل إن كان لعذر
 كثرية قوله لم يكره أيضا والاكره (قوله فهو) أى قوله وأولات الاحمال الخ وقوله لا يكره لآل فيه
 للنفس لأن السابق آيات كثيرة (قوله ولأن المضعة المذكورة الخ) وانما لم يمتد بهم في الغرة
 وأمية الولد لأن مدارهما على ما يسمى ولدا وتسمى هذه مهلة النصوص لأنه نص هناك على
 انقضاء العدة بها وعلى عدم رجوب الغرة فيها وعدم الاستملاذ والفرق ما مر اه مر (قوله
 بخلاف النطفة ونحوها) أى كالعامة فلا تنقض بها العدة قال ابن حجر قيل كتاب الصلاة
 وإطلاق الأصحاب أن العدة لا تنقض بالعلة محمول على الأغلب أنه لا صوره فيها أخفية اه
 ومقتضاها أنه لو كان فيها صورة تخفية انقضت العدة بها قال بعضهم ولم أر من وافقه على ذلك
 ولا من خالفه اه أقول يؤخذ من كلام مر هنا موافقته وعبارته لا علاقة لأنهم اتفقوا
 لا محال ولا يعلم أنها أصل آدمي اه فيؤخذ من قوله ولا يعلم أنها أصل آدمي أنه لو علم ذلك انقضت
 بها العدة لأن الحكم يدور مع علة وجوده أو عدمه ولو اختلف الزوجان فيما وضعه فادعت
 أنه مما تنقض به العدة وخالفها الزوج صدقت بينهما لأنها صدقة في أصل السقوط ولو جهل
 حال الحمل بأمر لم يعلم هل هو من الزوج أو من غيره حل على أنه من الزنا بالنسبة للعدة لا تنقض
 به بل بالاشهر نظير ما مر عن مر وعلى أنه من شبهة بالنسبة لعدم رجوب الحد عليها (قوله
 محبوبا) أى بقى أنبياء وقوله أو مولا أى بقى ذكره وفارق الرجوب والمسلول الممسوح بان
 لرجوب بقى فيه أومية المني وقد يصل إلى التفرج بغير الإلاج والمسلول بقى ذكره وقد يصل إلى
 الإلاج بل لتدوينه ما مر فيه ما يكون النصبية الحق للمني وليسرى للشهر له ان صح أمر

(هذا كاه في غير ذات الحمل
 اما قها فبوضعه) أى الحمل
 تعمد (ولو) كان الحمل (ميتا
 أو مضعة غير مصورة) أخبر
 القوايل بأنهم أصل آدمي
 لقوله تعالى وأولات
 الاحمال أجلهن أن يضعن
 حمالهن فهو مقتضى دلالة
 السابقة ولأن المضعة
 المذكورة تسمى حمالا
 بخلاف النطفة ونحوها
 وانما تقدم بالوضع (بشرط
 نسبة الحمل إلى صاحب
 العدة ولو) كان صاحبها
 محبوبا أو مولا أو كانت
 نسبة الحمل إليه (احتمالا

(قوله الذى بلغ حد نفخ
 الروح فيه) أى ولم تنفخ
 فيه بالفعل والاسم جرما
 (قوله وكون النطفة البقية
 الخ) منه يعلم ان هذا
 الكلام لا يأتى إلا في المسلول
 لأنى المحبوب كما مر له
 وقوله التنبى لادنى الخ تقدم
 له عكس ذلك

أغلبى ولا تعد وجدة من ليس له إلا اليسرى وله معنى كثير وهو كذلك بخلاف الممسوح فيها ذكر فالجواب بلحقه الولد واعتد زوجته بوضعه لو فاته وإطلاقه فان لم تكن حاملا اعتدت لو فاته مطلقا ولا عدة عليه الطلاق قبل الدخول لعدم توريده ثم ان استدلت ماء المحترم وجبت العدة عليها (قوله كسنى بلعان) أى وهو حمل فاذ الاعن الحمل ونفى الحمل انقضت عدته بوضعه قال من أى لفرقة الحياة لان الملاعة لا تعد للوفاة اه فيحمل كلام المصنف هنا على ذلك أيضا ولا حاجة لما ذكره منهم بقوله انظر ما صورته لانه اذا اعن وانفى الحمل انفسخ النكاح وشرعت في العدة فاذا مات بعد ذلك لم تكن زوجة له حال الموت فكيف تعدد عدة الوفاة ويمكن تصورهما اذا الاعن احدى زوجتيه وهما حاملتان ونفى الحمل واشتبهت الملاعة بغيرها ثم مات قبل معرفتها فعدة كل من حمل بوضع الحمل وهو منسوب الى ذى العدة احتياذاً أو يقال النكاح لا يتطير اه وقد علمت أنه لا حاجة له وكلا نفي باللعان المنفى بالمف بالنسبة للامة فالنكاح في كلام المصنف عقيلية لا اساسه قصائية كما هو مذهب بعضهم (قوله كان مات وهو حبي) أى لا يولد له بل بان كان سنة دون تسع سنين فان كان يولد له بان كان سنة تسعاً أو عشراً انقضت العدة بوضع الحمل منه ولا يحكم ببلوغه ودخل تحت النكاح ماله وولده دون سنة أشهر من النكاح بعد موت أو فرقة (قوله انفصالة كله الخ) نعم لو بقي في الجوف ظفراً أو شعراً من فصل لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ماله كان ذلك متصلاً وبخلاف غير الشعر والظفر نحو يد أو رجل أو أصبع فان العدة لا تنقضى مع بقائه في الرحم (قوله حتى تاتي نوامين) بان يكون بين انفصالهما أقل من سنة أشهر ولو وضعت الثاني منه ما بعد الوفاة والاول قبلها ولو كان قبلها لامة انقضت بالثالث ان كان منه وبين الاول دون سنة أشهر وطوره أو سنة فاكثر لم يلحقه الثالث بل الاولان فقط ان كان بينهما دونها وانقضت عدتها بالثاني وان كان بينهما وبين الثالث دون سنة أشهر ويتصور ذلك بما اذا انقضى رجبها لم يزوج الاول فدخله متى وانطبق عليه وتلقاها منه ولد فاجتمع مع بقية الحمل الاول في الرحم فاذا وضعت له دونها من الاول لحقه وانقضت عدتها به والثالث حل آخر فلتخص أنه يستحل ولادة دون سنة أشهر وأنه يمكن اجتماع ولدين لشخصين في رحم واحد وما ذكره قل مما يخالف ذلك فليس يصح ولو عاشت مائة رجباً بوطء أو غيره كخلوة وان لم تنصل كأن اخذت به البلا دون النهار في عدة أقراء وأنهر لم تنقض عدتها ولا رجعة له بعد دهماء بلحقه اطلاق الى انقضاء عدة وتحل نحو أختم أو أربع سواها ولا توارث بينهما ولا ينعص منها ظاهر ولا ايلام ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها وتجب لها الكف ولا يحد بوطئها وكذا الوعائر بوطء شبهة أما الوعائر بوطء زنا فتنقض عدتها لانه لا حرمه له وخرج بالشارق غيره فان كان يمداف كالزوج في التفصيل بل المأرأوا جنسية كما انفارق في الباقي وخرج بهذه الأقراء والأشهر عدة الحمل فتنقض بوضعه عاشراً أو لم يعاشروا اذا زالت العاشرة عدت بثلاثة أقراء أو أشهر بعد زوالها ان لم يسبق لها قبل العاشرة شيئاً والابت عليه (قوله والاستبراء) بالمداهة طلب البراءة فالسبين فيه للطلب (قوله التبرص الخ) لم يعبر بالمداهة لان العدة اسم للمدة بخلاف الاستبراء بالمعنى المسمى فان الانسب به التبرص وسمى بذلك لتقديره بأقل ما يدل على البراءة كما سمي

كسنى بلعان) وان اتقى عنه ظاهر الاحتمال كونه منه فان لم يكن نسبه اليه لم تنقض العدة بوضعه كأن مات وهو حبي وامرأته حامل لا تنفاته عنه (و) بشرط انفصاله كما سنى نافي نوامين بان يكون بينهما دون سنة أشهر لانهم حامل واحد فتعاطى ما لا ينفك ما اذا تخلل بينهما سنة أشهر فما أكثر فالنوامين حمل آخر وبخلاف ما اذا لم يتصل كله اذ لا يحصل بوضعه براءة الرحم ولان هذه لم تضع حملها (والاستبراء) وهو لغة طلب البراءة ونسباً التبرص

(قوله بالنسبة للامة) أى المسلول كله ولا يخفى أنه لا عدة عليه اطلاقاً لحذف هذه المسئلة (قوله الى انقضاء عدة) أى العدة التي قسماؤها بعد زوال العاشرة (قوله وتحل نحو أختم) في الحمل على التبع ولا تحل نحو أختم ولا أربع سواها فاعمل ما هنا طريقة فليجرد (قوله فان كان سيدياً) أى بان عاشرها في عدة الطلاق من الزوج كافي من

ما صرنا بالعدة لاشغالها على العدد ولتشاركهم في أصل البراءة ذيلت به والاصل فيه ما يأتي من
 الاختيار وغيرها (قوله بالمرأة) أي منها ومن سجدتها ولذا لم يقل تربص المرأة وغيرهم ادون
 الامة لماسيا في من أنه يكون في الحرة وحيداً فكان الاولى بالشارح أن يقول بعد قوله بسبب
 ذلك العين حدوثنا الخ أول مرة لادراك التعليل الذي ذكره انما هو في الامة فقط وقوله مدة
 الخ وهي مدة الحل ان كانت حاملاً وشهر في غيرها ان لم تكن من ذوات الاقراء والافتقر وهو
 هنا حصة كاملة لا الطهر (قوله حدوثنا أو زوالا) منصوبان على التفسير المحقول عن المضاف
 والاصل بسبب حدوث الملك أو زواله فالاول كما في المسببة والمشتراة والمؤبودة ونحوها والثاني
 كما في الامة التي أعتقها سداها بعد وطئها وأراد تزويجها لغيره وتجدد حل الوطء كما في الماطلة
 قبيل الدخول والمكاتبه اذا عجزت والمرتدة اذا أسأت وهذا جرى على الغالب والا فليس يجب
 الاستبراء بغير الاسباب المذكورة كما ساق في الحرة وكما لو وطئ أمة غيره ظاناً أنها أمته أمالو
 ظن أنهم ازواجه الحرة فتعقد بثلاثة أقراء أو زوجة الامة فيقرأين كما صرح على أن السبب في
 الحقيقة ليس حدوث الملك أو زواله بل حدوث حل القنع بما يصل بالملك كما في المكاتبه والمرتدة
 أو يوم التزويج كالأراد تزويج موطأه بعد عتقها (قوله البراءة الرحم) أنه لا تربص أي
 لمعرفة ذلك فمن تحمل (قوله أو تعبدنا) في الصغيرة والآيسة والمشتراة من امرأة ومن مسمى
 لعتقها عليه (قوله في سبائا) جمع مسمية بمعنى مسمية أي أسارى أو طاس بضم الهمزة أفصح من
 فقبحها اسم وأذن ديار هو وزن حصل في غزوة غنيمه فيها الماهوسا أو طاس هم سبائا هو وزن
 وثقيف أصيب لاوطاس لان قديمهم بين الغائبين وقعت فيه ويقال لهم سبائا هو وزن لانهم
 منهم كما علمت وسبائا مدين لانه موضعهم وكانت سبائا هم من القسار والزوارى سنة آلاف
 وكانت الغنيمه غير السبائا من الفضة أربعة آلاف أوقية وكانت غزوة حنين مع هوذان وثقيف
 في السنة الثامنة من الهجرة عام الفتح نخرج لها يوم السبت أسنة مضت من شوال وسكان
 المذمر كون عشرين ألفاً وقيل أربعة آلاف والمساون اثني عشر ألفاً عشرة من أهل المدينة
 منهم أربعة آلاف من الأنصار وباقي العشرة من غيرهم وأنان من أهل مكة (قوله لا أداة
 استفتح معناه تنبهوا يا قوم لما يلقي إليكم وفي رواية لا نوطايا بقاط أو خرج بالوطء غيره من
 سائر القناعات قبل الأساءه فجيوز في المسببة أخذنا من قصة ابن عمر رضي الله تعالى عنه
 حيث قبل التي وقعت في سبائا أو طاس وقبل من سبائا جلولا وجمع بينهم ما بان جلولا
 كانوا اسعوا ونين له وازن الكونهم من حاتمهم فاتفق أن واحدة سببت من نسائهم فلما نظر
 عندها كبريق أي سيف فضة لم يملك الصبر عن قبيلها والناس ينظرونه ولم ينكر أحد عليه
 فصار اجاماً سكوتياً لا يقال الا بجمع لا ينعقد في حياته صلى الله عليه وسلم لاننا نول المراد ولم
 يذكر عليه أحد من الصحابة بعده وموت صلى الله عليه وسلم لا يقال تقبيلها اخارم للعروا لانا
 نقول له أنه اعتقه عدم وجود أحد عنده فقوله والناس ينظرون أي ولم أعلم بذلك لانه فعل
 مخاطبة للكفار أو باجتهاد وأما غيرنا فيجزم الاستماع بما أولوا فنحن نظرنا بشهوة وسداداته الى
 الوطء المحرم ولا احتمال أن أحاطل بحره لا يصح به انهم ينظرون لما لو طئها ولا يحال يشهدها
 لتفويض الشرع أمر الاستبراء الى أماته نعم ان كان منهم ورايا لزاوعدم المسكة حبل يينه

بالمرأة عدة بسبب ملك العين
 حدوثنا أو زوالا أو بسبب
 تجدد حل وطء البراءة الرحم
 أو تعبدنا وهو نوعان
 (واجب وممنهيب)
 والاصل فيه قوله صلى الله
 عليه وسلم في سبائا أو طاس
 الا لا نوطا حاصل حتى تضع
 ونحو ذلك حل حتى يبيض
 حصة رواه أبو داود وغيره

(قوله والا فليس يجب)
 الاولى زيادة أو بسبب
 مسئلة الحرة

وبينها وفارقت المسببة غير هابطة من ملكها ولو حاد بلا في يجر فيها الاحتمال السابق وانما
 سرح وطورها صيانة لسانه أن يختلط بمسرحي لحرمة ولم ينظر والاحتمال كونهم أم ولد للمسلم
 فلم يملكها ساسيا لندونه (قوله غير المسببة) شامل للبكر والمسببة أم وغيرهما اذ ترك الاستفصال
 في وقائع الاحوال مع قيام الاحتمال بنزل منزلة العموم في المقال (قوله وألحق) أي قاس فغير
 به تشننا وقوله من لا يفيض أي لصغرها أو بأس وبقي قياس غير الوطء في غير المسببة على الوطء
 بجامع ترتيب النذرة وان كان فيه قياس على الفرع وفي جواز خلاف مذكور في الاصول فلا
 بد من القياس في ثلاثة مواضع اقتصار المصنف منها على اثني (قوله كائن) دفع به توهم كون
 الظرف ليس خبرا وقوله في انتقالها الخ حاصل ما ذكره خمسة احوال (قوله كالمسببة) الكاف
 استعصائية وانما يجرى استبرأؤها اذ وقع بعد القسمة على العقد وبعد اختيار الفلأعلى
 قول ضعيف نعم يجوز وطء الاماء المجاورة من الروم او الهند مثلا بعد الاستبراء لاحتمال أن
 السابغ من لا يلزمه تقيمين كذمي فلا تحرم بالشك وقوله اعموم الظاهر أي في قوله حامل ولا غير
 ذات حمل وقوله وعكسه هو مستفاد من قوله اذ قال (قوله بعد وطئها) كان الاولى بل
 المصواب اسقاط ذلك لانه يجب الاستبراء على من عتقت باعنائها السيد او موبه بان كانت
 مستولدة او مدبرة وان لم يوطأ زوال الفرائض أمالو عتقت من زوجة او ممتدة عن زوج فلا
 استبراء عليها لانهم المستفرا انما السيد حينئذ وبهم حمل كلام المصنف على ما اذا وطئها ثم
 أعتقها وأراد تزويجها بغيره فإنه يمنع عليه ذلك حتى يستبرأها مستولدة كانت أولا وفيه نظر
 لانه حينئذ يصير مكررا مع قوله في السابق كان يريد السيد تزويجها فإنه شامل للامعة والعقيقة
 نعم ان خصص ما أتى بالامعة وما هنا بالعقيقة صرح بذلك ولكنه بعد كل البعد وعبارته في المنهج
 سالمة من ذلك حيث قال ويجب الاستبراء بزوال فرائض عن أمته بعتقها ثم قال وحرم قبل
 استبرأها تزويج موطوءة لانه لا تزويجها ان أعتقها اه وهي صريحة فيما ذكرناه حيث جعل
 مسئلة التزويج بوطئها دون مسئلة العتق (قوله لزوال الفرائض) على السك من العقيقة وأم
 الولد وقوله كزوال الفرائض عن الحرة أي فإنه يجب عليها العدة بزوال فرائض الزوج عنها
 (قوله نعم لو استبرأ العقيقة) استدراك على قوله في المتن كالمسببة وقوله تزويج حال أي للسيد
 أو لغيره (قوله بخلاف أم الولد) أي فإنه يجب عليها الاستبراء وان استبرأت قبل موت السيد
 وكذا لو أعتقها السيد بعد استبرأها لانها تنسب اليه كمنسوبة بعتق حتى الحرة ينسب اليها فلا يعتد
 بالاستبراء الواقع قبل زوال فرائضها بموت السيد أو اعتاقه (قوله وأمن رق إلى رق) عطف على
 من حرة المساط عليه الانتقال في ذلك تجوز لان الرق مستقر ثم نقل منه إلى رق آخر وانما
 المنتقل والمتجدد المملوكية اقل من الاول وهذا داخل تحت قوله أو ذوالا (قوله كالمسببة) أي ولو
 بلا قبض ومنها الموصى بها أما الموهوبة فلا يجب استبرأؤها الا بعد القبض (قوله
 والموروث) أي عن أخيه مثلا أما الموروث عن أمه له أو فرع به بدو طئه لها فإنما يجزى ولا
 يجب على المورث استبرأؤها وكذا كل من تحرم عليه كما أشار إلى ذلك بن العماد بقوله
 وهما مسئلة معتبره * لا يجب استبرأها بعبثه
 السيد لانها محترمة * وهكذا الشريك في وضع الامنة
 ولا على الاصول في المنروع * ان ملكوا موطوءة الفروع

قد والبيض والظاهر غالبا
 وهو شهر (فالواجب)
 كائن (في انتقالها) أي
 المرأة (من حرة إلى رق
 كالمسببة) وان لم تكن
 موطوءة للعموم الخ
 السابق (أو عكسه) أي
 انتقالها من رق إلى حرة
 (كالمسببة) بعد وطئها
 (وأم الولد بموت سيدها
 عنها) لزوال الفرائض عنها
 كزوال الفرائض عن الحرة
 نعم لو استبرأ العقيقة قبل
 عتقها لم يجب عليها الاستبراء
 وتزوج حالاً اذ لا تنسب به
 منسوبة بخلاف أم الولد
 (أو من رق إلى رق كالمسببة
 والموروث) والمردودة
 بمسبب اتحد الملك

(قوله شامل للبكر) أي انما
 المسببة شامل الخ (قوله
 على الوطء) أي الذي في غير
 المسببة حتى يفتحه في قياس
 على الذرع والابان كان
 القياس على الوطء في المسببة
 فالقياس على أصل لانه
 منصوص عليه (قوله كان
 الاولى بل المصواب الخ)
 جامع مد وبها من عن
 شيخنا النضالي قوله
 كان الاولى الخ فيه نظر
 لان الايقال لها فرائض الا
 بعد الوطء فيكون قوله بعد

ولا على من ملأ المكات * او اشترى الاخت او الخالات

(قوله وفي تجديد الخ) عطف على في انتقاها والتجديد بمعنى المحدث المذكور في التمرين ولا يصح تزويج المستبرأة كالعدة (قوله) كالطاقة قبل الدخول اي طلق من زوجها وعادت للسيد فيجب عليه استبرأؤها وهل ذلك اذا لم تكن مستولدة أم هي فلا يجب على السيد استبرأؤها مطلقا دخل بها الزوج أم لا وانما يجب العدة فقط على الدخول بها فاذا طلق قبل الدخول حل وطؤها في الحال او بعده فبعد انقضاء العدة من غير توقف على استبرأؤها وهذا هو المذهب (قوله) والمكات اي كتابة صحيحة وكذا أمة مكاتب كذلك ويجوز ان أراد السيد تزويجها ولم يكن وطئها قبل الكتابة لم يجز لاستبرأها أما الشاذة فلا يجب الاستبراء فيها أه انما هو (قوله بالتجيز) اي تجيز السيد لها الجزع ان شاء اليوم وقوله أو يفسخها للكتابة عطف مغاير لانهم لم يجز عن أداء الجزع بل فسختم مع قدرتهم على ذلك فتقول بهضم انه عطف عام او تفصيل ليس في محله كالطاقة قبل الدخول والمكاتبة المترتبة فيجب استبرأؤها بعد اسلامها وكذا الزائدة اريد ما علم أو أسلم (قوله لعدم ملك التمتع) اي حله بعد زواله اي بالشكاح او الكتابة وكذا بالردة وبذلك فارتفت من حلت من موم اراعت شكاف او احرام او رهن او حيض او نفاس بعد حرمتها على السيد بذلك لان ملك التمتع فيها باق بديل جواز تقييدها لان المذكورات لا تدخل بالملك بخلاف الشكاح والكتابة والردة (قوله) لا يجب عليها الاستبراء اي الا ان لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرئ بعد انقضاء عدهم لان العدة ملق الزوج والاستبراء ملق السيد فانه ما لو لم يأتها عدنان لخصصين رآي هذا أشار بقوله الا ان ملكها من وجه الخ فتقوله فيجب عليها الاستبراء أي بعد انقضاء عدتها وقوله من وجه أي من غير وهو ليس بقيد بل لو ملكها خلية كان الحكم كذلك وكان الاوضح من هذه العبارة أن يقول لا يجب عليها الاستبراء مالا أمابه انقضاء عدتها فيجب لان ظاهر عمارته يقتضي أن قولها الا ان ملكها من وجه الخ صورة أخرى وليس كذلك كما علمت ثم ما ذكره خلفي غير المستولدة أم هي فقد مر حكمها (قوله أو غيرها) أي السيد (قوله) وكانت موطوءة تضمن قيدين وهما كونها موطوءة أو كون الواطئ لها هو فان لم يكن موطوءة أصلا فلا تزويجها بكل أحد بلا استبراء وان كانت موطوءة غيره فقد أشأله بقوله أو موطوءة غيره الخ وذكر لوجوب استبرائها حينئذ ثلاثة قيود أشار للاول بقوله وطأ محترما كان وطئها اظن انما أمته وخرج به ما اذا وطئها ذلك الغير على وجه الزنا ثم أراد السيد تزويجها من غيره فلا يجب استبرأؤها ولان الثاني بقوله وصريدا تزويج غيره أي غير الواطئ وخرج به ما اذا كان صريدا تزويج نفس الواطئ كما اذا وطئها البائع ثم باعها قبل أن يستبرئها وأراد المشتري أن يزويجها منه فلا يجب عليه استبرأؤها وانظر هل يستحب لاحتمال أنها كانت حلت منه فصارت أم ولد فلا يصح بيعها لظاهر أنه يستحب ذلك قياسا على ما قاله من أنه يستحب لواطئ الامه اذا أراد بيعها أن يستبرئها ليكون على بصيرة ولان الثالث بقوله ولم يستبرئها من انتقات منه اي البائع الذي انتقلت منه اليه اي السيد وخرج به ما اذا استبرأها من ذكر فلا يجب على المشتري استبرأؤها اذا لم يطأها وأراد تزويجها لغيره وخرج بقوله كان يريد تزويجها أي لغير مال أو عتق موطوءة ثم أراد تزويجها فلا يجب عليه استبرأؤها أم غيره

(وفي تجديد حل وطئها له)
أي السيد (كالطاقة قبل
الدخول والمكاتبة
بالتجيز) أو يفسخها للكتابة
لعدم ملك التمتع بعد زواله
بخلاف الملكية بعد الدخول
لا يجب عليها الاستبراء الا
ان ملكها من وجه خ
طلقت وانقضت عدتها
فيجب عليها الاستبراء (أو
لغيره كان يريد) السيد
تزوجها وكانت موطوءة
أو موطوءة غيره وطأ محترما
وصريدا تزويج غيره ولم
يستبرئ من انتقات منه
اليه

(قوله بل لو ملكها خلية أي
وهي معتدة

موطأه فان كانت غير موطأ او موطأ غير مبرأ او استبرأها من انتفاث منه اليه
فكذلك والاحرم تزوجها قبل الاستبراء (قوله كان اشترى) اي الحر اما المكاتب اذا
اشترى زوجته فليس له وطؤها بالثلاثة عطف عليه ومن ثم امتنع نسبه ولو باذن السيد
ونخرج بقوله زوجته موطأه اقرار جميعا ثم اشترى اياها في العدة فانه يجب عليه استبرأؤها
أخذه م (قوله فتستبرأ) يجوز قراشه ابضم الفوقية أو له مينا للمنعول أو بقضها لانا عل
والضهير في المازوجة وبالخصية أو له والضمير الزوج ومعه وله مخدوف (قوله استعجابا) قال
قل فيجوز الوطأ ان كان الخيارة لانه بالمذكية او للبائع بقاء الزوجية اه وهو مخالف
اصريح كلام م حيث قال ومرا أنه يتنفع عليه وطؤها من الخيارة لانه لا يدرى أبطأ بالملك او
بالزوجة اه الآن يصح ذلك على ما اذا كان الخيارة له مادون ما اذا كان للبائع او المشتري
فراجع (قوله ولد النكاح) اي أصله وهو النطفة وقوله فانه اي الولد يعني أصله وقوله يتنقد
مملوكا ثم يعتق اي الولد لا يعتق أصله واذا انعقد مملوكا فلا يكتفى بحرقه أصلية ولا تصير به أمه
مستولدة بخلاف ما لو انعقد سرا وانظر لوجه حاله هل انعقد قبل الشراء او بعده والظاهر أنه
يتنقد مملوكا كاحتماء واستفاد من قوله ثم يعتق بالملك الخ ان الكلام في الحر كما مر اذا المكاتب
لوملك ولده لا يعتق عليه واذا أحبل أمته لا تصير أم ولد (قوله من غيره) مة مملوك ولد وقوله عن
غير أصل اي ذكر او فرع فلا يسن لها الاستبراء لان الحمل محبوب حيث لم يسن ذكر (قوله فتستبرأ)
اي زوجته بعد موت ولدها المذكور أو قبضت برئ هو اي يصبر عن الوطأ به بلغة أو قال لها صورة
يكون الاستبراء فيه نصفه للرجل والاستبراء المذكور يكون بجملة يعلم بها أن هذا الحمل كان
موجودا عند الموت أو بعده ولا يتقدر بقدر فبر استبراء موري (قوله لاحتمال أنهم حامل
بأخ) أي وكان موجودا حال موت الولد فيرتب خلاف ما اذا وجد بعد وفاته فلا يرتب لان شرط
الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فلو لم تستبرأ أو أنت بوليد يعلم أنه كان موجودا
وقت الموت ورث منه وقوله بأخ أي ذكر أو أنثى (قوله ولا يتبرأ في العدة الخ) هذا وجوع لأصل
الباب وهو العدة وانما أخره الى هنا لان مة حاقبه استبرأ وهي الصورة الأخيرة (قوله أقصى
الاجلين) أي أبعد المدتين والاضافة على معنى من أي الابد من ما وقوله من عدة الخ بيان
للاجلين والبيان ناقص لان الاجلين في الصورة الأخيرة شهران وخمس ليل وأربعة أشهر
وعشر فالبيان المذكور انما هو في صورتين الاولتين (قوله احدي امرأته) أي الحرتين
بدل قوله وثلاثة اقراء وكان الاولى أن يقول احدي نسائه لان حكم الثلاثة والأربعة كذلك
(قوله طلاقا ثانيا) قيد اقول وقوله وقد دخل به مائتان وقوله وهما ذواتا اقراء ثالثا واشبه
الشوايح من قول الحق من عدة الوفاة وثلاثة اقراء الخ بجملة قيود هذه الصورة الثلاثة وسيدكر
مخترها (قوله معينة) أي في فقه وقصده بأن قال احدا كاطالق ونوى معينة وقوله أو مبهمة
أي غير معينة عنده بأن لم ينو شيئا مذكورا اذا قال ذلك (نحو التعيين أو البيان نوراد وجب عليه
موتة كل مدة متناهية من ذلك (قوله بالا كقرا الخ) فاذا كانت عدة الوفاة أكثر كان كانت عاقبتها
أنها لا تحيض الا كل شهرين اعتدت بها أو الاقراء أكثر كان كانت عاقبتها أنها لا تحيض كل
شهرين أو أكثر الا مرة اعتدت بها فتكون الثلاثة اقراء في ستة أشهر أو أكثر وتكون الحيض

(والاستعجاب انما في أمة)
كان اشترى زوجته
فتستبرأ استعجابا بالتيزول
النكاح من ولد ملك العين
فانه في النكاح
مملوكا ثم يعتق بالملك وفي
ملك العين يتنقد سرا وتصير
أمة أم ولد (أو في حرة كان
مات ولده زوجته من غيره
عن غير أصل وفيه فتستبرأ)
استعجابا لاحتمال أنهم حامل
بأخ لام المبت غيرت منه
(ولا يعتبر في العدة أقصى
الاجلين) من عدة وفاة
وثلاثة اقراء (الا في ثلاثة
مواضع) فمطلق احدي
امرأته (طلاقا ثانيا وقد
دخل بها) وهما ذواتا
المرأة معينة كانت المطلقة
أو مبهمة (ثم مات قبل
البيان) في المعينة عتده (أو
التعين) في المبهمة فتعده
كل منها بالاكثر من عدة
الوفاة

في كل شهر مرة أو مرتين انما هو بالنسبة لغير النساء (قوله من الموت) أي بحسب عدة
الوفات من الموت (قوله وثلاثة اقراء) أي في الحرة كالمرة أو قرأين في الامة ومحل اعتبارها الاكثر
من عدة الوفاة والثلثة اقراء أو القرأين اذ لم يثبت من ذلك شيء على موته والا كان الاعتبار
الاكثر من عدة الوفاة وبما سبق من الاقراء وقوله من الطلاق أي ولو في المهمة لياس بالموت من
التعيين فاعتبر السبب وهو الطلاق فلا يرد أن العدة في غير هذا الموضع انما تحسب من التعيين
(قوله لان كل واحدة الخ) عليه للزوم الاكثر وحاصله أن لزومه لا يشقاه لان كل واحدة يحتمل
أنها المطلقة فتعد بالاقراء وأنتم المتوفى عنهما فبالاشهر فليزها الاكثر احتياطاً وقوله بأخرى
أي بعدة أخرى (قوله فان لم يدخل الخ) محتملات اقرب ود على النكاح والتمسك بالاحتياط (قوله
والطلاق رجعي) الاول للعالم وهو قيد في قوله أو دخل بكل منته أو انما لم يزل عدة الوفاة في
ذلك لانه اذا مات قبل مضي الاقراء وجب الانقضاء لعدة الوفاة أو به عدة منها وجبت عدة
الوفاة ابتداءً وكل واحدة منها يحتمل أنها غير المطلقة بل تنوفي عما فيجب علم اما ذكر احتياطاً
(قوله أو كاتذواني اشهر) أي سواء كان الطلاق رجعي أو باناً وانما اعتد بالوفاة للاحتياط
كما باني وان احتمل أن كل واحدة هي المطلقة (قوله انما تعد الوفاة) جواب ان في الثلاث صور
وستأتي وثلاثة فالجمله ستة تضاف للصورة السابقة تكون سبعة تعد في خمسة منها عدة الوفاة وفي
واحدة بالاكثرو وفي واحدة تعد من دخل بها به والاخرى عدة الوفاة فهي ثلاثة أقسام
بالنسبة للحكم (قوله وهي ذات أشهر مطا) أي سواء كان الطلاق رجعي أو باناً وقوله وفي
طلاق بان عطف على قوله في طلاق رجعي (قوله اعتدت من دخل بها بالاكثرو) أي لو جوب
احداها علم او قد انشبه فوجب الاحتياط وهو الاكثر وقوله والاخرى أي من لم يدخل بها عدة
الوفاة لعدم وجوب عدة الطلاق عليها (قوله للاحتياط في الجميع) أي في الضرر المستلزم لان
الاول قد تقدم تعدلها ويحتمل أنه راجع لهما أيضاً ويكون ذلك بالنسبة لهما ووجه الاحتياط
في ذلك انه يحتمل في الصور الثلاثة من الست أن لا يلزمها عدة لان المطلقة قبل لدخول لعدة
عليها فليزوم عدة الوفاة احتياطاً وكذا البقية (قوله وفيما لو سلم الزوج الخ) ذكر لذلك ثلاث
صور ولا فرق في الزوج بين الحرة والرقية (قوله أي البيان) مراد به الاختيار كما فسر بذلك
في شرح الاصل وكذلك يقال في التعيين فالمراد به الاختيار أيضاً ولو عبر بذلك لكان أولى
لان المقام مقام اختيار لا مقام بيان وتعيين واجاب الشويزي بقوله الا ان يفرض فيما لو اختار
احداها ما عينه أو مهممة (قوله عدة الوفاة) وهي في الامة شهران وخمسة أيام من الموت
وقوله وثلاثة اقراء أي في غير الامة وفي غيرها أن كانت عدة وكلامه فاسر لا يشمل ما اذا أسلم عن
أمتين (قوله من الموت) أي بحسب عدة الوفاة من الموت وكان الاولى أن يقول أو الاسلام
ليرجع لقوله وثلاثة اقراء فلهذا في عدة طاهره أنه راجع لكل منته ما ليس كذلك (قوله ولم
يدرا قواهما موتاً) بان ما تميز به قيسا لكن جهل أي ما السابق أو لم يعلم هل ماتا معاً أو مرتباً
فان علم موتهما معاً فلا استبرأ لانهم لم يفرأوا السيد ويلزمها عدة حرة أربعة أشهر وعشراً على
المعقد احتياطاً تعديلاً لا يتفق فكله سبق كما لو وقع الطلاق والحق مما بان عاقل على عدة
واحدة فانما تعد عدة حرة وكذا لو علم موت السيد ولا فلا استبرأ عليه لانها عدة حرة

(قوله أو بعدة منها وجبت
عدة تارة) قوله اول يعلم
الخ لا يناسب المصنف
ونأمل (قوله احتياطاً)
الاولى حذفه

(قول الشارح ولم يخص) نعم الصواب اسقاطه لانه لو هم الاكتفاء بالحصة الموجودة فيها ما ليس كذلك وكذا قوله من حيضة
 في الصواب حذفه وان يقول بعدها ٢٧٨ كذا في امش صحيح اه وقد يقال فيها وبه ما صحح قطعا لانه اذا احتل ان

الزوج مات قبل وانقضت
 العدة فالاربعة وعشر
 لئلا ليس فيها عدة أصلا
 فاذا وقع الحيض فيها فهو
 استبراء وكذب قول قوله
 فأكبر أي بمن يمكن
 ان يعود فيه فواشأن ان
 يوجد جزء من حياة السيد
 بعد الشهرين والخمسة أيام
 فيوجد القدر من الرأس الذي
 يلزمها الاستبراء لاجله والا
 بان لم يوجد ذلك الجزء فلا
 استبراء اه وقد اشار
 المحقق لدفع ذلك فليشمل
 في هذا المقام فان قسه
 صعوبة (قوله أي ان كانت
 من ذوات الخ) الاولى
 حذفه

الزوج حين موته وتعد عدة حرة أيضا فان علم موت الزوج أولا غشيت عدة مئة شهرين
 وخمس لئلا ثم ان مات السيد في العدة فلا استبراء أو بعدها لزمها الاستبراء لمعناها فواشأنه
 قبل موته فالصواب أربع وقوله ولا بد مع ذلك من حيضة أي ان كانت من ذوات الحيض والا
 فلا بد من شهر (قوله فيها أو بعد) تأنيث الضمير الرابع لاسم الإشارة باعتبار ما مرهناه أو هو
 راجع لعناء الذي هو الاربعسة والعشر ومن المعلوم أن الاربعسة والعشر محسوبة من يوم
 موت آخره ما دون ذلك لتكن الحيضة قبلها بان تكون قبل موت الثاني لانه ان سبق موت السيد
 فلا استبراء أصلا وموت الزوج فلم يدخل وقت الاستبراء ولا قيد الشارح بقوله فيها أو بعدها
 وبه لم من ذلك عدم جوع ضمير فيها للشهرين والخمس لئلا (قوله أقل من ذلك) أي من
 الشهرين والخمس لئلا ويلزم ان يكون أقل من الاكثر وخروج عن ذلك ما لو طار من موت المتأخر
 تمام الشهرين والخمس لئلا وقد تقدم في قوله السابق ثم ان كان بين موتيهما شهران وخمس
 لئلا فيقول بعضهم انه قد تدافع في هذه مهة وما الاقل والاكثر في كلامه لوجود لفظ بين اه
 ليس في محله نعم في ذلك البحث الا في عند قوله وما ذكرته من أن حكم الشهرين الخ ولو لم يعلم
 قدر ما بين المديتين وجبت حيضة (قوله سيكونن اذ وجبت) أي ان مات السيد أولا أو عدة
 ان مات الزوج أولا (قوله حكم الاكثر) أي تكهكم الا كثر في أنه لا بد من حيضة وقوله هو
 المعقد اعقده ايضا مر فتضعيف قول له ليس في محله نعم رد عليه ان التعديل السابق أعني
 قوله لا احتقال أن الزوج الخ غير ظاهر في الصورة المذكورة لانه اذا كان بينهما شهران وخمس
 لئلا فقط وفرض أن المتأخر موتاهما السيد لم تعد في حاله فكيف يلزمها الاستبراء وليكن
 الحكم مسميا كما علمت وما أطال به قل هنا ليس في محله

• (باب الرضاع) •

(ثم ان كان بينهما شهران
 وخمس لئلا فأكثر) ولم
 يخص فيها (فلا بد مع ذلك)
 أي مع الاربعسة أشهر
 وعشر (من حيضة) فيها
 أو بعدها لا احتقال ان
 الزوج مات أولا وانقضت
 عدته او عاتق فراش السيد
 (وان كان بينهما أقل من
 ذلك لم تنج ذلك) اذ لا
 استبراء عليها لانها لم تعد
 قواشالسيد لكانت زوجة
 او معدة وما ذكرته من أن
 حكم الشهرين وخمس لئلا

لما كان قد يشأ عنه التحريم في العدة وبعدها كما ياتي آخره عن عبارة مر وفي وجه ذكره
 هنا مع أنه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح نحو من وقد يقال فيه ان الرضاع
 والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح بخلاف عقبه لان تلك لا يذ كفيها الا الذوات
 المحرمة الانسب بمحله من ذكر شروط التحريم (قوله يفتح الراي وكسرهما) من باب ضرب
 يقال رضع رضع رضع رضع بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع و رضع رضع رضاء بكسر
 الضاد في الماضي وفتحها في المضارع من باب تعجب فالمراد المذكر وحيدة جمعها وقد قيل
 الضاد تامة ففتح الراي وكسرهما أيضا فالمرأة التي لم تبشر الارضاع وهي
 ذات ولد رضع وللمرأة اشربة مرضعة بالاشارة (قوله وشرب لبنه) أي الثدي أي الشرب منه
 والواو يجهل أن تكون لامعة أي اسم الجوع الامرين فلزم عليه كونه المعنى اللغوي
 أحسن من النحرى على خلاف الغالب وان تكون للعطف من عطف المذهب على السبب
 المعادى والافتقار لوجود أحدهما بدون الآخر فلا يلزم عليه ما ذكره وبسبب تنوعه أن الذين
 جرو المرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه منها في النسب واقصود عنه لم يثبت له جميع

أحكامه

• (باب الرضاع) •

حكمه الا كثر منها او المدة وقد أوضحت في شرح الاصل

هو يفتح الراي وكسرهما لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشربه

(قوله واجتباب الغرم)

أي بان ترضع أمه زوجته الصغيرة فتغرم الأم نصف المهر سواء كانت من النسب أو الرضاع وقوله سقوط المهر أي فيما إذا دبت الصغيرة تسمى على أمه وأرضعت منه فليسقط مهرها كذلك

الحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل وتقدم التحريم به في كتاب النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به واركانه ثلاثة مرضع ورضيع وابن (لا تثبت جرمته إلا بكون اللبن لآدمية بلغت تسعا) من اللبن القمريه تقر به الاحقاقها بالبلوغ سواء البكر والبكر والخلية وغيرها فلا تثبت لبن رجل ولا بلبن خنثى مالم تنضج أوثنته لأنهم مالم يخلفا لغذاء الولد فاشبهوا بالمرءات ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكروا تحل تثبت بينهما أخوة لأنه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية ابن الآدمية ولا بلبن بجنه لان رضاع

(قوله كسرة بيعة) الاولى ابداه بالجنونه (قوله كسرة نكاح أمهما) قيل الاولى كعدم نكاح الخ ولا حاجة اليه تأمل

احكامه بل بهضم التحريم ابتداء ودواما وجوازا للنظر والخلوة وعدم نقض الطهارة من ليس واجتباب الغرم وسقوط المهر دون سائر أحكام النسب كالبراث والنفقة والعق بالمكث وسقوط القصاص ورد الشهاده فلا يرث الرضيع المرضعة وإذا لم لا أحد من هؤلاء لا يمتنع عليه وإذا قتل أحد هؤلاء لا يجرى قتله وإذا شرب أحد هؤلاء لا يجرى شربه (قوله الحصول) أي سواء كان بصري أو من أمانه أو أعم من المعنى اللغوي كامل (قوله لبن امرأة) المراد بها الآدمية على طريقته الآدمية فهو عام مخصوص هكذا قال بهضمه والاولى أن يضم فيها فيشمل الجنينة لأن هذا هو عرف غيرهم من الجماعة الفاتنين بالشجول والله ميم مراد لهم فلا يصح أن يخص بصبي لأنه أحداث منه له عرف شرعي غير ما قلناه وذلك لا يجوز والمعتبر في اللبن كونه من الثدي المعروف ولو في غير حمله المهرود (قوله أو ما حصل منه) عطف على لبن أي أو حصول ما حصل من اللبن من لبن وأقطر من لبن وقد وقشمة ومن فيه لبن وكذا إذا كان مسلما لابن فيه كما عرفت من خلاف القول بالانفصال من اللبن والماء المنفصل منه لان المدار على التغذي وذلك لا يتغذى به ولو مزج اللبن بغيره فانه كان لا يرغالبان ظهر طعمه أولونه أو ريحه سحر والافان كان قد رويوا انه إذا مكن أن يبقى في خمس رضعات وقد انفصل منه في خمس مرات جرم والا فلا (قوله في جوف طفل) المراد به المعدة والدماغ ولوعبر بذلك في شرح المنهج امكن أولى ولو زاد قوله بشرط أن يبقى في شرح م امكن أولى أيضا (قوله وتقدم التحريم) أي مطلق التحريم به في ضمن بيان الذوات الذي يحرم به وهي سبعة وعبارة م وهي أي بشرط التحريم مع ما ينشع عليها التقدم في الباب وأما مطلق التحريم به فتقدم (قوله ما يحصل به) ضمير يحصل للتحريم وضمير به لما الواقعة على الشروط وود كرم باعتبار لفظها أي في بيان الشرط التي يحصل التحريم بها ولو أبرز الضمير كان أولى بطريقتي العلة على غير من هي له (قوله لا تثبت جرمته) أي التحريم به وذكر في المتن شروطا خمسة وزاد في الشرح واحدا (قوله لآدمية) خرج بها أربعة أشياء على ما سياتي (قوله القمريه) أي الهلالية وقوله تقر به الاحقاقها بالبلوغ من الآية التاسعة عشرة لا تسع حبة أو طورا كسرة عشر يوما وأرضعت صغيرا بشرطه جرم وان كان يسع ذلك لم يجرم وعبارة المنهج بلغت سن حيفس اه أي بان يكون ابتداء الرضاع بعد بلوغ السن المذكور وقوله لاحقاقها بالبلوغ علة لقوله بلغت الخ أي واحقالات البلوغ مظنة لاحتمال الولادة ولبن المحرم فرعها (قوله سواء البكر والبكر) أي في تثبت التحريم بابنها وان لم يكن هنالك صاحب ابن فقد تثبت الامومة دون الابوة وسباني عكسه في كلامه (قوله وغيرهما) كصغيرة وفاتمة (قوله فلا تثبت) أي الحرمة بلبن رجل امكن بكماله وفرعه نكاح من أرضعت منه لخلاف فيه وكذا الخنثى (قوله مالم تنضج أوثنته) أي فيوقف التحريم الى البيان فان مات قبله لم يثبت فللرضيع نكاح أم الخنثى وضوها (قوله حتى لو شرب الخ) الاول أن يعبر بقوله فيما لو شرب كما عبر به م لأنه ليس هناك صورة أخرى غير هذه هذا ان جعلناه راجعا للهبة فقط كما هو ظاهر كلامه وصريح كلام م فان رجع للرجل والخنثى أيضا فلا اشكال لان هنالك صور أخرى كحرمة نكاح أمهما وأختها (قوله ولا بلبن بجنه) أي بناء على عدم جواز النكاح بينها وبينهم وهي طريقتان في المنة والمعدة

تدلو النسب واقه قطع

النسب بين الجن والانس وهذا لا يخرج يتبعه من الاصل بالمرأة ولا بلين من لم يبلغ تسع سنين لانها لا تتحمل البلوغ (وبوصوله) اي ووصول ما حصل منه (للجوف) من معدة و دماغ بواسطة منفذ وان تقايها في الحال لوصوله الى محل التغذي بخلاف وصوله الى غيره ما كالماتصل بصبه في جراحة يظنه او في احماله او وصوله اليها بواسطة المسام كسببه في العين (و) (يكون الرضيع لم يبلغ حواين) في ابتداء الخامسة يقينا فلا اثر للرضاع بعدهما ولا مع الشك في ذلك تلبر لارضاع الاما كان في الحواين وراه البقي وغيره وللشك في سبب التحريم في صورة الشك وابتداء الحواين من انفصال الولد يعتبر كونه حيا حياقة مستقرة فلا أثر لوصول ما صار الى جوف غيره من وجه عن التغذي (و) (يكون الرضاع

(قوله واستقر فيه) التعيم بالاستقرار فيه مسامحة كما يثير اليه عبارة مرد (قوله بتمام الخامسة) الاولى حذف تمام كذا قبل

جواز وعلية فيجزم ايها كالانسية قوله تلوا النسب) اي تابع له لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فانه يتد او ما قبله خبر وقوله والله قطع النسب أي بقوله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وورثاته لا حصر في الآية المذكورة (قوله لا يخرج الخ) أي بناء على ان اسم المرأة بين الانسية والجنسية وقيل انه لا يولد في فقط فيساوي ما قبله وأما الاثني فاشمله او ما تناقاه في هذا الايقال الواحد منهم امرأة كالأب والجد في جمع الاناث ذرية ولا في جمع الذكور رجال وأما قوله تعالى والله كان ربه من الانس الخ فهو له مشاكلة وقد علمت أن تعبير الامم الاولى (قوله ولا بلين من لم يبلغ تسع سنين لانها لا تتحمل البلوغ) أي فلا تتحمل الولادة والبلين محرم فرعها بخلاف ما ذابغت ذلك لانه وان لم يحكم يلوغها فاحتفال البلوغ قائم والرضاع تلوا النسب فاكتفى فيه بالاحتمال اه انما في شرح المنهج (قوله وبوصوله) أي اللبن ولو على لون الدم وان خرج من الثدي بعد قطعه لانه من متصل عن جفنة ولا يدعى أن اللبن فيه كالماتصل في دفعة واحدة ولا بد أن يكون اللبن من طريقه المعتاد وما يقوم مقامه كمنفذ مع انعدام الاصل وزائد اشبهه أو سلبت (قوله من معدة الخ) (ي) ان للجوف (قوله بواسطة) منه لم يوصل وقوله منفذ أي غير الفرج كما سيأتي وخروج ذلك وصوله من اذن لانه لا منفذ فيها فوصولها هو تنسب المسام بخلاف الجراحة هكذا قاله حل والذي اقمه غش على مرتبها للشو يري أنه ان وصل الى الدماغ من الاذن حرم لانها ما هذا اليه (قوله وان تقايها في الحواين) محمول على ما اذا وصل الى الجوف واستقر فيه ثم تقايها بخلاف ما اذا وصل صدره فلا ثم تقايها فلا يثبت به تحريم وعبارة مرد فلو تقايها قبل وصوله الى المعدة يقينا يحرم (قوله لوصوله الى محل التغذي) هذا التعليق فاصرفه كان عليه أن يقول محل يميل الغذاء والدواء اليه في الدماغ اه رجاء هذا ان جعل علمه لما قبل الغاية فان جعل علمه ما بعده فلا قصور (قوله بخلاف الخ) محتمل للمعدة والدماغ فتغير غيرهما الهما (قوله كالماتصل بصبه في جراحة) أي ولا يحرم ما لم يصل الى جوفه من معدة أو دماغه لقوله الى غيرهما اه قل (قوله بواسطة المسام) جمع سم يقتل السمين على غير قياس كحماض جمع حسم وهي ثقب الجلد التي يثبت منها الشعر (قوله حواين) أي تحديد ابالاته ما لم يشكر أول شهر وانما يقسم ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين (قوله في ابتداء الخامسة) بان يصل الى جوفه نبي من الخامسة قبل فراغ الحواين وان بلغها في اثنتها (قوله تلبر لارضاع الخ) ان قلت يعارض ذلك قصة سالم الذي أرضعته زوجة أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرهما لما قالت يا رسول الله ان ما لم يدخل علي وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال اه أرضعته خمس رضعات فتصير بذلك أمه قات لا مراضة لحله على الحاصوصية أو منسوخ ان قيل كيف جاز له النظر لثديها مع أن الحرمة انما تثبت بتمام الخامسة وقوله أجنبية يحرم نظرها ومسم أو الخلق بها اقلت روى أم احملة في مسقط وشريه أو أنه خص بذلك أيضا وأنه كان يحضرة فتزوج أوسع حائل (قوله من انفصال الولد) أي من بعد تمام انفصاله فلوارضته أمه أو نصفه في بطن أمه مثلا لم يند بذلك (قوله لوصول ما صار) أي اللبن أو ما حصل منه الى جوف غير أي غير الحلي حياقة مستقرة بان كان ميتا أو حركته حركة مذبح بحراة ويترقب على عدم التحريم حينئذ أنه لو كان كذلك الصغير زوجة

فزوجهاه ولبه لم تحرم على صاحب اللبن (قوله أو الحلاب) هي مانعة خلق فتعوز الجمع بان
 يتعاما في حياتهما أو الحلاب وحده ولا يتصور عكسه (قوله فلا يشرب لبن مميعة) خلافا لآلئة
 الثلاثة كما لا تنبت حرمة المصاهرة بوطئهم انهم يكره نكاح بنته مثلا كراهة شديدة لقوة الخلاف
 فيه كجاءت اه افاده مر (قوله من جنة منفكة عن الحل والحرمه) أي ولا يمكن عود
 التكايف اليها عاده فخرجت المجنونة لا يمكن عود ما ذكر لها عاده (قوله من انتهت) أي
 بجرادة أو ما من انتهت لذلك بمرض فان ابنها يحرم كما قاله الحلبي على المنهج واعمده شيخنا عناية
 والمردود معه وان كان كلام عس على مر يخالف ذلك (قوله خمس رضعات) أي أو
 أكلات من شبعين بين أو البهض من هذا واليهض من هذا ولا فرق في المعجون المذكور
 بين أن يبنى إحدى رضعاته من طعم ولون وريح أو تزول منه حسا وتقدر السكن يشترط في ثبوت
 التحريم بذلك أكل الجميع فان أكل به منة متعنتا أنه وصل منه شيء إلى الجوف كان في من
 الخلو أو أقل من قدر اللبن حرم بخلاف ما إذا لم يمتحن ويشترط كون اللبن الخلو طهرا ولو كان
 منقرا أو أثر في التحريم بأن يمكن أن يبنى منه خمس رضعات وقد اتصل منها في خمس مرات
 ولا يصرف في التحريم غلبة الريق لتطرية اللبن الموضوع في الفم لما قاله بالربط وبات في العادة
 وكيفية ما ذكره خلافه بما أخرجه ونحوه أو الحكمه في اشتراط الخمس أن الحواس التي بها
 الإدراك خمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكل رضعة تحفظ حاسة منها (قوله
 يقينا) ويثبت الرضاع برجلين ورجل وامرأتين وأربع نسوة ويثبت الاقرار به بشهادة
 رجلين وتقبل شهادة مرضعة لم يبق لها أطباء أبوة مع ثلاثة نسوة غيرها أو مع رجل وامرأة
 (قوله فلا أثر لدونها) أي إلا أن حكمها بالتأثير بها كغيرها كخفي أو ما لم يكن فان مدعهم ما حصل
 التحريم برضعة واحدة فلا ينقض حكمه بخلاف ما لو حكمها كمن ثبوت التحريم بالرضاع به مد
 الحواين فانه ينقض لثبوت عدم التحريم به مدعها بالنسب بخلافه بما دون الخمس (قوله فيما نزل
 الله) أي في سورة الاحزاب وفي القرآن يدل من باب عاده العامل وقوله مع لومات اشارة الى
 اشتراط التقدير في الخمس (قوله فنسخ) أي العشر تلاوته وحكما ينسخ مع لومات بالرفع على
 الحكاية ثم نسخت الخمس تلاوة لاحكاما (قوله ومن) أي الخمس التي نسخت بها العشر وقوله من
 القرآن بيان لما وقوله أي يلى نفسه يقرأ أو معني يلى به تقدم حكمه وهو التحريم وقوله أو
 يقرؤه أي يقرأ فظن من لم يبلغه النسخ أي نسخ التلاوة والافعال حكمه باق لان المراد نسخ
 الخمس والنسخ ثلاثة أقسام ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات وما نسخ تلاوته دون
 حكمه كعشر رضعات وما نسخ حكمه دون تلاوته وهو الأكثر كقوله تعالى والذين يتوكلون
 منكم ويذرون أزواجهم صبية الآية (قوله اقربه) أي النسخ من موت النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يقدم منه هو هذا الخبر على مفهوم خبرهم لم أيضا لا تحرم الرضعة ولا
 الرضعتان لاعتمادها بالاصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد مع أنه غير
 حجة عند الأكثرين لانا نأول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهذا قرينة عليه
 وهو ذكر نسخ العشر بالخمسة والالم يقول ذكره فائدة (قوله وان لم يكن شبع) أي ولو كانت
 الرضعات الخمس غير مشبعات لان ما يصل إلى الجوف في كل رضعة غير مندرجا قالوا لم يحصل في

(قوله عن الحلب) أي لها
 والحرمه أي عاينها (قوله
 ومعني يلى الخ) فسر بذلك
 لان التلاوة من عوارض
 الالفاظ

أو الحلاب في حياتهما الحلية
 المستمرة فلا يشرب لبن
 مميعة من جنة منفكة عن
 الحل والحرمه كالبهية
 ولا يبن من انتهت الى حركة
 مذبذبة لانها كالتيثية
 (و) (بكونه خمس رضعات)
 يقينا فلا أثر لدونها ولا مع
 الشن في الشن في سبب
 التحريم وقد روى مسلم
 عن عائشة رضي الله عنها
 كان فيما نزل الله في القرآن
 عشر رضعات مع لومات
 يحرم من فنسخت بخمس
 مع لومات فتوفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم ومن
 فيما يقرأ من القرآن أي
 يلى حكمه أو يقرؤه
 من لم يبلغه النسخ القرية
 (وضبطون بالعرف) وان
 لم يكن شبع
 في الشرع ولا في اللغة

جوفه الاخس قطرات في كل رضة قطرة حرم (قوله) فربما فيه الى العرف (ولا يرد به الى ذلك
 خبر ان الرضاع ما ثبت اللحم وان شمر في العظم لان المراد ما شأنه ذلك وقوله لم لو طارت قطرة الى
 فيه فترت جوفه أو رأسه قطرة عذرة صريح اذ لا بد في تسمية العرف ذلك رضة باعتبار
 الاقل اه افاده م (قوله) فلو قطع الخ) فرع على الضابط المذكور خمس مسائل يتعدد
 الرضاع في الاولين منهم اسوا عماد فورا أو على التراخي ولا يتعدد في الثلاثة الاخيرة الا اذا عاد
 على التراخي (قوله) أو قطعه عليه المرضعة) أي أعراضا بخلاف ما لو قطعه لشغل خفيف
 وعادت فلا تعدد (قوله) ثم عاد أي فورا أو على التراخي فالتراخي المستفاد من ثم ليس مرادا
 وعادة م فلو قطع الرضيع الرضاع أعراضا عن الثدي أو قطعه عليه المرضعة ثم عاد اليه
 فيها ولو فورا تعدد اه (قوله) أو للتنفس) أي ولا زدراد ما اجتمع في فقه أو نوم خفيف فان
 كان طويلا فان بقي الثدي في فقه لم تعدد ولا تعدد (قوله) أو تحول أي أو حوالة والحاصل
 أن الرضيع ان قطعه أعراضا عن الثدي أو قطعه عليه المرضعة كذلك تعدد مطلقا وقطعه
 اشغل أو قطعه هو له أو تنفس أو نوم أو تحول من ثدي الى آخر فان طال الزمن تعدد والا
 فلا (قوله) هو أولى من قوله من ثدي الى ثدي) لانه يشغل ثدي غير المرضعة الاولى مع أن
 الرضاع يتعدد به مطلقا (قوله) فلا تعدد) راجع للمسائل الثلاثة ولم يقيد الثالثة بالثورية مع
 أن ذلك معتبر فيها أيضا كما مر خلافا لما ذكره قل فكان الاولى أن يؤثر قوله وعاد فورا راعيا
 (قوله) كأن من انتقل الخ) نظيره قوله أو تحول من ثدي الى ثدي الثاني فاذا حلف لا يأكل في
 اليوم الامرة ثم جلس على المسألة وكان يتنقل من لون الى لون لم يحث لان ذلك بعد في العرف
 أكلة واحدة وقوله أو أمسك عن ساعته نظيره قوله أو قطعه فهو أو للتنفس فهو واحد ونشر
 مشوش والمراد بالساعة الساعه العرفية لا الساعة وتترك نظير الاولين ونظيره هاما لو حلف
 لا يأكل في اليوم الامرة واحدة فاذا أكل لثمة أو اقامتين مثلا ثم أعرض واشتغل بشغل
 طويلا وعاد فانه يحث والحاصل أنه لو حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة اعتبر في التعدد
 العرف فلو أكل لثمة أو اقامتين ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد أو أكل حنت ولو أطال
 الاكل على المسألة وكان يتنقل من لون الى لون ويحدث في خلال الاكل ويقوم ويأكل بالخير
 عند فاد لم يحث لان ذلك كله بعد في العرف أكلة واحدة (قوله) وكل رضاع) هذا لا يحل له هنا
 لما ذكره أول الباب من ان الذوات الثلاث تحرم بالرضاع ذكر أول الكتاب وأن المقصود به هذا
 الفصل بيان ما يحصل به الرضاع الآن يقال ذكره كذلك توطئة للاستقناء بعد (قوله) حرم أقارب
 ذي اللبن أي ما حبه المنسوب اليه كما يأتي (قوله) ونصير الخ) كان الاولى أن يعبر بانها نفرعا
 على القاعدة المذكورة وقد أشار بعضهم الى ضابط من ينشر التحريم اليه بقوله
 وينشر التحريم من مرضع الى • أصول فصول والحواشي من الوسط
 ومن قدر الى هذه ومن • رضيع الى ما كان من نفعه فقط
 اه ومن قدر هو صاحب اللبن واسم الإشارة في قوله الى هذه راجع للمذكورات الثلاثة
 الأصول والفروع والحواشي والمراد بالحواشي الاخوة والاخوات والاعمام والعسمات
 ونحوهن ويعلم من هذا الضابط جواز نكاح الاربعة المذكورة في قوله

فربما فيه الى العرف (نلو
 قطع أعراضا) عن الثدي
 أو قطعه عليه المرضعة ثم
 عاد (تعدد) الرضاع (أو
 قطع للهو) أو للتنفس
 (وعاد فورا أو تحول من
 ثدي الى ثدي) (الاخر)
 هو أولى من قوله من ثدي
 الى ثدي (ولا تعدد) كأن
 من انتقل من طعام الى آخر
 أو أمسك عن ساعته فهو
 ونحوه ثم عاد اليه لا يخرج
 ذلك عن كونه أكلة واحدة

(قوله) هذا الفصل (الاول)
 الباب (قوله) توطئة
 للاستقناء بعد قيل قد
 يقال المستثنى ايضا ليس
 هذا محله وفيه نظر لان
 حاصله انه يشترط في اللبن
 الحرم ان يغيب ان تنبت له
 الحزمة وهذا محله فامل

أربعهن في الرضاع - حلال • وإذا ما نسبتهن حرام
بجد ابن وأخته تمام • لانه وحافد والسلام
وزيد عليه أمهم وعمة وأخ ابن • أم خال وخالة ياه - تمام

قول المتن الاول الملاعنة
وقوله به الاولاد من آخر
الاستفتاء في هذين منقطع

واولادها اخوته واخواته
واخوته واخواتها احواله
وخالاته وابو ذى اللبن جده
وأخوه عمة وكذا الباقي
(الاولاد الملاعنة والزنا
ومن لا يعرف له أب) فلا
يجرم عليه ارضاعه فأقرب
الرجل لانه منقضى عنه فكذا
الرضيع فلو استلحق من
نقاء لحق الرضيع أيضا
(ومن له خمس بنات أو خمس
ابنهن له) كخمس مستولدا
أو أربع زوجات وام ولد
(فارضعهن طفلا) بان
أرضعته (كل واحدة)
منهن (رضعة حرم عليه
في الاخيرة لانهن موطوات
أبيه) ولا أمومة لهن لان
كلامهن لم يرضعه خمس
رضعات (دون الاولى) فلا
يجرم عليه فيه لانه ليس
أبيه وتعيير في الاخيرة بما
ذكرهم من اقتضاه على
المتأين المذكورين

(قوله) وأولادها اخوته واخواته أي سواء وجدوا قبله أو بعده (قوله) وكذا الباقي فاحوات
ذى اللبن عتامة فلا وانما سرت الحرمه منه الى أصول المرضعة وذى اللبن وفروعهم وحواشيها
نسبها بارضاعها لان لبن المرضعة كجزء من أصولها فيسرى التحريم به اليهم مع الحواشي
بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه (قوله) الاولاد الملاعنة الخ استثناء من قوله كل رضاع
الخ وفي عبارته حذف أي الارضاع ولد الملاعنة أي الارضاع بالنسبة أي اللبن النازل به وكذا
يقال فيما بعده فلو قال الا الارضاع بابن ولد الملاعنة الخ كان الاستثناء ظاهرا مع أن ذلك هو
المراد كما مرح به بعد قوله فلا يجرم عليه ارضاعه الخ (قوله) ومن لا يعرف له أب) كان يندعي
رجلان مجهول ولا أيشتر كافي وطاهر أو بكاح أو وطشبه فقلد عكاشهم ما ولم يوجد فاقف أو
وجد وتعيير أو أخوته بهم - أو أوفياء منهم فافهم هذا الولد لا يعرف أي الرجلين أبوه فلا يجرم عليه
أقرب كل منهما لانه منقضى عنه - ما حقه فذلك الرضيع ولا يصح أن يعتل ذلك بالقيط لعدم
وجوده فأقرب لذى اللبن بالنسبة له لأن يراد الأقرب على فرض وجودهم وفيه بعد لا يفتي
(قوله) فلا يجرم) بقصد إيداعه أي الولد الرضيع وارضاعه فاعل يجرم وأقرب مفعوله
أي فلا يجرم ارضاع الولد الرضيع فأقرب الرجل الملاعن أو الزاني أو المجهول فليس التعيير
عائد للولد المذكور في المتن لأن المراد فيه ولد الملاعنة والزنا ومن لا يعرف له أب والمراد به هذا
الولد الرضيع (قوله) لانه) أي اللبن المفهوم من ارضاعه ويحتمل أنه عائد على ولد الملاعنة الخ أي
لأن اللبن أو الولد منقضى عن الرجل المذكور فكذا الرضيع منقضى عنه (قوله) فلو استلحق من نقاء
الخ) ومثل ذلك ما لو لحق بأحد الرجلين المتداعيين له فيما يجرم على الرضيع فأقرب به فقط
دون أقارب الآخر (قوله) أو أربع زوجات وام ولد) أي أو خمس زوجات طالق منهن واحدة
أو أربع مستولات وزوجة أو العكس أو ثلاث زوجات ومستولتين (قوله) في الاخيرة
أي الشاملة لما سمر ولو قال في الثانية كان أوضح (قوله) أي كل واحدة منهن ولا جدوة
لانهما من لانهم أفرع الأمومة ولم توجد (قوله) دون الاولى) مقابل قوله في الاخيرة (قوله) لانه
أي الرضيع ليس أبه أي ابن أبي البنات فهن لسن اخواته وكان الاولى أن يعبر بذلك نظير
ما قبلها (قوله) أم) أي لشعوله ما سمر وقد علم مما تقدم أن الرضاع تارة يثبت الأمومة والأبوة فالاول الرضاع
وتارة لا ولا وتارة يثبت الأبوة للأمومة وتارة يثبت الأمومة لا الأبوة فالاول الرضاع
المستجمع ناشر وط فنعير المرضعة بذلك أم الرضيع ويصير زوجها الذي ينسب اليه الجمل
ينسكح أباه ومثله الواحشي بالشبهة والثاني الرضاع من خمس بنات أو اخوات لرجل فإذا ارتضع
طفلا من كل رضة لم تثبت حرمة بين الرجل والطفل لأن الجدوة للام في الصورة الاولى
والخولة في الصورة الثانية فالحما يثبتان بنسب الأمومة والأمومة هنا والثالث الرضاع من
خمس مستولات لرجل مثلا فإذا ارتضع طفل من كل رضة صار أبه لأن ابن الجميع منه
فيجرم عليه لانهن موطوات أبيه ولا أمومة لهن لان كلامه يرضعه خمس رضعات والرابع

الرضاع من امر أنزله بها شخص مثلا كما تقدم في كلام المصنف (قوله ولا تحريم الخ) لو قدم
 هذا عند ذكر الجوف كما منع في المنهج كان أولى وكما عنة التقطير في قبل أو دبرا وأذن بشرط
 أن لا يصل إلى الدماغ كما مر (قوله لا تنفاه التغذية بها) بل هي لازمة الغذاء أذهى لاسمالها
 انعقد في الأمعاء (قوله هو أعم) لشبهة الزاني وإن لم ينشأ عن الارتضاع بامتنع تحريم والواطئ
 بشبهة والسبب (قوله من آخر) ولو بزنا أو وطء شبهة أو لا يمين فاذوات من الزنا نقطعت
 نسبة اللبن للاول وصار لولد الزنا وبشرط في الولاد أن تكون لولد تام فخرج العاقبة والمضغة
 كما استقر به عرش لأن كلامهم لا يسمى ولدا والفرق بين ما هنا وما في العدد من الاكتفاء
 بوضع المضغة أن المداوم على براءة الرحم وهي تحقق بوضعهما فاكفى به بخلاف ما هنا وهو
 بشرط أن تكون من طريقها المعتاد أولا فيه تردد والظاهر عدم اشتراط ذلك قياسا على
 نظائره ولو جرد عن معنى الولادة (قوله غذاءه لا ولد له العمل) أي يمتنع المنفصل سواء أ زاد اللبن على
 ما كان أم لا وبقي أن أقل ما يمتنع فيه اللبن للعمل أن يكون يوما من حين الملقوق اه أفاده
 في شرح المنهج وهو أحد احكامه ابن وقيل انما يحدث في الحامل قبل الوضع وهو المشاهدة وعلى كل
 فاللبن منسوب للاول (قوله ولو تزوجت امرأه الخ) هذه مستقلة ليست من فروع
 طلبها بخلاف ما قاله قل ومثل ذلك كافي المنهج مالم يوطئ واحدة كونه بشبهة أو اثنان
 امرأة بشبهة فولدت ولدا فاللبن التازل به بان لحقه الولد وقوله ثم أرضعت مرتب على نفي محذوف
 تقديره فولدت ولدا ثم أرضعت الخ (قوله بقائف) هو لغة متبوع الاستناب بما خصه الله تعالى من
 تتبعته بالجمع فافه كائن وباعه وشزعا هو الملقق للنسب عند الاستنباب بما خصه الله تعالى من
 ذلك (قوله بان امكن) فهو يرملح الاحتياج للقائف بان يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة
 دون أربع سنين وفوق ستة أشهر (قوله كأن انحصر الامكان) أي أولو لم يكن قائف أو اقله
 بهما أو فناء عنهم أو أشكل عليه الامر واتسبب في الجميع لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقة
 من نحو جنون فان مات قبل الاتسباب وله ولد فقام مقامه فيه أو ولاد واتسبب بعضهم لهذا
 وبهضمهم لذلك أولم يكن له ولاد اتسبب الرضيع وحيث أمر بالاتسباب لا يجبر عليه لان الاحكام
 المتعلقة به قليلة كحرمة النكاح وجواز النظر والخلوة وعدم نفص الطهارة والامساك عن
 ذلك سهل فليجبر عليه الرضيع لكن يحرم عليه نكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد ومن
 يقوم مقامه وهم أولاده فانهم يجبرون على الاتسباب حيث مال طبعهم لاحدهما بالجليلة
 لا بالتشبهى من نظام النسب من الضياع والكمرة الاحكام المتعلقة بهم كالتنقة والارث وردا الشهادة
 والعتق بالمالك وسقوط القود فلا بد من رفع الاشكال اه أفاده في شرح المنهج بزيادة ويه يعلم ورد
 قول المحشى ولو قال بان بدل كان اكان أولى لانه لم يبق صورة أخرى الا ان يقال العكس كاف
 استقصائية اه (قوله في واحد منهما) صورة انحصاره في صاحب العدة أن يكون بين
 الولادة ووطء الزوج دون ستة أشهر وبينها وبين فراق صاحب العدة دون أربع سنين
 وانحصار في الزوج ان يكون بين الولادة ووطء الزوج أكثر من ستة أشهر وبينها وبين فراق
 صاحب العدة أكثر من أربع سنين ولو لم يمكن كونه منهما لم يلزمها بان كان بين فراق
 صاحب العدة والولادة فوق أربع سنين وبينها وبين ووطء الزوج دون ستة أشهر (قوله ابن)

ولا تحريم في وصول اللبن
 للجوف (بجتهنسة) لا تنفاه
 التغذية بها (ولا تنقطع نسبة
 اللبن عن صاحبه) هو أعم
 من قوله زوج وان طالت
 المدة أو انقطع اللبن وعاد
 أو طالت وتزوجت آخر
 لعدم الأدلة ولانه لم يحدث
 ما يحال عليه (الابولادة
 من آخر فاللبن به) لها
 (آخر) لمحدث ما يحال
 عليه فعلم أنه قبله الاول
 وان دخل وقت ظهور لبن
 حل الا نزل اللبن غذاء
 للولد لا العمل (ولو تزوجت
 امرأة في العدة ثم أرضعت
 بلبنها فلا نفاه) أي اللبن
 (تابع الولاد فهو بان لحقه
 الولد بقائف) بان امكن
 كونه من صاحب العدة
 والمتزوج فيها (أو غيره)
 كان انحصر الامكان في
 واحد منهما فالارتضاع منه
 ابن ابن لحقه المولود

أى ابن رضاع ابن لثمة المولود أى المشتبه لأن اللبن تابع للولد

• (باب النفقات) •

أى التى منها نفقة القريب المرتبة على الرضاع من حيث وجوب أجرته كما يأتى وأخرت الى هنا لوجوبها فى النكاح وبعده (قوله من آدم وغيره) كدهن وآنية وظروف وكسوة وألحاح وطبخ بخلاف الادوية وأجرة الطبيب فانهم ما ليسوا واجبين لأن ذلك لحفظ الأصل ولو عبر بالثقة لكان أهم لسكرتهم نظروا للاغلب (قوله وهى جمع نفقة) من الاتفاق وهو الأخراج ولا يستعمل إلا فى الخير وانما جاءت مع أنهم أصدرت عدد أسبابها الآتية النكاح واقربا والمالك فهى لغة مطلق الأخراج وشرعاً طعام مقدراً لزوجة وخادمها على زوج وغيره من أصل وفرع ورقيق وحبوان ما يكفيه (قوله نسب) أى ولوم مع اختلاف دين لكن بشرط عصمة وحرية وحاجة على ما يأتى (قوله أى ملك نكاح) فى جعل النكاح من الملك فجوزلانه بأجرة فلو جعله سبباً مستقلاً كما فعل غيرهم لكان أنسب فتكون الأسباب ثلاثة كما مر (قوله من أب) أى معصوم حر أو مبعوض بالنسبة لبعوضه الحر لا مكاتب وقوله ولو بواسطة أى ولو ألقى غير وارثه (قوله رصاحبهم) أى الوالدين المتقدمين فى الدينامة رفاق أى هم روف (قوله ومنه) أى المعروف (قوله وزوجته) أى الخبيث وجبت نفقة وجبت نفقة زوجته وكسوتهم كذا الأدم ونفقة الخادم لأنها واجبان على الأب مع اعساره وإن لم يثبت الخدم بهما ومثلها ما السكى على المعقود والواجب نفقة المسكين نظراً الى أصل الودفان كانه أم ولد أو أمة وجبت نفقتهم ما أضرار كذا ولو كان له رقيق محتاج اليه ولو كان له زوجتان فأكثر لم يجب إلا نفقة واحدة فنفقتهما الولد اليه وهو يوزعهما عليهم ما رآه كل منهما من الفسخ أو نوات بعضه فان ترتب فيه أى فى الفسخ امتنع على الأخير ولو جوب الأتباع لم لها ولا تجب مؤنة زوجة الولد والأم ولده (قوله والفرع) أى الحر أو المبعوض وخرج بالأصول والفرع غيرهما من سائر الأقارب كالأخ والأخت والعم والعمة وأما قوله تعالى وعلى الوارث من ذلك فمعناه فى عدم المضارة كما قدم ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما هو أعلم بالقرآن من غير وأخذ أبو حنيفة بذلك فقال بوجوب نفقة المحارم ما أفاده مر (قوله لم تزلت أجرة رضاع الولد) تقدم أنهم لا يلزم الأباعد مقدراً لكانت المراجعة متبرعة لا تجب لها أجرة (قوله ألزم) فى صوغ أفضل التفضيل من ذلك نظر لأن اللزوم معنى الوجوب لا يفتاوت إلا أن يراد بالالزام الإرضاع لزوماً (قوله ويستقرط الخ) حاصل وجوب نفقة الأباض ولوم مع اختلاف الدين لعدم الأدلة وكاعتق وردا الممادة بخلاف الارث فانه مبنى على المناصرة وهى مفقودة حينئذ بشرط أربعة الحرية ولو لبعوض والعصمة لا تخومر تدور فى ذلك حرمة لها ما لا يملكها مورقتهما ما بخلاف الزانى المحصن فانه تجب نفقة لعدم قدرته على عصمة نفسه ولا كذلك المرتدة والحرى والحاجة ويسار المنفق ويقبل قوله بيمينه فى اعساره حيث لم يكذب به ظاهر حاله والا طواب بينة قدم عليه ما أفاده مر (قوله يسار المنفق) أى جال أو كسب وهو معتبر فى الشقين الأصل والفرع كما مر (قوله مؤنة مؤنة زوجته) شملت المؤنة النفقة والأدم والكسوة والسكنى وغيره ولا يستقرط أفضل ذلك عن دينه وقوله يومه وليته طرق لمؤنة كل من ذكر وما

• (باب النفقات) •

وما يتبعها من آدم وغيره وهى جمع نفقة (الوجوب) على الشخص اقربهم (سببان نسب وملك) أى ملك نكاح ويمين (فتجب بالنسب نفقة الأصل) من أب وأم ولو بواسطة لقوله تعالى وصاحبهم ما فى الدنيا معسر وفا ومنه القيام بنفقة ما (وزوجته) لأنها من نفقة الاعناف الأدم لفسرعه (والفسر) من ابن أو بنت ولو بواسطة لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ووجعه أنه لما لزم أجرة ارضاع الولد كانت نفقته ألزم (ويستقرط) بوجوب النفقة (يسار المنفق) بفاضل عن مؤنته ومؤنة زوجته وخادمها وسادته وأم ولده يومه وليته ما يصرفه الى من ذكر فان لم يفضل شيئاً فلا تجب النفقة لمن ذكر

(قوله متبرعة) أى إن

كانت رشيدة والواجب شيخنا

اسم موصول في محل جر بدل من فاضل أو فاعل به لانه اسم فاعل وقوله الى من ذكر اى الاصول
والفروع (قوله لانه) اى المنة في حيث لا يدلس من أهل المواساة اى الاحسان ونظمه مسلم ابدا
بنفسك فتصدق عايم فان فضل شئ فلا هلك فان فضل عن أهلك شئ فلهذا قرأتين وبعمومه
يتقوى ما مر عن اى حنية الا أن يحجب بانه يستفاد من النص معنى يخصه اه مر (قوله
المالك كفايته) اى وقت ما كتبها ولو قال لا يكتب ليكن امكن أعم لشهوه الرقيق والزوجة لانها
مكتسبة بالسيد والزوج ولا يصدق عايم ما أنهما مالكان للملكانية ونجب للمبعض على غيره
بقدر حرية ونجب عايمه لغيره المالك الكامل ثقة كالملة اه ذل (قوله ولا يكتبها) اى
بالفعل والثقة في حق الفرع وبالفعل فقط في حق الاصل اما لو كان مكتسبا بالثقة فوجب له
قوله الا أن يكون أصلا ليس مستثنى من المكتسب بالفعل لما رواه لغيره فيه ولا من قوله
لما كان كفايته بشرية اعادته في قوله ولا يكتبها او بشرط في الكسب أن يكون مباحلا نقلا
وأن لا يكون المكتسب مشقة فلا عنه بواجب شرعى كمال يتأق منه تخص له والا كان كالمدم
فوجب المنة مع القدرة عليه (قوله ويجب بالمالك نفقة الزوجة) اى بالثقة كمن التام ومنه أن
تقول مكانة أو سكرانة أو زنى غيرهما متى دفعت المهر سات ونبذت باقراره أو ببينة أو بأنها
في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك وخرج بالتام ما لو مكنته لغيره لا فقط مالا أو في
دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لها ولو حصل التمكين في أثناء يوم وجبت بالثقة طولا ينافيه قوله
تسقط نفقة اليوم بابلته بشؤن طاعة ولا توزع على زمانى الطاعة مما لا يزل مكان الفرق بانه
يخال هنام - سقط فليكن التوزيع معه لتعديها عايمها بخلافه ثم فانه لا مقتضى قياس ذلك
أنه لو منعت من التمكين ثم سات أثناء اليوم من الملام تزع وعلم من وجوبها بالثقة كمن أنما لا يجب
بالعقد لانه يوجب المهر وهو لا يوجب عوضين مختلفين ولا ثم المجه وله بالنسبة للاستعانة بالاذ
لايه لم قدر الايام التي تمسكها الزوجة معه والعقد لا يوجب مالا مجرة ولا ولو اختلف الزوجان في
التمكين فقالا مكنت في وقت كذا فاذكر ولا يمتد في بيته لان الاصل عدمه ومن ثم لو
انقضاء عليه وادعى سقوطه بشؤن زها فأنكرت صدقت لان الاصل - بة مذبة واه (قوله اذا
طعمت) اى أكلت وهو ليس بيبس لان نفقة الزوجة مطلقة وكذا قوله اذا اكتسبت والتماء
المفتوحة فيهما للمخاطب وهو الزوج وقال بعضهم انها بالاسكان للتأنيث اى طلبت الاطعام
والكسوة وهذا ظاهر في طعمت أما اكتسبت فليس بظاهر ثبوت الداء المانع من كون التام
للتأنيث ولو وجد في نسخة - مذها فالتام بين الوجه الاول (قوله ونفقة خادمها) اى وان تعدد
لحاجة كمنها فيجب التعقد بقدر الحاجة والخادم يطلق على الذكر والانثى وفي لغة قايمة
يقال للانثى خادمة (قوله ان كانت من قديم) اى لا يلبق بها خدمة نفسها بان كانت حرة
ومثلها لا يجزى عادة وان لم تخدم بالثقة طر وقدر عايم او على أهلها أما الرقيقة فلا يجب
اخذها ولو جعله لخدمة (قوله في بيت أبيها) يخرج به من لا تخدم فيه وان حصل لها شرف
من زوج أو غيره بهتاد لاجله اخذها لان الامور الطارئة لا تعتبرها أفادهم وبه يرد كلام
قل هنا ثم قال مر وله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وليست مريضة من
ادخال ما زاد على واحدة داره سواء أكن ملكها أم باجر فالزوجة مطلقة من زيارة أبوها

لانه ليس من أهل المواساة
ولا يجب للمالك كفايته ولا
يكتسبها الا أن يكون
أصلا فوجب له طهرته
بخلاف الفرع وتعمري
بالثقة اعم من تعبير بالثقة
(ويجب بالمالك نفقة
الزوجة) تأخير ما حق زوجة
الرجل عليه قال فطعمها
اذا طعمت وتسكن وهذا
اكتسبت رداء أبو دار
والحسبكم وصحح استناد
واقوله تعالى وعائروهن
بالعروف (و) نفقة
(خادمها ان كانت من
تخدم) في بيت أبيها

وان احتضر أو شتم ودجنا فتر ما ومنعه ما من دخولها ما كوله من غيره أو عمل نجس
أو أفسد ما لا يخدم أو لا يتر شيئا عطية عدم وجوبه أو قال أنه باطل فيه كثيرا ولو أراد نقل
زوجته من الحاضرة إلى البادية وجب عليه ما طوعته ولا نظر لحشونة العيش لأن نفقة ما قدر
وله البهائم (قوله) واحتاجت لذلك أي ولو كانت أمة (قوله لزمانة) بفتح الزاي لا تـ
والعاهرة أو مرض يمنع من النكاح وبعبارة بالكباح فعطف المرض عليه ما من عطف العام
على الخاص وقوله لأن ذلك أي نفقة - الخادم (قوله ان كانت رجعية) أي سواء كانت حرة
أو أمة حائلا أو حاملا والواجب لها مؤن غير تنظيف من نفقة وكسوة وغيره ما يختلف مؤن
التنظيف لا امتناع الزوج عنها وكذا يقال فيما يتعلق بالباث الحامل (قوله وساطقة) من
عطف السبب على السبب (قوله أو حاملا) عطف على رجعية أي أو بائنا حلا ولا تستمر نفقتها
لومات الحل في بطنها أو زاد على أربع سنين أو مات الزوج في أثناء العدة لأنها لا تنتقل
لعدة الوفاة فليست معتدة عن وفاة ولا من أوجبت نفقتها قبل الوفاة فاعتبر بقاؤها في الدوام
لأنه أقوى من الابتداء بخلاف ما لو طلقها طلاقا رجعيًا ثم مات في أثناء العدة فإنها انتقلت لعدة
الوفاة ولو حاملا أي نسبا نفقة وتسقط مؤن ما سوى المسكن ولو طلق زوجته طلاقا تناسخا
ظهر به جاهل فهل يجب لها النفقة من الظهور أو من العلوق في نفسه نظر والاقرب الثاني لكن
لأن المطالبة لا بعد الظهور وخرج بالحامل في كلامه الباث الحائل ولو بشيخ أو موت فلا نفقة لها
لأنه ساطقة الزوج عليها (قوله غير معتدة عن وفاة) صريح كلام المنهيج أنه راجع للعامل
الباث فقط أي القامات عنها حاملا فإن مات قبل موته استمرت نفقتها لأنها لا تنتقل كما صر
ويصح رجوع ذلك للرجعية أيضا لأن نفقة لعدة الوفاة ولو حاملا وتسقط نفقتها على ما صر
(قوله بخلاف المعتدة عن وفاة) أي ولو كانت رجعية أو حاملا كما صر (قوله أو عن وطء شبهة)
عطف على وفاة فلا نفقة لها على الواطئ ولا على الزوج ولو كانت الشبهة بنكاح فاسد أو كانت
معدومة كأن وطئت نائفة أو مكروهة (قوله أو فسخ عتار لعدة) كعيب به أو به أو كفر ور
بأن غر بجر يثا فبسات رقيقة ففسخ النكاح بسببه فلا يجب نفقة وأخرج بإقتدار للعقد
العارض بعده كرضاع وردة منها أو من أحدهما فلا تسقط به نفقة ولو فارقتها قبل الإصاية
بأن استحدثت ماء المحترم (قوله لرفع العقد من أصله) هو ضعيف والمعتمد أنه لا يرفع إلا من
حينه لأن أصله والارجح عليه أن النفقة الماضية مع أنه لا يرفع عليه بذلك ومن المعدوم أن
المنافسة انما هي في التعديل والحكم مسلم (قوله ونفقة المملوك) وإن كان أعمر من مؤدبر
ومستولدة وآبقا وصغيرا أو موهونا ومستهجرا أو موصى بنفقة أبدا ومعارا وكسوبا ومستحق
القتل بجرأة أو رقة أو نحوهما إلا أن تسقط كذا يثبت بذلك لأن قتله يجوز به تعذيب يمنع منه خبر
مسلم وإذا اقتات فاحسنوا والقتل ولأن السيد مقدر من منع وجوب إعائه ما يباله ما يملك
رأيا بقتله لأن له ولاية قتله بطريقه الشرعي وجه زافرق عدم وجوب كذا به قريه إذا كان غير
محترم وأيضاً نفقة القريب للموا ساوغ غير المحترم ليس من أهلها بخلاف نفقة المملوك فإنها
للمالك وصوره وجوبه على السيد للعبد إلا أن يذهب إلى محل فيه وكيل مطابق لسيد
فيطالب الوكيل بذلك أو يرفع أمره للقاضي فيقتضيه بقرينة رجوعه لسيدده لأن القاضي

(أو احتاجت) لذلك (لزمانة
أو مرض) لأن ذلك من
المعاشرة بالمروءة (د) نفقة
(المعتدة ان كانت رجعية)
لبقاء حبس الزوج عليها
وساطقة (أو) كانت
(حاملًا) غير معتدة عن
وفاة (أو) فسخها أو فسخ
بمقارن لعدة أو له تعالى
وان كان أو لا كان
فانفقوا عليه حتى يضع
حامله بخلاف المعتدة عن
وفاة لخبر الدارقطني بإسناد
صحيح ليس للعامل المتوفى
عنها زوجة نفقة أو عن
وطء شبهة لعدم الزوجية
أو عن فسخ بمقارن لعدة
لرفع العقد من أصله
(د) نفقة المملوك من
رقيق

يا هو بذلك أن الله لا يكره لو جبر المصنف بكتابة كفاية كافي المتخرج لشمس التفقه من قوت وأدم
والكسوة وغيرها كما طهارته ولو سافر أو تراب تيممه أن احتاجه وإذا امتنع من الاتفاق على
رقبة أمره القاضي يبيع ماله أو يبيع الرقيق فإن امتنع فعل القاضي ما فيه المصلحة منه ما
فإن نصد ماله أمره ببيع ماله أو يبيع الرقيق كعهده ببيع أو اعتاق فإنه لم يفعل بأمره القاضي
أو أجره عليه فإن نصد ماله كفايته في بيت المال ثم على المسلمين (قوله وحيدان) أي غير رقيق
سواء له غيره والكبير والمنع به وغيره ولا بد أن يكون محرمًا لخرج القواسم الخس فإنه
لا يلزمه نفقة فإن امتنع من الاتفاق على الحيوان وله مال آخر أجبر على كفايته أو إزالة
ماله عنه أو ذبح المالك كونه فان امتنع من ذلك فعل الحاكم ما يراه منه وبقتضيه الحال فإن
لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الأمرين أو الإيجار فان امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك
فإن نصد ماله كفايته في بيت المال ثم على المسلمين ولا يلزم من إتيانهم به ما يضرها أو ولاها وانما
يجب ما فضل عن ربه حتى يستغنى عنه برعي أو عفا ورين تص ظفر الحالب وأن لا يستغنى
ويجب حالب ما ضره أو كجزوف ويحرم حلقه من أمه لأنه ذيب وقيل بكراهته وحل
على ماله تعذيب فيه وعلى مالك العمل أن يبقى له من العسل في الكوارة قدر حاجته أن لا يكفه
غيره كدجاجة يشرب أو يعطيه إياها الكوارة فكل منها أو الأفلان له ذلك وعلى مالك رد القتر
تحويل ورق قوت ولو بشرائه أو تخليته لا كراهه أن وجد ثلاث ليم لك بغير فائدة ويجوز شتمه
عند حصول نوله وإن هلك به كما يجوز ذبح الحيوان وماله روح له كقنطرة دار لا يجب عاربه
لا تمتد حرمة الروح وهذا بالنسبة لخلق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك في حق غيره كالأوقاف
ومال المحجور عليه وإذا لم يجب العمارة لا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب فيكره ويكره ترك
سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من إضاعة المال ومحل قولهم إضاعته حرمان إذا كان
سبب إهماله كالمناخ في البحر بخلاف ما إذا كان سبب ترك أعماله لأنها قد نشق عليه أماترك
زراعة الأرض وغيرها فليس بكره والزيادة على العمارة خلاف الأولى ورعا قيل بكرهاتهم
وفي صحيح ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الرجل ليؤجر في نفقة أهله إلا في هذا
القرب وفي أبي داود كل ما أنفق ابن آدم في التراب فهو عابسه وبال يوم القيامة إلا ما لا بد منه
أي ما لم ينفق بالاتفاق في البناء مقصدًا صالحًا ولا يكره عمارة لحاجة وإن طالت والاعتبار
الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد محمول على من فعل للغير إلا
والمتأخر على الناس (قوله ولا نبي على السيد) أي ولا أصل المكناب أو فرعه لي هي في بيت
المال (قوله المكناب) أي ولو فاسد الكتابة وقوله لاستقلاله أي بالسكس وهذا التزمه كفاية
أرفاقه نعم أن احتاج لزم السيد كفايته وكذا الوجه في نفسه ولم يفسخ سيده كفايته فعليه نفقة
وتلزمه فطرة المكناب كفاية فاسدة عدم تكررها كل يوم وكالمكناب في عدم وجوب نفقة على
سيده الأمة الزوجة حيث أوجبنا نفقة أعلى زوجها فإن لم ينفق عليها أوجب نفقة في بيت
المال (قوله في الغنى الخ) ذكر نفقة الزوجة قدر أوزنها وسكت عن نفقة القريب والمملوك
لأنهما بقدر الكفاية ويعبر فيه ما عاده البذل جنسًا أو صفة بأعمال المنفق والمنفق عليه وكسوة
المملوك كنفقة فيصيان من غالب عادة أرفاقه بل للممن برؤس عيون زيت وتظن وكان وصوف

وحيدان لم يرد في الروح
ونكره سلم الله ماله طعنه
وكسوته (ولا يكاف من
العامل مالا يطيق) ولا نبي
على السيد المكناب
لا استقلاله (فعل الغنى)
الحرم

(قوله نعم أن احتاج الخ)
قيل لا وجه له لما تقدم في
القول قبل أن نفقة في بيت
المال اه وفيه نظر ظاهر

وغيرها ويراعى حال المسكين في يساره وعساره فيجب عليه ما يليق بحاله من رفيع الخمس
 الغالب وخسيسه ونقص ذات الحال على غيرها في المؤنة وجوبا ولا يكتفى بستره وونه يلاذنا
 وان لم يأت بجسر أو برد لان ذلك يعد تحققا أما بلا دال ودان ونحوها فيكتفى بذلك (قوله)
 للزوجة) أي حرة كانت أو أمة مسلمة أو كافرة (قوله اكل منها) أي الزوجة وخادمها (قوله)
 واحتجوا بالاصل التفاوت) أي وأما للتقدير المذكور فبقا قياسا على الكفارة بجماع أن كلاما
 يجب بالشروع وبستر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين مقدار وذلك في كفارة
 الذي في الحج وأقل ما وجب فيه لكل مسكين مقداره في كفارة العين والظهار ورواقع رمضان
 فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرروا بمصلحة كفاية
 المرأة كنفقة التزويج لانها تستحقه لمدة مرضها أو شبهها ولم يعط بشرفها وضد لانها لا تعبر
 بذلك وما اقتضاء ظاهر خبره في هذا ما يكتفى به بالعرف ولذلك بالمعروف من تقديرها بالكفاية يجاب
 عنه بأنه لا بد من دفعها فيه بالكفاية فقط بل بهما بحسب المعروف وما ذكره هو المعروف المستقر في
 العقول ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع إلى غاية (قوله في نفقتها) أي
 الزوجة وألحق بها خادمها واعتبر بمقتضى نفقتها في غير المعسر غير الهما ولم يميز بينهما في المعسر
 لان التمس لآفة ومطالبه من المد (قوله) والواجب غالب قوت البلد أي بلد الزوجة فمن بر
 أو شعير أو غر أو أقط أو غيرهما ولو عبر بالحمل كافي المنهج لكان أعم وعليه دفع حب سليم ان كان
 واجبه ذلك لانه لكل نفعا فلا يكتفى بغيره كقبح رمة ومن اعدم صلاحه لم يسهل له الحب فلو
 طلبت غير الحب لم يلزم ولو يذل غيره لم يلزمه اقبوله وعليه طعنه وبقته وخبره بنسبه أو غيره
 أو بجمرة وان اعتادتم انفسها وعليه الامام بان هذا الامور واجبة عليه فلو فعات شيئا منها
 قبل اعلامها لم يلزمه اجرتها النفقة بغيره ابتك الجث كذا في عرس على مقرر شيخنا عطية
 خلافا لما ذكره من قولها الحب أو أقطه بلا طعن استحسن مؤلف ذلك وكذا لو أكل اللحم
 نيا فلهما مؤنته وما يطبخ به (قوله فان اختلف) أي الغالب وكذا لو اختلف قوت الحمل ولا غلب
 وقوله وجب لائق بالزوج أي ولا عبرة بتقسيمه أقل منه وهذا الوجه لا يقتضي تخصيصه وجوب
 اللائق بالاختلاف أن الغالب لا يمتنع برفقه اللدافة وليس كذلك لان المراد بغالب قوت الحمل
 ما يمتنع له أهل ذلك الحمل في غالب الاوقات ومن لازم ذلك أن يكون لا تقبلا بالزوج (قوله)
 بطولوع الفجر) أي كل يوم وجوب ما موسعه هذا ان كانت ممكنة حال طلوع الفجر فان حصل في
 أثناء النهار أو عند الغروب وجبت بالقسط فيجب اياها قسط ما بقي الى الفجر دون ما مضى من
 الفجر الى الغروب ثم قسمت بعد ذلك من الفجر انما والحاصل أنه اذا حصل التمسكين في أثناء
 يوم أو ليلة قسط الواجب عليهم ما وقد تقدمت الإشارة الى ذلك (قوله تعرف الغنى الخ) وهو
 أن مسكين الزكاة معسر هذا لكن قدرته على الكسب لا يخرجها عن الاعسار في النفقة وان
 أخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة ومن فوق المساكين ان كان لو كاف مدين عاد
 مسكينا في متوسط والا فوسر ويحتج بذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتهم احق ان
 الشخص الواحد قد يلزمه لزوجة نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت الافة متوسط أو معسر
 وهناك ضابط للشيخين اخصر من ذلك وهو أن من زاد دخله على خرجه فهو مسر ومن استوى

(للزوجة مدان ونفادها)
 مدونك وعلى المتوسط
 المحسر (أهماد ونصف
 ونفادها ممد وعلى المعسر
 ومن بارق) ولو مبدضا
 موسر (الكل منهم ممد)
 واحتجوا بالاصل التفاوت
 في نفقتها بقوله تعالى لينة في
 ذسعة من سعة الآية
 والواجب غالب قوت البلد
 فان اختلف وجب لائق
 بالزوج ويعتبر باليسار
 وغيره بطولوع الفجر وذكر
 في شرح الامس تعرف
 الغنى والمتوسط والموسر
 مع زيادات أخر

دخله وخرجه متوسط ومن زاد خرجه على دخله فسر ولوا دعت يسار زوجها وأسكر صدق
 بيته ان لم يبعه له مال والا فلا فان ادعى ثلثه فثمة تفصيل الوديعه (قوله) ولا تفرع عليه ما
 أنلانا) هو مضاف قوله في المتن سواء هي طريقة مرسومة درج عليها في شرح المتن مع أيضا
 والمعادن توزع بحسب الارث فلو استويا في الارث كائين أو كانا غير وارثين كائين بنت موانه
 بالسوية بينهم ما وان تذاونا في البسار أو أسرا أحدهما على والآخر بكسب فإنا نأخذ أحدهما
 أنخذ من ماله فان لم يكن له مال افترض عليه فان لم يكن أمر الحاكم الحاضر بالقومين
 بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجد له ولو كان أحدهما أقرب والآخر وارثا كان
 بنت وابن عم موان الأقرب لان الأقرب أولى بالاعتبار من الارث فان استويا قريبا كيف بنت
 وابن ابن موان الوارث (قوله) ومن له أصل وفرع أي وهو عاجز فثمة على الفرع وان بعد
 كاتب وابن ابن لان عصويته أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه له ظم حرمة ومن له أب وان
 علاؤه فثمة على الاب ولو كان بالغا استعجابا لما كان في صغره ولعموم خبره عند أول أجداد
 أوجدت فعلى الأقرب مؤتمنه وان لم يدل به ضمهم بهض اه مر بزيادة (قوله) الا دم) يضم
 الهمة والعدل الموحدة أو تكونه ما يؤول كل به الخبر عما يطبعه ويصلحه فيصير لائما لنفس فهو
 من أسباب حفظ الصحة وأفضله العلم ثم الابن ثم عم الفحل ثم من قوته اللعم أو الابن أو القم
 لا دم له كما في مر ويوجب له العلم يليق به بقساوي يسار وغيره كمادة لمل قدر او وقتاوية قدر
 الا دم والاعم قاض باجتهاده عند التنازع ويقاوت في قدره ما بين الثلاثة الموسر والمعسر
 والمتوسط في نظر ما يحتاجه المدم من الا دم فيعرضه على المعسر وضعه على الموسر وما بينهما
 على المتوسط وينظر في اللعم الى عادة الحمل من أسبوع أو غيره ويجب عليه ما يطع به من حطب
 أو غيره وما يحتاج اليه من شير ونحوه ويعتبر في الا دم له عادة أمثاله قدره من رطل أو أقل أو
 أكثر وبنفسه من لحم أو زيت أو لبن أو غيره باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما يناسبه وزمنا
 من جمعة أو شهر أو غيره ما يقرىب والمملوك عادة أمثاله (قوله) والكسوة) بكسر الكاف
 وضمة واو لايدان تكون بحيث تكفيهم ولو أمة وان اعتادت العري فختلفت كفايتها باطواها
 وقصرها وهزالها ومن أولوا اعتاد أهل بلدته قصرها كتياب الرجال لم يعتد بذلك وانما لم يمتنع
 الى تديرها كانه شدة لمساعدة كفاية البدن المانعة من وقوع تنازع فيها ويختلف عددها
 باختلاف البلاد سردا وبرد او جودتهم او ضدها يساره وضدها فيجب في قص وسراويل وخمار
 أو ما يقوم مقامهما بالنسبة لعادة ثملها ويجب الجمع بين الخمار والمنفعة حيث احتج اليها
 أو اقتصته العادة ونحوه كعب ماعيد من فيه ويزيد على ذلك في شتا وخروج كثره بحسب
 عادة مثله من عطن وكان وصفاة ونحوها فان لم تكف واحدة زيد عليها ثم لو اعتد بديق
 لا بد لم يجب بل يجب صديق يتقارب به ويقاوت في كيفية ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط لان
 الممتد في كسوتهم اجناسا ونوعا عادة أمثال الزوج وقدرا بكتايتهم اطوا لا وقصر كما مر بخلاف
 كسوة الفريب والمملوك فان المعتد فيها عادة أمثاله ما أحلوا تابعوا ويجب اياها ما تفتد عليه
 من ابد في شتا وصيف في صيف على معسر وقيل بساط صغير وعلى موسر طنفسة يفتح الطاء
 والفا على الافصح بساط صغير فخيل له وبرة كبيرة وقيل كسوة من شتا ونطع يفتح النون

(ولو كان له) أي لمن تجب
 نفقته (ابن و بنت فالنفقة
 عليه ما سواه) لا يثرا كهما
 في مطاق الارث ولا تختص
 بالابن ولا تفرع عليه ما
 أنلانا بحسب الارث ومن
 له أصل وفرع فثمة على
 النزع (ومن وجبت له
 النفقة وجب له الا دم
 والكسوة

(قوله وابن عم)
 وابن ابن ابن لان ابن الم
 لانه نفقة عليه أصلا (قوله)
 بساط صغير) أصل هنا
 حذف كما يؤخذ من المنهج
 وعبارته وعلى متوسط
 زلية وقيل بساط صغير

وكسر حامع اسكان الطاء وقبحها في صيف تحتها ازالة او حرم لانها لا يطعمان وحدهما
ويجب ان يؤمها على كل منهما مع التناوب في الكيفية بينهم فرائض ترقده عليه كضربة لينة ومخدة
بكسر الميم مع لحاف أو كساء في شتاء ومع رداه في صيف بحسب العادة حتى لو كانوا لا يعتادون
في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة بل يجتهد وقت تجديده
عادة بخلاف الكسوة هذه المدة الملو كانوا في بلاد لا تبقى فيها تلك المسددة لظروف الحرارة أو لرداءة ثيابها
اتعت عاداتهم قال عيش وكذلك لو كانوا يعتادون ما يقي سنة كالا كسوة الوثيقة والجلود
كأهل السرايا واليهام فلا شبهة اعتبار عاداتهم (قوله والسكنى) ويعتبر في المسكن كونه
لا تقام عادات من دار وحجرة أو غيره مما وان لم يملكه الخادما أو في القريب والمملوك كذلك
(قوله وتوابها) أي الثلاثة وقوله كالة تنظف مثال لتوابيع الكسوة وذلك كحشط
ودهن من زيت أو نحوه كصابون ونحوه ترك بفتح الميم وكسرها تعين لدفع صان فان لم يتعين
بأن يدفع ماء أو زراب لم يجب وأجرة حمام اعتيد دخوله لا قدرا كرامة في شهر أو أكثر به صدر
العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث لو قنضت عادة مثلها لخلاله الحمام لها وجب عليه
إخلاءه فان لم يعتد دخوله لم يجب وعن ماء غسل بسبب الزوج كوطئه ولادته منه بخلاف
الحيض والاحتلام ويتناس بذلك ماء الوضوء فيه شربين أن يكون بسببه وأن يكون بغيره
ولو جاهدته غائم خضت فحسن الماء عليه أو بالعكس فغايها ومن توابيع الكسوة أيضا خيط
خياطة ونحوه وتكة لباس وزر والقميص ونحوه (قوله وآلة كل لها) مثال لتوابيع
النفقة وكذا يجب لها آلة شرب بمثلث الشمين وقيل بالفتح مصدر وبالضم والكسر
مصدر وطبخ وذلك كقصعة بفتح القاف وكرو زجرة وقدر ومغرفة من خرف أو حجر أو خشب
وكذا يجب ما يطبخ من حطب ونحوه وما يحتاج اليه من شيرج ونحوه ومن توابيعها أيضا
ما جرت به العادة من كهك وسك ونقل في الأعياد ونحوه ما كيوم العشر وأربع أيوب ويوم
صباغ البيض والطعينة بعده ويجب لها القهوة والدخان ان كانت تشرب ذلك وكان قادرا
عليه والمخضرات من قرع وملوخية وبامية كافي عيش على مر ولا يجب لها كل وخضاب
فان أراد الزينة به هيأه لها التزين به ولادوا مرض وأجرة تطبيب كحاجم وقامد لان ذلك
لحفظ الأصل ومن ثم لم يجب لها النراخ ولسمن زمن الناس ولا ما يصنع عقب الولادة من
حلبة ونحوها بخلاف ما يشتهر به زمن الوحى فانه يجب ولم يذكره مثال لتوابيع السكنى وذلك
كالة تنظيف البيت كمشقة وزحانة واعلم أن جميع ما تأخذ الزوجة مما ذكره عليك ولو نفقة
خادمها انما التصرف فيها عايشات الا المسكن والخادما فانهم ما امتنع ولذا يعتبر فيها كونها
لا تقي بها بخلاف غيرها فان المعتبر فيها كونه لا تقابل الزوج كالحرم (قوله ونسقط النفقة بمعنى
الزمان) أي لا تصير بغيره وتمادى عليه الا باقتراض قاض بنقه أو ما ذونه انفية أو مضع فانها
حينئذ تصير دينا عليه بشرط أن يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الأصل مثلا ما مجرد فرض
القاضي بالفاء أو آذنه في الاقتراض فلا يصير به ما دى عليه والقرىب أخذ نفقة من مال
قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها وله الاستعاضة ان لم يجد له ما لا يجز عن المال كما يرجع

(قوله وأجرة حمام) أي ان
لم يتوجب عليه محرم ككشف
عورة والاحرم فيحرم
الاذن لها حينئذ شيئا
من

والسكنى وتوابيعها) كالة
تنظيف للزوجة وآلة
أكلها ودولى وتوابيعها
من زيادتي (ونسقط النفقة
بعضي الزمان بلا اتفاق

ان أشهد وقصد الرجوع والافلا والاوجه جريان ذلك في كل منفق كالآدم اذا استقرضت عن
 الاب لغرضه ولم يكن هنالك حاكم فان أشهدت فملمد قضاء ما استقرضته والافلا وللأب وان علا
 أخذ النفقة من مال فرعه الصغير أو المجنون بحكم الولاية وليس للأب أخذها من ماله حيث
 وجبت لها إلا بالخيار كمنع وجبت نفقته على أصل المجنون لعدم ولايته وما ولو نفى الأب
 ولانتم استلحقته وجعت أمه من لا عليه بالنفقة وان لم يأذن القاضي ولم تشهد لانه مقصر بنفيه
 الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فوجب بإيجاب ما فرقة به فلذا خرجت هذه عن نظامها (قوله
 النفقة الزوجية) أي ما عدا المسكن والمأدم فانما ما يستطاع بعض الزمان لما مر من انهما
 امتناع فلو عبر بالثبوت بدل النفقة كان أولى (قوله لا تسقط) أي بعض الزمان فلا ينافي أنها
 تسقط بشروط أي شروجهما عن طاعة زوجها ولو في بعض اليوم وان لم تأثم ~~كغيره~~
 ومجتمعة كان منفعته التمتع بها ولو لم يكن إلا العشرة كعبالة ومرض يضرمعه الوط وحض
 ونفاس وكان خرجت من مسكنها بلا إذن منه إلا ما ذكر كخوف من انهما المسمى أو غيره
 وكزيارة أهله أو عيادتهم في غيبته وتسقط أيضا بسفرها ولو بإذنه إلا ان كان معها وبأذنه
 أو حاجته ولو مع حاجة غيره وبأكلها عنده برضاها كالعادة وهي رشيدة أو غير رشيدة وأذن
 وإياها في أكلها عنده فان لم يأذن لها لم تسقط بل الزوج منطوع ان كان رشيدا أو الاربع بما
 أدفعه ورجعت بنفقة المقتدره شرعا وكالنفقة في ذلك المكسوة بأن تناس من ملبوسه ولو
 ضيفت الزوجة فان كان كماله وحده سقطت وتتم أولها أو حدها لم تسقط أولها ما وجب
 بالقسط واعلم أن الزوج لو أعسر مالا وكبلا أو ثيابا بقل نفقة أو يسكن أو مهر وجب قبل
 وطء ولم يصبر زوجته فلها الفسخ أما لو امتنع من الاتفاق وهو مهر أو متوسط أو حاضر
 أو غاب فليس لها الفسخ وان انفطع خبره على العقد فلا بد من نيته فتنسب بدعا سارها الآن
 فلها الرقع حيث نزل لها كمن والفسخ

• (باب الحضانة) •

لما كانت قد توجب مع الارضاع والنفقة وبدونها أو بدون أحدهما انقضت عنهم أو أيضا فونما
 واجبة على من عليه نفقة الطفل فإذا اعتنت الأم منه لم يجبر وإن نكحت لانهما أو إذا فوزع
 في أهله فلا بد من ثبوتها عندكم كما لا تسلم له إلا بعد ذلك وللام مثل طاب أجره عليه أغبر
 أجره الارضاع فلها طلب أجره على كل منهما وإذا طابت أجره عليه أو هنالك متبرعة قدمت
 عليها رأتى هنأى اتفاق الحاضنة مع الأشهاد وقصد الرجوع مما استأجرها ويكفي قول الحاكم
 أرضعته واحضنته ولت على الأب الرجوع وان لم يستأجرها وتنتهي الحضانة في الصغير بالتميز
 وما بعده إلى البلوغ تسمى كفالته كذا قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضانة أيضا وفي
 المجنون بالاتفاق (قوله بفتح الحاء) مصدره ساعى الحزن من باب نصر ودخل ومصدره القيام
 حضا أو حضونا قال في الخلاصة

وما أتى من الحاضنة ماضى • فبإيه الذل كسخط ورضا

(قوله وهو الحنن) الأولى أن يقول وهو مادون الأبط إلى الكسح أي مالا من الحنن لئول
 ذلك الصدوق أنه من مسمى الحزن (قوله اضم الحاضنة الخ) يؤخذ منه أن معناها لغة اضم كما
 صرح به في بعض نسخ المتن فيكون المعنى اللغوي أعم من الشرعي كما هو الغالب يمكن قوله

(النفقة الزوجية) وتقدمها
 فلا تسقط بل تصير بينائي
 قمتها لانها بالنسبة إليها
 معاوضة في مقابلتها التي يمكن
 للتمتع وبالنسبة إلى غيرها
 موازنة
 • (باب الحضانة) •
 بفتح الحاء مأخوذ من
 الحزن كسرها وهو
 الحنن اضم الحاضنة
 الطفل إليه

الطفل يفيد كونه أخص على خلاف الغالب فكان الأولى أن يسدله بالخصون (قوله) وشرا
 حفظ الخ) هذه هي الحضنة الكبرى وأما الصغرى فهي وضع الصغير في الحبر والفاكهة التي
 وعصر في فيه عنه داء الحاجة إليه وليس الكلام هنا في الكلام في الكبرى (قوله) من
 لا يستقل بأمره ولو كبر اجتمعنا (قوله) وترينه بما أي بهل يصلحه ويقيه عما يضره كأن
 يتعهد به قبل بسده وثيابه ودهنه وكفه وربط الصغير في المهد وغير ذلك ومن ثم قال الامام هي
 حراقة على الحاضن والاعيان كالصاؤون والدهن على المنفق كما مر والباقي قوله بما لا يتصور
 لان ما واقعة على فعل كالحمل والتربية فعل ما يدفع عنه الاذى والقذى ومطهرها على الحفظ لله
 لانه جمع بينهم ما صاحب المنهج واقتصر المصنف في المنهج على التربية فدل ذلك على عدم المغايرة
 ويدل له ايضا أن مـ لم يذكر اللفظ معنى يغاير معنى التربية بل تركه معناه وبين معناه او قال في
 القاموس يقال حضنت المرأة الطفل اذا ربته اه وهي صريحة فيما قلنا ويحتمل أنه عطف عام
 او مغاير لان المراد بالتربية الاصلاح وهو غير الخلف (قوله) والاناث البقي أي لانهن أشفق
 وأهدى الى التربية وأصير على اقيامهم او أورد على ذلك أن الحضنة قد تجب للذكور وأوجب
 بان المراد البقي من حيث الحكمة المذ كورة فلا ينافي أنها قد تجب للذكور فقط وقد تجب للاناث
 فقط وقد تجب لهما فوجوب المذ كورة فقط فيما اذا لم يوجد معهم اناث وترتيبهم كترتيب ولاية
 النكاح لا الارث فيقدم الجد على الاخ هنا وان لم يقدم عليه في الارث ويشترط في الذكر الذي
 تثبت له الحضنة أن يكون قريبا وارثا محرما كان كاخ أو غير محرم كان عم ولا تسلم حشمتها لغير
 محرم حذر من الظلوة العزومة بل تسلم الشقة بعينها هو كبنته وأخته وزوجته فلو فقدت في الذكر
 الارث والقرابة كالاجنبي أو الارث دون القرابة سواء فقدت المحرمية أيضا كان الخال وابن
 العمه أولا كالخال والم للام وأبي الام والقرابة دون الارث كالمعتنى فلا حضنة له لعدم القرابة
 التي هي مظنة الشقة في الاخيرة فواضة فيها في غيرها فالاقسام أربعة وجود الارث والمحرمية
 أو الارث فقط وقد ذهبا وقد ادرث فقط وجوب اللاناث فقط فيما اذا لم يوجد معهن ذكور
 وبعدم منهن أم فأمهات اباها وارثات تقدم القرى فالقرى فأمهات أب كذلك وان علاقة قدم
 القرى فالقرى فاخت نخله فبنت اخت فبنت أخ فعممة وتقدم اخت وخالة وعمة لابوين عليهن
 لاب ولاب عليهن لام ونشبت الحضنة لاني قرينة غير محرم لم تدل بذلك غير وارث كبنث خالة وبنت
 عمه وبنت عم اعمام وان كانت غير محرم بخلاف غير القرينة كاهبة وخلاف من أدات يذكر
 غير وارث كبنث عم لام دون بنت الخال فان ثبت اباها على المعقـ دلانها أقرب للام من بنت العم
 للام لان اباها هو الخال أقرب للام ومحل الترتيب المذ كورة في الذكر والاناث المالم يكن
 للخصون بنت والاقدمت في الحضنة منه لعدم الابوين على الجدات ومالم يكن له زوج يمكن
 تمتعهم او الاقدم ذكر اكان أو انى على كل الأقارب والمراد بتمتعهم او ماؤه ان لا يلبس أن تطيقه
 والاناث تسلم اليه وجوب المذ كورة والاناث فيما اذا اجتمع ما وتقدم حينئذ أم فاهاتهما وان
 عات فاب فأمهاته وان علاقا لأقرب فالأقرب من الموانى ذكر اكان أو انى فتقدم الاخوة
 والاخوات على غيرهما كالخال والعمه فان استويا قرينة لاني لان الاناث أصغر وأبصر
 فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ فان استويا ذكورة أو أنوثة كما هو بين أو يتبين قدم

وشرا حفظ من لا يستعمل في
 مادوره وتريقه بما يصلحه
 والاناث البقيها كما يؤخذ
 مما ياتي

بقرة من خربت ثورته على غيره والظن كالكركهنا ولو قام بكل الاقارب مانع من الحضنة
 رجع في امره الا ان في الامم فيضه عند من يراه ولو من غير الاقارب (قوله) تقدم فيه الام وان
 علت) وتقدم من أمهاتها القربى فاقربى كما هو دلالة تقدم الام ما رواه البيهقي والحاكم
 وصححه اسناده أن امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يطيني له دجاء وحجري له حواء وثديي
 له سقاء وان أبناء طائفتي وزعم أنه ينزعه مني فقال أنت أسقيه مالم تنسكعي ومعلوم أن القريب
 المذكور انما هو فيما اذا اجتمع الاناث والذكور وسيد كرمنا اذا اجتمع الاناث فقط في قوله وتقدم
 اقارب الخ ولم يذكر الحالة الثالثة وقد علمنا (قوله) اذا كانت أهلا أي بان اجتمع في الشروط
 الحضنة وهي تسعة البلوغ والعقل والحرية الكاملة والعدالة والقامة يولد المحضون والخلق
 من زوج لاحق في الحضنة وان رضى بعضهم بالولد أو له حق ولم يرض بذلك وعدم اعتناها
 من ارضاعه وهي ذات ابن مع قصر يحسب لها بالابرة فان لم يصرحوا به بالذلة لم تسقط لان
 امتناعها حينئذ لطلب انهم ان وجدت متبعة غيرهما سقطت كاسم والاسلام في صلح والسلامة
 من شوب برص كعمى في حق المباشرة بنفسها وتكفي العدالة الظاهرة كتمهود النكاح ولا يكاف
 الحاضن اثبات عدالة عند الحاكم حيث وقع النزاع فيها بعد انقضاء السليم فلا ينزع الولد منه ويقبل
 قوله في الاهلية فان وقع قبله احتياج المدهى الى اثباتها وعلى هذا التفصيل يحمل انقضاء النوى
 ولا تنفع بينته بعدم الاهلية الامع بيان السبب كالجرح ولو أخر المصنف هذا الشرط عن جميع
 ما يأتي أو قال فيقدم فيها من الاهل لها أم الخ السكان أو لا يهاجم كلامه اختصاصه بالام وليس
 كذلك ليقال يعلم اشترطه في غيرها بالاولى لاننا نقول دلالة المنطوق أقوى من دلالة المشهور
 ولو وجد بالحاضن مانع من رفق وتزوج من لاحق في الحضنة ونحو ذلك ثم زال بقيت الحضنة
 (قوله) على الاب) أي وكذا تقدم امهاتها عليه كما مر وبعد الاب أمهاتها الى آخر ما مر (قوله)
 لو فور) أي تمام شقة فان الولد يخلق من تراجم الجواردة لعل الشقة الذي هو القاب وانما
 نسب الى الاب دونها مع أنه مخلوق من مائه لان الخلق من مائه الاشياء التي لا تدرج كالحسن
 والسن ومن مائه الاشياء التي تدوم ولا تزول طول العمر كالفم والعصب والعروق وكل مولود
 يزيد كل سنة قدرا أربعة أصابع باصابعه وكل أحد طوله أربعة أذرع مقبوضة الاصابع يذراع
 نفسه والقوة تزيد الى الاربعين وتقف الى السنين وتنفص به ذلك (قوله) هو أولي) أي لان
 المدار هنا على التمييز وان وجد قبل السبع بخلاف الصلاة فان المدار عليه مع بلوغ السبع لان
 مبناها على التخفيف فأيضا الحكم بالسبع والمدار هنا على معرفة ما يصلح الطفل فأيضا الحكم
 بالقبيل (قوله) ان افتراها) أي من النكاح وهو ليس بقيد بل مثله ما اذا كانت اقامة الاب عنده
 زوجة فدلالة وقوله وصلها أي بان كان كل من مائه أهلا وخرج به ما اذ لم يصلح الا أحد هما فانه
 يتعين وما اذ لم يصلح واحد منهما فانه انقل السكفالة ان بعدهما ان صلح والا عين الحاكم وجوبا
 من يصلح من أقاربه أو غيرهم (قوله) خير غلاما) أي والغلام لا يطاق شرعا على امير المؤمنين
 فيمطاق على المولود من حين ولادته (قوله) ان تدافعا) كائنه قال هذا أي على تقدم الام على
 الاب ان لم تدافعا فان تدافعا الخ (قوله) بان يمنع) الاول امتنع فعلم أنه لا يجبر أحدهما
 عليهما ان لم تمت نفقة المذنون لواحد من مآجبر عليهما (قوله) أو أقام كل) خرج بذلك ما لو اتفق

(تقدم فيه الام وان عات
 اذا كانت أهلا على الاب
 وان سلا) لو فور شقة
 الى أن غير الولد) هو أولي
 من قوله يبلغ سبع سنين
 (في قبيلتين) ما ان افتراها
 وصلها لانه صلى الله عليه
 ولم خير غلاما بين أبيه وأمه
 رواه الترمذي وحسنه
 والفسامة كالغلام) فان
 تدافعا) بان يمنع كل منهما
 منها) أو أقام كل منهما يولد

(قوله ولو أراد كل قسم مسافر الى قوله فالام أولى الخ) قبل فيه نظراً لما لم (قوله يشمل مسألة الامتناع) وأيضا تعطيل للشارح
وجود في الأب أيضا بالنسبة للأولى (قوله لشمول الأقارب للذكور) أي ابتداء ٢٩٥ قبل قوله الوارثات وبعبارة كيف هذا

مع قول المتن الوارثات حيث
هو بجمع الألف وبعبارة
الرحماني قوله الوارثات دفع
به ما يرد على تعينه بأقاربها
لادخاله للذكور اه وقد
علمت أن معنى عبارة المتن
وعبارة الرحماني واحد

أو تزوجت) بين لاحق له
في الحضنة أو عين لذلك ولم
يرض بضمها الولد (قدم)
عليها (الأب) اضماء المانع
بالأم (وقدم أقاربها) بقدر
زده بقولي (الوارثات على
أقاربها) كما تقدم هي على
الأب (الاخت لا مقدم
عليها أم الأب) وان علوا
(والاخت لا بين أولاب)
أقاربهم ونخرج الوارثات
غيرها من أدات بد كغير
واثت كأم أبي الأم وبنت ابن
ابنت وبنت العم فلا
حضانة لها لادلائها من لاحق
له فيها وذلك في شرح
الاصول زيادة على ذلك وذكر
أم الأب من زيادتي (ويقوم
أب الأب مقامه في غيبته في
الحضانة وغسل الميت
والصلاة عليه) لقيامه
مقامه في الشقة وتركه من
الاصول أشياء لم من محالها
ووقع فيه زيادة الاقبال
قوله في الحضنة والصواب

أحدهما البدة أخرى ولم يقيم بها بأن انتقل للحارة أو حج أو زوجه فالأم أولى بالولد بما كان أولا
حتى يعود المسافر نظراً لفرط ما لمدة أولا ولو أراد كل منهم مسافرا واختلاف امتداد أو ماريقا
وان كان مفرقة فالأم أولى على المختار (قوله أو تزوجت) أي الأم وان لم يدخل بها وقوله بين
لاحق له في الحضنة كالاجنبي وان رضى لأمه حيث شاءت من المحضون بحق الزوج (قوله
أو عين لذلك) أي حق في الحضنة في الجملة وان لم يكن له حق إلا أن كتمه أو ابن أخيه قال هو
ويتصور نكاح ابن الأخ فعلا إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كان تنفرد أو أخت الطفل لأمه
بابن أخيه لا يسه فأنه تقدم على ابن أخيه لا يسه في الاصح اه أي فلا يتصور ذلك في الأم لان
ابن أختي الطفل مثلا ابن ابنتي أو ابن ابنتي أو لا يجوز لها النكاح واحد منهم انهم يتصور ذلك
في الأم الجارية كالجدة كأن يتزوج ابن أختي الطفل بجدة الطفل لأمه وصورة ذلك أن يشكح
شخص امرأتها لم يولد له ولد من غيرها ثم مات هذا الشخص وزوجته خفضت الطفل
أم أمه ثم تزوجت بابن أخيه لا يسه أو بأخيه لا يسه فان حضانتها لا تسقط (قوله قدم الأب) أي
أجبر عليه إلا أن الثقة عليه حيث قد وقوله لقيام المانع الأولى أن يقول لسقوط حضانتها يشكح
مسئلة الامتناع ان ليس امتناعها مانعا لاهلبيتها بل مسقط (قوله وقدم أقاربها) أي الألف
كأمهاتها فقدم من على أمهاتها كما يعلم من الترتيب السابق عند اجتماع الصنفين فلا يبدل أقاربها
بأمهاتها امشلالا لكان أولى لشمول الأقارب للذكور اذ هو جرح قريب مع أن المراد الألف كما
علمت (قوله وان علوا) أي الأب هو أمه وغالب في النفس المذكر كشرقه (قوله ونخرج الوارثات
غيرها) الأولى غيرهن ولا بد ارض ذلك قوله في شرح الاصول ثبت الحضنة لا شيء غير محرم
كتبتم الم وبنت العم وبنت الخالة اه لان مراده التي لم تدل بد كغير وارث كما صرح به في
شرح المنهج ومراده بنت التي لغير أم وعبارة المنهج مع شرحه وثبت الحضنة لانتى قرينة
غير محرم لم تدل بد كغير وارث كما يعلم من التقييم بالوارث فيما صرح كتبتم خالته وبنت عمه وبنت عم
لغير أم اه وبذلك لم رد ما قاله قل من معارضة كلام الشارح لكلام شرح الاصول (قوله
وبنت الأم للام) بخلاف بنت الخال فانها تخضع على المعتد كما صرح وان أدلت بد كغير وارث
خلاف الامتصاص في شرح المنهج (قوله لادلائها) أي الثلاثة المذكورة ولو قال لادلائها
سكان أولى (قوله وذكر في شرح الاصول الخ) قد ذكرنا ذلك سابقا مع زيادة (قوله ويقوم
أب الأب) أي وان علوا وقوله في غيبته في معنى عند فلا يلزم عليه تعلق حرق في العمل واحد
بمعنى واحد وظاهره ولو كانت الغيبة دون مسافة القصر (قوله ووقع فيه) أي الاصل

• كتاب الجنائيات •

أي على الأيمان بقريش ذكرا الجنابة على الأموال في امر في باب الغصب وفيما يأتي في باب
السرقه وقطاع الطريق وعلى الاعراض في باب الصيال وهذه العبارة أولى من تعبير غير بالجراح
لشمولها القتل بنحو القصر (قوله ومقتل) ككبر وبندق ورسا ونبوت وفي القتل بالثقل
التمصاص عند تأخلفا للخدمة وكالصبر والمثقل التجميع وقد عديم الطعام المسعوم والاكرام
على القتل (قوله لا يجهل) أي لا يجوز دم أي اذاعة ذلك دم الخ لان الحل من لا كلام التي

حذفها كما صنعت • (كتاب الجنائيات) • الشاملة للجنائيات بالجراح وبغيره كسحر ومقتل والاصول فيها آيات كآية
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الفصاين وأخبار كثيرة الصيحين لا يجهل دم

الا الله وأنى رسول الله الا
بأحدى ثلاث النبي
الزاني والنفس بالنفس
والنار بالنفس المفاوق
لجماعة (يجب القودى
النفس والطرف والمعنى)
وهو من يادى (والجرح
بشرط عصمة القتل) فلا
يقتل ذى ولا غيره بجري
(و) بشرط (المكافأة) أى
مساواة القتل لقاتل حال
الجنابة (وهى فى النفس أن
لا يفضل الجنابى مجنيه
بجريمة أو إلام أو أصلية
أو سيادة) ولا يقتل

(قوله لان المقسم الخ) هذا
لا يتبدل فى دفع الاعتراض
كما لا يتبدل فى دفع الاعتراض
بار الوجوب بالنسبة للإمام
عنه الطالب والاباحة
بالنسبة للمستهنى تدبر (قوله
وتعتبر العصمة الخ) حاصله
أن العصمة تعتبر من أول آخر
العمل الى الزهوق والمكافأة
تعتبر من أول الجنابة الى
تمام العمل فكان الصواب
عكس ما نقل المشي وأما
قوله فلو جرح حربى مسلما الخ
فصوابه فلو جرح مسلم حربيا
الخ أو يقول لعدم التزامه
للاحكام وبالجملة نسخ
المشى هنا مخالفة وكل لا
يخلو عن شئ وهذا بصريح
المقام ويمكن تغريب عبارة
المشى على هذا تأمل

لا تعلق بالا لافعال لا بالذوات (قوله امرئ) أى ذكر خصه لشرفه وان كان الحكم شاملا
لغيره من النى وخفى وخروج بالمسلم الكافر فقهه تفصيل ان كان له أمان يحق دمه بعد مذمة
أو هدنة أو أمان مجرد ولو من الاتحاد فكالمسلم والاصل دمه ان كان بالغاً عاقلاً والامتنع طلق
الغائب وجهه يشهد مصفة كاشفة لامرئ لا سنفادتهم امن الوصف بالاسلام وانما أتى به البيان
ما يحصل به الاسلام (قوله الاباحدى ثلاث) أى خصال ثلاث فعل أى يجوز بمعنى يجب لان
الجنابى يصدق بالواجب والوجوب على الامام لا على غيره من الاتحاد (قوله النبي الزانى) على
تقدير مضاف أى خصلة النبي الزانى وهى زنا والمراد بالنبي المحصن وقوله والنفس أى وقتل
النفس المحقى عليها بالنفس أى المقابلة بالنفس الثانية ويصح أن يراد بالنفس الاولى النفس
الجنابة وإضافة قتل المقدور اليها من إضافة المصدر لفاعله وبالنفس الثانية المحقى عليها وهذا هو
الناسب لما قبله وما بعده اذ الكلام كله فى أوصاف الفاعل المبيحة لارافة دمه وقوله والنار
على تقدير مضاف أى وترك النار ليدنس بالردة وقوله المفاوق للجماعة أى الجماعة المسلمين
للاجماعة الصلابة فهو مصفة كاشفة للتشارك (قوله يجب القود) أى اذا طلبه المستحق الخاص
وطالبه لاجتزافا طالبه وجب على الامام استيفاء دمه وعلى الجنابى تسليم نفسه فان لم يكن مستحق
خاص فليس للعالم القتل نعم لو رأى فيه مصلحة كأن وجد شخصاً يحمل مخيف يقتل من اتفرقه
كان له قتله للحصانة فيجوز فيه حكمه أو الحكم على القود هنا بأنه واجب لايأخذه ما يأتى من
التقسيم الى واجب وحرام ومباح خلافا لما توقعه بعضهم لان المقسم الى الاقسام الثلاثة
القتل لخصوص القود (قوله فى النفس الخ) وما زاد على هذه الاربعة كاذلة لا تعرف اذ الله
مثله كنهه لم يدرك فى نفسه التعزير (قوله والطرف) يفتح الرام العضو اما باسكانهم ساقه
البصر قال تعالى يتطردون من طرف خفى (قوله والجرح) المراد به خدوش الموضحة لان
القصاص لا يجب الا بها فى أى جرح كانت من اجزاء البدن أما دميها فلا يجب الا اذا كانت
فى الرأس أو الوجه أو ما بقية الجراح فى الهاشمة والمقللة منه الدية وفى غيرهما مجرد الحكومة
(قوله عصمة القتل) أى بآيeman أو أمان كه قد ذمة أو عهد وتسكنى ولو على القاتل وحده فيقتل
وان حصن وممرته بخله ما ولو قال المحقى عليه لكان أولى وأعم وما طبق قوله الا فى ذكر
العصمة فى الجميع وتعتبر العصمة من أول اجزاء الجنابة الى تمام الفعل فقط وأما المكافأة فتعتبر
حال الجنابة فقط فلو جرح حربى مسلماً ثم أسلم قبل الزهوق لا يقتل به لعدم العصمة حال الفعل
قوله شخصاً عطية (قوله ولا غيره) من مسلم أو مرتد أو حربى وقوله بجري وان لم يعلم بعد وقوع
الجنابة عليه لان المعتبر منه حال وقوعها كما هو (قوله مساواة القتل الخ) لو حال مساواة
الجنابى مجنيه لكان أولى وأعم (قوله حال الجنابة) مراده من ابتدائها الى الزهوق كما مر ولو
جرح الكافر كافراً أو ورقيقاً رقبة فقام أسلم الجراح أو عتق قبل الزهوق لم يقتل أو بعده قتل
(قوله وهى) أى المكافأة ويؤخذ من اعتبارها أنه لا يقتل آدمى يحق لعدم العلم بها حينئذ
وقوله أن لا يفضل أى يزيد عليه نصركا فى المختار (قوله اسلام) أى أو أمان كما زاد فى شرح
التميز فلا يقتل ذى بجري (قوله فلا يقتل الخ) تقرير على المكافأة فى الامور المذكورة
ويؤخذ من الاقتصار فى امتناع القصاص على ما ذكر من أنه يقتصر من الرجل بالمرأة فى النفس
وغيرها لان لم يفضاها بشئ مما ذكر ومن العالم لاجلها من الشرع بقا الوضيع والعدل بالقاسق

الحرب عن نفسه بقره ولا مسلم
بكافر ولا أصل بقره
ولا مكاتب برقيقه (وقى
الثاني) أى الطرف
والهوى (ذلك) أى أن
لا يفضل إلى آخره (والأسم
الأخص وسلامة الخلق)
وهى المنفعة فلا تطلع يد
الحرب يدين فيه رقى ولا يد
مسلم يدين كافر ولا يد أصل يدين
قره ولا يد مكاتب برقيقه
ولا الدين باليسار ولا العكس
ولا عين محببة بحدقة عينا
ولا إنسان ناطق بأخرى (وقى
الآخر) أى الجرح (ذلك)
أى الأمور المذكورة
(والمساحة) فمعتبر
الموضحة مع ما ذكره طواها
وعرضها فيقاس من رأس
الشاح بقدر موضحة
المشجوع ويخط عليه
بسواد أو نحوه ويوضع

(قوله فيج الحلف الخ) قد
يقال إذا كان رأس الخاني
شبرين ورأس المجنى عليه
أربعة فيجنى على شبرين
فهو بالمساحة شبران فترتب
أخذ عضويه على الآخر
وقد يقال الأيضاح صفة
تابعة للعضو فلم ينعوا فيه
استعاب عضويه على الآخر
وحاصله الفرق بين الصفة
والذات أنه عليه قبل على
الحلال

والكبير بالصغير والغنى بالفقير وعكسه لما ذكره لانه صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه إلى أهل
اليمن أن الذكر يقتل بالأنثى ورواه الترمذي وقيس بمافيه البقية (قوله الحرب) أى ولو كانا من
فيم رقى ولو مسلما لا فلا يخيصة في قوله يقتل الحرب من فيه رقى فلو حكم حاكم يقتله لم ينقض
حكمه وما أحسن قول بعضهم

خذوا يدى هذا الغزال فإنه • رماني بسهمى مقتليه على عهد
ولا تقتلوه أنى أنا عبيده • ولم أرحم أقط يقتل بالعبد

والباقي يدى للبديلة أى بدل دمي وهو الدية فلا ينافى قوله بعد ذلك ولا يقتلوه ولا يقتل من فيه
رقى من فيه رقى أيضا وإن استويا حرية أو زادت حرية المقتول فلا يقتل جرحا الحربية بجزء الحرية
وجرح الرقى بجزء الحرية شائعة فيها بل يقتل جميعه بجميعة فيلزم قتل جرح حرية بجزء رقى
وهو ممتنع ولا رقيق مسلم بجزء كافر وعكسه لأن المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحربى بالرقيق ولا تجبر
فضيله كل منهما ببقية صفة يقتل رقيق ولو مدبر أو مكاتب أو أم ولد برقيق وإن علق القاتل ولو قبل
موت الجرح لتكافئه ما يتشاركهما فى المملوكية حال الجنابة اه أفاده فى المنهج وشرحه
بزيادة (قوله ولا مسلم) ولو زنا محصنا بكافر ولو ذميا أو أربدا لمسلم لعدم المكافأة حال الجنابة
إذا عبرة فى العقوبات بما لها ولو حكم حاكم يقتل المسلم بالكافر لم ينقض حكمه (قوله ولا أصل
بقره) فلو حكم بقتله حاكم نقض حكمه إلا أن أتصبع الأصل نوعه وذبحه وحكم بالقره حاكم
فلا ينقض ولو قتل ولده المنى بلعان لم يقتل به وإن دام مصر على النفي على المعتد ويجوز الخلاف
فى القطع بسرقته ماله وفى حده بقتله وفى قبول شهادته اه أفاده مر (قوله ولا مكاتب
برقيقه) أى وإن كان أصله على المعتد ولو قال ولا سيد برقيقه لكان أعم لأن يقال انما خص على
المكاتب لأن غيره مملوم بالأولى لانه إذا لم يقتل من ملكه ضعف برقيقه فأولى أن لا يقتل غيره
أو يقال إن غير المكاتب دخل فى قوله فلا يقتل الحربى من فيه رقى (قوله ذلك) أى أن لا يفضل إلى
آخره) أى الأمور الأربعة وقوله والأسم عطف على ذلك فزاد على الأربعة شرطين فى الطرف
والهوى وساقى زيادة واحدة فى الجرح فله شروط الكفاءة المطلقة السبعة (قوله وهى المنفعة)
تفسير باللازم والأفاطلة الأعضاء المخلوقة والمنفعة طائفة بهم فيلزم من سلامتها سلامة منفعتها
(قوله فلا تطلع الخ) أخذ شرطات الشروط الستة على الألف والتعريف المراتب والباقي الجميع
داخل على المجنى عليه وقوله ولا يمين الخ أى لعدم اشتراكهما فى الاسم الأخص كاليمين أو
اليسار ولا نظر لاشتراكهما فى الاسم الأعم كاليد وقوله ولا عين الخ هو وما بعده معتزلا بشرط
الاشتراك (قوله والمساحة) بكسر الميم أى القياس وما اقتضاها كلامه من أنها بشرط وجوب
القودا بسبب بل هى شرط الكيفية استيفائه ولا أقال فى المنهج وشرحه والعبرة فى قود
موضحة بمساحة ثم قال وانما لم يمتنع به ذلك بالجزئية لأن الرأسين مثلا لا قد يختلفان صفرا وكبرا
فمكون جزأ أحدهما قد يرجع إلى الآخر فيقع الحيف بخلاف الأطراف لأن القود واجب فيها
بالمماثلة بالجله فلا اعتراض بها بالمساواة أدى إلى أخذ عضويه على الآخر وهو ممتنع (قوله رأس
الشاح) لو أقطه لكان أولى لأن قودا موضحة لا يتقيد بكونها فى الرأس بخلاف أربها وهو
الخمس أبخرة فانه لا يجب إلا إذا كانت فى الرأس أو الوجه وأما غيرهما ففيها حكمومة فاقصاره

على الرأس يوم أن الحكم خاص به وليس كذلك (قوله بالموسى) هو معرب اعراب المقصود
 بخلاف موسى العلم فانه معرب اعراب ما لا ينصرف وما أحسن قول بعضهم
 تجرد في الحام عن قشر لؤلؤ * وأليس من ثوب الملاحة ما بوسا
 وقد برد موسى لتزيين رأسه * ذقات لقد أدريت * وذلك يا موسى
 فقوله يا موسى محتمل لموسى الخدي وموسى العلم (قوله في الجميع) فيه أنه لم يذكر العصمة الا في
 القتل حيث قال عصمة القتل فلا يقتل الخ الا ان يقال ان مراده ان شرط في الجميع وان
 كان تعميده بالقتل فهو ما خلا ذلك وسرى اليه ذلك النهي عن كلام الاصل المخصص لها
 بالقتل وذلك لا يقدح فيها أراد لان الهمام السابق يدفعه ذلك بعد الامور الاربعة لا بعد
 قود النفس فقط (قوله والقتل أنواع) لو قال والجناية لكان أعم فان قطع اليد أيضاً أنواع
 واجب كقطع يد السارق ومباح كقطع اليد قصاصاً وحرام كقطعها من ذى أمان عدواناً (قوله
 من حيث الحكم) أى أمان من حيث الوصف فمما في نفسه الى عدم وغيره وأمان من حيث الافراد
 فمكتبر كقتل الحربى والمرتكب الى غير ذلك وقتل زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك (قوله ثلاثة) فيه
 نظر لانه قد يكون - ندوبا كقتل الغافى قريه اذا سب الله تعالى أو رسوله ومكروها كقتله
 اذا لم يرب أحد من القتل فتعريفه الاحكام الخمسة (قوله واجب) أى على الامام أو نائبه
 بالنسبة الى الزانى الحسن وتارك الصلاة أما بالنسبة للحربى والمرتكب وقاطع الطريق فلا يختص
 بالامام أو نائبه بل هو على الاحاد أيضاً اهـ قرر شيخنا عطية (قوله وهو قتل الحربى) أى
 فى حال حربته أما بعد أسره فقتله ليس واجباً فلا حاجة الى حل بعضهم كلام الشارح على ذلك
 والتقييد بقوله اذا اختار الامام قتله (قوله وهو القتل قوداً) لو قال كالقتل قوداً لكان أولى
 اشهره قتل الامام الاسير اذا استوت فيه النعمان فانه مباح وأما قتل الخطا فلا يوصف بجل
 ولا حرمة لان الخاطئ غير مكاف فيما أخطأ به فقتله كقتل المذنبين واليهيمة ومراد المصنف
 بالمباح ما ليس بواجب ولا حرام فريضة المقابيل لا يستواء الطرفين على مصطلح الاصول لان
 المطلوب العفو ولو لم يعمل دون الاستيفاء (قوله من مسلم وغيره) بيان لمن لا تمتنع بالمان وورد في
 الخبر اقتل مؤمن أعظم عند الله تعالى من قووال الدنيا وما فيها ارواه أبو داود باب تاديبهم وورد
 أنه صلى الله عليه وسلم قال من أعان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة جاع يوم القيامة ومكتوب بين
 عيقه آيس من رحمة الله اهـ ومثال شطر الكلمة أن يريد أن يقول اقتل فلاناً فقال اى (قوله
 عدواناً) صفة لمصدر محذوف أى قتلا عدواناً (قوله من البكائر) بل من أكبرها بعد الكثرة
 وموجب للعقوبة فى الدنيا والآخرة ولا يتحتم دخول القاتل النار ولا يتخلد وأمره ان الله
 تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه والمراد بالناس لو فى الآية الميكث الطويل أو محمول على
 المستحل وبالقود والعفة والهدية لاتفق مطالبه - أخرى لا تدعى أماله تعالى فلا تفسد
 الا بتوبة مهيضة ومجرد التكبر من القود لا يقيم ذلك لا اذا انضم اليه ندم من حيث العصية
 وعزم على عدم العود والقتل لا يقطع الاجل خلافاً لما عتزل اهـ أفاده مدر (قوله وغيره)
 كقطع وجرح (قوله وهو قود الفعل الخ) ذكره - مد ثلاثة قود وأخرج بالاولين الخطأ
 وبالاخير شبه العمى (قوله والشخص) أى عين الشخص وهو الانسان اذ لو قصد شخصاً بظنه

بالوعدى وذكر العصمة
 والاصالة والسيادة من
 زياد فى هنا فى الجميع
 (والقتل) من حيث الحكم
 (أنواع) ثلاثة (واجب
 وهو قتل الحربى والمرتكب
 وقاطع الطريق والزانى
 المخصن وتارك الصلاة)
 بكاهى مبيضة فى أبوابها
 (ومباح وهو القتل قوداً
 وحرام وهو قتل من له أمان
 من مسلم وغيره عدواناً)
 وهو من البكائر (وأنواع
 الجناية) من قتل وغيره فهو
 أهم من قوله وأنواعه ينفى
 القتل (ثلاثة عمد) وهو قصد
 الفعل والشخص

(قوله بل هو على الاحاد الخ)
 هو خلاف ما تقدم من قوله
 والوجوب على الامام لاعلى
 غير ولكن المعتمد ما هنا اهـ
 مصالى

(قوله وفي الثاني على المساهية الخ) والمصرح به في كلام الشافعي ان ذلك شبه عمد ٣٩٩ وتحتذي به كل اعتبار فسد العيني

شبه العمد اه حل وقتل
قال بعضهم العمد انه
لا يشترط تدبر

بما يقتضيه غالباً (وشبه عمد)
وهو قصد ذلك بما يتلف
لا غالباً (وخطأ) وهو أن لا
يقصد الفعل أو يقصد له لكن
لا يقصد الشخص (ولا قود
في الأخيرين) وإنما هي مما
الدية لقوله تعالى ومن قتل
مؤمناً خطأ فقتل بر رقة
مؤمنة ودية وخبر قاتل
الخطأ شبه العمد فقتل السوط
والعصافيه مائة من الابل
رواه أبو داود وغيره وصححه
ابن حبان وغيره (ويجب)
القود (في العمد) بشرطه
بالإجماع (الاقى) أربع عشرة
مسئلة في (قتل الاصل)
فرعه (تدبر) لا يقدال ابن
من أبيه رواد الحاكم وصححه
وبقية الاصول كالأب
ورقة القروع كالابن والمعنى
فيه أن الأصل كان سبياً في
وجود الفرع فلا يكون
الفرع سبياً في عدمه (أو)
في قتله (مورث فرعه) كأن
قتل عتيقه أو زوجة نفسه
وله منها ابن لأنه إذا لم يقتل
منه بجنايته عليه فأولى أن
لا يبتدئ توقيفه منه (و) في
(اتقال بعض ارب القاتل
اليه) أي الى القاتل (كأن
قتل أحد أخوين أباهما ثم
الآخر أمهما) (الزوجية باقية) فلا يقتل (الاب)

شجرة فبان انما كان خطأ كما يأتي ودخل في قصده عين الشخص زعمه بل مع قصد اصابه أي
واحده منهم بخلافه قصد اصابه واحداً فربا بين العام والمطلق إذا الحكم في الأول على كل فرد فرد
مطابقاً فكل منهم متصوود بجله أو قصده لا وفي الثاني على المساهية مع قطع النظر عن ذلك أفاده
مد (قوله بما) أي بشئ يتلف غالباً جرحاً كان أو غيره كقتل ومضروا غرقاً وشجوراً وعلم من
بالأول ما لو قصد بهما يقتل قطعا (قوله وهو قصد ذلك) أي الفعل والشخص أي الانسان وان لم
يقصد عينه اه أفاده مد (قوله بما يتلف لا غالباً) بأن كان يتلف نادراً صكاً فزارة الخياط
بغير مقتل ولم يظهر أثره أما البرة التي يخاط بها الظروف فغير ذهاب لانها تتلف غالباً وكذا فزرة
البرة المذ كورة قتل لما ذكر أو كان لا يتلف لا غالباً ولا نادراً بأن كان على حد سواء كضرب غير
متوال في غير مقتل وغير شدة حر أو برد بسوط أو عصا خفيفة من قتل الضرب به (قوله أن
لا يقصد الفعل) كأن زلني فوق على غيره أو رمى شجرة أو آدمياً وغيرهما فأصاب غير من قصده
أو رمى شخصاً طنه شجرة فبان انما لا فرق في الآتين كونهما تتلف غالباً أو لا ولا الذي يتعرض
اه المصنف هنا (قوله فخر بر رقة) المصدر إذا وقع من الخطأ شرط واقترب بالقاء جرى مجرى
الامر فكأنه قال فخر بر رقة مؤمنة ومثله قوله تعالى فمن مقبوضة (قوله فقتل الخطأ) شبه عمد
وشبه العمد بدليل أو عطف بأن من الخطأ أو مضافة لأن شبه العمد يقال له أيضاً خطأ شبه عمد
وقتل السوط والعصا بدليل أو عطف بأن من قتل الأول أو خبر عنه أو عن يمدد في تقديره وهو
قتل الخ بوجه فيه مائة من الابل خبر عن قتل الأول على الاحتمالين الأولين أو مضافة أو
خبر ثان عنه على الاحتمال الثالث أو خبر عنه فقط على الاحتمال الرابع فإذ وجوب الدية في
الخطأ من الآية وفي شبه العمد من الحديث ويصح أن يراد بالخطأ الآية ما قابل العمد
فيه صدق شبه العمد أيضاً ويدل عليه مضافه الخطأ بالعمد في قوله ومن يقتل مؤمناً معمداً
الآية ويرضه الخطر المذ كور حدث قال قاتل الخطأ شبه العمد ولعدم التصريح في القرآن
بشبه العمد اختلف فيه الأئمة فائتبه الشافعي والاكثرون ونفساء مالك وجاعة فقالوا فبن قتل
بما لا يقتل غالباً كطامة وسوط انه عمد وفيه القود (قوله بشرطه) أي بشرطه المتعبر فيه
وهي المسكافاة والعصمة والقرام الاحكام وكونه ظلاماً من حيث الاتلاف وخرج بالأخيرين القتل
بحق والقتل ظلاماً من حيث الاتلاف كأن احصى حوزة قتله فقد نصه بن (قوله في قتل الاصل
فرعه) أي سواء كانت أصابته ثابتة بقبلاً أو ظلاماً بان تدعي المجوه ولا فالحقه القاتل بأحد هما
فقتله واستغنا ذلك عن قطع عدم وجود جميع الشروط السابقة فيه إلا كفاية بين الاصل
وفرعه انقل القاتل على المقتول (قوله وبقي الاصول) أي من قبل الاب أو الام وقوله فلا
يكون الفرع سبياً في عدمه قد يقال ان الاب هو الذي تدب في قتل نفسه بقتله فرعه
أو مورث فرعه الآن يقال انه سبب بعمد بخلاف ما لو قتله الاب فانه حجة تدب سبب (قوله
أو في قتله) أي الاصل وقوله عتيقه أي الفرع بخلاف ما لو قتل عتيق نفسه فانه يقتل فيه (قوله
كأن قتل أحد أخوين الخ) للمسئلة أربعة أحوال لانها إما أن يقتل أحدهما الاب والآخر
الام معاً أو ضرباً على كل إمام أن يكون هنالك زوجية أو لا واقصر المصنف هذا على صورة وهي
الترتيب مع بقاء الزوجية كما يستفاد من قوله ثم الآخر أمهما محالاً والزوجية باقية وخرج بذلك

(قوله ولا تؤذي نفسه الخ) أو
 هناك زوجة لكن لا توارث
 فإن اعتق أمته في مرض
 موته وتزوج بها في مرض
 موته وطال ذلك المرض حتى
 ولده ولده ان فقتل أحدهما
 أباه والآخر أمه وهي موقوفة
 حال غتته على إجازة الورثة
 وهي من جلة الورثة ولا إجازة
 إياها لأن الإجازة إنما تسير
 من حين قتلها فامتنع الارث
 للدور كافي ماب (قوله فيقتل
 كل منهما) أي لكن مستحق
 قود المرأفة يرأخ للاب
 ليكون أجنبيا منها (قول
 الشارح وفي قتل مسلم الخ)
 المراد بالكافر غير المسلم فقتل
 من كان من أهل الفترة

لأنه قال بعض اربن أبيه اليه
 من أمه ومن جملته بعض
 القصاص فيسقط باقية
 ويقتل قاتل الامام (و) في
 قتل (سيد رقبته ولو كان ثانيا
 أو أم ولد) أو من جلت بعضه
 اعدم المكاتاة (و) في قتل
 (حربي غيره) ولو مستأنا
 لأنه لم ياتزم حكمنا (و) في
 قتل (مسلم كافرا) ولو ذميا
 ليس بربا البتة إلى الألف تلت
 مسلم بكافرا واعد المكاتاة

المعية بصورتها وما لو قتل امرئها ولا زوجية بين الاب والام فليكل منهما القود على الآخر لانه
 قتل بورثه والمعية والترتيب برهوق الروح وقدم في معية محقة أو رخصة بقرعة وفي غيرها
 بسبق للقتل نعم ان علم سبق دون عين السابق وقبض الامر على البان على الاصح فان اقتصر
 أحدهما بغير قرعة أو سبق فلوارث الآخر قتله وقبض المستقلة في المنهج وشرحه بقوله شذية بين
 حائرين وانما قيد بالاول لاجل محقة قوله فليكل منهما القود على الآخر على الاطلاق والا فلا
 كان أحدهما للاب فتارة يشهد لكل منهما القود على الآخر فيما لو قتل الذي لاب أم أخيه
 والآخر أباه وتارة يشهد لأحدهما على الآخر فقط فيما لو قتل أحدهما أم نفسه والآخر أباه
 فيثبت لقائل الام القصاص على قاتل الاب دون العكس هنا ولا لاجل محقة قوله هنا فلا يقتل
 قاتل الاب لاله المذكرة في الشرع لأنهما إذا لم يكونا شذية بين لم ينتقل بعض اربن أبيه اليه
 لأن المقولة ليست أمه وحيدة فيقتل كل منهما وقيد بانثاني لاجل أن لا يسط القود
 لأحدهما على الآخر بغيره أو لولا كان هناك أخ ثالث لمثلهما لوعدا عن حقه لم يثبت لكل منهما
 قود على الآخر بل الثابت حينئذ هو الذية (قوله لأنه يقال بعض اربن أبيه اليه الخ) بيان ذلك
 أنه لما سبق قتل الاب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والام وإذا قتل الآخر والام ورثها الاول
 فينتقل اليه حصته من القود ويستطابقه عنه ويجب عليه لأخيه الذي قتل الام سبعة أعشار
 الذية ويستحق عليه ثود الام وفي عكس ذلك وهو ما لو سبق قتل الام يسط القود عن قاتلها
 ويستحق قتل أخيه (قوله من أمه) منعاق بان يقال وقوله بعض القصاص أي وهو الثمن الذي
 ورثته الام (قوله وفي قتل سيد) سواء كان حرا أو عبدا كأن قتل أم ولده وقوله وفي قتل حربي
 الخ أي لا يقتل الحربي بالمسلم تصاصا وان قتل من جهة المحاربة (قوله لأنه لم ياتزم حكمنا) أي
 مع أن يشترط في انقائ انترام الاحكام كإمرو ولو سكران أو ذميا أو مرثدا فلا قود على صبي
 ومجنون وحربي إذا قتل حال حرايته وإن أسلم بعده أو عقد له ذمة لقوله تعالى قل للذين كفروا
 أن ينتموا لغيرهم ما قد سلف وما نؤثر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة بعده من عدم
 الاقادة عن أسلم كوحشي قاتل حرة رضي الله تعالى عنهم فإنه قتل حال حرايته ثم أسلم وحسن
 اسلامه وما أخبره صلى الله عليه وسلم بقصة قتله لمزة قال له عليه الصلاة والسلام غيب عنا وجهك
 (قوله وفي قتل مسلم كافرا) أي ما لم يترك حكمنا فلا يفتن حكمه كإمرو ووافق الشافعي على
 عدم قتل المسلم بالكافرة الكا وأجد وأحق وقال أبو حنيفة يقتل بالذمي دون المعاهد والحربي
 وسكن الله رفع إلى أبي يوسف لم يقتل كافرا يفتنكم عليه بالقود فأنا رجل برقة ألقاها اليه من
 شاعر يكتفي بأبا المفضل وفيها هذه الايات

- يا قاتل المسلم بالكافر • جرت وما لعدل كالجائر
- يا من يفسد ادا وطرافها • من فقهه الناس أو شاعر
- جار • إلى الدين أبو يوسف • بقتله المسلم بالكافر
- فاسترحه واوا بكوا على دينكم • واصطبروا فالاجر للصابر

فأخذ أبو يوسف الرقة ودخل به إلى هرون الرشيد فأخبره بالحال وقرأ عليه الرقة فقال له
 الرشيد تذا رله هذا الامر صيلة للاب يكون منه فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول

(الاقى) ثلاث (صودان يجرح ذى ذميا أو صر ند ذميا أو صر ند) ثم يسلم الجارح ٤٠١ (ثم يموت الجرحى بالجراحة) فيقتل

به المكافاة له حال الجنابة
وذكر حكم المرتد مع المرتد
من زيادى (و) فى (قتل
س) كله أو بعضه (من
يدرق) لقوله تعالى الجرح
بالحر والعبد بالعبد وتلقين
لا يقتل حر بعبد رواه
الدارقطنى (ال) فى صورتين
(أن يجرح رقيقا رقيقا)
هو أولى من قوله عبيد
عبد (ثم يموت الجارح ثم
يموت الجرحى بالجراحة)
فيقتل به الماسر (أو) أن
(يقتل مجهول النسب
عبدان يقربان الرق) فيقتل
به مؤاخذه له باقرا راده
(و) فى (قتل شخص) معصوم
(مرتد أو حرييا) وهو من
زيادى (أو زانيا معصوما
أو تارك الصلاة أو فاطم
طريق تختم قتله) لاسية فها
حق الله تعالى مع اتناه
عقوبته عليه (و) فى (قده)
أى الشخص

(قوله وباسلام فقط) أى
مع كونه ليس مثله بدليل
قوله مع انتفاء عصمته (قوله
وقتلهم واجب الخ) الذى
تقدم له أن قتل تارك
الصلاة والزانى المحصن
خاص بالامام أو نائبه بخلاف
النسالة الباقية اه وما
تقدم هو العبد اه فضالى

بالبيعة على عصمة الذمة وأداء الجزية فلم يأنوا به فأسقط القود وحكم بالدية وهذا إذا كان
مقتضا إلى استنكار النفوس وانتشار الفتن كان المدلول عنه أحق وأحب اه (قوله الاق
ثلاث صور) استثنائه متصل باعتباره المآل والانتفاء (قوله ان يجرح الخ) إشارة إلى قاعدة وهى
كل جرح أوله مضمون لا يتقلب غير مضمون بتغير الحال إلى الكمال (قوله ذميا) والمعاهد
والمؤمن كالذى فى جميع الاحكام هنا وعبارة المنهج وشرحه ويقتل ذوا أمان بمسلم وبذى أمان
وان اختلفا ذميا كيم ودى ونصرانى أو أسلم القاتل ولو قبل موت الجرحى ويقتص من هذه
المسئلة امام بطلب وارث ولا يقتضيه إلى الوارث حذر من تسلط الكافر على المسلم ويقتل
مرتد بغير سبى وتغيرى هنا بذلك وفيما هو بكافر وبذى أمان أعظم من تغيره هذا بذى ومرتد
اه باختصار وقد وقع هنا فى مثل ما قدمه من فـ صان من لابسهم و (قوله حال الجنابة) أى
الاصابة كإدله عليه قوله الآن يجرح الخ وهذا بخلاف ما إذا أسلم الجنابى به سدى المهم
وقبل الاصابة فإنه لا يقتل به لعدم المكافاة له حاله اه شوبرى (قوله وفى قتل حر الخ) عطف
على قتل الأصل أى فلا قود فيه وكله أو بعضه بالرفع فاعل جرح لانه صفة مشبهة أى جرح ركه
أو بعضه أو بالنصب معه ولاله لانه صفة مشبهة ولا يصح جرحه فوكيد الان حر انكره وأنفاظ
التوكيد معارف فلا يترك كديم التكرات ولان عطف بعض عليه يمنع من ذلك لانه ليس من
الفاظ التوكيد (قوله من يدرى) ولو لم يدرى (قوله ان يجرح رقيقا رقيقا) هى من جملة القواعد
المقدمة وقوله هو أولى لشموله الامم وقوله الماسر أى من المكافاة حال الجنابة (قوله وفى قتل
شخص) عطف على قتل الأصل أى فلا قود فيه (قوله شخص معصوم) أى باسلام أو ذمة
أو أمان بالنسبة للأوليين وباسلام فقط بالنسبة للثلاثة الاخيرة وقتلهم واجب على الامام
والأحد بخلاف الأولين فإنه على خصوص الامام كما هو وكل واحد من المذكورين معصوم
على مثله فإذا اقتص منه الا الحربي فاذا قتله حربي مثله لا يقتص منه ويقتل المرتد بكل
واحد منهم دون عكسه كما يقتل بالذى دون عكسه كما علم عامر (قوله تارك الصلاة) أى كسلا
بعد أمر الامام له بها وامتناعه منها والافه ومعصوم ولا عبرة بأمر غير الامام (قوله تختم قتله)
أى بأن قتل قبحا من يكافئه (قوله لاستيفاء) اه لا استنفاء ما ذكرى فلا يقتص من قاتل كل من
الغلبة المذكورة ان لم يكن بصفته على عامر والمراد وقوع القتل للاستيفاء وان لم يقتصه
القاتل كما عتقه مر واعرض قل كلام الشارح بأن هذه الاله لا تجرى فى الحربى الذى زاده
على أصله فكان الاولى عدم الزيادة ثم قال لاحاجة لضميمة قوله مع انتفاء عصمته لانها كاذبة فى
عدم القتل اه وقد يقال الاله الاولى جارية فيما عدا الحربى والثانية سارية فيه وفى غيره فاقى
به العدم جريان الاله الاولى فى الحربى ومعلوم أن تعليل الحكم به اثنين بقيد تنويعه فلذلك لم
يقصر على الاله الثانية وعال فى شرح المنهج اهدار السرى ولو صييا او امر أو عبد بالاية
وهى قوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم والمرتدين حيث من بدله دية فاقبلوه والزانى
المحصن باستيفاء قاتله حد الله تعالى وجعل مر مثله فاطم الطريق وتارك الصلاة وقوه هاتم
قال فاطم اصل أن المهدوم معصوم على مثله فى الاهدار وان اختلفا فى سببه ويد السارق مهدة
الاهلى مثله سواء السر وقنه وغيره اه (قوله وفى قده) أى من لا والا فاقه الشق ما ولا الا فاطم

٥١ ذى فنى (قوله وقد يقال الخ) هذا كله على نسخة حديث ال امام على نسخة حق باقاف فهو شامل لقتل الحربى

الشيء هو ضار وقوله ما فوقنا أي ولو على هيئة الاموات وزعم أنه غير انسان أي فلا قود وتجب
 الدية وكذا لو زعم أنه انسان ميت فلا قود ولكن يصدق الموالي بينه أنه حي لوجوب الدية ان
 عهد له حياة سابقة لان الاصل بقاؤها ويحذف بيننا واحدة (قوله من ظنه حيا) بان كان عليه
 زى الحريتين أو رآه يعظم آلهتهم فهو هدر وفيه الكفارة وانبات اسلامه مع هذين لان
 الاصح أن التزين بزيمهم غير رد مطلقا وكذا انه ظم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكراهه ونحوه
 والمراد بالظن معطاني التردد فيشتمل الشك ويخرج به ما لو علم حيا فان قتله بدارنا فلا قود وفيه
 دية عمد وكفارة أو بدارهم أو وصفهم فهدرو فيه كفارة (قوله بدارهم أو وصفهم) خرج بذلك ما لو
 ظنه حيا بدارنا فان خلافة فيلزمه القود لوجوب مقتضيه وظنه المذكور لا يبيح القتل وفيه
 الكفارة أيضا اه أفاده في شرح المنهج بزيادة فتقول قل فيه دية شبهة عمد لا قاص على
 المعتد اه مردود (قوله بمقامه ثمة) أي هناك في دارهم أو وصفهم (قوله أولى من قوله كافرا)
 أي لانه اذا ظنه غير حري مرتدا كان أو غيره ولو بدارهم أو وصفهم وجب القود فهي أولوية
 صحة (قوله بالسبب) يخرج به الشرط فانه لا يؤثر في الفعل ولا يحصل بل يحصل التلف عنده بغيره
 ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كغيره بمرجع التردى فيها فان المقتول هو التخطي جهته والمحصل
 هو التردى فيها المتوقف على المفهوم من ثم لا يجب به قود مطلقا اه أفاده مر (قوله وهو
 ما يؤثر في تحصيل ما يؤثر في الخ) وذلك كالاكراه فانه يؤثر داعية القتل في المكروه وهذه الداعية
 تؤثر في التلف ثم السبب اما حسي كالاكراه واما معنوي كتقديم الطعام المسموم الى الضيف غير
 المميز واما شرعي كتمهاده الزور فالأصل أن المباشرة تحصل التلف والسبب يؤثر فيه ولا
 يحصله والشرط لا يؤثر ولا يحصل وتقدم المباشرة على السبب ثم هو على الشرط (قوله فيجب
 القود) فان عني عنه وجبت دية غلظة (قوله على الشاهد) أي اذا شهد بقتل أو بقطع طرف
 أو بردة أو سرقته ومثله المزكي والقاضي ومحل وجوب القود عليه ان لم يعترف الذي بعلمه عند
 القتل يكذب الشاهد في شهادته ولا فلا قود على الشاهد بل هو وألديه المغلظة على الموالي وحده
 لا قطع سبب الشاهد حينئذ يخرج بالشاهد الراوي كالأشككت قضية على حاكم فروى له
 فم اخبره بقتل به الحاكم آخر ثم يرجع الراوي وقال تعدت الكذب فلا قصاص عليه على
 التعمد وكذا الاستفنى شخصاً فافتداه بقتل ثم يرجع اه أفاده مر (قوله وقال تعدت الكذب
 الخ) فوجب القود مركب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ومن ثم لو نيقنا الكذب
 بان شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص بل وازعدم التعمد يخرج بقوله وقال تعدت الخ
 ما اذا لم يقل ذلك فلا قود على المعتد ولو قال أحد الشاهدين تعدت أو ما صاحبي وقال الآخر
 أخطأت أو أخطأنا أو تعدت وأخطأ صاحبي قتل الاول فقط لانه المقر بوجوب القود وحده
 وبقوله وعانت أنه يقتل بشهادتي ما اذا قال لم أعلم ذلك فيقتل منه ان أمكن صدقه اقرب عهده
 بالاسلام أو نشأه بعيدا عن العلم أو قال لم أعلم بقبول شهادتي لوجود أمر في يقتضى ردّها
 والحاكم نصير في اختياره وجبت دية شبهة العمدة في ما لم تصدقه العاقلة اه أفاده مر
 (قوله وعلى المكروه بكسر الراء) ولو اماما أو منفليا ومنه امام خيف من سطوته لا عياده فعل
 ما يحصل به الاكراه لو خولف فامره كالاكراه وكذا يجب القود على مكروه يفتخ الراي لانه

ما فوقنا وزعم أنه غير انسان
 (و) في (قتل مسلم من ظنه
 حيا) بدارهم أو وصفهم
 فبان مسأله الوضوح العذر
 ولأنه لا قطع حرمة نفسه
 بتسامحه وقولي حيا أولى
 من قوله كافرا (ويجب
 القود بالسبب) وهو ما يؤثر
 في تحصيل ما يؤثر في التلف
 (ك) ما يجب به (المباشرة)
 وهي ما يؤثر في التلف
 ويحصله (فيجب) القود
 (على الشاهد اذا رجع بعد
 القتل بشهادته) وقال
 تعدت الكذب وعانت
 أنه يقتل بشهادتي (وعلى
 المكروه) بكسر الراء بغير
 حق

(قوله غير المميز) قيل أي
 بين كونه حيا أو غيره هذا
 هو المراد به والذي في المنهج
 وشرحه غير ذلك فراجع

(قوله أوزعيم بغاة) بالجهر
عطف على الامام (قوله بل
يجب الخ) انظر هل تؤخذ
من مال المرتد ولو بعد
القتل منه جرد

بان قال اقتل هذا والا
قتلتك فقتله فاشبهه ماله
وماله بهم فقتله وتعيير
بما ذكر اولي وأعم مما يعبر به

• (فصل في موجب القتل) •

بفتح الجسيم (قد لا يجب
القتل شيئا لوجوبه أو
إباحته) وتقدم بينهما
(وقد لا يجب) وإن كان
واجبا (القتل كقتل المرتد
مثله) والزاني المحصن مثله
(وقد لا يجب الكفارة فقط)
أي دون القصاص والمال
(كقتله نفسه أو عبده
أو مسلما يدار الحرب
أو بصقه) فله جريما
لأن كلا منهما معصوم يحرم
قتله والكفارة حتى قتله
تعالى فلا تسقط بذلك
بخلاف الضمان بغيرهما
(وقد لا يجب) والقتل أو
الدية وهو القتل المحرم
عمدا (الاما استثنى) اما
الكفارة فالماضي واما الباقي
فلا تلهي عليه وسلم بغير
أولياء القتل بين القتل
واخذ الدية برواه الشيخان

المباشر وفي هذا استوى المباشرة والسبب نعم لو كان أجمع ما يمتنع طاعة أمره أو أموره الامام
أوزعيم بغاة لم يعلم ظله بأمره بالقتل لم يقتل وإنما وجب القتل عليه مالا لا لأكراهه بل كدعائه
القتل في المكروه غالبا لبدن الهلاك عن نفسه وقد أثرها بالقامه ما نثره كان في القتل فان
عنى على دية وزعت عليه ما ولو اختصر أحدهما بما يجب قودا اقتصر منه دون الآخر فلو
أكرهه عبدا أو عبده على قتل عبده فقتله فالقود على العبد (قوله اقتل هذا) خرج به ماله
قال انقطع طرفه فقتله لأنه حينئذ مختار لقتله فهو الضامن دون المكروه بكسر الراء اه قل
(قوله والاقتلتك) خرج به ماله قال اقتل هذا والاقتلتك ذلك مثلا فليس أكرهاه وكافقتل
الضرب الشديد فاقوته اه أفاده مر (قوله فقتله) وإن ظننه المكروه يقع الرأى عبدا أو كان
مراعاة أو صديقا أو جاهلا

• (فصل في موجب القتل) •

أي وجود أو عدمه لأن القسم الأول لا يجب فيه شيء حاصل ما ذكره ستة أقسام (قوله بفتح
الجسيم) وهو ما يترتب عليه وأما بكسره فهو السبب المقضي وهو القتل عمدا أو شبهه عمدا أو
خطا فان ذلك موجب للقتل والدية (قوله لوجوبه) أي على الامام والألأحاد وذلك كقتل
الحربي والمرتد وقاطع الطريق أو على الامام فقط كقتل تارك الصلاة والزاني المحصن كما مر
وقوله أو إباحته كاقول قصاصا (قوله وإن كان واجبا) الواو للعالم لا للمبالغة لأن قتل من ذكر
لا يكون إلا واجبا على الامام والألأحاد كما عرفت وقوله القود معصوم على مثله (قوله كقتله) أي
لا يجب الكفارة وليس كذلك بل يجب فيه لأن المقتول معصوم على مثله (قوله كقتله) أي
الشخص ولو مسلمًا نفسه فالضمان عليه على ما لو لم يقتل المرتد نفسه لا كفارة فيه على الاظهر
لعدم تركته له إذ ماله في لكن يخرج منه أجره الجسد لا أه أفاده الرحاني (قوله يدار الحرب
أو بصقه) أهلو كان يدارنا أو بصقه فقتله الكفارة والقتل كما مر وقوله لأن كلا منهما أي
من الثلاثة المذكورين معصوم ولو على نفسه وقوله يحرم قتله أي في الواقع والافتقار ظنه حريما
لا يحرم قتله ظاهرا (قوله والكفارة الخ) من تمام العلة بل هو وجهها وقوله بذلك أي قتله
نفسه أو عبده الخ وقوله بغيرها أي الكفارة من قود أو دية (قوله والقتل أو الدية) هما
منصوبان عطفا على الضمير البارز في وجبه ولم يعبأ بالاولدفع توهم وجوب ما به ابل المراد أن
الكفارة تجتمع مع أحدهما في قتل واحد وليس هذا مع قوله لا حتى وقد لا يجب
الكفارة والدية فقط كاقول خطأ أو شبهه عمدا عات من أن المراد هنا ما لا يجب الكفارة مع
القتل وتارة والدية أخرى في قتل واحد بخلاف ما ساقى فان المراد به ما لا يجب الكفارة والدية
فقط ولا قود أصلا ولأن الدية هنا بدل عن القود وفيما يأتي واجبة ابتداء (قوله وهو القتل
المحرم عمدا) أي مع المكافأة في القود وعلته في الدية (قوله الاما استثنى) أي من القتل المحرم
عمدا وذلك كقتل الواد ولد أو المسلم لم ذميا فان الواجب فيه الكفارة والدية لا هي والقود
ويصح أن يكون واجبا أيضا لما لا يجب الكفارة المتقدمة وذلك كقتل شخص زانيا محصنا أو مرتدا
بغير أمر الامام فانه سرام من حيث اقتيانه على الامام ولا كفارة فيه وبما في القسم الأول في
كلام المتن فانه لا كفارة فيه (قوله فالماضي) أي من كون ما حق الله تعالى (قوله وأما الباقي) وهو

القود أو الدية عند الذنوعه عليها كابدله الحديث المذكور ولا يصح أن يجعل كلامه محملا
 لوجوب الدية ابتداء لعدم تقدمه بل سيأتي في كلامه كما مر فقول ذل وأما الباقي وهو القود
 أو الدية سواء وجبت الدية ابتداء أو بعد العفو عليها فهو غير مناسب (قوله أي القتل)
 المذكور وهو القتل المحرم عدا (قوله قود) أي موجب للقود أي قتل نفسه (قوله ولأنه) أي
 القود بمعنى القصاص بدل متلف وهو النفس فتعين جنسه أي المتلف رفيه أن البدل هو
 النفس القاتلة كما هو مقتضى التنظير المذكور لا القصاص الذي هو قاتله (قوله كالمثلف
 المثل) أي من الأموال وقوله بقودون الجاني أي إلى محل الاستيفاء (قوله بدل عن النفس)
 أي المقتولة (قوله عند سقوط القود بلا عفو) أي كوت الجاني قبل القصاص هذا أن أريد
 السقوط بعد الوجوب فان أريد به ما يشمل عدم الوجوب ابتداء كان منه قتل الأصل فصره فان
 القود لم يثبت فيه ابتداء وليس منه قتل السيد رقيقه وان كان لا قود فيه ادم استباحه الدية
 (قوله أولى من قوله عنه الخ) انما قال أولى لأنه يمكن الجواب عن قال انه بدل عن القود بأنه
 لما رجب عينا كن حياة نفس القاتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لكن باعتبار كونه
 فيه حياة نفس القاتل لا باعتبار تعاقبه بالقاتل فلذا أوجب دية القاتل دون القاتل والحاصل
 أن لا قود وجهتين بجهة كونه فيه حياة نفس القاتل وجهته تعلقه بالقاتل فن قال انه بدل عن
 القود مراده أنم ابدل عنه من الجهة الأولى فلذا أوجب دية القاتل فليخالف القاتل بأنم
 بدل من النفس المقتولة ولذا جعل بعضهم الخلاف لفظيا ولا ينافيه ما ذكره الشارح من
 التهمة المترتبة عليه لأنه بحسب الظاهر إذا اظهر من قولهم بدل عن القود أنه بدل عنه من جهة
 تعلقه بالقاتل وقد علمت أن ذلك ليس مراد اقاتلهم ولا تغتر بما قاله بعضهم هنا (قوله لأن المرأة
 الخ) عبارة شرح المنهج وهل المراد دية القاتل أو القاتل حكى التولى فيه وجهين تطهر
 فائدتهم في اختلاف قدر الدين فعلى الثاني منها لو كان القاتل رجلا والقاتل امرأة أوجب
 خـون بهما وفي عكسه مائة والأقرب الوجه الأول كادل عليه كلامهم في باب العفو عن القود
 اهـ وهي أولى لأفادتها عكس الصورة المذكورة هنا وانما خالف الدية القصاص لان المعصية
 فيه عمالة النفس بالنفس ولا كذلك الدية (قوله وقد يوجب الكفارة لم يقل وقد يوجبها كما
 سبق لدفع ايماء عود المعصية على الدية المذكورة وقد يقال أن ذلك يتقدم بذكر الدية بعده
 الآن يقال إن التوهم بحمل ابتداء قبل ذلك (قوله والدية فقط) أي دية النفس على
 ما تقدم وهذا القسم من افراد سقوطه بلا عفو المذكور به لعدم المكافأة مثلا الآن يقال
 ذلك من حيث وصف الفاعل وهذا من حيث وصف الفعل ولذلك بسط هنا لو مع المكافأة
 فتأمل اهـ قل (قوله وهو الخطأ وشبهه العمد) ومثلهما قتل الأصل فصره أن أريد بالسقوط
 فيما تقدم ما يشمل عدم الوجوب ابتداء أو الانقاس مثلها كما مر (قوله لما مر) أي من الآية
 والحديث (قوله مستحق القود) ولو محجور عنه أو فاس وقوله بلا مال بان يقول عفو عن
 القصاص والدية أو عفو عن مجانا أو عفو وتيسكت اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله أو به)
 أي بمال وجب له فلذا اصح الاستفتاء بعد فتأمل اهـ قل (قوله هو أعم) أي لشموله ما لو
 كان الجاني عليه سبياء أو قطع يدي الجاني ثم مات سرياء وأيضا فالولى هو الذى يتولى استيفاء

(وموجبته) أي القتل
 (القود) بفتح الواو أي
 القصاص أو قوله تعالى كتب
 عليكم القصاص في
 القتلى وتلعب من قتل عدا
 فهو قود رواء الشانبي
 وغيره باليد صحيحة ولأنه
 بدل متلف فتعين جنسه
 كالمثلف المثل وسعى قودا
 لانهم بقودون الجاني يجعل
 أو غيره (والدية بدل عن
 النفس عند سقوط القود)
 بلا عفو أو بعد عفو عنه عليها
 وقولى عن النفس أولى من
 قوله عنه أي القود لان
 المرأة إذا قتلت رجلا لزمها
 دية ولو كانت بدلا عن
 القود لزمها دية امرأة
 (وقد يوجب الكفارة
 والدية فقط) أي دون القود
 (وهو الخطأ وشبه العمد)
 لما مر عند قولى ولا قود
 في الأشخيرين (ويخصير
 مستحق القود بينه وبين
 العفو) عنه اما (بلا مال
 أو به الأفعال لقطع المستحق)
 هو أعم من قوله الولي (يدى
 القاتل ولم يمت

(قوله عبارة شرح المنهج
 الخ) هي صريحة في أن
 الخلاف معنوي خلافا لما
 تقدم المعنوي

(قوله لم يعتبر جذامه) أي فإذا قطعت يده وجبت نصف قوته بقضائه لا ينقصه ٤٠٥ عن النصف وإن اعتبر من حيث التقويم

ولم تنقص دينه) عن دية القتل (في تغيير بين القود) للامتناع (والعقوبات) لأنه استوفى ما يقابل الدية وقولي ولم تنقص دينه من زيادتي (وفيما قتل أحدا عبده إلا خرف في تغيير بين القود) للزجر والامتناع (والعقوبات) لأن السيف لا يثبت له على عبده مال

• (فصل في الجناية على الرقيق) •

(الجناية على الرقيق) (كـ) الجناية على (الحر) في ماله (في ست مسائل) (في أنه لا يقتل به حر ولا مبيع) (أعدهم المكاتاة) (وأن الواجب قيمته) (من نقد البلد) بخلاف الحر فمافان واجبه الدية من الأبل (وأن الذكر وغيره) من أنثى وخنثى وهو من زيادتي في حكم الجناية (سواء) بخلافه في الحر فان دية الأنثى والخنثى على النصف من دية الذكر (واحدة تعتبر أوصافه في ضمان نفسه) بخلاف الحر فلا تعتبر أوصافه في ضمان نفسه بل دية المبيع كدية السام

• (فصل في الاشتراك في الجناية) •

(الشركة في الجناية) هي

الفصاص في الحلال والمستحق أعم منه فإذا كان هناك أخوة وخرجت القرعة لواحد منهم كان وليا ومستحقا وغيره مستحقا قط فانه يثبت قتل في الأجمة (قوله ولم تنقص دينه) أي القاتل عن دية القاتل بأن صاوتها كقطع رجل يدي رجل أو زادت كقطعه يدي امرأة وخرج بذلك ما لو قتلت كقطع امرأة يدي رجل فثبت فاقص ولله بقطع يديه فلم يثبت فانه يتغير بين قتلها والعقوبات نصف الدية لأنه لم يستوف الأما يقابل نصفها وهو البدان منها ولو قطعت إحدى يديه فاقص ثم مات سراية فانه عقوب ثلاثة أرباع الدية لأنه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يدا امرأة بربع دية رجل ويؤخذ منه أنه لا شيء لها في عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية فإذا أرادوا ما للعقوبات لم يكن لشيء لأنه استوفى يدي رجل وهي مقداريها (قوله في تغيير) أي وارث القاتل (قوله لأن السيد الخ) بقيد أن الفطع كان قاتلا

• (فصل في الجناية على الرقيق) •

أي من حر كامل أو مبهض على الرقيق أي من فيه رفق ولو عبر بذلك كان أعم (قوله في ماله) أي من كونه عدا أو غيره (قوله في الست مسائل) جعلها الأصل سبعة فزاد أنه لا قصاص فيه وهو مبيح على القول الضعيف وهو أن العاقلة لا تتحمله فالخالف بالبهايم والأصح أنه ينقسم فيه كالحرم بناء على أن العاقلة تتحمله وهو الأصح (قوله ولا مبيع) أي ولو كان المقتول مبيعا (قوله) وإن الواجب قيمته) أي قيمة كالهبة أو بقره ما فيه من الرق وإن زادت ذلك على دية الحر كسائر الأموال المتلفة (قوله بخلاف الحر) والفرق أن الدية حدددها الشارع ولم ينظر لأعيان من يجب فيه بخلاف ضمان الرقيق لم يحدد فتنط ما يقابل بالأعيان المتلفة وما يناسب كلامها (قوله فيها) أي في أن الواجب القيمة وكثر من نقد البلد (قوله سواء) أي من حيث الاعتبار بقيمة كل وإن زادت قيمة غيره لم يضر على قيمته (قوله وأنه) أي الرقيق تعتبر أوصافه في ضمان نفسه لأنهم أكثر من القيمة كسائر الأموال المتلفة بخلاف الدية وخرج بضمان نفسه ضمان أطرافه فلا تعتبر أوصافه فيه فإذا كان أجسامهم مثلا وطورهم سليما لم يعتبر جذامه في ضمان ذلك الطرف

• (فصل في الاشتراك في الجناية) •

أي حكم وقوع الشركة فيما (قوله ثلاثة) أي لأنه إما أن يجب القود على الكل أو لا يجب على الكل أو يجب على البعض دون البعض فالقصة عقلية وأفراد القسم الثابت غير منحصرة (قوله من أحدهم) أي مع وجود المكاتاة ونسبة القتل إلى فعل كل بأن يكون فعل كل واحد له دخل في الزهوف وإن لم يقتل على أفراد بخلاف الخدشة المتفقة فلا اعتبار بها وإذا آل الأمر إلى الدية وزعت على عددهم فعل الواحد من العشرة عشرها وإن تفاوتت جراحاتهم عددا أو غشيانا فلا دخل في قتل النفس سواء وطأ أو أي نوافذ أو على قتله أم لا هذا إذا وقع القتل بجراحات ونحوها كان ألقوم من عال أو في بحر أو ما لو كان بسباط أو عصا خفيفة وكان ضرب كل واحد منهم على حدة لا يقتل لو انفردوا الجموع يقتل غالبا فيقتلون أن نوافذ أو أي نوافذ أو على الضرب بخلاف ما لو وقع انفاد فاقته يجب عليهم دية عدد ونوزع عليهم باعتبار المضربات وأعمالهم يعتبروا النوافذ في الجراحات ونحوها لأن الشقيقة دية الهلاك غالبا

أعم من قوله في القتل (أنواع) ثلاثة (أحدها) لا يسقط فيه القود عن أحدهم بأن يكون فعل كل عدا عدا أو بالاشبهة

(قوله ولا يقتل منعه دوشريك الخ) ٤٠٦ قيل نامل هذا الحكم مع كلام الشارح فان ظاهر عبارة مر عدم قتل الشريك

اه وفيه نظر (قوله ستة عشر) الاولى خمسة عشر

لما روى الشافعي وغيره ان
مهر قتل نكرا خمسة اوسبعة
برجل قتله غيلة وقال
لوعلا عليه اهل صنعا
لقتلهم جميعا ولم يشكروا عليه
فصار اجامعا ويقاس
بالقتل غيره (الثاني لا قود
فيه بان يكون فعل بعضهم
خطا او شبهه عمد) لان
التلف حصل بغيره لا يجب
باحدهما القصاص فغالب
المسقط كما يغلب فيما اذا
قتل المهر رقيقا (الثالث
يسقط فيه القود عن بعضهم
فقط) اي دون البعض
الاخر (املا استحصالة
اجاب القود عليه ككونه
سبعا او حبة او قاتل نفسه
او المانع ككونه اصلا
او صبيا او مجنونا شاركة
غيره) فمما فيجب القود على
الغير فقط لحصول التلف
بقهاتين عمدين فلا يؤثر
فيه امتناع القود على
الشريك اعني بخصه

(فصل في الجنابة
على غير النفس)

(الجنابة على ما دون النفس
تكون بازالة طرف) كيد
او رجل (أو معنى) كسمع

دوشريك او مريض من زيادتي

بجلاف الضرب بشو السوط اما اذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا سواء وطأوا
ام لا واذا آل الامر الى الذب وذعت على الضربات بجلاف الجراحات ونحوها لان كل واحد
كله قاتل كما مر اه افاده في المنهج وشرحه (قوله برجل) اعنه اصله وكان قتله بسبب ذوجه
ايه (قوله غيلة) بكسر المعجمة اي حيلة وهي ان يتخدع ويقتل بوضع لا يراه فيه احد وقوله
لوعلا اي اجتمع (قوله اهل صنعا) خصم بالذكر لان النفر المذكور كانوا من الاولاد الكبر
بلد باليمن وغالب سكانها الا ان زبدي (قوله الثاني لا قود) وضابطه ان يكون القاتل شريكا
لمن امتنع قتله اعني في الفعل بخلاف ما بعده فانه اعني ذات القاتل (قوله لا يجب باحدهما
القصاص) لو قال يمنع من احدهما القصاص لكان اولى لانه حينئذ يصير من افراد اجتماع
مقتض. ومانع الا ان يقال انه حيث لم يجب كان محذورا لانه لا واسطة بينهم ما بل اما ان يجب اي
ثبت او يمنع ولا يصح ان يكون من اجتماع مقتض وغير مقتض لانه حينئذ يغلب الاول وبعبارة
مر ولا يقتل منعه دوشريك مخطئ وشبهه مدحصول الزهوق بغيره لانهما يوجب
والا تخريجه فغالب الثاني للشبهة وعلى الاول نصف دية العمد وعلى الثاني نصف دية
الخطا وشبهه العمد اه (قوله الثالث الخ) تقدم ان ضابطه ان يكون القاتل شريكا في منع
قتله اعني في ذاته وقوله يسقط لو قال يمنع كان اولى لان السقوط فرع الوجوب وسيسير اليه
(قوله ككونه سبعا او حبة) اي يقيد ان يكون فعلها ما يشترط غالبا وان يكون شريكها ما مكانا
من قتله كما قيد بقاتل مر ولا بد ايضا ان يكون فعلها ما بغير واسطة عاقل والاقتل بمسكوكها
ايضا (قوله او قاتل نفسه) بان جرح نفسه وبجرحه غير مقتاتل (قوله فيهما) اي في قسمي
الاستحالة والمانع (قوله بغيره عمدين) في جعل فعل بشو السبع من العمد نظر لانه فرع
عن القود ولذا جرى قولان في فعل نحو الصبي المذكور مع أنه من جنس من يقتل وان كان
الراجح انه مدح كيدل عليه قوله مر ولا يقتل منعه دوشريك مخطئ ولو حكما كذا الكتاب الذي
لا يغيره اه فجعل في حكم المخطئ يدل على انه ليس مخطئا (قوله فلا يؤثر فيه) اي الوجوب
وامتناع فاعل يؤثر اي لا يمنع الوجوب الامتناع المذكور وخالف شريك المخطئ بان الخطا
شبهة في الفعل او رث في فعل الشريك شبهة في القود لا اختلاط الفعلين ولا شبهة هنا في الفعل
وانما هي في الذات وذات احدهما غير ذات الاخر فلا اختلاط فيهما حتى يصرى وصف
احدهما في الاخر وبعبارة مر والحاصل انه متى سقط القود عن احدهما الشبهة في فعله سقط
عن شريكه او اصفة فاقمة بذاته وجب على شريكه اه

(فصل في الجنابة على غير النفس)

اي الجنابة على النفس بغير القتل والمراد ما يجب فيها (قوله بازالة طرف) خرج بالازالة
الكسر فلا قود فيه الا في السن ان امكن بان يشمر بنشارة يقول اهل الخبرة والعرف بفتح الراء
اما بسكونها فثمن العين * والاطراف ستة عشر اذن عينين فمن اثنتي عشرة لسان من على
يد رجل حلة ذكر البان اثنيان شفران * والمعا الى اربعة عشر عقل جمع بصير ثم نطق
موت ذوق وضع افضا بطش منى قوة احبال وامناء وجماع هكذا قال الزبدي وزاد
بعضهم على ذلك لذة الطعام كما سباني * والقصاص فيما مضى منها وهو ستة عشر وجمع

ويطش

وبطش وذوق وثم وكلام ولا قود في غيرها وإذا أخذت دية واحد من اسم عاد استقرت أظهور
عدم ذواله بخلاف الجرم فلا تسترد به وده لأنه نعمة جديدة لا يحمل الانضاء وسن من لم ينفر
والبكاثة والجلاد وقد نظم ذلك بعضهم فقال

دية المعاني تسترد به ودها * وديات الأجرام امنعن ردها
واسنن سنا غير مغفرة كذا * افذاؤها والجلاد ثالث عدها

ويكمل الانضاء الذي هو ازالة ما بين الثعلب والدر البكاثة كما من (قوله) كم موضحة الكاف
استثناة اذ لا قود في غير الموضحة كما سيذكره وبعبارة المنهج ولا قود الا في الموضحة ولوفي
بأبي البدن (قوله كوجه) أي أو غير من جماع أجزاء البدن لأن الكلام الآن في قودها وهو
يجب فيها في أي جزء كانت من أجزاء البدن بخلاف أعضائها فانه خاص بموضحة الرأس والوجه
كما سيأتي (قوله في كل منها) أي من الثلاثة الطرف والمعنى والجرح (قوله لتيسر ضبطها)
جمع له في شرح المنهج علة الثبوت القود في الموضحة وعمل ثبوتها في الأطراف بقوله لأن لها
نمايات مضبوطة وفي المعاني بقوله لأن لها محال مضبوطة ولأهل الخبرة طرق في أعضائها وقد
يقال إن التعليمين المذكورين يعني العلة المذكورة هنا فلذا اقتصر عليها أو جعلها علة
للتلاثة (قوله دون غيرها) أي غير الموضحة وليس الضمير راجعاً للثلاثة المذكورة كأنهم
قل لأنه خلاف صريح الشارح نعم يلزم على ذلك تشبث في الضمير بتركيبه المصنف الضرورة
الاختصار (قوله ومقتله) بكسر القاف المشددة أفصح من فتحها اه شرح المنهج والمعنى على
الفق من قبل الخذف الجار واتصل الضمير (قوله ونحو ذلك) كحارصة به ملات وهي مانتشة
بلاسلان دم والانقضى دامة بعين مهله وباضعة من البضع وهو القطع تقطع اللحم بعد
الجلاد وتلاحة نفوس فيه وسعها يقسر السنين تصل جلادة العظم التي ينسب وبين الأهم
وتسمى الجلادة به أيضاً وكذا كل جلادة رقيقة أخذاً من سماح بق البطن وهو الشحم الرقيق
وهذه لغة أهل الحجاز وأما أهل المدينة فيسمونها المظلي والمظانة وأما مومة تصل إلى خريطة
الدماغ المحيطة به وهي أم الرأس ودامة بعين مهله تخترق خريطة الدماغ وتصل إليه فالشجاج
عشرة أو إحدى عشرة بزيادة الدامة بالعين المهله والشجاج بكسر الشين جمع شجة بفتحها
الجرح في الرأس أو الوجه أما في غيرها فيسمى جرحاً لا شجة وأما الأدهاء السابقة من الحارصة
وما بعدهما فلا تختص بالرأس والوجه وقد جمع ذلك بعضهم في نظم ذكره ثم قال

الحارصة شقت ودامة فرت * وأدت وذات البضع ما نطعت لها
فان هي غاصت فهي ذات تلاحم * وسعها فأتى على عظمه وشما
وه موضحة تكشف وهامة له * تلمها وذات النعل ما نطقت عظامها
ومأمومة ما لم يكس دماغه * فان خرقته فهي دامة تسمى
فوضحة فيها القصاص وأرضها * من النفس نصف العشر واجهل كذا الهشما
وناقله أيضاً نسوت أرضها * فني جدهما عشر ونصف ولا ظما
ودامة ما مومة ثالث قسه * وما قبل هـ هذا المحكومة قد بيني اه

(فصل في مستوفى القود)

(أو يجرح فتمشي إلى عظم
كوضحة رأس أو غيره)
كوجه (في كل منها القود)
لتيسر ضبطها واستماتة
منها (دون غيرها) من
ها شمة تنسم العظم ومقتله
تنتله ونحو ذلك لعسر ضبطها
(فصل في مستوفى القود)

الاولى ان يقول في مستحق القود مستوفيه كما في شرح المنهج لانه ذكره جالان برادمن
 يستحق استحقاق القود وان لم يستوفيه بالفعل (قوله لكل الورثة) الاولى اسقاط لفظ كل
 لاجل انه ان كل وارث يستحق جميع القود وليس كذلك لانه موزع عليهم بحسب الارث هكذا
 قاله قل ووجه الابهام ان المبادر من القود جميعه وقد علمه بكل وارث بخلاف مالوا اسقط
 ذلك وقيل ثبت للورثة فانه يثبت ثبوت جميعه لمجموع الورثة بأن يكون موزعاً عليهم وانما لم
 يكن نهيهم فاسد الان لفظه كل داخل على الورثة لا على القود وهو لا يفيد العموم الا بعد ادخل
 عليه فيكون القود صادقا بالكل وبالبعض والمراد الثاني وبعبارة المصنف مساوية اعبارة
 المنهج وقد اعترضها بعض الشراح بالاعتراض المذكور ولذا حذف المصنف لفظ كل من المنهج
 والمراد بالورثة العصبية وذو القربى وسواهم كان ارثهم بحسب وان بعد كذا رسم ان ورثه
 ام بسبب آخر غير النسب كالزوجين وبيت المال والمعتق والامام فحين لا وارث له مستغرق وهو
 ثابت لهم تلقيا عن الميت لا ابتداء على المقتضى فاذا عني عمه على حال تعلقت به الديون وجب منه
 لان ذلك من جملة تركته الميت (قوله كالدية) فاشتمل انما لهم بحسب ارثهم بخلاف حقه المقتضى فانه
 ثبت لكل منهم بقائه لكن على سبيل البديل وثبوت الدية لهم أيضا تلقيا عن الميت لا ابتداء
 على الراجح والامتناع من هادونه ولا غيرها ككون تجديفه وليس كذلك (قوله ويقتضون غائبهم)
 أى الى حضوره او اذنه وقوله وكل صبيهم أى بالبلوغ فان استوفاه المصنف وقع الموضع وقوله
 ومجنونهم أى بالافاقة وانما انظر ذلك لان القود لا تشي ولا يحصل باستيفاء غيره من روى
 او حاكم او بغيرهم فان كان المصنف والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولي المجنون غير المصنف
 القود على الدية دون روى المصنف لانه غاية تقتظر بخلاف المجنون اه شرح المنهج (قوله
 ويحبس) أى وجوب اياهم غير توقف على طلب روى ولا حضور وغائب ضبط المصنف مع عدم
 مستحقه وانما توقف حبس الحامل على طامه له ساحة فيها رعاية للعمل مال يساع في غيرها
 اه مر (قوله القاتل) لو قال الجاني كفى المنهج لكان أعم كما قاله المصنف في شرح المنهج
 معترض على عبارة المنهج المساوية لعبارة هذا الجمل من لا يسهو (قوله ولا يمتلي بكفيل) لانه
 يبرر بغيره الحق ويحمل ما ذكر في غير فاطم الطارقي اما هو فمقتضى الامام مطلقا اه قاله مر
 (قوله تولا) فان تولا غيره وقع الموضع (قوله لكن باذن الباقيين) فائدة الاذن بعد القرعة
 تعيين المستوفى ومنع قول كل من الباقيين أنا مستوفى وقول بعضهم للتأديع لا مستوفى أنت
 بل أنا اه مر (قوله ولا يندخلها) أى القرعة عاجز عن المباشرة كشخص وامرأه وان كانت قوية
 جادة أو أعمى فلو خرجت انقادر فيجوز أعيدت بين الباقيين اه مر (قوله ورجح الاصل
 الدخول) أى لانه صاحب حق فيستغيب اذا خرجت القرعة له وهو ضعيف والمعتد الاول
 وسئل بعضهم كلام الاصل على دخول العاجز في الاذن وهو بعيد اذا المتبادر من دخوله كتابة
 انه في الاقراع ولو ابدرا احد المستحقين فقتل الجاني بعد عقومته أو من غير لزمه قود وان لم يعلم
 بالعقو اذ لا حق له في القتل أو بقله فلا قود عليه لان له حقا في قتله ولله بقية في المستحقين تسقط
 دية من تركه جان ولو ارث الجاني على المبادر ما زاد من دية على نصيبه من دية مورثه
 لاستيفائه ما هو بقتله الجاني (قوله ولا يستوفى الخ) نعم لا يحتاج مالان رقيق في رقيقه
 الى الاذن ولا مضطرا لا كل من له عليه قود ولا منقر ولا يراه احد ويجوز عن الاثبات اه

(القود يثبت لكل الورثة)
 كالدية ويقتضون غائبهم ويحبس
 صبيهم ومجنونهم ويحبس
 القاتل ولا يمتلي بكفيل
 (فان انقروا) أى المستحقون
 (على مستوفى) ذلك (والا)
 فان أراد كل منهم ان
 يستوفيه بنفسه (أفرع)
 بينهم وجوبا فحين خرجت
 له القرعة تولا لكن باذن
 الباقيين على الاصح (ولا
 يندخلها عاجز) عن المباشرة
 لان العاجز يجرى بين المستوفين
 في الاهلية لكن لا يجوز
 الاستيفاء به بخروج
 القرعة الا باذن العاجز
 ورجح الاصل الدخول بما
 لا ينفى (ولا يستوفى) قود
 (قوله تعيين المستوفى) فيه
 ان ذلك حاصل بالقرعة فاعل
 القاتلة رجاه الباقيين
 وتامل

أفاده في شرح المنهج (قوله الأباذن الامام الخ) لو وقف الأذن على دفع مال ظالم فلا ثم على
المستقل فيما يظهر ثم يصح تعزيره لانتفاءه اه شورى (قوله ولو ياتيه) أي الذي تناولت
ولا يثبت إقامة الحدود اه مر قال في الحاوي بتعريفه عشرة أشياء في استيفائه أن يحضره الحاكم
الذي يحكم به أو نائبه ليكون حضوره في هذا الحكمه وان يحضره شاهدان ليكونا بينة في
الاستيفاء والتعدي وان يحضره عونا فزعموا حدث ما يحتاج الى كذب أو ردع وان يأمر
المقتض منه عيانين عليه من صلاة يومه وان يأمر بالصلاة عليه وان يأمر بالتوبة من
ذوقه وان يساق الى موضع القصاص برفق وان يستعور ربه وان تشده عينا به صابغة وان يقر
بحدود العنق لئلا يبدل السيف عنه وان يكون السيف صارما ليس بكال ولا مسعود اه قال
الزرركشي واكثرها مندوب اه (قوله ويقع عن القصاص) أي ويحصل به القصاص يقتل
المستحق المذكور وان تعدي به فيجزم عليه وقيل يكفر ونحوه من المستحقين غير المستحق
فانه يقتل به ولو اماما (قوله الاعارف) أي أهل للاستيفاء أما غير الأهل كالشيخ والزمن والمرأة
فلا يآذن له في الاستيفاء ونحوه بالاعارف غيره فلا يآذن له الا اذا كان القصاص بخوف غرق فله
الأذن لغير الاعارف أيضا (قوله من مستحقه) قيد به لاجل التفصيل هذه أما غير المستحق
فلا يآذن له مطلقا بشرط اذن المستحقين له في الاستيفاء والمستحق قود فوران أو مكن وفي حرم
وسر وبرد ومرض وان كان القصاص في الاطراف وان كان الجاني جسي وقت الاعمال
لا في مسجد ولو في غير حرم بل يخرج منه ويقتض منه صيانة له وتجبس ذات حمل في قود حرق
ترضه اللبأ ويستغنى عنه بأمر آخر أو يجهل ابنها أو يقطع بشرط أن يحصل فيه قوة
وأجرة جلاد ثم يرزق من المصالح على جان موثر لانها مؤنة حق لزمه أدائه فان كان معسرا فعلى
بيت المال ثم على ميسر المسلمين (قوله لانه لا يؤمن أن يزيد في الأيلام بتريد الآلة) أي
فيؤدي الى السراية (قوله يقتل فعل الجاني) من غرق أو حرق أو قتل بعدد أو غيره كجبر
أو سبع أو حبة أو نحو ذلك نعم لو كانت الضربات التي قتل بها اغير مؤنة فيه ظنا لضعف القتل
وقوة القاتل عدل الى السيف كعوض الوطء الآتي وله العادل في المضاء عن المثل لا يذهب لانه
أخف لاعكسه فان أقيم عاقبة جنة ان تقتله ولم يمت بها بل بالمال لم يجب القاء فيه وان مات
بهما أو كانت ناكاه ألقى فيه لتعقل به الحيتان كالاول ولا تلقى النار عليه الا ان فعل بالاول ذلك
ويخرج منها قبل أن يشوى جلده لم يمكن من تجهيزه وان أكلت جازا الاول (قوله الآتي نحو
وطء) أي فية بين السيف وهو استنفاد من التخيير بينه وبين ما قتل به (قوله كجبر) لحرمة عمل
السحر وعدم انضباطه ومثله الخمر والبول ولواط بصغير يقتل مثله غالبا ونحوها من كل محرم
اه زى (قوله وسيف مسعود) المعهذ انه يقاد به أيضا الا ان كان السهم مهربا يمنع الغسل فاذا
حل كلاله عليه صح وبقي السيف فيما لا مثله له كالجواجم مع غيرة في قبالة قتلها ولو نجسه
كالبهية جاز قتلها على المعهذ ولو فعل به كقتله من غير اجافة كجربوع وكسر عود فلم يمت
قتل بسيف ولا يراد في الفعل المذكور حتى يموت (قوله في سيف فقط) أي لنعوذ بالمعائنة

• (باب الديات) •

الواجبة بدلا عن القود غالب القام را ديم اما يشمل الاروش والحكمومات قال بعضهم وقبعة الرقة

(الاباذن الامام) ولو ياتيه
لخطره واحتياجه الى النظر
لاختلاف الاعيان في شروطه
(ويحذر المستقل) من
المستحقين (بذلك) لانتفاءه
على الامام ويقع عن
القصاص (ولا يآذن الامام
الاعارف) من مستحقه
(بذلك) أي باستيفائه
فلا يآذن له (في نفس) لانها
مستبوبة (لا) في (غيرها)
هو أعم من قوله لا طرف لانه
لا يؤمن أن يزيد في الأيلام
بتريد الآلة مثلا (ويقاد
بمثل فعل الجاني) ولو جازفة
رعاية لاماثله (أو بسيف)
لانه أعم - ل وأسرع
والصريح بذلك من زيادة
وما ذكره من الجائنة هو
المنقول عن النص والجمهور
وصوبه جماعة بخلاف ما وقع
في الاصل ثم الامم اجم من
تصحيح تبيين السيف (الآتي
نحو وطء) مما يحرم فعله
كسحر وسيف مسعود
(سيف فقط) يقاد وتعيير
بذلك أعم مما عبر به
• (باب الديات) •

أيضا ونقيضه بالحرف الغالب والصحيح خلافه ووجهها باعتبار الاختصاص والالتفات والاطراف والمعاني (قوله اذا أصاها ودي) بكسر الواو وبوزن وعدة ثقات كسرتم اللال وحذفت وعض عن الهاء في الآخر قال في الخلاصة

فأمر أو مضارع من كوعد * حذف وفي كعدة ذلك الطرد

هذا اذا يريد نحو بل المصدر الى دية فان نطق بالمصدر من أول الامر كان يفتح الواو والحاصل أن ودي يفتح الواو له صدران ودي يفتح الواو وكسرها ودية أصلها هو المكسور وان لم ينطق به كما قالوا في قال أم - له قول بالتعريف مع أنه لم ينطق به وأمر المذكر من ذلك كع وفي بني على حذف الياء وأصلها ودي كاعوي حذفت الواو وأخذ من القاعدة السابقة والماء للأمر ويقال في الثانية ديا يفتي على حذف النون والالف فاعل وفي الجمع دوام يفتي على حذفها والواو فاعل وأمر المؤنث دى مبنى على حذف النون والماء فاعل ويقال في الجمع دين مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون الذسوة فاعل والمبنى المذكر ونظير ذلك هات فيقال هات يا زيد وهات في ياهند وهات يا زيدان وياهندان وهاتوا يا زيدون وهاتين يا هندات ومن ذلك يعلم أن مصدر روعه عند ارادة فتحه وبل بالكسر وعند عدمه بالفتح (قوله ديا) يفتح الواو كما هو وقوله أعطيت دية فتمنعها الفة دفع الدية وقيل المال الواجب في النفس فقط وشرا عما ذكره بقوله وهي المال الخ (قوله بالجناية على المجر) أي المعصوم أما لرقيق فقه القيمة باقية ما بلغت تسبعا له بالواب بجوامع المأكدة ولا تسمى دية وأما غير المعصوم كزنا شخص وفأطع طريق ومهرتد وتارك صلاة وحربي فلا دية فيه اذا لم يكن القاتل مثلهم وقوله في نفس متعلق بالواجب وقوله أو فمبادون أي من الاطراف والمعاني والبروح (قوله معقظة) أي في العدم من ثلاثة أوجه كورم على الجاني وسالة ومثلة وفي شيه من وجهه وهو كونه امثلة وشخفة فيه من وجهين كونه على العاقلة وكونه اموجلة وفي الخطا من ثلاثة هذان وكونه مخشنة (قوله كيا يفتي) أي من الاستثناء الذي سببه أي في الخطا من كون القاتل في الحرم أو الاضرار الحرم ونحو ذلك فانه مستثنى من تخشنة هاتين ثلاثة أوجه كما هو وقوله في الباب الا - أي باب العاقلة في فصل فيه لانه مندرج تحت الباب (قوله اثلاث) أي من حيث وصفه هاتين حيث عددها لانه مائة في العدم وغيره فليزمن يكون القسم الثالث زائدا عن غيره (قوله ثلاثون حنة) هي التي مضى لها من ولادتهم اثلاث سنين والجدعة التي مضى لها من ولادتهم أربع سنين (قوله خلفة) يفتح المجهة وكسر اللام وبانقاه ووجهها خلف بفتح الخاء وكسر اللام وخلفان كذلك وقيل مخاض هي غير النظه كما رأوا (قوله أي حوامل) بالنصب تفسير لخلفة لانه وان كان مفردا في اللفظ فهو متعد في المعنى لانه اسم جنس أو بالرفع تفسير لاربعة وبنيت حملها بقول عدلين من أهل الخبرة ولا يصح كون أحد الأقسام أكثر (قوله أخاس) أي مضاعف عدد العدم زيادة بعض الأقسام على بعض (قوله وحفان وجدعات) ويعتبر كونه مامن الاثلاث قال هر لآن اجبر ال - كورم من مام يقل به أحد من أعصابنا ولو غير قوله وحفان كان أولى لأن حفان مشتق من بين الذكور والاثلاث كما في مرد (قوله الرجل المسلم) وفي المرأة والنخني من كل عشرة وفي الكافر المذكور من كل سنة وثلاث وفي المرأة الكافرة ومنها النخني من كل ثلاثة وثلاث الذي وقته غير السببة كذلك في غيره اه قل (قوله وتجب الدية) أي الكلمة أو بعضها في الانواع

جميع دية والهاء وعض عن فاء الكلمة اذا أصاها ودي يقال وديت القاتل وديا أي أعطيت دية وهي المال الواجب بالجناية على المجر في نفس أو فمبادونم (هي نوعان) أحدهما (معقظة في العدم وشبهه مطلقا) كما في الخطا كما يأتي في الباب الا - (هي أي المغلظة (الاثلاث) ثلاثون حنة وثلاثون جدعة وأربعون خلفة) أي حوامل لخبر الترمذي في العدم وخبر أبي داود في شيه بذلك (و) فائيم ما (شخفة في الخطا) فمبادون ما يأتي في الباب عقبه (وهي أخاس من بنات لبون وبنات مخاض وبنات لبون وحفان وجدعات) من كل منها في دية الرجل المسلم عشرون لخبر الترمذي وغيره بذلك (وتجب الدية في النفس والطرز والمعاني) وهو من زيادة

الاربعة المذكورة ان لم يجب فيها اورد بان كان في غير العمدة اوده بعد العقو (قوله ثم من ذلك)
الاثني عشر هنا وفي جميع ما يأتي اشارة الى عدم الاشخاص فقد يجب اكثر من دية النفس كالمو
قطع يديه ثم رجليه وكالوقوع اسنانه واحدة بعد واحدة فان قيمته مائة وستين من الابل لان في كل
واحدة خمس او هي اثنان وثلاثون قطعهما بعضهم في قوله

وعدة الاسنان للانسان * كل ثلاثون يليم اثنان

منها شيئا اربع وربعه * كذا واثنا عشر كمثل قاله

واربع ضواحد واثناعشر * ضرر اربع فواجب اذ آخر اه

والثواب اذ من الاضرار وتسمى اضرار العقل وهي حقة ودقة في الخصى والكويج فانهما
ثمانية وعشرون قالوا واسنان المرأة ثلاثون وخروج بالانسان غيره فاسنان البقرة اربعة وعشرون
والشاة احدى وعشرون والتمس ثلاث وعشرون والعنز تسعة عشر والمراد بالثواب اذ في قواهم
ضعل صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواحيه هو الرابعايات وقد يجب اقل من نصف العذر كرمه
رجسه في نقص الماني (قوله كالتنفس) اي مطاوعا وكذا ما بعد وذكره يجب فيه كل الدية
خمس عشرة مرة او شرعا (قوله والتمس) وهي قوة ودعة في زائد في الانف الشيعتين بجما
الشدى كل زائد بانه مطاوعة من طاعتى الانف فالزائد اثنان المذكورتان في الدماغ ولذلك اذا سد
الانف لم يحصل التمس (قوله من المنخرين) فنية منخر كجلس وابتاع الميم الخاء كزرج وقطعهما
وسمعهما او يقال منخر كدعه وفنية خمس اذات واما كسر الميم وفتح الخاء فلم يرد وفي شمس كل
منخر نصف دية كالداء في الخواص والفاطمة الطيب وعيس الغيب حان جان والافدع
وباخذ دية وان نقص وعرف قدر الزائد ففقطها ولا تخف كدعة باجتهاد الحاكم (قوله لمرقبين
وحاجرين) وفي كل ثلث الدية لان كل مئة مد وجبت فيه توقع على افراده وتدخل حكومة
اقضية في دينه (قوله وفي الانف) بدل من شهر شهر مقدم وقوله اذا استوصل المارز بالبناء
للمنعول اي قطع من اصله والدية مبتدأ مؤخر (قوله الناطق) اي ولو حكما كافي الطنل الاتي
ونخرج به اسنان الاخرس فنية حكومة خلقا كان الخرس او عارضا كافي قطع يديه لانه هذا
ان لم يذهب بقاعه الذوق والاندية ولو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه لزمه ديتان وتوزع في
الذوق على خمسة لانه قوة ودعة على سطح اللسان يدرك به احلاوة كالعمل وجودة كالخل
وعذوبة كالساوم ملوحة كالمخ وحزارة كالباذنجان ولو اخذت دية اللسان فبنت لم تسترد وفارق
عود المال بان ذهابها كان مظلونا وقطع اللسان محقق فالعائد غيره وهو نعمة جديدة (قوله
ولو لا لكن) من اللكنة وهي الهجمة والارث بالثمة من بدغم في غير محل الادغام والالتصاف من
يدل سرا فباخرسوا كان بدغام لانه هو اعم مما قبله (قوله وطفل) وان لم يظهر أثره فاعلى
المعقد اخذ بظاهر السلامة كما تجب الدية في يده او رجلاه وان فقد البطش خلا من ثم لو بلغ
او ان التلق والتمريك ولم يظهر اثره تعينت الحكومة فالولد اصم لم يحسن الكلام لانه
باسنانه بل لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية او حكومة وجهان والمعقد الثاني لان المنفعة
المستمرة في اللسان النطق وهو ما يوس من الصبي والصبي انما ينطق بما يسمعه فاذا لم يسمع
لم ينطق اه افاده هر (قوله وان كان لا يحسن بعض الحروف خلقة) احسنه عن عدم

(قوله الكويج) هو الاجرود

(والجرح ثم من ذلك ما يجب

فيه كل الدية) أي دية

المنجي عليه (كالتنفس)

الحرمة المعصومة (والتمس)

من المنخرين لانه من أعظم

المانع كالبصر (والسائر)

وهو مالان من الانف

مشغل على طرفين وحاجز

لغيره عمرو بن حزم وفي

الانف اذا استوصل

المارز الدية الكاملة رواه

البيهقي (والناطق

ولو لا لكن وأرت والذغ

وطفل لغيره بن حزم وفي

الاسنان الدية رواه أبو داود

وغيره (والكلام) وان كان

لا يحسن بعض الحروف

خلقة لانه من أعظم المانع

ونقل الشافعي في الام فيه

الاجماع وانما تؤخذ دية

اذا حال اهل الخبرة لا يعود

قطعه

احسانه الجذابة سابقة فانه لا يدية في ذلك البعض اثنان بضاعتهم في القدر الذي ازاله
 الخافي الاول وتوزع دية الكلام على ثمانية وعشرين حرفا في لغة العرب وفي ازالة بعضهم اقله
 منها في ازالة اربعة اقسام الدية وفي كل حرف ربيع سبعها وهو ثلاثة اربعة واربعة اصابع لان
 الكلام يتركب من سبعها هذا ان في في الباقي كلام مقهورم والاوجب كمال الدية لان صفة
 الكلام قد فانت اه افاده في شرح المنهج قال مر واسطة طولا اتمركها من الالف واللام
 واعتبار الماوردى لها والخصاصة لالف واله مزودا اما الاول فلما ذكر واما الثاني فلان
 الالف تطاق على اعم من الهززة والالف الساكنة كما صرح به سيديوه واسطة فمنا باله مزنة عن
 الالف لاندر اجهانها اه وفي ذلك نظر لان المدار في الحروف التي يسط عليها انما هو المدحيات
 التي هي اجزاء الكلام ولا شك ان نطق الانسان باله مزنة غير بالالف واكمل منها مخرج مخصوص
 يابن الاخر وليس المدار على الالف التي هي لفظ ألف وانظ باء الخ حتى يتوجه ما ذكر
 ولا يقال انه لما تقارب مخرج الالف واله مزنة عدا شيئا واحدا لانه لا خصوصية لهما اذ كثير من
 الحروف مخرجها قريب من مخرج الالف واله مزنة عدا شيئا واحدا فالفقة هذا التوزيع على تسعة
 وعشرين كما قاله سم وتبعه الرشيدى على مر وتبعهما شيخنا الحنفى وشيخنا البراوى فان كان
 الحنفى عليه من غير العرب وزعت على حروف ثمانية اوت كبرت كاحد وعشرين في لغة
 رواحيد وثلاثين في اخرى ولونتكم بلغة بين وزع على اكثر مما لو قطع شقيقه فذهبت الميم
 وجبارها مع ديتى الى اوجه الوجه بين قاله مر (قوله وهو) اى المقدم وقوله تابع اه افلا
 يزداد على الدية شئ بسببه وفي بعضها انقطعت منه الامن المذكور لان الدية تكمل بقطعها فانقطعت
 على اية انهما فان اختلف بقطع بعضها بمجرد البول فلا كثر من قسط الدية وحكومة فساد
 الجوى ذكره في الروضة اه قاله في شرح المنهج (قوله للمرأة) يخرج به افضاء الخنثى ففهم حكومة
 اه شرح المنهج (قوله رفع ما بين مدخل ذكر ودبر) اى فيصير محل الجماع والغائط واحدا
 وقوله لا يستل الخ وانقطعت الدية اذا انقطعت لا تستقر في محل العلق لا من ارجاءه بالبول فاتبه
 قطع المذكور فان لم يستكمل الغائط فحكومة ايضا ولو التجم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة
 وفارق الحمام الجماع بان المدار هناك على الاسم وهناك على فوات المقصود وبالعود لم يفت
 اه قاله مر (قوله وقيل الخ) ضعيف كما قاله مر وقال في شرح المنهج فعلى التقدير الاول
 في الثاني حكومة وعلى الثاني بالعكس (قوله الفرزى) وهو الذى يزوال يحصل الجنون
 ويصرف بالندغريزة بنبهها العلم بالضروريات عند سلامة الالات اى الحواس ولا قود فيه
 لا يخفى العلم فى حاله وان كان الاصح عندنا كما كثر اهل العلم انه في القلب وانما زال بشأه
 الدماغ لا ينقطع مدد الواصل اليه من القلب فلم يخشأ والحققة الامن القلب ولذا يقولون
 محله القلب ولمشاع متصلة بالدماغ وقال ابو حنيفة وجاءه محله الدماغ وقيل محله هماغما
 وقيل لا محل له ومخرج الفرزى المكتسب الذى به حسن التصرف ففهم حكومة لا يبلغ دية
 الفرزى وكذا ابعض الاول ان لم يفسد فان انضبط بالزمن كالمو كان يحسن يوما ويضيق يوما او
 بمقابلة المنظم بغيره فالقسط ولو توقع عوده وقدره خبير ان مدته ميمش اليها غالبا انتظارا فان مات
 قبل العود وجبت الدية كما في السمع والبصر (قوله بما لا ارش له) خرج بذلك ما لو زال به الارش

(والمشقة) لان معظم
 منافع الذكر وهولته
 المباشرة تنفق على الخ
 عداها منه تابع لها
 كالمكسب مع الاصابع
 (والافشاء) لانه رآه من
 زوج او غيره بوطء او غيره
 وهو رفع ما بين مدخل
 ذكر ودبر لا اختلال القنع
 بذلك وانما استمسك الخارج
 وقيل هو رفع ما بين مدخل
 ذكر ومخرج البول (والعتل)
 الفرزى تدبر البه في ذلك
 ولا يزداد شئ على دية العتل
 ان زال بما لا ارش له
 ولا حكومة كلطمة

(قوله لا محل له) اى بناء على
 أنه من المزدات

مقدركوضة رأس أو وجه وقطع بدأ ورجل أو غير مقدركوضة غيرهما فيجب ذلك مع الدية
فلو قطع يديه ورجليه منزال عقه له وجب ثلاث ديات ولو أوضعه في صدره منزال عقه له فدية
وحكومة فان ادعى رلى الحق عليه زواله بجهنمية وأنكر الجاني اختبر في غفلته فان لم ينظم قوله
وفه له أعطى الدية بالإحلف لان حلفه يثبت جهنومه والمجنون لا يحلف فان اختلفا في جنون
منقطع حلف زمن افاقته وان انتظم احلف جاز في صدق وانما حلف لاحوال صدره والمنظوم
اتفاقا أو جرياعا على العادة ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عاد تردت اه أفاده
في المنهج ونسرحه (قوله اذا فات الخ) فان لم يفت به نبي وجبت حكومة (قوله أو المني) أي قوة
الانما ومثل ذلك قوة الحبل من الانثى وقوة الاحبال من الرجل وقوله أو الجماع أي أولذة الجماع
ولو منع بقاء المني وسلافة الذكر ولو أنكر الجاني زوال لذة الجماع صدق الحق عليه بيمينه لانه
لا يعرف الا منه ولو كسر صلبه منزال مشبه بولادة جاعه أو مشبه ومنه فديتان لان كلا منهما
منهون عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع اه أفاده في المنهج ونسرحه (قوله اذا لم يثبت بدله)
فان ثبت فلا دية حتى لو أخذت وجب ردها لانه من جملة المستغنى من الاجرام كما مر (قوله)
وبقيت ميانة متفرقة أي بعد السيلج وهو نادركا قاله مرفان لم يبق بان مات عقب السيلج لم يقب
دية الجلد بل دية النفس فقط (قوله ومات الخ) محل التقييد قوله بسبب من غير السالغ أو منه
الخ والسبب الذي من غير السالغ كعدم أو ما مات فليس بقيد ذل دام حيا وجبت دية السالغ
(قوله أو منه واختلف الخ) خرج به ما لو مات بسبب من السالغ ولم تختلف الجنائيات فان قالوا يجب
دية النفس فقط وتجب الدية بقطع اللحم من الناقين يجب بسبب مسأله الظهور كاللذين وهي مسئلة
غريبة كما في م (قوله لانه) أي الجلد كالخمس الواحد من الاعضاء كاليد من حيث انه معد
لفرض واحد وهو ساق اللحم والدم (قوله ولو بايهاهما) أي سواء قطعهما أو رقعاهما
أرأيهم ما وقوله وسواء في ذلك السبع الخ أي لان السبع ليس في جرم الاذن بخلاف البصر
وفي بعض ما قطعه من الدية والبعض صادق بواحدة ففيها النصف ويعضه او بقدر المساحة
وفي ابانة ياستين حكومة كتابه يدشلاء وجفن وأنف وشفة وحشفة مستحشفات اه أفاده في
المنهج ونسرحه (قوله بالا حاس) متعلق بدفع أي ان صاحبه ما يحبس بسبب معاقبتهما
بسبب الهوام فيطردها وهذه هي المنفعة المتبعة في ايجاب الدية اه أفاده م (قوله ولانه من
المنافع المقصودة) بل هو أشرف الخواص حتى من البصر كما عليه اكثر العلماء اذ هو المدرك
للاحكام الشرعية التي هي التكليف ولانه يدرك به من كل الجهات وفي سائر الاحوال والبصر
يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء وما زعمه المتكلمون من أشرفيته على السمع
لقصم ادراكه على الاصوات وذلك يدرك الاجسام والالوان والهيآت مردود بان كثرة هذه
المتعلقات فوائدها ونوعية لا يعمل عليها الا ترى ان من جالس أسهم فكانما جالس سحرة
وان تمتع في نفسه بتمتعات بصره وأما الاعى في غاية الكمال الذهني والعم الذوق وان نقص
نعمته الديني ولا يرد انه يترتب على ادراك المنفعات المذكورة التفكير في مصلحته ونوعاته الله
نعم على البدعية العجيبة المنعانة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كشاهدة نحو المكعبة
والمنصف ومشاهدة تعالى في الآخرة والدنيا كما وقع له صلى الله عليه وسلم ليله المعراج لان ذلك

(وكسر الصاب) اذا فات به
المنى أو المني أو الجماع
(وسيلج الجلد اذا لم يثبت
بدله) وبقيت حياة مستقرة
ومان ولو بعد مدة بسبب
من غير السالغ أو منه
واختلفت الجنائيات عند
أو غير لانه كالخمس الواحد
من الاعضاء من حيث انه
معد لفرض واحد
(والاذنين) ولو بايهاهما
وسواء في ذلك السبع
والاصم وذلك للمبرأين
حزم وفي الاذن خمسون
رواه الدارقطني وغيره
ولا يابطل منه مائة
دفع الهوام بالا حاس
(ومعهما) لتبصر البهقي
بذلك ولانه من المنافع
المقصودة والتصرح بمذهبه
ومقابله من زيادتي

كانه انما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفته صلى الله عليه وسلم ومعرفته الامور المتناقضة
 وذلك انما يعرف بالسمع والسمع قوة مودوعة في مقعر الصماخين تدرك الاصوات عندها لا بها
 فالادراك يشبه انما تراه في وكذا سائر القوى ولو ادى اليه من غيره عليه زواله وانكر الجاني فانه يعجز
 اصباح في غفلة لا مثالا حاشا ان الله ما في الاحتمال ان يكون انزعاجه اتفاقا فان لم ينزعج
 حلف مدح لاحتمال شغلده وياخذدية ولا بد في امتحانه من تذكر ذلك الا ان يغلب على الظن
 صدقه او كذبه ولو توقع عود بعد مدة قدرها اهل الخبرة انظر ان لم يظن استغراقها العمر
 وكذا لو توقع عود البصر وفور وان نقص السمع من الاذنين او احدهما وجب قسط النقص
 من الدية ان عرف قدره بان عرف في الاولى انه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من درته
 وبان يحس في الثانية العلية ويضبط منتهى سماع الاخرى ثم يدرك فان كان النقصا نصفها
 وجب في الاولى نصف الدية وفي الثانية ربعها فان لم يعرف قدرها بالنسبة فحكومة قيمه باجماع
 فاحس لا باعتبار سمع اقرانه فلو قال انا اعلم قدر ما ذهب من سمعي صدق بيمينه لانه لا يعرف
 الا منه (قوله وكالبطش الخ) معطوف على قوله كانه نفس (قوله اولى من قوله الخ) أي لانه بقي
 اشياء غير المذكورات كالصوت والذوق والمضغ ولذا الطعام وقوة الاحبال (قوله ومنه ما يجب
 فيه نصفها كاذن واحدة) أمالوا قال الاذن ومنه ما معاقبة لان السمع ليس في الاذنين
 بخلاف ما لو ازال عين او واحدة وبصرها أو شفة مع حروفها التي تبطل بوزنها او بدماع بطشها
 ففي ذلك نصف دية فانما (قوله وعين واحدة) أي ازالة الشدة وبلمزها ازالة البصر منها وقوله
 وبصرها أي ازالة البصر مع بقا الشدة فلا تكرر ارفي كلامه وكذا يقال في ازالة البصر من
 بفتح اللام واحد العين وهما العظم ان الاذان ثبتت عليهما الاسنان السفلى فان زال مع شيء
 من الاسنان وجبت دية أيضا اما العلية فبما عظم الرأس ولا يدخل ارض اسنان في دية العينين
 لان كلامهم ما منفعة مستقلة وله بدل مستدر (قوله ويد وبطشها ورجل ومشيا) فان قطع من
 فوق كف أو كعب وجبت فيه حكومة لانه ليس بتابع بخلاف الكف مع الاصابع وفي اليد
 والرجل الشلاو بين حكومة اشرح المنهج (قوله وهي رأس الذرى) وهي كالخشفة والذرى
 كالكرفها من ولا يراى بقطع الذرى معها شيء وتدخل حكومتها في دية (قوله وكفصية) أي
 يضة بقطع جلدها فان سلها وأبقى الجلدة نقصت حكومة من النصف (قوله وشفر) بضم
 الشين ويجوز نصحها وهو حرف الفرج (قوله كأمومة) وهي التي تبلغ خريطة الدماغ ولا تغرقها
 وهي الجلدة التي داخل عظم الرأس والدماغ هو الدهن داخلها والجرح الواصل اليه يقال له
 دامة كما سذكره فسميت باسم محلها كالتي قبها وفوق العظم جلدة أخرى تسمى السمحاق
 وفوقه اللحم الرأس الذي هو محل نبات شعرها كما س (قوله محيل) أي للفتاء أو الدواء وقوله
 أو طريق له أي للعجل وقوله كبطن مثال الحبل الغذاء أو الصدور مثال الطريقة ومثله داخل فقرة
 شحرو جبين فان خرجت الامعاء فتيها احكومة وخرج بالباطن المذكو وغيره كالانف والقلم
 والعين وعمر البول ودخل الفخذ وهو ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو المتصل
 بعمل القدم وهو الالة وهو مجوف وله اتصال بالجوف الاعظم وفي ذلك حكومة (قوله وثالث
 كلام) وهو ثمة أحرف وثلاث وثلاثان على ما مر ان أمكن تبعه بعض الحرف (قوله بكتن العين)

وكالبطش والمشى والبصر
 فقول كانه نفس الخ اولى
 من قوله وهو الى آخره
 (ومنه ما يجب فيه نصفها
 كاذن) واحدة (ومعها
 وعين) واحدة (وبصرها
 وثقة) واحدة (ولمى)
 واحد (ويد وبطشها
 ورجل ومشيا وحالة امرأة)
 وهي رأس الثدي عـ لا
 بالتعديط في جميعها (وفي
 خالصة غيرها) من رجل
 وخشني (حكومة) لانه
 المنفعة فيه (وكفصية
 وآلة وشفر ونصف اسنان
 ونهم فخر) واحد ونصف
 محيل) بان كان يجن يوما
 وبطن يوما عـ لا بالتعديط
 وقول كاذن الى آخره اولى
 من قول زهوا الخ (ومنه
 ما يجب فيه ثلث كأمومة)
 وهي التي تبلغ خريطة
 الدماغ تسمى بمرحور بن حزم
 بذلك رواه أبو داود وغيره
 وقسم بين الدماغتين وهي
 التي تغرق خريطة الدماغ
 (وبكتن) وهي جرح يتخذ
 الى جوف البطن محيل
 أو طريق له كبطن وصدر
 لشحرو جبين بن حزم أيضا
 (وثالث اسنان وثالث كلام)
 وأحيط في الاث أو الحماجر
 عـ لا بالتعديط وقول
 كأمومة الى آخره اولى من
 قوله وهو الخ (ومنه ما يجب
 فيه ربعها بكتن العين)

ولو لا شئى وزد ربع شئى مما سر
 على ما قلناه فتمت بي بذلك
 أولى من قوله وهو جفن
 العين (ومنه ما يجب فيه
 عشر) من الدية (ونصفه
 وهو المقتلة) المسبوقة
 بإيضاح وعشم لم يعرف
 ابن حزم بذلك رواه أبو داود
 (ومنه ما يجب فيه عشرها)
 كما صرح وهاشمة مع إيضاح
 للغير السابق بالاول ونظر
 زيد بالشئى رواه الدارقطني
 واليه في تتبعه يرى بذلك
 أولى من قوله وهو الى آخره
 (ومنه ما يجب فيه نصف
 عشرها كوضحة) في الرأس
 أو الوجه (وسن) لم يعرف
 ابن حزم بذلك (وأعله) أم
 على التضييق وهاشمة بلا
 إيضاح وتقبل فقولي
 كوضحة الى آخره أولى من
 قوله وهو الى آخره (ومنه
 ما يجب فيه ثلث عشرها)
 فأقل (كأعله) خنصر

• (باب العاقلة) •

• (باب العاقلة) •
 • جمع عاقل - عيت بذلك
 لعقلهم الأبل - بقنادار
 المستحق وقيل اتصم لهم
 عن الجاني العقل أى الدية
 وقيل غير ذلك (هى العصابات
 للجاني

أى عظامهم فى الاربعه أجناف الدية ويندوج فيه احكومة الاهداب (قوله) وربع شئى مما سر
 كربع الاذن والاسنان الخ وقوله على ما قلناه أى وهو التضييق (قوله) ونصفه أى العشر
 وقوله وهو المقتلة المسبوقة الخ وشأها الصبح غير اسم مع أغلة الأبهام أو مع الإيضاح فخصره
 غير مراد فان لم يتبين بأن انقردت فيها نصف عشر فقط كالهشم وحده والإيضاح وحده (قوله)
 فى الرأس أو الوجه) ولوفى العظم الثاني خلف الاذن أو فى تحت المقبل من العين ولو صغرت
 واتصمت ففيه الكامل وهو الحرام لم غير الحنين خمسة أبعرة وخرج موضحة غير الرأس
 والوجه ففيه احكومة بخلاف قصاصه ما فانه لا يتفاوت كما مر إحداه فى شرح المنهج (قوله)
 (وسن) أى أصلية تامة منغورة غير مقالة تنفج بقيد الأصلية الزائدة بقيد التامة ما لو كسر
 بعض الظاهر منها ففيه تسطة من الارض وينسب المكسور الى ما بقى من الظاهر دون السخ
 بكسر المهملة وتسكون الذون وإجماع الظاهر هو أصلها المتبر باليهم بقيد المنغور ما لو قلع سن
 صغير أو كبير لم يفرق فيها تسطيل ان بيان انفساد منبته فى كالمغورة وان لم يبين الحال حتى مات
 فحكومة وان عادت فلا شئى وبقيد غير المقالة المقالة فان بطالت منبته ثم قلعها فأنها
 احكومة كزائدة وهى الخارجة عن عت الاسنان فان فى احكومة ولو قلع الاسنان كلها
 وهى ثنتان وثلاثون ففيه تسطيه وان زادت على دية ففيه امانة وسنون بعيرا كما مر ولو زادت على
 ثنتين وثلاثين وجبت دية الزائد أيضا على المنة دنى كل سن زائدة خمسة أبعرة (قوله) فأقل
 وذلك كما اذا زادت الأنامل على ثلاثة فإذا كان له أربع أنامل وجب فى كل أغلة ربع العشر
 وهكذا قال فى شرح المنهج ولو زادت الأصابع أو الأنامل على العدد الغالب مع التساوى
 أو نقصت قسط الواجب عليها وهو ضعيف بالنسبة لزيادة الأصابع بل فى الزائدة احكومة
 وعقد بالنسبة لزيادة الأنامل كما فرده شيخنا البراوى وان كانت عبارة من صريحة فى تضعيفه
 بالنسبة لهما ما (قوله) كأعله خنصر) ففيه الكامل ثلاثة وثلاث دخل تحت الدكاف أغلة غير
 الخنصر من بقية الأصابع ما عدا الأبهام ولو أزال الثمور التى فيها جال كالجبية وجبت
 احكومة وعزف فان لم يكن فيها ذلك كشرائط أو عانة فلا شئى عليه على الظاهر وقيل يوزر

• (باب العاقلة) •

التي تحمل الخطأ وشبه العمدة المذكورين فى الباب قبله وتطلق على الواحد والاكثر كالطائفة
 (قوله) جمع عاقل أى على غير قياس وقياسه عقلا ما بد كصالح وصلها وعقله بفتح العين ككامل
 وكلة والاقول مسمرع أيضا دون الثاني ويجمع تصحيحه أيضا وجمع العاقلة عواقل فهو جمع
 الجمع (قوله) له ثلثهم الأبل أى حبسها بالعقال وكان الأولى تأخير ذلك عن تعريف العاقلة
 الاتى فى المتن (قوله) بقتام بكسر التاء فنون مدودة أى جانب وقيل هو العروسة أمام الدار
 والمستحق هو الجنى عليه أو الورثة (قوله) وقيل غير ذلك من جعلته أنهم هم وبذلك لمنهم عنه
 والعقل المنع ومنه سمى العقل عقلا لئلا يمتنع من الفواحش (قوله) العصابات الجاني أى يقدم
 الاقرب منهم فالاقرب فان بقى شئى وزع على من يليه وهكذا والاقرب الاخوة ثم بنوهم وان
 نزلوا ثم الاعمام ثم بنوهم ثم أعمام الجد وفروعهم وهكذا يقدم مدل بأبوين على مدل باب
 كالأول فبقدم الاخ من الأبوين فلاب فابن الاخ كذلك فالابن كذلك فبنوهم كذلك فالواجب

(قوله من غنيمتهم نصف دينار)

بجلائل المعنى فقد يكون
عندنا وعليه أقل الواجبة
ثلاثة تحتمل لخاصة شخص
واحدة قد در مال كل من
الولاة خمسة الف في ثلث
نصف الدينار والمتوسط
ثلث ربع الدينار وكل
واحد من عصبة كل واحد
منهم يفعل مثل فعل
المعتق ان كانوا بصفتهم والا
يحمل كل حسب حاله وان
كان المعتق واحدا كان
عليه نصف أو ربع وعلى
كل من العصبة مثل ما عليه
شرح الهبة (قوله نعم ان
بان أن المثلثي ذكر غرم الخ
الغرم والغرم لان النمرة
موجود فيه بالقوة كافي
البيعي ينفذ عن خط
ونقل عن حل أنه لا يقرم
اه وهي عبارة بحسرة
(قوله والثالث عدم الخ)
الاولى عكس العبارة كما
يعلم من الشارح

من نسب وولا بيت مال
والمراد في الاولين الجمع
على انهم المذكور الاحرار
المكفون غير الفقراء
فيصحبون مال جانيته (الا
الاصل والقرع) روى
الشيخان من أي ضرورة
رضي الله عنه أن امرأتين
اقتلنا فخذت احدهما
الاخرى بجهر فقتلها ومات
بطنها

آخر السنة على الاخوة الاشقاء ويؤخذ من غنيمتهم نصف دينار ومن متوسطهم ربعه ولا شيء
على الفقير ثم يشتري بذلك ابل فان وفى ما أخذ منهم بالواجب فذاك والا اتقل للاخوة لادب فان
وفوا فذاك والا فبني الاخوة وهكذا فان لم يوفى ما أخذ من عصبة النسب بالواجب اتقل
العصبة الولاء وبقية منهم المعتق فعصبة وهم الاخوة الاشقاء فلا يفتنوا الاخوة فلا يحام
فيشومهم كذلك كالارث فان لم يوفى ما عليهم بالواجب اتقل البيت المال ان اتظم فيؤخذ منه
ما بقى من الواجب فان لم يوجد ما أخذ من ذكر أخذ منه كله ان وجد فيه ذلك فان لم يتظم فيه
عصبة الولاء الاخوة لادب ثم ذروا الارحام فان لم يوفى ما عليهم بالواجب أخذ من الجاني الباقي
أزال كل ان عدم من ذكره وهكذا في كل سنة وأجل دية النفس من الزهوق وغيرهما من وقت
الجناية لكن لا يؤخذ الا من بعد الدمال لاحتمال السرقة لانفس فان زاد المال أخذ من
العاقلة على الواجب انقص منه بالوسط واذا وجدت على الجاني مؤجلة فمات في أثناء الحول
سقط وأخذ من تركته لانه واجب عليه اصاله وانما لم يؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانها
مواساة ولو قتل ربك من مثلاً وجبت دية ما في ثلاث سنين لاختلاف المستحق أو قتل ثلاثة مثلاً
واحدة فعلى عاقلة كل دية مؤجلة عليه في ثلاث سنين نظراً للاتحاد المستحق (قوله من
نسب وولا بيت مال) أي لا غيرها كزوجية ومخاطبة بالجاه الموهلة وقريبة ليست بعصبة (قوله
في الرقنين) أي النسب والولاة (قوله المجمع على انهم الخ) شروع في شروط من يعقل وترك
شروطا وهو اتفاق الدين بقاء الخرج بقوله المجمع على انهم ذروا الارحام فلا يسهل قولون الان
عدمت عصبات النسب والولاة بيت المال كما مر وبالد كور النساء والثلاثي نعم ان بان أن
المثلثي ذكر غرم حصته التي أداها غيره وبالإسرار الارقاء ولومكاتبين وهو مستغنى عنه بقوله
المجمع على انهم فان الرقيق لا يرث كما لا يخفى وبالمسكين الصبيان والمجانين وغير الفقراء وهم
الاضغيا والمقرضون الفقراء ولودوى كسب والغنى ههنا من ذلك زائد على كتابة مؤنة بقية
العمر الغالب عشرين ديناراً والمتوسط من ذلك زائد على ذلك أقل من عشرين ديناراً ووفوق
ربع دينار والفقير من لا يملك ذلك ويغير الغنى وغير آخر السنة وخرج باقية الدين اختلافه
فلا يملك من لم عن ثأر وعكسه ولا من لم عن مريد وعكسه وبقوا باقية ما لو اختلفت عاقلة
المسلمة والمكافرة في وقت اسلامه ويفنى عن هذا الشرط قوله المجمع على انهم فلذا ترك
المصنف (قوله روى الشيخان الخ) أثبت الدعوى المذكورة بحديث وأثر وذكر الحديث
أربع روايات الاولى أثبت كون الدية على العاقلة والثانية كون المراد بهم العصبة والثالثة
عدم الدية على الاصول والرابعة عدمها على الفروع والاثبات عدم الدية على فروع
المعتق ويقاس بذلك أصوله (قوله أن امرأتين الخ) كانتا من احداهما وهي الضاربة
هذه لدية واحدها أم عطية والثانية وهي المضروبة عامرية واحدها لمكة بالتصغير ووجهها
حل يزن جل ابن مائة (قوله فخذت) بانها والذال المجمعين عطف تفريعاً قبله من عطف
المنفصل على الجملة بخوف ضافة سل وجهه ثم يده أي رمنه بجسمي الخذف الذي لا يقتل غالباً
فهو من شبه العمى واذا احتملته العاقلة فحصل الخطأ من باب أولى والمعنى في تحمل العاقلة أن
لقباً بل في الجاهلية كانوا يقيمون بنصرة الجاني عنهم ويمنعون أولياء الدم أخذ
حقتهم فأبطل الشرع تلك النمرة يسد المال ونحوها بالخطا وشبهه العمد لانها

(قوله ابن عمها) بأن وطنهم الم يشبهه أو يراد الابن واسطة (قوله أى الأصول الخ) أى عدم تحمل الأصول الخ

فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية حنينها غرة عيها وأمة وقضى ٤١٧

بديعة المرأة على عاقلتها أى
القائلة وفى رواية وأن
العقل على عصبها وفى
رواية لابن داود وروى
أى من العقل وروى
الشافعى خبر لا يؤخذ الرجل
بغير برقائه وسواء فى ذلك
أصول الجاني وقزوه لما
مرأى أصول معتق الجاني
وفروعه ما روى الشافعى
والبيهقى أن عمر قضى على
عبد الله بن عيسى بن عاصم
بقتل عن مولى مضية بنت
عبد المطلب لأنه ابن أخيها
دون ابنها الزبير واشتهر ذلك
بينهم وقيل بالابن سائر
الأبضاع (وتحمل) العاقلة
(خطأ وشبهه محمد) الخبر
الابن فى شبهه محمد
وقيل بالابن فى الخطأ وفى
قوله محل إشارة إلى أن
الدية تجب على الجاني ابتداء
ثم تحملها العاقلة عنه
وهو الصحيح (ولا تحمل
عبد) قطعاً (ولا صلها) عن
التود (ولا اعترافاً)
بالجناية روى ذلك عن ابن
عباس ثم إن صدقت العاقلة
الاعتراف بالجناية حملت
عنه (ولا) تحمل (من
عبد) بل يتعاقب الارش
برقبته وإن أمره سيده ثم
إن أمره وهو غير مبيع

بما يكترل سباني منه على الأصله فحلت اعاقته ثلاثه بضرر بجاهه ومعه ذو رقبته وأجلت
الدية عليه سم رفقاً بهم وتحملهم الدية مع منى من عموم قوله تعالى ولا تزر وازر زوجاً راضياً
لما فيه من المصلحة إذ لو أخذ القاتل بالذهب ماله كله لأن تتابع الخطأ عنه لا يؤمن ولو ترك
من غير تعزيم لاهدر دم المقتول (قوله نفقضى) أى حكم وقوله أن دية أى بأن دية حنينها
الخ فوفوف وتشر من قوس (قوله غرة) بالزوين وعبد وأمة عطف بيان على ذلك أو بدل
منه أو بالاصافة لأن الشيء قد يضاف إلى نفسه وإن كان نادراً وأما أن يكون للشك من
الراوى فى تلك الواقعة المخصوصة وأن تكون للتبويب وهو الاظهر وقبل المرفوع من
الحديث هو قوله غرة وأما قوله عبد وأمة فشك من الراوى وقوله على عاقلتها أى القائلة
متعلق بقضى فى الموضوعين أو بديعة ما أو خبر ثان لأن فى الاول وغرة خبر أول وعبد وأمة
بدل أو عطف بيان على ما مر (قوله بجزيرة) أى نيب ابنه ولو كان ابن الجانية ابن عمها لم يقل
عنه وإن كان يلى نكاحها لأن البنوة هنا مائة وثم غير ممتنعية (قوله وسواء فى ذلك) أى
الأصول والفروع (قوله لما مر) أى فى الحديث المذكور من قوله ويرأ الولد ولا يؤخذ الرجل
الخ (قوله عن مولى مضية) أى عتقا ثم فى جنسائهم خطأ أو شبه محمد فعتق المرأة بعتقه
عاقلتها دونها لاشتراط المذكور فحين يعقل كما مر (قوله لأنه ابن أخيها) إذا بوه أبو طالب بن عبد
المطلب كما هو المعلوم (قوله خطأ أو شبه محمد) أى بدلها إذا وقع من حر ولو على عبد وتقطعت
قيمه فى كل سنة قدر ثلث دية حر كامل إذا كانت قدر دية أو ديتين فتؤخذ فى ثلاث سنين فى
الاول وست فى الثانية قال هر فى كل سنة قدر ثلث دية زادت على الثلاث أم نهضت فان
وجب دون ثلث أخذ فى سنة أيضاً (قوله وهو الصحيح) وذلك إذا لم يوجد أحد من العصابات
أو وجدوا ولم يوفوا بالواجب رجوع عليه وأخذ منه الكل أو البعض كما مر (قوله ولا تحمل
عبد) أى بدله فيما إذا وجبت الدية فيه ابتداء كفى قتل غير المكافئ بغير ما بعده فالواجب
فيه ابتداء أو بعد العفو يلزم الجاني دون العاقلة (قوله ولا صلها عن القود) أى بالدية أو بما
دونها (قوله ولا اعترافاً) أى ما يترتب على الاعتراف بقوله نعم إن صدقت العاقلة أى ولو من
الولاء أو من مولى بيت المال حملت عنه لأنهم اغلظت على نفسها (قوله ولا تحمل عن عبد) أى
صدرت منه جناية أو كان هو الجاني عليه فتصنع عاقلة الجاني بدله كما مر (قوله برقبته وإن أمره
سيده) أى بالجناية وتقدم فى اللقطة ضمان السيد لها إذا أقرها بدينه فى سائر أمواله واستشكل
بما هنا قال سيم الآن تخص الجناية هنا بالجميع وإن مالى اللقطة بغيره ولكنه بغيره يحتاج لدرق
ظاهر واضح اه والاولى أن يقال إنما يخص ما هنا بغيره برقبته وإن أمره سيده لأن
القصدير حر من الجناية وإن أمره سيده ولا شك أن فى بيعه فيها تبدل باليدى
عليه ولا شك ذلك اللقطة (قوله نعم) استدراك على قوله برقبته وقوله وهو غير مبيع أى أو مبيع
بعقه وجوب طاعة أمره كأيهم (قوله ولا عن مرتد) أى بل هى فى ماله فيما إذا قتل شخصاً
خطأ أو شبهه محمد (قوله فأصاب) أى السهم المرمى به المعلوم من القام والمرمى اليه مدفعه

وى فى قاله من على الأمر (و) لأن (مرند) لا تتفاء النصرة والولاية (و) لأن (مقتل من كفر) لأنه
لأنه فى معنى المرتد من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام (و) لأن (كافر مرمى فأصاب) المرمى اليه (بعد إسلامه)

(قوله مامر) أى نظيره بأن قال فان لم يستلم لم تجمل عاقلة المسلمون جز ما بل كل الدية على عاقلة الكفار فقط هذا هو المراد
 لانتهاء النصرة والولاية حالة القتل ٤١٨ اذ يعتبران من الفعل الى قوت النفس (و) لاعن (من أسلم) واختلقت عاقلته

المسألة والكافرة (في وقت
 القتل) أهو قبل إسلامه
 أو بعده ولا يمينه (ويجمل
 القاتل مع العاقلة) في
 أربع صور (فحين) أى
 مسلم (حتى ثم ارتد ثم أسلم)
 قبل موت المجنى عليه أو
 بعده (فأرض الجنابة على
 عاقلة المسلمين والباقي) الى
 تمام الدية (عابسه وفي
 البعض) فيسقط عاقبه
 من الرق أقل الا من من
 نصحت الدية والقيمة وتجمل
 عاقلته الباقي (وفي ذى
 أوضح مثلاً مسلم ثم أسلم
 قبل موت المسلم فعلى عاقلته
 الدية من أرض الموضوعة
 والباقي عابسه) ولا شيء على
 عاقلته المسلمين (وفي مسئلة
 الاصطدام الاتية)
 ومعنى تجمل القاتل بعض
 الدية في هذه سقطها

• (فصل) •

في تغليظ الدية وتخفيفها
 (انما دية العمى يكونها
 مثلية) كما مر (و) كونها
 (مؤجلة) كونها (على الجناني)
 على قياس ابدال المتانقات
 (وتخفيف دية الخطأ يكونها
 مخسمة) كما مر (و) كونها
 (مؤجلة) بثلاث سنين
 في النفس الكاملة

بعد إسلامه أى الرامى (قوله لانتهاء النصرة) أى فلا تجمل عاقلته المسكون ادم النصرة
 حال القتل ولا الكفار لعدم ما حال الاصابة فقوله حال القتل أى وحال الاصابة فهي منتفية
 في الاول بينه وبين المسلمين وفي الثاني بينه وبين الكفار وقوله اذ يعتبران علة لتحذوف أى
 وانما وهما يقتضى عدم تجمل العاقلة اذ يعتبران الخ (قوله أهو قبل إسلامه أو بعده) بأن
 مات المسلم قبله والكافر بعده اه خضر (قوله حتى) أى يقطع بدنه لا خطأ وقوله ثم ارتد
 خرج به مالو حتى وهو مرتد ثم أسلم ثم مات المجروح فالدية في ماله اذ لا عاقلة للمرتد (قوله ثم
 أسلم) انما قيد بذلك لانه محل الخلاف اذ لو استمر على رذته لم تجمل عنه عاقلته المسلمون بقية الدية
 قطعاً (قوله فأرض الجنابة) أى الواقعة قبل رذته وهو نصف الدية في قطع اليد مثلاً وانما لم يجر
 بقوله فلا أقل من أرض الجرح والدية كما عبر به غيره لاجل قوله والباقي الى تمام الدية عليه فانه
 يلزم من بقائه شيء على الجناني أن الأقل هو الأرض اذ لو كان هو الدية وقهملته العاقلة لم يبق بعد
 ذلك على الجناني شيء (قوله والباقي) أى ان كان فان لم يبق شيء كما اذا قطع يديه وجعل به ثم مات
 سراباً قالوا يجب حينئذ على العاقلة أقل الا من من دية النفس وأرض الجنابة وهودية البدن
 والرجلين وأقله مادية النفس قطعاً فيجب عليهم فلم يبق على الجناني شيء يقتضيه اذ مع السراية
 للنفس لا يجب زيادة على الدية (قوله من نصحت الخ) بيان للا من من دية النفس واذا قتل حراً وكان نصحه جوا
 ونصحه رقيقاً وفرض أن قيمته عما توفون من الابل فتمهها وهو أربعون واجب عليه لانه أقل من
 نصف الدية وهو جسون والباقي وهو ستون على عاقلته وقوله وتجمل عاقلته أى الميهض
 (قوله ثم أسلم قبل موت المسلم الخ) في التقييد به مامر (قوله في هذه) وهى مسئلة الاصطدام
 وقوله سقطها أى لان فعل الشخص في حق نفسه هدر اذ لا يجب له على نفسه مال يدفع
 للاخر نصف الدية وانما أنت الضمير الراجع للبعض لا كناية التانيث من المضاف اليه

• (فصل في تغليظ الدية وتخفيفها) •

أى في معناه ما وضحها ما وتقدم قدرها فلا يختلف بحال (قوله على الجناني) ولو بغير مباشرة
 كالمسبب (قوله على قياس ابدال المتانقات) أى فانها حاله على المتلف فهو راجع للا من من
 (قوله مؤجلة) ولو بغير ضرب فاض كما مر (قوله السكاملة) باسلام وسوية وكورة قال
 في شرح المنهج والظاهر تساوى الثلاث في القيمة وأن كل ثلث آخر سنة اه وسكت هنا عن
 تأجيل دية الرقيق وتقدم أنها تؤجل فيؤخذ كل سنة قدر ثلث دية نفس كاملة (قوله في السنة
 الاولى قدر ثلث دية النفس) وهو ثلاث وثلاثون وثلاث والباقي وهو السدس في السنة الثانية
 ولا يزيد التأجيل على ثلاث سنين وان كان الواجب أكثر من دية فلو قتل رجلين مسلمين ففي
 ثلاث لاست من السنين تؤخذ بينهم في كل سنة لكل ثلث الدية وهذا في الحر أما الرقيق
 فتقدم أنه يزيد التأجيل فيه على ثلاث (قوله وبسنة في كافر معصوم) ولو غير ذى ذكر أو أنثى
 لانها قدر ثلث دية مسلم في اليهودى أو النصرانى أو أفل في الجوسى (قوله وبسنة أو أكثر) أى
 ففي كل سنة قدر ثلث الدية فاذا كان الواجب نصف الدية ففي السنة الاولى ثلثها وفي الثانية

وبسنتين في المرأة والنخلى المسلمين في السنة الاولى قدر ثلث دية النفس الكاملة وبسنة في كافر معصوم سدسها
 وبسنة أو أكثر في الاطراف والاروش والحيوانات بحسب قوتها وكثرتها على ما عرف مما تقدم (و) كونها (على العاقلة)

سدسها أو كان ثلاثة أرباعها ففي الأولى ثلثها وفي الثانية ثلثها أيضا وفي الثالثة نصف سدسها
 (قوله ما مرفى أول الباب) من الدليل (قوله إلا أن يكون القتل) الأولى الختامية ليعلم القطع
 والجرح وإزالة المعنى (قوله بجرم مكة) من إضافة الكل إلى بعضه لأن مكة منه والمعنى عدم
 تغليب دية الكافر المقتول فيه وإن دخل الضرورة لأن سبب التعليل بزيادة الأمن والكافر
 غير ممكن من دخوله (قوله سواء أكان القاتل الخ) أي وإن خرج منه الجرح فيه ومات خارجة
 بخلاف عكسه نظير ما مرفى في سدس الحرم ومن ثم يتأخر هنا كل ما ذكره ثم فلوروى من بعضه
 في الحل وبعضه في الحرم أو من في الحل أنسأف فيه فوالسهم في هو الحرم غلط اه أقاده م
 (قوله ذى القعدة وذى الحجة) بفتح القاف في الأول وكسر الحاء في الثاني على الأصح فيه ما
 وخصت الشهر والمذ كورقة بالتعليل أعظم حرمتها ولا يلحق به رمضان وإن كان سيد الشهر
 لأن المتبع في ذلك التوقيف ولا ينسب كل ذلك بفسخ حرمة القتل فيها لأن أثر الحرمة باق كما أن
 دين اليه وفسخ وبقيت حرمة ولا بالحرم الاحرام لأن حرمة عارضة غير دائمة سواء كانا
 محررين أو أحدهما ولا بجرم مكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقول صيده وما ذكره المصنف
 في عدها هو الصواب ولو نذر صومها بأذى التعدة وعلى مقابل الصواب يبدأ بالحرم واختص
 المحرم بالتعريف ليكون أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي يكون أول العام دائما والحكمة
 في جعله أول العام أن يحصل الابتداء بشهر حرام وينتهي بشهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام
 وهو رجب وانما ناولي شهران في الأثر لزيادة تفصيل الختام والأعمال بالخواتيم وسواء كان
 القاتل والمقتول في الأشهر والمذ كورة أم أحدهما كان ربا يسهم قبلها فوصل إليه في أو
 رما فيها فوصل إليه بعدهما وكذا الوهم السهم فيهما وهما خارجهما لو فرض ذلك (قوله بالاضافة)
 أي إضافة محرم إلى رحم أي محرم نشات محرمية من جهة الرحم أي القرابة واستتر بذلك
 عن كونه بالتقريب فانه يكون رحم من جهة لم يدخل فيه بنت الم التي هي أخت من الرضاع أو أم
 زوجته مثلا كما ساق فاتم محرم أي يحرم نكاحها وورحم أي قرينة لكن لم تنشأ محرمية من
 جهة الرحم أي القرابة بل من جهة الرضاع أو المصاهرة مع أنها لا تغلظ ديتها (قوله وشقفة)
 خبرتها يكون مقدرة أي وتكون شقفة لعدم صحة تسليط العامل المذ كور عليه فهو على حد
 قوله * علقتهما تبنار ما باردا * (قوله بالوجهين الآخرين) وهما كونها وجلة وكونها على
 العاقلة واقعة أعلم

لما مرفى أول الباب (الا
 أن يكون القتل بجرم مكة)
 سواء أكان القاتل
 والمقتول فيه أم أحدهما
 (أو شهر رجب) من ذى
 القعدة وذى الحجة والحرم
 ورجب (أو) القتبيل
 (محرم رجب) بالاضافة
 (فمقاط) بكونها امثلة
 وشقفة بالوجهين الآخرين
 وخرج بالاضافة محرم
 الرضاع كبت عم هي أخت
 من الرضاع ومحرم المصاهرة
 كبت عم هي أم زوجته
 (وتغلظ دية شبه العمد
 بكونها امثلة) كما مر
 (وتخفف بكونها وجلة
 و) بكونها (على العاقلة)
 كما مر

• (فصل في بيان الاصطدام) •

المراد به كل ما يوجب الشر كمن في الضمان ولو عبر بذلك كما في شرح منتهى البكان أولى ومن ذلك
 ما لو تجاوزا جلا لهما أو اتفعا غيرهما فأنقطع وسطا وما تافعا على عاقلة كل منهما نصف دية الآخر
 وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فأنافديتهما على عاقلة أو مات أحدهما بارتداء الآخر الحبل
 فنصف دية على عاقلة وإن كان الحبل لاحدهما والا آخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف
 دية المالك ولو ذهب ليقوم فأخذ الآخر بنو به لدية فقذف بقولهما المزمع نصف قوته وكذا
 لو مشى على نعل ماش فأنقطع بقولهما اه قاله مرقال ع من ولو اختلفا في أنه بفعله أو بفعل
 الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيصطل على تصديق الماشي لأن الأصل برائة ذمته عما زاد

• (فصل في بيان
 الاصطدام) •

(الاصطدام)

على النصف اه (قوله انواع) ذكر منها أربعة وبقي منها اصطدام رقيقة ذ كرين وأنتهين
 أو خنقين أو مختلفتين في الكل مستولتين أو لاحاطتين أو لارا كمين أو لا وحكم ذلك أنهما
 يمدران إذا ما توافقتا وتوافقتا فماتت على الحناية وإن مات أحدهما فنصف قيمته في
 رقيقة الحى نعم إن امتنع بهما كاستولدين أو موقوفين أو مندورين فماتت بهما بل يلزم
 سيد كل الأقل من قيمة نصف كل وأرض خصايته على الآخر وهو قيمة نصف الآخر فإذا كان
 قيمة نصف مستولته أقل لزمه فمات أو قيمة نصف مستولته الآخر أقل لزمه فقط وكذا لو كانا
 ممدورين فيلزم الغاصب الأقل أيضا وبقي أيضا اصطدام حرو رقيقة وحكم ذلك أنه إذا مات
 الرقيق فنصف قيمته على عاقلة الحر ويمد الباقى أومات الحرة فنصف دية يتعلق برقيقة الرقيق
 وإن ماتا فنصف قيمة الرقيق على عاقلة الحر ويتعلق به نصف دية الحر أى أنه يؤخذ من عاقلة
 الحر نصف قيمة الرقيق ويؤخذ من ذلك النصف نصف دية الحر لورثته ولهم مطالبة العاقلة
 بنصف القيمة لأن وقتها والحاصل أنه أمان يصطدم كله لأن أمانا قصدا أو ناقصا وكامل وعلى
 كل أمانا شيان أو را كان دابتين إلهما أو لاجنى أو أحدهما دابة والآخر دابة أجنبي وعلى
 كل من صور الراكبين الثلاثة أمان تغلب ما الدابتان أو لأوتغلب أحدهما دون الآخر
 وعلى كل أمان أن يكون على الدابتين مال أو لا وعلى أحدهما دون الأخرى أو أحدهما ماض
 والآخر راكب دابة له أو لاجنى غلبته أو لا على مال أو لا فهذه أربعة وثلاثون صورة
 تضرب في الثلاث السبائة فالجمله مائة وثنتان ثم تضرب الحاصل في ثلاثة وهى ما إذا قصدنا
 الاصطدام بما يتلف غالبا أو بما يتلف لا غالبا أو لم يقصد الاصطدام أصلا فالجمله ثلثمائة
 وست صور ثم تضرب الحاصل في ثلاثة وهى ما إذا كانا متساويين أو مدبرين أو أحدهما مقبلا
 والآخر مدبرا فالجمله تسعمائة وثمان عشرة صورة (قوله أمانا يصطدم) الباقى للتصوير أى
 هو مصورا بعد الأنواع المذكورة (قوله حران) أى كمالان في الحرية ولو صميمين أو مجنونين
 نعم إن أركبهما الولى أو لاجنى فهديا كان أركبهما الأجنبي بغير إذن الولى ولو لمصلحتهم ما أو
 أركبهما الولى دابتين شريعتين أو جوحيتين أو كان غير مصلحتهم ما عنهما ما ودا بغير ما وضمنهما
 على عاقلة ما ودا بغير ما فإل لم تعد المركب كأن كان لمصلحتهم ما وكان أركب الأجنبي باذن
 الولى ولم تكن الدابتان شريعتين ولا جوحيتين فمكلا أو ركبا إنهما مافيه التفصيل المذكور
 ومنه وجوب الدية مغلظة إن كان لهما أنواع غير لان الأصح أن عددهما حينئذ عد والمعاد
 بالولى هنأولى التأديب من أب وغيره على المعقد قال بعضهم وهل من التعدى ما جرت به العادة
 في نحو الختان أو العبد من ركوب الأولاد فيه نظر وكذا أنواع اللعب الخطرة كاللعب بالمزراق
 والدحاف في الأفراح وأجرا الخيل في الملاعب والضرب بقوى الحديد والظواهر أن أجرا
 الخيل في الملاعب ونحو ذلك مما يعلم الشرعية ليس فيه تعدد بخلاف غير ما عدم المصلحة فيه قال
 في الروض وشرحه وان وقع الضرب فمات ضحية المركب إن لم يكن أركبه لغرض فروسية
 ونحوه وإن أركبه لذلك وهو ممن يستمسك على الدابة لم يضمنه اه (قوله أورا كان) أورا كان
 وماش كفى شرح المنهج (قوله ولو كان الاصطدام بغلبة الخ) بخلاف غلبة السنتين كما
 سيد كروسياتى أشرق بينهما (قوله فيعوتا) تفصيلا لاجل الضمان الذى ذكره والآخر
 والمعنى كذلك وقوله ودا بغير ما عطف على الضمير المرفوع المتصل بالإقاصيل وهو مرجوح

أنواع لانه (اما) بران
 يصطدم حران) ماشيان أو
 را كان ولو كان الاصطدام
 بغلبة دابتي الراكبين
 (فيعوتا ودا بغير ما)

قوله وكذا لو كانا ممدورين
 فيلزم الغاصب الأقل الخ
 أى على قاعدة الاصطدام
 ويلزم تمام القيمة كما يؤخذ
 من باب الغصب كذا قيل
 والاولى أن يقال سعة ان
 الشخصين غصب دابتين
 فاصطدامهما كلا صاحبه
 الأقل ويلزم كلا صاحب
 الدابتين أقصى القيم اه
 ثم رأيت عن شيخ والذى
 التبرع به رجهما الله
 تعالى (قوله أربع وثلاثون)
 أى إن اعتبر قوله دابة له
 الخ ست صور من غير ضرب
 أما إذا اعتبر الضرب
 فهو ثمان صور فالجمله ست
 وثلاثون وقوله بعده
 وثمان عشرة مبنى على ما ذكر
 أولا اما على ما ذكرنا من
 اعتبار الضرب فيكون
 الحاصل تسعمائة واثنتين
 مائة وسبعين فتدبر

(قوله أي ان لم يمت الخ) فيه
ان الفرض أنهم سامنا
فالاولى ان معنى قوله فعلى
كل انه على تركه لا العاقلة الخ
(قوله على العاقلة الخ)
الظاهر انها في التركة لانه
عند دليل الاقصاص لو كانا
حسين وهو الذي ذكره
الشارح في الاستدراك

بهد

فعلى كل منهما ما نصف قيمة
دابة الاخر (لاشترا كهما
في الاتفاق مع هدر فعل
كل منهما في حق نفسه) وعلى
عاقلة كل نصف دية
الاخر مخففة (بكونها
مخففة مؤجلة) ان لم يقصد
ذلك أي الاصطدام كان
كأنما عيين أوفى ظلة (والا)
بان قصدا ذلك (ف) على
عاقلة كل (نصفهما) أي
نصف دية الاخر (مثلثة)
لان كلامه سامات بفعله
ونقل صاحبه ففعله هدر
في حق نفسه مضمون في حق
صاحبه وهو في الاول خطأ
وفي الثاني شبه عدد وتعبيري
بالحرين أولي من تعبيرة
بالرا كين والمساكين على
ان ما ذكره في الرا كين
من أن على كل منهما نصف
دية صاحبه ان قصده
الاصطدام وبعبه ضعيف

قال في الخلاصة وبالفصل برده في النظم فاشبهوا وضعه اعتقد قال الاشعري وهو على وضعه
جاء في السبعة قال الشوري وانظر هل النون المحذوفة كالموجوده يكتفى بالفصل بها
فليشامل اه تأملنا فوجدنا ما غير صحيح لان سلامة الزفع لا تسكن في الفصل بدليل تشبيل
الاشعري لقول المتن أو فاصل ما بالفتل بالمفعول به في نحو يدخلونهم ارميهم من آياتهم فجعل
الفاعل هو المفعول به ولو كانت النون كافية لم ينجح الى جعل ذلك فاصلا واذ لم تنكف
الموجوده فالحذوفة بالاولى وجعل بعضهم ودابتها ما مبتدأ خبر محذوف أي كذلك وفيه
تنكاف (قوله فعلى كل منهما) أي ان لم يمت فان مات كان ذلك في تركه (قوله لا اشترا كهما في
الاتلاف الخ) وقد يحى النقاص في ذلك ولا يحى في الدية الا أن تكون عاقلة كل منهما
ورثته وعدم الابل ثم يحل ذلك كله اذ لم تكن احدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بانه
لا أثر لركتاه مع قوة الاخرى فان كانت كذلك لم يمت على بحر كتم احكم كفروا اليرة في جادة
العقب مع الجراحات العظيمة ولا ينافيه قول الشافعي سواء كان احدا الرا كين على فبل
والاخر على كبش لاننا قطع بانه لا أثر لحركة الكبش مع حركة الفيل لان المراد بذلك المبالغة
في التصور ومثل ذلك باقي في المسائين كما قاله ابن الرفعة وغيره اه افاده مر (قوله مع هدر
الخ) قال في المختار هدره بطل وبابه ضرب وهدره السلطان ابطاله وأباحه وذهب دمه هدر
يسكون الدال وفرضها أي باطلا ليس فيه قوة ولا عقل اه المراد منه فعلم أن المصدر فيه الفتح
والسكون ومحل هدر فعله على كل منهما ان كانت الدابة كاسما في ولو كان على الدابتين معاق
أجنبي لزم كلا نصف الضمان أيضا كما قاله في شرح المنهج ولو كان أحدهما را كيا دون الاخر
فلكل حكمه فعلى المسائي نصف قيمة دابة الرا كب وعلى عاقلة كل نصف دية الاخر (قوله
وعلى عاقلة كل) أي وعلى كل كفارتان في تركه كفارة تشبه نفسه وأخرى تقتل صاحبه لانها
لا تقصر اغان كأناسا ملين وأسطعة او ما ناهل عاقلة كل نصف دية الاخرى ونصف غري جنينها
وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها والاخرى لجنينها والاخرى لجنينها والاخرى لنفسها الاخرى وبنيتها
لاشترا كهما في أربعة أنفس اه افاده في المنهاج وشرح مر (قوله نصف دية الاخر) أي لو ارث
الاخر (قوله أوفى ظلة) أي أو غافلين قاله مر وانما كان الواجب مخففة فاعلى العاقلة لانه
خطأ محض وشمل كلامه ما لو لم يدر الرا كب على ضبطها او ما لو قدر وغلبته وقطعت العنان
الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها (قوله والابان قصدا ذلك الخ) فان قصده أحد ههما فقط
فلكل حكمه فعلى عاقلة من قصده نصف دية مغالطة لو ارث الاخر وعلى عاقلة من لم يقصد
تصفه مخففة (قوله ففعله هدر في حق نفسه) مضمون في حق صاحبه كان الظاهر أن يقول
ونقل صاحبه مضمون ولعل في قوله ففعله تغليباً فليشامل اه سم وهو كلام وجيه وبانه أن فعله
ليس مضموناً في حق صاحبه بل المضمون في حق صاحبه هو فعل ذلك الصاحب لأفعل الشخص
فاذا جعل في فعله تغليباً أن يريد به ما يشمل فعل غيره صح ذلك وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان
المراد أن كلا فعل في نفسه وفي غيره ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه (قوله وهو
في الاول) وهو ما اذ لم يقصد الاصطدام وفي الثاني وهو ما اذا قصده (قوله شبه عدد) أي
لا عدله من انشاء الاصطدام لالهلاك غالباً اه مر (قوله وتعبيري بالحرين أولى) أي لاخراج

الرقبتين والرقبتين والحر وقد مر حكمهما او خرج بقوله فهو فاودا بانها ما لومات أحدهما
 ودابته أو - - - - - (قوله اذا الاصح الخ) معقد (قوله محله اذا
 كانتا لرا كين الخ) وعندها اذا كانت حركة كل لهما تأثير في الموت ولو أدنى تأثير كما مر (قوله
 لا جنبي) بأن كانتا معارزين أو متجاورين أو مفصوتين أو متباعدتين وقوله نصف قيمته ما أى
 نصف قيمة كل منهما فعلى كل نصف قيمة دابته ونصف قيمة دابة الآخر سواء اتحدت القيمة أم لا
 قال مر فلا يلزم من مائتي لان المعارضين مضمون وكذا المتجاورين مضمون اذا أنفقه ذواليد
 أو فرط قيمة مائتي كل منهما - - - - - نصف ماعلى الدابة من مال الاجنبي اه (قوله أو بان يصطدم
 سفينتان) أى يملو كذا للملاحين أو لاجنبي فان كانتا في الدابة لاثنتين فكل منهما متغيرين أخذ
 جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم هو يرجع بنصفه على ملاح الآخر وبين أن يأخذ نصفها منه
 ونصفه من ملاح الآخر اه شرح المنهج (قوله ملاحان) تنبيه ملاح وهو من قد دخل في اجراء
 السفينة بنفسه أو بواسطة الرمح مأخوذ من الملاحة لا ملاحه حال السفينة كاصلاح الملاح
 حال الطعام أو الماء الخ وقيل هو اسم للريح وأطلق على مسير السفينة للدلالة
 ولا فرق بين أن يكون واحدا أو متعددا أو أوراثة فانهم ان تعين كان ذلك الدفعة تعاقب الضمان به
 وحده (قوله فقلنا) أى السفينتان وما فيهما أو منه الملاحان بان ما تافان لم يعرفنا وكان معهما
 ركاب وما فاق بذلك اتص من ملاح واحد بالقرعة وللباقيين الدية وهى على العاقلة وضمان الاحوال
 والكفارات به بد من أهلها كان الاضرار والعديد في مالهما فاذا كان فيه حامل أجنبي لزم كلا
 منهما نصف الضمان ولو مات أحدهما دون الآخر اتص منه فان كان الملاحان رقبة تعاقب
 الضمان برقبة قيمتهما (قوله فيما ذكر) من وجوب نصف دية كل منهما على عاقلة الآخر من ذمة
 مع قصد الاصطدام وشذوذ مع عدمه وان قصد أحدهما فقط فلكل حكمه ويلزم كلاهما
 كذا دنان وكذا نصف قيمة سفينة كل منهما فى تركه الآخر ويدير الباقي ان لم تكن لاجنبي
 والا فعلى كل نصف قيمتي السفينتين وكذا حكم ما فيهما من الاموال كما مر وان لم يشأه التشبيه
 لعدم كرم حكم ماعلى الدابتين فيما مر قال فى شرح المنهج وظاهر أن الاجنبي يتغير بين أخذ
 جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه ونصفه
 من الآخر اه وللملاح سبعة نقطه من الاجرة ان لم يضع الاحمال والافلاسي له (قوله أو لم
 يكملادتهما) من الرجال واللات كان كتابا لادفة مشلا قال مر أو لم يعدلاهما عن
 صوب الاصطدام مع امكانه اه (قوله نعم ان قصد الخ) استمدراك على قوله فكلا را كين
 المقضى أنه لا هدفه وأنه على العاقلة وسكت عن هذا الاستدراك فى الرا كين مع أنه يأتى
 فيما أيضا (قوله بما يبدد مضى الهلاك غالبا) أى وما تقدم محله اذ لم يكن الاصطدام بهلاك
 غالبا (قوله دية كل) أى نصف دية كل كما عر به فى شرح المنهج لانهم من العمدة والعدوان بما
 يقتل غالبا فيسقط بقوله النصف ولا قصاص (قوله فلا ضمان) لعدم تقصيرهما كالحصول
 الهلاك بصاعقة بخلاف غلبة الدابتين حيث يجب قيمتهما الضمان لان ضابطهما يمكن باللبام
 بخلاف السفينة فانه لا يمكن ضبطهما مع شدة الرياح سواء أوجد من ماحقل بان سيرهما ثم
 حاجت دمج وهجرا عن الحفظ أم لا كالأشياء على الشط فها جت دمج وسيرتهم ما القول

اذا اصح أنه على العاقلة كما
 قررنا وظاهر أن ما ذكره
 ضمان الدابتين محله اذا
 كانتا لرا كين فان كانتا
 لاجنبي لزم كلاهما نصف
 قيمتهما (أو بان يصطدم
 سفينتان) قيمتهما الملاحان
 فتلقا أو ما بينهما (فكلا را كين)
 الملاحين أى فكلا ملاحيهما
 فيما ذكره بدد زده بقولى
 (ان فعل الملاحان ذلك)
 الاصطدام (أو قصرا)
 حتى حصل ذلك كان دبرا
 فى دمج سديدة لا تسير
 مثلهما السفن أو لم يكسلا
 ملتهما فانهم ان قصد الملاحان
 الاصطدام بما يبدد مضى
 للهلاك غالبا وجب دية كل
 منهما فى تركه الآخر
 لا على عاقلة أما اذ لم يشأه
 ولم يقصرا كان حصل
 الاصطدام بغلبة الرياح
 وجهلا ذلك فلا ضمان

(قوله فان طارح منع غيره الخ) أي ولو في صورة الوجوب كما في شرح مدر ولو ترك الطارح مع القدرة حتى غرقت اثم ولا ضمان واعلم انه ذكر في شرح الروض ان الراكيين عند تعدد الاصطدام حكمهما حكم الدابتين سواء بواحد او نصف ذبئة كل منهما على عاقبته فليزجر والملاحان كرا كرا سواء كانا صبيين أو بالغين وما استثناه ٤٢٣ الباقية والركن من التشبيه المذكور من انه لو كان

الملاحان صبيين وأما هما
الولي أو اجنبي فالتأهراة
لا تتعلق به ضمان لان الوضع
في السقينة ليس بشرط
ولان العمل في الصبيين هذا
هو المالك مردود اذا ضرر
المرتب على غرق السقينة
أشدهم الضرر والحاصل
من المركوب ووقع السؤال
عما لو امر رئيس السقينة
آخر بسيرها فسيرها ثم تلفت
فهل الضمان على الرئيس
أو المسير وان كان جاهلا
بذلك لانه المبشر فيه نظير
وأجيب عنه بان الظاهر
الثاني ما لم يكن أجهما
يتمتع طاعة آخره فان
كان كذلك كان الضمان
على الرئيس اه ع ش على
مد والقول في التفسير قول
الملاحين بجهما

(أو بان يصطدم ماش
وواقف) في طريق وان
ضاق فهو نا (في مدر الماشي
وعلى عاقبته ذبئة الواقف)
لان الوقوف من مرافق
الطريق والتلف حصل
بجر مسكة الماشي نخص
بالضمان (أو) يصطدم
(ماش وقاعد) بقيد زنه
بقولي (بطريق ضيق مدر
القاعد وعلى عاقبته ذبئة الماشي)

قوله ما في عدم تصغيرهما لان الاصل برائة الذمة وان تعدد أحدهما أو تصغيره لكل حكمه وان
كانت احدهما مبرطة فالضمان على مجرى الصادمة وينبغي تصوير المسئلة بما لو كانت
السقينة واقفة في نهر واسع فان أوقفها في نهر ضيق فصدمتها الاخرى فهو كمن قعد في شارع
ضيق فصدمه انسان لتقر يطمه ولو خرف سقينة عابدا خرفا يملك غالباً بالقصاص أو الذبئة على
الطارح ونحوه الملاح لا يحسب شبه عمد فان أسباب غيره وضع الاصلاح لغرقه غلطاً محض ولو تلفت
سقينة بتسعة أعدل فالتقاضي عاشر اعدوا وأما غرقها باليهض من الشكل ونصن العشر على الاصح
لا النصف ولو أشرقت سقينة فيها مناع وراكب على غرق وخيف غرقها بمتاعها جاز طارح
متاعها كله في البحر لرجاء سلامته أو بهضه لرجاء سلامة الباقي ووجب طرح كله أو بعضه
وان لم ياذن مالكه لرجاء نجاة راكب ستم اذ اشبهه بالراكب ويجب القاء ما لا روح فيه
التصليس ذي روح والقاء الدواب لا يقاء الا ذميين واذا اندفع الغرق بطرح بعض المتاع
اقتصصر عليه فان طارح متاع غيره بلا إذن منه ضمن ككل المضطرم طارح غيره بغير اذنه (قوله
ماش) اما ان يراد به غير الواقف فيشمل الراكب أو هو أولى منه بالاهدار فغافل اه قل (قوله
فهو نا) قد لا يجلب مابده والافا لطرف والجرح والمهني كذلك تطير ماسر (قوله من مرافق
الطريق) أي منافعها (قوله بجرح الماشي) أي وحده فان حصل مع حركة الواقف فكالماشي
فيها م (قوله نخص بالضمان) سواء استقر الواقف بكانه أم انخرق عن الماشي فاصابه في
انحرافه أو انخرق اليه فاصابه بعد تمام انحرافه بخلاف حالو انخرق اليه لما قرب منه فاصابه
في انحرافه فانما كما تشين فيها م والباقي بالضمان داخل على المقصود وهو الاكثر قال
سيدى على الاجهورى

والباقي بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد تضمنه
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره السيد الهمام السيد

أي ان الضمان قاصر على الماشي لا يعمدها الى الواقف لا على المقصود وعليه اذ ليس المعنى أن
الماشي مقصود على الضمان لا ينجار زه الى وصف آخر غيره (قوله مدر القاعد) ومثله الثام
كما ساقى ومحل اهدارهما اذا كانا في متن الطريق ونحوه أما اذا كانا في منعطف ونحوه بحيث
لا ينسبان الى تعدد ولا الى تصغير فلا يمدان اها فادهم (قوله وعلى عاقبته) أي الماشي وقوله
كهو مع القاعد أي فيه التخصيص المذكور ويحتمل ان لم يكن قعوده في الطريق الواسع أو الضيق
اخر من فاسد كسرقة أو أذى أو انكسار في طريق ضيق والمسجد بالنسبة لقاعد أو فاسد وكذا
فاسد كسك فيه كالمالك لهم قل عاقلة العائر ديتهم وهو مدر وفي تشبيه ذلك بالمالك اشارة الى
أن محله في عين المالك بالمسجد بخلاف من يتبع عليه كجنح وحائض وكافر دخل بلا إذن أما
لو كان الثام في المسجد غير معتكف فكالنام في الطريق فينصّل فيه بين الواسع والضيق كما
مرو مثله القاعد والنام فيه لما يترده عنه كحرفة اه افاده مدر (قوله بفتح الميم والجيم) أي على
الاشهر ويجوز كسر الميم مع فتح الجيم ويقال فيه مضيق باللام ومضيق بالواو وتأنيده
القاعد وعلى عاقبته ذبئة الماشي لان القعود ليس من مرافق الطريق الضيق فالقاعد دفعه مقصر اما انسخ الطريق في مدر

الماشي وعلى عاقبته ذبئة القاعد والنام مع الثام كهو مع القاعد (ولو روي بالفتح) بفتح الميم والجيم

أكثر من تذكرة يقال هي المتجنيق وهو المتجنيق والجمع متجنقات ومجانيق وهو فارسي
معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية أصله منحي نيك ومعناه ما أجودني والمراد به
آلة يرمى بها الحجارة وليس معروف في زماننا وقول بعضهم كالمداقع فيه نظر لقولهم ربح الضمان
مختص بمن مد الحبال ورمى الحجارة لبيان أنهم دون واضعه ومحبس المشب الذلادخل لهم في
الرمي أصلا ويؤخذ منه أنه لو كان لهم دخل منعوا أيضا وهو ظاهر اهـ ومعلوم أن المدافع
لأحبالها ولا أحجار (قوله هدر من دية كل منهم بقدر حصته جنايته الخ) فإذا كانوا عشرة وعاد
الجرح عليهم فقتلهم هدر العشر من دية كل منهم ولزم عاقلة كل واحد من التسعة عشر هانا لوعاد
على أحدهم فقط فقتله هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي من دية حصول موته بفعله
وفعل أصحابه وفعله بالنسبة إليهم عشر فيدري عشر دية ونسبة أعشارها على عاقلة ثم ولا
قصاص لأنهم شر كاه مخطف أو عادي غيرهم فقتله فان لم يقصدوا خطأ أو قصده ولم تغلب
الاصابة فشيء عديم يجب دية مفاطة على العاقلة أو غلبت الاصابة فعمد يوجب القصاص أو
الدية المفاطة في أموالهم

• (فصل في الجنابة على الجنتين) •

من العقلاء وأنه لا يطاق على غيرهم إلا الجنازة وهو اسم للمستهترق بطن أمه ذكر أو أنثى تام
الخلقبة أم لا ولذلك سمى الجن جننا لاستنارهم فان خرج حييا سمى ولدا أو ميتا سمى سقطا (قوله
إذا ضرب مثلا) أي ومنعها طعاما نثر راحته الأجهاض فانه إذا علم بذلك بوجود الحمل
وجب عليه أن يدفع إياها ما يمنع الأجهاض سواء طلبت أو لم تطلب والاضمن جنينها بالغير وهل
هي عليه أو على عاقلة فيه نظر والأقرب الثاني نعم لو طابت الدفع مجانا لم يجب عليه ولا ضمان
لأجهضت وكذا لو لم يعلم حال الطعام أو بوجود الحمل أو بئثارها بالرأحة فلا ضمان عليه لانه
لم يخاف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى أجهضت ضعفت ولو
كان الطعام أغبر وجب عليه الدفع منه ولو يضمنه كافي المضطر وضمان متاع السفينة الملقى
في البحر عند الاشراف على الفرق ولو علم بئثار الطعام وترقب على دفعه ما فاقته فهل يجب
عليه الدفع أولا الظاهر الوجوب لان فيه انتفاء الروح ولو كان الهلاك وذلك واجب فيقدم
على دفعه مقدسدة خوف الفسدة وقوله من درهم الفاسدة مقدم على جلب المصالح محله في المصالح
المنذوبة وكنع الطعام المذكور عدم اعلام الجيران للعامل أو ذات الولد إذا قصوا الضحى بيت
خلاء أو استعملوا نحو مسل فيضنون ولو أضر المصنف مثلا عن بطن لكان أولى فانه ليس بقيد
أيضا (قوله امرأة) خرج طالوجي على جمعة حامل فالت ميتا فقسه ما نقص من قيمة أمه (قوله
مؤثرة) أي عادة ولو لم يبدأ وطلب ذى شوكة لها أو ابن عذها أو تجويع أثر أجهاضها بقول
خبرين لا نحو طامة خفيفة اهـ أفاده من (قوله فالت جنينا بأن بين الخ) قيد الجنان
لأنه وسواء انفصل في حياتها جنينا أو انفصل بعده وتم الجنان في حياتها وتعدد الفترة
بعدمه ولو ألت جنينين وجب غرتان أو ثلاثة ثلاث وهكذا التعاقب الغرتانم الجنين أو ميتا
وحيا فمات ففترة في الميت ودية في الحي أو ألت بيدا أو ربلا أو رأسا أو رصعة فمات من ذلك وإن
كثر ولم ينصل بانيه وماتت بسدة الفقرة واحدة للول بوجوده أم لا وعاشت بعدد الاقاء

قوله منحي نيك في الذادوس
فاو سيقه من جبه نيك وفي
برهان قاطع متجنينك
مراد من متجنينك وزاد معنى
(قوله مخطف) وهو المقتول
لانه لم يقصد قتل نفسه

(فوجع الجرح عليهم فماتوا
هدر من دية كل منهم
بقدر حصته جنايته وقسم
باقيم على عاقلة الباقي) لان
كل منهم مات بفعله وفعل
الباقي فقسط ما قابل فعله
• (فصل في الجنابة على
الجنين) •

إذا (ضرب) مثله (لا بطن
امرأة) بنية ضربية مؤثرة
(فألت جنينا) بأن تبين
فيه شيء من خلق الأديم
كاهم

قال القوابل فيسه صورة
 حقية (مبتنا) بقيد زدته
 بقول (معصوما) عند
 الضرب (فعليه غرة رقيق)
 ولو أمة (يلغ) الرقيق
 (عشر دية أمة) أي الجنين
 (ان كان حرا) وتعرض
 الام كاب دينا ان فضلها
 فيه وباعتبار ان يكون الرقيق
 غير اسلمها من عيب مبيع
 (والا) أي وان لم يكن
 الجنين حرا (فعليه عشر
 أقصى قيم أمة) من جنابة
 الى القاء ما وجوب العشر
 فعلى وزان اعتبار الغرة
 في الحرة عشر دية أمة واما
 وجوب الاقصى وهو ما في
 أصل الروضة فعلى وزان
 الغصب والاصل اقتصر
 على اعتبار عشر القيمة
 (وتجب فيها) أي في
 الجنين الحرة الرقيق أي
 في كل منهما (الكفارة)
 لانه أسمى معصوم (فان
 ألقته حياة ففيه الدية) ان
 كان حرا (أو القيمة) ان
 كان رقبة (هذه) ان مات
 عقبه أو دام ألمه الى موته
 لانانية احيائه وقدمات
 بالجنابة (والا) بان بقي
 زمانا والالم به ثم مات (فلا
 ضمان) فيه لاننا لم تحقق
 موته بالجنابة (فان تنازعا)
 في انه مات بجنابته ولا
 المبرأة ميتة حال الضرب

ولم ينفصل بافيه فنصف غرة لاننا لم نحقق نفيه فهو كالحي أو انفصل بافيه ميتة فغرة كاله ولو
 ألفت أكثر من يدين لم يجب لما زاد حكومة لانهم جعلوا الغرة في الجنين كالدية في غيره نعم لو
 ألفت أكثر من يدين ولم تحقق في اتحاد الرأس تعددت بعدده لان الشخص الواحد لا يكون له
 بدنان بحال بخلاف ما لو ألفت رأسين مثلا فانه يجب غرة فقط لانه قد وجد رأسان لبدن واحد
 اه افاده مر (قوله قال القوابل) أي أربع سنين ومثل القوابل أهل الخبرة من الرجال
 العدول أقلام اثنان (قوله فيه صورة) بخلاف ما لو قالوا لوبي لتصور فلا أثر لذلك على الاصح
 كالأثر في أسية الولد وانما انقضت العدة به لدلائقه على براءة الرحم اه افاده مر (قوله
 تنفية) أي على غير القوابل وظاهره انهم ومنهم غيرهم من أهل الخبرة كما مر (قوله عند
 الضرب) خرج به عصمته بعده كان أسات المارية فلا يعبر بذلك (قوله فعليه) أي ابتداء من
 تحصيلها عنه العاقلة (قوله رقيق) هو نصف غرة أو على الاضافة البالية وأصل الغرة يبيض
 في وجه الفرس ولا يشترط بعضهم البياض في الرقيق وهو شاذ والصحيح أنه لا يشترط لان غرة كل
 شيء خياره والرقيق غرة ما يملك فان تعدد الرقيق حسا أو شرعا وجب عشر دية الام فان تعدد
 العشر بقدر الابل وجب قيمته (قوله ولو أمة) أي لا تخشى فلا يجزى كما قاله الزركشي والله يرى
 ويؤيده قوله لم يشترط كونه سالما من عيب المبيع والخمسة عشر عيب فيه اه افاده مر (قوله
 يلغ) أي من حيث القيمة عشر دية أمة فيه تبريلوغها في الحر المالم خمسة أبرة (قوله ان فضلها
 فيه) ففي جنين بين كافي ومسلم تعرض الام مسلمة وكذلك كان الجنين حرا وهي رقبة تعرض
 حرة (قوله عيرا) أي وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار الباقي لها جرى على الغالب (قوله سليمان
 من عيب مبيع) وهو ما نقص العيز أو القيمة نقصا يثبت به غرض صحيح فلا يجزى على قبول
 معيب كأمة حامل وخصى وكافر يجعل ثقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار فاهم مر (قوله وان لم
 يكن الجنين حرا) بأن كان رقبة فان كان مبعضا فالقياس توزيع الغرة فخره اه شورين وهو
 ظاهر (قوله فعليه) أي على عاقلة كما مر في الغرة لانه لا عذر في الجنابة على الجنين اذ لا يتحقق
 وجوده ولا حياته حتى يقصدها نمرح المنهج (قوله أقصى قيم أمة من جنابة الخ) محل ذلك ما لم
 ينفصل حياته يموت من أثر الجنابة والافقية قيمة يوم الانفصال قطعا اه مر (قوله وهو ما في
 أصل الروضة الخ) هو المعتمد وتقوم الام سائمة سواء كانت ناقصة والجنين سليم أم العكس
 فاه في نمرح المنهج (قوله والاصل اقتصر على اعتبار عشر القيمة) يمكن حمله على ما اذا كان هو
 الاكثر (قوله فان ألقته حياة الخ) شروع في محترقات القيود السابقة وظاهر كلامه ان مثل
 ذلك لا يجزى في الميتة لانه فرض الكلام فيما اذا كانت الام حية وليس كذلك ولا فرق في القائه
 حيا بين أن يكون فيه حياة متقرة أو تكون حركته مذبوح كما يعلم من كلام مر (قوله
 ففيه الدية) أي وان لم يستل وقوله لانانية فتاحية أي لان الفرض أنه وجد فيه أمانة الحياة
 كتنفس وامتصاص ندى وقبض يدو بسطها ولو أخرج رأسه فصاح فخر آخر وقبته قبل
 انفصاله قبل به لتيقن استقرار حياته اه افاده مر (قوله فلا ضمان فيه) أي سواء زال أثر
 الجنابة عن أمه قبل القائه أم لا وقوله لاننا لم نحقق موته بالجنابة أي بل الظاهر موته بسبب
 آخر اه افاده مر (قوله فان تنازعا الخ) راجع لما قبل الا وما بعده اه عني قوله هذا ان مات الخ

(قوله) أو كان الجنتين غير موصوم عنده (أي عند الضرب بجنتين حربة من حربي أو سرتدة من مرتد وان أسلم أحدهما بعد الجزاية فلا شيء فيه وكذا الوجه في جنين أمته الحامل من غيره فعقدت ثم أجهضت والحل مله قال بعضهم وإيسر لنا في بعضه ولا يجب في إفلاعه شيء سوى جنتين المرتدة المذكور

• (باب القسامة) •

المشتملة على أيمان الدماء عند التنازع كإدراكها على إيجاب الدية فإنها قصاص أخرى على ما يأتي اهـ قل (قوله بفتح القاف) مصدر قسم بضم قسامة إذا حلف من القسم وهو العيمين قال جر وهي لغة اسم لولاياء الدم ولا يمانهم واسم للاحسان واليمينهم وقد نطق على الأيمان مطلقا إذا قسم العيمين اهـ (قوله حذف مدع) مصدر مضاف إلقاعله أي أن يحلف المدعي أي ابتداء وبقتل متعلق بدع أي ولولريق وقوله لا طرف الخ فان ادعى بذلك حلف المدعي عليه ابتداء من جنين الجنين لأن أيمان الدماء كاه كذلك ولكن لا يسمى ذلك قسامة فانتقيد بقوله يقتل لنفسه ولا يكون الحالف هو المدعي وقوله لأن القسامة ذه ليل لعدم حلف المدعي بذلك وقوله على خلاف القياس أي لأن القياس أن العيمين في جانب المدعي عليه وقوله على مورد النص أي والنص لم ير في غير القتل (قوله على معنى) متعلق بجمع كيدل عليه ما بعده ويجوز أنه من حلف أيضا كبر من باب التنازع (قوله لم تسمع دعواه) أي أن لم يكن ثم لو أن كان حلف عليه ويحلف كل واحد من بين فان امتنع واحد ثبت اللوث فيحلف المدعي حينئذ فيسبى ويسحق الدية وهو ما يجمع بين الكلامين المتعارضين قال الشيخ الرحمان وأنتى الزمانى تها للرملى أن الحق إذا مضى عليه خمس عشرة سنة لا تجمع به الدعوى لمنع وفى الأمر القضاء من ذلك فلم يجد صاحبه فاحضه إليه عنده وكان شيخنا الحنفى يفتى بذلك وقال شيخنا الميروى أن هذه المسألة منقولة من مذهبنا من مذهب أبي حنيفة وعلى فرض عدم السماع فلا يسلط الحق بل لصاحبه أن يعظم شخصه ويدعى عنده ويذمه وله أخذه من مال المدعى عليه (قوله جرى على الغالب) فلو قال حلف مستحق كافى المنهج اسكت أعم (قوله لا م ولده) ليس بقيد بل مثالا مال لأوصى لا جنين فاقسم الوارث أيضا وأخذ الموصى له الوصية وقوله أن قتل أى سواء كان قتله في حياة السيد أو بعد موته (قوله حلف الوارث) أى ولو كان ابنهما من سيدها فيحلف كل الأيمان أن كان حائرا (قوله بعد دعواها) ليس بقيد بل واقعى الوارث وحلف كان الحكم كذلك وانما قيد بذلك لاجل أن يكون من خلاف الغالب (قوله وهى) أى القسامة جائزة أى صحيحة بشرط أى ثلاثة غير ما ذكر وهو اثنان فله ما ذكر كرمى المتى خمسة وتعيين المسمى عليه شرط فى كل دعوى كإدراك الشارح والبقية خاصة بما هنا ويشترط أيضا لكل دعوى أن تكون معلومة غاية بأن يفصل المدعى ما يدعى كقوله قتله عمدا أو شبه عمدا وخدا أفرادا أو شر كدويذ كروجه العمدة كقوله بعت أن لم يكن عارفا ويثنى القاضي معرفته ويذكر عددان شر كاه أن أوجب انقل الدية ليطالب بها يخص المدعى عليه بخلاف ما إذا أوجب القدر لأنه لا يختلف بذلك نعم ان قال أعلم أنهم لا يزيدون على عشرة مثلا سمعت دعواه وطالب بحصة المدعى عليه فان كان واحدا طالب به عشر الدية فان أطلق ما يدعى كقوله قتل أى سن للقاضى استغصا له ذكره خروج بقوله غلب المولى على وارث أن

أو كان الجنتين غير موصوم عنده فلا شيء فيه لظاهره وموته به وتما فى الأولى وعدم الاحترام فى الثانية • (باب القسامة) •

(هى) بفتح القاف (حلف مدع يقتل) لا طرف وجر ح ومعنى لأن القسامة على خلاف القياس فيقتصر قضا على مورد النص (على معنى) كما مرال دعوى فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لاجرام المدعى عليه وقوله كغيرى حلف مدع جرى على الغالب فقد يكون الحالف غير مدع كالمولى أو لاه بغيره هذه ان قتل ثم مات السيد حلف الوارث بعد دعواها (وهى جائزة بشرط غير هاذكر)

مورثه أو وصى له بشئ أو على قيد أنه أقبله بشئ أو أذنت على زوجها بالتمتع فسمع الدعوى في ذلك وإن كانت مبهمة ومثل ذلك التهمة والحكومة والرضخ وإن تكون ملزمة فلا تسمع دعوى هبة بشئ أو سبعة أو أقرار حتى يقول المدعى وتبضه بآثار الواهب ويلزم البائع أو المقر التناهي إلى لا يمكن أن لا يلزم ذلك بأن يكون للبائع حق الخبز أو أن يكون المقر به ليس تحت يد المقر ، لا وأن يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حر لا أمان له بأن يكون حرياً له أمان كذى ومعه أهدأ وغير حر في أصله ولو محجور سقه أو فليس يمكن لا يقول السفيه في دعواه المال وأستحق تسلمه بل وولي يستحق ذلك نظراً للحرب الذي لا أمان له فلا تسمع دعواه ولا الدعوى عليه وأن يكون كل منهم مأكلاً ومثله السكران فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون في غير الأتلاف أمانيه فتسمع لكن لا بد من بينة وبين كالدعوى على الغائب والميت فإذا وجدت بينة بذلك سمعت الدعوى عليه وما ولو مع حضور لولي ولا تصح أيضاً دعواه ما بل يدعى له ما الولي أو يوقف الأمر إلى كمالهما وأن لا يناقضا دعوى أخرى فلا تدعى على واحد انفراداً بقتل ثم على آخر شركة أو انفراداً المسمع الثانية لأن الأولى تكذبها ثم ان صدقه لا تخفوه من أخذ باقراره وتسمع الدعوى عليه ولا يمكن من الدعوى الأولى لأن الثانية تكذبها أو ادعى عدم أهله وقصره بغير عدل بفساده فيلحق دعوى العمد لا دعوى القتل لأنه قد يظن ما ليس بعمد عداً فيعقد تنسيبه مستنداً إلى دعواه القتل وعلم من ادعى أنه يشترط لكل دعوى بدم أو غيره كسرقه وغصبه شرطاً ونظماً بعضها ببعض في قوله

لكل دعوى شروط مستفجرة * تنص عليها مع الزام وتعيين
أن لا يناقضا دعوى تغايرها * فكيف كل ونفى الحرب للدين

ويراد صابغ وهو أن لا يضي على الحق المدعى به خمس عشرة سنة فان مضى عليه ذلك لم تسمع الدعوى كما أتفق به الزايد لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجد صاحبها ضابطاً يدعى عنه به وساقى ما يتعلق بذلك في كتاب الدعوى والبيّنات (قوله من القتل) بيان لذكر (قوله وهو) أي اللوث شرعاً أما لغة فهو الثوة لقوته تصويل العين لطالب المدعى أو الضعف لأن الإعيان حجة ضعيفة اه أفاده م (قوله قرينة) أي لبقوله فلو قال برحى فلان مثلاً لم يكن لو ثاق حتمه لاحتمال عداوته خلافاً لما ألكية فان ذلك لو عدهم ومثل ذلك ما لو رأى الوارث في منامه أن فلان قتل مورثه ولو أخبرهم معصوم فلا يجوز له الإقدام على الخلف اعتقاداً على مجرد رؤيا ولا قتله قصاصاً لو ظفر به خفية أهدم ضبط الرافى (قوله اصدق الحق) اللام بمعنى على متلفعة بمغذوف أي قرينة دالة على صدق المدعى وعبر في المنهج بقوله تصدق المدعى أي توقع في الغالب صدقه وعبارة المتأخر كعبارة المصنف هما وقد رآها الرافى متعاقبا بقوله مؤيدة اصدق المدعى (قوله أو بعضه) أي إذا التفت في موته بانفصاله كراهه بخلاف شعوبه لأن انفصاله لا يدل على موته ولو وجد بعضه في محله وبعضه في أخرى فالولي أن يعين ويتقسم (قوله في محله) أي حارة لأعداته منفصلة عن بلد كبير قال في القاموس والمحله موضع بالشام وبالكسر القوم النزول وهيته الحلول وبجاءة بيوت الناس ومائة بيت اه ثم قال والمحله المنزل وبلد بصير وأربعة عشر موضعاً آخر اه المنة ودمه فبهم من كلامه أن المحله بمعنى الحارة بالكسر والفتح

(قوله ويلزم البائع الخ)
هذا إن كان المراد اثبات
الحق أمالو كان قطع النزاع
فلا حيل (قوله ولا يمكن الخ)
أي مع تصديق الشاقي ولا
مع تكذيبه عن وعن عبارة
غيره ولا يمكن من العود
للاولى أي قبل الحكم بها
والا يمكن إلا أن صرح بان
الاول ليس قاتلاً (قوله
ويراد صابغ) محله في غيره
الارث

من القتل وتعيين المدعى
عليه (أن يكون ثم لوث)
بالمثلية (وهو قرينة اصدق
المدعى) كان وجهه دفتيل
أو بعضه في محله أو تفرق
عنه جمع

واقدم في المصباح على الفتح حيث قال والخلع بالفتح الممكن الذي ينزل فيه القوم اه (قوله
مصورون) أي يمكن اجتماعهم على قتله كقائه وتقدم أن المصورين من يسمل عددهم والاحاطة
بهم اذ اذقوا في صعيد واحد بمجرد النظر وذلك بان يرد جوا على أثر أو باب الصعبة أو في
طواف أو نحوه كبستان ثم يفرقوا عن قبيل فهو لوث في حقهم لقوة الظن أنهم قتلوه بخلاف
غير المصورين ومن لا يمكن اجتماعهم على قتله فلا قسامة نعم ان ادعى على عددهم أنهم مصورين
ممكن من المدعى والقسامة ولا بد من وجود أثر قتل وإن قل والافلا قسامة وكذا في سائر
المصورين خلافا لما يرى اه أفاده مر (قوله من الاعداء) بيان لما هو كانت العدوة في دين
أو دنيا اذا كانت تبعث على الانتقام بالقتل وسواء كانوا أعداء له أو قبيلة (قوله من غير
أصدقاء الخ) يعني أن مخالطة أصدقاء القتل وأهل لا تقع اللوث في حق الاعداء بل هو باق في
حقهم فيصاف المدعى بخين عينا بخلاف مخالطة غير الأصدقاء والأهل فانهم يفتنع في حق كل
أحد فاجاب حينئذ في جانب المدعى عليهم (قوله لكن قال في الروضة الخ) اعقده مر في الشرح
فعلية ان وجدت المساكنة فلا لوث وان انتفت مخالطة وان انتفت وجد اللوث وان وجدت
المخالطة من المحادثة والمعايشة والمساكنة (قوله وان يحلف المدعى) أي يمكن من الحلف أي
ابتداء فلا أن يرد الجين على المدعي عليه وللمدعي عليه أن يرد على المدعي أيضا فيصاف ويسحق
الذصاص كما سيأتي وليس لنا بين رد مرتين الا هذه (قوله تخمينيينا) أي ويدين في كل صفة
القتل ويشير للمدعي عليه عند حضوره فيقول والله هذا قتل ابني مثلا عمدا أو شبه عمدا أو خطأ
منفردا أو مع غيره ويرفع نسب المدعي عليه عند غيبته أو يعرفه بما عايناه من قبيلة أو حرفة أو
أقرب اه زيادي قال مرداهل حكمه الخمين أن الدية تقوم بالفدية كما بالاولى ارجحها القديم
والقصد من تعدد الايمان التغليظ وهو انه يكون في عشرة دينار فاذا قضى الاحتياط للنفس
أن يتناول كل عشرة دينارين منفردة كما يقتضيه التغليظ اه وهذه الحكم لا يلزم اطرافها الا انها
بالنسبة للسكامل أمادية المرأة فعلى النصف من ذلك ودية الكافر على الثالث أو أقل (قوله ولو
مترقة) أي يجنون او غيره فاذا جن في أثناء الحلف بني بعدا فافتد على ما مضى ولا يستأنف
واستأنف تفرقة لانها حجة كالتمادة فيجوز تفرقة في حقها في خمسين يوما وفارقت الممان حيث
يستمر في الموالاة بانه أولى بالاحتياط من حيث انه يملك به العقوبة البدنية وأنه يحتل به
النسب ونسب به الفاحشة وهذا المرض اه أفاده مر (قوله غالبا) خرج به الزوجة مثلا
وبت المال فانها تحلف الخمين مع أنهم الاخذ الاربعة ومالو كان الوارث غير حاضر فانه يحلف
خمين في زوجة وقت تحلف الزوجة عشرة البنت أربعين بجعل الايمان بينهما اثنا عشر الان
سم اسمها خمسة من ثمانية ولو حلف كل بقدر حصته طلفت الزوجة سبعة بجبر الكسبر لانها
عشر الخمسين والبنت خمسة وعشرين لانها نصفها والباقي وهو ثلاثة قواريط أمرها البنت المال
ان اتظم ولكن لا يثبت حقه فيها بين من ذكر كل نصف الثاني من يدعى على من يصب اليه
القتل ويحلفه خمسين عينا فان لم يحلف حبس الى أن يقر أو يحلف فعلم أن بيت المال لا يحلف
فان لم يتظم رد الباقي على البنت فقط لان الزوجة لا يرد على الفتح الزوجة سبعة أيمان وهي
عشر الخمسين بجبر الكسبر والبنت أربعة وأربعين بذلك ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم

(قوله بيان لما)
المدعي عليهم
مصورون (وأن لا يخاطب
المدعي عليهم) من الاعداء
(غيرهم) من غير اصدقاء
القتل وأهل وهذا حقه
الزوري في شرح لم عن
نص الشافعي لكن قال في
الروضة كما صلاها الشرط
ان لا يساكنهم غيرهم (وان
يحلف المدعي تخمينيينا)
ولو مترقة تلجبر العديين
بذلك الفصل تلجبر البع في
البينة على المدعي والعين
على من أنكر (فان تعدد)
المدعي (حلف كل به مدر
حصته من الارث) غالبا
قبيل ما يثبت بها
(وجبر المنكسر) ان لم
تقسم صحبة لان الجين
الواحدة لا تنقسم

(قوله ولا م) أى ولكل من الاختين لام خمسة (قوله الثالث الخ) فيه أن ٤٢٩ هذا هو المدعى الآن يقال

ان معنى قوله قبل حاصل
الفرق الخ أى الامور التى
يقارن فيها المدعى المدعى
عليه (قوله فيصنف بخسين
الخ) لعلة فى غير اطلاق مال
غير رقيق تأمل

فلو كانوا ثلاثة حلف كل
منهم سبعة عشر (فان
نكحوا وردت الايمان على
المدعى عليه فان تعدد
المدعى عليه (حلف كل
خسين يميناً) والفرق بينه
وبين تعدد المدعى أن كلا
من المدعى عليهم يثنى عن
نفسه القتل كما يثنيه
المنفرد وكل من المدعين
لا يثبت لنفسه ما يثبته
المنفرد وقيل يحلف كل يميناً
واحدة ورجحه الاصل
(واذا حلف المدعى وجبت
الدية) على مدعى عليه فى
قتل عدو وعلى عاقلة فى
قتل خطأ وشبهه (ولا
قودود وعدا) لقوله صلى الله
عليه وسلم فى خبر الضارى
اما أن تدوا صاحبكم أو
تأذنوا بحرب من الله (ولا
تزيد الايمان على خسين الا
فى جبر المنكسر) للضرورة
كما سيأتى (وفى اموال
الحيات قبل قتل تمامها
فيسأتى وارثه) اذ لا
يشق أحد شيئاً يمين غيره
(وفى الوغاب بعضهم وحلف الحاشية فيحلف الغائب) اذا حضر

واختين لابل واختين لام أصلها من ستة وقول العشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من
الاختين لابل عشرة ولا م خمسة ولا م خمسة اه أفاده م (قوله فلو كانوا ثلاثة الخ) ولو حلف
ثلاثة وأربعين ابنا حلف كل يمينين وفى ابن وخمسة مثلاً يوزع بحسب الارث المحقق لا التابعين
فيحلف الابن ثلثهما وياخذ الثلث ويوقف السدس احتياطاً
للحلف والاخذ اه م (قوله وردت الايمان على المدعى عليه) وله رد على المدعى أيضاً كما مر
(قوله حلف كل خسين يميناً) معقدوماً سيأتى ضعيف (قوله والفرق الخ) حاصل الفرق بين
المدعى والمدعى عليه من ثلاثة أوجه الاول أن وارث المدعى لا يثنى بخلاف وارث المدعى عليه
الثانى أن المدعى لا يثنى اذا عزل القاضى وولى فاض آخر بخلاف المدعى عليه الثالث أن المدعى
يوزع الايمان عليه لوقوعه بدخلاف المدعى عليه (قوله واذا حلف المدعى) أى ابتداء مخرج
بذلك العين المردودة عليه فان القصاص يثبت بها الا انها كالأقرار أو كالبينة وكل يوجب
القصاص وكان حق الشارح أن ينبه على هذا اه أفاده الزبائى (قوله وجبت الدية) أى فى
الحرو والقبعة فى الرقيق اقسام الحجة بخلاف المدعى كالأقلام به دية (قوله فى قتل عدو) أى ادعى
أنه قتله عدواً وكذا ما بعده (قوله فى قتل خطأ وشبهه) مختلف فى الاول مغلطة فى الثانى
(قوله اما أن تدوا صاحبكم أو تأذنوا) بالقتل الفوقية فيه ما وان الخطاب امام المدعين والمدعى
ليس لكم الا أخذ دية المقتول فان طلبتم غيرها وهو القصاص فاعلموا بحرب من الله لكم اطلبكم
ما نيس لكم أو لمدعى عليهم و اضاف الصاحب لهم باعتبار كونهم قاتلين له والمعنى أن تدفعوا
دية المقتول للوارث فان لم تدفعوها بل استمتعتم فاعلموا بحاربة الله تعالى لكم أو بالقتل فيه ما
وفى الخطاب الوجهان السابقان فالمدعى على الاول اما أن يدفع لكم المدعى عليهم دية صاحبكم
المقتول فان امتنعوا من الدفع فاعلموا أن الله يحاربهم وعلى الثانى اما أن يأخذ المدعون
الدية منكم بدل دم صاحبكم أى المقتول لكم من غير قصاص فان خالفوا بطلبه فاعلموا
بحرب الله اطلبكم ما ليس لهم فالا حقا لا ت أربعة ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم
لم يتعرض للقتل ولا يعارض ذلك خبراً لا يقدرون وتخصتوهم دم صاحبكم لانه على حذف مضاف
أى بدل دم صاحبكم بجعل يمين الدليلين وأخذ مالاً يظاهاه فوجب القودود وهو القول القديم
عندنا كما حكاه فى المنهاج (قوله ولا تزيد الايمان) أى ايمان الله ما بلى كاه الحشون ولو فى غير
القسامة اذا القسامة انما تكون فى قتل ولو رقيق مع لو كاهم بخلاف غيره كقتل طاع طرف
وبرجح وازالة معنى واتلاف مال غير رقيق فالقول قول المدعى عليه يمينه مع الثبوت وعدمه
فيحلف خسين يميناً ولا يسمى ذلك قسامة وكذا العين المردودة (قوله قبل تمامها) خرج به مالو
أنها قبل موتها فبأخذ الوارث الدية من غير حلف وكأنه تلقاها من مورثه فلا يرد ذلك على
التعليل المذكور وقوله فيسأتى أى ولو تعددا (قوله اذ لا يشق أحد شيئاً الخ) لا يرد على
ذلك أم الولد المتقدمة لانها تستحق ذلك بطريق الوصية لا يمين النفس ولا يرد أيضاً اذا أقام
شاهدات مات فان لوارثه أن يقيم شاهداً آخر لان كلاً منهما دية متعة بخلاف الايمان فانه حجة
واحدة فاذا بطل بعضهم ابطال كاهما (قوله وفيما الوغاب بعضهم) أى أو كان صغيراً أو مجنوناً
اه م قوله وحلف الحاضر أى أو الكامل وقوله فيحلف الغائب اذا حضر أى أو الناقص

إذا كمل ولا حاضر الصبر حتى يحضر الغائب فصاف معه ما يخصه ولا زيادة حيث قد ولو قال
لأحلف الأقدور حتى لم يطل حقه من القسامة فإذا حضر الغائب حلف معه حصته (قوله
حلف تحسين عينا) إذا ثبت شيء من الدية بأقل منها واحتمال تكذيب الغائب المبط للوث
خلاف الأصل فلم يظروا له أنه أفاده مر (قوله فإذا حضر الغائب الخ) فأيمانه زائدة على
التحسين التي حلفها الحاضر قال الرمي ولو مات نحو الغائب أو الصبي بعد حلف الآخر ورثه
حلف حصته أو بان أنه بعد حلفه كان مية فلا يحتاج إلى إعادة حلف كل واحد مال أبيه طائفا
بإيمانه فبان ميتا له وأعلم أنه لا قسامة في موت صور الأولى تكذيب الورثة الثانية تعذر إثبات
الآث الثالثة أنكار المدعى عليه اللوث كان قال كنت عند القتل غائبا عنه أولست أنا الذي
رؤي معه السكين الملطخ على رأسه فصدق بيمينه وعلى المدعى البيضة الرابعة ظهور اللوث
في أصل القتل بدون كونه عمدا أو خطأ أو شبه عمد الخامسة الشهادة من عدل أو عدلين أن
زيد أقتل أحد هذين القتيلين لأبائهم ما في هذه الصور الإيمان على المدعى عليه السادسة
عدم الوارث الخاص فينصب القاضي من يدعي على من ينسب إليه القتل ويحلفه فان حلف
فذلك والاحبس إلى أن يقر أو يحلف بكافي مر وقد مر أيضا

• (فصل في القتل بالصبر) •

والقتل فيه خفي شبهة بالقتل المتعمد باللوث فذكرت به وهو لغة صرف الشيء عن وجهه يقال
ما يصرك عن كذا أي ما صرفت عنه واصطلاحا من أوله أي محاولة النفوس الخبيثة لأقوال
وأفعال ينشأ عنها أمور خارقة للعادة ومذهب العلماء أنه حق وله حقيقة خلافه معتزلة حيث
قالوا أنه تخيل وتقويه وأنه يقتل ويعرض ويفرق ويجمع وغير ذلك وتأثيره ذلك من الله تعالى
وذمه بالنسبة لمن ظهر على يديه وأن تعلم وتعلم حرام الاغرض شرعي وتسميته كفر في قوله
تعالى وما كفر سليمان باعتباره بغير إليه أو أنه محمول على مستحله أو من اعتقده تأثير بنفسه
وتعلمه اغرض شرعي كان يشمله ليجتنبه لا يقتضي الكفر ولا الحرمة بل هو جائز حتى لا يكافل
أبو نواس

عسرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه

ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه

وكذا تعلم ما به حمل للصحة بين الزوجين بخلاف قياس الأثر فإنه من الصبر الحرام وما يصنعه
الاشباح فالمقصود منه مجرد التبكر ولا يبلغ السارق في صبره إلى أن يقب الأعيان ويجعل
الإنسان حارا بقوة صبره إذ لو قدر على ذلك لرد نفسه إلى الشبابة بعد الهرم ومنع نفسه من
الموت ولم يبلغ أحد في الصبر إلى الغاية التي وصل إليها القبط أيام دلو كما ملكه مصر بعد فرعون
فأنهم وضعوا الصبر على البرابي وصوروا فيه أحوارها كالدنيا فأي عسكر قد هم أنوا إلى
ذلك العسكر المصور فإنه لو به من قلع العين وقطع الأعضاء نفق نظيره لذلك العسكر القاصد
لهم فخاف منهم العساكر وأقاموا سقاية سنة والنساء من الملوك والأمراء بصبر بعد غرق
فرعون وجنوده (قوله قتل بصبره) خرج القتل بالعين والحال والدعاء فلا ودولية فيها
الكن يمنع العائن من المخالطة للناس ولو حبسه إلى أن يموت أو تغور عينه (قوله بأقراره)

(قوله أو بان الخ) الأولى أو
بان بعد حلف أنه كان ميتا
(قوله فإنه من الصبر)
الذي في الجبري أن
الأخبار به حرام رأيت من
قياس الأثر فليس بجورام
وهو المعقد

فلو كان له إيمان وغاب
أحدهما وأراد الحاضر
الحلف حلف تحسين عينا
فإذا حضر الغائب حلف
نحوه أو عزمين وهذه من
زيادتي

• (فصل في القتل بالصبر)
إذا قتل بصبره بأقراره

منه على عذوف تقديره وبقيت باقراره أي حقة أو حكا كاليمين المراد وقد لا يثبت بغير اقراره
 كما سيأتي بل لا بد أن يقول قتله بصري فهذا هو المقسم ثم إن قال بعده وبصري يقتل غالباً
 أو ثم حدث بيعة على اقراره بأنه يقتل كذلك كان عداً بوجوب القود وان قال قتله بصري
 وبصري لا يقتل كان عداً أيضاً لكنه بوجوب الدية للشبهة وهي قوله لا يقتل وإن قال لا يقتل
 إلا نادراً فبشيء به عداً بوجوب الدية عليه أن تصدقه العاقلة ولا تصدقه العاقلة هذا حاصل ما ذكره المتألف
 اقراره بأنه لا يقتل لخطأ بوجوب الدية عليه أن لم تصدقه العاقلة هذا حاصل ما ذكره المتألف
 (قوله أدعي) خرج به غيره من الحيوانات فالواجب فيه القيمة (قوله أو شهد) عطف على قال
 وقوله عدلان أي من الصحرة ثانياً ومضت عليه حامدة الاستبراء وهي سنة (قوله بان صرة) أي
 الذي أقر به لأنه لا بد له وجود الصحرة لامتته فلا يثبت القتل به بالبيعة لأن الشاهد لا يعلم تصدق
 الساهر ولا يشاهد تأنيده الساهر فصوره المسئلة أن يقول قتله بكذا فشهد عدلان الخ وتعاطى
 الحصر حرام من الكثرة أجاجاً فيكثر منه ويحرم تعلمه وتعلمه الحاجة ضرورية كقصد
 النوى منه كما مر ولا يظهر الأعلى يد كافر أو فاسق أو منافق وكذا يحرم أيضاً تعلم الكهانة
 والتنجيم والضرب بالرمل وبالسيور وبالخص والسحرة وتعلم هذه كلها وأخذها عوضاً عليها
 حرام بالنص الصحيح فاللهي عن ملوان السكان والباقي في معناه وبجزم المنى إلى أهل هذه
 الأنواع وتصديقهم وكذا تحرم القيادة والطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه (قوله كالقتل
 بالسيف ونحوه) أي فيما سأل في ذلك وجوب القود ولكن القتل بالسيف ونحوه من كل ما يمكن
 فيه المماثلة كجرح وخنق وتجويع وتغريق بما لم يعلم أو عذب والقائم علولا تتعين فيه المماثلة
 بل يقتل بمثله أو بسيف والنهي الوارد في المثلة مخصوص بما سوى ذلك نعم لو كانت الضربات
 التي قتل بها غير مؤثرة فيه طناً لضعف المتناول وقوة القاتل عدل إلى السيف وله العدول
 في المماثلة الملح إلى العذب لأنه أخف لعمركه أما ما لا يمكن فيه المماثلة لحرمة المثل كما هنا
 وكما لو قتله بغيره أو بول أو لواط بغيره يقتل مثله غالباً فتعين ضرب عذبه بالسيف في الأصح
 (قوله أو قال لا يقتل) أي بعد قوله قتله بصري لأنه المقسم كما مر (قوله ولا يقتل إلا نادراً)
 لو قال بذلك لا يقتل غالباً يشمل حالة الاستواء لكان أولى بالمماثلة من بوري (قوله فالدية) أي
 دية عدى في الأولى وشبهه عدى في الثانية وقوله تلزم أي أن تصدقه عاقلة في الثانية كما سيأتي
 (قوله لأنه في الأولى) أي فيما إذا قال لا يقتل وقوله لا قراره أو لا أي قوله قتله بصري (قوله
 نعم إن صدقته) استدراك على قوله تلزمه كأنه قال فالدية في ماله في الصورة من ماله تصدقه
 العاقلة في الثانية (قوله في باب العاقلة) من أنهم لا يصح لعدوان عدا ولا اعترافاً الخ (قوله ولو شهد
 عدلان الخ) هو مقابل قوله بان صري يقتل غالباً فها من قسم الخطأ ومثله ما لو قال أخطأت
 من اسم غيره إلى اسمه فتجب فيه الدية عليه لاعتقاده عاقلة إلا أن صدقته (قوله لزومه الدية) أي
 أن تصدقه العاقلة كما مر وقوله لأنه خطأ أي بخلاف ما مر فيما لو قال قتله بصري وبصري
 لا يقتل فإنه عدا والتريق احتمال كذبه في قوله المذكور بخلاف البيعة

(قوله على اقراره) المتعين
 صدقته والاقتصار على قوله
 ان شهددت البيعة أنه
 لا يقتل كما يأتي أما على
 ما قاله المحقق فيلا يكون
 القتل به خطأ بل هو عدا
 أدعيه مضموناً (وقال انه)
 أي بصري (يقتل غالباً) أو
 شهد عدلان بان صري يقتل
 غالباً (لزمه القود) كالقتل
 بالسيف ونحوه (أو) قال
 لا يقتل أو لا يقتل إلا نادراً
 فالدية تلزمه لأنه في
 الأولى عداً فيما يظهر
 لا قراره أو لا لكن لا قود
 فيه لاحقاً لصدق قوله
 لا يقتل وفي الثانية شبهه
 عداً نعم ان صدقته فيما
 عاقلة مات عنه الدية كما
 صرت الإشارة إليه في باب
 العاقلة فلو شهد عدلان أن
 تصدقه لا يقتل لزومه الدية
 لأنه خطأ

• (باب أحكام المرتد) •

• (باب أحكام المرتد) •

والردة أحد الكليات الخمس المذكورة في قول اللغوي رحمه الله تعالى
 وحفظ دين ثم تقيس مال نسب • ومثلها عتق وعرض قد وجب

ولهذا شرعت الحدود فتمنع القصاص حفظاً للنفس وقتل الردة حفظاً للدين وحسد السرقه
حفظاً للمال وحسد القذف والزنا حفظاً للأعراض والنسب فهـ ما من واحد واحد وانما اختلف
حدهما واحد الشر بقط حفظاً للعقل (قوله ثم يقتل) أي يضرب عنقه والعراخي المتهاد
من ثم ليس مراد ابي المراد به مجرد الترتيب أي فلا يقتل قبلها والقائل له هو الامام فان لم يقتله
فهل يجب على الآحاد قتله أو يندب تردديه ابن قاسم والظاهر الاول عند القدرة وأمن
العاقبة لانه من قبيل النهي عن المنكر (قوله ان لم يقتل) أي بالاسلام بان ياتي بالشهادتين
منو اليه من قسيتين ان لم يكن هنالك عاطف والا كفي لفظاً شهد الاول بخلاف الاذان لا يذنيه
من الاتيان بالشهادتين هكذا قاله ابن قاسم وتنبه العناني وقرره شيخنا عطية واعتقد عـ
أنه لا بد من تكرار الشهادة هنا أيضاً وهو ظاهر النظم المجموع فيه شروط الاسلام وهو
شروط الاسلام بلا اشتباه * عقل يلوغ عدم الاكراه

والتطيق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب فاعلم واعلم

ولا بد من لفظ أشهد فلا يكفي لاله الا الله محمد رسول الله خشداً لافاقه بعضهم ولا بد في العيسوي أن
يقول بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق (قوله كذا في الصلاة) أي كلاً ما تاركها جحدانها
من قسم المرتد ومن تركها تركاً شرط من شروطها المجموع عليها او ركن من أركانها كذلك ودخل
فيها الجمعة في محل الاجماع عليها (قوله فانه يجب استنابته) أي بان يؤمر بشغل الصلاة ويتوعد
بالقتل ان تركها فان فعلها بعد ذلك ترك والاقتل ولا يقتل بالفائتة الا ان يؤعد على تركها قبل
واذا قال صليت قبل منه وان كان حاله عندنا ولم يشاهد ذلك منه فلا يقتل لاحتمال أنه طرأ له
عذر وجوز له الصلاة بالايما ببعض خلاف ما لو قال صليت في الحرم لا يقتل منه لانه من خوارق
العادات التي لا يعتد بها شرعاً ولا يقتل الا اذا أخرج الصلاة عن أوقاتها كلها حتى عن وقتها
الضروري (قوله وما ذكرته في تارك الصلاة) أي من أن استنابته واجبة وهو ضعيف والمعتمد
أنه أسنة والفرق بينه وبين المرتد أن جريمته وهي الردة تقتضي التنازل في النار اذا مات عايباً
فوجب علينا اقتلنا منه ولا كذلك تارك الصلاة كسلافان جريمته وهي التارك لا تقتضي ذلك
فلم يجب علينا استنابته لانه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفر له كما هو مذهب أهل
السنّة خلافاً لمعتزلة وما ذكره المحشي عن قول من التفصيل في استنابة تارك الصلاة كسلاف
ضعيف (قوله والتصريح بالخ) ان لم يقتل وذ كذا الخ لا علم به من كلام الاصل حيث اوجب
الاستنابة فانه يهيم تأخير القتل فلذا قال والتصريح بالخ (قوله وتفارق الردة الخ) جملة ما ذكره
انما غير شياً (قوله وهي) أي شرعاً أمالفة فهي الرجوع عن الشيء الى غيره وقد يطلق على
الامتناع من اداء الحق كانهي الزكاة في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه اه أفاده مـ (قوله
من يصح طلاقه) بان يكون بالغاً عاقل مختاراً ولو سكران وامراً لانه يصح طلاقها لنفسها
بتقويضه اليها او طلاق غيرها بوكالة لا صيباً ويجوزنا ومكرها والمراد بالقطع عدم الجزم فيشمل
التردد في الكفر (قوله الاسلام) أي استمراره ودوامه وخروج به قطع الصلاة ونحوها فلا
يسمى ردة ولما كانت الردة قطع الاسلام كانت اجتناب انواع الكفر وأغظها حكاواً عما تحيط
العمل عندنا ان اتصل بالموت لا يبق البقرة والمائدة لا يكون حاسراً في الآخرة الا ان مات

(يجب استنابته) في الحال
(ثم يقتل) ان لم يتب (كأرك
الصلاة) فانه يجب استنابته
في الحال ثم يقتل ان لم يتب
وما ذكرته في تارك الصلاة
هو ما اقتضاه كلام الشافعي
والروضة وأصلها والمجموع
والتصريح به ولما يشتمل
من زيادتي (وتفارق الردة)
وهي قطع من يصح طلاقه
الاسلام بكسر

كافر فلا يقب عبادته قبل الردة خلافا لابي حنيفة أما سباط ثواب الاعمال بمجرد الردة
فتدفع عليه وقد علم أن احباط الثواب غير احباط الاعمال بدليل أن الصلاة في المغصوب لثواب
فيها عند الجمهور مع صحتها ولا يلزم من كون الردة نقيض أنواع الكفر كون المرتد أقبح من الكافر
الاصلي ألا ترى أن أباحه وأباليه وأضرابه ما أقبح من المرتدين لما انصفوا به من زيادة العناد
وأنواع الاذى للنبى صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما لا يحصى (قوله نية أو قولا أو فعلا) غير
محول عن المضاف اليه والاصل نية كقوله فقال النية أن يعزم على الكفر ولو في قابل بأن
يعزم إلا أن يكفر غد أو القول أن يقول الله ثلاث ثلاثة أو يقول للإنسان يا كافر إن أراد أنه
كافر حقيقة أو أطلق فإن أراد أنه كافر النعمة أو بقوله فعل الكفار أو سائر الزرع ليكفر
والفعل أن يسجد لمخلوق كصنم ونفس بالضرورة أو باق معه قائل أو كتب علم شرعى أو ما عليه
اسم معظم في قاذورة ولومها مرة وأما ضرب الفقه من سلالا ولاد الذين يتعلون منه بالواحهم
أو يرميهم به من بعد فالظاهر كما قاله عس أنه ليس ~~ك~~ كفر الاق الظاهر من حاله أنه لا يريد
الاستخفاف بالقرآن ثم يخفى حرمته لاشعاره بعدم التعظيم كما قاله فيعالو روح بالكرام على
وجهه وأما البصاق على اللوح لازالة ما فيه فليس بكفر ولا حرام ومثله مضع ما عليه قرآن ونحوه
للتبرك به أو اصابته عن النجاسة وكذا كتابة القرآن برجله مع تعذر الكتابة بيده (قوله استمزا)
أى استخفافا كان قبل له قص أطفا ركه فانه سنة فقال لا فعله وإن كان سنة أو لوجابه النبي
ما قبله ما لم يرد المبالغة في تبعه نفسه أو يطلق ~~و~~ كذا الوصل في شئ فقال لوجاه في جبريل
أو انبى ما فعله وأراد ما ذكر أو أطلق أخاه م (قوله كل من ذلك) أى الثلاثة (قوله
أو عنادا) بأن عرف أنه الحق باطنا وامتنع أن يشربه م (قوله أو اعتقادا) قال في شرح
المنهج بعد ذكره الثلاثة بخلاف ما لو اقرن به ما يخرج من الردة كما جرت في تجسيم أوجهة
أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي حال غيبته أنا الله لكن قال ابن عبد السلام
أنه يعزوه على المعقولات في حكم الصبي والمجنون م بزيادة وكذا ان دلل قرينة على عدم دلالة
الفعل على الاستخفاف كسجود أسير في دار الحرب بمضرة كافر خشية منه فلا كفر وخرج
بالسجود الركوع فلو قصد تعظيم المخلوق به كتعظيم الله كفر والا فلا أما ما جرت به العادة من
خفض الرأس والافتخار الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن
ينبغي كراهته ومن الكفر ما لو قال هزم النبي صلى الله عليه وسلم فإن تاب والاقتل بضرب عنقه
وقال لما أكتبه والخشية أنه يقتل حذوا وإن تاب ولو قال ولئ أفر أو هرب أو توارى أو نحو ذلك
فالظاهر أنه مثل قوله هزم لاتحاد المعنى ثم رأيت عس في حاشية المواهب صرح بذلك وعاله
بتساويها في الدلالة على التقصيص (قوله الكفر الاصلي) أعم من أن يكون في ذمى أو حربي
(قوله لا يقر عليها) أى بخلاف الكافر الاصلي فإنه يقر بالله سنة أو الجزية أو الامان لأن
العقد التي تفدهم الامان ثلاثة (قوله باحكامنا) من صلاته وغيرها (قوله لا يصح نكاحه)
مصدور مضاف لقاعله أو مقوله أى تزوجه بأحد أو تزوج أحد به بخلاف الكافر الاصلي فإن
نكاحه صحيح أى محكوم بصحته (قوله وطل النكاح) أى الموجود قبل ردته (قوله قبل انقضاء
عده) أى فيما بعد الدخول والافسح بالردة كما مر أيضا قبل (قوله ونحوه ذبيحته) أى

(قوله أو طلق) تقدم له
في الانكحة الباطلة أنه نقل
عدم الكفر بالنسبة
لزوجه إذا قال لها ذلك
وعلى ذلك يجرى ما في الشتم
مراد به كفر نعمة الزوج
ونقل ذلك عن م ر ثم قال
ومثل الزوجة غيرها (قوله
وأما البصاق على اللوح
الح) الحق أن فيه تعسلا
بين البصاق على الكتابة
والبصاق على غيرها (قوله
استمزا) معنى كون النية
استمزا من متعلقها وهو
النوى كالسجود لصنم
استمزا به أى مقصود به
ذلك

نية أو قولا أو فعلا استمزا
كان كل من ذلك أو عنادا
أو اعتقادا (الكفر الاصلي)
في أن المرتد لا يقر عليها
فلا يقبل منه إلا الاسلام
(ويلزم باحكامنا) لالتزامه
لها بالاسلام (ولا يصح
نكاحه) لأنه غير صحيح
(ويبطل النكاح) (أن لم
يسلم قبل انقضاء عدته)
كما مر في محله (وتحرم ذبيحته)
كما تحرم منا كفته

(قوله فان عني عنه فدية)

المعتن حذفه اذ عير
المعصوم لادينة فيه ولو كان
القتال مثله بل فيه
القصاص فقط حيث كان
القاتل كذلك كما مر اه
وظاهرة عدم التقصم بل
بين العمد وغيره فاجوز

(ويهم بدزومه) تلخبر من
بدل دينه فاقسموه (ولا
يستقر له ملك) بل هو
موقوف ان هلك مرثدا
بان زواله بالردة وان اسلم
بان انه لم يرل (ولا يسي ولا
يقادى ولا يمين عليه) لانه
غير مبق (ولا يرث ولا يورث)
كما مر في محلهما بخلاف
الكافر الاصلي في جميع ذلك
وبذلك علم ان الردة لا تفرق
الكفر الاصلي فيما لو اتف
شافي القتال فانه يضمنه
كالكافر الاصلي وعليه
نص الشافعي في اكثر كتبه
كما قاله الماوردي رحمه

الشيخ ابو حامد وغيره وقيل
لا يضمن وصحة صاحب
التبعية واقره عليه النووي

(باب احكام السكران)

(تنفذ نصر فانه) كالكاف
ولا اتفاق الصمائية على
مواخذته بالذنب

بخلاف الكافر الاصلي فانما يحل بشرط حل منا كحنا لاهل ملته (قوله ويهددومه) أي فلا
يقتل فانه ولا يلزمه دية ان لم يكن مرتد امثله والا فبقتل فيه فان عني عنه فدية ولا يتولى قتل
المرتد سوى الامام او نائبه فان اقتات عليه أحد عززنا لم يذلل قتل قنه واقتل هنا بضرب
العنف دون غيره اه أفاده مر قال ابن قاسم لو أيسر من قتل الامام له قتل بسن لا حار
أو يجب اه وتقدم أن الظاهر الثاني عقد القدرة وأمن الضرر لانه من إزالة المنكر (قوله
من بذل دينه) أي سواء كان رجلا أو امرأة والنهي عن قتل النساء محمول على الحريات اه
أفاده مر (قوله بان زواله بالردة) ويقضي منه دين لزمه قبلها بان لا ينفك أو غيره وبدل ما أنفقه
فيما أقامه على ما لو تعدى بجزء بتر ومات ثم تاف به اني ويمان منه بموته من نفسه وماله وزوجاته
لانما حقوق مة مة مة به وتصرفه ان لم يحل الوقت بان لم يقبل التعلين كببيع ودية ورهن وكابة
باطل وان احلفه بان قبل ذلك كعتق وتديرو وصية وقوف ان أسلم تبين انه وده والا فلا اه أفاده
في المنهج وشرحه (قوله بان انه لم يرل) أي لان بطلان علمه يتوقف على موته فكذا زوال ملكه
والاصح انه لا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه
ظاهر كلامه وأنه يكون كغير الناس لا يسجل حتى أهل التي اه أفاده مر وقد مر (قوله ولا
يسبي الخ) علم منه أن الكلام فيما يشمل الحرب ويلزم من نفي العبي في القداء والمث لانهما
يتربان عليه قد كره ما بعد مجرد الابضاح الآن براد بالسي لا غير فاق فقط (قوله بذلك)
أي بالمصر في الاثنى عشر المذكورة (قوله في القتال) قد خرج به ما اذا انكز شافي غيره فانه
يضمنه اتفاقا (قوله فانه يضمنه) أي اذا لم تكن لشوكة بخلاف ما اذا كان لشوكة فانه لا يضمن
وبهذا يجمع بين القوان المذكورين ولا يحتاج الى تضعيف أو إلهام (قوله كالكافر الاصلي)
أي المقترن لاحكام يجوز به أو هدية أو أمان وقد استعان به البغاة وقال طيننت اعانة بهضكم على
بعض والا كان نافضا للعهود اما غير المقترن لاحكام وهو الحربي لا يضمن ما أنفقه حال القتال
كما لا يضمن ما أنفقه لاهله وعبارة الشورى قوله كالكافر الاصلي لاهله فيما لو أعان اهل الذمة
وتخوهم البغاة وظنوا أنهم محبسون فانهم يقاتلون كالبغاة لا يضمنون لو أنفقوا عليه انفسا
أو مالا فنفقوا أما الحربي اذا أنفق مال مسلم أو ذمي فانه لا يضمنه فائدا مر اه

(باب أحكام السكران)

هو حيث اطلق ينصرف للمتعدى وهو من زال عقله بما أنتم به من شراب أو دواء وعرف السكران
مطابقا بأنه من وصل الى حالة لا يميز فيها بين الحسن والقيح وقيل هو من لا يعرف السماء من
الارض ولا الطول من العرض ولا يعرف أمه من فروجه وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه
انه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم واما السكر فهو حالة تحصل من استهلاك
الخمر متصاعدة على معادن الفكر وقيل في تعريفة غير ذلك (قوله كالملك) يقضي انه
غير مكاف وهو المعقد كانه قتل في الروضة وغيره عن اصحابنا وغيرهم في كتب الاصول
وانما عومل معاملة تغافل عليه ولان ذلك من قبيل ربط الاحكام بالاسباب أي تملية هاهنا
كالرد ووقوع الطلاق المتعلقة باللفظ الذي يتلفظ به فهو من باب خطاب الوضع أي الجهلي
أي الخطاب المتعلق بمجعل الشيء سببا او شرطا او مانعا او محيصا او فاسدا او هو لا يشترط فيه

تسكين بدليل ضمان الصبي وشهود متلفاتهم الامن باب خطاب التكليف المشترط فيه ذلك
والحق ماله بما عليه طرد الباب على ونيز واحدة لا يقال التام والصبي وشهوده يتعاقبهم ما خطاب
الوضع مع عدم نفوذ تصرفاتهم ما لا نأخذ قولهم ما وان تعاقبهم ما ذلك فيما عليهم ما لم يلحق ما هما
بما عليهم ما على أنه لم يتعاقبهم ما في جميع ما عليهم ما بل في نحو الاطلاقات خاصة كما زويل بتكليف
السكران اخذ من قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فانه لا يخاطب بامر ولا نهى
الا المكلف واجيب بان المراد به في الآية من هو في اوائل نشوة السكر مع كون زمن الصحو
لا يسع الصلاة ومعنى قوله حتى تعلموا ما تقولون حتى تستقر لكم هذه الحالة (قوله له أو عليه) اللام
للمنة وعلى المضمة متعلقان بتنفذ قوله كرفته راجع للثاني واسلامه راجع للاول فهو
انف وانشر مشوش ولو قال بعد ما طاق اغما شربت الخمر مكرها اولى ما علم ان ما نهر به منه يسكر
صدق بيمينه حيث قامت قرينة على ذلك (قوله ولا يحد) اي يحرم ذلك فقوله بل يؤخر ذلك اي
وجوبه على العقدة (قوله اعتدبه) اي ان كان له نوع احسان والا فلا وعلى هذا يجعل الحديث
المذكور وفيه ان حذره حينئذ حرام فكيف يا امر به صلى الله عليه وسلم الا ان يقال ان هذا
الحديث منسوخ والمناسب ان يجعل على من هو في اوائل نشوة السكر حتى ايقى سكران اي
شارب السكر فامر بضربه حينئذ قبل ان يزول عقله لكن لا يكون دليلا لما نحن فيه نعم ان
قلنا ان حذره حال سكره مكره كما حكاها في شرح المنهج صرح كونه دليلا عليه على الجمل الاول لانه
صلى الله عليه وسلم يفعل المكره ولا يمتنع به (قوله ورجعه) اي ضابطه العرف وهو ما لو
عرض على العقول لتألفته بالقبول فاذا انتهى تغير الشارب الى حالة يقع عليه اسم السكران
عرفا فهو محل الخلاف السابق في كونه مكانا اوليا واعتراض بان تصرفاته تنفذ مطلقا
فائدة الرجوع الى العرف واجيب بان فائدة ذلك تظهر في الايمان والتعالق وتظهر ايضا في
غير المتهدي فان العرف اذا حكم بسكره تنفذ تصرفاته وهذا معنى ما ذكره ابن القزويني في
اعتراضه على تعريف السكران بقوله ذلك ولا حاجة على الصحيح الى معرفة السكران لانه اما
صاح واما سكران زائل العقل وحكمه حكم الصالح بل يحتاج الى معرفة السكران
في غير المتعدي به وقيل اذا قال ان سكران فان طلق فيقال ادناه ان يحتل كلامه المنظوم
ويستكشف سره المكنون اه (قوله ولا يحد في فيه) اي سواء كان متعديا ام لا حيث انتهى الى
حالة بعد فيها سكرانا كما يستفاد من العلة اما اذا كان في اوائل نشوة السكر وكان زمن
الصحو يسع الصلاة فانه يصح لانه يميز حينئذ كما هو وقد ضعف عبد الرحمن بن عوف رضى الله
عنه بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم قبل التحريم فقرأهم الامام وهو سكران في صلاة
المغرب قل يا ايها السكارى واعبدوا ما تعبدون فقل يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى وصوت ساء الله واه وسرف النقيض مما على موافقة النبي حتى تعلموا قبل الشروع
فيها ما تقولون فتركوها في اوقاتها او كانوا يشربونها بعد العشاء وتكررونها (قوله ولا يحد في فيه)
ما فانه اي اذا كان متعديا كما يستفاد من التعليق (قوله حتى يبين) بضم الياء من افان
(قوله تفصح استنابة قبل الافاقة) اي ان كان له نوع تمييز والا فلا وعلى هذا يجعل ما ذكره من
التناقض اه قل (قوله لكنه اذا افان) اي بعد استنابته في السكر فهو استدراك على قوله

(له أو عليه) كونه واسلامه
عنه (ولا يحد في) حال
(السكر) بل يؤخر الى أن
يقبض ابرئدع فان أغيم عليه
في سكره اعتدبه على الاصح
لانه صلى الله عليه وسلم أتى
بسكران فامر بضربه رواه
بخاري (ورجعه) أي
السكر (العرف ولا يحد في
فيه) لعدم تمييز (ويقضي)
ما فانه (بعد زواله) تغليظا
عليه (واذا ارتد لا يستتاب نيا
حتى يقين) تفصح استنابته
قبل الافاقة وهذا هو
الصحيح وان اقتضى كلام
الاصل خلافه لكنه اذا
افان بعرض عليه الاسلام

فصح استقنائه قبل الاقامة يقتضي أنه لا يعرض عليه الاسلام بعدها والعرض مندوب بناء
على اقول الصحيح المذكور أعلى مقابله فهو واجب (قوله فان وصفه) أي ذكره بان لفظ
بالشهادتين أو قال أنا مسلم وقوله كان مسلماً أي اكتفاه بالتوبة الواقعة حال السكر فقوله من
حين أسلم أي أقبل افاقته وقوله فكاف من الآن أي فيجبر عليه أحكام المرتدين سبق الحكم
باسلامه باستقنائه حال السكر بناء على الاعتداد بها كالمس

(باب الاكراه)

أي بيان شروطه وما يحصل به وحكم التصرفات المقررة عليه وأما حقيقة فهو الإلجاء إلى فعل
الشيء فهو أو يسمى الإغلاق كما في الحديث لا تق في مكان السكر بفتح الراء أغلق عليه باب ومنع
من الخروج منه إلا بما أكره عليه ويقال للمطهي بكسر الميم مكره بكسر الراء والمطهي مكره بالفتح
فيه ما وتباح به سائر المحرمات ولو كفر كسجود الصلوة وتلفظ بكفرة أو قذف الزنا وشهادة
الزور إن ترتب عليه قتل أو ضرب باع مال أو استباحة فرج أو نحو ذلك والقتل المحرم لذاته
لأنه أضر من كثر من الناس أو الصبيان من الحريين فإن تحريره لحق الغائبين وبه هذه الثلاثة يختص
حديث وما استكرهوا عليه وأباحه ما ذكر به لأن في الضمان كالا كراه على اتلاف مال الغير
وصيد الحرم فيض من كل من المكره والمكروه المال والصيد والقرار على المكره بكسر الراء وفي
القتل القرار على كل منه ما عدا ما أمره الزجر عنه ولا يجزئ المكره على الزنا للشبهة (قوله على
تحقيق) أي تقييد وإيجاز ما أي مؤذنه بدأي خوف به كضرب وقوله بولاية الخ الباء للسمية
متعاقبة بقدر قوة الولاية تقيد العمل كالباشا وقوله أو تغلب أي أط وقهر كذا شوكة وقوله
عاجلاً ظاهراً من ما (قوله أو غيره) أي كاستخاذه بغيره (قوله وظنه) أي بقرينة عادة مثلاً
(قوله ويحصل الاكراه الخ) ما ذكره المصنف اكرام حسي ومثله الشرعي كالو حاف ليطأن
زوجته اليد فوجدها حائضاً أو غاب عليه النوم ولم يتمكن من الوطء قبله أو ليفقه بين حقه
اليوم فلم يجد ما يقضيه به ولا يلزمه الاقتراض إن لم يكن له جهة يوفي منها أو لم يبعن أهله
فوجد ما حبل منه أو لتصوم من غدا فغاضت فيه فلاحث في ذلك الاكراه الشرعي (قوله
بخوف يجهزور) ومنه ما لو قال له الموص لا تترك كذا حتى تخاف بالطلاق أن لا تخبر بنا أحداً
فاذا أخبرهم لم يثبت للاكراه على الحلف بخلاف ما لو حلف لهم من أول الأمر بعدم الاكراه عليه
حينئذ كالمو حله ظالم على أن يبدل على شخص أو ماله فأنكره عرفته موضعه فلم يتركه حتى حلف
بالطلاق أنه لا يعلم فانه يثبت إن كان كاذباً لم يكرهه في الحقيقة على الحلف وانما خيره حينئذ
بينه وبين الدلالة (قوله واتلاف مال) كما خذواهم لها وقع بالنسبة للمكره فخرافون (قوله
ويختلف ذلك) أي ما يحصل به الاكراه فلا يختلف بوجه بين المالا كراه كما قاله مر (قوله فلا
يحصل الاكراه بخوف بالعقوبة إلا بجله) أي لأن بقاءه إلى الغد مشاعره متيقن فلم يتفق
الجاءم لو غاب على ظنه إيقاع ما هدده ولم يفعل كان ذلك اكراهاً لا سيما إذا عرف من عادة الظالم
ذلك (قوله أفعل كذا) أي طعن زوجته مثلاً فاذا طلقها وقع (قوله بغير حق) خرج ما لو كان
يحق كالزوجة عليه بيع ماله في وقاه من فأكراهه الحاكم على البيع فانه صحيح وله نزع رده على ذلك
وضربه وإن أدى إلى قتله ولا ضمان فيه كضرب الماتم الفلاح على الخراج الأصلي كما قاله

فان وصفه كان مسلماً من
حين أسلم ولم يوافق كافر من
الآن نقله ابن الصباغ عن
النس وجري عليه جماعة

(باب الاكراه)

(شروطه - قدرة المكره)
بكسر الراء (على تحقيق
ما هدده) بولاية أو تغلب
(عاجلاً ظاهراً) بغير المكره
بفتح الراء (عن دفعه) بهرب
أو غيره (وظنه أنه إن امتنع)
من فعل ما أكره عليه
(حقيقه) أي ما هدده
(ويحصل) الاكراه (بضويف
بجهزور كضرب شديد
وحبس طويل واتلاف
مال) ويختلف ذلك باختلاف
طبقات الناس وأحوالهم
فلا يحصل الاكراه بالتخويف
بالعقوبة إلا بجله كقوله
لا ضربك غداً ولا بالتخويف
بالمحقق كقوله إن علمه
قصاص أفعل كذا
والاقتصاص منك وهذا إن
خرج بما زده بقولي عاجلاً
ظاهراً ولا يقتض تصرف
المكره) بفتح الراء (بغير حق)
كقوله بكاهم كفر

(قوله ويكألوأكره مرتد الخ)
 يؤخذ منه ان محل قبل
 الحربى بمثله مثلاما يمكن
 أكرهه على الاسلام ومات
 والا فلا سر

شخصا عطية ويكألوأكره مرتد أو حربي على الاسلام فيصبح منه ولو كان المكروه كافر لأنه
 أكره بحق بخلاف الذي أوال المعاهد لأنه مقرر على كفره ويكألوأكره انقاض المولى على طلاق
 زوجته واحدة بعد مضي المدة (قوله وطلاقه) فلا يقع على المكروه بغير حق نعم ان وجدت
 منه قرينة اختيار للطلاق كأن أكره على ثلاث طلاقات أو على صريح أو تعلق أو على ان
 يقول طلقت أو على طلاق مبهمة بخلاف بان وحيد أو ثني أو كثي أو مخبر أو صريح أو طلاق معينة
 وقع ويكألوأكره على الطلاق مطلقا فطلق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا مع سواء كان عالما
 أو جاهلا فلا بد ان يسأله ماذا يقول بل لو وافق المكروه ونوى الطلاق وقع لاختياره (قوله في
 اغلاق) بكسر الهمزة وسكون الفين المبهمة وتسمية الأكره بذلك على سبيل الاستعارة حيث
 شبه الأكره الذي هو الاغلاق المعنوي لان المكروه أغلق على المكروه أبواب النجاسة بحسب
 الظاهر ان لم يفعل المكروه عليه بالاغلاق الحسي واستعير انظر الاغلاق الموضوع للاغلاق
 الحسي للمعنوي على طريق الاستعارة الاصطلاحية (قوله ويلزمه القود) كالمكروه بكسر الراء
 والحاصل أنه لا أثر لقوله الا في الصلاة حيث تبطل به وفي طلاق زوجة المكروه لو بيع ماله
 ونحوه ما إذا قال طلق زوجتي مثلا ولا اقله ثلث فطلق وقعه ولا قلعه الا في الرضاع والوطء
 والحدث والفعل المكروه في الصلاة والتحول عن القبلة وترك القيام في القرض مع القدرة
 والفعل المضمن كالقتل ونحوه والذبح أخاذه العنان

(كتاب الجهاد)

أى قتال في سبيل الله تعالى وهو لغة مأخوذ من الجهد يشق الجهد أى المشقة لما فيه من
 ارتكابها أو بضعها أى الطائفة لان كل بذل طائفة في دفع صاحبها وفي الاصطلاح قتال
 الكفار لنصرة الاسلام ويطلق أيضا على جهاد النفس والشيطان والمراد هنا لا قول وترجمه في
 التنبيه بقتال المشركين وكانت مشروعية بعد الهجرة بنحو سنة وهو من القتل المباح فذكره
 عقب القتل الحرام لما بينهما من مناسبة التضاد وهو مأخوذ من الجاهدة أى اتعاب النفس في
 الامور الجائرة ونص على أحكامه متافى من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته وسراياه كما
 ساقى (قوله الاصل فيه) أى في جوازه وأوجوبه وآبؤه وقائلو المشركين أى الكفار ولو أهل
 كتاب ان لم يهتد بهم جريئة أو عهد أو أمان وقوله كافة حال من القاعل أو المفعول أو منه أى
 جميعا وهذه الآية ناصخة لغيرها كقوله تعالى فاعرض عنهم (قوله أمرت أن أقاتل الناس)
 أى الكفار الخريين فهو عام مخصوص (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) أى حتى يأتوا
 بالشهادتين بشر وطهما السابقة لان هذا اللفظ صار علما بالقبلة عليهم أو المزار حتى يقولوا
 ذلك ولو ظاهر ابدان تمام الحديث وهو فاذا قالوا عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقوقها
 وحسابهم على الله تعالى فقولهم وحسابهم الخ يدل على أن نقطتهم بم اغاية لقنا لهم نظر المظاهر
 أى اجراء الاحكام الظاهرة وان كان لا يقدح عدم الخلود في النار الا مع التصديق الذى هو
 الايمان كعكسه حديث أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ولما قتل أسامة رضى
 الله تعالى عنه من قالها أنكر عليه صلى الله عليه وسلم حين قال انما قالها تنقية من القتل وقال له
 هل شقت عن قلبه (قوله هو بعد الهجرة) أى وبعد الامر به مطلقا وذلك أنه بعدها أبيع

وطلاقه لقوله تعالى الامن
 أكره وعليه مطمئن بالايان
 ولجبر لا طلاق في اغلاق
 رواء الحاكم وصحبه على
 شرط مسلم وفسر الشافعي
 وغيره الاغلاق بالاكره
 (ويلزمه القود) لمباشرته
 للعبادة

(كتاب الجهاد)

الاصل فيه قبل الاجماع
 آيات كقوله تعالى كتب
 عليكم القتال وقاتلوا
 المشركين كافة وأخبار
 كغير الصحابين أمرت ان
 أقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله (هو) بعد الهجرة

الابتداء به بعد منته به عنه في نيف وسبعين آية ان لم يقد وثابه ثم أيج الابتداء به في غير الأشهر
الحرم وهي أربعة أشهر كان عاهدكم على ترك القتال فم أقبل هي شوال وذو القعدة وذو الحجة
والحرم وقيل عشرون من ذي الحجة والحرم وصغروا يسع الأول وعشرون من ربيع الآخر
وليس المراد به المعروف إنما لا تنكحها له المقسمون ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على
الأحلاق بقوله تعالى انكروا خفافا وثقالا وقاتلوا المشركين كافة وهذه آية السيف وقيل التي
قبلها أو ما قبل الهجرة فكان مجموعا منه مطلقا لأن الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أول
الأمر التبليغ والافذار والصبر على أذى الكفار تالفاهم والمهجرة الانتقال من مكة إلى
المدينة ومكة صلى الله عليه وسلم مكة ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشر أقدرة الرسالة ثلاث
وعشرون سنة (قوله فرض كفاية) أي ان كانوا يلاهم بدليل الاستغناء بعد عبارة المنهج هو
بعد الهجرة والكفار يلاهم كل عام فرض كفاية اه (قوله كاحياء الكعبة) راجع لقوله كل
سنة أي ان احياها بالتحج والعمرة من المكلفين واجب كل عام فلا يكتفى احياؤها بأحد هما
ولا بالاعتكاف والصلاة وهو هما إذا المتصدا الأعظم بينا الكعبة هو الحج والعمرة
ولا احياؤها من غير المكلفين ومثله الجمعة والجماعة ورد السلام فهذه الاربعة لا يسقط فرضها
بغير المكلف بخلاف الجهاد وصلاة الجمعة لأن دعاء الصلوة أقرب إلى الاجابة وجهاده أشد
تكاليف في العدو ولا بد في احياها من عدد يحصل بهم الشعار فإوان كانوا من أهل مكة ويفرق
بينه وبين اجزائه واحد في صلاة الجمعة انما انقصه الدعاء والشفاعة وهما ساهلان به وهنا
الاحياء واطهاؤ ذلك الشعار الأعظم فاشترط فيه عدد يظهر به ذلك قال القلوبي في حواشي
الحلي وعدد الحاج في كل سنة سبعون ألفا فان نقصوا كملوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم
فراجعه (قوله والاعتكاف) هذا دليل عقلي وقوله وقد قال تعالى دليل نقلي وقوله القاعدون
أي التاركون للجهاد والجهادون عطف عليه وعد كلام القاعد والجهاد الحسن أي الجنة
(قوله والعاصي لا يؤعدهم) قال مر ولا تفاضل بين ماجور ومأزور اه وأشار به إلى أن دلالة
الآية على المدعى من وجهين (قوله بان يشعن) يفتح الباء من باب نفع أو قطع أي يلا (قوله
النفور) جمع نفور وهي أطراف بلاد الاسلام المخوفة مما يلي الكفار كنفرة الاسكندرية
ودمياط وقوله بمكانين أي بشعبان مكانين الخ (قوله الحصون) جمع حصن وهو ما تحصن
به من البناء الذي بقي من العدو واحكامها انتقاما بعمارتهم والخذلاد جمع خذلق وهو الحفرة
حول القرية تقع العدو من الدخول (قوله وتعلمد) بالجر عطف على احكام أي ومع تعلمد أي
الزام الامراء المؤمنين المنهم ودين بالصباغة والتعصم للمسلمين ذلك أي تعين النفور واحكام
الحصون والخذلاد أي ادامة اقية فعل الامام ما ذكره يرتب في كل ناحية اميرا بقلده ادامته
والنظر فيما تقتضيه مصلحة المسلمين من الجهاد وغيره قال مر لان النفور اذا صنعت كما ذكر كان
في ذلك اجناد لشوكتهم واطهارا قهرهم لمجزهم عن الظفر بشئ منها اه (قوله او بان يدخل)
عطف على بان يشعن فاحد الامرين كاف في سقوط الائم على المعتمد والموجود الآن هو الاول
فان لم يوجد احدهما اثم الجميع والثاني هو معنى الجهاد الشرعي واقلة مرة في كل سنة فان زاد
فهو افضل فالتدع حاجة إلى اكثر من مرة والاوجب (قوله الا ان يحيط الخ) استثناء من قوله

(قوله الجمعة) مضاف في
ضاميف وهو انتم افرض
كفاية والراجح انتم افرض
عين

(فرض كفاية) كل سنة
ولو في عهد من الله عليه
وسلم كاحياء الكعبة
لا فرض عين والاعتكاف
المعاش وقد قال تعالى
لا يستوى القاعدون من
المؤمنين الآية ذكر
فضل الجهادين على
القاعدين ووعدهم كلا الحسنى
والعاصي لا يؤعدهم او يحصل
الكفاية بان يشعن
الامام النفور بمكانتين
للكفار مع احكام الحصون
والخذلاد وتعلمد الامراء
ذلك او بان يدخل
أو نائبه دار الكفر بالحيض
لقتالهم (الا ان يحيط العدو

هو فرض كفاية ومعنى احاطته بئادخله بلذنا وقوله فيصير فرض عين أى على المحاط بهم وهم
 أهل تلك البلدة وعلى من قرب منهم عرفا بان كان دون مسافة القصر وان كان في أهلها كفاية
 لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على فقير وولد ومدين وريقق وامرأة فيها
 قوة بلاذن من الاصل ورب الدين والسيد والزوج لان احاطتهم بئانها اخطر عظيم لا يدل الى
 اهماله ذم في توجه القرصية على نحو الصبي بعد ما امن به منهم بان كان بمسافة القصر فهو في
 حقه فرض كفاية فيلزمه الماضي اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية فاذا كان ألفا ودعت الحاجة
 الى خمسة مائة منهم وجب عليهم فقط دون من زاد (قوله الا اذا لم يمكن الخ) استغناء عن قوله فيه
 فرض عين وقوله تأهب أى استعدا لقتال بلبس الله كالسيف ونحوه ونخرج به ما اذا لم يمكن
 التأهب للقتال بان لم يجدهم وابغته فيجب على سبيل فرض العين حتى على من لا جهاد عليه من
 ذكرنا ويقتنع الاسلام حينئذ (قوله وجوز أسر الخ) قيد في قوله انه استسلام وقتال وكان
 الاولى تأخير عنه وضمه للقيدين الا تامين والحاصل ان جواز الاستسلام مقيد به لانه قيود
 تجوز الاسر والقتل ان أخذوا ولم أنه اذا امتنع من الاستسلام في الحال قتل وأمنت المرأة
 فاحشة ان أخذت فان لم يجوز ذلك لئلا يعلم أنه ان أخذت قتل أولي يعلم أنه ان امتنع من
 الاستسلام قتل أولي تأمن المرأة فاحشة ان اخذت وجب القتال على سبيل فرض العين و قد
 علم مما قررنا ان الشرط الاول لا يفي عن الثاني خلافا لمن توهمه وذلك لان تجوز الاسر والقتل
 على فرض أنهم أخذوه أى جوزه وقوع ذلك به بعد أخذه وقوله ان علم أنه ان امتنع من
 الاستسلام قتل أى لا أى علم أنه ان امتنع من ذلك في الحال وقائل قتل وجوز ان أخذوه من
 غير قتال منه الاسر والقتل فحينئذ يجوز له الاستسلام ويكون مستثنى من عدم جواز
 استسلام المسلم الكافر مائل ولكن القتال أفضل وبقي لجواز الاستسلام بقيد وابع وهو
 أن لا يكون اماما أو عالما أو ناهيا أو افلا يجوز له الاستسلام (قوله ولا يصير فرض عين) أى
 ولا فرض كفاية (قوله ان علم) قيد مان لجواز الاستسلام كما مر وهو عام في كل من الرجل والمرأة
 وما بعد منه خاص به والمراد بالعلم التجوز ولو بمرجوعية (قوله وأمنت المرأة فاحشة ان
 أخذت) فان لم تأمن ذلك تعين عليه الجهاد كما مر فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع بما
 أمكنها وان أنصت الى قتالها لان الزنا لا يباح تلوث القتل ومثلها في ذلك الامر فان أمنت
 ذلك سالا بعد الاستسلام احتمال جواز استسلامها ثم تدفع اذا أريد منها ذلك والمراد بان فاحشة
 الزنا وليس مثلها في ذلك مذهبنا على الظاهر اه أفاد في شرح المنهج وم من زيادة (قوله
 ويقاتل) يصح بناؤه للمعلوم والمجهول والاول أقرب أى الامام أو غيره فتأمل اه قل (قوله
 قبل أهل الحرب) أى وجوبا اه قل (قوله أو السيف) في تسلطه يقبل على السيف تجوز
 الا أن يجعل من عطف الجمل والتقدير بالسيف يقتلون به ان لم يسلموا أو يضمن يقبل معنى
 يطلب ويكون في الكلام معاملة كلهم بامتناعهم من الاسلام طالبتون السيف أى الضرب
 به ولو قال فان أبوا فالسيف لكان أحسن (قوله وكذا يقاتل أهل الحرب الخ) ويجب عرض
 الاسلام أولا على الكفار بان دعاهم اليه ان علم ان الدعاء ولم يلقهم فان قلنا لهم قبله سر
 ولا ضمان امان بلغة الدعوة فلناقله ابتداء ولو عابهم كاد وخصيق ولكن يقتب عرض
 الاسلام عليه اه أفاده م (قوله اسامر) أى من قوله لانهم مهترون أو لجميع ما مر من

(قوله وجب عليهم فقط الخ)
 فيه ان فرض الكفاية
 يخاطب به الجميع ويسقط
 بنفسه البعض فالاولى أن
 يقول وجب عليهم ان
 يخرج منهم ما فيه الكفاية
 ويمكن جملة عبارة العتيق
 تأمل (قوله التجوز الخ) فيه
 نظر فالاولى ان يقال المراد
 بالعلم ما يشعل الفن شيئا

بأنه يصير فرض عين
 الا اذا لم يمكن من تصديقه
 العدو وتأهب للقتال وجوز
 اسرا وقتلا فلا يصير فرض
 عين فله استسلام وقتال
 ان علم أنه ان امتنع من
 الاستسلام قتل وأمنت
 المرأة فاحشة ان اخذت
 (ويقاتل أهل الردة قبل
 أهل الحرب) لانهم القس
 انواع الكفر ويقاتلون
 (معتلين ومذبرين ولا يقبل
 منهم الا الاسلام والسيف)
 لانهم مهترون كما مر
 (وكذا) يقاتل أهل
 الحرب (الاسر)

الأدلة (قوله) وبذلوا الجزية) أي طلبوا عدة لها وليس المراد دفعوها حالاً لانهم انما تجب عليهم
 بعد سنة من لامن عقدها وهو قيد للاستثناء لا يذم منه فمعلوم هو المسلمون وقيد بمقابلته
 إمكان أظهر في المراد فانهم اهتدوا بزيادة (قوله) وسبق أن البكفار) أي وان لم يكن لهم كتاب
 ولا شبهة كتاب وان لم يبذلوا الجزية فهذا أعم مما قبله وهذه العقود الثلاثة هي التي تفيد الكفار
 الأمن لانه ان تعلق بمحضره ورغلا امان أو بغير محضره فان كان الى غاية قاهة دفنوا الا بالجزية وهما
 مختصان بالامام بخلاف الامان (قوله) ويعمل الامان) أي وجوبها باجتهاده لا بالنهي وكالامان
 أمير الجيوش أقاده م (قوله) لاحظ لنا) عبارة شرح المنهج للاسلام والمسلمين اه فالأخط
 للاسلام كالن بدون مال فان في ذلك خطأ للاسلام يظهره وغلبته وان لم يزم منه حفظ المسلمين
 والاحظ للمسلمين كالاتفاق والغدا فان في ذلك خطأ لهم ورجحاً كان سيداً في اغاظة الكفار
 وقوة شوكتهم فتسكسروا كالاتفاق والاحظ للاسلام وغلبته فيلزم من حفظ الاسلام حفظ المسلمين ولا عكس
 (قوله) ولوهما) بكسر الهمزة وتشديد الميم أي هرماً كبيراً (قوله) أو عتيق ذي) أي لانه لا يعصمه
 بل ان كان كاملاً فحكمه ماذ كراً ونادى الصغراً وجنود رقب بالامر وكداف وجهته التي
 لم تدخل تحت قدرتنا حين عقد الذمة له بان حدثت بعده أو كانت خارجة عن طاعتنا حال العقد
 فان كانت موجودة عنده تحت قدرتنا ثم ذهبت الى بلاد الكفر لم ترق بالامر وكذا توجه من
 أسلم ولو قبل أسره فلا يصحها عن النبي بخلاف عتيقه لان الولاء الزم من النكاح لانه لا يقبل
 الرفع بخلاف النكاح اما زوجة المسلم وعتيقه فلا يرق بالامر لعدم التفسير من زوجته
 بخلاف زوجة من أسلم فانها مصرية بالتحالف (قوله من من) بيان لما فيه الاحظ وبينه بأربعة
 أشياء ومن الأولى حرف جر والثانية اسم مجرور وبها مفسر بما بعده ولو اختار مصلحته ثم رجع عنها
 بان ظهوره الاحظ في غيرها فالأوجه كما قاله الباقية أي انه ان ظهر له ذلك بعد وقوع ما اختاره فلا
 رجوع مطلقاً لانه ذمه والارجع لوجوب العمل بالاحظ وليس فيه نقض اجتهاد باجتهاد لعدم
 صحة العمل بقضية الأولى (قوله) فيما يظهر) محقق ويجوز ثبوتها وادعائها كثر منهم وبالعكس
 وعبارة م ر ولو واحد في مقابلته جمع مناً أو منهم اه ومثله في شرح المنهج يقول قل ويجوز
 فدا واحد منها باكثر منهم اه ايس بقيد (قوله) أو بمال) أي وحده أو مع ما قبله ولا يرد اليهم
 سلاحهم بمال يبذلونه لنا مال يظهر في ذلك مصلحة ظهوراً تاماً لاريدته فيه ويفرق بينه وبين منع
 بيع السلاح لهم مطلقاً بان ذلك فيه اعاتهم ابتداء من الآخر فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا امر
 في الدوام بخلاف أن ينظر فيه الى المصلحة اما فدا سلاحهم بأسرها لاختار في الأوجه اه أقاده م
 (قوله) وقتل) هو مصدر معطوف على من لانه من الامور الاربعة التي يفعل الامام الاحظ منها
 فقتله صلى الله عليه وسلم في عتبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث وطعينة بن عدى يدوميرا
 رواه الشافعي وغيره وجهل المن انما من أنال وأى عزه الجعي الشاعر راده به عمر وقع
 في الاسر ولم يكن له مال فقال بارى ول الله اني ذوعيلة فاطا طقة لبيته الخمس على أن لا يرجع الى
 القتال فرجع الى مكة وصح عارضيه وقال خذعت محمد اهرتين وجاه عام احد فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم اللهم لا تنه انه فلم يقع في الامر غيره فقال يا محمد اني ذوعيلة فقال صلى الله
 عليه وسلم لا بدغ المؤمن من جهر مرتين واهر يقتله رواه الشافعي وابن ماجه ومعه في لا بدغ

(قوله حدثت بعده) أي ثم
 حاربت (قوله صبراً) هو أن
 يجلس في مكان ثم يقتل
 بالبدق
 (الان كان لهم كتاب أو شبهة
 كتاب) وبذلوا الجزية فانهم
 يقرون على دينهم كما سياتي
 في بابها وسبق في أن الكفار
 يقرون أيضاً بالامان
 والهدنة وقول أو شبهة
 كتاب من زيادتي (ويشمل
 الامام ما فيه الاحظ لاني)
 أسير (كامل) يلوغ وعقل
 وذكره وحريه (ولو هما
 أو لا رأى له) أو عتيق ذي
 (من من) بتخفيفه سبيله
 (وفدا) بأسرى مناً وكذا
 من أهل الذمة فيما يظهر
 أو بمال (وقتل)

المؤمن من بحر مرتين لا يحصل له ضرر مرتين على أمر أو تركه كما طلاق الاسم المذكور اه
ويؤخذ من ذلك أن العبد لا يعاقب على ذنب في الدنيا ثم يعاقب عليه في الآخرة (قوله بضرب
الرقبة) عبارة من بضرب العنق لا غير اه أي كعريق وتغريق وبذلك يقول قل انه قيد
للاولى لا مقتض اه (قوله وارفاق) أي ولولوى أو عرجى أو بعض شخص ولا يسرى الرق
الى البعض الا شتر على الاصح بل يخبر فيه بين المن والغداة الا القتل وقيل يسرى اليه وعليه
يلغزه ويقال لناصورة يسرى قيم الرق كالعتق (قوله فلا تباع فيها) أي الاربعة ومحل ثبوت
المصال الاربعة في غير يهودى تنصروا بالعكس ثم بلغناه المأمون ثم أسرناه أماءه وفيه تخصيص
الامام بين قتله وارفاقه ثم ان لم يسلم قتل رقيقا فلا يبل منه الا الاسلام كما تقدم مر (قوله
فان خفي عليه) أي الامام أو أمير الجيش على ما مر (قوله حبه) أي الاسير وثغته في مدة
الحبس من الغنية كما تقدم بعضهم بعدلته وقف وقوله حتى يظهر له أي الاضطرابا مرات تعين
له ما فيه المصلحة ولو بسؤال من الغير (قوله بصغر وجنون الخ) الواو بمعنى أولان أحد هذه
كاف في المنعص (قوله وغير حرة) أي بان كان رقيقا ولو سلمنا في أيدي الكفار (قوله برق)
بفتح الياء وكسر الراء من باب ضرب يضرب أي يصير بالاسر رقيقا الناء ويكون كسائر أموال
الغنية الخمس لاهله والباقي للفقيرين والراد برق الرقيق استمراره أو انتقاله لنا لا يجوده ومثله فيما
ذكرنا البعض بالنسبة لبعضه الرقيق أماءه من غير تحقيق فيه بين الرق والمن والغداة ومن قتل
أسيرا ناقصا وجبت عليه قيمة لم يدم جوارقه له ثم لو قتل ذلك الناقص مسلما ورأى الامام قتله
مصلحة تنفي عن قتل المسلم جوارقه أو قتل كامل قبل أن يجنوا الامام فيه شيئا عزر فقط أو بعد
اختيار قتله فلا تنفي عليه أو بعد اختيار رقه لزمه قيمة غنية أو بعد المن عليه لزمه دية لو رثته
ان قتله قبل بلوغ مأمته والافهد أو بعد القداء فعليه دية غنية ان لم يكن قبض الامام فداءه
والالا لزمه دية لو رثته ان لم يلغ مأمته والافهد (قوله مدخل الغنى والمبعوض) فيه بحث
فانه لم يقيد الذكور باليةين ولا الحرية بالكاملة وذكر الكامل والناقص بمقتضى المطابق الكمال
والكمال المطابق والناقص المطابق وسطا في النقص فلا بد من قرينة لارادة الثاني فيما واسب في
تعبيره بغير المذكورة وغير الحرية قرينة لانه مبنى على مفهوم الكلام قبله فتأمل اه قل وفيه
نظر لان الكامل من بعض الوجوه لا يقال له كامل على الاطلاق بل يقال له كامل من بعض
الوجوه بخلاف الناقص من بعض الوجوه فانه يقال له ناقص على الاطلاق فصح دخول
المبعض في الناقص وخروجه من الكامل اه فسادا على قرينة الاستعمال (قوله ومن يهرق)
أي وان أمره به سيده كما في الحج اه نمرح المنهج (قوله كما في الصلاة) ظاهره أنه مخاطب به
خطاب عقاب عليه في الآخرة وهو كذلك كما صرح به مر لان الكفار مخاطبون بقرع
الشريعة واستشاكل بانهم كيف يجاهدون أنفسهم ورد بانهم مخاطبون بان يقاوم بعضهم
بعضا والظاهر أنه يسقط الاثم عنهم بقيام المسلمين به فلا يعاقبون على تركه في الآخرة لانه
فرض كفاية وثقل سم عن بعضهم أنه استثنى هذا من تكليف الكفار بقرع الشريعة
وعليه فلا اشكال (قوله ولا على غير مستطيع) هو من عطف العام لشموله بعض أفرادا قبله
اه قل (قوله كريض) أي مرضايعهم من الركوب أو القتال بان يحصل لهم قلة لا تقتل

بضرب الرقبة (وارفاق)
لا تباع فيها ويكون حال
القداء ورفاقهم اذ رفقوا
كسائر أموال القتلى (فان
خفي) عليه (الاحظ في
الحال حبه حتى يظهر)
له في قتله (والناقص) بصغر
وجنون وغير ذكور وغير
حرة (برق بالاسم) ويصير
بما ذكره مدخل الغنى
والمبعوض بخلاف تعبيره
بما ذكره (ولاجهاد على
ناقص) بشي مما ذكره
أهلية الصغير والجنون
ومن يهرق وضيق الاتي
والخشي عن القتال غالبا
(ولا على) كافر لانه
غير مطالب بكافي الصلاة
وهذا مع ذكر حكم من به
رق والنفس من زيادة
(ولا على) غير مستطيع
لاقتال كريض

عاده وان لم تنفع التيميم فيها يظهر ومثله بالاولى الاعشى اقلوه تعالى ايس على الاعشى حرج الآيه
وكالمريض من المريض لا متعه له غيره وكالاعشى ذوره ووضع يده بصر لا يمكنه معه اتفاق
السلاح بخلاف الاعور والاعمى اه افاده م ر بزيادة (قوله وذى عرج بين) أى ولو فى رجل
وان قدر على الركوب ونخرج بين يديه الذى لا يمنع العدو اه م (قوله واقطع وأشل) أى
ولو لمعظم أصابع يد واحدة اذ لا يبطش له - حاولا - كناية ومثله ما فاقد الانامل ويفرق بين
اعتبار معظم الأصابع هنا لافى العتق عن الكفارة كما مر بان - هذا يقع فى فائز من الازمنة
فيسهل تحمله مع قطع أقالها وذاك المتصور ومنه طاقته للعقل الذى يكف به - غالباً على الدوام
وهو لا يأتى مع قطع بعض الأصابع والاوجه عدم تأثير قطع أصابع الرجلين اذا أمكن معه
المنشئ من غير عرج بين اه م (قوله ومعذو والطح) بان كان فاقد المؤن كالزاد والراحلة
ومثله عدم أهبة القتال من سلاح ومؤنة وهو ركوب فى سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من
تأزمه مؤنة نعم لو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المؤن (قوله الا ان كان عدم
استطاعة الخ) أخرجه عن معذو والطح فانه عذوفى الحج دون الجهاد فكل عذر منع وجوب
الحج منع وجوب الجهاد الا خوف الطريق عن ذكره فلا يمنع وجوب الجهاد وان منع وجوب
الحج فلا يثبتم فى وجوب الجهاد الا من يخلف الحج والفرق ما ذكره الشارح (قوله
واصوص) أى مسلمين كما قد بدى فى شرح المنهج تبعاً لاصوله وقول قل ولو مسلمين يلزم عليه
تكرار الكفارة مع ما قبله الا ان يجعل الواو والعال (قوله اذن رب الدين) أى أو ظن رضاه
وهو من أهل الاذن والرضايان كان رشيداً فان كان محجوراً عليه لم يجوز له دينه السفر مطلقاً
لانه لا يعتبر اذنه ولا رضاه ولا أثر لاذن وليه اذ لا مصلحة له فى ذلك وشمل الدين الكثير والقليل
كالدرهم والتمس وان ضمنه موسر أو كانه رهن وفى ولا فرق بين كون ربه حاضراً أو غائباً
ولو فى مقصده ولو كان مصاحباً للمدين فى السفر فله منعه كما قاله ع ش على م ر لانه قد يرجع
قبل وصوله مقصده أو يموت أحدهم انهم لو نجحوا دعه دين حال فى أثناء طريقه لم يلزمه
الرجوع الا ان صرح رب الدين برجوعه بخلاف ما اذا سكنت فانه لا ياتى بقرار سفره (قوله
فى سفر) أى وان قصر وضابطه ما يبيح التنقل على الدابة وهو ميل أو نحوه وأذا خرج للجهاد
بالاذن أو ظن الرضا حال الماوردى والرويانى لا يترضى للشهادة بان يتقدم أمام الصف بل
يقف وسطه أو فى شأبته حفظاً للمدين تحتفظ نفسه افاده م (قوله موسر) أى بان كان
عنده أزيد مما يبقى لأمس فيما يظهر اه م (قوله بخلاف الموجل الخ) أى فليس له المنع
قبل حلوله بخلاف الزوجة فانها المطالبة بالنفقة المستقبلة وعلى القاضى اجابته والفرق
نقصه الدائن برضاه بئمة المدين بخلاف الزوجة فانها محبوسة على عصمتها خصوصاً النقرة
فيطأها أو يعين لها اذ لا ولوس جهة ظاهرة أو دين على مقر باذله أو يوكل من يدع اها يومها
يوم ومثلها بعضه الذى يجب نفقته على ما يأتى واذا حمل الدين عقب خروج المدين وجب
العود ان لم يظن رضا صاحب الدين بدوام سفره مع أمن الطريق فى عودته وعدم اختلال
الجهاد أو توكل من يقضيه (قوله من مال حاضر) ليس بقيد بل هو أولى قال م ومثله كما
هو قياس فظاهره دين ثابت على م اه قال الشوبرى ويجه أنه لو عزل وكيله المذكور فى
أثناء سفره امتنع عليه السفر حينئذ لم يضمار اليه لخوف ونحوه ومنه يؤخذ أن الرهن

وذى عرج بين واقطع
وأشل ومعذو والطح (الا
ان كان عدم استطاعته
نحو طريق من كفار
واصوص) فانه يجب عليه
الجهاد لان منبأه على ركوب
الطواف (ويجب اذن رب
الدين الحال فى سفره موسر)
الجهاد أو غيره مما كان
رب الدين أو ذمياً بخلاف
الموجل وان قصر الاجل
والحال اذا كان المدين
موسراً نعم ان استتاب
الموسر من يقضى دينه من
حال حاضر جاز له السفر
بدون اذن رب الدين

(قوله ومثله دين ثابت) قد
قال هو من جهة المال
الحاضر اه وفيه شئ تامل

لوقلا يبيع السفر لانهم لم يكنوا وبالجملة الحاضر بل اشترطوا أن يوكل من يقضيه عنه اه
 (قوله ويعتبر اذن الابوين) هذه صوابا لعمارة المنهج وعبارة المنهج وشرحه وحرم جهاد
 ولابد الاذن أصله المسلم وان علا أو كان رقيقا أو أثنى وان وجد الاقرب منهم وأذن وتصغير
 بأصله أولى من تعبيره بأبويه اه بزيادة مكان الأولى أن يبرهننا بما عبر به ثم (قوله المسلمين) أي
 بالنسبة لسفر الجهاد فغيره يستوى فيه الاب المسلم والكافر ولو أسلم الاب في أثناء السفر فهو
 ككول الدين المؤجل فيما مر اه قل (قوله مخوف) هو وصف الكافر كاندوه الشارح ولو أبقاه
 على حاله لكان أولى لانه يعتبر اذن في المخوف كالجهاد ولو بلا سفر وأما غير المخوف فان كان
 سقراط ولا اعتبر اذن أيضا والا فلانهم سقروا له علم واجب ولو كناية كطلب درجة الافتاء
 لا يحرم بلاذن أصله بل وان منعه وسواء أخرج وحده أم مع غيره ~~ك~~ كان يلبس متعددون
 صالحون للافتاء أم لا وفارق الجهاد بخلافه نعم بقية أن يتوقع فيه بلوغ مآقده والا كبليد
 لا يتأذى منه ذلك فلا ان سفره لاجله كالعيب ويشترط ظهور وجهه لفرض الكفاية أن يكون
 رشيدا وأن لا يكون أمرا دجيلا الآن يكون معه محرم يأمن به على نفسه ولولزمه كفاية أصله
 احتاج لاذنه أن لا يفت من يوفيه من مال حاضر ويؤخذ منه أن الأصل لولزمه مؤنة الفرع
 امتنع سفره الا باذن فرعه ان لم يفت كما مر ولو أدى الأصل أو الفرع نفقة يوم حرم سفره فيه
 الا باذن أو أمانة كما مر في الزوجة الا ان سلمه نفقة مديدة متقبلة فله سفر قدرها أفاده م بزيادة
 (قوله لان برهما) أي طاعتهم ما فرض عين فلما أذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم رجع بعد
 خروجه وعلم بالرجوع وجب الرجوع به ان لم يحضر الصف فان حضره حرم انصرافه لقوله
 تعالى اذا القيم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الادبار ولقوله تعالى اذا القيم فتنة فانتبوا ولان
 الانصراف يشوش أمر القتال ويشترط لوجوب الرجوع أيضا أن لا يخرج بجهد من
 الساطان وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع فان
 أمكنه عند المخوف أن يقيم في قرية بالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه الاقامة به
 حتى يرجع الجيش لحصول غرض الرجوع من عدم حصول القتال وان لم تمكنه الاقامة ولا
 الرجوع فله المضي مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
 بخلاف الابوين الكافرين) أي لان الكافرين هم بمنعهم الولد حجة لديه وان كان عدوا للمقاتلين
 وكالكافر المتناق وبلمزم المبعوض استئذان سيده كابويه ويحتاج القن لاذن سيده لأبويه اه
 أفاده م بزيادة (قوله وبخلاف غير المخوف) أي ما لم يكن أمرا دجيلا يخشى عليه كما مر

• (باب البقاة) •

ذكرهم في الجهاد اتمعلق قتالهم بالامام وقد أخذ قتالهم من على رضى الله تعالى عنه فانه قاتل
 أهل الجبل بالبصرة مع عائشة رضى الله تعالى عنها ثم قاتل أهل الشام بصفين مع معاوية ثم
 قاتل أهل النهر وان من الخوارج وهى قرية بقرب بغداد كما أخذ قتال المشركين من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقاتل المرتدين من الصديق رضى الله تعالى عنه وأصل بقاة بقية
 تحركت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا قال في الخلاصة هى نحو رام ذو طراد فعله (قوله
 لجاه زتهم السند) أي لان البقي هو الظلم والعصيان وبجوارفة السند لم يس البقي اسم ذم عندنا

(و) يعتبر اذن الابوين
 المسكين في سفر (مخوف)
 لان برهما فرض عين
 بخلاف الابوين الكافرين
 وبخلاف غير المخوف لا يتبع
 الاذن فيهما وتعتبر
 بمسأكون أولى مما عبر به
 • (باب البقاة) •
 جمع باغ وابلان لجوارزتهم
 الحد

لأنهم انما خافوا ابتداء بل جاز في اعتقادهم لكنهم خطئون فيه فافهم لانهم من أهلية الاجتهاد
فوعذروا الاحاديث الواردة بندهم بمحمولة على من لأهلية فيه للاجتهاد أو كان تأويله قطعي
البطالان أو على ما بعد انعقاد الاجماع من التابعين واستقرار الامر ومن ثم لم يكن البغي مفسقا
قبل استقراره وتهدده حتى لا يرد خروج معاوية وغيره على أمير المؤمنين على رضى الله عنه
وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمول على مامر ومما ورد
بندهم ويحمل على مامر قوله عليه الصلاة والسلام ويحججهم الله بالبغية يدعوهم الى
الجنة أى الى سبيلها وهو طاعة الامام الحق ويدعونه الى النار أى الى سبيلها وهو عصيانها
ومقاتلتها اه فكل من الثمتين باغ بحسب اجتهاد الاخرى وان كان الحق مع على رضى الله
عنه والباغى هو معاوية وأصحابه لانه قد وقع ذلك بوقعة صفين دعاهم عمار بن ياسر رضى الله
عنه الى الحق فقتلوه فدل على أن البغى منهم وأن الحق مع على رضى الله عنه فهذا الحديث
من الاخبار بالمغيبات وأما قول بعضهم المراد أهل مكة الذين عذبوا عمارا أول الاسلام فقد
نعتهم بالردة قال القرطبي وهذا الحديث من أنفس الاحاديث وأصعبها وسالم بتقديم معاوية
على انكاره قال انما قبله من أخرجه فاجابه على رضى الله عنه بأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذن قتل حمزة حين أخرجه قال ابن دحية وهذا من على كرم الله وجهه الزام من فهم لاجواب
عنه وصحة الاعتراض عليها قال الامام عبد القاهر الجرجاني أجمع فقها الحجاز والعراق على أن
عمار مصيب في قتاله لاهل صفين كما هو مصيب في قتاله لاهل الجبل وان الذين قاتلوه بغاة ظالمون
ولكن لا يكفرون بغيرهم وأهل صفين معاوية وأصحابه وأهل الجبل طلحة والزبير وعائشة
بالضرورة وكانت على جمل فاختدعها جماعة على به فامر برداه فسميت بوقعة الجبل لذلك وروى أن
رجلا قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه رأيت اللدلة كأن الشمس والقمر يقتتلان ومع كل
نجوم فقال له عمر مع أيهما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية المعصومة اذهب فلا تعمل
لى عملا أبدا وكان عاملا فغزاه فقتل يوم صفين مع معاوية واسمه حابس بن سعد (قوله وهم
مخالفوا الامام) عبارة المنهج وشرحه هم مسلمون مخالفوا الامام ولوجاز ابتداء بل باطل فلنا
وشكوهى لا تحصل الاجماع اه باختصاصه فكان الاول أن يذكر ذلك في التمهيد ريف
أخذ الاماني ويؤخذ من ذلك وجوب طاعة الامام ولو جاز ان كان محله مالم يخالف أمر الشرع
لحديث لا طاعة لمخلوق في معصية الله والى وجوب الخروج على الامام الجائر ما خوذ من اجماع
الطائفة المتأخرة عن التابعين والافقه خرج الحسين رضى الله عنه على يزيد بن معاوية وخرج
عمر بن سعيد بن العاصى على عبد الملك (قوله بترك الانقياد) أى هو امسبق منهم انقياد أم لا
وقوله أو منع حتى أى كثر كذا أو قد دلولوا كما نرى أمان وهو لازم لما قبله وأما الاول
أعم اشعوله عدم طاعته فيما أمرهم به ولو لم يمنع حتى وما قبل من أن الثاني أعم لشعوله منع
الزكاة أو شئ من العبادات كالاذان مثلا مع الانقياد فقيه نظرا لا لانقياد مع منع ذلك بعد
طلبه منهم (قوله توجه عليهم) أى وقد طلب منهم كما ذكره مر ويؤخذ من قوله توجه عليهم
عدم حرمة الخروج على من طلب منه الامام أو نائبه مطلقا من مال أو نفس له عدم توجه عليه
وقيل يجب عليه تمكينه وفيه بعد خصوصا قلنا ان الصائل يشع له نعم ان ترتب على عدم

وهم مخالفوا الامام بترك
الانقياد أو منع حتى توجه
عليهم والاصل فيه قبل
الاجماع آية

تمكنه ضرا عظم مطالبه وجب عليه تمكينه لما ذكره بعضهم من أن الامام لو أكره على
 حرام أو مكره يجمع عليه أو عند المأمور فقط فلا لوم على فاعله وإن كانت مفسدة ما أكره عليه
 ادون امتنع المخالفة وكذا لو كان مذهبه يرى جواز التعزير مثلا بأخذ مال أو أمر بجرائم
 كسوم ونقل بعد نصف شعبان وإن كان ليس له حمل الناس على مذهبه فيجب امتثال ظاهره
 ويدل لذلك حديث أبي داود سمعته من ركب مع بعض من يطلبون ما لا يجب عليكم فاعطوهم
 ولا تسبواهم واتوفوا لهم اه فدل على وجوب الدفع وعدم منازعتهم وكف الاستنماع عنهم
 (قوله وإن طائفتان الخ) سبب نزولها أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب حمارا ومر على عبد الله
 ابن أبي بن سلول فقال الحمار قد ابن أبي أنه فقال ابن زرواحه يقول حماره أطيع ربك من
 سكت فكان بين قومه ما ضرب بالأيدي والنعال والسيف وعن أنس قيل للنبي صلى الله عليه
 وسلم لو آتيت عبد الله بن أبي فأنطاني إليه النبي صلى الله عليه وسلم ركب حمارا فأنطاني المسارون
 عشون معه وهو يارض سبعة فأبى أنه النبي صلى الله عليه وسلم قال له اليك عني فوالله لقد
 آذاني نين حمارك فقال رجل من الأنصار والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيع ربك
 منك فغضب له بد الله رجل من قومه فتناقضا فغضب لكل واحد منهما أصحابه فكان بينهما
 ضرب بالجر يد والأيدي والنعال قبله فأنها نزلت فيهم ويروى أنهم المنازلت قرأها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاصطلحوا وجمع في قوله تعالى اقتتلوا انظر الامة في لان كل طائفة جماعة وتنى
 الضمير في قوله تعالى فاصطلحوا بينهم انظر اللفظ أى اصلحوا بينهم بالنصح والدعاء الى حكم الله
 تعالى فان بغت احدهما أى الطائفتين على الاخرى فلم ترجع الى حكم الله تعالى الذى خرجت
 منه ولم تقبل الحق فقاتلوا التى تبقى حتى نفي أى ترجع عما صدرت اليه من حرا القطيعة الذى
 كانه حرا الشمس حتى نسجه الظل الى ما كانت فيه من العبد والسيير الذى هو كاطل الذى
 نصته الشمس وهو معنى قوله تعالى الى امر الله أى التزام ما أمر به الله تعالى اه من نفسه
 الخطيب أنمر بينى (قوله اعموها) أى لان الطائفة تطلق على الواحد الصادق بالامام
 فهو أمهاله على هذا بطريق المنطوق وعلى ما بعده بطريق القياس الاولوى فلذا قدم العلة
 الاولى على الثانية (قوله أو تقتضيه) أى بطريق القياس كما مر وقوله لانه أى الحال والشان
 لتعليل لقوله تقتضيه أفاديه أن القياس اولوى (قوله وقتالهم واجب) أى بالشروط الآتية
 ووجوبه على الامام أو نائبه لاجتماع الصحابة عليه أو لاجتماع كلمة المسلمين ووجوب قتالهم
 ماخوذ من قوله تعالى فقاتلوا التى تبقى فان ذلك يدل على الوجوب ويؤخذ من قوله تعالى
 فاصطلحوا بين أخويكم أن اسم الايمان باق مع البنى خلا للخواارج فيؤخذ من هذه الآية
 حكمان عظيمان (قوله في طاب القتال) أى وجوبه في الكل بالشروط الآتية خلا لما ن قال
 بيده في الطائفتين الاخيرتين (قوله وهم قوم) أى من المبتدعة المعتقدوا امر اخر جوابه عن
 مذهب أهل السنة والجماعة فهو بائد ذكر (قوله يكفرون مرتكب كبيرة) أى فاعلموا أى
 يعتقدون أن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخلف في الدار وأن دار الاسلام بظهور الكبار
 فيها تصير دار كفر وباحة (قوله ويتركون الجماعة) أى جماعة الصلوات لان الاثم لما أقروا
 على المعاصى كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم اه أفاده مر (قوله وقطاع الطريق) أى السلوك
 فيه بالعرض للمارين فالاضافة لادنى ملابس (قوله وهم طائفة) تشمل الواحد ولو ذمبا

وإن طائفتان من المؤمنين
 اقتتلوا وليس فيها ذك
 الخروج على الامام صريحا
 ليكنها تشبه له موهما أو
 تقتضيه لانه اذا طاب
 القتال لبقى طائفة على
 طائفة فالبغى على الامام
 أولى وقتالهم واجب
 ولما شاركهم في طاب
 القتال طائفتان آخرتان
 جعت الثلاثة بقوله
 قتال المسلمين ثلاثة أنواع
 البغاه وهم من ذكر
 (والخواارج) وهم قوم
 يكفرون مرتكب كبيرة
 ويتم كون الجماعة (وقطاع
 الطريق) وهم طائفة
 يترصدون في المكائن
 لاخذ مال

أوامر أن يعصوا أي يقرّبون من عيبرهم ليؤذروه والمكان جمع ممكن. يفتح الميم أي موضع
 الاختفاء يقال كمن له كنصر وسجع كونا استخفي واكفن استخفي أفاده في القاموس (قوله أو
 لقتل الخ) أو مانعة خلق فنجوا لجمع وكذا في الآية وهي انما جراه الذين يحاربون الله ورسوله
 الخ نقوله تعالى أن يقتلوا أي أن يقتلوا أو يصابوا مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال أو قطع
 أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال أو ينفقوا من الأرض ان اقتصر وعلى مجرد
 الأرباب ولم يأخذوا مالا فالنصوب لا للخصم بل كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى
 أي قاتل اليهود كونوا هودا وقتل نصارى كونوا نصارى (قوله مكابرة) أي مجاهرة
 لا خفية وهو حال من الأخذ وما بعده وقوله اعتمادا مقول لاجله (قوله على الشوك) أي
 القوة كما هو بذلك في شرح المنهج وسبب في ذلك (قوله مع البعد عن الغوث) أما بعد
 عن العمارة أرضه في أهلها أو فهو ذلك كالأودخل جمع باليسل دارا ومنهوا آلهام
 الاستعانة مع قوة السلطان وحضوره فهم قطاع طريق على الراجع وقيل يختلسون أه أفاده
 في شرح المنهج (قوله غير معروف) أي منصرف ومنع لقتال أي لاجل التهرب منه بدسرج أو
 بسبب سلاح ولا يميز أي منعه ما هو بالنصب عطف على غير وكذا قوله ولا يجمعها (قوله
 وكذا الطريق الثاني) أي وهم الخوارج يبقون ولا يقتلهم قتل القاتل منهم على المعقودون
 كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح أي أظهره لانهم لم يقتلوا الخانة الطريق فان
 قصدوها تحتم وان سبوا الأئمة أو غيرهم من أهل العدل عزروا والان عزروا بالسب فلا
 يعزروا وأفاده مر (قوله ان قاتلنا) بلام مفتوحة فنامة موله وفاعله ضمير الشريك وأفرده
 باعتبار لفظه وقوله وأخرجوا عن قبضتنا أي خرجوا عن طاعة الامام يمنع حتى توجسه عليهم
 لا يقال ان ترك الجماعة وحده يقتضي المقاومة فلا يحتاج أن يضم اليه ما ذكر لانه قول ذلك
 محمول على تركها بلاتأويل بخلاف ما هنا وما هنا محمول على ما إذا ظهر الشعار بغيرهم أو أنهم
 لا يقاتلون من حيث المروج وان قولنا من حيث ترك الجماعة (قوله والا) أي وان لم يقاتلوا
 ولم يخرجوا عن قبضتنا فلا يقاتلون سواء كانوا أئمتنا أو أمثاقا وواجب واضح لكن لم يخرجوا عن
 طاعتنا لان عالمنا رضي الله تعالى عنه جمع رجلا من الخوارج يقول لا حكم الا لله ورسوله
 ويعرض بخطئة تحكيه فقال كلمة حتى أريد بهما باطل والضمير في قوله يقاتلون للشريك الثاني
 وجمعه نظار المعناه زاد في شرح المنهج ولاية حقون أي يذهبون الى الفسق قال مر ويؤخذ
 من ذلك عدم فسق أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون بدينهم بدليل قبول شهادتهم ولا ينافي
 ذلك وروادهم ووعدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار لانهم لم يبقوا محرمان في
 اعتقادهم وان أخطوا وأعموا من حيث ان الحق في الاعتقاد واحد قطعا كما هو مذهب أهل
 السنة وأن مخالفته اثم ألا ترى أن الحق في تحديد التمييز الضعيف دايه وتقبل شهادته لانه لم يفعل
 محرما عنده وما اقتضاه كفر تعاريف الكبيرة من فسقهم لوعدهم الشديد وقلة اكرامهم
 بالدين انما هو بالنسبة لاجوال الاخرة لا لدنيا الماتر من كونهم لم يبقوا محرمان عندهم اه
 باختصار (قوله نعم ان تضربناهم) كان أظهر وايدعتهم وخشي ركون بعض العوام اليهم
 اعتقاد قولهم ان من أتى كعبة كفر اه رجالي (قوله ولا يذوق الخ) التذيق بالمهجة تعجيل
 القتل واستراحه يقال ذوق الشيء يذوق من باب ضرب بأسرع فهو ذوق أي لا يسرع بالقتل

(قوله وقوله أو خرجوا)
 عبارة الشارح كالماثل أو
 خرج من غير ضمير جمع اه

أو قاتل أو أرباب مكابرة
 اعتمادا على الشوكه مع
 البعد عن الغوث (فيما نزل)
 الطريق (الاول مقبلا
 غير مدبر) اذا كان في
 ادبار غـ به تعرف لقتال
 ولا يميز الى ذمة ولا يجمعها
 تحت راية زعيمهم (وكذا)
 الطريق (الثاني ان قاتلنا
 أو خرج عن قبضتنا) والا
 فلا يقاتلون نعم ان تضربنا
 بهم تعرضه لهم حتى يزول
 الضرر وقول أو خرج عن
 قبضتنا من زيادته (ولا
 يذوق على برصهم)
 انتهى عن ذلك

(قوله بلاتأويل) نسبة الله
 لا يد في حكم البغاة
 والتوارج من التأويل
 كما يأتي اه ونبيه فطس
 تأمل

على جميعهم أى البغاة والخوارج قال الشورى انظر وجه الاتيان بعلى هنا وفيه ما سياتى اه
 وفيه نظر قلته بتعدى بعلى واللام كما يتعدى بنفسه - وعبارة القاموس ذف على الجرح ذفا
 وذفا ذفا ككتاب وذفا محركا أجهر والاسم الذفاف لسحاب وفى الامر أمرع وأذنه وذافه
 وعلمه وبه أجهر علمه كذفة وذذفة اه المراد منه (قوله ولا يقاتل البغاة) بالبناء للمفعول
 والبغاة فاذب الفاعل أى يحرم قتالهم قبل البعث أما بعده فيجب طاعة على المعتمد لان بيعتهم
 تتولد فاسد ولا تتدارك وقيل لا يجب الا بشرط أن يتعرضوا للحريم أهل العدل أو يتعطل
 جهاد المشركون بهم أو يأخذون من حقوق بيت المال ما ليس لهم أو يعتنعوا من دفع ما وجب
 عليهم أو يتظاهروا على خلق الامام الذى انقضت بيعته نعم لو منعوا الزكاة وقالوا نفرقها بين
 أهل السهمان من الميبيح قتالهم وانما يباح ونخرج بالبغاة فى كلامه الفريق الثانى فليس فيه
 ما ذكر (قوله حتى يبعث) أى وجودها وقوله أمنا فطنا أى ندبان كان البعث لجراد السؤال
 فان كان للمناظرة وازالة الشبهة كان واجبا اه أفاده مقرر شيخنا عطية أن كونه أمينا
 واجب مطلقا ولفظنا منه - دوب بالشرط المذكور وأما كونه ناعما فاعا ظاهرا وجوبه مطلقا
 كما كونه أمينا والمراد باليمين العدل العارف بالعلوم والحروب وبالظن الخافى المساعى
 المناظرة وبالناسخ من عنده نص لاهل العدل وقيل بالبغاة (قوله ما ينفقون) بفتح الياء كسر
 القاف أى يكرهون من الامام (قوله مظلة) بكسر اللام وتحتها ان كان مصدرا ميميا جنى
 الظلم فان كان اسما لم ينظلم به فبالكسر فقط (قوله أزالها) أى عنهم لان علمها بعث ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهم الى أهل النهروان فرجع بعضهم الى الطاعة وضمير أزالها اللامين والازالة
 بنفسه فى الشبهة وعرجا جعة الامام فى المظلة ويصح عوده الى الامام وازالة الشبهة بتسليمه فى
 ذلك ان لم يكن عارفا للمظلة برفعها اه أفاده م (قوله فان أصرروا) أى على بغيرهم بعد ازالة
 ذلك نصهم أى نديا وعطف وعظهم عليه فتميزوا اقتصر عليه فى المنع وفى أصله على الاول
 وعبارة م ونصهم نديا وعطف وترغيبا وترهيبا وحسن لهم اتحاد كلمة أهل الدين وعدم شتمه
 الكافرين (قوله فان أصرروا) أى لم يتعظوا ودعاهم الى المناظرة أى الجهادلة والمباحثة (قوله
 فان لم يجيبوا) أى بان امتنعوا من المناظرة أو غلبوا وضم أوله المجمع على البناء للمفعول أى
 انقطعوا فى المناظرة (قوله آذنتهم) بالمداى أعلمهم بالقتال وجوب لانه تم الى امر بالاصلاح
 ثم القتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى هذا اذا كان فى عسكره قوة والانتظار وهما ينبغى
 أن لا يظهر ذلك لهم بل يرهم - م ويورى ولا ينفق قتالهم بعد اعلامهم به على أن يتدبروا به
 اه أفاده م وبزيادة (قوله فان أسمعوا) بالبناء للفاعل أى طابوا الامهال فيه أى القتال
 (قوله فعمل ما رآه مصلحة) أى من الامهال وعدمه فان ظهر له أن أسمعوا لهم للتامل فى ازالة
 الشبهة أمهالهم م ما يراه ولا يتقدمه وان ظهر أن ذلك لا يتظار مسدداً أى جيش أو قوة لم
 يحلهم وان بذلوا مالا ورهنا وذراريهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبله الدفع بالاسهل
 فلا سهل ولذا لم يقاتلوا ابتداء بل بعد البعث كما مر فليس قتالهم كقتال الكفار اه أفاده م
 بزيادة (قوله وأمنت غائلتهم) بغير جهة أى شرهم بعدودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع
 عودهم اه أفاده فى شرح المنهج (قوله رد) أى وجوب باعائهم أى البغاة والخوارج ما لم يظهر له
 أن الرديف بدى طغيانهم ومخالفتهم (قوله ولا يستعمل ذلك) أى ما أخذ منهم فى حرب وغيره أى

ولا يقاتل البغاة حتى يبعث
 اليهم - م الامام أمينا فطنا
 ناعما بالهم - م ما ينفقون
 فان ذكر والمظلة أو شبهة
 أزالها فان أصرروا نصهم
 وعظهم فان أصرروا دعاهم
 الى المناظرة فان لم يجيبوا
 أو غلبوا أو أصرروا مكابرين
 آذنتهم القتال فان أسمعوا
 فعمل ما رآه مصلحة
 (فإذا انقضت الحرب)
 وأمنت غائلتهم (رد عليهم)
 ما أخذ منهم - م كسبهم
 وسلاحهم ولا يستعمل
 ذلك الا ضرورة

(وأخذ منهم ما أخذوه منا ولا يجب) عليهم (ضمن ما أتاهوه) من نفس ومال ونحوهما (الضرورة القتال) كاهل العدل بخلاف ذلك في غير القتال أو فيه لا الضرورة فيه ما يفتنون على الأصل في الائتلاف وتبيري بما ذكرنا في ما مر به (ويشترط في ذلك) أي فيما ذكر من حكم البغاة والخوارج (أن يكون لهم تاويل) باطل ظنا (وذكروا) أي قوته وحى لا يحصل إلا بطاع وان لم يكن اماما لهم

(قوله وهذا محذور القيدين) فيه نظر (قوله مع أنه لا ضمان الخ) الأولى فيه الضمان مطلقا وما ذكره المحقق من الاعتراض المذكور مبني على أن قوله لا ضرورة حال عن الضمير العائد على القتال اما على أكثر النسخ التي فيها الضمير هكذا لا ضرورة فلا يراد لان مفهومه حينئذ انه اذا دعت الضرورة لا تلافى لهم قبل القتال لا بطلان صحتهم فيه جاز ولا ضمان

يحرم استعجاله الا للضرورة كان لم يجد ما يدفع به عنا الاصلاحهم أو ما تركه عند الهزيمة الا خيلهم فيجوز استعجاله حينئذ مع وجوب أجرو مثله كما يلزم المضطر فقيمة طعام غيره اذا كان أهله أفاده مروى يؤخذ من التشبيه بالمضطر أن الاجرة لازمة للضرورة لا في بيت المال كما قاله عس (قوله ولا يجب عليهم ضمان ما أتاهوه) أي ولا يتصف انلافهم باباحة ولا تعزيم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما أتاهه الكفار حالة القتال فانه نراهم غير مضطرين (قوله كاهل العدل) أي فانهم اذا أتاهوا عليهم سبب الضرورة قتال لا يضره فانه فيه عدم مناف كل من سب ما اقتداء بالسبب وترغيبا في الطاعة ولا تامة وروى بالمرحون فلا تضمن ما أتاهوا منهم اغمأ أتاهوا بتاويل وهذا في البغاة الذين اهتم شوكه وتاويل وصالحهم ذو شوكه مسلم بلاتاويل لان سقوط الضمان عن الباطين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود فيه وكذا امر تدون لهم شوكه على المقد لان القصد ائتلافهم على العود الى الاسلام وتضمينهم بغيرهم عن ذلك لانه لا فائدة منصف في شرح من جهة تبع الجماعة حيث جعلهم كالقطاع مطاعا لجنائهم على الاسلام اما من جهة تاويل الاشوكه فهو كقطاع الطريق يضمن ما أتاهه ولو في القتال لئلا يحدث كل مفسدة تاريا وتبطل السياسات (قوله بخلاف ذلك) أي ما أتاهوه وهذا محذور القيدين في الماتن وهما كون الائتلاف للضرورة وكونه حال القتال (قوله لا للضرورة فيه ما) أي في غير القتال أو فيه لا للضرورة هكذا نقل عن تقرير الزياتي ومقتضاه عدم الضمان اذا كان الضرورة في غير القتال مع أنه لا ضمان مطلقا كما يدل به عبارة المطيب في شرح الغاية وهي وما أتاهه باع من نفس أو مال على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال الضرورة بان كان في غير القتال أو فيه لا الضرورة فيه فانه كان في قتال الضرورة فلا ضمان اه باختصاره فالأولى أن يجعل الضمير راجعا لاهل البغي والعدل وان كان به بدلا ولو استعجله كان أولى (قوله على الأصل في الائتلاف) أي وهو الضمان (قوله أن يكون لهم تاويل الخ) ذكر أربعة شروط للتاويل وكونه باطلا ظنا والاشوكه والمطاع (قوله باطل ظنا) أي ان بطلانه مظنون بان يكون باطلا في نفس الامر لكن لا يقطع ببطلانه بل هو سائغ بحسب الظاهر بحيث يعتقدهون به جواز الخروج كتناويل الخوارج على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتله عثمان رضي الله تعالى عنه ولا يقتص منهم لمراطته اباهم والخوارج عليه هو معاوية بن عم عثمان وكان معه عثمان ألفا ومع علي عشرون ألفا ونصره الله تعالى عليه وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات وانه تهميت فعضو في اه قال في العباب يحرم الطعن في معاوية وابن ولده يزيد وتكثيره فان ما عصابة كاهم عدول وهم أهلام الذين طاعوا عن فيهم طاعن في نفسه وما جرى بينهم كرواية قتل الحسين محامل اه بالمعنى وكذا يدل بعض ما نعى الزكاة من أبي بكر رضي الله تعالى عنه بأنهم لا يدعونهم الا لان صلاته سكن لهم أي دعاهم فحة لهم وهو الذي صلى الله عليه وسلم فلا بد منه وتم الا لملصوم أخذنا بظاهره فخذ من أموالهم صدقة الآية (قوله الا بطاع) أي كبريت صدر أفعالهم عن رأيه (قوله وان لم يكن اماما لهم) أي لا زعامة افاضل أهل الجمل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الأصح جعلهم لانفسهم سكا غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنصو بلد ولو حصلت لهم قوة بسبب تخصصهم

بمحسن فان كان المحسن جماعة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء المحسن ثبتت
لهم الشوكة به وحكم البغاة والافليس وبغاة ولا ياتي بتعطيل عند قليل اه افاذه م ر
(قوله أي وان اتقى شئ مما شترط) أي بان خرجوا بالانواريل كما نفي حق الشرع كالزكاة عندنا
أو تناو يل يقطع بطلانه كنأويل المرتدين بعده صلى الله عليه وسلم فاثبت لا يؤمن به صلى الله
عليه وسلم الا في حال حياته لا بعده مونه لان كل شريعة تذهب مع موت نبيها فهذا باطل قطعا لان
شريعته صلى الله عليه وسلم باقية الى يوم القيامة وفي اخراج هذا نظر لان الكلام في البغاة
وهم مساون أ لم يكن لهم شوكة بان كانوا أرادوا يسلم الظفر بهم أو ليس فيهم مطاع فليسوا
بغاة لا تنفاه حرمتهم فيرتب على أفعالهم مقتضاها (قوله كقطاع طريق) أي فيضمنون
ما أتوا به سواء في حال الحرب أم لا نعم ذوا الشوكة بالانواريل لا يضمن ما أتوا به في حال قتال
الضروبه سواء كان مسلما أم مرتد اعلى المقتضى (قوله حتى يتفرقوا) أي فيقتلون مقتلين
وسدبرين الى أن يتفرقوا به ذافارقوا البغاة والخروج (قوله ولا يذف) أي جريهم (نعم
يتحتم قتل الغافل منهم كما سيأتي في بابهم) (قوله في نظيره) أي في الحكم على حكم البغاة

• (كتاب السير) •

بكر السيرة بن وفتح الباجع سيرة كسدره وسدر قال في الخلاصة واقعله فعل والمراد به في
الترجمة الحكم كأشار إليه الشارح وفي قوله من سير النبي صلى الله عليه وسلم الطريقة والعادة
(قوله المتألفه) أي المنقولة اليها عن الصحابة أي المتقول تنصليها عنهم من سير النبي صلى الله
عليه وسلم أي طرائقه وعاداته وأحواله كما وقع له يوم بدر أنه قتل بعضا وفدى بعضا ومن على
البعض وضرب الرق على البعض وأشار بذلك الى أن المراد أحكام مخصوصة خلاف ما تقدم
وانما أخرها لعدم لزوم غالبها مطلقا ان قد يوجب جد ولا يوجب جد سلب ولا غنيمه مثلا بخلاف
غالب ما تقدم من كونه فرض عين أو كفايا مثلا فإنه لازم له في كل حال وهذا أولى من قول قل
وانما أخرها لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره ولا يوجب جد حكم بدون محكوم عليه اه لان
ذلك لا ينتج تأخيرها عن الأحكام السابقة لان كلامها حيث وقف على قصور المحكوم عليه وانما
ينتج تأخيرها عن بيان معنى الجهاد ولم يبينه فيما سبق (قوله في غزواته) وهي سبع وعشرون
غزوة على الصحيح كما مر وقيل خمس وعشرون وأصل الغزو القصد ومغزى الكلام مقصده
والغزوة ما خرج فيها بنفسه صلى الله عليه وسلم ولم يقع القتال الا في ثمان غزوات وهي غزوة بدر
وأحد والمريسيع والخندق وقرنظة وخيبر وحنين والطائف والبيعة زقع في أصلح ولم يقتل
بده صلى الله عليه وسلم الا واحدا وهو أبي بن خلف جرحه في غزوة أحد جرحه فقتل الى الموت
فلما رجع الكفار من أحد الى مكه مات بسرف اعنه الله تعالى وقول العوام مقتوله في الحجة
لا أصل له والمراد بالغزوات في كلام المصنف ما يشهد السير ايا وهي ما لم يخرج في أصل الله عليه
وسلم بنفسه ويعبر عنها بالبعوث وكانت ستا وخمسين وقيل سبعا وأربعين بعضها وقيل سبعا
وعشرين وقيل ستا وثلاثين وقيل ثمانيا وأربعين وقيل غير ذلك والسريرة مائة الى ثمانمائة
فما زاد من غيرهم فمهملة الى ثمانمائة فمما زاد جيش الى أربعة آلاف فمما زاد جيش والخيبر
الجيش العظيم وقرقة السرية تسمى بعثا والكنية ما اجتمع ولم يتنشر وكان أول بعثته صلى

(والا) أي وان اتقى شئ مما
شترط (فهم كقطاع طريق)
وسيا في حكمهم (ويبيع
قطاع الطريق) بالقتال
(حتى يتفرقوا ولا يذف
على جريهم) كما مر في نظيره

• (كتاب السير) •

أي أحكام الجهاد المتألفه
من سير النبي صلى الله عليه
وسلم في غزواته

الله عليه وسلم على رأس ستة أشهر في رمضان وقيل في شهر ربيع الأول سنة اثنين من الهجرة
وبدري قرية مشهورة سميت باسم من نزلها وهو بدر بن محمد بن النضر بن كنانة ويقال بدري
الحريث وقيل باسم برفيه تسمى بدرا لاستدارتها أو لصفاء ما فيها فكان البدر يرى فيها أو تذكر
بعضهم ذلك كله وقال لم يملكها أحد لم يقاتل له بدر وانما هو علم عليها كغيرها من البلاد (قوله)
والترجمة السابقة) مبيد أخبره في حكم القتال أي من كونه فرض كفاية أو عين أو غير ذلك
وهذا الجواب عما يقال ان هذا تكرار مع ما تقدم وحاصل الجواب تغير المذكور في كل من
الباين فلذا أورد كلاً بترجمة تبعا لهما بعضهم وبعضهم جمع بينهما في ترجمة واحدة فترجم عنهما
بالسير وبعضهم بالجهاد وبعضهم بقتال المشركين (قوله بالجهاد) متعلق بمعدوف صفة لاقتال
أي القتال المعبر عنه بالجهاد ويدل هذا التقدير عبارة شرح الأصل (قوله ما أخذ من حربي) أي
ورجع اليها بأن أخذناه منهم وقوله من معصوم أي بأن ثبت أنه لم يقاتل فثبت أنه حربي فغنيمة
وقوله هو أعم أي من وجهين كاه وظاهر (قوله يسترجعه مالكه) لأنه لم يزل ملكه عنه بأخذه
منه فهو رافع على من وصل اليه ولو بشر امره إليه أي ان علم والافو مال خائف أمره للإمام ان
كان عادلا والواجب على واجده ولو بسؤال عالم صرفة في المصالح (قوله ويعوض الامام
الخ) أي ان كان المأخوذ مالا فان كان اختصا صافلا تعويض اذ لا يضمن الاموال (قوله من
بيت المال) أي شيئا من بيت المال أو بدله من بيت المال فقول يعوض محذوف وظاهره أنه
يعوض من مطلق المال الموضوع في بيت المال ولو من مال المسلم الذي لا وارث له مثلا والذي
في م ر أنه يعوض من خمس الخمس فيقتصر بالمال المأخوذ من الكفار وهو المعقد (قوله)
فان لم يكن فيه شيء) أي يقع بدله بوصفه بان لم يكن فيه شيء أصلا وفيه شيء لاعلى وصفه (قوله)
والمأخوذ) أي الذي أخذ من مسلم فان أخذ من ملكه سواء كان معناه أو وحده دخل بلادهم
بأمان أو غيره (قوله هو أعم) أي لشبهة الاختصاص كالسراجين وسواء كان عقارا أم غيره
والمراد بالعقار العقار المملوك لا المملوك فكييف يقال عليهم صريح به الجرجاني أفاده
في شرح المنهج (قوله من أهل الحرب) سواء أخذ من دار الحرب أم لا حتى لو أخذ من مالهم في
دارنا ولا أمان لهم كان الحكم كذلك تبعا عليه الاذرى اه شرح الروض (قوله أو وجد)
عطف على المأخوذ قال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل فيجده مهلا

(قوله كالأقطعة) أي كهيئة الأقطعة مما يظن أنه لكان كايؤخذ من الاستدراك (قوله وتغير به)
أي تخاطبته (قوله ان أمكن كون الأقطعة مسلم) أي بان كان ثم مسلم وكالمسلم الذي كان م ر
(قوله وجب تغير بها) أي لعدم الامتياز بتعريف الأقطعة وتعرف سنة الان تكون من
المحقرات كسائر الأقطعات أفاده في شرح المنهج (قوله وبعدمه تكون غنيمة) أي فلا يقتص بها
الاخذ قال م ر واعلم أنه كثر اختلاف الناس في السراري والارتقاء بالجلوبين وحاصل الاصح
عندنا أن من لم يعلم كونه من غنيمة لم يقتص من يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال أن من
أبهر ما ولا يباعه م ر أي وذى فانه لا يقتص عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق أن أخذه مسلم
يخصه سرقه أو اختلاس لم يجوز شراؤه الاعلى القول المرجوح أنه لا يقتص في قول جمع متقدمين

(قوله ستة أشهر) في نسخة
سبعة حرره

والترجمة السابقة في حكم
القتال بالجهاد (ما أخذه
حربي من معصوم) هو
أعم من قوله مال مسلم
(يسترجعه مالكه) قبل
القسماء وبعد ما يعوض
الامام في الأخيرة من ظهور
ذلك في نصيبه من بيت المال
فان لم يكن فيه شيء
أعاد القسم (والمأخوذ)
هو أعم من قوله والمال
المأخوذ من أهل الحرب
فهو أو سرقه أو وجد
كالأقطعة غنيمة) تنزيلا
لعدمه دارهم وتغير به
بنفسه منزلة القتال لكن
ان أمكن كون الأقطعة مسلم
وجب تغير بها وبعدمه
تكون غنيمة (فخص
الاسلب للقتال) كما
مر بيان ذلك في باب قسم
الغنيمة والى

ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السراري المملوكة من الروم والهند والعراق
 الآن نصب من يقسم الغنائم ولا حيف اه يتعين حمله على ما علم أن الغنائم للمسلمون وأنه لم
 يسبق من أميرهم قبل الاعتناء بقوله من أخذ شيئا فهو له اذ بقوله المذكور يكون كل من أخذ
 شيئا يختص به عند الأئمة الثلاثة وهو قول ضعيف عندنا ثم الورع لا يرد الشراء أن يشتري ثيابا
 من وكيل بيت المال لأن الغالب عدم التخصيس واللباس من معرفة مالكمها فيمكن أن يكون مالكمها
 بيت المال اه يهض تغيير (قوله لمن شهد) أي حضر الواقعة من المسلمين ولو غنما أو بغيراذن
 لا عام وان لم يرضخ له كتب تاجر للجهاد وكذا من الذميين إذا استعق الرضخ بان حضر ما ذن
 الامام على العقد لان الرضخ أعظم من الطعام وقد أصبح له أخذ فاعطاهم أو لم يستعق
 الرضخ كما استأجر للجهاد فليس له تبسط ومثله المسلم المستأجر لما لا يتعلق بالجهاد لغدومة
 الدواب لذلهم له ولا يرضخ ويخرج عن شهد الواقعة من ملحقهم بعد انقضاء الحرب ولو قبل حيازة
 المال على العقد فلا حق له في التبسط كما لا حق له في الغنمية ولأنه معهم كغير الضيف مع الضيف
 وبعضهم اعتبر به دية حيازة الغنمية أيضا بخلاف التبسط لمن ملحقهم بعد الحرب وقبل الحيازة أو
 معها لأنه يتسامح في التبسط ما لا يتسامح في الغنمية والمعتقد خلافه كما علمت (قوله قبل القسمة)
 ظرف يجوز عيارته في شرح المنهج قبل اختيار الثلث وهي أولى لأنه لا يمنع التبسط بالطعام
 بمجرد قول الغنائم اختارنا فلكه بان يقول كل بعد الحيازة اختارنا فلكه نصيب وان لم تحصل
 قسمة وعبرهم بقوله قبل القسمة واختيار الثلث (قوله الا كل) أي التبسط والتوسع بنحو
 الا كل ولهذا لا على حيل الا باحة لا الملك فهو مودة ضرورية على انتفاعه كالضيف لا يتصرف فيما ذم
 له الا بالا كل فليس له بيعه ولا هبته ولا تضيق أحد به ثم يجوز له تضيق من يجوز له التبسط به
 واقرضه له بماله ويرد له من الغنمية فان لم يتمسك به مقرض الرذمة لم يطالب به بل فيما يظهر
 كما قاله عش لان هذا ليس قرضا حقيقيا الذي شرطه مالك المقرض وهو متوقف هذا ما من لا يجوز
 لذلك بان لم ينهم الواقعة فليس له تضيق به فان ضيقه ضمن كل منها كما لو ضيف غاصب غيرها
 غصبه وقرار الضمان على الا كل (قوله من طعامها) أي الغنمية وان كان معه طعام يكتف به
 وان أمكه الشراء بدها من سوق (قوله العام) أي الذي يؤثر كل على جهة العموم كقوت
 وأدم وفاكهة ونحوها مما يعتاد كالأدوية كاللحم والشحم فيأخذ من ذلك قدر ما يحتاجه
 لأكثر منة والآن وضعه كالأكل فوق الشبع اه أفاده م (قوله بدار الحرب) الباء
 لظرفية متعاقبة يجوز أي يجوز التبسط بنحو كل ما ذكر في دار الحرب وان لم يوزعها ذلك لان
 الشأن أن يبرز وجوده فيه بخلاف غير دار الحرب فلا يجوز التبسط به فيه ثم لو كان الجهاد بدار
 وعز فيها ما ذكر فلما التبسط أيضا (قوله وفي العود منها) أي دار الحرب (قوله الى عمران وغيرها)
 أي وهو ما يجدون فيه الطعام والعلف لا مطلق العمران اه م (قوله كدار أهل الذمة) أي
 أودارها وعبارته شرح المنهج كدارها ودار أهل الذمة اه وكذا دار المؤمنين والمهادنة (قوله
 اوق) بفتح الواو كما قاله المناري في شرح الجامع الصغير قال عش وخطوط في ذلك أي فهو
 يسكون الواو وقوله بغيره أي في السنة السابعة من الهجرة (قوله فكان كل واحد منها يأخذ
 منه قدر كفايته) قال في شرح المنهج بعد ذكره ذلك وفي البخاري عن ابن عمر قال كان نصيب في
 مغازاة العسل والعنب قنا كله ولا نرفعها والمعنى فيه عزته بدار الحرب غالب الاجراز أهل له عنا

(ويجوز) لمن شهد الواقعة
 قبل القسمة (الا كل
 من طعامها) العام (بدار
 الحرب) وفي العود منها
 الى عمران وغيرها كدار
 أهل الذمة تلعب أبي داود
 والمحكم وقال صحيح على
 شرط البخاري عن عبد الله
 ابن أبي أوفى قال أصبنا مع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يجير طعاما فكان
 كل واحد منها يأخذ منه قدر
 كفايته

لعله الشارع مباحا لانه قد يفسد وقد يمتنع ذوقه وقد يزيد ثمنه نقله عليه اه (قوله) ولان
 الحاجة في تلك الاماكن داعية اى شأنه اذ لا كان لم تدع بالفعل بان كان معه طعام يكفي كجاء
 وليكن التيسر بقدر الحاجة فان اخذ فوقها الزم مودة ان بقي وبذلك ان نأف كجاء قال الزركشي
 وكذا ينبغي ان يقال به في علف الدواب (قوله) داعية اليه اى الى الاكل (قوله) ويجوز
 اى قبل القسمة واختيار الثقل لا بعدهما خلافا لما نقله المحشي وقوله علف به ~~كون~~ الام
 مصدر بمعنى الفعل فتبيننا وشيئا من المصروف على حد قوله بضرب بالسيوف رؤس قوم
 او بقتلهم بمعنى في المصروف فتبيننا وشيئا من حاله منته والاول اظهر لما نسب المصروف ولان
 الجواز حكم لا ينافي الا بفعل وقوله اللهم اى الذى يحتاجها للعرب او للعمل عليها لانه
 ونحوها ~~كك~~ انهم ودوا ونحوه الذى يتخرج عليها وليس من العلف صحيح الدواب بالدهن المغلى
 فيمنع ذلك فان لم يقدر صاحب الدواب على اطعامها بما يشراه وغيره أرسل مالا يؤكل منه او ذبح
 ما يؤكل (قوله) وذبح ما كول) ثم يقبضه في خيل حرب احتج اليه مانع ذبحها حيث لا اضطرار
 لان من شأنه اضعاها اه مر (قوله) لا كل اى لا كل ما يقصد اى كاه منه وان لم يكن لها
 ككشر وشحم وجلدان فيمرسوق للصاحبة اليه اه مر (قوله) لا لاخذ جلده وجعله
 ستاه) فان ذبح بذلك المقتصد كان حراما وليس مينة خلافا لبعضهم فيجوز اى كاهه كاهه ابن حجر
 (قوله) وغيره اى كغص ونفل وغر بالوفى ونحوه وسرع اللجام او الركب نظر اه رجاني (قوله)
 ونحوه بالاكل اى المرفوع الواقع في كلام المتن ولو باع غنم ما اخذته للتبسط لغنم آخرته
 فهو ابدال مباح بمباح وايسر به حقيقة بل يجوز بيع المظوم بعذله ولا ينافيه اذ ليس بعوضه
 حقيقة وانما هو كتناول الضيفان لقمة بلمة متين فاكثر اه افاده مر (قوله) الركوب واللبس
 الخ) ثم لو اضطرر الى اكله يتناول به ونحوه فمساكنا في اخذها بلا اجرة ثم رده للمغتم بعد
 زوال الضرورة اه افاده مر فان نأف لم يضمنه كما استقر به عيش لانه ما خوذ لمصلحة القتال
 بخلاف السكر مثلا (قوله) كسكر وفانيد اى ودوا فان احتاج الى ذلك مريض وان لم يضطر
 اعطاه الامام قدر حاجته بقيمة او يحسب به عليه من ماله كمالو احتاج احدهم الى ما يندفاه
 من برد او يدفع به عنه نحو حر والفانيد على السكر الردي الماخوذ من اعلى العيدان المسعى
 بالمرسل والمراد به ههنا طلق العسل الاسود اما عسل النحل فيجوز التبسط به لانه قد يحتاج
 اليه لكونه مشتمى طبعيا ولما صح ان الصنابة كانوا ياخذون العسل والعنب كما مر في الحديث
 ومثله الخولى ولو تمخذه من السكر ولا يرد ان الفانيد هو عسل السكر كما مر وقد منعنا التبسط
 به الآن يفرق بان تناول الخولى غالب والفانيد نادر كما هو الواقع (قوله) لاسر اى في الحديث
 حيث قال فكان كل واحد منا ياخذ قدر كفايته اى وان زاد على حاجته فان ذلك بشرع بدم
 انهم ان اذلو كان مضمونا لم يجز اخذ ما زاد على الحاجة قبل القسمة لعدم الحاجة اليه فاخذ
 حينئذ حرام وهو صلى الله عليه وسلم لم لا يقر عليه (قوله) امران غيرها) قال في شرح المنهج
 والمراد بالامر ان ما يجتنبه حاجته مما ذكره بلا عزة كما هو الغالب والافلا أثر له في منع التبسط
 اه وقد قدم تنبيهه عن مر (قوله) رد الى الغنمية اى قبل قسمتها ما بعد قسمتها فبذل الامام
 ايضا ان امكن فان لم يكن لقلته وتفرق الغنمين رده للمصالح اه افاده مر (قوله) ويحرم

ولان الحاجة في تلك
 الاماكن داعية اليه
 ويجوز علف الدواب
 وشيئا من المصروف
 ما كول لا لاكل لا لاخذ
 جلده وجعله ستاه
 غيره ويجوز جلده ان لم
 يؤكل معه ونحوه بالاكل
 الركوب واللبس ونحوهما
 وبالعالم ما تنذر الحاجة
 اليه كسكر وفانيد (بلا
 نيمان) لاسر (فان فضل
 منه بعد الوصول لعموان
 غيرها) كسكران اهل الذمة
 (شيئ رد الى الغنمية) لزوال
 الحاجة وقول امران
 غيرها اعم من قوله الحداد
 الاسلام (ويحرم)

أى من الكفار وان غلب على ظنه قوله لو ثبت لما صح أنه صلى الله عليه وسلم عبد الفراع من الزحف
 من السبع الموبقات فان قطع بقتله لم يحرم الانصراف وكذا الزيادة المدعوى مثلياً واطن
 القتل من غير نكابة بل يجب الانصراف حينئذ (قوله على من لزمه الجهاد) وهو المسلم البالغ
 العاقل الذكرا الحر المستطيع وهو قيد أول وعن الصف أى بعد سلامته فان وان قاومناهم
 أى قاومناهم أو كافأناهم بقتلنا بان لا يكون فينا ضعف ثالث وسيأخذ محترقاتها (قوله وان
 زادوا) أى الكفار وقوله كائناً أى كائنات مائة وكذا ما بعده (قوله عن مائة من واحد)
 أى أو اثنين أو ثلاثة أو نحو ذلك دون ما زاد فلا يجب أن يصار مائة مثلاً مائة مثلاً منهم وان
 قدر وواعيهم (قوله ضعفاء) أى كاهم أو بعضهم (قوله لا يخالج) دليل حرمة الانصراف فيها
 ذكر قال مر وحكمة مصارقات الضعفاء أن المسلم يقاتل على إحدى الحسنيين الشهادة أو الفوز
 بالغلبة مع الأبر والكاثر يقاتل على الفوز بالدين فقط اهـ (قوله مع النظر للمعنى) أى وهو
 المقصود وذلك لان الآية لا تنفي حرمة الانصراف فيما إذا زادوا على مثلياً كائنات مائة
 أقوياء عن مائة من واحد ضعفاء لانه نص فيه على المائة والمائة من مائة من كسب من شيعتين
 (قوله خبر بمعنى الأمر) أى لانه لو كان خبر الفظا ومعنى الزم الخلاف في خبره تعالى لان المائة قد
 لا تغلب المائتين (قوله وعليها) أى على الآية المذكورة مع النظر للمعنى يحتمل قوله تعالى الخ
 لانها مطلقة فتقدم بما ذكرنا في إذا القيمة فئة وكنتم قايماً بها بان كانوا مثلكم أو زائدين
 عليكم مع المساومة كالشمال المتقدمة (قوله فائتوا) أى وان خفتم الهلاك بالنبات لان
 الغزاة يقتلون ويقتلون وأما قوله تعالى ولا تقاتلوا باليد بكم الى انتم لانه فائتوا بكم فيها منسرة
 بالهكف عن الغزو وبجرب المال وبالفراع من الزحف وبالنسج من غير نفقة (قوله
 مشركين) أى ولوضعيتين (قوله فانه يجوز له الانصراف عنهم) أى لان فرض النبات
 انما هو في الجماعة ونقضه ذلك أنه لو اتي مسلمان أربعة جازاهما الفراع وانهم اغبر جماعة
 ويحتمل أن يراد بالجماعة ما مر في صلاتها فدخل في ذلك المسلمان ويجوز لاهل ياد قصد هم
 الكفار الحصن منهم لان الاثم منوط بمن تو بعد اقامتهم ولو ذهب سلاحه وأمكنه الرمي بإحجار
 امتنع الانصراف وكذا لو مات من كونه وأمكنه القتال راجلاً اهـ مر (قوله وان طلبهم ما ولم
 يطلبهم) أى أو طلبهم ما لم يطلبهم ما كافى مر وانما أخذ ذلك غاية لانه ربما يقال ان في انصرافه
 حينئذ اهانة للمسلمين (قوله وبما بعده) وهو ان قاومناهم ما اذ لم تقاومهم فهذا خرج بالنظر
 للمعنى وان اقتضت الآية الصبر حينئذ لكانت فئة مصرعها بما في ذلك من أعمال الدليلين (قوله
 فيجوز الانصراف) أى وان بلغوا اثني عشر ألفاً أو ما أخبران بغاب اثنى عشر ألفاً من قوله فالمراد
 أن الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه لمهمة فرار ولا عدمها اهـ مر (قوله كائناً
 ضعفاء عن مائتين الا واحد) أى أو عن مائتين فائتين ولذا قال بعضهم تسكت هذا
 المثال مع امكان التعقيب بالمائتين ذهول عن جواز الانصراف عن الضعف أى حيث لم تحصل
 المقاومة لان المداور عليها كاهم (قوله أولى من تعبهم الخ) وذلك لان مقتضاهم أن لم يزيدوا
 على مثلياً يحرم الانصراف وان لم تقاومهم كائناً ضعفاء عن مائتين أقوياء وانهم ان زادوا لم
 يحرم الانصراف وان قاومناهم كالشمال المتقدم وليس كذلك فيها (قوله الامتصفا) أى
 منتفلاً عن محله (قوله ايكن) بضم الميم يقال كن يكونان باب تعدوا روى واستغنى وكذا يقال

على من لزمه الجهاد
 (الانصراف عن الضعاف)
 قاومناهم وان زادوا
 على مثلياً كائناً أقوياء
 عن مائتين وواحد ضعفاء
 لا يخالج فان يكن منكم مائة
 صابرة مع النظر للمعنى
 والآية خبر بمعنى الأمر
 أى انصبر مائة لمائتين
 وعليهم يحتمل قوله تعالى اذا
 اقيم فئة فائتوا وخرج
 من لزمه الجهاد غيره كاهم
 وبالصاف ما لو اتي مسلم
 مشركين فانه يجوز له
 الانصراف عنهم ما وان
 طلبهم ما ولم يطلبهم ما
 بما بعده ما اذ لم تقاومهم
 وان لم يزيدوا على مثلياً
 فيجوز الانصراف كائناً
 ضعفاء عن مائتين الا واحداً
 أقوياء تعقبهم بالمساومة
 أولى من تعبهم به بعد
 زياتهم على مثلياً (الا
 متصفاً يقال) كن متصرفاً
 ايكن في موضع وجهم

في جميعهم فهو يضم الجليم قال في المختار بقال هجم على الشيء بغته من باب دخل اه وباب تعد
 ودخل واحد (قوله أو ينصرف من مضيق الخ) أي أو ينصرف من مكان لا يرفع منه
 أو أصوات منه عن محور يريح أو شمس وكذا لو كان في موضع عطش فأنقل منه الى موضع فيه
 ما (قوله أو تحيزا) أي ذاهبا ومنضمما ولا بد من قصد الحرف أو التحيز ليعتبر اعن الانصراف
 لمهرم ويصدق بعينه في قصده ذلك اذا ادعاء ولا يلزم في قوله بالرجوع لانه لا يجب
 قصده بل هو ادومحتمل الكلام فحين تصرف أو تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدد العود أو ما لوجه له
 وسيله لذلك فيجب عليه العود لمهمة الانصراف حيثما كان كما مر اذا لم يكن مخادعة الله تعالى
 في العزائم اه أفاده مر (قوله ولو بعينه) ضابط البعده أن تكون في حد الشرب المارفي
 بالنجم والقويمة أن تكون في حد الغوث ولو حصل بعينه كد من لوب الجليس امتنع ولا يشترط
 سله أن يستمر عجزه وجهه الى الاستمرار على المعقد اه أفاده مر (قوله فيجوز انصرافه)
 قال في المنهج وشرحه وشاركا في المحرف والمخبر ما لم يسهل الجليس فيما غنم بعده فافترقه كما
 يشاؤ كما أنه فيما غنم قبلها يجامع بقائه نصرت ما وتجدتهم فهاهما كدسرة تربية تشارك الجليس
 فيما غنم بخلافهما اذا بعدا القوت النصرة ومنهم من أطاق أن المحرف يشارك وحمل على من
 لم يبعد ولو ليغب والجاسوس وهو رسول الشر بخلاف الدماسوس فإنه رسول الخير واذا بعته
 الامام لينظر عدد المشركين وينقل أخبارهم يشاؤك الجليس فيما غنم في غيبته لأنه كان في
 مصلة متناو خطا بنفسه أكثر من النيات في الصف اه بز ياذن (قوله ويقتل كل كافر) ولوراهبا
 وهو عابد النصاري وأجيرا وشيخا وأعمى وزمنا وان لم يكن فيهم قتال ولا رأى اه أفاده في
 شرح المنهج (قوله الا الرسل) أي وان كان معهم كتاب يتهدد أو قول يتهدد اه عبد البر وهذا
 ان اقتصر وا على مجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب للمسلمين جازت لهم
 كما قاله ع ش على مر (قوله والامن يرق بالامر) من صبي ومجنون ومن به رق وأتى وخشي
 (قوله ولم يقتل) فان قاتلوا جاز قتلهم وكالقتال السب الاسلام والمسلمين أي من المرأة والخشي
 كما قيد ذلك في شرح الروض بخلاف الصبي والمجنون فسهل ما لا يقتل حتى جواز قتلهم اه
 ع ش (قوله للنهي في خبر الصحبين الخ) روى الواقدي أن سعد بن عباد جعل يصيح يوم
 حنين يا لغزرج وأسمه بن حضير بالاذن ثلاثا ثلاثا ومن كل ناحية كأنهم القتل تاروا الى
 يهروهم أقال أهل المغازي غنم المساكن على المشركين فقتلواهم حتى أسرع القتل في ذراري
 المشركين فبأفقه صلى الله عليه وسلم ذلك فقال ما بال أقوام بلغ بهم القتل حتى بلغ الذرية ألا
 لا تقتل الذرية ثلاثا فقال أسد بن مديار رسول الله ليس أنهم أولاد المشركين فقال صلى الله عليه
 وسلم أوليس شباركم أولاد المشركين كل نسمة تولد على الفطرة حتى يعرب عنها المسلمان فأجابوا
 هم قودنا أو ينصرنا أو يروى أحد أو يودع من رباح بن ربيع أنه مر هو وأصحابه على امرأة
 مقتولة مع أصحاب المقدمة أي مقدمة الجيش فوقفوا ينظرون اليها ويهيجون من خافها حتى
 لحقهم صلى الله عليه وسلم على راحته فأنفروا فوجوا عنها فوقف عليهم أقال ما كانت هذه المقتلة فقال
 لاحداهم الحق خالد اقل له لا تقتل ذرية ولا عسيفا وعند ابن أبي عمير فقل له ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ينه أن تقتل وليد أو امرأة أو عسيفا والعسيف الاجير لفظا ومعنى وروى أبو
 داود في مسنده عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة ممتدة في باطنها فقتل

أو ينصرف من مضيق
 ليعتبره العود الى موضع
 سهل (أو تحيزا الى فئة)
 يستعمل اولو بعينه فيجوز
 انصرافه لقوله تعالى الا
 منصرفا الى آخره (ويقتل
 كل كافر) لعدم قوله تعالى
 اقتلوا المشركين (الا الرسل)
 وهو من زياد في الجريان
 السنة بعدم قتلها (و) الا
 (من يرق بالامر) بقدرته
 بقولي (ولم يقتل) للنهي
 في خبر الصحبين

عن قتل النساء والصبيان والحاق المجنون والخنثى ومن يردقهم سما ١٥٥ وقول من يرق بالاسراع وأولى بما

عبره (ويجوز قتلهم بما
يم لاجرم مكة) كرمهم
بجنيق وفار وارسل ما
عليهم ويجوز حصارهم
لأنه صلى الله عليه وسلم
حاصر أهل الطائف وواه
الشيخان ونصب عليهم
المنجنيق رواه البيهقي وغيره
به ما في معناه مما يذم الأهل
به وخرج بزادني لاجرم
مكة ما لو كانوا به فلا يجوز
قتلهم بما يم (لكن يكره)
قتلهم بذلك (ان كان فيهم
معصوم ووجد الامام عنه
غنى) لعدم الضرر وذلك
(و) يجوز (عقدوا بهم
الحاجة) كدفعهم
أو الظفر بهم أو خوف
رجوعهم اليهم - مدان
غنائها فتقول للحاجة
أعم من قوله في حال القتال
(و) يجوز (رهم) - م وان
تسوا بذراهم) بتشديد
الهماء وتحقق فيها أي أطاعهم
وأناهم - م وبما يذمهم لئلا
يتخذوا ذلك ذريعة إلى
تعطيل الجهاد وما ذكره
كالأصل من جوازهم
عند التمس بذلك مطلقا
هو ما رجحه في الروضة
والذي رجحه في المنهاج عند
التمس به تقييد ذلك بما
إذا دعت ضرورة إلى رهمهم
وتعبري بذراهم - م أعم

الم أنه عن قتل النساء من صاحب هذه المقالة فقال رجل من القوم أنا يا رسول الله ردفتها
فأردت أن أقصر عنى فنفقتني فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراى وهذه الروايات
الدالة على التي مع خبر من يدل دية فافهموا كل منهم ما عام من وجه خاص من وجه - هذه
خاصة بالنساء والصبيان عامة في الحريات والمردات وذلك عام في الرجال والنساء والصبيان
خاص بأهل الردة فيعارضان في النساء والصبيان من المرتدين ومذهب أصحابنا في مثله وجوب
الترجيح من خارج لعدم إلهامه ما تفارنا أو تأخر أحدهما وقال الحنفية الماخرون ما صح وهو هذه
الرواية (قوله عن قتل النساء) أي الحريات لا المرتدات (قوله والحاق) بالجر عطف على التي
أي قياس (قوله ويجوز قتلهم بما يم) أي وان كان فيهم نساء وصبيان ويجوز بضائبتهم أي
الاجرة عليهم بالإلحاق مع الكراهة عند اتقاء الحاجة إليه إذ لا يؤمن من قتل - لم يظنه
كافرا أهله (قوله لاجرم مكة) أي لاقتلهم بما يم يحرم مكة فإذا تحصن أهل الحرب بمحل
منه امتنع قتالهم بما يم وحصارهم به تعظيما لهم ومعلوم أن محل ذلك عند عدم الاضطرار له
والاجازة أهله (قوله كرمهم) بجنيق الخ قال هو وظاهر كلامهم جواز الانفاق بما
ذكروا قدرنا عليه بدونه وهو كذلك وقول به ضمهم ان الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضته
مصلحة المسلمين اه (قوله ويجوز حصارهم) أي في بلاد وتلاع وغيره ما روقله لأنه صلى الله عليه
وسلم حاصر أهل الطائف أي منهم من الخروج وكان ذلك في السنة الثامنة من الهجرة (قوله
فلا يجوز قتلهم بما يم) أي ولا حصارهم - حيث لم يضطر إلى ذلك كما مر (قوله لكن يكره الخ)
استدراك على قوله ويجوز قتلهم بما يم الموهوم أن المراد الجواز لا تنوي الطرفين مطلقا وقوله
بذلك أي بما يم (قوله ان كان فيهم معصوم) أي بإيمان أو أمان وقوله ووجد الامام عنه أي عن
القتل بما يم (قوله لعدم الضرر) الأولى لعدم الحاجة لأن مجرد الحاجة كاف في نفي
الكراهة وان لم توجد ضرورة (قوله عقدوا بهم) أي المحترمة وكذا عقدوا بها ان خيف
أخذهم لها وخروج بالمحترمة غيرها كالكلب العقور والخنزير فيجوز بل بسن اتفاق مطلقا لا
ان كان فيه عدو فيجب وكاله واب المحترمة غيرهما من أموالهم كتبنا وشجر ومركب فيجوز بلا
كراهة اتفاقا للحاجة في القتال والظفر بهم ان لم يظن حصوله لنا مغايلة اه - م قوله تعالى ولا
يطون موطننا يفظ الكفار الآية وقوله تعالى يجزون - يوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين والنجس
الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخيل بني النضير وخرب عليهم - م - يوتهم فانزل الله عليه
ما قطعهم من أئمة الآية رداعلى الله وداسرهم فسادا ونجس البيهقي في كرم أهل الدائت بل
يجب جميع ذلك عند توقف ظفرنا بهم عليه فان ظن حصوله لنا كره ان دخلنا بلادهم ولم يمكن
الاقامة بها فان قصناهم اقورا وصلحنا على أنهم النأواهم محرم ذلك واتلاف المركب ما يتفرق
أرا حراق أو اتلاف آلتها (قوله الحاجة) خرج ما إذا لم تكن حاجة فيجزم اتلافه به غير ذبح
يجوز كله حفاظا لمرءة ووجه ولا نسي عن ذبح الحيوان لغيره كاله ومن ذلك ما امتنع على مالكه
تركه بلا ذمة رضى بخلاف نحو الشجر (قوله بذراهم) جمع ذرية بتثنية الذال (قوله لئلا
يتخذوا ذلك ذريعة) أي - لئلا إلى تعطيل الجهاد أي واستبقاء الفلاح لهم وفي ذلك فساد عظيم
ولان مدة الاعراض أكثر من مدة الأقدام (قوله مطلقا) أي - وادعت ضرورة إلى

من تعبر به بالأطباء والذراى مما ذكره

ذلك أم لا وهذا هو المعتمد بخلاف ما إذا اقتربوا بأدنى محترم كسلم وذى فلا يجوز رميهم إلا إذا
دعت إليه ضرورتان كأنوا بحيث لو تركوا غلبوا فاجوز رميهم حينئذ الساحر ولا يعد احتمال
قتل طائفة للدفع عن بيضة الاسلام أى جماعته ومراعاة الكلدات أى الامور العامة ويقصد
حينئذ قتل المنكرين ويتوق المحترمين بحسب الامكان فان لم تدع اليه ضرورتان لم يجز رميهم
وفارق الادعى المذنب كور الذرارى بانه محمى لحرمه الدين والعهد فلم يجوز رميه بلا ضرورة
والذرارى - حقوا الحق الغائبين فجاز رميهم بلا ضرورة ويضمن المحترمين اذا قتلهم - بم بالديه أو
القيمة والكفارة ان علمهم وأمكن توقيفهم - (قوله ومال) الاولى وحسب لشغل الاختصاص كما
- يأتى وقوله - نأمن أى له أمان به قد جازية أو هذنة أو أمان (قوله لوارثه) أى كماله ان كان
- متغافرا ولا فتدبر - صسته وهذا ان كان الوارث بدارنا كاسال فان كان بدار الحرب لم يعطاه
اعدم التوارث بينهم حينئذ (قوله خمسة) بالرفع نائب فاعل يخص وخسة بالنصب مفعول
مطابق معين للعهد (قوله فيما ذكر) أى فى أن الوارثه ان كان والاذهى فى

(باب الجزية)

جمعها جزى كرية ومضى قال فى الخلاصة ولعله فعل وأصل جزى جرى فخرت البياض وانفخ
ما قبله اقبلت الغمام - هذفت لانتفاء السا كنيز وشرعت - سنة عثمان وقيل تسع من الهجرة
ومذرو عبيد اغنياء بنزل عيسى عليه الصلاة والسلام لما فى الحديث الصحيح أنه ينزل حاكما
مطابقا - كسر الصايب ويقتل الخنزير ويضع الجزية لان الدين يصير واحد فليس فى أحد
من أهل الذمة يؤذى الجزية ولا انقطاع شبهة النصارى حينئذ فلم يقبل منهم الا الاسلام وقبل
لان المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فيتركها - استغناء عنها وسبب كثرتها
نزل البركات ونوال الخبرات بسبب العدل وعدم الظلم وحينئذ تخرج الارض كورها وقيل
الريانات فى اقتناء المال لعلهم بقرب الساعة وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكما
مستقيما صلى الله عليه وسلم - لم من القرآن والسنة والاجماع وأعن اجتهاد مستدام هذه
الثلاثة والظاهر أن هذه المذهب فى زمانه لا يعمل منه الا بما وافق ما يراد لانه لا مجال للاجتهاد
مع وجود النص واجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطئ قال العلماء والحكمة فى نزول
عيسى دون غيره من الانبياء الرد على اليهود فى زعمهم أنهم - هم قتلوه فبين الله تعالى كذبهم وأنه
الذى يقاتلهم وقيل ان نزوله لدنو أجله فيدفن فى الارض اذ ليس الخلق من التراب أن يموت
فى غير ما وقيل انه دعا الله تعالى لما رأى صفة محمد صلى الله عليه وسلم وأمرته أن يجعله منهم
فاستجاب الله تعالى دعاءه وأبقاه حتى ينزل فى آخر الزمان مجددا لاهل الاسلام فموافق خروج
الرجال فيقتله والاول أوجه - (قوله نطلق) أى شرعا على كل من الامرين ولعة أيضا على
الثنائى وسبب - ابقى كلامه كل من الاطباخين الاول فى قوله وأرأى أى الجزية بمعنى العقد
والثانى فى قوله أقبلها ديار وفى قوله ويسن مما كسبة غير تفرق فى قدر الجزية أى المال (قوله
الملتزم به) أى بالعقد (قوله من الجواز) أى المسايلة والمكافاة (قوله لكفنا الخ) أى
فهى جزاء عصمتهم مما أوسكاهم بدارنا فهى اذلال لهم - كما سبب لاقى مقابلة تقريرهم
على كفرهم (قوله بمعنى القضاء) أى الاداء لانها مقضية أى مؤداة من الكفار السا
وقوله فى نفس - بر الآية أى لا تقضى بمعنى لا تؤدى والعائد فيها محذوف أى لا تجزى

(ومال - نأمن مات بدارنا
لوارثه ان كان) لانه
حق أثبت للموت فينتقل
لورثته كغيره من الحقوق
(والا) بان لم يكن
(فهو فى) فيخمس خمسة
نخسة أخص من طمى
للمذكورين فى آية النفى
والباقي للمرتزقة وكالمال
فيما ذكرنا من الاختصاصات

(باب الجزية)

تطابق على العقد وعلى المال
الملتزم به وهى مأخوذة من
الجواز لكفنا عنهم وقبل
من الجزاء بمعنى القضاء
قال الله تعالى وانقروا يوم
لا تجزى نفس عن نفس شيئا
أى لا تقضى والاصل فيها
قبل الاجماع آية

فيه وكذا في قوله ولا تقبل منها شقاعة ولا يؤخذ من أعدل أي فداء (قوله فأنزلوا الذين) هذه الصيغة موضوعة لذلك كورفض جرح التماس والخلاف من حكم الجزية ومن الذين أنزلوا الكتاب بيان للذين قبله وهذه الآية دليل على أخذها من أهل الكتاب وما بعد هادبل على أخذها من له شبهة كتاب (قوله من مجوس هجر) أي هجر البصرين والبرهان اسم إقليم (قوله سنوابعهم) أي عاملوهم معاملة أهل الكتاب وأجرهم على طريقتهم أي عادتهم في أخذ الجزية فقط دون مناسكتهم وأكل ذبيحتهم فلا يجعلان والمراد أهل الكتاب الذي استقر ولم يرفع والافانجوس كان لهم كتاب كمن لم يقر بل رفع لعدم علمهم به كما يدل ذلك ما رواه الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه ولم يدرسونه فنسب أميرهم الخمر نوقع على أخته وفي رواية على بنته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال إن آدم كان ينسج أولاده بناته فاطاعوه وقتل من خالف وفي رواية نوضع الأخذ ودلن خالفه فأسرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فمزين عندهم منه شيء (قوله ومن أهل نجران) وهم أول من بذل الجزية وهم نصارى فكان الأولى تقديم ذلك المناسبة لما في الآية كما تقدم (قوله وانعفى) أي الحكمة في ذلك أي في أخذ الجزية (قوله واهانة لهم) أي في حيلهم ذلك على الإسلام لاسيما إذا خاطوا أهلهم وعرفوا محاسنه فقوله وربما الأولى أن يبرأ القاء وعبرة من فهمي أدلال لهم أنعم الله عليهم على الإسلام اهـ (قوله والصغار بالتزام أحكامنا) أي فإن في إجراء الحكم الذي لا ينعقدون حله عليهم صغاراً أي ذلوا وهذا لا ينافيه ما سبق في من أن المراد بالهكم في قوله ونقداد والحكمة الحكم الذي لا ينعقدون تخريمه كزنا وسرقه دون غيره كشراب مسكر ونسكاح مجوس محارم الله الآن يقال المراد بكونه لا ينعقدون حله أنهم لا ينعقدونه من حيث كونه مستند الدين الإسلام ونحوه عليه الصلاة والسلام والحاصل أن إجراء الحكم من حيث استناده له ينافي ذلك عليهم وصغارهم لأنهم لا ينعقدون دينه فبأنهم لا ينعقدونه لا ينفكوا وان وافق اعتقادهم لأن الزامهم ليس باعتبار اعتقادهم وإنما بتفسير الصغار بأن يجلسوا لا يخذلوا يقوم الكافرو بباطل رأسه ويحیی ظهروه ويضع الجزية في الميزان ويقبض الآخذ لحينه ويقضرب الهزيمة بكسر اللام والزاي وهي مجتمعة الهم بين الماضغ والأذن من الجانبين فورد بيان هذه الهزيمة باطلة ودعوى استعجابهم أو وجوبها أشد بطلاناً ولم يقل إن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين بعده فعل شيئاً منها فيحرم فعلها إن غلب على الظن تأذيتها وإلا فتكره (قوله وعاقده) وهو الامام أو نائبه ومعقوده وهو من له كتاب أو شبهة كتاب (قوله الامام) أي أو نائبه ونون الاحادة لا يصح عقدها منهم وكذا الهدية بخلاف الامان كما يأتي (قوله يدار الاسلام) أي غيرا طراز لكن لا يشترط التخصيص على إخراج حال العقدا كتنقاه باستقنائه شرعاً وان جهله العاقدان فيما يظهر على أن هذا من أصله أعني قوله يدار الاسلام لا يترط فقد يقرهم في دار الحرب بمعنى أنه لا يتعرض لهم فيها (قوله أو أذنت) في بعض النسخ بالواو وهي بمعنى أو أو يقال إن هذا بيان أصيقتنا لاصلية فلا ينافي جواز الاقتصاص على إحدى الصيغتين ولا بد من القبول كقولنا أو رضينا ولا يرد عليه صحة قول الكافر أو روني بكذا الخ فيقول له الامام أو ترزك لأنه انما أراد صورته عقدها الاصل من الموجب ويكتفى بالكتابة

فأنزلوا الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها الذي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سنوابعهم سنة أهل الكتاب كما رواه البخاري ومن أهل نجران كما رواه أبو داود والمعنى في ذلك أن في أخذها مهينة لها واهانة لهم وربما يحملهم ذلك على الإسلام وفسر إعطاء الجزية في الآية بالتزامها أو الصغار بالتزام أحكامنا أو تركهم أمة مستعدة وصيغة ومال وعاقده ومعقوده ومكان قابل للتقرير فيه وصيغته كما أن يقول الامام أو ترزككم يدار الاسلام أو أذنت في أمانكم بها

قوله لا ينافيه الخ المناسب ينافية اهـ

مع النية وبشارة الاخرس المنهجة (قوله على أن تلزموا الخ) لابد من التعرض للامر من في
 صاحب القدوات وأما وجب التعرض لذلك مع أنه من مقتضياته لان الجزية والانتساب كالعروض
 عن التقرير فيجب ذكرهما كالنفي في البيع والاجرة في الاجارة (قوله الحكمة) أي لكل حكم
 من أحكامنا غير نحو العبادات وقوله دون غيره أي مما عداه دون ما حقه نعم لابد أن يشترط
 عليهم عدم تظاهريهم بذلك بيننا (قوله عند قوتنا) أي معشر المسلمين أما عند ضعفه اقتضوا بأقل
 من دينار ان اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا ولا حدا كثيرا أه أفاده (قوله دينار) أي عن
 غنى أو فقرا أو متوسط كل سنة وإذا سرح بالسنة القمريّة أي الهلالية أو اطاق واستمر واعلى
 تأخير دفعها الى تمام السنة الشمسية وترتب على ذلك أن كل ثلاث وثلاثين سنة يجتمع سنة
 قمرية وأربعة أيام وكسربسبب أن القمريّة تنقص عن الشمسية عشرة أيام وأربعة أعاش
 يوم وخمس خمس يوم لزمهم من جزية تلك السنة المجتمعة كما قررهم شيخنا الحنفى في رسالة في ذلك
 ولا يؤخذ الدينار الا من اجتمع فيه خمس شروط أشاؤها بقوله عن رجل الخ (قوله أي محتمل) انما
 فسر بذلك لكونه أوضح كعب جدي ذهب (قوله أو عدله) بفتح العين ويجوز كسرهما واسكان
 الدال الله ملتين أي بالله قال تعالى أو عدل ذلك صيا ما والمعاقر بفتح الميم والعين الله ملتين
 وبارا (قوله ثياب) خبر لحدوف أي هي ثياب وهو في الاصل اسم حي أي قبيلة من احياء اليمن
 سميت الثياب باسم القبيلة لانه انفسجها قال في القاموس ومعاقر بالدواويح من همدان
 لا ينصرف والى احد همتا تنسب الثياب المعانرية ولا تنضم اليه اه وقال في المصباح ما قيل
 مفرد على غير قياس وقيل هو جمع معقر حتى به معاقر من مر ونسب اليه على لفظه يقال قوب
 معاقرى ثم سميت القبيلة باسم الاب وهي من احياء اليمن اه (قوله والمنقول الخ) هو العقد
 أي لكن المنقول الخ (قوله لكن بعد العقد به يجوز الخ) كسائر الديون المستقرة بشرط أن
 لا ينقص عن قدر دينار لان الحق للمسلمين وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص
 عن دينار آخر المدة اه شرح الاصل (قوله لا أتى ولا خنتي) فلو طامع قد اذمه بما لجزية
 أعلمها الامام بأنه لاجزية عليه ما فان رغبنا في بذلها فانها به ولو بان الخنتي ذكرنا أخذت منه عما
 مضى عما لفي نفس الامر وصورة المسئلة أنه اعقدت له حال خنتوته أم لا لو مكث مدة من غير
 عقد فلا يلزمه شيء عما مضى وان انقض بالذ كورة كالودخل حري دارنا ومكث فيم انما اطعمه عليه
 ولا تؤخذ من غير المتضغ وان عقدت له اه أفاده مر ولو صار يدفع كل سنة مائة رطله على
 وجه الهبة ثم انقض بالذ كورة لم يقع الموقع على الاقرب لانه انما يده طى هبة لانه الدين (قوله
 لا آية) وهي قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله تعالى وهم صاغرون والذين للذ كور وكذا
 ضميرهم وحكي ابن المنذر فيه الاجماع ولا يعتد بخلاف ابن حزم فيه وروى البيهقي عن عمرو أنه
 كتب الى أمره الاجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان رواه البيهقي باسناد صحيح
 (قوله لا من به رق) ولوم بهضا وقوله وهو محقون الدم أي لانه به رق بالاسر وكذا يقال فيما بعده
 (قوله لا صبي لاسر) أي من مفهوم الخبر أو من قوله لان الأخذ بطق الدم الخ وكذا يقال
 في قوله ولا يجنون لاسر أي من انه محقون الدم وله دم تكليفه وهذا أولى ويدل له عبارته
 في شرح المنهج حيث قال فلا جزية على من به رق وانتي وخنتي ومسي ويجنون لان كلامهم
 محقون الدم اه (قوله له كتاب) أي من المائة والاربعة عشر فالمراد به ما شمل الصبيفة ولذا

على أن تلزموا كذا جزية
 وتنقادوا لحكمنا أي
 الذي يفتدون تحريمه
 كزنا وسرقه دون غيره
 كشرب مسكر ونكاح
 مجوس محارم (أفهام)
 عند قوتنا (دينار) اكل
 سنة اقوله صلى الله عليه
 وسلم اه اذا سابه منه الى
 اليمن خذ من كل حالم أي
 محتمل دينار أو عدله من
 المعافر ثياب تكون
 باليمن رواه أبو داود وغيره
 وصححه ابن حبان والحاكم
 وظاهر الخبر صحة العقد
 بما فيه دينار والمنقول
 تعين الدينار لكن بعد
 العقد به يجوز أن يؤخذ
 عنه ما قيمته دينار وعليه
 يعمل الخبر وانما يؤخذ
 ما ذكر (عن رجل) لا أتى
 ولا خنتي لا آية (سر)
 لا من به رق لان الأخذ
 بطقن الدم وهو محقون
 الدم (بالخ) لا صبي لاسر
 والعدم فكذلكه (عاقل)
 لا يجنون لاسر (له كتاب)
 (قوله والاربعة عشر)
 في بعض النسخ والاربعة
 بخذف عشر

اه (قوله بل اذا أمكنه أن يعقد باكثر منه) بان علم أوطن اجابهم لذلك لم يجوز ان يعقد بدونه
 أى فية سد العقد حينئذ يجمع الاثم على الواجهة واذا فسد عقد هاهنا الامام أو نائبه لزم لكل سنة
 دينار لانه أقلها بخلاف ما لو بطل كأن صدر من الاتحاد فانه لا يلزم شيء وهذا علم أن لنا ما يفوق
 فيه بين الناس. ودوا الباطل سوى الاربعة المشهورة وهى الخلع والكفاية والنجح والعسرة ثم
 رأيت في عرش على م أن العقد يصح بما عهده مع الخوذة لان المقصود الرق بم ثأليه فالهم
 في الاسلام ومحافظة على حقن الدماء ما أمكن (قوله بفاوت) بالبناء لا لما فعل أى الامام وهذا هو
 الظاهر ويصح بناءه مفعول وبينهم نائب الفاعل (قوله ديناران) نائب فاعل يؤخذ بناءه على
 أنه مبنى للمفعول أعم من كون الاخذ الامام أو نائبه وفي بعض النسخ دينارين بالنصب على
 أنه مفعول ياخذان بنى للفاعل وهو وزير الامام وهو المناسب لفاوت على أنه يصح أيضاً أن
 يكون ديناران بالالف مفعول لا على لغة ان هذان لاسحران ولا وتران في ليله والمعهدة أن ضابط
 الغنى والمتوسط ما قالوه في العاقلة كما قاله الزايد واعقده المشايخ ونقل عن م في غير الشرح
 فالغنى من تلك عشر مرس ديناراً زيادة على حاجة الامر الغالب والمتوسط من ثلاث دون العشر مرس
 وفوق أربع ديناراً زيادة على ما ذكره وقال ابن حجر وكذا م في الشرح المراد به ما قالوه
 في النفقات فالغنى من دخله أكثر من خرجة والمتوسط من استوى دخله وخرجته وعبارته
 والوجه ضبط الغنى والمتوسط أنه هنا وفي الضميمة كالنفقة يجامع أنه في عقابله منفعة
 تعود اليه لا بالعاقلة اذ لا مواءمة هنا ولا بالعرف لاختمه لانه باختلاف الابواب اه (قوله
 خروجه من الخلف) أى خلاف أى حنفية فانه لا يجوز ما لا يخفى الابارعة والمتوسط الايد دينارين
 (قوله وقت الاخذ) أى وهو آخر الحول وهذا ان عقد على الاوصاف فان عقد على الأشخاص
 وجب ماعده مطلقاً (قوله لا وقت العقد) الوجه استفاضة ما علم من انه ان عقد على
 الاوصاف ما كس وقت العقد وقت الاخذ هكذا قال بعضهم وهو سم ولان المما كس وان
 كانت معبرة في الوقتين لكن اعتبار الغنى وغيره انما هو وقت الاخذ لا وقت العقد فلا يعتبر
 عنده ذلك وان وقعت المما كس معده وعبارته سم في أشباه كلام فقوله المما كس بالغنى آخر
 الحول محله اذا عقد على الاوصاف والا فاذ اعقد على الاعيان وجب ماعده مطلقاً اه وهى
 صريحة فيما قلناه (قوله فان أبوا) أى منه وايدل أى دفع والجمع ليس بقيد بل منه الواحد على
 المعقود فلو زاد أبواى واحد منهم لمكان أولى (قوله كالأبوا) أى امتنعوا عندا أما العاجز
 المستعمل فلا ينقض هذه اه قاله الزايد وعبارته م أو امتنعوا من بذل الجزية التى عقد
 به الغير يجوز ان كانت أكثر من دينار اه (قوله ومن ذكر الله الخ) ذكر تنوع مسائل فتقضى
 عهد بكل واحد منها ان شرط (قوله بما لا يدنيون به) أى يتعبدون به قال في شرح المنهج أما
 ما يدنيون به كقوله القرآن ليس من عند الله تعالى أو هو أساطير الاولين وقولهم الله ثالث
 ثلاثة فلا تتعارض به مطلقاً ثم لا يقررون على اظهار ذلك اه بزيادة (قوله أو نبيه أو دينه)
 أى بما لا يتدنيون به فهو قيس ذلك أيضاً كما هو صريح كلامه في المنهج وعبارته أو سب الله
 أو نبيه أو الاسلام أو القرآن بما لا يتدنيون به اه وكذا أقسده م كلام المنهج بعد ذكره
 للذكور وبذلك يدفع توقف الشورى هنا (قوله أو نبي محمداً) أى مع علمه بالاسلام اه وكذا

(قوله وهى الخلع الخ)
 وزيد عليه العارية

أمكنه أن يعقد باكثر منه
 لم يجوز أن يعقد بدونه الا
 لمصلحة ومن أن يشارت
 بينهم (حتى يؤخذ زمن
 متوسط ديناران وغنى
 أربعة) خروجه من الخلف
 ويعتبر الغنى وغيره وقت
 الاخذ لا وقت العقد (ولو
 عقدت باكثر) من دينار
 (زمهم) الاكثر (وان
 جهلوا حال العقد جواز
 بدينار) كمن اشترى شيئاً
 باكثر من غنى منه وان
 جهل الغنى حال العقد
 (فان أبوا) بذل الزيادة على
 الدينار (فتناقضون) للعهد
 كالأبوا بذل أصل الجزية
 (ومن ذكر الله تعالى
 أو كتابه) بما لا يدنيون به
 (أو نبيه) أو دينه بما
 لا يدنيون به

لواطه بـعلم وكالزمام قدماته اه أفاده مر (قوله ولو باسم نكاح) أي بصورته بان عقد عليها حال اسلامها مع علمه بانهم امساة أمالوعة قد على كافرة وأسلمت به الدخول وأصابها في المدة فلا ينقض عهده لانه قديم فيستمر نكاحه اه أفاده الزيادة (قوله أو دل أهل الحرب على عورة) ولو يكتبه بان كاتبهم بعورتنا (قوله أو آوى) عداله من من الأيوام وهو الحفظ (قوله أي جاسوسا) انما سمي عيناً لان جل عليه بعينه أو أشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كأن جميع يده صار عيناً فهو مجاز من سئل من اطلاق اسم الجزاء وازادة الكل لان الجزاء المذكور دخلنا ما في المقصود من الكل (قوله أو نحوها) بالنصب منه قول المحذوف كما صرح به في شرح المنهج وعبارته أو فعل نحوها قتل مسلم عداوة قدفه اه فهو من عطف الجمل (قوله ان شرط الخ) هو المقتضى قبل لا ينقض وان شرط وعبارته في شرح المنهج بعد كلام المتن الموافق لما هنا وهذا ما في النسخ الصغير وهو المقتضى عن النص لكن صحح في أصل الروضة عدم الانقضاء به مطلقاً لانه لا يحل بقصد الامتداد وسواء انقض عهده أم لا بقاء عليه موجب ما فذه من حد أو تعزير فلورجم وقامنا بالتقاضي صار ما له فينا اه بزيادة ثم قال ومن انقض عهده بقتل قتل ولا يلزم المأمون أو بغيره ولو يسأل بتجديد عهده فلا امام الحسية فيه من قتل وارقاق ومن وفده ولا يلزمه ان يلحقه بما منه لانه كافر لا امان له كالخري وبقارق من امنه صبي حيث يلحق بأمته ان ظن صحة امته بان ذلك بعدة نفسه اما نا وهذا فعل باختباره ما اوجب الانقضاء أمالو اسأل بتجديد عهده فوجب اجابته اه قال م رولا ينافي هذا اي ما ذكر من قتل من انقض عهده وعدم ابلاغه المأمون قولهم ما في الهدنة من دخل دارنا ما امان او هدنة لا يقاتل وان انقض عهده بل يبلغ المأمون مع ان حق الذي أكد لان جنابة الذي اغشى ثخاطه لنا خطاة الحققة باهل الدار فقلط عليه اكثر (قوله والا فلا) اي وان لم يشترط فلا ينقض قال م ر ومثله ما لو شئت هل شرط أولاً في الأرجح اه والحاصل أن المنكر له ثلاثة أحوال ما يحصل به نقض العهده مطلقاً كما لو قالوا نأ وامننه وامن اجراء حكم الاسلام أو ايو الجزية وما لا يحصل به النقض مطلقاً كذا كرههم الله أو كآبه بما يدينون به وما يحصل به النقض ان شرط كذا كرههم ذلك بما لا يدينون به (قوله ونظاهر كلام الأصل الخ) هذا خلاف آخر وقوله وليس كذلك معقد (قوله ويعنهون وجوبا) أي وان لم يشترط عليهم ذلك وكما يعنهون منه غاية اشياء والمانع هو الامام والاعتقاد قوله يعنهون به ما اذا اظهروه فيما بينهم كأن انفراد بقرية فلا تعرض لهم (قوله كآظه ارجل خمر) ان شر بوجه ارا في الاواق مثلاً ولم يخفوه قال م ر ومتى اظهر واخر أريقت وبتلف ناقوس اظهرو ويحدون انوزنا وسرقة لاخر اه (قوله وادخل خنزير) الادخال ليس بتقدير فلو عبر فيه بالاطهار لكان اولى وعبارته في شرح المنهج وظاهر خمر وخنزير وناقوس وعيد لما فيه من اظهار شعائر الكفر اه وقال م ر بعد ذلك ونحوها طم ونوح وقرائة نحو ونواقر انجيل ولو بكتائبهم فان اتقى الاظهار فلا منع اه باختصار (قوله واعتقادهم) بالجر عطف على اظهار أي ومن اظهار اعتقادهم وكان الاولى تقديمه على اسماع لانه يؤهم انه بالنصب عطف على قولهم وان اسماع مساط عليه مع ان الاعتقاد لا يسمع فلا يصح تسلط الاسماع عليه ثم يصح ذلك بتقدير مضاف اي دال اعتقادهم في عزير والمسيح انهم ما ابدان الله تعالى كما حكى ذلك تعالى عنهم بقوله وقالت اليهود اي بعض متقدمهم عن كان بالمدينة عزير بن ابن الله اذ لم يبق منهم بعد وقعة

ولو باسم نكاح أو فتن مسلماً
عن دينه أو قطع عليه
الطريق أو دل أهل الحرب
على عورة أي خلل (لنا)
كضرب (أو آوى عين الله)
أي جاسوساً لأهل الحرب
أو نحوها (انقض عهده)
به (ان شرط انقضاضه به)
والا فلا وظاهر كلام الأصل
أنه يلزم الإمام أن يشترط
عليهم انقضاض العهد بهذه
الأمور وليس كذلك
وقول أو كآبه من زيادتي
(ويعنهون) وجوباً (من)
اظهاره من كبريتنا)
كآظه ارجل خمر وادخال
خنزير كنيسة أو ببيعة
واسماعهم اي انا قولهم الله
ثالث ثلاثة واعتقادهم
في عزير والمسيح عليهم
الصلاة والسلام

(قوله طمنا على اظهار)
الاولى على منكر كآبه لم
مما بعده

بختهم من يحفظ التوراة فلما جاءهم عزير بعد مائة سنة وأملاها عليهم قالوا ذلك وعلاوه
بأنه لم يحفظه التوراة الا لكونه ابنه وقالت النصارى أى بعضهم المسيح ابن الله لاسيما
ولد بالأب وألفعله ما يفعله الله فرد الله تعالى عليهم بقوله ذلك قولهم بأفواههم أى لاحقية له
بضاهون أى اليهود أى يشابهون قول الذين كفروا وهم قد ماؤهم أو من يقول الملائكة بنات
الله أو الضمير للنصارى فالذين كفروا قبلهم هم اليهود (قوله وصوت نافوس) بالنصب عطفها
على قولهم أى واسماعهم صوت نافوس وهو قطعان من خشب أو نحاس أو نحو ذلك تضرب
أحداها على الأخرى للاعلام بأوقات الملوحة من لا فيجتمعون أنفسهم لعبادتهم يضربها
(قوله وأظهروا عبادهم) عطف على أظهروا ولوقته عطفه كما فعل في شرح المنهج لسكان أولى فان
أظهروا عبادهم كعزروا وان لم يشترط في العقد ويعزروا منهم وأظهروا عبادهم وبالغ بعض
الحنفية فقال من اهتدى فيه يهتد إلى مشرك تعظيما اليوم فقد كفر بالله تعالى (قوله ومن
أحداث الخ) وهم سدم الموجود من ذلك أيضا والكنيسة معبد اليهود والبيعة بكسر الباء
معبد النصارى وقد انعكس العرف فيهما الآن فصارت الكنيسة للنصارى والبيعة لليهود
والصومعة معبد الرهبان (قوله للصومعة) أى ولومع نزول المارة اما النزول المارة فقط فيجوز
منهم على المعتقد اه زيادى (قوله فيهما) أى الكنيسة ونحوها (قوله نعم ان فصحنا الخ) ذكر
أربعة قيود الاول قوله فصحنا وخرج به البلد الذى أسد شناه كيدادو القاهرة أو اسلم أهل
عليه كاليمن والثانى قوله صلحا وخرج به ما فتح عنوة كصروا صهيان والثالث قوله وشرط الخ
وخرج به ما فتح صلحا مطلقا عن شرط كونه لنا أو له هم كالشام والرابع قوله وشرط أحداث الخ
وخرج به ما اذا شرط كونه لنا مع عدم شرط ما ذكر فيمنعون في جميع ذلك من الأحداث ومن
الابقاء فان وجد نحو كنيسة بذلك هدم نعم لو وجد يهدم نعم لم أحداثه به بعد الأحداث أو
الاسلام أو الفتح لم يهدم لاحقال انه كان في قرية أو قرية فانصلت به عارتنا أو أنه كان له الغلب
فصول على أنه لنا أو لا ثم دام بعد ذلك وهذا وجود في الديار المصرية كما قاله شيخنا عطية وخرج
بالأحداث والابقاء في جميع ما ذكر الترميم فلا ينعون منه خلافا لما وقع في قول وعبارة م
وليس منه أى الأحداث أعادتها وترميمها بالانها أو بالجديدة مع تعذر فعل ذلك بالقدية
وحدها ونحو تنظيمها وتوزيعها من داخل وخارج اه (قوله وشرط كونه لنا) وكذا لو شرط
كونه له هم ويؤدون خراجا مع فتح صلحا فيجوز الأحداث بالشرط وقوله فلا ينعون من
الأحداث أى ولا من الابقاء والخاصل أنه ليس لهم الأحداث والابقاء الا في صورتين اذا
فتح البلد صلحا على أنه لهم مطلقا أو لنا وشرطوا علينا الأحداث أو الابقاء لانهم املكهم فيما
اذا شرطت لهم وكانهم استغنوا الأحداث أو الابقاء فيما اذا شرطت لنا بخلاف ما اذا حدثناها
أو فصحنا عنوة أو صلحا مطلقا أو بشرط كونه لنا أو لم بشرط أحداثهم صا ولا بابقاءهم فليس
لهم ذلك لانهم املك لنا (قوله بلاذن) فلو أذن له لم يملك بالغ عاقل ولو أنى جازله الدخول ويقوم
مقام الأذن جيلوس الناصى والمفتى فيه فلا يحتاج حينئذ إلى اذن حيث كان له خصوصية (قوله أو
نحوه أى المذكور من انهم والنحو والتميز فتحوا وانهم كل ما يؤثر في العقل كالخشيش والبوظة
ونحو التمزيق فرعه ونحو لحسه ما نراهم (قوله ومن ركوب بسرج) أى ولوعلى حيدرو

وصوت نافوس وأظهروا
عبادتهم يري عباد كرامهم
وأولى جماعة عبرية (ومن
أحداث نحو كنيسة)
كنيسة صومعة للتعبد
فيها (بيلادنا) نعم ان فصحنا
بلد اصله أو شرط كونه لنا
وشرط أحداث ما ذكر
فلا ينعون من الأحداث
(ومن دخول مسجد) بتعبد
زده بولي (بلاذن) متنا
(ومن أن يستوا مسلم الخ)
أو قطع مومسلم خنزير) أو
نحوه (ومن ركوب خيل
و) من (ركوب
بسرج

كانت السرج من خشب يعرجون بكاف أو برذعة (قوله ركب) بضمين جمع ركب وقوله
نحو حديد كرمصاص فيركبون في ركب خشب أو خشباً أو حبل أو نحو ذلك والأوجه من عندهم من
الركوب مطلقاً في موطن زعمنا ما فيه من الأهانة ويعتدون من حمل السلاح والتختم ولو
بفضة واستخدام المهالك ومن اتخذهم ومن خدمه الامراء واستخدم مسلم ومن دخول
جسم مع المسابن الابلعامة فبهم ويحرم توقيعهم ونصيرهم في مجلس وتحرم مودتهم وهي المبل
اليهم بالناب لان حيث وصف الكفر والا كانت كسراً وسواء كانت لاصل أم فرع ام غيرهما
وتكره مخالطتهم ظاهر اولو بها اذ لا اذارجي اسلامهم أو كانوا نحو رجم بخار والحق بالمكان
في ذلك كل فاسق اذا كان على وجهه الايتاس بهم اه أفاده م زيادة (قوله ويؤمرن)
اي المكافون منهم في دارنا عند اختلاطهم بنا وان دخلوا دارنا لرسالة أو تجارة وان قصرت
مدة اختلاطهم (قوله يخط) بفتح الياء وما يخالف منه قوله (قوله الاحرار والاسود) عبارة م
والجوس الاسود والاسامري الاحمر ثم قال هذا هو المعتاد في كل بعد الازمنة المتقدمة فلا يرد
كون الاصفر كان في الانصار رضي الله تعالى عنهم وكذا الملايكة يوم يدرؤهم كأنهم انما اتروا
اليهودية لغلبة الصفرة في الوانهم الناشئة عن زيادة فساد عليهم ولوارادوا التميز بغير المعتاد
منه واخشية الاتباس وتوهم ذمية خرجت بخلاف لون خفيها بان يجعله لونين ومنه ما الخفي
اه بعض تغيير (قوله ويكتفى عن الخطابة بالعمامة) ومنها الطرطور والبريطنة (قوله تغييرا
لهم عنا) ومنه وجوب تعليق نحو خاتم كطوق وجلب من نحو حديد كرمصاص ونحاس في عنقه
أو نحوه اذا تجرد عن ثيابه بحمام به مسلم ونزع الذمعة من حمام به مسلمة ترى منها ما لا يرد وعند
المهنة * قال الرحاني فائدة النصاري أشد كفر من اليهود ولهم من الكفر ما ليس لليهود
كالثلاث والافانم الثلاثة فان قلت في الحارثي أقرب الشرائع الى الاسلام النصرانية
فيشكل بأنهم أشد كفراً قلت انما ادعينا أن شرعهم الذي جاء به نبيهم أشد كفر وقربة لا ينافي
بعدهم لخلافهم وتغايبهم في الكفر وآية تجد انشد الناس وردت في قوم من النصاري اسماوا
اتسمى ببعض تغيير واطاها خرافة وان اليهم وادشاد عند امن النصاري (قوله من سكني
الجزان) وكذا الواراد ان يتخذ دار فيه ولم يسكنهم الميجز وان قصد بذلك سكني مسلم لان ما حرم
استعماله حرم اتخاذه كالاراني وآلات الله واليه يشير قول الامام الشافعي ولا يتخذ الذي
شبه من الجازاد اخرج بالمكنى غيرها كدخوله التجارة فلا يمنع منه ما فيه من التوسعة لما
وبالجواز غيره فكل كاف دخوله بأمان وهو من الجزع بجزء الجبال والجاراة اولانه بجزء بين نجد
وتهامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر لما في الحديث انه من اليمن الان حمل على مجاورته له
وهو مقابل لارض الحبشة من شرقها وقد ورد مسيرة نحو شهر ما بين آيلة وسدوم وهو قطعة من
جزيرة العرب لما سمي يافى من أنامن أقصى عدن الى ريف العراق طولا ومن جدة وما والاها
من ساحل البحر الى الشام عرضاً وقدينه الشارح بقوله وهو مكة الخ وذلك بعض جزيرة العرب
فهى اكبر منه خلافاً لما نقله المحشي عن الرحاني من أنه هي (قوله والعمامة) وهي مدينة بترب
اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف اه أفاده م وقال بعض شراح
النصاري يثابروا بين الطائف مرحلة واحدة ويمكن الجمع بحمل هذا على السير الخفيف وحمل

وبركب نحو حديد) لان
في ذلك عزا وتعبري بما
ذكر اولي مما عبر
به (ويؤمرن) وجوبا
(بالغبار) بكسر الميم
وهو تغيير اللباس بأن
يخط فوق الناب بوضع
لا يعتاد الخطابة عليه
كالكتف ما يخالف لونه
ولباس والاولى بالنصاري
الاذرق والرمادي واليهود
الاصفر والنحوس الاحمر
أو الاسود ويكتفى
عن الخطابة بالعمامة كما
عليه العمل الآن (أو
بالزناد) بضم الزاي وهو
خط غليظ فيه ألوان يشد
في الوسط (فوق ثيابهم)
تغيرا لهم عنا (ولا يمكن
كأن من سكني الجاز) وهو
مكة والمدينة والعمامة
وطرق الثلاثة

الارل على خلافه وميت بام جارية زرقاء كانت تسكنها وكانت تسمى الركب من مسافة
ثلاثة أيام سار اليها أعداءها وجعلوا الاشجار على ظهور الابل فرائهم من مسافة ثلاثة أيام
فقاتلوا قرونها أرى بساين سائرة على وجه الارض فهزوا بها وقالوا فسد نظرها البساتين تسير
على وجه الارض فباشعروا حتى هجموا عليهم اليمامة فقتلوه وأخذوا الزرقاء فقتلوها
وقلعهوا عينها فمروا عروقها من داخل قدام ثلاث بالكل (قوله وقراها) هذا بالنسبة
للمجموع والافا اليمامة لا يرى لها وأمامكة فلها قري بكدة والمانف والينج والمدينة لها قري
كثير (قوله آخر ماتكم به) أي في شأن اليهود أو في شأن الحجاز فلان رد أن آخر ماتكم به
مطلقا الرفيق الاعلى أي أطاب الرفيق الاعلى وهو الله أو جبريل لان الرفيق من أسمائه تعالى
أي أريد الله تعالى وقيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فالعنى أملك أن
تسكن في أعلى مراتب الجنة وقيل هو أعلى مراتب القرب من الله تعالى (قوله أخرجوا اليهود
الح) والظاهر كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح أنهم بقاياهم من تاجر وأبا المدينة بعد فتح خيبر
وأجلاء بني قينقاع وقريظة والتضيق منها والقراغ من أسرارهم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من
بقي على أن يعملوا في أرض خيبر واستقروا إلى أن أجلاهم عمر رضي الله عنه واقصر صلى الله
عليه وسلم على ذكر اليهود لانهم لا يوجدون الله تعالى الا القليل منهم ومع ذلك أخرجوا منهم
فيكون غيهم بالاولى وروى الشيخان أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وروى مسلم
لأخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب واقصد منها الحجاز المشقة عليه لاجلها لان عمر
أجلهم منه وأقرهم باليمن مع أنه من أهل طولان من عدن إلى ريف العراق وعرض من
جدة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام حيث يذالك لاحتاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجلة
والفرات بها (قوله لصلحتنا) كرسالة وتجارة فيها كبير حاجة فان لم يكن فيها ذلك كطريق يميزه
أن ياذن له في الدخول الا بشرط أخذ شيء من متاعها كالهشرا أو نسيئة بحسب اجتهاد الامام
ولا يؤخذ في كل سنة الامرة واحدة كالجزية وهذا أصل وضع المكس وقدم البلاد حتى صار
يؤخذ من فقراء المسلمين (قوله اذ اذن له الامام) يخرج به ما اذا دخله بقرائه فيخرج جه ويغزوه
ان كان عالما بالتحريم فان كان جاهلا أخرجه ولم يغزوه (قوله المروور الاقامة فيه) أي ماعدا
حرم مكة كما يلم من كلامه الآتي ولا يعمون ركوب بحر خارج الحرم بخلاف جزائره المكونة
وغيرها ولا يكتنون من المقام في المركب أكثر من ثلاثة أيام كالجبره فان اذن الامام وأقام
بوضع واحد فان لم ياذن منع من الدخول أو أقام في مواضع حكمه كما ياتي اه أفاده مر
(قوله والاقامة فيه) أي ولو في جزائره الخراب أو بحرفيه كما مر (قوله لا الزيادة على ذلك) أي
اللائنة قال في شرح المنهج لا الاكثر منها امة الاقامة وهو مجموع منها ثم والمراد في موضع
واحد لو أقام في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل إلى آخر أي ومنه ما حسنة القصر وهكذا لا يمنع
اه (قوله ولا يمكن من دخول حرم مكة) والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم
منه فموجبوا بالمنع من دخوله بكل حال وبهذا فارق حرم المدينة والكلام كله في غير المصعد
فان كان رسولنا يخرج له الامام بنفسه أو نائبه اليه معه فان قال لا وفيه الامتافهة فحين خروج
الامام أو مناظر أخرج اليه من ينظره ولو بذل على دخوله ما لم يجب للمبى فان أجيب فالعقد

(قوله هجموا عليهم الح)
أي دخلوا عليهم في اليمامة
(قوله بخلاف جزائره)
سأتي في القولة بعد
فانما الله غفور

وقراها روى البيهقي عن
أبي عبيدة بن الجراح آخر
ماتكم به رسول الله صلى
الله عليه وسلم أخرجوا
اليهود من الحجاز (وله)
اذا اذن له الامام لصلحتنا
(الرور) فيه (والاقامة
فيه ثلاثة أيام) غير يروي
الدخول والخروج لا الزيادة
على ذلك (ولا يمكن من
دخول حرم مكة)

فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج وثبت المسمى اودون المقصد في القسط من المسمى وكل عقد
فاسد يسط فيه المسمى الا هذه فانه قد استوفى الغرض وليس له اجرة فخرج الى المسمى
وسمى مكة من طريق المدينة على ثلاثة أميال ومن طريق العراق وطائف على سبعة أميال
ومن طريق الجهرانة على تسعة أميال ومن طريق حدة بالسما المسمى على عشرة أميال كما
قال بعضهم

والحرم القديم من أرض طيبة • ثلاثة أميال اذا رمت انقائه
وسبعة أميال عراق وطائف • واحد وعشرون تسع جهرانه
ومن بين سبع وكرزاه اهتدى • فلم يسهل السبل اذا جاءته

(قوله ولولا الصلحة) بل ولولا ضرورة كطلب مسلم فيجب أن يجعل الرض الى الطبيب الكافر
ان احتج اليه بخلاف غير الحرم من الجواز فانه يمكن من دخوله لمصلحة كالملة وتجارة كالحرم
والحاصل أنه يمكن من دخول الجواز غير حرم مكة لمصلحة بلا إقامة ولا سكنى ولا يمكن من دخول
الحرم مطلقا (قولا) والمراد بجميع الحرم أى بدليل قوله تعالى وان خفيتم عياله أى انتم اجتمعهم
من الحرم وانه قطع ما كان لكم بقدرهم من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعلوم
أن الجلب أى الجلب انما يجب الى البدل الى المسجد نفسه اه افاده في شرح المنهج (قوله)
ومات) مثله ما لو مرض فينقل منه وان خيف موته بالنقل الظاهر بدخوله ولو بان الامام
وعبارة المنهج وشرحه فان مرض أو مات فيه انقل منه وان خيف موته أو دفن أو أذن له الامام
لنعتبه وان الهل غير قابل لذلك بالاذن فلا يؤثر فيه الاذن اه ومنه يعلم أنه لا حاجة لقول
المخشي فان دخله أى الحرم خفية أو لم يتل اه لان مثله ما لو دخل بالاذن كما عات (قوله لم يدفن)
أى تطهير الحرم عنه والكل في الذمى أما الحرمي والمرقة فلا يجزى فيه التفصيل المذكور
يلو اذ اغراه الكلاب على جيفة فان ناذ بنابر آفته غيب جيفته (قوله نبش وأخرج منه)
أى وجوبه الى خارج الجواز فان شق خالي غير الحرم منه وقوله تعديه أى ولان بقية جيفته فيه
أشده من دخوله حيا (قوله ما لم يتفت) فان تفت ترك ولا يلحق حرم المدينة بحرم مكة في ذلك
وجوبه بل ندب الاختصاص بالذك والاصح أنه صلى الله عليه وسلم أدخلهم مسجد بهد نزول
براقته تسع وناظر فيه أهل فخران منهم في أمر المسج وغيره (قوله وان مات في غير حرم مكة)
وأما لو مرض في ذلك فان عظمت المشقة في قتله أو خيف نفو زيا دة مرضه ترك تقديم الاعظم
الضرر بن فان لم تعظم المشقة ولم يخف ما ذكر نقل حرم الحرمه الهل (قوله من الجواز) قيد خرج
به غيره من بلاد الاسلام فذلك كاف ودخوله بامان كما مر فاذا مات دفن فيه مطلقا (قوله وشق
قتله منه) أى تخوف تغير فان لم يثق بقتله نقل

• (باب الهدنة) •

وهي العدة الثاني بمباينة الكفا والامان وأصلها الجواز وقد يجب ان ترتب على تركها الحقوق
نشر لنا لا يمكن تداوكه اه افادهم (قوله من الهدون) أى مشقة منه وقوله أى السكون أى
اسكوتة عن قتالهم ولان حالهم يسكن بالغ معهم يقال هدنت الرجل واهدته اذا سكنته
وهذه هو سكن (قوله مصلحة أهل الحرب) من اضافة الله بدله لقوله به حذف فاعله أى

ولولا الصلحة لقوله تعالى فلا
يقربوا المسجد الحرام
والمراد بجميع الحرم (فان
دخله ومات لم يدفن فيه
فان دفن نبش) وأخرج
منه لهدنه عالم يتفت
وان مات في غير حرم مكة
من الجواز وثق قتله منه
دفن هناك

• (باب الهدنة) •

من الهدون أى السكون
وهي افة المصلحة وشرعا
مصلحة أهل الحرب

من غزوة وتولوها آخر غزواته عليه الصلاة والسلام (قوله أو على أنه) معطوف على أربعة
 أشهر أي أو مطلقا على أنه أي بشرط أنه الخ وأما قوله فيها سيأتي وبفسدها الاطلاق فلما راد
 الاطلاق عن المدة والشرط (قوله أو مسلم) أي ذكر كما هو ظاهر تغييره بـ مسلم وأشار بذلك إلى
 أن قول المتن ليس بقيد (قوله نقض العهد) هو إمام صدره صاف فاعل بدأ والجواب بمدة
 أي متى ظهرت له نقض العهد نقضه وأما فعل ماض وهو جواب متى وفاعل بدأ ضمير يعود على
 معلوم أي متى بدله النقض أو متى يوجب النقض نقض العهد به (قوله وليس له) أي للمد كور
 من الإمام والمسلم المعين (قوله فان زيد على الجائز الخ) محل ذلك في الرجال الكاينين ما نحو
 النساء والاموال فيبوز عقد هذا لذلك مؤيد أن لنستول عليه فان استولينا عليها ما صلحت لنا
 وعيارة م ر ثم عقدت كونهن إماء ولا يقيد بـ مدة اه وبوجه أيضا أن وقعت الزيادة في عقد
 واحد والا كشرة في عقد ثم عشرة في آخره كذا فيبوز أن دعت إلى ذلك حاجة والا فلا
 وعبارة شرح المنهج فلا يجوز أن كثرتها لأن عقود مدة فرق بشرط أن لا يزيد كل مدة على عشرة
 ذكره النوراني وغيره اه ولا يبعد العقد إلا آخر الأبد في فراغ ما قبله كما صرح به م
 وعبارة نعم إن انتقض المدة مع بقاء الحاجة استأنف العقد آخره كذا ولولا أن الحاجة
 في أثناء المدة تممها اه ببعض تغييره عزو بعض المحسنين له هنا خلاف ذلك ليس في عمله (قوله
 منها) أي المدة المتقدمة وهي الأربعة الأشهر والعشر سنين وعلى هذا فننقض بعض
 وبمقتل رجوع الضمير العشر سنين وبقياس عليها الأربعة أشهر وعليه فننقض الأول إلى
 وإن كان الثاني أقرب إلى كلامه وعيارة م صريحة في الأول حيث قال ومتى زاد العقد
 على الجائز من أربعة أشهر أو عشر سنين اه (قوله بطل في الزائد) أي ومع في الجائز عملا
 بتقريب السفة ولا ينافي ذلك ما مر من أن ناظر الوقت لو زاد على المدة الجائزة بلاءه بطل
 في الكل اظهره الفرق وهو أن الغلب هنا النظر لحسن الدماء والمصلحة التي اقتضت جواز
 الهدنة على خلاف الأصل فهو على ذلك ما أسكن اه أفاده م (قوله وبفسد العقد اطلاقه)
 أي عن التقييد بالمدة والشرط السابق كما مر لأن الاطلاق يقتضي التأييد وهو مجتمع لما فانه
 المقصود من المصلحة قال م ولا ينافيه تنزيل الامان المطلق على أربعة أشهر لأن المصلحة
 هنا أخطر لتبقيهم بعدد يشبه عقد الجائز اه فقول المحسن وقيل يحمل على أربعة أشهر وليس
 في محله اه وهو قول لم يطاع عليه فانه لم يحمل في المأمور خلاف ذلك (قوله ولا يجوز الخ) نعم لو
 مضى زمان البذل أو افترس أسرى يعذبونهم ولا حاطتهم بناوخته استأهلهم لنا ويجب بذله
 ولا يباح كونهن ذلك لفساد العقد بئذ ولا ينافي ذلك قولهم يذب ذراة الأسير لأن محله في غير
 المذبذبين إذا أمن من قتالهم ومحل ذلك كما بعد استعراة الأسرى يلاذهم لأن فكهم فمراحين
 يقترب عليه ما لا يطاق أما إذا أمر طائفة منهم مسلما وصرى عليه على المحاربين المكافئين فيجب
 مبادرتهم إلى فكهم بكل وجه ممكن إذا هذر لهم في تركه حيثئذ اه أفاده م (قوله فلا تنهوا)
 أي نضعة وادعوا إلى السلم بفتح السين وكسر هاء أي الصلح وأنتم الوارثون لأي والخال أنكم
 الاعلون جمع الاعلى وأصله الاعلون فخذت الألف لانتقام أسانكته مع وادعوا جمع كما صطفون
 قال ابن مالك

(قوله فننقض بعض)
 فننقضه

(أو على أنه متى بدله أو
 لم يمتد ذي رأى
 نقض العهد) وليس له أن
 يزيد على المدة المشروعة
 المتقدمة واللاسيمة (فان
 كان يشاء) متى جازت
 الزيادة على الأربعة (إلى
 عشر سنين) بحسب
 الحاجة لأنه صلى الله عليه
 وسلم هادن قريشا هذه
 المدة رواد أبو داود فأن
 زيد على الجائز منها بطل
 في الزائد وبفسد العقد
 اطلاقه (ولا يجوز)
 عقده (على خراج يدفع
 التهم) أي إلى أهل الحرب
 لقوله تعالى فلا تنهوا
 وتدعوا إلى السلم وأنتم
 الاعلون (ولا يجوز السلم
 دفع مال أسيرك)

واحد من المقصور في جمع على • حاتل في ما به تكمل
 (قوله لحق دمه) أي المسلم وخرج به دفعه للمداراة كما فعله الفلاح مع الصبارف من صنع
 الوجبة لهم وغيره اشرفا منهم • وكذا الرشوة التي تدفع لخادم امير والجماعة على التكلم في ذلك
 محبوس على قتل او غيره وما به المقتزم اصراف بالاشاير الطاب منه فكل ذلك دفع عن
 نفسه وعرضه فهو من الادارة المأمور به او الظاهر ان منه ما لو كان هناك قرية يجو او العدو
 وطلب من أهلها ما لامع عدم قدرتهم على قتاله لكثرة مثله (قوله ولو في غير هذه) أشار بذلك
 الى أن كلام المتقدم عام على كل وجه الاستعارة (قوله للماسر) أي من
 الآية وهي قوله تعالى لا تشعروا تدعو الى السلم (قوله كان قتل قبل اسلامه) أي فانه يلزمه
 القود حية ذلك كما انه له حال القتل (قوله في ذل) يضم الذال من باب نصر (قوله فان هادنهم
 الامام الخ) مقابل نبي محمد ~~ص~~ كانه قال هذا اذا هادنهم • الى أمر جاز (قوله كنع) أي
 كشرط منع كما صرح به في شرح المنهج وبذلك قوله بعد فسد الشرط ومثل ذلك بسبعة أمثلة
 (قوله فذل اسرانا) أي منهم وقوله ورد عطف على منع المسلط عليه شرط المقتدو كذا ما بعده
 والواو في ذلك بمعنى أولان كل واحد منها فسد على • منه (قوله وأقلت) أي انقالت لانه
 يستعمل لازما كما يستعمل مع ذبا وخرج برقه الغلبة بينهم وبينه فانما جائزة (قوله وترك)
 عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وقوله ما تأسف في اللام وما موصولة أو موصوفة
 أي ما استولوا عليه لنا الصادق باعدنا بل المنجبه أن مال الذي كذلك وقوله عندهم أي الصادق
 باعدهم وهو صادق بشرط ترك كلهم أو لذي أو مسلم وقوله أو غيره أي كل (قوله وعندهم) أي
 الواو بمعنى أو كما مر ولو عبر به السكان أولى وقوله بدون دينار أي لكل واحد كان قالوا هادنا كم
 على أن من طلب الجزية متنازعة دون له بدون دينار (قوله أو على أن يقيموا) الصواب اسقاط
 لفظ على لأن ما ذكر من افراد ما لا يجوز كان قد تم في الجزية فهو عطف على منع ولفظ على يقتضي
 عطفه على ما لا يجوز فيكون محابو وشرطه مفسد وانس كذلك فتأمل وانهم أهقل
 (قوله لانه أحل حراما) أي لو صح حراما وعلا بقتله وقوله راعا قد عطف على الشرط في كلام
 المتقدم ولا يضرتوه ط تعاميل الأولين مما من الشارح (قوله فان جاءهم منهم) أي من أهل الحروب
 مطاعة لا بغير المهادين بل دليل ما ساقى وقوله مسلمان هو بالنسبة لا بعد مقيدهما اذا كان
 اسلامه قبل الالهنية بخلاف لو أسلم بعد هاقه أعطى قيمته لسيده نعم لو هرب منهم فهداها
 وغلب على سيده وولت نفسه قبل الاسلام لم يعط سيده قيمته لعنة بذلك • حيث بخلاف ما لو
 أسلم ثم هرب منهم بعد الالهنية فانه لا يعتق بذلك لأن أموالهم محظورة حيث فلا يملكها المسلم
 بالاقبلا بل يلزم سيده بازالة ملكه عنه يعتق أو غيره فان لم يفعل باعه الامام على سيده • لم
 ورق قيمة لسيده أو هتفه الامام عن المان ولهم ولاؤ • ودفع لسيده قيمته من بيت المال من مال
 الصالح أما المرأة فلا يعطى زوجها • مطلقا • وان أسلمت قبل الالهنية أو بعد ها وسواء كان
 اسلامها قبل الدخول أو بعده على ما يأتي (قوله ولا تزوجها مهر) أي في صورة ارتفاع النكاح
 باسلامها قبل الدخول مطلقا أو بعده ولم يسلم معها في العتقة كما هو معلوم (قوله لان الاسلام
 الخ) تعاميل عام في كل من العبد والمرأة وما بعده خاص بالمرأة وقوله أحال الأولى استأنا هزنته

لحقن دمه) ولو في غير هذه
 الماسر (الان يجب ط به
 العبد أو يورس) يفتح
 الصبي (أو يلزمه القود
 له) كان قتل قبل اسلامه
 كنفرا (في ذل) بعد
 اسلامه لو ارثه (الدية)
 له فهو عنه (فان هادنهم
 الامام على ما لا يجوز)
 كنع فك أسرانا ورد مسلم
 أسروه وأقلت منهم وترك
 حالنا عندهم من • سلم
 وغيره وعندهم منهم بدون
 دينار وعلى أن يقيموا
 باطبارا ويدينوا الحريم
 أو ينفروا الله • ريدارنا
 (فسد) الشرط لانه أحل
 حراما والعقد لاقتضائه
 بشرط مفسد (فان جاءنا
 منهم) عبيد أو امرأة
 (م • مان) أو اسلامنا
 (لم يعط سيده قيمته
 ولا فوجها مهر) لأن
 الاسلام هو الذي أحال
 فيه وبين حقه

لأنه من الجبولة فهو ثلاثي قال تعالى وحال بينهم ما الموح أما الربا هي من الجبولة كاحلت فلا تافا
 بكذا (قوله ولان البضع الخ) جواب عما يقال ان الهدنة تفيد الامان فلم يدفع له المهر بدل
 البضع (قوله فلا يشعل الامان) أي كالأشعل زوجته التي يلاذ الحروب وأما قوله تعالى وآتوهم
 أي الأزواج ما أنفقوا أي من المهور فهو وان كان ظاهرا في وجوب الخمر محتمل لثبته
 الصادق به عدم الوجوب الموافق للاصل وهو برائة الذمة ووجهه أي عدم الوجوب على
 الوجوب اقام عندهم في ذلك وهو اعزاز الاسلام واما غريمه صلى الله عليه وسلم لهم المهر فلا
 كان قد شرط لهم ردم من جاتنا مسلمة منهم ثم نسخ ذلك بقوله فلا تزجوهن الى الكفرة فغرم
 حينئذ لا متناع ردها بعد شرطه (قوله فان نقضوا العهد) أي ما تبصر معهم او منا بطريق
 النقض وهو ظاهر وامارة الظلمة او نقضوا العهد مع كفالة أو مكاتبته أهل الحرب بعودة أي
 خل لنا أو نقض بعضهم بالانكار باقهم قولاً وفعلاً أو قتل مسلم أو ذى بدارنا أو ابناهم يرون
 أو جواسيس الكفار أو سب الله تعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم وكذا نقض العهد ما لو انقضت
 مدة الهدنة فبأنه المأمن ان كانوا بدارنا فان كانوا بداهم جازت الاغارة عليهم ولو لم يلا ما اذا
 لم ينقضوا العهد ولم تنقض المدة فان صححت لزمتا كف اذا نالوا ذى أهل العهد عنهم بقوله تعالى
 فاتوا اليهم عهدهم الى مدتهم وقوله فما استقاموا اليكم فاستقيموا اليهم بخلاف اذى الحربين
 واذى بعضهم لبعض فلا يلزمنا كنه عنهم لان مقصود الهدنة الكف عا ذكر لا الحفظ أو فسد
 بلقائهم ما منهم وأندراهم ان لم يكونوا بداهم ثم لنا قائلهم فان كانوا بداهم فلما قائلهم بدون
 اندار (قوله ما) أي مكابا يأمنون فيه ولو بطرف بلاد فافيا يظهر ومن له ما آمنان بسكن بكل
 منهم ما بقصر الامام منهم ما فان سكن بأحد هلاله البلاغ مسكنه منهم ما على الاوجه اه افاده
 مرد (قوله ومن أهل العهد) معطوف على منا والمراد بأهل العهد ما يشل أهل الذمة (قوله ثم
 كانوا) أي صاروا حرا بأي حاربين أو ذوى حرب أو مبالغة على حد ما قيل في زيد عدل
 (قوله ويجوز امان الخ) هذا هو العقد الثالث مما يقيد الكفار بالامان وهل هو باح بهب
 الاصل وتعرض له احكام أخر وهو على الاباحة مطلقا ترد في ذلك الشورى ومقتضى
 ما تقدم من مرد في الهدنة الاول وتقدم ان عقده لا يختص به الامام بخلاف الجزية والهدنة
 والاصل فيه آية وان أحسن المشركون استخبارا وخبر الصديقين ذمة المسلمين واحدة أي
 عهدهم وعقدهم الامان بهي بها أي يقوم بها أدناهم وهو الامة المسلمة المملوكة للكافرين
 أخفهم مسلما أي نقض عهدهم بان آذى من خفهم فعليه ائمة الله واللائكة والناس أجمعين
 (قوله امان) أي تأمين كل مسلم من اضافة المصدر لفاعله وذكر له ومن يكسر الميم خمسة فروع
 والاعون بفتحها الالف وكان الاولى اسقاط افظ كل لانها وان كانت ظاهرة في الكل الجبلي أي
 كل فرد لكن انما تستعمل في الكل الجبلي أعني جملة الافراد الجمعة فتروهم ارادة ذلك وليس
 مرادا (قوله غيرهم) ويجنون لم يقل مكاف اي دخل السكران كما ساقى وكذا يدخل أيضا
 السفيه والفاقد وان كان فسقه باعاقه للربيعين علبنا والآخر ولو أمة للكافر والهرم للغير
 المار بهي بها أدناهم ولان عمر أجاز امان بهدلى جميع الجيش اه افاده مرد (قوله محصورا)
 المراد بكونه محصورا ان لا يستدباب الجهاد بتأميمه (قوله ولحقوا جاسوس) أي غير نحو
 جاسوس (قوله لانه) أي الكافر منهم هو الا أهل دينه (قوله أي مقيد أو محبوس) أي وان لم

ولان البضع ليس به
 فلا يشعل الامان فان
 نقضوا العهد وكانوا
 بدارنا (بلغوا المأمن) أي
 ما يأمنون فيه معنا ومن
 أهل العهد وفاء بهدلى ثم
 كانوا حرا لنا) فبأنهم
 ما في الحربين (وجهه)
 امان كل مسلم (مقتضى)
 صبي ومجنون وأسير حريا
 محصورا غير أسير ونحو
 جاسوس) راجعا كان
 أو كثر كاهل قرية صغيرة
 فلا يصح الامان من كافر
 لانه منهم ولا من مكفر
 أو صبي أو مجنون كسائر
 عقودهم ولا من أسير أي
 مقيد أو محبوس لانه
 مقهور بآيديهم لا يعرف
 وجهه المسلمة

يكن مقيداً أو خرج بذلك أسير الدار وهو المطلق لا يلزمهم المنع من الخروج منها فيصح أماته
 كالتأجير على المعقود لا قالوا لا ينوي فلا يجوز له أن يقاهاهم وعليه قال الماوردي أنما يكون
 مؤتمنه آمن بأمرهم لا غير إلا أن بصرح بالامان في غيرها أه أفاده مروى في شرح المنهج (قوله
 كاهل ناحية وبلد) أي كبير لان هذه هدنة وهي بمنتهى من غير الامام أه أفاده مروى في كلام
 الشرح مقيد بما إذا كان المؤمن غير الامام والاجاز (قوله لا يفسد باب الجهاد) يؤخذ من
 التعليل المذكور أن المراد بغير المحصور من انفسد باب الجهاد بامانه وبالضرورة من لم يفسد
 بامانه ماذ كولا المذكور في التسكاح ويؤخذ منه أيضاً جواز امان الناس غير المحصورات اذ
 أسن من أهل الجهاد وأنه لو أدى امان القرية الصغيرة الى سدد باب الجهاد امتنع فضايلة محضة
 الامان ما لم يترتب عليه ماذ كقولنا كاهل ناحية وبلد مقيد بما إذا ازم على أمانهم سدد باب
 الجهاد فلا اعتراض عليه قال الامام ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم فكل واحد لم يؤمن
 الا واحد لكن اذا ظهر الانسداد رد الجميع قال الرازي وهو ظاهر أن أمنهم دفعة واحدة
 فان وقع مرتباً فيبقى محصية الاول فالاول الى ظهوره والخلل وانذاره الزوى وقال انه مراد
 الامام (قوله ولا امان أسير) مصدر مضاف لاه فعول بعد حذف الفاعل أي اذا أراد الواحد
 من أن يؤمن أسيراً فانه يمنع عليه لانه لا يثبت فيه حق لنا من قتل وغيره فلا يثبت بالامان
 (قوله قال الماوردي الخ) معتمد وخرج به عن هو بيده وهو من أسره فيؤمنه ان كان باقياً في يده
 لم يقبضه الامام اذ قاله في شرح المنهج (قوله شوباسوس) أي لان ضرره يتعدى لجميع المسلمين
 (قوله كطليعة) هو من يتقدم امام القوم ليطلع على أحوال العدو ثم يخبرهم او الجاسوس هو
 من ينقل الاخبار وهو في الاصل صاحب سر الشر والناسوس صاحب سر الخير كما في البخاري
 هذا الناموس الذي كان ينزل على عيسى يشير الى جبريل لانه يسمى ناموساً وهو بذلك لان
 الله تعالى خصه بالغيث والوحى يقال نعمت السر بنسخ القرون والميم انفسه بكسر الميم نسا كفته
 ونعت الرجل ونامسته وساررته وكلفاهوس الجاسوس بالخاء المعجمة فهو وصاحب سر الخير
 ايضاً (قوله لا ضرر) أي للنفس ولا ضرر اراى للغير أي لا يضر اندننا ولا يضر غيره والخبر
 محذوف اي جائز ان في الاسلام والافه ما واقعنا (قوله قال الامام) معقود (قوله وشمل الخ)
 لانه قال غير صبي ومجنون ولم يقل بدهام كاف كما به في المنهاج ولذا احتجهم بان يزيد عقب
 ذلك وسكران (قوله أربعة أشهر) متعلق بجهوز (قوله ولا ضرف بنا) وأما الزائد لضعفنا المذوط
 بنظر الامام فهو هدنة وان عقد بلفظ الامان اعتباراً بجملة فيعوز الى عشر سنين (قوله حل على
 أربعة أشهر) وانما لم يفسد العقد كافي الهدنة لتعريض مقدار المدة هنا شرعاً لمحل الاطلاق عليه
 بخلاف الهدنة ومحل ذلك في الرجال أما الله او مثلهم الخلفاء فلا يقيدها ما من بدعة وكذا
 المسال على المعقود والحاصل أن الهدنة تخالف الامان من وجهين الاول ان اطلاق المدة يعمل
 في الامان على أربعة أشهر وفي الهدنة يفسد العقد والثاني أن الهدنة خاصة بالامام بخلاف
 الامان كما هو وانما يصح الامان بما يقصد مقصوده اما انما يصح ما كان كامنشكاً أو أجزاك
 أو لا بأس أو لا نزاع أو لا خوف عليك أو أنت في أمان أو كناية بنية كانت على ما تحب أو كني كيف
 ننت ومنها الكتابة بالاسم المشاف من فوق أو غير لفظ كسالة بلفظ صريح أو كناية مع التنية ولو

ولا امان حربى غير محصور
 كاهل ناحية وبلد لا
 يفسد باب الجهاد ولا امان
 أسير أي وأمنه غير الامام
 قال الماوردي وغيره من
 هو بيده ولا امان نحو
 جاسوس كطليعة لا يكفار
 نظير لا ضرر ولا ضرار قال
 الامام وينبغي أن لا يبلغ
 المامن وشمل ما ذكره
 جواز الامان من السكران
 (أربعة أشهر) فأقل ولو
 زاد عليه ولا ضعف بنا بطل
 في الزائد فقط نفرضه
 لا مدقة فان أطلق حل
 على أربعة أشهر ويبلغ
 بعد هذا المامن وقولى مختار
 الى آخره من زيادى

(قوله بخلاف الهدنة) أي
 قائم لم يقصر في خصوص
 أربعة أشهر وأما

(ولو تحاكم)

نكاح أو غيره (فمبان

أومسلم وذمى أو معاهد

أو هو) أى معاهد (وذى

وجب) علينا (الحكم)

ينتم ما بلا خلاف في غير

الاولى والاخيرة وأما في ما

نقله وتعالى وأن احكم

بينهم بما أنزل الله نعم لو

زادوا الهنالى شرب خمر

لم تحدهم وإن وضوا حكمنا

لأنهم لا بدع قد دون تحريمه

فأله الرافعى في باب حد

الزنا وفي مع في المعاهد

المؤمن وخروج بما ذكر

المعاهدان والمؤمنان

والحرية ان وبعض هؤلاء

مع بعض والحربى مع

الدلم أو الذمى وذميرى

بما ذكر اولى على غيره

(باب الخراج)

(الارض) المأخوذة من

الملك (ان قصت

عنوة أى قهرا كارض

مصر

(قوله لاحتمال انها شترطت

لهم) فيه انه ان كان المراد

انه شترط لهم الملك فالخراج

حينئذ يجوز به قطع باسلامهم

كما نص عليه شيخ الاسلام في

شرح البهجة وغيره وان

كان المراد انه شترط لهم

السكنى والاتفاق فقط دون

الملك فالخراج حينئذ جاز

لا قطع باسلامهم

الملك ايبت المال لا الواضع فتدبر

كان الرسول كافرا أو صيما أو قوماً يخشونه وإشارة مفهومة ثم ان كانت من ناطق في كفاية مطلقاً ولا
يعتد بإشارته الا هنا وفي الاقتداء والاجابة ومن أخرس واختص بهما فافطنوا ذلك
والا فصرح به ما غير المقهمة فلا غيبة ويصح مع الذمى بالقرآن كان به زبدة قد أدمنتك ولا بد
فيهم من القبول من الكافر على المعاهدة فان رده كقوله ما قبلت أمانك أو لا أؤمنك بطل وكذا ان
سكت في الاصح ويمتنع بهذه من ان لم يخف خيانة والاتب هذه الامام أو المؤمن بكسر الميم أما
المؤمن بضم الميم فلا بد من شأه كمنه متى بطل أمانه وجب تناقضه ما منه (قوله ولو تحاكم
الخ) المراد طاب أحدهما الحكم والضابط في الوجوب ان يكون أحد الطالبين ذمياً أو مسلماً
والآخر غير ذمى وجب له ذلك أربع صور الاولى والاخيرة لا بد من قيم ما وغيرهما فبهم مسلم
قوله أو معاهد أى أو مسلم ومعاهد أى مهادن (قوله وجب علينا الحكم) ونشرهم على ما قرئ
عليه وبطل ما يطل عندنا على تفصيل مرقى النكاح (قوله بلا خلاف في غير الاولى والاخيرة)
كأنه قال بالاجماع لوجود المسلم حيث لا خلاف في الاولى والاخيرة ففي ما خلاف لعدم
وجوده وقوله أما في ما أى الاولى والاخيرة (قوله نعم الخ) استدراك على الاولى والاخيرة أى في
غيره ما يفيد فيه المسلم (قوله لأنهم لا بدع قد دون تحريمه) لا يشكل على ذلك حد الحنفى شرب
ما لا يسكر لانه يعقوبة حرمة جنس المسكر في الجملة ولان من عقيدته ان العبرة بحدس المالك
المتراعى اليه ولا كذلك هم (قوله وبعض هؤلاء مع بعض) تحت ثلاث صور فالجمله ثمان صور
لا يجب الحكم بينهم فيها

(باب الخراج)

أى عمل أخذه على الاتفاقيات بالارض وعدمه وهو مال يؤخذ من المنتفع بها (قوله عنوة) بفتح
العين كما في شرح المنهج (قوله كارض مصر) على الصحيح فيها أى في المدينة وأما قراه فافقت
صلها كما ذكره الشوري في حواشي المنهج ونقله من عن انتاء شيخ الاسلام فأرضهم المملوكة
فلا حد بين ونورث ولا ياتي في ذلك ضرب الخراج عليه الاحتمال أنها شترط لهم في الظاهر دفع
الخراج ثم أبا بعد ذلك فلا يقطع باسلامهم لان وضعه بحق اذ هو أجره للارض فلا تقسيم
بطريان الاسلام ونقل عمن عن م ما نصه واعلم ان اراضى مصر ودورها ومايو جدمها
يدأ حد يقضى له ملكه باليد ولا يجوز ضرب خراج على ما بأيدي أهلها وذلك لاننا وان سلمنا انها
قصت عنوة لكن لانهم ان عرضى الله تعالى عنه وقته او ما في بعض التواريخ انه وقته
لا اعتبار به لان الاحكام الشرعية وما يتعلق بها لا يبنى على مثل هذه التواريخ التي لم يعلم
ثبوتها وحينئذ نقول في ما تجزى بأيدي أهلها او قبائله ملوكهم أو غيرهم انه يجوز ان يكون
انقل من الغائبين بما روى في غيرهم وهكذا الى أن وصل الى من هو بيده أو الى من وقته
من الملوكة أو من غيرهم ويجوز ان يكون اتفق من الغائبين الى ورثتهم وهكذا الى المالك
الآن والواقف ويجوز ان يكون مات الغائبون من غير ورثة فصار ايت المال فنصرف
فيه الاثمة بالتمليك وغيره مما يجوز زاهم في أموال بيت المال في زافر أهلها على ما بأيديهم
والحكم بقصة وقف الملوكة وغيرهم ولا يجوز ضرب خراج على ذلك ما وحينئذ لا يشكل
إبقاء الملكاتس باقليمه او كذا في الاحتمال ان تكون موجودة بصراهم انصابت بها أبيهم
كما في باب الجزية وعرضها ما بين الجنوب والشمال نحو ثلاثين يوماً واولها ما بين المشرق

(قوله خوف استغال الغافقين بالافلاحة) أي فلذا أخذ هامن الغافقين ووقفها عليهم وأجرها لاهل تلك الاماكن (قوله والمهوع الخ) فيسمان كلام مريبس قولاً آخر بل هو بيان لجلالة المساحة بان يضرب ستون ذراعاً مقدراً الطول فيستبين مقدار العرض فيحصل ثلاثة آلاف وستمائة وهي جلالة مساحة الجرب

والشام والعراق (فهى غنية فان استرضى الامام الغافقين) فيما يتخضعون منها بهوض أو غيره (ووقفها) عليه (ووضع عليها خراجاً) بان اخبرها (لزم) المستأجر (دفعة في) حاقى (الكفر والاسلام وهو اجرة) تؤدى كل سنة مثلاً لمصالحه فاقدر الامام فلا هم ويجوز بيع ما يخص الغافقين وقسمه بينهم ويجوز قسمة ما يتخضعون (أو) فخصت (صلاً) كارض مكة (وشرطت له افكا ذكر) فيها لو فقت عنوة (أو) شرطت (لهم) على أن يودوا عنها خراجاً بكل سنة فكالمجزية

والمغرب نحو أربعين يوماً (قوله والشام) أي دمشق والقري أمامته ففقت صلواتها أفاده في شرح المنهج (قوله والعراق) لو قال وسواد العراق لكان أولى لان العراق بعض السواد وكاه فتح عنوة قال سواد أزيد من العراق بخمسة وثلاثين فرساً لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرساً في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك العرض وجلالة العراق بالكسيرة عشرة آلاف فرسخ وجلالة سوادها ثمان عشر ألفاً وثمانمائة على الصواب هي سواد الكثرة زرعه وشجره والخضرة ترى من البعد سواداً وعراً فالاستواء أرضه وخلوها عن الجمال والادوية اذا أهل العراق الاستواء (قوله فان استرضى الامام الغافقين) أي كان فعل أمير المؤمنين ع من الخطأ برضي الله تعالى عنه في سواد العراق فانه بعد قسمة بين الغافقين وأهل الخمس واختياراً لمصلحة بذلوله وفوقه ما عدا ابنته ومساكنه وأجر بلاهله بخراج معلوم الجارة مؤيدة للصورة الكلية فيمنع لكونه وقفاً به وورثته ربهته وليس انما الجارة مؤيدة لاف هذه الصورة والباقي له على وقفه خوف استغال الغافقين بالافلاحة عن الجهاد قال الزبائدي وقد روى أي الخراج في كل سنة ما فرضه عثمان بن حنيف لما بعثه عمر رضي الله تعالى عنه ما هو هو في كل سنة على جرب الشير ودهمان وجرب الحنفطة أربعة وجرب الشهر وقصب السكر ستة كذا في الروضة واعترض بأنه تعييف وصوابه انفضة بالمجزة وهو الرطبة وجرب النخل ثمانية وجرب الكرم عشرة وجرب الزيتون اثنا عشر والجرب عشرة قسمة كل قسمة ستة ستة أذرع الهانمي كل ذراع ست قبضات كل قبضة أربع أصابع فالجرب مساحة مربعة من الارض بين كل جارين منها ستون ذراعاً هاشمياً وهو الهشمي بالثلاثان اه وقال م ر و جلالة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستمائة ذراعاً وهو الهشمي عن المشايخ الارل (قوله ويجوز بيع ما يخص الغافقين) أي من غير وقف وقوله ويجوز قسمة ما يتخضعون أي من غير بيع فله فيما غنم ثلاث خصال وخرج بالغافقين غيرهم عن الخمس الخمس كذا في القوي فليس للامام تعريض لمقتهم الا اذا بذلوله ووقفه كما مر (قوله) أو فقت صلواتها (الخ) ولا يبي المأخوذ خراجاً الا في هاتين الصورتين وأما ما يؤخذ الآن من الفلاحين فلا يبي خراجاً بل أسرة تؤخذ منهم على وجه الظالم وسببه أن الارض ملك الغافقين ولم يبلغنا من زمن عمرو بن العاصي أن الامام جمع الغنائم وقسمها اه عبد البر وهو مني على أن فرى مصر فقت عنوة وهو خلاف الصحيح والصحيح أنهم اقتضت صلواتهم على خراج كما مر فاصل وضعه بحق وان زادوا فيه ظالماً (قوله كارض مكة) أي قائم القبة صلواته لا ية ولو قاتلهم الذين كفروا به في أهل مكة واقوله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم مبطناً مكة ومن دخلها فهو آمن ومن دخل المدينة فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن آتى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن فاضاف الدار لابي سفيان والاضافة تقتضي الملك وما كنتم ارضها الحياة ملك يتصرف فيه كسائر الاملاك كما عليه السلف والخلق وفي الاخبار العصة ما يدل لذلك وأما خبر مكة لا يباع رباعه ولا يؤجر دورها فضعيف وان روى الطائفة الاولى عدم بيع أرضها وأجارتها خروجه من خلاف من منع ذلك أما البناء فلم يجز فيه بخلاف ما شرح المنهج بزيادة (قوله) أو شرطت لهم لعل المداينة لها لهم على حكم ما هي بأيديهم على حسب ملكهم السابق وحيداً نقوله على أن يؤدوا عنها أهل

المراد كل يؤدى عن ملكه وعلى هذا فالمراد وان تفاوتت الاملاك وانظر ذلك مع قوله على عدد رؤس من عليهم الجزية فان ظاهره ان تؤخذ من عليهم الجزية وان لم يكن لهم ملك وانما لا تؤخذ من غيرهم وان ملك فليجوز اه شورى وهو مردود لان قول الشارح عند التوزيع يدفع ذلك لان معناه انه بحيث لو وزع المأخوذ منهم لاصاب كل عالم دينار ولا يلزم من ذلك انها لا تؤخذ الا من خصوص من عليهم الجزية دون غيرهم ولا أنهم يتفاوضون في القدر المأخوذ بحسب الاملاك أو يتساوون في ذلك امر يصططعون عليه فيما بينهم أو بحسب ما يفترون عليهم (قوله فيستمرط الخ) أى ان كان قبل اسلامهم اما بعد فلا يستمرط ذلك

• (باب السبق) •

بالسكون مصدر سبق أى تقدم وباتخذ بك السال الموضوع بين أهل السباق وهذا الباب لم يبق الشاننى رضى الله تعالى عنه أحد الى تصنيفه فهو أول من أدخله في الفقه وكان جيد الرى فيصيب تسعة من عشرة ويخطئ عدا في العاشرة مخافة أن تصيبه العين وتناول النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن أبى وقاص يوم أحد ألف منهم رى بها وأصاب فى الجميع وفى كل واحد يقول له ارم فداك أبى وأمى ولم يحفظ ذلك لغيره أنه قد أصاب على الله عليه وسلم ألف مرة بأبويه وتجوز المقالة المذكورة لغيره صلى الله عليه وسلم وقبله يكره ويكره كراهة شديدة ان عرف الرى تركه كخبر مسلم من علم الرى ثم تركه فليس منا أو فقد عصى والمناضلة آ كد من شقبتها للآية ونظير السبق ارموا واركبوا وان ترموا خيرا لكم من أن تتركوا ولانه ينفع فى المضيق والسعة (قوله على الخيل) أى وتسمى بالرهان وقوله والسهم أى وتسمى بالمناضلة من فضله بمعنى غلبه فالسبق ريمه حافلا حاجة لقول أصله والرى ومثله أبو شجاع ولا فرق فى السهم بين العربية وتسمى النبل والجمية ويقال لها التركية وتسمى الشاب (قوله يصح) أى يحل فعله والعقد عليه ثم ان قصده الجهاد كان سنة للإجماع والآية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة فسر صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرى أو قصده الحرام كقتل محرم أو قطع طريق فهو حرام أو الميكروه كأن يمدح عند الإصابة ويذم صاحبه فكرهه وفى الوجوب نظروا شى عليه الزكشى وقديس قور عاذا تعين طريقا للجهاد الواجب عليه عينا لانه وسيلة للجهاد فان لم يقصد شى فهو مباح وهو الاصل فيه فتعقبا بالاحكام الخمسة على خلاف الاصل فيما أصله الإباحة (قوله على خيل الخ) ذكر خمسة من الحيوانات اثنان من ذوات الخف وهما علم الاعظم الابل والتميلة وثلاثة من ذوات الحافز وهما كان مدورا الخيل والبغال والحمير وأملذوات الظلف وهو ما كان مشقوقا كالبقرة والتمير والسابق عليه باعوض وذكر من غير الحيوانات ثلاثة (قوله ورمح) ومنها المزارق لانه رماح قصيرة (قوله واجار) أى بان يرميها الى الهدف بخلاف اسائها المسماة بالعلاج بان يراهنه على رقهها من الارض فلا تجوز وكذا المراماة بان يرميها كل منهم الى الآخر فلا يصح العقد عليها وهى حرام ان لم تغلب السلامة ومنه ما جرت به العادة فى زماننا من الرى بالجريد للتميم لا يجوز الا اذا كان عنده ما حذق بحيث يغاب على فطنه ما سلامته مامنه فلا يجوز حيث لا مال ومثل ذلك التقاف بالنا المشاة وتقول له اقامة بالدال وكذا اعب الابل وان وكل أنواع الالعاب الخطرة كالغكم فقبور ومن الحاذق العارف بها حيث خلت عن

(قوله للآية) الآتية
وهى وأعدوا لهم ما استطعتم
من قوة فقد فسرهما صلى
الله عليه وسلم بالرى كما بينى

فيستمرط بلوغه دينارا عن
كل عالم عدد التوزيع على
عدد رؤس من عليهم
الجزية

• (باب السبق على الخيل
والسهم وتجوهم) •

(يصح السبق على خيل
وابل وقبلة وبغال وحمير
و) يصح (على سهم ورمح
واجار) باليد

انقسام المعروف عند أهلها وغلبت السلامة وكذا اصطلاح الحجة فيجوز لها في صفة انه ان
 غلب على ظنه سلامته منها وقد صد ترغيب الناس في اعتقاده موافقة ومع كون لعب الهم لوان
 حلالا اذا مات منه يكون عاصيا اذا شرط سلامة العاقبة كما علمت (قوله وبالملاع) بكسر الميم
 وقوله وعلى كل آلة حرب من عطف العام ولو قدمه وجعل ما قبله من الاله لكان أنسب (قوله
 كسرات) بكسر الميم جمع صلة وهي ما يخاطبها الظرف بأن توضع في القوس ويرمى بها ومثلها
 الابو بكسر الهمزة (قوله ومنجنيق) بفتح الميم والجيم في الانهر وهو آلة ترمى بها الحجارة كرجل
 الولى (قوله ولو بعوض) ولومن أجنبى على ما بانى اقل (قوله لاسبق) هو بفتح الباء العوض
 أى لا عوض يؤخذ ويرى بالكون صدرا والرواية الاولى تدل على الجواز بعوض فيكون
 بلا عوض من باب أولى والثانية صادقة بجواز بعوض ودونه وقوله الا في نصل بسكون الصاد
 المهمة أى سهم أى الا في مسابقة على نصل هذا على الرواية الاولى وأما على الثانية ففي معنى
 على أى لا مسابقة الاعلى نصل وكذا ما بعده وقوله أو خاف أو حانر على تقدير مضاف أى ذى
 خف أو حانر فالاول كالابل والشاة كالنمل ونخرج بذلك ذوات الطاف كالحمر وزاد بعض
 الكذابين في الحديث أوجتاح بفتح الجيم وله حكاية مشهورة وهي ان أيرام الامراء كان
 مشغولا بالاصطلاح بالطير ومع غلمانه فذهب اليه بعض الزمان وأراد ان يقرب اليه فزاد في
 الحديث ما ذكره وكان ذلك الامير وقتا قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اشتغاله بذلك
 كان سببا في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك ما هو فيه فقول الشارح ونيس
 بما فيه أى من النصل لامن الحيوانات فلا يقاس على ما ذكر فيه منها غيره (قوله وكفر بيمين)
 وتسمى كرهه ربحان وهي بالتخفيف المعرفة الا أن بالـ كورة وضافتها الى اليمين المسمى
 بالوربحان لانها تضرب به وهو بكسر الميم وفتح الجيم يرمى به الى حفرة وينحوها والمراد به ما يؤكل
 الرأس أى كرهه تضرب باليمين (قوله ويندى) أى يرمى به الى حفرة وينحوها والمراد به ما يؤكل
 ويلعب به في العيد أما بندي الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه ولو بعوض خلافا لما صنف
 كما سيأتى لان له نكابة في الحرب أشد من السهام (قوله وعموم) أى السباحة في الماء وهو علم لا
 يقضى ومثله الصراع بكسر أوله ويقال بضمه وهو المسمى عند العامة بالخباطة والشرط بفتح
 وكسر أوله المعجم والمهمل والمنقلة والسجدة والخاتم والوقوف على رجل ومعرفة ما يدور من
 شفع ووزن مسابقة بسقين واقدام فكل ذلك جائز بلا عوض لانه يحتاج الى حساب في بعضه
 ففيه فروسية وأما صارعته صلى الله عليه وسلم فكانت على شبيهه فاجابوا عن بان الغرض أن يريه
 شدته ليسم بدليل انه لما سلم رده عليه غمته وقبل رده عليه قبل اسلامه وهو ما ذكره في الخصائص
 بخلاف الطاب فخرام مطاوعة كذا ما هارثة الديكة وما اطعها الكباش لانه سفه ومن فعل قوم لوط
 الذين أهلواكم الله تعالى بذنوبهم والطاوعة وهي المسعاة بالترد الوارد في حديث من لعب بالترد
 فقد عصى الله ورسوله وهو ما يلعب به في القهوة (قوله فلا يصح السبق عليه) ويحرم لانه من
 القمار المحرم وقوله بعوض خرج به ما اذا كان بلا عوض فبإباح (قوله لا يهزم ذلك ادخال البندق)
 أى بندي الرصاص أو الطين الذي يرمى به بالقوس لانه وان كان نافع في الحرب لا يسمى آلة حرب
 وهذه طريقة من جراحة منى عليه المصنف والمفقد أنه يجوز المسابقة عليه كالحمر والبندق

وبالملاع (و) على (كل
 آلة حرب) كسرات
 ومنجنيق ولو بعوض تلعب
 لاسبق الا في نصل أو خف
 أو حانر رواه الشافعي
 ونعيمه وصححه ابن حبان
 وقيس بما فيه كل آلة حرب
 بخلاف غيرها كالحمر وكرة
 محجن ريندى وعموم فلا
 يصح السبق عليه بعوض
 وقول كل آلة حرب أولى
 من قوله وكل نافع في الحرب
 لا يهزم ذلك ادخال البندق
 ونحوه

فلو شرط ما عوضا مجبولا كضرب غير موصوف ٤٧٦ ليصح العقد (فان أخذ به رهن أو ضيق جاز) كسائر أوضاع العقود

أو موقلا أو بعضه كذا أو بعضه كذا كما في م د (قوله عوضا مجبولا) مثله ما لو عقد بغير مال
 ككتاب وقوله ليصح العقد أي واستحق السابق أجره مثله كما في م د (قوله فان أخذ به) أي
 بالعوض الذي في الذمة فقط وقوله أو ضيق عطف على رهن أي ضامن وكقيل وفي بعض النسخ
 أو ضيق يضم أوله فعل مبنى للمجهول معطوف على أخذ (قوله ومنها ما كونه) أي السابق
 الشامل للرعي وقوله ارم عشرة أي من السهام عني بطريق الوكالة فان كان صوابك أي أصابك
 وهو من غمام الصيغة (قوله لانه يفاضل) أي بغالب نفسه (قوله أولى مما عبر به) وهو ما لو قال
 ارم عشرة أرشاق أي رميان فان أصيبت منها في خمسة فذلك على دينار فالاصل يقول يطلانها
 والمدة جوازها لانها اجعالة (قوله ولو عن الاول فقط) أي وان سادى من قبله كالثاني مثلا
 وسواء كان الاول مساويا للمنازل الاخير أو لا خلافا لما ذكره بعضهم (قوله وعدم زيادة غيره)
 أي غير الاخير كما كان في مثال المصنف فانه لم يزد على الاول وان ساواه وظاهره أنه يجوز جعل
 عشرة الاول وعشرة الثاني ونحوه شديدا المتأخر للمنازل الثالث لان الاخير نقص عن الاول ولم يزد
 الثاني على الاول بل نقص وهو كذلك خلافا لما ذكره بعض الحواشي فالشرط عدم زيادة
 غير الاخير على من قبله كالاول سواء نقص عن الاخير مثلا أو ساواه أو زاد عليه فلا يشترط
 عدم زيادة الاخير على من قبله من بل الاول قال في المنهج بشرحه ولو تسابق جمع ثلاثة فما كثر
 وشرط للثاني مثل الاول أو دونه صح لان كل واحد يجب له أن يكون أولا أو ثانيا في الاول
 ليعرف بالبعوض وأولا في الثانية ليعرف بالاول كثرتم قال فان شرط للثاني أن كثر من الاول لم يصح
 بالنسبة للثاني في مكانه لم يكن أولا والاخير أقل من الاول صح والافلاو كذا كانا اثنين فقط وشرط
 للثاني مثل الاول فيفسد اه بزيادة (قوله وبذلك) أي بهذا المثال (قوله من اشتراط ذلك
 الخ) وجهه أن كلا منهما لا يجب في السابق لوقوعه بالعوض سبق أو سبق ونقدم عن شرح المنهج
 على القول المذهب التي ترد هذه العلة (قوله تسادى المتسابقين في المبدأ والغاية) فلو شرط تقدم
 مبدأ أحدهما أو غاية لم يميز لان المدة موصوفة حد ذلك الرأى وجودة سير
 المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال ان يكون السابق بسبب قربها لا لحدوث
 الفارس مثلا اه شرح المنهج بزيادة (قوله بالندور) راجع للشرطين قبله أي امكان السابق
 وامكان قطع المسافة قال في شرح المنهج ولو كان أحدهما مضاعفا لقطع بقطعه أو فارهأ أي
 جيد السير لقطع بقطعه أو كان سبعة ممكنا على ندور ولا يمكنه قطع المسافة الاعلى ندور ولم يميز
 اه بزيادة (قوله الغرض) يفتح الغبن المجبة والراء أي ما يرى اليه من نحو خشب أو جلد أو
 فوطاس اه شرح المنهج (قوله طولا وعرضا) أي وبمكايي ثخنه كذا بشرط بيان ارتفاعه
 من الارض كذا راع ان لم يغلب فيه عرف كذا كرفي قدر الغرض قال في شرح المنهج فان غلب
 فلا يشترط بيان شيء من مایعنى قدر الغرض وارتفاعه بل يجعل المطلق عليه اه (قوله وبيان
 البادى بالرعى) أي فلا يشترط الترتيب بينهما فيه حد من اشتباه المصيب بالخفي لورسبها
 اه شرح المنهج (قوله أولى من قوله خمسة شروط) ذكر منها التحلل والاربعة المذكورة في المتن
 (قوله لانها لا تنصير فيها) أي في الخمسة

• (كتاب الحدود) •

اللازمة (و) منها (كونه
 بين اثنين فاكثر فلو قال
 ارم عشرة عني وعشرة
 عنك فان كان صوابك في
 عشرتك أكثر فلا على
 كذا المميز) لانه يفاضل
 نفسه بنفسه وقولنا قال
 ارم عشرة الى آخره أولى مما
 عبر به لانه وجهه ضعيف
 (يجوز جعل بعض المال
 الماخوذ على السابق) لتأني
 السابق وان غيره بشرط
 نقص الاخير ولو عن الاول
 فقط (وعدم زيادة غيره على
 من قبله) فلو تسابق ثلاثة
 وشرط للاول عشرة وللثاني
 منه لولا ان التسعة صح
 وبذلك لم أنه لا يشترط
 نقص غير الاخير عن الذي
 قبله فكذا كره الاصل من
 اشتراط ذلك ضعيف ومن
 الشرط تسادى المتسابقين
 في المبدأ والغاية وامكان
 سبق كل من الراسخين
 والراعيين وامكان قطعه
 المسافة بالندور وتعيين
 التسريع ولو بالوصف
 وبيان قدر الغرض طولا
 وعرضا ان ذكر الغرض ولم
 يغلب عرف وبيان البادى
 بالرعى فتقوى شروطها
 أولى من قوله خمسة شروط
 لانها لا تنصير فيها

• (كتاب الحدود) •

(قوله اذا المطلوب) الاولى
أن يقول والمطلوب فيها
السر (قوله حيث كان من
الجنس) أي بخلافه اذا
اختلف بين زنى وهو محصن
بمحض ثم زنى وهو محصن
فيحد ثم يرحم راجع (قوله
عند الموت) أي عند أسبابه
(قوله لم يسقط عنه الحد)
أي في الدنيا بل يحد بعنك
كذا قال بعضهم

جمع حد وهو فاسدة المنع
وشرعا عقوبة معينة على
ذنب (هي) ثلاثة (قتل
وقطع وضرب ولومع) صلب
أو (نفي فالقتل) يكون
(في) أربعة (الردة) لما رقى
باب أحكام المرتد (و) في
(زنا المحصن) لا مرصلى
الله عليه وسلم بالرجم فيه
في أخبار مسلم وغيره (و) في
(ترك الصلاة) كسلاما
مرقى الباب السابق (و) في
(قطع الطريق مع قتل) من
القاطع المصوم بكانه لما
سبق في باب (والأحصان)
الماخوذ مما تقدم (يحصل
بهرية وبلوغ وعقل
ووطء) بقبول أو فيه (في
نكاح صحيح

أي بيان أحكامها ومقاديرها وأسبابها واما كان استقرار العدم مطلوباً في أسبابها اذا المطلوب
فيه الاستقرار أخرت عن الجهاد وغيره وشرعت حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال
فشرع لحفظ الاول انقصاص وللثاني قتل الردة ولالثالث حد الزنا وللرابع حد الشرب
وللخامس حد السرقة فاذا علم الشخص أنه اذا فعل شيئاً من ذلك حد انكف عنه ويقال لهذه
الحدود الكليات الخمس وتقدم بعضها في محله وتكلم هنا على باقيها (قوله المنع) سميت العقوبة
الخصوصية بذلك لانها من ارتكاب الفواحش أو لان الله تعالى حدها وقد رها فلا يزالاد عليها
ولا ينقص وليس في هذا مناسبة للمعنى اللغوي (قوله عقوبة) أي وجبت حقا لله تعالى كما في
الزنا ولا أدى كما في القذف واذا تكررت الزنا مائة مرة مثلاً كفي حد واحد حيث كان من
الجنس أما اذا أقیم عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فيقام عليه الحد ثانياً وهكذا فاذا مات الزاني ولم
يتب لم يحد في الآخرة واذا ناب عند الموت لم يسقط عنه الحد واذا زنى بزوجته شخص كان للزوج
حق على الزاني ولا يسقط بتوبة الزاني (قوله معينة) أي مقدرة بنسب لا يزيد ولا ينقص كما مر
وخرج بذلك التعزير فإنه ليس معيناً اذ ليس مقدراً من الشارع بل باجتهاد الحاكم بخلاف الحد
(قوله على ذنب) متعلق بعقوبة أي لاجل ارتكاب ذنب كزنا وقطع طريق (قوله ولومع صلب)
أي كما في قاطع الطريق بأن قتل وأخذ المال وهو غاية في القتل وقوله أو نفي أي كما في زنا غير
المحصن وهو غاية في الضرب أما القطع فلا شيء معه (قوله يكون في أربعة) أي والقطع في
موضعين والضرب في ثلاثة مواضع فتراجع الثلاثة الى تسعة فتصلي لا ترك من القتل القتل في
انقصاص لانه لا يجهت وكلامه فيما يجهت أولانه لا يسعى حد اعنده (قوله لما رقى باب أحكام
المرتد) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه (قوله فيه) أي بسببه (قوله وفي نارك)
الصلاة كسلاما (في نسخة كما مر بالكاف وهي أولى لانه لم يتقدم دليل ولا تامل يمكن
الحوال عليه وقول بعضهم الامر وهو قوله من بدل دينه فاقتلوه امر ليس في محله (قوله السابق)
أي في هذا الكتاب أعني كتاب التكميل حيث قال في آخر كتاب الجنائيات باب حكم المرتد يجب
استنابته بخلاف نارك الصلاة كسلاما وليس المراد السابق على هذا الباب (قوله مع قتل)
أي سواء أخذ ما لا أم لا فان اقتصر على القتل ففقط وأخذ معه ما لاقتل وصلب (قوله
والأحصان) أي المراد هنا فلا يعتبر فيه اسلام بخلاف الأحصان في باب القذف فإنه يعتبر فيه
صفات أخرى من جملة الاسلام كما سبأني (قوله الماخوذ مما تقدم) أي من قوله وفي زنا المحصن
(قوله بجرية) أي ولومع الكفر كما مر فلا احصان لمن به رق لانه منه كمال فلا يحصل الامن
كامل وقوله وبلوغ وعقل به غير عن ذلك بالنكاح فلا احصان لغير مكاف كصبي ومجنون لما مر
نعم السكران المتعدي بسكر مجحد وان لم يكن مكناً على الاصح تغليظاً عليه (قوله ووطء) أي
يد كراصل عامل وان لم تزل البكارة لا نفي والها ليس شرطاً في الاحصان (قوله بقبول) أي في حق
الرجل وعومه يشمل الوطء بقبول في دبر وليس مراد ابل المراد الوطء بقبول في قبل وقوله أو فيه
أي في حق الانثى (قوله في نكاح صحيح) سواء في ذلك الرجل والمرأة ولو حمل الوطء المذكور في
عدة نهيأة أو حيض أو نحو ولو كان أحدهما ناقصاً كان وطئاً كامل بشكاف وحرية ناقصة
أو هكذا فالكمال بحصن نظر الحالة وانما اعتبر الوطء في نكاح صحيح لان به قضى الواطئ أو

(قوله ولا مهر لها) أي فهي
غير مدخول بها ينتظر
المهر بطلاقها ولا عدة عليها
جوز (قوله لمعان الاسلام)
الارلى حذقه لانه ليس
شرطا

وتعتبر هذه الصفات مالتى
الوطء) في النكاح الصحيح
(والزنا) وان تخال المالتين
جنون أوردق واعتبار
الصفات حالة الزمان
زيادى (والقطع) يكون
في شدة (في السرقة وقطع
الطريق مع أخذ المال)
بلاشبهة من حرز و كان
المال نصاب سرقة الما يافى
في بابيهما (والضرب) يكون
في ثلاثة (في الشرب) المانع
أسكر كثير (وهو أربعون)
جادة بوط وأخوه لانه
صلى الله عليه وسلم شرب
في الخمر بالجر يد والذغال
أربعين رواه مسلم (وفي
النفذ) للمكاف الخمر
المسلم العتق عن زنا
وطء محرم مملوك ووطء
دبر حمله (وهو ثمانون)
جادة لانية والذين يرمون
المحصات (وفي زنا البكر
وهو مائة) لانية الزانية
والزاني مع اشتبار الصحيحين
هذا كله في الخمر

الموطوءة فهو نه لثقة ان يمنع عن الحرام ولا بد من وقوعه حال السكال كما سيأتى لانه مختص
بأكمل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل وما يقتدر على أنه لا احصان بوطء
في ملك العين ولا بوطء مشبهة أو نكاح فاسد كما في التحليل وأنه لا يعتبر الوطء في حال عصمة حتى لو
وطئ وهو حربي ثم زنى بعد أن عقدت له زمة رجم لانه صلى الله عليه وسلم لم رجم اليهوديين وكانا
قد أحصنا ما عقد الزمة شرط لحد للاحصانه فاذا وطئ نحو حربي في نكاح فهو محصن أصحة
أنكحهم لكن لا يحد الا اذا عقدت له زمة (قوله حالى الوطء الخ) سواء في ذلك الرجل والمرأة
وبوخذ منه أنه لو زنى بامرأة ثم تزوجها حال الوطء واستدام انتم الا تصير محصنة بالاستدامة وهو
كذلك وبصرح به قواهم فحين عاق طلاق زوجته بوطئها أنه يقع عليه الطلاق عقب تغميب
المشفقة ويلزمه النزاع فوراً فان استدام لم يلزمه مهرقة هذا منهم صريح في أن الاستدامة لا تحكم
لها فلا تصير محصنة بها ولا تجب عليها عدة ولا مهر لها في مقابلتها اه أفاده الشورى ونقله عن
ابن حجر قال وفي شرحه للمناج ما يخالف بعضه هنا فراجعهم (قوله أوردق) كأن الحق
بدار الحرب واستغرق ثم عتق أو كان حراً الاصل ثم استغرق بعد الوطء المذكور ثم عتق ولم يقل
أوردق لما مر من أنه لا يشترط الاسلام (قوله بلاشبهة الخ) جميع ما ذكر من الشر وطء معتبر
في كل من السرقة وقطع الطريق ومن الحرز الجيب والخروج (قوله المانع) أى امالة
وان انعقد ونخرج به الجامة امالة كالشيش والبرش والبيع فلا ينفى فيه التعمير
(قوله أسكر كثير) أى وإن لم يسكر ما تناوله اقلته (قوله وهو أربعون) أى للحر وعشرون
للرقيق كما سيأتى ذكره كان كل منهما أو أتى هذا عند ما خلا فلا لائمة الثلاثة حيث قالوا انه
ثمانون للحر وأربعون للرقيق (قوله جادة) سميت بذلك لوصفها اللبابة وقوله بوطء هو
جاءه مطبقة سمي بذلك لانه بوطء اللحم بالدم أى يخطأ به يقال طاط بوطء من باب قال يقول
(قوله شرب في الخمر) أى أمر بذلك وفي الاستسبية أى بسبب شرب الخمر (قوله للمكاف الخ)
ولا يصير محصناً هنا إلا بهذه الشروط فان نفذ واحد منها عزر فاذا نفذ قال في المنهج من نفذ
محصناً واحداً وغيره عزر وإذا نفذ في مثله لا يحد فاذا نفذ وان تاب وصار أصح خلق الله تعالى لان
العرض اذا انتقل لا تناسد ثلثته وأما قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب يكن لا ذنب له
فعمد على الدار الآخرة (قوله ووطء محرم مملوك) أى له كاخته (قوله وهو) أى الضرب
الواقع في النفذ ثمانون (قوله والذين يرمون المحصات) أى العتقات عن الزنا والاحصان
لغة المنع وزد في الشرع لمعان الاسلام والبلوغ والعتق كافي قوله تعالى فاذا أحصن فان
أتين بفاحشة والحرية كافي قوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصات من العذاب والتزويج
كافي قوله تعالى والمحصات من النساء والاصابة في نكاح صحيح كافي قوله تعالى محصنين
غير مسافحين والعفة عن الزنا كافي هذه الآية وهي في الحرقة قوله تعالى ولا تقبلوا الهتهم شهادة
أبداً اذ غيره لا تقبل شهادته وان لم ينفذ ولا جاع الاحصانية على ذلك (قوله وفي زنا البكر) المراد
به غير المحصن ذكره كان أو أتى (قوله هذا) أى العدد المذكور في ما وضع الضرب الثلاثة
بختلف الفتى والقطع فلا تفاوت فيه ما بين الحر والرقيق وقوله في الحر أى حالة الشرب
والنفذ والزنا وقوله ومن يورق أى في حالة من الأحوال المذكورة قال في شرح المنهج والنظر
في الحرية والرق الى حالة النفذ لانها وقت الوجوب فلا يغير الحد بالانتقال من أحد ههنا الى

(ومن به رق) ولو لم يهضا

(على النصف من غيره)

كظائره (ومن مات بذلك فهدر) لان الحق قتله (ولا تحذر)

حامل) ولو من زنا (حتى

تضج) وترضعه ويوجد له

كافل بعد فطسه سواء

أوجد له ما يستغنى به عنه امن

امراة أخرى أو بهيمة يحل

لبنه أم لا (ولا سكران) حتى

يشفي كما في باب أحكامه

(ولا ذوا غنم حتى يفتيق)

ليؤدع (ولا في مرض

ان رجب برؤه والا جلد

بشكل) أي عرجون

(عليه مائة غصن) مرة فان

كان عامه نجسون غصنا

فسترين (يجب غسله

الاعضاء أو ينكس

بعضها ببعض) ليناله

بعض الالم فان اتنى المس

والانكس أو نك في ذلك

لم يسهط الحد) ويجذف حر

وبرد شديد (لوجوبه بل

قد تكون النفس مستوفاة

به) (ايكس يجب تأخير الجلد

الى زوال ذلك) وهذا هو

المذهب في لروضة

(قوله فان مجرد المس) أي

الحالي عن التماس فلا بد

معه من الانكس أي

التعامل على المسوس

وهذا بخلاف الانكس

الذي في المتن فانه معتبر في

الاعضاء بعضهم مع بعض

إذا علمت هذا فاعلى حقيقته إذا المدعى وجود أحدهما (قوله ولكن اتنى الانكس) أي التعامل فلا تغفل

الآخر فلو قذف وهو حر ثم استرق حذفتين أو وهو رقيق ثم عتق حذر بعين اه (قوله على النصف) أي ففي الشرب عشرون وفي القذف أربعة وفي الزنا خسون (قوله ومن مات بذلك) يخرج به من مات بالتعزير فهو مضمون قال في المنهج والتعزير من يلزمه مضمون اه (قوله وترضعه) أي مدة الرضاع كلها وهي الستة اشهر وان استغنى عن اللبن قيل تمامها هذا في حد الزنا والشرب أما حد القذف فيعتبر رضاعها باللبا فقط ومثله القود لانهم ما حتى آدمي بخلاف غيرهما فإنه حتى الله تعالى وشمل كلامه المرتدة الحامل فلا تغفل بل تؤخر من غير حبس الى تمام مدة الرضاع ووجود كافل ايضا حقه تعالى على المساجعة ولو حدث الحامل غائت أو ما في بطنها هل بضمنان أو لا تزدد في ذلك شيئا عطفية ثم قال ومقتضى عدم الضمان في السكران الاتي عدم الضمان هنا (قوله يحل الخ) يخرج به الكلبة والحمار ونحوهما (قوله كما في باب أحكامه) أي السكران وهو انه ان كان له نوع احساس كفي مع الحرمة والا فلا ومثله المغسبي عليه والجنون (قوله بعشكال) بكسر العين أفصح من فتحها أو بالثنية ويقال عنه كقول بضم العين واشكال بالهاء من مضمومة أو مكسورة ولا يطاق الا على شراخ النخل مادام رطبا فاذا يبس فهو عرجون بضهها وهو غير ذلة العنقرد العشب قال تعالى حتى عاد كالعرجون القديم وهو الضعف في الآية الاخرى (قوله أو ينكس) أو بمعنى الواو فان مجرد المس لا يكفي بل لابد معه من الانكس والواو تفيد ذلك لان المطلق الجمع بخلاف أو الا تامة في الشرح فانها على بابها فتفيد أنه اذا وجد المس ولكن اتنى الانكس لا يكفي اذ معنى أو الا انكس أو لم يفت المس بان وجد لكن اتنى الانكس لم يسهط الحد ويعلم منه حكم انتهاء الامرين بالاولى (قوله ليناله بعض الالم) قال في شرح المنهج وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها ألم بانها مبنية على العرف والضرب غير المألوم يسمى ضربا والحد ومبنية على الزجر وهو لا يحصل الا بالالام اه ثم قال فان برئ بفتح الراء وكسرها بعد ضربه بذلك أبرزه الضرب به اه ثم قال مرد فارق معضوبا ج عنه ثم شق بان الحد ومبنية على الذرة وقياسه أنه لو برئ في أثناء ذلك كل حد الاضمار واعتد بما مضى أو قبله حد كالاصحاقطما اه (قوله بل قد تكون النفس مستوفاة به) أي فيما اذا كان واجبا القتل بالرجم وهو اضربا انتقالا أي انه يجد في الحر والبرد سواء كانت النفس مستوفاة أم لا ثم اضرب عن ذلك على سبيل الاستفاد فقال بل قد تكون النفس مستوفاة أي اذا كانت مستوفاة فلا معنى لتأخير وعدم الاعتداد به حينئذ (قوله اسكن يجب تأخير الجلد الى زوال ذلك) أي الحر والبرد الشديد الى اعتدال الوقت ولو ايملا وكذا قطع السرعة بخلاف القود وحده القذف فلا تؤخر لانهم ما حتى آدمي واستغرق الما ووردى والرويانى ما لو كان يلاذ لا ينفك حرها أو بردها فلا يؤخر ولا يغفل الى البسلا الممتدة لمساقية من تأخير الحد والحقوق المشقة ويقابل افراط الزمن بفتح الضرب لا لم من القتل ولا بحبس على الراجح في حد من حد رده تعالى كما صرحوا به في باب استيفاء القصاص فن أخرجه لعدو دخل بكفيل ولا يحبس حتى يزول عذره على الراجح نعم من ثبت زمانه بينة ان أمن هربه لم يحبس والا يشبه ان يוכל به من يحفظه أو يراقبه اه فأفاده مرد زيادة (قوله وهذا) أي وجوب التأخير هو المذهب في الروضة وهو المعتمد ولا ضمان لو فعل مطا قاسوا قلنا بالوجوب وهو المعتمد أو بالاستحباب لانه تلف

إذا علمت هذا فاعلى حقيقته إذا المدعى وجود أحدهما (قوله ولكن اتنى الانكس) أي التعامل فلا تغفل

واجب أقيم عليه لكن يأتي على الأول دون الثاني قال في شرح المنهج وفارق ما لو خفف الامام
أوقف في حراورث حيث يضمن بأن الجملد ثبت أصلا وقد راب بالنص والخلفان قد رابا بالاجتهاد اه
أي فاذا فعل في شدة الحر أو البرد ضمن النصف لا الجميع على الأصح لأن أصل الختان واجب
والهالة حصل من مستحق وغيره (قوله مقضى) مبتدأ خبره استحبابه وقوله بتركه أي
التأخير بان حده في الحر أو البرد ولا ضمان وإن قلنا بذلك كما مر (قوله والنفي) المراد به ما يشمل
المقدر كالمثال الثاني وغيره كالاول (قوله يكون في نحو الخنث) وهو مو كول رأى الامام لكن
لا بد أن ينقص عن سنة في الحر ونصفه في غيره لانه لا يساوي التعزير الحد وهو ممنوع كما سيأتي
ثم أعلم أن نفي نحو الخنث من التعزير كما مر لأن الحد في ذكرك في الحد وداسه طراد له دم دخوله
في الاقسام المقدسة الآن يقال ان الاقسام أعم من الما قسم كتقريب الحيوان الى أبيض وأسود
والابيض الى قطن وغيره هكذا أوجب في نظيره ما هنا واعتبر بأن الابيض المنقسم الى القطن
 وغيره ليس مقسمه الحيوان بل ما هو أعم منه ففي الجواب تساهل لا يخفى (قوله بفتح النون)
وهو وإن كان على صيغة اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل فهو من النوادر التي اسم فاعلها على
صيغة المفعول كحصى فاقباس الكسر وإن لم يكن مشهورا ولذا اقتصر عليه المحقق اهلي
(قوله أي المتشبه بالنساء) أي في حر كانه وسكاته وإن لم يفعل القاحشة ثم إن كان ذلك من أصل
الطهارة فلا لوم عليه ولكن عليه أن يتكافأ إزالة وإن كان بقصد منه وتكافأ فعله بالقوم
شرعا وما ذكر بيان للعنف في الشرع أماني العرف فهو من بلاطه (قوله من رسول الله صلى
الله عليه وسلم الخ) أي دعاء عليهم باللعن أي الطرد والابعاد وهذا العن على الوصف فهو جائز
بخلاف لعن المعين فانه لا يجوز (قوله والترجلات) أي التشبهات بالرجال في أقوالهم
وأحوالهم كلبس الطرايش الآن غلب عرف بلبس ذلك الرجال والنساء كما هو واقع الآن
بمصر فهو جائز لهن كما نرى شيئا عابثا (قوله وأخرج) أي أمره بالانحراج وقوله فلا تالما زاد به
شخص معين وأبهم الله عز وجل عليه ولم يعلق الغرض به وكذلك أخرجه عن كماله أخرج النبي صلى
الله عليه وسلم (قوله قد خضب) بابه ضرب والمصدر خضاب ككتاب وتقدم أنه حرام للرجال
بغير عذر وجائز للعيلة وغير المكلف من الصبيان (قوله ما هذا) استهزاء منكاري عن الفعل
لأن الشخص والالقال من هذا (قوله الى النقيع) بنون ففان موضع عاني المدينة على أربعة
بردمتها في صدور وادي العقيق اه قل (قوله كل أن) بالمداي فاعل ومركب وفي جعل ذلك
من الحدود تطر كحصر فانه من التعزير والحد لا يشمله لانه مقدر فالمراد الشمول بالنظر لمطلق
الضرب والنفي لا بقيد التعزير (قوله وغرب فيه) أي لمسافة قصر فكثر ان رآه الامام لان حصر
غرب الى الشام وعمان الى مصر وعليه الى البصرة فلا يكفي تغريبه الى ما دون مسافة القصر إذ
لا يتم به الايحاش بالبعد عن الاهل والوطن لان الاخبار تنو اصل حينئذ وهذا بخلاف تغريب
التعزير فانه الى رأى الامام ولو لدون مسافة القصر وتعيين الجهة هنا الى رأى الامام فالوجه
لهجه لم يعدل الى غيرها لانه لا يفرق بالزبر ولا يكفي خروجه بنفسه بل لا بد من أمر الامام بذلك
كما يستفاد من بناء الفعل في كلام المصنف للمفعول (قوله سنة) وأوامها من ابتداء السفر لامن
وقت وصوله الى ما غرب اليه قال ابن حجر والوجه أن أجبر العين ولو لم لا يغرب ان تعذر عمله

والذي في التهاج مقتضى عدم الضمان بتركه استحبابه ومن ثم قال في الأصل يستحب تأخير الجلد الى زوال ذلك على اضطراب قدمه (والنفي) وهو التغريب يكون (في نحو الخنث) يقع النون أشهر من كسرهما أي المتشبه بالنساء لما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال أخرجه من بيتكم وأخرج فلا تالما وأخرج فلا تالما وروى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد خضب يديه ورجليه فقال ما هذا فقيل انه يتشبه بالنساء فأمر به فغنى الى النقيع وتعمل نحو الخنث كل آت عصة لاحد قدمه ولا كفارة كقطع الطريقين بالإقتل ولا أخذ مال لما يأتي في باب قطع الطريق (وفي زوال البكر وغرب) فيه (الحرسنة

في الغربة كالا يصبس امرجه اذا تذر عمله في المجلس بل أولى اه قال ع ش ظاهره وان وقعت
 الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحته حينئذ لوجوب تفرقه قبل عقد الاجارة (قوله
 نصها كمنظاريه) ولا يبالى بضر السيف في عقوبات الجرائم بدليل انه يقتل برذنه ويحصد بقذفه
 وان نضر السيف اه شرح المنهج (قوله الواط) وهو الواط في الدبر ولو دبراً حتى وهبارة م
 مع من المنهج ودبر ذكره حتى كقيل على المذهب فنه رجس الفاعل المحسن وجملة وتغريب غيره
 وان كان دبره جده لانه زنا وفارق دبره اتيان أمته ولو محض ما في دبرها حيث لا يحدده على الراجح
 بأن الملك يبيع اتيان القبل في الجملة ولا يبيع هذا الخل بجماله وفي قول فاعله بالسيف محصنا
 كالأول وفي طريق ان الايلاح في دبر المرأة زنا وقد علم ان اتيانه حادثة في دبرها الاحدية لان
 سائر جدها مباح لوطاً فانه من شبهة في الدبر وأمنه المزوجة تحريمها اعراض فلم يمتد به
 وقد روى أبو جعفر في القريباني عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن ابن عمر عن عاصبة لا يتقارقه
 اليهم يوم القيامة ولا ينزحهم وبقولهم ان دخلوا الدار مع الداخلين الفاعل والمفعول به
 والناس كمن يدونا كمن الهيمة ونا كمن المرأة في دبرها والجامع بين المرأة وابنتها وزاني بجملة جاره
 والمؤذي جاره حتى بلغه الله اه قسطلاني على البخاري في تفسير سورة البقرة (قوله يجلد
 ويغرب) أي ان كان كافراً فاعزأ كذا أول يكاف فلا شيء له ولا عليه اه أفاده م (قوله
 وان كان محصناً) ذكرنا كالأول ان الذي لا يتصور فيه احسان وفي واطء الحادثة في دبرها
 التي تزيان عارته بعد نهي الحاكم له عنه اه أفاده م (قوله وفي اتيان الهيمة) أي في قبلها
 أو دبرها التعزير ومثلها الهيمة قال في شرح المنهج لان فرجهما غير مشتمى طبعاً بل ينقر منه
 لطبع فلا يحتاج الى الزجر عنه اه ولا يجب نزع الماء كقوله خلافاً لمن وهم فيه فاذا ذهبت
 أكلت وكذا لو مكنت المرأة فرداً أو فحواً لانه ما ينقر منه الطبع فتعزرو ولا يثبت اتيان الهائم
 الا بربعة شهود كالزنا وعليه يعمل قول أبي شعاع وحكم الواط واتيان الهائم حكم الزنا في
 في الثبوت بما ذكر (قوله كسائر المعاصي) أي سواء كانت حادثة تعالى أم لا تدعى كبشارة
 أجنبية في غير الفرج وسب ليس بقذف وتزوير أي بما كاة خط الغير وشمادة زور وضرب
 بغير حق وتقدم قبيل كتاب الصلاة انه يندب لكل من ارتكب معصية ان يتصدق بنصف دينار
 (قوله لاحد فيها) خرج الزنا لاجابه الحد ولا كفارة خرج القتع بطيب وضوء في الاحرام
 لاجابه الكفارة زاد في المنهج بعد قوله عز وجل معصية لاحد فيها ولا كفارة غالباً قال في شرحه
 وأثبت بزياد في غالباً الى أنه قد بشرع التعزير ولا معصية كمن يكتب بالله والذي لا معصية
 معه وقد يفتنى مع اتقاء الحد والكفارة كافي صغيرة صدرت من ولي لله تعالى أو من لا يعرف
 بالشروع كافي قطع شخص أطراف نفسه وأنه قد يجمع مع الحد كافي تكرار الردة وقد يجمع مع
 الكفارة كافي الظهار واليمين الغموس أي الكاذبة وافساد الصائم يوماً من رمضان بجماع
 حليلته ويحصل التعزير فيضوجس وضرب غيره بجرح كصنع وهو الضرب بجمع الكف
 أو بسطها ويجب أن ينقصه الامام عن أدنى حد من الزنية نقص في تعزير الجار بالضرب عن
 أربعين وبالجلس أو النسي عن ستة وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالجلس أو النسي عن
 نصف سنة لمن بلغ حد في غير حد فهو من المهتدين اه يعض فيادة واعلم ان التعزير يخالف

وفيها ولو معصية (نصفها)
 كمنظاريه وقول ويغرب
 الحرسنة من زيادتي وتعزير
 بما ذكرنا أولى من اقتصاره
 على القنفذ وقاطع الطريق
 المذكور وزنا البكر
 (وكالزنا) بقيل المرأة
 (الواط) فية صل فيه بين
 المحسن وغيره (لكن
 المفعول به بجلد ويغرب)
 وان مكنت محصناً
 والاستدراك من زيادتي
 (وفي اتيان الهيمة التعزير)
 كسائر المعاصي التي لا حد
 فيها ولا كفارة

(قوله وهو الضرب بجمع
 الكف) المنهم وان الضرب
 بجمع الكف يقال له الكز

الحديث ثلاثة أشياء أنه يختلف باختلاف الناس ويخوفاً للشغاعة فيه والعقول بل يستحب أن
وأنه مضمون ولا يعلم تعزير المتعلم منه ولو كان المعلم كافراً حيث كان أصلح من غيره أو معين
للتعليم ومن ذلك الشيخ مع الطائفة فلا تاديب من حصل منه ما يقتضي تاديبه فيما يتعلق بالتعليم
وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حتى لا يبره بآتي صاحب الحق للشيخ
ويطالب منه أن يخاصه من المتعلم منه فإذا طالب الشيخ منه ذلك ولم يوفق فليس له ضربه ولا تاديبه
على الاستماع من توفيق الحق وأمام شيخ الفسق فلا ينبغي التعرض لهم فيما يلقونه
بسلامتهم لأن لهم في ذلك مقاصد حسنة لا يدركها غيرهم

• (باب السرقة) •

قدمها على قلع الطارق لأنهم كالجزء منه ولعمري وما أخذوا من أوله الخدع أو شرع القاطع فيها
حفظ المال فهو أحد الكليات الخمس السابقة (قوله: فتح السنين الخ) فتح اللغات الثلاث
الجارية في كل كلمة من كل ما كان على وزن فعل ولم تكن عينه حرف حلق فإن كانت عينه حرف
حلق كفتح ونهم وجاز في لغة رابعة وهي اتباع قائم لعينه (قوله: والسارق والسارقة) قدم
هنا السارق على السارقة لأن السرقة لا تكون إلا من الرجال غالباً فقد رتبهم عليهم أو كثرة
معرفتهم بأسبابها قدم في آية الزنا الزانية على الزاني لأن الزنا لا يكون إلا من النساء غالباً الشدة
مداهن للرجال وكثرة معرفتهم بأسبابه ولا اجبال في الآية المذكورة أعني آية السرقة
لأن البذل ولا في محل القاطع خلافاً للفتية لبيان اليد بالقرارة الشاذة وهي فاقطعوا أيما من
ويبان محل القاطع بالسنة حيث أمر صلى الله عليه وسلم بالقاطع من السكوع في سارق زناه
صفاً و• كذا فاطع اليد اليسرى والرجلين مبين بالسنة وأول من حكم بقاطع السارق في
الجاهلية الوليد بن المغيرة وهو أول من بحر البعائر وسب السواحب أبقار أخير عنه صلى الله
عليه وسلم بأنه يجزئ قصبه أي أمعاءه في النار (قوله: أخذ المال خفية) ومنه استقر السمع
أي استمع مستغنياً (قوله: فلا قطع على محتلس) أي محتطف يقال خاست الشيء خاسماً من باب
ضرب الخطة طقة بسرعة على غفلة واخذتته كذلك ومنتهب ويدفع بالسلطان وغيره بخلاف
السارق لاخذته خفية فشرع قطعه زجراً وأركان السرقة الشرعية الموجبة للقاطع وهي أخذ
الشيء خفية من حرز ثلاثة سرقة لغوية وهي مطلق الاخذ وسارق وسروق وشروط في السارق
كونه ملتزماً للحكام عالماً بالتكريم مخذراً بقرآن ولا بعبثية فلا يقطع سرقى ولا معاهد وان
شروط قطعه بذلك ولا يصح ويجهلون ومكره وما أذن له وأصل وفرع وجاهل معذور ولا يشترط
إسلامه ولا حرية وشروط في المسروق ما ذكره (قوله: وهو من يعمد القوة والغلبة) قال الغنائى
دخل في نفسه هم المنتهب فاطع الطارق فلا بد من أنه يظن بخرجه أو يظن أنه يعمد في قاطع
الطارق في قبور زائدة كما لم من نفسه يعمد في المنهج وشرحه هو أي قاطع الطارق ما تزم للاحكام
مخافة تخفيف الطارق بقاوم من يبرز له بحيث يعمده غوثاً مدعياً عن الله عاراً أو ضعف في
أهله أو خرج بالقبود المذكور فخذادها فليس المتصف بمأوئى منها من حرى ولو معاهد
وصحى ويجهلون ومكره ومحتلس ومنتهب قاطع طريق أو باخذت فجرداً عقاد القوة والغلبة
لا يكتفى في قاطع الطريق فكيف يكون داخل في نفسه المذكور حتى يحتاج لإخراجه نعم أن
أراد أنه داخل فيه من حيث عموم مع وعابه فيراد لفظة فقط لاخراج قاطع الطريق ولم يرد

• (باب السرقة) •

بفتح السين وكسر الراء
ويجوز أن كان سامع فتح
السين وكسر الراء والاصل
في القاطع هو قبل الاجماع
قوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما
وغيره من الاخبار والآتي
بعضهم أوصى نفسه بأخذ
المال خفية وشرعاً أخذ
المال خفية من حرز مثله
بشرط فلا قطع على محتلس
وهو من يعمد الهرب
ولا منتحب وهو من يعمد
القوة والغلبة

قوله وهو أول من بحر البعائر
الخ كذا في الأصل الذي
بأيدينا والمذكور في كتب
الثقة يروونها أن أول من
بحر البعائر وسب السواحب
غروبى حتى قتل ما هنا
سواء

المصنف لان المقام مخرج اه افلا حاجة لزيادتها ثم رأيت مخرج بالسؤال والجواب حيث
قال وما قيل من ان نفسه المذهب يشعل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به رد بان لا قاطع
شروطا بغيرها كما سيأتي ثم يشعل هذا الاطلاق اه (قوله كالوديع بجهد الوديع) أي بخون
بجهدا وفي بعض النسخ بجهد بصيغة المضارع وهذا خارج بأخذ المذكور في التوريف
(قوله كونه ربع دينار الخ) ولما نظم أبو العلاء المعري المجلد البيت الذي شكك به على أهل
السنن في الفرق بين الدية والقطع في السرقة وهو قوله

يد بخمس مئين عسجدوديت • ما بالها قطعت في ربع دينار

أجابها القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس أغلاها وأرخصها • وقاية المال فافهم حكمة الباري

وفي بعض النسخ ذل الحياطة أي لو ديت بالقليل كثرت الحياطة على الأطراف المؤدية لازهاق
النفوس لسهولة الغرم في مقابلتها ولولا لقطع الألفي الكثير لكثرت الحياطة على الأموال وقال
ابن الجوزي لما شغل عن هذا لما كانت أمينة كانت ثمينة فاشاكت هانت (قوله ربع دينار)
أي مضروب أو كذا قوله أو وقومابه أي ربع مضروب فلا قطع ربع سيكنا أو حاليما لا يواو
ربه مضروبان ساوا غير مضروب نظرا إلى القيمة فيما عدا ذلك العرض اه أفاده في المنهج
وشرحه قال ع ش على م و ربع الدينار في الأغنية وعشرين نصفافضة اه وأعله
بجانب ما كان في زمانه والأفوه وداوى الآن أكثر من ذلك (قوله المنقال الخالص) قال م و
و ش من قطع باقل منه وأما خبر عن افه السارق يسرق البسطة أو الحبل فتقطع يده فعمول
على بيضة الحديد وحبل يساوى نصابا أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن تدرج صاحبها وتغله
من القليل إلى الكثير حتى تقطع يده اه (قوله ثم يشترط الخ) استدلوا على كلام المتن اوهم
أنه يمكن أحد الأمرين مطاقا والحاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي الذهب
غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار فلا قطع يلوغها مع نقص الوزن وفي غير الذهب
ولو نقصت القيمة فقط ولا بد في المقوم المذكور من بلوغ قيمته ربع دينار قيمة متباين بقطع
المقومون بان قيمته ذلك والأفلا قطع وقيمة من ساوا له لما ذكر قبل الاخراج من الحرز فلا قطع
بما نقص عند الاخراج وان زاد بعده بخلاف عكسه (قوله الوزن) بالرفع فاعل يشترط وقوله
أيضا أي مع القيمة فلا قطع بخاتم وزنه دون ربع وقيته بالصناعة ربع نظرا إلى الوزن الذي لا بد
منه في الذهب (قوله فلا قطع بدون الربع) أي وان نقص قبل اخرجه من الحرز باكل
أو احرأ أو نقص بطيب كما سيأتي (قوله ولا يشترط) أي ونقصه مستلأ أي لا قيمة له فان كان
له قيمة ضم إلى الخالص فان بلغ نصابا قطع به اه قل (قوله أخذ الخ) الاخذ ليس بشرط
بل المدارة على اخرجه من الحرز ولو بسبب كان قطع جيبه فانصب منه نصاب أو ثوب جدارا
فيه حنطة مثلا فانصب منه نصاب فيه قطع بذلك وان لم يأخذ وكذا الورم إلى خارج الحرز
ولو إلى حرز آخر أو أخرجه بمساجد أو راكدا وحركه هو أو أموره الغير المميز أو برقع هابة
أو دابة سائرة أو وافته وسيرها حتى خرجت به في قطع لأنه أخرجه عن الحرز بمسافة بخلاف
ما إذا عرض جريان الماء هبوب الريح ولم يحرك الماء راكدا ولم يسير الدابة الواقعة فوق كذا الوردى

ولا خائن كالوديع بجهد
الوديع (شروط القطع بها
كون المسروق ربع دينار
خالصا) وهو من زيادتي (أو
مقومابه) الخبر مسلم لا قطع
بدون ربع دينار
فصاعدا والدينار المنقال
الخالص وقيس بربعه
المقوم به ثم بشرط في
المقوم به اذا كان قطعة
ذهب غير مضروب الوزن
أيضا لا قطع بدون الربع
ولا يشترط لم يبلغ قيمته
ربع دينار خالصا (و) شرط
القطع بها (أخذه)

(قوله رد بان لا قاطع
شروطا) فيه ان قاطع
الطريق المضروب فيه هذه
الشروط فرد من أفراد
المذهب فلا بد من زيادة
فقط في نوع المذهب
لانها حادثة متغيران
(قوله وفي بعض النسخ) أي
مع قوله عز الامانة وتقديره
عز الامانة أغلاها وأرخصها
ذل الحياطة فافهم حكمه
الباري

نمران من خارج هله فتساقط في الماء وخرج فلا قطع لعدم انراجه له ولو ابتاع دراهم أو جوهرة مثلاً في الحرز وخرج منه قطع ان خرج منه ما ذكر انما ثمة بهالة فأنسبه مالوا أخرجه في فيه أو وعاء فان لم يخرج منه فلا قطع لاسم لا كفي في الحرز كالوا كل المسروق فيه وكذا لو خرج منه لكن نقصت قيمته حال الخروج عن ربع دينار ولو تعلق بطبيب في الحرز وخرج منه لم يقطع وان جمع من جسمه بعد خروجه نصاب لان استعماه له يحد ان لا قاله كانه عام ولو بد بطرولة بجمع طائر قطع كالموضوعة على ظهر راية ثم يبرها كما مر (قوله) بان يأخذ السارق من حرزه مثله (خرج به مالون) نقب واحد وخرج غيره فلا قطع على واحد منهم لان الاول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرزهم ان امر الاول آدم ما غيب بميزاوا اجهما بعد قد وجوب الطاعة بالاخراج قطع بخلاف مالوا امر فحوقد ولو موضعه السارق في النقب أو ناوله لا يخرج فيه فأنسبه الاخر فلا قطع على واحد منهم ما ابطاوان نعا وافي النقب أو باع المال نصابين لان الداخل لم يخرج منه من تمام الحرز والخارج لم يأخذ منه بخلاف مالون نقباً ووضع أو ناوله للخارج خارج النقب فأنسبه الاخر فية قطع الداخل ولو نقباً وأخرجه أحدهما أو وضعه بقرب النقب فانخرجه الاخر قطع المخرج فقط لانه المخرج له من الحرز اه افاده في المنهج ونسبه بزيادة (قوله) ما ليس بمحرز بمحرز مثله) كأن وضع متاعاً بقربه بلا ملاحظة قوى بحيث يمنع السارق بقوة أو استغفانه وكان انقلب عنه ولو نقب السارق لروال الحرز قبل أخذه ومنه مالو مكان صاحب الجبل فقام عليه فاقام السارق وأخذ الجبل فلا قطع لانه رفع الحرز ولم يمسكه بخلاف نقب الجسد لانه هناك الحرز بالانته من أصله أمالو كان في الاولى ملاحظة قوى ولا نزاع أو كثر الملاحظة فالتامع محرز وأما ان خرج من الجامع الاخر ليست بحرز وكذا انفس المسجد (قوله) آواه بالمد من الرباعي وأمله أو آواه فإبدان همزة الثانية انما قال في الخلاصة

ومذا ابدال على الهمزة من • كلمة ان يسكن كاشروا فتن

(قوله المراج) يضم الميم ماوى المشايمة ايلا كما تقدم في الزكاة (قوله من الغمر) بالمثلثة فيشمل الزيب ونحوه (قوله يذويه) يضم الياء من الرباعي (قوله الجبرين) بفتح الجيم (قوله الجن) بكسر الميم وفتح الجيم معلى من الاجتنان وهو الاستعانة بما يحاذره المستقر معى بذلك لانه يستتر حمله فالجيم فائدة وكسرت لانه اسم آلة (قوله الترس) يضم التاء ما يتقوس به في الحرب كالدرقة ونحوها ومنه قوله

شفيع المذنبين قول أمرى • اذا ما الدهر على قاب الجنان

أي قلب ترسه اقنالى (قوله) ثلاثة دراهم أي من الفضة فان الدينار كان اثني عشر درهما كما قاله الشافعي (قوله) باختلاف الاموال) تضمن الدار ووصفت احرز تنطيس آية ونباب وأما تقيسهم بالحرز يحرز الدار ويحرز الطائيات ويحرز الاسواق المشعة ونزارة وصلة ودوق حرز حتى وان لم يجره ما ونوم بضمهم كعبه وشارع على متاع أو تومده حرزه حيث عد التوسد سرقا لذلك المناع والا كان تومد كيداً فيه نقد أو جوهرة فلا يكون حرزاً له وأما حرز ما حمله وجب به حرز لما فيه واصبه حرز لما فيه ورجله حرز لما فيه وكذا الوشد كيس النقد وبسطه فهو بحرز وقوله والاحوال فالدار المنفصلة عن العسامة حرز ولا ملاحظة قوى

بان يأخذ السارق (من حرزه مثله) فلا قطع بسرقة غالباً بمحرز بمحرز مثله لم يجر لا قطع في شيء من المشايمة الا في آواه المراج ومن سرق من القرش حياً بعد أن يورثه الجبرين فباعه عن الجبرين فأنسبه الاقطع روه أبو داود وغيره والجن الترس وكانت قيمته ثلاثة دراهم وكانت الثلاثة مساوية لرباع دينار والحرز يختلف باختلاف الاموال والاحوال

يقظان به أو لومع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه فان لم يكن به أحد أو كان به ضعيف وهي بعيدة
 عن الغوث ولومع اغلاق الباب أو به نائم مع قصه فليست حرزا والمصلحة بالعمارة حرزا فغلق
 الباب مع ملاحظه ولو نائما أو ضيقا مع غيبته زمن أمن ثم أرا لامع قصه ونومه أيا أو ثم أرا
 أو فقط لم يكن تغلقه السارق ولا مع غيبته زمن خوف ولو ثم أرا أو زمن أمن أيا أو الباب
 مفتوح فليست حرزا (قوله ومن جرحه العرف) فقد يكون النسي حرزا في وقت دون وقت
 بحسب صلاح أحوال الناس وفسادها وقوة الساطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يده
 صاحب المال مضيه حاله فيه فلو ذفن ماله في الصخر بحيث لم يطلع عليه أحد لم يقطع بسرقة
 (قوله أدروا) أي أتركوا (قوله وهي شبهة ملك) ولو يدعوا المالكية لاحتمال ما ادعاه فيكون
 شبهة وسواء الشافعي السارق الظريف أي الفقيه وكذلك الوادي أنه ملك سده أو بعضه أو أنه
 أخذه من الحرز بأذنه أو الحرز مفتوح أو أنه دون النصاب وإن ثبت كذبه في جميع ذلك
 كالو ثبت زناه بأمره فأدعى أنه أحلته وكشبهه المالك شبهة الاستحقاق فلا قطع بسرقة قطعه حتى
 في الانتفاع به بصورة عام أو خاص كهر مسجد ونحو بسطة المعدة للأقرش والدكة والمنبر
 والقناديل التي تشرح فيه والبلاط والرخام وأبواب الأخلية حيث كان السارق مسلما إليها
 حتى بخلاف الفهم والمال الذي لا حق له في ذلك بأن اختصت بطائفة ليس منهم وبخلاف
 القناديل التي لا تشرح فهي كباب المسجد وجذعه وهو السهم الذي يسقف عليه وساربه لأن
 ذلك بعد تصديقه لا لا تنفعه ولا يقطع بسرقة معصم موقوف على القرائة فيه في المسجد
 ولو غير قارئ شبهة الانتفاع به بلا سقاع لا قارئ فيه كقناديل الأسراج وأما سرقة الكعبة فيقطع
 به أن يخط عليه الآية سبعة محرز وكذا سرقة المنبران يخط عليه ولا يقطع أيضا بكثرة البئر على
 المنة ولا يقطع الحمام وطاسانه وإن دخل به سرقة لانه غير محرز بل هو داخله ولا يقطع
 أيضا بمال بيت المال حيث كان مسلما ولو غنينا ولا بمال صدقة ولا موقوف وهو متحقق لذلك
 بأن كان فقيرا أو غار ما لذات البين أو غاريا أو أحد الموقوف عليهم (قوله ولو مشترك) وإن قل
 نصيبه منه كخصه من بيت المال لأن له في كل جزء حصة ذلك شبهة ولا يقطع بماله به ولو قبل
 قبضه شبهة اختلاف الملك اه إذا ده في شرح المنهج (قوله بسرقة مال نفسه) أي وإن ملكه
 قبل انجابه من الحرز بارت أو غيره بل أو قبل الرفع إلى القاضي اه إذا ده في المنهج وشرحه
 (قوله كترتم) أي مرهون ولو عبره بلسان أو ضم (قوله وشبهة ولادة) أي منه أوله كما يدل
 عليه كلام الشارح (قوله بماله أو فرعه) أي من النسب وإن لم يهب في ماله ما نفقة
 أو أعاق وكأله أو فرعه سده أو بعض سده لشبهة استحقاق نفقة عليه ما كافي شرح المنهج
 (قوله الحرز) خرج به ما إذا لم يكن حرزا كأن كان له متاع في صندوقها مثلا فقصه وأخذ
 متاعها بخلاف ما إذا لم يكن له فيه نسي وقصه فببطله فان أخذه من المكان بدون فتح فلا قطع لانه
 غير محرز عليه حيفت أو أحاطة به فحرز به ومن الحرز عليه الخلل الذي في رجلاه أو السوار
 الذي في يده أو الطوق الذي في عنقه فإذا سرق ذلك منه أحال نومه ما لا قطع لأن رجلاه أو يدها
 وعنه ما سرق ذلك (قوله فتقطع الخ) والاعطع في غيرا من هو الامام أو نائبه ولو قرضه للسارق
 لم يقع الموقع بخلاف ما لو قرضه لغيره فوقع الموقع وإن امتنع من التفويض لم يخافه

ومرجعه العرف (وهدم
 الشبهة) لا سارق (فيه)
 أي في الموقوف لم يردوا
 الحدود بالجهات (وهي
 شبهة ملك ولو مشترك) فلا
 قطع بسرقة مال نفسه من
 يد غيره كترتم وصائب
 ولا بسرقة المال المشترك
 (وشبهة ولادة) فلا قطع
 بماله أصله أو فرعه (لا)
 شبهة (زوجية) فيقطع
 أحد الزوجين بسرقة مال
 الآخر الحرز عنه لعدم
 الأدلة (فتقطع)

(قوله أو بعض سده)
 بأن كان أصله أو فرعه لأن
 عليه نفقة في الجاه

أن يردد الآلة عليه فيؤدي إلى الهلاك أو قطعها أحد إلا أن الإمام عز وجل قد أتاه وتعديه عليه ولا يضمن شيئا وإن مات بالسراية لأنهم باعصة حقيقة وما تولد من قطعها تولد من مستحق ولا يقطع الإمام إلا بعد ما يصاب صاحب المال له وثبوته فإن قطع يده حينئذ أجزأه والتمنع الموقوع بل يقتل لمبايعة كالمجرم البصري ويسن لصاحب المال العفو عن السارق قبل رفع الأمر للحاكم أما بعده فيمتنع عليه وعلى الحساكم وفي الدمير أن معاوية عفا عن سارق حين أشدته أمه

يعني أمير المؤمنين أعيدتها • بعد ذلك أن تأتي نكالا يشنها فلا تضر في الدنيا وكانت خبيثة • إذا ما شمالي فارقتا عينها

فقد اعنيها وهذا مذهب صهيبي لا يرد (قوله أولا) إنما اخذت القطع بالبدن والرجلين لأنهم آلات السرقة بالأخذ والمنى وقد تمت البدن اقوة بطشها واندمت العين منها لأن البطش بها أقوى فكانت البدن أهم وأردع وانما لم يقطع ذكر الزاني لأنه ليس له مثله وبه يقول التل المملوب بقاؤه ولم يقطع اسنان الناذف إبقاء للعبادات وغيرها (قوله يده يعني) ولو كانت مهيبة كشافة الاصابع أو زائدتها أو شلاء لعموم الآية ولأن الغرض التنبيل بخلاف القود فإنه يعني على الماء أنه كما مروا من سرق مرا قبل قطعها لالتحام اليد كالوزن أو شرب مرارا يكتفى بحد واحد وانما تعددت السكاك في اللباس أو تطيب في الأحرار في مجالس مع اتحاد اليد لأن فيها احتمالا أدى لصرفها إليه فلم تقدر على بخلاف الحد وحمل قطع الشلاء إذا أمن نزف الدم بقول أهل الخبرة والالتم قطع لأنه يؤدي إلى فوات الزوج فتنقطع رجله اليسرى هذا إذا سبق الشلل السرقة فإن شلت بعد ثبوت القطع سقط الحد وكاليد اليمنى في ذلك غيرها كما هو ظاهر ولو خلق له كذا على معصم قطع الأصلية ان تميزت فإن لم تميز قطعها معاً لم يمكن استئناء أحداهما على حدتها فإن أمكن قطعت أحدهما فإن عاد قطعت الأخرى ولا يقتل لمبايعة ها وهكذا وحديث ترد هذه الصورة على قوله فإن عاد فرجله اليسرى وقد يقال لا ترد لأن كلامه مبني على الخلقة المتعددة وحمل قطع اليد اليمنى ان وجدت ولا تقتل لمبايعة ها وهكذا (قوله فاقطعوا أيانهم) • وحينئذ فلا مجال في أية السرقة كما مر في اليد اليسرى بالاقتران الشاذة ولا في القطع أيانهم بالسنة كما سألني (قوله فإن عاد) أي سرق ثانية ولو ما سرقه أولا (قوله فوجه اليسرى) أي بعد أن مال يده اليمنى فلو والى بينهما فمات المقتوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذا عما تقدم في الحد وقاله ع ش على م (قوله ويفمس) أي يتد بالتمسك أو أواء العروق قال في شرح المنهج ونصه الماوردي بالخضري قال وأما اليد اليمنى فيجسم بالنار لأنه عادت لهم أو وضعه ع ش على م • وحينئذ فلا فرق بين اليد اليمنى والخضري (قوله يده) من زيت أو غيره (قوله مغل) يضم الميم وقع الدم مأخوذاً من الإغلاء لأن الغلي والغليان لأنه لازم واسم المتعول منه مغل في يفتح الميم وكسر اللام وأما ضم الميم وكسر اللام كما تقول آدماء فلحن (قوله وهو مصلة لقطع) لأنه حقه لقطع الحد لأن الغرض منه دفع الهلاك عنه بخزف الدم شرح المنهج (قوله فوته عليه) كاجرة الجلاد الآن ينصب الإمام من يقيم الحد ودور زعمه من مال المصالح وينسب تعلق العضو المقتوع في عنقه ساعة للزجر والتنبيل وقد أمر به صلى الله عليه وسلم كما رواه الترمذي وحسنه (قوله ولا امام أهاله) أي الغم من المذكو ومالم

أولا (يده) يعني قال تعالى فاقطعوا أيديهم ما فرغوا شاذاً فاقطعوا أيانهم • والقراءة الشاذة كغير الواحد في الاحتجاج بها (فان عاد) بعده قطعها (فوجه اليسرى) ان عاد (يده اليسرى) ان عاد (وجه اليمنى) لا مبريدت والمراد القطع من الكوع في اليد اليمنى في شجر مارق رداه صنوان والقطع من السكب في الرجل انه لم يرضى الله عليه ذلك ويغفر له فطوعه بدهن مغل وهو مصلة لقطع فوته عليه ولا امام أهاله

(قوله وقد تمت البدن) أي فتم البدن اليمنى على الرجل اليسرى واليد اليسرى على الرجل اليمنى (قوله فلحن) مالم يقرأ بالاضافة وأما إذا قرئ بالاضافة فليس يلحن لأنه يدير اليمنى حينئذ يدهن يخصص مغل

يؤذنه الى تافه لم يذره من المقطوع وهو انما هو ولا كاذل له واذا أهمله لم يزل كل من علم به
 وكان له قدرة على ذلك فله به فان لم يفعل أم ولا ضمان عليه ولا على الامام أيضا كما قاله ع
 وبه يدفع توقف بعضهم في ذلك (قوله عز) كالرساة طارت اطرافه أولا ولا يقتل وما روى من أنه
 صلى الله عليه وسلم قتله فسوخ أو مؤقول بقتله لاستهلال أو نحوه كقصاص بل ضعه الله اذ ارتطق
 وغيره اه أفاده في شرح المنهج وحمل الترتيب المذكور بين الاعضاء الاربعة اذا كانت موجودة
 أما اذا لم تكن موجودة فمقطع في الاولى ما يقطع في الثانية بل ما في الرابعة فاذا لم يكن الا رجل
 عني وسرق قطعته لانه لم يوجد ما قبلها اتم ان الخيم (قوله وب) قطع الحد بقطع يسرى عن
 هذا ضعيف والمعتمد عدم سقوطه ولا يقع الموضع بل له دية أو قصاص أو قطع بده العيني
 (قوله وب) العكس اعترض بان لا يتأني لانه عند استحقاق قطع اليد اليسرى كانت اليمنى مفقودة
 فكيف يقال انه يقطع الحد بقطع عني عن يسرى كما هو مقتضى العكس المذكور واجب
 بتأني في الرجاءين فقط بان سرق ثانيا فيسحق قطع الرجل اليسرى فقط قطعت عنها اليمنى وفي
 الرجل مع اليد بان سرق ثالثا فالواجب قطع اليد اليسرى فقط قطعت عنها الرجل اليمنى (قوله
 وب) قطع يد عن رجل) هذا ضعيف وقوله وب) العكس أي قطع رجل عن يد (قوله وب) يجب مع ذلك
 أي مع الحد المذكور رد المسروق لان القطع مثلا حقه تعالى والغرم حق الادنى فليس يقطع
 أحدهما الاخر ويجب أيضا البرئ مدة وضع يده السارق عليه وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم
 وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا والقطع لازم بكل حال ولو أعاد المال
 المسروق الى الخو لم يقطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يقطع وقال مالك لا ضمان
 وب) قطع قال بعض اصحابنا ولو قبل بالعكس لكان مذهبا للحد بالثبوت (قوله أو قيمة) أي
 أقصى قيمة أخذ من قوله كالمصوب (قوله فانه يجب رده ان بقي) هذا صريح في أن الكافي في
 قوله كالمصوب للقياس لا القليل لعدم استقامته وقول قل صريح كلامه او اداة المثلية
 لا القليل ولا القياس اه فيه نظر فان المثلية والقياس بمعنى فلا تصح مقابله به او قول الحسن
 وانظر ما للفرق بين ارادة المثلية والقبيل اه فيه نظر أيضا لما علمت من أن المثلية ترجع للقياس
 وذلك مغاير للقبيل قطعا (قوله على اليد) أي على صاحبها ما أخذت أي ضمانه مع الاثم وانما
 نسب ذلك اليه المبانيتم الاخذ غالبا ومعنى أخذت استوات وما شامله للاختصاص مادام
 باقيا لا قطع فيه وقوله حتى تؤذيه أي يستولى مالكه عليه ولو بدون أداء الغاصب واعلم انه يحرم
 على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح لان فيه ترويعا للقلب وفي الحديث من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يرقع عن مسلما

* (باب قطع الطريق) *

أي قطع المروءة بالمرض لانه رأى منه منه أي بيان الحكم المتعلق بالقطع فهو اعادة المنع
 ويقال على اتصال شيء من آخر في الحسومات وأما شرعها والبروق لا خذمال أو قتل أو ارباب
 حلة كون ما ذكره كناية أي بجهازة انا أي لاجل الاعتماد على القوة مع البعد عن الغوث
 ولو حكما كالودخلوا دارا ومنعوا أهلها الاستغاثة كاسياني ونبئت برجلين لا رجل واحد
 ولا برجل وبين ولا باربع نسوة والمراد بالطريق محل المرور ولوداخل الابنية والدور (قوله)

ثم ان حاد به ذلك عز
 (وب) قطع الحد بقطع
 يسرى عن عيني من يد
 أو رجل (وب) العكس وب) قطع
 يد عن رجل وب) العكس وان
 أساء القاطع لان الغرض
 الزجر والتنبه (وب) يجب
 مع ذلك (رد المسروق) الى
 صاحبه (ان بقي والا فبدله)
 من مثل أو قيمة فهو أولى
 من انصاره على القيمة
 (كالمصوب) فانه يجب
 رده ان بقي والا فبدله وذلك
 نظير أي دارد وغیره على
 اليد ما أخذت حتى تؤذيه
 أي أو بدله ان تلفا
 * (باب قطع الطريق) *

(قوله فيه نظر الخ) الاظهر
 كلام قل لان معنى كلامه
 هذا انكم محال للمصوب
 وانس مثالا ولا مقبلا
 عليه ففرق بين الثلاثة كما
 هو واضح

آية انما جازاه الخ) قال جمهور العلماء انما اترأت في قطاع الطريق لاقى الكفار واستحووا به قوله
 تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذا المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كانت
 المراد السكة او السكة كانت تؤتم بما سلاهم وهو دافع لعمدة وقيل القدرة وبعد ما قدم في ما اعطى
 العتوبات على اخفها في الجملة فافهم التوسيع ومكة في آية كذا في العين فافهم التضييق كما هو
 القاعدة فيه ما لم يرد ذلك المصنف واحدا منهما وانه لما راعى الاخذ بالاعتدال (قوله ان لم يقتل الخ)
 أي بان اقتصر على مجرد الارعاب او الاغارة لا اطعن قال صلى الله عليه وسلم لم من حكم
 سواد قوم فهو منهم وقوله ولم ياخذ المال النصاب صادق بصورين بان لم ياخذ مالا أصلا
 أو أخذ أقل من نصاب وكل عنه ما صاحب اعدم القتل وأعاد حرف النفي اشارة الى أنه لا بد من
 اتقاء كل من الامرين (قوله يجهن وغيره) صريحه أن الحبس من التعزير وهو كذلك ولا يجوز
 ياخذ مال خلافا للحنفية في قواهم انه يجوز ويوضع في بيت المال الى ان يحسن حال المأمورة به
 اليه وظاهر كلام المصنف أن الحبس لا يتعين وأن الامام الجمع بينه وبين غيره وله ترك ان رأى
 مصلحة كسائر التعازير ولا يقتدر على استدعاء حتى يظهر توبته وهو كذلك في الجميع كما اشار
 اليه وعبارته مرد وعزيم وجوبا ان لم يتركه مصلحة كما لو أخذ من باب التعزير بحبس وغيره
 ردعاهم عن هذه الامور الغلطية وقد نصر النفي في الآية بالحبس ومن ثم كان أولى من غيره فلا
 يتعين وله جمع غير معصية كما اقتضاء كلام المصنف رحمه الله ويرجع في قدره وقد روي عنه لراى
 الامام والاولى استدعاءه الى ظهور توبته وأن يكون بغير يده اه (قوله لا يرتكب معصية)
 وهو التضييق والارعاب (قوله حق ظهر) غاية في قوله يجهن وغيره المذكور في عبارة المتن
 كذا في روضة الشريعة ويقتضي من عبارة مرد السابقة أنه متعلق بحبس المذكور في كلام
 الشارح وأنه من مدخول الاولوية فلو قدمه عليه المكان أولى (قوله رقتل) معطوف على يعز
 وكان الانسب أن يقول ويقتل لدفع ايها كونه مصدرا معطوفا على حبس ولم يرتب المصنف
 كترتيب الآية (قوله ان قتل معصوما) جواب الشرط معطوف دل عليه قتل قبله أو هو نفس
 الجواب عند الكونيين وخارج بقوله يكافئه فهو ايها وعبارته مرد وان قتل قتلا يوجب الفرد
 ولو بسراية جرح مات منه بعد أيام اه (قوله لا آية) قال في شرح المنهج ولا نهضم الى جنايته
 اخافة السبيل المتعصية زيادة العقوبة ولا زيادة هنا لانتم القتل لا يسقط قال البند نصيبي
 ومحل قتله اه اذا قتل لاخذ المال والا فلا يقتل اه (قوله بطالب) أي للمال وان لم ياخذ وأما
 القطع فلا يتوقف على طلب ولم يقدم نظيره في البرقة ولا بد منه كما مر (قوله يده اليمنى ورجله
 اليسرى الخ) وقطع اليد للمال مع ملاحظة الممارسة على المعقد وقيل للمال كالسرقة ورد بانه
 لو ناب قتل القدرة عليه سقط قطعها ولو كان للمال فقط لم يسقط وقطع الرجل للصارية على
 المعتمد لان المال قطع في مدة ابلته البدن اليمنى فلو كانت الرجل للمال لزم ان قطع العضوين المال
 وقيل للمال والممارسة تنزلا لذلك منزلة سرقة ثانية قال مرد ومع ذلك هو حق واحد وحيد
 فلا فرق بين أن يقطع معصا أو مرتبا اه بزاد ثم قال ولو فقدت احدهما ولو قبل اخذ المال
 ولو لثلمهما وهدم أمن نزع الدم اكتفى بالآخرى ولو عكس ذلك بان قطع الامام
 يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزمه القود في رجله ان تعدد والا فبها ولا يسقط قطع رجله

الاصل فيه قبل الاجماع
 آية انما جازاه الذين يهابون
 الله ورواه الآية (قوله) زرد
 قطاع الطريق ان لم يقتل
 ولم ياخذ المال (النصاب
 بحبس وغيره) لا يرتكبه
 معصية لاحد فيم ولا
 كفاية وحسبه في غير
 يده أولى حتى يظهر توبته
 (وقتل معصومان قتل معصوما
 بكانه معصما) ولم ياخذ
 المال (النصاب للآية
 وان عكس) باليد اخذ
 المال النصاب بلا شبهة من
 جرح ولم يقتل (قطعت)
 بطلب من المالك (يده اليمنى
 ورجله اليسرى فان عاد
 بعد قطعه) (فرجله اليمنى
 ويده اليسرى) يده يمان

(قوله كما هو القاعدة) لانها
 اذا قدم في الاغاط كانت
 أول التوسيع واذا قدم
 الاخذ كانت التضييق

اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن وايزاء والفرق ان قطعهما
من خلاف نص توجب مخالفة الضمان ونقد يديم اليقنى على اليسرى اجتمعتا في قطع مخالفة
الضمان اه (قوله لاية) أى المقدمة (قوله جنس المنفعة) أى من جهة واحدة
وعبارة مرر الثلاثون المنفعة كلها من جانب اه (قوله ثم صلب) قال مرر وأنهم ترتيبه
الصلب على القتل أنه يسقط بموته حنف أنه وبقتله بغيره هذه الجهة كقوله في غير الحاربية
اذ التابع بسقوط متبوعه وبما تقره فسر ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما لاية فإنه
جعل أولها التنويع لا للتخصيص حيث قال المعنى أن قتلوا ان قتلوا أو وصلبوا مع ذلك ان قتلوا
وأخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوه فقط أو سلبوا من الأرض
ان أرادوا ولا يأخذوه وهذا منه احاطة بغير وهو الاقرب أو افقة وكل منه ما من مثله جهة لانه
ترجمان القرآن ولان الله تعالى بدأ فيه بالاغظ فكان مرتبا ككثرة الظهار ولو أراد التخصيص
له بدأ بالاشتبك ككثرة العيب اه (قوله بعد غلبه وتكفيه) هو المعقد وما قيل من أنه يصلب
حيوانا مع بطنه يرمح الى أن يموت باطل فيحرم ذلك ~~حكا~~ الحاروق والسلم الخ الذي يقوله
الحكام ملحدت اذا قلتم فاحذروا القتل اه أفاده الرحاني والذي حكاه في المنهاج غير هذا
القول وعبارته مع شرح مرر في قول يصلب حيا قبله أى أدنى من ينزهر به عرفا غيره ثم ينزل
فيقتل لان الصلب عقوبة قيمة هل به حيا انتهى باختصار فاعلم ما ذكره الرحاني قول لم تطلع عليه
(قوله فهو أولى) أى لان الواو لانه قضى ترتيبا فتبين أنه اذا صلب قبل القتل كفى وليس كذلك
على المعقد كما مر اكونه زيادة تعذيب (قوله ثلاثة) بأشياء التام على الافصح عند حذف المعداد
فان الافصح حينئذ مرعاة حاله لو ذكر وهو هنا مذكور كما ذكره الشارح ويجوز حذفها على
خلاف الافصح كما صنع في المنهاج (قوله ثم بعد الثلاثة ينزل) هذا ان لم يخف تغيره قبله او الا
أنزل حينئذ قال الاذرى وكان المراد بالتغير هنا لا التغير بوجه واحد والا ففى حجب جيفة الميت
اللاما حصل النكر والتغير غالبا اه مر (قوله قبل الظن به) أى قبل قبض الامام أو نائبه عليه
وعبارة مرر والمراد بما قبل القدرة أن لا تعذب اليهم بد الامام بهرب أو استخفاف أو امتناع اه
(قوله سقطت عنه عقوبة) وليس لاحدية سقط بالتوبة الا هذا وقتل تارك الصلاة كسلا
والمرتد وقوله قصمه أى يخص بقاطع الطريق وقوله كقطع يد رجل أى مجموعهم ما لانه
لخص به أما قطع أحدهما فبشاركة فيه لسارق واعترض بأن قصبته عدم سقوط قطع اليد
لانه لا يخص القاطع وأجيب بأن قطعهم ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة
واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها فسقط قطع اليد تتبع لسقوط قطع الرجل اه
وعبارته مرر مع متن المنهاج وسقط عقوبات تخص القاطع من تخم قتل وصلب وقطع رجل وكذا
يد كما شمل ذلك كلامه لان المختص به القاطع اجتماع قطعها فيه ما عقوبة واحدة اذا سقط
بعضها سقط كلها اه قال بعضهم ولعل عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرفعة حتى نقل في الكفاية
عن التنوير اختيار عدم سقوط قطع اليد حينئذ اه (قوله وتخم قتل) خرج أصل القتل فلا
يسقط عنه لانه ليس بمختص به (قوله بعده) أى بعد الظن به لانه هو ما أى الاية والالم يكن
قبل فيه فائدة والفرق أنه قبلها غير متم بخلافه بعدها الاتهام بدفع الحد ولو ادعى بعد الظن

لاية وانما قطع من
خلاف الثلاثة يثبت جنس
المنفعة عليه (فان قتل
وأخذ المال) الصواب
المحرز عنه بلا شبهة (قتل
ثم صلب) بعد غلبه
وتكفيه والصلاة عليه
فهو أولى من قوله وصلب
(ثلاثة) من الأيام من
زيادته زيادة في التكميل
لزيادة الجوعنة ثم بعد
الثلاثة ينزل (فان تاب قبل
الظن به سقطت عنه
عقوبة قصمه) من قطع يد
ورجل وصلب وتخم قتل
لاية الا الذين تابوا من
قبل أن تعدوا عليهم
بغير خلاف ما لو تاب بعده
أفهموها

سبق توبته وظهور اماره صدقه ووجهات اوجهها عدم تصديقه لاتهمه ما لم تقم به ائمة اه
 أفاده مر (قوله وبخلاف القود الخ) هذا منه وم قوله تخصه بهذه كاه الا سقط بالتوبة لاهن
 قاطع الطريق ولا عن غيره وعبارة نرح المنهج فلا يسقط عنه ولا عن غيره من اقود ولا مال ولا باقى
 الحدود من حد زنا وسرقة وشرب وقد قال لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة
 وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقى الحدود بالتوبة في الظاهر أما بينه وبين
 الله تعالى فيسقط اه قال مر ومن حاشا في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك بل على الاصرار
 عليه أو الاقدام على موجهه ان لم يقب اه أمام لم يحد في الدنيا فيعاقب في الآخرة ان لم يقب
 (قوله وحد الزنا) أى ولو كان الزانى ذميا ثم أسلم فإنه لا يسقط عنه حد الزنا على المأقود وقد قدم أنه
 يحصل الاحصان بوطئه في ذلك صحح حال حرايته (قوله والمسرقة) أى لا في حال المحاربة والا
 سقط حدها كما لم يحاصر (قوله وغيرها) كالشرب والقذف كما مر عن نرح المنهج (قوله الاقتل
 المرتد وتارك الصلاة) هذا استثناء من قوله وغيرها ولا فرق في كل منهما بين كونه قاطع طريق
 أو لا لكن ان لم يكن قاطع طريق فالامر ظاهر وان كان فيه اشكال لان توبته من قطع الطريق
 لا تسقط عنه القتل من حيث الردة أو الترك الا ان يقال انه تاب من القطع وعند توبته منه أسلم
 ان كان مرتدا ومضى بان كان تاركا فصدق عليه أنه تاب فسقط عنه القتل وان كان المسقط
 له اعمامه وتوبته من الكفر أو الترك لا من قطع الطريق وعبارة قل قوله الاقتل المرتد أى من
 حيث الردة وتوبته بالاسلام وكذا قتل تارك الصلاة من حيث الترك وتوبته بفعل الصلاة وخرج
 بذلك الكافر الاصل أى الذى فلا يسقط الحد ودفعه بالاسلام اه (قوله فيسقط بها) أى
 بالتوبة (قوله وللمستحق الخ) لان الغالب في قتله معنى القود فلا يقتل بغيره كقولهم
 لا الحد لان الاصل فيها اجتمع فيه حتى الله تعالى وحق آدمي تغليب حتى الاذى لبنائه على
 الضيق ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت لوارثه القود فكيف يصحط حقه بقتله فيها (قوله اذا قاتل الخ)
 ليس بقيد ولا مفهوما بل كان الاولى اسقاطه لانه يؤهم عدم حصه عقود قبل التوبة وليس
 مراد بل ذلك مطلقا لكن ان عاقب التوبة بمال أو دونه سقط حقه من القتل وقتل القاطع
 حدا أو بعد ما يقتل قال في المنهج وشربه ولو عاقب عليه أى القتل بمال وجب المال وقتل
 القاتل حد القتل اه (قوله ويشترط ان يكون قاطع الطريق الخ) ولا بد ايضا ان يكون
 مانعا لا احكام ولو سكران أو ذميا أو ان يكون مختارا ولا يشترط اسلامه خلافا لما في المنهاج وان
 يكون برزقه للمارين في مكان يسد معه غوثا بعد عن العمارة أو السلطان أو ضعف في أهلها
 أو في السلطان أو اغير ذلك كالمودخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة فهم قطاع في
 حقهم وان كان السلطان موجودا قويا ومن هؤلاء كما قاله ع ش الذين يؤثرون السرقة المسجون
 بالمسرق في مآته افهم قطاع (قوله أى قوة) أى بالنسبة ان قطع عليه وان كثر وعبارته رأى وقوة
 وقيرة ولو لواحد يغلب جماعة قال فالشركة أمر نسبي فلو فقدت بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن
 استسارهم حتى أخذوهم لم يكونوا قطاعا وان كانوا اضعافا من المأخذ لان ما نه لوه لم يصدر عن
 شوكتهم بل عن تزييط القاطل اه (قوله فلا يدخل فيه نحو مختلس) لا تنه الشوك فكيف قودا
 ضامنا كغيره والفرق عسر دفع ذى الشوك بغير السلطان فغلطت عقودته ردعها بخلاف فهو

وبخلاف القود والمال
 وحد الزنا والسرقة
 وغيرها الاقتل المرتد
 وتارك الصلاة فيسقط بها
 وتوبته بغيره كقولهم
 ع بريه (وللمستحق) اذا
 تاب القاطع قبل الظفر
 (القتل أو الذية) المقتو
 هاها (أو العفو) بالقتل
 من الذية أو (مجانا) كافي
 القتل في غير قطع الطريق
 (ويشترط أن يكون
 قاطع الطريق شوكة) أى
 قوة (فلا يدخل فيه نحو
 مختلس)

الخمس اه افاده مر (قوله كتمب) يقال عليه ان المنتهب ما اخذ من النهب وهو القلبة والقهر وقد صرح المصنف في عامر بان من يعقد القوة والغلبة فيكون له شوكة فتفريغ عدم دخوله بان شرط الشوكة غير صحيح فزيادة المصنف نحو ايسر في محله او كلام الاصل أولى وأجيب بان في كلامه هذا ذفاؤ التقدير له شوكة مع اليعد عن الفوت كما صرح بذلك في المنهج حيث قال يخيف للطريق يقاوم من يبرز له بان يساويه أو يقلبه بحيث يعدمه غوث له مد عن العمارة الى آخر ما مر فخرج المنتهب فانه وان كان له شوكة لكن ليس بروضة في مكان يعدم عن الفوت بل قريب منه لا يعتمد على قوته وغلبته وقوله في شرح المنهج بان يساويه أو يقاويه أى في القوة لا في العدد كما مر

• (باب الصيال) •

هو الاستطالة من صال اذا استطال وعطف الوتوب عليه تفسير أى الهجوم والعدو والقهر يقال صال عليه استطال وصال عليه من باب قال اذا وثب من باب قد رصول البعير الهـ من باب نظرف اذا صار يقتل الناس ربه وعليهم وهذا معنى لغوى وشري كما قاله عس في حواشي المنهج وقال البرماوى انه لغوى فقط وأما الشرعى فزيادة فيه بغير حق ويعبر عن ذلك بالاستطالة المستوصة وهذا أولى من دعوى اتحاد المذهبين وذكره عقب المصنف وطع الطريق لأن بينه وبين الأولى عموم ما يخصوصا من وجه اذ هى أخذ المال خفية من حرز مثله أعم من أن يكون معه استطالة وتوب أو لا وهو الاستطالة والتوب أعم من أن يكون باخذ مال أو لا وبينه وبين الثانية عموم وخصوص مطلق لا اعتبار فيه وفرادة في ذلك ايسر معتبرة هذا كما يدل من نعرته السابقة مع وجود التهر والاستطالة في كل (قوله وضمان البهائم) من اضافة المصدر لمفعوله المحذوف أى ضمان متلف البهائم وليس المراد ضمان نفس البهائم كما يوهمه ظاهر العبارة (قوله له) أى يجوز له الصادق بالوجوب لأنه جواز به عدم امتناع فيجب في حال مجبور عليه أو وقف أو دية أو متعلق به أو اجارة وفي بضع ومقدسه ماله وفي طرف وتيسر ولو لم يملك ويجوز في المال غير ماصرـ واه كانت المذكورات لا دافع أم لا غيره وسياق تمام الكلام على ذلك ولا يشترط بلوازال دفع تلبس الصائل بهياله حقيقة بل يكفي غلبة الظن دون الشك والوهم والظن الضعيف (قوله دفع كل صائل) ولو اذمسية حاصلا فاذا اصالت على انسان ولم تدفع الا بقتلها مع ماها جاز على العمد ولا ضمان وفوق بينا وبين الحائسية حيث يؤخر قتله ابان المعصية هناك قد انقضت وهما موجودة مشاهد حال دفعها وهى الصيال وكذا يقال في دفع الهرة الحامل اذا اصالت على طعام أو نحو ذلك ولو صارت ضاربة مقبلة فقتلها في حال كوتها وجهان أو جههـ ما به قال القفال لا يجوز لأن ضرر أوتها عارضة والضرر عن حامل وقال القاضي حسين الحق بالقواصق الخمس فيصور قتلها ولا يتعص بحال ظهروا الشر والمعتد الاول فلا يجوز قتلها الا حال تعديها فقط حيث تعين قتلها بطريقة الدفعها سواء تكررت ذلك منها أم لا خرجت أذ يتعاضد عادة القطة أم لا فان لم يتعين قتلها بطريقة ابان أمكن دفعها بضرب أو زجر لم يجز قتلها بل يدفعها بالاضرب فلا خوف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يقيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها باخر اجهام من البيت واغلقه دونها أو بتدوير

كتمبب والفتاس من
يعرض للقائلة ودية
الهـ وبوتقون من زيادى
• (باب الصيال) •
هو الاستطالة والتوب
(وضمان البهائم له) أى
الشخص (دفع كل صائل)

دفعها مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها حينئذ ولا ضربها لضربها يدو علم من هذا أن الهرة
لو أخذت حمامة وهي حية جاز قتل أذننها أو ضربها فها تترسأها قال الامام وقد انتظم في من
كلام الاصحاب أن الذوات منقولان لا يعصمهما الاقتناء ولا يجري المثلان عليهما ولا أثر ليد
للاختصاص فيها ولو كان يده وظيفة بوجه صحيح بان كان أهلا لها كان له دفع كل من يأخذها
بغير وجه صحيح وان أذى إلى قتله كما وقاس الباب قال الشيخ عبد البر ثم بلغني أن العلامة ابن
سحر الهيثمي أفق بذلك وهو وجهه اه (قوله - لم الخ) نعم في السائل وسباني التعميم في
المسؤول عليه (قوله وغيره) كسبي ومجنون وبهية وله دفع - لم عن ذي والد عن ولده وسيد
عن عبده لانهم معه وموت (قوله من نفس الخ) فان وقع صال على الجبيع في زمن واحد ولم
يمكن الادفع واحد فواحد قدم النفس أي وما يسرى اليه كالجرح فالبضع فالمال الخطير
فالخبرة وعلى مسبي يلاطيه وامرأتين فيهم اقدم الدفع عنها كما هو الوجه احق البين واقضاء
كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ولا يمتنع من اختلاط الانساب المنظر اليه شرعا ادمر (قوله
وأهل) أي زوجته وأحرمه (قوله وان قل) استشكل ذلك بما سمر في السرقة من اشتراط انساب
لقطع اليد وأجيب بان ما ينزجر به السارق وهو قطع اليد امر محقق لا يجوز العدول عنه لئلا
الله تعالى عليه في كتابه لم ينزجر به السارق لانه لا يكون المال السرقة محققا وهو ربع دينار فاكثر
والعالم يقطع يده لانه لا يجمع به غالب ما ينزجر به الصائل كالقتل غير محقق لعدم النص عليه فيجوز
العدول عنه الى ما دونه فلم يشترط تقدير المال للمسؤول عليه وأجيب أيضا بأنه لما كان حد
السارق مقدرا بقطع اليد جملوا ما وجبه مقدرا وهو ربع دينار الخ قال ابن شرف والجواب
الاول أولى لانه يقال فلم يقدر بقيل يحصل به المقصود المذكور اه ثم رأيت الشيخ سلطان
في حواشي المنهج ذكر هذا الجواب بقوله وأجيب بأن السرقة ما قدر حدها قدر مقابله وهنام
يقدر حدده فلم يقدر مقابله وكان - كمة عدم التقدير هنا انه لا رابط للصيال اه وبه يدفع كلام
ابن شرف المذكور (قوله أو منقعة) أي منقعة دار أو دابة مثلا بان يسكن الاول ويركب
الثانية واعتذر ذلك قل بان المنقعة داخله في المال فكان ينبغي الاستغناء به عنه أو ذكرها
عقبه اه ورد بانهم الاتي ما لا في العرف وان قولت بحال (قوله وبضع) تبلا كان أو دبر من
أدى أو بهية ولو بضع حربية والدفع عن بضعة الا لا حترتها بان من باب ازالة المذكرة وان كان
لواطئ لها حربية لان الزنا لم يقع في ملة من المثل ولا يجوز الاية - دام بالقتل في دفع الصائل على
البضع حيث أمكن دفعه بغيره سواء كان بضع نحو أو خنثيه أو زوجته أو غيره - ما على المعقد
(قوله غير أهل) قيد به لم يوضع الاهل من قوله قبل وأهل فانه شامل لنفسه أو بضعه أو طرفها
وقبل المار بالاحل بضعها لم يوضع الاهل من قوله من نفس وطرف فان اراد به أعم من
نفسه ونفس غيره وكذا طرفه وطرف غيره فانه فائدة بضع الاهل على هذا مما سمر بطريق النص
وعلى ما قبله بطريق الشمول فلو علم في البضع هذا لم يكرر (قوله فاعندوا عليه) تسمية
الثاني اعتداه من باب المشاكلة وهي ذكر الشيء باللفظ غير لوفوعه في محبة كقوله
فالوا اقتراح شيئا محذورا طبعه - ذات الطبخ والى حبة وقصا
فذكر الخياطة باللفظ الطبخ مشاكلة وأيضا في تسميته بذلك إشارة الى أن تركه بان يدفعه لم يغيره أولى

... لم وكافر وحروقة
ومكلف وغيره (عن
مهموم) من نفس وطرف
وأهل ومال وان قل
واختصاص بكلام مينة
ومنفعة وبضع غير أهل
ومقدماه ككفيل
ومعاقبة لا يقن اعتدى
عليكم وخبر البخاري
انصر الخالط الما أو مظلوما

قوله فاعندوا الخ كذا
بالفتح وليست هذه الزيادة
في نسخ الشرح التي بايدينا

(قوله وفي حل أكل لحم
الإنسان) ظاهره سواء
أصاب مذبذبه أو لا والذي
نقله الشيخ خضر
والشورى التقييـديه
ونقله عن الروض وشرحه
فخره

والصائل ظالم فيمنع من
ظلمه لأن ذلك نصره وخبر
الترمذي وصححه من قتل
دون دينه فهو شهيد من
قتل دون دمه فهو شهيد
ومن قتل دون أهله فهو
شهيد من قتل دون ماله
فهو شهيد نعم لو صال مكرها
على إقراره مال غيره لم يجز
دفعه بل يلزم المالك أن يقي
روحه بماله كما يشاؤ
المضطر طعمه ولكل منهما
دفع المكره وقولي عن
معصوم أولى وأعم من قوله
عن نفس أو طرف أو أهل
أو مال ويدفعه (بالأخف)
فالأخف أنه لو تعالى ادفع
بالتى هي أحسن ولأن ذلك
جوز للضرورة ولا ضرورة
في الاثقل مع إمكان تعجيل
المقصود بالأخف في دفعه
بالحرب منه فيلزم جر
في الاستغاثة فيا لضرب
بالد قبل الوط فيا لصا
في قطع

وقوله بمنزل ما اعتدى عليكم المراد المثلية من حيث الجنس وإن لم تتماثل الأفراد لأن المصـ
وله قتل الصائل وإن اعتدى عليه بغيره (قوله والصائل ظالم الخ) بين نصره الظالم لظفائمه
وسكت عن نصره المظالم لوضوحه قال الخطيب في شرح القاية وفي مسند أحمد بن حنبل من
أذل عنده مسـ فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله تعالى على رؤس الخلائق يوم القيامة
(قوله دون دينه الخ) دون بمعنى عند أو لتعليل بمعنى اللام أى لأجل الدفع عن دينه لأن قتل
أهانه للدين وكذا الباقي ولو قال عتب الحديث ما نصه ويتأس بما فيه غيره لوفى بالمراد لعدم
شموله للدفع عن غيره فهو دليل لبعض المدعى كما قاله قـ وهو ظاهر بالنسبة لما بعد قوله دون دينه
فإن قتل الغير فيه أهانة للدين في الدفع عنه دفع عن دين الدافع (قوله فهو شهيد) وجه الهدالة
أنه لما جعله شهيدا بل على أن له القتل والقتال كأن من قتل أهل الحرب لما كان شهيدا كان له
ذلك (قوله دون أهله) أى زوجته وما في معناها (قوله نعم لو صال) استدرك على قوله دفع
صائل وقوله مكرها أى بفاحشة أو قتل كأن قال له إن لم تتلف مال هذا أو الأفاعيل بك الفاحشة
أو قتلت كما يؤخذ من قوله بعد أن يقي روحه الخ أى أو عرضه لا بالمال مال كالتلف مال هذا
والأفاعيل ماله فلا يلزم المالك التمكين المكره (قوله كما يشاؤ المضطر الخ) يستفاد منه وجوب
اليدل على الصائل أن أظلمه وهو كذلك والمراد بالمناولة التمكين كما في مر وعبارته ولو اضطر
إنسان لما أوطأ عام حرم دفعه عنه ولزم ما لكه تمكينه منه اهـ (قوله دفع المكره) بكسر الراء
(قوله أولى) أى التقييـديه بالعصمة وأعم لشموله الاختصاص والمنفعة والبيع وغيرها (قوله
ويدفعه) أى الصائل على منى مما سرق منه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه اهـ مر (قوله
ولأن ذلك) أى دفع الصائل (قوله بالهرب) لو أمكنه الهرب من غل صائل عليه ولم يهرب
فقتله دفعاً ممن بناء على وجوب الهرب عليه ما إذا صال عليه إنسان وفي حل أكل لحم الإنسان
ويجهان والراجح الحل وقيل بدفعه لأنه لم يقصد الذبح والأكل اهـ أعاد في الروض وشرحه
(قوله في الزجر) قضيته وجوب الترتيب ابتداء بين الزجر والاستغاثة وهو قضية كلام المنهج
أيضا وظاهر عبارة المباح استواءهما حيث قال فان أمكن بكلام واستغاثة حرم الضرب اهـ
قال مر وظاهره ذاتا سواء الزجر للاستغاثة وهو واضح أن لم يترتب على تقديم الاستغاثة مع
النداء بالزجر الحاق ضرر أقوى من الزجر كما سأل كما جاز له والأوجب الترتيب بينهما
فيعزونه يستغيت وعليه يحمل إطلاق من أوجب ومعلوم أنا وإن أوجبناه فهو بالنسبة لغير
الضمان لما لم أنه لا ضمان بمثل ذلك كالاستغاثة قبل الزجر زيادة وعبارة ترى بعد قول المنهج فزجر
فاستغاثة مقتضى كلامه أنه لا يجوز الاستغاثة مع إمكان الدفع بالزجر وإيسر يصح بل هو بخير
بينهما اهـ بعض تفسير فالعقدان في مرتبة واحدة لكن بالشروط الذي مر عن مر فالمراتب
ستة (قوله في القطع) كان الأولى أن يزيد بعد ذلك في القتل دخولا على المتن وفائدة الترتيب
المذكور أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاستغاثة بعددتها من حرم عليه قال في
شرح الأصل فان أمكن بكلام أو استغاثة أو هرب حرم ضرب أو بضرب حرم بوط
أو بوط حرم بوط أو بقطع عضو حرم قتل اهـ وبحل وجوبه إن أمكن فإن لم يكن كأن لم يجد
المصـول عليه الأسكينة في دفع بها قال مر ولو لم يجد المصـول عليه الاستغاثة جاز له الدفع به وإن

كان يدفع بعضا اذ لا تقدر منه في عدم استصحاب اوله من احسن الدفع بطرف السيف بدون جرح يضمن به بخلاف من لا يضمن اه (قوله فان لم يدفع الا بالقتل) أي ابتداء ما لم يمكنه الترتيب أو بعد رعاية بان أمكن ورعاؤه فلم يدفع بما دون القتل فان دفع عا دونه وقتل الصائل ضمه واعلم أنه يجوز الدعا على الصائل بكف شره عن المصول عليه وان كان به لاله حيث غاب عن الظن أنه لا يدفع الا بالاله لاله وأما دفعه بالصهر فلا يجوز لاله مصول عليه ولا غيره لانه حرام لذاته (قوله لم يضمنه) يستثنى من ذلك المضطر اذا قتل صاحب الطعام دفعا لصا باله فان عليه القود (قوله بقود) أي لانه أبطل حرمة دمه بصياله (قوله ولا يحكمه ولا كذا) استشكل بأن الحكومة لا تصور مع القتل وفرض المسئلة أنه قتله قالوا يجب الدية مثلا لا الحكومة وان كان سبب موته جراحة تؤجبه او بان الكفاية ليست من الضمان وأجيب عن الاول بتصوره مع القتل فيما اذا صال عليه مسلم فخرجه جراحة غير مة قدرة ثم ارتد ومات بالجراحة مرتدا فلا حكومة في هذه الحالة ولا كفارة لان نفسه هدر من حيث الردة ببراحته هدر من حيث الصال ولولا اهاداره بسبب السبيل لم يجب سوى الحكومة فالمسقط لها هو الصال ولو جرحه قبله لكانت نفسه هدر او جرحه مضمونا ما لو كانت الجراحة قدرة قالوا يجب أدل الامر من الارش والدية وعن الثاني بأنه تجوز في الضمان خاراديه ما يشمل غرم المال الشامل لكثرة كفارة وبعضهم أجاب عن الامر من بأن مراده نعمهم الحكيم نكاته قال لا يلزمه شيء (قوله كبرى ومرد) وزان محسن وتارك الصلاة بشرط اه شورى (قوله فله قتله) أي ابتداء من غير مراعاة ترتيب (قوله ويستثنى أيضا الخ) تبع فيه الماوردي والرويان والمعة وجوب الترتيب فيه كغيره وان كان الراني مضمنا أي بالغاء اقلا واطنا في نكاح صحيح وانس المراد الزاني المحسن قبل ذلك لانه هدر وان لم يشعل الفاحشة حينئذ وأيضا فله الرجح لا القتل بالسيف حالا وهذا وان صار في هذه الحالة زانية محصنة اليكن لم يثبت زناه ولا يصدق الدافع في أنه زان ولو تنازع في الترتيب صدق الدفع بخلاف ما لو تنازع في أصل الصال فلا يصدق الا بقرينة ظاهرة كجرحه بسيف أو نحوه أو بيته (قوله وكان غير محسن) من تمام الغاية أي وان كان غير محسن (قوله لا يستدرك) أي لا يمكن ازالة المنكر ودفع الواقعة بالافاء بوزن قتله بلاهزم أي الثاني والتماضي من تأني في الامر فيكون ولم يعمل (قوله ومالو النعم الخ) استنبأ هذه من وجوب الترتيب منقطع لعدم امكانه فيها وعبارة مرادهم لو انعم اقتل منهم او اشتد الامر عن الضبط سقطت مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة وهو ظاهر لانه في هذه الحالة لو راينا لاحد أنضى الى علاكه ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينهم جدار أو خندق لم يضربه كما في الروضة (قوله ويجب الخ) هذا كالا استدراك على قوله دفع الخ أفاد به أن الجوارف ليس في جميع الصور كأنه قال يجوز له الا في هذه الموردي يجب (قوله ويجب الخ) على من لم يخف على نفسه الخ أنهم لو خوف على نفسه لم يجب الدفع عن بضعة بل يجوز له انكسر واستشك كل بأن الزنا لا يساح بالاكراه وأجيب بأنه لا يلزم من الصال الاكراه اذا الاكراه به تفرقه بالخوف وبالعقوبة العاجلة كما تقدم كذا يخط الزباني ومقتضاه أن الصال يجب الزنا وفيه أن الاكراه الذي هو أقوى منه لا يجب الزنا فكيف يبيحه الصال والذي تحرر أن قوله على

(قوله أمالو كانت الخ) أي في غير الصال مال والأفلا نعمان فيه أسلاكها وظاهر (فان لم يدفع الا بالقتل) قتله لم يضمنه (قود ولا دية ولا قيمة ولا حكومة ولا كفارة لظاهر الخبر السابق) ويحتمل رعاية الترتيب في المعصوم أما غيره كجرحي ومرد فله قتله لعدم حرمة ويستثنى أيضا ما لو آراه أو بيج في اجنبية فله أن يردا بالقتل وان اندفع بدينه وكان غير محسن فانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالافاة ومالو النعم القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط فنسقط مراعاة الترتيب (ويجب) على من لم يخف

(قوله ويخلاف الدفع عن نفسه ولا يأتى الخ) هو نفسه فلا يأتى الخ) هو وان كان كذلك لكن ما سيذكره الشارح في المفهوم من جواز الاستسلام يدل على أن المراد نفس الدافع وحل الاستسلام على جواز تمكين الدافع الصائل من المصول عليه بعيداً على أن في جواز حمله فتنظر الأذهان من النهي عن المنكر مع القدرة حرة

على نفسه (الدفع عن دفع) لا فلا يسبيل إلى اباحته (و) عن نفس قصدها غير مسلم محقون الدم) بأن يكون كافراً أو مجرماً أو مسلماً غير محقون الدم كان محصن لعدم حرمه غير الهبة ولخلافها فان قصدها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وتعيير به إذا ذكر أو لم يذكر (وه) ولم يأت اخراجه إلا بالضرب (اللة) ضربه وان أتى ذلك (الضرب على نفسه) لتعديبه

من لم يخف على نفسه قد دفع وجوب الدفع عن بضع غيره أو نفسه بخلاف الدفع عن بضعه فيجب وإن خاف القتل ويخلاف الدفع عن نفسه فلا يأتى أن يقال فيه ما لم يخف على نفسه إذا فرض أنه شاكف فليست أم (قوله على نفسه) أي أو بضعه أو منفعة كالأوبى في مجموع ذلك (قوله عن بضع) ولو لا جنيبة إذا سبيل اباحته ويحب وجوبه أيضاً على مقتضات الوطء كقوله إذا لا يباح بالاباح وقد قدم أن الزنا لا يباح بالاكراه فيحرم على المرأة أن تستسلم إن حال عليها الميزن جهاملاً وان شاكف على نفسه (قوله وعن نفس) أي نفس مسلم معصوم فيما يظهر مطلقاً وعند جواز الاستسلام فراجعه أهول وعجازه من بعد كلام ذكره ومقتضاه اعتبار كون المصول عليه مسلماً ووجوب الدفع عن الذي أتى مخاطب به الإمام لا الأخذ لاحترامه (قوله قصدها) أي النفس (قوله غير مسلم محقون الدم) بأن لم يكن مسلماً أصلاً ككافر مجرم أو كان مسلماً لكنه غير محقون الدم فأنطوق صادق ثلاث صور والمفهوم صورة واحدة كما أشار إلى ذلك الشارح (قوله فان قصدها مسلم محقون الدم) أي وان لم يكن مكلفاً كجنون وصبي (قوله بل يجوز الاستسلام له) هذا جواز مقابل للوجوب فلا يأتى أنه مستحب لمجرد كونه خير من آدم قاتل وهائل فان هائل مسلم قاتل فقتله وإذا استسلم عثمان رضي الله تعالى عنه وقال لعبيده وكانوا أربعة مائة من أئمة السلافة فهو حرم وقوله تعالى ولا تقاتلوا بأيدىكم إلى الله لئلا تكون مفرض في غيره قتل يؤدى إلى شهادة من غير ذلك دني كاهنا ومجمل جواز الاستسلام ما لم يقدر على الهرب والا وجب وحرم الوقوف وما لم يكن اماماً عادلاً متوجهاً في زمانه أو عالماً كذلك أو متصاعاً أو كرمياً والأذلي يجوز له الاستسلام وكذلك لو كان رقيقاً لحق سيده وتغلبت الشائبة المال المتفضية لافاء النظر للاستسلام إذا هو أغمى يكون من مسلم متقل وتخلص عما تقر وجوب الدفع عن النفس والطرف والبضع ومقتضاه ولو لغيره وعن المال ذي الروح وإن كان الصائل مالكة لئلا كدحه وعن مال مجبور يده أو وقف أو ودبعة أو ماله المتعلق به حتى يحرره من واجارته ويجوز قبضه إذا ذلك والأوجه كما بحثه الأذري لزوم الامام ونوابه الدفع عن أموال رعاياهم ولا يمتنع وجوب الدفع بالصائل بل كل من قدم على محرم فلا أحاد منه خذ لا فلا مساويين من علم ضرب خراً أو ضرب طنبو وصيت فله إزالة ذلك ولا ضمان عليه أن قتل فاعله عند اعتناؤه ويثاب ثم محله أن أمن من الولاة إذ التفرير بالنفس والتعرض العقوبة ولاة الجور ممنوع (قوله ولو دخل بيته) أي واه كان باذن أم لا قال الشوبري ولم يقل ولو لم يكن الخ كما يأتى في بحر الرقيق (قوله) والظاهر أنه حذف ذلك هنا استغناء بما ساقى على خلاف الغالب من أن الحذف يكون من الاواخر لدلالة الاوائل (قوله بعد أمره له) ظاهره أنه يضعف قبل الأمر وهو كذلك لا قصيره ولا يجوز دخول بيت شخص إلا بأذنه ماله كان أو مسلم متاجر أو مسلم متعبراً فان كان أجنبياً أو قريباً غير محرم فلا بد من إذن صريح سواء كان الباب مفتوحاً ومقافواً كان محرماتاً كان ساكتاً مع صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولو دخل رجل بيت انسان فقتله وقال إنما قتلته دفاعاً عن نفسي أو مالي أو أنكر الولي فعله البيعة بأنه قتله دفاعاً عنه الصابح ويكفي قول البيعة دخل بيته شاهراً للسلاح (قوله فله ضربه) أي لا غيره كقطع وقتل لانه كالتعزير لا في عدم الضمان هنا أه قل (قوله وان أتى) بمقتضى فدية بمعنى أتى كافي بعض النسخ أي وان أتى ذلك الضرب إلى اتلاف

نفسه (قوله ولو عض) قال الزركشي العض اذا كان بجراحة فهو بالاضداد وبغيره فهو بالظواهر
 المشابهة مثل عظمه الزمان وعظته الحرب ولما كان العض من الصيال ذكره في باب ١٥ من زيادة
 (قوله عضو) بالرفع نائب فاعل عض (قوله والمعضوض معصوم الخ) ذكر لعدم الضمان
 شروط ثلاثة أن يكون المعضوض معصوماً أو حراً وأن لا يمكنه التخلص من العض بغير التزج
 وأن يكون العضاض ظالمًا أو مظلوماً يمكنه التخلص منه بغير العض فان اتقى شيئاً منها ضمن
 المعضوض أسنان العاض وضمن العاض العضواً اذا كان المعضوض معصوماً (قوله
 أو حراً) وجه ذلك في الحرب أنه غير ملتزم للاحكام (قوله لم يضمن) أي المعضوض العاض
 (قوله وأمكنه الخ) قيد في المظالم والمراد بالتخلص التخلص من المعضوض باخذ ماله منه مثلاً
 بأن أخذ منه ماله مثلاً ولم يمكنه التخلص منه إلا بالعض (قوله فيضمن) أي مع المعصوم فقط لا مع
 الحرب اهـ عبد البر (قوله التزج الواجب عليه الخ) ولأن العاض أراد التخلص منه بغير العض
 ويصدق الدافع هنا وفيما لا يفي في عدم إمكان التخلص بدون ماذن به أي لعدم إقامة البيئة
 على ذلك اهـ أقاده الزبدي وهو في مرأياً وكذلك الاختلاف في الظلم فيصديق المعضوض بيمينه
 (قوله من ذلك الخ) بيان للاسهم وكان الاولى التعبير بالكاتب لعدم انحصار الاسهم في ما ذكر
 بل منه مثل بدفق عين فقلع حتى فصر خصية فشق بطن ولا يلزم تقديم التقدير بالنسبة حيث
 علم عدم قاده ومضى انتقل المرتبة من هذه المراتب مع الاكتفاء بما ذكره من ضمن نظيره ما نرى لوطن
 أنه لو زب أسناده العاض عضوه قبل التخلص منه من يمينه لم يجب التزج بل له انتزاعه ابتداءً ولا
 يضمن أسنان العاض اهـ أقاده مر (قوله من ذلك الحسية) يفتح اللام أي رفع أحد هما عن الآخر
 من غير كسر ولا جرح اهـ أقاده مر (قوله وضرب) الاولى القاموس (قوله شديقه) بكسر
 الشين وفتحها أو بالفتح المهملة وهو وكافي القاموس طغطة الفم من باطن اللسان ووجهه أشد اذى
 والظنفة كل لحم مضطرب أي يتهز (قوله أو كان) عطف على الدفع وكذا ما يأتي (قوله غير
 من ذكر) أي غير معصوم وغير حربي بأن كان مرئياً أو تارك صلاة بعد الإصرار أو زانياً
 محصناً أو قاطع طريق (قوله فيضمن) أي المعضوض الذي هو غير من ذكر وقوله مثل هذا
 أي المعضوض المذكور كالمتردد وتارك الصلاة وقوله ان يفعل بالعاض أي المعصوم لانه هو
 الذي ينبغي استراحه دون الحربي (قوله المظالم) بالرفع منه للعاض ويشترط أيضاً أن يكون
 معصوماً (قوله فيضمن المعضوض الخ) لو قال فيضمنه المعضوض لكان أظهر اهـ قل (قوله
 وكذا لوطن من عين الخ) حاصل ما ذكره غاية قيود وهي العين والبيت والخفيف وبعد النظر وقوله
 اليه أو الى حرمة وقوله مجرد أو اللقب وقوله ولم يكن الخ كأنه أخذ من محترقاتها ولا بد أن يكون
 طعنه حالة النظر فلوطعته بعد أن ولي ضمه وكطعنه طعن حرمة المنظور والى بخلاف الاجنبى
 لا يجوز له ذلك فلو فعل ضمن وانما جرم عليه مع أنه من قبيل دفع الصائل وهو لا يختص بالمسؤول
 عليه لأن منعه من النظر لا يقتص في خصوص الرمي ولكن الشارع جعل الطعن مباحاً صاحب
 الحرم فقط وان أمكن منعه بهوب المرأة ونحوه فاختص ذلك به وبجرمته (قوله من اطلع) أي
 وكان ممنوعاً من النظر ولو امرأة أو مراهقاً ولا نظر له دم تكلف المراهق لأن الرمي لدفع
 منه سوء النظر وهي حاصلة به للمراة في النظر كالباغ أو ما غير المراهق فلا يجوز رمي به وخرج

(ولو عض) من غير (عضوه)
 ولم يندفع إلا بانتزاعه (أي
 العض من يمينه فانتزعه
 فانتزعت أسنانه) والمعضوض
 معصوم أو حربي (لم يضمن)
 سواء أكان العاض ظالمًا
 أو مظلوماً وأمكنه التخلص
 بغير العض أم اذا اندفع
 بغير الانتزاع فيضمن التزج
 الواجب عليه من التخلص
 بالاسهم بل من ذلك الحسية
 وضرب شديقه أو كان
 المعضوض غير من ذكر
 فيضمن لانه لا ينبغي ائصال
 هذا أن يتحمل بالعاض ذلك
 أو كان العاض المظالم
 لا يمكنه أن يتخلص حقه
 إلا بالعاض فيضمن المعضوض
 العاض لأن العاض أراد
 التخلص منه بالعض
 وكذا لوطن من عين الخ

في بيته) ولو مكثرى أو مستعازا ١٩٧ (بضمير) كمورد (أو رهاها) كصاة

(فذهب) عينه فانه لا يضمن
 نذر الصبي لو اطلع أحد
 في بيته ولم تاذن له فذهبته
 بخصاصة فمقتات مبيته
 ما كان عليه من جناح وفي
 رواية صححها ابن حبان
 والبيهقي فلا قود ولا دية هذا
 (ان تعدد النظر اليه) حاشا
 كونه (مجردا) عما يستعورنه
 (أو الى حرمة) وان كانت
 مستورة (وكان من نحو
 ثقب) بفتح المثناة وضمتها
 مما لا يهدي فيه الرأى مقصرا
 كسطح ومنازة (ولم يكن
 للنظر فيه محرم مسترة أو
 حليلة أو متاع) وخرج به عن
 الناظر غيرهما كاذن المستمع
 وبيته المسجد والشارع
 ونحوهما بالطفة إذا
 وجدته الثقيل لتعشبة
 وحجروا بالعمد النظر أفا
 أو خطا أو بالجرم مستور
 العورة وما قبله وما بعده
 النظر الى غيره وغير حرمة
 ونحو الثقب غيره كالباب
 المفتوح والسيال الواسع
 العمود وما بعده ما لو كان
 للنظر فيه محرم مسترة أو
 حليلة أو متاع فيضمن في
 الجميع اتفق به في الرأى
 حينئذ وتجب به في تحقيق
 ونحو ثقب وحليلة أعم
 مما غيره وقول البه مع
 مسترة أو متاع من زيادتي
 (وإذا أثلقت به شيئا

بالمنوع من النظر غيره كأن نظر غطية أو شرامة حيث يباح النظر فلا يرميه ولو أدى قصد
 ذلك صدق وخرج به أيضا ما لو كان الناظر امرأته مستورا ما بين سترهم أو ركبتهما
 فلا يرى حينئذ (قوله في بيته) والخبرة في العصر كالبيت في البنيان اه زيادتي (قوله ولو
 مكثرى أو مستعازا) أي وان كان الناظر المعبر أو المؤجر وحكم الحام حكم البيت فيما ذكر
 (قوله فذهب عينه) وكذا لو جرحه في محل قريب من عينه بحيث يخطئ منها اليه غالباً ولم
 يقصد الرأى الى ذلك المحل ابتداءً فانه يرمى بالعمد ما بين يديه بحيث لا يخطئ منها اليه فلا
 يرد بل يضمنه الرأى نعم لو لم يكن قصد العين ولا ما قرب منها ٣ ولم يذفع به جازي عضو آخر
 على الأوجه اه أفاده م (قوله فانه لا يضمن) أي ولو لم يذره قبل ربه على المقعد هذا ان علم أنه
 لا يقيد ما ما يوثق بكونه دافعا من نحو يوف وزعقة مزججة فيصب قطعاً بديل ما ذكره في دفع
 الصائل من تعين الاختف (قوله فذهبته) الخذف بالخاء والذال المجهمة تيز الرأى بين الاصبعين
 بخصاصة أو نحوها وبالهاء والذال المجهمة الرأى بالخصاصة فانه المصنف في شرح الاعلام والحديث
 المذكور دال على الرأى ولو قال وبقياس به الطعن المذكور لو في الأدليل وسجل أبو حنيفة على
 التشديد والمبالغة في الزجر فقال بضم العين المطاع اذا الدخول اشد من الاطلاع وهو لا يحل
 العقوبة فلا اطلاع أولى منه (قوله وفي رواية الخ) الفقه من بيان الجناح في الرواية الاولى
 فالمراد به القود والدية (قوله أو الى حرمة) أي زجرته وأمنته ومحرمه ويلحق بذلك ولده
 الامر بالمحسن فيما يظهر ولو غير مجرد ومثل ولده نفسه لو كان أمرد حسنا وكذا الخلفي
 المشكل لحرمه نظر امر يقين اليه (قوله مما لا يهدي فيه) أي في قصه (قوله كسطح ومنازة)
 مثال للنحو (قوله ولم يكن للنظر فيه محرم مسترة) بأن لم يكن له محرم أصلاً أو له محرم غير
 مسترة بان كانت مجردة فلصاحب البيت الرأى اذ ليس له مطاع النظر العورة محرمه والمراد مسترة
 ما بين سترهم أو ركبتهما (قوله أو حليلة) أي زوجة وأمة ولو مجردة (قوله غيرهما) كاذن المستمع
 افوات الاطلاع على العورات الذي يهظم ضرره اه م وكاذن المستمع عين الاعى وان جهل
 الرأى عماده وعين البصير في ظلمة الليل لانه لم يطلع على العورات بنظره فانه عش (قوله اذا
 وجدته) فان لم يجدته فانه الرأى بالثقب قال م م ولو لم يذفع بالثقب استغنى عنه فان فقد
 مغيث سن فأن يشده باقه فان أبى دفعه ولو بالسلاح وان قتله اه (قوله أو خطا) أي كأن ظننه
 بيته ولو أدى الناظر عدم القصد لم يصدق بل يصدق الرأى بيمينه في أنه تعدد ولائى عليه اذ
 الاطلاع حصل والقصد امر باطنى وبوشد من ذلك جواز ربه عند غلبة الظن في أنه تعدد
 النظر اليه وان لم يهتق وامتناعه فيما اذا اتقن ان نظره انما هو أو خطا فقط (قوله وما قبله) اه
 أي قبل مجردا وهو اليه وما بعده وهو الى حرمة فهموه مما قيد واحد (قوله المفتوح) أي
 لا يضيغ الناظر أما اذا كان يفتحه ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه فيجوز الرأى أما اذا تمكن من
 اغلاقه ولم يفتحه فيضمن برميته (قوله الواسع العمود) أي بحيث يسب صاحبه الى تعصير كفتح
 الباب لان نفر يطلع بذلك صرعه غير محرم فلا يجوز الرأى قبل الانذار نعم الناظر من نحو سطح ولو
 لناظر أو منازة كمن كوة في كمار اذا لا تفرط من رب الدار اه أفاده م (قوله وما
 بعده) أي الثقب وهو لم يكن للنظر فيه محرم الخ (قوله واذا أثلقت به شيئا

فانه لا يضمن مالكم ما آتاكم لان العادة جرت بارساله ولانه لا يدخل تحت اليد ومنه العمل وقد
أتى الباقين في تحمل انسان قتل جلالا تخربانه هدر لتقصير صاحبه دون صاحب العمل اذ لا
يمكن ضبطه اه افاده مر وكذا الزبدي ولا فرق بين العادي وغيره وحمل ذلك بهم على غير العادي
أما العادي الذي عهدا لانه فيضمن صاحبه ونقل هذا عن مر في غير النسخ والمعهذ الاول
قوله وذو اليد معها الاولى وهي مع ذي اليد لان مع نضاف للمتبوع غالبا واذا نضاف للتابع
قوله كقولته تعالى ان الله مع الصابرين وخرج بذلك مالو هاج ربيع أو أظلم النصار
فتفرقت الدواب من الراعي الذي معهها او وقعت في ذرع فانسدت فلا ضمان على الراعي وكذا
المالاة للغاية كما لو نذبه مر أو نفلت دابته من يده وأفسدت شيئا فلا ضمان بخلاف مالو تفرقت
انومه فانه يضمن اه افاده مر بزيادة وكذا لو فرغت من شيء وأتلفت شيئا فانه لا يضمن لان
فعله ما حذر لم يصب فيه واضح اليد الى تقصير بخلاف قطع العنان الا في فان الراكب ينيب
قوله الى تقصير في الجمل لان قطع الدابة له دليل على عدم احكامه (قوله أولى) أي لا يهاجمه
استصحاب الحكم بما لا يحلها اذا جعل صاحبها معناه فان جعل يهتدى المصاحب نحو ان
المصاحب في السفر فلهما سواء فلا أولوية الا أن يقال هو اصبر (قوله ضمن) أي ولو صبيا أو
مجنونا أو رقيقا اذن سيده أم لا ويقتضي متلفها برقبته فقط ما لم يكن موقفا ولا انعهي الواقف
(قوله ما آتاكمه) أي بأي جز من أجزائها (قوله نفسه) أي على عاقلته وما لا أي في ماله ولو ربط
فروجه في شأن وقال له غير خذ من هذا التبن واعلفها ففعل فرفسته فمات وهو حاضر ولم يحذره
منه سار كانت روم حاضمة على عاقلته اه مر (قوله غالبا) من غير الغالب مالو أركبهم أجنبي
بغير اذن الولي صبيا أو مجنونا لا يقد رملها على ضبطها الشراستها فالضمان على المركب وكذا
لو قدر على ضبطها لكن اغليته فهو قطع عنان وثيق وأتلفت شيئا فله الضمان على المدة وما لو
تخمس الانسان بغير اذن من معها أو غلبت فانسدت بقاء الانسان فردها بغير اذنه فالتلف شيئا في
انصرافه فالضمان على الرادو الناحس بخلاف مالو أتلفت قبل ردها فالضمان على من معها
وما لو سقط هو أو مر كونه ميتا على شيء فتلف فلا ضمان كما لو انتفع ميت وسقط على شيء وأتلفه
بخلاف الطفل الا اقط على شيء فتلفه فيضمن لان للطفل فعلا بخلاف الميت بخلاف سقوطه
بمخو مرض أو رجح شديد فلا ضمان عليه ولو بائ أو رامت الدابة بطريق فتلطف به شيء فلا
ضمان على المعهذ الذي ذكر في المهاج والالامتنع الناس من المرور ولا سبل اليه وقبل بالضمان
وجرى عليه في المنهج لان الاذنة اق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كما في الروشن (قوله أم
راكبها) ولو أحمى ولو كان الدابة التي في يده وللسائب فالتلف شيئا ضمنه حكم ولها حكمها (قوله
أم فائدها) ولو كان راكب وسائق أو فائدها الضمان على الراكب ولو أحمى وامرأة ومن ذلك
المسكاري اذا اتلفت دابته شيئا فالضمان على الراكب اذا كان الزمام بيده بخلاف ما اذا لم يكن
بيده كبهض النساء الا في ركبن مع الحوازة ويترك الزمام بيدهم اما اذا كان باليد من فيضون
ولو كان على الدابة راكبا فالضمان على الاول دون الرديف ما لم يكن الاول ضمه بقا لحر كنه
والا فالضمان على الرديف ولو اجتمع سائق وفائدها في الضمان سواء أوراكب في الوسط مع
راكبين في الجنين فالضمان على المتوسط عند الرمي ككوالده وقتنون عند الزبدي

وذو اليد) ولو مستاجر أو
خاص أو مستعير فهو أولى
من قوله وصاحبها (معها
ضمن ما آتاكمه) تقصير مالو
(ابلا أو سارا) غالبا سواء
كان سائقها أم راكبها أم
فائدها أم قطرها فقطعت
التقطير لانها في يده وعالیه
نعمه لا وحفظها (كألو
أوقفها

في طريق ليس له ايصالها
فيه) عادة (فانقلت شيئا)
فانه يعضه لخالفته العادة
(وان لم يكن معها لم يعضه)
أي ما نلفته لئلا أوثره
ولو بالبد (ان لم يقرط) في
ربطها أو إرسالها كأن إرسالها
ولو لا لمرحى لم يتوسط
من اربع (والا) بان فرط في
ذلك كأن إرسالها ولو نارا
ارحى يتوسطها فانلفتها
(ضمن الا ان قصر مالك
الشيء) كأن كان في محوط
له باب فتركه مفتوحا فلا
ضمن ان يقرط مالكه
ويعبرى بما ذكره ان يعضه
وأهم مما عبر به

(قوله ومن هذا القبيل)
أي من قبيل ما وضع في
الطريق بغير حق أهم من
أن يكون دابة أو غيرها
قد بر

والطباوى تبعاً لابن قاسم (قوله في طريق) ولو أمام حائوته مثلاً كدواب الملايين فلعلمهم
الضمان وخرج بالطريق ما لو كانت في الدار فادخل الإنسان داراً فيه فرفسته فلا ضمان
على صاحبها كالمالك بها كلب عقور فرفعه هذا ان علم به ما وان اذن له صاحب الدار في الدخول
بمخلاف ما اذا به. ل فان اذن له في الدخول ضمنه والا فلا وبخلاف الخارج منه. ما عن الدار
ولو يجانب بابها لانه ظاهر يمكن الا تراضيه وخرجه أيضاً بطريقه أو ملكه فلا يضمن
به متلفها بالاتفاق ولو أثيره داراً لا يتامع فيها فادخل دابته فيه وتركه متوسلاً فخرجت
وأنتفت مالاً لا يكثرى لم يضمنه اه أفاده هر بن زيادة (قوله وان لم يكن معها) مقابل قوله رذو
اليدعها (قوله كأن إرسالها) مثال للثني وهو عدم التقريط أي إرسالها في وقت جرت العادة
بارسالها فيه فلا ضمان اه قل (قوله ولو لئلا) أي وجرث العادة بارسالها فيه كما عرف فلما قول
عليه العادة فلا يضمن العادة الغالبة. حفظ الزرع نهاراً والدابة لا يضمن مرسلاً لئلا لا تمارا
فلو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو حفظها فيه. ما عن مرسلاً أو بارسال الدواب
فيه. ما فلا ضمان كذلك ولو فتح انسان مراح غنم فخرجت لئلا ودرت ذراعاً فان كان الذي فتحه
المالك ضمن الزرع أو غيره المالك لم يضمن والفرق أن المالك يلمزمه حفظها في الليل على ما مر
فاذا فتح غنمها ضمن وغير المالك لا يلمزمه حفظها فاذا فتح غنمها لم يضمن ويؤخذ من تحكيم العادة
جواب ساذقة وقعت في الشام وهي أنه قد جرت عادتهم بارسال الدواب فثرت دابة في طريق
فصادفت انساناً فاعاد في الطريق فقتلت منه وتلفت فيضمن الدابة لان العادة جرت بارسالها
(قوله كأن إرسالها ولو نارا) أي لان العبرة بالعادة كما مر لكن لما كان الغالب حفظ الزرع
نهاراً والدواب لئلا تالها ولو نارا وشم ولو ليس لا ولم يذ كر ما لا لا تقريط في ربطها وذكرك في
شرح المنهج بقوله كأن ربطها بطريق ولو نارا اه قال شيخنا عطية ومن هذا القبيل
المسايط المعروفة في السكة للضريبة فلا يضمن صاحب الدابة ما تنافه من فوقها اه (قوله
يتوسطها) أي المزارع وكذا ضمير فأنفها (قوله كأن كان) أي الشيء وكان وضعه في محل المرور
وكان. من ضررته ذرعه ولم يدفعها عنه وان توسط المزارع ثم ان ترك اخراجها خوفاً على اتلاف
زرع غيره اللازم اخراجها اليه لم يسهط الضمان الا ان قدر على منعها كربطها لئلا تمنع من
الاكل مثلاً فلا ضمان واذا أخرجهما من زرعه فالى محل يأمن عودها اليه فان زاد عليه ضمنها
ويجب ابقاؤها في زرعه ان لم على اخراجها اتلاف زرع غيره اذا الضرر لا يزال بالضرر مع بقاء
الضمان على صاحبها بشرطه السابق فان أخرجهما من زرعه وأتلفت زرع الغير ضمن مخرجهما
ان تبعها بعد الخروج من زرعه حتى أوقفها الى زرع الغير فان صاح عليه فخرجت الى فرع الجمار
ولم يتبعها حتى دخلته بل اقتصر على مجرد تنقيها عن زرع نفسه لم يضمن (قوله فتركه متوسلاً
فلا ضمان) ولو ألفت الرمح في حجرة فوبأه فلا ضمانه اتركه الواجب عليه من تسليمه للمالك
أو نائبه فان لم يجده فالحكم ولو دخلته دابة الغير ملكه وجب عليه رد مالها اليها الا ان كان
المالك هو الذي سببها فبضمنه بخروجها ويحمل قواهم فيما اذا أخرجهما من زرعه على ما اذا
سببها المالك أما اذا لم يسببها فبضمنه بخروجها اذن. فقه أن يسألها لمن مر اه أفاده الشيخ عبيد
البر (قوله لتقريط مالكه) ولو أنلف الفعل الموقوف للضرب بشيء منه الواقف كالموقوف

عبد الجني فالضمان على واقفه كذا قاله الزياي والذى قاله م ر عدم الضمان لانه لا يده عليه حيث لا يقال قياس تضمنين الواقف جناية العبد الموقوف تضمنه متلف الفعل المذكور لا نقول جناية العبد تمتعاً بقرينته وقد فوت الواقف هذا التعاق بوقفه بخلاف الداية جنايتها لا تتعلق بقرينته بل يذى اليه عايشا ولا يده على الفعل الموقوف الآن وهذا هو المعقد

• (باب حكم الجدار) •

الشبهة بالجمعة في كونه غير عاقل وفيه الضمان تارة وعدمه أخرى اه قل تخكمه الضمان تارة وعدمه أخرى (قوله المائل) لو أسقطه لكان أولى لانه ذكر حكم غير المائل أيضا بل هو المصرح به في المتن ولا فرق في الميل بين أن يكون في الابتداء أو يطرأ عليه (قوله وما يذ كرمه) أى من البر ونحو السبع (قوله اذ الجني) أى ولو بناثبه ولا ضمان على الباني بخلاف الراش اذا جاوز له امة فانه يضمن كماله أى في ذكرك في حيز الشرط أربعة أفعال وأخذ قوله وسقط وتلف به شئ من المستلزمين بعده (قوله ولو الى غير ملكه) أى ولو الى الشارع (قوله وسقط وتلف به شئ الخ) ولا يلزمه رفع نفسه من الطريق الا ان منع المارة من السلوك وقال بعضهم وان منعهم أيضا اه أفاده قل (قوله أو أدخل) عطف على بنى والضيق للخصص (قوله فاتفق شيا) أى ولم يعلم الداخل ان هو ظلمه أرمي (قوله ايضاً) أى الشئ المتفق في الثلاث أو الضمير راجع للجدار ونحو السبع والحق أى ما بنى أو الاول أقرب (قوله لان الميل في الاولى الخ) ولا يلزمه هدمه و بناؤه على الاستقامة ولا يجبر عليه سوا تمكن من ذلك أم لا خلافاً لما يعنى لان القاعدة أن ما كان أوله غير مضمون لا يتقاب مضموناً بغير المال (قوله الا ان دعاً) قيد يخرج به ما لو دخل بغير دعوة ولا ضمان وقوله في الأخيرة أى مسئلة البر وهو ليس بقيد بل مثله التي قبلها وهي مسئلة نحو السبع وعبارة م ر فيضمن ذر جمل أو كلب عقور وما يشبهه أن أرسله أو قصر في رباطه اه وتقدم نقل كلامه فين دخل داره اكلب عقور فمعه أو دابة تجوح فرفضته (قوله مكان التلف) اسم كان والشئ عطف عليه وقوله من الحرم خبر وصيد اعطف عليه ولا محذور في ذلك لان فيه العطف على معمول عامل واحد وهو غير ممنوع اذا لم يمنع هو العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله فيضمن) بالنسبة للفاعل والضامن الداعي على عاقبته في الاولى وفي ماله فيما بهدأ أو له فعول والمضون الانسان المدعو في الاولى والصيد فيما بهدأ وضعه بالجزء كما قاله الشارح (قوله الانسان) أى في مسئلة البهائم فربما لدعاء وقوله والجزء أى في مسئلة الصيد ولو قال والصيد بالجزء لكان أولى لان المضون هو الصيد والجزء مضمون به كما عرفت ومكنت عن ضمانه لما سلك لو كان مملوكاً لانه لا يلزمه لان فرض المسئلة أن مكان التلف من الحرم ملكه كما هو قضية الاستثناء وله أن يفعل في ملكه ما يشاء وانما ضمانه بالجزء لما ذكره الشارح (قوله في الاولى) أى من المستلزمين اللتين بعد الاولى مسئلة البر وقوله وفي الثانية وهي كون مكان التلف من الحرم الخ فهي مسئلة جهذا الاعتبار وان اشغلت على ثلاث مسائل باعتبار الجدار والبسيع والبرور المراد بالحرمه التعطيل وقوله في الاولى من الثلاث أى وهي مسئلة الجدار في الثلاث التي هي واحدة باعتبار ما مر فصدوق الاولى مختلف (قوله فيه) أى

(قوله لكان أولى) الا ان يقال المائل ولو ما لا كما يشير اليه آخر

• (باب حكم الجدار المائل وما يذ كرمه) •

(اذ ابني جداره مستقيماً فقال ولو الى غير ملكه) وسقط واقف به شئ (أو أدخل فنحو سبع) كية فهو أعم من قوله سبعة أو حية (ملكه فاتفق شيا أو حقه فيه) أى في ملكه (بترافق فيه شئ فاتفق لم يضمنه) لان الميل في الاولى لم يحصل بفعله ولان له في الأخيرة أن يفعل في ملكه ما يشاء (الان) دعافى الأخيرة انما فاقط في البرجاء لاجلها ومات أو (كان) في الثلاثة (مكان التلف من الحرم والشئ) التلف (صيد فيضمن) الانسان (والجزء) للتعريف في الاولى وحرمه الحرم في الثانية واستثناء الصيد في الاولى من الثلاث من زياد في بل كلام الاصل يقتضي عدم الضمان فيه

المذكور ومن الاول ولو قال فيه السكان اظهر (قوله وأما لبناء) أي بنفسه أو امره فالضمان على المالك الا ان خاف الباني فعليه الضمان دون المالك وهذا بخلاف الراش في الطرقات اذا تجاوزت العادة ولو بامر غيره فالضمان عليه لانه المباشر لاعلى الامر لعدم مباشرته والفرق أن الرش غير مضبوط فنسبت الجواز اليه بخلاف البناء ونحوه كالميزاب والمناخ اما اذا لم يتجاوز الراش العادة فلا ضمان عليه هذا ان لم يرش لصلة نفسه والاضمن مطلقا وان لم يتجاوز العادة (قوله ضمته) أي على عاقبته في الانسان وفي ماله في غيره وايضن الكل ان حصل التالف بالمائل فقط والنصف ان حصل به وبغيره كالمناخ ويؤخذ منه أنه لو بناه ما تلا من أصله ضمن كل التالف مطلقا وهو واضح اه أفاده الشوري بزيادة (قوله الى ملكه) أي أو موان ومنه يعلم أن المراد بغير ملكه في ماله غيره أو ماله غيره

• (باب حكم الاشربة) •

جمع شراب بمعنى مشروب وهذا بحسب الاصل والمراد هنا الاغم فدخل فيه الخمر المنعقدة فانه يحرم تناوله او يحد به وان لم تكن شرابا نظر الاصل وجمع الاشربة لاختلاف أنواعها وان كان حكمها متصفا بكونها غير هائلة ما ينافي استطراد الضرورة التفسير ولم يعمد بجمع الاشربة كما قال في قطع الطريق لان الغرض من ايس الايمان القطع ومنه لعلقته وأما التحريم في اليوم بالضرورة والغرض هنا بيان التحريم لعلقته بالنسبة في كثير من المسائل وهذا للخدم بانه الكليات الخمس والقصد بوجوب حفظ العقل وشرب الخمر من الكبائر وكان شرها جائزا أول الاسلام بوجوبه ولو الى حد ينزل العقل على الاصح ومع ذلك لم يتناولها صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قولهم ان الكليات الخمس لم تنبع في ماله من الملل لان ذلك بالنسبة للجموع وأنه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتزم حرمت ثالثا في الهجرة ثم أحلت ثم حرمت مرتين أو أكثر ثم أنه قد الإجماع على تحريمها في غزوة خيبر فهي مما تذكر فيه الفسخ كما مروى المتخذة من عصر العنب اذا اشتد وقذف بالزند وسائر الانبيذة المسكرة وهي المتخذة من التروخوخ والتخمر في التحريم والحد والتجاسة لما شارك في الهافي كونها مانعة من كراهة فم لا يكثر من فضل القدر الذي لا يسكر منها بخلاف الخمر لا إجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء في تحريمها أي من حيث الجنس على قليها وهو الذي لا يسكر على قول جماعة أما المسكر منه ما يفعل فحرام إجماعا وهو كبيرة قياسا على الخمر فانه كبيرة إجماعا ولو قطرة وفيها لا يسكر خلاف والذي رجحه ابن حجر أنه كبيرة أيضا كالخمر (قوله مسكر) هو النوع الاول وغيره هو الثاني ونحوه أربعة أقسام لانه اما نجس أو طاهر مستقذ أو طاهر مضر أو غير ذلك فالأقسام خمسة ستأتي في كلامه والاسهل في ضبطها أن تقول الشراب امام مسكر أو غيره والغير امام نجس أو غيره والغير امام مضر أو غيره وغيره امام مستقذ أو لا وحكمها الا في الحرمة في أربعة أقسام على تفصيل في بعضها والجواز في واحد فالله كحرام مطلقا والخمس حرام الا لتد أو أوعطش والطاهر المضر والمستقذ حرامان أي ما عدا ذلك حلال (قوله فالسكر) أي مانع الشدة المطربة ولو جاهدوا لا ينافي ذلك كون كلامه لا في الاشربة والنجاسة ليس شر بالما من أن المراد الشراب ولو باعتبار الاصل فانه اعتراض بعضهم هنا (قوله وان قل) كقطرة وان لم تسكر (قوله لتسداو)

(قوله كالمناخ) الكاف

تتميم للغرض وقوله من أصله أي انه بناء مادة لا كانه فيتحقق

التلف من جهته لكن

يتقرر معنى الاطلاق حينئذ

ويحتمل ان الكاف تنظيرية

في ارجع حكم المناخ ليهل

المبنى عليه هنا حر

أما لو بني جداره ما تلا فان

كان ما تلا الى غير ملكه

فقط وتلف به شيء من نفسه

وان كان ما تلا الى ملكه

لم يضمنه

• (باب حكم الاشربة) •

(هي) نوعان (مسكر وغيره

فالمسكر) من خمر وغيره

(حرام) تناوله (وان قل)

أو شر بيته أو

الحاج ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ويجوز للتداوى بصرف التبرص الاسرف المسكر
وهل بعد اذا شرب المسكر التداوى فيه بخلاف والذي اعقده في المنع عدم الحدة وان وجد غيره
وأما لو استعملت الخمر في الدواء بان لم يبق لها وصف فلا يحرم استعمالها كصرف باقي الخبائثات
هذا ان عرف أو أخبر به طبيب عدل بشفائها ولو احتج لقبح شربها أو يدمناً كله الى زوال
عقل صاحبها بغير ما يجزى لا بأس بمكر ما منع وجوع وكذا يجوز استعمالها للصغار اذا شربوا الخمر
وخيف عليه اذا لم يسق منها من غير قصد بل معه مشقة وان لم يخف منه الهلاك وكذا لو نهى
عليه اقتضاى البكر الا باطعامها ما يغيب عقابها من ينج أو حشيش فيجوز ذلك لانه وسيلة الى
تمكين الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محمل جواز وطئها ما لم يحصل له إهابه أذى لا يحتمل
معه في إزالة البكارة (قوله أو عطش) لانه لا يمكن العطش بل بشيء ويصرف كبد الجائع لحرارة
وعينه ولا حدة عليه اذا شرب المسكر العطش أيضاً كما صرح في التداوى وان حرم عليه (قوله لا يغمى
الخمر والميسر) وهو القمار المحرم كالمطولة (قوله ولخير كل شراب الخ) وشرب مسكر كل مسكر
خمر وكل خمر حرام وخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة محاصرها ومعتصماتها
وشاربها وواقفها وحاملها والحمد لله واليه وبانه ما يؤمنها وما يؤمنها وما أكل ثم قال صلى الله
عليه وسلم اجتنبوا الخمر قائمها فتباح كل شر وقال عمرو بن عثمان رضي الله تعالى عنه ما انتما
الكفار وقال صلى الله عليه وسلم الخمر أرام القوا حشر وأكبر البكارة ومن شرب الخمر ترك الصلاة
ووقع على أمه وعنه وخالفتم رواه الطبراني عن ابن عمر وصححه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم
في الرواية الأخرى الخمر جاع الأثم وعن وهب بن منبه وجدنا في التوراة من شرب الخمر ربح حتى
يذهب عقله ياتيه الشيطان في دبره سبعين مرة كما يأتي الربل امرأته (قوله أسكر) أي شانه
الأسكار وان لم يسكر بالقليل كما صرح (قوله غص) يفتح الغين أفصح من ضمها وأصله غصص أي
شرق بكسر الراء واذا مات بشر به في هذه الحالات مات شهيداً الجواز تناوله بل وجوبه بخلاف
حال شربه تعدياً وغص منه ومات غاصه يكون عاصياً للتعدي بشربه كما قاله ع ش علي مر وقوله ولم
يجد غيره قيد لليل وقوله وكذا أي يجب وكذا أكل الأفيون يجب اذا ضره عدم تناوله ولم يجد
غيره فان وجد غيره في هذه الصورة وما قبلها حرم تناوله ولكن لا يجد والحاصل أن شرب الخمر
ناراً يقتضي الحرمة والحد وذلك اذا شربه عبثاً مع العمد والهم والاختيار وتارة يقتضي الحرمة
دون الحد اذا شربه لتداوى أو عطش ولم ينته به الأمر للهلاك وكذا لو شرب الكافر فإنه يحرم عليه
ولا يجد وفارة لا يقتضي حرمة ولا حد اذا غص بالقمة أو انتهى به العطش للهلاك ولم يجد غيره
فيهما وان كان ذلك الغير بولاً من مغلف واذا سكر بما شربه لتداوى أو عطش أو اسأغه قضى ما فاته
من الصلوات لانه نعمد الشرب المصلحة نفسه بخلاف الجاهل المذنب وهو من جهل التحريم
لقرب عهده ونحوه أو جهل كونه خرافة لا يجد ولا يلزمه قضاء الصلوات مدة السكر (قوله
مميز العقل) أي يغليه لا تغاه الشدة المطربة عنه قطعاً والمراد بالعقل القبيح (قوله كالنجس)
أي والأفيون وكثير الزعفران وجوزة الطيب والخشيشة التي ياكلها الخرافيش قال بعضهم

أو عطش) لا يغمى الخمر
والميسر ونحوه
كل شراب أسكر فهو حرام
نعم من غص بالقمة ولم يجد
غيره لم يمسك إلا غصه بل
وجب وكذا لو انتهى الأمر
بالعطش الى الهلاك ولم
يجد غيره وغص به الا شربه
بحالين العقل كالنجس

قلن يا كل الخشيشة جهلاً • يا خبيسة أذعشت شر معيشة
دبة العقل بدرة فلماذا • يا سفة ما قد بدعتها بخشيشة

والله درة كما في القاموس كدس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار (قوله)
 حرام أيضا) أي ولا حذفه وان أذنب لانه لا يلدو ولا يطرب ولا يدع قلبه الى كثره بخلاف
 المسكر في ذلك ولو جامدا اعتبارا بالاصل فيه ما يلب فيه التميز بالزاجر من هذه المعصية الدينية
 وتقدم ان له تناوله حتى لا يفسد بالمقطع ضوء المتأمل ومحل عدم الحذف في الحشيش المذاب مالم
 تشد بحيث تذهب بالزبد والطرب والاصوات كالخمر في الجباسة والحد كالخمر اذا أذنب وصار
 كذلك بل أولى كما قاله سم في حواشي المنهج (قوله ان تهر) بخلاف ما لو دل والمراد بالقليل ان
 لا يثر في العقل ولو تغدير او قنور او بالكثير ما يثر فيه كذلك فيجوز زنا على قليل ماذكر ولكن
 يجب كفه على العوام اثلا يتعاطوا كثيرا ويعتقدوا انه قليل وقدم انه يجب تعاطي الانبياء
 في حق من يضره تركه ولو اقال بعضهم هو حرام ابتداء واجب انتماء او اما الدخان فالمعتد ان شربه
 مكروه وقال قل بجرمته لانه يورث العمى والتهزل والتفائيس واتساع الجفارى كما نقل عن
 الثقات وسأني رده (قوله وغيره) أي غير المسكر من الاشربة كما هو ظاهر كلامه ويحتمل أن يراد
 بالغير ما يشتمل غير الاشربة كما يأتي (قوله كالدم) أي ولحم حية وبول ومججون خراها بن شرف
 (قوله حرم تناوله) لغير التداوى وأما له فيجوز بالشرط السابق وهو معرفته أو اخبار طبيب
 عدل ينفعه ويشترط أيضا عدم ما يقوم مقامه مما يحصل به التداوى من الطاهرات لانه على
 الله عليه وسلم أمر العريين بشرب أوال الأبل (قوله الا الماء الخ) قال قل في هذا الاستثناء
 مع التقييد قبله ثم ادفع لا يخفى اه ووجهه أن قوله ونحوهما شامل للدم ففضيحه جواز ما له طش
 وهو من غير التداوى وقضية ما قبل الاستثناء ائتماعه لغير التداوى وحاصل الجواب أن المراد
 بنحوهما من كل مسكن للعطش لا مطاوعة به مذايسة ما يقال لم يقتصر في المستثنى على ما ذكر
 ولا يعلم بأن يقول حرم تناوله الا للعطش ووجه سقوطه أن مطلقه ليس مسكالا للعطش فلا يصح
 التعميم (قوله فلا يحرم تناوله ما له طش) وان لم يؤد له لانه بخلاف المسكر (قوله فلا يوجد
 الخ) فترجع على ما قبله (قوله في حرملة) اسم كتاب للشافعي املاه على رجل من أصحابه اسمه
 حرملة فسمى الكتاب باسم الرجل المولى عليه (قوله والذي صححه في الروضة) معقدلان من
 جله أسباب التيمم حاجته الى اعطش حيوان محترم ولو ما لا يكامر ان قيل كيف يسع صاحب
 الروضة مخالفة نص امامه أجيب بان أغفة المذهب لا يخالفون نص الامامهم الا بائع نص له آخر
 أخرج من الاول اظهروا دليله عندهم رتبة اسبغها من الموضع (قوله الشافعي) نسبة الى
 شافعي بمعية من مدينة ورامن ورجعون من مدائن العجم خرج منهم اجمع من العلماء (قوله ويقيم)
 فان كان على يده نجاسة فهو فاقد الطهورين فيصلى ويعداه قل (قوله قال في المهمات والاول
 هو المفق به) ضعيف (قوله وان كان غير المسكر) أي الشامل لغير الشراب وذكره استطرادى
 اضرورة التيمم كما هو فإعتراض عليه أو المراد بغير المسكر خصوص الشراب وسأني
 الجواب عما ينافي ذلك (قوله كالسهم) اعترض بان كلامه مفروض في الشراب والسهم ليس
 منه وأجيب بان المراد اسم المذاب في نحو ما وجدته يقال هلا أدخل هنا فهو البعج السابق
 ذكره في كلام التارخ الآن يقال هذا يحرم مطلقا وذا التجيده السابق وهو قوله ان كثر
 وأجيب أيضا عن الاعتراض الاول بان المراد بالغير فيما مر ما يشتمل الشراب وغيره وان خالف

حرام أيضا ان كثر (وغيره)
 ان كان نجسا) كالدم (حرم)
 تناوله) لغير التداوى
 (الا الماء المتنجس والبول)
 ونحوهما فلا يحرم تناوله
 (للعطش) للضرورة مع عدم
 إزالة العقل (فلا يوجد)
 الشخص (ما طاهر او ما)
 نجسا) قال الشافعي في حرملة
 (توضا بالطاهر) وجوب الالة
 صلوحة صحة التيمم سيرة
 (وشرب النجس) للعطش
 لما مر والذي صححه في
 الروضة تيمم الاختيار
 الشافعي أنه يشرب الطاهر
 ويقيم قال في المهمات
 والاول هو المفق به (وان
 كان غير المسكر) طاهرا
 فان كان محضرا) من تناوله
 كالسهم

(قوله الى ان ينزل امام
بقية) هذا مخالف للمشهور
من استقر احرمة الخمر قلت
وهو ما قولان في الاصول
(قوله وجوابه ان المراد
الاول الخ) هذا لا ينافي مع
ذكر غالباً والجواب الآتي
عن اراد الضب انما هو من
حيث كونه غير مانع لامن
حيث كونه غير مستقدر
الذي هو المسرد في الاراد
هنا فالذي يظهر اختيار
الشي الثاني وينسج قوله
لعدم ثبوت الاحكام به دليل
اعتبارهم له في الحيوان
الذي لان فيه سرور

(أو مستنداً غالباً كخط
محرمان) تناوله لا يضر فيه
واستدراكه (الا انما
المتغير) فلا يصح تناوله
كالعلم المتين اماماً مستقدراً
فادراك الضب والخليل فلا
يحرم تناوله (فان اتنى
ذلك) أي ما ذكره بما يقتضي
التحريم (خلال) أي فغير
المسكر - ينزحلال لا تتفاه
على التحريم

• (باب الاطعمة) •

أي بيان ما يحل وما يحرم
والاصل فيه آية قل لا يجد
فيما أوجى الى تحريم ما وقوله
ويحل لهم الطيبات ويحرم
عليهم الخبيثات

ظاهراً بانه يابل غيبه بالسم نظر الظاهر وسباق نظير ذلك في التقييل بالضرب والخليل قال قل
ويؤخذ من غيبه بالسم أن المراد بالضرب ما يعمى ضرب العقل والبدن ومنه يعلم حرمة الدخان
المشهور لما مر انه يورث نحو العمى اهـ وفيه نظر بل هو مكروه كما مر نعم من غيب على ظنه
حصول الضرر المذكور حرم عليه ولكن لا يقتضي ذلك به بل عمل الفعل الذي أخبر الله تعالى
بان فيه شناه كذلك وكذا يحرم اذا انتهى الامام عنه فيعزم تعاطيه ظاهراً فقط مدة النهي الى أن
يتولى امام غيره متوقفاً من شق المعصاة فان قياس ما قالوه من انه اذا أمر بغيره بدوب وجب
امتناله باطناً نهناً كذلك قلت ذلك محله اذا أمر بغيره بدوب فيه مصلحة عامة كالصوم للاستعفاء
وهذا خاص كثيراً كل ذي ربح كرهه من نوم وبصل فامتناله فيه ظاهراً فقط ومقتضى هذا
الجواب أن السوال اذا أمر به يجب امتناله ظاهراً فقط (قوله أو مستنداً) قال قل ان أراد
شره لم يرد نحو الضب ولم يحجج بقوله غالباً وطبعه لم يصح عدم ثبوت الاحكام به أي باطبيع مع
ان كلامه ظاهر فيه فتأمل اهـ وجوابه أن المراد الاول وسباق الجواب عن اراد نحو الضب
(قولا غالباً) أي عند تعال الناس أي أنه مستقدر شره باعتبار طبع غالب الناس (قوله
كخطأ) أي وبصاق ومنى (قوله الا انما المتغير) أي بظاهره دليل الاستثناء والاصل الاتمال
أما المتغير فيجس فيجس وليس الكلام فيه (قوله كالضب والخليل) اعترض بان الباب معقود
للاشربة وليس فيها الضب والخليل وسباق حكمه في باب الاطعمة وأوجب بان كلامه على
حذف مضاف أي كل من الضب والخليل أو يعمم في الغيبة ما مر فيه ما يشمل غير المشروب
وكل من الضب والخليل ربي الاطمان والزواج حال التقييل وبصاق الاول لا التبرك فليس يحرم
(قوله عما يقتضي التحريم) وهو أربعة الاسكار والامتنان والاضرار والنجاسة (قوله
أي فغير المسكر - ينزحلال الخ) هكذا في بعض النسخ عقب قول المتن في لال قال عبد البر
وهو مضر وب عليه في بعض النسخ ولا روجه للضرب عليه اهـ واعتراض قل عليه بما عناه
انه يورهم أن غير المسكر - خلال ولو مضر امته لا وليس كذلك مردود بقوله خيئت - لان ههنا حين
اذ انتهى عنه ما ذكره بما يقتضي التحريم

• (باب الاطعمة) •

الملاغة للاشربة وهي جمع طعام بمعنى مطعوم وهو وان كان جمع قلة لكن المراد به الكثرة
ومعرفتها من آكدهمات الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد
على تناول الحرام اقوله صلى الله عليه وسلم لم أي لحم ثبت من حرام فالنار اولى به والاصل في
الاعيان حبواهم او جادها الحل لانها خلقت لمنافع العباد ولو من بعض الوجوه الا ما استنتفى
بعض أو لو ورد الامر بقوله أو انتهى عنه أو لا يستحبها فلذلك قال كل طاهر يحل أكله فمقتضى قاعدة
ثم استثنى منها عشرة أشياء الأذى والمضرو المستند روز الخلب وذو الناب الثوي الذي
يعد دونه وما نص عليه في آية حرمت عليكم الميتة وما استقيت وما نهي عن قتله وما أمر به وما
يركب من الدواب الا الخيل لكن في استثناء ما نص عليه في آية حرمت عليكم نظير سباق (قوله
ويتحل لهم الطيبات) وهي بمعنى الطاهرات لئلا يلزم تخصيص الاصل قال القليوبي وعلى هذا
فلا مناسبة بينه وبين الاول نعم أن أريد بالحل البیان وبالطيب الحلال مع الدليل اهـ ولعل

عدم المناسبة أن العاهرات أعم من الاطعمة التي الكلام فيها وفيه أن الحلال الذي ذكره
 كذلك فالأية مناسبة للمدلول باعتبار عمومها ويصح أن يراد بالطيبات المستلذات شرعاً على
 بين ذلك وعلى هذا فهي نص في المدلول (قوله كل طاهر) حيث أنه خبره بحال أكله. لكن بعد
 التذكية في غير السمك والجراد (قوله كدجاج) يفتح أوله أفصح من ضمه وكسره (قوله وحمام)
 وهو يقول في تعريفه سبحانه ربنا الأعلى وأخرج أبو الشيخ بن حبان في كتاب العظيمة قال
 سليمان لأصحابه أتدرون ما يقول هذا الحمام لا تشاء قالوا لا يا بني الله قال يقول لا تشاء تابعني على
 ما أريد منكم فوالله لما تابعته أحب إلى من ذلك سليمان والحق يقول في صياحه إليه دعني
 الناس راحة وانطلاف يقرأ الفاتحة إلى آخرها في صياحه ويعد صوته بقوله ولا الضالين كما يحد
 القارئ كذا قوله الحسن عن العنابي وقز شيخنا عطية أنه يعبده قوله آمين قال وانظر قبل نزول
 الفاتحة ماذا كان يقول في صياحه ولعله كان يقرأ بها اللهم من الله تعالى لأن القرآن قديم
 والمراد بالحمام هنا ما يشعل الياسم والقطا والديابى والدراج والفاخت والحبارى والشرقا
 وأبو قردان والحمر والتاجل ويسمى دجاج البر والقبح بالقطاف والموحدة المتوحشين والجيم
 ويسمى ذكره بقبوب والقموى (قوله وضبع) هو اسم للاثني قال الدميري ومن عجيب أمرها
 أنها تبيض وتكون سنة ذكر أو سنة أنثى واسم الذكور ضبعان بوزن عمران وهذا الحيوان من
 أحق الحيوانات لأنه يتناوم حتى تصاد (قوله وضبع) ذكر ابن خالويه أنه قد بشر سبع مائة سنة
 وأنه يول في كل أربعين يوماً قطرة ولا يسهط له سن ويقال إن أسنانه قطعة واحدة وسكنى غيره
 أن كل لحم يذهب العطش ومن الأمثال لا أفصل كذا حتى يرد الضب الماء به قوله من أراد أن
 لا يسهل الشيء لأن الضب لا يشرب الماء بل يكتفى بالنسيم ويرد الهواء ولا يخرج من محو في
 الشتاء وهو حيوان يشبه الورل لذلك ذكرناه ذكران وللاثني فرجان (قوله وبر بوع) نوع من الفار
 قصير اليدين طويل الرجلين لونه كالأعزال أو أخادهم (قوله أكل على مائدة) أي أكل
 خالدين الوليد مشوا بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم يأكل منه فقيل له أحرام هو قال لا ولكنه
 ليس بأرض قوى فأجبت أعانه والمائدة الشيء الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالمائدة
 والطبق وغير ذلك ولا تعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كل على الخوان
 لأن الخوان أخص من المائدة ونفي الإخص لا يستلزم نفي الأعم والخوان شيء يصنع من جلد
 يوضع عليه الطعام وكان الضب موضوعاً في قصعة فخر خالد منها أو أكله وكان خالد من خزاعة
 وأكفر من يأكل الضب بنوعين قال الشاعر

إذا ما نجي أكله مفاخره • فقل عدت ذاك كيف أكل الضب

(قوله لا آدميا) استغنا من طاهر على ما مر (قوله فلا يحل أكله) أي ما لم يكن مستغنياً فإنه
 يحل أكله اضطر من غير شيء ولا في فيجرمان إلا إذا كان لا يمكنه ما غن به ومنه ما فيجوز أن له
 (قوله لم حرمته) أي احترامه وتعظيمه (قوله مضراً) أي ضرراً لا يحل عادة لأمطلق الضرر
 (قوله كسم) وهو نجس من شحوا الحية والعقرب (قوله وتراب) أي وطن وطفل ومحل في غير
 النساء الحيات فإنه لا يحرم ما بين أكل الطين لأنه بمنزلة التراب (قوله ومستقذراً) أي
 بالنظر إلى ألب الطباع السليمة ولو استقذرت شخص غير المستقذرات فلا تنفك إلى طبعه أو شوبرى

(كل طاهر) كنتم وحي الأبل
 والبقر والغنم (وطهر)
 كدجاج وحمام (وضبع)
 بضم الباء (وضبع وبر بوع
 يحل أكله) لاستطابة
 العرب ذلك ولا دلالة أخرى
 منه قوله تعالى أحلت لكم
 بهيمة الأنعام وإن الشبي
 صلى الله عليه وسلم قال يحل
 أكل الضبع رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح وإن
 الضب أكل على مائدة
 صلى الله عليه وسلم رواه
 الشيخان (الآدميا) فلا
 يحل أكله لم حرمته
 (ومضراً) كسم وحجر
 وتراب اضربه (ومستقذراً)
 كفى لاستقذاره

(قوله وذات الخلب) بالنصب عطفا على آدميانه من جعله الطاهر والغلب بكسر الميم الظفر
(قوله ومقر) عطف عام على خاص اشمله الالبازات والشواهد وغيرهما من كل ما يصيد فهو
اسم جنس لكل ما يصيد وهو بالسين والصاد والزاي وكذا كل كلمة اجتمع فيها الصاد والقاف
كصاق وكاه قرفي الحزمة الرخ وهو اعظم الطيور حجمة لان طول جناحه عشرة آلاف باع
المداوية لاربعين ألف ذراع وكذا النسر يفتح النون أشهر من ضدها وكسرها والعقاب يضم
أوله وجميع جوارح الطير (قوله وغير) يفتح فكسرا أو مكرونا وجله من الفرس الحمر (قوله
وما نص الخ) استثناء هذا من الطاهر منقطع لان المنصوص عليه في الآية نجس هذا على نجاسة
وما نص على تحريمه وفي بعض النسخ الصحيحة ويحرم ما نص على تحريمه في آية حرمت الخ وعليها
فالمستثنات تسعة ولو آخر هذه الجملة عن جميع المستثنات من الطاهر وكان أولى (قوله ما نص
على تحريمه) وهو عشرة (قوله في آية حرمت عليكم الميتة) وهي الزائلة الحية لا يغير ذكاه شرعية
والمختلقة أي التي ماتت بالخنق وكانوا يحتقرون الحيوان حرصا على الدم لا كله ويسمونه القصد
ويقولون ان اللحم دم جامد والموتودة المضروبة بنحو خشية حتى تموت والمتردية الواقعة من
علو فوقت والطيحة المنطووعة لاخرى فقوت وما أكل السبع فسات فدل على حرمة ما نأكل
منه الجارحة وقوله الاما ذكيت أي ذبحت وفيه حياطة مستقرة وهو استثناء من جميع ما تقدم أي
من النجاسة وما عطف عليها وقيل مما أكل السبع خاصة وما ذبح على النصب أي على اسم
النصب وهي الاصنام وهذا معلوم مما أهل لغير الله أي ما ذبح على اسم غيره تعالى والاهلال رفع
الصوت وكانوا يرفعونه عند الذبح لآلهتهم بقواهم باسم اللات والعزى فاذبح على النصب وما
أهل لغير الله به شيء واحد والافلام السهام واحدها زلم بالتحريك كان لهم ثلاثة سهام يكتبون
على أحدها أحرف ربوبي وعلى الآخرها نبي والثالث لآلهته أي خال عن الكتابة وهي
موضوعة عند خادم الاصنام فاذا أراد أحدهم أحرا كسفر ياه فيخرج له فاذا خرج الذي عليه
أحرف ربوبي مضى لما نواه والذي انتهى ربوبي أمسك أو الثالث أعادها حتى يخرج أمرني أو نهاني
فلا استقام طاب ما قسم لمفرمه الله تعالى وجه له فله لانه اقتراء ودخول في الغيب ثم قال
تعالى فأن اضطرني فمخصة أي جماعة غير متجانف أي مائل لآلهته وهو أن يقتل من الميتة مثلا
زيادة على قدر حاجته فان الله غفور رحيم ويطلق الاسم أيضا على الجمر قال الشاعر

شربت الجمر حتى ضل عقلي • كذا لا الاثم يذهب بالهقول

(قوله كخشرات) يفتح أوله ويستغنى منها أربعة القنفذ واليربوع واليربوع عرس وهي
العرس (قوله كخنفساء) ومنها الزعقوق ويسمى الجملان يضم الجيم ومنها أيضا الجدد يجيدين
مضمومتين وهو الصبر صارو الخنفساء يضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضممه وبالمندوحكى ضم
ثالثه مع القصير فهو ممنوع من الصرف اما لآلئ التائيت الممدودة أو الممدودة ويجوز قتلها
للسدادى بها لانها اذا دقت وضعت على لدغة العقرب برى المالدوخ لوقته وكذا اذا دق ورق
القبيل أو الرحلة وأخذ مأوؤه ووضع عليها أو دهن دبر المالدوخ بالزيت الطيب أو جاء الحمار وقال
في اذنه لدغت فانه يفتل السم منه اليه ولو جعل يندق العيديم يادغ بالعقرب (قوله ودود) أي
منقرأ ما اذا كان مختلطاً بطعام أو دخل فيصل أكله معه يتخالف الفعل اذا اختلط بالعمل مثلا

(وذات الخلب) من الطير كاذ
وشاهد ومقر لا يسمي عنها
في خبر مسلم (وذات اب) من
السباع كاذ وغيره وذئب
لأنه في خبر الصحيحين
(وما نص على تحريمه في
آية حرمت عليكم الميتة
وكل ما استغثت) كخشرات
وهي صغار دواب كخنفساء
ودود

فانه لا يصل أكله منه الا اذا تهرت اجزأؤه فنبه ولا فرق في جوارف كل الدود المختلط بين الحى
 والميت عسر عيظه أولا نم لو شحنا من موضع الى آخر أو نضج بنفسه ثم عاد به امكن صونه عنه
 حرم ويجوزنا كل القول والنظر المسوس مع سوسه سواء كان حيا وميتا أيضا وكذا لو طبخنا
 فلت السوس فيهما ومثلهما اللحم اذا حصل فيه دود (قوله وكذرة) بضم الدال عطف على
 حشرات ولذا أعادها السكاف لانها من الطيور لا من الحشرات وهى البيضا يفتح الموحدين
 وتشديد الثانية وبالجملة والقصر لا يعرف لها اسم ذكر من لفظها وهى طائر أخضر دم الخلق
 بضم الخاء أى سم له ثاقب الفهم له قوة على حكاية الاصوات بقناول ما كوله برجله كما يتناول
 الانسان يده من أكل لسانه صار فصيحاً وليس من طيور العرب وإنما يجلب من الثوبه واليمن
 وكادرة البغاة كما فى المنهج ولعلها المصاصة وهى من البروم وهو حرام بانواعه كالهامة والصدى
 والصدردوم لا عب ظله وغراب الليل ثم يستقى من البغاث الذورس فيجلب كما قاله مر ومثله أبو
 قردان فيجلب كما نقل عن الديري (قوله وطاوس) وهو طائر فى طبعه العفة رطب الزهر بنفسه
 والخيلاء والاعجاب برشته اه نياى (قوله وذباب) بضم أوله وهو أجهل الخلق لانه يلقى نفسه فى
 الهلاك وكثيرة أبوجه قروى يطلق على ما يشعل البعوض والناموس والقمل والبرغوث والبق
 والنمل والنحل وغيرها ومنه الحديث الصحيح الذباب كله فى النار الا النحل أى لا تعذب أهلها
 به لانه فدية بها (قوله وما تولد) أى يقينا من ما كول وغيره كما تولد بين كلب وشاة وبين فرس
 وساراهلى أو بين ذئب وضبع تغليباً للتحريم وخرج بقولنا يقينا ما لو تبعت شاة فولدت كلبه
 فانما تحمل كما قاله البغوى كالفقاهى لانه قد تقع الخلقة على خلاف صورة الاصل وان كان الورع
 تركها وذهب جمع الى انه ان كان أشبه بالخلال حل والا فلا ويجوز شرب ابن فرس ولدت بغلا
 وشاة كلبا لانه منها الا من القمل ولو مسخ حيوان يحمل الى ما لا يحمل أو عكسه فهل يعتبر ما قبل
 المسخ على ما قاله بعضهم عملا بالاصل أو ما يحول اليه كما يدل عليه ما فى فتح الباري عن الطحاوى
 كل يحمل والاوجه اعتبار المسوخ اليه ان بدلت ذات بذات أخرى والابان لم تبدل الاصفته
 فقط اعتبار ما قبل المسخ والاوجه اعتبار الاصل فى الاذى المسوخ مطلقا كما يدل عليه الخبر
 الصحيح ولو قدم لولى مال مغصوب فقباب دما كرامة ثم أعيد الى صفته أو صفة غير صفته فالمنجبه
 عدم حله لانه يعود الى المالك عاد ملكه لملكه كما قالوه فى جلد ممتعة دبغ ولا ضمان على الولي
 بقائه الى الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بجماله اه شرح مر (قوله كخطاف) بضم الخاء وتشديد
 الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة لانه فردها فى أيدي الناس من الاقوات واكتفى بقوته
 بالبعوض ومن خواصه أنه يعرف موضع حجر البرقان الذى هو نافع جدا فاذا أراد شخص ذلك
 الحجر فاماخذ حفرا ناو يد من يه مناقيرا ولاده ليعتقد أن بأولاده ذلك المرض فيه ذهب وبأى
 بذلك الحجر ومن خواصه أيضا انه اذا قلعت عينه عادت لوقتها ومعى عصفورا لانه عصى وفر
 من سليمان ويطلق الخطاف أيضا على الخفاش عند اللقوبين وهو طائر صغير لا يشبه
 الفار يطير بين المغرب والعشاء (قوله ونحل) أى ونحل لعملة المنهى عن قتلها وهو على النمل
 السلبيانى وهو الكبير لا تتغذى اذاه بخلاف الصغير فيصل قتله لكونه ذبابا بل وحرقة ان تعين
 طريق الدفعه كالقمل ويجتمع النمل على نمل فهو جمع الجمع وهو أعظم الحيوان حيلة فى طلب

وكذرة وطاوس وذباب
 وما تولد من ما كول وغيره
 (أو نضج عن قتله) كخطاف
 ونحل وضفدع ورج وهدد
 وصبرد (أو أصربه)

الرزق ومن عجيب أمره أنه إذا وجد شيئا ولو قل أخذ الباقي ويحتسب كذا زمن الصبغ للشئ
 وإذا خاف من العقن أخرجه إلى ظاهر الأرض وإذا حفر مكانه اتخذها معاريج لتسليج يري
 إليها المطر وليس في الحيوان ما يعمل أثقل منه غيره وهو لا جوف له وعيشه بالشئ والذرق
 الثقل كالزبور في الثقل (قوله كنية) تطلق على الذكر والأنثى والعقرب اسم الأنثى ويقال
 للذكر عقربان يضم العين والراء وإلهام غيبية أرى رجل وعيناها في ظهرها ولذا يقال إنها أعياه
 ليكونن لا تبصر ما أمامها تملغ وتولم إلا ما شديدا ورعيا لست إلا في أي الحية فقوت ومن
 عجيب أمرها مع عقربها أنها تفضل القليل والبعر بالمسعة وأنما لا تقرب الميت وكذا التام حتى
 يتحرك شيء من بدنه فتضربه عند ذلك وتأوى إلى الخنافس وتسالمها ولذا تنفع في لدغها كما مر
 (قوله وحداثة) بالهمز وزن عنية وجهها أحد كعنب (قوله وفارة) بالهمز وزنه كما قال قل
 وقال شيخنا بالهمز خاصة والوجهان أنهما في فارة المسك قال في المنهج بعد الفارة وسبع ضار
 قال في شرحه بالتحقيق أي عادرى الشيطان خمس يقتل في الحل والحرم الغراب والحداثة
 والفارة والعقرب والكلب العقور وفي رواية مسلم الغراب لا يقع والحية بدل العقرب وفي
 رواية لا يلد أودوا الترمذي ذكر السبع العادي مع الخس اهـ وخروج بالضاري نحو الزعلاب
 والضعف لضعف نابه وقضية كلام الشيخين أن اقتناء الفواق الخس حرام قال بعضهم وهي
 مسئلة حسنة قال ابن الملقن السري قتل الحية أنها خانت آدم بأدخال إبليس الجنة بين فيكميا
 والغراب بعثه نبي الله نوح عليه الصلاة والسلام من السفينة ليأخيه به في الأرض فترك أمره
 وأقبل على جيفة والفارة عمدت إلى حبال سفينة سيدنا نوح فقماحها وأخذت القليلة التعريق
 الميت أيضا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها ومما يجوز قتله ولا يحل للوزغ بأنواعها والابر
 والصراوة لاستخفافها ولما روى مسلم أن من قتل الوزغ في أول ضربة كتب الله له مائة حسنة
 وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه حض أي حث على قتله أقبل لأنها كانت قنفخ
 النار على سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام فاستدل الرافعي على تحريمها بالنبي عن قتلها
 سهي قلم وذكر بعض الحكماء أن الوزغ أصم وأنما لا تدخل يقاتيه زعفران وأنه يلقح بعبه
 ويبيض ويقال ليكرهاه أم أبرص بتثديد الميم (قوله والدواب) عطف على آدميا والمراد به
 ذوات الأربع غير ما مر وإن كان من جملة الدواب أيضا وهذا معنى عرفي فالدابة في العرف اسم
 لذات الأربع أما لغة فكل ما يدب على الأرض أي يمشي عليها (قوله الانجيل) وكانت
 متوحشة فأنشدها سيدنا إبراهيم الخليل عليه أفضل الصلاة والسلام كما قاله الخليلي في السيرة
 وقال المناوي في شرح الجامع الصغير وأخرج ابن عساكر عن وهب أنه قيل لسليمان إن خيلا
 تلقى لها أجنحة تطير بها وترد ما كذا فقالت الشياطين نحن إلهام فصبوا في العين التي تردها نظروا
 ففكرت فكسرت فربطوها وساءوها حتى استأثنت اهـ ويمكن الجمع بأن أول من أنس أصل
 الخليل الخليل إبراهيم عليه السلام والذي أنسه سليمان عليه السلام نوع خاص منها واسم
 فرس سيدنا جعفر بل عليه السلام حيوان الذي ما خاظم موضع خاظمها وانا الأصار حيا (قوله
 الانجيل) عريية أو غيرة (قوله روى الشيخان عن جابر) وروى البخاري في غزوة خيبر من
 حديث أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بها فقال أكانت الجمر

كنية وعقرب وحداثة وفارة
 لأن النبي عن قتيل شيء أو
 الأصرب يقتضيه حرسه
 آكله وهذا من زيادتي
 (والدواب الانجيل) روى
 الشيخان عن جابر بن سمرة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم خيبر عن لحوم
 البحر الأهلية وأذن في لحوم
 الخليل وروى عنه أيضا أبو
 داود وصحبا يوم خيبر الخليل
 والبغال والجعر فتمنا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن البغال والجعر ولم
 ينها عن الخليل

فسكرت ثم أناه الثانية فقال أكلت الجمر فسكرت ثم أناه الثالثة فقال أفنيت الجمر فاحمر مناديا في الناس أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الجمر الأهلية فأكففت القدور وانهم التفتوا بالجمع اه فلم تحرم الجمر الا يوم خيبر وقبل ذلك كانت حلالا وبهذا رد على من غلب في محرم الخيل بآية والخيل الا يقمن حيث اتفق في معرض الامتنان ولم يذكرا الا كل وجه الرد انهما سكرت الجودات على التحريم للزم تحريم الجمر بل خيبر وهو متنع بالاتفاق على أن الآية ليس فيها حصر وما ورد من النهي عن لحوم الخيل منه كز وبفرض صحتها يكون منسوخا بحلالها يوم خيبر وعد السوطي الجمر من الاربعة التي تسكر وتضخمها بقوله

وأربع تذكر والنسخ لها • جاءت به النصوص والا تار
لقوله ومنه وحز • كذا الوضع مما عتق النار

(قوله الجلالة) أي التي تأكل الجمل بفتح الجيم كافي شرح المنهج وقرره بضاعة طيبة جوارا الكسر والضم أيضا ثم رأيت ع ش نقله عن الفاموس حيث قال هي مثلثة اه والمراد به انها التي تأكل الخبثات مطلقا كعذرة (قوله أي يكره تناول الخ) حول العباد لان الاحكام كالكرهات انما تتعلق بالافعال لا بالذوات كقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم أي نكاحهن اه أفاده الشوري (قوله كلبها الخ) ويلحق بذلك شعرها وصوفها المنفصلة في حياتها قال الزركشي والظاهر الحاق ولدها بها اذا ذكبت ووجدت في بطنها اميتا ووجدت الرائحة فيه ومثلها اخذلة ريت بلبن كلبه اذا تغير لونها لا زرع وغرسني أو دني نجس بل يحل انفاقا ولا كراهة فيه ثم ان ظهور ريح النجاسة فيه اتجهت الكراهة فيه ومعلوم أن ما أصابه منه نجس يظهر بفعله ولو غذيت شاة بجرام مدة طويلة لم تحرم كما قاله الغزالي وابن عبد السلام اذ هو حلال في ذاته والحرمه انما هي لحق الغير وما في الانوار من التفصيل مبنى على حرمة الجلالة وهو قول ضعيف ولو تراخا على فرس فانت ية حل ابنها كافي الانوار اه أفاده من زيادة (قوله وصوفها) أي المتصل ومثله المفصل كما مر (قوله وركوبها) بالرفع عطف على تناول لا على مدخول الكاف لانه ليس من افراد الشيء المتناول كالايجني ولا فرق في كراهة الركوب المذكور بين أن يعرق أولا (قوله اذا تغير لونها) قال العلامة الشوري وانما لم يتغير اللحم بل تغير غيره من البيض واللب فهل يكره حينئذ ولا لانه لم يتغير اللحم اه بالمعنى وفيه نظر ظاهر لان تغير البيض واللب لا يقتضي كراهة لحم الجلالة الذي لم يتغير لاهدم تغيره أما كراهة نفس البيض واللب فظاهرة أخذ من قول الشارح فيما سباني لانه انما ين عنه لتغيره لجعل التغير سببا في كراهة اللحم المتغير فيكون البيض واللب مثله (قوله الى أن تعاف) وفي بعض النسخ الابدان الاستفناء وقوله طاهرا ليس بقيد بل مثله النجس والمتنجس ثم يكره اطعمام ما كوله نجسا كما قاله در (قوله قطيب) ولا تغدير لمدة العلف وتغديرها باربعين يوما في البعير وثلاثين في البقرة وسبعة في الشاة وثلاثة في الدجاجة للغالب فان زالت باقل منها اعتبر أول تزنجها اعتبر الزيادة على هذه المقادير قال بعض الصوفية يؤخذ من هـ ذان الشخص اذا أكل كلة حراما لا يزول أثرها الا بعد أربعين يوما وقال بعضهم شرب من ركوة جندی فعادت قسوتها على قلبي أربعين صباحا (قوله وانما اقتصر) أي في المنى وقوله على الاول أي طيبه بالعلف ولم يذكر فيه الثاني أي طيبه بنفسه جرياء على الغالب أي لان الحيوان لا بد له من الملق (قوله ونحوهما) كنى (قوله أربعين

(وتكره الجلالة) من ثم
ودجاج وغيرها أي يكره
تناول شيء منها كلبها
ويضما ولحمها وصوفها
وركوبها بالاحال فتعبري
به اعم من تعبيره بلحمها
هذا (اذا تغير لونها) أي
طعمه ولونه اذ يجمعه وتبقى
الكرهه (الى ان تعاف
ما هراقة طيب) او طيب
بنفسه من غير نجس وانما
اقتصر على الاول جرياء على
الغالب ولا خارج طيبها
بنفسه وطبخ ونحوه
والاصل في ذلك خبر انه
صلى الله عليه وسلم نهى عن
أكل الجلالة وشرب لبنها
حتى تعاف أربعين

ليس قيدا كما مر بل هو القالب (قوله لتغيره) أي لالتصاحبه (قوله كاللحم الميت) اعترض
 هذا القياس بأن لحمها انما عاشا فتغيره من تعاطيها النجاسة وتغير اللحم الميت من ذاته فلا جامع
 بينهما الآن يقال ان الجامع مطلق النجاسة وهذا رد لقول ضعيف كراهة في المنهاج قائل بالحرمة
 كما مر (قوله ويكره لمزاول الخ) أي وأما الحرمة فتقتضيها فقرض كفاية وما يجزم أبو الغناحية
 شخصاً أنشد

وليس على عبدتي نقبضة * اذا صحم التقوى وان حالك أوجم
 وأصول المكاسب ثلاثة الزراعة والصناعة والتجارة وأطعمها الزراعة لأن أقرب إلى النبوة
 وأسلم من الغش وأهموم النجس بها لا دعي وغيره وتلم الصناعة لأن فيها اتعاب في طلب الحلال
 أكثر من الكسب فيها يكذب اليد ولذا ورد في الحديث من بات كالا من عمله بات مغتوراً ثم التجارة
 لأن النجاسة كانوا يتجربون ويأكلون منها وقيل أطعمها الصناعة (قوله بمخامرة) أي مخالطة
 ومباينة نجس وأما ما كسب بصنعة محرمة فحرام أخذوا إعطاء الضرورة كما سألني (قوله
 وكسب زبل ونحوه) كصناعة الجزارة ويقال لصاحب القصاب ومنعة الدباغة ويقال لصاحبها
 الدباغ وأما الصباغ فإن بائع النجاسة كره تناول ما كسبه والافلاان العله مخامرة النجاسة
 لإدخال الحرمة (قوله وقال أطعمه رقيقك) والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناءة غيره
 فيليق به الكسب الذي بخلاف الحر ويندب للانسان النجس في مؤنة نفسه وهو منه ما أمكنه
 فإن عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها اه أفاده مر (قوله
 وأعلمه) بوصول الحرمة من علف الثلاثي والنافع البعير الذي ينسب عليه كأي مر وهذا
 بحسب عرف التجار من أنهم يسمون على الابل والمراد هنا مطلق الدابة التي تدر الدواب
 لاخراج الماء مثلاً (قوله استقيم رسول الله الخ) أي حجه أبو طيبة وكان رقية أو الكراهة انما
 هي للحر كما مر (قوله نلو كان حراماً به طسه) أي لأنه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كجيرة
 النافعة للضرورة كما عاظم المأثم وأفاض أو شاعروا فانه في حرم الاخذ فقط ولا يلزم
 الاخذ فيكون هذا مستثنى من قاعدة حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كما تقدمت الإشارة اليه
 ويبحث في هذا الاستدلال بأنه لا يلزم من جواز الاعطاء والاخذ جواز الاتعاب والربان فضلاته
 صلى الله عليه وسلم طاهرة على الرابع فلا يس فيه كسب بمخامرة نجس الذي الكلام فيه ولذا عبر
 في شرح المنهج بقوله قالوا وصرف النبي عن الحرمة الخ ووجه بعض من كتب عليه التبري بما
 ذكر (قوله وحياكة) ذكرها وان كانت ليست نجسة نجاسة متعاطيها لأنه قبل في قوله تعالى
 واتبعك الارلون المراد الحيا كون اه زبادى (قوله ونحوهما) كحلاق وسارس وصباغ على
 ما مر صواغ وما شمة وحياي ادلا مباشرة للنجاسة بها (قوله على رقيقة) كان يرقيه بأية من
 كتاب الله تعالى (قوله فلا يكرهان) معتمد (قوله ذكرت بعضها في شرح الاصل) وهو خبر
 البخاري في الرقي بقائمة الكتاب في الشعر وهو أبو سعيد الخدري حيث أخذت عليه ثلاثين
 شاة فقال أبو سعيد لا تصدقوا شيئا حتى تأتي ونسأل النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدموا المدينة
 ذكروا ذلك فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدريه أنها رقية أقسموا واضربوا إلى معكم
 باسم وفي البخاري أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال ان أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله تعالى

ليس له رواد الترمذي وقال
 حسن صحيح زاد أبو داود
 ورواه أبو داود في صحيحه ذلك
 لأنه انما ينسب عليه لتغيره
 وذلك لا يوجب التغير
 كاللحم الميت (و) يكره لمز
 تناول (ما كسب) أي
 كسبه حر أو غيره بمخامرة
 نجس كسب (و) كسب زبل
 ونحوه لأنه صلى الله عليه
 وسلم مثل من كسب الجلبام
 فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك
 واعطاه فاصحح رواه ابن
 حبان وصححه واهتمدى
 وحسنه وقبس مما فيه غيره
 وصرف النبي عن الحرمة
 خبر الشافعي عن ابن عباس
 استقيم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأعلى الجلبام
 أجرته فلو كان حراماً لم
 يوطئه ونحوه بمخامرة
 النجس غير حافلاً يكره
 ما كسب بقصد وحياكة
 ونحوهما (لا أخذ لا بيرة
 على رقيقة) لا أكل مما
 أخذت عليه فلا يكرهان
 لاخبار صحيحة في ذلك
 ذكرت بعضها في شرح
 الاصل

اه (قوله وقيل بكرهان) ضعيف أو محمول على الرقية التي لا أصل لها بل إن كان فيها محرم فهو
اشتهالها على اسم أمي لا يعرفه مناهجهم فالأناط التي لا يعرف معناها وهي بغير العربية
تقتض الرقية بها إلا إذا نقلت عن العارفين (قوله ويحرم أخذ الابرة الخ) ذكر هذا وما بعده
استطاردى اه قل (قوله لأنه فرض عليه) أي بشرط ثلاثة أن يدعى من مسافة عدوى
وأن يكون عدلا فلا يجب الاداء على فاسق يجمع عليه كشراب خردون شرب نبيذ وعدم عذر
كرض وتخير امرأة وصلاة وجام وطعام اه أفاده الرحاني (قوله ولأنه كلام يسير) هذا جزم
عنه فمى مركبة من كونه فرضا وكلاما يسيرا فاندفع ما يقال لا يلزم من كونه فرضا أن لا تؤخذ
عليه الابرة الا ترى أن تعليم الفاتحة قد يجب وتؤخذ عليه الابرة وكذا ارضاع الميا ولابد
أن الرقية كلام يسير ويجوز أخذ الابرة عليه كما مر لانا نقول هو وان كان يسيرا لكن فيه كافة
أما بذهابه الى موضع اللدوغ أو بسلامته لذلك الكلام مرارا كغيره ولا كذلك أداء الشهادة
على أن هذا لا يرد لما مر من أن العلة مركبة من الأمرين معار الأمر الأول مفقود في الرقية
(قوله لأجرة كونه له إذا كان بينه وبين الحاكم مسافة العدوى) أي أو كان دونه الكون يحصل
له مشقة بالمشي أو لا يلبق بحسبه ذلك فيجب له أجرة الركوب في هذه الأحوال الثلاث وإن لم
يركب وإن زادت على أجرة المثل لكن إن كان عدم ركوبه يتخلل برأيه لم يجزله (قوله فلا يحرم)
بالتاء الشوقية أي الابرة أو بالتحسية أي الأخذ وتجب له نفقة الطريق أيضا كما قاله البغوي
(قوله) وخروج بالاداء التحمل الخ) والفرق بينهما أن الأخذ على الاداء وثمة فوبه مع أن
فمنه يسير لا يفتوت من نفقة متقدمة بخلاف زمن التحمل اه أفاده في شرح الأصل

• (باب الصيد) •

ذكر المصنف كالمحتاج وأكثرا أصحاب هذا الباب وما قبله هنا وفاقا للمعنى وخالف في الروضة
فذكره في آخر ربع العبادات تبعاً للطائفة من الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم الغزي
شارحه ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض من أي قناب ضم فرض العين إلى فرض
العين وأقر ذلك مصدر وجع الذبايح لاختلاف أنواعها ما بذاتها كغم وبقر وصيد وجامر
أو بهيمة ذبيحتها ككونه في حلقه ولبيته أو غيرهما كرمي بسهم أو بعمل ذبيحتها كالخلق والبينة
وغيرهما أو بالذبيحة كالسكين والسهم والحوارح (قوله بمعنى الصيد) أي لا بمعنى الفعل
الذي هو معنى المصدر وإنما أوله بذلك ليناسب قوله والذبايح وقوله الصيد ما أن يصاد الخ (قوله
والذبايح الخ) أركان الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الذبايح أي الأمور التي لا بد في تحققه
منها وإن لم تكن اجزائه أربعة ذبيح بالمعنى المصدر وهو الفعل وذبايح وذبيح وآلة وشروط في
الذبيح تصيد العين أو الجنس بالفعل فلو سقط مدية على مذبح شاة أو احتككتهم فاندبعت أو
استرسلت جارية بنفسها انقلبت صيداً أو أرسل سهماً إلى الصيد كأن أرسله إلى غرض أو اختبأوا
لفوته فقتل صيداً حرم كما سيأتي في الذبايح الشامل للناسر ولقاتل غير المقدور وعليه ليصل
مذبحه حل تكافؤاً لاهل حلقه بأن يكون مسلماً أو كائناً بشربه السابق في الذبايح ذكر أركان
أو اتى ولوامة كائية وكونه في غير المقدور وعليه من صيد وغيره بصيرا فلا يعمل مذبح الإعي
بارساله آلة الذبيح إذ ليس له ذلك قصد صحيح وكمره ذبيح أعني وغيره كعبى أو مجنون وسكران

وقيل بكرهان وعليه جرى
الأصل (ويحرم أخذ الابرة
على أداء الشهادة) لأنه فرض
عليه ولأنه كلام يسير
لأجرة كونه له (لأجرة
ركوبه) أي للاداء من
يحمل إلى محل الاداء فلا
يحرم (إذا كان بينه وبين
الحاكم مسافة) أي مسافة
العدوى فمافوقها ولو
كان فقيرا بكتب فوبه يوما
يوم وكان الاداء يتسفل
عن ذلك لم يلزمه الاداء الا
إذا بذل له المشهود له قدر
كسبه في حلقه الاداء وخارج
بالاداء التحمل فله الأخذ
عليه قال السرخسي
ومحله إذا دعى ليضعل فان
أنام المشهود عليه فلا
أجرة

• (باب الصيد) •

بمعنى الصيد (والذبايح)
جمع ذبيحة بمعنى مذبح
والأصل فيهما قبل الإجماع
قوله تعالى

لأنهم قد يخطئون المذبح لكن لا بد أن يكون لغبر المذبح نوع تمييز والا فان صار كالخشب الملقاة من
السكرا أو الجنون أو الانحاء لم يصح ذبحه لانه حينئذ أسوأ حال من التاتم وحرم ما شارك فيه من
حل ذبحه غيره كأن أمرم لم يجزى مذبحة على حاق شاة أو قلة صيده ايسم او جارية وفي المذبح
كونه حيوانا ما كولا فيه حياة مستقرة أول ذبحه ولو ظنا وبأى الكلام على الحياة المستقرة
وما يتفق بهما وفي الآلة كونها ذات حية يجرح كعدد من حديد أو قصب أو حجر أو رصاص
أو ذهب أو فضة أو خبز أو حرم من حيث تنجيسه بالدم وكذا الحار كإرجحه الشجر أو لسانه
لا يسمى عظما بل عصب ما وكذا الشجر إذا كان لا على وجه الخلق وتكنى السكين المسمومة لان
السم لا يظهر له أثر مع القطع (قوله وإذا حلقم) أى من أحرأكم فاصطادوا أمرأحة ووجه
الدلالة ان الأمر بالاصطاد يترجم حل المصيد وقوله الاما ذكيت وجه الدلالة ان ما ذكيت
مستغنى من المحرمات فيفيد حل المذبات والذكاة بذل بمجة افعة الطيب ومنه رأتحة ذكاة
أى طيبة وشرا بطل الحارة الغريبة على وجه مخصوص من قطع الخلقوم والمرى كما يأتى
حيث بذلك لانهم لا يطيب الحيوان اذ لو خرجت روحه بغيرها كالخلقى لتغير لحمه ولو ناولطعها
وعلى هذا تكون الذكاة معة وقوله المعنى ويجزى ذبح الحيوان الغيم الما كقول كالحمار الزمن
مثلا ولو لاراحت ولو اضطر شخص ل كل ما لا يحل أكله نهى ليجب عليه ذبحه لان الذبح بزيل
الهدونات أولا لان ذبحه لا يفيد حال عيش وقع في ذلك ترددوا الاقرب عدم الوجوب (قوله
المصيد اما ان يصاد الخ) قسمه ثلاثة أقسام وكل قسم فيه صور والقسم الاول داخل في قول
ابى شيعة وما قدر على ذكاة فذكاة في حلقه الخ والقسمان الآخران داخلان تحت قوله
وما لم يقدر على ذكاة فذكاة عقره الخ فقوله اما ان يصاد يد معناه اما ان يصير مقدورا عليه
كما سيذكره (قوله كالحياتة لم يبق) كان قفل عليه الباب (قوله يقطع حاقومه ومربته)
خرج بقطعهما قلعه ما كأن قلع رأس عصفور مثلا يده أو يندقة مثلا فلا يحل ولا بد من
قطعه حاق دفعة واحدة لاقى دفعتين فلو قطع بعض الحاقوم وانتهى الى حركة المذبح ثم قطع
الباقى مع التراخي لم يحل بجذلاف ما لو رفع يده لاضطراب المذبح أو لكالل السكين ويجزى
أخرى وأعادها قورا فاته لا يصرفان تانى في ذلك ثم أعادها فان كان فيه حياة مستقرة حل
والأفلا ولا بد من كون التدقيق متحضا لقطع ما ذكر فلو أخذ في قطعها وأخذ آخرى نزاع
الحث واذ نخس انما صبره ليحل (قوله شعوسهم) أى من كل محد لا منقل كبندق الرصاص
والطين والرش فلا يحل الا اذا ادرك فيه حياة مستقرة وكذا الوضع في البندقية محددا لانه
انما ذبح بالتحامل لا بنفسه فلا يحل ويجوز الرمى ببندق الطين مطلقا وأما بندق الرصاص فلا
يجوز الرمى به الا بشرطين حدق الرامى وتحدق الرامى بان لا يموت منه غالبا كالواو بخلاف
ما يموت منه غالبا كالعصفور والكلام في مقامين حل الرامى وجواز الرمى خلافاً لابي جليل
الكلام فقول قل ان الميت بالبندق حرام مطلقا ليس في محله وكذا قول بعضهم انه يشترط في
حل الرامى ان يدرك فيه حياة مستقرة (قوله فان لم يدرك) هو مبنى للفاعل وهو ضهير واجع
للسائد المعلوم من يصاد بدليل ما بعده اعنى قوله أو ادركه أو لو بناء لا مفعول هو وما بعده لمكان
انصب اه افاده قل (قوله حياة مستقرة) اعلم ان الحياة المستقرة والمستقرة وعيش

واذا حلقم فاصطادوا
وقوله الاما ذكيت (المصيد)
اما ان يصاد يد أو ينفق
شبكة كلباته لم يبق
لا ينفق منه (فد كانه
يقطع حاقومه) يضم الحاق
وهو يجزى النفس (و) قطع
(مربته) بفتح الميم والماء
وهو يجزى الطعام لانه
مقدور عليه والحياة
مذهب بقدرها ما وضوح من
زيادنى (أو يصاد بارمال
نحوهم) كرمح (فان لم يدرك
فيه حياة مستقرة) كان
امتنع بقوته فان قبل
القدرة عليه

(قوله ليس في محله) انظر
ما وجهه نعم يقبله لو عبر قل
المرى بدل الميت وانظر
أيضا ما وجه قوله وكذا
قول بعضهم الخ الا ان انظر
لشمولة للسم لكن أنت
خبر بان المقام في محله تبرز
السم حرة

المذبوح ويقال حركة مذبح تقع في عباراتهم ويحتاج الى الفرق بين ما لما الحياة المستقرة فهي
 الباقية الى انقضاء الاجل ما جوت أو قتل والحياة المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد
 ومعها ابصار ونطق وحركة اختيارية لا اضطرارية كالاشاة اذا اخرج الذئب حشوتها أو انابها
 وأما حياة عيش المذبوح ويقال لها حركة مذبح فهي التي لا يبقى معها ابصار ولا نطق ولا حركة
 اختيارية والحياة المستقرة بمعنى غير مشترطة هنا وأما الحياة المستقرة فتشترط أول الذبح فيها
 اذا وجد سبب يحال عليه الهلاك كأن كل نبات مضر كالرب في أوله أو كالوجرح مسموم
 صيدا أو شاة أو إنسان مدم عليه بناء أو جرحت هزة حمامة فتشترط في ذلك أن يذبح وفيه حياة
 مستقرة أول الذبح والالم يحل وأما اذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط فإذا انتهت
 الحيوان الى حركة مذبح عرض وذبح آخر مرق حل وان لم يتحرك بعد الذبح أو لم يتفجر الدم
 وعلامة الحياة المستقرة أحد أمرين إما تفجر الدم بعد الذبح أو الحركة العنيفة بعده ولا
 يشترط أن معاً على الصحيح وقد عات أن لا تشترط الاعتد وجود سبب يحال عليه الهلاك
 وبعضهم فرق بين المستقرة وحركة المذبوح بأن الأولى ما يجوز أن يبقى معها الحيوان يوماً أو
 يومين وقيل بحيث لو ترك لبقى يوماً أو بعض يوم والثانية أن يكون بحيث لو ترك معها المات في
 الحال اه والأولى ما صحت أولاً (قوله السكين) تذكروا ثواب والغالب تذكروا جميعاً بذلك
 لأنها تسكن الحياة ومدة لانها تقطع مدة الحياة اه مر (قوله فاذا كراسم الله عليه) أي ندبا
 (قوله بأن أدرك الخ) لو أبطل هذا بقوله والابان قصر الذي هو مفهوم بلا تقصير وجعل ما ذكره
 من أمثلته بان يقول والابان قصر كأن ترك ذبحه حتى مات أو لم يكن معه سكين أو غصبت منه
 قبل الرمي أو غلقت في الغمد أي انراب اس (من التناظر في كلامه لان قوله بسبب تقصيره
 يقتضي أن ما قبله أعني قوله وترك ذبحه ومات ليس فيه تقصير وليس كذلك وعبارة المنهج
 وشرحه ولو أرسل آله على غير مقتدر بطرحه ولم يترك ذبحه بتقصير بان لم يدرك فيه حياة
 مستقرة كأن رماه فمات منصفين أو أبان منه عضو ويجرح مذكف أو غيره مذكف ولم يثبت به أي
 لم يوقف بل بقي فيه الحركة ثم جرحه ثانياً فمات حالاً أو أدركه أو ذبحه ولو بعد أن أبان منه عضو
 يجرح غير مذكف أو ترك ذبحه بلا تقصير كأن اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سئل السكين فمات قبل
 الامكان حل أو لم يترك ذبحه بتقصير كأن لم يكن معه سكين أو غصبت منه أو غلق في الغمد بحيث
 يصر اخرجه أو أبان منه عضو ويجرح غير مذكف وأثبت به ثم جرحه ومات فلا يحل اه
 باختصار (قوله أو غصبت منه) أي قبل الأرسال أو لو غصبت بعد الأرسال فإنه لا يضر وكذا
 لو كان الغمد معقوداً غير ضيق فغلقت اعراض ولا يكاف الغمد الى ذلك بل هو مشي على عادته كفي
 كما يكفي في السعي الى الجمعة ولو حال بينه وبين الصيد سبع فلم يصل اليه حتى مات بالجرح حل
 والفرق بينه وبين غصبت السكين ان غصبتا عائد اليه ومنع السبع عائد الى الصيد اه أفاده مر
 (قوله فلا يحل لتقصيره) ولو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أو لا حل في الاظهار لان
 الاصل عدم التقصير اه عناني (قوله أو جرحه جميع) سمحت بذلك لان الجرح الصيد بانها
 أو لانها كسب قال تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أي كسبتم (قوله ككالب) وتقدم في
 الاظهار أنه يجب غسل معضه بفتح الميم أي يحل عضه سبعة احدى من يربط طهور ولا يجب أن
 يقدور بطرح (قوله أحل لكم الطيبات) وهي كل ما لم يرد بجرحه كالب أو سنة أو اجاع أو

(أو) أدركها أو (تعد ذبحه)
 بلا تقصير كأن سئل السكين
 أو اشتغل بتوجيهه للقبلة
 (فمات قبل العنق حل)
 اجاعاً والجرح السكين ما
 أصبت به وسك فاذا كراسم
 الله عليه وكل (والا) بان
 أدرك فيه حياة مستقرة
 وترك ذبحه فمات أو تعد ذبحه
 ذبحه بسبب تقصير كأن لم
 يكن معه سكين أو غصبت
 منه أو غلقت في الغمد فمات
 (فلا) يحل لتقصيره (أو)
 يصاد بجراحة طبر (كسفر
 (أو) جرحه (سبع)
 ككالب (فان يجرح ذبحه)
 بلا تقصير (حتى مات حل)
 لقوله تعالى أحل لكم
 الطيبات وما عسى من
 الجوارح

أي صيده (بشروط) خمسة الاول (أن تكون معلة) لآلية ونعلمها (بأن ترسل بأرساله) أي تهيج باغرائه (و) (بأن تفرج بالزجاء) في ابتداء الامر وبعد شدة عدوها (٥١٤) (و) (بأن تعين الصيد) لباخذ المرسل (و) (بأن لا تأكل منه) أي من لحمه ولحموه

قبل قتله اذ عقبه لقله صلى الله عليه وسلم فان اكل فلا تأكل فانما يصكه على نفسه رواه الشيخان (و) (بأن يتكرر) منها (ذلك) أي ما تقدم من الامر المذكور مرة بعد أخرى حتى يظن نأفها) والرجوع في ذلك إلى أهل الطيرة بالحوارح (و) (الذي) أن يرسلها في استمرات بنفسه أوقات صيدا (لم يعمل) لا تنافا الارسال (الان بزجوا) صاحبها (تفرج بزجوا) فيصل لوجود الارسال (و) (الذي) ان يرسلها على صيد شخص أو نوعا (ولو ارسلها على غير شيء) كأن اختيارا لقوتها (فتقات صيد الميصل) اهدم ارسلها على الصيد (ومناها) في هذا الشرط (السمم ونحوه) فلو ارسل سهما اختيارا لقوته فقتل صيدا لم يوصل (و) (الرابع) أن لا يغيب عنه (الصيد) (فيجده) بعد غيبته (ميتا) فان غاب عنه فوجد ميتا حرم لاحتمال موته بسبب آخر (الأن تكون الضربة) أي ضربة الجارحة للصيد (لا يبعث معها) (قوله) أي في جراحة السباع (الح) الذي يظهر ان الشرط

قياس ومن الجوارح بيان لما علمت وذلك ككتاب أو فهد أو غيره أو صقير أو كلبين حال من ناء علمت قال الشافعي اذ أمرت السكاب فأغروا ذئبتهم فأنهت فيهم ومكبا أه مأخوذ من التكليب وهو الغرأ أو التأديب وأكثر في السكاب ولذلك اشتق من لفظة قد ضرب على الاكل مما اصله من مرة به ما أخرى وهو ان كان تعذيب السكنة لجراحة فيجوز كثير ويض الدابة فتأخذ الحال المذكورة الإشارة إلى اشتراط انصاف الجارحة التكليب حتى يجعل صيدها (قوله) أي صيده) بمعنى صيده (قوله) خمسة أي في جراحة السباع وأثنان منها في جراحة الطير ترك الكل وأن ترسل بأرساله وقوله الاول أي من الخمسة ففيه خمسة شروط (قوله) لآلية وهي قوله تعالى وما علمت من الجوارح (قوله) وبأن تفرج (الح) هذا معقد في جراحة السباع دون جراحة الطير لانه لا مطمع في زجاءها بعد طيراتها (قوله) اقاله الامام فثبت شرط فيه انظر انما فقط أن لا تأكل من الصيد وان ترسل بأرسال صاحبها أي تهيج باغرائه كما مر (قوله) أو نحوه) بكلامه وكشتمه وأذنه وعظمه وحشونه يضم الحاء وكسر الهاء أي امعاته ولا تزلها في الدم لانه لا يقصد الا صيده فصار كونه اولة الفسرت وكلام الشمر والصوف والريش اذ ليس عادته الا كل منه ولو تحامات الجارحة على صيده بشفها حل في الظاهر اعم وم قوله في فكلوا مما أمكن عليكم فلم يفرق بين قتله بناه أو طفره أو وثقه ولانه يعز في تعليمها أن لا تقتل الاجراس وليس كالأصاية بهرض السم فان ذلك من سوء الرمي وخرج بمقتله ما لو مات فزعاه من رأسه قد عذره فلا يحل قطعه أو يحل الخلف عالم يجرح السكاب الصيد فان جرحه ثم تحامل عليه حل قطعه ولو نهات ثم أكلت من صيده حرم ذلك الصيد واستوفت تعليمها ما مافله من الصيد فلا ينعطف التحريم عليه ومعلوم أنه لا يجزى بالاكل عن التعليم الا اذا أكل ما أرسل عليه فان استرسل الملعون بنفسه فقتل أو أكل لا يقدح في نهجه جزا (قوله) وأعتبه) أي أماعه بطول لفصل بأن سكن غضبه اعرفا فلا يضمر (قوله) على نفسه) على لعله لعل أي لاجل نفسه (قوله) والثاني أي من الشروط الخمسة الاول (قوله) أن يرسلها) أي المصير فخرج الاعنى (قوله) لا يتفاه الارسال) ولا يخرج بذلك عن كونها معلة (قوله) شخصا) أي بأن يقصد واحد من الصيد بدعيته كقول الصائده اغزال مشير الى معين وقوله أو نوعا أي بأن يقصد صيدا في جله صيود كأن يرسلها على مرب بكرا البين أي قطيع مع طباء ولم يقصدوا احدا منه بهينه فان قصد المرسل واحدا بعينه من السرب وقصدت الجارحة غيره حل وان أدر ك المرسل ميتا وعادة مر ولو أرسل كلبا على صيده حل الى غيره ولو الى غير جهة الارسال فأصابه ومات حل اه (قوله) فلو أرسلها على غير شيء) الاولى على غير صيده لان كلامه يقتضي أنه اذا أرسلها لشي غير صيده كآدمي وهو هدف فذهب الى صيده يحل وليس كذلك وعادة المتهيج وشرحه أو أرسل سهما لا يصيد كأن أرسله الى غرض أو اختيارا لقوته فقتل صيدا حرم ثم قال ان رماه طائره جبر أو حيوانا لا يؤكل أو رعى قطيع طباء فأصاب واحدا منه أو قصدوا احدا منه فأصاب غيرها فلا يحرم لجهة قصد ولا اعتبار بظنه المذكور اه قال الشيخ عميرة والجراحة كالسم اه (قوله) والرابع أن لا يغيب (الح) عبر عنه بهضم بعلمه بنفسه (قوله) لاحتمال موته بسبب آخر) ولا تأثر تضعفه بدمه فربما جرحه السكاب وأصابه جراحة أخرى اه مر (قوله) الا أن تكون الضربة) اه ذاتي صيده لا قبل

الخمسة الملعون عن الشرط معتبرة في كل منهما وما قول المشي فانما يظهر في شروط الشرط على ما فيه

كأنه حال محل الحرمه عالم يكن قد أنما بالبحر الى حركة مذبح والاحل (قوله ولا يقع في ماء)
 فان وقع في ماء فقيهه تنصبل فان كان غير طير الماء بان وقع في بئر فیه ماء فانه لا يحل وان كان طير
 الماء كاللازوقان كان على وجه الماء حل والماء له كالارض لغيره هذان لم يغمسه السهم في الماء
 أو ينغمس فيه بقطعه والالم يحل وان كان خارجا بان كان في البر ثم وقع في الماء حرم على الوجه
 سواء كان الرامي في الماء أو خارجه وان كان في هوا الماء فان كان الرامي في سفينة أو في البحر
 حل أو في البر فلا تم لوقوع في الارض بالبر ثم تخرج الماء حرم كحرم طير الماء ثلاثة أحوال
 اما ان يكون في الماء أو في هوائه أو في البر وجب في ذلك اذ لم يفته الى حركة مذبح والافقه قد
 ذكرناه ولا أثر لما يعرض بعده اه أقاده الزيادة وهو سر يجر في أن الاضافة في طير الماء
 لا تخصيص أي الطير الذي يعوم في الماء احتراز عن طير البر قال العناني وقضية كلامهما يدعي
 الشيخين أن طير البر ليس طير الماء فبما ذكرنا لكن البغوي في تعليقه جرحه لم يفته فان كانت
 الاضافة في كلامهما على معنى في أي الطير الذي في الماء فيشمل ما يعوم فيه وغيره فلا مخالفة
 وهذا أولى انتهى وبهم ناصرح من حيث قال فان رمى طير على وجه الماء ولم يغمسه السهم فيه
 ومات حل والماء له كالارض أو في هوا الماء والرمي كذلك حل وان كان خارج الماء ووقع بعد
 الاصابة فيه حرم هذا كلامه في فته في الهواء الى حركة مذبح فان وصل اليها حل جزما اه لم
 يفرق بين طير الماء وطير البر (قوله ولو قذره) أي قطع الصائد ولو غير جارحة الصيد غير المقدور
 عليه وفي كلامه خروج عن الظاهر كما قاله قل لا تساق كلامه فيما يصاد بجارحة وهذا عام
 يصاد بها وبغيرها كما مات (قوله حلا) أي النصفان سواء نساوياً أو تفاوياً وفي بعض النسخ
 حل أي الصيد (قوله حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا فيه أو اذا خرج منه صار عيشه عيش
 مذبح اهمر (قوله وان لم يكن على صورة السمك المعروف) كأن كان على صورة كلب أو خنزير
 أو فرس أو آدمي وحل القرش على كلام فيه وكذا الدرقي وأما الترس فلا تحل بخلاف
 يضم الحلال وفرس البحر حلال بشرط التذكية لان لها نظير في البر يؤكل بعد تذكيته
 ويحل كل الصغرى يتساق جوفه ولا ينحس به الدهن ويحل شبهه وقليه وبلعه ولو جثافي
 الثلاثة قال القفال وانما خص السمك بعدم اشتراط التذكية لانه لا دمه لانه سائل وعيشه في
 الماء ينطفئه وبطبيعته وان فاو قه لم يلبث أن ترهق روحه وقد لا تنبأ آلات الذبح قبل موته بخلاف
 غيره ومنه في جميع ذلك الجراد قال في المنهج وشربه وحل جراد سمك أي أكله ما وبلعه ما في
 حال حياة أو موت ولو بقتل مجوسي اذا لم يمس في أكله ما حيي أكره من قتله ما وهو جازل يحل
 قليه ما حيي وكره قطعه ما حيي ويكره ذبحه ما الا فكه كبيرة يطول بناؤها ليس ذبحها
 وتذبح من ذبلها لانه أصنى للدم هذا فيما هو على صورة السمك المعروف أما ما هو على صورة
 سحار أو آدمي فينبغي أن يكون الذبح في حلقة أوليته كالحيوانات البرية انتهى باختصار وزيادة
 وانما حل قليه ما حيي لان عيشه ما عيش مذبح وكما يحل طرح الشاة في النار وسلخها بعد
 ذبحها وقبل موته وان كره ذلك ولو قبل المحرم جراد حرم عليه وحل لغيره على المعتمد ولو
 وجدت سمكة في جوف سمكة أو سبع حل أكلها الا أن تكون قد قطعت أو تغيرت فحرم
 (قوله بفتح الطاء والهاء) أي بغيره من طفا يطقوا اذ اعلا الماء ميتا (قوله اقول تعالى أحل
 لكم صيد البحر وطعامه) أي صيده ومطعمه ونسب جهوز العصاية والتابعين طعمه بما

فيحل (و) الخامس (ان
 لا يتردى من علو) الى سفل
 (ولا يقع في ماء أو نار)
 والافيه حرم لاحفال موته
 بالسبب الثاني (الا ان
 تكون الضربة كذلك)
 أي لا يعيش معها فيحل
 (ولو قذره) بسيف أو نحوه
 (نصفين حلا) لاطلاق
 الاخبار (ويحل حيوان
 البحر وان) لم يكن على
 صورة السمك المعروف أو
 (مات أو طفا) بفتح الطاء
 والهاء فوق الماء أي علاه
 ا قوله تعالى أحل لكم
 صيد البحر

طعام على وجه الماء ولا طلاق - حديث هو الطهور وماؤه الحلي صيته وحديث العنبر الذي
 وجدوه بشاطئ البحر ميتا فأكلوا منه وقدموا بشئ منه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
 لو انتفع الطافي وصار بحيث يخشى منه أن يورث الاسقام حرم للضرر وقال أبو حنيفة بجرمة
 الطافي واستدل أنتم بما ذكر (قوله على الأشهر) مقابلة ثلاث لغات **كسر** الأول مع فتح
 الثالث وفتح الأول مع كسر الثالث وضم الأول مع فتح الثالث فجملة اللغات أربع (قوله
 وسيلها) بضم السين وفتح اللام وهي المعروفة بالترسة (قوله ونسنا) هو ح. وان يخرج
 من الماء كالإنسان ويشكك بالعرية له رجل واحدة وعين واحدة حتى نظره بالإنسان قتله يوجد
 في جزائر الصين أو اليمن وهو من الماء - صيغ أي يشبههم وأما السليوان المعسر وف المسمى
 بالنسنا فهو نوع من القردة ويحرم أكله أيضا وذكر عياض في البر والبحر أربعة وهي
 أشنان القساح والحية فالجمل ستة يحرم تناولها قال مروا أما الديكس ويقال له أم الخلول وهو
 من أنواع الصدف كالسلحفاة والحلزون فالعقود كالحجر على الدمي رأيته به ابن
 عدلان وأما عصمه وأفق به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وتعبري بالاشنة) المذكور رأيت
 مما عبر به وذلك لأن ظاهر كلام الأصل أن هذه المشتهيات تعبر في البحر دون البر وكلام
 الأصل من يحي في أنما تعبر فيهما

• (باب الاضحية) •

هي من الاطعمة أيضا فلذا ذكرتم عقبها اه قل (قوله بفتح الصاد الخ) ذكرست لغات وجمعها
 على الاربعة الاول أصاحي بالشديد في المشقة والتخفيف في الخذف وعلى الانبياء بن ضحايا
 كعطية وعطابا ويقال فع أيضا أضحية بفتح الهمزة وكسرها ووجهها على ذلك أضحية بالتونين
 كأرملة وأرطى وإلى هذا الجعل ينسب عيد الاضحية (قوله وهي) أي شرعها قل وقال ع ش
 الظاهر من حديثه توافق معناه لغة وشرعها اه (قوله من الذم) خرج به الدجاج والارز وبقر
 الوحش وقال ابن عباس باجواء الدجاج والارز ولا يجوز تقديمه كبشية الضحية التي هي حوت
 مذاهم لم يدم ضبطها ونقلها لانهم بالتوا ترفعت لهم بالمشروطة بشرط طم قطع عليها (قوله
 تقر بالخ) خرج ما اذبح لاعلى وجه التقرب كالذي يذبحه الجزر لاعلى كونه أضحية (قوله
 من يوم عيد النحر) أي بعد مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيات من طلوع الشمس ولذا قال
 في شرح المنهج كما سبأني والذي سبأني أن وقتها لا يدخل الا بعض ذلك وسيأتي هنا أيضا فكان
 الاولى أن يزيد ذلك هنا أيضا لان ظاهر عبارته أنه لو ذبحها بعد الغروب لم يضر ما ذكر يكون
 أضحية لان اليوم حقيقة من طلوع الغروب الى غروب الشمس وليس كذلك (قوله بأول زمان
 فعلها) أي عاينوا في أول زمان فعلها في الاشتقاق اذا الضحية والضحية مشتقان من الضحوة
 (قوله وهو الضحية) هو اسم لارتفاع الشمس وسدرا التهار أو قسم الله تعالى به في الآية لانه
 الساعة التي كالم الله فيها موسى عليه الصلاة والسلام اه أفاده الرحاني (قوله تعالى فصل
 لربك وانحر) وقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله أي من أعلام دينه وقوله صلى
 الله عليه وسلم ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم انما التأتى
 يوم القيامة بقرونها وأظلالها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع من الارض فطيبوا بها

(الامامية يش فيه وفي الخبر
 كضد مع) بكسر
 الصاد والذال على الأشهر
 (وسيلها) ويسمى عقر
 الماء وسيلها ونسنا
 نلبث لجهنم والنهي من
 قتلى الضدع رواه أبو
 داود والحاكم وصحبه
 وتعبري بالاستثناء المذكور
 أولى مما عبر به

• (باب الاضحية) •
 بضم الهمزة وكسرها مع
 تخفيف الاء وتشديد
 ويقال ضحية بفتح الصاد
 وكسرها وهي اسم لما
 يذبح من الذم تقربا الى الله
 تعالى من يوم عيد النحر
 الى آخر أيام التشريق
 وهي بأول زمان فعلها
 وهو الضحية والاصل في
 قبل الاجماع قوله تعالى
 فصل لربك وانحر

نفسا ومن يعنى عند والاله لا بد من الممكن القبول أى لم يقع عند الله ما ليس بالقبول قبل
 أن يقع من الارض أى عليها كما فى بعض الروايات وذكر الراقى وابن الرقعة حديث عظموا
 شخصيا كم فأنهم اعلى الصراط مطاياكم وهو فى مسند الفردوس لا يمتصو ولا يلبى لكن بالغة
 استغفر هو ابدل عظموا وقال ابن الصلاح انه غير ثابت (قوله وأشعر النسك) أى الاضحية
 وسعت بذلك لانها عبادة والنسك لغة العبادة (قوله يكسب) أى الصق تخصه
 بهما والكسب غل الضأن فى أى سن كان وقوله أقرن أى لكل منها قرنان معدلان وقيل
 طولان وقيل الاقرن الذى لا قرن له وقيل عظيم القرون وقد صح فى الخبر أن قرنى كبش
 اسمعيل كانا معلقين فى ميزاب الكعبة كما تدل عليه رواية ابن جرير عن ابن عباس الى أن احترق
 البيت فى أيام ابن الزبير احترق القرنان والمراد بالقرنين الرأس كما قاله المفسرون فى تفسير قوله
 تعالى ونادى به أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا هذه ذبيحتك فاذبحها عن ابنك فداء له قالوا فاذا
 هو يكسب يقدرون الجبل وهو يقول يا نبي الله خذنى فاذبحنى فداء عن ولدك فأنا أحق بالذبح
 أنا كبش هايل ابن آدم عليه السلام فمديره على ما أولا وما فرغ ابراهيم من ذبحه جاءت
 نار من السماء فأحرقتة ولم تترك غير رأسه فذهب ابراهيم وابنه ومعهم رأس الكبش الى أمه
 وأخبرها بما وقع فسجدت شكر الله تعالى اه ونقل عن نصيحة الملوكة لغيرالى أنه لما فرغ
 من ذبحه وسلخته قال لغيريل ما صنعت بهذا اللهم فقال لغيريل خذ الثلث لاهل بيتك واحد
 الثلث لمن تريد فخذت الثلث على الفقراء اه (قوله وقيل غير ذلك) نقيل هو الايض الخالص
 وقيل هو الذى يعطى اياه جرة وقيل هو الاغز وقيل هو الذى فى خلال صوفه طبقات سود واما
 اختار ما به هذه الصفة لحسن منظره وألصقه وكثرة لحمه (قوله الدماء) مبتدأ وواجبة خبره
 بهذا النظر للثمن وأما بالنظر للشرح فالتبرير نوحان وواجبة صفة لحدوف أى دماء واجبة (قوله
 ابتداء أو عما فى الذمة) راجعان لكل من المندورة والمدينة فالمندورة ابتداء كقوله لله على
 أن أضحي به ذمة الشاة التى عما فى الذمة كان قال أول الله على أضحية ثم قال لله على أن أضحي
 به ذمة الشاة والمدينة ابتداء كقوله جعلت هذه أضحية والمدينة عما فى الذمة كان قال أول الله
 على أضحية ثم قال ثانيا جعلت هذه أضحية عما فى ذمتى وليست هذه مكر رمة الثانية لان
 التعيين فى تلك بصيغة المندور بخلاف هذه هكذا قال المحشى وفيه أن الحكم واحد فمما
 ويجوز اختلافهما بما ذكر لا يكتفى فى الفرق فالاولى ما قرره شيخنا عطية من أن المراد بالمندورة
 المندورة بال شخص ابتداء والمراد بالمدينة ما يشمل الصورتين فكون قوله ابتداء راجع
 للصورتين وقوله عما فى الذمة راجع للثانية نقط فالصور ثلاث لأربع (قوله وهى الاضحية)
 يعنى التضحية لا العين المضحى بها كما يفهمه كلامه ثم ان الاضحية أفضل من صدقة التطوع
 للاختلاف فى وجوبه او قول الشافعى رضى الله تعالى عنه لا أرضى فى تركها اه أى فمكره
 لا تقدر تركها وليس المراد أنه يحرم اه أفاده الخطيب فى شرح الغاية (قوله والعقيقة) أى غير
 الواجبة كما فى الاضحية فكان الاولى أن يؤخر قوله الغير الواجبة عنها أيضا (قوله والولبة) أى
 بأنواعها التسعة الباقية بعد العقيقة أى غير الواجبة أيضا اه قل (قوله ما أجذع) أى أسقط
 مقدم اسمائه بعد ستة أشهر ونزلوا ذلك منزلة البلوغ بالاحتلام وقوله ودخل فى السنة الثانية
 أى تم له سنة ودخل فى الثانية وهكذا نزلوا ذلك منزلة البلوغ بالنسب والمعنى فى اشتراط بلوغ

أى صل صلاة العبد واشتق
 النسك وخبره سلم عن
 أنس رضى الله عنه قال
 ضحى النبي صلى الله عليه
 وسلم بكبشين أحمرين
 ذبحهما ابده وسعى وكبر
 ووضع رجله على صفاحهما
 والاملح قيل الايض
 الخالص وقيل الذى يرضه
 أكثر من سواده وقيل غير
 ذلك (الدماء) نوحان
 (واجبة وهى) ثلاثة (دماء
 الحج) المتقدمة يأنف فى باب
 (و) دماء (الاضحية
 المندورة والمدينة للتضحية
 ابتداء أو عما فى الذمة
 (وسنة وهى الاضحية) غير
 الواجبة (والعقيقة)
 والولبة (ولا يجزئى فى
 الاضحية الا الجذع من
 الضأن والثنى من غيره)
 أى من معز وابل ويقر
 اقتصارا على الوارد فيها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وأفعاله رضى الله عنهم
 (يجذع الضأن ما أجذع)
 وهو من زيادى (أوردخل
 فى السنة) الثانية

هذه الاسنان ان الذ لا ينزوا الا لا تحمل قبلها وهي تحثيدية وذ كر الدخول فيما ذ كر
 تصفق ما قبله لانه (قوله وثي المعز الخ) وأما المتولد بين جنسين من النعم كضأن ومعر فاذا ظهر
 أنه يجزئ هنا وفي العقيقة والهدي وبراء السبب إلا أنه ينبغي اعتبار الأعلى سنان في الاخصية
 ونحوها حتى يمتد في المتولد بين الضأن والمعر بلوغه سنتين وطعمته في الثالثة الخاقاله بأعلى
 السنين به عليه الزركشي لكنه يبيع أفهاما في الاجزاء فاذا تولد بين ضأن وبقر اشترط بلوغه
 سنتين ولا يجزئ الا عن واحد وأما المتولد بين ما يجزئ كنم وما لا يجزئ كبقر وحش وطبائخ فلا
 تجزئ الاخصية به اه زبادي بزيادة (قوله أي دين لكم الخ) عبارته في شرح المنهج بعد أن
 ذكر الحديث وقضيته أن جذعة الضأن لا تجزئ الا إذا هجر عن المسنة والجوه ورعى خلافه
 وحملوا الخبر على الذنب وتقديره يس لكم أن لا تذبحوا الا المسنة فان هجرتم جذعة ضأن اه
 قال ج وفي التأويل نظر ظاهر لما فانه لقواهم الا في ترتيب الافضل ثم ضأن ثم معر ثم جوه
 أنه آخر الضأن عن المسنة لشاملة للغنم المتناول للمعرفة فضاء أن المعز أفضل منه وأوليس كذلك
 الآن يقال ان ما ذكره يرفع عن المسنة والمراد به في الحديث ثنية الابل والبقرة فقط بقرينة
 ذكر الغنم بعد (قوله ويجزئ الشاة) المعينة من الضأن والمعر من واحدة فقط فان ذبحها عنه
 وعن أهله أو عنه وأنت ترك غنمة في قوائم اجاز وخروج بمسنة الاشتراك في شاتين معدتين بين اثنين
 فانه لا يصح وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعين أو بدنتين كذلك أي مشاعين لم
 تجزئ عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرتين كل واحدة من ذلك وكذا لو اشترك أربعة
 عشر في بدنتين لان كلاهما يحصل له سبع البدنتين فلم يحصل له من كل الانصاف سبع وذلك
 لا يكفي لانه لا يكفي الا سبع كامل من بدنة واحدة وكذا لو اشترك ثمانية في بدنتين لا يخص كلا
 من كل بدنة الا عن واحد وهو لا يكفي وأفضل أنواع التضحية بالنظر لأقامة شعارها بدنة ثم بقرتان
 لحم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز لطيب الضأن عن المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرتان أما بالنظر للحم
 فلهم الضأن خيرا وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرتان ولا يرد اقصاده صلى الله عليه وسلم على
 السكينة لانهم الموجدان اذ ذلك ويكفي التصديق بجوز من واحدة من السبع على الاوجه
 وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرتان فإذ انفرادا بقرتان أو بقرتان أو بقرتان أو بقرتان
 الاخصية فالعينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم انما هو في الافضلية في الذوات وأما في الألوان
 فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصبغ ويبيضها ثم الحمراء ثم البهائم السوداء
 قيل للمعبد وقيل لحسن النظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم عفران أحب الى الله
 تعالى من دم سوداوين والذي كراه أفضل من الاثني لان لحمه أطيب هذا ان لم يكن نزره فانه فان كثر
 فالأثني أفضل منه مالم تدل لانه أطيب وأرطب لحما فان ولدت كراه أفضل وان كثر نزره وما
 جمع ذ كورة ومعاويا أيضا أفضل مطلقا ثم ما جمع ثنتين منها ويظهر عفة دمارضها تقديم السمين
 فالذ كورة كما قاله ابن حجر (قوله عن سبعة) ويجب على كل منهم التصديق بجوز من حصته ثنيا
 وخرج بالسبعة مالم كانوا ثمانية فاكثروا لا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل بعددهم أو بالحكم أو
 ضمه اليه اشأنهم قسمة اللحم اذهي افرال يبيع مادام يتناول الا فهو مستقيم وفي حاشية القليوبي
 أن أحد الشر كاه اذا امتنع من الذبح فان لم يتوقف على نية كالشذرة قهر عليه والافهل لغيره

وثي المعز والبة (مادخل
 في) السنة (الثانية
 في) (الابل) مادخل (في)
 السنة (السادسة) وذلك
 خبر أحمد وغيره ضحا
 بالبدن من الضأن فانه
 جاز وخبر مسلم لا تذبحوا
 الا مسنة الا ان تعبر
 عليكم فاذبحوا جذعة من
 الضأن قال العلماء المسنة
 هي الثنية من الابل والبقر
 والغنم فوقها وقوله في
 الخبر لا تذبحوا الا مسنة
 أي يس لكم أن لا تذبحوا
 الا مسنة الخ (وتجزئ
 الشاة عن واحد) خبر الوطا
 في ذلك (و) يجزئ (البقر
 والبقرة من سبعة) كما
 يجزئ عنهم في التحال
 فلا حصار

الذبح خشية فوت الوقت ليصل لحقه وان فات حتى الممنوع أو راجع الحاكم لينوي على الممتع
كل كافيته نظرا والظاهر مراجعة الحاكم ان أمكن بلا مشقة والاذبح ليصل صاحب الحق
لحقه وليس في ذلك فوات حتى الآخر بالكيفية وفي حاشية غم على مروق السؤال عما لو
مسهقت الشاة بعيرا أو عكسه هل تجزئ في الأولى عن سبعة ولا تجزئ البعير في الثانية الا عن
واحد أولا والجواب عنه أن هذا ينبغي على أن المذبح هل هو غير مفسدة أو ذات فان قلنا بالاول
لا تجزئ الشاة الممسوخة بعيرا الا عن واحد ويجزئ بعير الممسوخ إلى الشاة عن سبعة وان
قلنا بالثاني انعكس الحال لأن ذات الشاة الممسوخة إلى البعير ذات بعير البعير الممسوخ إلى
الشاة ذات شاة اه والظاهر الثاني اعتبار ابقلة اللحم وكثرة (قوله تلخير مسلم) دليل لاجزاء
ذلك في الصلح للاحصاء وقوله بالحدية أي في الصلح للاحصاء عن العمر والبدنة والواحد من
الابل (قوله ولا تجزئ فيه معيب) فان فعل لم يكن أضحية لكن يشاب عليه أبواب المتصدق
اذا صدق به فيشترط فيه ما قد عيب حيث لم يلتزمه انا فصدقه بتعبر سلامته وقت الذبح حيث لم
يتقدمها الحجاب والا فوقت خروجهما عن مالكه أمالوا التزمه انا فصدقه كأن نذر الاضحية بمسبة
أو مسبة فبرة أو قال جعلها أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزئ أضحية وان اختص ذبحها بوقت
الاضحية وبرت بجرها في الصرف وعلم حماة قرأه لنذر الاضحية بهذا وهو مسلم ثم حدث به
عيب فخص به وثبت له أحكام الاضحية وبشترط أيضا الهامة عند ذبحه أو قبله عند تعين لما
يفضى به سواء كانت تطوعا أو واجبة بنحو جعلها أضحية أو بتعين الله عن نذر لا فيما عينها
بنذر ابتداء فلا يشترط الهامة ومعلوم ان النية بالكتاب ونسب باللسان فيقول لو ثبت الاضحية
المسبونة أو اداسنة الاضحية في المسبونة أو الواجبة فان اقتصر على نحو الاضحية صارت
واجبة يحرم الاكل منها ولو لم نجاهل قال مروى بن عبد الله في السنة العوام كثيرا من شرائهم
ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون لهذا هذه أضحية مع جعلهم بها
يتزب على ذلك من الأحكام يصير به أضحية واجبة يمتنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت
أنى أنطوق بها خلافا لبعضهم اه قال غم ولا بد في اعتقار ذلك للعوام اه وضعفه شيخنا
وحينه دقا فخص أن يقول العاى عند السؤال عن ذلك نذبحها أو أكلها في العيب نذبحها
عدم الوجوب فيها لو قال وقت ذبحها اللهم هذه أضحية فاجعلها خاصة لك ونحو ذلك اقرينة
ارادة التبرك فان ركل المني في الذبح كانت نية الموكل ولا حاجة لنية الوكيل بل لو لم يعلم أنه
مضج لم يضروه فتقربهم المسلم ويمزكبل أو غير ذلك لا يصح تقربهم الكافر ولا غيره غير يجزئون
أو نحو (قوله البين عورها) لما كان أصل العور بياضا يغطي الظاهر كما قاله الشافعي فبطل
بذلك لانه اذا كان بياضا لم يضرب مضابط ما يضرب أن تضرب بحيث لا تضرب بأحدى العينين بأن
يذهب الضوء كله أو معظمه ويعلم من ذلك عدم اجزاء العيب من باب أولى بخلاف العيب
وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غاليا والأكوية والعشواء هي التي لا تضرب للافق ولا
الثلاثة تجزئ لان ذلك لا يؤثر في اللحم ولان وقت الرعي غالباً انهم ارادوا العشواء فبطل فيه (قوله
باضطرابها) أي قبل قطع الحاقوم والمرى مع قطعها بخلاف ما لو حصل بعد قطعها ما فلا
يمنع الاجزاء هكذا فتره بعضهم بعبارة الشورى فيقتضي أن الحاصل مع القطع لا يمنع الاجزاء

تلخير مسلم عن جابر بن عمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحدية البدنة عن سبعة
والبقرة من سبعة (ولا
يجزئ فيها) أي الاضحية
(معيب بعيب ينقص
ما كولا) منها من لحم
وشحم وغيرهما فبطل يرى
بذلك أولى من قوله ما نقص
اللحم (ولا تجزئ العور اه ولا
العرج اه ولا المريضة البين
عورها وعرجها) وان حصل
عند اضحية اه الاضحية
راضطرابها (ومر ضهاولا
الجهتاه

ولكن عبارة من ظاهرة المنع حيث قال ولو باضطرابها عند ذبحها اه وعند الذبح صادق
بالمرتبة المد كورتين ومثل ذلك موقوف بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطيع
الذهاب معه الى المرحى فلو فعل به انذاك عند ارادة الذبح ليقع الذبح من ذبحها لم يجز فله
عش (قوله التي لا تنق) بضم النون وكسر القاف أى لا تنصف بالتي لا تنصف من
الاهزال (قوله مأخوذة) بالثبات التام والذي في شرح الاصل لاناه وهو أولى لان المراد ان هذا
اللفظ مأخوذ من ذلك (قوله وهو المخ) بالمجعة والمهملة كما قاله الشيرازي (قوله أى لا يخها)
أى في عظامها المأمن الهزال ولا تجزئ التولاء وتسمى الجفونة وهى التي تستدير المرحى بان
تجعله خلف ظهرها ولا ترمى الاقلد لا يتم زل بالباء الله فعول صورة وان ارى به الفاعل ويصح
فتح المثناة وكسر الزاى صنباً للماعل (قوله والودك) أى الدهن (قوله وفاقدته) أى القرن قال
الماءوردى العجب ان ما لكارسه الله تعالى يمنع مكسورة القرن ويجوز مفعولة الاذن وذلك
غير ما كوله وهذه ما كوله اه عبد البر (قوله وفاقدته الضرع الخ) خرج بالقاعدة لما ذكر
مقطوعته فلا تجزئ ثم لو قطع من الالية بنيسير لاجل كبرها فلا وجه الاجزاء كما قاله من
نقل عن اقسام الدم بدليل قولهم لا يضره فقد فاقته يبرقة من عضو كبير (قوله أو الذنب) أى على
المقدمة قياساً على الالية والضرع والحقا بعضهم له بالاذن يرد بان الاذن ما كوله غالباً فكانت
بعدم الاجزاء أشبه بخلاف الذنب وكذا تجزئ فاقدة ذكر لانه لا يؤول كل وهو ظاهر كما قاله عش
(قوله لا الخلوقة بلاذن) أى بان لم يخلفها اذن اصلاً ما هيبة الاذن فتجزئ ابد من نقصها فى
نفسها كما هيبة الجنة ومثل الاذن للسان من باب اولى وفارقت الخلوقة بلاذن الخلوقة بلا
ضرع أو ألية أو ذنب بان الاذن عضو لازم للعبوان غالباً والذكر لا يضره له والماء لا ألية له وإنما
الحامل لا تجزئ على المعتمد الذى نقله النووي فى المجوع فى آخر كتاب الغنم عن الاحتجاب لان
الحمل من لها وقال ابن الرفعة فى الكفاية المشهور أنهم تجزئ لان ما حصل من نقص اللحم يتغير
بالجين ورد بأنه قد لا يكون به جبر أصلاً كالعلة وأيضاً فى زيادة اللحم لا تجبر عينا بجر بانه مبيعة
ثم يتجه اجزاء قريية العهد بالولد لزال المخدور بها اه أفاده من وقوعه فى بعض الحواشي
من عدم اجزاء قريية العهد ليس فى محله ولا تجزئ مقطوعة الاذن ولو بعضا وان قيل بحيث
يظهر من مسدعها فالذى لا يظهر كذلك لا يضر كما أنقضى به من وكذا لو أصاب بعض الاذن
آفة أذهبت شيئاً منها ككل نحو القراد لشيء منها المشقة الاحتراز عن مثل ذلك كما استقر به
عش على من (قوله استسمانها) أى كونها سمينة ولو بغيرة فالتسليم للمبالغة لا لطلب
نعم كثرة اراقاة الدم أفضل منه هكذا قاله قل والظاهر ما نقله عبد البر عن الروضة
وعبارته قال فى الروضة قال الشافعى استسمانها القمية فى الاضحية أحب الى من
استسمانها العدد وفى العتق عكسه لان المقصود هنا اللحم والسمين أكثر وأطيب فسمينة
خير من هز يلبين والمنصود فى العتق الخليلص من الرق وتخلص عدد أولى من واحد
وكثرة اللحم أفضل من كثرة السم لا أن يكون لجارديته اه مع زيادة (قوله هو
استسمان الهدايا) أى الى البيت العتيق يدل على قوله ثم يحالها الى البيت العتيق ويقاس
الضحايا عليها وظاهرها أنه لم يرد نص بطلب استسمانها وليس كذلك بل روي الحديث المتقدم
وهو عظموا ضحاياكم الخ فكان الاولى أن يذكروه فيستغنى عن القياس الآن يقصد به مجزئ

الى لا تنق) خبر الترمذى
وغیره بذلك وتنق مأخوذة
من النسخ بكسر النون
واسكان القاف وهو المخ
أى لا يضر لها وخرج بالبيت
السمينة لا يضر لانه لا يؤثر
فى اللحم (ولا الجريه) وان قل
بجرى لانه يفسد اللحم
والودك فاقه الاقلى لاه أولى
لن تقيد الاصل اه باباين
جرىها (وتجزئ مكسورة
القرن) كسر الميم تنص
الماء كوله (وفاقدة) اذ لا
يتعلق به كبير غرض
(وفاقدة الضرع) من
زيادته وكذا فاقدة الالية
أو الذنب لا الخلوقة بلاذن
(و) يستن فى الاضحية
(استسمانها) اقوله تعالى
ومن يعلم شعائر الله قال
العلم هو استسمان الهدايا
واستسمانها (وان لا تكون
مكسورة القرن) ولا فاقدة
تجزئ مسلم السابق أول الباب

(وان لا تذبح الا بعد صلاة
العشاء) لا يتابع رواء
الشيخان (فان ذبحها قبلها
وقدم مضى بعد طلوع
الشمس قدر ركعتين
وسطيتين خفيفات جاز)
وان لا يعض ذلك فلا يجوز
لانه غير وقت الاضحية
(وان يكون الذابح مسلماً)
لانه يتوقى ما لا يتوقاه غيره
(وذبح حائض او مجنون
او صبي) منار (أحب من
ذبح كلباً) تحمل ذبيحته لما
مر (وان يكون الذابح
نهاراً) وان جاز له الجمع
الكرامة فانه قد يخطئ
المذبح ولان الفسقراء
لا يحضرون فيه حضورهم
بالتام (وان يطلب لها
موضع البنا) لانه أسهل لها
(وان لا يأخذ من شعره ولا
ظفره شيئاً في العشر) أى
عشر ذى الحجة حتى يضحي
تدبر مسلم اذ ارأى بنم هلال
ذى الحجة وأراد أحدكم أن
يضحي فليحسك عن شعره
وأظفاره وفي رواية فلا
يأخذ من شعره وأظفاره
شيئاً حتى يضحي (وان
يوجه ذبيحته) أى مذبها
(لا قبله) لا يتابع رواء
الشيخان ويتوجه هو إليها
أيضاً

التقوية لذلك الحديث ليكون النص المقيس عليه مصرحاً به في القرآن ويمكن أن عدم ذكره
لأنكار بعضهم له كما مر (قوله خفيفات) بصيغة الجمع وفي نسخة خفيفتين وهو الموافق لبيان
المنهاج وعليه انفي العبارة حذف من الأول أعني ركعتين خفيفتين دلالة الثاني عليه وهذا
أولى من جواب مر الذي ذكره في شرحه وتعتبر الخفة بالعرف وضابطها أن يشغل فاعله على
أقل مجزئ في ذلك (قوله لانه غير وقت الاضحية) وتلعب الصبيحين أول ما يبدأ به في يومئذ هذا
نصلي ثم يرجع ففحص من فعل ذلك فقد أصاب سنة لنا ومن ذبح قبل ذلك فافعاه هو علم قدومه لاهله
لبس من الفسك في شئ قال ابن قاسم وما يقع في الاوقاف أن الوقت ينشطر أن تشتري أضحية
وتذبح وتفرق على من عينه من فقر أو مستحقين يصح ويجب العمل به وله حكم الاضحية
من وجوب الذبح في الوقت والتفرقة كما شرط وإذا فات رجب القضاء الآن بشرط ذبحها في
الوقت فتؤخر للعام القابل اه (قوله وان يكون الذابح مسلماً) والذكر المسلم الكامل يلوح
وعقل أولى ثم المرأة كذلك ثم الصبي المميز ثم الجنون والمكران والصبي غير المميز
وفي كدام قل ان الجنون المسلم ان كان له نوع يميزه ومقدم على الكتابي والافهم مؤخر
عنه فيكون خارجاً من كلام المصنف وقر شيخنا عطية أن الصبي ولو غير مميز قدم على الكتابي
حيث قدر على الذبح وكلام المصنف على اطلاقه وعلى ما تقدم يكون مقيداً بالمميز (قوله وذبح
حائض) مصدره ضاف ابتاعه وهو مبتدأ وأحب خبره وقوله كلبى أى كامل وهو أولى من
الكلبى غير الكامل (قوله لاسر) أى من قوله لانه يتوقى ما لا يتوقاه غيره (قوله مع
الكرامة) أى ان لا يكن هنالك حاجة فان كانت كفوف ثياب أو استباح لاكل فلا كرامة (قوله
وان لا يأخذ) أى يكرمه ذلك بغير حاجة فان دعت الحاجة الى إزالة شئ من أجزائه لم يكرمه بل
يسن كتمان الصغير وقد يجب كتمان الكبير وقطع يد الجناني أو السارق والكرامة خاصة
بعدم التضحية وأبى عامة لمن يضحي عنهم من أهل بيته فلا يكرمه في حقهم ذلك على المعقد
لان السابط عنهم بمجرد الطلب والنواب خاص بالمضحي (قوله من شعره) ولوشعره عانة أو باط
أو ظفر وكذا سائر أجزائه الظاهرة ولو عبر به المصنف كالعباب لكان أعم وعبر في المنهج بنحو
شعره ولعل وجه اقتضاره على ما ذكره بالمنهاج أنه مورد النص أولان الجزء يشمل الدم
فيقتضى كراهة نحو الفصد مع أنه لا يكرمه بل المراد الأجزاء الظاهرة كما عات (قوله في العشر)
وان كان في يوم الجمعة مثلاً اه قل (قوله أى عشر ذى الحجة) وكذا في أيام الترميق قبل
التفصية كما ذكره في المنهج وهي الايام المهدودات في الآية والايام المملوءات هي عشر
ذى الحجة (قوله حتى يضحي) والحكمة فيه بقاءه كامل الاجزاء قبلها المغفرة والعقن من
العار فان قيل صيام عرفه بكنز ذنوب سنتين فمات كثره الاضحية قلت هو سؤال مشهور
وعنه أجوبة عديدة من أحسن أن الذنوب كالامراض الحسية وهذه المنكفات كالادوية
فكان كل مرض له دواء لا ينفع فيه غيره كذلك كل ذنب وبوزيح ذلك له بطلانه ونه الى قال
في شرح الروض وقضية قوالهم حتى يضحي أنه لو أراد التضحية بأداء ذنابات الكرامة يذبح
الأول ويحتمل بقاء التمسى الى آخرها اه (قوله أى مذبها) انما اقتصر عليه احتراز عن
وجهه فلا يوجهه للقبلة بل يوجهه من يساره ليعتد به من الاستقبال أيضاً فانه مذبوب اه
أفاده مر (قوله لا قبله) لا يقال ينبغي أن يكرمه لانه حال اخراج القصة وهي الدم كاليدول

(وأن يسمى الله تعالى) وحده عند الذبح فيقول بسم الله للاتباع رواء الشيخان (وأن يصلي) وبسم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لأنه محل بشرع فيه ذكر الله فشرع فيه ذكره كالآذان والصلوة (وأن يقول اللهم هذا منك وإليك فقبلي مني) للاتباع وذكر السنية في هذين من زيادتي (وأن لا يمين رأسها) لما في ابائهم من عدم الاحسان في الذبح (فان ذبحها من قفاها حلت) لوجود الذبح ومعنى بذلك ما فيهم من التعذيب (وان نحر الابل وتذبح البقرة والغنم) للاتباع رواء الشيخان وتبيري بما ذكر اولي مما عبر به (وموضع النحر للبه) (وموضع الذبح) الملقى وهو (اسفل مجامع الاعميين وكاله) أي ما ذكر (قطع الودجين) بفتح الواو والدال وهما عرقان في صفعتي العنق يحيطان به (مع الحانوم والمرى) وتقدم بيانهما وما ينبغي أن تكون الابل عند النحر قائمة معقولة تركبة يسرى والبقر والغنم عند الذبح مضطبعة بلحظ أبصر مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى وان يحتمل المديية

لوضوح الفرق بأن هذه حالة عبادة اذ هي حالة تقرب الى الله تعالى أي الشأن فيها ذلك ومن ثم ستن فيها ذكر الله تعالى بخلاف تلك اه أفاده الشورى (قوله وان يسمى الله) ويكره تعدد تركاها فلو تركها ولو عدل لكان الله تعالى أباها ذبايح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين اتوا الكتاب الآية وأما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر الله عليه غير اسم الله تعالى يعني ما ذبح للاصنام بدليل قوله تعالى وما أهل لغير الله به وسياق الآية ذال عليه فانه قال والله اقرب والحالة التي يكون فيها ذبايح الاهل لغير الله تعالى قال تعالى أو نسف أهل لغير الله به والاجماع على أن من أكل ذبيحة من لم يسم الله تعالى علم البست بنفسه اه أفاده مر (قوله وحده) أي ولا يذبح باسم الله واسم محمد فان قاله حرم لبايها التثنية لأن من حقه تعالى اختصاص الذبح والعين بايها والسجود له من غير مشاركة مخاوف في ذلك فان أراد أن ذبح باسم الله تعالى وأتبعه باسم محمد فينبغي كما قاله الرافعي عدم الحرمة ويجعل الاطلاق من نفي جوارحه على أنه مكرر واداء المكر وهو يصح في الجوارحه عنه والحاصل أنه يحرم عليه أن يقول ذلك عند الاطلاق مع حل الذبيحة فان قصد اقتضائه حرم وحرم الذبيحة أيضا وان قصد أن يسمي الله عليه وسلم يستحق العبادة كما يستحقها الله تعالى حرمت وكفروا وان أراد أن ذبح باسم الله تعالى وأتبعه باسم محمد كره وحلت (قوله فيقول بسم الله) والاكل بسم الله الرحمن الرحيم خلافا لما قال ليس هذا محل رحمة فلا ياتي به ما وجوبه ما مر (قوله هذا منك) أي نعمته واصله البهائمك واليك أي وأتقرب به اليك (قوله من قفاها) وكذا من أذنها مشددا فاذا أدخل سكينها باذن ثعلب مثلا لقطع حلقه ومعه ومريته داخل الجلد لاجل جلد حرم ذلك التعذيب (قوله حلت) أي حيث وصل الى قطع الحلقوم والمرى وفيه حكمة مستقرة والابان وصل الى ذلك رعيته عيش مذبح ولا يحل له يرويه ميتة فلم ينفذ فيه الذكاة (قوله وان نحر الابل) أي ونحوها مما طال عنه كالأوز والنعام والنحر الطعن بهاله في النحر ولا بد من قطع كل من الحانوم والمرى كما حرم به في المجموع (قوله وتذبح البقرة والغنم) أي ونحوهما من كل ما ذبح عنه كتحليل فلو عكس لم يكره لعدم وروده في خصوصه لكنه خلاف الاولى وقالت المالكية بوجوب النحر والذبح (قوله اللبة) بفتح اللام وهي الوحدة التي في أسفل العنق (قوله الودجين) ويسميان بالوردين أيضا وقوله في صفعتي العنق أي من مقدمه كما قاله مر (قوله معقولة تركبة يسرى) أي معقولة الرجل من جهة تلك الركبة اه قل (قوله أبصر) فلو كان أعصر انصب له استجابة غيره ولا يضجعه على عينها اه أفاده مر (قوله مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى) أي امثلا تضطرب عند الذبح فيزل الذابح وتركت الرجل اليمنى بلا شد لانه مخرج بها (قوله وان يحتمل المديية) بسكون الدال بعدها خمسة وهي السكينة بذلك لانها قطع مدى الحيوان أي عمره وسكينة لانها سكن الحيوان كما مر ويقال لها شدة بالفتح والضم جمعها شدة فكل كلمة وكلاب من شدة اذ ذبح بسكينة لانها تذهب الحياة وفهم من ذبح فحدها أنه لو ذبح بسكين كالتحل بشرطين أن لا يحتاج في القطع الى قوة الاعتقاد من الذابح وأن يقطع الحانوم والمرى قبل انتمائه الى حركة مذبح رين يدب امرأه برفق ويحامل عليه اذهاها والابا ويكرهه أن يحتملها قبل أن يذبح واحدة والاخرى تنظر اليه ويكرهه ابانة واسما كما

مرد زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضو منها وتبريكها ونفلها حتى تخرج روضها والاولى
 سوتها الى المذبح برفق وعرض الماء على اقبل ذبها او تقدم أنه يجوز ذلك بكل محدد أي
 شيء له حد كيدور ما من وشحاص وذهب وفضة وخشب وقصب وحجر وزجاج الاظفر او سنا
 وما من العظام تنبر الصبي من أنهر الدم وهذا كرام الله عليه فكلوا ليس السن والمظفر
 وما أحدكم عن ذلك أي عن سبب عدم اجزائهم أما السن فعظم وأما الظفر فمعدى الحية
 والحق بهم باقى العظام وقوله ما أنهر الدم بالراء أي أساله وصبه بكترة شبه يجري الماء في النهر
 هذا هو المشهور في الروايات ويرى بالزاي والنز الدفع وهو غريب وما موصولة في موضع
 رفع بالابتداء وخبرها فكلوا او التقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا ويجوز أن تكون
 شرطية وفي بعض الروايات كل ما أنهر الدم ذكاة وسألى هذا ذكره موصوفة وقوله ليس السن
 والظفر بالنصب على الاستثناء وليس ويجوز الرفع أي ليس السن والظفر مباحا ويجوز تأويل
 بعض الروايات ما لم يكن سن أو ظفر (قوله وان يتصدق) أي يسن ذلك لأنه أقرب للتقوى
 وأبعد عن حظ النفس وسن ان جمع بين الاكل والتصدق والاهداء أن يجوز ذلك أطلاقا
 في تصديق بذات ويهري فلما بقي ثمة الأهل يتبعه فان لم يفعل وجب التصديق بما يتناول من اولو
 جزأه من لهما بحيث يتطرق عليه الاسم ويكتفى بالصرف لواحد من الفقراء او المساكين
 من المسلمين بخلاف سهم الصدقة الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لاقبل من ثلاثة لأنه يجوز
 الاقتصار هنا على جزأه لا يمكن صرفه لاكثر من واحد بشرط في اللحم أن يكون نيئا
 لا يتصرف فيه من يأخذه بما من بيع وغيره فلا يكتفى بجعلها ما ودعاء الفقراء اليه لان
 حقه سهم في ملكه ولا تخليكه سهم له مطبوخا ولا تخليكه سهم غير اللحم من جلد وكبد وطحال
 ونحوها ولا الهدية عن التصديق ولا المقدور النافعة من اللحم ولا كونه قديدا ولو تصديق بقدر
 الواجب وأكل ولدها كانه جائز اذا أكل البعض وتصدق بالباقي فلا ثواب التخصيص بالكل
 والتصدق بالباقي على المعقد فان لم يتصدق بشئ منها ضمن قدر الواجب في اخذ ثمنه لجاولو
 غير شقص كافى المجموع هذا كله في الاضحية المندوبة أما الواجبة فيجوز عليه الاكل منها
 فان أكل شئ منها غرمه بل الواجب عليه التصديق بجميعها ولا يجوز أن يبيع من الاضحية
 شيئا ولو جلد ها ولا يصح البيع سواء كانت مندوبة أو واجبة وله أن ينتفع بجواد الاضحية
 المندوبة كما يجوز له الانتفاع بها كأن يبيعه لولد أو له الأوخذا والتصدق به أفضل ولا يجوز
 اعطائه أجره للجزاء ويجوز له اعادته كاله امارتها أما الواجبة فيجب التصديق بجودها والقرن
 كالجلد فيما ذكر وله جزاء صرف عليها ان ترك الى المذبح فغرمها والا فلا يجزئ ان كانت واجبة
 وكما وف في عاذكر الشعر والوبر وله الاضحية الواجبة يذبح حقا كامه ويجوز له أكله على
 المعقد كاللبن الان فتدث أمه فبقوم مقامها ويعتفع عليه الاكل منه وله شرب فاضل اللبن عن
 الولد مع الكراهة والسنة أن يتصدق به ولا يجوز تقبل الاضحية مطلقا كالزكاة (قوله الا
 اقما) والاولى كونهم امن الكبد لخواقته صلى الله عليه وسلم وحكمة ذلك التقاؤل بدخول
 الجنة فانهم أقول ما يظفرون بزيادة كبد الخوف الذي عليه قرار الارض وهي القطعة المعاقبة
 في الكبد إشارة الى البقاء الابدي والناس من اليهود الى الدنيا وكدرها فان قلت هي كانت
 واجبة عليه عليه الصلاة والسلام والواجب يعتفع الاكل منه كما مر قلت كان يذبح أكثر من

وان يتصدق بكل الاضحية
 الا لتمامها كانه كافيا
 مستوفى

لواجب ولا يقتصر عليه فساغ له الاكل من الزائد لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا وادخلوا
 به عمل الامر بالاكل في الآية على الوجوب كالاطعام لان أصل اخراجها ليس بواجب وكفى
 العقيدة وبقي أمر الاطعام على الوجوب لان الصدقة هي المقصودة ولا ية نظائر كلوا من
 ثمره اذا أثمرت وأحقه وجوبا كنبوهم وآوهم من مال الله وجوبا كإعطائهم وأطعموا
 وجوبا ١٠ وحاشي بزيادة (قوله أي التضحية) أشار بذلك إلى أن في التضحية استخداها لانه
 غاؤه على الاضحية بمعنى التضحية لاجب في العين المضحى بها بخلاف مائة دم (قوله غروب
 الشمس) أي تمام غروبها (قوله من آخر أيام التمرين) نعم ان لم يذبح الواجبة حتى فات
 الوقت ذبحها به هذه قضاء كما هو ويذكره الذبح ايلا الحاجة كانت فلهذا لم اراجعتها من
 التضحية أو مصلحة كنياس الفقراء لا لأوسهم ولتصوهم قال ابن فارس فائدة ذهب أبو
 سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار إلى بقاء الوقت إلى صلح الحجة ١١ (قوله الواجبة يذبح)
 أي المعينة بالذبح لانه كقوله على أن أضحي به هذه والمعينة بصيغة تذكير لأن عماني الذمة كقوله
 على أن أضحي به هذه عماني ذمتي كما يستفاد من قوله ولأن ذبحها لا يفتر إلى ذمة فان كلامه
 هاتين الصورتين لا يحتاج إلى ذمة عند الذبح (قوله ذمة صاحبها) فان ذمة صاحبها لا
 يعتد به فان تعدد الاسترداد وجبت عليه العينة فيشترى بها مثله ان أمكن والاشترى نقصا
 ان أمكن والاصدق بالدرهم ١٢ حاشي على المنهج وهو في الزيادة أيضا (قوله والواجبة
 بالهول) كعلم التضحية سواء كان ذلك ابتداء أو عن تدر في الذمة فالصور خمس ويجب ذبح
 المذذورة بأقسامها في وقت الاضحية المتقدم فان فات ذبحت به هذه قضاء وإذا فاتت المعينة
 عماني الذمة ولو بالانقضاء يبي الأصل ثابتا في ذمته أو فاتت المعينة ابتداء بلا تقصير لاشئ
 عليه أو به لزمه الاكثر من مثله اوم التمرين قيمته اوم التلف يشترى بها كريمة أو مثايل للمعلقة
 فأكثرفان فضل شئ اشترى به شفا فان لم يمكن اقلته اشترى به لجم أو صدق به

• (فصل في العقيدة) *

فقد عني منه قوله أي معقوفة ومذذورة. أخذ من اعني وهو الشق والقطع يقال عرق عرق
 بكسر العين وضها والاولى تسميتها نسيكة او ذبيحة فرائض بشاعة اللفظ فتسميتها عقيدة
 خلاف الاولى على المعقل لا مكره وخلافا لابي أي الدم (قوله وهي لغة الشعر الخ) يقال
 اعتقت الحامل اذا ثبتت عقيدة ولها في بطنها (قوله وشرا ما يذبح) يعني بذلك لان مذبحه
 يعني أي يشق ويقطع ولان الشعر يخلق اذ ذاك فسمي باسمه مقاربه وهو الشعر أي حلقه فهو
 مجاز علاقته المجاورة في الجلة وقيل ان ما يذبح يعني عقيدة لغة أيضا يقال عرق عرق اذا حلق
 عن ابنه عقيدته وذبح لأمه ساكن شاة (قوله عند حلق شعر رأسه) لو أسقطه وقال عن المولود
 لكان أولى اذ المذبح به حلق رأسه أو قبله كذلك وأيضا فقد لا يخلق رأسه الا أن يقال انه
 لا غلب أي الشأن ذلك وان لم يخلق هذا جواب عن الثاني والجواب عنه. أنه قد في السنية
 لافي السنية وعند عني بعد لانه يسن أن يكون الذبح بعد الحلق (قوله تسمى العقيدة) أي
 الاخبار وردت فيها كغير الغلام مرتين بعقيدته تذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويسمى
 رواه الترمذي وقال حسن صحيح والمعنى فيه اظهار البشر والنعمة واثبات النفس وانما لم يجب

(وأخروفتها) أي التضحية
 (غروب الشمس من آخر
 أيام التمرين) نحو بران
 حاشي في كل أيام التمرين
 ذبح (ولو ذبح كل من رجلين
 أضحية الاخرى من مابين
 القيتين) أي قيمتها
 وعقيدتها مذذورة لان اراقة
 الدم قريبة مقصودة وقد
 فوسم (وأبيران) كل منهما
 (عن الاضحية) بقيد ذمة
 بقولي (الواجبة يذبح)
 فيشترى بها صاحبها لانها
 مستحقة الصراف لجهة
 التضحية ولأن ذبحها
 لا يفتر إلى ذمة أما المذذورة
 بها والواجبة بالهول فلا
 يجزئ ذبحها عن الاضحية
 لافتقارها إلى ذمة

• (فصل في العقيدة) *

وهي لغة الشعر الذي على
 رأس الولد حين يولد وشرا
 ما يذبح عنه حلق شعره
 (تسمى العقيدة)

لأنها كالأصحية بجماع ان كلامهم المرافقة بغير جناية ونظير إلى داود من أحب أن ينسك
 عن ولده فافعل ولذا قال الثاني أنطوني في العقيدة رجلان رجل قال انما بدعة ورجل قال
 هي واجبة يمتني الحسن البصري والليث ومعه في مرتين بعبقريته قيل لا يغير غومته حتى يعق
 عنه قال الخطابي وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه اجد بن حبيب لانه اذا لم يعق عنه لم يشفع
 لوالديه يوم القيامة اي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان من أهلها اما لكونه مات صغيرا او كبيرا
 وهو من أهل الصلاح ويدخل وقتها بالولادة ولا آخر له فلا نفوت بعوت الولد ولا بطول الزمن
 بل يقتل طلبا بالبلوغ من الاب الى الولد فيخبر في العنق عن نفسه ولولم تطالب من الاب لثبته لم
 تطالب من الولد على المقتد (قوله على الغلام) على للتعميل المتعلقة بتسن او بالعقيدة والمراد
 الغلام ولو سقط ان بالغ او ان نفخ الروح فيه وتعددت بعدد المولود ويسن ان يقال لمن ولده
 ولدا يارك الله لك فيما وهب ورزقك الله به وتسن اجابته بخبر جبرالك الله خيرا تقبل الله منك
 والمخاطب بالعقيدة من عليه نفقة الولد لو كان ذميرا من ماله لان مال الولد لو كان له مال لانها
 تبرع فان فعل من ضمن ولا تخاطب به الام الا عند اعراس الاب لكن يسن لها ان تعق عن ولدها
 من الرنا حيث لا عار هذا ان كان الولد حرا فان كان رقيقا لم تسن لايه ولو غيبه الان نفقته على
 سيد ولا يسبده أيضا وقد ألف بذلك الجلال السيوطي فقال

أي المالك في النفقة * على خير طريفة

هل لنا بجعل غنى * ليس فيه من عقيدة

(قوله وخنتي) جرى على ذلك في المنهج أيضا قال في شرحه وانما كان على النصف من الذكر لان
 الغرض من العقيدة استبقاء النفس فاشبهت الذئبة لان كلامهم ما قدم للنفس ا هـ وهو
 طريفة ضعيفة ولعمدة ان الخنتي كالكرك (قوله شاة) انما أثر الشاة تبركا بلفظ الوارد وهو خبر
 عائشة أم المؤمنين صلى الله عليه وسلم ان تعق عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية
 بشاة رواه الترمذي وقال حسن صحيح والافلا فضل هذا نظير ما مر من سبع شياه ثم الابل ثم
 البقر ثم الضأن ثم المعز ثم شريك في بدنة ثم بقرة ولوديج بقرة او بدنة عن سبعة اولاد جاز وكذا لو
 اشترك فيما يجاعة سواء اراد كلهم العقيدة أم بعضهم ذلك وبعضهم اللحم كما مر في الاخصية
 ا هـ افاده مر وعبارة فزع البازي علم من ذكر الشاة انه يتبع النعم للعقيدة وقال البشديجي
 من الشاة لا نص للشافعي في ذلك وعندى لا يجوز غير ما وجد في اجزاء الابل والبقرة
 أيضا وفيه حديث عند الطبراني رابى الشيخ عن انس رفعه يعق عنه من الابل والبقرة والغنم
 ا هـ ملخصا (قوله ان اريد العنق) ظاهره انه يجوز له العنق بغير الشاة من بقرة الاطعمة
 وليس كذلك الآن يقال في مفهومه تفصيل كانه قيل فان اريد العنق بغير الشاة فان كان من
 النعم أجزأ والا فلا (قوله فيما) اي في الغلام وغيره (قوله ويحصل اصل السنة الخ) فالأقل
 عن الذكر وغيره شاة واقل السكال فيه شاتان والسكال لاحتماله وكالاته سبع بدنة أو بقرة كما مر
 (قوله وان لا يكسر العظم) فان كسره لم يكسره اعدم ثبوت خبي فيه لكنه خلاف الاولى والاقرب
 كما قال الشيخ أنه لو عرق عنه بسبع بدنة ونأى نفسه اغير كسره تغلق استجاب ترك الكسر
 بالجميع اذا ما من جزء الا للعقيدة فيه حصه ا هـ افاده مر (قوله فتأولا) بالهمزة (قوله الا
 رجاءها) اي المتأخرة لان المتقدمة تسمى يدا والمراد الرجل الى أصل الفضل فيأخذها والافضل

على الغلام) وهي في حقها
 (شاة) تسن (عن غيره)
 من اثني وخنتي وهي في
 حقها (شاة) ان اريد العنق
 فيعمل بالشاة لا بغيرها في
 غير الخنتي رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح وقيل
 بالاثني الخنتي وذكر الخنتي
 من زيادتي ويحصل أصل
 السنة في عقيدة الغلام
 بشاة (و) يسن (أن لا يكسر
 العظم بل تفصل الاعضاء)
 وتأولا بسلامة أعضاء الولد
 (و) يسن (أن تأخذ)
 الولد ثم الأرجل

أن تكون اليقين كما قاله الزبدي (قوله فقه على نية) اللهم عزو الحكمة في اعطائهم الهاتنا ولان
 الولد يمشي ويمشي ويبس أن يذبحها عند طلوع الشمس ويقول عند ذبحها باسم الله والله
 أكبر اللهم هذا منك وإليك اللهم هذه عقبة فلان أه أفاده من زيادة ولو تعددت
 القوابل اكنى برجل واحدة للجميع (قوله وأن يطبخها) قال شيخنا ولو من ذرة أه قل
 (قوله بجلو) هو ضد المر كافي المختار في شغل الزبيب والتين وقر الدين و بكره طبخها بجماض
 لعل كافي شرح م وقال غيره لا يكره والمعقد الاول (قوله كان يجب الحلو) بالقصر والمد
 كان المختار وهي شاملة للمصنوع بالنار وغيره فاعطف العسل عليها خاص على عام اهتما
 بشأنه وهو عند الاطلاق ينصرف لعسل الفحل وقيل الحلو اما صنعت بنا وبخلاف الحلو
 وعلى هذا فالعطف مفارود كالأجهوري أن الذي كان يجب على الله عليه وسلم هو القهر
 المطبوع بالدين كما يصنع في الارياق (قوله كالأضحية) خبر لمخدوف اي وهي كالأضحية في جميع
 أحكامها من جنسها ومنه او سلامتها وبنيتها ووجوبها بالنداء وبقوله عند السؤل عنها امثلا
 هذه عقبة وامتناع الاكل من الواجب والتصدق وحصول السنة بشأنه ولو عن ذكر وعدم
 محبة بيعها ولو الجاد نعم تفارق الاضحية في أن الواجب اعطاء الفقراء منها ما قدر من قولنا على
 المعقد وفي أنه اذا هدى منها شيئا لفقير ملكه وفي أنه لا تقيد بوقت بخلاف الاضحية في جميع
 ذلك وتقدم أن وقتها يدخل بالولادة والسنة أن تذبح يوم السابع وأن يسمي فيه ولو سقط اذا
 بلغ وان فتح الروح فيه فان لم يلد لم يذبح كورة ولا تؤثمة معنى عايلهم لها كطهه وهذا التسمية
 وكذا التسمية حق من له عليه الولاية من الاب وان لم يجب عليه فثقتة ثم الجذو ينبغي أيضا أن
 تكون التسمية قبل العلق ووردت أخبار صحيحة بتسميته يوم الولادة وسجلها البخاري على من لم
 يرد العلق والاول على من اراده ويندب تحسين الاسماء واحبها عبد الله ثم عبد الرحمن ولا يكره
 اسم نبي او ملك بل جاني التسمية بجميع فضائل جنة وتكره الاسماء القبيحة كحرب ومرة وما
 يتغير بغيره كسار ونافع وبركة وبارك وتحرم تلك الاملاك أو الملوكة اذ لا يصح لغيره تعالى
 وكذا اشياء منسوبة وحكم الحكماء وأقضى القضاة وعبد الكعبة أو النار أو على أو الحسن لا ينام
 التبرين وكذلك اجار الله ورفيق الله لما ذكرنا ما فاضى القضاة فذكروه على المعقد ويجوز
 عبد النبي على المعقد وقيل يحرم فيه ما يكره كراهة شديدة نحو سوت الناس او العرب او القضاة
 او الهام لانه من أقبح الكذب بل تنبغي الكراهة بنحو عرب وناس وقضاة وعلماء بدون ست
 ويندب لولد الشخص وقته وتليذه أن لا يسميه ناسه بل في مكتوب كان يقول العبد لياسمدي
 والوليد الذي أو يا أبي والتاب ذيا أس تاذنا أو يا شيخنا ويندب أن يكتي أهل الفضل الذكور
 والانات ولن لم يكن لهم ولد ولا يكتي كافرو فاسق ومبتدع أي لا يجوز الانوار فتنه أو
 تعريف ولا بأس بتسمية الصبي ولو أثنى ويندب تسميته من له اولاديا كبرأ دلا ولولأني
 والادب أن لا يكتي نفسه في كتاب او غيره الا ان كانت أشهر من الاسم ولا يعرف الاب او تحرم
 تسميته بما يكره ان كان فيه الا اذا لم يعرف لابه ويحرم التسمي بأبي القاسم مطلقا ويحرم
 ايضا قول بعض العوام اذا شغل عن شئ الخلة على الله ولا بأس باللقب الحسن الا ما توسع فيه
 الناس حتى سموا السادة بالاح الدين وأن يخلق فيه رأسه ولو أثنى بعد ذبح العقبة وأن

فقه على نية لا تقابل له
 رواه الحاكم وأن يطبخها
 بجلو وتناولها ولا يكره
 الولد ولا نه على الله عليه
 وسلم كان يجب الحلو
 والعسل (و) أن (نظم)
 لا تقراء كالأضحية وبعثها
 اليهم أروى من أن يدعوه

يتصدق بنية الشعر ذهباً أو فضة وحلق ما فوق الحلقوم من الشعر مباح وقيل مكروه وإن
 يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ولورلد كافر لأن الشيطان يخسه حينئذ فشرع الأذان
 والاقامة لأنه يدبر عتداً ساقاهما حادولو كان المؤذن أمة لأن هذا ليس هو الأذان الذي من
 وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الذكر لتقبل كما قاله ع ش ويحكك سين يولد بقر خاوي وسن
 أن يقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وإن ربكم الله الذي الآتية والممة وذنان والاكتناوسن
 دعاء الكرب

• (فصل) •

(قوله كان أهل الجاهلية الخ) وأقول من فعل هذا كله عمرو بن لحي بن قعدة بن خذاف أبو خزيمة
 القبيلة المشهورة لأن أكثر بن الجون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رأيت عمرو بن
 لحي يجزقه في النار لأنه أول من غيّر دين اسمعيل فصب الأوثان وسب السائبة وجر
 الحيرة ووصل الوصل له وحج الحامي وخذاف بكسر الخاء الموحدة والحدال المهملة يثمنه النون
 ساكنة أقبل ليلى امرأ الباس بن خزروقصة به بضم القاف وسكون الصادى اسماء وسوى
 الجزاز وقصة بامن التقصيص وهو النقط مع تقول قصبت الشاة أى قطعتم الأعضاء اه من فسخ
 الباري (قوله بامور أربعة) خرج بها القوم بفتح القاف والراء والعين المهملة وهو قول تاج
 التيمية يذبحونه رجاء البركة في الأم وكثرة نسائها والعنبرة بفتح العين المهملة يذبحونها في
 العشر الأول من رجب ويحسونها الرجبية فلا كراهة فيها بل يستحب أن يذبح كل
 شهر كان أفضل وما ورد في الخبر من قوله علمه الصلاة والسلام لا ذرع ولا عترة فالمراد لا ذرع
 واجب ولا عترة واجبة أو يحول على ما إذا كان الذبح غير الله تعالى كالأضحية لأنه منهي عن
 ذلك لما روى مسلم عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لعن الله من لعن والديه لعن الله من ذبح غير الله لعن الله من آوى محدثاً لعن الله
 من غير مزار الأرض اه والمراد بعن والديه نسبته في ذلك والحديث ككل بدعة حدثت في
 الإسلام ومزار الأرض علامات الطريق وتغييرها كائن في قيامها ضربة أو كان قد علم العلامة
 الموضوع في الأرض عن محها (قوله من يجزأى شق) لأن علامته أعندهم شق الأذن كما ساقى
 (قوله تاج) بمعنى ذلك بينائه لله تعالى (قوله أى صورة والمراد الفعل يقال قصبت الشاة ولا
 قالت الفاعل ودلاد فعلول وكذا يقال في المثنى فالضمر فاعل وخسة منه فعل وكان فعل المذكور
 ذكره وعن وزهى وسقط فهدى الانعزال وردت عن العرب على صورة المبني للمفعول والمراد
 منه الفاعل فابعد فاعل لأن الله (قوله آخرها ذكر) أى سواء كانت الأربعة قبله ذكورا
 وإناثا أو ذكورا فقط وإناثا فقط كما تقرر شيخنا عطية وقال القليوبي بشرط أن تكون
 الأربعة قبله إناثا فقط وقيل الخمسة إبطان المذكور بشرط أن يكون كل بطن فيها ذكر وإناث
 وقيل بشرط أن تكون ذكورا فقط وقيل بشرط أن تكون إناثا فقط فالأقوال أربعة فاقول
 وقيل خمسة ذكورا وإناثا أى في كل بطن ذكر وإناث وقوله أو أحدهما أى المسببة إبطان
 ذكر فقط وإناث فقط فاقسام القول الثاني ثلاثة (قوله في شق) عطف على تليج (قوله إناثها)
 انظر هل المراد اليمنى أو اليسرى كل يحمل (قوله يخليه) بضم الياء وفي بعض النسخ يخليه بضم
 اللام من حلب من باب طلب (قوله هو أولى) أى من وجهين لأن عبادة الأصل توهم جواز ذلك
 من غير المسالك ولا تشبه إلا التلى (قوله ولا يولائه) مثل هذا يجوز في الشرع بأن يقول أعنتك

• (فصل) •

(كان أهل الجاهلية يقرعون
 إلى الله تعالى) (بامور)
 أربعة (أبطالها) الله تعالى
 (قوله ما جعل الله من جيرة
 الآية) أى ما أوجبها ولا
 أمر الله بها (فالمهين) من
 يجزأى شق هى (التى تليج)
 بينائه لله تعالى (خسة
 أبطن آخرها ذكر) كما جزم
 به الزنجشمرى وغيره وقيل
 سبعة ذكورا وإناثا أو
 أحدهما ورجح الأصل
 (قيل شق مالهوا أذنهما)
 ويحلى سبيلها ولا يفتنع
 بها ولا (يلينها بل يخليه
 الضمير والسائبة نوعان)
 أحدهما (العبدية) وقيل
 مالهكة) هو أولى من قوله
 بعنته الرجل (سائبة) أى
 لا يفتنع به ولا يولائه)

(د) الثاني (البعير يسيبه)
 مالكة انقضت اموالهم الناس
 عليه) وقد كان الرجل اذا
 مرض اُرغاب يقول ان
 شفاني الله تعالى او قدمت
 من سفرى فناقى سائمة
 فاذا حصل ذلك سبها
 وجعلها كالبعيرة في تحريم
 الانتفاع بها (والواصله)
 بمعنى الواصله (نوعان)
 احدهما ما قاله الجوهري
 وغيره (الشاة تنج سبعة
 ابطن عناقين عناقين فان
 نجت في الثامنة جسدنا
 وعناقا قالوا وصلت) أى
 بالانثى (أخاها فلا يذبحونه
 لأجاءه ولا يشرب لبن الام
 الا الرجال دون النساء
 وجرت مجرى السائمة
 و) الثاني ما قاله الزمخشري
 وغيره (الشاة كانت اذا
 نجت ذكرا ذبحوه ولا آهته
 أو انثى فاهم أود ذكرا أو انثى
 قالوا وصلت) أى بالانثى
 (أخاها فلا يذبحوا الذكر
 لا آهته) وما سلكه
 الاصل في النوعين لا ينفى
 بذلك (والحامي) هو
 (الفعل) الذى يضرب فى
 ابل الشخص عشر سنين
 فاكثر (فيضلى سبيله) ولا
 يطسرد عن ما ولا صرى
 (ويقول) الا قد (حتى
 ظهر) ربه فلا يذبحون من
 ظهره بنى) بعد ذلك

ولا ولا فى عليك فيقع العتق وينت الولاء ويلغوا الشرط المذكور (قوله البعير) يطلق على
 الذكرو الانثى بشرط أن يجذع اى يقطع مقدم اسنانه ويجمع على بعيران بضم الباء قال فى
 الخلاصة

وفعلها ما وفعلها لا وفعل * غير عمل العين فعلا نعمل

وأبيرة قال قيس

فى اسم مذكر باني عد * ثالث آفعله عنهم اطرد

وأبيرة بفتح الهمزة ذكرك ذلك فى المختار (قوله فناقى سائمة) يفهم منه أن مراده بالبعير فعيا
 قبل الناقى فنامل هكذا قاله الحشى وفيه نظر لان الناقى من أفراد البعير ما علمت أن البعير
 يشمل الذكرو الانثى وفيها ذكر فرد من أفراد القصد منه مجرد التثنية وليس فى كلامه ما يفيد
 حصر البعير فيه (قوله بمعنى الواصله) فهى من باب فاعيل بمعنى فاعل كصير بمعنى فى ناصر لان
 باب فاعيل بمعنى مفعول ككليب بمعنى محبوب اه شوبرى (قوله تنج) بالبناء لامة مفعول صورة
 والمراد الفاعل فالبعير المستقر به فاعل وسبعة ابطن مفعول كأمى وقوله عناقين بدل منه او
 حال وقد قدم أن العناق انثى المعز وما نقله الحشى من اعراب هذا التركيب ليس بظاهر وهو
 مبني على أنه مبنى للمفعول حقيقة وقوله وصلت اى الام اى وصلت بالآخ بعد ان كانت
 لا تلد الا نانا وكذا يقال فيها باني (قوله ذبحوه لا آهتهم) اى لست ذبحوا قوله فلم يذبحوا الذكر
 لا آهتهم انظر ما ذابىء بلون به هل يأكونه أو يذبحونه به بغير الاكل لم يذبحوا (قوله لا يذبحون
 بذلك) اى بما ذكر فى النوعين أى لا يذبحون بآساحه على الوجه المذكور (قوله يضرب) اى
 ينزوع على الاثاق وهذا قطع النظر عن الشارح حال من الفعل الواقع خبرا وفيه خلاف بين
 سيمويه وغيره كالخلاف فى مجيئهم من المبتدأ فلذا جعله الشارح مفعولا موصولا بمحذوف وهو
 أشنع مما قرئ منه لان حذف الموصول وابقاء صائمه لا يجوز (قوله فيضلى) بالبناء لامة مفعول او
 الفاعل وكذا قوله ولا يطرد (قوله ويقول) أى ذلك الشخص الذى هو مالكة وفى بعض النسخ
 وبقولون أى المالكون له (قوله قد حتى) أى الفعل ففاعل حتى ضمير مستتر وظهور مفعوله
 (قوله بنى) اى يركوب ولا جل وقد نظم العمر بطلى هذا الفصل بقوله

قد كان أهل الجاهلية اعرب * لهم أمور يجعلونها قرب
 برعهم وبالدعوى الكاذبه * كقولهم سم بوعيرة وسائبه
 وقولهم وصيلة وحامى * فأبطلت بأصدق الكلام
 أولها هى التى تكون * لها فتايج خمسة بطون
 لكن يكون آخر الكل ذكر * اذن نشق أذننا وتفسير
 متروكة طول المدى لا تركب * ولم تكن افسير ضيف تغلب
 والثان ما اعتقه مولاه * يتفقه بضمة ولا ولا
 أو البعير أهله تسبيبه * لكل محتاج كمنه يركبه
 والثالث الشاة فى قد انجت * من البطون سبعة وأزوجت
 بالثنين اثنين جمعا واستقر * فى ثمان البطون أنثى مع ذكر

قالوا لها قد وصات أخاها * فينعون ذبحه لاجلها
 * ودرت تلك الام للرجال * ولا يجوز للنساء بحال
 وأجريت اذ ذاك بحري السائبه * فها لها من الامور الواجبه
 والشاة ان جاءت باتى فلهن * اود كخصوا به اصنامهم
 وان آنت بالمدى مع آتناها * يقال ايضا وصات أخاها
 فذبح هذا الجدى للاصنام * تمتنع في سائر الايام
 رابعها نخل لا بل يضرب * عشر سنين بعدها لا يقرب
 بل نعهن من ظهور قدسما * وهو الذى اظهروا منهم حتى

(باب الايمان)

يقع الهمزة جمع عين قال في الخلاصة

أفعله أن فعل ثم فعله * نمت أفعال جوع قلبه

وأصلها في اللغة البدل العيني وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تخالفوا وضع أحدهم عينه في
 عين صاحبه فسمي باسم مجازوه مجازا امر سلاوقبل لانه يحفظ الشيء كما تحفظه اليد فهو استعارة
 مصرحة وشرعا مسائي وقدم هذا الباب على الفضاء لان الفاضى قد يحتاج اليه وذكره
 النذر لشاركته في الكذارة في أحد نوعيه وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من ثمانين
 موضعا وأمره الله تعالى بالحلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يؤنس في
 قوله تعالى قل اى وربي انه سلق وفي سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى
 وربي لتأتينكم وفي التغابن في قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن
 (قوله كفبر البخارى) وكفه عليه أفضل الصلاة والسلام والله لا عزون قريش ثلاث مرات
 ثم قال في الرابعة ان شاء الله تعالى رواه أبو داود اهـ (قوله لاومقلب القلب) لان في
 الكلام السابق كما اذا قيل له يا رسول الله أفعله كذا وفعلت كذا فيه قول لا اى لا فعمل مثلا
 ومقلب القلب هو المقلب به والمقلب عليه محذوف بدل عليه ما قبله والمراد بقلب القلوب
 قلب أعراضها وأحوالها لا قلب ذاتها هذا ان أريد به الاجرام فان أريد به الاطائف
 القائمة فلا مانع من قلب ذاتها بان تتعلق بآثاره بشئ وتارة بآثاره وكذا وفي الحديث دلالة
 على أن أعمال القلب من الارادة والدواعى وسائر الاعراض يتلقى الله تعالى وفيه أيضا دلالة
 على جوارحه تسجيمه تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذى يليق به (قوله يعنى) أى الفاظ
 مترادفة معناها واحد وهو في اللغة ما مر وفي الشرع تحقيق أمر محتمل أى التزام تحقيقه
 وإيجابه على نفسه والتصميم على تحصيله وثابت أنه لا بد منه وأنه لا سعة في تركه وليس المراد
 بتحقيقه جعله محققا حاصله لان ذلك غير لازم وتسجيم الحلف بنحو الإطلاق يبين شريعة غير
 بعيد والمراد بالامر النسبة الكلامية كما اذا قلت زيد قائم فعرضت فيه فقلت والله انه قائم
 تحقيقه فالتاكيد ماضيا كان أو مستقبلا نفسا أو اثباتا محكما كلفه لدخول الدار أو عمنه كلفه
 امتثال الميت أو ليقولن زيد بعد موته أو ليصعدن السماء كما سبأ في فالمراد بالتحقق المحقق عقلا
 قيد دل فيه المحال الهادى وبعضهم عرفه بقوله تحقيق أمر غير ثابت أى غير واجب الوقوع

(باب الايمان)
 جمع عين والاصل فيما قبل
 الاجماع آيات كقوله تعالى
 لا يؤاخذكم الله باللغو في
 أيمانكم الآية واخبار
 كبر البخارى أنه صلى الله
 عليه وسلم لم كان يحلف لا
 ومقلب القلب واليمين
 والحلف والايلاء والقسم
 بمعنى (هى نوعان واقعة

وشموله لما ذكر ظاهر ولا فرق بين أن يكون صادقا أو كاذبا مع العلم بالحال أو الجهل به وخرج
 بالتحقيق لغو اليمين وسياق وبالحتم غير وهو الواجب كقوله والله لا موتن أولاً بعد السجدة
 فليس يمين لا امتناع الحلف فيه أي مخالفة الخلو فإليه فلا إخلال فيه به بتعظيم الله تعالى
 بخلاف لأموال ولا صعدن السماء ولا قتان الميت فإنه يمين يجب تكفيرها حالاً ما لم يقيد بوقت
 كعدمه فكذا وذلك أنه تكفيراً لامتداد الأسم فأن فرض أنه صعد السماء كرامة أو بواسطة ملك
 سقطت عنه الكفارة كما صرح به عث وشترط الحالف يعلم بما صرح في الطلاق وغيره وهو
 مكافئ أو سكران مختاراً فاصدحخرج العبي والمجنون والمكره والملاخي وتفتقديين الآخرين
 بالاشارة على المعقود لأن اشارته بمنزلة عبارته الألفي الموضح الثلاثة المعروفة (قوله في خصوصية)
 في السببية أي بسبب خصوصية (قوله يمين المنكر) بأن قال في عليك كذا فأنكر وحلف اليمين
 لدفع مطالبة المدعي بالحق (قوله اللعان) إنما كانت يمين استحقاق لأنه يستحق بجاقه الحد عليها
 وأما دفع الحد عنه فهو حاصل غير صود فلا وقف في كلام الشارح خلافاً لبعضهم (قوله
 والتمسامة) أي مع اللوث فإن المستحق يحلف ويستحق الدية (قوله أو ما يؤول إليها) أي إلى
 الأموال بأن كان القصد منه المال كعقد مالي أو فسخه أو حق مالي كبيع ومنه الحوالة لأنها
 بيع دين بدين وأقاله وضمان وخيار وأجل وبراحة كان ادعى عليه أنه باعه كذا أو أحاله أو
 أقاله أو أن بالدين ضامناً أو أنه مؤجل أو أن في البيع خياراً أو أنه برحه فأنكر (قوله على
 المدعي) خرج به اليمين المردودة على المدعي عليه في القسامة فأنما للدفع كالأصلية في حقه أم
 قل (قوله بعد النكول) أي نكول المدعي عليه حقيقة بأن قال أنا كل أو حكم بأن سكت
 لحكم القاضي بكونه أو قال للمدعي حلف (قوله في أبوابها) أي الماضية والآتية (قوله
 كالأقرار) ينبغي على ذلك أنه لا يحتاج لحكم ما كتم بعد ما بالحق ولا تسبغ بعد ما دعوى
 بسقط كاداء أو إقراره من المدعي عليه لا يشترط أن يحكم ما كتم ولا يقبل الرجوع عنه
 بخلاف ما لو جعلت كاليمين من المدعي فإنه يحتاج لذلك لاحتمال التروير وتسبغ الدعوى بما
 ذكره قدم أقرار المدعي عليه (قوله تغليباً) أي قد تغلب جانب أي المدعي عليه وإنما غلب جانبه
 لأن اليمين المردودة لكونه البست كالأقرار الصريح مركبة من رد وحلف ولا يوجب جد الحلف
 إلا بعد الرد من المدعي عليه فكان جانبه أقوى وأيضاً فالرد منه بمنزلة الأقرار وحلف المدعي
 بمنزلة اليمين وقد علمت أن الأقرار أقوى من اليمين (قوله واليمين مع الشاهدين) ذكر من
 صورها سبعة ونظمها بعضهم في قوله

في سبع صور يقيم الشخص يمينه • مع اليمين فكن للعلم ذكراً
 رقب عيب ودعوى عنه وعبلى • من مات أو غاب فاترك قول من ماري
 دعوى براحة عضو باطن وكذا • لو ادعى من عليه الدين اعساراً
 وفيه لو قال أنت الامن طالق • يا هندنا فأدبني الدمع • مدراراً
 ثم ادعى ان قصدي من سواي وقد • تمت به السبع فاقض الآن أو طاراً

وبقي صور أخرى (قوله وتقع في الرد بعيب) صورته أن يختلف في شيء هل هو عيب أو لا فقامت
 يمينه بأنه عيب ثم اختلفا في قدمه وحدوده وأمكن كل منهما فيحلف المشتري على قدمه فالحلوف

في خصوصية (و) واقعة في
 (غيرها فالتق) تقع فيها
 (أما) أن تكون (لدفع وهي
 يمين المنكر) (أو
 لاستحقاق وهي) خمسة
 (اللعان والتمسامة واليمين
 مع الشاهد في الأموال)
 أو ما يؤول إليها (و) اليمين
 (المردودة) على المدعي
 (بعد النكول) كما هي
 مبنية في أبوابها (وهي)
 أي المردودة (كالأقرار)
 من المدعي عليه (لا كاليمين)
 تغليباً لجانبه (واليمين مع
 الشاهدين) وتقع (في الرد)
 أي

قوله سبع صور يمين نسكين
 الواو للوزن اه معجمه

عليه غير ما قامت به البينة أما لو اتفقا من أول الأمر على كونه عيبا واختلفا في قدمه وحدوثه
فإن أمكن كل منهما صدق الباقع بيمينه أو لم يمكن الاقدمه صدق المشتري بلايين أو الاحدونه
صدق البائع بلايين ويسور أيضا بما إذا اختلفا في وجود العيب ثم اتفقا عليه واختلفا في
قدمه وحدوثه فيقيم المشتري يمينه تشهد بقدمه ويخلف معهما يمين الاسد فظاهر على أنه قديم
لاحتمال تزويرها فالحلوف عليه على هذا ما قامت به البينة وهو قدم العيب أما لو اتفقا من
أول الأمر على وجود العيب واختلفا في قدمه وحدوثه فخكمه ما مر قال شيخنا عطية وهذا
النص ويرأى من النصوص المتقدم (قوله دعوى رد المشتري) على تقدير مضاف أى دعوى
جواز رد أى ادعى المشتري أنه يجوز له الرد لكون العيب قديما وأن الكلام على ظاهره أى
ادعى أنه رده بعيب قديم وكان قدره قبل ذلك (قوله ودعوى الزوجة العنة) استشكل بأن
العنة لا تثبت إلا بالقرار أو بالبينة على الاقرار ولا يمكن ثبوتها بالبينة ويمكن تصور برها بما
إذا ثبتت العنة بالقرار فضرر القاضي له سنة ثم بعد السنة ادعى الوطء فيها وأنكرته وهي
بكر فلا بد أن تقيم البينة بكارها وتختلف على عدم الوطء لاحتمال عود البكارة ومعنى كون
هذه دعوى العنة أن البين والبينة إنما حصل بسببها فالمراد الدعوى السكائنة في صورة العنة
لأن العنة مدعاة أما إذا كانت تبعا فمصدق هو في دعوى الوطء بيمينه وفي تقدير الشارح
الزوجة تغيير اعراب المتن فكان الأولى اسقاطه (قوله ودعوى الجراحة) صورته أن يختلعا في
أصل الجناية أى هل جنى أو لا فلا بد من يمينه على وجودها فإذا ثبت ثم اختلفا في سلامة العضو
الجنى عليه وعدمها أى هل هو سليم فصب فيه ماله أو أشل فصب فيه الحكومة وكان ذلك
العضو من الأعضاء الباطنة كالذكور والأنثيين فيختلف الجنى عليه أنه كان سليما بعد قيام البينة
بذلك أما لو ثبتت الجناية من أول الأمر ثم اختلفا في السلامة وعدمها فإن كان الاختلاف في
عضو ظاهر صدق الجاني بيمينه أو باطن صدق الجنى عليه كذلك كما قاله الأصحاب (قوله أنه
غير سليم) أى قبل الجناية بل أشل مثلا فصبه الحكومة (قوله والاعسار) صورته أن يكون عليه
دين وبطال به فيستدعى تأف ماله بسبب ظاهر لم يعرف فلا بد من يمينه على وجود ذلك السبب
ثم يخلف على تأف المال به والودعة ومال القراض والشركة وغيرها كالأعسار إذا ادعى تأفها
بسبب ظاهر لم يعرف (قوله إذا عهده مال) فإن لم يعهده ذلك صدق بيمينه (قوله على الغائب)
أى فوق مسافة العدوى بأن ادعى أن له عليه دراهم وأراد أخذها من ماله وعبارة المناوى فإذا
ادعى مالا على غائب أو ميت وأقام يمينه حلف يمين الاستظهار بعد أقامته وتعدىها أن الحق
ثابت في ذمته الآن وأنه يلزمه تسليمه إليه اهـ والحجة التي يقيمها المدعى على الغائب المذكور
وبلان أو رجل واحد أنان فإن كانت حجته رجلا أو يمينًا لم يكتب بذلك اليمين على المدعى كما قاله
عش بل لا بد من يمين الاستظهار زيادة على اليمين التي تكتمل بالحجة وكذا يقال في الدعوى على
الصبي والجنون والميت (قوله وشهوها) كضبي ويحنون والمنقود والمتعزز والمتوارى اهـ
عناني (قوله أردت أن أطالق من غيري) أى بان كانت متزوجة قبل ذلك كما سيأتى (قوله في
هذه الصور) أى السبعة المذكورة في المتن (قوله بما ادعاء) متعلق بيمينه (قوله للاستظهار)
أى الاحتياط لاحتمال تزوير البينة كما مر (قوله والمراد بالحلوف عليه الخ) لم يبين الحلوف عليه

دعوى رد المشتري المبيع
(بعيب ودعوى) الزوجة
(العنة) على الزوج
(و) دعوى الجراحة في
عضو باطن ادعى الجراح
أنه غير سليم (و) دعوى
(الاعسار) أى اعسار
نفسه إذا عهده مال
(و) الدعوى على الغائب
(و) على الميت وشهوها
(وفيما إذا طالق زوجته أنت
طالق أمس ثم قال أردت)
أنه اطالق (من غيري) فقيم
في هذه الصور البينة بما
ادعاء ويخلف معها طلبا
للاستظهار أو المراد بالحلوف
عليه في الأولى قدم العيب
وفي الثانية عدم الوطء وفي
الثالثة السلامة

في الثلاثة الباقية لظهور خلاف الاربعة المذكورة (قوله وفي الاخرة ارادة طلاق غيره)
 صورتهما ان امرأة كانت متزوجة وطلقت وانقضت عدتها ثم تزوجها رجل آخر وقال لها ائت
 طالق ائمس ثم قال اردت من غيري فاذا اقام بينة بتطبيق الغير اياهوا انها كانت متزوجة حلف
 على ارادته طلاق غيره اياهوا والحلوف عليه هنا غير ما ادعاه ولا يضرب ذلك لانه ائمس في كلامه
 ما يدل على أن المحلوف عليه لا بد أن يكون هو المدام عليه المينة وكذا يقال في الثانية (قوله
 والتي في غيرها الخ) فسهما ثلاثة اقسام اثنان لا يسمعه دان بين اللغو والمكره واحد منه قد هو
 بين المختار القاصد (قوله بلا قصد حلف) بان قال ذلك في حال غضبه أو صله كلامه أي أثنائه
 كما هو معتاد على ألسنة الناس ومثله ما ساق في قوله وفي معنى اللغو الخ (قوله اذ لا يقصد بلغو
 اليمين الخ) ولقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالله وفي أيمانكم أي ما لم يقصد به دليل قوله تعالى
 ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان أي قصدتم وقصدتم مدعى عدم قصد ما حيث لا قرينة
 تكذبه والالم يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعقاق والايلاء مطلقا اتفاقا حتى
 الغيرة ولو حلف لا يدخل كذا ثم قال اردت شهر اصدق ظاهرا أيضا ما لم يكن حله بالطلاق
 أو العتق ومثلهما الايلاء بالله تعالى حتى آدمي (قوله مرفوع عنه) أي عن فاعله أو عن نفس
 الفعل بمعنى أنه لا يكتب (قوله وفي معنى اللغو الخ) هو منه كما جزم به في المنهج وشرحه حيث
 قل وخرج بالتحقيق لغو اليمين بان سبق لسانه الى ما أي محلوف عليه لم يقصد به أي باليمين
 أو الى انقلها أي سبق لسانه الى انقل اليمين فالاول كالحلف على شئ فسبق لسانه لغيره والثاني
 كقوله لا والله الخ اها باضاح ويشمل الصورتين قول المصنف بلا قصد حلف أي بان سبق لسانه
 الى لفظها كذا المأثور الى ما لم يقصد به أي كافي الشرح (قوله وهو ظاهر) معقد فالصور
 ثلاث (قوله استدراك) أي على المتن قبله كانه قال لكن والله أحلف به وقوله مقصود منه
 أي الحلف أي قاصده الحلف (قوله كما هو القرض) أي قرض المسئلة حيث قال المصنف في
 تعريضه بلا قصد حلف فانه صريح في ان لغو اليمين لا قصد فيه وأن شرطها عدم القصد فالمعقد
 عدم الافة فانه عاقل وجمع أو فرد هذا وقول الماوردى مبتدأ وقوله في الجمع أي في صورة
 الجمع بين لا والله وبلى والله وقوله الاولى الخ مقول قول الماوردى وقوله خبر المبتدأ قال مر
 وما ذكره صاحب الكافي من أن من ذلك أي اللغو اليمين ما لو دخل على صاحبه فاراد أن يقوم له
 فقال لا والله لا تقوم في غير ظاهر لانه أن قصد اليمين فواضح أول يقصد هاهنا في ما مر من قوله لم أرد
 به اليمين اه واعد الخطيب في شرح الغاية كلام صاحب الكافي وقال انه يعمل على الشفاعة
 (قوله واليمين المعقودة) معطوف على قوله لغو اليمين كما مر (قوله على ماض وهي كاذبة) هما
 قيدان في تعميمهما لغو اليمين وقوله أي نعمد الكذب بها اشارة الى أن نسبة الكذب اليها
 مجاز من الاستناد الى السبب (قوله الغموس) بمعنى الغامسة كما يستفاد من التعليل بعد
 (قوله لان الغموس الخ) واقوله صلى الله عليه وسلم اليمين الغموس تدع الديار بالوقع أي تركها
 خرابا (قوله في الانم) أي المعصية (قوله والحلف الخ) ذكره ستة اقسام باعتبار المحلوف به
 والحلف في الاصل ما نعت به حث أو منع أو تحقيق خبر وهو من حيث الحلف المرتب عليه
 الكثرة لا يكون الا باسمائه تعالى أو صفاته ومن حيث وقوع المحلوف عليه أعم من ذلك

وفي الاخرة ارادة طلاق
 غيره (و) اليمين (التي)
 تقع (في غيرها) أي غير
 المصومة (أو اليمين كاذ
 والله وبلى والله بلا قصد
 حلف وبين المكره) بفتح
 الراء (وهما) أي لغو اليمين
 وبين المكره (غير
 متعقدتين) اذ لا يقصد بلغو
 اليمين لتحقيق شئ وفعل
 المكره مرفوع عنه القلم
 وفي معنى اللغو ما لو حلف
 على شئ فسبق لسانه الى
 غيره وظاهر كلامهم أنه
 لا فرق بين جمعه لا والله
 وبلى والله وأقرادهما وهو
 ظاهر وقول الماوردى في
 الجمع الاولى لغو الثانية
 متعلقة لان الاستدراك
 مقبوض منه يرد بان القرض
 عدم القصد (واليمين
 المعقودة بالاختيار فان
 كانت هذه على ماض
 وهي كاذبة) أي نعمد
 الكذب بها (فهو يمين
 الغموس) لان الغموس
 صاحبها في الانم والنفار
 وهو من الكثر (والحلف
 اما بالله تعالى

كالحلف بالعق والطلاق كما ذكره المصنف فيما يأتي وقوله المطلق والعتق لا يحذفهما
 معناه أنهم مالا يكونان مقسمين كما كقولوه والطلاق أو العتق لا يفعل كذا أما كونهما معلومين
 على شيء فصحيح كما يأتي (قوله أو باسم من أسمائه تعالى) هو ما من عطف العام أن أريد بالله اسم
 الجلالة أو بمعنى الواو والعطف للتقسيم أن أريد به الذات والاسم مادل على مجرد الذات كالمه أو
 على الذات والمعنى كخالق بخلاف الصفة فانها ذات على المعنى فقط (قوله المختصة به) أي بان
 لا تطلق على غير تعالى ولو مشتقة أو من غير أسمائه الحسنى سواء كان اسماً مفعولاً كالمه أو مضافاً
 كرب العالمين ومالك يوم الدين أول لم يكن كالحي الذي لا يموت ومن نفسه أي بده أي بقدرته
 يصرفها كيف يشاء والذي أعبد أو أسجد له (قوله وخالق الخلق) لا بد من إضافته للخلق حتى
 يكون من المخصص فان لم يصف كان من الأغلب كما يأتي (قوله الآن يريد غير اليمين) كوثقت
 بالله أو اعتصمت به أو والله المستعان به وقوله لأ كالم زيداً مثلاً كلام مستأنف قال في شرح
 المنهاج فشمع المستثنى منه أي كونه يميناً مالا أو أريد به غير تعالى فلا يقبل منه إرادة ذلك لا ظاهراً
 ولا باطناً لأن اليمين بذلك لا تحتمل غير تعالى فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أريد به اليمين مؤول
 بذلك أي بما إذا أراد به غير تعالى أو سبق فلم أريد به (قوله الذاتية) ليس المراد به الخصوص
 صفات المعاني السبعة المذكورة في الكلام بل المراد ما يشتملها وغيرها من كل ما قام بالذات
 كالعظمة ومثلها الصفات السلبية على المعتمد كما قاله الرشيدى على الرمي كعدم الجسمية
 والقدم والبقاء وكذا الإضافية كالازلية والقبلية لا العالم بخلاف الصفات النعمية كالخلق
 والرزق والاحياء والامانة فلا ينعقد بها اليمين وإن نوى خلافاً للنعمية لأنهم أجمع عندهم على
 صفة قديمة قائمة بذاته تعالى به لايجاد والاعدام كالتدرة عندنا ووظيفة التدرة عندنا عندهم
 كونها نهي الشيء وتجهله فبالللتأثير فيه وتعد تلك الصفة بتعدد المقتضات وأما عندنا فهي
 النعطق الحادثة للقدرة (قوله كعظمته الخ) ثم أن أضافها للظاهر كعظمة الله وكبرياء الله
 فصريحة أو للضمير فكافية وإن تقدم مرجعه (قوله وكلامه) أي ومشيئته وعلمه وقدرته وحقه
 أي حقيقته وذاته والقرآن الآن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبيعة
 ظهوراً وأما أي آثارها الظاهرة وهي قهر الجبابرة في العظمة والكبرياء وعجز الخلقات
 عن إيصال مكروه الله تعالى في العزة وبالكلام الحروف والاصوات فليست يميناً لأن اللفظ
 محتمل لذلك وبعده بكتاب الله وباتت رواة الانجيل مالم يرد اللفظ وبالقرآن مالم يرد به نحو الخطبة
 وبالمصحف مالم يرد به ورقه وجملة لأنه عند الإطلاق لا ينصرف عرفاً إلا لما فيه من القرآن
 وكذا الوصاف بآية من سورة التلاوة فقط كان يميناً معقدة على المعتمد قال مروي ويؤخذ
 من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحان من تواضع كل شيء لعظمته لأن التواضع
 للصفة عبادتها ولا يعبد إلا الذات وهو مردود بان العظمة هي المجموع من الذات والصفة
 فان أريد بذلك هذا فصحيح أو مجرد الصفة فممنوع فان أطلق فلا منع على الأوجه المخصوصة
 كون العظمة اسماً للمجموع الذات والصفة نظر ظاهر فان أريد أنها تدل على ذلك بطريق الزوم
 فلا فرق بينا وبين غيرهما ولو قال والاسم الأعظم أو القسم الأعظم لا فعلان كذا مثلاً لا كان
 يميناً لأن الاسم الأعظم أما الله وألحى القيوم وكل من سماه يعقده اليمين فان اقتصر على قوله

(أو باسم من أسمائه)
 المختصة به كلاله وخالق
 الخلق الآن يريد غير اليمين
 فليس يمين كما في الروضة
 وأصلها خلافاً لما في
 المنهاج (أو صفة من صفاته)
 الذاتية كعظمته وعزته
 وكبريائه وكلامه
 (أو بطلاق أو عتق)

(قوله وعلمه وقدرته وحقه)
 الخ حرره هذا المبحث كله
 وتامل

والاعم كان كناية (قوله كقوله ان دخلت الدواخل) وليس المراد أنه قال والطلاق والعق
لا تعين كذا كما مر (قوله أو نذر الجاح) من اضافة المسبب للسبب أي نذره به الجاح أي
الغضب أي من شأنه أن يقع حال الغضب حتى لو وقع حال الرضا كان حكمه ما ذكر والفروق
فيه ويرى نذر التبرر أن سببه مرغوب عنه وسبب التبرر مرغوب فيه كما يستفاد من قوله بما لا يريد
حصوله فان التبرر معلق على ما يريد حصوله كشفاً للمريض (قوله كان كقوله الخ) الاول منع
والثاني حث والثالث تحقيق خبره فنذر الجاح هو أن يمنع نفسه أو غيرها من شيء أو يحث عليه
أو يحقق في خبره اغضاباً بالتزام قربة والجاح هو التنادي في الخصومة وكما يسمى نذر الجاح يسمى
نذر الجاح والغضب وعين الجاح والغلق ونذر الغلق وبين الغلق بفتح الغين المحجمة واللام
أي الحبس لأن الخائف حبس نفسه على الملوك عليه (قوله ويقتر فيه) أي في نذر الجاح وافهم
الطرفة التغيير أن له فعل ما شاء من غير توقف على اختياره ونحوه وأنه لو اختار واحد الرجوع
واختيار الآخر لا تنسوا الاغلاط والاختف وهو متجه أخذاً مما مر في شئ في خارجه أمضى أم مفى
ثم رأيت بعضهم صرح به هـ ابن حجر قال الشوري أن قول وفي الاخذ نظر لا يمكن الفرق
فليتأمل هـ ووجه الفرق أن الواجب عليه فيما مر خصله معينة لكن ما يشتهيه عليه بخارجه
بعد فعل واحد الاول إلى غير الاحتمال أن تكون هي الواجبة عليه في نفس الامر ولا
كذلك ما نحن فيه وهذا مجرد بحث والحكم مسلم (قوله بين ما التزمه الخ) ويجوز أن يمتنع أعمى
عن نذره وان لم يجوز عنقه عن الكفارة هـ شوري (قوله أما ما يستعمل الخ) يجوز قوله المختصة
والحاصل من هذا وما سبق أن ما اختص به سبحانه وتعالى لا يقبل من غيره تعالى وإن قيل
قوله لم أرده اليمين على ما في الروضة وما اشترك بينهما وبين غيره تعالى فإن كان على السواء لم
ينصرف إلى اليمين الابنية وإن غلب اطلاقه عليه تعالى انصرف إليه عند الاطلاق ولا ينصرف
لغيره الابنية (قوله سواء) بالنصب على الحال أي هستوي أو على نزع الخلاف أي على السواء
(قوله كاشئ والموجود) أي والعالم يكسر اللام والحق والسمع والبصير والعليم والحكيم
والغنى (قوله الابنية) أي بذية اليمين مع إرادته تعالى بها بخلاف ما إذا أرادهم غيره أو أطلق
لأنه لما استعملت فيه وفي غيره سواء أشبهت كليات الطلاق وكثير ما يقع من العوام الخفاف
بالجناب الرقيق ويريدون به البارئ جلي وعلام مع استعمال ذلك عليه ان جناب الانسان فتأدوا
ولا يستعقدون نوى به ذلك لأن التوبة لا تؤثر مع الاستحالة هـ أفاده مـ (قوله وما يستعمل
فيهما) أي في الله تعالى وفي غيره (قوله كالرحيم والحق) أي والرازق والمصور والجليل والمنكبر
والحق والقادر والقاهر والرب وقوله فليس يمين ان أرادهم غيره تعالى أي وان قصد اليمين
لأنه استعمل في غيره مقيداً بالرحيم القاب وخالف الافك ورازق الحبش ورب الابل وخرج
بذلك ما إذا أرادته تعالى فإنه يكون بمنزلة كذا إذا أطلق وفيه فارق ما قبله قال مـ واستشكل
الرب بالأنه لا يستعمل في غيره فيبقى الماخذ بالاختصاص ويجب أن أصل معناه أن يستعمل
في غيره تعالى فصيح قصد به وأل قرينة ضمنية لا قوة لها على الغايل القصد هـ ملخصاً (قوله
وحروف القسم) أي التي تدخل على القسم به ولما كان قول الخائف أقسم بالله مثلاً مشتملاً
على اسم وفعل وحرف وقدم الكلام على الاسم ذكر هذا الحرف وسيد ذكر الفعل (قوله الانف)

كقوله ان دخلت الدواخل
فوز حتى طالق أو فعبدى
حر (أو نذر الجاح) بفتح
اللام (وهو التزام قربة)
مال أو عبادة (معلقة بما
لا يريد حصوله) كان كناية
أو ان لم أكسبه أو ان لم يكن
الامر كما قلت فله في عتق
أوصوم (ويقتر فيه) إذا
وجد المعلق عليه (بين
ما التزمه) عملاً بالتزامه
(وكفارة بين) نذر مسلم
كندارة النذر كندارة عي
وهي لا يمكن في نذر التبرر
فالا نفاق فدين حله على نذر
الجاح أما ما يستعمل في الله
وفي غيره سواء كاشئ
والموجود فليس يمين الابنية
وما يستعمل فيهما وهو في
الله أغلب كالرحيم والحق
فليس يمين ان أراد به غيره
تعالى (وحروف القسم)

الانف

أى اليابسة وهى همزة القطع وهى التاء بدلان من الواو قال فى الخلاصة : فأبدل الهمزة من
 واو بيا البيت ومن أبدال الواو تاء تراث فإن أصله واث (قوله وان لم تشهر) أى فالمراد ما تبدل
 الحروف المشهورة وهى الواو والباء والتاء وغيرها كالهزمة والهاء (قوله والباء) وهى الأصل
 وقيل الواو ثم التاء وكان الأولى ترتيبها كما ذكر ويختص لفظ الله بالتاء القومية ومع شاذ اترب
 الكعبة وتالرحن وانظر رمطما بالواو وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمرة ولذا كانت هى
 الأصل كما علمت وابتدأ الواو لقرىب منها مخرجا بل قبل انما مبسطة منها وأخرت التاء عن الواو
 لانما تبدل منها كما مر وانما اختصت أى التاء بلفظ الله لانما تبدل فضاى التصرف فيها قال ابن
 الخشاب هى وان ضاى تصريفها قد بدو لك فيها بالاختصاص بأشرف الاءاء وأجلها اه (قوله
 نحو بالله) أى مع المذمومة اللام وأما بالله فكناية لانما من البلى وكذا والى بدون ها كما يقع
 على أسنة العامة لانه أسقط حرفا (قوله ها التنبيه) هى بدل من التاء وتسميته اما التنبيه بحجاز
 لانما على صورتها والانهى خبنة ذرف قسم وها التنبيه لاتدخل الاعلى أسماء الاشارة (قوله
 نحو ها الله) بقطع الهمزة وصلها مع تصريفها ومذهها هو كناية ان نوى به اليمين كان عيشا والا
 فلا (قوله فكناية) وكذا قوله انهم دبا لله أو لله عز الله أو لله عز الله ريمناه ودمته وأمانته
 وكفالتة لافعلن كذا اه شرح المنهج (قوله كما ينتمى فى شرح الأصل) قال فيه فالرفع على
 الابتداء أى الله تعالى أحاف به لافعلن والنصب بنزع الخائض وهو الباء والأصل بالله والجر
 بخذفه وإيقاعه والاسكان بإجراء الوصل مجرى الوقف اه وهو فى شرح المنهج أيضا وبعلم منه
 أن مراد المصنف هنا بقوله ضم أو فتح الخ ألقاب الاعراب فكان الأولى التعمير بالرفع والنصب
 الخ وسواء فمما ذكر النحوى وغيره كقوله مر (قوله أى صيغة) بالجمع لمناسب جمع الالفاظ
 وفى بعض النسخ صيغتها بالافراد (قوله الفعلية) أى المصدرة بفعل ماض أو مضارع واحترز
 بذلك عن صيغة الحرفية والاسمية فانما قد تقدمت (قوله بالله) راجع للانطاسة الستة قبله فان
 لم يذكر فليس بيمين وان نواه (قوله ان لم يرد اخبارا) أى بان أراد الانشاء أو أطلق فان أراد
 الاخبار فهو حال الماضى أو المسمى قبل فليس بيمين ولو كاذبا واخبار بكسر الهمزة مصدر
 وما ضا صنته وعبر فى المنهج بقوله خبر اوله ما هنا أولى واعتراض قل كلام الشارح بقوله
 لاجابة لهذا التشديد حذف من الصواب لان المراد بان المصنف التى تستعمل فى اليمين لالتى
 يلزم من وجودها اليمين اه ورد بانها لما ذكر الصيغ الفعلية بين أنم الا تكون بيمين اذا أراد
 الاخبار والبيان محتاج اليه لانه لا معنى لذكر تلك الصيغ الا ارادة حكمها من كونها بيمين او لا
 وأما مجرد بيان كونها تستعمل فى اليمين فليس كثير الجدوى (قوله فان لم يذكر الله تعالى) أى بان
 ذكر غيره وعلم من التحصا ان الاعتقاد بيمين بغير الله تعالى كالتبى وجبريل والكعبة
 والامانة ونحو ذلك ولو مع قصد بل بذكره الحلف بذلك الا أن يسبق اليه انه ظهير ان الله ينهى
 أن تحلفوا بآياتكم فمن كان سائفا فليحلف بالله أو لم يصمت قال الشافعى رحمه الله تعالى وأخشى
 أن يحلفون بالله بغير الله مفسدة نعم لو اعتدوا بغيره كإعتدوا بالله تعالى كقروا ما ما ورد فى
 القرآن من القسم بغير الله تعالى فهو على حذف مضاف أى ووب الشمس مثلا أو أن لا
 خاص به تعالى فاذا أراد تعظيم شئ من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك وإنما كرات ما يقوله

وان لم تشهر) فهو الله
 (والباء) نحو بالله (والهاء)
 القومية ضوئاته (والواو)
 فهو والله ومنه دل ذلك
 ها التنبيه فهو ها الله (ولو
 قال الله) مثلا (وضم أو فتح
 أو كسر أو سكن فكناية)
 ان نوى به اليمين فيمين والا
 فلا واللعن لا يمنع الاعتقاد
 على أنه لالحن فيه فى الحقيقة
 كما ينتمى فى شرح الأصل
 وقول أو سكن من زيادنى
 (واقطع اليمين) أى صيغتها
 الفعلية (كأنهم أو أقسمت
 أو حلف أو حلفت أو أعزم
 أو عزمت بالله) بغيره
 بقولى (ان لم يرد اخبارا)
 ماضيا فى صيغة الماضى
 أو مستقبلا فى المضارع
 والا فلا يكون بيمينا ونعبر
 بما ذكره أولى مما عبر به (فان
 لم يذكر الله تعالى أو صنته

العوام من طلب الخصم ليحلف عند قبري لأمل له ولا يذم باستنائه كما دلل الظاهر حرمه
 ذلك ويغني العاقل أن لا يتساهل بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا
 حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد يجبر إلى الكفر لعدم إعطائه لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 والاستخفاف به ولو شرب في حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره كواثقه والكعبة أو الشيخ الفلاني
 فالوجه انه قد اذعن أن قصد الحلف بكل أو أطلق وكذا لو قصد الحلف بالجموع لان جر هذا
 الجموع يصح الحلف به فالجموع الذي جرؤه كذلك يصح الحلف به كما قاله ابن حجر (قوله فليس
 بهين) وكذا لو قال ان فعلت كذا فأناب يهودي أو برى من الاسلام أو من الله أو من رسوله أو من
 الكعبة أو أكون مستصلا للغير أو الميتة فليس بهين ولا يكفر به ان قصد تبعه بدنه عن الفعل
 أو أطلق لكنه ارتكب محرما وقيل **هو** رواه فيصحب عليه أو يندب له الاستغفار والالتيمان
 بالشهادتين فان قصد الرضا بذلك أن فعله فهو كافر في الحال اذ الرضا بالكفر كفر فان مات ولم يعلم
 قصده فهو مسلم على المعتمد والاصل في ذلك خبر الحاكم من - الحلف بغير الله فقد كفر وخبر البخاري
 من - حلف بالله غير الاسلام كاذب مستمداً فهو كما قال اذ قال المصنف في شرحه وقوله مله بالتوبين
 غير الاسلام كالمودية والنصرانية كان يقول رضى الله عنه ما فعلت كذا أو ان فعلت كذا أنا
 يهودي كاذبا في الخلو عليه فهو كما قال أى يكون على غير مله الاسلام فيكون ماذ كرتغليظا
 عليه فان قصد البعد عن الخلو عليه أو أطلق لم يخرج عن مله الاسلام فيكون ماذ كرتغليظا
 على من يتلفظه فهو مكروه وقيل حرام ولا تنعقد به عين لكن يندب له بل يلزمه على القول بأنه
 حرام أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر وتقيمه بكاذبا جري على الغالب والا
 فالصديق كالكاذب فيما ذكر لكنه أخف كراهة في المكروه والكاذب زاد بحرمه الكذب اه
 قال مر وحدهم أنهم لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحق به لانه يغتفر فيما هو
 للاحتياط ما لا يقتضيه غيره وهو محمول على الالتئان بأنهم يكافى رواية أخرى أن أفاضل الناس
 حتى يقولوا لا اله الا الله قال ع ش والاكتفى في الاستغفار أن يقول استغفر الله العظيم الذي
 لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه (قوله -كم -اليمين) أى وهو الانعقاد أى دوام حكمها
 واستمراره ومراعاة بالانقطاع ما يشمل عدم الانعقاد فتدخل ضرورة الاستثناء الا تقيمه على
 ما سيأتى (قوله كان وقت) مثل للاخلال بأربعة أمثله وقوله بعدة كان قال لا كام زيد انشهر
 فانتضى (قوله أو برى) أى صدق يقال برى بفتح الباء والياء بركس الباء أى صدق كان قال
 واقه لا كلن زيد اولادخلن الدار فكلم ودخل فامزاد بالبر فعل الخلو عليه (قوله أو حنت)
 أى فعل ضد الخلو عليه كان قال لا كام زيد انكاهه (قوله أو استحال البر) بكسر الباء والصدق
 أى صار مستحلا (قوله كذا الخ) وكذا ما كان ذا الطعام غدا فتلف بنفسه أو بالتلف أو
 مات الحالف في غدا قبل المتكلم من اكاه (قوله فانصب) اشار بإبقاء المفادة للتعقيب الى ان
 صبه قبل تمكنه وهو قيد أول وقوله بغير اختياره فان خرج به ما لم يتمكن من الشرب ولم
 يشرب ثم انصب وما لو كان صبه باختياره فيجوز فيه ما (قوله وباستثناء) اعترض هذا بأن
 الانقطاع فرع الوجود وهذا لم تنعقد فيه اليمين من اصلها واجيب بان كاذم المصنف مبنى على
 احد قولين في المسئلة وهو ان اعتادها مع عدم المؤثر اخذت بها وهو قول مرجوح لاعلى المعقد

(قوله ان قصد تعظيم الخلو
 عليه) لعله الخلو به
 فليس بهين (ان قصد الخلو
 به) (و) ينقطع حكم اليمين
 بالخلو لها) كان وقت حلفا
 جنة وانقضت أو برى عينه
 أو حنت فيما أو استحال
 البر كانه على شرب ماء
 هذا الكوز فانصب بغير
 اختياره (وباستثناء)

القاتل بعدم الاعتقاد أهلا وعلى هذا يجب بغير ما من أن مراده بالانقطاع ما يشمل عدم
 الاعتقاد ولو قطعها وجعلها مسألة مثله كافي للمهيج لكان أولى (قوله بشيئة الله)
 وكما يشيئة الارادة كولا ضافة لله تعالى الاضافة لاحد من الملائكة بخبريل (قوله متصل)
 ولا يضرب كمنة نفس أو نذ كر (قوله ان نواه) أي وتلفظه وأسمع به نفسه وقصد
 التملق عليه بخلاف ما لو أطلق أو قصد التبرك فان عينه تنعقد (قوله أو ان لم يشأ الله) كان
 المعنى ان لم يشأ الله تعالى ذلك فيعاصي فانما أفعاله الا ان تعاقب مشيئته بذلك حينئذ (قوله ومن
 حلف الخ) الحنث تعقيره الاحكام ما عدا الاباحة فن حلف على ارتكاب معصية كترك واجب واجب
 عيني ولو عرضا كندرا أو فعل حرام عصى بجهالة وولمه حنث وكفارة أو على ترك أو فعل مباح
 كدخول دار أو أكل طعام أو لبس ثوب ستر ترك حنثه فان نزع من النوب خبطا ولو قليلا
 وابسته لم يحنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فهدم بعضها فانه يحنث والسفينة والدابة
 والا دعى كالدرا فاذ حلف لا يركب هذه السفينة أو الدابة أو لا يكلم هذا الا دعى فترجع من
 الاولى بعض الدوايح أو قطع من الاخيرين بعض الاعضاء ثم ترك أو كلف حنثا لبقا لا ادم
 بخلاف الذوب فان المعتبر فيه احاطة الخوف عليه بالبدن ولم يترك بدنا وعلى ترك مذنب كسنة
 الظهور أو فعل مكروه كالنذات في العلاقة من حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على عكسها أي
 فعل مندوب أو ترك مكروه كحنثه وعليه بالحنث كفارة وحيث وجب الحنث حرم البر
 وعكسه أو نذ الحنث كره البر وعكسه (قوله على عين) على فائدة أو بمعنى الباطن وهناك مضاف
 منه نذ رأى متعلق بعين وهو المخوف عليه وقوله قرأ أي غير ما أي غير متعلقها وكذا يقال في
 الحديثين المذكورين (قوله انظر خبر الخ) انما في تلفظ ظاهر لان الحديث ليس نصا فيها
 ذكره لانه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا لكن الظاهر انه لو وقع منه الحنث لكان كره وحديث
 اه قل (قوله لا حلف) بقية بعد لا وهي نافية بدليل الاستدراك بعد أي لا يقع متى حلف الخ قال
 في شرح المنهج وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن له طريق سواء والا فلا كالحلف لا يفتق على
 زوجته فان لم يطر يقابان يعطيان من صداقها أو يقرضان ان يبرهن الا ان العرض حاصل مع بقاء
 التعظيم اه (قوله على الحنث) أي ولو كان حراما كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وقتقدم
 في الظاهر على الموت كان نذرا من ربه بعبادة ثم كنز راجعها وفي قتل بعد جرح على الموت
 ولو قال فان قدم الكفارة على أحد سببها الخ كافي للمهيج اشمل ذلك اما تقديمها على السببين
 معا كالموت قدمها على العين فلا يجوز وكذا لو كانت مقارفة لها كأن وكل من يعتق عنهما مع
 شروعه في العين والاولى تاخيرها عنهم بالتعويض من الخلاف (قوله سورة) بفتح السين وضم الميم
 (قوله ثم انت الذي هو خير) فيه دلالة على جواز التقديم بخلاف قوله في الحديث المتقدم
 وأنت الذي هو خير ليس فيه دلالة على ذلك لان الواو لطلق الجمع (كزكاة النطر) أي فانها
 سببين رمضان وجز من شوال ويجوز تقديمها على أحدهما قال ثم بشرط اجزاء الاعتق
 المجلل هنا بقاء العبد حيا مسلما الى الحنث بخلاف نظيره في المجلل عن الزكاة لا بشرط بقاءه
 الى الحول ويشرق بان المستحقين ثم شركا للمالك وقد قبضوا حقهم وبه يزول تعلقهم بالمال
 فاجزا وان تلف قبل الحول لانهم عند لم يبق لهم تعلق وأما هنا فالواجب في الذمة وهي لا تبرا

بشيئة الله أو بعبادتها
 (متصل) بالطلب ان نواه
 قبل فراغه منه كقوله والله
 لا فعلان كذا ان شاء الله أو ان
 لم يشأ الله (ومن حلف على
 عين فرأى غيرها خيرا منها
 فلبات الذي هو خير ثم
 كفر عن عينه) الظاهر
 خبرا عنه من ان لا حلف
 على عين فقرأ غيرها خيرا
 منها الا كفرت عن عيني
 وأنت الذي هو خير
 (فان قدم الكفارة) على
 الحنث (جاز) اقله صلى
 الله عليه وسلم لعبد الرحمن
 ابن سمرة اذا حلفت على عين
 فرأيت غيرها خيرا منها
 فكفر عن عينك ثم أنت
 الذي هو خير رواه أبو
 داود وغيره ولان الكفارة
 حق مالي متعلق بسببين
 فجاز تقديمها على أحدهما
 كزكاة النطر (والا الصيام)
 فلا يجوز تقديمه على الحنث
 لانه عبادة بذنية فلا يجوز
 تقديمها على وقت وجوبها

عنه الا بخرق بض صحيح فاذا مات العتيق او ارتد بان بائنت الموجب للكفارة بقا الحق في الذمة
وانما لم يبرأ عنه بحسب سبق لان الحق لم يصل بحقيقة وقت وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحث
استرجاع ان شرطه ارفع علم النابض انما يحمله والا فلا كثر كذا ولو اعني ثم مات فلا قبل حثه
وقد عتقه فاعاها بعض تصرف (قوله بغير حاجة) قال في شرح المنهج وخرج بغير حاجة الجمع
بين الصلاتين فقد عاها أي فانه حاجة الشر أو المأطرو السيمان هما الوقت الاصل والبلوغ
وقد قدمها على ثانی سببها الذي هو الوقت الاصل واعترض بأن هذا مبني على أن وقت الاولى
غير حقيقي للثانية وليس كذلك بل هو وقت لها أيضا حقيقة لا عذر فليس من تقديم العبادة على
وقتها فاقية المذكور لبيان الواقع لا مفهوم له ولو اُسقطه لمكان أولى (قوله كصوم رمضان)
أي فانه لا يجوز تقديمه على وقت وجوبه ولو لم يجز اجتهاده مثلا (قوله ولان العجز) أي عن الاتصال
الثلاثة الاول انما يتحقق الخ فيه بحث دقيق يتوقف على تدقيق اه قل وجهه أن كلامه
يقضي أن الكفارة لم تجب باليمين بل لا تجب الا بالحنث وقبل ذلك لم تكن واجبة مع أنه تقدم
ان اليمين أحد السببين في وجوبها الا أن بقدره ضافي في كلامه أي بعد ما يتحقق الوجوب أي
وجوب الكفارة بوجود السببين هما (قوله ولو حلف على التزوج على زوجته الخ) ولو حلف
لا يتسرى فلا يحث الا اذا وطئ وأنزل ومنه ما من المروج الاعلى هيئة الاسرار أي وكان
الوطء والانزال بعد الحلف ولا فرق بين الحلف بالله تعالى والذلق اه زيادي (قوله وهي في
عدة الخ) ليس يقيد بل مثلها ما لو كانت في عهته وانما نص على ذلك لانه محل النهرم وقوله
رجعية بالخبر صفة عدة وانما خبر هو الجار والمجرور ويصح رفعه على الظهيرة وبه يكون الجار
والمجرور منه فاقية مذوق حال منه على حده لمية موحشا طائل وخرج بالرجعية اليان فيحث
في الاولى ويبرئ الثانية لان البست في حكم الزوجة (قوله ولو حلف لا يسكن) أي به هذه الدار
مثلا اولاديه بهم فخرج حلالا بقية القول كما ياتي هذا ان كان متوطنا فيها قبل حله
فلورسلها فهو تفرج حلف لا يسكنها اولاديه بهم اي يتحقق نسبة القول اه افاده مر (قوله
اولاديه كن) أي زيادته ملاه هذه الدار ويجعل على أنه ما لا يجتمع هادار واحد لم يترد كل
بجعل منها فان افترد كل جعل منها بمرافق أو كان كل واحد حاصل بوكالة مثلا فلا حث هذا ان
لم يقيد بالبلد والوكالة بان قال لا أسا كذلك فان قال لا أسا كذلك في الباد أو الوكالة أو نوى ذلك
حنث ولو في شرق أو غرب من ذلك والمسألة مأخوذة من السكون أي الحلول لا ضد الحركة اما
قالوه من أنه لو أقام مترددا في المكان حث ولو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فكن فيها
ثلاثة متفرقة حث ولو حلف لا يدخل الدار فله انسا بغير أمره وان غدر على أمره أو ركب
دابة فراه ما يدعيه لم يحث فان حله بأمره أو كان الزمان بيده حث (قوله أولاديه كن) أولاد
يقوم كما يدكره أولاديه مستقبل القبله (قوله فاستدام حث) فيجب الخروج حلالا بقية القول مع
الخروج ليعتبر خروجه عن المدا كنة عن خروجه قضاء حاجته وان بقي في الدار صناعه وأهله
لا حث على سكنى نفسه ولا يضرم عور بعد الخروج تعويها أو بالخروج عياة أو زيارة فلا
يحث مادام يطابق عليه أنه زائر أو عائد عرفا ولا حث ولايس من ذلك ما يتبع كثير أن الانسان
بحالف ثم ياتي بقصد الزيارة مع نية أن يتسليم زمن النبل أو رمضان لان هذا لا يسمى زيارة عرفا

بغير حاجة كن وم رمضان
ولان العجز انما يتحقق بعد
الوجوب (ولو حلف على
التزوج على زوجته أو)
على (ترك) أي ترك التزوج
عليها (التزوج) فيها (وهي
في عدة منه رجعية برئ
الاولى وحث في الثانية)
لان الرجعية في حكم
الزوجة (ولو حلف لا يسكن
أولاديه كن أو لا يركب
أولاديه وهو بهذه الصفات
فاستدام حث
(قوله على أمره) عمله على
منعه كما ياتي

يبحث ولو بحث المتاع مع غيره قبل خروجه ومكت هو حث الان كان مكنه لم يذكر كم مع متاع
 واخراج أهل وابس ثوب واغلاق باب ومنع من خروج كان حلف عليه من ياتي بثلثه وخوف
 على نفسه أو ماله فيمكت حتى يزول الخوف وجعل الماوردى من ذلك ضيق وقت الصلاة وقد
 علم أنه لو اشتمل بالخروج اقامته ومن ذلك أيضا عطش لا يتحمل مثله عادة وجعل بعضهم منه
 الاشتياق للوطاء وكذا لو طرأ عليه عقب حلفه نحو مرض منه من خروجه ولم يجد من يخرج به
 وشق عليه الخروج مثله لا يتحمل غالباً نعم لو أمكنه استنجار من يحمله باجرة مثله ووجد لها
 فترك ذلك حث قال الرحاني وهل من العذر جهل وجوب فورية الحصول فيه نظر اه
 والظاهر أنه منه لأنه مما ينبغي على العوام ويبحث في صورة المسألة كنهه بالمسكن لئلا يحال بينهم
 على المعقولة لوجود المسألة كنهه الى تمام البناء بالضرورة فيجب أن يخرج أحدهما حالاً بنية
 التحول ولو حلف لا يساكن زيداً وعمران يخرج أحدهما أولاً يساكن زيداً ولا علم لغيره
 الا بخروجهم معاً ولو حلف لا يبيت في بلاد كذا فخرج منها فاصدا المبيت في بلاد أخرى فالما قرب
 منها وجد فيها اشراق رجوع الى البلاد المحلوف عليها وبات فيها فالما قرب كما قاله عس أنه ان حلف
 على نفسه خوفاً فاشهد ولم ييسر له المبيت في غير البلاد المحلوف عليه لم يبحث سيما اذا ظن عدم
 الحث لا يكون حلفه محمولاً على ما اذا التفتع من المبيت في غيرهما مانع (قوله تسمى سكنى
 ومساكنة الخ) انه وشره مرتب (قوله وكذا كل مائة درجة) قال في شرح الروض ولم
 يجهلوا لذلك قاعدة كلية تضبط افراد اه وقديقال ان ما ذكر من عدم التقدير بدرجة ضابط
 كلي يضبطها قال في شرح المنهج واذا حث بالاستدامة شئ ثم حلف أن لا يفعله فاستدامة لزمه
 كذا في أخرى لا تحلل العين الاولى بالاستدامة لاوى اه (قوله كقيام ومشاركة) اذ يصح أن
 يقال قلت شهر او اشاركته سنة كما يقال ابيت يوماً وركبت ليلة وسأكنته شهر او حمل حثه
 باستدامة المشاركة اذا كانت صحيحة فاذا كانت فاسدة لم يبحث باستدامتها كما لا يبحث باصلها
 ويحمله أيضاً ما لم يرد فيه الله فقدوا الا لا يبحث باستدامتها ولو حلف لا يشارك أخاه في هذه الدار
 وهي ملك أبيه ما فاسد الاب وانتقل الارث لهما وصار شهر يكن لم يبحث بمجرد الدخول في الملك
 بالارث وأما استدامته فيبحث بابقائه انما حالاً فان تعذر الفورية لعدم وجود قائم
 عذر مادام الحال كذلك ولو حلف لا يرافقه في طريق فجمعته الماعدة لم يبحث فيما يظهر لانها
 تجمع قوماء تفرق آخرين (قوله كالو حلف لا يتزوج) أي وهو متزوج لان التزوج هو العقد
 والتطبيب وضع الطبيب على يده مثلاً والوطاء تعقيب الحشفة ولا مدة لذلك مدة ودوره
 في الوطء ان كان حلفه بعد غيبوبة الحشفة أما قبلها فيبحث بتعديدها لانه المحلوف عليه (قوله
 أو لا يصل) قال في شرح المنهج وصورة حلف المصل أن يحلف ناسياً أو جاهلاً أو يكون أحرص
 ويحلف ناشراً اه وكالصلاة الصوم والتطهر كوضوء والغضب ونحو ذلك مما لا يتقدر بدرجة
 اذا حلف أنه لا يفعله اه فاستدامتها فلا يبحث لعدم وجود المحلوف عليه واعتراض بأنه يصح
 أن يقال صلت ليلة وصمت شهر او غصبت يوماً فيصح تقديرها بدرجة وأوجب بان المراد كنهه
 صلاة ونية الصوم ولا شك أن النية لا تتقدر بدرجة وأما الغضب فهو الإخذ وزنه يسير والمستمر
 في قولك غصبت يوماً انما هو حكمه لاذاته (قوله لان الاستدامة فيه الخ) استشكل بما تقدم
 في الظاهر من وجوب التزعم على الظاهر وعلوه بان استدامة الوطء الا أن يوافق بين

لان الاستدامة فيه تسمى
 سكنى ومساكنة وركوباً
 وابسا وكذا كل مائة قدر
 عدة كقيام ومشاركة لان
 بخلاف مائة بدرجة
 كالو حلف لا يتزوج أولاً
 يتطبع أولاً ولا يصل
 وهو من هذه الصفات فاستدام
 لا يبحث لان الاستدامة فيه
 لا تسمى تطيباً وتزواجاً الى
 آخره (أو) حلف لا ياكل
 هذه القرة وهو في ذلك ولا
 يخرجها

الجاوين بأن يبنى الايمان على العرف وهو ولاية - والاسقرار وطا واستشكل أيضا بانهم جعلوا
استدما في الصوم بعد التقير مع علمه بالحال مقدر - أو أوجب بأن ذلك المعنى آخر أشاروا اليه
بقولهم نزيلا لمنع الانعقاد منزلة الابطال اه (قوله ولا يمسكها) أى وقد تأخر بين الامساك
سواء عطف بالقاء أو ثم على الصحيح فان توسطت أو قد مدت حذت لانه صدق عليه أنه أمسكها
مدة الحلف قال المحشى نادرة نظر من يد الى اخر أنه وهى قصه مد في الدرجة فقال أنت طالق
ان صعدت وطالقي ان وقتت وطالقي ان نزلت فرمت نفسك من حيث بلغت فقال قد الما
وأى ان مات ماله احتاج أهل المدينة اليك في أحكامهم اه (قوله يربا كل بعضها) سواء
مضغ و بلع أو بلع بلامضغ وقضيه الحنث با كل الجميع وهو كذلك اه رحمانى (قوله
وبأخراجه) الواو بمعنى أو فان أحدهما كافى في عدم الحلف وبغير أخراجه عائد على البعض
لا بقيد الاكل على - عندى درهم ونصفه وليس عائد على البعض الما كقول السابق - من
التناق ودفع بقوله من صلواتهم أن اخراج الكل فيه اخراج البعض فيبقى أن يبره وحاصل
الدفع أن اخراج الكل وان كان فيه اخراج البعض لكنه ليس مفصلا بل متصلا فلا يبره
(قوله في الحلال) يرجع للمسئلين قبله (قوله أو حلف لا يمسكها الخ) ذكر تسع مسائل (قوله
فا كاه الاغرة) فان أكل الكل حث لكن من آخر جزاء كاه فقه مد في حلفه بطلاق من حينئذ
لأنه المتيقن اه م ر و عبارة قل قوله فا كا - أى ما اخلطت به ولم يتغير عنه فلا يبره بقا به
الذى لم يخلط به وان كان أكثر من الآخر اه (قوله أو بعضها) أى وان قل ما يدق مدركه
أى ادراكه وبصار (قوله بلواز أن تكون هى) أى الباقية كالأو وبعضها الحلو ف عليها
بالنصب خبر تكون (قوله لا حلال أنها غير المحلوف عليها) وقوله صلى الله عليه وسلم دع
ما يريك أى ما يؤمنك فى الرب أى الشك الى ما لا يريك أى واتته الى ما لا يريك أى ترك
المسكوك فيه وخذ بغيره (قوله أو سويقا) هو دقيق البر المحمص فمطبخه من عطف الخاص
أو دقيق الش - ميرة ومغائر فلا يحنث الا اذا أكل البرعى هيئته ولو لم يطبخا كبله بخلاف
ما لو بذرها أو كل زرعها فلا يحنث بذلك (قوله آية) بفتح الهمزة (قوله غيرتهم ظهر وجنب)
كنهم بطن أو عين لانه يحنث باللحم فى الاسم والصفة اما شحم الظهر والجنب وهو الايض
الذى لا يحنث به أحرفه تناوله اللحم لانه لحم حميم وله - ذابحهم عند الهزال فيحنث با كله وكذا
باكل الا كالجوع ولا يحنث بقائصة الدجاج قطعا ولا يجلد الا ان رق بحيث يثو كل غالبوا الشحم
عكس اللحم فيما ذكر فاذا حلف لا يمسكها فلا يتناول شحم ظهر وجنب ويتناول شحم بطن وعين
والا لينة والسمام بفتح أو لها ما يجوز كسر ليس اسمها ولا الحلفا لفته لكل منهم - ما فى الاسم
والصفة ولا يتناول أحدهما الا - آخر ذلك فلا يحنث من حلف لا يمسكها بالآخر
والسم وهو الودك يتناولهما كما يتناول شحم الظهر والجنب وغيرهما ودهن ذى الروح وغيره
كسمن وزيت وشيرج لا اللبن والشطة فلا يحنث فى اللحم وأما الذفر فى عرف العوام فيشعل
كل لحم ودهن حيوان فقط ويضر ولو من - معك فيحنث به على ذلك كما قاله م ر و يتناول لحم
البقر جاسا وبقر وحش بخلاف لحم الجاسوس لا يتناول البقر وكذا يقال فى الغنم مع الضأن
والغنم (قوله أو لجام غير لحم النمل) أى كاسمك ولو بقية الصورة المشورة وقوان يسع مقطع الكبد

(قوله وطالقي ان وقتت)
مقتضى ما مر انه لا بد من
تأخير تطهير هذه الجملة بخور

ولا يمسكها يربا كل بعضها
وبأخراجه من صلواتي الحلال
لانه لم يمسكها ولم يخرجه
ولم يمسكها فان لم يمسكها
ولا أخرجه من صلواتي الحلال
حنث بالاسم الك (أو) حلف
(لا يمسكها) فاختلفت بقية
فا كاه الاغرة) أو بعضها
(لم يحنث) بلواز أن تكون
هي المحلوف عليه (والو روع
فحنث بقية) فبغير
لا حلال أنها غير المحلوف
عليها (أو لا يمسكها) حنطة
فا كل دقيق أو سويقا منها
أو عجين أو خبزها (أو لا يمسكها)
لجاما كل آية أو شحم) غير
شحم ظهر وجنب (أو لجاما
غير لحم النمل والسمام)
والخيل والطير

وكذا الجراد لان ذلك لا يسمى في العرف لحوان كان يسقط في اللغة كما في القرآن قال تعالى
 لنا كما وانه لما طريا كما لا يحنث بحلوسه في الشمس من حلف لا يجلس في سراج وان سماه الله
 تعالى سراجا ومن حلف لا يجلس على ساطع يحلوسه على الارض وان سماه الله ساطعا اه افاده
 م ر زيادة (قوله رطبا) هو ما رطب بنفسه بخلاف المشدخ بضم الميم وفتح الشين المجهه وتشديد
 الدال المفتوحة واخره ناه مجة وهو المسمى في مصر بالمحمول فلا يحنث به ويحنث بالمصنف
 أي الذي انصفه وطب ونصفه بسر ولا يحنث به من حلف لا يا كل رطبة أو بسرة لان الظاهر ان
 المراد رطبة كلها أو بسرة كلها لا بعضها (قوله فاكل غمرا) أي أو غيره من بقية أنواعه قبل
 الرطب فان أوله طلع ثم خلال يفتح الخاء ثم لم ثم سر ثم رطب ثم غمرا فلا يحنث الخائف على واحد
 منها بالبقية وكالرطب الغيب في جميع ما ذكر (قوله لبنا) وهو يتناول كل ابن ما كول ولومن
 آدمي أو صيد حتى نحو الزيد ان ظهر فيه اه افاده م ر (قوله فاكل زيدا أو جينا) أو جينا ولا يحنث
 الخائف على أحدها بالبقية والقسطه من اللبن وكذا اللب اغبر الممول بالثاء واذا طبع بالسين
 نحو أرز لم يحنث به من حلف لا يا كل لبنا الا ان كانت عينه ظاهرة معتبرة في الحس بحيث يتصل
 منه لبن (قوله سويقا) أي مثلالا منه كل مانع كالبني (قوله خبزنا) أي مثلالا وهو يشمل كل
 مخبوز ولومن أدنا أو قول أو حص أو غير ذلك من كل ما يتخذ من الحبوب فيحنث بذلك من حلف
 لا يا كل الخبز وان لم يعمد في بانه كالحلف لا يا لبس فوبافاته يحنث بكل ثوب وان لم يعمد في بانه
 وكان سبب عدم نظره في العرف هنا بخلافه في نحو الرأس أنه هالم بطرد لا خلة لافه بأخلة لاف
 البلاد فكمت فيه اللغة بخلاف ذلك وشمل الخبز البقعه ساطع والرقاق دون البسيس اه افاده
 م ر ولا يدل في الخبز أيضا القطايف المشقوقة بالجوزو والاوز وكذا البقرة لا و ما أشبهها كالكمون
 المشو والزعفران الاسيوطي وهو معروف عند الصعائد بخبز في مقالة نخبة الا انه حدث له بذلك
 اسم آخر بخلاف القطايف الخالصة عن الحشو وكذا الكفاة والمنسكان والنبوسك الذي
 يخبز فيحنث به ما د خواتها في الحشوي بخلاف الزلاية لانها انقل وما ذكر يخبز فلا يتناول الخبز كل
 ما يقل وما ما يبق في نار ويخبز أخرى فليس كل منه حكمه والعيش والحلف خامان بالخبز المعروف
 (قوله فاذا به) أي فلا يحنث شيئا بل لا يحنث الا بالكله وان تردده سواء ابتلعه بعد مضغ أم دونه
 هذا ان كان الحلف بالله تعالى فان كان بالطلاق لم يحنث الا ببلعه بعد مضغ لانه الا كل لغة فيحصل
 عليه فقط ولودقه وسفه فقيه التمهيل المذكور لان الباع هنا كل دون الطلاق هكذا قاله
 قل هنا وظاهر عبارة م ر عدم الحنث مطلقا حيث قال فلورده بالمثلية فاكله حنث به صدق
 الا به ثم لو صار في المرقعة كالخس أو أي مانع افتح اه لم يحنث كالحودق الخبز اليابس ثم منه كما يحسنه
 ابن الرفعة لانه استحب داما آخر فربما كل خبز اه والحق بوزن فقول طعام معروف (قوله
 فذاقه) أي ووجهه بخلاف ما لو حلف لا يذوق شيئا فادرك طعامه بوضعه في فمه أو مضغه ثم سجه ولم
 ينزل الى حلقه فانه يحنث (قوله أولا يكلم الخ) ولو حلف لا يتكلم لم يحنث بما لا يبطل الصلاة
 كذكر ودعاء غير محرم لا خطاب فيه أو قراءة قرآن أو شيء من التوراة غير محرم أو الانجيل لان
 اسم الكلام عنه لا يطلق ينصرف الى كلام الآدميين في محاوراتهم اه شرح المنهج وكذا
 يقال في قوله لا يكلم فلا نا فلان الكلام ما يبطل الصلاة بشرط أن يسمع نفسه أو يكون

(أو لا يا كل رطبا فاكل غمرا)
 أو لا يا كل لبنا فاكل زيدا
 أو جينا أو لا يشرب سويقا
 فاكله أو لا يا كل الخبز فاكله
 وشربه أو لا يشرب شيئا
 فذاقه أو لا يكلم فلا نا

بحيث يسمع لولا العارض كالحصم ويبحث بكلامه مطلقا عند الاطلاق فان قال لا كلام
الصبي او اذا العبد فكلامه بالان أو بعد عتقه لم يبحث لان آخر الاشارة قوله (قوله فلم)
أي ولو من صلاة على قوم هو فهم بخلاف ما لو لم عليه ولو من صلاة فيبحث ان قصد رصعته أو كان
بحيث رصعته لكن منع منه عارض وبشرط اضافته له معه ولو بوجه فان لم يقصد به بان
قصد الفصل أو أطلق لم يبحث (قوله ونوى غيره) أي ولو في غير الصلاة فان نواه أو أطلق بحث
بخلاف ما لو كان لا يدخل على فلان فدخل على قوم هو فهم فان لم يبحث وان نوى الدخول
على غيره وقرئ بين الدخول والاسلام حيث يقع الاستثناء بخلاف السلام (قوله فكاتب اليه كتابا) أي
أو مخاطب غيره ولو جازا بعبارة صديقاتهم بالخلاف عليه لم يبحث اهـ قل (قوله أو أرسل اليه
رسولا) أو أشار اليه به أو غيره أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواه فلا يبحث به اقتضارا
بالكلام على حقيقة وقال تعالى قلن اكلم اليوم أنفسنا فاشتارت اليه فان لم ينو في الاشارة
قراءة بحث حيث قصد الاظهار وحده أو أطلق بخلاف ما إذا قصد الاشارة ولو مع الاظهار
ودخل في الاشارة اشارة الاخرى فلا يبحث بها وانما عززت اشارة منزلة النطق في العقود
والنسخ للضرورة ولو جاز لا يسمع كلام زيد لم يبحث بسماع قراءته أو حاف لثمنه على الله
ثم الى أحسن الشاهد أو اكلمه أو أعظمه أو أجله كما ان يقول سبحانه لا أحصي ثناء عبيدك أت
كما اثبت على نفسك أو أوجعته بجماع الجسد أو بأجل الجاهل أو أعظمه أو أكلمه كقائه
ان يقول الجسد لله جذا في نعمته ويدافع عنه ويكافئ من يذمه وحاف لصلته على النبي
صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة كقائه في النشيد (قوله أو لا باكل رأس الخ) ولا يبحث
الباكل رأس كامله لا يعضها فان جمع وتكرران قال رؤساء لم يبحث الا بثلاث لانها أقل الجمع
توان عرف فحولا أكل الرأس بحث بواحدة نظرا للجنس لا يعضها هذا ان كان الحالف بالله
فعلى فان كان بالطلاق لم يبحث الا بثلاث مطلقا ونظر بذلك ما لو حلف بالله لا يتزوج النساء
يبحث بواحدة أو ثلث أو بأكثر فلا يبحث الا بثلاث فيه حالان العصمة محتملة وقد
شككت في زوالها بالجنس فلا بد من اليقين اهـ أعاده الزيادة (قوله ولا يله) احتراز بذلك عما
إذا نوى مسمى الرأس فلا يبحث بسماعه وحده أو نوحا منه لم يبحث بغيره اهـ (قوله في هذا
كلمة) أي من قوله لا باكل حنطة الى هنا (قوله في الأخيرة) أي مسئلة الحلف على الرأس (قوله
من بلد الخ) ليس بمتسدد بل العبرة ببيعها فيه مفردة في أي بلد كان وما ذكره مبني على القول
بأختصاص الحلف بالحل الذي اعتد به فيها فيه مفردة أما على القول بأنه يعم سائر الامكنة وهو
المعقد الذي نقله عن الروضة فلا فرق بين أن يكون الحالف منها أو من غيرها والحاصل أنه يبحث
بالكل رأس الطير والصيد ان اعتد به مفردة أو كان الحالف من أهل ذلك البلد
أو لا وهو حلف أو أكل فيه أو خارجه في أي محل أو أي بلد كان حيث كان عرف الحالف عرف
ذلك البلد (قوله مفردا) أي مفردة عن ابدانها (قوله فالأول هو الأقرب) معقود وقوله لكن
صحح الروي الخ ضعيف ولو حلف لا باكل يضا حثت بجان شأنه أن يذوق بانفسه ويؤكل
مفردا كمنجذ ونعام وان فارق به بعد موتها بخلاف غيره كبيض سمك وهو بطارحه لأنه
انما يفارقه ميتا بشق طنه وكبيض جراد لأنه لا يؤكل مفردا والبيض كله بالاضاد الابيض

فلم على قوم هو فهم ونوى
غيره أو لا يكلم فلا فاعل يكتب
اليه كتابا أو أرسل اليه
رسولا أو لا باكل رأس ولا
يئله فاكل رأس غير النعم
كرأس طير أو سمك بري
أو جري (لم يبحث) في هذا
كلمة لان ما نهى غير ما حلف
عليه أو غيره من المتبادر منه
(ان كان كان) الحالف في
الأخيرة (من) لم يبيع فيه
الرأس مفردا وان حلف
شرا به فيبحث باكله فيه
قطعا ونوى غيره على الأقوى
في الروضة وأصلها قالا وهو
الأقرب رب الى ظاهر النص
ليكن صحيح النور في حقيقته
مقابله وكلام الاصل يفهمه
أما اذا أكل رأس النعم وهي
الابل والبيرو النعم فيبحث
مطلقا لأنه المتبادر عرفا

الثلث فانه بالظواهر كذا ما كقولنا كقول اللحن وغيره ولو يرض فعيان نعم يحرم
 كل ذلك اضربوه واحذف لا يدخل هذه الدار حيث يدخل داخل بابها حتى يدخلها بكسر
 الدال وهو ما بين البابين ولو كان دخولها برجله معقدا عليها فقط لانه بعدد اختلاف مالو
 مددا وقدر خارجها أو دخل بها ولو لم يعدد عليها فقط وبخلاف مالو أدخل رأسه أو يده أو دخل
 طاقا معقودا قد ام الباب كبيوت الامم فلا يحنث ويحمل الحنث بالدخول فيما امر اذا دخل
 بنفسه فان حله انسان بغير أمره وان قدر على منعه أو وركب دابة زمامها بيد غيره لم يحنث فان
 حله بامر أو كان الزمام بيده حنث واذا حلف لا يدخل الدار لم يحنث به ودخوله من
 خارجها ولو لم يحنث لانه لا يعدد اختلاف مالو اذا سقط وان لم يدخل تحت السقف
 من المعقد وكذا لو سقط بعض بشرط نسبته اليها فمما بان كان يصعد اليه منها كما هو العال
 لانه حينئذ كطبيعة منار ولو لم يحنث ولو كان حائله بالانوار نعم ان قيل يد بتوليه من
 ذال الباب لم يحنث بذلك ولو مال بعض من يشبه بالفتحة من اطلعت من الحائط لا يحنث
 بل هو المسؤول فتدور من الحائط لم يحنث بما فيه قبل العلم لا عقدا على قول الخبير وكذا يجمع
 المسائل اذا فعلها معقدا على ان يارب غيره وتبين خلافه لا يحنث قبل العلم فاذا لم تبين حنثه
 من حينئذ وتقدم انه اذا حلف لا يمس الثوب فبسل منه خيطا معقدا رشحوا صبيح لم يحنث
 لكن بشرط ان يكون من أصل الثوب لا من التمامة وأن يكون طولا لا عرضا كما سرح
 به ابن حجر ومثل الثوب الشاش والرداء مثلا فبما يظهر حيث قال لا أتنبه وهكذا لو قال
 لا أرشدني هذا الثوب أو لا تأتمهم هذه العمامة أو لا أتف هذا الشاش في غير بسل خيط غليظ
 منه على الاقرب وناق مالو قال والله لا اذ كذا في هذه الدار فانهم بدم بعضها وسأ كنه في
 الباقي ان المداد على صدق المسأ كنه ولو في جزء من الدار ونعم على ايس الجميع ولم يوجد وكذا
 لو حلف لا يرقد على هذه الارياح أو الطراحي أو المصرا أو الحرام فيحنث بالرقاد على ذلك
 وان قطع بعضه لوجوده معقدا بعد القطع وكذا لو فرش على ذلك ملائمة مثلا لان العرف بعدد أنه
 رقد عليها ولو حلف لا يلبس شيئا يحنث باللبس انما لم كما استظهره عرش لانه يسمى باللباس
 العرف وفروع هذا الباب كثيرة وفيما ذكرته كناية والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب النذر) •
 بالجملة وهو لغة الوعد بغير
 أو شرط بشرط الالتزام قرينة
 لم تنه عن الاصل فيه آيات
 كقوله تعالى ولا يمسوا
 نذرهم وأخبار كذا
 البخاري من نذر أن يطيع
 الله

• (باب النذر) •

جمعه نذير وانما سبب الايمان به لان أحد واجبه كفارة بين أو التحجير بينها وبين ما التزم به
 والاصح انه مكروه في نذر الجاح لضعفه انتهى عنه وأنه لا يأتي بغير وانما يستخرج به من الجليل
 بخلاف نذراته بغير فليس مكروها بل هو قرينة وإلهذا لا يصح من الكافر بخلاف نذر الجاح
 فيصح منه لانه يشبه المؤمن ويمينه منعقة والتبر يشبه المبادء وهي لا تنهيه منه (قوله الوعد
 بغير أو شرط) سواء كان كل منهما مضمرا أو معلنا كما كرمك أو كرمك ان جئتني أو أهينك أو
 أهينك ان جئتني وقيل الوعد بغير خاصة وهو المناسب لمعناه الشرعي لا يقال الوعد لا يستعمل
 الا في التبر فيكيف يضمنه الشارح للشر لا فاقول الله عند الاطلاق بان قيل وعد فلان فلانا
 فيجعل على انه بغير بخلاف مالو كان بشرط فانه يقال أو وعدا وما عند ذكر نذير أو الشر فيصح ان
 يستعمل كل منهما انية (قوله وشتر عا التزام قرينة الخ) يؤخذ من هذا التعريف أركانه الثلاثة

وهي ناذر ومنذور وصيغة وشروط في الناذر اسلام واختيار ونقود تصرفه فيها يذره يكسر
الذال وضعها فيه صح النذر من السكران ولا يصح من الكافر لعدم أهليته للقرية كما هو وانما
صح وقته لان المتعريف به عدم المعصية ولا يصح على الاغتيا ولا من مكروه برفع عن أصق
الخطأ ولا من لا ينفذ تصرفه فيها يذره كعبور سنة أو فاس في القرب المالية العينية لا الدينية
كالاصلاة والصوم فتصح منهم اول التي في الذمة فتصح من المفاس لا المشبه وكسبي ومجنون
ولا يصح نذر العبد مالا في ذمته على المعتقد ولا بد من امكان فعله المنذور فلا يصح نذرهم صوما
لا يطيقه ولا يعيد عن مكة بجاهلته السنة وشروط في الصيغة ان يشرع باتزام وفي مائة ما صر في
الضمان من الكتابة مع التنية وإشارة الاخرس كقوله على كذا أو على كذا وان لم يقل لله فلا يصح
بالنية كسائر العتود لكن يتا كذا الايمان بما نواه او كذا سائر القرب أما مالا يشعروا بالاتزام
كقوله مالي صدقة فلا ينفذ فيه النذور وشروط في المنذور كونه قرية لم تنهين كباقي وأما
المنذور له فليس من الاركان لانه قد يوجد ولا يوجد كما يعلم عما يأتي (قوله فليطعه) أي فليف
يذره لانه صحيح وقوله فلا يصح أي لان نذره باطل وهو مجزوم بصحة ذل الياء والهاء الموجودة
للسكت فيجوز فيها الامساك والكسر مع الاشياء وتسمية المعصية نذرا من باب
المشاكلة وهي ذكر النبي باللفظ غير لوقوعه في محبته كقول الشاعر

قالوا اقترح شيئا فجددك طبعه * قلت اطعوا في حبة وقمصا

وليس منها اقوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك لان النفس يجوز اطلاقها عليه تعالى
بدون مشاكلة على الصحيح بدليل قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة (قوله في قرية) أي
أصله فلا يصح نذر ما يحضر له الذرب كانه كالحاق خلافا لا يجوز تقديم أن القرية فعل الشيء
بشروط معرفة المتقرب اليه والعبادة فعل ما يوقف على نسبة والطاعة نعمها ما فتوحه مع كل
منهما وتنفرد عنهما في معرفة الله تعالى اذ ليست بعبادة لعدم توقيته على نية ولا قرينة فقد
شرطها وهو معرفة المتقرب اليه (قوله فلا كانت) كصلاة الضحى أو فريضة كناية كصلاة
الجمعة وقوله لم يتعين خروج به نحو صلاة الجنازة اذ لم يعلم بالبيت الواحد وكان الصواب كما قال
قل اسقاط ذلك لانه يصح نذره انظر الاصله وان تعين لان تعينه عارض (قوله كالترامج) أي
بالفظ كما مر كقوله على حج أو على حج ولو قال ان كلمته مثلا فعلى كفاية عين أو كفاية نذر لزمته الكفاية
عند وجود السعة أو فعل عين فلفوا أو فعل نذر صح ويقصر بين قرينة وكفاية عين على المعتمد ولو
كان ذلك في نذر التبرر كان قال ان شئني الله مريض فعلى نذرا وقال ابتداء الله على نذر لزمه قرينة
والتعين اليه ولو قال نذرت لله كذا فعين ان نواه ولا نذر تبرر كافي الانوار قال قل ولم يرضه
سبحنا اه وتقدم القرينة نذر التبرر ونذر اللجاج بان الاول فيه تعليل بمغروب فيه والثاني
بمغروب عنه فقول المرأة تزوجها ان تزوجتني فعلى أن أبرئك من مهرى وسائر عوقى تبرر ان
أرادت الشكر على تزوجه فيجب عليها البراءة مما يجب لها من المهر وما يترتب لها به من مفسد من
الحقوق وان لم تعمره ولا يشترط قبول المنذور ولو كان كان المنذور به نذرا ولو نذر شخص أنه ان
رزقه الله تعالى ولدا سماء بكذا ان نذر ان كان من الاسماء التي يستحب التسمية بها كالحمد
وأحمد وعبد الله واذ اسماء بروان ليس شرط ذلك الاسم بل وان هجر كما استظهره شمس على مروما

قوله لا سكت - حتى قبل بدليل
نابعه من الاوجه فهو
شعر عائد على الله اه

فأبطله ومن نذر أن يصح
الله فلا يصح (انما يصح)
النذر (في قرية) لم تنهين
قوله كانت أو فرض كفاية
لم تنهين (كالترامج)

يقع كثير من بعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه وسلم والاقرب فيه العصاة لاشتهار في
 الذم في عرفهم وبصرف ذلك لما صالح الحجة الشريعة بخلاف قوله متى حصل كذا أوجب له كذا
 فانه انما لم يفتقر به لفظ التزام ونذر فان لم يفتقر الحجة الشريعة اليه حفظ الى الاحتياح وأما
 الاولياء اذا قال ذلك لاحد منهم وأطلق لم يصح نذره لعدم صحة النذر الميت وان صرح بوقود
 أو غيره أو نواه فانظر هل هناك من يفتقر به فيه صرح أو لا يفتقر وعبارته مرد ولا يصح الميت الا لغير
 الشيخ الذي لا يفتقر به كسراج يفتقر به أو طائر عرف يجعل له نذره على ذلك اه
 (قوله أو صلالة) وأقل ما يلزمه منها ركعتان بل لا يلزم ما سلك واجب الشرع من قيام فيه ما
 ونية الشريعة وغير ذلك ويلزم في العتق رقبة وفي الصدقة أقل من قول وفي الصوم يوم ولو نذر
 شيئا كان شئ الله مريضه من لا وثق به حصول الشفاء في المنزلة أو عتق أم صوم أم صدقة أم
 صلالة قال مرد اجتمع كما أفتى به الوالد رحمه الله انه ما كان لم يفتقر له شئ وأيس من ذلك وجب
 الكل اذا لزم الخروج من واجبه يقينا لا يفعل الكل وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب اه
 باختصار (قوله فان غضب أتاب) ولو جبال وياقوت استنابته ونائبه ما ذكره في كتاب الحج فيه ما
 من التمسيل وحسنه فلا يستنب من على دون مرحلقين من مكة ولا يفتقر من عليه حجة
 الاسلام أو نحوها ولو فخر المعصوب الحج بنفسه لم يفتقر نذره أو ان يحج من ماله أو أطلق ان فقد
 اه أفاده مرد (قوله كافي حجة الاسلام) وسن تجيله أول زمن فعله ببادرة لبراهمة ذمته فان
 خاف فغو غضب أو تاف مال لزمته المبادرة فان مات بعد فعله من ماله أو قبل
 التمكن فلا شئ عليه اه أفاده في المنهج بشرحه بزيادة قال بعض حواشي المنهج في كتاب الحج
 لو نذر بعد فعله المستناب شئ ان لم يقع له معصوب بل له تفتيب ولا أجر له في هذه الحالة
 فان لم يقدر ولو لكن تحمل المشقة وفعل التسليم انما قاله المستناب وقع نكس المستناب له وله
 الاجرة والفرق ان المعصوب في الاولى لا تقصر برضاه ان الشئ مثلا ليس باختياره في الثانية
 مقصر بحضوره وبما شئ التسليم بعد أن ورط الاجير اه فقول الرحمان انه لو قدر بعد ان فعله
 المستناب وجب عليه ووقع له الاول فلا اه ليس في محله لان النذر بلفظه مطلق واجب
 الشرع وقد علمت أن الواجب الاصل في اذا قدر عليه بعد فعل المستناب فبين عدم وقوعه
 للمعصوب الا أن يجعل الضمير في قول الرحمان ووقع له واجبا للمستناب فيرفع الاشكال (قوله)
 ونخرج بما ذكر) أي وهو قوله قرب لم تعين نخرج بالاول ثلاث سور وبالثاني واحدة قال مرد
 وقد اختلف من أدركه من العلماء في نذر من قترض شيئا المقرضه كل يوم كذا مادام دينه
 أو نفي منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا الوجه التماس غير قربة بل يتوصل به
 الى ربنا لتيسره وذهب بعضهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى الى صحته لانه في مقابلة نعمه قربة
 القرض أو نذره قيمة المطالبة ان احتياجه لثبته في ذمته لا رتفاق وشعوره ولانه يسن للمقرض
 رد زيادة عما اقترضه فاذا اقترعها ابتداء لزمته فهو حينئذ مكافاة احسان لا وصلة له للرب بالذم
 لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عند القرض كان باو فرق بعضهم بين
 مال البتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع
 المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لانه قطع الديمومة اه في شرط أن يقول الله على مادام المبلغ

أو صلالة) ويلزمه فعل الحج
 بنفسه ان كان معصيا فان
 غضب أتاب كافي حجة
 الاسلام ونخرج بما ذكر
 ما لو نذر محروما
 (قوله بل للمستناب) مراده
 النائب

المذكور أو شيء منه في ذمى أن أعطيك كل يوم أو كل سنة أو كل شهر وكذا فإن لم يقل أو شيء منه
ودفع ديناً أو مثلاً ونوى جعله من رأس المال لم يلزمه بعد ذلك شيء لأنه لم يبق المبلغ كله في ذمته
ويشترط أيضاً أن لا يقع هذا الشرط في صلب العقد والابطال وأن لا يكون صاحب الدراهم
هاشماً ولا ماطياً بطرحة الصدقة الواجبة عليهم بخلاف الشروط الثلاثة ولو اقترض الذي من
مسلم ونذر له شيئاً حاداً من الدين عليه لم يصح ما أمر أن شرط النذر إلا سلام بخلاف ما لو اقترض من
ذمي ونذر له شيئاً فصيحاً لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين لما ذكره من أنه لو نذر شيئاً الذي
أو مبتدع جاز صرفة مسلم أو سني (قوله كصلاة يحدث) أو شرع بخرو الصلاة حاضراً أو سجدة
وأحراق ماله أو عتاقه (قوله أو مكروهاً) أي لأنه لا يتقرب به ويصح نذرهم يوم الجمعة
منفرداً كما مر لأن المكروه انما هو المراد لا ذاته فإنها باقية على الذنب بدليل أنه لو جمعه مع يوم
قبله أو بعده زالت الكراهة (قوله أو مباحاً الخ) المباح هو الذي لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب
واستوى فعله وتركه أي بالنظر لثبات الفعل وإن كان قد يثبت على نفسه إذا قصد بالاصطلاح
التقوى على العبادة وبالقوم التشاؤم مثلاً فان ثواب على التقصد لا الفعل فلا يصدق نذره وإن قصد
به ذلك لم يلزمه كقولنا ان فعلت كذا فقله على أن آكل الخبز يلزمه كفارة عين من جهة كونه عيناً
لا نذراً وكذا لو قال قل على أن أدخل الدار فهو غير تلزمه فيه كفارة عند الحائفة وقواهم المباح
لا كفارة فيه محله ما لم يضمنه الله تعالى وما لم يعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر والا كان من نذر
المباح اه أفاده الزيادة بزيادة (قوله أو واجباً متعيناً كصلاة الظهر) أي أو تحميها كاجد
خصال كفارة العينين به ما كان نذراً حاداً متعيناً انظر ان عين أعلاها صح أو إذا ماها فلا حال
في شرح المنهج مع الاستدلال من كورات أما الواجب المذكور فلا يلزم علينا بالزام
الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه وأما المعصية بالخبر مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا في
الإنسان كما بين آدم وأما المكروه والمباح فلا يلزمه إلا بتقريب ما نذر أي ما لا يندرج في النذر لا في النذر
وجه الله تعالى اه (قوله لو نذر حجاجاً الخ) فرع على ما تقدم أربع مسائل وكالحج العمرة قال
في المنهج وشهره أو نذر أن يفعل أي المسلم من حج أو عمرة فهو أعظم من قوله وإن نذر الحج اه
فوقه قد فهمنا اعترض به نعم على أصله (قوله فذمه عدو الخ) أي أو قبل الإصرام أو بعده
وحاصل ما ذكره ثلاث صور من حيث القضاء فذم العدو ولا يقضى فيه مطلقاً والنواهي يقضى
مطلقاً وما بينهم ما فيه التخصيص (قوله فمات) أي بلا تعصير (قوله أو ذمه بعد الإصرام
مرض) يخرج ما لو ذمه قبل الإصرام فلا قضاء عليه كما سبذكره (قوله أو نسيان) أي الطريق
أو الوقت أو النسيان ونسيان الطريق غير اضلاله لأن النسيان يقضى سبق معرفته بخلاف
الاضلال وقوله أو خطا في الوقت أي أو في الطريق كما صرح به في شرح المنهج (قوله أو ذمه
مطلقاً) أي قبل الإصرام أو بعده وإن أي تباطؤ وتأخر بلا عذر (قوله فانه يقضى ما أفطره) تبع
فيه الملقب في المعنى أنه قضاء إذا أفطر للمرض بخلاف السؤر لأنه لا اختيار ولا كذلك المرض
فوجب قضاء الحج مع تقديمه في على مرجوح (قوله منها) أي المذكورات غير الأخيرة وهي
النواهي وغيرها والأربعة قبلها وقوله قبل الإصرام أي كان كان مرضاً وقت خروج الناس
ولم يتمكن من الخروج معهم أو لم يجد درة فقه وكان الطريق مخوفاً لا يتأق إلا سادس لموكة

كصلاة يحدث أو مكروهاً
كصوم الدهر لمن خاف به
ضرراً أو فوات سق أو مباحاً
كل ما مباح طيباً أو واجباً
متعيناً كصلاة الظهر فلا
يصح (لو نذر حجاجاً في سنة
به يوم أو فوات سق أو مباحاً
أو نسيان وهو لا يقدر
على وفائه فلا قضاء عليه
كأن نذر أضحية بعينها
فمات) لا قضاء عليه (أو)
منعه بعد الإصرام (مرض
أو اضلال طريق أو نسيان)
أو خطا في الوقت (أو) منعه
مطلقاً (أو نسيان) وجوباً
كأن نذر صوم سنة معينة
فأفطر في المرض فانه يقضى
ما أفطره أما إذا منعه شيء
منها غير الأخيرة قبل الإصرام

١٥ أفاده العتائي (قوله فلا قضاء) أى في جميع الصور الخمسة السكن الأخيرة بلا قيد وما قبلها
 مقيد بما إذا كان قبل الإحرام والحاصل كما علم مما مر أنه إن منعته فإن قضي مطلقاً أو نحو
 عدو فلا قضاء مطلقاً أو مرض أو نحو مما تقدم فإن كان قبل الإحرام فلا قضاء أو بعده قضي
 والفرق بين العدو وغيره من المذكورات أن حصره يختص بجواز التحلل به من غير شرط
 بخلاف الأمور المذكورة فلا يخرج من النسك بها إلا أن ينشرطه فلم يجب القضاء به مطلقاً لما
 ذكره ولو ورد في السنة أنه صلى الله عليه وسلم لما أحصره وأصحابه يوم الحديبية كانوا نحو
 ألف وأربعمائة وليأت في العام القابل منهم إلا نفر يسيراً كثر ما قبل فيهم أنهم سبعمائة
 ولم يأمر من تخلف بالقضاء ولو حججة النذر في السنة المعينة التي نذر الحج فيها وكان لم يحج حجة
 الإسلام قبل ذلك وقع حجه عنهما وكأنه نذر تعجيل حجة الإسلام بل قد تنكف الحجة الواحدة عن
 ثلاث حجرات كلو شرع في حجة الإسلام وأفسدها ونذر أن يحج العام القابل فإذا حج وقع عن حجة
 الإسلام والنذر والقضاء أما إذا لم يعين في نذره سنة وكان عليه حجة الإسلام وجب فيه حجه عن
 فرض الإسلام وإن عين غيره وفي النذر في ذمته (قوله بعينها) خرج به ما لو نذر سنة مغلطة
 فيجب تنبأها أن شرطه في نذره والأول لا يطعمه ما لا يدخل في نذر المعينة من صوم رمضان
 عنه وفطر أيام العيد والتشريق والحيض والنقاس لاستثنائه شرعاً بغيره غير زمن حيض
 ونقاس متصلاً بآخر السنة ليعين نذره أما زمن الحيض والنقاس فلا يلزمه قضاؤه لأن
 الحيض يشكر وفلأوجه ما مضى أيامه اشق ومنه أنه النكاح لأن النادر المحق بالاعم الأغلب
 وفارقت المعينة غيرها حيث لم يجب فيها قضاء ما ذكر بأن المعين في العدة لا يبدل بغيره
 والمطلق إذا عين يبدل ألا ترى أن البيع المعين لا يبدل بغيره لعلب ظهر به بخلاف ما في الذمة
 ومحل ما تقرر عند الإطلاق فإن نوى ما قبل الصوم من سنة متتابعة لم يلزمه القضاء قطعا وإن
 نوى عدد أيام سنة لزومه القضاء قطعا والمطلق منها محمول على الهـ لآلية ١٥ من شرح المنهج
 ومـ (قوله إلا أيام رمضان والإيام المنهى عنها الخ) ولا يجب بها أفطره من غير المذكورات
 استئناف سنة بل لأن يقتصر على قضائه لأن التتابع إنما كان للوقوف كافي في رمضان لآلانه
 مقصوداً لأن شرط تنبأها فيجب استئنافها عملاً بالشرط لأن التتابع صار به مقصوداً ١٥
 منهج وشرحه (قوله لأنهم غير قاطبة للصوم) عبارة شرح المنهج لأن رمضان لا يقبل الصوم غيره
 وما عداه لا يقبل الصوم أصلاً فلا يدخل في نذره ما ذكر ١٥ ومنه يعلم أن في كلام الشارح اجبالاً
 (قوله يقدم) يقال يقدم يقدم بكسر الدال في الماضي وتحتها في المضارع من باب علم وله
 مصدران سماعيان قد واما مقدم ١٥ أفاده في المختار وقال في القاموس بفتح الدال وضعها
 من باب علم ونصير ١٥ (قوله فإن صامه عنه الخ) ذكره المستله أحوال السنة ولو قال إن قدم زيد
 فلي صوم اليوم التالي لقدومه وإن قدم عمر وفعل صوم أول خميس بعده قدومه فقدماني
 الأرباع صام الخميس عن أول النذرين ونهى الأخر عنه نذر لا تيان في وقته وصح عكسه
 وإن أنهيه ١٥ شرح المنهج (قوله أقدم قبول ذلك للصوم) أى فيما عدا رمضان وقوله أو الصوم
 غيره أى فيه (قوله أو أنها قضاءه) وإنما لم يكف تنبيه صوم النفل بعد قدومه لأن لزوم صومه
 ليس من وقت القدوم بل من أول النهار ١٥ شرح المنهج (قوله وهو غلط) أى بغير ما مر

فلا قضاء لأن المنذور حج
 في تلك السنة ولم يدر عليه
 (ولو نذر صوم سنة بعينها
 صامها) عن نذره (الإ) أيام
 رمضان وال (الإيام المنهى
 عنها) وهي يوم العيد وأيام
 التشريق وأيام الحيض
 والنقاس (ولا يقضى بها)
 لأنهم غير قاطبة للصوم فلا
 تدخل في النذر (ولا)
 يقضى شهر (رمضان) لعدم
 قبوله صوم غيره (أو) نذر
 (صوم اليوم الذي يقدم
 فيه فلا يصح) نذره لا مكان
 الوفا به بان يعلم قدومه غدا
 فيبيت النية (فإن) صامه
 عنه فذلك والأفان (قدم
 ليلاً) أو يوماً لا يدخل في
 نذر صوم سنة بعينها (المحل
 النذر) لعدم قبول ذلك
 للصوم أو الصوم غيره
 (أو أنها) غير ما ذكر وهو
 صائم نفل أو واجباً وهو
 مقطر (قضاء) كما لو نذر
 صوم يوم معين فتأخر (أو)
 نذر (صوم اليوم الذي
 يقدم فيه فلا ن)

لا يدخل في نذر صوم سنة معينة اه أفاده في شرح المنهج (قوله أبدا) به ذا القدر فارت
 ما قبلها (قوله يوم الاثنين) أي مثلا (قوله صام كل يوم اثنين بسنة بل الخ) وأما اليوم الذي
 قدم فيه فحكمه ما مر في الأحوال الستة (قوله الامام) منه اثنان رمضان لأنه لا يقبل غيره
 والاثنين جمع اثنين وثبت ثبوته لأنه جمع تركب فلا تحذف ثبوته للاضافة ويجوز حذفها بل
 اثباتها لغة قبله والحذف أكثر استعمالا كما قاله مر عند قول المنهاج أو نذر صوم الاثنين
 أبدا لم يقض اثنان رمضان اه وعبارته وحذف المصنف رحمه الله تعالى نون اثنان هو ما صوبه
 في المجموع ووقع في الروضة وله يوم أيضا اثباتا وهو لغة قبله اه قال الزكشي ان اثنان
 في عبارة المنهاج يقع الياء ويجوز التسكين نحو أعطيت القوم ياريم بسكون المنة تحت
 رفقهها

• (باب آداب القاضي) •

الآداب جمع أدب وهو ما يستحسن شرعا واجبا كان أو مندوبا وان ثبت قلت هو الامر
 المطلوب شرعا أي ما يطلب من القاضي لأجله وجوبا أو ندبا وذلك كعقب الايمان لاحتياجه
 اليه أو في بعض النسخ أدب بالافراد وهو المناسب لقوله وما يذ كرمه وفي بعض النسخ آداب
 القضاء ولاولى أولى لان جميع ما ذكر آداب للقاضي لالة قضاء لالة قضاء لالة آداب
 واحكامه وشرعا اصل التصوم بين اثنين فاكثر بحكم الله تعالى والاصل فيه قبل الاجماع
 آيات كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم بالقسط وأخبار كقوله
 أحمد حين إذا اجتم هذا الحكم فأخطأه أجزوا وأصاب الله أجزا وفي رواية صحيح الحكم
 استأهنا عشرة أجور ولا منافاة لان الاخبار بالقيل لا ينفي الكثير بل هو أعم وأولا
 بالاجرين فاحكمهم بالمشورة فاحكمهم بالاجرين يساويان المشورة وقد أجمع المسلمون
 على أن هذا في حكم عالم محتمدا ما غيره فهو آثم بيمين مع أحكامه وان وافق الصواب واحكامه
 كلها امر دودة لان ما سابه اتفاقية وروى الأربعة والحكم واليه يفتي شيوخ القضاء ثلاثة قاض
 في الجنة وقاضيان في النار وفسر الاول بله من عرف الحق وقضى به والاخيران من عرف
 وجار ومن قضى على جهل والذي يستقيده القاضي بالولاية اظهار حكم الشرع وامضاؤه
 فيما رفع اليه بخلاف الملقى فانه مظهر لا محض ومن ثم كان القيام بحقه أفضل من الاتقاء لان
 فيه التمسك وزيادة تنفيذا للحكم وهو أيضا أفضل من الجهاد وما جاء في التصدير منه كقوله صلى
 الله عليه وسلم من جعل قاضيا ذبح بغير مسكين محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكرهه
 القضاء أو يجرم على ما يأتي (قوله وما يذ كرمه) أي مع المذكور من الآداب هذا على نسخة
 الجمع وأما على نسخة الافراد فالامر ظاهر والذي يذ كرم مع الآداب هو قوله وينبغي كون
 الامر ذكرا وكان القاضي وصاحب مشورته عالما بما يحتاج اليه وأما قبل القليوبي له بقوله
 كشمود الجنائز ونحوه فحسبه نظرا لان هذا من جملة الآداب وليس رائدا عليها مذكورا
 معها (قوله بل يكره اتخاذ) أي اعداد مجلسا بحيث لا يفارقه عند فصل الموضوعات يحاكم
 الحاكم وأخذ محتمر ذلك بقوله ولوانتفت قضية الخ لان ذلك ليس فيه اتخاذ (قوله صونا الخ)
 ولانا قد يحتاج الى احضار الجائزين والصغار والمناضات والكفار فان علم نجيته أو ادخل
 في حاشية فيه أو دخول نحو سائس مما يحتمل منه التجهيز أو نحو ذلك حرم قال الزجاجي قلت

أبدان قدم يوم الاثنين صام
 كل يوم اثنين بسنة بل الاما
 (مر) على لا يدخل في نذر صوم
 سنة بغيرها (ولا يجب
 قضاءه) أي ما صر لأنه لم
 يدخل في النذر
 • (باب آداب القاضي) •
 وما يذ كرمه (يسن أن لا
 يقعد الحكم في مسجد) بل
 يكره اتخاذ مجلسا له صونا
 لمن ارتفاع الاصوات

وما يقع في بلاد كثيرة من بلاد الأرياف أن الذي قابض المال يجلس في المسجد ويجمع عنده
من بشرب الدخان وغير ذلك فلا يتوقف في تحريره ويجب أنكاره وإخراجه على كل قادر
ويحرم على المتكبر إذا لم يترك (قوله واللفظ) هو اللفظ بالكلام فبالإدعاء سواء كان برفع
صوت أم لا واللفظ كثر الكلام مع سرعة وعظمته على ما قبله مغاير لأن ارتفاع الأصوات أعم
من أن يكون معه لفظ أو لا يقينه وبين اللفظ عموم وخصوص من وجه وبقوله فيه ما متباينان
تبايناً جزئياً فصحيح كونه من عطف المغاير فإن خصص ارتفاع الأصوات بكثرة الكلام فيها
لا يعني كان العطف من عطف العام على الخاص (قوله ولو اتفقت الخ) تقدم أن هذا محذور
قوله اتخذوا ولذا قال ابن قاسم هذا يفهم من التعبير بالاتخاذ (قوله وقت حضوره) أي دخوله
المسجد وجالوسه فيه (قوله فلا بأس) أي فلا كراهة ولا حرمة في جلوسه فيه لقضائهم أو كذا أن
احتاج جلوسه فيه بعد زمن مطاوع وغيره وإذا جلس فيه مع الكراهة أو عدمها منع المصوم
من الخوض فيه بالمشافة وضوؤها وبقوله من يدخل عليه خصم من خصم
والحق بالمسجد في ذلك بينه وهو محمول على حاله كان بحيث يجتنبه الناس دخوله بأن اعتد به
حالة يجتنبه الدخول عليه لأجلها أما إذا اعتد وأخلاه من ضوئها وصار بحيث لا يجتنبه
أحد من الدخول عليه فلا معنى للكراهة حينئذاه أفاده (قوله من ولي) بفتح الواو
وكسر الهمزة أي تولى سواء كان بولاية غيره أو بنفسه (قوله من أمور الناس شيئاً) كأنه
وقراءته وعرفته كشأنه في الأسواق والبلدان والمشتق قائم مقام (قوله بحسبه الله) أي منه
عن رؤيته أو روحته أو عن دخوله الجنة مع أمثاله أو نحو ذلك كل محمل (قوله ساكن
القلب) أي مطمئن النفس ليس مشغولاً بشئ لا يتعلق بالأحكام (قوله في حال غضب) أي
ولو لله إلى على المعتدلان المحذورين والفكر وهو لا يختلف بذلك فلو قضى حال غضبه
أو نحوه نفذ قضاءه وتنتفي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتبين الحكم
على الفور في صور كثيرة والغضب فوراً دم القلب لا إرادة الانتقام وسببه هجوم ما تذكره
النفس من هودون من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا يكرهه القضاء في حال غضبه لأنه
لا يقول في الغضب إلا بما يقول في الرضا بعصيته (قوله لا يحكم) بالجرم على النفس أو الرفع على
النفس المراد به النفس هذا أن لم تعلم الرواية والاعتناء بصرفه عن الحرمة عدم اختلال الحكم
فيه (قوله وهو غضبان) قاله روقيس بالغضب الباقي بجوامع اختلال فهمه وذكره بذلك
أه (قوله وأن يشهد الخائن) أي أن لا يحل بخصمه وقوله وبأني مقدم بفتح الميم والهمزة مصدر
منعني المراد منه الزمان كما في خبره الشارح أي بطالبه أن يزور نحو الجراح في وقت قدومه في
أما كنهم ولا يستقياهم خارج الأماكن لأنه يحل بخصمه (قوله عند ذلك) أي عند القدوم
(قوله كل نوع) أي من الأنواع الثلاثة المذكورة (قوله وقرب منه) أي مكاناً أو نسباً ومثل
ذلك من كان له تأليف أو علم أو نحوها كما قاله قل (قوله وأن يحضر الولائم) شمل كلامه وأما
الغرس فصرح بذلك أن حضورها منه تدب رة تركها وهو يخالف ما صرح في بابها من أن
حضورها واجب هكذا يستشكله القليوبي وهو مردود بأن من شروط وجوبه أن لا يكون
المدعو غاضباً ولا يجب عليه الحضور قال الخطيب في شرح الغاية ومنها أن لا يكون المدعو
غاضباً وفي معناه كل ذي ولاية عامة أه وبه يدفع تردد قل في ذلك ومحل تدب حضوره ولاية

واللفظ الواقع بين مجالس
القضاء عادة ولو اتفقت
قضية أو قضائاً وقت حضوره
في المسجد صلاة أو غيرها
فلا بأس بقضائها (و) أن
(لا) يهمل الحكم (مختصاً)
عن الناس فلا يتخذ حاجباً
حيث لا فحش بل يكرهه
التخاذل من غير من ولي من
أمور الناس شيئاً فاحجب
حسبه الله يوم القيامة
رماه أبو داود والحاكم
وصححه إسناده (و) أن
(يكون ساكن القلب من)
كل شئ بغير خلفه فيكرهه
أن يقضى في حال غضب
وجوع وشبع من طين
وعرض مؤلم وخوف
مزيج وفرح شديد والاصل
في ذلك خبر لا يحكم أحد
بين اثنين وهو غضبان
رواه الشيخان (و) أن
(يشهد الخائن) ويؤد
المرضى وبأني مقدم أي
وقت قدوم (نحو الجراح)
كأنه سافر لمعالجة غير الجرح
لأن الزيادة عند ذلك قريبة
وذكر نحو من زيادتي
فإن لم يكنه التعميم أي
بمعنى كل نوع وخص من
عرفه وقرب منه (و) أن
(يحضر الولائم كلها)

إذا كانت من لا خصوصية له وكانت الدعوى عامة ولم تقطعه كثرة الولاة عن الحكم أما إذا كان
له خصوصية فلا يحضر وليه (قوله بشرطها السابقة) أي في باب الولاية (قوله أو يتركها
كلها) وإنما يخص هذا بقرب أو نحوها كما مر في نحو الحاج لأن الولاة غالباً بالدعوة والسبق بها
فإذا أجاب دعاها دون آخر حصل تشويش له ردود وانكسار خاطر وزيارة نحو الحاج موكولة
إلى رأى القاضي فليس فيه إرداع ولأن النظر في الولاة للأكرام وفي الآخر للثواب ولأن
الولاة قد ينسكرون فيها الحضور والولاية الواحدة بخلاف الآخر ولأن في الولاة زيادة كثرة على
صاحبها وفيها طلب الإحسان كل فرجهما الحظ النفس بخلاف غيرها من قول (قوله أو
يتركها) أي وله أن يتركها فليس من مدخول قوله ليس الخ (قوله أن كثرت الخ) قال قل
الوجه أسقاط هذا لأن المقصود التسوية فيها وجودا وعدما لا بالنظر لكثرة أو قلة فتأمل اه
وهو مردود لأن كلامه في نذب حضور الولاة وقد علمت مما مر أن شرطه عدم كثرة أو قطعهما
لأن الحكم واللام ينذب لحضورها وعبارة الخطيب في شرح الغاية ويندب له إجابة غير
الخصم إن عم المولى التذاعها ولم تقطعه كثرة الولاة عن الحكم والافتقار للجميع اه فقول
قل لأن المقصود التسوية وجودا وعدما لا بالنظر لقلة ولا كثرة مردود لأنه ليس الكلام
في التسوية بل في نذب الحضور ونسب طنبه ما ذكر من عدم الكثرة فإن وجدت كثرة لم ينذب
الحضور بل له الترتيب حينئذ ويصرح بذلك قول الخطيب والأى بان قطعته كثرة الولاة أول
يعم المولى التذاعها للجميع اه (قوله ونفروا بين الولاة الخ) أي حيث قالوا بسنية تلك
الأنواع وخبروا في الولاة بين الفعل والترك (قوله الأغراض) أي المناصب (قوله فيها) أي
الولاة والأكرام بالرفع خبر أن أي أن تكون للأكرام (قوله بالعكس) أي الفرض منها
الثواب فلا يحرم منه (قوله وله أن يقول) هذه الإشارة إلى أنه يجب عليه التسوية بين الخصمين
في وجوه الأكرام وإن اختلفا ثم رافق قيامهما ونظر إليهما ودخول عليه فلا يباذن لأحدهما
دون الآخر واستماع لكل منهما وطلاقة وجههما وجواب سلام منهما ما نالهما من طول الفصل
أحدهما فلا بأس أن يقول لا آخر لها ويصبر حتى يسلم فيصير ما جبره ما يفترط طول الفصل
محافظة على التسوية فلم يترك جواب الأول محافظة على ذلك وجلس بان يجلسه ما ن
كانا خبر يقين بين يديه أو أحدهما عن عينه والآخر عن يمينه نعم إن كان أحدهما مسلما
والآخر كافرا أقدمه في سائر وجوه الأكرام على الكافر كان يجاسه أقرب إليه كما جاس على
رضي الله عنه يجنب شرع في خصوصية له مع يهودي وقال لو كان خصمي مسلما جلست معه
بين يديك ولكفى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجالس رواه البيهقي
وكان شرع ناتبا عن علي في زمن خلافته وكانت الخصوصية بسبب درع عرفها على مع
اليهودي ولما ادعى عليه قال للمشرع هل يشاهدني أمير المؤمنين فليسمع اليهودي ذلك أسلم
وقال والله أن هذا هو الدين الحق اه أفاده في المنهج وشرحه بن زيادة (قوله أولية تكلم المذبحي
الخ) هذا تفنن في التعبير لأن المقصود من قوله تكلموا بالتكلم أحدكمما والتعبير
الأول أولى لأن تخصيص المذبحي بالذكور عما يوههم خصته الميل إليه فيحصل له خوف مثلا
ولكن اغتفر ذلك لفصل الخصوصية ولذا قال في شرح المنهج وفيه كلام ذكرته في
شرح الروض اه وحاصل الكلام ما سمعت فان طال سكوتهما بغير سبب ولم يدع أحدهما

بشرطها السابقة (أو
يتركها كلها) إن كثرت
وقطعت عن الحكم نعم
لو كان يخص بعضهم قبل
توليته فلا بأس باستمراره
وقرر قوا بين الولاة والأنواع
التي قبلها بان أظهر
الأغراض في الأكرام لا
الثواب وفي تلك الأنواع
فالعكس (وله أن يقول
لخصم) إذا حضر عنده
(تكلم) أو أيتكلم المذبحي
مشكلا

منهم اقبام من مكانهم ما كما قاله الحلبي (قوله انه ان بسكت) وهو الاولى لثلاثتهم ماله مدعى
 نعم لوجه المدعى ان له اقامة البينة لم بسكت بل يجب عليه اعلامه بان له ذلك اهـ (قوله
 هو اولي) اي لان الظاهر يشمل المدعى والمدعى عليه مع انه لا يعتبر حضور المدعى عليه ولا يعتد
 بسببه (قوله وجوبا) اي ان كان المدعى مسلما وتعين على القاضي فصل الخصومة اما الكافر
 فيقدم عليه المالم المسبوق كما يحتمل في دعوى وسبقة اليه الغزالي واما اذا لم يتعين عليه فصلها
 فيقدم من شاء كدرس ومفت في علم غير فرض فان كان في فرض عين او كتابية وجب تقديم
 السابق والا فبالترعة اهـ فادعم رواية التفصيل المذکور في جري في الناصر او نحوه من السوقة
 فيقدم اليه بما هو وجوب ان لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لاضرار المشتري والافئدة في ان
 الظهيرة ويجري ايضا في المزدحمين على مباح وبه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين
 بالرأف التي اباح أهلها الطعن به ان اراد فيقدم بالسبق ثم بالترعة وهذا في غير المال كبرائها
 امامهم فقدمون على غيرهم لان غيرهم مستعملون منهم فقدمون عليه فان تعدد المال كرون
 وتنازعوا بين تقدم منهم فيدعي ان يشرع بينهم وان جاؤا من تبين لا شترأ بهم في المنفعة افاد
 ع من عليه (قوله غالبا) قيد في قوله تقدم السابق بتقطع النظر عن قوله وجوبا فلا يراد ان يخرج
 به حكمه الغلب والخروج منه حكمه الوجوب (قوله مستوزنون) اي عازمون على الرحيل
 بان شدوا الرمال ليخرجوا مع رفقتهم ولو كان السبق لخرجه (قوله او هما) اي المسافرون
 والنسوة (قوله فيسن تقدم المسافرين) اي رجلا ونساء اهـ قل ولا فرق بين كونهم مدعين
 ومدعى عليهم وكذا يقال في النسوة وقوله وتندعيهن اي النسوة على الرجال المدعين لهن
 سفر او اقامة فتدعيهن على المقيمين كان الوجه ان يقول بدله على غيرهن مع ان تقدم النسوة
 المسافرات على المقيمين علم به قوله فتأمل هكذا قاله قل والذكر راجع على مافهمه من ان الضمير
 في قوله فيسن تقدم المسافرين شامل للرجال والنساء ويمكن تصوره على الرجال لان تقدم النساء
 على الرجال لا يتوقف على كونهم مسافرات نعم يلزم على تصوره على الرجال عدم استنفاد حكم
 تقدم النساء المسافرات على المقيمين فالاول ما ذكره قل وان لم يعلم عليه التكرار يمكن استفادته
 من كلام الشارح بان يجعل قوله ولونسوة راجعا لكل من المسافرين والمقيمين والخاصة
 انه يقدم النساء المسافرات على الرجال مطلقا وعلى النساء المقيمات ثم الرجال المسافرون
 على المقيمين من الرجال والنساء ثم النساء المقيمات على الرجال المقيمين ويتقدم السابق فالسابق
 مع التساوي فان لم يكن سبق فبالترعة والهجوزن النساء كالشابة لافان ائلهما بالرجل
 ولو اجمعت هي والشابة قدمت الشابة (قوله ان قلوا) قيد في تقدم كل من المسافرين والنسوة
 بتغليب نعم المذكر قول في شرح المنهج فان كثروا اركان الجميع مسافرون ونسوة فالنتقدم
 بالسبق او بالترعة كما مر اهـ (قوله ولا يقدم السابق) اي في غير المسافرين والنسوة وقيل قوله
 اما المسافرون الخ (قوله وايضا) مثلا في الذارع اي من خرجت له الفرعة فلا يقدم الابدعي
 واحدة والمراد بالدعوى فصلها ومعاها ان لم يلزم على فمها فانه غير كان توقف على احضار بينة
 او نحو ذلك والانس مع غيره في مدة احضار نحو البينة (قوله اما المسافرون والنسوة) مشترز
 قديم لم يوط كعالمات (قوله ان لم يضر) بضم الباء وكسر الصاد من انضمر الراجح كما يدل عليه قوله

(و) له (ان بسكت) عنهم
 (حتى يتبدى أحدهما)
 بالكلية (واذا اجتمع
 مدعون) هو أول من قوله
 خصوم (قدم) وجوبا
 (السابق غالبا) ان علم فان
 جاء معا أو جهل السابق
 أخرج بينهم وقدم من خرجت
 قرعته وخرج من يادى غالبا
 ما لو كان ثم مسافرون
 مستوزنون أو نسوة أو هما
 فانه يسن تقدم المسافرين
 على المقيمين ولونسوة
 وتقدمهن على المقيمين ان
 قلوا ولا يقدم السابق الا
 (بدعوى واحدة) ان لا
 يطول الزمن فينضمرون
 البائون ويأتى مثله في
 في القارح اما المسافرون
 والنسوة فقدمون بجمع
 الدعوى ان لم يضر بالباقيين

اضرار اهل هذا عند انترانه بالباب فان لم يقترب بها كان يفتح الباب وضم الضامن ضرر الثلاثي (قوله)
 اضرار اربينا) أي لا يحتمل عادة كما هو واضح اهرم (قوله) والاندما وواحدة) وكذا باكثر
 على المعنى قدما ليضر بغيرهم اضرار اربنا أي لا يحتمل عادة فالاول ان يقال قدما وواحدة فاكث
 الى حصول الاضرار المذكور (قوله) بدالين مهماتين اولهما منه خمسة كاللام التي قبلها
 منه مدرل دون رتي وقوله أي شدة خصومة أي بدالين مهماتين اولهما منه خمسة كاللام التي قبلها
 ويشاور) هو في الحاكم المجهول اما المتقدم فلا يتجاوز حكم من قلده وقائدة المشورة تظهر وترجع
 دليل فيعمل به (قوله) العلماء) الموافقين والمخالفين اه شخص وهو من على أن الكلام فيما يميز
 المجهول والمتقدم وقد علمت أنه خاص بالمجهول كما قاله قل وقرره شيخنا عطية فان اراد الموافقين
 والمخالفين في الاجتهاد مع كلامه ولا فرق في العلماء الذين يشاورهم بين كونهم أدون منه أولا
 بدليل استشارته صلى الله عليه وسلم لم يميز (قوله في الحكم) أي الاختلاف فيه كما يستفاد من قوله
 عند اختلاف الخ: بخلاف الحكم المعلوم نص ارجاع أو قياس جلي وشمل ذلك مشاورته من
 هو درنه لانه قد يكون عند المتفوض في بعض المسائل ما ليس عند الناظر اه أفاده مر (قوله)
 عند اختلاف وجوه النظر) بان تكون ما أخذ الالة مختلفة اما الحكم المجمع عليه فلا
 يحتاج فيه الى مشاوره اه شورى وهو يفيد أن المراد بالنظر المتطور فيه وهو الدليل وما أخذه
 هو الترسية التي يؤخذ منها كعطف بحرف مرتب وغیر ذلك مما هو مذکور في محله (قوله)
 وتعارض الآراء) أي أقوال العلماء وقريب من عطف التفسير كما قاله الهندي والاولى
 أن يكون من عطف المدب على السبب فان تعارض الآراء ناسي عن اختلاف وجوه الالة
 لأنه عينها وعبارته مر عند تعارض الالة واختلاف الآراء اه وهي قرينة من عبارة
 الشارح فان تعارض الالة بتعارض ما أخذها (قوله فيه) أي في الحكم (قوله) وشاورهم
 في الامر) أي والعبرة بعموم الانظار لا بخصوص السبب والافالاية تنزلت في مشاوره الحروب
 فالاراد بالامر فيها امر الجهاد (قوله ولاية لغيره) وأما مشاوره اه افلا تقيدهم الان القصد
 منها الاطلاع على ما أخذهم وأدلتهم لينظروا بين أولئك فياخذ بالاقوى منها وليس هذا من
 باب التقليد في شيء اه شورى (قوله) وله الحكم بعلمه) أي أن كان مجتهدا لا فاضلي ضرورة (قوله)
 ولئن شمل الظن) أي المؤكد بقريته كان رأى المدعى عليه افترض من المدعى أو معه بغير الحق
 أو اقر عنده سر اجداث ثم أنكروا معلوم أن ذلك لا يفيد اليقين بقوت الحق وقت الحكم لاحتمال
 الابرار أو غيره فدل على أنهم أرادوا الظن المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستندا اليه وان
 استناده قبل زمن الولاية أو في غير مكانها (قوله) ونظر الحكم به) أي بعلمه وهو مترد ضاف فيهم
 لانه ذكر شرط الالة وترك رابعها كما ستعرفه وينبغي أن يكون ظاهرا التقوى والورع كما قاله مر
 فنول الهندي قال ابن عبد السلام ولا بد أيضا من كونه ظاهرا التقوى والورع اه ليس بظاهر
 لايم انه أن ذلك واجب (قوله) فيقول علمت أنه عاينك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمي) فان ترك
 اه هذين النقطتين لم ينفذ حكمه اه مر (قوله) ولو قامت دينة بخلاف علمه) أي في غير العدة وفيه هو
 تقييدها من اشارة الى شرط ثالث في التضامنا علم فاذا ثبت عند دينة بقرع عبد أو نكاح امرأ
 أو ثلاث شي وهو يعلم الحرية والمينونة وعلم الملا فلا يحكم بالبينة لانه فاطح يطلان الحكم بها

اضرار اربينا والافلام وواحدة (وان ظهر من خصم لاد) أي شدة خصومة (نما فان عاد عزم) بما يراه (ويشاور) ليدبا (العلماء الامانة) في الحكم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء فيجبه اقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر (ولا يفتد عهده) ان كان مجتهدا بل يأخذ بما ظهروا باجتهاد لان المجتهد لا يقاد بجتهاد (وله الحكم بعلمه) لانه اذ الحكم بشاهدتين فيه اه وان شمل الظن أولى ونظر الحكم به أن يعبرح يستفاد فيقول علمت أن له عاينك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمي قاله الماوردي والروائي (الافى عقوبة الله) انه الى من حد ارتد في ريب ان ادب السيرة في أساليبها ولو قامت دينة بخلاف علمه فلا يحكم بالبينة ولا بعلمه

يشتدوا بالحكم بالبطل محرم ولا يعلم لعارضه البينة مع عدم الظاهر بل يتوقف عن
الحكم حتى يظهر في البينة فيحكم به أو نحو ذلك كرفع الدعوى إلى سائر غيره والحاصل
أن الحكم بالعلم شرطاً وأربعة أن يكون الحاكم مجتهداً بخلاف قاضي الضرورة كقضاة الآت
وأن يكون في غير عقوبة نقدية وأن لا تقوم بينة بخلافه وأن يصرح بمقتضاه قال مروق
يحكم به في حدود الله تعالى كما إذا لم من مكلف أنه لم ثم أظهر الرقبة قضى عليه بموجب
ذلك وكما إذا اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضيه به بغيره وكما إذا ظهر
منه بموجب الحد في مجلس الحكم على رؤس الانتهاد أو باختصار (قوله أعم) أي لشهوه
المتعزير (قوله أو غيره) أي صدر منه أو من غيره وقوله إن بان أي الحكم أي ظهر (قوله
مقتضاه) بفتح اللام أي من قاضيه قال القليوبي فيه بحث مع ما مر أن المقادير لا يجتهدوا في الحكم
ببعض مقتضاه فكيف يظهر له خلافه الآن يقال إن له نساء آخر هو المسمول به وكان خفي عليه
وقت الحكم فيحكم بالنص الآخر فتأمل أنه وهو ظاهر (قوله أو قياس جلي) وهو ما قطع فيه
بني تأثير الفارق بين الأصل والفرع أو بعد تأثيره فالأول هو قياس الأول كقياس الضرب
على التأنيف أو الذين في قوله تعالى فلا تقل لهم أف يجامع الأبدان والثاني قياس المساوي
كقياس إخراج مال اليتيم على أنه كان الفارق بين الضرب والتأنيف وهو أن الضرب إذا
بالفعل والالتأنيف إذا ما قول لا يؤثر في الحكم وهو حرمه الضرب أي لا ينفقه أو الفارق بين
الإخراج والاكل وهو أن الأول التلاف بلا فائدة بخلاف الثاني بعيد لا ينفق الحرمة وخرج به
الحنفى وهو الادون كقياس الذرة على البرق باب الزنا يجامع الطم فإن الفارق بينهما هو وجود
وهو كثرة الاقتنيات في البرق والذرة فالجلي يشبه الأول والمساوي كما علمت وصرح به مروق
وصرحوا به في كتب الأصول أيضاً فقول قل وهو القياس الأول وخرج به المساوي والادون
ليس في محله وتعمده لذلك بقوله كتحريم ضرب الوالدين قياساً على التأنيف وتحريم إخراج
مال اليتيم قياساً على أنه ليس بصواب لأن التحريم حكم خارج عن القياس والمقيس عليه
إذا القياس الحاق فرع بأصل له تباينة بينهما فبذلك أدى الحكم بسبب تلك العلة من الأصل
للفرع فالحكم خارج عن القياس والمقيس عليه كما هو مبين في الأصول (قوله نقضه) أي أظهر
نقضه للنقضين وهذه العبارة مساوية لعبارة المنهاج وعبارة المنهاج أن لا يحكم قال الشارح
وهو المراد بقوله نقضه هو غيره أي من الحكماء أو ولكن المقدم في المنهاج من أنه لا بد من
النقض بالفعل فعبارة هنا أولى من عبارة المنهاج وإن كانت تنقض في قصر النقض عليه مع أنه
يشمله وغيره كما علمت فعليه اعتراض من هذه الجهة وصيغة النقض نحو نقضه أو نقضه أو
أبطاله فإن قال هذا باطل أو ليس بصحيح فوجهان (قوله والنقض) معطوف على قوله التيقن
الخطأ فادبهم أن المراد بالتأني من ما يشبه الظن وجعله على التيقن الخطأ وأنه من عطف العلة
على الماهول لا فائدة ما ذكره بعد لأن استفادة ما ذكره حاصله فيجعله علة ثانية كما علمت (قوله
القاطع) أي الدليل القاطع كمنص كتاب أو سنة وقوله أو الظن الحكم بضم الميم وسكون الخاء
أي الواضح الدلالة وهو نص مقتضاه (قوله فإن كان باجتماع) كما وقع في دعوى المشتركة
وقوله حكم به أي لأنه لم يمتنع شيء مما مر من الأمور الستة (قوله ولا يقبل الثاني الخ) أي
لاجل الحكم بما ذكر من الجرح وما عطف عليه والجرح بفتح الجيم الطعن بالنقص (قوله

وتعيب يرى بالعقوبة أعم
من تعيبه بالحدود (وإن
ظهوره الخطأ في حكمه له أو
غيره إن بان من لا تقبل
شهادته أو خلاف نص
كتاب أو سنة أو خلاف نص
مقتضاه أو خلاف إجماع أو
قياس جلي (نقضه) التيقن
الخطأ فيه ولما نقضه القاطع
أو الظن الحكم (فإن كان
ذلك) أي ظهور الخطأ فيه
(باجتماع) فإن (حكم به)
أي بالاجتماع الثاني (فيما
يستقبل ولا ينقض)
الاجتماع (الأول) لأن
الاجتماع لا ينقض بالاجتماع
(ولا يقبل) الثاني (جرحاً
ولا تعديلاً)

ولا ترجحة) وهي التعديل بالغة عن لغة أخرى وقوله ينقل معناه بترجئة ولا بد من قول كل منهم
 تشهد بذلك بخلاف نقل كلام القاضي للعصوم يكفي فيه شاهد واحد ولا يشترط الاتيان بافظ
 تشهد (قوله الامن عدلين) ويجب ذكر سبب جرح كزنا وسرقة وان كان فيه بالاختلاف فيه
 دون سبب التعديل ولا يجعل بذكر الزنا فاذا واراه انصر دلالة مسؤل فهو في حقه فرض كفاية
 أو عين بخلاف شهد الزنا اذا اتصوا عن الاربعة فانهم قد ذكروا انهم مندوبون الى الله تعالى
 مقصرون ويعتمد المنزكي في الجرح معاينة كائن رآه برئ أو سمع اعلمه كائن سمعه بقذف أو
 استنفاضة أو قاترا أو شهد ادمه من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك ولا يشترط ذكر ما يعتمد من
 ذلك على الاوجه وتقدم بيئة الجرح على بيئة التعديل لانهم شهدت بأمر باطن وبيئة التعديل
 بأمر ظاهر فكانت أقوى لانها علمت ما حقي على الاخرى (قوله لان الاستزكا) عمله لقوله ولا
 يقبل الخ الا بعدلين (قوله وان اوتاب) ليس قيد ابل حتى لم يعلم العدلة وجب طلب التزكية
 وان زاد الشهود على النصاب لقوات شرط العمل وهو علم القاضي بالعدالة أو التزكية نعم ان
 بالمرء عدد التواتر وحقل القبول لا فائدة خبرهم حينئذ الا يقين اه أفاده الرجاء (قوله سألهم)
 أي فدبا فان ائتمروا من أن ينفروا احكم ان وجدت شروط الحكم ولا عبرة بشبهة يبقى بعد
 الاستزكا ولا ينافي السؤال للمذكور قول أي شجاع ولا ينعفت بالشهادة لان محصل ذلك ما لم
 يحتاج له وهذا يحتاج لزوال الرية ولا بد أن يكون السؤال قبل التزكية لابعدها لانه ان اطاع
 على عورة استغنى عن الاستزكا (قوله متفرقين) قال الاذري وينبغي أن يفرقهم بخانه بل أن
 يفهموا منه ذلك فيصطلوا في دفع الرية عنهم فيجعل كل واحد مكان مفردة كما فعل على رضى
 الله تعالى عنه (قوله عن وقت فعمل الشهادة) كقبول الزوال أو بعده (قوله وأنهم كتبوا) يضم
 المكاف وتشديد التاء المكسورة أو بفتحهما وقوله يجبر أي أسود أو مدا يسهله وغيره كالاجر
 والزعران فخطفه على الجبر من عطف العام على الخاص (قوله وان لم يقل لي) أي أن شهد ادنه
 تقبل ان شهد لي أي أو شهد لي بحق لغيري لعدم كونه أصلا سئلا (قوله أن تكون معرفته به
 باطنة) ويشترط فيه أيضا ما يشترط في الشاهد من الاسلام والتسليم والخيرية والمذكورة
 والعدالة وعدم بؤرة أو بؤرة ولا يشترط في الجرح معرفة من يجرحه باطنا لان الجرح لا يقبل
 الا مفسرا كقوله رأيتهم شرب الخمر على وجه كذا (قوله بصحة) الباطنية وفي بعض النسخ
 باللام متعلق بعرفة وأشار بذلك الى وجوه الاختيار الثلاثة التي أشار اليها أمير المؤمنين ع
 الخطاب رضى الله تعالى عنه لما شهد عنه جلال فقال له - لا أعرفكم ولا يضركم أني
 لا أعرفكم انتم يا ابن عمرفكم فأتى ابرجل فقال له عمر كيف تعرفهم ان قال بالصلاح والامانة قال
 هل كنت جارا لله ان تعرف صاحبهم أو مساهدا أو مدخلهم ما تحفرجهما قال لا قال هل علمتهم ما
 به - هذه الدراهم والدنانير التي تعرف بها أمانات الرجال وفي رواية هل علمتهم ما في الصغراء
 والبيضاء قال لا قال هل صاحبهم ما في السقر الذي يفر عن اخلاق الرجال قال لا قال فانت
 لا تعرفهم الله لا رأيتم بالجامع يصلبان انتم يا ابن عمرفكم اه أفاده ريزادة (قوله أو جوار)
 بكسر الجيم أنصح من ضمها أي مجاورة (قوله بالتعديل) أي بتعديل غيره أي تزكيته (قوله
 وينبغي) أي على طريق الوجوب في الثلاثة كما فرده شيخنا عطية (قوله وصاحب مشورته)

(قوله ليس فيد الخ) انظر
 وجه ارتباط هذا بالثاني
 (ولا ترجحة) ينقل كلام
 العصوم أو الشهود (الا
 من عدلين) فلا يكفي قول
 المدعي عليه هو عدل وقد
 غلط في شهادته على لان
 الاستزكا - حق الله تعالى
 ولان الترجئة كغيرها
 فيشترط قيم عدلان (وان
 اوتاب في الشهود) سألهم
 متفرقين (عن وقت فعمل
 الشهادة ومكانه وعن
 تحمله وحده أو مع غيره
 وأنه كتب شهادته أولا
 وأنهم كتبوا جبراً ومدا
 أو نحو ذلك لزوال الرية
 (و يكفي في التعديل) عن
 عدل غيره أن يقول (هو
 عدل) وان لم يقل لي أو على
 لانه أثبت العدالة التي
 اقتضاها قوله تعالى وأشهدوا
 ذوى علم منكم فزيادة على
 وعلى تأكيد (ويشترط)
 في شهادته بتعديل غيره
 (أن تكون معرفته به
 باطنة متفانمة) بصحة أو
 جوار أو معاملة ليكون على
 بصيرة في شهادته بالتعديل
 (وينبغي كون) كل من
 (العدل) وكاتب القاضي
 وصاحب مشورته عالما
 بما يحتاج اليه في التعديل
 والكاتب والمشورة

وهو الرسول الذي يرسله المزمع كين وهم الجيران والاصحاب الذين يعرفون احوال الشهود ويسمى من كيا ايضا وصاحب مشورة كالرسول المارتي في بيت القاضي اسؤال المزمع عن عدالة الشهود ولا يذمن قول صاحب المشورة للقاضي بعد سؤاله المزمع انهم ادعى شهادته المزمع ان فلانا عدل مثلالان الحكم انما يقع بشهادته واعل المراد بالمشورة مطلق الاستخبار والافليس هنا مشورة لان القاضي انما يسأله بعد رجوعه من سؤال المزمع (قوله) وينبغي ان يختم) أي نبدأ الرقاع جمع رقعة وهي الورقة الصغيرة التي يكتب فيها ما ذكره في ذلك السجلات المعروفة الآن (قوله) وأن لا يفتحها أي الرقاع على حذف مضاف أي لا يفتح كتبها ولو قال لا يفتحها كان أظهر (قوله) ولا يقبل عطف على يختم فيقيد أنه مندوب والوجه فيه الوجوب اهـ قل (قوله) بسماع متعلق بكتاب وكذا الله أي كتب اليه بسماع بينه فيحكم بثبوت الحق أو يحكم فيمنعه (قوله) بذلك أي يشهد بذلك أي بما فيه من السماع أو الحكم وهو ضرورة المسئلة أن يكون للمدعي مال على غائب فيحضر للقاضي ويبالغها الحال الى قاضي بلد الغائب ان لم يكن له مال في عمله والاقضاء منه فيكتب ويثبت عدلين يؤيدان عند القاضي الآخر اما يحكم ان حكم يستوفي الحق أو بسماع حجة يحكم بها ثم يستوفي الحق ويسمى ان لا يقرها او الاقل ترك تسميتها وسن أن يذكري الكتاب ما عجز الخصمين الغائب وذا الحق وسن ختمه بعد قرائنه على الشاهدين يحضره ويقول أنهم كائن كثبت الى فلان بما سمعته ما وضمن خطهم ما به ولا يكفي أن يقول أنهم كائن هذا خطي وأن ما به حكمي ويدفع للشاهدين نسخة أخرى ليطاعاها ويتذكر عند الحاجة ويثبت عند القاضي الآخر بما جرى عند القاضي الكاتب من ثبوت أو حكم ان أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور فيه عليه اهـ والمسئلة مبسوطة في غير هذا الكتاب

(باب القسمة)

وجهه مناسب لما قبلها أنه اذا ذكر كس الرقاع الموضوع فيه رقاع الانصبا المقسومة فاسب ان يذكر القسمة وأدريجها في القضاء لاحتياج القاضي اليها اذ لان القاسم كات القاضي على ما سبأني وهي بكسر القاف وسكون السين (قوله) أي لغة وشرا كما قاله عس وقال الحلي معناها لغة التفريق وشرا ما ذكره المصنف وعرفها علماء الحساب بانهم اهل المقسوم الى اجزائها مساوية بقدر واحد المقسوم عليه وان شئت قلت هي معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه وهي ثلاثة أنواع * قسمة اقراز وتسمى القسمة بالاجزاء وقسمة المقاسمات لانها لا تكون الا في اشياء متماثلة اجزائها كشي من محبوب ودراهم وأدهان وغيرها وادامة ثقة الابنية كأن يكون في كل جانب منها بيت وحق وأرض مستقيمة الاجزاء وقسمة تعدل بان تعدل السهام بالقيمة كارض فختلف قيمة اجزائها الخوقرة البساتين وقرب ماء وبختلف جنس ما فيها كسبتان بعضه نخل وبعضه عنب فاذا كانت لاشين نصفين وقيمة ثلثها المشمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالدين عن ذلك جعل الثلث سهمين والثلثان سهم أو اقرع كيا أي وقسمة رديان يحتاج في القسمة الى رد مال أحدهما كإن يكون باحد جانبي الارض شجرة وكسجزي بيت لا يمكن قسمته وليس في الجانب الآخر ما يعادله الا بقسم شيء اليه من الخارج فيرد آخذه مالا على صاحبه في مقابلة حصته التي أخذها الاخير ان يبيع في المعنى ويجبر الممتنع على الاول والثاني وسياق ذلك

(و) ينبغي أن يختم كس
الرقاع التي فيها الانصبا
المقسومة أو أسماء الشركاء
أو المدعين اذا جازاها
أو نحو ذلك (و) أن
لا يفتحها حتى ينظر الى
الخطم أي ختم الكيس لانه
أبعد عن التهمة (و) أن
لا يقبل القاضي كتاب
قاضي بسماع بينة أو يحكم
اليه الا بشهادة عدلين
عنده بذلك فلا يكفي غيرهما
(باب القسمة)

هي غير الحصص بعضها
من بعض والاصل فيما قبل
الاجماع آيات

(قوله أي ان استأجروه

بهد الخ) هذا مقرر وض
في منصوبهم - م بخلاف
منصوب الخا كم اذا تعذر
الاخذ من بيت المال فلا
يقال فيه ذلك (قوله اياه)
متعلق بأجرة ادكا يؤخذ من
عبارة صحيح

كأية واذا حضر القسمة

واخبار كغير العيصين كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقسم الفنائم بين

أربابها (أجرة القاسم) أي

الذي نصيبه الامام (من بيت

المال) من سهم المصالح لان

ذلك من المصالح العامة

(ثم) ان تعذر بيت المال

فأجرة (على الشركاء) كما

لو كان القاسم منصوبهم

(وهي) أي الأجرة التي على

الشركاء (على قدر حصصهم

المأخوذة) لانهم من مؤن

الملك كالفقعة وخرج

يزاد في المأخوذة الحصص

الاصدة في قسمة التعديل

فان الأجرة ليست على

قدرها بل على قدر الحصص

المأخوذة فله وكثرة لان

العمل في الكثير أكثر

منه في القليل هذا ان

أطلقوا المسمى أو كانت

الأجرة فاسدة والافعل كل

منهم ماعدا من الأجرة ولو

فوق أجرة المثل سواء قدر

معاً أم مرتين (فان انفقوا

على القسمة الا واحدا

وطالبها يفتقه به) أي بما

يخصه (بعدها) دون غيره

(قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث والميرة بعموم اللفظ وضرب منه في الآية عائد
على الميراث أي اعطوهم منه تطبيقاً لظاهرهم قبل القسمة هذا اذا كانت الورثة كباراً وقولوا
لهم قولاً معروفاً أي جهلاً اذا كانوا صغاراً بان تعذر والهم من عدم الاعطاء يكون المال مال
أيتام والامر بالاعطاء للثب وقيل الوجوب وقيل الآية منسوخة وقيل بحكمة (قوله الذي
نصيبه الامام) ويشترط في منصوبه كونه مكافئاً كراسر اسما بعد الاضابطا مع ما يصير اناطة
وعلمه بالقسمة المستلزم له بالمساحة والحساب والمساحة معرفة المقادير والحساب أعم منها
أما منصوب الشركاء فلا يشترط فيه الا التكاليف لانه وكسب عثم الآن يكون فيهم مجبور
عليه وخطه في القسمة فيعتبر فيه المصلحة أيضاً أي عدالة الشاهد فلا بد فيه من شروط
الشاهد ولا بد أيضاً من معرفته بالقسمة وبحكمهم كمنسوب الخا كم وكفي في منصوب الخا كم
فاسم واحد ان لم يكن في القسمة تقويم فان كان فيه ذلك شرط اما تعدده أو جعل الخا كم له
كما في التقويم فبقسم وحده ويعمل به الدين ويعلم ان كان مجتهداً ويحرم على القاضي تعيين
فاسم لا يقسم غيره قياساً على تعيين الكاتب والشهود (قوله ان تعذر بيت المال) أي تعذر
الاخذ منه اما لعدم المال الذي فيه أو لمنع متواليه أو لكون ثم من هو أهم من ذلك (قوله على
الشركاء) أي ان استأجروه بهد ولو فاسداً وكذا لو استأجروه بعضهم باذن الباقيين فان استأجروه
بعضهم فالكل عليه فان عمل ساكناً دون استئجار فلا شيء له أو فاسداً (قوله كالمال) كان القاسم
منصوبهم أي نهى على الشركاء في صورتين سواء أطلب القسمة كلهم أم بعضهم لان العمل
الهم اه (قوله المأخوذة) أي التي أخذت بعد التعديل في قسمة التعديل (قوله في قسمة
التعديل) أي التقويم كارضى أحد الجانبين أو يقع من الآخر وهي بين اثنين نصيبين فيعدل
الثالث في مقابلة الثلثين فصاحب النصف في الأصل صار له الثلثان فعليه ثلثا الأجرة وصاحب
الثلث بالعكس (قوله لان العمل) أي التعب والمشقة (قوله هذا) أي كون الأجرة على قدر
الحصص المأخوذة ان أطلقوا المسمى أي في العينة أو كانت الأجرة فاسدة أي سواء أطلقوا
المسمى أم لا فإرادته بالأجرة قياساً على المسعاة في الصحة وأجرة مثل عمله في الفاسدة (قوله والا)
بان عين كل منهم قدراً (قوله سواء قدرها) كاستأجر نال القسمة هذا بينه وبين الباقيين فلا
ودينارين على فلان أو وكلاً من عقدهم كذلك اه م (قوله أو مرتين) بان عقداً أحد
الشركاء لاجل إقرار نصيبه ثم الثاني كذلك ثم الثالث كذلك قال الخواشي وهذا قول ضعيف
معنى على رأى جوزه القاضي وأذكروه الامام وقال هذا بناء على جواز استئجار الشريك
بالاستئجار لا فراضته ولا سبيل اليه انه وقع على التصرف في نصيب شريكه للتردد والتقدير
فهم يجوزون فإرادته برضا الباقيين وحديث يكون أصلاً ولا يصح الا ان كان فصل واجب كل فذلك
والا فزع على الحصص واقصر الشيطان على التصوير بصورة استأجر نال القسمة فيتنابك هذا على
فان منه كذا ولان كذا اه واعده شيعنا عطية كلام الشارح وهو ظاهر كلام الرملي وعبارة
أما هي تافهية جوزه عند القاضي واعده الباقيين ورد على الاسنوي اعتماداً له اه وعبارة ابن
حجر أما هي تافهية جوزه على المنقول المخصوص ومن ثم قال الاسنوي وغيره انه المعروف بقزم
الانوار وغيره بعدم العدة الباقيين لان ذلك يقتضي التصرف في ملك غيره بغير إذنه
ضعيف نقلاً وان كان قويا مدركاً ومن ثم اعده الباقيين (قوله فان اتفقوا الخ) هذا كلام
متأنف وقوله الا واحداً أي مثلاً (قوله أي بما يخصه) تفسير يرجع الضمير أشار به الى أنه

(قسم) خمسة اجزاء فلو

كان لشخص عشر دوا

لا يصلح للسكنى والباقي

لا يخرج يصلح لها اجزاء

صاحب العشر على القسمة

بطلب الاخذ دون حكمه

لان صاحب العشر متعنت

في طلبه والاخر معذور

(ويقسم بقسمة) فيجزأما

يقسم كذالك في المكمل

ورقنا في الموزون وذرا

في المذروع وعدا في المهدود

ويكتب في كل رقعة اسم

شريك أو جزء بمزج أو

غيره وتدرج في بنادق

مستوية ثم يخرج من لم

يحضره اربعة على جزء أو

اسم فيه على الجسرة لمن

خرجت له ويقول كذا في

الرقعة الثانية وتعين

الثالثة للباقي ان كانت

اثلاثا ويجزأ ما يقسم على

أقل الانصاف ان اختلفت

كنصف وثلاث وسدس

فيجزأ ستة اجزاء (ويحترق)

اذا كتب الاجزاء (عن

تفريق حصصه واحدا)

بان لا يبدأ بصاحب السدس

لانه اذا بدأ به حسنتذرعما

خرج له الجزء الثاني أو

الخامس فمتفرق ملحق

له النصف أو الثلث فيبدأ

بمن له النصف فان خرج

على اسمه الجزء الاول أو

الثاني أعطيها

معلوم من المقام (قوله قسم خمسة اجزاء) أي في خمسة الافراو والتعديل ولا اجبار في قسمة
الرد أصلا لان فيها ملكا للامشركة فيه وهو المال المردود فكان كغير المشترك ومعنى كون
الاولى افراو ان القسمة تبين أن ما يخرج لكل من الشريكين كان ملكه في الاصل والاخير ان
يسع كان كل واحد منهما باع ما يخصه أصالة لشريكه بما يخصه أصالة وانما دخل الاوّل منهما
الاجبار للعاجبة كافي يسع الحاكم مال المدين جبراً اه افاده في شرح المنهج (قوله لا يصلح
للسكنى) أي مثلاً وعبارة م لا يصلح لسكنى أو كونه حاملاً أو ما يقصد من ملك الارض اه
(قوله بطلب الاخر) لانتقاه بمحضه من الوجه الذي كان يفتق به قبل القسمة فهو معذور
وضرر صاحب العشر انما ناشأ من قلة نصيبه لان مجرد القسمة اه خضر وهو في م أيضاً
(قوله لان صاحب العشر متعنت) ولا يرد أنه يتضرر بعدم القسمة أيضاً كصاحب التسعة
اعشار لان ضرره انما دخل عليه من قلة نصيبه كما مر ومحل عدم اجابته ان لم يمكن ضم العشر
لغيره فان أمكن كان كان له بجوارده ملك أو موات لو انضم اليه صلح للسكنى اجبر الاخر بطلبه
حينئذ لم يمتنع (قوله بقسمة) وجوابه مع عدم التراضي بدونها ثم ان وقعت القسمة
بترضى من الشريكين بغير نزاع فلا بد من رضاهما بعد خروج القرعة سواء في قسمة الافراو
أو الرد أو التعديل أما في قسمة الرد والتعديل فلان كل منهما يسع والبيع لا يحصل بالقرعة
فانه تقر الى الرضا بدخول وجهها كقبوله وأما في غيرها فليساعليهما وذلك كقوله جارضا
به هذه القسمة أو بهذا أو بما أخرجه القرعة فان وقعت اجباراً لم يمتنع في اراض لا قبل
القرعة ولا بعدها أو وقعت بدون قرعة أصلاً بان اتفاقاً على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين
والاخر الاخر أو أحدهما الخسيس والاخر النفيس ويرد في القسمة فلا حاجة الى تراض
لان بعد ذلك اه افاده في شرح المنهج (قوله أو جزء) عطف على اسم فيكتب نفس الجزأ أو على
شريك والاول أقرب لما بعد واقصر م وعليه حيث قال بالرفع كما يصرح به عبارة الروضة
اه (قوله بمزج) كالمصري الحد القلي الحد الشرقي وقوله أو غيره كقوله وزعفران وسلقون
(قوله وتدرج) أي الرقع في بنادق من نحو طين بمحرف أو شمع وقوله مستوية أي وزناً وشكلاً
على سبيل الندب ويجوز أن تكون متفاوتة (قوله من لم يحضرها) أي السكينة وهذه موبة
لعبارة المانح ويعبر في المنهج بضعير التنفية وعبارته ثم يخرج من لم يحضرها أي الكتابة
والادراج بعد جعل الرقاع في جره مثلاً فتعبري بذلك أولى من قوله ثم يخرج من لم يحضرها اه
فوقع هنا فيما مر منه ثم (قوله على جزء) ان كتب الاسماء فبقا لمن معه الرقاع أخرج على الجزء
المصري مثلاً فكل من خرج اسمه على ذلك أخذه وقوله أو اسم أي ان كتب الاجزاء فبقا لمن له أخرج
على اسم فبقا لمن خرج له أخذه وتعبري من يدأ به من الذي كان أو الاجزاء منوط بنظر
القاسم اذا لم يمتنع ولا غير (قوله ويحترق الخ) فان خالف وخرج ما لا يصح أعيدت فيجب الاحتراز
عن ذلك لاجل قلة العمل (قوله اذا كتب الاجزاء) قال في شرح المنهج فالاولى كتابة الاسماء في
ثلاث رقاع أو ست والاخراج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكره قال ابن قاسم
لأنه ان تقول اذا كتبت الاسماء ثم يبدئ بالاخراج على الجزء الثاني أو الخامس فخرج اسم
صاحب السدس فيلزم تفريق حصته فيحتاج الى اجتناب البداية بالاخراج على الجزء الثاني
مثلاً في قوله لانه لا يحتاج الخ تأمل اه فقوله اذا كتب الاجزاء ليس بقيد (قوله أعطيها

والثالث وثني بذى الثلث فان خرج على ٥٥٨ اسمه الجزء الرابع أعطيه والظلمس ويتبع السادس ان له السادس وان

استوث انصاه جزئ
ما قسم عليه (ولا يجبر) أحد
(على جعل السفل لواحد
واله لواخر) لمافيه من
الضرر (ولو ادعى بعضهم)
على بعض (غلط في قسمة
اجباراً وقسمة تراض وهي
بالاجزاء صدق المدعى عليه
بيمينه) كافي غير ذلك (فان
أقام) المدعى (بينة بذلك)
أى بالغلط فيما ذكر (أو)
حلف بعد تكول المدعى
عليه نقض القسمة)
كغيرها من الخصومات
ولان النافذة افراز ولا
افراز مع التناوت فان كانت
قسمة التراضى بالتعديل
أو الرد فلا أثر لهذه الدعوى
لان هذه القسمة يبيع ولا
أثر للفاط أو الحيد في قسمة كما
أنه لا أثر للذين قسمة تراضاً
صاحب الحق بتركه وذكروا
الحلف بعد التكول من
زيادى (كالمظهر على الميت
دين) فان القسمة تنقض
لان التصرف فيما خلفه
الميت قبل وفاء دينه باطل
(وان استحق بعض المقسوم
وكان مديناً غير سواء) بان
اختص أحدهم ماله أو
أصاب منه أكثر (باطل)
أى القسمة لا تحتاج أحدهما
الى الرجوع على الآخر
وتعود الاشاعة (والا) بان
كان بهضه شأنها أو معينا
سواء (باطل فيه) لاني الباقي تفرق بالصفة ولو وصول كل منهم الى قدر حقه (ولا يقسم جبراً صنف مع غيره
للمنقولات

والثالث) فان خرج على الثالث أعطيه والاثنين أو على الرابع أعطيه والذين قبله ويتبع الاول
أصاحب السادس والاخير ان اصحاب الثالث أو على الخامس أعطيه والذين قبله أيضاً ويتبعين
الباقى على عكس ما مر اه قل (قوله أعطيه والخامس) وكذا عكسه اه قل (قوله ولا
يجبر على جعل السفل لواحد الخ) كدارها على وسفل فان تراضوا على ذلك فالامر بظاهر
ويكون السطح مشتركاً بينهم عند الاطلاق وبعبارة مر ولو اتقسما براض السفل لواحد
والمستعمل لا آخر ولم يتصرفوا بالسطح في مشتركاً بينهم كما هو ظاهر وكأنه انما يتصرفوا
العلاقة بينهم لان السطح تابع كالميراث اه (قوله في قسمة اجبار) أى قسمة وقعت بالاجبار
وذلك في الافراز والتعديل فقط كما مر (قوله أو قسمة تراض) أى قسمة وقعت بالتراضى ولما
كان هذا شاملاً للانواع الثلاثة لان كما هي دخلها التراضى وكان الشكول ليس مراداً قسمة
بقوله وهي بالاجزاء أى بان كانت قسمة افرازه وقيد في قوله أو قسمة تراض فقط وسد ذكر
مخرقة (قوله نقض القسمة) أى بنوعها وقوله كغيرها من الخصومات أى ان كانت مخالفة
للاواقع كالموقوفات بجهة مجبور التراضى أو كذب الشهود ولا يخاف فاقم كقاض (قوله ولان
الثانية) أى قسمة التراضى اتى بالاجزاء (قوله فان كانت) أى وقعت قسمة التراضى بالتعديل
أو رد قال قل عكس هذه العبارة أصرح في المراد كأن يقول فان وقعت قسمة الرد أو
التعديل بالتراضى فلا أثر للفاط وعلم بما ذكر ان نوع الافراز يصدق المدعى عليه فيه مطلقاً
أى وقع بالتراضى أو بالاجبار وان نوع الرد لا أثر للفاط فيه لانه لا يكون الا بتراضى وان نوع
التعديل ان وقع بالاجبار فكالاول أو بتراضى فكالثاني اه وفي قوله عكس هذه العبارة الخ
نظر لان المقسم هو قسمة التراضى لا الرد والتعديل اذ لم يقسمهما الى كونهما بتراضى تارة
وبعداه أخرى بل قسم قسمة التراضى الى كونهما تارة تكون بالاجزاء وتارة بالتعديل أو الرد
(قوله فان القسمة) أى قسمة التركة بين الورثة تنقض أى يثبني بطلانها كما لو أخذ من العدة
المذكورة قال في المنهج ولو تصرف الوارث ولادين ثم طرد ادين بطلت اه (قوله وان استحق
بعض المقسوم) أى خرج مستحقاً (قوله معينا) أى كميته من دار وقوله غير سواء أى
لم تستوفيه الورثة وصورت ذلك بقوله بان اختص الخ كعشرين شاة اتقسما بزيادة وعمر واكل
منها عشرة فنخرج من نصيب زيد واحدة مستحقة وقوله أو أصاب أى أو عهدهم لكن أصاب الخ
كأن خرج في المال ثلاث شياه مستحقة اثنتان من نصيب زيد واحدة من نصيب عمرو
(قوله أو معينا سواء) كأن لاحدهما نصقه وللاخر نصقه الاخر (قوله جبراً) خرج به ماله
كان بالتراضى فيجوز (قوله صنف مع غيره) مر اده بالصنف النوع كما يشير اليه قوله بعد الا في
منقولات نوع الخ وعبر بذلك في المنهج أيضاً حيث قال ويجبر عليها أى على قسمة التعديل في
منقولات نوع لم يحتجاف منقومه كسيد وثياب من نوع ان زالت الشركة بالقسمة كما سبأ في
كتلثة أعيد بقيمة متساوية القيمة بين ثلاثة وكذا لثة أعيد كذلك بين اثنين قيمة أحدهم كقيمة
الآخرين لانه اختلاف الأغراض فيها باختلاف منقولات نوع اختلاف كضائفين شامة
ومصبرة أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي ولبجي وثياب ابريسم وكان وقطن أو لم يزل
الذكر كعبدين قيمة ثاني أحدهما تعدل قيمة ثلثة مع الآخر فلا اجبار فيه بالصفة اختلاف
الأغراض فيها ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة اه فجعل قوله كضائفين الخ مثلاً

سواء (باطل فيه) لاني الباقي تفرق بالصفة ولو وصول كل منهم الى قدر حقه (ولا يقسم جبراً صنف مع غيره
للمنقولات

للمنقولات نوع اختلاف وقوله وعبيد الخ مثلا لمنقولات أنواع وجهه من ذلك كله ههنا مثلا
 للمصنفين والخطب يسير وفي تعبيره ههنا أولا بالاصنف وثانيا بالانواع فنحن كما سألنا (قوله
 مطلقا) أي سواء كان منقولا أم غيره انفقنا القيمة واختلقت وان لم يخل هذا التعبير المنقول
 (قوله كضائقتين) به منزهة قبل الثبوت ثمينة ضائقة ما خذت من الضان قال في الصحاح الضان
 خلاف المعز والاشئ ضائقة والجمع ضوائق (قوله وشباب ابريسم) بالاضافة وعدها
 والابريسم بكسر الهمزة والراء وقصهما وبكسر الهمزة وفتح الراء ثلاث لغات والسين
 مفتوحة فيها وسواء استوت قيمة تلك الشباب أو اختلقت (قوله ولا مصنف) أي نوع مع صنفه
 أي نوعه كدارين الخ هذا أيضا في قوله فيما مر ولا يجبر على جعل السهل الخ الآن يقال
 ذكره لاجل الاستثناء بعده (قوله على أن يكون الخ) راجع للمصنفين قبله وان كان ظاهر
 كلام الشارح يقتضي رجوعه للثانية فقط قال في قوله على أن يكون كل منهما لواحد المراد
 من هذا جعل احدهما الواحد والاخرى للآخر فتأمل اهـ وكأنه استترى بذلك عما يؤيده
 ظاهر المتن من الاشتراط فيقتضي أنه لو قسم على غير هذا الشرط بان لم يجعل كل منهما لواحد
 يجبر الممتنع منهما مع أنه لا يجبر ههنا ما يفهم من ظاهر كلامه وهو فاسد بل ما يفهمه كلام
 المصنف من الاشتراط هو المراد كما صرح به الرملي وعبارته مع متن المنهاج ولو استوت قيمة
 دارين أو حاتونين فطلب جعل كل لواحد فلا اجبار وخروج بقوله كل لواحد لما لو لم يطلب
 خصوص ذلك فيجبر المستمع اهـ فان أراد بذلك مجرّد الابتناء فكلام المصنف غني عنه (قوله
 الا في منقول نوع) الاضافة على معنى من أي منقولات من نوع كما نفيد به عبارة المنهج السابقة
 أو من اضافة الصنف للوصف فنخرج بالمنقول غيره كما مر وباضافته للنوع منقول أنواع
 كما مر أيضا في قوله وعبيد تركي وهندي الخ وبقوله لم يختلف ما ذا اختلاف كما مر في الضائقتين
 الشامية والمصرية قائمهما من نوع واحد لكنه اختلاف على ما مر وترك قبيلا وهو زوال
 الشركة بالقسمة وتقدم بحجته وهو الاستثناء المذكور راجع للثانية فقط أعني قوله ولا مصنف
 مع صنفه الخ فاستثنى من ذلك مصورتين وعبرا أولا بالاصنف وثانيا بالانواع فتفقهنا ههنا
 قيمة التعديل فيقتضي جريانها فيما استوت قيمته ولا مانع منه لانهم ان استوت القيمة لم يكن
 بقوت بعضها على بعض من وجه آخر فيقع التعديل (قوله صغار) بان لم يجعل كل منها
 القسمة وهو قيد يخرج به البكار سواء تلافقت أو لا استوت قيمتها ولا فلا جبر فيه بالشدة
 اختلاف الأغراض باختلاف الحال والابنية ثم ان طلب قسمتها غير أعيان بان لم يأخذ كل
 عينها كاملة أجبر الممتنع وخروج بقوله ملاحظة غير ههنا لا اجبار فيه أو زاد في المنهج ههنا قوله
 أعياننا زالت الشركة بالقسمة اهـ أي بان يأخذ كل واحد عينا كاملة لإيهض عين واحد ترك
 بزوال الشركة كعدم الوقيت وان أخذ كل منهما عينا كاملة كئلافة ذكابين بين اثنين فانه اذا
 أخذ كل عينا بقيت عين مشتركة بينهما (قوله أقله اختلاف) لم يقل ادم الاختلاف لانه
 موجود لكنه في غير حال في شرح المنهج خاتمة لوترافعه الى فاض في قسمة ملك بلايين لم يجبر
 وان لم يكن لهم منافع اهـ أي لانه ربما لم يكن لهم استحقاق فاذا أجابهم وظهر لهم منافع بعد
 ذلك يمنعونهم ويتعلمون بقسمة القاضي بينهم فلا بد أن يقبوا قيمة ملكهم ولو رجلا و امرأتين
 أو رجلا وميمنا وكذا لا يجيب الشر كما اذا طاب واقعة ثنى بطلت قسمة بالكلية كقوله وثوب

مطلقا) كضائقتين مصرية
 وشامية وعبيد تركي
 وهندي وقرشي وشباب
 ابريسم وكان وقطن لينة
 اختلاف الأغراض في
 ذلك (ولا مصنف - مع
 صنفه) كدارين (على أن
 يكون كل منهما لواحد)
 لشدّة اختلاف الأغراض
 باختلاف الحال والابنية
 (الا في منقول نوع) لم
 يختلف كعبيد وشباب من
 نوع متساوية القيمة (و في
 نحو ذكابين صغار
 متلاصقة) فتقسم كذلك
 جبر القسمة اختلاف
 الأغراض في ذلك وقولي
 ونحو الى آخره من زيادي
 بل كلام الاصل يقتضي
 أنه لا اجبار فيه

(هي) جمع شهادة وهي اخبار عن شيء باق خاص والاصل فيها آيات كآية ولائكة والشهادة واخبار بغير العصبين ليس لك الا شاهدان أو عينته وأركانها شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلاءه سلم مما يأتي وهي (أنواع بحسب ما تقبل فيه) الاول (شاهد) وهو (في رؤية هلال رمضان) قال ابن عمر أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وابن حبان وقال صحيح الاسناد على شرط مسلم (و) الثاني (شاهد عيّن في الأموال) أو ما قصدت به روى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم وسلم قضى بشاهد عيّن زاد الشافعي في الأموال (و) الثالث (شاهد وأمر أنان فيما) أي في الأموال (وفيما لا يراه الرجال غالباً) كعيب امرأته تحت ثوبه أو بكاره

(قوله وكذا عيّن ما يبدو عند الخ) مقتضى نفسه لا يظهر غالباً بما بين السرة والركبة أن ما يظهر غالباً هو شاهد ذلك لا خصوص بغيره وعند المهنة

نقيب بين فيذهبهم من قسمته فان نقص ثبته أو بطل ثبته المقصود لم يذهبهم ولم يحجم

(باب الشهادات)

بوجه الاختلاف أنواعها وسعت بذلك لوجوده فقط أشهد فيها أو قدمت على الدعوى لسبقها لها في العمل وان كانت بعدها في الاداء فلم ينظر لذلك (قوله جمع شهادة) مصدر شهد من باب سلم ومعناها لغة الخبر القاطع ونحو ما ذكره بقوله وهي اخبار رأى عند سماعكم أو محكم عن شيء سواء كان هلال رمضان أو غيره فهذا التعريف أولى من تعريفها بأنم الاخبار يحق للغير على الغير نخرج الاقرار والدعوى لان الاول اخبار يحق للغير عليه والدعوى عكسه (قوله باق خاص) وهو لفظ أشهد فلا يكتفي بغيره ولو بعينه كاعلم أو أتيقن أو أرى لان قيمه نوع تعدل بدل توقف الاسلام على هذا اللفظ ويؤخذ من هذا التعريف الاركان الخمسة (قوله ليس لك) هو خطاب للمدعي أي ليس لك في اثبات حقتك أو في فصل الخصومة الا شاهدان أو عينته أي عين المدعي عليه ان لم يكن لك شاهد فليس لك عليه الا العيّن ولا تستحق عنده شيئاً اذا علم ما قاله اربكون العيّن للمدعي أنه يستحقها على المدعي عليه وأوفي كلامه مائة خلو تجوز الجمع والافتقار بجمع الشاهد والعيّن فيما لو قال المدعي ليس معي بيعة خلف المدعي عليه ثم أقام المدعي البيعة لاظهار كذبه فانما تقبل ويلحق بالشاهد عيّن المدعي حكم الخاصكم بعلمه كما مر (قوله وهي) أي الشهادات أنواع أي سبعة بحسب ما تقبل فيسه وهو المشهود به (قوله وهو في رؤية هلال رمضان) لو قال كروية الخ لكان أولى وأعم اذ من له هلال ذي الحجة بالنسبة للوقوف وشوال للأحرام بالحج ونحوه من ذلك أيضاً خرس العنب والرطب فيكتفي بخارص واحد والورث ثبت بواحد وكذا القسمة على ما مر وكذا ما مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته فيحكم بشهادته بالنسبة للصلاة عليه وتوابعها وان لم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمات وكانوا أخبر الميّن الثقة بامتناع الخصم المتعزّز فيه زوره الحاكم بقوله ويجاب عن المحصر المذكور بان مراده ما يتوقف الحكم به على دعوى صحيحة وذلك خاص به لال رمضان دون غيره مما ذكره أمده مد (قوله أخبرني النبي الخ) أي باق الشهادة خلافاً لابي الدّم كما مر (قوله شاهد عيّن) أي أو رجلان أو رجل وأمر أنان كما يذ كره وهل القضاء بالشاهد والعيّن معاً أو بالشاهد فقط والعيّن مؤكدة أو بالعكس اقوال أحسنها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد على الاول يقرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء (قوله أو ما) أي شيء قصدت به أي منه من عقد مالي كبيع ومنه الخوالة لانها يبيع دين بدين أو فسخ كاقالة أو حن مالي كضمان وشمار وأجل وشفعة ووطء شبهة لأجل المهر ولو قال وما قصدت منه امكن أظهر كما عاتت وما يشهد بشاهد عيّن الاقرار بالمال كما ذكره في نرح الروض لان المقصود منه المال (قوله كعيب امرأة) أي من برص ونحوه كرتق وقرن وجرح على فرج ان كان الشاهد عالماً بالطب حرة كانت أو أمة خلافاً للدعوى (قوله تحت ثوبها) المراد به ما لا يظهر منها غالباً وهو ما بين السرة والركبة في الامة وما بعد الوجه واليدين في الحرة وان كان في ظهرها وان لم يكن تحت الازار ونحوه به مالو كان في الوجه واليدين من الحرة فلا بد في ثبوتها ان يقصده به مال من رجلين وكذا فيما يبدو عند مهنة الامة اذا قصد به فسخ النكاح مثلاً أما اذا قصد به الرد بالعيب فيثبت برجل

وامرأتين ورجل وبين اذا اقصده منه حينئذ المال (قوله وولادة) أي وجل وقوله وحضر أي
 انعسر اطلاع الرجل عليه أي لان الدم وان هو هذا يحفل أنه استحاضة وهذا ما صرح به النووي
 في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ ومرويه بعضهم خلافا لما في الروضة كاصحابها
 في كتاب الطلاق من تعدد اقامة البينة عليه ويرجع بعضهم ما هنا وحمل ما في الطلاق من التعذر
 على التعسر قال م راذ كثيرا ما يطلق التعذر ويراد به التعسر اه (قوله فان لم يكونا رجلاين)
 أي ان لم ترغبوا في اقامة الرجلين وليس المراد أنه لا يكفي الرجل والمرأتان الا عند تعذر الرجلين
 (قوله في غير الزنا) من الغير المذكور ووطء الشبهة اذا قصد بالدعوى به اثبات النسب ومقدمات
 الزنا كقبلة ومعاينة والاقرار به أما اذا قصد بالدعوى بوطء الشبهة المال او شهده بحسبة
 فثبت بما ثبت به المال اه (قوله وغير ما في معناه) وهو الاواط واثبات انها تم وغيره مما في
 والماصل أن الاقسام خمسة أحدها ما يقبل فيه عدل واحد كزنية هلال رمضان وثانها ما لا
 يثبت الا بأربعة مذكور وهو الزنا وما في معناه وثالثها ما يثبت برجلين أو رجل وامرأتين أو
 رجل وعين وهو المال وما يقصد منه المال ورابعها ما لا يقبل فيه الا رجلان وهو العتوبة
 ولولا أدى كسرب وقذف وما يطلع عليه الرجال غالبا كسكاح وطلاق وخامسها ما يقبل فيه
 محض النساء وهو ما لا يطلع عليه الرجال كالولادة (قوله في صور تقدمت في الايمان) وهي سبعة
 كالدعوى على الميت والغائب ونحو ذلك (قوله وتقدمت أشكته) أي قريبا وهي قوله كعيب
 امرأة تحت ثوب الخ (قوله مضت السنة) أي السنة تقربت بانه أي على أنه الخ أو تقررت على هذا
 الوجه أو حكمت ونسبة الحكم اليها مجاز والسنة الطريقة أي شريعة النبي صلى الله عليه
 وسلم وهي الاحكام الشرعية لا مقابل الفرض (قوله أربعة رجال) يشهدون أنهم رأوه أدخل
 مكانا مختارا شقته أو قدرها من فاعدها فخرجها ولا بد من تعينها كهذه أو فلانة على وجه الزنا
 أو نحوه كأن يقول على وجه محرم وان لم يقل كميل في مكحلة أتم يندب ذلك ولا يشترط ذكر زمان
 الزنا مكانه حيث لم يذكر أحد منهم والاوجب سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يستقل
 شهادتهم ولو قالوا نعمدنا النظر لاجل الشهادة فثبت شهادتهم لان ذلك صغيرة لا تطاها اه
 أفاده من (قوله قوله تعالى الخ) فلا يثبت الحد أو التعزير بدون الاربعة لهذه الآية ولان
 الزنا أقم القوا حس وان كان القتل أغلط منه على الاصح فغلطت الشهادة فيه ستر من الله
 تعالى على عباده اه أفاده من خروج بالحد أو التعزير غيره كسقوط حوائثه وعدا النسب
 ووقوع طلاق علق بزنا فثبت برجلين وصورة ذلك أن يقولوا أنهم برزنا به سدسقوط أو
 وقوع ما ذكرناه له ما بقصد الخ يتنى عنها الحد والفسق لان ذلك يتنى أن يكون قد شهدا
 بذلك الخالق العار به فاندفع ما يقال ان هذا يشكك بما صرح في باب حد الفذف من ان شهادة
 مادون الاربعة بالزنا تنقصهم وتوجب حدهم (قوله ونحوهما) كوطء شبهة لم يقصد به ما صرح أو
 وطء فيه حد أو تعزير كالوطء في الحيض (قوله وان رجعا) أي الشهود دينوع مما صرح الشامل
 لشهادة الاناث المخلص في الصغير تغليب اه قل (قوله قبل الحكم) أي ولو بعد ثبوت
 شهادتهم (قوله لم يحكم بها) أي امتنع عليه حكمه بها وان أعادوها به بذلك لانه لا يدري الخ
 وزوال سبب الحكم كالوطء ما يمنع قبول الشهادة قبله كخوف في أو عداوة أو اتقاء المال
 لانه لا يدري

وولادة وحضر اه وم
 قوله تعالى فان لم يكونا
 رجلين فرجل وامرأتان
 وانفذت كالمراة وتعبري
 بما ذكر اولي مما عبر به
 (و) الرابع (شاهدان في
 غير زنا) وغير ما في معناه
 اهم سوم آية واستشهدوا
 شهيدين (و) الخامس
 (شاهدان وعين في صور
 تقدمت في الايمان)
 وتقدم الكلام عليها ثم
 (و) السادس (أربع نسوة
 فيما لا يراه الرجال غالبا)
 وتقدمت أمثاله روى
 ابن أبي شيبة عن الزهري
 مضت السنة بانه تجوز
 شهادة النساء فيما لا يطلع
 عليه غيرهن من ولادة
 النساء وغيره وبين وقيل
 بذلك غيره مما يثار كفي
 والمعنى المذكور وتعبري
 بما ذكر اولي من اقتضاه
 على عيوب النساء
 (و) السابع (أربعة رجال
 في الشهادة بالزنا) اقول
 تعالى والذين يرمون المحصنات
 ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
 الآية واثبات البينة
 المينة ونحوهما كالزنا
 (وان رجعا عن الشهادة
 فان كان رجوعهم قيل
 الحكم لم يحكم) به الحاكم
 لانه لا يدري

المشهود به يارث من المشهود له لا نحو موته أو جرحه أو غيبته أو فسقونه ويعزرون أن قالوا
 نعم لنا الكذب ويحدون لقذف أن كانت شهادتهم برفاوان ادعوا الغلط ولا فرق بين أن
 يصح الشاهد بالرجوع أم يقول شهادتي باطلة أو لا شهادة لي على فلان أو هي منقوضة أو
 مفسوخة وكذا لو قال فسختها أو رددتها أو أبطلتها على الأرجح ولو قال للعالم توفيق المحكم
 وجب توفيقه فإن قال له أقض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم إن كان عاميا وجب سؤاله عن سبب
 توفيقه (قوله أصدقوا في الأولى) وهو الشهادة أم في الثانية وهو الرجوع (قوله فلا يني) الأولى
 أن يقول فلم يني لأن المقصود نفي بقاء ظن الصدق الذي أوجبته الشهادة وهو ما مضى متقدما
 على الرجوع لا نفي بقاءه في المستقبل بعد الرجوع **كذا أفادة** ذل وقد يقال إن كلام
 الشارح مستقيم لأن فرض المسئلة أن الرجوع قبل الحكم وبشروط بقاء ظن الصدق من
 وقت الشهادة إلى وقت الحكم فيرجعهم بغيره بقاء ظن الصدق في المستقبل قبل الحكم فيمتنع
 إيقاع الحكم للقدسية كما مر (قوله) وبعد استيفاء الحق) فبذلك لا جمل قوله غرموا الحق فإن كان
 قبل الاستيفاء امتنع استيفاء العقوبة ولو لا دعي كدزنا وشرب وقود وحده لكانت لاثم ان سقط
 بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفي إن لم يكن استوفى لأنه ليس مما يسقط بالشبهة
 حتى يتأثر بالرجوع والحاصل أنهم إن رجعوا بعد الحكم وقبل استيفاء الحق فإن كان الحق مالا
 استوفى أو عقوبة فلا سواء كانت لله تعالى كدزنا ولا دعي كدود وكان الأولى أن يقول بدل
 قوله وبعد استيفاء الحق وبعد العمل بعقوبته لأن في كون الجزية مستوفاة بعد كمال يني (قوله)
 في الطلاق البائن) ويغرمون فيه مهر المثل ولو قبل الوطأ أو بعد إبراء الزوجة فزوجه عن المهر
 نظر إلى بدل البضع المغفوت بالشهادة إذا نظر في الخلاف إلى المتألف إلى ما قام به على المستحق
 سواء دفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يغرمون قبل دفعه لأن الحيولة هناك
 تحققت وخرج بالبائن الرجعي فلا غرم فيه عليهم إذ لم يقووا شيئا فإن لم يرجع حتى انقضت العدة
 غرموا كما في البائن اه أفاده في شرح المنهج أي وقد يمكنه من الرجعة لا يسقط حقه لأن الامتناع
 من تداركه ما يعرض بحماية الغير لا يسقط الضمان كالرجوع شاء غيره فلم يذهبها ما لم يجمع
 القسكن منه حتى ماتت اه أفاده الزيادة (قوله والعق) نعم لو شهدا ثنتان على إقرار سيد الأمة
 بأبلاها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يغرم ما شهدا لأن المال باق فيها ولم يفوتا لاسطة البيع
 ولا قيمة لها بانقراضها وليس كباقي العبد من بدفعا فيه فإنه في ضمان يده حتى يعود إلى مستحقه فإن
 مات السيد غرما قيمته المأواث لأن هذه الشهادة لا تحيط عن الشهادة بتعليق العقق ولو شهدا
 بتعلقه فوجدت الصفة وحكم بعقوبته ثم رجعا غرما اه (قوله والمال) فيغرمون بدله من مثل
 في المثل وقيمة وقت الحكم في المتقوم على المعقود وان قالوا خطأ بالحصول الحيولة بشهادتهم
 ويوزع عليهم بالسوية بينهم عند انحلال دعوتهم فإن اختلف كما مر أئير رجعا مع رجل فعليه ما
 انصف على كل منهم ما رجع لأنهما انصف الخجة وعلى الرجل النصف الباقي وعلى الرجل إذا رجع مع
 أربع ذوات في شحور ضاع مما يشبه بعضهم ثلث وعليهن ثلثان إذ كل ثنتين بمنزلة رجل فإن
 رجع هو أو ثنتان فلا غرم على الرابع بقاء الخجة وعليه إذا رجع مع أربع في مال نصف وعليهن
 نصف فإن رجع منهن ثنتان فلا غرم عليهما بقاء الخجة وإذا رجع بعض الشهود ودبى منهم نصاب

أصدقوا في الأولى أم في
 الثانية فلا يني ظن الصدق
 فصح (أو) كان (بعده)
 وبعد استيفاء الحق (غرموا)
 لا مشهور وعليه (في)
 الطلاق البائن (والعق)
 والمال وغيرها

فلا غرم على الراجع لبقاء الحجة بمن بقي أو بقي منهم دون غرم الراجع القسط سواء أزيد أو انقص
عليه كسلالة رجع منهم إثنان أم لا كاثنتين رجع أحدهما فغرم الراجع فيهما النصف لبقاء
نصف الحجة (قوله المحرم) بكسر الراء اسم فاعل كالا يخفى (قوله) كأن قالوا أخطأنا الخ) ويلزمهم
حينئذ دية مخففة في مالهم إن لم تصدقهم العاقلة والافعل العاقلة فإن قالوا نعم دناهم ادة الزور
وعلم أنه يقتل به وإن لم يثبتهم قودان جهل الولي نعم دهم والافعل ادة عليه فقط فإن آل الامر
الى الدية وجبت دية مغلطة كما هو معلوم عامر فإن لم يقولوا وعلمنا أنه يقتل به ولنا بان قالوا لم
نعم ذلك فإن كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم والابان قرب عهدهم بالاسلام أو
نشروا بعد اعن العلم فثبت به عمد ولو قال ولي القاتل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وإن ورد في
وقع منه ما شهدوا به فلا شيء عليهم كالمصدقهم المنتم وشبهه بالمال على الرجوع فلا غرم عليهم
ويرد ما أخذ منهم ويلزمهم الزنا إذا رجعوا أحد القذف ثم يقتلون وقول فلنم الرجوع لمن
كان فيهم محصنا اه ليس في محله لانه لا معنى لاعتبار الاحصان هنا فلا يرجعون بل يقتلون
لنسيهم في القتل (قوله وشروط الشاهد الخ) هذه الشروط تعتبر عند التحمل والاداء في
النكاح وعند الاداء فقط في غيره ويرجع اقوال الشاهد في الاسلام في الحرية وكذا
الشروط سبعة بعضها في الاقوال وبعضها في الاعمال كما يعلم من الشارح (قوله حرية) أى
معلومة لا ظاهرة بدار الاحرار فيها أكثر ولا مستورة كدار استوى فيها الفرقان وكذا يقال
في الاملاهم اه قل (قوله وعدالة) بعدم ارتكاب كبيرة أو اضرار على صغيرة ولم تقابل طاعات
عمره الغالب على معاصيه وسمى العدل عدلا لاعتدال أحواله فإن كان عدلا عند الناس فاسما
عند الله قبل في الحق وقودون نحو النكاح والا قرب في حد الكبيرة انما كل ذنب فيه حد أو
وعيد شديد من كتاب أو سنة أو إجماع أو نص امام بالنسبة لمن قلده ومنها ان معين لم يعلم موته على
الكفر فإن جهل موته عليه لم يجز اعنائه على المعتد وقيل يجوز لان الظاهر موته عليه فيستحب
ذلك والاصرار على الصغيرة لا يصيرها كبيرة حقيقة بل في حكمها كما قاله المراد بالاصرار
التكرار حتى لو فعلها مرة لا يكون مصرا وقيل عدم التوبة حتى لو فعلها مرة من غير توبة كان
مصرا وقيل هو العزم على الماودة بعد الفل وقيل التوبة (قوله وبصر) ولو ضعف البصر
أو أعور (قوله وسمع) ولو بآن واحدة ولو كان يسمعه ثقيل (قوله ونطق) ولو مع عدم صفة
الحر وف وقوله ورشده ودخل في العدالة هكذا قال قل وفيه نظر لان المجبور عليه بسفه
الا في ان لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة فهو عدل غير رشيد فلا يلزم من ثبوت العدالة
الرشد ولذا صرح به في المنهج وزاده على أصله الذي ذكره العدالة وزاده مر على عبارة المنهاج
المذكور فيها ما ذكر (قوله وحرؤية) بالرفع (قوله فلا تقبل الشهادة من بهرق) أى خلافا
لابن حنبل وذهب مالك الى قبول شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ونحوها اه ابن
شرف (قوله ولا من كافر) ولو على مثله لانه أخس الناس وأقوله تعالى واستشهدوا بدينهم
من ربكم وقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم والكافر ليس من ربنا وليس يعدل وأما
خبر لا تقبل شهادة أهل دين على غيرهم الا المسلمون فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم
فضعيف وقوله تعالى أو آخران من غيركم معناه من غير عشرينكم أو منسوخ بقوله تعالى

كل رضاع المحرم واللعان
والفسخ بالعيب والقتل
كان قالوا أخطأنا في شهادتنا
لنفويتهم عليه حقه
(وشروط الشاهد حرية
وعدالة وبصر وسمع ونطق
ورشد وعدم تغفل وحرؤية)
وهي التقاطع بخلاف امثاله
في زمانه ومكانه وعدم اتهام
كما يعلم مما يأتي فلا تقبل
الشهادة من بهرق ولا من
كافر

وأشبهوا وذوى عدل منكم ولو جهل الحياكم اسلام الشاهد كان له أن يعقد قوله بخلاف ما لو
 جهل سرية فلا يرجع لقوله بل يبحث عنها اه أفاده مر بزيادة (قوله وفاسق) لقوله تعالى
 وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله من ترضون من الشهداء وهو ليس بعدل وليس لنا فاسق تقبل
 شهادته الا شارب النبيذ الخنثى فانه فاسق عندنا وتقبل شهادته وقيل يجوز شهادته الامثل
 فالامثل اذا عم النسق لا ضرورة (قوله ولا من أعمى) وكذا في ظلمة كما قررته شيخنا عطينة (قوله
 في الاقوال) كبيع وتكاح واقراء وخروج بها الانعام كالانلاقات وغيرها مما يطرقه البصر
 (قوله ولا من أنرس) وان فهم اشارته كل أحد اذا لا يجوز عن احتمال فربما بعد شهادته بها كما
 لا يثبت بها افعال الوصاف على عدم الكلام ولا تبطل صلاته به انتهى لا غنى في هذه الابواب
 الثلاثة ومع غير في غيرها كما مر (قوله ولا من يحجور عليه) أى شرعاً وان لم يحجور عليه حساً كان
 بلغ غير مصلح لماله ودينه ولم يحجور عليه القاضى قال مر وما عترض به من أنه لا حاجة له كره اذا
 هو اما ناقص عدل أو فاسق فمما ينبغي عنه رد بان نقص عقله لا يؤدي الى تسميته بمجنون لانه
 مكلف اه وهو يؤيد ما قدمناه في الرد على قل (قوله ولا من معقل لا يضبط) لانه لا يؤتى
 بقوله فلا بد أن يكون الشاهد متيقظاً ومن التيقظ ضبط ألتاظ الشاهد وعليه جبر وفهام غير
 زيادة ولا نقص ومن ثم كان المنجى عدم جواز الشهادته بما عفى ولا بما سار بالرواية الفقهية بها ولان
 الماداهما على عتيدة الحياكم والشاهد قد يحذف أو يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند
 الحياكم ثم يقرب القول بجواز التعديل بأحد المترادفين من الآخر عند عدم الإيهام كالأول قال
 أحد الشاهدين وكما وقال الآخر فوض اليه أو نأيه ولو شهد له واحد يأنى وآخر يأنى ثبت
 الألف وله الخلاف مع الشاهد بالالف الزائد ولو أخبر الشاهد عدل بما يأنى شهادته جاز له اعتقاده
 ان غلب على ظنه صدقه والا فلا ومن شهد بأمر ارفع علمه باطناً بما يخالفه لزمه الاخبار به اه
 ملخصاً من مر (قوله لا يضبط) أى أصلاً أو غالباً أو على السواء بخلاف من لا يضبط نادراً ولا
 يقدح الغلط البسيط لان أحد من الناس لا يسلم منه (قوله ولا من عادم مروءة) بضم الميم أفصح
 من فقهها وهى نوى الادباس عرفاً لان الامتنع ضبط بل يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال
 والا ما كس بخلاف العدالة فانه كما ذكرنا من جهة النفس لا تتغير بعروض متناهية الا بالاحتياج
 في ضبطها الى العرف ويجوز زعمها على حارم المروءة الا اذا تعينت عليه الشهادة فيحرم عليه
 تعاطيه وقد فقدت المروءة الآن الامن القابل من الناس قال بعضهم
 مررت على المروءة وهى تبكى • فقلت علام تنحب الفتاة
 فقالت كيف لأبى وأهلى • جميعاً دون خلق الله ما لو ا
 (قوله كغير) بالكاف أوله أو باللام ذهبتان والمعنى على انما يأنى أن عدم المروءة شرط لغير سوق
 الخ والسوق بضم السين وسكون الواو نسبة للسوق المعروف (قوله في سوق) متعلق بأكل
 وما عطف عليه وكشف الرأس كشف البدن (قوله بلا عذر) خرج به ما لو غلبه جوع أو
 عطش واضطر الى ذلك وما لو كان صائماً وقصد المبادرة بالسنة الفاعل وهذا كله اذا أكل أو شرب
 خارج الحانوت أما لو كان فيه وكن مسنة فراجعت لا ينظر وغيره فلا يضر ذلك (قوله وكن
 أنسك من حكايات الخ) أى سواء فعل ذلك لطلب دنيا فحصل له من الحاضر من أو لجرد

والفاسق ولا من أعمى
 مواضع ثانياً في باب أحكام
 الأعمى ولا من أنرس في
 الاقوال ولا من أنرس ولا
 من يحجور عليه بفسقه
 وصحبارجنسون ولا من
 معقل لا يضبط ولا من عادم
 مروءة كغير سوق اكل
 أو شرب أو عصى مكشوف
 الرأس في سوق بلا عذر
 وكن أكثر من حكايات
 مضحكة بين الناس وذكر
 الجمع والنطق من زيادتي

المباشرة تلعب من تكلم بالكلمة ليضحك بها جملتهم ويهين الناس سبعين خريفاً أي عاملاً من إطلاق الجزم وإرادة النكل وما أحسن قول بعضهم

قد رميننا من الزمان بسهم * قدم الفذل والكريم نأخر
مات من عاش بالنفس له تجوعا * وعطى من يقود أوقته ضرر

وتخرج بالاكثار القابل فمن يخرج المرد أو لا بد أن يقصد ضحك الجالسين فإن لم يقصد ذلك لكون ذلك طبعه لم يعد خادماً له. وروية كما وقع له من الضحكة ولا بد أيضاً أن تكون الحركات كاذبة فإن كانت صادقة لم يضمر وكالاكثر عاذ كماله فعل ضحكة بحيث يصير ذلك عادة له كما يشهد له الناس وكذا اكثاره بـ شطرنج أو غناء أو سماعه أو رقص بخلاف قلبي ذلك ومن خازم المودة أو ما تقبل حليته من زوجة أو أمة بحضرة الناس الذين يستحي منهم في ذلك ولو أيدت بسلامة على المعقولة أو ما تقبل ابن عمر جارية فقد صرا الجواب عنه ومنه أيضاً حرفة ذئبة بأنهم من كبحهم وكس ودبغ عن الاتيق به لا تعارفاً بل طسفة بخلافه ممن تليق به وإن لم تكن حرفة آتاه (قوله وقولي ورشداً) أي لأنه يخرج شجوراً السفة بخلاف تعبير الأصل فإنه لا يخرج (قوله وتجوز الشهادة الخ) أشار بذلك للحكمة عن الشاهد وأدائها (قوله المعقولة) خرج غيرها كشمادة فاسق أو بهض أو سيد أو رقة أو عدو ولا يصح تحمل الشهادة عن ذكر وكذا لا يصح تحمل النساء وإن كانت الشهادة في ولد أو رضاع لأن شهادة الزور تثبت شهادة الأصل وهي مما يطالع عليه لرجل غالباً لا ما يشهد به الأصل فلو كان الأصل نساء وأشهدن رجالاً صح وإن لم يثبت المشهود به بالرجال كعيوب النساء (قوله في غير عقوبة الله تعالى) كخذفنا رطب شمر ويرفة وقوله واحصان أي لا يتحمل الشهادة بالاحصان إن ثبت زناه واستحق الرجم وقوله كعفة مثال لاغير وهو الذي تجوز فيه الشهادة على الشهادة (قوله لأن الأصل) أي الذي يتحمل الشهادة أو لا فدية هذا نحو من حر ويجوز للفرع أيضاً أن يشهد على شهادته بشرط تعذر الأصلين (قوله وذكر في شرح الأصل الخ) وكيفية تحمها بأحد أو ثلاثة أماناً استمرها بالراهن الرعاية وهي الحفظ والضبط بأن يقول أنا شاهد على فلان بكذا وأشهد ذلك أو أشهد ذلك أو أشهد على شهادتي به وأما إن يسمعه يشهد عنه كماكم أو يحكم أن الله على فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وإن لم يستمره وأما إن يسمعه بين سبب الشهادة كأن شهدن فلان على فلان أنا بقرض أو بيع فلا سماعه الشهادة على شهادته وإن لم يستمره ولم يشهد عنه كماكم لا تفاداً أحقال الوعدوا تساهل مع الاستناد إلى السبب ويعجب على الفرع عند الادعاء بيان جهمة التحمل من أحد الأمور الثلاثة المذكورة فإن استمرها الأصل قال أنهم دان فلا ناشد أن الله على فلان كذا وأشهدني على شهادته وإن لم يستمره بين أنا شهد عنه كماكم أو أنه أشهد المشهود به إلى سببه نعم إن وثق المسأكم به لم يجب البيان بشرط قبول شهادة الفرع تعسر شهادة الأصل بموت أو نحو مرض أو غيبة فوق سبب العدوى وإن ذكر الفرع أصله أي يسمعه وإن كان عدلاً لا حقال جارح عند القاضى وأن لا يخرج الأصل عن صحة شهادته فإن حدث به عداوة أو فسق برقة أو غيرهما لم يشهد الفرع ولو زالت هذه الموانع احتج التحمل جديد أهلاً لمصلحة المنهج ونسرحه (قوله أماناً في عقوبة الله تعالى الخ) أي بالنظر إلى اثباتها كالوهم بأربعة بنات

وقولي ورشداً أولى من قوله
والبلوغ والعقل (وتجوز
الشهادة على الشهادة)
المقبولة (في غير عقوبة الله
تعالى واحصان) كعفة
وفسح وفود وحسد في
أهله وم قوله تعالى وأشهدوا
ذوي عدل منكم وللحاجة
إليه لأن الأصل قد تعذر
وذكرت في شرح الأصل
كيفية تحمها بشرط
قبولها أماناً في عقوبة الله
تعالى وفي الأحصان فلا
يجوز لأن حقه تعالى
المشروط فيه الاحصان

نخص ثم أراد أربعة أن يشهدوا على شهادتهم لا يقتل اثبات العقوبة فإنه لا يصح أما بالنظر إلى
 درهما كالو شهادته على شهادة آخرين إن الحالتهم حد فلا نأفانم تقبل (قوله في الجملة) يصح تعلقه
 بحق أي حق الله في الجملة من حيث كون الزنا فيه التجري والاقدام على ما حرره الله تعالى وفيه
 اختلاط الانساب في حد الزنا مثلاً لا حقا لان به يرتفع التجري المذكور ويرتفع اختلاط
 الانساب وقول الشورى ان الزنا فيه حقا فيه تساهل لان الحقين في حدهم كما علمت لاق نفسه
 وأيضاً فالاحصان شرط في حده لاق نفسه ويصح تعلقه بالشرط أي المنسوط فيه الاحصان
 في الجملة أي في بعض الصور وهو ما إذا كان رجلاً دون ما إذا كان جليداً ولما كان الاحصان
 شرطاً في الرجم لم تقبل الشهادة على الشهادة فيه لانه يشبهه حقوق الله تعالى الهضمة (قوله ولا
 يشترط لكل من الاصلين) أي المحمدين للشهادة ابتداء (قوله كالو شهادته على مقرين) أي
 شخصين مقرين بحق لاخر (قوله ولا عكسه) أي عكس شهادة الاصل للفرع وهو شهادة الفرع
 للأصل وایس العكس المذكور راجعاً أيضاً لقوله شهادة سيد لرقية لانه يصح ما عفى ولا رقيق
 السيد مع أن الرقيق لا تقبل شهادته لانه لا يبيده ولا غيره (قوله كشهادته لنفسه) راجع لقوله
 ولا أصل الخ أي قياساً على ما لو ادعى بحق وشهد به نعم يستغنى من ذلك طوأل حال انسان آخر دين
 له فأنكر المحال عليه فشهد المحسب به فان شهادته تقبل وهو اسبق من صورته لان الحق اقتل
 له حال (قوله وتقبل شهادة كل من على الاخر) أي ان لم يكن بينهما اعداء ولا فلا تقبل
 شهادته عليه ولله على الرابع (قوله بطلان ضرة أمهما) ومورد أن تكون الضرة هي
 المدعية بان ادعت أن زوجها طلقها أو أقامت ولديه يشهدان أو شهد بذلك حصة من غير سبق
 دعوى فان كان المدعى الاب لا سقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادتهما للتممة وكذا لو ادعته
 أمهما كما قاله مر (قوله وتقبل شهادة أحد الزوجين الخ) نعم لو شهد الزوج أن فلاناً قذف
 زوجته لم تقبل على الرابع اه أقامه في شرح المنهج (قوله لذلك) في بعض النسخ باللام وهي
 ظاهرة وفي بعضها بالكاف ولا حاجة لذلك حيث أن الان يجعل الكاف للتعميل معنى اللام (قوله
 المعنى) أي مانع كرق أي وصبا ومبادرة وزوالها بان يطلب ثابته للشهادة (قوله وكفر ظاهر)
 خرج به الكافر المستر كفره فلا تقبل شهادته المعادة للتممة لانه حثمه من انق والمذاق لا تقبل
 شهادته (قوله والسيد) بان شهادته كاتبة ثم ادعى النجوم وعنف ثم أعادها السيد ثانياً (قوله فلا
 تقبل شهادته) أي الابدان توبة وهي ندم على ما مضى بشرط افلاعه عنه وعزم أن لا يعود اليه
 ونحوه عن غلظة آدمي من مال وغيره فيؤدي الزكاة كاتبة تحقها ويرد المصوب ان بقي وبذلك
 ان تاب لم تحقه ويمكن محقق القود وحدا القذف من الاستيفاء ويبرئ منه المصحق وما هو
 حد الله تعالى كزنا وشرب مسكران لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقر به ليستوفي عنه وله أن
 يستعفى على نفسه وهو الأفضل وان ظهر فأتى الحاكم ويقر به ليستوفي منه وبشرط قول
 في محذور قولي كقوله في القذف قد في باطل وأما نادم عليه ولا أعود اليه وبشرط استبرأه
 في محذور قولي وشهادة زور وقذف ايذاء وكذا في حارم المروءة كالاكل في السوق (قوله وإذا
 تعارضت بينتان) بان لم تؤرخا تاريخين مختلفين بأن أطلقنا وأرخنا تاريخ واحد أو أطلقنا
 احداهما وأرخنا الاخرى (قوله في يد ثالث) فلو كانت يدهما أو لا يدهما أحد كقارأ ومنازع

في الجملة مبني على المساهلة
 بحق الا آدمي مع في على
 المضايقة وذكر الاحصان
 لمن زيادتي وتعبيري بالعقوبة
 أولى من تعجب به بالحدود
 ولا يشترط لكل من
 الاصلين شاهدان بل يكفي
 اثنان يشهدان على
 شهادة كل منهما كالو شهادته
 على مقرين ولا يكفي واحد
 اهذا او واحد للاخر (ولا
 تقبل شهادة سيد لرقية)
 ولو مكاتباً (ولا أصل لفرعه
 ولا عكسه) كشهادته لنفسه
 (وتقبل شهادة كل من معاً
 على الاخر حتى شهادة
 قرع بن على الاب بطلاق
 ضرة أمهما أو قذفها)
 لا تنفاه التهمة (وتقبل
 شهادة أحد الزوجين
 لا الاخر) شهادة (الاخ
 لا ضرة) لذلك (ومن ردت
 شهادته المعنى) كرق وكفر
 ظاهر (وزال فأعادها
 قيات) لا تنفاه التهمة (الا
 من يتم) كالفسق والسيد
 والعدو وعادم المروءة فلا
 تقبل شهادته لانه يسعي في
 دفع عار الرذائل وتعبير
 بين يتم أولى من تعجب به
 بالفسق (وإذا تعارضت
 بينتان فاقطنا) فلا ادعى
 كل من اثنين عينا في يد ثالث

بطريق بعد عنهما ففيهما اذ ليس أحدهما أولى به من الآخر أو كانت يد أحدهما
ويسمى الداخل رجحت بيته وان تأخر تاريخها أو كانت شاهد أو عينا أو بيعة الخارج شاهدين
أو لم تبين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيح البيعة بوضع يده - هذا ان أقامها بعد بيعة الخارج
ولو قبل تعديلها بخلاف ما لو أقامها قبلها فلا يثبتها لان الأصل في جانبها العين فلا يعدل عنها
مادامت كافية فاذا أقام الخارج بيعة استحق نزاع العين منه فيحتاج حينئذ الى إقامة البيعة
لترفع بيعة الخارج فلما زالت يده عنها احسا وحكايان حكم عليه بذلك وان لم تنزع منه ثم أقام
بيعة عليه وأسندت الملك الى ما قيل ازاله يده - سمعت وقد مت وان لم يثبت بغيرها على المفقود
لان يده أثبتت بعدم الحجة فان ظهرت حكمهم أو تنقض الأول (قوله لم يقر الخ) فان أقروا بها
لاحد منهما فبطلت له أو اياه ما قسمت بينهما (قوله تناقض موجبها) يفتح الجيم وهو الملك ويرجع في
كل من الداخل والخارج شاهدين وبشاهد واحد أو اثنين لاحدهما على شاهد وعين للآخر
الا ان كان مع الشاهد والعين يدرج كإسراء لابن زيادة ثم دولا برجلين على رجل واحد أو اثنين
ولا يثبت مؤرخة على بيعة مطلقة كما هو يرجح تاريخ سابق فلو شهدت بيعة لواحدة من
سنة الى الآن وبيعة أخرى لآخر بثلث من أكثر من سنة الى الآن كسنتين والعين يدهما
أو يد غيرهما أو لا يد أحد كإسراء رجحت بيعة الاكثر لان الأخرى لانها راضية واقية واعلم ان
تحمل الشهادتين وكافة الصك اي الورقة فرض كفاية في كل تصرف مالي أو غيره كبيع وشكاح
وطلاق وإقرار ولا يلزم الشاهد كتابة الصك الا بأجرة وله بعد كتابة محبسه عنده لأجلها وله
أخذ أجرة العمل وان تعين عليه لان نفسه كافية مشي أو نحوه لا لادامه وان لم يتعين عليه لانه
فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولانه كلام يسير لا أجرة مثله وفارق التحمل بان الأخذ
للدادين ورثته فبقي مع أن رضه يسير لا تفوت به منفعة مستقومة بخلاف التحمل ثم ان دعى
من مسافة عدوى فأكفرت له نفقة الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب أو كان له سبب عطل
عنه فمأخذ قدر ما يحصل له في ذلك الزمن وبمثل هذا المقتضى فلا يأخذ بقدر ما زاد على أجرة
مثله في ذلك الزمن الذي يصرفه في كتابة الفتوى والشاهد ان يقول لا أذهب معك الى فوق
مسافة العدوى الا بكذا وان كثر

لم يقر بانها لاحدهما
وأقام كل منهما بيعة بها
سقطت الزناقض موجبها
فيحمل كل منهما اجينا
(باب الدعوى والبيئات)
الدعوى لغة الطلب
وشرعا اخبار عن وجوب
حق على غيره

• (باب الدعوى والبيئات) •

أفرد الدعوى لان حقيقة أو احدة وان اخذت المدعى به وجع البيئات لاختلاف أنواعها
لان المارجل أو رجلان أو أربع نسوة الى آخر ما مر وتجمع الدعوى على دعوى يفتح الواو
وكسرها كتنهوى فتاوى كذلك والفالماتأيد ومجبت بذلك لان المدعى يدعوا صاحبه الى
محاسن الحكم ليخرج من دعواه قال بعضهم ومداير الخصومة على خمسة الدعوى والجواب والعين
والشكول والبيئة اثبات منها في جانب المدعى وهما الدعوى والبيعة والثلاثة الباقية في جانب
المدعى عليه (قوله لغة الطلب) ومنه قوله تعالى وإلهم ما يدعون (قوله عن وجوب) اي ثبوت
حق له أو لو كانه لانه يصح التوكيل فيها (قوله على غيره) اي وكان ذلك الغير منكر أو مقرر بتمتع
بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فلا فائدة فيها ولذا قال بعضهم هي مطالبة بحق لازم حاله - فاقض
على منكر أو مقرر بتمتع بشرط وخرج بقوله على غيره الاقرار فانه اخبار بحق غيره عليه وخرج

أيضا الشهاده فانه اخبار يحق فيه على غيره كما تقدم ذلك (قوله عند حكم) أي أو محكم أو سيد
 أودى نوكة فان كانت عند غيرهم لم تكن دعوى المدعى من خالف قوله الظاهر والمدعى عليه
 من وافقه وقيل الاول هو من اذترك تركه والثاني من اذترك لم يترك (قوله لان بهم يتبين)
 أي يظهر من البيان أي الظهور ومعلوم أن تبين الحق انما هو بعد اداء الشهادة فهم قبل
 الاداء ثم ودو بعده يمينه وتسميتهم بالشهم وبعده الاداء باعتبار ما كان يمينه قبله باعتبار ما يؤول
 اليه (قوله في ذلك) أي الدعوى والبيانات فان لفظ دعوى في الحديث دليل على اعتبارها
 واليمينه مذكورة سريرا (قوله اخبار) وكذا الكتاب كقوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله
 ليحكم بينهم اذا فرغ منهم معروضون (قوله لو يعطى الخ) لو حرف امتناع لامتناع وقوله لا ادعى
 ناس هو الجواب يمتنع في قاعدة لوانه لا يمتنع لامتناع الاعطاء مع ان مجرد الدعوى ليست
 بمنفعة لاحتمال أن يدعى وان لم يعط وحاصل الجواب انه اطلق الدعوى وأراد الاحتذ من باب
 اطلاق السبب وارادة السبب والمعنى لو يعطى الناس بدعواهم لاخذ ناس الخ لكن الاخذ
 تمتع لامتناع الاعطاء (قوله دما رجال) قدم الدماء مع أن الدعوى بالمال أكثر وقوعا لان الدماء
 أول ما تقع به المطالبة وبفضل فيه بين المتخمين يوم القيامة وقوله وليكن العين استدراكا على
 محذوف تقديره فلا يطعون بدعواهم المجردة وان كان الخ وبه لا يدفع ما يقال ان لكن
 لا تنفع الابن ضددين ولم يوجد ذلك هنا والحكمة في كون اليمينه على المدعى والعين على من أنكر
 ان جانب المدعى ضعيف لان دعوا خلاف الاصل فكيف الخجة اقوية وهي اليمينه لبعدها
 عن التهمة وجانب المنكر قوي لما افقته أصل برائة الدماء كفى منه بالخجة الضعيفة وهي
 العين اقرب من التهمة فجعلت الخجة النبوية في الجانب الضعيف والضعيفة في الجانب القوي
 لتعداد الاول والرجال في الحديث وصفه طردى لا مفهوم له (قوله وروى البيهقي) القصد منها
 تكميل الاولى (قوله محال) أي حسا كما مثله أو شرعا كالحج في شهر رجب بخلاف الحال عادة
 كدعوى على جليل أنه استأجره اشيل الزبل خلافا لادام مالك حيث اشترط الخاطئة ان لا
 يتخذ الفقهاء أهل الفضل بطايعهم وأجيب بان مصلحة المدعى أقوى من دفع مقدرة المدعى
 عليه بما يذال الاراذل لا كابر وشبهة فهم تقدمت الاولى على الثانية لقوتها اه هكذا حاله
 أرباب الخواشي وفيه ان الاول محال عادة أيضا فواجب اسناد الحسن والاخير للعامة ويمكن
 أن يقال ان الاول لما لم يقع تطهيره في الحسن ولم يشاهد وقوع مثله أضيف الحسن لعدم ادراكه به
 واعلم تصح الدعوى به لانه ابعده وقوعه قرب من المحال العقلي ولا كذلك الاخير فانه يمكن أن
 الجليل يؤجر نفسه لشيء بل ان يتخلص من عين وقعت عليه كأن حلف انه لا يدان بشيء ذلك
 ترويض النفس مثلا فتخلص ان المحال العادي فغان ما لا يمكن وقوعه في العادة فلا تصح
 الدعوى به وما يمكن به فتصح هكذا ظهر وجوب شجاعة طيبة جعل مثال المتن من المحال العادي
 وهو يتوى ما قلناه (قوله كمثل) اعترض جمع الكاف ومثل مع أن أحدهما ما يعنى عن الآخر
 وأجيب بان الكاف لا تدخل الأفراد الذهبية ومثل لا تدخل الأفراد الخرجية او بالعكس
 كما اجاب بذلك من في شرح الودقات (قوله ذهب الوضوء) مثال لا يصدق حتى
 لو ادعى قدر من ثمن أو قول أو نحوه ما كان الشخص لا يلائم ذلك عادة فلا يصح (قوله

بعض ادعاءكم والبيانات
 بجمع يمينه وهي الشهود
 من واجبه لان بهم يتبين الحق
 والاصل في ذلك اخبار
 كغير الصريحين لو يعطى
 الناس بدعواهم لا ادعى
 ناس دما رجال وأما وهم
 وليكن العين على المدعى
 عليه وروى البيهقي باسناد
 حسن وليكن اليمينه على
 المدعى والعين على من أنكر
 (لانهم مع دعوى محال
 كمثل) جيل (أحد ذهب أو
 فضة ولا) دعوى (ما أبطله
 الشرع

(قوله انه زني) الاولى حدثه
لان له في هذه ان يحلفه
كأذكاره الشارح

كقنن خر) أو سرائر
عنه (ولا دعوى) من
لاعبارة له كصبي ومجنون
ولادعوى سري لا أمان له
(واذا سمعت) الدعوى
(فان أقر الخصم بالحق) أو
قامت عليه بينة به فذلك
(والاحلف) للغير السابق
(الا) في ثلاث مسائل (فبا)
لوا دعي على صبي بالوغة
فأذكر) فلا يحلف لان
حلفه يثبت صباء وصباه
يطل حلفه ثم الكافر
المسي الذي أنبت وقال
تجلى الابن يحلف
لسقوط القتل بناء على أن
الابن علامة للبلوغ
(أو) ادعى (على) حاكم جود
في حكم أو على شاهد كذب
في شهادته لا رافع منه بما
عن ذلك (ولا عين في حد)
لان تندر بالشهادتين (الأي)
حد (اعان) فاسكن من
الزوجين أن يلاعن لان
فيه در الحد (و) الأي حد
(قذف) فلا قذف ان
يحلف المقتوف انه لم يزن
لذلك (والحلف) يكون
(على البت) أي القطع

كقنن خر) خرج نقرر الخبر فتسمع الدعوى به ان كانت محقرة والا فلا (قوله ولادعوى
من لا عبارة له) مصدر مضاف لقوله أي ان الصبي أو المجنون مدع أو مالوك كان كل منهم ما دعي
عليه فانما تسمع ان كان مع المدعي بينة ويحلف معها كما مر والافلا تسمع على المقتوف وخرج
بهما السفيه فان دعواه صحيحة وفي كلام المصنف إشارة الى شروط الدعوى وهي ستة كما مر
وذكر منها شرطين التكليف وعدم الطرابة وترك أربعة تفصيلها والزامها وتعيين المدعي عليه
وعدم مناقضة الدعوى أخرى وتقدم إيضاح ذلك (قوله ولادعوى سري) مصدر مضاف
لقوله أو مفعوله اذ لا تسمع الدعوى منه ولا عليه وقوله لا أمان له خرج به ما اذا كان له أمان
يجز به أو هدنة أو أمان مخصوص فتسمع الدعوى عليه ومنه (قوله وإذا سمعت) أي بان لم يكن
للمدعي به محال أو وجدت شروطها (قوله والاحلف) بضم الميم له وتشديد اللام لانه لا يعتد
بالحلف الا اذا كان عندنا حكم أو حكم وهكذا في جميع العبارات ولا بد من طلب المدعي تعلقه
وتقبل البينة بعد حلفه وان كان المدعي نذرها ولا يشترط الاعتذار بغيره على المقتوف كما مر
خلافا لما ذكر في المنهيج ولا يذوق الحلف به رقيام البينة بكذبه لاحتمال نسيانه (قوله فيها
لوا دعي) مبي للامعة ولا يناسب ما بعده وقوله بلوغه أي لاجل صحة يمينه وشراؤه مثلا أو لزوم
جزية له وقوله فلا يحلف أي يصدق باليمين (قوله المسي) أي المأهول الذي أنبت أي وجد نبات
شعر عاتقه الخشن (قوله لسقوط القتل) أما بالنسبة لغيره كالاسترقاق والخن والقتل أو فتيق
فيه بغير الامام فيها فان لم يحلف بإزائه قرر شيخنا عطية وخرج بسقوط القتل أيضا بشرط
الجزية لو كان من أولاد أهل الذمة وطواب فلا تسقط عنه والنزول الاحتياط لحق المسائل في
الحالين (قوله بناء على أن الابن علامة) أي أماره ظنية لا تفيد اليقين فان ثبتنا على أنه بلوغ
حقيقة فلا يقبل قوله لانه بالغ حينئذ فليس فيه تحليف صبي والمقتوف الاول (قوله أو ادعى على
حاكم) أي ولو بعد عزله (قوله عن ذلك) أي التحليف أي ان من صم بالانساب التحليف (قوله
ولا عين في حد) صدره هذه أن يدعي انسان على آخر أنه زني أو شرب الخمر أو نحو ذلك فأذكر
المدعي عليه فلا يحلف على نفي ذلك (قوله لان تندر) أنت الضمير الراجح للعد لانه يمين
العدوبة أو لعوده على الحدود والمفهوم من حد وقول بعضهم لان في الحد الجنس لا وجه له
لانه ليس هنالك ولو قال لانه كافى شرح الاصل لكان أولى (قوله انه لم يزن) فان حلف المقتوف
حد القاذف وان لم يحلف فان حلف القاذف لم يحد واحد منهم ما والا حد في حد القاذف في
صورتين (قوله لذلك) أي لان فيه در الحد (قوله والحلف الخ) راجع لقوله والاحلف وحاصل
ما ذكرناه صورة لانه اما أن يحلف على فعله أو فعل موكده أو فعل غيره موكده على كل من
الثلاثة اما أن يكون اثباتا أو نفيا وكل منهما اما محصورا أو غير محصور وأربعة في ثلاثة بانتي
عشر ويحلف في أحد عشر منها على البت وفي واحدة عليه أو على نفي العلم (قوله على البت) أي
ولو في الحلف بظن مؤكدا كان يعقد فيه الحالف خطا وخط مورثه الثقة وان لم يتذكر كرويه
في الحلفية الحسنة المصنوعة بطلب الخصم بعد طلب التلصص تعليقه فلا يدفع اثم العين المكاذبة
نحو توربه كاستناده لا يسمع الحسنة ولو حلف الانسان ابتداء أو حدنه غير الحسنة أو الحسنة لم
يقرب طاب منه أو بطلاق أو نحوه كنشروعت اعتبرية الحالف وتنفعه التورية وان كانت

حراما حيث يطلب بهما حق المستحق والتوربة كان يصدق بهما اسم رجل وبالنوب الرجوع
 من ثياب اذا رجع وبالفم بص الغشاء والحامل أنه يشترط للعين أربعة شروط طاب الخضم
 وتحذف القاضى وهو الاتم او مطابقة الافكار فاذا ادعى عليه عشرة ناكرها قال في حلقه
 والله ليس له على عشرة ولا بعضها فان لم يقل ولا بعضها لم يصح اذ لا يلزم من نفي العشرة نفي
 بعضها ولا تنفع التوربة عند الحاكم الا اذا حلقه بخصوطلاق كما علمت وكلما لم يحكم بخلاف
 غيرهما كالطلمة والعظما ومن ذلك المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتنتفع التوربة
 عندهم سواء كان السلف بالله أو بالطلاق (قوله في فعل نفسه) كبيع وانلاف وغصب مطاوعا
 عن التقييد بما في (قوله لانه يعلم حال نفسه) أى من شأنه ذلك وان صدر منه ذلك الفعل حاله
 جونه كما اقتضاه اطلاقهم اه مر (قوله وفي فعل مملوك) بان كان المملوك صغيرا أو نبيمة
 وادعى على السيد والمالك بان مملوكه أنف له مالا فلا فرق في ثلثه لولم يكن الا دى والبهمة اه
 عبد البر (قوله نقيا) كان الفعل أو اثباتا وكل من ماله مملوك أو لافه مملوكان مورو ساقى ثلاثة
 فالجمله أخذت من يحلف فيها على البت كما مر والنفي في جانب المدعى عليه كقوله لا تسحق
 عندي كذا والاثبات في جانب المدعى كاستحق عندك كذا (قوله اثباتا) أى سواء كان محصورا
 أو لا فقوله محصورا راجع لقوله نقيا والمراد بالمحصور المقيد بزمان أو مكان كقوله ما فعلته
 اليوم أو في الدار (قوله أو على نفي العلم) أو لتخصيص فهو مخير بين الأمرين كما تقدم (قوله
 السابق) وهو غير نفسه ومملوكه كجواب أبرأى مورث فيقول والله ما علم أن مورثي الخ أو
 والله أن مورثي لم يبرئك (قوله مطاوعا) أى غير محصور بان لم يقبض عليه كقوله لا أعلم أن مورثي
 اقترض منك أو أبرأك (قوله فلو منعه الخ) واقع في جواب شرط مقدرة تقديره اذا عات ما تقدم
 فلو منعه الخضم حقه من الدين فله أخذ جنس حقه حينئذ من غير تقديم دعوى أمالو كان
 الحق عينا فان خشي من أخذه ضررا الشرط الدعوى به عند الحاكم ومحكم أو سيد أو ذي
 شوكة والانه أخذها استقلال لا للضرورة وغير العين والدين كذا وحذف ذوق وشكاح ورجعة
 وإيلا وما كان يشترط فيه الدعوى عند الحاكم أو محكم أو ذي شوكة فلا يستعمل صاحبه
 باستيفائه نعم لو استعمل المستحق أو قوياستيفائه وقع الموقع وان حرم كإعزال من الحفائات
 (قوله ويجوز عن أخذه منه) بان امتنع من أدائه فان كان غير ممنوع من ذلك طال به فلا يأخذ
 شأله بغير مطالبة ولو أخذ لم يملكه ولزمه رده ويضمنه ان تلف عنده اه أفاده في نزع المنهج
 (قوله فله أخذ الخ) وان جازله الأخذ فله مالا يصل لاه الابه ككسر باب ونقب جدار وقطع
 ثوب فلا يضمن ذلك ان كان مالا للمدين ولم يخلق به حتى لازم كرهن واجارة وله أخذ مال غريم
 غريمه كان يكون لزيد على عرويين ولعمرو على بكر مثله فزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو
 ان لم يظن عمال الغريم وكان غريم الغريم جاحدا أو معذرا أو نه اه أفاده في المنهج وشرحه
 ولا بد أن يعلم غريمه وغريم غريمه بالذي أخذه حتى لا يأخذ ما لا يخرج المالك كسر الباب ونقب
 الجدار فليس له قوله (قوله أخذ جنس) أى ونوعه وصفته ويملكه بالأخذ من غير صبغة تلك
 حينئذ فان لم يكن موافقا للنوع أو في الصفة فكيفه الجنس وسياق (قوله فله أخذ غريمه)
 فيبيحه مستقلا كما يستعمل بالأخذ وما في رفع الخاكم من المؤنة والمثقة وتضييع الزمان
 وهذا حيث لا يجبه له أو له يسهو وأهتبه وأرطابوا منه مالا يلزمه أو كان حاكمه جازرا

(في فعل نفسه) لانه يعلم
 حال نفسه (و) في فعل
 (مملوكه) لان مملوكه منسوب
 اليه (نقيا) كان الفعل
 (أو اثباتا) وفي فعل غيرهما
 أى غير نفسه ومملوكه (اثباتا)
 أو نقيا محصورا لتيسر
 الوقوف عليه (و) يكون
 (عليه) أى على البت (أو)
 على نفي العلم في فعل الغير
 السابق (نقيا مطاوعا)
 لتيسر الوقوف عليه وقولي
 أو نقيا محصورا وعليه مع
 مطاوعا من زيادتي (الو منعه)
 الخضم حقه (مقرا) كان أو
 منكرا (ويجوز عن أخذه)
 منه (وقد روي أخذ مال له
 فله أخذ جنس حقه منه)
 أى من المال وان كان له به
 جهة (ثم) ان تعذر عليه
 جنس حقه فله أخذ (غيره)
 مقدما للقد على غيره وذكر
 القريب بين جنس الحق
 وغيره من زيادتي

لا يحكم الارشوة وان قلت والا فلا يبيع الاباذن الحاكم قال ع. من وقع السؤال في المدرس
 عما يقع كثيرا في قري مصر من اكرام الشاد على المناقمة او عليهم ما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاد
 القوية هل الضمان على الشاد او على المناقمة او عليهم ما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاد
 لان الملتزم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من الملتزم اكرام الشاد فيشكل من الملتزم والشاد
 طريق في الضمان وقرار الضمان على الملتزم واذا باععه فليبعه بقدر البادوان كان غير جنس
 حقه ثم يشترى به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس بصيغة تلك فان تلف قبل فله حكمه ولو بعد البيع
 ضمه ولو اخرجيه لثقت صيرفة قصت قيمته ضمن النقص ولا يأخذ فوق حقه ان أمكن الاقتصار
 عليه فان لم يمكن بان لم يظفر الاجتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لغيره وباع منه
 بقدر حقه ان أمكن تجزئ به والاباع الكل وأخذ من غنمه قدر حقه ورد الباقي بهية أو فسخوها
 بحيث لا يعلم أنه من تلك الجهة وكذا لو أخذ غير جنس حقه وباعه وفضل من غنمه شيء فبهره على
 خصمه بوجه من الوجوه (قوله كان سكت) مثال للسكرول حكمه مثال السكرول حقيقة أن
 يقول بعد قول القاضي له ادفع لي أو أنا كل أو يقول بعد قوله له قل والله والرحمن (قوله
 لا تعود هشة) كغباوة (قوله في حكم القاضي بسكوله) راجع مسألة السكرول المذكورة وهو
 السكرول الحكمي أما الحقيق في الاحتجاج الى حكم القاضي وقال ابن حجر لا بد منه فيه أيضا
 وحكم القاضي بسكوله ما لو قال للمدعي ادفع لي في شرح المنهج وقول القاضي للمدعي
 ادفع وان لم يكن حكمه بسكوله حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم به كافي الروضة كاصلها وبالجملة
 فلخصم بعد ذلك العود الى الحلف ما لم يحكم بسكوله حقيقة أو تزيلا والا فلا يمس له العود
 اليه الا برضا المدعي وبين القاضي وجوب حكم السكرول للجاهل به بان يقول له ان تكلمت عن
 ايمين حلف المدعي وأخذت الحق فان لم يفعل وحكم بسكوله فتدحكه له بقوله بترك البعث
 عن حكم السكرول اه زيادة (قوله لم يحكم عليه لخصمه) اي يجب عليه الحق بذلك (قوله بل
 بسبب حلف خصمه) ولا يتوقف على حكم بعد الحلف بناء على أن العين المردودة كالاقرار وهو
 المعتمد فان لم يحلف عين الرد ولا مدركه سقط حقه من العين والطالبة ولكن تسمع حجته كما مر فان
 أبدى عذرا كافاة بحجة وسؤال فقيبه ومراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وجوبه على المدفد
 (قوله وقد يتوهم الحكم الخ) أشار بذلك الى أن الحكم بالحق على المدعي عليه لا يكفي فيه
 نكوله وان حكم به القاضي اه قل (قوله في أربع مسائل) هذا حصر نسبي اي بالنسبة لما
 ذكره في هذا الكتاب والا فلهذا في صورته كما في رد الوادي ولد مرتزق بلوغه باحتلام لا نبات
 اسمه حلف فان نكل لم يعط لالحكم بسكوله بل لان الموجب لاثبات اسمه الحلف وهو لم يوجد
 (قوله وليس حكمه) اي بالنكول بل بالوجوب الاصل (قوله لما ياتي) اي من التماثيل
 الالمانية وقال الشومري اي من مساعدة الاصل والظاهر ان ليس الحكم فيه بالنكول بل به
 وبما عاضده من الاصل والظاهر اه والمآل واحد (قوله مثلا) اي أو متواريا أو متزنا
 أما اذا كان بين أظهرنا فلا يحلف بل تؤخذ منه لعدم المسقط (قوله ولم يأت بدافع) اي من
 غيبة أو عين اي فليس الموجب لدفع ذلك هو النكول بل موافقة الاصل من عدم السقوط
 (قوله المقاتلة) يكسر التامع مقاتل (قوله لم يعط شيئا) فيه نظر لانه يرضخ له وان كان صيبا

(وان نكل الخصم) المدعي
 عليه (عن العين) كان
 سكت لا تعود هشة في حكم
 القاضي بسكوله (لم يحكم
 عليه) لخصمه (بالسكرول)
 اي بسببه بل بسبب حلف
 خصمه لانه صلى الله عليه
 وسلم رد العين على طالب
 الحق وتوابع الحاكم وفتح
 اسناده (وقد يتوهم خلافه)
 اي يتوهم الحكم بالنكول
 في أربع مسائل وليس حكمه
 به فيم الما ياتي (فيما لو ادعى
 مسقطا الجزية كالاقرار
 في اثناء السنة) أو كذا غائبا
 متلا في اثناء السنة فحضر
 (أو) مسقطا (الخراج
 كدفعه لما مل آترو نكل)
 فيم ما (عن العين أخذ منه)
 لان ما وجبا ولم يأت بدافع
 (أو ادعى حاضر الواقعة
 البلوغ لا خفسهم المقاتلة
 ونكل لم يعط شيئا) لان
 الاصل عدم البلوغ (أو
 ادعى ابن حربي) بعد ان
 (انبت انه استعجله)

الآن يقال مراده لم يعط شيئا من السهم فلا ينافي أنه يرضخه ولو قال لم يعطهم حال كان أولى
(قوله لا كافر الظاهر) أي لا لا يكتول (قوله رب الحائط) أي البستان من نخيل أو عنب (قوله
بمحملة) أي به در محمل بفتح الميم كخمسة أو سق في مائة وقوله ونكل أي رب الحائط (قوله
حكم عليه) أي ويؤخذ منه زكاة الزائد على كلام الأصل والحكم عليه بذلك لا لا يكتول بل لأن
ذلك هو مقتضى ملك النصاب والحول (قوله بخر صه) أي لا تعبدية متعاقبة بحكم والمحرص
يعني المحروص (قوله على ضعيف) فإن المعقد أن إيمان الزكاة كما هي مستحبة في صدق بالإيمان
وان نكل ونجب عليه زكاة المتيقن وفي صور لا يحكم فيها بالنكل ولا يحلف المدعي منها
ما لو نكل مدعي عليه بمال ميت بلا وارث أو نحو وقف عام أو على مسجد فيجبس إلى أن يحلف
أو يقر وكذا لو ادعى وصي ميت على وارث أنه أوصى بثلاث ماله للفقراء مثلا فأنكر ونكل عن
الإيمان فيجبس إلى أن يقرأ ويحلف كما قاله مر

• (باب العتق) •

ختم المصنف كتابه بدرجاء أن الله تعالى بعثه وقارنه من النصارى فسأل الله تعالى أن يعفوا
ومستأجنا وأحبنا منهم والعق من المسلم لم قرية انفا فاذا كان صغيرا أو مملوكا بقرية كان
صليت كذا فانتحر وكذا من الكافر على المائة دفينة فانتحره من عذاب غير الكفر بسببه
والاعتاق ليس من خصائص هذه الأمة لورود أثره على ذلك كما قاله ع من فهم الحكم
المترتب على الاستدلال خاص به هذه الأمة كما قاله بعضهم وورد أنه صلى الله عليه وسلم اعتق
ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحر يده الشريفة في حجة الوداع ثلاثا وستين
بدنة وأعتق عاتقة ثمانين وعاش كذلك وأعتق أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين
وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة مطلقين بالفضة وأعتق
عبد الله بن عمر ألفا وأعتق ألفا وجمع تين حجة وحبس ألف فرس في سبيل الله وأعتق ذوالالكلاع
الحميري في يوم غانية آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين أنفا (قوله يعني الاعتاق) أي
هو اسم مصدر لا عتق الذي مصدره الاعتاق كما كرم أكراما واجل أجالا وانما جعله اسم
مصدر ولم يجعله باقيا على مصدريته ليرتب عليه التعريف وهو قوله إزالة الرق الخ والعتق كما
يستعمل مصدر العتق المتعدي بمعنى الاعتاق يستعمل أيضا مصدر العتق اللازم وهو منه زوال
الرق عن الادمي الذي هو أثر الاعتاق فالخاص على أن العتق يستعمل لازما ومتعديا كما قاله
الشافعي في حواشي المنهاج والكن المراد به هنا المتعدي الذي هو مصدر عتق المتعدي واسم
مصدر لا عتق وأما قول بعضهم فهو مصدر لا عتق فليس في محله (قوله وهو) أي شرعا ما لا غنة
فهنا الاستقلال يقال عتق الفرس إذا طار واستقل ويطلق على حل القيد والاطلاق (قوله
عن الادمي) خرج به الطيور والبهيمة فلا يصح عتقهما على الأصح لأنه يشبهه السواك وكذلك
قبل وفيه أن ما ليس برق أذ هو بمنزلة حكمي سبيبه الكفر فالأولى أن يقال أنه لبيان الواقع
أولا خارج الجني إذا أسر ثم أفنته وقتلنا أن ذلك لا بدعته أو كان الأولى أن يزيد في التعريف
إلى مالك لاخراج وقف الرقيق فإنه إزالة الرق عنه إلى مالك على القول بأن الموقوف ملك
لأوقاف أو الموقوف عليه وبعضهم أخرجه بقوله إزالة الرق لأن الموقوف لم يزل رقه فلا حاجة

أي إثبات العانة (بدوا)
ونكل قتلى لا كافر الظاهر
ولأن الإثبات علامة للبلاغ
وحدقت قول الأصل أو
ادعى رب الحائط خطأ
المحرص بمحملة ونكل
حكم عليه بخر صه
لأنه مبني على ضعف وهو
وجوب حلف المدعي
• (باب العتق) •
يعني الاعتاق وهو إزالة
الرق عن الادمي

الى الزيادة المذكورة وهذا أولى (قوله والاصل فيه) أى فى الباب أى فى الاحكام المنصودة
 منه (قوله فك رقية) أى من الرق وهو ما باضم الكاف مصد رضاء لرقبة أو بقصها فدل
 ماض رقية منصوب به قرأتان سبعين على الأولى فهو خير مبتدأ محذوف فقد بره هو اى
 الاتهام المقدر فى قوله وما أزال ما العاقبة اى اقتصاصها الى الدخول فيه او اطعام بالتزوين
 عطف عليه وعلى الثانية فهو بدل من اقتصاص أو عطف بيان وخصص الرقية بالذكور دون سائر
 الاعضاء لأن ملك السيد لعبده كالغفل فى رقبته فاذا اعتق فكأنه أطلق من ذلك (قوله أيا
 رجل) ما زائدة ورجل وصف طردى أى لامة فهو له والمراد بقوله امرأ الرجل فهو وصف
 طردى أيضا وكذا قوله مسافدا كرهه الامور للغالب وفى امرئ خمس لغات فتح الراء وضما
 رفعا ونسبا وجرا واتباع حركاتها حركة الهمزة فيكون معربا من مكانين فهذه ثلاث لغات عند
 اثبات الهمزة ويقال مره يفتح الميم وضما ويبنى على مرآت ولا يجمع وفى امرأة ثلاث لغات
 امرأة باثبات همزة الوصل وفتح الراء ومرأة بفتح الميم واثبات الهمزة ومرأة بتقل حركة الهمزة
 لما قبلها واسماطها (قوله استغنى الله بكل عضو منه الخ) الضمير الاول للعقيق والثانى للعتق
 والفرج الاول للعتق والثانى للعقيق فهو وف وشعر وشوش والفرج بالنصب محطف على
 عضوا وخصه بالذكور لانه قد يختلف بالذكور والافواه قريحية وهم عدم العتق هذا الاختلاف
 وقبل خصه لعظم جرعيته بالزنا وشوهه واعترض بان جرعية اللسان وهى الكفر أعظم من ذلك
 الآن يقال الكلام فى الرجل المسلم والظاهر أنه انتقال من الأعلى كالوجه واليد إلى الأدنى وهو
 الفرج ويجوز العكس باعتبار كون جرعيته ألغش وظاهر الحديث أن العتق يكفر الكبائر لان
 معصية الفرج الزنا وهو من الكبائر وذلك لان له جرعية على كثير من العبادات كالصلاة والصوم
 لما فيه من بدل المال الشاق على النفس ولذا كان الشيخ يكفر الكبائر (قوله معتق) وشروطه فيه
 كونه مختارا أهل تبرع ولا عيب صحيح مسلم وكافر ولوحرى الامن مكره بغير حق أما به كن
 اشترى عيدا بشرط عتقه فأكراهه الحائز عليه فيه صحيح ولا من غير مالك بغير نيابة ثم يصح اعتاق
 الولي عن العبي في كفارة القتل العمى من مال الصبي ولا من صبي ومجنون ومجور وسفه أو
 فليس ثم لو وصى به السفه صحيح إذا سقه بعد الموت ولا من مريض ومكاتب ويصح اعتاق
 المشتري المبيع قبل قبضه والراهن الموشى الموهون والوارث الموشى رقيق التركة (قوله
 وعقيق) وشروط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بان لم يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به
 حق جائز كما رأوا لازم وهو عتق كالستولة والمكاتب أو لازم غير عتق لكن لا يمنع بيعه
 كالمؤجر بخلاف ما يتعلق به ذلك كالموهون اذا كان الراهن معسرا واعتاق المورث موقوف
 ان أسلمت بين صحة عتقه والا كان فيا لبيت المال (قوله وصيغة) وشروط فيه اللفظ يشعر بالعتق
 وفى معناه ما شرف الضمان من الكتابة وإشارة الاخرس ولو بالهجية أو مضافة لجزئته أو وقه
 تعالى وسيأتى (قوله بان عتق) بالمتناه القوقية وتشديد اللام العبد نفسه اى بشرا من سيده
 أو بهر سيده الحربى بان كان بدار الحرب وهما كافرين وقهر سيده فملكه وعتق نفسه
 ربه عتق هو ولا يحتاج لقوله اعتقت نفسى (قوله أصله أو فرعه) اى من النسب ذكر كان كل
 منهما أو غيره (قوله أو شهد) عطف على عتق وقيد بقوله فرددت شهادته لاجل أن يصح شراؤه

والاصل فيه قبل الاجماع
 قوله تعالى فك رقية وخبر
 الصحبة أيا رجل اعتق
 امرأته لئلا تنفذ الله بكل
 عضوه من عضوا منه من
 الفرج حتى الفرج بالفرج
 وأركاه ثلاثة معتق وعقيق
 وصيغة ضم (هو اما اجبار)
 اى عتق اجبار (بان عتق)
 العبد نفسه أو الشخص
 أصله أو فرعه أو نسبه
 الشخص (يعتق رقيق
 فرددت شهادته ثم عتقه)

بعد ذلك (قوله في ذلك) أي المذكور من الثلاثة (قوله والحربة) أي ماؤها المصدرة ولو قال
والنصر يركب في المنهج لكان أول (قوله أي ما اشتق منها) أي ما هي فكلمات كانت تحويراً أو عتق
ولو قال أعتقك الله أو الله أعتقك كان صريحاً كطالعك الله أو أبرك الله بخلاف ما عاك الله
أو أقالك الله فإن ذلك كناية لضعفه بعد عدم استغلاله بالمقصود بخلاف ذلك ونظام بعضهم هذه
القاعدة بقوله

ما فيه الاستغلال بالإنشاء • وكان مستند الذي الاستغلال

فهو صريح ضده كناية • فيمكن لهذا الضابط إذا رايه

ولو كان أمه أقبل ندائم أسرة فقال لها يا حرة ولم يقصد العتق بأن قصد النداء أو أطلق لم نعتق
والاعتقت هذا إن كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء فإن كان قد هجر وترك عتقت في
صورتين قصد العتق والاطلاق دون قصد النداء ولو زاحمت أمته فقال لها يا حرة يا حرة وهو
جاهل به لم نعتق لأن معنى الحرة العفيفة عن الزنا ولو قال للمكاس خوفاً منه على نفسه هذا حر
عتق ظاهر الأباطنا بخلاف قوله اضارب فنه بعد غيرك حر مثلك فلا يعتق عليه ولو قال لغيره أنت
تعلم أن عبيدي حر كان اقراراً بحريته بخلاف أنت تظن ولو قال لعبد أفرغ من عملك قبل
العشاء وأنت حر وقال أردت حر من العمل دين أو قال له أنت حر مثل هذا العبد يعتق المشبهة
أو مثل هذا عتقا الأول بالإنشاء الثاني بالقرار ومن ثم لا يعتق باطننا اهـ لمخضمان مـ (قوله
لورودها) أي ورود مجموعها والافالاعتق لم يرد في القرآن (قوله كانت) أو يدك أو يدك فباعتق
كله سرية كمنظيره في الطلاق في شرط أن يكون الجزء موجوداً حتى يسري منه السكك بخلاف
ما لو قلنا أنه من باب التعيين عن السكك باسم الجزء فلا يشترط وجوده نعم لو وكل في اعتاق كله
فاعتق الوكيل جزأه فانه يعتق ذلك الجزء فقط إن كان شاعفاً كان معينا عتق كله على المصدق
ولا يضرك في الصراحة خطأ كبراً وتأييد فقوله لعبد أنت حر ولائمه أنت حر صريح
(قوله فإن أعتق الخ) هذا المستثنى والمستثنى منه تقدم في الوصية (قوله في صحته) المراد بالصحة
أن لا يكون مريضاً مريضاً متصل بالوفاة وإن كان مريضاً مريضاً لا يتصل به (قوله فإن
رأس المال) متعلق بالقرعة التي قدوة الشارح وهو بحسب (قوله ولادين عليه
مستغرق) فإن كان عليه دين مستغرق فلا ينفذ عتقه في المرض لافي الثالث ولا في غيره لكن
اعتاقه منه قد حتى لو تبرع شخص بأداء الدين أو أبرأ منه مستحبته نفذ العتق في الثالث كما
لو أوصى بشئ وعليه دين مستغرق اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله فإن الثالث) أي فيعتبر من
الثالث فإذا كان له عبد لا يملك غيره عدم موته فاعتقه في مرض موته عتق ثلثه ورق ثلثاه نعم إن
مات في حياة المالك بعد مات رقبة كله على المعتقد لأن ما يعتق يبق أن يحصل للورثة مثلاً اهـ
أفاده مـ (قوله لافي عتق) أي اعتاق أم الولد بان شجرة في مرض موته وانما أولنا العتق
بالاعتاق لمناسب المستثنى المستثنى منه أعني قوله فإن أعتق الخ وإن كان الحكم لا يختص
بذلك (قوله وإذا أعتق أحد الثمر يمين نصيبه) بأن قال نصيب من حر وأنت حر (قوله
ولما ياتي) أي من الحديث (قوله من موصي) ليس المراد بالموصي القوي بل من المال وقت
الاعتاق دون ما بعده ملحق بقية نصيب شريكه فاضلاع جميع ما يترك للمفلس من مونة

فإن العتق يقع في ذلك قهر
(و اما اختيار) أي عتق
اختيار (فيقع بصريح
وهو العتق والحربة وذلك
الرقبة) أي ما اشتق منها
لورودها في القرآن وذلك
كانت عتق أو أعتقتك
أو حررتك أو فكيك
الرقبة أو فكيك رقتك
(و يقع بكناية بنية) العتق
(وهي ما يجعل العتق وغيره)
كقوله لا مالك لي عليك
لا سلطان لي عليك لا سبيل
لي عليك (فإن أعتق) رقيقاً
(في حال صحته) في رأس
المال (بحسب عتقه) (أو في)
نحال (مرض مونه) ولادين
عليه مستغرق (في الثالث)
لأن العتق تبرع وهو في
مرض الموت يعتبر من
الثالث كما مر (الذي عتق أم
الولد) فانه من رأس المال
وإن استولاه في مرضه
كان فاقده المال في الشهور
(وإذا أعتق أحد الثمر يمين
نصيبه عتق عليه) نصيبه
لأنه مالك التصرف فيه
ولما ياتي (وسرى بالاعتاق)
من موصي (ما يشربه)
من نصيب الثمر يمين
بعضه

من تكملة نفقته في يومه وإيلته ودست ثوب يلبق به وسكنى يومه وليتمه على ما سبق في المقاس
ويصرف لذلك ما يباع ويصرف في الديون والحاصل أن شروط السراية أربعة أحدها العبد
فإنه ما باشر العتق أو تملكه العتق ولو بناقته باختباره كشره من أصله أو فرعه والمراد
بالاختار البعب في الاعتاق لا ما قابل الأكرام لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص والأكرام
لا يعتق فيه ويخرج به ما لو ورث بغير أصله أو فرعه فلا يسرى عتقه إلى باقيه لأن سبيل السراية
سبيل ضمان المثلث ولم يوجد منه اتلاف ولا قصد ثالثها قبول محلهما التثقل فخرج ما لو أحيى
أحد الشرى يكن الأمة المشتركة كزوجهم سبب ثم أحيىها الآخر ثم اعتقها أحدهما فاعتق عليه
نصيبه ولا يسرى إلى نصيب شريكه بل يعتق بماله رابعها أن يوجه العتق لنصيبه أو لكل
فلو قال اعتقت نصيب شريكى لغانم هو كناية عما أحسن قول بعضهم

يارب أعضاء السجود عتقتها * من فضلك الوافي وأنت الوافي
والعتق يسرى في الغنى باذ العتق * فامتن على الثاني يعتق الباقي

(قوله وعليه قيمته له) والشريك مطالبة العتق يدفع القيمة واجبا ردها إلى المالك أخذت من
تركته فإن لم يطالبه الشريك فالعبد المطالبة فإن لم يطالبه مالبه القاضي وإذا اختلفا في قدر
قيمه فإن كان العبد حاضر أو قرب العهد وجع أهل التقويم أو مات العبد أو غاب أو طال
العهد صدق المعتق في الظاهر أعني (قوله أو أوصى الخ) من عطف الخاص على العام لأن
الميت فمفسر فلا يسرى اعتاقه بعد الموت وإن خرج كاه من الثلث لا يتحمل المال غير الموصى به
بالموت إلى الوارث (قوله فامتن) بالنسبة لما فعل أي الوصي بأن يعتق العبد ومقتضاه أن عتقه
يتوقف على اعتناق الوصي وهو كذلك والظاهر أنه يجب على اعتاقه لو امتنع (قوله وذلك) أي
ما ذكره المصنف فثبوت فاعطى شر كاه راجع أقوله وسرى وقوله والأراجع أقوله فإن كان
معسرا (قوله من اعتق شر كاه) بكسر الشين أي نصيبا والعبد وصف طردى لانه هو له بل مثله
الأمة وقوله عن العبد أي قيمته لانه لم يسع ويقدر مضاف أي قيمة باقي العبد لانه لا يشترط أن
يكون له مال يبلغ قيمة كاه وقوله قيمة عبد أي تقويم شخص عدل أو المراد قيمة عادلة أي لا جور
فيه ولا إجحاف وقوله فاعطى بالنسبة لما فعل أي الشرى وهو ليس بقيد كما سأل في موكد البيع
في الشر كاه وقوله وعنى عليه هو الجواب في الحقيقة والواو لا تقتضي ترتيبا وهو المترتب على
الشرط سواء حصل تقويم أو لا أعطى الشر كاه حصصهم أو لا (قوله وعنى عليه العبد) أي كله
وقوله والأراجع أقوله لو كان له مال أي والأب ان لم يكن له مال أصلا وله مال لا يفي بقيمة الكل فقد
عتق منه ما عتق وهو حصته فقط في الأول أو هي وبعض حصته شريكه في الثاني فالمراد ما عتق
بالاعتاق أو بالسراية (قوله عن جميع ما عتقه) أي من أفراد العبد (قوله دفعة) بضم الدال
أي بغير حرف مرتب سواء كان العتق منجزا كأن قال اعتقكم أو معلقا بالموت كأن قال إذا
مات فأنتم أحرار أو غانم وسالم ويكرأر فبقرع بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما بقي بالثلث
ولا يعتق من كل بعضه لأن المقصود من العتق تخليص الشخص من الرق فإن أتى بحرف
مرتب كأن قال اعتقت سالمنا غانمنا بكذا أو قال أعفوا سالمنا بعد موتى ثم غانمنا بكذا أو بغير
ما قدمه فيه عتق الأول فالأول إلى عام الثلث ولا قرعة فإن بقي شيء فهو إلى اجازة الورثة ولو اجتمع
مع العتق تبرعات كان ما وصى يعتق سالم ولا يذبحا بقرعة قسط الثلث عليهم باعتبار قيمة العتق فإذا

وعليه قيمة له رغبة يسرى عما
ذكره أعني ما عتقه (فإن كان
معسرا أو أوصى بعتق
نصيبه بعد موته) فامتن
(لم يسر) وذلك لما لم يعصم
من اعتق شر كاه في عتقه
وكان له مال يبلغ عن العبد
قوم العبد عليه قيمة عدل
فاعطى شر كاه حصصهم
وعنى عليه العبد لا فقد
عتق منه ما عتق (ومضى ضاى
الثلث) عن جميع ما عتقه
وكان العتق دفعة واحدة

كانت قيمته مائة والثلاث مائة عتق نفسه ولز يدخسون (قوله ميز العتق بقرعة) اي ان لم تجز الورثة الجميع وأشار بقوله ميز العتق الخ الى أن القرعة لا تقبل العتق بل هو حاصل من وقت اعتاق المريتض وانما انما ميز العتق عن غيره ولا يمكن عدم القرعة كأنه ذمة وعلى أنه ان طار غراب فقلان حراً ومن وضع صبي يده عليه فهو حر والقرعة اما بان يكتب في رقعة تين من ثلاث رقاع ورق وفي ثالثة عتق وتدرج في ينادق كما صر في القصة ويخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج لواحد منهم العتق عتق ورق الاخران أو الرق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر فان خرج العتق عتق ورق الثالث أو الرق ورق وعتق الثالث أو بان يكتب أسماءهم في الرقاع ثم يخرج رقعة منها على العتق فمن خرج اسمه عتق ورق الاخران أو يخرج رقعة على الرقاع الخ ماصراً (قوله قيمتهم سواء) خرج به مالو كانت قيمتهم مختلفة كإتاة واحد وماتين لاخر وثلاث لاخر فلا يعتق أحدهم في جميع الصور بل يقرع بينهم كما صر بان يكتب في رقعة تين ورق وفي ثالثة عتق أو بان يكتب أسماءهم الى آخر ما ذكر فان خرج العتق للثاني عتق ورق الاخران أو الثالث عتق لثالث ورق باقيه والاخران أو الاول عتق ثم اقرع بين الاخرين فمن خرج له العتق فتم منه الثلث فان كان الثاني عتق نفسه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقيه والاخر فقيمة بقوله سواء لاجل قوله عتق أحدهم ولو عتق فوق ثلاثة ما لا يملك غيرهم فان امكن فوقيهم باعتبار العدد والقصة معاً بان يكون اسكل ثلث جميع كسنة قيمتهم سواء جعل كل اثنين منهم جزاً وفعل ما صر في الثلاثة المتساوية القيمة أو امكن توزيعهم باعتبار القيمة دون العدد أو بالعكس كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الاول جزاً والاثنان جزاً والثلاثة جزاً وفعل ما صر أو لم يمكن توزيع شيء من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا قيمتهم ثلث جميع كاربعة قيمتهم سواء من ان يجزوا الثلاثة اجزاء واحداً جزاً واحداً جزاً واثنان جزاً فان خرج العتق لواحد عتق ثم اقرع بين الثلاثة لثلاثة التقييم الثلث فمن خرج له العتق عتق لثلاثة أو يخرج العتق لثلاث ورق الاخران ثم اقرع بين الاثنين قيمة عتق من خرج له العتق وثلاث الاخر اه افاده في المنهج وشرحه وانما اطلقنا الكلام ليس الحاجة اليه هنا وان كان مناسبتة باب القرعة لا في

(باب التدبير)

(قوله هوافة النظر في العواقب) اي التامل فيها ومنه حديث التدبير نصف المعيشة قال شيخنا عطية بل المعيشة كلها (قوله من مالك) متعلق بتعليق اي صادر من مالك خرج به مالو صدر من وكيله فاذا وكل غيره فيه لم يصح لانه متعلق والتعليق لا يصح التوكيل فيها كالأوكل نفسه في فعله بل طلاق زوجته فانه لا يصح (قوله بموته) اي وحده او مع شيء بوجوده قبله كان دخات الدار فانت جريده موفى فان وجدت العفة وهي الدخول قبل موت سده ومات عتق وان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ولا يصير مدبراً حتى يدخل (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) اي في دين كان عليه بغير اذنه بحكم الولاية العامة والنظر في مصالح المؤمنين لانه اولي بهم من انفسهم وباعه بخاتمة درهم ثم ارسلها اليه وقال اقض دينك فهاذيل على انه باعه في حياة السيد وقبل يده وموته وهو وان كان محيصاً من جهة ان الدين مقدم على التدبير لكنه مخالف لسبب الحديث المذكور ولذا قال قل فباعه النبي صلى الله عليه وسلم اي في حياة الرجل في

(ميز العتق بقرعة) قالوا عتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء ذمة عتق أحدهم بقرعة
(باب التدبير)
هوافة النظر في العواقب وشرعاً ليق عتق من مالك موفى وصح تدبير من الدبر لان الموت دبر الحياة والاصل فيه قبيل الاجماع تدبيره بين ان رجلاً دبر الصبي بين ان رجلاً دبره فباعه غلاماً ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم

دين كان عليه لا بعد موته كما توهمه بعض المفتلين اه بفعل المتوهم مغفلا لغفلته عن أصل
 القصة واسم الغلام يهتوب ومذبره أبو مذ كور الانصارى (قوله فتقرير له) حيث لم ينكر عليه
 وبه قول هذا التدبير باطل أولا بعبارة أو نحو ذلك (قوله رقيق) ولومكانها ومبعضا كما سياتي
 وقوله غير أم ولد أي لانهم اتفقوا على جهة أقوى من التدبير بدليل أنم اتفق من رأس المال
 ولا يصح بيعها مالا وتعتق قبل وفاة الدين ولا كذلك المدبر في الجميع (قوله وصيغة) وشروطها
 لفظية هو بالتدبير وفيه منها ما هو في الضمان اما صريح أو كناية كما سياتي (قوله ومالك)
 وشروطه كما يعلم من كلامه اخبرنا وهدم مسبار جنون فيصبح التدبير من سقيه ومفلس ولو بعد
 الجوع عاين سما ومن مبعوض وكافر ولو سري لان كلامهم صحيح العبارة والمطابق من سكران لانه
 كما لكاف حكمكم من مديون وأنني وانما صرح من المبعوض وان لم يكن أهلا لولا لان الولاء انما
 يثبت بعد الموت (قوله وهذا) أي المذكور من الشروط الثلاثة كما قررر شيخنا عطية بنو قال
 وهذه من زياداتي لكان أولى (قوله وهي موت السيد) أي وحده أو مع صفة توجد قبله كما مر
 فقول القليوب وهي موت السيد أي وحده لامع صفة أخرى مقارنة للموت أو باقية عليه اه
 ليس في محله فانه مخالف اصريح كلام المنهج وغيره (قوله ولهذا) أي لكونه تعلية لا وصية
 لا يحتاج الى اعتناق من الوارث بعد الموت ولو كان وصية لاحتاج لذلك كما لو قال أو صيت بعثت
 هذا الرقيق فلا بد من صيغة اعتناق بعده فهذا مما ينبغي على الخلاف وينبغي عليه أيضا ما سياتي في
 لا يصح الرجوع عنه ان قلنا انه تعاقب ولو قلنا انه وصية لصح ذلك وينبغي عليه أيضا ما سياتي في
 قوله ولودبر تم كاتب الخ حيث قال الشارح فيما سياتي بناء على أن التدبير تعاقب وصية فانه لا يخ
 (قوله ولا قبول) أي من الرقيق وكان الاولى اسقاط ذلك لانه لا يحتاج الى قبول بعد اعتناق
 الوارث على القول بانه وصية بل يكفي مجرد الاعتناق على هذا القول فليس القبول الرقيق دخل
 فيما ينبغي على الخلاف ولذا أسقطه من شرح المنهج (قوله فلا يجوز الرجوع عنه) فترجع
 على كونه تعلية لا وصية أي وأما اذا قلنا بانه وصية فيجوز الرجوع عنه كما مر (قوله يقول)
 كنفسه ونفسه (قوله ولا غيره) كوطء ما دبره سواء أعزل أم لا لانه لا ينافي الملك بل يؤكده
 بخلاف البيع ونحوه وحل له وطءها البتة ما شاءه ولم يتعلق به حق لازم اه منهج وشرحه
 (قوله الابان ينزل ملكه عنه) ولا يعود التدبير وان ملكه بعد ذلك بناء على عدم مواد الخلف
 في الجهن كما اذا قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم دخلها ودخلت فانه لا يحنث
 (قوله يبيع) أي بت أو فيه خیارا المستثنى بخلاف ما اذا كان للبائع فلا يكون رجوعا حتى
 تنقضي مدة التبادر (قوله أو نحوه) كهبة ووصية وكذا ابدال مدبره لانه أقوى منه بدليل أنه
 لا يتبع من الثالث ولا يمنع منه الذين يخالف التدبير (قوله كسائر التعليمات) راجع لقوله
 فلا يجوز الخ أي كما أن سائر التعليمات لا رجوع فيها بناء على أن التدبير تعاقب وصية كما مر
 (قوله الحادون بعد التدبير) أي وقبله وانما نص على ذلك لانه محل التوهم وقرض المسئلة أنهم
 انفسهم لو قبل موت السيد والاعتقوا معها قال الرجائي فان قات قاتس تبعية الولد لا أم في
 تذاهدي والاضحية تبعية ولد المدبرة الحادث بعد التدبير لها كما قال به الأئمة الثلاثة ونقله في
 الترح الصغير عن ترجيح الاكثرين وانتصر له الزركشي قلت يفرق بان التذلل لازم تقوى على

فتقرير له يدل على جواز
 وأركانه ثلاثة رقيقة غير أم
 ولد وصيغة ومالك (انما يصح
 من بالغ) لا صبي ولو عذرا
 (عاقلة) لا مجنون (مختار)
 لا مكروه وهذا من زياداتي
 (ثم هو تعليق عتق بصفة
 وهي موت السيد) لا وصية
 ولهذا لا يحتاج الى اعتناق
 ولا قبول بعد الموت فلا
 يجوز الرجوع عنه (يقول
 ولا غيره) (الابان ينزل ملكه
 عنه) يبيع أو نحوه كسائر
 التعليمات (ولا يتبع
 المدبرة أو ولدها) الحادون
 بعد التدبير وقبل موت
 السيد (في التدبير)
 كما لا يتبع الموهونة ولما

(ولو دبرها حاملا ثبت حملها)

حكم التدبير) ان لم يستثنه
لانه بمنزلة جنينها (فان زال
تدبيرها) بموت أو غيره أو
انفصل قبل موت سيدتها
(دام تدبيره) كالود بر عبد بن
إيمان أحد هذه ما قيل موت
السيد أو زال ملكه عنه
(وصير يجه) أي التدبير
(كانت سر) بعد موت (أو)
أعفتك به بعد موت وكذا
كفليت سيدك) أو حبستك
(بعد موت) وذكر الكناية
من زيادتي (ولو دبرتم كاتب
أو عكس) أي كاتب ثم دبر
(جان) فيكون الرقة في كل
من حامدبرام كاتباً فاعتق
بالاسبق من موت السيد
وأداء العتق بموته في الأولى
على أن التدبير تعليق عتق
بصفة وقباص في الثانية على
تعليق عتق المكاتب بصفة
وأذا عتق بالاسبق بطل
المتأخر الا اذا كان المتأخر
الكناية فلا تبطل أحكامها
فيجب العتق كسبه وولده
كما قال ابن الصباغ في الثانية
وبقاص بها الأولى ويجعل
خلافه

• (باب أمهات الاولاد) •

(قوله ووجه ضعف الخ) قد
يقال هذا موجود في التدبير
أي في الأولى فوجهه بانه
يصح الرجوع فيها بالقول
بخلاف الكناية والتدبير
على انه تعليق

استتباع الحادث بخلاف التدبير فانه يائز لم يقع على ذلك اهـ (قوله ولو دبرها حاملا) أي سواء
انفصل أم لم ينفصل فهاتان صورتان يكون الحمل فيهما مدبراً وكذا اذا دبرها حاملاً ثم ماتت
ولم ينفصل الا بعد موت السيدة هذه صورة ثالثة في الحمل والرابعة صورة الولد المتقدمة في قوله
ولا يتبع الخ والحاصل أنه ان كان الحمل موجوداً وقت التدبير أو وقت موت السيد أو وقتها
مع اتبعها في التدبير والا فلا وفرض المسئلة أن الحمل من غير السيد فان كان منه صارت به أم ولد
فتعق بذلك لا بالتدبير اكونه أقوى كما مر ومثل ما ذكر يقال في حمل المعلق عتقها بصفة (قوله
ثبت حملها حكم التدبير) أي بطريق النص عليه وتناول اللفظة كما يتبعها في العتق والبيع
لا بطريق السراية لانهم لا يتكفون الا في الاشخاص لافي الاشخاص ولذا قال ثبت حملها ولم يقل
سرى (قوله ان لم يستثنه) فان استثناء صحيح الاستثناء ولا يتبعها في التدبير ومحمل ذلك حبس
ولده قبل الموت ولا يتبعها لان الحرة لا تلد الا حراً أي غائباً بخلاف مالو أعنتها حاملاً لولده
فان الحمل يعتق تبعاً وان استثناه والفرق قوة العتق قال في المنهج وشرحه وصح تدبير حمل كما يصح
اعتناقه ولا يتبعه أمه لان الاصل لا يتبع الفرع فان باعها حاملاً لفرجوع عنه أي عن تدبير الحمل
اهـ أي فيبطل تدبيره لدشوله في البيع وان لم يقصده الرجوع (قوله فان زال) أي بطل وقوله
بموت أي بموتها في حياة السيد سواء انفصل الحمل قبل موتها أم لا قيل موت سيدتها أم لا (قوله
أو غيره) أي زال تدبيرها بغير الموت كالبيع أي بعد انفصال الحمل فان باعها ما قبل انفصاله فلا يرد
تدبيره (قوله وانفصل) عطف على زال (قوله دام تدبيره) أي الحمل المنفصل والمنفصل في
مسئلة زال التدبير والمنفصل قبل الموت فيما بعدها (قوله كانت سر بعد موت) أخذها
بعده وقوله وأعنتك أي أو حررتك بعد موت أو دبرتك أو أنت مدبر وان لم يقل بعد موت
أو اذا مت كانت سر (قوله حبستك) بالتدبير أي عن ملك الغير لك (قوله فيعقب بالاسبق)
بخلاف مالو جعلت من باب التعليق فان المعلق عتقه يصح بيعه ونحوه فكاتبته أولى (قوله بناء
في الأولى) وهي مالو دبرتم كاتب على أن التدبير تعليق الخ مالو بني بناء على انه وصية فلا يصح
ادخال الكناية عليه مع بقائه بل تبطل لان أقوى منه فلا يصح (قوله في الثانية) وهي صورة
العكس على تعليق عتق المكاتب بصفة فانه يجامع الكناية كانت سر ان دخلت الدار وكان
الأولى أن يقول كما في الأولى بناء على أن التدبير الخ فانه جارم ما كما صرح به في شرح المنهج
وأما لو بني بناء على أن التدبير وصية فلا يصح أن يكتب ثم يدبر لان التدبير حينئذ أضعف من الكناية
فلا يدخل عليه الان الاضعف لا يدخل على الأقوى ووجه ضعف الوصية بصفة بيع الموصى به
دون المكاتب فالخامس أن البناء المذكور يبارى الصورتين وأن القيام على تعليق عتق
المكاتب خاص بالثانية (قوله في بيع الخ) هذا من جهة الأحكام ولو قلنا بطلان أحكامها المكان
كسبه لا وارث (قوله كسبه) أي الحاصل قبل الموت من حين الكناية أما بعد الموت فهو سر
قال مر فان يجرى في مسئلة الكناية عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتباً فإذا أدى قسطه
عتق اهـ (قوله ويقاس بها الأولى) معقد وقوله ويسقط خلافه ضعيف فالعلة قد أن المسئلتين
على حد سواء

• (باب أمهات الاولاد) •

أى أحكامها من ثبوت الاستيلاء والاستخدام وغير ذلك ولم يقل باب المسئلة تولدت مشى لا تبتدأ
 بالحديث وهو أمهات الاولاد لا يمين الخوع ببر باب الخول عتق أم الولد تحت ما قبله نظرا
 لاطلاق العتق ومن غير كتاب كالمسح وأصله نظر لكون العتق هنا فعليا وهو ما قبله من العتق
 والتدبير قولى واختيارى فلم يكن هذا مندرجا فيما قبله وهو امامية أخيرة محذوف أو
 بالعكس والاول أولى لان الخبر انما أتى به لاجل المبتدأ فهو أولى بالحذف أو بحجور أو من صوب
 على ضعف ويجوز فيه السكون بناء على أن الاسماء قبل التركيب لا عربية ولا بنية وقيل معربة
 وقيل لم يبنية أى صالحة لذلك لأنهم اصعربة أو معينة بالغسل فالحذف لفظى وأسماء التراجم
 والكتب من حيز علم الجنس على الصحيح وقيل من حيز علم الشخص وقيل من حيز اسم الجنس
 وقيل من حيز النكرة بخلاف أسماء الموم فأنهم من حيز علم الشخص فالباب هنا عبارة عن
 الالتفات المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة للسيد
 المشهور (قوله بضم الهمزة الخ) تنكلم على ذلك من جهة لفظه ومعناه (قوله وأصلها أمهات)
 هذا جواب عن سؤال وارد على قوله جمع أم حاصله أنه من شرط الجمع أن يساوى مفعوله في
 الحروف الاصول والمندرجة هنا من الهاء التى هى لام الكلمة وحاصل الجواب أنها مساوية
 بحسب الاصل فى المنفرد بحسب الاصل ما فى الجمع من الحروف الاصلية على أحد الأقوال
 الآتية (قوله وأصلها أمهات) أى والهامة زائدة وقيل أصلية وحاصل الأقوال فى المسئلة ثلاثة
 الاول مذهب سيبويه وهو أن أم أصلها أمهات والهامة زائدة فوزن أم فعل وأمهات فعلهات ثم
 جاءت أم على أمهات بزيادة الهاء أيضا فوزنه فعلهات فالهامة زائدة فى كل من المنفرد والجمع
 وانما زيدت فى الجمع لأنه يريد الاشياء الى أصولها وقد علمت أن أصل أم أمهات وقد ظاهرا ما علمت على
 الاصل يمكن أمهات أكثر فى الناس وأما أكثر فى الهمات ومذهب ابن السراج أن أم أصلها
 أمهات أيضا ولكن الهاء أصلية فوزن أم فع ووزن أمهات فعلة فالهامة زائدة الكلمة والميم عينية
 والهاء لامها والميم الثانية زائدة لكن قوليت بالعين أيضا لانهم اضعفوا على قال فى الخلاصة
 وان يك الزائد ضعف أصل فاجعل له فى الوزن ما لا اصل
 والتامة زائدة فحذفت الهاء التى هى لام الكلمة والتامة الزائدة نصا وأم فوزن فع كانه قد جمع على
 أمهات فوزن فعلا ولا يصح حذفه على امات والدليل على هذا ما سلكى عن صاحب العين
 أنهم يقولون تأمات أى اتخذت أما وهذا المذهب ضعيف لانه خلاف الظاهر وأما حكاية
 صاحب العين فلا يخرج به لما فيه من اللطاة والاضطراب ومذهب بعضهم أن كلام أم وأمهم
 أصل مستقل كسبط وسبط ودمث ودمث فتنكون أمهات على هذا جمع أمهم والهامة أصلية
 فى كل من المنفرد والجمع وأما جمع أم ووزن ما فعل (قوله قاله الجوهري) قال فى شرح المنهج
 ومن نقل عنه أنه قال جمع أمهات أصل أم فقد تسبح اه والناسل هو الجلال الهلى فى شرح المنهج
 وأجاب عنه شيخ الاسلام بأنه نسمح أى تجوز فى النقل وسبب التجوز أنه لما كان ما يثبت للفرع
 يثبت للأصل فالجواب سهل ونقل عن الجوهري أنه جمع له جمع للأصل مع أنه فى الحقيقة جمع
 للفرع (قوله والأصل فيه) أى فى الكتاب أى فى أحكامه المتصدة منه كنهها بونه لاف نفس
 الكتاب لانه انظر لا يقام عليه دليل لان الأدلة للأحكام لا لالفاظ (قوله أيسأمة) أى شريطة

بضم الهمزة وكسرها مع
 فتح الميم وكسرها جمع ام
 واصحابها أمهات قاله الجوهري
 والأصل فيه خبر أيسأمة

مبتدأ وما زاد بين المضاف والمضاف اليه أو مذكورة موصوفة بأية أي شيء أمية أي رقيقة
 فتقول بحثني لأجل أن يصح كونها موصوفة أو مذكورة تامة فلا تحتاج لصفة وأنت بدل من ثانيا وجه
 الجوز ثلاثة أمال إضافة أو على الصفة أو البدلية ويصح الرفع على أحد ثلاثة أوجه أيضا ما بدل
 من أي بدل كل من كل وما زائدة أو خبرية ما محذوف وما موصولة والجمله صلته المحذوف صدر
 الصلة وان لم يستعمل على ذلك قال في الخلاصة وان لم يستعمل فالمحذوف نزل أو ما مذكورة موصوفة
 والجمله صفتها وفي الوجه الأول مناقشة وذلك لان البدل من أداة الشرط لا بد أن يقتضيه أداة
 شرط كقوله من يقيم ان زيد وان عمرو أقم معه كما أن البدل من اسم الاستفهام لا بد أن يقع بعد
 أداة استفهام كما ذكره الأشرفي عند قول الخلاصة وبدل المضمين الهمزة في هـ هو الخ ثم نأزع
 في ذلك أبو البقاء وجعل المسئلة خاصة بأدوات الاستفهام دون أدوات الشرط قال وهذا
 اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسميل مع كثرة جمعه فيه اهـ ولكن المشهور
 هو الأول في البدلية نظرو ويصح النصب اما على الحال من أي أو على التمييز لا لابهامه اهـ وهذا
 كما ان لم تلم الرواية والاتعيف وقوله ولدت فعل الشرط في محل جزم خبر المبتدأ وهو أي على
 المختار من أقوال ثلاثة ثانيها جواب الشرط ثالثها هماما وانما كان الأول هو المختار لانه
 وجدنا العرب التزموا فيه ضميرا ولم ياتروه في الجواب فدل على أنه هو الخبر لا يقال انه لم يفسد
 الابنية الجواب لانا نقول لا يضر ذلك لان الخبر قد كان ما يقيد نفسه وما يقيد بضميمة غيره
 وقوله فهي حرة جواب الشرط وقرن بالقائه لانه جله اسمية وهي من المواضع السبعة التي يجب
 قهرها في القواعد المنظومة في قوله

اسمية طليعية ويصاحد * وما وقد وبلن وبالنقيس

وقوله عن دبر عن معنى مع والدبر بمعنى الموت أي حرة مع الموت ويطلق الدبر على آخر جزم من
 حياة سيدها وعن معنى بعد أي بعد آخر جزم من حياة سيدها فيسأوى ما قبله وإطلاق الدبر على
 ذلك مجازا من تعاريفه بان شبه آخر الحياة بالموت واستعمله لفظ الدبر بجماع عدم الانتفاع في كل
 فان من وصل الى آخر جزم لا ينتفع به كما ثبت هذا ان لم نقل انه مشتمل بين الموت وآخر كل شيء
 والا كان إطلاقه على آخر جزم من باب إطلاق المشتبه على بعض معانيه وهل هو حقيقة أو مجاز
 خلافه مقرر في الأصول والمراد ولدت ولوم من غير طريقة المعتاد بكنيتها أو قلها ولو أحسنوا بين
 وان لم يتصل الثاني بخلاف العدة لا بد قيم من وضعها لان مدارها على براءة الرحم وقدم هذا
 الحديث على ما بعده لا اتفاق على دفعه وان كان في الثاني فائدة أكثر لان مقتضى أحكام وفي
 الأول حكم واحد وأيضا فالحكم المذكور فيه وهو العتق أصل للأحكام المذكورة في الحديث
 الثاني (قوله ما جبه) اسم أعجمي لازم للسكون وصله لا ووقفه فهو معرب بصر كتمتد وتضع من
 ظهروها تكون الحكاية وهو في الحديث مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة لانه اسم
 لا ينصرف للهامة والجملة ومثله سيده وصنده وبرذبه وهو اسم أم الراوي (قوله وصحح اسناده)
 أي رجاله (قوله أمهات الأولاد) مبتدأ أول لا يمين خبر ولا فيه فاقية والجمله وان كانت خبرية لفظا
 لكن المتأنيبة معنى بدل قوله فهو اسم أي خبر أمهات الأولاد لا يمين الخ لا بد استدلاله على ذلك
 الأعلى كونه ضمير بمعنى وجهه يستقيم خبر خبرية لفظا ومعنى ولذا يربطها على ما قبلها لان بينهما

ولدت من سيدها فهي حرة
 من دبر منه رواه ابن ماجه
 والحاكم وصححه اسناده وخبر
 أمهات الأولاد لا يمين ولا
 يوهن ولا يورث يستقيم بها
 سيدها مادام حيا فإذا مات
 فهي حرة رواه ابن القطان
 وحسنه

(قوله في البدلية نظرو)
 ويجيب بان محلي الشرط
 المذكور إذا تقدم فعل
 الشرط على البدل كما في
 المثال الذي ذكره بخلاف
 ما إذا تأخر كما في الحديث
 راجع حاشية المتبع وبعبارة
 في بعض حواشي ابن عقيل
 ان القاعدة مشروطة بما
 إذا تكرر البدل أخذ من
 أمثلتهم وعليه فلا اشكال
 أصلا جرد

كأن الانقطاع لتوافقهما فقط لا معنى وهي واقعة في جواب سؤال كائن قبل ماذا يمنعها
سيد هاف قال يستمع الخ ولم يقل بهم مع أنه جمع لمن به قل والانصح فيه المطابقة كما قال سيدي
على الاجهوري

وجمع كثرة لما لا يعقل • الافصح الافراد فيه ما نل
وغیره فالافصح المطابقة • نحو هبات وانرات لا تقة

لان المراد بالاستمتاع خصوص الوط ولا يمكن وطه البيع في آن واحد فعدل عن المطابقة التي
هي الافصح لما ذكرنا في بقوله مادام حيا بعد قوله يستمتع لان الفعل في معنى التكررة والتكررة
في حيز الاثبات لانهم عواما شموليا بل بديلا في سبيل جواز في بعض الازمنة دون بعض فاذا
العموم بقوله مادام حيا وان كان الاستمتاع لا يكون الا في حال الحياة وقوله فاذا مات مثل الموت
وصوله لمركبة مذبح بجراسة بخلاف ما اذا وصل اليها بمرض وقوله فهي حرة أي وان ماتا معا
معية محقة تنظر الى أن العلة تقارن المعلول بخلاف ما لو شككت في السبق والمعية لان الاصل
الرق حتى يهتق الحال وان علم عين السابق ونسب وجب التوقف حتى يتبين الحال أيضا وذكر في
الحديث منع البيع وما بعده اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الملك في ذلك فهو با كالارث
أو اختيار با وهو قسمان اما بعوض كالببيع أو بدون كالهبة وقدم البيع لا كثرية وقوعه
والمراد لا ينع ولا يورثين للغير بدليل ما يأتي فهو عام مخصوص والمراد لا ينع كالأول لا ينع
بشرط الفتق ولا بمن تفتق عليه بخلاف بيعه النقصها كالأفجور وكذا به ضا فيسرى وانما
جمع في أمهات الأولاد ولم يقررها أو يفرد الأول دون الثاني أو العكس لان أم الولد في اللغة
تطلق على كل ذات ولد لجمع اشارة الى ان المراد معنى خاص وهي الامة التي له فيها ملك ولو أفرد
الثاني حيث نذر لم يصح لان الولد الواحد لا يكون في أمهات متعددة (قوله اذا حبست) عبر باذا دون
ان لان اذا التفتيق والاحبال محقق لكثرة وقوعه وتعاق الارادة من حيث الشهوة البشرية
والشرعية لاجل حصول التسل وتطير ذلك قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا هذا الذي كنا
نصبر عليه فان وقوع السيئة نادر بخلاف الحسنة لا يقال كلامه تعالى لا يوصف بكونه مجزوما
به أو مشبوكا فيه لانه تعالى لا يصف بذلك لانا نقول انه يوصف بذلك بالنظر لحال الشيء في نفسه
وفرض ورود الكلام على لسان المتكلم من البشر لا بالنظر لعلمه تعالى فان قيل قد استعمات
ان مع الموت في قوله تعالى واثن منتم وقتلتم مع تحقيقه أجيب بان القصد ترغيبهم في الجهاد وعدم
تقاء عنهم عنه فالمعنى واقعه أعلم أن ما يخافونه من الموت أو القتل في سبيل الله تعالى ليس محققا
وعلى فرضه ففزة الله تعالى خير فالعقل خصوص الموت بهذا السبب لا مطلق الموت واعلم أن
بقية أدوات الشرط حكمها كان في عدم الجزم كاذكره الجاهل تبع للرضى ولم يقل حلت ولا
علفت لانهم ما يكونان في الآدميين وغيرهم بخلاف حبست وتعير به ذلك أولى من قول المتناهي
أحبيل لانه لا يشترط القصد (قوله من حر) أي يمكن احباله بان استكمل تسع سنين (قوله
كاه او بعضه) بالرفع فاعل حواله صفة مشبهة أي قامت به الحرية أو بالنصب على التشبيه
بالمعول به ولا يصح جره نو كيد الان نو كيد السكر بالمعرفة منه البصريون ولا يقال يمكن
الجري على طريق الكوفيين لانا نقول يمنع منه عطف بعضه عليه لانه ليس من ألقاظ التوكيد

(اذا حبست من حر)
او بعضه

ويصح كونه بدلا ولا يرد أن المبدل منه في نية الطراح لأن ذلك بالنظر لعمل العامل لا بالنظر للمعنى
وهذا التعيين من حيث نفوذ الابداد وان كان وطء البعض لأمتيه حراما عليه لعدم جواز
التسرى له ووجه الحرمة من حيث المعنى أن بعضه مملوك للسيدة مالك به فليس له صرف هذا
البعض في القمع لأنه اذا قمع غنم يجمعه فليزعم عليه استعمال البعض الذي يخص السيد في غير
حقه لا يقال ان الاب المبعوض لا يثبت استبداده بوطئه أمة فرعه ومقتضاه عدم ثبوت استبداد
المبعوض لانا نقول انما لم يثبت استبداد الاب المذكور لأن له في مال الابن شبهة الاعناف وهو
منتهى في البعض ولا يرد أيضا أنه لا يصح اعتناقه لانا نقول المانع من محتمه كونه ليس أهلا للولاء
وهو منتف هنا اذا مات الموصلي بالعتق انتفى ذلك ومن ثم صح تدبيره (قوله ولو كانا) أي
أصلها وأما المرتد فأبلاده موقوف كما ذكره (قوله أو يجهنونا) أي أو مكرها أو سقيم الأفعال
فلا ينفذ ببلاده على المعتد (قوله أمتيه) المراد به من له فيها ملك وان قل فيسندل الأمة
المشتركة لكنه ان كان موصرا سري لم يأسر به من كل نصيب شريكه أو بعضه والافسدت في
نصيبه فقط والمراد ملك تحقيقا أو تقديرًا بسندل أمة القرع وهذا أعنى كون الأمة مملوكة
للسيد أبدأ حد شرطين والثاني أن لا يعلق بها - قل لازم غير الكتابة حال الملق والسيد معسر ولم
يزن عنها بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد ذلك بأن لم يعلق به حق أصلا وتعلق به أو هو غير
لازم كعارية أو لازم وهو كتابة أو غير كتابة لكنه زائل عند الملق أو مسقور والسيد موصر
أو معسر وقد قال بعد ذلك عنها بغير ادعاء أو إبراء ولم يزل يبعث فيه لكن ملكها السيد بعد
ذلك في هذه الصور كلها يثبت الاستبداد اما اذا تعلق بها اذ لا يثبت الاستبداد والحق اللازم
كله في بعد القبض وأصل أمة أو خذفت لأمها على غير قياس وعوض عنها الثمن وكان
القياس قبلها القماص كرها وانفتاح ما قبلها واهذا ترد في التفرقة بين أمة وأصلها ميوه
اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالياء يكون الخ وتنفى على امتان على لفظ المفرد وتجمع
على أمة ككتاب وأصلها ما وقلت الواو همزة لوقوعها طرعا اثر الف زائدة ككاه وتجمع
أيضا على آم كفاض وأصلها أموم مرتين الأولى مشتقة زائدة والثانية فاء الكلمة فقلت
الذالاجتماعا أساسا كسمعة مثلها وقلت الواو ياء لوقوعها طرعا ضمها ما قبلها في اسم مفرد
ولا تظهر له ثم الضمة كسرة لئلا ياء وتجمع أيضا على اموات كسنوات (قوله بلاوطه)
كاستدخال منه المقترم حال خروجه وان لم يكن محترما لدخوله بأن استدخلته على وجه الزنا
ولا بد ان يتفصل في حال حياة السيد وتدخله في حياته اما اذا انفصل في حياته واستدخلته
بعد وفاته يثبت النسب والارتدون الاستبداد واما اذا انفصل بعد موته واستدخلته
كذلك ففيه خلاف قال الشيخ الخطيب يثبت به النسب والارتدون وهو المعتد وقال قل بعدم
ثبوتهم الا انه انفصل من جنة منفكة عن الطل والحرمة ولو اخطأ المقترم بغيره من السيد أو
اجنبي ثبت الاستبداد لانه وجده مقتض وغير مقتض فيغلب الاول والمراد الاستمرار ولو في
الواقع فدخل مالو وطئ اجنبي (قوله أو يوطئ محرم) أي بسبب حبس أو إكراه أو فرض
صوم أو عتق أو لكونه ظاهرا من ان ملكها قبل استبترامه أو لكونه قبل التكفير أو لكونها
محرمه بطلب أو رضاع أو لكونه مأمورا بوجبة أو معتدة أو مجوسية أو وثنية أو هرطقة أو مكاتب

(قوله الاب المذكور) أي
الذي وطئ أمة فرعه مع كونه
كامل الحرية بخلاف المبعوض
أدلا شبيهة له حيث في مال
فرعه من حيث الاعتاق

ولو كانا أو يجهنونا (أمتيه)
ولو بلاوطه أو يوطئ محرم

أول كونها مسلمة وهو كافر اه مر والمراد محرم لعارض كافي الامثلة المذكورة بخلاف الوط
 في الذرفاته محرم لمصلحة فلا يثبت به استيلاء ولا نسب بخلاف ما لو تلد ذمها فاسدة الذرفاة في فان
 منه يكون محترما وأما إدخال المني المحترم في الذرفاة قال قلى يثبت به الاستيلاء والظاهر
 عدم ثبوته قياسا على ما لو وطئ أمه (قوله فوضعت) أى حبلا أو ميتا (قوله يجب فيه غرة)
 كخفة فيه بصورة آدمى ظاهرة أو خفية أخبرهم القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان خبيران
 أو رجل واحد اه أن اه مر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمى وإن قلنا لو بقيت لخططت وانما
 انقضت بها العدة لأن المدارم على براءة الرحم وهما على ما يسمى ولدا (قوله وان لم ينقل) هذه
 النجاسة فاسدة من جهة الحكم لأن المعتقد أنم الاتعق بوجوه ولا تصير أم ولدا إذا انفصل كاه ومن
 جهة المعنى أيضا لانم اتخا في قوله وضعت لانم الايقال اه اوضعت اذا انفصل الولد ويمكن أن
 يجب عن هـ ذابان المعنى وضعت كاه امانه موت السيدة أو قبله أو بعده قبل موت السيد
 وار لم ينقل باقية الابهة وموته فصم جعلها غاية لوضعت بعدئا ولو بوضع الكل والبعض على
 ما هو (قوله صار به أم ولد) جواب الشرط وجعله في أبي شجاع حرم عليه بيعها الخ وفي المنهج
 عتقت بوجوه ولا منافاة لان الاحكام كاه انتزعت على فعل الشرط ولكن ما هنا أولى لان الذي
 ينتزب أولا على فعل الشرط هو صيرورتها أم ولدا وما حرمه نحو بيعها وعتقها بوجوه فـ هـ ما
 مترتبان على صيرورتها أم ولد (قوله فعتق بوجوه) أى ان وضعت في حياته فان وضعت بعد
 موته تميز عتقها بوجوه وانتزب عليه الا كسابق ذم كونها من الموت (قوله ولو قبلها) اه
 وقاعدة من استعمل بشرى قبل أو أنه عتق بجرمانه أغلبية فان قلت فيه فالأمر ظاهر وان
 وجبت المدية فهي في ذمتها اذا كان السيد مضطوقا فتنسبه عدا واجب القصاص لانم حال
 الجنابة رقة والقصاص بغير جرم الجنابة والدية بالزهرق (قوله لما سر) أى في الحديثين
 حيث قال فهي سرعة عن دبر منس في الاول وقال في الثاني فاذا مات فهي سرعة (قوله بخلاف
 أمه غيرة) بحجة زامنه وقوله ان لم يكن فرعها فان كان فرعها صارت أم ولدا لا اصل ان كان كمل
 الحرية ولم تكن أم ولد للفرع كافر في الاعفاف (قوله كأن وطئها الخ) والولد في النكاح لا يتر
 انظره المذكور وهو عليه فعتقها سـ بها بخلاف ما لو وطئها بظن أنم ازوجهه المملوكه فالولد رقيق
 وقوله بظن الخ أى وان كانت هي زانية وهذه شبهة فاعل ونقدم شبهة المثلث في الامة المستتركة
 وخرج بهما شبهة الطريق وهي التي قال بجل الوطئ في عالم فلا يثبت بالوطئ فيها نسب ولا استيلاء
 لانما ظن الزوجية والمثلث ولو وطئ جارية بيت المال حدثوا أولادها لان نسب ولا استيلاء سواء
 الفنى والفقير لانه لا يجب فيه الاعفاف أو وطئ جارية أبيه أو أمه طائنا مسلمة أو كره على الوطئ
 فالذى يظهر كـ ما قاله الأذرى أن الولد رقيق اه أفاده مر (قوله واسـ بها الخ) شروع
 في الاحكام المترتبة على صيرورتها أم ولد ولا فرق في السيد بين أن يكون حرا أو مـهـ ضالان
 تزويجه بالملك لا بالولاية وقوله اجبارها أى تزويجهما بغير اذنهما لا بمعنى قهرها (قوله نعم ان كان
 سـ بها كانوا هم مسئلة) خرج عكسه وهو ما لو كان السيد مسافرا هو ككافرة ولو وثنية
 أو مجوسية فانه يزوجه لان حق المسلم في الولاية أكد لا ترى انه يثبت له الولاية عليها بالجملة
 اه أفاده مر (قوله فليس له تزويجها) أى بل يزوجه الحاكم باذنه وحضانه ولها ما وان

(فوضعت ولو سقطا يجب فيه غرة) وان لم ينقل (صارن) به (أم ولد) فعتق بوجوه ولو بقتله الهامس) بخلاف (امه غيرة) ان لم يكن فرعها (كان وطئها بظن انها زوجة الحرة أو أمه أو غرة بغيرتها) فغلبت منه ووضعت ما سر فلا تصير به أم ولد وان ملكه الا انه لم يقع المملوك به في ملكه وخرج بزيادى حر المكاتب فلا تصير أمه بذلك أم ولد (ولـ بها) أى أم الولد (اجبارها على النكاح) كالقصة نعم ان كان سـ بها ككافرا وهي مساة فليس له تزويجها كما علم عامس

كانت رقيقة لتبعيتهما في الاسلام اه مر وبوخذعنه ان المهر له وانما لو ارادت التزويج
 بدونه ليحجر عليه (قوله لا تباع) أي لان الولد جزؤها وقد ثبت حريته ابتداء فميرت لها
 ومقتضى هذا امتناع - هما اذا مات في بطنه لانما ساحمل بحربل ويثبت لها أمية الولد حتى اذا
 مات السيد قبل وضعه عنت من رأس المال قال الرحمان ونقل عن المحلى افتتأ بيدها اذا مات
 في بطنه أو قبل وضعه عنت من رأس المال قال الرحمان ونقل عن المحلى افتتأ بيدها اذا مات
 لا يصح - هما محله ان كان - سيا وفيه ما فيه انه يمس ويكس كل كلام المحلى على ما اذا لم تضعه بل بقي
 في بطنه ولا شك أن شرط ثبوت أمية الولد وضعه كما مر اما اذا وضعه فلا شك في ثبوت أمية الولد
 لها وامتناع - هما أحسنه ذلك لانه لا ينافي عن المضغة وقد مر ثبوت أمية الولد بها (قوله ولا ترهن)
 كان الاولى اسقاط هذا من وجوه المسارقة لان المدبرة تمثل ما فيه كما ياتي (قوله لانما لا تقبل
 النقل) أي الانتقال من ذمة الى ذمة (قوله جنبايتها الثانية) خرج جنبايتها الاولى فيصنعها
 السيد بأقل الامرين من قيمتها وارث الجنابة اما الثانية فلا يصنعها السيد لان ابلاده اطلاقا لها
 ولم يصدر ذلك منه الا مرة واحدة بل يشارك المحلى عليه ما ينفيا أخذه المحلى عليه أولا وهذا ان
 استغرقت الاولى قيمتها والارث السيد قد مر ما بقي منها الجنابة الثانية فان بقي من ارث الجنابة
 الثانية شيء رجع المحلى عليه ما ينفيا على الاول باعتبار نسبة ارثه فيه نظرا مأخذاً ولا ولا ينفيا ويقسم
 بينهم اياهما بنسبة ارث كل مجموع الارش ولو جنت ثانياً واولاً او غير ذلك فهي كالثانية
 (قوله لان جنبايتها كواحدة) بدليل انها لو جنت مائة جنابة اشتر كوا في الارش الاول باعتبار
 نسبة ارثهم هذا ان أخذ فان لم يدفعه السيد للمحلى عليه أولاً لاطالبوا بهم بأقل الامرين القيمة
 والارث وما أخذوه يقسم بينهم بتلك النسبة (قوله ويقبها في العتق) أي من رأس المال
 ولها ولو ادعت ان هذا الولد حدث بعد الامتداد او بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث
 ذلك وقال بل حدث قبل الامتداد فهو حر وقد صدق جمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت
 انها اكنته بته بعد موت السيد وانكر الوارث فانه المصدق لان السيد لم ينفى عن جنبايتها
 في الاولى لانما تادى حر بته والحر لا يدخل تحت السيد وسكت المصدق عن أولادها وأولادها
 والظاهر أخذ من كلامهم - أنهم - ان كانوا من أولادها الاثاث في حكمهم بحكم أولادها أو من
 المذكور لان الولد يتبع الام رقاً وحرية اه أفاده الخطيب في شرح الغاية (قوله الحاصل)
 أي من غير السيد أمامه فهو حر وقوله رقيقاً حال من الضمير في الحاصل أي حال كون الولد
 رقيقاً بان كان - تمزجها مع علمه برقه بخلاف ما لو غر بجر يثا فانه يكون حر او لا يقبها كما مر
 وقوله أو يرتاعطف على - كاح أي ولا يكون الارقيسا ولا يقيسده بقوله رقيقاً (قوله بعد
 صيرورتها) ظرف لقوله الحاصل أي الحادث بعد صيرورتها الخ أما قبلها فمرفق (قوله
 وترهن) هذا رأى ضعيف جرى عليه تبعه الالبقي والمقدم ما قاله في باب الرهن أنه يتمتع رهن
 المدبرة وان كان يدين حال لا حال - موت السيد فجأة فانه سابق قلم اه زيادى (قوله ويضمن
 سيدها جنبايتها الثانية) أي بأقل الامرين من الارش والقيمة ان كان بعد فداء الاولى فان كان
 قبله اشتركت الثانية مع الاولى في الارش الاول (قوله بالوصف) أي القيد السابق في باب
 التدبير وهو وحدونهم بعد التدبير وانفصالهم قبل موت السيد بخلاف ولد المستولدة لحادث

(ونقارق) ام الولد (المدبرة)
 في سبع مسائل (في انما
 لا تباع ولا توهب) - تدبر
 امهات الاولاد لا يعين ولا
 يوهب السابق (ولا ترهن)
 لما فيه من التسليط على
 البيع (ولا يوصى بها) لانها
 لا تقبل النقل (وعتقها من
 رأس المال) كما مر ولا يضمن
 سيدها جنبايتها الثانية (وان
 فديت الاولى لان جنبايتها
 كواحدة (ويقبها) في
 العتق (ولها) الحاصل
 بتكاح رقيقة او برتاعطف
 صيرورتها أم ولد بخلاف
 المدبرة فانما تباع وتوهب
 وترهن ويوصى بها وعتقها
 من ثلث المال ويضمن
 سيدها جنبايتها الثانية
 كما مر في المتن ولا يقبها
 ولها بالوصف السابق (ولو
 كاتبها) أي ام الولد (او
 استولم مكاتبه صارت)
 فيما (مستولمة مكاتبه)
 وان كان وطؤه المكاتبه
 حر اما فتنق بالاسبق من
 موت السيد واداء النجوم

(قوله فقوله رفا وعقفا الخ) قال بعضهم معنى قولهما أنه يتبعه زمن الرق الكائن ٥٨٥ قبل العتق وعقفا أنه يتبعه في العتق

زمنه الكائن بعد الرق وعلى هذا يظهر قوله فمسا في الاتبع أبا رفا وعقفا خلافاً لما قال الأولى حذفه

(ولا يصح بيعها إذا) في ثلاث مسائل (فبما اشترت نفسها) كما أنفي به الفقهاء وكأشترها سائر الفلكت الممكنة وهذه من زيادتي (أو كانت موهونة أجنبية) تعاقب بربيتها مال وكان المالك فيها مأموراً حال الاستيلاء (وام ولد مكاتب إن ولدته في الكفاية) أي قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه لدون ستة أشهر) منه (تبعه رفا وعقفا) لأن المملوك يقع في الرق وهو قبل عتق أبيه مملوك له فينتفع به ولا يعتق عليه لضعفه ماله (ولا تصير أم ولد) لأنها عاقبة لها فاشبهت الأمة الممكنة (والأب) ولدته ستة أشهر رفا أكثر من العتق (فهو حر وهي أم ولد) كان بطوها (أظهر المملوك مع الحرية أو بعدها والاتبع أبا رفا وعقفا ولا يصح من مولده وقولي والأعم مما عير به (ولو أسأت أم ولد كنجي) هو أعم من قوله نصراني (حبيل بينهما) أكرم بقرنهما (هو أعم من قوله (باب أحكام الرقيق))

بعد الاستيلاء المتفصل قبل موت السيد فإنه يتبعها كما هو (قوله ولا يصح بيعها) كلام مستأنف (قوله الأفي ثلاث مسائل) تبع في ذكر الثلاثة أصله وشراؤها فمسا في الأصل كالمسألة كره فكان الصواب أن يقول في أربع مسائل فتأمل اهـ قل (قوله فيما لو اشترت نفسها) أي كالأب أو بعضا ويسرى إلى الباقي ولا يلزمها قيمة ما سرى كما هو مخرج بشرائها نفسها ما لو اشترتها أصلا أو فرها أو من أقر بغيرها فإنه لا يصح بيعها وحمل صحة بيعها من نفسه إذا كان السيد حرا الكلي بخلاف المبيع لأنه عقد عتق وهو ليس من أهل الولاء (قوله سائر) أي باقي التملكات الممكنة هنا كالمبيع في القرض فتزله بإزالة نفسه وأخرج بذلك الوصية فلا يصح أن يوصى لها بنفسها الاحتياجها القبول وهو أنما يكون بعد الموت وهي تعتق بمجرد الموت (قوله أو كانت موهونة) أي قبل الاستيلاء أي أو كان سيدها مملوكا (قوله وكان المالك فيها مأموراً حال الاستيلاء) أي ووطئها بعد الرهن أو الجناية (قوله وأم ولد) بالحر عطف على ما لو اشترت فهي مسئلة رابعة ويصح الرفع وجعله الشتر طمع قوله ولا تصير الخ خبر وإمكن الأول أن ينسب بكلام الأصل لأنه ذكر هذه وأسقط الأولى وعليه فكان الأول أن يقول فإن ولدته بالنساء لأنه كلام مستأنف تنقيح على محذوف تقديره والولد نسب وبعبارة ذلك نفسه تفصيل فإن ولدته في حال الكفاية تبعه رفا وعقفا فإن أذى النجوم عتق والارق ولا تصير به أم ولد أو بعد الكفاية تبعه عتقا فقط قوله رفا وعقفا موزع أي رفا وعقفا في الأولى وعقفا فقط في الثانية لأنه صار حرا أو عيارا الشوري قوله رفا وعقفا هذا المعنى يصور بالنظر إلى مجموع المثلثين وهما الولادة في الكفاية والولادة بعد العتق لدون ستة أشهر فإن المسئلة الأولى تصور أن يتبعه في الرق والعتق وأما الثانية فلا تصور أن يتبعه إلا في العتق إذا فرض أن العتق حصل اهـ (قوله قبل عتق أبيه) أي أو معه (قوله تبعه رفا) أي بغيره فإشارة إلى العتق ولا يعتق حالاً لضعفه ماله وهو منصوب على التمييز من ضمير تبعه الواقع جواباً لأن الشرطية المقيدة لمجاوز البيع وعقفا عطف عليه (قوله ينتفع) أي عليه وعلى سيده لأنه مكاتب حكاه (قوله لضعفه ماله) أي بل يتوقف عتقه على عتقه وهذا مع في قواهم أنه مكاتب عليه اهـ عبد البر (قوله إن كان يطوها) أي مع العتق أو بعده ولو مرة واحدة وقوله أظهر المملوك مع الحرية أي فيما إذا كان يطوها مع العتق وقوله أو بعدها فيما إذا كان يطوها بعده (قوله والأب) أي بان يطوها أصلاً لا مع العتق ولا بعده أو ووطئها أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطئ (قوله أم ولد كنجي) الأولى أن يقول كافر لأنه لا فرق بين الكنجي وغيره وقوله هو أعم أي لعدم شموله غير النصراني (قوله حبيل بينهما) أي يجب على الحاكم أن عبد ذلك فإن لم يعلم به وعلم به بعض الأساد وجب عليه إعلام الحاكم وقوله حتى يعتقها أي فنتعق وقوله فتسلم بضم التاء وتشديد اللام والمسافات المصنف أن يفتد ذلك الكتابة عن بابا بصحة تليها الأصل تبعه على بعض مسائل منه استطراداً

• (باب أحكام الرقيق) •

أي من حيث مخالفة له للحر وموافقة له ولحق ذلك فهو كالنتيجة لما سرق في الكتاب قبله وذكر من أحكامه مثلاً وشراً فمسا في حكاية بعض ما طابق وبعضها على تفصيل وذكر المأوى منها جلة كثيرة والمراد به من فيه رقة ذكرنا كان أرائني فهو أعم من قول الأصل العبد وإن قال ابن حزم

٧٤ روى في يفتقها (حتى يعتقها أو يسلم) فتسلم إليه (أو يموت) فتعتق

ألفظ العبد يشمل الذكر والأنثى والمراد به أيضاً ما يشمل المكاتب لا المجهض بديل عنه لما بعده
 ذلك (قوله لا تلزمه جمعة) لكنهم انصح منه وتجزيه عن ظهوره كما مر (قوله ولا يلزمه حج) وإذا جازم
 يجوز عن ذلك السلام إذا عتق وأبصر (قوله لا ينذر) أي وإن لم ياذن له سببه فيه كما نقل عن
 الروضة وهو الصحيح قرر ذلك شيخنا عطية خلافاً لما نقله الشيخ خضر هنا (قوله فيلزمه أي
 سواء عين عاماً أم أطاق (قوله وعورة الامة) بالنصب عطف على اسم أن أي والأي ان عورة
 الامة أي في الصلاة فقط فلا حاجة للاستدراك بعد الإتيان الترجيح ويجوز الرفع بالابتداء
 (قوله بجامع أن رأس الخ) إنما اقتصر على الرأس وإن كان غير الرأس كالرجل كذلك لأنهم حمل
 وفاق وأما ما عده فقيه خلاف ينفاء بين الحقيقة (قوله إلى ما يرد بها) حق الوجه والكنين
 وقوله كما يحتمل الذنوى مقدور وقوله وجزم الأصل ضعف (قوله يجوز أن ينظر إلى وجهها)
 وكذا ما يرد بها ما عدا ما بين سرة وركبة لغيره محرم لأن ذلك ليس بعورة وكذا قال في الحرة فلا
 مخالفة عندهما في ما ينكح من الوجه والضمير الراجع للامة ليس بقيد ولكن إنما اقتصر على
 الوجه لأنه محل رد على الأصل وليس مراده بيان الحكم المقرر عند الرافعي وعلى الضمير
 الراجع للامة لأن كلامه في المأثور كراهية الحرة كان خروجاً عن المقام فنقول قل وسكون
 الشارح عن ذلك أي الحرة يومها الحرة وليس كذلك أه ليس في محله (قوله شاهد) أي في
 الأموال ونحوها فصحة شهادته في لال رمضان ونحوه يعني وجوب الصوم على من أخذ به بها
 حيث صدق لا يعني ثبوتها عند القاضي كما مر في باب (قوله ترجاناً) بضم الجيم مع فتح الهمزة
 وضمة واو قصده ما معاً كزعمهم ووجهه تراجم كزعمهم فقيه ثلاث لغات نقلها في المختار وظاهر
 كلامه تبعاً للجمهور أي أن التامزائدة فوزن ترجم نفسه قال والنوى التامز فيه أصلية قال
 وأبكر على الجمهور جعل التامزائدة أه فوزنه حذفت فعل وكل حروفه أصول قال ابن مالك
 وضاعف الالام إذا أصل بقى كراهية نرواف فتنق
 وترجمان هو المبر عن لغة بلغة أخرى أي المترجم بها يقال ترجم الكلام نفسه (قوله يترجم)
 أي يفسر كلام الخصم ويشترط فيه اثبات وأن يكون بلغة الشهادة بخلاف المترجم كلام الحاكم
 للخصم فلا يشترط فيه ذلك (قوله فائداً) أي ملحقاً بالانساب عند الاشتباه لاهم خصه الله تعالى
 به (قوله ولا فاهما) أي من جهة الامام أو محكمين جهة الشر كاهما إذا انصب به الشر كاهم لا
 تحكيم فيصيح لأنه يشترط فيه حيثما التكليف فقط كما مر (قوله ولا خالصاً) أي النخل والعنب لأن
 شرط أهلية الشهادة أن كل الكأمر والخمر من الخمر والقطن لأن الخمر من الخمر وقطوف بالشرم وقدر
 ثمره رطباً ثم يابساً بطريق النخمين (قوله ولا مقوماً) أي يقوم السلع لأن ذلك شهادة بالقيمة نعم
 يجوز منه فتح باب السلعة لأنه لم يحصر غنماً فقيماً قاله (قوله ولا كاتب حكيم) وهو الذي يكتب
 الوثائق لأنه يشترط فيه أن يكون عدلاً لا كراحر أعارها بكتابة محاضر ومجالات والمهاضر جمع
 محضر وهو الورقة التي يكتب فيها الدعوى من غير ختم والبيانات ما ختمت وهي الطبع المعروفة
 ونطلق على أصل الطبع الموضوع عند القاضي للبراعة فيه عند الاستيلاج إليها (قوله ولا أميناً
 لحاكم) أي يستأنم على كتب الأحكام من المحاضر والبيانات قال أراد الحاكم لشهره كإقراره
 شيخنا عطية فلا يمنع كونه خازناً أو الامير (قوله ولا اماماً عظيم) خرج به كونه اماماً في الصلاة

(يقارن الحرفي أنه لا تلزمه
 جمعة ولا تنه عنه) كما مر
 في باب (ولا) يلزمه (حج) لا
 (عرة) كما مر في محله ما
 (لا ينذر) فيلزمه كالحرة
 (وعورة الامة كالرجل) أي
 كعورة بجامع أن رأس كل
 منها ليس بعورة (لكن
 يحرم أنظر غير محرم إلى ما يرد
 بها) كالحرة كما مر
 الذنوى تبعاً للحققتين وجزم
 الأصل تبعاً للصحيح الرافعي
 يجوز أن ينظر إلى وجهها
 (ولا يجوز كونه) أي الرقيب
 (شاهد أو لا ترجاناً) يترجم
 كلام الخصم أو الشاهد
 للحاكم (ولا فائداً ولا فاهماً ولا
 خالصاً ولا مقوماً ولا كاتباً
 حكيم ولا أميناً لحاكم ولا
 اماماً عظيم ولا قاضياً

(قوله)

(قوله ولا وليا في نكاح) أي في إيجابه ولو بوجه كونه غيره لأن من جملته موانع الإيجاب الرق أما قوله
 فيصح أن يوكفه غيره فيه وإن لم ياذن السيد وأما قوله لنفسه فيصح ياذن سيده كما سبق (قوله
 أو قود) أي لأنه لا يفسد توفيه إلا بالإمام أو نائبه الحر وكذلك الحد المذكور في قوله أو غيره ذلك
 (قوله ولا وصيا) أي على الإتيان لأنه يشترط فيه عدالة وكفاية وإسلام وحرية كما تقدم (قوله
 ولا يملك امرأعاما) كما مر وحسب به وجع زكاة وجباية نحو جرية كخراج وكان الأولى تقديم
 هذا الضابط وجعل ما عداها أمثله وخرج بالعام الخاص كنيابة في أقطعة شئ معين (قوله
 ولا يملك شيئا) أو أما خبر العصبين من باع عبد أوله مال فماله للابن لأن يشترط المباح عاجب
 عنه بان الإضافة فيه للاختصاص لا لالاء والانا فاه جعله له السيد المانع له (قوله وإن ملكه
 سيده) أشار به الخلاف وهو قولان قديم وجديد وقضيته اختصاص الخلاف بالسيد ولا يجري
 في تملك الأجني وبه قال الرافعي لكن نقل في المطلب أن جماعة أجروا فيه منهم القاضي الحسين
 والماوردي وحديثه فاقصروا الشارح على السيد لأنه محل الزهر وأما الأجني فلهوم بالأولى
 (قوله لكن ملكه ضعيف) ولذلك يتبع عليه وطء مملوكه ولو ياذن السيداه عناني (قوله ولا يبطأ
 بملك) أي يحرم عليه ذلك وإن أذن سيده له فيه كما مر (قوله ولو كان مكاتباً) أي أو بهضاً لأنه إنما
 يبطأ بجماعته لا بغيره فيصوم وطءه وإن أخذ أبلاده كما مر (قوله أعدم ملكه) أي في غير المكاتب
 وقوله أو ضعه أي فيه وكذا قوله وخوفاً من هلاك الأمة بالطلاق أي فتضيق عليه والمقصود
 إعادته من نجوم الكتابة (قوله أولى من تعبيره بالتسرى) أي لأن التسرى شرعاً غير فيه ثلاثة
 أمور الوطء والآنزال ومنع الموطوءة من الخروج والرقيق لا يبطأ أمته مطلقاً سواء وجد أنزال
 ومنع من الخروج أم لا ومقتضى كلام الأصل أنه لا يمنع إلا عن وجود ما ذكره التسرى لغة
 مطلق الوطء وأصله تسرى فقلت الباء من الراء كقضى أصله تقضى بثلاث ضاداء وبقال
 للأمة تسرية بالضم لأن وطأها يسرى عن وطء الحر وللحر تسرية بالكسر فهاينم أو بين الأمة (قوله
 غير مكاتب) أي كاتبة صحيحة بأن لم يكن مكاتباً أصلاً أو مكاتباً كاتبة فاسدة فوجب الزكاة عليها ما
 ابتدأتم بتحملها عنهم ما السيد وإن كان الثاني لا يلزم السيد موتته والفرق بينهما وبين الزكاة أن
 المؤنة تتكرر في اليوم والليلة ولا كذلك زكاة الفطر فأنما لا تجب في العام الأمرة واحدة أما إذا
 كان مكاتباً كاتبة صحيحة فلا زكاة عليه ولا على سيده (قوله ولا يكره مال) أي لا بنفسه ولا بغيره
 في حياته وبعد موته نعم لسيدته أن يكثر عنه بعد موته بغير اعتاق وقوله في ما ذكره الكذارات أي
 جميعها وهي أربعة بل يكفرهم بالصوم لكن على تفصيل قريب من التفصيل الآتي وحاصل
 أنه إن كان أمة تحمل للسيد لم تصم إلا بآذنه وإن كان غيره فلكذلك إن ضره الصوم وقد حثت بلا
 إذن والإفلاية توقف صومه على إذن والمكاتب كالحرة في إباحة الاعتاق (قوله أعدم ملكه)
 أي في غير المكاتب أو ضعه أي في المكاتب (قوله ولا يصوم) أي يحرم عليه مع كونه صحيحاً
 وكذا الأمة بعده اه قل (قوله إذا ضره ذلك الصوم) ليس هذا محل فرق بينه وبين الحر
 لأنه متى أضر الصوم بالشخص حرم مطلقاً ما كان أو رقباً ومقتضى كلام المصنف اختصاص
 هذا بالرقيق وإيضاحه أن أذن له السيد جازله الصوم وليس كذلك فكان الأولى
 إسقاط هذا والاقتصار على الصورة الشامية أي قوله أو بالسيد (قوله وإن لم يضرم) بضم الباء

ولا وليا في نكاح أو قود أو
 غير ذلك ولا وصيا ولا يملك
 امرأعاما) انقصه بالرق
 وتعبري في الولاية بما ذكر
 نعم من اقتصاره فيها على
 النكاح والقود والحد
 (ولا يملك) شيئا وإن ملكه
 سيده لأنه مملوك فاشبهه
 بهيمة نعم المكاتب بملك
 السيد مملوك ضعيف (ولا يبطأ)
 ولو كان مكاتباً (بملك) أعدم
 ملكه أو ضعه وخوفاً من
 هلاك الأمة بالطلاق وتعبري
 بذلك أولى من تعبيره
 بالتسرى (ولا يلزمه زكاة
 إلا زكاة الفطر) فنلزم غير
 مكاتب أي تلزمه ابتداء
 (ويقتصرها سيده) عنه
 (ولا يكره مال) في سائر
 الكفارات لعدم ملكه أو
 ضعه (ولا يعطى من
 زكاة ولا) كفارة شيئا إلا
 من مـم المكاتبين في
 الزكاة فله مكاتب أن يأخذ
 منه (ولا يصوم غير فرض
 إذا أضر ذلك) الصوم به أو
 بالسيد (الآذان سيده)
 وتزيد الأمة المباحة للسيد
 بأن لا يصوم بحضوره إلا
 بآذنه وإن لم يضرمها الصوم

(ولا يلزمه) اذا كان غير

مكتاب ولا مأذون له في
المعاملة (انصراره بحال في
الحال) اذا لمال له بل يلزم
ذمته اي طالب به بعد عتقه
(ولا يصح له من الغنية) بل
يرضخ له (ولا يأخذ لقطه الا
على حكم غيره) بان ياذن له
في اخذها نيابة عنه (ولا يرث
ولا يرث) كما لم من محله
(ولا تصح كفالته الا باذن
سيده) لانه اثبات حق عليه
فان شبه النكاح (ولا يضمن
بالدية بل يضمن منه بالقيمة
ما يضمن من الحر والبدية)
من نفس او غيرها يضمن
منه بما نقص من قيمته
ما يضمن من الحر بالقيمة
وتحمل العاقلة قيمته
ولا يتحمل هودية عن غيره
ولا يتحمل عنه بل موجب
جنايته يتعلق برقبته
وجانحه في الزنا وغيره ونفيه
على النصف من الحر كما هو
في الدود

(قوله مبنيا للمجهول) له
الناعل (قوله وفيه نظار)
الذي يظهر انه مطلق قل
من حيث ان الذي يفارق
فيه الخ هو كون المضمون
القيمة وهذا قد علم وما يتحمل
العاقلة فلا مخالفة فيه حتى
يذكر مقصودا

من اشترى الرباعي اذا عاقى بالباء فان لم يرد به كان بفتحه من ضرر الثلاثي (قوله ولا يلزمه)
بضم الياء وكسر الزاي مبنيا للمجهول ونائب الفاعل الاقاراد وكذا قوله الاتي بل يلزمه ذمته
ولو قال ولا يلزمه مال باقراره الخ لكان اوضح (قوله ان كان غير مكتاب) قال المناوي اما
المكتاب فكان حر والمأذون له في المعاملة يقبل اقراره حاله بدينه القدرته على الانشاء ويؤدى
عما في يده وما يكسبه اه (قوله بل يلزم) أي الاقرار كما هو وقوله بعد عتقه أي عتق كله وقصاره
(قوله بل يرضخ له) أي من الاخماس الاربعه وان لم ياذن له السيد لانه سهم من الغنية مستحق
بالصور الا انه ناقص فكان مختصا بالاخماس الاربعه المختصة بمن حضر الواقعة كما هو (قوله
الاعلى حكم الخ) المراد بالحكم الاذن وعلى معنى الباء كما اشار له الشارح (قوله ولا يرث ولا
يرث) ومثون تجهيزه ولو كان كتابا وام ولد على سيده اعتبارا بحال الحياة في غير الكتابة
ولا تنسأه اجرت المكتاب ولو مات من لزمه تجهيزه بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لآتي الا
بجهيزه احدهما فقط فهل يقدم الميت الاول السابق له حق حقه أو الثاني لتبين جهيزه عن تجهيز غيره
الاوجه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى الثاني واما المبعوض فان لم تكن بينه وبين سيده مهاداة
فالحكم واضح والافوت تجهيزه على من مات في نوبته اه مر (قوله ولا تصح كفالته) بالمعنى
الشامل لخصانه ولو كان كتابا أو أم ولد ومدير او له لتعاقبه بصفة وكذا المبعوض اذا لم تكن مهاداة
أو كانت ضمن في نوبة السيد (قوله الا باذن سيده) فاذا أذن له في الضمان صح ان ضمنه أجنبيا
لمثله أو سيده لأجنبي ثم ان عين الاداء جهة فذا لشرا لا فاعله وما يكسبه أما اذا ضمن الغير للسيد
لا يصح وقد أضح ذلك في المنهج في باب الضمان (قوله ولا يضمن بالدية) بالية المصلحة ولو وقوله
بل يضمن منه بالقيمة الخ أي كلا أو بعضا طرفا أو معنى أقوله او غيرها أي كطرف ومعنى (قوله
بما نقص) الباقية من القيمة المتعلقة بضمه وقوله ما يضمن الخ نائب الفاعل وذلك ككسر عظم ليس
له ارش مقدور من سر والسائل كما قاله مر ان الرقيق أصل للحر فبالا لمة قدره والحر أصل للرقيق
فبما فيه مقدور فاليد من الرقيق مقدور بنصف قيمته لوقفت فصار الحر أصلا للرقيق في ذلك ولو
كسر عظمه او قطع قامة من فخذ حرقه لا لا قدر فيه فبقدر الحر رقبة فاسما رقبة ماعيا
بتلك الجناية ويجب ما بين القيتين قيمة السلامة وقيمة العيب فالرقيق أصل للحر في ذلك (قوله
وتحمل العاقلة قيمته) أي اذا قتل فان عاقلة الجاني تحمل قيمته قال قل ذكر هذه مستدرلة اه
أي لانه مفهوم من قوله بل يضمن منه بالقيمة ما يضمن من الحر بالدية وفيه نظر لان غاية ما استفيد
بما مر أنه يضمن بالقيمة وهل تلك القيمة على الجاني أو على عاقلة شيء آخر بل ربما يتوهم من
كونه مضمونا بالقيمة أنه يدفعها الجاني كقيم الاموال المتلفسة فاذا فهم هذا الكلام أنهم على
العاقلة نظرا لكونه آدميا حسب العرف في التكليف فهو محتاج اليه شدة الاحتياج وليس
مستدركا بوجه من الوجوه (قوله ولا يتحمل هودية) أي ولا قيمة لانه لا يذم قتل وكذا ما بعده
(قوله ولا يتحمل) أي الهدية عنه أي لا يتحمل عاقلة عنه شيئا اذا جنى على حر وهذا معنى قوله لم
العاقلة لا يتحمل عبد أي ذمة واجبة عليه وقوله بل موجب بفتح الجيم أي ما أوجبته الجناية
(قوله ونفيه) أي نفيه به (قوله على النصف من الحر) أي فيكون خسين وأربعين وعشرين
ونصف سنة والقاعدة أنه على النصف من الحر الا فيما لا يمكن تبيعه بضمه كالطلاق والصوم

والصلاة وغير ذلك قال الخطيب في شرح الغاية ولو زنى العبد المؤمن جرحه وهدل يغرب للعالم
ويثبت للمساكين الخبز أو يؤخر إلى صفى المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الأذري ويقرب
أن يفرق بين طول مدة الإجارة وقصرها قال ويشبهه أن يجبي ذلك في الإجارة الحرة أيضا اه
والأوجه أنه لا يغرب أن تعذر له في الغربة كما لا يحبس أغربه أن تعذر له في الحبس بل أولى
لأن ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة إذا تزوجها حبس فأنها تحبس ولو فلت
القتع على الزوج لأنه لا غاية اه (قوله ولا يرجم في الزنا) لأن من شروط الرجم الإحصان
والحصن لا يكون إلا سرا فم تصور موت الرجم في الرقيق في ذمى سرزنى بعد نكاحه نكاحا
صحيحا وثبت عليه الزنا ثم التحق بدار الحرب وأسر واختار الامام رقه فانه يرجم وإن كان رقيقا
نظر إلى حاله السابقة (قوله وينكح أمتهن) أي بخلاف الحر فانه لا يجوز له إلا أمة واحدة ويعلم
من جواز جمعه بين أمتهن أنه لا يعتبر في نكاحه ما يعتبر في نكاح الحر لامة كخوف العنت فلذا
لم يذكر في وجه المخالفة فتقول قل أنه محل المخالفة فيه نظروا ليدكر الامة لأن كلامه فيما فيه
مخالفة للحر لا فيما يجوز له في ذاته (قوله ولا يجمع) لو قال ولا ينكح لكان أولى ليناسب ما قبله
(قوله وعدة الامة) أي التي لم يظن حريتها والاعتدت كالطرة وقوله قرآن أي في عدة الطلاق أو
شهران وخمس أيام في عدة الوفاة (قوله ولاللعان بينهما وبين سيدها) لأن شرط الملاعن أن يكون
زوجا ويقوم الخلاف تمام اللعان وخرج بسيدتها زوجها فوقع اللعان بينهما وبينه (قوله في عدة
واحد) أي بخلاف الحر فانه إذا جمعهما في عدة واحد صح في الحر وبطل في الامة (قوله فرض
الكفارات) وكذا فرض غيرها كذرا العنق ولو أسقط لقط فرض السكان أولى ليدخل الكفارة
المندوبة الآن يقال أنه إذا وقع كان فرضا وفيه نظرا فراجع اه قل وفيه أن الكفارة لا تكون
مندوبة فإن أراد كفارة العيين من حيث كون الاعتاق فيها ليس واجبا بخصوصه ففيه نظر لأنه
من الواجب المحمي وإن أراد كفارة الجماع في رمضان فيما لو قدر على الاعتاق بعد الشروع في
الصوم فانه يندب له الاعتاق ففيه نظرا أيضا لأنه متى وقع لا يكون إلا واجبا فلا يصح قوله وفيه
نظرا الخ (قوله ولا ينكح نفسه) فيه أن الحر لا ينكح نفسه كذلك الآن يقال الشأن ما ذكره مما أو
يقال الكلام في الحر الرشيد لا السفينة لأنه نادوا بالكلام عند الإطلاق ينصرف للغالب (قوله
بل لا بد من إذن سيده) للخبر السابق في النكاح إجماعا بد تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر أي زان
رواه الترمذي وحسنه وأما كم وصح استناده فلو نكح نكاحا صحيحا وطابق أو انفسخ النكاح لم
ينكح نائبا إلا بآذن جديد لأن الآذن لم يتناول غير الأول بخلاف مالونكح فاسدا لأن الآذن
لا يتناول الفاسد اه عني (قوله وتجب الامة) أي بأي صفة كانت إلا المكاتب والمبعضة لأنهما
في حكمه كالاجنبيات والمراد الامة الشيب أو البكر والزوج غيره كقوله برفق أو دنا فندب أما إذا
كانت بكر أو الزوج كفؤ فليست من محل الافتراق لأن البكر الحرة كذلك وإنما جازلها بد أن
يجبر أمته لأنه يملك منفعة بضعها في ورد العقد على ما يملكه فلا بضر رقه ولا نفسه وقباس ما ذكره
المصنف أن يقال ويرزوها الفاسق والرقيق كالمكاتب لامة (قوله على النصف من قسم الحرة)
فما هي له وللحرمة لئلا يولد ولوعبهم هذا السكان أولى لأنه لا تجوز الزيادة على ذلك (قوله أي ملك
سيدها) أي حال وجوده ولو غيب المزوج لها فاذا تزوجها شخص ثم باعها قبل الدخول ودخل بها

(ولا يرجم) في الزنا كما علم من
الحمدود (وينكح أمتهن
ولا يجمع أكثر من امرأتين
وطه لامة ثنتين) كما مر في
النكاح (وعدة الامة قرآن)
وشهر ونصف كما مر في العدد
(ولا لعان بينهما وبين سيدها)
كما مر في بابه (وينكح حرة
وأمة في عقد واحد) كما
مر في النكاح (ولا يفاديه
حر ولا مبيع) كما مر في
الجنابات (ويؤدى به فرض
الكفارات) أي بعنته
عنها (ولا يجذفه) بل
يعسز كما مر في اللعان
(ولا ينكح نفسه) بل لا بد
من إذن سيده (وتجب الامة
على النكاح) كما مر في بابه
(وقسمها على النصف) من
قسم الحرة كما مر في بابه
(وصداقها غيرها) أي ملك
سيدها حتى يتزوجها

الزوج كن المداق ما لك الامة ترى كما هي في محله (قوله بخلافه في النكاح) حتى لو تزوج حرة
وانت بولد لامة كان لحقه وان أنكرا الوطء لقوله عليه السلام لا تقولوا لامة الولد لا قرأش بخلاف
الامة لا تصير فراشا حتى يقر بوطئها فلوات بولد وانكروا وطأها لم يطقه اه وملي

• (باب أحكام المبعوض) •

لما توفقت معرفة بعض أحكامه وهو القسم الاول الذي هو فيه كالعبد على معرفة أحكام العبد
ذكره عقب العبد وذكر من أحكامه تسعة عشر وهي على ثلاثة أقسام باعتبار أحواله الثلاثة
(قوله من ذكر وانتي) أي لان الأحكام الاتية تسعة عشر يجري فيها ما يجري في غيرها من غير
والمراد الاتي ولو احتسب لا يشمل الخنثى (قوله هو في بعضها) أي الأحكام كالعبد وذكر من ذلك
احد عشر كما لو قال كالرقبة لكان أنسب مما قبله الا ان فلانا العبد يشمل الامة كما تقدم
عن ابن حزم (قوله وغير ذلك) بالرفع مبتدأ خبره محذوف أي وغير ذلك يجري في النكاح كما
اذا تزوجت به طائفة انه حرم فيان مبعوضا فلها الخيارات كالولي بان رقيقا وكذا حله لامتيز ويحقل حرمه
عطفا على النكاح أي وكغير ذلك لعدم قطع مساهمة ثبت في بدنه وان كان القطع في نوبته ولكن
هذا بعد اذ لو كان مراد الامة لاخره عن الامة المذكورة في المتن (قوله والعدة) أي الغير من ظن
حريتها ما هي فتعد عدة حرة كما مر (قوله أو شهر ونصف) أي في عدة الحياتة وشهرين ونصف
ايال في عدة الوفاة (قوله والعقوبات والشهادة) وأما الغنمية فيرضخ له منها ولا يمس بمهمل ويكون
الرضخ مشتملا على ما بين يديه من ماله من ماله ما كان في نوبته والاختصاص الرضخ به وكون
الغنمية من باب الاكتساب لا يقتضي الحاقه بالاسرار في أنه يسم به لان السهم انما يكون
للكاملين فانه موقوف في باب قسم الغنمية ونقلناه فيما مر به يندفع ما نقله الشوري هنا عن شرح
الروض (قوله ولا يحد فاذنه) بل يعزركا كما مر وهذه من جملة ما قبلها اذ العقوبات شاملة لما عليه
ولاجله اه قل (قوله فلا تقبل منه) أي في غير ما مر من أنه اذا شهد للال رمضان وجب
الصوم على من صدقه وان ردها الحاكم (قوله ووجوب الجمعة) وكذا الجمعة فلا يسطر الشارح
به وان كان يشهد بهين سببها بآية ووقعت في نوبته لانها من صفات الكمال فلا يحسن خطابه
بها على جهة الوجوب فنقول الزكوى القياس وجوب عليه فيه نظرا اه (قوله فلا تجب الخ)
أي ونصح منه وتجزئه كما مر وأشار بذلك الى أن التمثيل في قول المتن ووجوب الجمعة من حيث
الذي لا الشبوت (قوله والقود) وكذلك العقل فلا يكون من العاقلة (قوله فلا يقاد به الخ) أي
لا يقتل حرم ولا مبعوض بسبب قتله اه وقضية جعله في القود كالرقبة انه يقتل به بعد وليس
مراد ابقريسة ما يأتي (قوله وان لم تزدد) أي سوا عزادت أو وقعت أو سارت اذ لا يقتل بجزء
الحرية جزاء الحرية ويجزئ الرق جزاء الرق بل يقتل بجمعه بجمعه فيلزم قتل حرمه به فيجوز قود
وبالعكس وهو لا يجوز زفعدل الى البدل (قوله هذا ما في الاصل) وهو التفتيح وأصله وهو الباب
وقوله وروني الشيخ أبي حامد اسم كتاب وهو أصل الباب فكان الاول أن يقول وأصل أصله
(قوله والذي في الروضة الخ) هو المعقود وما قبله ضعيف وتلزمه نفقة كاملة ولو لم يملكها بآية
لا يسطر بخلافه في الفطرة فانه يلزمه بالقسط بالنسبة لنفسه أما القرية فيلزمه فطرة كاملة
والمراد نفقة المعسرين (قوله ولا خيار للجمعة) المراد بها الامة فقيس بتجريد عن بعض

بخلافه في النكاح لان
فراشه اقوى

• (باب أحكام المبعوض) •

من ذكر وانتي (هو في بعضها)
كالعبد وذلك كالنكاح
فلا يستعمل به ولا يجمع
أكثر من امرأتين وغير
ذلك (والطلاق) فلا يملك
الاطلاق قبل (والعدة) فتعد
المبعضة بقراين او شهر
ونصف (والعقوبات) فهو
فيها على النصف من عقوبة
الحرة ولا يحد فاذنه
(والشهادة) فلا تقبل منه
(وجوب الجمعة وانعقادها)
فلا تجب عليه ولا تعقده
وان وقعت في نوبته
(والقود) فلا يقاد به حرم
ولا مبعوض وان لم تزدد حرية
القاتل (ونفقة القريب)
فلا تلزمه كالعبد هذا ما في
الاصل وأصله وروني الشيخ
أبي حامد والذي في الروضة
وأصلها عن البسيط
الظاهر أنها تلزمه لانها
كالقرايات (ولا خيار
للمبعضة اذا عتق بعضها
تحت عهده ولا يرث)

والاوصاف والافلامعنى لقوله اذا عتق بعضهما ولا يرد أن الامة ليست مبعوضة والكلام فيها لا
 نقول هي مبعوضة باعتبار المال اذا المعنى ولا خيار للامة اذا عتق بعضها الخ وكان الاولى أن يعبر
 بدل العبد عن نفسه وقيل ليشمل المبعوض فانه لا خيار لها اذا عتق بعضها فاعتقها كما صرح به في شرح
 المنهج وعلمه بالتساوي بينهم وبينه وخروج بقوله اذا عتق بعضهما ما لو عتق كلها أو باقيةا وكان بعضهم
 سراحا تحت من به وقولوه بعضا فانها تغيب (قوله ولا يلزم حج ولا عمرة) ان لا يندركا مرسدا
 أن يحمله إذا أحرم بغيره فإنه حيث لم تكن مهاباة أو كانت ووقع الاحرام في نوبة السيد (قوله
 ولا وليا) أي ولا يكون كفوا لمن هتقت كلها كما مر ولا يشكح الحر المبعوضة الا بشروط انكاح
 الامة (قوله اولى من قوله وهو انكاح الخ) نفسه بحيث بل كلام الاصل اولى اثنان يلزم التكرار
 مع ما مر وتشبيه الشيء بنفسه ولو قال في النكاح ان كان اولى اه دل وفيه نظر ظاهر اذ
 لا تكرر ان الاحكام المتقدمة للعبد وهذه للمبعض فاختلقت باعتبار من هي له وقوله وتشبيه
 الشيء بنفسه مردود بان المكاف في قوله كان نكاح القليل لا التشبيه (قوله لا يناد) أي لا يقتل
 من فيه رق سوا نفسه أو أوزادت حرة أحدهما أو انتفت الحرية من أحدهما (قوله هو
 اولى من قوله بعبد) أي لان العبد يظهر في الحق فانه دفع قول دل فيه نظر (قوله غير العتق)
 أي لانه يستحق الولاء والمبعض ليس من أهله لان رقه شائع بخلاف أحبه أو تدبيره فانه يصح
 كما مر (قوله ببعض الحر) أي بما لم يكتسب حرية (قوله وغير ذلك) بالرفع أي وغير ذلك
 يجري فيه وقوله يجوز ان تنقله أي صومه فلا يضر بخدمه السيد وان لم ياذن له سيده بخلاف
 العبد وقوله وصحة تصرفه أي ولو في غيره نوبته وقوله بغير إذن سيده فمما أي في تنقله وتصرفه
 بل وان منه من ماله أو كذا ما بعده ولا يجوز له وطأ أمته على المعتد وان أذن له نفسه مالك بعضه
 (قوله فذلك ما تعاطاه ببعض الحر) كالاتطاب والاحتشاش قال دل ولو قال ما تعاطى الخ
 ان كان اولى ليشمل نحو الوفاق عليه ولان نسبة التعاطى لكل من البعض لا تميز ورواها
 التعاطى واقع من جلته لكنه قد يفسر في نوبة مراهقة جانب الحرية تارة ومراهقة جانب
 الرقة تارة فتأمل اه وهو مبنى على أن الباء في قوله يبيد بعضه للخدمة وذلك غير متعين بل يجوز أن
 تكون للسبيبية والمعنى ذلك ما تعاطاه بسبب بعض الحر بان كان ذلك في نوبته دون نوبة السيد
 وقوله دون ما تعاطاه الخ عكس ذلك ولكن هذا فاصر على ما اذا كان بينه وبين سيده مهاباة دون
 ما اذا لم تكن مهاباة فالاولى ما قل (قوله ما جعه الخ) فيه نظير ما قبله اه قل ولا يصح هنا
 ان تكون الباء السببية (قوله وغيرهما) بالرفع كما مر (قوله بقسطها) أي حصتها فان كان
 نصه سراحا قتل وجب فيه نصف دية ونصف قيمة ودخل تحت الكافي الحضانة فانها بين السيد
 والقرى فان اتفق على مهاباة أو على كونه عتده أحداه أو على استجار حاضنة فذلكا وتماعا
 استأجر الحاكم حاضنة أو وجب المؤنة عليهم ما ودخل أيضا التزويج في تزويج المبعوضة سيدها مع
 قريبتها ثم مع عتق بعضهن ثم مع السلطان كما في شرح الاصل

• (باب القرعة) •

وجه الخاصية بينهم وبين ما قبلها أنه قد يحتاج اليها في المبعوض بينه وبين سيده مهاباة مثلا
 وذكرها في باب القسمة كما صرح غيره أنسب (قوله مثلا) هنا وفيما بعد اما راجع للسهم أي

ولا يلزم حج ولا عمرة ولا
 يكون فاضيا ولا وليا لقبول
 كانه نكاح الى آخره اولى من
 قوله وهو انكاح الى آخره
 (وفي بعض ما كالمرو هو انه
 لا يقاد من فيه رق) هو
 اولى من قوله بعبد (ويكفر
 بالمال) غير العتق (ان كان
 موصرا) ببعض الحر (وغير
 ذلك) يجوز ان تنقله في نوبته
 وصحة تصرفه بغير إذن
 سيده فيما وصية
 قياسا على التورث منه
 (وفي بعض ما كالمرو كالعبد
 باعتبارين وهو الملك)
 فذلك ما تعاطاه ببعض الحر
 دون ما تعاطاه البعض الآخر
 (والاثر منه) فيورث منه
 ما جعه بغيره (وغيرهما)
 كالحضنة عاب فيجب بها
 ما يقابل الحرية بقسطها
 من الدية وما يقابل الرق
 بقسطه من القيمة
 • (باب القرعة) •
 هي اما ان تكتب الاسماء
 وتخرج على السهام مثلا
 (أو بالعكس) بان تكتب
 الاسماء لا وتخرج على
 الاسماء

المهام مثلا و مثلها البالي في قسم الزوجات فان الاخراج فيه على البالي ان كتب الاسماء أو
على الاسماء ان كتب البالي أو اقوله تكتب أي اما بان تكتب أو يخرج من غير كتابة ولا بد من
الرضا به - د القرعة في القود بان يأذن الباقون في استيفائه وفي القصة بان يرضى الشر كاهما
أخرجه القرعة والأعيدت كما مر بخلاف غيرهما فلا يتوقف على رضا بهما (قوله في
الاموال) أي من الجانبين كالمسألة الأولى أو من أحدهما كالمسألة الثانية اه قل (قوله في
تخير العتق) أي فيما لو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم في مرض موته وفيهم سواه فلا يعتق الا واحد
بقرعة كما مر ولو قال وفي غير غير المالك من المالك لكان أولى ايدخل في حقه وقف (قوله في غيرهها)
أي غير الاموال (قوله في ابتداء القسم) لو قال في القسم اكان أولى ايدخل في ماله تعدى بالبيات
مثلا عند واحدة فتجب عليه القرعة لا باقيات ثم بعد تمام الدرر يجب عليه الاقراع بين الجميع
أي ساو ما لو كان له أربع زوجات فانه يقرع ثلاث مرات في الدور الاول أو ثلاث فانه يقرع اثنين
الا ان يقال ان ما بعد الاول ابتداء نسبي ولا بد عند تعدد الزوجات من تعدد الاقراع سواء كتب
الاسماء او اخرج على البالي او العكس خلا فاما كتبه بعض الحوائث هنا (قوله في السفر)
أي لغير نفعه كما مر (قوله وفي تنازع ولايته نكاح) الاضافة على معنى في أو على حذف مضاف
أي ذرى ولاية الخ أي تنازع الاولياء الذين في درجة وقد أذنت لكل في أيامهم بمقدار النكاح فان
زوج غير من خرجت القرعة له صح كما مر وبه ذكر ينفع قول قل ولا يتخير ما في عبارته من
التهاوت أي من جهة انه أضاف التنازع الى الولاية مع أنه لذويها وكذا يقال في قوله وولاية
قود أي تنازع المستهقين للقود في أيامهم يتولاه (قوله عند الاستواء) راجع لولاية النكاح
والاستواء فيه بالابتداء في الدرجة كما مر ولولاية القود والاستواء فيه بايدهم بمن يخرجهم عن
الاستثناء لا بالاستواء في مقدار الارث أو في الدرجة (قوله وفي تنازع عدد) أي اثنين فاكثر في
موات لأجل ملكه ولذا قبله بقوله ليس بعدن (قوله أو أحبا مع عدد) المراد بالاحياء الاخذ
من البقرة مجازا فيقرع بينهم لأجل تقدم بعضهم على بعض وليس المراد به حقه لان
المعدن لا يجوز ان ينفذه ارا او لا من زعة ولا غير ذلك كما تقدم في بابها فان قصد احيا من فردا عن
البقرة كان قصده قاصدا (قوله أو في دعوى عند حكم) أي فيما لو جاء المدعون معا مثلا فيقدم
بعضهم على بعض بالقرعة وكالحاكم المقتى والمدرس والبيع ونحوهم وكذا مقاعد الاسواق
التي يباع فيها كافي المناوى فلولم يقيد المسائل بعدد كونها سبعة فيعاسر اكان أولى

(وهي) فسد (تكون في
الاموال وذلك) في مستاتين
(في القصة) وفي (تجديد
العتق من المالك) كما مر
في محله - ما (وقد تكون
في غيرهها وذلك) في سبع
مسائل (في ابتداء القسم
بين الزوجات) في (السفر
بواحدة) من (و) في
(تنازع ولاية نكاح
(ولاية قود عند الاستواء
(و) في (تنازع عدد في احياء
موات) ليس بعدن (أو)
في احياء (مع عدد) ظاهر
او باطن فهو أعسم من
تقديمه بالظاهر (أو في
دعوى عند حكم) كما مر
في ابوابها

• (باب أحكام الاعمي) •

الاعمى من صور يكتب بالياء وهو عند الفلاسفة عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا يخرج
الجماد عنده المتكلمين معنى وجودي يضاد البصر وهو ليس بضارفي الدين بل المضار في ظاهره
عمى البصيرة وهو البهل بدليل فانه لا تعمي الا بصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور وضمير
فانه القصة أولهم يفهمه الا بصار وفي تعمي ضمير راجع اليه وقد أقيم الظاهر مقامه والبصيرة
نور القلب وقيل عين فيه تشبه العين الباصرة وما أحسن قول أبي العباس البصير
يقولون الضمير فقلت كلا • بلى والله أبصر من بصير
سواد العين زارياض قاي • ليجتمع على فهم الامور

• (باب أحكام الاعمي) •

وقال بعضهم قد انطوى بصري في بصري فأى عضو أردت الإصا به أبصرت ولما سعى عبد الله
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنشد

ان ياخذ الله من عيني نورهما فان قلبي مضي ما به ضرر
أرى بقلبي دنياي وآخرتي والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

وسبب عساه ما نقله السيوطي في الدر المنثور وقيل أنزلنا ذلك آيات بينات من سورة البقرة عنه
أنه قال لما رأيت جبريل قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير مخلق إلا عني ولكن يجعل
الله ذلك في آخر عرك ولا يشكك بأن عايشة قد رآته ولم يحصل لها العي وكذا غيرها كافي حديث
الايان والاسلام والاحسان لأن ذلك مجهول على من رآه على هيئة شخص وصية من فرد بذلك
كرامته وعاشته لم تره على تلك الهيئة وكذا الصحابة في الحديث المذكور وأيضاً لم ينفرد
بعضهم برؤيته دون بعض واعلم أن لفظ الاعي يشمل الحر والرقين والذكر والانثى على طريق
التقليب والافتان يقال لها عيا (قوله كالبصير في أحكامه) من وجوب له أو عليه أو ذنب
أو كرامة وغير ذلك من شبهة الأحكام كالصحة والفساد والاستثناء المذكور في كلامه قد يكون
من بعضهم دون بعض كما يعلم بالتأمل ومن جله أحكامه أنه يجوز فوائده عقود النكاح وإن أنق
العراف عنهم (قوله الأفي مسائل) ذكر منها مشاوشرا التين وعشرين مسألة (قوله لأجهاد
عليه) هذا مستثنى من الوجوب قال الرحاني والنظر فيكم جهاده هل يحرم لأنه القاء في
التمسك أو بكرة فقط أو يندب طالب الشهادة وندياً في مضمون حراسة اه بالمعنى وانظروا
أنه مباح الا اذا تحقق الضرر بسبب عدمه من يتوهم أنه في حرم أو ظنه فيكره (قوله ولا يجتهد
في القبلة) هذا مستثنى من تشبيهه بالبصير في صحة اجتهاده في القبلة والاعتماد عليه أي لا يصح
اجتهاده ولا يعتمد عليه فان اعتمد عليه أحد حرم عليه ولا تصح حملاته وكالقبلة الاواني
والنحاسات بخلاف الوقت فيجهد فيه بنحو ورد (قوله ولا يصح بيعه) أي في الذابان خلافاً
للأئمة الثلاثة ثم يصح شراؤه نفسه من سيده وخرج ببيع الاعيان بيع الذم كالم يصح منه
ويؤكد في البعض والقباض كما مر في محله (قوله كالبصير) أي ذات الأركان بخلاف الصدقة
والهدية فيصحان منه وله اه قرره شيخنا عطية (قوله والرهن) أي والاجارة والاخذ بالشفعة
والاقالة ويصح وقف الاعي ولو موجداً لأنه لا يشترط في الموقوف الرؤية (قوله ولا ينافي
عنيه) هذا مستثنى من الوجوب على غيره له أي لادية واجبة في حقة العينين أو أحدهما على
من أزالهما أو أحدهما فالمراد عنيه اجتماعا وانفراد (قوله ولا تقبل شهادته) أي لا تصح منه
فالنافي هو الصحة (قوله والاسماع) أي لا تفتني اذا كان عند بعض دعماً شيخنا عطية (قوله
أي ترجمته الخ) وقد قدم أنه لا بد فهم من اثنين وان يأتي باللفظ الشهادة فكذلك الاسماع
بخلاف ترجمة كلام القاضى أو اسماعه للخصوم فلا يشترط فيه ذلك (قوله ونقل اللفظ) في بعض
النسخ بلام الجر وعليها فاعلة موزعة فتدوله تفسير راجع اقوله ترجمة لان الترجمة نفسها برفعة
بلغة وقوله ونقل اللفظ راجع اقوله والاسماع وفي بعض النسخ ونقل اللفظ بالاضافة مبتدأ
خبره لا يحتاج أو منه وب على انه اسم ان وخبرها ما ذكر وعلى هذا في كل من العليين لكل من
الامرئين لكن في كون الاسماع تفسيراً به لا لأن يرا دياً مطابق البيان على النسخة الاولى

هو كالبصير في أحكامه
(الاف مسائل منها أنه
لأجهاد عليه) اقوله تعالى
ليس على الاعي حرج أي
في ترك الجهاد ولا يجتهد
في القبلة لأن أدلتها بصريّة
وبصريّة متوحد (ولا يصح
بيعه ولا شراؤه) ولا
فهو مما يفتقر فيه الرؤية
كالبصير والرهن فيؤكد
فهم ما (ولا ينافي عنيه)
بل فهم ما المسموعة
(ولا تقبل شهادته الا في
خمس موانع في الترجمة
والاسماع) أي ترجمته
وسماعه ككلام الخصم
أو الشاهد للقاضي لانها
تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج
الى معاني

واشارة وذكر الامتناع من زيادتي (و) فيه ما يثبت بالاستقاضة كالنسب والعق والموت والنسكاح فتعبري بذلك اولى من اقتضاه على النسب (و) فيه ما يحمله قبل العمى ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب) حصول العلم بالمشهود عليه (و) في (قبضه على المقر ان يشهد ٥٩٤ عليه عند القاضي) بما سمعه منه من نحو وطلاق أو عتي أو مال لشخص

معروف الاسم والنسب (و) منها (أنه بكره أن يكون مؤذنا وحده) لأنه ربما غلط في الوقت فان كان معه بصير يخبره بل بكره لا تنفاه العلة (و) أنه (لا يلزمه جمعة) لتضرره (الان وجد) قائدا متبرعا أو (ملكه) أو (باجرة وهو قادر عليها) فعمل أنه لو أحسن المشي بالعصا لا يلزمه جمعة خلافا لقاضي حسين (و) أنه (يعتبر في لزوم الحج والعمرة له مع وجود الزاد والدابة وجود قائم) بقوده ويركبه وينزله متبرعا أو ملكا أو باجرة وهو قادر عليها وهو في حق المرأة فيجب استنصار باجرة مثله وذكر العمرة من زيادتي (و) أنه (لا يثبت في ديوان المرتزة في الغزو) إذ لا يكفي فيه (و) أنه (لا يثبت العبد الأعمى) عن الكفارة لان العمى يخل بالعمل (و) أنه (لا حضانة لمن به عي) ذكر أو أوتى لان امرأته على الحضانة وهي متفق عليها عنهما وهذا ما رواه الامام وصرح

فدوله لا يحتاج الخ في قوة التفرع على ما قبله كانه قال فلا يحتاج كل من حالي ما بينة الخ (قوله) و (اشارة) أي اشارة الغيرة بالصحة لا وكان الادري اسقاط ذلك لأنه فائد على المدعي (قوله) كالنسب) أي والوقف ولا بد أن ياتي في ذلك بالصادوكه ذاقف فلان أو عتقه بخلاف ما لو قال وقفه فلان أو عتقه فلا يصح كما قاله ابن شرف (قوله) فان كان معه بصير) كأن أم مكنوم مع بلال أو شوبري (قوله) وهو قادر عليها) أي بان تكون فاضلة عن موته وموته عماله يومه واملته كافي النظر (قوله) لا نا القاضى حسين) يحمل كلامه على من منزلة قريب من المسجد بحيث لا يتضرر الصلاة لا تضعف أو شيخنا عاتمة (قوله) وهو قادر عليها) أي بما هو في النظره نظير ما تقدم فريرا (قوله) وأنه لا يثبت) أي ابتداء ولاد أو ما في معنى اسمه اذا عرض له العمى ويعمل في الساقط في ذلك هو نوب اثباته عن غيره لاحد له والديوان المترو قوله في الغزو وتعلق يثبت أي بسبب الغزو ولا بسبب غيره كفي أو ديوان أي الديوان الموضوع لاجل الغزو أي كتابة أسماء الغزاة وقوله اذ لا كفاية أي قوة (قوله) وأنه) أي الشان لا يثبت بالبنا لعمول والمتن في في هذه هو الصحة وخرج بالكفارة الذر فاذ الذر عتي رقبه أجزأه عتي الأعلى على الأصح عن وجهين (قوله) وأنه لا حضانة لمن به عي) هذا ضعيف أو محمول على أعمى لا يملكه القيام بها لانفسه ولا بغيره ومما ياتي عن الاستنوى محمول على ما اذا أمكنه القيام به بغيره بان وكل غيره فانهم اتفق حضانته والساقط في هذه هو صحة الولاية وكذا يمنع كونه وصيا في وجه ضعيف (قوله) وأنه تكره ذلك) أي ذبحه وهو مدمر مضاف الشاهل وخرج به صيد بالمسموم والجارحة بدل ما بعده (قوله) صيده) أي صيده والمتن في هذه هو حل صيده لأنه ميتة أه قل (قوله) أعم) أي اشمه جارحة الطير (قوله) بل أوى) لان الفاضل ملزم بخلاف الشاهد

(باب حكم الاولاد)

الاولى أن يكون مرفوعا على أنه مبتدأ أو نائب محذوف لأنه اذا اراد الامر بين حذف المسند والمسند اليه محذوف الاول أي لأنه محكوم به والمسند اليه محكوم عليه فلهذا يثبت الاول لاجله كما لا يخفى بالان فيه حذف الجمله بتمامها وحذف جزئها سهل ولا يجوز الان فيه حذف الجار والباء عمله وذلك لا يجوز وتقدم أن أسماء التراجيم بكسر الجيم من حيز علم الجنس بخلاف أسماء العلوم والكتب فمن حيز علم الشخص وقيل ان أسماء التراجيم من حيز علم الشخص وقيل اسم الجنس وقيل التسمية والصحح الاول فسمها بالانها انما هي خصوصية الدالة على المعاني الخصوصية على المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أن الاول ما وضع للاحاطة لا بقيد الاستحضار بخلاف الثاني فانه ما وضع له ايا قيد المذكور فالاستحضار جز من الموضوع له وله مثله بعض الاشباخ عما اذا سميت ولدك محمدا بقره دكونه في محل كذا فاذا لم يكن فيه لا يسمي محمدا لانه جزء الموضوع له وهو كونه في ذلك المحل لان الموضوع له ليس هو الذات فقط بل الذات بقيد كونه في ذلك المحل فالاستحضار لا بد منه في كل

به غيره وذهب الاستنوى الى خلافه (و) أنه (تكهذه كانه) لأنه قد يخطئ المذبح (و) أنه (يحرم صيده برمي) منها و (جارحة) وان دله به لانه لا يرى الصيد فلا يصح ارساله وتولى و (جارحة أعم من قوله و كلب) (و) أنه (لا يجوز كونه اماما أعظم ولا قاضيا) كأنها أدلة بل أولى ولا يكون ماعيا في الزكاة ولا حاربا ولا قاسما ولا يجوز في الغزاة *(باب حكم الاولاد)*

منها لكنه ليس جزءاً في الأول وجزءاً في الثاني وعلم الشخص ما رضع شيء بعينه غير متناول
 ما أشبهه وإضافة الباب إليه من إضافة الدال للحد لول أي باب يدل على حكم الخ والمراد
 بالحكم النسبة التي بين الموضوع والمحمول كنبوت الحرية في قول ولد الحرة حر لأن الحكم
 كما يطلق على ادراك الوقوع عند المناطقة يطابق على نفس النسبة التي هي نبوت المحمول
 للموضوع عند الفقه والاصوليين وتطابق النسبة على نفس الوقوع واللا وقوع وادراك
 الوقوع واللا وقوع يسمى فقهاً فالعالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها يسمى فقيهاً وعرفوا الفقه بأنه
 العلم بالاحكام الخ أي ادراك النسب العامة والتحقيق ان الادراك من قبيل الكيف الذي هو
 أحد المقولات العشرة وهي كلها أمور وجودية عند الحكماء لان الجوهر وجوده بالقبض من
 قبيل الاعراض والعرض موجوداً ما دخل النسبة فالوجود عندهم من ثلاثة الجواهر
 والكيف والكم وأما النسبة الباقية فهي أمور اعتبارية لا وجود لها وقد نظمها بعضهم
 في قوله زيد الطويل الأزرق ابن مالك * في شعبة بالامس كان منكى

بيده غصن لواء قال تروى * فهذه عشرة مقولات سوا

ومثلوا الكيف بما اذا وضعت خاتماً على شعبة فان الاثر الحاصل هو الكيف ووضع الخاتمة فعل
 وتأثر الشعبة وقبولها للفعول وكان ادراك كيف كذلك اليعازر والتكليف به حيثما انما
 هو تكليف بأسياب كترجمه النفس والنظر في المصنوعات والافعال ككيف ليس فعلاً ولا تكليف
 الا بفعل وايضاح هذا الكلام يعلم من محله وانما ذكرناه هنا المناسبة ولان شعبة عطفية تترد
 فأحياناً علم اهله (قوله حكم الاولاد) انما أفرد الحكم لانه شيء واحد وهو التبعية للاب
 والام وعدمها وقصده عن احكام امهات الاولاد بأربعة فصول لان بعض الاولاد الاثنين
 قديهم ~~كون رقيقة~~ ومبعضها البعض قد يحتاج الى التفرقة فيه ولما شاركهم اللاعبي في بعض
 الاحكام كعدم صحة كونه قاضياً والباقي ان جعلت ال في الاولاد للاستغراق كان في الكلام
 حذف مضاف أي بعض الاولاد لانه لم يزد كولد الموقوفة والمقارض عليها وان جعلت الجنس
 فلا يحتاج الى ذلك اصدق الجنس بالبعض وقد كرم الاولاد اثنين وعشرين بهذا الحمل في بعض
 الصور ولما ذكر من الآدميين خمسة ولا يرد ان الاولاد جميع قلناه لانه من الاوزان المذكورة
 في قول الخلاصة أفعلة أفعلة ثم فعله * ثم أفعال جموع قل وجع القلة لا يدل الاعلى تسعة
 مع انه ذكر أكثر من ثمانية كما علمت لاننا نقول ان المراد به الكثرة بشرية افتقرنا بال وقسم الاولاد
 الى ثلاثة أقسام قسم من الآدميين وقسم من غيرهم وقسم منهما (قوله من الآدميين) بيان
 الاولاد في موضع نصب على الحال من المضاف اليه بشرطه وجوده والاستغناء به عن
 المضاف لان الحكم صفة الاولاد فهو كالجزء كقوله قاعدة من السياسية أي الاولاد الذين هم
 الآدميون وغيرهم ويصح أن تكون ابتداء أي الاولاد المتصلين من الآدميين وغيرهم
 فالجاء والجور وصفة الاولاد لان الجنس كما هو ويجعل المعاق معرفة وعلى كل فني
 الآدميين أغلب الذكور ولشرفهم على الاناث لاتصال الولد منها (قوله وغيرهم) كولد
 الاضحية (قوله ولد الحرة) المراد بالحرة ما يشمل حرة الاصل والعبيقة وقوله وولد المملوك أي
 آدمية أو غيرها والمراد بها غير المدبرة والمكتوبة والمعاق بصفة لانه سيذ كر ذلك بعد وقوله
 مملوك أي المالكاته (قوله غالباً) راجع للصورتين وسبق محترزه وهو مصوب بفرع الخافض

من الآدميين وغيرهم
 (ولد الحرة حر) ولد
 (المملوك مملوك غالباً) تبعاً
 لهما

(قوله لم يزد كولد الموقوفة)
 عبارة التوري والاولاد
 الموقوفة فانه ياء
 الموقوف عليه كالدروال
 والقرو وشيوخها (قوله والمراد
 بها غير المدبرة الخ) قد يقال
 لاحاطة هذا لان الكلام
 هنا من حيث الملوكية
 وسبق له تنبيه هذا

وخروج زياد في غالب مسائل منها ٥٩٦ فالأوصى مالاً أمة بما تحمله فاعتقها وأورثه بعد موته والوطن الواطى لامة أمها

وهو وان كان مما عيها السكنى وقع في كلام المصنفين كثيراً فافهمه على وجه التام وهو ترك الاحتياط في الله بجمع التمسك به سواء أذى تركه في خطأ أو إلى مخالفة الأولى وقوله تبعاً منصوب بنزع الخصاص أيضاً أي للتبعية أو مفعول لأجله وهو وان كان مصداً ولكنه ليس قليلاً فهو على مذهب من لا يشترط فيه ذلك وهو أظهر من الأول لأن المصنف ساقه مع الأقوال الدليل ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً أي ينبع تبعاً وهذا الاعتراض عليه (قوله مسائل) جمع مسألة وتطلق على النسبة في القضية وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وتطلق على نفس الجملة وكما تسمى مسألة تسمى قضية لاشغالها على القضاء بمعنى الحكم وخبر الاحتمال بالصدق والكذب ومقدمة أن كانت جزء قياس ودعوى أن افتقرت إلى دليل لمطالبة عند التبرع في الاستدلال عليهم أو نتيجة إذا اتجه الدليل وكانت تسمى النسبة مسألة من حيث أنه يستدل عمن تسمى مجتهداً من حيث أنه يبحث عنها أو بما أطلق البحث على القضية من حيث أنه يبحث فيه أي يثبت نحوها والموضوعها (قوله أمها مالاً أوصى الخ) ألف ونشر حرز (قوله بما تحمله) أي كل مئة أو مطلقاً ويعلى الموصى له إذا قبل الحل الحادث دون الموجد إلا لامة ضار على الاستقبال خاصة لأنه المتبادر وقوله بعد موته أي الموصى ولوقبل قبول الموصى له الرخصة خلافاً للتأويل في ولدها لمخلو له الموصى له وإن تزوجها حر بشرطه وبغيره ما حينئذ وبولدها فبقا للناحية لا تنكح إلا بشرط نكاح الامة وانما رقيق بين حرين (قوله والوطن الواطى) ولورقية الامة اللام للتقوية لاضف العامل بالفرعية (قوله أمها حر) أي زوجته الحرة كأن كان منزولاً بحرية وأمة وكذا لو كانت أمة ولدها وأغرب بحر ديتاً وأوطن أمها بخلاف مالوطن أمها وزوجته الرقيقة فالولد رقيق وكذا الوطن الزاني حرية الامة المنزلي بها فإن ظنسه لا يؤثر في حرية الولد لانقطاع نسبه بل هو رقيق (قوله فعلفت منه) أي من الواطى فولدها حر وان كان الواطى والموطاة رقيقين ويقال في هذا حر بين رقيقين (قوله وولد أم الولد) خرج به ولد الولد ففيه تنصيص تقدم وقوله الحادث بالرفع صفة لولد أي من غير السيد ما بن زوجة أو زناً وشبهة لا تقتضي الملك (قوله بعد ابلادها) أي النافذ ليخرج غيره كأن أولد من تعلق بها حق ويعت فيه ثم ملكها أو ولدها فإنه لا يثبت لها حكم الاستملاذ لتعلق حق الغير بها ولا ولدها لأن إيجابه في حال هي فيه غير ثابت لها حكم الاستملاذ وكذا أولادها الحادون بعد وقوله كما حر أي في باب أمهات الأولاد وقوله فيعتق أي من رأس المال كما أنه وان ماتت أمه قبله أو نجح السيد عتقها وقوله بعد موت السيد وكذا الوات معه يقينا فإن مات قبله أو شك في المعية والسيد حتى فلا عتق بل يموت رقيقاً ويكون السيد مالوقته فيكون مستثنى من قاعدة من استجمل بشئ قبل أو أنه عوقب بحرمانه كما حر في أمه (قوله ولو مدبرة) أشار به إلى الصحيح من أن التدبير تعلق عتق بصفة وهي موت السيد لا وصية ونهت ما ينشئ على ذلك وهو أنه يتوقف على الاعتاق والقبول بعد الموت ويصح الرجوع فيه بالنزول على الثاني دون الأول (قوله إلا أن كانت حاملاً عند العقد) المراد به التعليق الشامل للتدبير فالمراد بالعدم ما انعقد به الأمر وهو النطق بصيغة التعليق وبصيغة التدبير وقوله أو عند وجود الصفة أو مانعة مخلو تقيتو الجمع والمراد بالصفة ما ينشئ موت السيد فببقيتها في ثلاث صور كما مر وهي ما إذا كانت حاملاً عند العقد أو عند وجود الصفة

حررة علفت منه (رولد أم الولد) الحادث بعد ابلادها (يتبعها) في العتق كما مر فيعتق بعد موت السيد (وولد المعاني عتقها بصفة) ولو مدبرة (لا يتبعها إلا أن كانت حاملاً عند العقد أو عند وجود الصفة) (قوله أي النافذ) قال العلامة الديري أو ولد المسالك العسر أمه بالمانية على غير فرعه التي تعلق برقبته مال فلا يطلق القول في تبعه الولد لها بل يقال إن أنت به من نكاح لا تغرب فيه بحرية أو شبهة لا تقتضيها أو زناً بعبدها ثم ملكها المستولم مع ولدها الحادث عند المنزلة لم يتبعها بل يثبت لها حكم الاستملاذ دون ولدها فاعتق بموت السيد دون ولدها على الأصح لأنه ولد قبل الحكم باستملاذها لحدوثه في ملكه غيره فإن أنت به مما ذكر قبل بعبدها ثم يبعث في الدين لم يجز نزع الولد لثبوت تبعيته نظر الحدوث حال الحكم بثبوت الامة بلاد لامة بالنسبة لامتولد ولان حق المرحوم والمجنى عليه مثلاً تعلق به فيعتق بموت السيد وإنما يبعث في الضرورة به فاعلم ما في المحنى

أوعندهما والحاصل أنه ان دبرها حاملا فان استثنى الحمل نظر فان انفصل قبل موت السيد لم يتبعها أو بعد موته تبعها وانما الاستثناء في تان صورتان وان لم يستثنه فان لم يطل تدبيرها أصلا أو بطل عوتها مطلقا أو بطل فيخصيها كهيتم بعد انفصاله دام تدبيره أو قبل انفصاله كان باعها حاملا به لم يدم تدبيره كأمه فيتبعها في البيع ونحوه فهذه أربع صور وان دبرها حالاً ثم حلت فان انفصل قبل الموت لم يتبعها أو بعده تبعها فان صورتان تضم للسنة السابقة فالجمله ثمانية ومنها ما يجري في العلق عتقها انصفاً سواء كانت الصفة منها كان دخلت أنت الدار فانت حرة أو منه كان دخلت أنا الدار فانت حرة أو منهما كان دخلت الدار فانت حرة أو من غيرهما كان جائزاً فانت حرة فتضرب الثمانية في هذه الأربعة بأشئين وثلاثين تضاعف الصور المدبرة تبلغ أربعين قال المحشى وهذا يجب (الصفة العلقية فلا يردانه اذا كانت الصفة منها أو منهنم الا تاتى الصور الثمانية فتأمل اهـ تأملنا فوجدنا هاتين في ذلك (قوله فيتبعها) قال قبل وان مات السيد قبل وجود الصفة فان كان العلق من جهة عتق الولد أو من جهة الأم لم يعتق اهـ وفيه نظير بل هو على التفصيل المتقدم (قوله وولد المكاتب) خرج ولد المكاتب ففيه التفصيل المار في باب أموات الاولاد وحاصله أنه ان كان من غير أمته تبع أمه وان كان من أمته فان ولدته قبل أداء النجوم تبعه رقاً وعتقاً فيكون مكانها عليه وان ولدته مع العتق أو بعده لدون ستة أشهر تبعه في العتق أو بعده سنة أشهر رقاً كمرسته فان لم يطلها مع العتق ولا بعداً ووضعت أو أنت به لدون ستة أشهر من الوطء الحاصل بعد العتق لم تنصر أم ولد وتبعه الولد في العتق أيضاً أو وطئ بعد العتق وأنت به لسنة أشهر رقاً كمر من هذا الوطء صارت أم ولد ولا فرق في المكاتب بين أن تكون كتابتها صحيحة أو فاسدة على الراجح فالمراد ولدها من غير السيد بان كان من نكاح أو زناً ما منه فانها نصيرية أم ولد وليس الكلام فيها اختلافاً في توهمه (قوله الحادث) بالرفع صفة ولداً أي المنفصل بعد الكتابة سواء كانت حاملا به عند الكتابة أو بعدها وخرج به المنفصل قبلها فانها باقية على ملك السيد فان شرط دخوله فيها فسدت لكن يبقى التعلق فيعتق معها باذان النجوم لوجود الصفة لا بالكتابة لان الكتابة الفاسدة تشبه التعلق من جهة العتق بالاداء (قوله رقاً) بان فسدت الكتابة أو ماتت أو عتق بان أدت النجوم أو أبرئت منها أو تفرقت عتقها أو ما تميزان محمولان عن المفعول أي يتبع من حيث رقه وعتقه وفيها وعتقها فانها ما تميز نسبة لا تميز مفرد خلافاً للمعشى أو منصوص بان ينزع الخافض وكان الحمل لا وفيه قول أو عتقاً اذا لا يجتمعان وقد يقال هذا من قبيل التقسيم وأنهما يجتمعان في مطلق التبعية والواو في التقسيم أجود من أو كما هو مصرح به في الأصول (قوله بالكتابة) متعلق بعقدها فقط والباء للسببية أو بمعنى عن أي يتبعها في عتقها بسبب الكتابة بان أدت النجوم أو أبرئت منها أو تفرقت عتقها لان فيه الإبراء ضمناً وخرج به ما لو عتقت بلا سبب الكتابة كان فسدتا ثم تفرقت السيد عتقها بعد النسخ فلا يتبعها ولدها وكذا لو ماتت قبل العتق فلا يعتق الولد ولو قال الولد أنا وادى النجوم لا يعتق أو لا يعتق أي فاتبعها في العتق لم يمكن من ذلك ولا يعتق لان عتقه تابع لعتقها باذانها أو نحوه ولم يوجد (قوله كولد المستولدة) التشبيه في مطلق التبعية في العتق لامن كل وجه والافول المستولدة يعتق بنوت السيد وان ماتت أمه في حياة السيد على الرق ولا كذلك ولد

فيتبعها وتعييرى بما ذكر
أعمى بماء جريه (وولد
المكاتب) الحادث بعد
الكتابة (يتبعها) رقاً وعتقاً
بالكتابة كولد المستولدة

(قوله فوجدنا ما متانة
في ذلك) فيه أنه لا يتأتى
وجود الصفة منها بعد
موتها حتى يحصل العتق
الا أن يقال التصوير متان
وان اختلاف الحكم وهو
العتق في التدبير وعدمه
هذا أو يفرض في صفة
يكن وقوعها بعد الموت
كوقوع الذباب على الجسد
فتأمل

المسكنية وولد المسكنية يدعى أئمة إذا نجز السبعة عتقه من غير أن يتقدم منها فسخ للمسكنية
بخلاف ولد المستولدة ومثلها المدبرة (قوله ولا شيء عليه) أي الولد وكذا الضمير ان بعد (قوله
بل للسبعة مسكنية) فيعق بالاسم من أدائه النجوم وعق أمه فإذا أدى ما عليه من النجوم
قبل أمه عتق وهذه فائدة مسكنية صير بها بعد ان كان مسكناً حكاماً فان فات المسكن لا يكاتب
فالت محله في المكاتب استقلاً لا وضراً وهذا مكاتب تبعاً وسكناً لو أدى بهض النجوم ثم عتقت
أمه تبعاً ما يرجع عما أداء على العقد تردد شيخنا عطية ويؤخذ منه أنه لو أدى كل النجوم
ثم عتقت أمه لم يرجع لان عتقه حينئذ بطريق الاستقلال لا التبعية كما يستفاد من قولهم انه
يعتق بالاسم سابقاً لافلا ما هو مظهر كلام بعضهم هنا (قوله وولد الاضحية وولد الهدي) - واه
كأنما حاصله ان به عند التعيين أم لا ومنه ما حاول العتقة والهدي اسم للشيء المهدى فهو واسم عين
لا مصدر لان المصدر الاهداء (قوله الواجب ان) بالالف نعت للاضحية والهدي المجرور وبن على
افعه من يلزم ان في الالف في الاحوال الثلاثة ولا يصح أن يكون خبراً محذوف أي هما الواجب ان
فيكون نعتاً متطوعاً لان قطع النعت لا يجوز الا اذا علم المتعذر بدروته وهما لم يعلم الوجوب
الا بقوله الواجب ان وعبر في شرح الاصل بقوله الواجب ان ولا اشكال عليه (قوله بالتعيين)
شامل لاربع صور لان التعيين اما بالعلم ابتداء أو عتاق الذمة أو بالتذرع كذا في مثال الاول
أن يقول هذه ارضية أو جعلتها ارضية فتجب عليه بذلك وان كان عامياً يجوز له الحكم كالمصر
ومثال الثاني أن يقول لله على ارضية ثم يقول جعلت هذه ارضية عتاقاً في ذمتي ومثال الثالث
أن يقول ابتداء لله على أن ارضي به هذه الشاة وأهدى أو أعقبها ومثال الرابع أن يقول لله
على ارضية ثم يقول لله على أن ارضي به هذه عتاقاً في ذمتي متى أتى بصيغة تذرع فتجب عليه النية
عند الذبح فتجب في صورة العمل دون صورة التذرع وهذا التفصيل كما يجري في الامم يجري
في الولدان ان كانت هذه الواجبة سليمة فظاهر وان كانت معيبة ولو جعل فان علم ابتداء التذرع
صح تذره ولم تقع ارضية ووجب ذبحها في وقت الاضحية وسلكها مسلكها في صرف اللحم
وغذوه وأردفها بسلية ولو عين سلية بالتذرع ابتداء فتعيبت فاضحية ولا شيء عليه أو عينها نذر
فتعيبت أو عينها أو ضلت أبدلها بسلية وله اقتناؤها لانفسها كهي ان الاختصاص وعودها
الى مالكه من غير انشاؤه ثم السلامة تعبر وقت الذبح حيث لم يبق تذره الايجاب والافوت
خروجه اعني ملكه وقت ذبحه عدم اجزاء التضحية بجامل بخلاف قرية الهدي الناتج واذا نذر
سلية فعلمت ثم وضعت قبل التضحية اكتفى بها فان دخل وقت التضحية وهي حامل وكان
الحمل حادثاً بعد التذرع بحيث حامل ولا يؤثر عن وقت التضحية كافي بترح الرض لما تقدم ان
طريان العيب في المعينة ابتداء لا يضر (قوله ارضية وهدي) أي وعقبة كالمصر والغز بذلك
فيقال للاحيان يضحي به قبل وصوله لسن الاضحية ولا بدع في ذلك لانه يغتفر في المنابع
ملا بة تنور في المنبوع ولذلك نظائر كالتناج في الزكاة وهناك لغزاً آخر هو أن يقال للاحيان
يضحي به وهو ابن يوم أو أقل وليس تابعاً لفسيره وبصور ذلك في اليوم الاول من أيام الحج
(قوله فليس له أكل شيء منه) ضحية وقوله وقيل له أكل جمعه هو العقد ومحل ما لم تمت أمه بغير
ذبح والاصار ارضية ووجب التصديق بجمعه سواء فيما ذكر الاضحية والهدي (قوله في ولد

(ولا شيء عليه) للسبعة
انظم بوجه لدمه التزام بل
للسبعة مسكنية (وراد
الارضية و) ولد (الهدي
الواجب ان) بالتعيين
(ارضية وهدي) فليس له
أكل شيء منه بل يجب
التصدق بجمعه كانه
وقيل له أكل كل جمعه
وجرى عليه الاصل تبعاً
لعمه ارج وأمه في ولد

(قوله وتقدم الفرق) عبارة فيها مرفى باب التدبير يفرق بأن المذمور لازم فتدري ٥٩٩ على الحادث بخلاف التدبير فانه

الانحصار) ومثل اول الهدى على المعتمد وتقدم الفرق بين تبعية الولد للام هذا وعدم تبعية ولد
المذمورة الحادث بعد التدبير بها (قوله وحل المبيعة) هذا نشروا في الحكم المشتركون بين
الادعيتين وغيرهم وفي كون الحمل ولد التجوز كما مر لان الولد اسم المذمور وانما يتبعها في
البيع عند الاطلاق بأن لم يصرح به اثباتا ولا نفيا فان نص على دخوله فدخل قطعا وان لم ينص
لم يدخل قطعا ولا بد أن يكون محلو كالمالك الام فان كان من الربيع يباع حاملا به وكذا لو كان
محلو كغيره ما لا يباع فيه حاملا به ولو لمالك الحق لو وكل مالك الحمل مالك الام في البيع
فباعها ما دفعه الثالث لم يصح لانه لا يصح أن يباشر المذمور نفسه فلا يصح أن ينزل فيه فلا إضافة
في حل المبيعة للعهد أي الحمل الذي لم يصرح به اثباتا ولا نفيا للمالكها والذي انما يحط
عليه كلام ع ش أنها اتباع اذا كانت سالما من مغلظ ككاتب وخنزير وان لم يتبعها في البيع ثم
يتبع في الاختصاص المشتري (قوله يتبعها فهو مبيع) قال قل وفي جعله تابعيا ومبيعا فانه انما
لانه كمنهونها اه وهو مبني على ما فهمه من أن المراد فهو مبيع استقلال وليس كذلك بل
المراد فهو مبيع تبعها او ذلك لا ينافي لتبعية وتربط على كونه مبيعا أن للبايع حبسه
الى استيفاء الثمن وأنه متى تلف قبل قبضه سقط ما يقابل من الثمن وأنه ليس للمشتري به بعد
انفصاله وقبل قبضه (قوله لانه معلوم) أي يعامل معاملته المعلوم ان لو كان معلوما حقيقة لصح
بيعه منه فراجع أنه لا يصح (قوله وولد المرهونة) أي سواء كانت ادعية أم لا والمراد الولد
الحادث بعد الرهن اأما لو كانت حاملا به عند فانه يتبعها فالحال في المنهج ودخل في رهن حاصل
حملها فنقول الشيخ القليوبي ولو حاله الرهن فهو (قوله وبالجملة) بخلاف ولد الصائفة فانه
يتبعها في الدفع عند دفع ولو أدى الدفع الى تلفها وتلفها (قوله والمعارضة) ذكرها هنا من حيث عدم
دخول ولدها في الدار به وقد ذكرها في مسائل أخرى من حيث ضمان ولدها تبعها (قوله والموصى
بها) أي بعينها (قوله وقد حلت به) الزوال للعالم وانزل في صورتين أي صورتين الوصية فيها
أو بمنتهما وقوله بين الوصية وموت الموصى خرج به صورتان كالسباقي (قوله والموصى
بخدمتها) هي من أفراد الموصى بمنتهما لكنه في هذه لا تصرف في منفعتهم بغير خدمته وذلك
كان ولدها لا يتبعها مطلقا على التخصيص المذمور في الوصية أم أو بمنتهما بخلاف أمه
فيها (قوله اذا ولدت) أي الموهوبة وهو شرط يخرج به صورة ساقى وفرض المسئلة أنما اجلت به
بعد الهبة كاسم مذمور في قوله فان كانت الموهوبة حاملا به عند الهبة الخ (قوله لا يتبعها)
أي الولد في الصور الثمانية فهو خبر عنه والحاصل أن الولد لا يتبع أمه في هذه المذمورات
الاف صورتين الوصية ان كانت حاملا به حالة الوصية أو جلت به بعد موت الموصى والاف صورة
الهبة ان كانت حاملا به وقت الهبة أو وقت القبض فتخلص أن ولد الموصى بها أو بمنتهما على
ثلاثة أقسام كانت حاملا به أمه حالة الوصية وما جلت به بعد موت الموصى وفي هاتين يتبعها
فيكون موصى به أو بمنتهما وما جلت به بعد الوصية وقبل موت الموصى وهذا لا يتبعها سواء
ولدت قبل الموت أو بعده وولد الموهوبة على ثلاثة أقسام أيضا ما كان حاملا عند الهبة وما كان
حاملا عند القبض وفي هاتين يتبعها وما جلت به بعد الهبة وولدت قبل القبض وهذا لا يتبعها
(قوله فيما) أي في الصفة التي قامت بها وهي صفة الرهن في الاولى والثانية في الثانية والابارة

الانحصار) ومثل اول الهدى على المعتمد وتقدم الفرق بين تبعية الولد للام هذا وعدم تبعية ولد
المذمورة الحادث بعد التدبير بها (قوله وحل المبيعة) هذا نشروا في الحكم المشتركون بين
الادعيتين وغيرهم وفي كون الحمل ولد التجوز كما مر لان الولد اسم المذمور وانما يتبعها في
البيع عند الاطلاق بأن لم يصرح به اثباتا ولا نفيا فان نص على دخوله فدخل قطعا وان لم ينص
لم يدخل قطعا ولا بد أن يكون محلو كالمالك الام فان كان من الربيع يباع حاملا به وكذا لو كان
محلو كغيره ما لا يباع فيه حاملا به ولو لمالك الحق لو وكل مالك الحمل مالك الام في البيع
فباعها ما دفعه الثالث لم يصح لانه لا يصح أن يباشر المذمور نفسه فلا يصح أن ينزل فيه فلا إضافة
في حل المبيعة للعهد أي الحمل الذي لم يصرح به اثباتا ولا نفيا للمالكها والذي انما يحط
عليه كلام ع ش أنها اتباع اذا كانت سالما من مغلظ ككاتب وخنزير وان لم يتبعها في البيع ثم
يتبع في الاختصاص المشتري (قوله يتبعها فهو مبيع) قال قل وفي جعله تابعيا ومبيعا فانه انما
لانه كمنهونها اه وهو مبني على ما فهمه من أن المراد فهو مبيع استقلال وليس كذلك بل
المراد فهو مبيع تبعها او ذلك لا ينافي لتبعية وتربط على كونه مبيعا أن للبايع حبسه
الى استيفاء الثمن وأنه متى تلف قبل قبضه سقط ما يقابل من الثمن وأنه ليس للمشتري به بعد
انفصاله وقبل قبضه (قوله لانه معلوم) أي يعامل معاملته المعلوم ان لو كان معلوما حقيقة لصح
بيعه منه فراجع أنه لا يصح (قوله وولد المرهونة) أي سواء كانت ادعية أم لا والمراد الولد
الحادث بعد الرهن اأما لو كانت حاملا به عند فانه يتبعها فالحال في المنهج ودخل في رهن حاصل
حملها فنقول الشيخ القليوبي ولو حاله الرهن فهو (قوله وبالجملة) بخلاف ولد الصائفة فانه
يتبعها في الدفع عند دفع ولو أدى الدفع الى تلفها وتلفها (قوله والمعارضة) ذكرها هنا من حيث عدم
دخول ولدها في الدار به وقد ذكرها في مسائل أخرى من حيث ضمان ولدها تبعها (قوله والموصى
بها) أي بعينها (قوله وقد حلت به) الزوال للعالم وانزل في صورتين أي صورتين الوصية فيها
أو بمنتهما وقوله بين الوصية وموت الموصى خرج به صورتان كالسباقي (قوله والموصى
بخدمتها) هي من أفراد الموصى بمنتهما لكنه في هذه لا تصرف في منفعتهم بغير خدمته وذلك
كان ولدها لا يتبعها مطلقا على التخصيص المذمور في الوصية أم أو بمنتهما بخلاف أمه
فيها (قوله اذا ولدت) أي الموهوبة وهو شرط يخرج به صورة ساقى وفرض المسئلة أنما اجلت به
بعد الهبة كاسم مذمور في قوله فان كانت الموهوبة حاملا به عند الهبة الخ (قوله لا يتبعها)
أي الولد في الصور الثمانية فهو خبر عنه والحاصل أن الولد لا يتبع أمه في هذه المذمورات
الاف صورتين الوصية ان كانت حاملا به حالة الوصية أو جلت به بعد موت الموصى والاف صورة
الهبة ان كانت حاملا به وقت الهبة أو وقت القبض فتخلص أن ولد الموصى بها أو بمنتهما على
ثلاثة أقسام كانت حاملا به أمه حالة الوصية وما جلت به بعد موت الموصى وفي هاتين يتبعها
فيكون موصى به أو بمنتهما وما جلت به بعد الوصية وقبل موت الموصى وهذا لا يتبعها سواء
ولدت قبل الموت أو بعده وولد الموهوبة على ثلاثة أقسام أيضا ما كان حاملا عند الهبة وما كان
حاملا عند القبض وفي هاتين يتبعها وما جلت به بعد الهبة وولدت قبل القبض وهذا لا يتبعها
(قوله فيما) أي في الصفة التي قامت بها وهي صفة الرهن في الاولى والثانية في الثانية والابارة

(والوصى بخدمة أمه والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها) فيما قام بها

لضعفة عن الاستنباح أما

إذا كانت الموصى بها أو
بمنفعة حاملها به عند
الوصية فانه وصية أو حلت
به بعد موت الموصى أو
ولده الموهوبة بعد القبض
وقد حلت به بعد الهبة
فانه يتبعها لحصول الملك
فيها لا تقابل حينئذ فان
كانت الموهوبة حاملها به
عند الهبة فهو هبة وذكر
الموصى بمنفعته من زيادتي
وتعبري بما ذكر في الموصى
بهم الأولى عما عبر به * (قائده) *
لورجع الاب في الموهوبة
لا يرجع في الولد الذي حلت
به بعد الهبة وولده بعد
القبض (وولد المغصوبة
والمعارضة المقبوضة يبيع
فاسدا وبسوم والمبيعة
قبيل القبض يتبعها في
الضمان) لان رضع البد
عليه تابع لوضع البد عليه
ومحل الضمان في ولد
المعارضة اذا كان موجودا
عند العارية او احادنا
وتمكن من رده فلم يرده
(وولد المرتد ان افقد في
الردة

(قوله ولا يرجع في صورتين)
الأولى في صورة أو أربع
ملاحظة التعهد الذي
ذكره والله أعلم هذا آخر
ما كتبه العلامة تقي عصره
نسب إلى الشيخ الذهبي مع
فيادات يسيرة

في الثالثة والاعارة في الرابعة والوصية في الخامسة والسادسة والسابعة والهبة في الثامنة
(قوله لضعفه) أي ضعف ما قام به من الاوصاف المذكورة عن الاستنباح أي تبعية الولد لأمه
فيه اعدم نقله الملك فان الرهن والحماية والاعارة والعارية والوصية قبل الموت والهبة قبل
القبض لا تنقل الملك (قوله عند الوصية) محترز بين فيما مر (قوله وقد حلت به الخ) الوالوالحال
وهذا هو المراد في الماصل بقولنا ما كان حلا عند القبض (قوله فانه يتبعها) لم يجر بقوله فانه
وصية كما عبر به فيما قبلها فنقنا (قوله حينئذ) أي حين الموت بالنسبة للوصية وحين القبض
بالنسبة للهبة قال بعضهم وفي رجوعه أيضا الوصية تحت اه ولعل وجهه أنهم اذا حلت به بعد
موت الموصى لم يحصل الملك للموصى له حينئذ بل لا يحصل له الا بالقبول ولكن لا وجه لهذا بعد
تعبر الشارح بالقابل (قوله فهو هبة) أي ثبت له حكم الهبة ان قبضه عليه ماله والا فلا وباق
في تعبره هنا بقوله فهو هبة وفيما سبق فيها كان حلا عند القبض أنه يتبعها ما مر (قوله قائده)
خير لحدوف أو مبتدأ خبر محذوف ان قلنا ان أسماء التراجع من حين علم الشخص وكذا ان قلنا
انهم من حين علم الجنس لانه اسم شئ معين وهو المساهية ولذا قال في الخلاصة كمال الانحصار
لفظ البيت (قوله لورجع الاب) أي الاصل من جهة الاب والام ولو عبر به لكان أولى (قوله
بعد الهبة) أي سواء قبل القبض أو بعد وهو قيد أول خرج به ما لو كانت حاملها به عند الهبة
فانه يرجع فيه لكونه هبة كما مر وقوله وولده بعد القبض أي سواء قبل الرجوع أو بعده فلا
يرجع فيه لانه من الزوائد المنفصلة وهو قيد ثان خرج به ما اذا ولدته قبل القبض فلا تعلق
للمفرغ به يرجع الاصل في صورتين ولا يرجع في صورتين ولو اختلفا فاذعي الاصل بعد القبض
وجوده عند الهبة حتى يرجع فيه والفرع حدوثه في ماله فلا يرجع فيه مذكرا لفرع لانه
واضع اليد ولان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن (قوله وولد المغصوبة) أي الحادث بعد
الغصب سواء كانت حاملها به حالة الغصب أو حلت به بعده أما التابع لها حالة الغصب فلا يضمنه
الا ان وضع يده عليه وان جرت العاديات الولد لا يتخلف عن أمه (قوله أو بدوم) أعاد العمل
إشارة الى اختلافهما في كدفة الضمان فان المقبوضة يبيع فاسد ضمن باقي القيمة كالمقبوضة
والمقبوضة بسوم تضمن بقيمة يوم التالف كالمعارة على المعقد في ذلك كما قاله مر في الفتاوى
(تحليل والمبيعة قبل القبض) أي انه يضمن ولدا هو هذا رأى مرجوح والمعقد أن يده عليه يد
أمانة كبقية زوائد المبيع فلا يضمنه وأما أمه فمضمونة باليمن لان واضع يده على المبيع يضمنه
ضمان عقد نعم ان حل على أنه تدي فيه أو حل على الولد الذي كانت حاملها به عند البيع
لم يكن مرجوحا لكن يلزم على هذا الثاني التكرار مع قوله فيما مر وحمل البيعة يتبعها
(قوله يتبعها في الضمان) أي في الصور الخمسة (قوله اذا كان موجودا عند العارية) أي
بان كانت حاملها به عندها وقوله أو احادنا بان حلت به بعد العارية وقوله وتتمكن من رده فلم
يرده الضمير عائدة على الولد في صورتين أما الولد التابع لها فلا يضمنه الا ان وضع يده عليه
حين لم يتعذر حبسه عن أمه والافلاضمان (قوله ان انعقد) المراد بالانعقاد حصول
الظنفة في الرحم ويعرف ذلك بقرائن كمال الوطئ امرؤ أنت بولد لسته أشهر من الوطئ
فإنظر ان كانت الردة قبل الوطئ فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها فان شك كان

حصل وطه قبل الردف وطه بعدهما واحتمل الانعقاد منهما ولم يكن في آياته مسلم قال الشورى
 ولعل الوجه في هذا الحكم بالاسلام تغليب الاله ولانه يصدق عليه انه لم يشهد في الردف أي لم يحكم
 مانعة منه فيها انتهى قال الخشي ولينظر ما لو قارن المعلق الردف هل ينظر لها فيه حكم برقة
 أو لا لا مسلم فيكون مسلم أوفى ذلك شيئا ولا يبعد التزام الحكم بالاسلام أيضا لما ذكر في التام
 انتهى (قوله وأبواه من ثندان) أي أصوله لا خصوص الاب والام كما يستند من كلامه فيها
 بعد (قوله فترند) أي محكوم عليه بالردة لان القرض أنه صغير وحينئذ لا يسترق بحال حتى
 يبلغ ويتنفع من الاسلام ولا يؤمر بشئ من العبادات ولا يصلي عليه اذا مات ولا نفي على فاقه
 من قصاص ولا دية ولا كفارة نعم عليه اذا تم اتفقوا الاستتابة الواجبة بعد البلوغ وللافتيات
 على الامام ان كان من الآحاد ويقتل به ان كان مرتدا مكافا لانه معصوم على مثله (قوله تبعها
 لها) أي لأبويه المرتدين (قوله وأحد أصوله) أي ولوجيتهما وهذا راجع لقوله أوفى فقط
 والمراد بأحد أصوله من نسب هو اليمين عرفا فلا يرد أن الكل أولاد آدم وهو مسلم (قوله تبعها
 له) أي لأحد أصوله المسلم فهو راجع لقوله أوفى الخ وقوله والاسلام يعلم لراجع لقوله بان
 انه قد قبل الردف يصح رجوعه لاسيما أيضا (قوله فكافوا أصلي) أي لانه يتبع الاشراف في
 الدين والكافرا أصلي أشراف من المرتد لانه يتبع بالجزية مثلا بخلاف المرتد فلا يقبل منه
 الا الاسلام بشرطه المنظورة في قوله

شروط الاسلام بلا استثناء * تقبل بلوغ عدم الكراه

والنطق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب فاعلم واعلا

وغالب ما في هذا الباب مبني على قاعدة * يتبع الفرع في اقتساب آياه الخ والله أعلم

قال مؤلفها وقد وافق الفراغ من جمعها ليلة الاحد المبارك لثلاث ليال يقين

من شهر رمضان المعظم قدره من شهر ربيع الثاني ومائة واثنين وتسعين

على يد جامعها أفقر العباد * المرتضى من ربه حسن المعاد * الفقير

عبد الله الشرفاوي الشافعي الخلق جعها الله خالصة

لوجه الكريم * ونسبح الله العظيم * كما

تقع بأصواتها آمين * وصلى الله

على سيدنا محمد وآله وصحبه

أجمعين * والحمد

لله رب العالمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك يا من جعلت الله في الدين من أكبر الخيرات ووفقت من تشاء الى تحرير النيات
 والطاعات ونهت في نفسك لم على رسولا الهادي الى المنهج القويم وآله وصحبه السالكين
 باتباع الصراط المستقيم (وبعد) فيقول المتوسل بالسيادة الخاتم خدام التعظيم بدار
 الطباعة محمد هاشم قدس سره المالك القدير طبع حاشية مولانا الشيخ عبد الله
 الشرفاوي المحرر الكبير على النسخ المسمى بتحفة الطلاب بشرح تحرير فتاوى الباب

وأبواه من ثندان فترند) تبعها
 لها (والا) بان انه قد قبل
 الردف أوفى واحد أصوله
 مسلم (فلم) تبعها
 والاسلام يعلم وهذا
 من زيادتي ولو كان أحد
 أبويه مرتدا والآخر كافرا
 أصليا فكافرا أصلي قاله
 البهوي والله أعلم

لحق الامام وشيخ مشايخ الاسلام الامام زكريا الانصاري اذ رآه تعالى عليه ما غيب
 رضوانه الجاري على ذمة كل من التزمه القاض والاني الماحد الكامل حضرة الشيخ
 أحمد الباني الحلي وشركائه الاجل بالافتار الجازية لازوالناشرين لالوية العلوم بين
 البرية ركان طبعها الفائق ووضعها الايق الرائق بالطبعة المبرية بيولاقي مصر المعزية
 في أيام صاحب السعادة وكوكب أفق السيادة عزيز مصر وأعز دوح الفخر من هو به من
 الثناء عليه حقيق الخديو الاعظم محمد توفيق لازالت مصر آمنة في ظلال رياض عدله
 مفعورة في بحار احدها وهو غيث فضله جمعة بالعباد من ولي عهده وسائر انجاله المقتفين آثار
 مجده مشهولة لا طبعهم ما بادارة صاحب نظارتها المشهر عن سعادته في تحرير انصارها
 ونضارتها من جواد براعه في ميدان البراعة سباق الى الغايات سعادة على بك جودت مدير
 الوقائع المصرية وناظر المطبوعات مامر سائظ من به المعارف الى ذروة الكمال
 وقت وكيلها حضرة عبيد الله انندي خيرت وملاحظة البارع الامجد
 حضرة أبي العيسين انندي أحمد وطلع بدر مقامه وقام عبيد
 ومالك ختامه في أوامر اولد الريحين المتوج بأنوار سيد
 الكونين عام ثمان وتسعين ومائتين وألف من هجرة
 من خلقه الله تعالى على أعظم خلق وأشرف
 وصف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
 وكل نامح على منواله ما أشرق
 الكوكبان وتتابع
 الجديدان